


KÖPRÜLÜ KÜT.
498
M. ASIM BY.



كون النسبة في الامور الاعتبارية لا ينافي اثبات النسبة الخارجية ٤٤

كلام النائم بمنزلة الحان الطيور ٤٧

علم الموتى ٣٩

٨٦٥٥

استصحبه العبد الفقير الشهير بحافظ محمد صالح ١٢٠٨
وهو سعد الرسوي
عفي عنه العفو
الغني

ما في المجلد
خطائي على المطول ومغربي على المختصر وحفيد على المختصر ايضا

حاشية مولانا خطائي على المطول

قيمت ٨٠٠

لا اله الا الله محمد رسول الله
محمد رسول الله
الله تعالى ربي ومحمد صلى الله
تعالى عليه وسلم نبي بالحق
اشهد ان لا اله الا الله
واشهد ان محمدا عبده ورسوله
اللهم ثبت لساني على هذا
القول الصادق آمين

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

لك اللهم الحمد والمنة وعلى رسولك وآله واصحابه الصلوة والسلام والتحية قوله افتتح
كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه نسبة الافتتاح بحمد الله فقط مع تأخره عن التسمية
يحتمل وجوها احدها ان وقوع الافتتاح بالتسمية لما كان ظاهرا وبالحمد خفيا افاد ما خفي
واعرض عما ظهر والثاني التلويح الى دفع ما اشتهر من سؤال التعارض بين حديثي الابتداء
بالتسمية والابتداء بالتحميد بيانه انه رمز بما ذكر الى ان تأخر الحمد عن التسمية لا ينافي وقوع
الافتتاح به اما لان الافتتاح امر عرفي يعتبر ممتدا فيسع امرين واكثر واما لان الافتتاح
كما يكون حقيقيا يكون اضافيا وتأخر الحمد عن التسمية انما ينافي ان يقع به الافتتاح الحقيقي لا الاضافي
ويكون قوله بعد التيمن بالتسمية تلويحا الى اضافية الافتتاح بالحمد فالوجه الاول آيل الى منع
التعارض والثاني الى التوفيق وتوضيحه انه لما ثبت التعارض صير الى التوفيق بحمل
الابتداء بالتسمية على الحقيقي والابتداء بالحمد على الاضافي اي بالاضافة الى ما سوى التسمية
ووجه التخصيص ظاهر مشهور والثالث ان افتتاح الشيء بالشيء يستلزم ان يكون الثاني
جزءا للاول والتسمية لما كانت خارجة عن الكتاب لم يقع الافتتاح بها بل الافتتاح انما هو
بالحمد لكونه جزء الكتاب مقدما على ساير اجزائه ويخدش هذا الوجه انه يفوت العمل
بالحديث لاقتضائه انه ينبغي ان يقع الافتتاح والابتداء بالتسمية ويجاب بان الباء
في بسم الله في الحديث ليست صلة للابتداء بل للالتباس والتبرك والمحذوف فيقتضي
الحديث ليس الا انه ينبغي ان يكون ابتداء الامر في حال الالتباس والتبرك بالتسمية لا ان
يكون الابتداء بها فعدم الافتتاح بها لا يفوت العمل بالحديث هذا ولكن يلوح مما ذكره
في حاشية التلويح ان قوله بسم الله ابتدئ الكتاب بجعل الكتاب مفعولا للابتداء
للدلالة على ان الباء في بسم الله ليس متعلقا بابتدئ بل بعامل محذوف هو الالتباس
والتبرك ان الباء في بحمد الله في هذا الكتاب ايضا ليس متعلقا بالافتتاح فلا تدل العبارة
على وقوع الافتتاح بالحمد فلا يلزم جزئية الحمد للكتاب لان الجزئية انما كانت تلزم من ذلك
فلو نسب الافتتاح الى التسمية على نحو نسبته الى الحمد لم يلزم جزئية التسمية للكتاب
فلو قيل افتتاح الشيء بالشيء مطلقا سواء كان الباء صلة للافتتاح او لا يستلزم جزئية
الثاني للاول يقال لو سلم مع ظهور خلله يلزم ان يقتضي الحديث جعل التسمية جزءا

للكتاب



للكتاب فجعلها خارجة عنه يفوت العمل به قوله اداء لحق شيء مما يجب مفعول له لافتتح
باعتبار ما اشتمل عليه من التحميد لانه تحميد مخصوص وان ابيت فاجعله مفعولا له لحمد الله وقد
يجعل علة لنفس الافتتاح بناء على انه ظاهر ان اداء شكر نعمته تعالى ينبغي ان يتقدم سيما
عند ظهور اثر النعمة سيما اذا كان الاثر عظيما يعتنى بشأنه على ما اشار اليه رحمه الله في
عبارته والاوجه ان يفرق بين اداء الشكر واداء حقه والاول وان كان يحصل بنفس
الحمد لكن الثاني لا يحصل به بل بتقديمه فتعليل تقديم الحمد باداء حق الشكر ظاهر جدا
وانما قال لحق شيء اذ من المعلوم انه لا يؤدي بمجرد ما ذكره من الحمد الذي هو شكر لساني
حق الشكر الواجب بانواعه الثلثة ولان التوفيق للحمد والاقدار عليه ايضا نعمة تقتضي
شكرا وهلم جرا فلا يفي بحقه قوة الحامد قوله هو الثناء باللسان لا يقال الثناء لا يكون
الا باللسان فقيد اللسان مستدرك لانه كثيرا ما يطلق الثناء على ما ليس باللسان وان كان مجازا
فناسب ان يحترز عنه في مقام التعريف مع انه سيفرع الفرق بين الحمد والشكر على
تعريفهما بهذا القيد يظهر التفريع جدا فان قلت كلامه في التلويح يلوح بان الثناء
فيما ليس باللسان حقيقة فقيد اللسان امر لا بد منه لا يحتاج الى العذر المذكور وذلك
انه قال معنى قوله ولعنا الثناء اليه ثانيا بعد التعرض للحمد على الكبرياء والآلاء قصد
تعظيمه ونية التقرب ليس في كل ما يصلح لذلك من الافعال والاقوال وصرف الاموال
ولا يجوز ان يحمل تعميم الثناء لذلك على التجوز اذ لا مانع في الحمد من ذلك ايضا قلت ذكر رحمه الله
في حاشية التلويح ان ارادة هذا المعنى ليس باعتبار عموم الثناء بل جعل صرف عنان
الثناء اليه تعالى كناية عن قصد تعظيمه سبحانه بجميع الوجوه او تمثيلا لافادة ذلك والظاهر
ان عن ذلك غنى في شرح كلام التوضيح وقد ذكرنا وجهه في حواشي التلويح قوله
على الجميل اي الاختياري على ما قالوا ان الحمد يختص بالاختياري والمدح يعمه وغيره ووجه
رحمه الله اطلاق صاحب الكشاف الجميل في تعريف الحمد بانه صفة للفعل وهو بالاختيار
واراد بالنعمة في تفسير الجميل الانعام بها او انه اكتفى بايراد المثال من الاختياري
يقال الرب انه تعالى يحمد على ما له من صفات الكمال مع انهم لا يجعلونه مختارا فيها بناء
على ان الصدور بالاختيار يستلزم الحدوث على ما تقرر في موضعه ويمكن ان يضاد
الى ما ذكره بعض الاذكياء ان استلزام الصدور بالاختيار الله تعالى للحدوث ممنوع

بناءً على انه يجوز ان يثبت منه تعالى قصدٌ مستمرٌ وذلك ان قصده وارادته تعالى من الكمال
بحيث لا يتخلف عنه المقصود اصلاً فاللازم تقدّم القصد بالذات وانه لا يوجب الحدوث
نعم ارادة الواحد منا يتخلف منها المراد لقصورها وعدم استلزامها اياه وقيل
صفات الله تعالى كافية فيها بمنزلة افعال اختيارية يستقل بها فاعلها فاجريت مجريها
في الحمد عليها وقد سبق الى بعض الاوهام ان الحمد ينبغي ان يعم غير الاختياري كالمدح
اما اولاً فلانه يقال حمدته على حسبه وشجاعته ولا مدخل للاختيار في شيء منهما واما
ثانياً فلانه جعل في الكشاف الذم نقيض الحمد ولا شك انه نقيض للمدح فلو كان المدح اعم
من الحمد لزم كون الذم اعم واخص من نفسه مطلقا معاً وهو محال على محال
بل يلزم من كون الذم نقيضاً لهما اتحادهما لامتناع تعدد النقيض لشيء واحد واما
ثالثاً فلانه ذكر في الفائق الحمد هو المدح والظاهر منه قصد التعريف يقال لم يقل
احد ممن يوثق به ان الحمد يعم غير الاختياري والشجاعة ونحوها كما تطلق على نفس الملكة
التي هي غير اختيارية تطلق على آثارها من الامور الاختيارية كالخوض في المهالك
والاقدام في الحروب للشجاعة والحسب ما يعده المرء من مفاخر نفسه وآبائه ومنه
ما هو اختياري ولو سلّم انهما لا يطلقان الا على غير الاختياري فلعل الاول الذي ذكره
صاحب الكشاف في التمدح بالجمال وحسن الوجه مساغ فانه لما ذهب الى ان المدح
ايضاً يختص بالاختياري كالحمد اول التمدح بالجمال بانه يدل على الافعال الحسنة الاختيارية
فالتمدح راجع اليها فكذا هنا للشجاعة افعال اختيارية تدل هي عليها وتستلزمها فيرجع ج
الحمد اليها وقس عليها الحسب واطلاق النقيض على الذم ليس على مصطلح ارباب
المعقول بل بالمعنى اللغوي اي ما يخالفه ولا يجتمع معه وجميع ما بني على ذكر النقيض
انما هو بناءً على اصطلاح المعقول واذا حمل على المعنى اللغوي لم يتجه شيء مما ذكر
ولو سلّم انه على اصطلاح المعقول فمذهب صاحب الكشاف ان المدح ايضاً مخصوص
بالاختياري فيجوز اتحاده مع الحمد باختصاصهما بالاختياري لا بعمومهما لغير الاختياري
ثم ان ههنا اموراً ثلثة الجميل في المحمود به والجميل في المحمود عليه وقصد التعظيم
فاما ان يعتبر في تحقق حقيقة الحمد مجموعها حتى يكون الحمد هو الوصف بالجميل على
الجميل على قصد التعظيم وهو اخص مطلقا مما ذكره رحمه الله في هذا الشرح وهو الثناء

على الجميل من وجه وبين التعريف الذي ذكره في المختصر وهو الثناء على قصد التعظيم وانه
ليس بحمد على التقدير المذكور واما الثاني يصدق على الوصف بالجميل على قصد التعظيم لا
على الجميل فانه ليس حمداً على هذا التقدير اللهم الا ان يدعى ان الوصف بالجميل على الجميل
لا يكون الا على قصد التعظيم فيطرد الاول وان الوصف بالجميل على قصد التعظيم
لا يكون الا على الجميل فيطرد الثاني ايضاً لكن لا يخفى ان اثبات هاتين الدعوتين
دونه خرط القتاد واما ان يعتبر في تحقق حقيقته الامران الاولان فقط حتى يكون
الحمد هو الوصف بالجميل على الجميل صح ما ذكر في الكتاب لا ما ذكر في المختصر لانه يكون تعريفاً
بما هو اعم من وجه من المحدود فلا يطرد ولا ينعكس اللهم الا ان يدعى ما سبق من الدعوتين
واما ان يعتبر في تحقق حقيقته الامر الاول والاخير فقط حتى يكون الحمد هو الوصف
بالجميل على قصد التعظيم فيستقيم ما ذكر في المختصر لا ما ذكر في الكتاب لانه يكون تعريفاً
بما هو اعم من المعرف من وجه كتعريف المختصر على التقدير الاول فلا يطرد ولا ينعكس
ايضاً اللهم الا ان يرتكب ما سبق من الدعوى هذا وقد اعرضنا عما يبعد من الاقسام
من ان يعتبر في تحقق حقيقته الامر الاول فقط او الاوسط فقط او الاخير فقط او مع الاوسط
قوله ينبئ عن تعظيم المنعم قيل لا انباء في الاعتقاد اما للنفس المعتقد فظاهر واما الغير
فلانه لا اطلاع له على اعتقاد المعتقد حتى يكون منبئاً بالنسبة اليه ولو اطلعه المعتقد
على اعتقاده بلسانه او بفعل من اركانه او غير المعتقد بالهام او اخبار فالشكر بالحقيقة
يكون هذا القول او الفعل او الالهام او الاخبار لانه المنبئ دون الاعتقاد فلا يكون هذا
الاعتقاد شكراً كما صرح به او ان الاعتقاد شكر فتعريف الشكر بالمنبئ غير جامع
والجواب ان المراد بالانباء معنى الدلالة اعني كون المنبئ بحيث لو علم علم المنبأ عنه
ولا خفاء في تحقق ذلك في الاعتقاد واما الاطلاع على الاعتقاد والاعلام به فاذا
كان من غير المعتقد بالهام او اخبار فلا شبهة في عدم انباء ذلك الالهام او الاخبار
عن تعظيم المنعم فلا جعله الشكر البتة بل انهما ينبئان عن الاعتقاد وهو المنبئ عن تعظيم
المنعم فيكون هو الشكر فقط وان كان من جهة المعتقد من قول او فعل فهو لا يوجب
انحصار الانباء عن تعظيم المنعم في ذلك القول او الفعل حتى يلزم ان يكون هو الشكر
فقط بل يكون الاعتقاد الذي دل عليه احدهما شكراً غاية الامر ان يكون ذلك القول شكراً ايضاً

ينبغي ان يكون ظاهرا فلا يكون الاعتقاد منبئا لخفائه او ان المنبئ صح

فيكون هناك شكران احدهما ينبئ عن الآخر وكلاهما غير تعظيم المنعم ودعوى ان المنبئ يجب ان يوجب وجوده في نفس الامر معرفة المنبأ عنه حتى لا يكون الاعتقاد منبئا غير مسموعة وبما ذكرنا علم معنى ما ذكره رحمه الله في الحاشية وجد الانباء والاشعار في الاعتقاد يتصور في حق الغير بان يطلع بوجه ما على ذلك الاعتقاد من غير عمل من الشاكر يكون هو المنبئ فان قولهم من غير عمل آه يتناول ما لا يكون عملا منه لكن لا يكون الانباء محصورا فيه لان قوله هو المنبئ يفيد القصر **قوله** او اعتقادا او محبة قيل المراد بالاعتقاد اعتقاد اتصاف المنعم بصفة الكمال بدليل انهم جعلوا الجناني من حمد الله تعالى على القول بعمومه للاركان والجناني اعتقاد اتصافه تعالى بصفة الكمال **وقول** احد ان يفرق بين الحمد الجناني وبين الشكر الجناني بان الحمد لما عم الانعام وغيره من صفات الكمال ناسب ان يجعل الجناني منه اعتقاد الاتصاف بصفات الكمال والشكر لما كان مخصوصا بالانعام ناسب ان يفسر الجناني منه باعتقاد اتصاف المنعم بالانعام يؤيده ما روي من ان داود عليه الصلوة والسلام قال في بعض مناجاته الهي كيف اشكرك والشكر نعمة اخرى منك يستدعي شكرا آخر منه فاوحى الله تعالى اليه اذا عرفت ان ما بك من نعمة مني فقد شكرتني **وروي** ان موسى صلوات الله عليه لما قال الهي خلقت آدم بيدك وفعلت وفعلت فكيف شكرك قال الله تعالى عرف ان ذلك مني فكانت معرفته شكرا فقد خص الله تعالى معرفة آدم وداود كونه منعما بكونه شكرا مع علمه تعالى بكونهما معتقدين لاتصافه تعالى بصفات الكمال فلو كان الشكر هو اعتقاد الاتصاف بصفات الكمال لم يحسن ذلك ويحتمل ان يراد بالاعتقاد ما يفهم من قولك نحو قولك فلان معتقد فلان **قوله** فورد الحمد تفريع على التعريفين وبيان للمورد دين بحيث يعلم النسبة بينهما وكذا المتعلقين وقوله فالحمد تفريع لبيان النسبة بين الحمد والشكر على ما بين من النسبة بين المورد دين وبين المتعلقين فتوهم الاستدراك والتكرار بعيد جدا **قوله** اسم للذات الواجب الوجود اي بالذات لانه المفهوم من الاطلاق فان قلت ذكر الصفتين اعني وجوب الوجود واستحقاق جميع المحامد اما الدلالة اسم الله عليهما بناء على استجماعه لجميع الصفات فما وجه تخصيصهما بالذكر واما لتعيين الذات والتميز لا يختصهما قلت وجهه الاشارة الى استجماع الله تعالى لجميع صفات الكمال على وجه لطيف فان وجوب الوجود يستتبع سائر صفات الكمال وقد فرع بعض المحققين بعضها عليه والتحقيق ان التفريع يخص البعض

[illegible]

وذكر استحقاق جميع المحامد تلويح الى اتصافه تعالى بجميع صفات الكمال ونعوت الجلال وان ما يترائى لغيره من نوال او كمال فهو بالحقيقة لجنابه المتعالي **والك** ان توجه تخصيص ذكر وجوب الوجود بانه اكمل صفات الكمال بل اصلها ومنشاؤها وذكر استحقاق جميع المحامد بانه اشارة الى وجه تخصيص الحمد به تعالى على ما يدل عليه عبارة الحمد لله **قوله** مما يوهم اختصاص استحقاقه الحمد بوصف لا شك ان قصده الى ان استحقاقه تعالى للحمد لما كان ذاتيا اورد اسم الذات في مقام الحمد لا ما يدل على الصفات سواء دل على جميعها كالمتصف بصفات الكمال او الكامل من كل وجه ونحو ذلك او على بعضها كالخالق والرازق لئلا يوهم الاول اختصاص الاستحقاق بالوصف والثاني بوصف دون وصف فكان حق العبارة ان يقول مما يوهم اختصاص استحقاق الحمد بالوصف لا بالذات ومما يوهم اختصاص الاستحقاق بوصف دون وصف الا انه اقتصر على الثاني لما تطلع عليه من ان الاستحقاق الذاتي ملاك الاستحقاق باعتبار جميع الصفات هذا ان جعل التفريع المذكور في قوله ولذا لم يقل على كون الله اسم الذات وان جعل التفريع على كونه اسما للمستحق لجميع المحامد فالامر ظاهر فان قلت تعليق الحكم بالمشتق يفيد علية مأخذ الاشتقاق فتعليق الحمد بلفظ الخالق يفيد علية الخلق لاستحقاق الحمد فكيف ذكر لفظ الايهام **قلت** لفظ الاختصاص يدفع المناقشة فان التعليق انما يفيد علية المأخذ لا انحصار العلية في المأخذ **قوله** بل انما تعرض للانعام لا يخفى ان الانعام بعض صفات حمده تعالى فايهام الاختصاص بوصف دون وصف آخر باق الا ان اسم الله لما كان مستجمعا لجميع الصفات لم يكن تعليق الحمد به خلوا عن الدلالة على الاستحقاق باعتبار جميع الصفات فذكر الانعام بعد ذلك كان تخصيص بعد تعميم فلا يوهم الاختصاص المذكور **وههنا بحث** اما اولا فلانهم حصروا جهة استحقاق الحمد في الفضائل والفواضل فما معنى الاستحقاق الذاتي **واما ثانيا** فلانه لم يعرف من قواعدهم ان تعليق امر باسم غير صفة علما او غيره يفيد منشائية مدلول الاسم لذلك الامر وانما المعلوم ان التعليق بالمشتق يفيد علية المأخذ لما علق به وبينهما بون بائن فاذا قلت اكرمت زيدا او انسانا لم يفهم منه ان علة الاكرام كونه زيدا او انسانا **واما ثالثا** فلان تعليق الحمد بلفظ الله لو افاد الاستحقاق الذاتي فانما يفيد لو لم يصرح بان غير الذات جهة الاستحقاق وقد افاد هنا قوله على ما انعم ان

الانعام جهة للاستحقاق صح

وبالجملة فالفرق بين قولنا الحمد لله على إنعامه وقولنا الحمد للمنعم بان الثاني يدل
على أن منشأ الاستحقاق هو الإنعام لا الذات دون الأول مشكل بل ربما يدعى
أن الأمر بالعكس أولى بشهادة أن دلالة الأول على ما ذكر أقوى لأن دلالة الأول
صريحة ودلالة الثاني بطريق الإيماء ويمكن أن يجاب عن الأول بان استحقاق
الحمد لما لم يختص بوصف دون وصف بل بجميع أوصافه شرع في ذلك وذاته تعالى
كافية في صفاته من غير استعانة بأحد على استحقاقه بجميع أوصافه استحقاقا ذاتيا
إلى ذلك أشار السيد قدس الله سره في حواشي الكشاف وربما يتجه عليه أنه يلزم
بعين ما ذكره أن يكون الاستحقاق بوصف دون آخر استحقاقا ذاتيا ويمكن
دفعه ولا يبعد أن يقال إنما عد الاستحقاق بجميع الأوصاف ذاتيا لأنه المفهوم
من تعليق الحمد بلفظ موضوع للذات أعني اسم الله تعالى إما لاستجماعه جميع الصفات
أو لأن الإطلاق عن خصوصية وصف يفيد العموم حذرا عن الترجيح بلا مرجح بناء
على أن الذات لا يستحق الحمد لنفسها بل لما لها من نوال وكمال وعن الثاني
بأنه لما قصد تعليق الحمد بالإنعام فالعبارة الظاهرة الحمد لمن أنعم أو للمنعم فإذا
عدل عنها إلى تعليق الحمد باسم الذات ثم ذكر الإنعام فلا بد من نكتة وما ذكرنا صالح
لذلك بناء على أنه ذكر اسم الذات بطريق اسم الصفة المشعر بمنشأية الوصف فيحمل عليه
على أن اسم الله لدلالته على جميع الصفات لم يبعد أن يجعل التعليق في حكم التعليق بالمشتق
الدال على منشأية جميع الصفات على ما هو معنى الاستحقاق الذاتي كما عرفت وعن الثالث
بان أسماء الصفات لا يلاحظ فيها الذات إلا تبعا وإنما يلاحظ فيها المعاني قصدا وبالأصالة
ولذلك يفسر الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود فيفيد التعليق بلفظ
الخالق مثلا علية الخلق لأنه هو المقصود من لفظ الخالق بخلاف التعليق بلفظ
الموضوع للذات وذكر الإنعام بعده فان الموضوع للذات يقصد منه الذات فلا بد أن
يعتبر المقصود وذكر الوصف بعده لا ينافي الاستحقاق الذاتي وإذا لاحظت
ما ذكرنا أن ذكر لفظ الذات ههنا يفيد منشأية الذات فالأمر ظاهر وإذا
نظرت إلى استجماع اسم الله بجميع الصفات وأن التعليق به لا يخلو عن نوع دلالة على
الاستحقاق بجميع الصفات ينكشف لك وجه الفرق في غاية الجلاء قوله وقدم الحمد

واقتضاء

ذاتي

لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به فان قلت لا شك أن هذا الاهتمام عارضي والاهتمام باسم
الذات وإن لم يرجح فلا أقل من أن لا يرجح عليه لأنه ربما يدعى أن المقام إنما يقتضي تقديم اسم الله لأن الاهتمام
بالحمد ليس لذات الحمد بل لأنه حمد الله فالاهتمام أيضا لله حقيقة وهذا كما قيل في قوله تعالى
وجعلوا لله شركاء الجن أنه قدم لله على شركاء مع أن مرجع الإنكار إنما هو جعل الشريك
لأن المنكر ليس جعل الشريك لكونه شريكا مطلقا بل لكونه شريكا لله فجهة الاهتمام هو الله
قلت لا خفاء في أن المقام مقام الحمد لا مقام ذكر اسم الله فالمقام إنما يقتضي اهتماما بشأن الحمد
لا بشأن اسمه تعالى وما ذكرت في الآية فأمر فهمه الخطيب من كلام السكاكي وأنه وهم كما لا يخفى
عليك وكون البلاغة هي المطابقة لمقتضى المقام مرجح للعارضي ومن هنا يقال لو سلم أن المقام
يقتضي تقديم ذكر اسم الله تعالى فترجيح تقديم الحمد لأنه متعين لأن يكون لاقتضاء المقام دون
تقديم الله تعالى قوله على أن صاحب الكشاف ظاهره أنه دليل آخر لتقديم الحمد وقوله أيضا
إن كان بالنسبة إلى الاهتمام يعني أن في التقديم الاختصاص كالاهتمام كان المناسب تأخير
لفظة أيضا عن الاختصاص بل إيراده عقيب قوله فيه متصلا بالضمير الراجع إلى تقديم الحمد
ربما يشعر بأنه بالنسبة إلى تأخير الحمد وإن كان بالنسبة إلى تأخير الحمد يكون حاصل الكلام
تعليل التقديم بان في التقديم والتأخير فائدة الاختصاص ولا يخفى ركاكته وربما يمنع
كون حاصل الكلام ذلك بل إنه تعليل التقديم بإفادة الاختصاص مع إشارة إلى وجوده
في التأخير أيضا وأنه لا يضر بالتعليل إذ لو تزاحم في المقتضي والمقتضى ولا انصاف أن
تعليل التقديم بفائدة يفيدها التأخير أيضا ليس بذلك الحسن سيما إذا أشير في العلة
إلى مشاركة التأخير للتقديم في تلك الفائدة سيما إذا لم يترتب تلك الفائدة على نفس
التقديم ولم يكن للتقديم فيها مدخل وربما يوجه بان على بمعنى مع ويكون إشارة إلى عدم
المانع واقتضاء المقام لوجود المقتضي وكثيرا ما كان رحمه الله يقدر في مثل هذا الموضع
الانضمام والتركيب أي منضما ومتركبا ومرجعه إلى معنى مع فلك أن تجعل على بمعنى مع و
تقدر على هذا التقدير ثم الاختصاص في صورة تقديم الحمد باعتبار أن تعريف
المسند إليه بلام الجنس يفيد قصر جنس المعرف على الآخر وتقوى ذلك اللام الاختصاصية
وقيل بل هذه اللام وحدها كافية في إفادة القصر قوله وأنه به حقيق هذه عبارة
الكشاف قيل الضمير الأول للحمد والثاني لله أي أن الحمد بالله حقيق لا بغيره على ما يفيده

تقديم الجار والمجرور وانه يستلزم كون الله حقيقا بالحمد ايضا فيوافق ما ذكر بعده
في الكشاف لم يكن احد احق بالحمد منه لما ذكر الحقيق بالحمد حقيق بالثناء وقد يعكس
مرجعا الضمير تحصيلا لصريح الموافقة اي الله بالحمد حقيق وح يكون تقديم الجار
والمجرور لمجرد الاهتمام او للقصر الاضافي اي بالاضافة الى نقيض الحمد فلا يرد انه
يستلزم كونه حقيقا بالحمد لا بغيره من الاشياء قوله وبهذا يظهر آه قال في الكشاف
معنى تعريف اللام في الحمد تعريف الجنس والاستغراق الذي يتوهمه كثير من الناس وتبعهم منهم
وذكر كثير من مشايخنا ان نفيه الاستغراق بناء على مذهبه من ان العبد خالق لافعاله
الاختيارية فالحمد عليها له لا لله تعالى واما عند اهل السنة فلما كان جميع افعاله مخلوقة
له تعالى كانت المحامد كلها لله تعالى ورده رحمه الله بان صاحب الكشاف لما صرح
باختصاص الحمد به تعالى بعد تصريحه بان تعريفه للجنس افاد انه يفيد قصر جنس الحمد
عليه تعالى وانه يوجب اختصاص جميع افراده فنفيه الاستغراق لا يصح ان يبنى
على ان مذهبه ان جميع المحامد ليست راجعة اليه تعالى فان قلت قصر الحمد عليه تعالى
لا يخلو عن اشكال اما عند المعتزلة فظاهر واما عندنا فلان كسب الخير الصادر عن العبد
فعل جميل يستحق ان يحمد عليه فهذا الحمد راجع اليهم قلت المعتزلة وان زعموا ان العبد
يخلق الافعال لكنهم معترفون بان التمكين والاقدار عليه من الله تعالى وانه يكفي لرجوع
الحمد على تلك الافعال اليه تعالى ولا يلزم رجوع الذم اليه بواسطة التمكين والاقدار
لما عرف في موضعه ان الاقدار على القبيح ليس قبيحا وكسب الخير وان كان من العبد لكن
لما كان خلقه وايجاده من الله تعالى فهو في الحقيقة مضاف اليه تعالى فالحمد عليه يرجع
اليه تعالى وههنا بحث وهو ان الحمد اما على نفس الفعل الذي يخلقه العبد او يكسبه
على اختلاف المذهبين واما على الاقدار عليه وخلقه وكسبه وعلى الاول يصح رجوع
جميع المحامد اليه تعالى لكن لا يكفي في صحة القصر اما الصحة فلان الحمد على الفعل باعتبار
الخلق انما يغاير الحمد عليه باعتبار الاقدار بالاعتبار لا بالذات وكذا الحمد عليه باعتبار
الكسب يغايره باعتبار الخلق واذا كانت المغايرة بالاعتبار والاتحاد بحسب الذات
صح ان جميع المحامد راجعة اليه تعالى باعتبار ما وان لم يكن الجميع راجعا اليه بجميع الاعتبارات
واما عدم الكفاية فلان القصر مركب من اثبات ونفي اي اثبات المقصور للمقصور عليه

ونفيه عما عداه

ونفيه عما عداه ولم يثبت ههنا سوى الاثبات لان الحمد باعتبار الخلق حمد راجع الى العبد
عندهم وكذا باعتبار الكسب حمد راجع اليه عندنا فان قلت الحمد بهذا الاعتبار كما يصح
رجوعه اليه تعالى باعتبار آخر فكذلك يصح نفي الرجوع عن العبد بالاعتبار الآخر فقد صح كلا
جزئي القصر وان قيد الرجوع بهذا الاعتبار لم يصح شيء من جزئي القصر فالقول بصحة
احدهما دون الآخر تحكم قلت يصح القول بانه يرجع جميع المحامد اليه تعالى باعتبار ما ولا يصح
القول بانه لا يرجع شيء منها الى غيره باعتبار ما نكرة تخص في الاثبات وتعم في النفي
فيكفي في صحة الاثبات ثبوت الرجوع باعتبار واحد ولا يكفي في صحة النفي انتفاء الرجوع
باعتبار واحد بل انتفاؤه بجميع الاعتبارات هذا والكلام لا يصفو عن شوب اختلال
اذ من الجائز ان يكون قولنا باعتبار ما قيدا للنفي والاثبات لا للمنفي والمثبت فلا يفيد صورة
النفي عموم الاعتبارات او ان يجعل المنفي هو ما اثبت بعينه فان المثبت لله هو الرجوع باعتبار
خاص كالاقدار والتمكين مثلا فيكون المنفي عن العبد هو الرجوع بهذا الاعتبار الخاص
فيستقيم على الوجهين كلا جزئي القصر ويمكن ان يقال الحمد على الفعل باعتبار خلقه
لا شك في رجوعه الى العبد عندهم وكذا الحمد عليه باعتبار كسبه عندنا لان العبد هو
الخالق عندهم وهو الكاسب عندنا ولا يصح نفي رجوع هذين الحمدين عن العبد بوجه
واما رجوعهما الى الله تعالى باعتبار تمكينه واقداره للعبد على الخلق والكسب فله وجه معقول
عند ذوي العقول فثبت ان بعض المحامد يرجع الى الله والى العبد ومعلوم ان البعض
الآخر يختص به تعالى فقد صح ما ذكرنا من صحة احد جزئي القصر دون الآخر وللكلام في
هذا المقام مجال فليتأمل وعلى الثاني لا يصح رجوع جميع المحامد اليه تعالى ايضا
فلا يصح شيء من جزئي القصر لان الحمد على الخلق يغاير الحمد على الاقدار ذاتا وكذا الحمد
على الكسب يغاير الحمد على الخلق بالذات ولا شك في رجوع الحمد على الخلق عندهم وعلى الكسب
عندنا الى العبد ولا يصح رجوع هذا الحمد اليه تعالى باعتبار ما كما يصح رجوع الحمد على الفعل
باعتبار الخلق اليه تعالى عندهم وان كان الخالق هو العبد لان هذا الحمد هو الحمد على الفعل
باعتبار الاقدار ذاتا وكذا حال الحمد على الفعل باعتبار الكسب عندنا وهذا بالنظر الى الظاهر بناء
على تغاير الحمدين ههنا بالذات وعلى الاول بالاعتبار والتحقيق ان الحمد على الكسب عندنا
يصح رجوعه اليه تعالى باعتبار الاقدار على الكسب منه تعالى وكذا الحمد على الخلق عندهم باعتبار الاقدار عليه

نعم لا يصح رجوع الحمد على الكسب عندنا اليه تعالى على ان يكون هو الحمد على الخلق نفسه كما صح على الاول
رجوع الحمد على الفعل باعتبار الكسب اليه تعالى باعتبار انه هو عين الحمد عليه باعتبار الخلق الراجع
الى الله تعالى اذ تأملت ان تغاير الحمدين ههنا بالذات محل تأمل فاحسن التدبر وتعمق فى التفكر
تمتد الى دفع الاشكال بعناية الملك المتعال **قوله** بل على ان الحمد اى بل لما ذكر صاحب الكشاف
من نفى الاستغراق فى معنى التعريف فى الحمد مبنى على كذا وليس القصد الى نفى الاستغراق فى هذا
المقام لان عبارة الكشاف صريحة فى ان معنى التعريف فى الحمد هو الجنس دون الاستغراق ولا تعرض
فيها لاثبات الاستغراق فى المقام نفيا واثباتا وانه رحمه الله تعالى لما كان بصدد توجيه كلام
الكشاف تعين حمل كلامه على نفى الاستغراق فى معنى تعريف الحمد ثم ان اصل الحمد لله حمدت
الله حمدا او حمدت حمدا لله حذف الفعل واناب المصدر منابه ثم جعل الجملة اسمية
للدلالة على الدوام والثبات كما قالوا فى سلام عليك فالعدول الى الاسمية دليل الدوام بمقتضى
قولهم وتمهيد قاعدتهم وما ذكر انه لو لم يحمل العدول على الدوام لخلا عن النكتة فبيان حكمة
تلك القاعدة فلا يكون مظنة للاعتراض بان عدم الدلالة على الحدوث يكفى نكتة للعدول
واما ما ذكره الشيخ عبد القاهر انه لا دلالة للزيد منطلق على اكثر من ثبوت الانطلاق لزيد
فينبغى ان يحمل على ما اذا لم يكن عدول لحفظ القاعدتهم على ان الدال هو الجملة الاسمية بشرط
العدول او على ان تركيب الاسمية نفسه لا يدل على الدوام وانما يدل عليه العدول او قرينة
اخرى يناسب الدوام على ما قالوا فى قوله تعالى انا معكم وان شئت جعلت الدال مجموع الاسمية
والقرينة من العدول وغيره والشيخ انما نفى دلالة الدوام عن الاسمية وحدها او جعله
نفس المقام المشتمل على القرينة على ما قالوا ان دلالة المقام دلالة رابعة كما ان العادة طبيعة
خامسة ونفى الشيخ انما هو عن الاسمية ولك ان تجعل الدوام مدلولا عقليا للاسمية
بناء على انها لما لم تدل على التجدد دلت الدوام بمقتضى العقل اذ الاصل فى كل ثابت دوامه
ما لم يظهر ما يقطعه كما ذكره الفاضل الرضى فى دلالة الصفة المشبهة على الدوام والشيخ
انما نفى الدلالة اللفظية بقى شىء وهو ان الحمد لله جملة اسمية خبرها ظرفية والظرفية
اختصار الفعلية ولذا جعل علماء المعانى اختصار الفعلية مقتضيا لايراد الظرفية
واذا كان الخبر فعلية ينبغى ان تفيد الجملة الكبرى الاسمية المشتملة عليها التجدد دون
الدوام لما صرحوا بان الاسمية التى خبرها فعلية تفيد التجدد ويمكن ان يقال

انهم

انهم صرحوا فى سلام عليك بافادة الدوام وكذا فى قوله تعالى انا معكم مع ان الخبر جملة ظرفية
فاما ان يصار الى الفرق بين اسمية خبرها فعلية واسمية خبرها ظرفية بان الثانية تفيد
ما يفيده الاولى من التجدد ووجه الفرق ظاهر او الى ان الثانية انما تفيد التجدد اذا لم يوجد
داع الى الدوام كالعدول مثلا واما اذا وجد فيحمل على الدوام على انه قد ذكر بعض اهل
التحقيق ان الاتصاف هو ان المفهوم من قولنا زيد فى الدار زيد ثابت فيها لا ثبت فيها
واستقر وايد ذلك بما ذكره البعض ان الظرف اذا وقع خبرا فتقدير اسم الفاعل اولى
لان الاصل فى الخبر الافراد **قوله** والفعل انما يدل على الحقيقة يعنى اذا كان المصدر سادا
مسد الفعل نائبا منابه لزم ان يطابقه فى المعنى والفعل انما يدل على الحقيقة دون
الاستغراق فكذا المصدر لا يقال لا يلزم اتحاد النائب والمنوب معنى والا امتنعت
نيابة المصدر عن الفعل لدلالة الفعل على الزمان دون المصدر لانا نقول المتنع ان يدل
النائب على ما لا يدل عليه المنوب اما ان لا يدل على بعض ما يدل عليه فلا وقد اورد رحمه الله
فى حواشى الكشاف على هذا الوجه انه يشعر بان صاحب الكشاف يقول بافادة اللام
للاستغراق فى الجملة لكنه لا يقول بها اصلا ثم قال ونقل عن المص فى وجهه ان اللام
لا يفيد سوى التعريف والاشارة والاسم انما يدل على مسماه فلا يكون ثمة استغراق
ولعل حصر المفصل فائدة اللام فى التعريف والتعريف فى الجنس والعهد هذا
كلامه وهذا ينادى على انه جعل هذا الوجه لبيان كون اللام للجنس دون الاستغراق
لا لبيان كون الحمد محمولا على الجنس لا على الاستغراق **قوله** وفيه نظر اورد عليه ان المصدر
المعرفة ينوب ايضا قال فى الكشاف ان قراءة الحمد لله بالنصب على اضمار فعله كما فى حمدا له
وهو مدفوع بما ذكره رحمه الله فى الحواشى ان المراد بالنائب منابه ما قام مقامه
فى اداء مدلوله وذلك انما هو نفس المصدر بدون اللام فيجب ان يفيد اللام معنى يفيده
الفعل سواء كانت اللام كائنة مع المصدر حين النيابة اولا اما على الثانى فالامر
ظاهر واليه اشار رحمه الله بقوله وحينئذ لا مانع من ان يدخل فيه اللام وكذا على الاول
فلانه هو نفس المصدر ولا مدخل للام فى النيابة فلا مانع من افادته ما لا يفيده
المنوب **قوله** فالاولى ان كونه للجنس لا خفاء انه توجيه لما ذكر فى الكشاف ان اللام فى
الحمد للجنس دون الاستغراق انما يفهم منه ان الحمد محمول على الجنس لا الاستغراق فانه لا ذكر له ههنا اصلا

فضمير كونه للام في الحمد والحرف يذكر ويؤنث او للتعريف في الحمد ويرد على هذا
الوجه ما اورده رحمه الله في شرح الكشاف على الوجه الاول من الاشعار بكون
اللام للاستغراق في الجملة لان الحصر في قوله انه المتبادر بالنسبة الى الاستغراق
فيفيد ان الاستغراق يفهم من اللام في الجملة لا على سبيل التبادر فكانه لذلك لم يذكر
هذا الوجه في شرح الكشاف بل اقتصر على الوجه الثاني ويمكن ان يتمحل لتصحيحه
بانه لما كان المعرف باللام بقرينة المقام يحمل على الاستغراق وكان الحمل عند
وجود اللام صح ان ينسب الاستغراق الى اللام ولو تسامحا وايضا لما كان مذهب
البعض ان الاستغراق من معاني اللام وكان ذلك مشهورا فيما بينهم وجه كلام
الكشاف على هذا المذهب ايضا كما وجه آخرا على ما هو مذهب صاحب الكشاف ولك
ان تقول لما كان في انفهام الاستغراق من اللام وعدم انفهامه منه تردد ذكر كان
الحلال ذكر عبارة تصح على المذهبين ومعنى ان الجنس هو المتبادر من اللام بخلاف
الاستغراق لعدم تبادره منها في مذهب وعدم انفهامه منها في مذهب ولو قال
الجنس هو المفهوم من اللام لم يصح الا على مذهب صاحب الكشاف بقي شيئان
احدهما انه رحمه الله تعالى ذكر في التلويح ان الراجح هو العهد الخارجي لانه
حقيقة التعيين وكمال التمييز ثم الاستغراق لان الحكم على نفس الحقيقة بدون اعتبار
الافراد قليل الاستعمال جدا او قال هذا ما عليه المحققون فكيف يحكم ههنا
بان المتبادر الشايع هو الجنس ولا محيص عنه الا بان يحال ما ذكره ثمة رحمه الله
مذهب ائمة الاصول وما ذكره هنا قول ائمة المعاني ان اللام للعهد والجنس وقد يفيد
الاستغراق او قد يستفاد الاستغراق من المقام والثاني انه رحمه الله حكم بخفاء
قرائن الاستغراق ههنا وهي في غاية الظهور لان خطابية المقام قرينة ظاهرة
ويمكن ان يقال انما يحمل على الاستغراق لخطابية المقام بعلة ايهام ترجيح
احد المتساويين اللازم من تخصيص الحكم بالبعض وههنا لو حمل على الجنس لم يخرج
فرد من الحكم لان المعنى على اختصاص الجنس وانه يستلزم اختصاص جميع الافراد
قوله فاذن لا يكون ثمة استغراق اي استغراق موهم لولا اللام والاسم فثبت
ان اللام ليست للاستغراق وهو المطلوب لكنك تعلم ان كلامه رحمه الله ظاهر في انه

توص

توجيه لما ذكر في الكشاف ان اللام للجنس ومن الاستغراق فلا يضره عدم ثباته
بصدده تمام فهم من الكشاف ان الحمد للجنس قوله فقد تعسف حيث صرف الكلام عن الظاهر
بارتكاب حذف لا تدعو اليه حاجة مع انه صرح ابن الحاجب بعدم جواز حذف
المبدل منه حيث حكم بامتناع البدلية من المحذوف في مثل ما ضربت الا زيدا بناء
على وجوب ذكر المبدل منه ومن التعسف ايضا انه ينزل وعلم منزلة الاسم عطفا
على الموصول كما في قول الشاعر فقلت لهو لانه في غاية الندرة فالمصير اليه مع ظهور الوجه
الصحيح الشايع تعسف وكذا جعل ما لم نعلم تفسيرا للضمير المحذوف على ان يكون مبهما كقوله
فسويهن سبع سموات لان الضمير المبهم قليل وكون الظاهر ان جعله عائدا الى
الموصول السابق ينافي ابهامه وانه يمتنع حذفه قوله الذي هو من اوصاف المنعم
هذا الوصف اشارة الى وجه الامكنية فان الحمد لذات الله تعالى انما يكون على اوصافه
من فضلها وافضالها وحمده على فاضلية ونعمه انما يكون بملاحظة صدورها عنها
والانعام بها قوله لقصور العبارة عن الاحاطة اذ التعرض للمنعم به اما ان يكون
على وجه التفصيل عموما او خصوصا او على وجه الاجمال كذلك ولا ريب في قصور العبارة
عن التفصيل على وجه العموم وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها وان الاجمال قصور
بالنسبة الى التفصيل فاما ان يحمل الاحاطة على ما يعم التعميم التفصيلي والاجمالي
او على التعميم التفصيلي فقط لانه انسب بمعنى الاحاطة للتيقن بالاحاطة فيه
بخلاف الاجمالي لاحتمال خروج البعض منه لشيوع التخصيص في العمومات سيما في المقامات
الخطابية وعلى الثاني فالامر ظاهر واما على الاول فلا يبعد ان يجعل قصور العبارة
عن الاحاطة متناولا لقصور العبارة وعدم كمالها في افادة الاحاطة مبالغة
في قصورها فيها تنزيلا للناقص منزلة العدم وان يجعل كلمة عن متعلقة بالعبارة
او بالقصور واما ما ذكره رحمه الله تعالى في المختصر ايهاما لقصور العبارة فان حملت
الاحاطة على المعنى الاعم والعبارة على الظاهر فظاهر وان حملت على ما ذكرنا من المعنى
بطريق المبالغة او تعليق كلمة عن بالعبارة او حملت الاحاطة على الكامل منها وهي
الاحاطة التفصيلية فوجهه ان حذف المنعم به لا يدل بطريق القطع على ذلك
القصور وانما يورث وهما به وان تحقق القصور قطعا فانه دفع ما يقال ان

قوله ببعض النعم يحتمل ان يريد به نعمة البيان والابهام للتعظيم كما في قوله تعالى ورفع
بعضهم درجات وما انجر اليه الكلام من بعث الشارع وتحقيق صدقه بايتاء المعجزة وتوفيقه
لتقرير قوانين الشرع على ما ينبغي وتقويته بمن عاونه في تنفيذ احكام الشرع فانما
ذكره بيانا لوجه الايماء الى الاصول ووجه ذكر الصلوة على الرسول والآل ومناسبة
ما ذكر في وصف الرسول في المقام ويحتمل ان يريد جميع تلك النعم التي ذكرت
فان قلت يأبى الاحتمال الاول قوله ايماء الى اصول ما يحتاج اليه لان البيان اصل
واحد منها فكيف يكون ذكره ايماء اليها ويأبى الاحتمال الثاني قوله صرح ببعض النعم اذ لم يقع
التصريح بهذا المجموع قلت يمكن دفع الاول بانه اشار الى عظم شأن نعمة البيان
بتخصيصها بعد تعميم الانعام وانما ينكشف ذلك بملاحظة ان البيان هو الذي به يتم امر
ما يحتاج اليه بقاء نوع الانسان من التعاون والتشارك في تحصيل الغذاء واللباس
والمسكن وربما ينتقل الذهن من ذلك الى ان ذلك انما ينتظم بقوانين كلية يقررها الشارع
الى آخر ما ذكره رحمه الله فصح ما ذكرنا ان التصريح بنعمة البيان ايماء الى تلك الاصول ويمكن
دفع الثاني بانه صرح بايتاء الشرايع والمعجزة والتصريح بذكر الرسول عم تصريح بكونه
شارعا مرسلا من الله تع معتنيا لقوانين الشرع لاشتهار اتصافه عم بذلك وتقرره في
النفوس وكذلك التصريح بذكر الآل والاصحاب تصريح بتقوية الرسول عم بهم في تنفيذ
الكلام لاشتهارهم بذلك ولك ان تجعل نسبة التصريح الى المجموع تغليبا وتوهم انه
لا يحسن اذ ذاك في عبارة الايماء الى الاصول يندفع بان يراد الايماء الى الاصول بوصف
اصالتها وههنا احتمالان آخران احدهما ان لا يتكلف في جعل ما ليس مصرحا
مصرحا ويجعل الاصول المومي اليها هي النعم المصرح بها من البيان والشارع وايتاء
الشرايع والمعجزة وعبارة الايماء بملاحظة وصف الاصالة والثاني ان لا يتكلف
في ذلك ويجعل النعم المصرح بها بعض الاصول المومى اليها وعبارة الايماء حينئذ
بالنسبة الى المصرح بها بملاحظة الاصالة وحدها وبالنسبة الى البعض الآخر لذاته ايضا
قوله رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها الخ لا خفاء ان البراعة يحصل بمجرد ذكر الخاص
ولا مدخل للعطف في ذلك واما فضيلة نعمة البيان فانما يفيدها عطف الخاص على العام
بناء على ان افراد النوع قد يبلغ في الشرف والكمال الى ان يرتفع عن الدخول تحت العام

بعض صح

ويُعد

ويُعد نوعا آخر كما قال الشاعر فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال
فان قلت اذا لم يكن للعطف مدخل في رعاية البراعة فكيف يصح تعليلهما بها قلت
يعتبر اولا عطف تنبيها على رعاية ثم يجعل المجموع علة للعطف ولا شك انه يجوز تعليل شيء
بامرين يكون احدهما علة لما تضمنه ذلك الشيء وعطف الخاص يتضمن ذكره ثم المعلل
ليس هو العطف المذكور في قوله عطف الخاص بل ما يدل عليه قوله من عطف الخاص قوله
ما لم نعلم فان قلت التعليم يتعلق الا بغير المعلوم فذكره مستدرك قلت فائدته
التصريح بانه تع رقانا من حضيض الجهل الى ذروة العلم فيتبين وجه كونه نعمة غاية
التبيين الى ذلك اشار صاحب الكشاف في تفسير قوله تع علم الانسان ما لم يعلم بقوله نقلهم
من ظلمة الجهل الى نور العلم وسمعت منه رحمه الله ان المراد انا لم نكن نعلم اي لم نعلم بقوى
انفسنا واجتهادنا الا خذا من قوله تعالى وعلمك ما لم تكن تعلم وقيل ذكره لمجرد حفظ السجع و
لا يخفى ما فيه من التجوز في اطلاق التعليم على احضار المذهول عنه وتذكير المنسي قوله وفصل
الخطاب جعل رحمه الله الفصل مجازا بمعنى المفصول او الفاصل وجوز ابقاءه على حقيقته
ووصف الخطاب به على طريق المبالغة كما في رجل عدل وهذا اوفق بما عليه ائمة المعاني
قال الشيخ في قولنا انما هي اقبال وادبار لم نرد بالاقبال والادبار غير معناهما الحقيقي
بل انها لكثرة الاقبال والادبار كانها تجسمت منهما وعلى هذا يكون التجوز عقليا كما في البيت
وعلى ما ذكره رحمه الله لغوي ولا يبعد ان لا يرتكب تجوز لا عقليا ولا لغويا ويكون فصل
الخطاب بمعنى كون خطابه فاصلا او مفصولا على انه يكون المصدر من المعلوم او المجهول
قوله جمع طاهر بناء على ما اشتهر ان فاعلا لا يجمع على افعال كشاهد واشهاد والحق
ما ذكره رحمه الله في شرح الكشاف انه لم يثبت جمع فاعل على افعال حتى قيل ان اصحابا
جمع صحب بالكسر تخفيف صاحب ككنمر وانمار او صحب بالسكون اسم جمع كنهر وانهار
وما جاء في المثل اجناء ها ابناؤها ومما جمع جان وبان فقد قال الجوهري اظن
ان المثل جناتها بناتها لان فاعلا لا يجمع على افعال الا ان يكون هذا من النوادر على ما يجيء
في الامثال فاطهار جمع طهر تسمية بالمصدر قوله جمع خير بالتشديد احترازا عن خير
بالتخفيف فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لان صورته الحالية منعت من اجراء التصرفات
فيه على طريقة جريانها في افعل التفضيل وكونه في الاصل افعل منع من اجرائها

على حسب صورتها الحالية وما جاء في قول الشاعر بخيري بني اسد وهند خيرة الملكات فاما
تثنية خير مخفف خيّر وتانيثه فلو احد ان يقول لم لا يجوز ان يكون الاخيار جمع خير
مخفف خيّر وقد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى لمن المصطفين الاخيار انه جمع خيّر
وغاية ما يمكن ان يقال التكسير يرد الشيء الى اصله فاذا اريد جمع خير المخفف يرد الى
اصله وهو المشدد ثم يجمع على اخيار كميت وموات وقيل توجيه قوله جمع خيّر بالتشديد
في الجملة سواء كان في الحال او في الاصل وقد يقال المراد من اثبات كونه جمع خيّر بالتشديد
نفي كونه جمع خير افعل التفضيل قوله فوقعت كلمة اما موقع اسم اشارة الى ما ذكره الجمهور
ان معنى قول سيبويه اصل اما زيد فمنطلق بمعنى مهما يكن من شيء فزيد منطلق انه
كان في الاصل كذلك ثم حذفت مهما يكن من شيء واقيمت اما مقامها كما اقيمت نعم وبلى
مقام الجملة لا انه غيّر مهما الى اما لان اما حرف ومهما اسم ولم يعهد في كلامهم صيرورة
الاسم بالتغيير حرفا وتجويزها قياسا على انه يخرج الكلام عن الاستقلال بالافادة كجملة
الشرط او على صيرورة الحرف اسما ككليت ولو وهل بعيد وقال بعض الافاضل قصد سيبويه
الى بيان المعنى البحت وتصوير الكلام وافادة ان اما تفيد لزوم ما بعد فائها لما قبلها
لا ان اصل الكلام كان ذلك بل كان الاصل ان يكن في الدنيا شيء فزيد منطلق
حذف الشرط وجوبا بلا مفسر لكثرة استعمال حرف الشرط مع كان فتغيرت صورة الشرط بفتح
همزتها لكراهة بقاء الكلمة على حالها لمعنى والصورة مع وجوب قطعها عن المقتضى الاصلي
بلا مفسر والزمت ما لتكون كالكافة لها عن المقتضى فيسهل امر القطع عن المقتضى
والزموا الفاء لانه لما حذف الشرط بجميع اجزائه وجوبا وغيرت صورة حرف الشرط الزم
الفاء ايذانا بان اما في الاصل حرف الشرط اذ الفاء علم السببية والزموا اقامة جزء من الجزاء
مقام الشرط محافظة على ما تقرر عندهم من وجوب شغل حيز واجب الحذف بشيء وانما يقام
ما هو اللازم في قصد المتكلم مقام الملزوم في الكلام وهو الشرط وقد يقام كلمة شرط مع
شرطها من جملة اجزاء الجزاء نحو قوله تعالى واما ان كان من المقربين فروح وريحان
اي ان يكن شيء فاما ان كان من المقربين فله روح وعلم من كلام هذا الفاضل ان
لصوق الاسم لاما غير لازم وقال الترمذي رحمه الله واجاب عن الاية بانها على حذف الاسم
اللاصق اي اما المتوفى فان كان من المقربين قوله لان مهما لصوق الاسم اللازم ان رفع اللزوم

خير مخفف
صح

صفة

صفة للصوق فظاهر ان لصوق الاسم لا يلزم المبتداء وان جر صفة للاسم فظاهر ان ما
يلزم المبتداء هو الاسمية لا الاسم ولذا قال رحمه الله في المختصر الاسمية لازمة للمبتداء وغاية
ما يتكلف له ان الاسم ايضا لازم للمبتداء لزوم العام للخاص كما يقال الحيوان لازم للانسان
او ان لصوق الاسم وان لم يكن لازما للمبتداء لكن يعطى ههنا حكم اللازم ويقام مقامه بانه
ان لازم المبتداء هو الاسمية فينبغي ان تكون هي الملازمة لاما لكن حرفيتها منعت من ذلك
فجعل لصوق الاسم بدل الاسمية لازما لاما اذ ما لا يدرك كله لا يترك كله فاللصوق قائم مقام
لازم المبتداء وفي حكمه ولما كانت الاسمية التي هي اللازمة حقيقة صفة للمبتداء متاخرة
عنه روعي ذلك فيما قام مقامها وهو لصوق الاسم بالنسبة الى اما حيث جعل الاسم اللاصق
متاخرا عنها قوله بقدر الامكان انما ذكره لان قضية حق ما كان وابقاء حقه ان يكون بابقاء شيء
منه فابقاؤه بابقاء لازمه ابقاء له بقدر الامكان وايضا ابقاؤه بابقاء لازمه دون ذاته
ينبغي ان يكون بابقاء لازمه على الوجه الذي كان عليه حال وجود الملزوم ولم يبق ههنا عليه
اذ الاسمية كانت قائمة بالمبتداء ولم تقم ههنا بامّا القائمة مقام المبتداء بل لصقتها والفاء
كانت في صدر الجزاء فزحلقت الى ما بعده فما ابقي عين ما قضي حقه وجعل ابقاء اثره ابقاء
له فلذا عبارة على الضمير في قوله له وقد يتوهم ان ما قضي حقه هو المحذوف اعني المبتداء والشرط
وما ابقي هو الاسمية والفاء فضمير له راجع الى ما كان باعتبار انه اعم من المحذوف فاريد
بما كان بعض افراده وبضميره في له البعض الاخر قوله والوجه ما تقدم وهو انه اسم لانه
لما كان بمعنى اذ وهو اسم كان اسما وقولهم بمعنى الابتداء لم يريدوا به ان معناها عين
معنى الابتداء بل انه يرجع اليه بنوع استلزام كما صرح به في المفتاح وغيره فاذن الحكم
الدليل على اسميته حمل قول سيبويه لكونه محتملا على المحكم قوله هو المعاني والبيان
وعلم توابعها الظاهر انه رحمه الله حمل علم البلاغة على المعنى العلمي وجعل وتوابعها بالجر
عطفا على البلاغة فيلزم العطف على جزء الكلمة ويرجع الضمير اليه كلهم الا ان يتكلف كون
البلاغة علما بان يكون الكلام في الاصل علم البلاغة ثم حذف المضاف كما قال صاحب الكشاف
في رمضان وشهر رمضان ويكون اضافة العلم الى البلاغة من اضافة العام الى الخاص
كعلم النحو مثلا ويكون رجوع الضمير في توابعها الى البلاغة من قبيل الاستخدام او يلتزم حذف له
وعلم توابعها اشارة الى تقدير المضاف فهو المعطوف عليه علم البلاغة وجر توابعها كما في قوله تعالى

المعطوف حقيقة ق
صح

والله يريد الآخرة بجر الآخرة على حذف المضاف اي عرض الآخرة فيندفع بعض الاشكال ويمكن
ان يوجه كلامه رحمه الله بان المراد بعلم البلاغة علم له زيادة تعلق بالبلاغة وهو المعاني والبيان
فان ما سواهما وان كان له تعلق بالبلاغة لكن لا كتعلقهما قوله لانه لم يجعله اجل جميع العلوم
لا يقال بل جعله اجلها حيث حصر فيه ما هو علة لاجلية العلم وهو كشف الاستار
عن وجوه الاعجاز لان هذا الحصر انما يستلزم ذلك لو لم يكن فيما سوى هذا العلم ما يعادل
تلك الجهة او يفوقها وهو ممنوع ق في قوله اجل ما سواها وجعلها مؤاخذة ظاهرة والحق
اجل مما سواها وجعله وقد وجد في بعض النسخ مما سواها وجعلها وفي بعضها ما سواها وجعله
فلم نجد نسخة تجمع التحقيق قوله لا بتغيره العلوم اشارة الى ان الحصر اضافي لا حقيقي لان
العرب تعرف ذلك بحسب السليقة فالحصر بالاضافة الى سائر العلوم قوله فيكون من ادق
العلوم سرا ان كان المعنى على كونه ادق جميعها فظاهر ان هذا التفريع لا يستقيم لان دقة
المعلوم انما توجب دقة العلم لا كونه ادق في الجملة فضلا عن كونه ادق الجميع وكذا ان كان
المعنى على كونه من جملة الادق لان ما يجعل من جملته لا بد ان يشتمل على زيادة دقة في الجملة
ودقة المعلوم انما يوجب نفس دقة العلم فقط والجواب ان دقائق العربية اكثر
وادق من دقائق غيرها فما يشتمل عليها يكون ادق اما من جهة الادقية فظاهر واما
من جهة الاكثرية فلان كثرة الدقائق توجب كثرة الدقة وكثرة الدقة في المعلومات
تستلزم ادقية العلم في الجملة قوله معرفة انه معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة فان قلت
حصر كشف الاستار عن وجوه الاعجاز في علم البلاغة وفسر الكشف بالمعرفة المذكورة
فيلزم حصرها في علم البلاغة لكنه مشكل لانه ان اراد بهذه المعرفة معرفة انه معجز وان
الاعجاز ثابت له فهي ليست منحصرة في علم البلاغة بل هي مسئلة تذكر في علم الكلام في
مباحث النبوات حيث يبين اثبات القرآن معجزة للرسول صلوات الله عليه وسلامه
وان اراد معرفة ان اعجازه لكونه في اعلى مراتب البلاغة على ما هو الصحيح لا للصرفة والاشتمال
على الاخبار عن المغيبات او لسلوكه عن الاختلاف والتناقض او لمخالفة اساليبه اساليب الكلام
والخطب والاشعار سيما في المطالع والمقاطع فهي ايضا مسئلة تذكر في علم الكلام
في النبوات وربما تذكر في بعض كتب هذا الفن وبعض شروحها ايضا قلت
المراد معرفة انه معجز بناء على كونه في اعلى مراتب البلاغة اعني ان الاعجاز ثابت له

بناءً

بناءً على تلك العلة وهذه المعرفة لا تحصل على التحقيق والتفصيل الا بالجزم بانه كائن في اعلى
مراتب البلاغة وذلك انما يحصل بعلم البلاغة وما يذكر في علم الكلام وغيره ان اعجازه لكمال بلاغته
لا للوجوه الاخر فانما يعلم به على التحقيق ان الاعجاز ليس للوجوه الاخر واما انه لكمال
بلاغته فلا يعلم به تحقيقا على انه ربما يدعى ان بين معرفة ان اعجازه لكمال بلاغته
ومعرفة ان الاعجاز ثابت له لاتصافه بكمال البلاغة فرقا فان المعرفة الاولى ربما
تحصل وان لم يكن له اعجاز ولا كمال بلاغة بخلاف الثانية وهي المرادة ههنا وانها انما تحصل
بعلم البلاغة ولك ان تجعل قوله لكونه في اعلى مراتب متعلقا بالمعرفة اي المعرفة المعلولة
بذلك الكون ولا شك في انحصارها في علم البلاغة ثم ان المراد بكونه في اعلى مراتب البلاغة
كونه في مرتبة من البلاغة يعجز البشر عن الاتيان بمقدار اقصر سورة منه في تلك المرتبة
وهو حد الاعجاز وانه يتناول الطرف الاعلى وما يقرب منه فاندفع ما قيل ان الاعجاز
لا يتوقف على كونه في اعلى مراتب البلاغة بل الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز
كما يجيء وحاصل الدفع انما اريد باعلى مراتب البلاغة ههنا ما يعم الطرف الاعلى وما يقرب بعينه
قوله فان قيل كيف التوفيق اشارة الى ان بينهما تنافيا وتقريره من وجهين احدهما
ان السكاكي حصر ادراك الاعجاز في الذوق والمص جعل هذا العلم كاشفا عن وجه
الاعجاز بل حصر الكشف فيه والثاني ان السكاكي نفى امكان كشف القناع عن وجه
الاعجاز والمص اثبت الكشف بهذا العلم لكنه رحمه الله بنى الجواب على دفع الوجه الثاني
وادرج فيه دفع الوجه الاول حيث قال ولو بالذوق الخ وبين كلامي المفتاح
ايضا تناف بهذين الوجهين فانه ايضا اثبت الكشف بهذا العلم بل حصره فيه
ق دفع التنافي الظاهر من كلام المفتاح حيث قال يدرك الاعجاز ولا يمكن وصفه
ومدرك الاعجاز هو الذوق فقط وطريق اكتساب الذوق طول خدمة هذين
العلمين وللبلاغة وجوه متلثمة ربما تيسرت اماطة اللثام عنها لتجلى عليك اما نفس
وجه الاعجاز فلا اي لا يمكن اماطة اللثام عنها لتجلى عليك فقد بين ان الذوق الذي
حصر ادراك الاعجاز فيه انما يحصل من العلمين وان ما نفى امكانه عن وجه الاعجاز
هو اماطة اللثام وكشف القناع عنه لتجلى عليك فالمنفي هو امكان وصفه واظهاره
للغير كما صرح به ولا ينافي نفيه اثبات ادراكه الدال على ظهوره للمدرك اذ كثيرا ما يظهر لنا شيء

اللثام ما على الفم من النقاب

ولا نتمكن من اظهاره كالملاحة واستقامة الوزن **ق** ويمكن دفع التنافي بين كلامي
السكاكي والمص بان معنى كلام المص انه بهذا العلم اذا احيط به خبرا وحصل بالتمام
يكشف القناع وهذا لا ينافي ان لا يمكننا كشف القناع لعدم تمكننا من الاحاطة
به ومعنى كلام المفتاح انه لا يتيسر لنا كشف القناع لعدم تمكننا من الاحاطة بهذا
العلم **قوله** لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع الخ يفهم منه ظاهرا ان علم الاصول
اكشف من العلمين وان غيرهما كاشف ومما اكشف وكلاهما منافيان في كلام السكاكي
والمصنف المصرحين بان الكشف انما يحصل بالعلمين لا غير فدفع رحمه الله ذلك
في الحواشي بان قوله بعد علم الاصول يتعلق بما في اكشف من معنى الفعل والمعنى ان
هذين العلمين انما يكشفان بعد حصول علم الاصول والاحاطة به وتوضيحه ان
اكشف قد جرد عن معنى التفضيل بقرينة تصريح السكاكي بانحصار الكشف في
العلمين فان هذا الانحصار ينافي اعتبار معنى التفضيل وانت خبير بانه لا يتم
الامر بمجرد التجريد بل لا بد من القول بالمثل مع المعنى فيحمل قوله لا اكشف من العلمين
على معنى حصر الكشف فيهما وان كان معناه الظاهر غيره فالحصر الاكشفية فيهما كان
اقرب ابقاء لمعنى افعل التفضيل بقدر الامكان فان المعتبر في التفضيل كمال الشيء
بالقياس الى غيره فكماله في نفسه اقرب اليه من نفس ذلك الشيء لا يقال اثبات
كمال الكشف ينافي ما ذكر في المفتاح انه لا يمكن ادراك وجه الاعجاز بحقيقته بناء
على ان ذلك الكمال يوجب هذا الادراك لان ادراكه بالحقيقة انما نفي عنا لعدم
احاطتنا بعلم البلاغة فلا ينافي كمال العلمين في الكشف هذا ومن ما يورد
على تجريد اكشف عن معنى التفضيل بانه قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان تجريد
اسم التفضيل عن معنى التفضيل انما يجوز اذا لم يكن معه شيء من الامور الثلثة وهي
من واللام والاضافة كقولهم ملوك عظام من ملوك اعاظم وعليه قوله تع وهو
اهون عليه اذ ليس شيء اهون على الله تع من شيء فينبغي ان لا يجوز تجريده هنا
لمكان الاقتران بمن ولو علم من عبارة المفتاح هكذا لا علم في باب التفسير بعد علم
الاصول اقرأ منهما للعلمين على المرء بمراد الله من كلامه الى ان قال ولا اكشف
للقناع من وجه اعجازه فيمكن ان يقال الظرف اعني بعد علم الاصول متعلق

باقراء

باقراء فهو متاخر عنه تقديرا ويكون قوله ولا اكشف من غير تقييد بالظرف معطوفا على اقرأ
مقيدا به ويكون تقدير الكلام هكذا لا علم اقرأ بعد علم الاصول من العلمين ولا علم
اكشف للقناع منهما فعلى هذا لا في عبارته ما يشعر بكون علم الاصول اكشف منهما فسقط
السؤال بذلك راسا وما نقل رحمه الله فانما نقل بالمعنى على اعتبار عطف ولا اكشف على
اقرأ وجعل الظرف المتقدم متعلقا بكليهما **قوله** نعم لتصديق الحصر السابق وهو انه
لا علم اكشف من العلمين ولما كان ههنا مظنة ان يتردد السامع انه هل يمكن لواحد منا
ان يدرك وجه الاعجاز بحقيقته لمهارته في العلمين فاورد بطريق الاستيناف مبينا
انه لا يمكن ذلك اما لان العلمين لا يكفيان في ذلك واما لان الاحاطة التامة بحقايقهما
لا يتيسر الا لعلام الغيوب كما سيذكره وان اقتصر ههنا على الثاني وقيل نعم ههنا للاستدراك
ورفع التوهم وهو اقرب من جهة المعنى لكن لا يساعده الوضع والاستعمال وقيل انه
جواب للاستفهام المحذوف وهو هل يمكن الى آخر ما ذكر الا انه لم يحذف الجملة بعد نعم
لان الحذف بعدها جائز لا واجب وفساده ظاهر لان نعم في الاستفهام لاثبات
ما بعد اداته فان قلت نعم في جواب اقام زيد وفي جواب الم يقم زيد كان المعنى
في الاول نعم قام وفي الثاني نعم لم يقم **قوله** وتشبيه وجوه الاعجاز الخ في الاستعارة
بالكناية ثلثة مذاهب كما ياتي بيانها ان شاء الله تعالى وقد جرى رحمه الله فيما
ذكر كما ذكره على اصطلاح المص وهو ان يشبه شيء بشيء في النفس فيسكت عن ذكر
اركانه سوى المشبه ويثبت له شيء من لوازم المشبه به فهذا التشبيه استعارة
بالكناية وهذا الاستعارة تخييلية والايهام ان يذكر لفظ له معنيان قريب
وبعيد ويراد البعيد والترشيح ان يذكر شيء يلايم المشبه به فالتشبيه
ههنا اما ان يعتبر بين وجوه الاعجاز والاشياء المحتجبة او بين نفس الاعجاز
والصور الحسنة وعلى الاول يكون التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية
واثبات الاستار للوجوه تخييلا وذكر الوجوه ايهاما اذا اريد بالوجه معناه البعيد وهو
الطريق والمعنى القريب هو العضو المخصوص وعلى الثاني يكون التشبيه استعارة
بالكناية واثبات الوجوه للاعجاز تخييلا وذكر الاستار ترشيحا لانها تلايم الصور المشبه بها
فان قلت سيجيء ان الترشيح يجب ان يقترن بلفظ المشبه به كما ان التخييل يلزم ان يقترن بلفظ المشبه

ليتس احد

فكيف يتصور الترشيح للاستعارة بالكناية فانها لا يذكر فيها المشبه به اصلاً فضلاً ان يقترن به شيء
فلا يكون ذكر الاستار ترشيحا ولئن جوز ذلك فكونه تخييلاً اجوز لانه لا شك في جواز تعدد
التخييل كما في قوله واذا تألق في الندى كلامه المصقول فان كلاً من تألق والمصقول
استعارة تخييلية قلت لا شك ان اثبات الوجوه للاعجاز مجاز على اصطلاح المصنف
والترشيح يكون للمجاز كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا فان اطولكن
ترشيح فالترشيح يكون ههنا للتخييل لا للمكنية وما ذكروا من اقتران الترشيح بلفظ المشبه به
فظاهر انه يتحقق بما اذا اعتبر تشبيه ولا تشبيه في التخييل على مذهب المصنف ولذا قالوا بالترشيح
في المجاز المرسل مع عدم اقترانه بلفظ المشبه به لانعدام التشبيه وحديث تعدد التخييل فباطل
باطل لان التخييل اثبات لازم من لوازم المشبه به للمشبه ولم يثبت الاستار ههنا للاعجاز
الذي هو المشبه بل للوجوه التي اضيفت اليه مجازاً فلا يلزم من اثباتها للوجوه اثباتها له ولا يجوز
ان يكون تخييلاً من جهة اثباتها للوجوه لانها لم تشبه بشيء بل اريد بها معناها الحقيقي على التوجيهين
وهو العضو المخصوص والاستار ثابتة له حقيقة فامتناع كونه تخييلاً من هذه الجهة
وقد يجاب بان هيئة اضافة الوجوه الى الاعجاز مجاز على تشبيه نسبة الوجوه الى
الاعجاز بنسبتها الى ما هي له في الحقيقة فاستعمل في تلك ما وضع لهذه فالاستار متوجه بما يدل
على المشبه به وهذا الجواب لا يخلو عن شوب اما اولا فلان الاستار انما يلائم نفس
الوجوه لا ما اعتبر مشبهاً به ههنا اعني نسبة الوجوه الى ما هي له حتى يكفي الاقتران بما يدل
عليها واما ثانيا فلانه قول بالتجوز في الهيئة التركيبية ولم يقل به احد في المشهور وان لم يستبعده
رحمه الله في بعض تصانيفه ولنذكر وجه التركيب على اصطلاح السكاكي والسلف
فنقول اما على اصطلاح السكاكي فالمكنية ذكر وجوه الاعجاز او نفس الاعجاز وارادة ما
شبهت هي او هو به من الاشياء المحتجبة تحت الاستار او الصور الحسنة والتخييلية على
الاول لفظ الاستار الموضوع للاستار المحققة المستعمل في الوهمية مجازاً وعلى الثاني
لفظ الوجوه الموضوع للوجوه المحققة المستعمل في الوهمية مجازاً واما على اصطلاح
السلف فالمكنية لفظ المحتجبات تحت الاستار او الصور الحسنة المرموز اليه بذكر الاستار
او الوجوه والتخييلية على ما هو اصطلاح المص قوله والقرآن مصدر لغة بمعنى الجمع يقال
قرأت الشيء قرآناً اي جمعته وبمعنى التلاوة يقال قرأت الكتاب قراءة وقرآناً ثم نقل

شيح

احدهما ان الوجوه ليست مشبهة على ما
والثاني ان الاستار ثابتة له
حقيقة والتخييل لا بد ان يكون
مجازاً
منه

لا يصفو عما
اصـ

اي تركيب يكشف عن وجوه الاعجاز عا
في نظم القرآن استارها
منه

الى المجموع المتلو المشهور والنقل الى هذا المعنى هل يحتاج الى سبق جعل المصدر بمعنى المفعول اولاً
فيه تردد والتسمية الاولى يعارضها توقف المجاز في الثاني لتعدده في الاول من غير ضرورة
اذ قد ورد الثاني كلفظ التحذير والتمييز ولفظ الاستعارة وقوله فعلان بمعنى مفعول اختار
منه للوجه الاول وفي قوله جعل اسماً دون ان يقول اطلق على الكلام اشارة الى النقل يعني
ثم نقل الى الكلام المنزل على الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وهو معروف مشهور فليس
القصد هنا الى تعريفه فالمناقشة بانه يدخل فيه شواذ القراءة ومنسوخ التلاوة مع الحكم
او بدونه والاحاديث ليست بوجه ولا حاجة الى الدفع بان المراد ما انزل نظمه ومعناه جزماً
فيخرج الحديث وشواذ القراءة وكذا منسوخ التلاوة لان بعض العلماء انكر كونه منزلاً على الرسول
او بان منسوخ التلاوة من القرآن قال عمر رضي الله تعالى عنه لولا اني اخشى ان يقال
زاد في القرآن ما ليس منه لالحقت الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما بالمصحف قوله
فلذا اضاف النظم اي لان النظم عبارة عن التاليف المخصوص وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ بل باعتبار
تاليفها المخصوص الذي هو النظم آثر لفظ النظم على اللفظ حين جعل ظرفاً للاعجاز ليشعر
بان الاعجاز باعتبار النظم ولو ذكر اللفظ لم يكن اشعاراً بذلك بل ربما يكون اشعاراً بان
الاعجاز باعتبار مجرد اللفظ وهذا الوجه في ايثار النظم متعلق بخصوص المقام قوله الوجه
الثاني وهو ان فيه استعارة لطيفة تمام والاستعارة تحتمل المصرحة بان يعتبر تشبيه
ترتيب الكلمات في الكلام بترتيب الدرر في السلك ويطلق النظم الموضوع للمشبه به
على المشبه وتحتمل المكنية مع التخييل بان يضمر تشبيه الكلمات بالدرر ويثبت النظم لها تخييلاً
قوله وصف هذه الاستعارة باللطافة يحتمل ان يكون لاحتمالها ما ذكرنا من الوجهين
فقوله واشارة الخ يكون دلالة على فائدة زائدة سوى الاستعارة قوله ويحتمل ان يكون
لتضمن هذه الاستعارة تشبيه كلمات القرآن بالدرر فالاشارة يكون عبارة عن وجه اللطافة
وبياناً له وعلى التقديرين يكون وصف الاستعارة باللطافة وصفاً مقيداً ولا يبعد ان يجعل
وصفاً مادحاً بناء على ان في الاستعارة مطلقاً من اللطافة باعتبار افادة المبالغة ما يعرى عنه
الحقيقة والمجاز المرسل ومقتضى هذا الوجه ان يكون الاشارة بياناً لوجه آخر سوى اللطافة
قوله وهو موصول اي الموصول اسمي كالذي واخواته وتعريفه معروف وحرفي كأن وما
ويعرف بما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر فيخرج نحو ضده على قول من يأوله بالمصدر والفعل الخ

اولاً

لم

فه

أضيف إليه الظرف نحو يوم ينفع الصادقين وحين ضربت لأن ذلك مؤول بالمصدر بنفسه لا مع ما يليه
وهذا الموصول لا يحتاج إلى عائد بل لا يجوز أن يعود إليه ولا يلزم في صلته أن تكون جملة خبرية في قول سيبويه
وأبي علي ويلزم ذلك عند غيرهما كما في الموصول الاسمي ثم الموصول مطلقا لا يتقدم عليه صلته
لا كلا ولا بعضا لأنهما كجزئي اسم ثبت لأحدهما التقدم لأن الصلة لكونها مبينة للموصول
يجب تأخرها عنه فهما كشيء واحد مرتب الأجزاء والترتيب كما يثبت بين الموصول وصلته لا بين أجزائها
فيصح تقديم بعضها على بعض لكن مع تفصيل في الموصول الحرفي واللام الموصولة وهو أن هذا التقدم
إن أدى إلى الفصل بين الحرف وبين الفعل امتنع لأنه مع ما بعده في تأويل المفرد فيطلب اتصاله
بما يتضمن المصدر وإن لم يؤد إلى ذلك جاز فامتنع أعجبني أن زيدا ضربت وصح أعجبني أن أعطيت
درهما زيدا فامتنع تقديم جزء داخل على اسم الموصولية كما قيل ليس بوجه وكذا إن أوجب
هذا التقديم في اللام فصلها عما دخل عليه من الصفة امتنع وإلا لا لأنها بلزوم دخولها على صورة
الاسم كلام التعريف واتحادها مع صورة أخذت حكمها في امتناع الفصل عن مدخولها قوله والأظهر
أنه جائز قال الرضي وأنا لا أرى منعا من تقديم معمول المصدر إذا كان ظرفا أو شبهه عليه
ولا يلزم من تأويل المصدر بأن مع الفعل أن يكون في حكمها من كل وجه بل يكفي المشاركة المعنوية
وإن لم يتم لاشتمالها على معنى الاستقبال وخلو المصدر عنه ثم إنه رحمه الله أقام على ما ادعى من
الأظهرية شاهدين من التنزيل ثم قال ومثل هذا كثير والتقدير تكلف والتكلف لكونه خلاف
الأصل لا ينبغي أن يرتكب بلا ضرورة وإن قل فبالحري أن لا يرتكب ههنا مع كثرته أما
شهادة الشاهد الثاني فلأن المعنى على النهي عن الرأفة بالزاني والزانية والترحم عليهما وهذا المعنى
إنما يحصل ويحسن على تقدير تعلق الظرف بالمصدر وأما شهادة الأول فلأن المعنى على أنه
بلغ رتبة السعي مع إبراهيم عم في تعقية الحوائج وكفاية المهام وفي الكشاف أن الله تعالى
حين بشر إبراهيم بغلام حليم قال إذن هو ذبيح الله تعالى خلق ولد وبلغ حد السعي معه قيل
أوف بنذرك ولا شك أن هذا المعنى إنما يحصل لو جعل الظرف معمولا للسعي ولو منع تقديم معمول
المصدر مطلقا فإما أن يجعل الظرف لغوا متعلقا بمحذوف جوابا للسؤال كأنه قيل إذ بلغ حد السعي قيل مع
من فقيل مع أبيه أو حالا من السعي أو من فاعل بلغ أو لغوا معمولا لبلغ ففي الأول أنه إذ ذاك
ينبغي أن يؤخر الجواب عن تمام منشأ السؤال وفي الثاني أنه لا معنى لمقارنة السعي لإبراهيم عليهم
إلا أن تقدر مضافا أي مع سعي إبراهيم على أنه ينبغي أن لا يجوز ذلك بناء على ما ذكر والآن إذا ذكر فاعل

ومفعول

حالا
ومفعول على أحدهما ولم يكن قرينة تعين صاحب الحال فإن توسطتهما أو تقدمت عليهما يكون
عن المتقدم وإن تأخرت عنهما تعين المتأخر وفي الثالث أنه لا فائدة يعتد بها في قوله معه وفي
الرابع أنه يقتضي أن يكون بلوغ الولد والوالد رتبة السعي معا في الزمان مع أن في فاء فلما بلغ
الدلالة على تعقيب البلوغ لما تقدم بنوه عنه وأيضا تدل على أن وقوع جزائه في حين البلوغ
ولا شك أن وقوعه ليس في حين بلوغ إبراهيم حد السعي قوله مع أن الظرف مما يكفيه رائحة من
الفعل فيجوز أن يعمل فيه العامل وإن ضعف ولذا يعمل فيه معنى حرف النفي واسم الإشارة والضمير كقوله تعالى
ما أنت بنعمة ربك بمجنون أي انتفى بنعمة ربك عنك الجنون ولا معنى لتعلقه بمجنون وقوله تعالى
فذلك يومئذ يوم عسير أي فالنقر يومئذ وقول الشاعر وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم وما هو
عنها بالحديث المرجم أي ما حديثي عنها ثم إنه رحمه الله تعالى ذكر أولا الظرف وشبهه وأراد بالظرف
اسمي الزمان والمكان وبشبهه الجار والمجرور واقتصر ثانيا على الظرف فإما أن يريد بالظرف ثانيا
ما أراد به أولا أو ما يعم الجار والمجرور أيضا فإنهم كثيرا ما يطلقون الظرف على الجار والمجرور والأول أولى
لأنه حكم بوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه وهو إنما يستقيم في الزمان والمكان ولا حاجة في بيان عدم
الانفكاك إلى اعتبار وصفي الظرفية والمظروفية بناء على أنه ينفك المظروف عن الظرف إذ لا شبهة
في أن ما يقع في الزمان والمكان لا ينفك عن شيء منهما مطلقا وإن انفك عن خصوص زمان ومكان قوله
ويجيء الفرق قريبا يشعر بأن ما ذكر ههنا لا يوجب الفرق وإلا كان المناسب ويجيء فرق آخر فيحمل الفرق ق
على ما هو الكامل منه وهو الفرق الاصطلاحي الذي يجيء ذكره وهو أن الزائد متعين في الحشو
دون التطويل لأنه يفيد الفرق بينهما ذاتا وأنهما لا يجتمعان في ذات وأما ما ذكره من المعنيين
ههنا فمتساويان صدقا فهو إنما يفيد الفرق بحسب المفهوم فقط فلم يعتد به وفي قوله الغث مختصرا
دون مختصره مع أنه أخصر ربما يكون إشارة إلى أنه ليس مطمح نظره اختصار القسم الثالث لا
دعاه إليه بل تأليف مختصر يتضمن ما فيه مما يحتاج إليه ويخلو عما فيه مما يستغنى عنه قوله
وهي وفي بعض النسخ وهو أي القاعدة ذكر الضمير نظرا إلى الخبر وهو حكم كلي أي قضية كلية
حكم فيها على جميع أفراد موضوعها كقولنا كل حكم ألقيته إلى منكر يجب توكيده أي بعد التنزل لما
هذا الإلقاء فلا يقدح فيه أنه لا يجب التأكيد إذا اعتبر الدلالة المزيلة للإنكار أو أنه لا يروج
منه التوكيد ثم لهذه القضية فروع مثل هذا الحكم الذي ألقيته إلى منكر يجب توكيده وذلك كذلك
والأصل منطبق على فروعه أي مشتمل عليها بالقوة القريبة من الفعل وطريق تعرفها منه أن يجعل

مفهوم موضوعه اعني الحكم الذي القيته الى منكر سماع زيد قائم اذا القي الى منكر وتجعل الاصل كبرى
هكذا زيد قائم حكم القي على منكر وكل حكم القي الى منكر يجب توكيده ينتج زيد قائم يجب توكيده فالنتيجة
هي الفرع وكبرى القياس هو الاصل وكذا قوله القاعدة بها يجعل كبرى لصغرى سهلة الحصول لحصول
معنى القاعدة قضية كلية مشتملة على احكام جزئيات موضوعها ليستفاد تلك الاحكام منها
ففي قوله على جزئيات حذف مضاف ومضاف اليه وفي قوله ليستفاد احكامها تصريح بذلك المضاف
هذا ان جعل الانطباق بمعنى الاشتمال وان جعل بمعنى الصدق فيعتبر الحذف في ينطبق اي يصدق
مفهوم موضوع ذلك الحكم الكلي على جزئيات فضمير جزئيات لهذا المحذوف قوله وجعلت القضايا
الجزئية التي هي الفروع جزئيات للقضية الكلية بضرب من مسامحة في معنى الجزئية او معنى نسبتها
الى ما ينسب اليه وجعل احكامها بمعنى الاحكام التي فيها لا التي عليها لم يبعد قوله فانه ينطبق على ان
زيدا قائم ان فسر الانطباق بالصدق فالمراد ينطبق مفهوم موضوع الحكم المذكور وان فسر بالاشتمال
فالمراد على احكام ان زيدا قائم وان عمرا راكب غير ممتاز قوله فهي اخص من الامثلة تفريع على قوله
لكونها من التنزيل وكلام العرب الموثوق بعربيتهم اي يلزم في الشواهد ان يكون من احدهما حتى تصلح
لاثبات القاعدة ولا يلزم هذا في الامثلة اذ الايضاح لا يحتاج الى ذلك فالشواهد اخص من
الامثلة بمعنى كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا من غير عكس وهذا كقولهم قطع التعيين اعم على ما يجيء
واما بمعنى ان كل شاهد مثال من غير عكس فالظاهر انه لا يستقيم لان المأخوذ في حد الشاهد
كما ذكر في المختصر الذكر للاثبات وفي حد المثال الذكر للايضاح وكونه للاثبات لا يستلزم كونه
للايضاح اللهم الا ان يحمل ما ذكر في الحدين على خلاف الظاهر بان يراد الصلوح لان يذكر للاثبات
وللايضاح او الذكر بحيث يترتب عليه الاثبات والايضاح كما في قوله تعالى فالتقطه آل فرعون
ليكون لهم عدوا وحزنا قال رحمه الله تعالى في الحواشي الاخصية بالنظر الى انه يلزم في الشواهد ان يكون
من كلام من يوثق به دون الامثلة واما كلام الامثلة للايضاح والشواهد للاثبات
فامر خارج عرضي حتى لو اعتبر ذلك فربما يكونان متباينين تريد ان الاخصية بالنظر الى انهما
بمعنى ان كل فرد من افراد الشاهد يصلح ان يعرض له صفة المثالية بان يذكر للايضاح من غير
عكس واما بالنظر الى ما اعتبر في تعريفهما من العرض فلا لان المراد من قوله يذكر للايضاح وللاثبات
اما ان العرض للايضاح فقط دون الاثبات او للاثبات فقط دون الايضاح فهما باعتبار
ذلك متباينان تباينا كليا لان ما يذكر للاثبات فقط لا يكون مذكورا للايضاح وبالعكس

الا على وجه

الا على وجه بعيد وهو ان يراد الصلوح لان يذكر لانه ح يكون الشواهد اخص واما ان العرض
الايضاح في الجملة والاثبات في الجملة فيتناول كل منهما الذكر للاثبات والايضاح معا فهما
بهذا الاعتبار اعم واخص من وجه فان اراد بقوله ربما يكونان متباينين التباين الكلي كما هو
الظاهر فلقوله ربما وجه ظاهر وان اراد مطلق التباين الشامل للعموم من وجه فانه احد
نوعي التباين الجزئي فقوله ربما بملاحظة الوجه البعيد الذي ذكرنا او تجويز كون اللام للعاقبة
ولا شك في هذه يضاف قد يوجه التباين بان الايضاح يستدعي سبق الثبوت بطريق الخفاء
والاثبات سبق عدمه مطلقا قوله فيه ان الايضاح كثيرا ما يطلق على اثبات الشيء من اول
الامر واضحا ونظيره قولك للحافر ضيق فم الركية وكثيرا ما تذكر الامثلة لقواعد لم يحصل لها شائبة
اثبات فان قلت فاذا ثبت ان اخصية الشواهد ليست باعتبار ما في التعريف من الذكر
للايضاح والاثبات فما وجه ما في المختصر من تفريع الاخصية على مجرد التعريف قلت هو ان
المذكور للاثبات يصلح ان يذكر للايضاح من غير عكس لان الصلوح للاثبات يتوقف على كونه كلاما
موثوقا به دون الصلوح للايضاح وقد سبق ان معنى الاخصية ان كل شاهد يصلح ان يكون
مثالا ولا عكس قوله وهو التقصير وقد جاء بمعنى الاستطاعة ايضا في الصحاح الا يألو اي قصر
والا يألو الوا استطاعة فذكر مصدرا الا المتعدي بمعنى الاستطاعة ولم يذكر مصدرا الا اللازم
بمعنى التقصير فالظاهر ان مصدره الالو على فعول لانه الغالب في الفعل اللازم ورأيت فيما وقع
عندي من نسخ الاساس انه صحح كاتبه الالو في قوله ما الوت عن الجهد في حاجتك بمعنى ما قصرت فيقال
له بل اشد الالو بضم الهمزة واللام وتشديد الواو على فعول لكن وجدت في حاشية بعض نسخ
الاساس ان المحفوظة عن الاصمعي بل اشد الالو وصحح الكاتب بفتح الهمزة وتسكين اللام على فعل
فلا يبعد ان يكون قد جاء فعل في مصدر الا اللازم على غير الغالب او قياسا الى قول اهل الحجاز
على ما قال الفراء ان مصدر ما لم يسمع مصدره فعل عند اهل الحجاز متعديا كان او لازما فيجوز ان
يتوارد قوله من الالو وقد استعمل الالو بالوجهين قوله وقد استعمل الالو وحقيقته التقصير
وقد عدل عنها في قولهم لا آلوك نصحا لضرورة ان الالو بمعنى التقصير لازم وقد استعمل متعديا
الى مفعولين فلا بد من تضمين معنى المنع وجعل الالو مجازا عنه لكن لا ضرورة الى العدول في عبارة
المص ولم آل جهدا لجواز ان يكون على الحقيقة ويكون جهدا منصوبا على التمييز اي لم اقصر من جهة
الاجتهاد او على الحال اي لم اقصر حال الاجتهاد ويفهم منه كون التقصير في الاجتهاد على انه لو لم يفهم ذلك

يصح ايضاً بان يعتبر الالو والجهد متنازعين في قوله في تحقيقه او على نزع الخافض اي لم اقصر في
الجهد او عن الجهد في الاساس الوت عن الجهد ولئن جاوزنا عن جميع ذلك فلم لا يجوز ان يراد
معنى الترك مجازا او تضمينا فلا يحتاج الى اعتبار حذف المفعول اي لم اترك جهداً فكانه رحمه الله تعالى
اغاذ بهما ذهب القوم لان العبارة المشهورة في هذا المقام لا آلوك جهداً فحسن ذلك
ان يحمل عبارة المص عليها وكانه اشار الى ذلك بقوله وقد استعمل الالو في قولهم ثم المفعول المحذوف
هنا اما ضمير المخاطب كما هو المصرح به في قولهم وامّا عام يعم وغيره كالاحد ونحوه وعلى الاول
يجوز ان يكون نكتة الحذف ما ذكره رحمه الله والاشارة الى ان عدم منع الاجتهاد لا يخص
المخاطب وان لم يكن القصد بالخطاب لو صرح به الى مخاطب معين لان اصل الخطاب
ان يكون لمعين فلا اقل من ان يكون محتملا وعلى الثاني فالنكتة ما ذكره رحمه الله ولعموم
في الوجهين اقتصر رحمه الله عليه ولانه ظاهر ان الخطاب في مثل هذا المقام لا يقصد به معين
فمع تقدير الذكر لا يتعين المخاطب ايضاً قوله اضافة للمصدر نصب اما على المصدر مما يشعر به
الكلام وهو اضافة الترتيب الى ما ذكر او على الحال لانصباب الكلام الى معنى افستر ترتيبه بما ذكر
حال كونه اضافة والظاهر على الاول انه يحتاج الى تقدير فعل بدلالة الكلام كما قررنا ويبعد الاكتفاء
باشعار الكلام بمعنى فعل قياسا على ما ذكره سيبويه ان الناصب لصوت حمار في مررت به فاذا له
صوت صوت حمار هو معنى الجملة لاشعارها بمعنى الفعل واما على الثاني فلا يبعد ان يكتفي
بمعنى الفعل الذي يدل عليه اي المفسرة لان الحال كالظرف لا يضعف العامل الضعيف ان يعمل فيه
ولذا اعمل فيهما معنى حرف التنبيه واسم الاشارة كما في هذا بعلي شيخاً وهذا زيد قائماً على معنى
انبه عليها واشير اليه وان شئت فقدر الفعل بدلالة حرف التفسير قوله تقريباً مفعول له
ذكر فعلين اعني رتبته ترتيباً اقرب تناولا ولم ابالغ في اختصار لفظه ثم ذكر منصوبين
ويصح تعليل كل منهما بكل منهما فيجوز ان يصار الى التوزيع اما على الترتيب
بان يعلل الاول بالاول والآخر بالآخر او على عكسه ترجيحا بالاتصال لاتصال اول الآخرين
بآخر الاولين والفصل للمتقدم وان يعلل كل منهما بكل منهما او آخرهما بكل منهما واما تعليل
اولهما بكل منهما فلا تم النظر الى ظاهر قوله تقريبا مفعول له لما تضمنه وان كان يؤدي الى ان
قصده رحمه الله تعالى اما القسم الرابع ان جعل تسهيلا او طلب التسهيل فهمه على اختلاف الشرح
مثل تقريباً علة للثاني كما يشير اليه قوله ان المبالغة في الاختصار لم تكن للتقريب والتسهيل

وأمّا القسم

على بيان
وامّا القسم الثاني ان جعل تسهيلا علة للاول لكن التأويل يوصلك الى تجويز ان يكون اختصاره
علة تقريباً للثاني لانه هو المحتاج الى التوجيه المشتمل على زيادة بحث وان كان علة للاول ايضا
وح يكون للناسب ان يجعل تسهيلا مثل تقريباً علة للفعلين وهو القسم الثالث وكلامه رحمه الله
يحتمل الاقسام الثلثة وقوله معنى لم ابالغ بادراج المعنى اشارة الى ان ترك المبالغة ليس عين معنى
لم ابالغ لوجوب تغاير المتضمِّن والمتضمَّن ولو لم يذكر المعنى لخلا الكلام عن ذلك المعنى قوله
ولو لم يأول الفعل المنفي اح على الملازمة منع ظاهر لجواز حمل الكلام على تقييد النفي مع عدم
التأويل بالمثبت كما في لم اشتم اعزازا لا نفي التقييد وقد يدفع بان توجه النفي الى التقييد
لما كان احتمالا راجحا وعكسه مرجوحا اما لفظا فلان العامل القوي اعني الفعل ولي بان
يجعل عاملا في المفعول له من العامل الضعيف وهو معنى حرف النفي واما معنى فلان المتبادر فيما اذا
اجتمع القيد مع النفي انصراف النفي الى القيد لا العكس جعل المرجوح كالعدم واسقط عن
حيز الاعتبار وعبر عن الراجح بما يفيد الجزم به ويمكن ان يقال التأويل بالمثبت علامة
ظاهرة لتوجه القيد الى النفي وكاللازم له اذا قصد التصريح به بل هو بيان لمعناه فعبر به عنه
قوله وهذا مبني على اصل ذكره الشيخ ان الاثبات كالنفي يتوجه الى القيد مثلا اذا قلت جئتني
راكبا فالمطلوب بالاخبار كونه راكبا في المجيء لا نفس المجيء واعلم انه اذا كان في الكلام قيد فكثيرا ما
يتوجه النفي او الاثبات اليه ويكون هناك قيد الاثبات او النفي وذكر رحمه الله في هو الضيع رجح
ان في الاول يعتبر القيد اولا ثم الاثبات او النفي وفي الثاني يعكس وفي كلام الشيخ اشارة الى ذلك
حيث قال دخل النفي على كلام فيه تقييد فاعتبر التقييد اولا ولا ريب في اطراد ذلك وكليته
ولو كان قول الشيخ هكذا اذا كان في الكلام قيد ونفي او اذا اجتمعا فيه لكان ما ذكره اكثرياً
او كليا وقد يجعل القيد متأخرا على كل حال من جهة المعنى كما انه متأخر من جهة اللفظ فيقال
القيد اما للنفي او للمنفي وكذلك الاثبات والاعتبار السابق في الاعتبار لانه كشف
عن وجه المقصود قوله ولقد اعجب يحتمل معنيين الاول ان المص تواضع فنسب الزيادة الى
خصايصه دون اقوال الائمة والثاني انه احسن في نسبة الزيادة الى مخترعات خاطره
لانها زوائد يجحدها وسمعت منه ان المراد هو الثاني قوله ولو للتقوّي ربما يناقش
فيه بانه لما افرط في وصف كتابه بالاوصاف المرغبة والصفات المنبئة عن كمال نفعه
كان مظنة ان يتوهم انه منتفع به البتة من غير احتياج الى ان يسأل ورجاء الله تعالى ان ينفع به فكان داناً ان اشار الله

نظر
صح

ذكر الشيخ ان الاثبات كالنفي يتوجه الى القيد

بيانا لانه يسال ذلك البتة ولا يتحمل على اشتمال كتابه على الصنف المذكورة وما ذكره من
جعل الواو للحال فغنيه انه اي داع اليه ولو جعل الداعي انه اذا لم يتقدم المسند اليه يكون معطوفا
على تتمية عطف المضارع على الماضي ومن محسنات الوصل تناسب الفعلين في المضي
والمضارعة عن عرض جوابه بان العدول الى المضارع انما يكون لقصد الاستمرار المناسب
للمقام جدا قوله وعلى هذا كان الانسب مبني على ان قوله انه ولي ذلك وهو حسبي تعليل لما
يفهم من قوله وانا اسال الله ولما افاد التعليل معنى مقصودا يستدعيه المقام كان المناسب
ان يشتمل المعلل عليه ايضا فسقط انه اذا افاد قوله وهو حسبي يفيده تقديم المفعول استغني عنه
قوله عطفا اما على جملة وهو حسبي مبني على ما ذكره على ان قوله ونعم الوكيل جملة انشائية والواو
فيه للعطف والمعطوف عليه قوله وهو حسبي وهو جملة اخبارية او قوله حسبي وان عطف الجملة
على المفرد لا يجوز الا باعتبار تضمين المفرد معنى الفعل وان عطف الانشائية على حسبي باعتبار هذا
التضمين يستلزم العطف الممتنع وقد توجه المنع على كل واحد من هذه المقدمات
فيقال لا نسلم ان نعم الوكيل الواقع جملة انشائية لم لا يجوز ان يحمل على حذف المبتدا مقدما
اي هو نعم الوكيل فيكون المخصوص مقدما او مؤخرا اي نعم الوكيل هو فيكون المخصوص المقدر مبتدأ — معطوفا
على ما هو احد المذهبين وعلى التقديرين يكون الخبر مأولا بمقول في حقه ذلك ويكون المعطوف
هو الجملة الكبرى فهو جملة اسمية اخبارية متعلق خبرها جملة انشائية لا فعلية انشائية كما ذكره
ولو سلم فلا نسلم ان الواو للعطف لم لا يجوز ان يكون اعتراضية على مذهب من يجوز الاعتراض
في آخر الكلام والنكتة الترغيب في تفويض الامور الى الله تعالى ولو سلم فلا نسلم ان المعطوف
عليه هو حسبي او حسبي لم لا يجوز ان يكون وانا اسال الله على انها جملة انشائية او اخبارية
حالية وعطف الانشاء على الاخبار جائز فيما له محل من الاعراب ولو سلم ان المعطوف عليه
قوله هو حسبي فلم لا يجوز ان يكون هو جملة انشائية او اخبارية حالية ولو سلم ان المعطوف عليه
قوله حسبي فلا نسلم ان جواز عطف الجملة على المفرد يتوقف على تضمين المفرد معنى الفعل بل يجوز مطلقا
سيما اذا اشتمل على نكتة وهي هنا افادة المبالغة في المدح بالعدول الى الفعلية الدالة
على المدح العام على انه قد ذكر الامام الرضي رحمه الله تعالى ان نعم الرجل بمعنى المفرد وتقديره
اي رجل جيد فهو من عطف المفرد على المفرد وايضا لما كانت الانشائية معطوفة
على حسبي وهو خبر فيكون الانشائية ايضا خبرا فلا بد من التاويل بمقول في حقه نعم الوكيل فرجع الى

عطف

يستلزم
عطفه المفرد على المفرد ولو سلم ان العطف على حسبي باعتبار التضمين المذكور فلا نسلم ان هذا العطف
عطف الانشاء على الاخبار الممتنع لكونه فيما له محل من الاعراب وقد يمكن ان يقال الظاهر والاصل
في الجمل الاخبار فما لم يمنع عنه مانع لا يعدل الى الانشاء سيما الاسمية فان نقلها الى الانشاء قليل
قليل والظاهر ان الاسمية التي خبرها جملة انشائية على القول بالاستغناء عن التاويل كما اختاره
رحمه الله في حكم الجملة الانشائية كما ان الاسمية التي خبرها مفرد يتضمن الاستفهام نحو اين زيد وكيف عمرو
ومتى القتال كذلك وان الاسمية التي خبرها فعل في حكم الفعلية والاصل في الواو ان يكون
للعطف فما لم يصرف عنه صارف لا يعدل الى الاعتراض سيما اذا لم يستقم الاعتراض على مذهب
الجمهور والانشائية لا يصلح ان تقع حالا فلا يصح ان تعطف على الحال ايضا واذا وقعت خبرا فعلى
ما اختاره رحمه الله من عدم التاويل يكون كسائر الجمل الواقعة خبرا لا مفردا وبهذا يندفع
جميع ما اورد على ما اورده رحمه الله على العطف على جملة هو حسبي بل وشيء مما اورد على ما ذكره في العطف
على حسبي ايضا وقد ينقل عنه رحمه الله ان هذا تحقيق لوجه العطف وتبيين لطريق
التركيب لا اعتراض وهذا ان صح كان وجها حسنا منكشفا عنه ستار الانظار ويمكن تأويله
قوله ثم عطف الجملة على المفرد وان صح لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار فصح النظر
ودفع عنه الحجر قوله كما صرح به صاحب المفتاح انما احتاج الى ذلك لانه يخالف ظاهر كلامهم ان
في المخصوص مطلقا مذهبين احدهما انه مبتدأ والانشائية خبره مقدما عليه والآخر انه خبر مبتدأ — فتدبر
محذوف قوله على رأيها اشارة الى قول من جعل وجعل الليل عطفا على فالق الاصباح لتضمنه
معنى فلق واحترز به عن قول من جعله حالا بتقدير قد او عطفا على جملة فالق الاصباح لانه بتقدير
هو فالق الاصباح او احترز عن قول من جعله عطفا على فالق الاصباح من غير تضمين معنى الفعل
وقيل احترز عن قراءة وجاعل الليل سكنا وقراءة فلق الاصباح وجعل الليل سكنا ولا يخفى
سخافته قوله ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطاء الاولى ان يذكر قيدا آخر للاحتراز
عن التعقيد المعنوي لان هذا التعقيد كما سيأتي يوجب خللا في الانتقال من اللفظ الى المعنى
ولم يكن به خطاء وكانه اكتفى في ذلك بذكر الاحتراز عن هذا التعقيد في مقابلته وانما قال
والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين دون والا فهو الفن الثالث كما في الفنين الاولين
ليشتمل التقسيم على فوائد الفنون الثلثة وسيوف منه تعاريف الاقسام قوله كما تبين فيما
هناك حيث ذكر في الفن الثالث في آخر المحسنات ان المص قال بعد ذكر المحسنات هذا ما تيسر لي باذن الله تعالى

جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان
احدهما ما يتعين اهماله والثاني ما لا بأس بذكره وهذا مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل
بها مما ذكر في الخاتمة فقد صرح بان الخاتمة داخلة في بعض الاشياء التي بقيت من الفن الثالث
قوله صار كل منها معهودا فوقه تعريف العهد اشارة الى ما ذكره سابقا يقال المذكور سابقا انما
هو المعاني والبيان والبديع فكيف يجعل الفن الاول والفن الثاني والفن الثالث اشارة اليها
ولو جوز ذلك باعتبار ان الفن الاول هو عين علم المعاني وكذا الباقيان فح يكون معنى الفن الاول
باعتبار العهد علم المعاني فيلغو حمل علم المعاني عليه وكذا الكلام في اخويه قلت يمكن ان يجاب
بان الفن الاول اشارة الى ما ذكر اولا وهو الذي يحترز به عن الخطاء في تادية المعنى المراد والفن
الثاني اشارة الى ما ذكر ثانيا وهو الذي يحترز به عن التعقيد المعنوي والفن الثالث الى ما يعرف
بوجوه التحسين فيظهر فايدة حمل العلوم الثلثة على الفنون لا يقال بهذه الفائدة قد حصلت
حيث بين ان الذي يحترز به عن الخطاء هو علم المعاني وكذا في البيان والبديع لانا نقول
لما حسن في الفن الثالث والثاني حمل العلمين عليهما بتبع العهد اجري في الفن الاول مجريهما
اجراء للفنون الثلثة على نهج واحد قوله ماخوذة من مقدمة الجيش اي منقولة منها للمناسبة
ظاهرة بينهما فيكون لفظ المقدمة حقيقة عرفية في مقدمة الكتاب ومقدمة العلم او اراد ان
لفظ المقدمة التي وضعت لمقدمة الجيش استعيرت لمقدمة الكتاب فيكون لفظ المقدمة
مجازا فيها قوله ويجوز ان يقال المقدمة في الاصل صفة حذف موصوفها اطلقت على الطائفة
المتقدمة من الكلام والتاء اما للنقل من الوصفية الى الاسمية والتقدير موصوفها مؤنثا
كما قالوا في لفظ الحقيقة فعلى هذا لا حاجة الى النقل من مقدمة الجيش بل كل منهما منقول
من الوصفية الى الاسمية فهما مشتركان في اصل المعنى ولا يبعد ان يفسر الاخذ منها بهذا
الاشتراك او بما يتناوله وغيره مما سبق من الوجهين فيحتمل كلا من الوجوه الثلثة قوله
من قدم بمعنى تقدم يعني من قدم اللازم وقد يجعل من قدم المتعدي لان هذه الطائفة لاجل انها
علة لسبب التقدم كانها تقدم نفسها اولا لافادتها الشروع على وجه البصيرة تقدم من عرفها من
الشارعين على من لم يعرفها وقد يروى فتح الدال في المقدمة وهو وان لم يكن بعيدا لفظا
ومعنى لكنه ذكر في الفايق انه خلف قوله ومقدمة الكتاب لطائفة الخ ارباب التصانيف
كثيرا ما يقدمون فيها امام المقصود طائفة من الكلام ينتفع الطالب بادراك معانيها في ذلك المقصود

ويسمونها

ويسمونها بالمقدمة كما يسمون طائفة من كلامهم فيها فنا او بابا او قسما او فصلا ويجعلون كتبهم
مشتملة على هذه الامور اشتمال الكل على الاجزاء ومراده رحمه الله بمقدمة الكتاب بهذه المقدمة
بمعنى انها مقدمة جزء من الكتاب فاطلاقها عليها كاطلاق فن الكتاب وقسم الكتاب وفصل الكتاب
على ما جعلت اجزاء للكتاب من هذه الامور لا يحتاج قطعا الى اصطلاح جديد ولا الى نقل عليه
من كلامهم ومن هذا يعلم ان حمل المقدمة التي جعلت جزء الكتاب على مقدمة العلم التي
هي المعاني جزما ولا يتصور كونها من اجزائه ليس كما ينبغي ثم انه لم يلزم من التعريف المذكور
لمقدمة الكتاب ان يكون حصول الارتباط والانتفاع بشيء مقتضيا لكونه مقدمة الكتاب
بل لا بد ان يكون قد قدمه المؤلف امام المقصود فما لم يتقدم وان حصل فيه الارتباط والانتفاع
لا يصدق عليه التعريف فالتعريف يكون مانعا ثم مقدمة الكتاب كونها طائفة من الكلام
لم يكن الا الالفاظ ومقدمة العلم اما تصور واما تصديق مخصوص او تصورات وتصديقات
مخصوصة فبين المقدمتين تباين كلي نعم يجوز ان يكون معاني مقدمة الكتاب كلها او بعضها
مقدمة العلم كلها او بعضها ولذا قال رحمه الله في شرح الرسالة الشمسية مقدمة الكتاب ههنا
امور ثلثة هي التي سماها القوم مقدمة العلم وكما نقل ان عبارته في شرح الرسالة مقدمة
الكتاب امور ثلثة فلم نجده فيما رأينا من النسخ ولئن كان في نسخة فيحمل على ما ذكرناه لانه يحتمل
والتعريف بطائفة من الكلام محكم في افادة انها الالفاظ قطعا فيحمل المحتمل على المحكم ومن هذا
تبين ان قولهم المقدمة في حد العلم وغايته وموضوعه اذا حمل المقدمة على مقدمة الكتاب
عن اشكال ظرفية الشيء لنفسه او اجزائه ولا حاجة فيه قطعا الى التكلف لدفع هذا الاشكال
بل لا يتوجه عليه بالف تكلف وذلك لان الظرف المعاني والمظروف الالفاظ قوله والانتفاع بها
بالباء هو الواقع في اكثر النسخ المصححة وهو الوجه وفي بعضها باللام فاما ان يكون اللام بمعنى
الباء او الانتفاع بمعنى النفع على ما قيل قوله وقد ذكره صاحب المفتاح في آخر المعاني
اي قد قصد من السكاكي ما ينافي التوقف فالتكلف اما لبيان التوقف فقط او للتوفيق بين
القول بالتوقف وذكر السكاكي في الآخر او لهما معا وهذا اوجه قوله زعما منه عبارة زعم
اشارة الى انتفاء العينية وذلك لان مقدمة الكتاب الفاظ والامور الثلثة معان
وقيل لان المقدمة اعم من الثلثة وفيه انه مبني على ان المراد مقدمة العلم فلا يناسب
كلامه رحمه الله قوله يوصف بها المؤلف والكلام اي اجزاؤها على نظام مما خرج بعض الالفاظ

جعلت حد

اعني المركب الناقص لكن الفصاحة صفة عامة لا يختص ببعض الالفاظ فلا بد من تاويل في المفرد او في الكلام
حتى يتناول هذا المركب فقال البعض بالثاني فحمل الكلام على ما ليس بمفرد بتوزيعه مقابلته
بالمفرد وذهب رحمه الله في المختصر الى الاول فحمل المفرد على ما ليس بكلام بتوزيعه وقوع الكلام في
مقابلته وقد كثر في المفرد اطلاقه على ما يقابل ما يقابله فاذا قوبل بالمركب والمثنى والمجموع او
المضاف يراد به ما ليس مقابله ولم يعهد في الكلام ذلك وتحقيق الامر انهم يطلقون على هذا
المركب الكلام الفصيح والمفرد الفصيح فان تحقيق الاول فالحمل على الاول اولى والثاني فالثاني لكن الاول
اولى بالاعتبار واحق بنظر اولي الانظار وذلك انه يجوز ان يتحقق في هذا المركب تنافر الكلمات
وضعف التاليف والتعقيد لفظا ومعنويا فلو نظم هذا في سلك المفرد وكان خالصا عما ذكر
من اسباب الاخلال بفصاحة المفرد لزم ان يتصف بالفصاحة مع احتوائه على ما ذكرنا من
اسباب الاخلال بفصاحة الكلام والعاقل لا يقدم على التزامه كيف ولو كان مركب من
الموصوف والصفة مشتملا على ما يخل بفصاحة الكلام من اسباب الاخلال كتنافر الكلمات
كان فصيحا على هذا التقدير واذا اعتبر بين الموصوف والصفة الاسناد بان يجعلا مبتدأ
وخبرا حتى صار كلاما انقلب غير فصيح مع انه لم يزد ولم ينقص فيه حركة فضلا عن حرف
ولا يخفى شناعته والتزام ان الضعف والتعقيد لا يوصفان في المركب الناقص بناء على
انهما كون الكلام كذا شنيع جدا للقطع بتحققهما في هذا المركب فالكلام في تعريفهما ينبغي ان
يحمل على المركب مطلقا والا لم يكن جامعا ولئن ارتكب ذلك فلا ريب في تحقق تنافر
الكلمات في هذا المركب وانه كاف فيما نحن بصدده هذا **ويقال** انهم فسروا المفرد بما
لا يدل جزء لفظه على جزء معناه فيتناول الاعلام المركبة مثل عبد الله وتابط شرا وذري
حبا ولا شك انه يجوز اشتمالها على تنافر الكلمات مثل ان يسمى بامدح امدحه فينبغي ان
يشترط في فصاحة المفرد الخلوص عن تنافر الكلمات ايضا ثم فصاحة مثل ذلك اذا خلص عما
يخل بفصاحة المفرد والثاني فاسد جزما **وغايته** ما يمكن ان يقال المراد بالمفرد الكلمة
وهي مفسرة باللفظة على ما ذكر في المفصل وقيد اللفظة يخرج الاعلام المركبة عن حد الكلمة
وهذا وان كان هو الادق بقواعد النحو كما ذكره سلمه الله في بعض حواشيه لكن المذكور في
اكثر كتب النحو انها كلمات ويقال هذه الاعلام مركبة في الاصل والمعتبر في امر الفصاحة ما هو
الاصل **قوله** ولم يسمع كلمة بليغة كانه اراد بالكلمة ما فسر المفرد به وهو ليس بكلام

والا

والا فلو اراد بالكلمة معناها الظاهر لم يتناول المركب الناقص فلا يلزم مما ذكر من عدم سماع وصفه بها
فلم ينتهض الدليل على الدعوى ولو ان المفرد بالمعنى المذكور المتناول لهذا المركب لا يتصف بها
لكن لا يخفى ان في اطلاق الكلمة على هذا المعنى من البعد ما ليس في اطلاق المفرد عليه فالوجه
ان يفسر الكلام بما ليس بكلمة والمفرد بالكلمة فيتم الاستدلال وفي المختصر والتعليل بان البلاغة
انما هي باعتبار المطابقة لمقتضى الحال وهي لا تتحقق في المفرد وهم لان ذلك في بلاغة الكلام
والمتكلم **واورد** عليه ان مراد المعلل ان البلاغة عند العرب ليست الا باعتبار المذكور
فصح التعليل لانتفائها في المفرد بانتفاء الاعتبار فيه كما يصح ما ذكره من التعليل بعدم سماع
وصف العرب المفرد بالبلاغة **ويمكن** ان يدفع بان كون البلاغة بهذا الاعتبار انما يوف
ف
عما في الكتب من اخذ هذا الاعتبار في تعريف بلاغة الكلام والمتكلم دون البلاغة مطلقا
ولم يسمع عن العرب اخذ هذا الاعتبار في تعريف البلاغة **قوله** لما كانت الفصاحة عندهم
يقال ان هذه المقدمة هي التي بنى عليها ما بنى رحمه الله من الحكم بالتسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص
فان صحت صح وبمجرد ان الخلوص لغة بالمعنى اللغوي لا يقدح فيها اذ وجود الخلوص لازم
مه
للجريان على القوانين وكثرة الدور يكفي فيما تقرر عندهم من اعتبار المعنى اللغوي في الاصطلاحي
وفيه بناء التسامح على هذه المقدمة ان الفصاحة لما كانت هي الكون المذكور ولا شك
ان الخلوص ليس عينه ولا محمولا عليه كان كذلك بالنسبة الى الفصاحة ضرورة فلم يصح تفسيرها به
وصدق الخالص على الكائن جاريا على القوانين وعكسه لا يوجب صدق الخلوص على الكون
وعكسه لان صدق المشتق على المشتق لا يوجب صدق المأخذ على المأخذ اصلا وان كان
قد يجتمع معه بناء على ان النسبة بين المأخذين بحيث توجب صدق احدهما على الآخر كالانسان
والمتحرك والجالس والمختبر فانه كما يصدق فيهما المشتق على المشتق يصدق المأخذ على المأخذ
فان المتحرك مخصوص والاختبار جلوس خاص فيصدق عليهما مطلق التحرك والجلوس **وانما** حكم
حكم
بالتسامح مع ان عدم محمولية المعرف يوجب بطلان التعريف لما ان الادباء كثيرا ما يتسامحون
في التعريف فيكتفون بمجرد كون المعرف مفيدا لتصوره وتصور المعرف ولا يحافظون على التوفيق
فيق
المنطقي الذي يحكم انه لا بد من صحة الحمل في المعرف **وما نقل** عنه رحمه الله ان وجه سماجة
في الجملة مع عدم صحة الحمل المبالغة وادعاء كون الخلوص نفس الفصاحة فزيادة تصحيح
ومثله مما يتسامح به في تعريفات الادباء **وقيل** يبنى التسامح على ان الفصاحة وجودية والخلوص عدمي وان الخلوص لازم لها لا عينها
م

ولا يخفى عليك بعد تسليم وجودية الفصاحة انه يجوز ان يكون هذا رسما للفصاحة ولا ريب في صحة رسم الوجودي بالعدمي والرسم باللازم من غير شوب تسامح قوله لكونه لازما تعليل للتفسير وتسهيلا علة للتسامح يعني ان هذا التسامح في التعريف لتسهيل الامر لانه يحتاج في معرفة كون اللفظ جاريا على القوانين كثير الدور الى لا يحتاج اليه في معرفة الخلوص من الاستواء المتعسر جدا وفيه تامل لان الظاهر ان معرفة الخلوص عن الغرابة وضعف التاليف ومعرفة كثرة الدور وكذا الجريان على القوانين سيان في الاحتياج قوله كانهما حقيقتان مختلفتان ظاهره على التشبيه بناء على القطع بانهما ليستا حقيقتين مختلفتين بل لهما حقيقة واحدة فهي كون اللفظ جاريا على السنة العرب الموثوق بعربيتهم او الخلوص عن الامور المذكورة كما ذكره رحمه الله في شرح المفتاح وان جعلته على التردد في ذلك بناء على انه لا قطع باتحاد حقيقتهما وانهما احد الامرين المذكورين فله وجه قوله لتعذر جمع الحقائق المختلفة لا ينافي ما سبق من الجزم بعدم اختلاف الحقيقة او من التردد فيه لان الكلام سابقا كان في فصاحة المفرد والكلام ههنا في الفصاحة باقسامها الثلثة وفي البلاغة بقسميها ولا شك في اختلاف الحقيقة بين فصاحة المتكلم وبين كل من القسمين الاخرين وكذا بين قسمي البلاغة وكذا بينهما وبين اقسام الفصاحة ولكن سلم عدم اختلاف الحقيقة فالمعنى لما تعذر جمع الحقايق المختلفة او ما يجري مجراها في عدم الجمع ما جرى مجراها في عدم الاختلاف قوله نظرا الى الظاهر متعلق بكون اطلاق الفصاحة على اقسامها من اطلاق المشترك يعني ان اطلاق لفظ الفصاحة على فصاحة المفرد والكلام من اطلاق المتواطي على افراده لكن يرى في الظاهر من اطلاق المشترك لكثرة الاختلاف بين الفصاحتين حتى كانه لا يجمعهما امر ويكون الفصاحة موضوعة له لا يقال لا شك في اشتراك الفصاحة بين فصاحة المتكلم وبين الفصاحتين الاخريين فالاشتراك واقع قطعا لان الظاهر المتبادر من قوله اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلثة من اطلاق اللفظ المشترك على معانيه ان يكون اشتراكها باعتبار اطلاقها على كل من الاقسام بان تكون موضوعة لخصوصية كل منها كما هو حال المشترك بالنسبة الى معانيه قوله فالفصاحة الكائنة ظاهره يشعر بانه جعل الظرف صفة وقدر متعلقه معرفة فورد عليه ان الظرف لا دلالة له على تعريف متعلقه فتقديره معرفا تقدير امر لا دليل عليه وايضا يلزم حذف الموصول مع بعض الصلة في السعة فاجاب رحمه الله في الحواشي بان الظرف حال عن المبتدا على ما جوزه بعض النحاة وقوله الكائنة ليس تقديرا للفظ وبيانا

لوجه الاعراب بل تقدير للمعنى واشارة الى ان الظرف ليس لغوا وان الحال عن المبتدا في حكم الصفة ولم يذهب الى حذف الموصول اي الفصاحة التي في المفرد كما قيل في قوله لعمرو مع الرمضاء والنار تلتظي اي النار التي تلتظي لان الصحيح انه يمتنع حذف الموصول في السعة ويجيء في اواخر الكتاب ان تلتظي حال من النار ولم يلتفت الى جعل تعريف الفصاحة للعهد الذهني حتى يكون في حكم المنكر فيصح وصفه بالظرف مع تقدير متعلقه نكرة لان العهد الخارجي هو الاصل وقد امكن ههنا على ان مقام التعريف يأبى عن العهد الذهني لانه انما يكون للحقيقة فالكلام في المعرف ينبغي ان يحمل على الجنس والحقيقة فلم يصح الوصف بالظرف الا بتقدير متعلقه معرفة الكلهم الا ان يقال قد ذكر رحمه الله في شرح المفتاح ان المعرف بلام الحقيقة يعطى حكم النكرة كالمعهود الذهني فلا يبعد تجويز وصفه بالنكرة وقد يخطر بالبال وجه مطرد يجري في جميع موارد هذا التركيب سواء تضمن احد طرفي الجملة معنى الحصول والكون كما فيما نحن فيه او لا وهو ان يكون الظرف متعلقا بمعنى النسبة التي يشتمل عليها الجملة وهو معنى فعل وان كان جزآها جامدين ولذا قال ابن مالك واختار الرضي ان العامل في الحال المؤكدة مضمون الجملة فالمعنى ههنا ان كون الفصاحة هي الخلوص المذكور واتصافها به انما هو في المفرد لانها في الكلام والمتكلم عبارة عن امرين آخرين والعامل في الظرف هو الكون والاتصاف الذي تضمنه الجملة وقد ذكر رحمه الله في شرح قول صاحب المفتاح هي الآخرة عند الله ان قوله عند الله متعلق بقوله هي الآخرة وكان العامل فيه ما يشعر به مضمون الجملة وقال السيد سلمه الله تعالى ان قوله عند الله ظرف لمضمون الجملة اي هي المتصفة بالآخرة عند الله وكذا التفتازاني في قول السكاكي وهو عند السلف ظرف لثبوت الخبر للمبتدا وجعله سلمه الله اظهر من جعله حالا عن المبتدا وهذا مطابق لما نحن فيه جدا قوله حتى لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلثة اشارة الى ان المعنى على السلب الكلي اي خلوصه من كل واحد منها لا رفع الايجاب الكلي اي خلوصه من مجموعها فلو اعاد من في المعطوفين لكان احسن كما نقل عنه رحمه الله اذ الكلام ح يكون نصا في المقصود قوله الهعخع بكسر الهاء وفتح الخاء وكسرها نبت اسود وسمعت بعض من اثق به ان صاحب المهذب لم يورده في الهاء المكسورة بل في المضمومة فلو كانت الخاء ح مفتوحة لزم بناء جخدب كما هو عند الاخفش ولو كانت مكسورة لزم بناء لا نظير له في كلامهم قوله الى الفرع في البيت السابق وهو وفرع يزين المتن اسود فاحم اثيث كقنو النخلة المتعثكل الفرع الشعر التام

والفاحم شديد السواد كالنحم والاثيث الكثير والقنو ما اشتمل على قطع كل منهما يسمى عثكولا و عثكالا ومو في النخل بمنزلة العنقود في الكرم والمتعثكل صفة للقنو ومعناه ماله عثاكيل **قوله** او مرفوعات ان روي بالفتح في بعض الشروح ان المعنى على هذه الرواية منقولات شذرا اي على غير جهة لكثرتها وفي جمع العقاص مع افراد المثنى والمرسل لطيفة من الاشارة الى ان العقاص مع كثرتها تغيب في مثنى واحد ومرسل واحد من شعرها فيدل على كمال كثرة الشعر وقد يتوهم ان العقاص انما هو جمع عقصة والعقيصة انما تجمع على عقايص قال الخلخالي العقاص جمع عقصة بفتح العين وسكون القاف وهو فاسد لان هذا التوهم انما نشا من جهة ان فعيلة انما تجمع على فعايل لا فعال فهو لان المذكور في الكتب انها تجمع عليهما كصباح وصباح في جمع صبيحة وان نشا من جهة ان هذا اللفظ خصوصا اعني العقيصة لا تجمع على عقاص بل على عقايص فكذلك اذ ذكر في الصحاح ان كل خصلة عقيصة والجمع عقاص وعقايص وذكر في الصحاح ايضا ان العقاص يكون ايضا جمع العقصة بكسر العين على مثال رمة ورمام وقيل العقاص يعني المدارى اي يستتر المدارى في الشعر ويروى في البيت تضل المدارى في مثنى ومرسل **قوله** من المهموسة الرخوة الحروف المهموسة هي حروف ستشحثك خصفه والمجهورة ما عداها والشديدة حروف اجدك قطبت والرخوة ما عداها وما عدا حروف لم يروعنا وهذه الحروف تسمى المعتدلة بين الرخوة والشديدة والبعض الزاعم هو الخلخالي وكو لم يكن قوله ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل كما وقع في بعض الشروح لا يرد عليهم ما اورده رحمه الله ظاهرا لكن يمكن توجيه عليه بان في تغيير بان يقال لو كان ما ذكر من التوسيط موجبا للتنافر لزم ان يكون مستشرف ايضا متنافرا وليس فليس التوهم الا ان يمنع عدم تنافره **قوله** لا يوجب انتفاء الكل هذا هو الموجود في اكثر النسخ وقد وقع في بعضها انتفاء وصف الكل وهو وان كان مكشوف الوجه لكن ما ذكره رحمه الله في الرد يرده حيث قال لا وصف جزئيا وذلك لانه على هذه النسخة ليس في كلام المؤيد ان فصاحة وصف جزئه فصاحة الكلام بل انها وصف لجزء الكلام واما النسخة الاولى فهي وان كان الرد ناظرا اليها بعين القبول لكن التزام ما يلزمها من كون فصاحة الكلمة وصفا لجزء فصاحة الكلام لا يليق بذوي العقول ولا يبعد ان يكون مقصود المؤيد ان انتفاء وصف الجزء لا يوجب انتفاء وصف الكل لكن سقط لفظ الوصف عن قلمه او عن قلم الناسخ للنسخة التي

[illegible]

دقعة

وقعت في نظره رحمه الله فذكر في الرد ما ذكر ولو اردنا ان نزد على وفق مقصوده قلنا ان اراد ان انتفاء وصف الجزء لا يوجب انتفاء وصف الكل كليا فممنوع لجواز ان يكون وصف جزء بحيث يتوقف وصف الكل عليه فيوجب انتفاؤه انتفاء الموقوف عليه انتفاء الموقوف وان اراد ذلك جزئيا فمسلم ولا يجديه نفعا وان اراد ان الانتفاء لا يوجب الانتفاء من حيث ان هذا وصف الجزء وذلك وصف الكل فمسلم ولكن لا ينافي ان يكون الانتفاء موجبا للانتفاء من حيثية اخرى مثل كون وصف الجزء جزءا لمفهوم وصف الكل وان اراد ان الانتفاء لا يوجب الانتفاء مطلقا من اي حيثية كانت فظاهر المنع **قوله** والقياس على ما هو غير عربي يعني ان القرآن مثلا عربي وقد وقع فيه كلمات غير عربية اما فارسية كالاستبرق والسجيل او رومية كالقسطاس او هندية كالمشكاة فكما ان وقوع هذه الكلمات الغير العربية في القرآن لا ينافي كونه عربيا فكذلك وقوع كلمة غير فصيحة في القرآن او في بعض معين منه كسورة يس مثلا لا ينافي كونه فصيحا **و**هذا القياس فاسد لان وقوع غير العربي في القرآن ممنوع بناء على منع كون الكلمات المذكورة غير عربية لجواز ان تكون قد جاءت عربية ايضا لمسابق توافق اللغتين كالصابون والتنور او على منع كون القرآن عربيا والضمير في قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا عائد الى السورة لا القرآن كما قيل واطلاق القرآن على بعضه سائغ شايع **و**لما في المعنيين من الضعف لانه روي عن ابن عباس وعكرمة وغيرهما وقوع العجمي في القرآن واطباق النحاة على جود العجمة في ابرهيم ونوح وقد دلتا الادلة ووقع الاجماع على كون القرآن عربيا قال ولو سلم اشد كوقوع غير العربي في العربي فمعنى كونه عربيا انه عربي النظم والاسلوب فلا ينافيه وقوع كلمات غير عربية **هذا** ويقال الذي علم من كلامهم انه يشترط في فصاحة الكلام بمعنى المركب التام او المركب مطلقا فصاحة كلماته اما انه اذا كان عدة من افراد الكلام مسماة باسم كالسورة او القرآن مثلا فيشترط في اتصاف هذه العدة بالفصاحة فصاحة كل كلام وكل كلمة منه فلا فقوله الم اعهد سواء اعتبر مفردا بان يعتبر الم اعهد مجردا عن الضمير او لفظ اعهد مجردا عنه او كلاما بان يعتبر ذلك مع ما فيه من الضمير فهي اشتراط فصاحته في فصاحة السورة او القرآن والاستدلال عليه باشتراط فصاحة الكلمات في الكلام بحث **لا يقال** لا يقال اذا لم يتصف بعض من العدة بالفصاحة صح ان المجموع لم يتصف بها فيشترط في اتصاف المجموع اتصاف كل بعض منه **لانا** نقول يصح اتصاف المجموع بوصف وان لم يتصف به كل بعض منه

عا
لجواز ان يكون في هذه
المادة موجبا

كما تقول رأيت البيت وانت لم تر الا بعضه فجعلت البيت مرئيا برؤية بعضه ويمكن الجواب
بان الوصف في ذلك على نوعين احدهما ما لا يحتاج في اتصاف المجموع به الى اتصاف كل بعض منه
والثاني ما يحتاج والفصاحة من قبيل الثاني بلا شبهة وهو ان الفصاحة كالعربية
فان كانت الفصاحة من قبيل الثاني فكذا كل العربية وقد جوز رحمه الله اتصاف الكلام بالعربية
باعتبار الاعم الاغلب بناء على عدم اشتراط عربية الكلمات في عربية الكلام فينبغي ان يجوز اتصاف
مجموع من افراد الكلام كالسورة مثلا بالفصاحة باعتبار الاعم الاغلب لانه لم ينهض دليل
على اشتراط فصاحة هذه الافراد في فصاحة هذا المجموع وكانه لاحظ ما ذكرنا من المناقشة
فقال وعلى تقدير تسليم انه لا يخرج السورة عن الفصاحة يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح
اما اذا اعتبر كلاما ومتوالكلام فظاهر واما اذا اعتبر مجموعا على الضمير فلان عدم فصاحته
يستلزم عدم فصاحة معتبرا فيه الضمير لاشتراط فصاحة الكلمة في فصاحة الكلام **قوله** مما يقود الى
نسبة الجهل او العجز لان اشتماله على غير الفصيح اما لعدم علمه تعالى بعدم فصاحته او بكون الفصيح
اولى بالاختيار فيلزم الاول واما لعدم قدرته على ايراد الفصيح بدلا عن غير الفصيح فيلزم الثاني
لا يقال الثالث محتمل وهو ان يكون عالما وقادرا لكن لم يورد الفصيح حكمة له في ذلك ولئن
بين فساده بان الكلام انه سفه ومنقصة يجب تنزيهه تعالى عنهما كان المناسب ان يقول
الى نسبة الجهل او العجز والسفه لانا نقول السفه نتيجة الجهل فنسبته تدخل في نسبته وانما بينت
فظهور السفه لزوما وفسادا اغنى عن التعرض له واياك ان تصغي الى قول من يتغنى بكلامه على خلق
عيسى عم بلا اب في جواز جامع انه كما ان ذلك الخلق صار سببا لان ينسب الخلق اليه تعالى
ما لا يجوز عليه من بنوة عيسى له تعالى وذلك لم يمنع من صدور هذا الفعل عنه فكذا ايراد غير
الفصيح وان صار سببا لان ينسب اليه العجز او الجهل او السفه لا يمتنع ان يصدر عنه تعالى وذلك
لان نسبة عيسى عم بالبنوة لا يلزم من خلقه تعالى اياه بلا اب بل انما صدرت تلك النسبة
من الكفرة بمحض الجهالة وكمال الغواية واما نسبة احد الامور الثلثة اليه تعالى فلازمة من
ايراد غير الفصيح في الكلام ولان نفس عيسى عم بلا اب لا منقصة فيه اصلا بل آية من آيات
كمال القدرة واما ايراد غير الفصيح في الكلام مع ظهور ان شرف الكلام وفضله بالبعد عن اسباب
الاخلال بالفصاحة فلا خفاء انه منقصة تعالى الله عنها علوا كبيرا او زعم هذا القايس
ان الاقرب ان يقال قد انعقد الاجماع على ان مقدار اقصر سورة من القرآن معجز والاعجاز انما هو

بتقديم الباء على النون صح

بالبلاغة

بالبلاغة على الاصح فلو جوز وجود كلمة غير فصيحة في القرآن لزم ان يكون ما اشتمل عليها من المقدار المعجز
غير فصيح فلا يكون بليغا فلا يكون معجزا وانت خبير بان فصاحة القدر المعجز انما توجب فصاحة
اجزائه اذا كان كلاما واحدا حتى يتوقف فصاحته على فصاحة كلماته لكنه غير لازم بل يجوز ان يكون
مجموعا من افراد الكلام وقد سبق انه لا دليل على اشتراط فصاحة هذه الافراد في فصاحة هذا المجموع
قوله اي مدققا مطولا كذا في بعض الشروح وفي الاساس تزجج دققه الى جب والتقوس
وحاجب ازج وزججت المرأة حاجبها ومما يستدل على اعتبار معنى الاستقواس في التزجيج
بقول حسان في مدح النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بعينين دعجاوين من تحت حاجب ازج كمخط
النون من خط كاتب فان التشبيه بمشق النون انما يحسن باعتبار معنى الاستقواس **قوله**
اي كالسيف السريجي او كالسراج لا بد لهذا التخريج من وجه يستقيم على قاعدتهم ويمكن ان يوجه
بان فعل يجي بمعنى النسبة الى اصله نحو تممته ونزرته اي نسبته الى تميم ونزار فمعنى المسرج
المنسوب الى السريجي او السراج اي بالمشابهة وقوله كالسيف السريجي وكالسراج بيان لحاصل
المعنى ق قد يتخيل وجه آخر مثل ان فعل بمعنى صيرورة فاعله كاصله نحو قوس الرجل
اي صار كالقوس وانحنى فحاصل المسرج المأخوذ منه هو السريجي او السراج بمعنى الصاير
مثله ولا يضر اشتمال المأخوذ منه على حرف لم يوجد في المأخوذ فان المعتبر هو الحروف الاصول
الا ترى ان نحو هجر وصبح من الهاجرة والصباح اي صار في الهاجرة واتى صباحا ومثل
ان فعل بمعنى صيرورة فاعله اصله نحو عجزت المرأة وعونت اي صارت عجوزا وعوانا فالمسرج نخ
بمعنى الصاير سريجيا او سراجا على معنى التشبيه اي مثلهما ومثل ان فعل بمعنى صيرورة فاعله
ذا اصله نحو ورق الشجر اي صار ذا ورق فالمسرج بمعنى الصاير ذا السراج وهذا يختص بالتخريج تخ
الثاني ويرد على الكل انه ينبغي ان يكون المسرج بكسر الراء اسم فاعل **قوله** لاحتمال
انهم لم يعثروا على هذا الاستعمال وان يكون هذا مولدا يحتمل ان يكون ذلك وجهين وان يكون
وجها واحدا بيانه ان الاول انهما لم يجعلا اسم مفعول من سرج لوجهين احدهما انه يحتمل انهم
لم يطلعوا على استعماله بهذا المعنى فلم يحكموا بان مسرجا اسم مفعول منه وان كان هذا الاستعمال
موجودا وفيه ان الحكم بالغرابة لعدم الاطلاع على حقيقة الحال فلا يحسن والثاني
انه يحتمل ان يكون مسرج كمولدا مستحدثا لم يكن موجودا عند حكمهم بالغرابة ويحتمل ان يكون
مولدا فلم يجعل مسرج اسم مفعول منه لانه لغة اصلية او يحتمل ان يكون مولدا فجعله اسم مفعول منه لا يخرج
عن الغرابة

ولا خفاء في ان المراد من قوله وانما لم يجعل اسم مفعول الخ انما لم يجعل كذلك حتى يخرج عن الغرابة وبيان
الثاني فانه لم يجعل اسم مفعول لاحتمال ان يكون مسرج مولدا حادثا بعد حكمهم بالغرابة فلم يطلعوا
على استعماله عند الحكم لعدمه اذ ذاك وفيه ان نفي الاطلاع انما يحسن اذا كان موجودا او لاحتمال
ان يكون مولدا فيخفى عليهم لعدم اهتمامهم بالمولد وتتبعه وفيه ان الحكم بالغرابة يختص حقيقته
الا عليهم فلا يحسن وعلى الوجه الثاني ينطبق جدا ما وقع في بعض النسخ لاحتمال انهم لم يعتمدوا
على هذا الاستعمال يعني يحتمل ان يكون مولدا فلم يعتمدوا على استعماله ولم يجعل المسرج اسم مفعول منه
وههنا تامل اما اولا فلانه يلوح من كلامه ان جعله اسم مفعول من سرج يخرج عن الغرابة
وعليه مناقشة ظاهرة لجواز ان يكون اسم مفعول منه وغريبا ولا اصرح رحمه الله في شرح
المفتاح بكونه اسم مفعول منه ومشتملا على الغرابة المخلة بالفصاحة ووافقه السيد سلمه الله
في ذلك واما ثانيا فلانه جعل كونه من سرج من باب الغرابة مقابلا لكونه ماخوذا من السراج وانت خبير
بانه يجوز ان يكون غريبا وماخوذا منه واما ثالثا فلانه علل عدم جعله اسم مفعول من سرج
بكون سرج من باب الغرابة ولا يخفى عليك انه يجوز ان يكون اسم مفعول منه مع كونه غريبا
ويمكن ان يقال انه بنى الاول على الظاهر وهو ان سرج الله وجهه ليس غريبا لانه ذكر في
كتب اللغة مبين المعنى فجعل مسرجا اسم مفعول منه يخرج عن الغرابة وصح ايضا تعليل
عدم جعله اسم مفعول بكون سرج غريبا لان بناء الكلام على ان هذا الجعل يخرج من الغرابة
فالمراد انما لم يجعل اسم مفعول منه فيخرج من الغرابة لا يقال اذا كان سرج مبين المعنى في كتب
اللغة فكيف يصح ان يكون غريبا لانا نقول جاز ان يكون معناه المذكور في كتب اللغة بطريق
تخريج الوجه البعيد وقد يوجه الكلام بان قوله على انه لا يبعد ليس تعليلا لعدم جعله اسم
مفعول من سرج فلا يكون غريبا فيرتفع اولا بانه لم يجعل اسم مفعول لكذا وثانيا بانه يجوز
ان يكون سرج غريبا فلا يفيد جعل مسرج مشتقا منه عدم غرابته واما حديث مقابلة
الوجهين فيندفع بان الغرابة وان جامعت الاخذ من السراج لكن جعلهما وجهين اشارة
الى ان كلا منهما يكفي في المقصود مع قطع النظر عن الآخر قوله لا يقال اعتراض وارد
على المص في تفسير الغرابة بالوحشية وحاصله ان الوحشية اخص من الغرابة لجواز ان يكون لفظ غير
مشهور الاستعمال غير مشتمل على تركيب يتنفر الطبع عنه فتعريف الغرابة بها تعريف بالاخص
بل الوحشية اما اخص او مباين للغرابة وكذا للباقيين فهو قيد زائد على الثلثة في فصاحة المفرد ينبغي

ان يعتبر

لا يلزم

ان يعتبر في مفهومها الخلوص عنه كما اعتبر الخلوص عن الثلثة فائدة فع ما يورد عليه من انه
من كون الوحشية اخص من الغرابة ان يذكر الخلوص عنها في تعريف فصاحة المفرد مع ذكر الخلوص عن
الغرابة لان الخلوص عن العام يستلزم الخلوص عن الخاص وفي ذلك لان المعترض يدعي
زيادة قيد الوحشية عن الثلثة بمعنى انها ليست عين احد الثلثة ولا داخلة فيه والخلوص
عنها معتبر في مفهوم فصاحة المفرد فلا بد من ذكرها في تعريفها على انه لم يلزم من سابق كلامه الا ان
الغريب اعم من الوحشي ولا يلزم منه كون الوحشية اخص مطلقا من الغرابة لجواز ان يكون اخص
من وجه فلا يلزم من الخلوص عن الغرابة الخلوص عنها نعم يمكن ان يمنع ما ذكره من الاعتبار
ولو سلم فلزوم ذكره في التعريف ممنوع وانما يلزم لو التزم كونه حدا تاما قوله استعير
للالفاظ التي لم يؤنس استعمالها فان قلت لا يلزم منه الا ان الوحشي يطلق على لفظ
لم يؤنس استعماله وانه لا يوجب تصادق الوحشية وعدم الانس فضلا عن صحة تعريف احدهما
بالآخر والاطلاق يجوز ان يكون باعتبار ان غير المانوس يشتمل في الاغلب على تركيب يتنفر
الطبع عنه قلت الظاهر من قولهم استعير للالفاظ التي لم يؤنس ان الاطلاق عليها باعتبار
هذا المفهوم اعني عدم الانس وفيه تامل ثم اللازم من قولهم الوحشي قسمان انما هو صدق
الوحشي على الغريبين ضرورة صدق المقسم على اقسامه لكن لا يلزم منه كون الصدق ذاتيا
فلا يلزم ان يكون الغرابة عين الوحشية اصلا ولئن سلم فاللازم كون الغرابة المطلقة
اعم من غرابتي الحسن والقبيح ومعلوم ان المخل بالفصاحة انما هو غرابة القبيح فتفسير الغرابة
المخلة بالوحشية تفسير بالاعم ولئن فرضت المساواة فقد اعتبر في مفهوم غرابة القبيح الثقل
على السمع والكراهة على الذوق وقد جعله رحمه الله تفسير الوحشية خال عن هذا المعنى
بالمرة فلا يصح جعل الوحشية بالتفسير المذكور تعريفا للغرابة المخلة ولا يبعد ان يجعل مطلق
الغرابة مخلا بالفصاحة بالجملة وغرابة الحسن مخلة بالنسبة الينا وانما لا يخل بالنسبة
الى العرب لانه لم يكن غريبا عندهم واما عندنا فهو غريب كما انه وحشي عندنا لا عندهم ولذا
قال لم يكن وحشيا عندهم وقد ذكروا ونقله رحمه الله في السؤال ان الغرابة في مقابلة المعتادة
وهي بحسب قوم دون قوم فالغرابة تختلف بحسب الاقوام لكن جعل غرابة الحسن مخلة ولو بالنسبة
الينا حتى يلزم عدم فصاحة عندنا مشكل لان غريب القرآن والحديث من الغريب الحسن اللهم
الا ان يرتكب عدم فصاحة غريبهما بالنسبة الينا بناء على ان المعتبر هو الفصاحة عندهم وهي ثابتة

أو أن المحظور انتفاء الفصاحة بالكلية وهو منتف لوجود الفصاحة في الجملة بقي شيء وهو أنه لم يفهم
مما نقله رحمه الله اعتبار عدم ظهور المعنى في الوحشي فكيف يصح جعله جزءاً لتفسير الوحشية إلا أن يلتزم م
أن أخذه في تفسيره بالليل فهو ذا مما نقله وأما الجواب بأن ما لم يؤنس استعماله يكون غير ظاهر
المعنى ففيه أنه لو سلم أن اللازم استلزام عدم الأنس لعدم ظهور المعنى ولا يلزم من اعتبار
الملزوم في مفهوم اعتبار اللازم فيه فلا يلزم اعتبار عدم ظهور المعنى في مفهوم الوحشية إلا أن
يقال ما ذكره رحمه الله من التفسير لا يلزم أن يكون حداً فيجوز أن يكون رسماً فلا ضير في أن نذكر
في التعريف لازم لما اعتبروه في مفهوم المعرف وإن لم يذكروه قوله لأنها داخلة تحت
الغرابة إن أراد دخولها في مفهوم الغرابة فممنوع كيف ولم يذكروا في تعريف الوحشية ما يدل عليها
ولا يلزم من استلزام الكراهة في السمع عدم الأنس وعدم ظهور المعنى لو سلم أن يكون اعتبارهما
في معنى الوحشية موجباً لاعتبارها فيه وإن أراد أن كل كريه على السمع فهو غريب لأن الظاهر
أنهم لم يستعملوه أو قل ما يستعملونه فلا يكون مأنوس الاستعمال فلا يكون ظاهر المعنى فذكر الغرابة
يفيد فائدة ذكر الكراهة في السمع لأن الخلوص من الغرابة يوجب الخلوص من الكراهة لأن
الخلوص من اللازم يوجب الخلوص من الملزوم وإلا لزم وجود الملزوم بدون اللازم فبهذا
الاعتبار يدخل الكراهة تحت الغرابة فيما قال الحاجب لقيل أن يقول لو سلم فالخلوص من الكراهة
داخل في مفهوم فصاحة المفرد فلابد في تعريفها من ذكره تحقيقاً للماهية كما ذكر الخلوص من التنافر
لذلك وإلا فلا خفاء أن الخلوص من الغرابة يستلزم الخلوص من التنافر لأن كل متنافر غريب
لأن الظاهر من شأنهم عدم استعماله أو قلته لا أقل ولو منع ذلك يمنع أيضاً أن كل كريه غريب
ولذلك ذكر مخالفة القياس لذلك وإلا فالخلوص من الغرابة يستلزم الخلوص منها أيضاً
بمثل ما ذكرنا هذا ولو منع دخول الكراهة في مفهوم فصاحة المفرد ووجوب الذكر على تقدير
الدخول أيضاً لكان وجهاً فيمكن أن يوجه النظر بأنه إن أراد دخول الكراهة أي الخلوص
عنها في مفهوم الفصاحة المذكورة فممنوع ولو سلم فوجوب الذكر ينبئ عن كونه حداً تاماً م
وهو ممنوع وإن أراد أن الخلوص عنها لو لم يذكر في تعريف الفصاحة يلزم فصاحة الكريه
الخالص عما ذكر في التعريف فممنوع أيضاً إذ الكراهة لا تجامع الخلوص عما ذكر كما ذكرناه
وكأنه رحمه الله لاحظ ظهور فساد إرادة الدخول في المفهوم ولزوم الذكر على تقدير الدخول
فلم يتعرض لذلك وما ذكر من الترديد بقوله إما من قبيل تكأكأتم أو الجحيشي فوجهه أن الجرشى

المشتمل

والكراهة

أما المشتمل على عدم ظهور المعنى وعدم الأنس بالاستعمال فقط وأما المشتمل على ذلك مع ثقل على السمع
على الذوق كما في الوحشي الغليظ ويخدش هذا الوجه أنه يقطع عن قريب بوجود الكراهة في
السمع فلا يحسن الترديد والأمر فيه سهل قوله الثالث أن الكراهة في السمع راجعة إلى النغم
ج محصل كلام الخلخالي ههنا أن الكراهة في السمع إما أن ترجع إلى النغم لا إلى نفس اللفظ وإما أن ترجع
إلى نفس اللفظ لغرابته وإما أن ترجع إلى نفسه لاشتماله على تركيب يتنفر الطبع عنه فعلى الأول
لا خفاء في كراهته زيادة الكراهة وكذا على الثاني لأن قيد الغرابة يغني عنها وأما على الثالث
فلابد من زيادة الكراهة لأن الاشتمال المذكور لابد أن يذكر في تعريف الفصاحة الخلوص منه
ومعلوم أنه لا يتجه على ذلك ما ذكره رحمه الله لكنك خبير بأنه بنى الخلخالي كلامه على ما زعم أن الوحشية
بمعنى الاستعمال المذكور قيد لفصاحة المفرد زائد على الثلاثة قوله وفيه أيضاً بحث هذا
البحث يتجه على المصنف عليه رحمه الله أيضاً أما الأول فهو أنه عرف الفصاحة بالخلوص عن أسباب
الإخلال فيجوز أن يكون سبب منها قد عرض ما يمنع سببيته في اللفظ مع اشتماله عليه يكون فصيحاً
فلا يكون تعريفه جامعاً فإن دفع بأنه إذا امتنع سببيته فكأنه ليس بسبب يندفع هذا
البحث أيضاً وأما الثاني فهو أنه رحمه الله ذكر أن قرب المخارج ليس سبباً للتنافر لوقوعه
في التنزيل نحو ألم أعهد وكذلك مجرد الجمع بين الحاء والهاء لوقوعه في القرآن نحو فسبحه وإن كثرة
التكرار وتتابع الإضافات لا يخلان بالفصاحة لوقوعهما فيه مثل ونفس وما سواها فألهمها
فجورها وتقواها وذكر رحمت ربك فيتجه عليه أن الوقوع في التنزيل لا ينافي كونه من أسباب
الإخلال لجواز أن يعرض ما يمنع سببيته ولا مخلص إلا بأن يبين أنه قد عرض في ضيزى ونحوه
ما يمنع السببية ولم يعرض في الصور المذكورة كما بين الشيخ ابن الحاجب في أمالي الكافية
فقال إن الشيء قد يكون غير فصيح فيلجئ إليه أمر فيجعله فصيحاً كقوله تعالى ألم تروا كيف
يبدئ الله الخلق ثم يعيده فإن الفصيح بدأ يبدأ بل لا يكاد يسمع أبدأ فقال الله تعالى
كما بدأكم تعودون لكن فصيح بدأ ههنا لما حسنه من التناسب مع قوله نعيده قوله
كما سيجيء في الخاتمة كأنه يشير إلى ما ذكره في خاتمتها أن لكل مقام مقالاً لا يحسن في غيره إلا يقوم
مقامه ويؤيده ما سبق آنفاً من كلام ابن الحاجب وفي نهاية الإيجاز قد تصير الكلمة فصيحة في موضع
بعد أن كانت ركيكة في حيزه وقال الخلخالي اعلم أن كل أمر يخرج به المفرد عن الفصاحة قد يصير
فصيحاً مع وجود ذلك إلا أن يلحق به بعض وجوه التحسين كما في قوله م دعوا الحبشة ما ودعوكم واتركوا الترك ما تركوكم ص

فانه دفع بما مضى من غريب نادر في الاستعمال لكن الغالب فصيحًا في الحديث لما ان في كل من
القوتين رد العجز على الصدر وفي كلتيهما الترصيع وذكر في موضع آخر ان من تنافر الكلمات
ان يشتمل الالفاظ على تكرار الحرف كقوله ولقد غدوت الى الحانوت يتبعني شاو مشل شلول
شلشل شول وكقوله واذا البلابل افصحت بلغاتها فانف البلابل باحتساء بلابل
واما قوله تعالى وعلى امم ممن معك ففيه ما يحتمل التكرار وهو ما في صفتي الميم والنون من الذلاقة
والغنة وتوسطهما بين الضعف والقوة بخلاف البيتين لان الشين في طرف التوسط من الضعف
لما فيه من الهمس والرخاوة والباء في طرف الافراط من القوة لما فيه من القلقلة والضغط
ومن التنافر ذكر افعال شتى متتابعة مثل اقل انل اقطع احمل عل سل واما قوله تعالى
فاذا انسلخ الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد
فقد ذهب ثقله بتوسط واو العطف وتخلل المفاعيل قوله حال من الضمير في خلوصه وهو
فاعل المصدر فيكون الحال بيانا لهيئة الفاعل وعاملها المصدر فهو المقيد بها ولا اخفاء انه
بنفس النفي وههنا تقييد النفي فسقط ما توهم ان الخلوص عدمي الكون فقيد عدمي وكون لم لا تجوز
ان يكون الحال قيد الكون لا للعدم فيكون الكلام على نفي التقييد فان قلت اذا جعل
حالا من الضمير يلزم ان يكون مثل زيد اجلل وشعره مستشزر فصيحا لانه كلام له حالان حال
فصاحة كلماته كما في زيد اجل وشعره [illegible] وحال عدم فصاحتها كما اذا اقيم اجلل مقام اجل
ومستشزر موضع [illegible] فيصدق على هذا الكلام عند عدم فصاحة كلماته انه خالص في حال
فصاحة كلماته كما تقول الكريم من يسخو في حال مكنته فيصدق على الفقير الذي لا مكنة له لكنه
بحيث اذا حصل له مكنة يسخو قلت هذا انما يستقيم اذا كان ما ذكرته كلاما واحدا له حالان
وليس كذلك بل كلامان لاحدهما حال يخالف حال الآخر فلا يصدق على احدهما انه كذا في
حال يكون الكلام الآخر لانها ليست حالا لذلك الآخر مثلا لا يصدق على زيد اجلل انه خالص
في حال فصاحة كلماته لان فصاحة الكلمات ليست حالا له بل لقولك زيد اجل وهذا بخلاف
ما ذكر من المثال فان الفقير في حال عدم المكنة والمكنة شخص واحد قوله ولا يجوز
ان يكون حالا من الكلمات لانه يرجح يكون قيد التنافر الذي هو العامل في الكلمات وانتفاء
المقيد يكون باحد وجوه ثلثة بانتفاء ذات المقيد فقط او القيد فقط او كليهما فانتفاء
التنافر المقيد بفصاحة الكلمات اما بانتفاء التنافر مع وجود قيده بان تكون الكلمات فصيحة

غير متنافرة

غير متنافرة او بانتفاء قيده مع وجوده بان تكون متنافرة غير فصيحة او بانتفاء كليهما
بان لا تكون متنافرة ولا فصيحة فاذا جعل حالا من الكلمات يصدق على الامور الثلثة مع ان
المحدود لا يصدق الا على الاخير والراجح هو الوجه الثاني الغالب في نفي المقيد رجوع النفي الى قيده
فالتعريف يحتمل اوجها ثلثة ليس المقصود الا واحدا منها ولا خفاء في فساد احتمال خلاف
المقصود سيما اذا تعدد سيما اذا كان راجحا سيما في مقام التعريف وما يقال اذا علم من التعريف
ان التنافر مع فصاحة الكلمات مخل علم منه اخلال التنافر مع عدم فصاحتها بالطريق الاولى
وكذا اخلال عدم الفصاحة مع عدم التنافر فيندفع الفساد فساقط اما اولا فلان ما ذكر
من الاولوية انما يسلم في الاخلال الاول دون الثاني اذ لا يسمع دعوى اولوية اخلال عدم فصاحة
الكلمات مع عدم التنافر من اخلال التنافر مع الفصاحة اذ في كل منهما وجد شرط وفقد شرط الفصاحة
الكلام فحينئذ الاولوية انما يندفع هذا الاحتمال من الفاسدين وهو انتفاء القيد فقط والاحتمال
الآخر وهو انتفاء القيد والمقيد جميعا باق على حاله واما ثانيا فلان صدق التعريف على غير
المعرف مفسد للتعريف مطلقا وان كان يلزم من التعريف بطريق الاولوية ووجه فان
امثال ذلك مما لا يلتفت اليه في باب التعريف وبهذا اندفع ما لو قيل ان لم يسمع دعوى الاولوية
المذكورة فلا شك في سماع دعوى اللزوم فانه اذا اخل التنافر مع الفصاحة لزم اخلال عدم
الفصاحة مع عدم التنافر لاشتراكهما في فقد احد شروط الفصاحة وذلك لانه اذا لم يلتفت
الى الاولوية فلان لا يلتفت الى اللزوم بطريق الاولى هذا ونقل عنه رحمه الله في الحواشي
ان ما ذكر من الاولوية لو سلم ففيما اذا كانت الكلمات متنافرة الحروف واما اذا كانت الكلمات
غير فصيحة ولا تنافر في الحروف فيصدق التعريف وقد ظهر بما ذكرنا وجه ما اشرنا اليه من منع
الاولوية واما وجه تسليمها فيما اذا كانت الكلمات متنافرة الحروف فهو انه يجتمع في صورة
عدم تنافر الكلمات مع عدم فصاحتها تنافر الحروف مع عدم الفصاحة فاذا اخل التنافر وحده
اخل مع عدم الفصاحة بطريق الاولى والفرق بان احدهما تنافر الحروف والآخر تنافر الكلمات
لا يقدح في ذلك وقد يحمل ما اشار اليه من منع الاولوية على منع اولوية اخلال التنافر مع
عدم الفصاحة من اخلال التنافر معها بناء على ان تنافر غير الفصيح ليس اقوى في معنى التنافر
والثقل من تنافر الفصيح اذا لم يكن عدم فصاحة الكلمات باعتبار تنافر الحروف واما اذا كان
باعتباره فيجتمع التنافران فيتضاعف الثقل فتسلم الاولوية او على ان بين التنافر

وعدم الفصاحة تناسبًا وتعاندًا وبين التنافر والفصاحة تخالفًا وتباعدًا فلا يبعد ان يخل
اجتماع الآخرين دون الاولين ولا يخفى ما فيهما هذا ولا عليك ان نبسط الكلام بعض
البسط ونقول ما ذكر في الحاشية من ادعاء الاولوية في السؤال اما ان يجعل شاملا للقسمين
اعني اخلال التنافر مع عدم الفصاحة واخلال عدم الفصاحة مع عدم التنافر واما ان يقتصر
على القسم الاول وربما يؤيد الثاني انه قد كتب هذه الحاشية في بعض نسخ المختصر منقولة عنه
رحمه الله وقد اقتصر في المختصر على القسم الاول فنقول على الوجه الاول يحتمل ان يوجه ما اشار
اليه من منع الاولوية وتسليمها في الصورة المذكورة بما ذكرنا اولا وهو انا لا نسلم الاولوية
في القسم الثاني ولو سلمت ففي صورة تنافر الحروف بناء على اجتماع التنافر مع عدم الفصاحة
اذ ذاك لكن يتجه على وجه التسليم انه ان صورت الصورة المذكورة بما اذا كان عدم فصاحة
الكلام لتنافر حروفها فالقول باجتماع التنافر مع عدم الفصاحة مجرد تلفظ خال عن المعنى
اذ الواقع ح انما هو عدم الفصاحة بسبب التنافر وان صورت بما اذا كان لعدم الفصاحة
سبب آخر كالغرابة مثلا استقام ح تسليم الاولوية لانه ح يجتمع الغرابة والتنافر وهما
اولى بالاخلال من مجرد التنافر لكن لا يخفى ان دلالة كلامه رحمه الله تعالى عليه في غاية الخفاء
وغاية ما يمكن ان يقال نختار المقصود الاول ونبني التسليم في الصورة المذكورة
على المساهلة وارخاء العنان يعني لو سلم الاولوية فليس وجه التسليم الا ذلك مع قبحه
ولكن اغمض مع قبحه لا يرتفع قبح التوزيع وهذا نوع مبالغة في التزييف ~~لا يستحسن~~ ان يتلقى
في مقام الرد بالقبول او يقال الممنوع وان كان هو الاولوية لكنه سلم مجرد اللزوم باعتبار
تماثل التنافرين في ايجاب الثقل بناء على ان جعل لزومًا بطريق الاولوية على سبيل المساهلة
وارخاء العنان يعني الاولوية في التحقيق وان تنزلنا منزلة المساهلة وتشبثنا بعنان
ارخاء العنان فاقمنا مجرد اللزوم مقام اللزوم بطريق الاولوية فليس التسليم الا في الصورة
المذكورة ويبقى صور اخرى يكفي واحدة منها لفساد التوزيع ويحتمل ان يوجه المنع والتسليم
بما ذكرنا آخرا من الوجهين وهو انا الاولوية في القسم الاول ممنوعة ولو سلمت ففي الصورة
المذكورة باعتبار اجتماع التنافرين فيها وظهر من ذلك وجه ثالث وهو ان يلاحظ
الوجهان فيقال لا نسلم الاولوية في شيء من القسمين اما في الاول فلما ذكرنا ثانيا واما
في الثاني فلما ذكرنا اولا وعلى الوجه الثاني وهو ان يخص دعوى الاولوية بالقسم الاول

لا يبعد صح

فليس الوجه

الحروف
فليس لوجه الا ما ذكرنا آخرا هذا وقد نقل الحاشية في بعض النسخ باسقاط لفظ الحروف من تنافر
في الموضعين وعلى هذا يلزم تعميم ادعاء الاولوية للقسمين ويتعين التوجيه فيما ذكرنا اولا ويكون
وجه التسليم ح واضحا جدا مستغنيا عما ذكرنا من التكلف **قوله** اعني ما اتصل بالفاعل ضمير
المفعول به لا اخفاء ان المراد ما اذا قدم الفاعل على المفعول به اذ لو اخر الفاعل عنه لم يكن من صورة
الاضمار قبل الذكر مع انه ظاهر من الكلام لينبه على ان قوله مثل هذه الصورة اشارة الى قولهم ضرب غلامه
زيدا يشعر بذلك التقييد مع ان الاصل تقديم الفاعل على المفعول به فعدم ذكر ما ينفيه في قوة
ذكره فاندفع انه لا بد من قيد آخر وهو تقديم الفاعل على المفعول به **قوله** ادى اليه الكيل صاعا بصاع
افرد ضمير اليه مع ان المرجع اصحابه قصدا الى كل واحد منهم في مجمع الامثال يقال جزاه كيل الصاع
بالصاع اي كافاه احسانه بمثله واساءته بمثلها فالمعنى انه كافا عصيان كل من اصحابه بجزاء
يناسبه غير ناقص ولا زائد **قوله** سنمار كان رجلا روميا بنى الخورنق الذي بظهر الكوفة
للنعمان بن امرئ القيس فلما اتمه القاه من اعلاه فخر ميتا وانما فعل ذلك لئلا يبني مثله
لغيره فضرب العرب بذلك مثلا لمن يجزي بالاحسان بالاساءة قال الشاعر جزتنا بنو سعد
بحسن فعالنا ه جزاء سنمار وما كان ذا ذنب ه ويقال هو الذي بنى اطم احيحة بن الجلاح
فلما قال له احيحة لقد احكمته قال اني لاعرف فيه حجرا لو نزع لتقوض من عند آخره فساله
عن الحجر فاراه موضعه فدفعه احيحة من الاطم فخر ميتا كذا في مجمع الامثال **قوله** بل يلوم من قومه
لا يبعد ان يرجع الضمير الى اللوم المدلول عليه بالفعل كما رجع ضمير اصحابه الى العصيان وقيل
الضمير للشاعر على سنن الالتفات ورد بان مقصود الشاعر قوم زهير وان الشاعر غيره والله اعلم
بحقيقة الحال **قوله** والواو للحال لم يجعلها للعطف على ان لو فرع المستكن في امدح لمكان
الفصل لانه ح يصير المعنى على سببية مدح الشاعر ممدوحه لمدح الورى اياه وتوقف مدحهم على
مدحه وفيه ضرب قصور في شان المدح فالحالية ارفع حالا لخلوها عن الدلالة على ذلك بل ربما
تدل على ثبوت مدح الورى ودوامه وايضا على تقدير العطف لا يبقى لقوله معي فائدة يعتد بها
وايضا العطف يؤدي الى اتحاد الشرط والجزاء لانه ح يكون كل من المعطوفين في حيز الجزاء
جزاء على حياله فيكون مدح الشاعر مقيدا بتلك الحال والشرط مدحه مطلقا ولمناقشة
في الآخر مجال وانما قابل المدح باللوم اشعارا بان ذمه لا ينبغي ان يخطر ببال عاقل ولو على سبيل
الشرطية والتعليق بل لو ادعاه ادعاء فانما يعرض لومه دون ذمه ف **قال** فرد على البيت

ان يستعمل

ان استعمال اذا والفعل الماضي مع اللوم يدل على قطعية وقوعه وانه تعقيب في مقام المدح فالمناسب
ههنا ان والفعل المضارع فالاولى رواية نهاية الايجاز جميعا ومهما بدل معي واذا ما فاشار رحمه الله
الى الجواب بقوله وفي استعمال اذا الخ وفي اختياره متى في المدح وهو شو الاتصال الكلي واذا في
اللوم وانها تفيد الجزئية لطافة لا يخفى ولو ذكر ما يفيد الكلية لم يخل ايضا عن لطافة لافادته
توحده بالملامة على جميع تقادير لومه لكنه اختار اللطافة الاولى لان تعليق توحده باللوم
على لومه المشعر بعلية اللوم للتوحيد تغني عنه ما يفيد الكلية في افادة اللطافة الثانية وبما ذكر
يمكن دفع بعض تخطئة الزمخشري لعبد الرحمن بن حسان في قوله اذا هي حثته على الخير مرة عصاها
وان همت بشر اطاعها حيث قال لقد اخطا عبد الرحمن باذا وان الموقع ولو عكس لاصاب
ووجه الدفع مكشوف اما وجه دفع الثاني فهو انه وان اتى بان في جانب الشر المقطوع بالوقوع
الا انه جبر هذا النقصان بزيادة لفظ الهم اشارة الى ان المقطوع بالوقوع والكثير الصدور
عنه انما هو لحث على الشر المشتمل على القصد وزيادة وانما مجرد قصده فنادر الوقوع وانما
زاد لفظ الهم حتى ناسب ان ولم يذكر لفظ الامر والحث ونحوهما اشارة الى ان فعله الشر يتوقف
على ادنى شيء وهو مجرد الهم ولا يتوقف على ازيد منه واختار لفظ الحث في جانب الخير
تلويحا الى ان فعله الخير لا يتوقف على مجرد القصد بل يتوقف على الحث والتحريض وذكر المرة
في الخير لا يخلو عن لطافة كما ان تركها في الشر كذلك قوله تنافر الكلمات اراد ان فيه تنافرا
قويا كاملا ولا يلزم منه ان لا يكون تنافر فوقه لينافي ما ذكرنا ان البيت مثال للتنافر الذي
هو دون المتناهي في الثقل ولا ان يكون احد الامرين من التكرير والجمع موجبا للتنافر في
الجملة واجتماعهما لكماله حتى يلزم عدم فصاحة نحو فسبحه مع وقوعه في التنزيل وتخيل ما ذكر
سابقا في تغيير كلام المص بل اللازم ان اجتماع الامرين صار سببا للتنافر القوي ويجوز
ان لا يكون شيء منهما موجبا للتنافر اصلا وقد يدفع بحمل التنافر على المعنى اللغوي وليس
بذاك قوله فهو انما يخل بالبلاغة قيل ينبغي ان يقيد الاخلال بعدم مطابقة مقتضى
المقام اذ لو اقتضى المقام ذكر الثلاثة معا كان الجمع بينهما بليغا وهو مندفع بانه اشار
الى عدم اقتضاء المقام ذلك بقوله بالنسبة الى الحماسي والواهم الخلخالي حيث قال من تنافر
الكلمات ان يجمع كلمة مع اخرى غير مناسبة لها كجمع سطل والحمل على التنظير بان يراد بعدم المناسبة
عدم تناسب الفاظها ووجدها وقول كجمع سطل الخ يكون تنظيرا لعدم تناسب الالفاظ

بعدم

بعدم تناسب المعاني بعيد قوله كل منهما شايع الاستعمال لا بد من ارتكاب احد الامرين اما اطلاق الخلل
على اجتماع هذه الامور مع شيوع استعمال كل منهما في كلامهم واما القول بان قوله لخلل ليس من
جملة التعريف بل بيان للسبب الغالب بعد تمام التعريف والا لدخل الخلل في التعريف وغرضه
رحمه الله دفع سؤال الخلخالي وهو قوله الظاهر ان ذكر احد الامرين من ضعف التاليف والتعقيد
اللفظي يغني عن الاخر ولا يخفى عليك ان ما ذكره رحمه الله دفع لكون ذكر الضعف مغنيا عن
ذكر التعقيد واما العكس فلا فلم يندفع السؤال بتمامه وتمام الدفع ان يقال لا نم ان كل ضعف يوجب
تعقيدا فان قولك جاءني احمد بالتنوين يشتمل على الضعف دون التعقيد قوله وكلا الوجهين
يوجب تعلق مبناه على ان المقاربة بمعنى المماثلة فمعنى القضيتين ليس مماثله حي مماثلا له
وليس حي مماثل له مماثلا له ولا يخفى ركاكتهما اما الثانية فظاهرة لان مؤداها نفي المماثلة
عن المماثل والسعي في تصحيح بان الموضوع في القضية الخارجية اذا كان معدوما يصدق نفيه
عن نفسه فيصدق نفي المماثلة عن المماثل المعدوم كالترقيم على الماء لا يدفع شيئا من القلق
والركاكة بالنسبة الى المعنى الذي نحن بصدده واما الاولى فكذلك ايضا على ما ذكره رحمه الله
انها كالثانية تقتضي اجتماع المماثلة وعدمها في ذات وربما نوقش فيه بان المفهوم منه نفي الحياة
مع المماثلة عن المماثل ويصدق ذلك بانتفاء الحياة عنه سيما اذا رجع النفي الى قيد الحياة لكنك
خبير بان الظاهر المتبادر من القضية سيما في الخطابيات وجود موضوعها فالمفهوم الظاهر من القضية
المذكورة وجود مثل الممدوح ونفي الحياة والمماثلة عنه فالنفي اما ان يرجع الى قيد الحياة فقط
فيلزم وجود مثل ميت للممدوح او الى قيد المماثلة فقط فيلزم نفي المماثلة او اليهما فيلزم نفي
الحياة عن المماثل ونفي المماثلة عنه ايضا ولا خفاء في ركاكة الكل هذا وربما يتوهم ان المقارب
من الشيء من يكون قريبا منه لا يبلغ رتبة المماثلة منه فلا قلق في القضيتين اذ يصح نفي
المقاربة عن المماثل والمماثلة عن المقارب ويندفع بانه لا ريب ان مقصود الشاعر نفي
ان يماثل الممدوح شيء ونفي المقاربة عن المماثل وعكسه لا يفيد من هذا المقصود شيئا وايضا
لا يصح الاستثناء ح لانه يستلزم ان يكون المملك مماثلا ومقاربا غير مماثل وقيل بوجه
معنى البيت بوجهين اخرين احدهما ان الاستثناء منقطع وابوه حي مبتدا وخبر وابوه خبر
بعد خبر وفي وصف ابوه بالحياة اشارة الى حداثة سنه بناء على الغالب يعني انه بلغ هذه
المرتبة من الكمال في صغر سنه ويكون قوله مقاربا اي يكون قريبا منه ولا يبلغ رتبة مماثله خبر المستثنى على ما قالوا

هنا

في قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا عنهم ان قوله لما امنوا خبر المستثنى المنقطع فيكون المعنى
لكن مملكا موصوفا بان اباامه حي وابوه يقاربه وان لم يماثله والثاني ان الاستثناء
مفرغ ونصبه بناء على قول يونس من اللغة العالية انه يجوز اعمالها بعد نقض النفي ويكون
قوله ابو امه حي ابوه مبتداء وخبرا او خبرا بعد خبر والجملة صفة مملكا وقوله يقاربه
صفة اخرى والمقاربة ان كانت بمعنى المماثلة يكون نعم لما يفهم من الاستثناء ففيه شوب
وان كانت بمعنى القرب وعدم بلوغه رتبة المماثلة يكون ذكره رجوعا عن الاستثناء
ايذانا بانه لا مثل له البتة ولا يبعد ان نعد مثل ذلك نوعا من تاكيد المدح بما يشبه
الذم فانه لما استثنى المملكا اثبت لممدوح مثلا ثم لما رجع الى نفسه تيقن بانه غلط في
الاستثناء فرجع قائلا انه يقاربه وهذا رجوع مشتمل على عذر في الاستثناء وهو
انه التوهم منه ظنه مثلا له في بادي الراي والبيت بهذين التوجيهين مما يخرج عن دائرة
التعقيد اما لا ففيه تردد والثاني اظهر **قوله** لخلل في انتقال الذهن ان اراد الخلل
الواقع للمتكلم في انتقال ذهنه فلا يصح ان يعلل بايراد اللوازم اذ الامر بالعكس وان اراد
الخلل الواقع للسامع في انتقال ذهنه فلا يصح ان يعلل به عدم ظهور الدلالة اذ الامر
بالعكس ويمكن ان يقال اراد الاول ليناسب قرينه اعني الخلل الواقع في النظم وتعليل
بالايراد باعتبار معنى العلم والظهور اي يعرف الخلل ويظهر بالايراد واراد الثاني ويصح
عدم ظهور الدلالة به باعتبار معنى العلم والظهور ثم انه ربما يفهم من قصر ذكره في سبب التعقيد
المعنوي على الايراد المذكور انحصار سببه فيه فيتوجه بانه اذا كان التعقيد بسبب انه
قصد باللفظ ما ليس لازما له بوجه فيمتنع ارادته منه كان ذلك داخلا في ضعف التاليف
ويتوجه عليه انه لو سلم الملازمة يكون التعقيد المعنوي كاللفظي في انه يكون
بسبب ضعف التاليف وغيره فكانه اجرى اللفظ على عمومه فيتناول قسميه وكانه خص
الايراد المذكور بالذكر لان القسم الاخر وهو ان يراد باللفظ ما ليس من لوازمه اقل وقليل سيما
في كلام يعتد به في الجملة ثم صيغة الجمع في قوله اللوازم والوسايط ان حملت على معنى الجنس
على ما يقول ائمة الاصول ان لام الجنس يبطل الجمعية فالامر ظاهر وان حملت على معنى الجمعية
فلا خفاء انه يصح اعتبارها بالنظر الى كل مادة وان اعتبرت باعتبار المواد وتعددها جمعها على تشبيه
معابلة الجمع بالجمع كانه قيل بسبب ايراد اللوازم المفتقرة الى الوسايط واللوازم توحد اللازم

فعل

باكثرة

في كل مادة ولا ريب انه غير لازم وتوحد الواسطة وهو ايضا غير لازم واتصاف الواسطة الواحدة
وانه غير مستقيم ولا يبعد ان يقال لا يقتضي ما ذكروا ان مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الاحاد
على الاحاد كما يجوز ان يكون على التساوي يجوز ان يكون على الاختلاف والتفاوت مثلا اذا قيل
باع القوم دوابهم يفهم منه ان كل واحد منهم باع ماله من الدابة ويجوز ان يتعدد دابة البعض
كما قيل في قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وايديكم ان غسل يدي كل شخص ثابت بالكتاب على مقتضى
مقابلة الجمع بالجمع وح يمكن هنا منع لزوم توحد اللازم والواسطة في كل مادة واذا لم يلزم
اتحاد الواسطة لم يلزم اتصاف الواسطة الواحدة بالكثرة لا يقال يلزم تكثير الواسطة في كل
مادة وانه غير لازم لانا نقول انما يلزم ذلك لو لم يكن وصف الوسايط بالكثرة باعتبار
تعددها وتكثرها اللازم من تكثر المواد لا باعتبار تعددها في كل مادة سلمنا ذلك لكن يمكن
التزام التكثر في كل مادة على ان يكون المراد بالكثرة ان يكون فوق الواحد يؤيد ذلك انه وصف
اللوازم بالافتقار الى الوسايط الكثيرة بعد وصفها بالبعد والاصل في الوصف هو التقييد
فيلزم اتصاف كل لازم بعيد بالافتقار الى واسطتين او اكثر ويدل الكلام على ثبوت لازم بعيد
في كل مادة فيلزم تكثر الواسطة بالمعنى الذي ذكرنا فيها اللهم الا ان يرتكب ان وصف اللوازم
بالافتقار المذكور بالنظر الى تعدد المواد فاللازم التكثر في المواد لا في كل مادة ويكون وصف
اللوازم البعيدة بالافتقار المذكور للكشف والبيان هذا ان اعتبرت المقابلة بين جمع اللوازم
والوسايط تحقيقا وبين جمع المواد تقديرا ولا يبعد ان يعتبر في اللوازم والوسايط تعدد المواد
فيجمع لذلك من غير اعتبار مقابلة وما تقتضيه من انقسام الاحاد على الاحاد فينتفي ح اعتبار المقابلة
بين جمع اللوازم وجمع الوسايط **قوله** ساطلب بعد الدار لا يخفى حسن السين ولطافة اضافة
البعد الى الدار مع اضافة القرب الى ذات المخاطبين حيث اشار بالاول الى ان طلب البعد وان كان
يتوصل به الى القرب الذي هو المطلب الابهى والمقصد الاسنى للعشاق فلما كان في نفسه طلبا للبعد
الذي هو اسوأ الاحوال ومفرق جمع البال وجامع فرق البلبال افاد تكابه وسوف لا اقتحام
في ورطة التزامه هذا ان حمل السين على الظاهر وان حملت على مجرد التاكيد فالاشارة باعتبار
اختيار العبارة الدالة وضعا على الاستقبال ولوح بالثاني الى انه ان تعلق غرض بطلب البعد
فالمحب لا يطلب بعد ذاته لا قلبا ولا قالبا بل انما يطلب بعد مكانه وامر القرب على عكس
البعد ثم ان ما ذكره من كون الرفع هو الرواية الصحيحة والنصب توهما يحتمل ان يكون قد بناه على ما
ثبت عنده من النقل الصحيح ويحتمل ان يكون قد بناه كما لا يخلو كلامه عن نوع اشعار به على ان المعنى الا ـ

قوله ولكنه اخطاء في الكناية الصواب ترك الخطاء لان جعله من استعمال المقيد في المطلق
يصححها كما ذكره رحمه الله الا ان يريد بالخطاء ما يعد من جملة عند البلغاء وهو تعقيد الكلام
ومن الشراح من قال ما ذكر في البيت من التعقيد انما هو على تقدير ان يكون واداث الحزن
ليحصل السرور واما ان كان اراده البكاء ليحصل عدمه فلا اختلال وزاد بعضهم قائلا ان
الجمود حقيقة عدم جريان الماء لكيفية بردية عرضت له وكما ان سكب الدمع مسبب عن الحزن
لما ان الاحساس بالمنافر يقتضي حركة الروح الى الباطن فيسخن القلب وتتصاعد البخارات
وتصير ماء عند وصولها الى الدماغ ويجري من طريق العين كذلك جمود العين مسبب عن
السرور لان الاحساس بالملايم يوجب حركة الروح الى الظاهر فيفيد القلب برودة
ولذا يوصف بثلج الصدر من حصل له سرور بحصول المطلوب فيعرض بسبب ذلك للدمع
كيفية مانعة عن الجريان فان اريد بالسكب معناه الحقيقي فكذا بالجمود وان اريد بالسكب
الفراق او الحزن فبالجمود الوصال والسرور ليحصل المطابقة فلا تعقيد في البيت واما
قول الشيخ عبد القاهر انه لا يكنى بالجمود عن السرور لانه خلو العين عن البكاء حال ارادة
البكاء وهي حال الحزن ولذا يستعمل الجمود في مقام المذمة ونسبة العين الى البخل
كما في قول الحماسي الا ان عينا لم تجد يوم واسط عليك بجاري دمعها لجمود ولا يدعى
به للرجل فلا يقال لا زالت عينك جامدة فمبني على ان النقل شرط في افراد المجاز والكناية
فانه لما لم يجد استعمال الجمود في عدم جريان الدمع مطلقا لم يجوز استعماله فيه وافراد الكناية
يختلف باختلاف القرائن فالجمود ان قوبل بالجود يراد به البخل كما في قول الحماسي وكذا
انما استعمل في مقام تراد فيه السيلان كما في قولك سنة جماد لا مطر فيها وناقة
جماد لا لبن لها وفي البيت يحمل على المعنى الحقيقي او الوصال والسرور على حسب ارادة المعنى
من السكب والصحيح انه لا حاجة الى النقل في افراد المجاز والكناية وفيه بحث اما اولا
فلان الظاهر ان حقيقة الجمود انعقاد المائع لعارض البرد ووجوده في الدمع معلوم العدم
فلا يصح القول بصحة ارادة حقيقته في الدمع مع ان المذكور هنا جمود العين لا جمود الدمع
ولا شك ان العين ليس مما يتغاير منه انعقاد او عدم جريان بسبب البرد فان جعل جمود
العين مجازا عن جمود الدمع وجمود الدمع عن عدم جريانه ويجعل هو كناية عن السرور
او الوصال فالظاهر انه لا يخرج الكلام عن التعقيد واما ثانيا فلان مبنى التعقيد

شان

اصلا
السرور
على ان المشهور عندهم استعمال جمود العين في حال الحزن ولم يوجد في كلامهم استعماله في حال
ارادة السرور فهو يوجب صعوبة في الفهم وان كان لها وجه جواز بمقتضى القواعد وكذلك
ارادة عدم البكاء مطلقا يوجب تعقيدا لان الجمود انما استعمل في كلامهم مجازا عن عدم البكاء
حال ارادته وتصحيحها باستعمال المقيد في المطلق لا يخرج عن التعقيد كما ذكره رحمه الله فالقائل
الاول ان اراد بالاختلال التعقيد فكلامه ظاهر الاختلال وان اراد الخطاء وعدم الصحة
فيتوجه عليه انه لا اختلال ايضا على تقدير ارادة السرور اذ لا شبهة في صحة الكناية بعدم البكاء
المطلق عن السرور وقد اثبته بل قصره على هذا التقدير قوله ثم كنى به عن المسرة الاولى بدال
المسرة بالسرور وان امكن ان يتكلف بانها مصدر المجهول او بان المعنى ان جمود العين كناية
عن مسرة شيء لمن قام به هذا الجمود قوله ولا يخرج عن التعقيد المعنوي لان الواقع في
كلامهم انما هو استعمال الجمود في حال الحزن فاستعماله في السرور يوجب صعوبة الفهم وقيل لانه
كناية تفرعت عن مجاز وهو مشكل قوله قد اعترض هنا بانه لا شك في صعوبة الفهم
في الايهام مع انه عد من المحسنات وهي انما تعتبر بعد تحقق البلاغة فلو استلزم صعوبة الفهم
التعقيد لزم ان لا يجامع الايهام البلاغة فلا يكون من توابعها واجيب بان الايهام
انما يعد محسنا عند وجود قرينة ظاهرة مظهرة للمراد وح لا صعوبة في الفهم قوله ولا يخفى ما فيه
من التكلف والتعسف ربما يوجه بان عادة الزمان والاخوان الاتيان بما هو نقيض المطلوب
في الواقع لا بما هو نقيض ما يظهر انه مطلوبه والمطلوب خلافه وبان ادراج السكب تحت
الطلب حتى يأتي اتيان الدهر بخلافه موقوف على نصب تسكب والصحيح رفعه ولئن جوز ادراج
تحت الطلب على تقدير الرفع بان يحمل على حذف ان كما في قوله الا ايهذا اللائمي احضر الوغى
فلا خفاء في بعده مع الغنية عنه بالوجه الصحيح الذي ذكره الشيخ ويتوجه على الاول ان
من ظرافة الشعراء انهم يظهرون طلب شيء قصدا الى حصول خلافه بناء على ما تقرر ان عادة
الزمان الاتيان بخلاف المطلوب وهو من الخطابيات التي يأتي بها الشعراء تظرفا
وليس الرابع مما ينبغي حتى يعود امثال هذه المناقشات فيه بطائل وقد الم بذلك ابو الحسن
الباخرزي في قوله وكم تمنيت الفراق مغالطا واحتلت في استثمار غرس ودادي
وطمعت منها في الوصال لانها تبني الامور على خلاف مرادي وعلى الثاني ان ملازمة
السكب للمداومة عليه على ما يفيده صيغة المضارع يفيد مقام طلبه في افادة ما ذكر من المقصود

دفيه انه يلزم ح وجود التعقيد في كل
كناية تفرعت عن مجاز
صح

بعقده

كابينوه بقولهم لكنه اكب عليه ولازم ملازمة الامر المطلوب حتى يظن الذهن انه مطلوبه فياتي
قوله وهو ذكر الشيء مرة بعد اخرى قد يتوهم بينهما مناقشة وهي ان التكرار ذكر الشيء مرتين
فهو مجموع الذكرين ولا يتحقق بتثليث الذكر تعدده فضلا عن كثرته اذ لا بد لتعدده من
تربيع الذكر فليس في البيت كثرة التكرار وان جعل التكرار هو الذكر الآخر فتثليث الذكر
وان تحقق تعدده لكن الظاهر انه لا يكفي مجرد التعدد في وجود الكثرة بل لا بد من زيادة على
مجرد التعدد بتثليثا وتربيعا ثم اشار الى الدفع بان التكرار هو الذكر مرة بعد اخرى فهو الذكر
الآخر والكثرة تقابل الوحدة فيتحقق كثرة التكرار بمجرد تعدده وانه حاصل بتثليث الذكر
ق قد يدفع بانه لو سلم ان المراد بالكثرة ما يطلق عليه لفظ الكثرة في العرف على سبيل
الكثرة وهو انما يتحقق بالزيادة على مجرد التعدد فيمكن دعوى ثبوت هذه الكثرة عند
تثليث الذكر بناء على ان الذكر ثانيا تكرار وثالثا تكراران احدهما بالنسبة الى الاول والآخر
بالنسبة الى الثاني ق قد يجعل قوله كثرة التكرار من اضافة المسبب الى السبب اي كثرة الذكر
بسبب التكرار ولا يخفى حصول كثرة الذكر بتثليثه على اي معنى حمل الكثرة والفضل للمتقدم قوله
من التبيح وهو شدة عدو الفرس يشعر بظاهره ان السبوح مشتق من السبح واطلاقه
على الفرس بطريق الحقيقة على ما هو ظاهر الصحاح حيث قال فيه سبح الفرس جريه وهو فرس س
سابح لكن قوله كانها تجري في الماء ربما يشير الى التجوز على ما ذكر في الاساس ومن المجاز
فرس سابح وسبوح ووجهه انه مشتق من السباحة في الماء فاما ان يشبه سير الفرس
في البر بسباحتها في البحر في سرعة السير بلا اتعاب راكبها كما يشعر به قوله كانها تجري في
الماء فاطلاق السبوح على الفرس على الوجه المذكور في البيت استعارة تبعية ان اعتبر
موصوفه الفرس وان اعتبر غيره فاستعارة اصلية مصرحة مبنية على تشبيه الفرس
بشخص سابح في الماء واما اذا قلت هذا الفرس سابح فان اعتبر له موصوف غير الفرس
كان تشبيها بليغا عند المحققين واستعارة اصلية مصرحة عند غيرهم وان اعتبر اسناده
الى ضمير الفرس فيكون هو الموصوف به فاستعارة تبعية ولا يخفى ذكر الابعاد في الغمرة
مع السبوح والغمرة في الاصل ما يغمرك من الماء ثم استعمل في الشدة مطلقا قوله وهي
ارض ذات حجارة يخالفه ما في الصحاح الجندل بسكون النون وفتح الدال الحجارة والجندل
بفتح النون وكسر الدال الموضع الذي فيه الحجارة ويمكن التوفيق بينهما بان ما ذكره رحمه الله

بيان المراد

للضرورة

بيان المراد اطلاقا لاسم الحجر على موضعه واما ان تواء الجندل في البيت بكسر الدال وسكون النون
بناء على ان اصله بفتح النون فليس بذاك قوله كذا في الصحاح ذكر ولانا البعض عكس معنى هذا
الكلام فقال معنى قوله فانت بمرأى من سعاد ومسمع انك بموضع تراك منه سعاد
وتسمعين كلامها وذكر في المختصر ان العقل والنقل يشهدان بفساده اما النقل فما نقل
من الصحاح واما العقل فلان الظاهر ان ما يناسب ان يكون داعيا للاو بالتصويت
انما هو سماع غير المصوت لهذا الصوت لا سماع المصوت لصوت غيره وقد دفعه بان
سماعه لصوت الغير يستلزم سماع الغير لصوته لكن على مخالفة النقل وعنه مندوحة
بتفسير الكلام على وفق المنقول صافيا عن شوب التكلف وقد يقال تمامنا قش في ذلك بانه اذا
كان الغرض من التصويت سماع الصوت كان الامر على ما ذكر واما اذا كان الغرض منه اظهار
الفرح والسرور كالبلابل تترنم بالحانها بمشاهدة الورد فلا وقد يقال ذلك انه لم يقتصر في
سبب الاو بالتصويت على السماع بل ضم الرؤية اليه بل قدمها عليه ولا يبعد ان يقال
معنى شهادة العقل بفساده انه يحكم العقل بفساد توجيه يرده العقل ولا يدعو اليه حاجة
فضلا عن ضرورة وفيه تامل قوله والا فلا يخل بالفصاحة يعني ليس اخلالهما الا من جهة
ما يلزمهما من الثقل والا فهما من حيث هما بهما الجهة لا اخلال لهما بالفصاحة وهذا بخلاف
الكراهة على السمع لانها معنى مناسب للاخلال من غير ملاحظة لما يلزمها من الثقل لان الفصحاء
كما يجتنبون عن استعمال ما يثقل على اللسان فكذلك عما يثقل على السمع فلا يلزم من عدم اقتضائهما
الى الثقل عدم اخلالهما فاندفع انه رحمه الله قد استضعف قول من وجه النظر على الفعل الاول
في فصاحة المفرد بمثل هذا الكلام فقبول هذا مع رد ذلك ليس بذاك قوله ورسم القدماء
الكيف اشارة الى ما تقرر عندهم انه لا سبيل الى معرفة الاجناس العالية بالتحديد تاما وناقصا
ولا بالرسم التام بل بالرسم الناقص وذلك لانه ليس لها جنس وهو ظاهر ولا فصل لان التركيب
من امرين متساويين غير معلوم الثبوت بل مجرد احتمال عقلي ربما يستدل على انتفائه وانهم
لم يطلعوا للكيف على خاصة تصلح التعريف سوى المركب من العرضية والمغايرة لباقي الاعراض
من الكم والاين وغيرهما لكن يحترزوا عن التعريف بالمساوي في الجلاء والخفاء فلم يذكروا
شيئا من باقي الاعراض في تعريفه بل ذكروا ما هو من خواصها فذكروا قيد عدم اقتضاء القسمة
وهو خاصة الكم احترازا عنه وعدم اقتضاء النسبة وهو خاصة باقي الاعراض النسبية احترازا عنها

وقيد واعدم الاقتضاء بقولهم لذاته تحرزا عن ان لا ينعكس الرسم بخروج كيفية عرض لها
اقتضاء القسمة لا لذاتها كالعلم فانها يعرض له اقتضاء القسمة بواسطة محله وهو النفس
على القول بانقسامها او بواسطة متعلقه وهو المعلوم فيما اذا تعلق بالمعلومين او اكثر
ولما كان يرد على تعريف القدماء ان قيد القارة يخرج بعض الكيفيات غير القارة كالاصوات
وان الزمان خارج بقيد عدم اقتضاء القسمة لانه نوع من الكم المقتضي للقسمة وكذا الحركة
ان جعلت من الكم وان جعلت من الكيف فلا وجه لاخراجها وان جعلت من الاين فقد خرجت
بقيد عدم اقتضاء النسبة وكذا الفعل والانفعال فذكر قيد القارة لاخراج هذه الاربعة
ليس بوجه وان طرد الرسم منقوض بالنقطة والوحدة على القول بوجودهما اذ يصدق
الرسم عليهما وح ان لفظ الهيئة والقارة لا خفاء في اشتمالها على نوع خفاء لا يناسب
مقام التعريف قال ح والاحسن ما ذكره المتأخرون وقوله عرض لا يتوقف تصوره على تصور
غيره احسن مما اشتهر من قولهم لا يوجب تصوره تصور شيء خارج عنه لانه يبطل عكس
الحد بخروج الكيفيات التي تقتضي تصورها تصور غيرها كالعلم والقدرة والاستقامة
ونحوها فان تصوراتها موجبة لتصور متعلقاتها لكن ليست موقوفة عليها معلولة لها
كما في الاعراض النسبية فهذه الكيفيات تخرج عن الرسم بقولهم لا يوجب تصوره الخ
لا بقوله لا يتوقف تصوره الخ لكن يتوجه عليه انه تخرج الكيفية المركبة لتوقف
تصورها على تصور اجزائها وكذا الكيفية النظرية لتوقف تصورها على القواعد ح
ولا يتوجه ذلك على قولهم لا يوجب تصوره قوله حتى لو عجز عن المقصود الخ ربما يفهم
منه انه لو لم يذكر الملكة في التعريف يلزم ان يكون هذا المعبر فصيحا بمقتضى التعريف
وفيه تامل لانه ان اراد التعبير عن المقصود في الجملة كما هو ظاهر عبارته فظاهر ان ذلك غير لازم
لان اللازم في المقصود المذكور في التعريف للاستغراق وان اراد التعبير عن كل ما يدخل تحت
قصده على ما هو معنى الاستغراق ههنا فتحققه بدون الرسوخ غير ظاهر بل الظاهر خلافه فقوله
من غير رسوخ ذلك محل تامل ويمكن الدفع بانه ليس قصده الا ان ذكر الملكة يشعر بان من
يعبر عن مقصوده بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا لانتفاء الملكة واما ان
في التعريف قيدا آخر يوجب عدم فصاحة هذا المعبر فلا يقدح في هذا القصد ولم يقل ان قيد
الملكة احتراز عن ذلك بل قال اشعارا بانه ليس القصد بها الى الاحتراز عن ذلك حتى يتوجه

ان في التعريف

تعبير

ان في التعريف قيدا آخر يخرجه ولو سلم ان قصده الى الاحتراز مع بعده فمعنى الكلام انه لو لم يذكر الملكة لدخل
هذا المعبر في الفصاحة لان الفصاحة ح تكون عبارة عن التعبير عن كل ما يدخل تحت قصده فالتعبير
عن بعضه من اجزائه بخلاف ما اذا ذكر الملكة فان الفصاحة ح تكون ملكة وهذا التعبير ليس من اجزائها
قوله حالتي النطق وعدمه هذه عبارة الايضاح وقد يفهم من ظاهره انه لو قال يعبر لزم ان لا يسمى
من له هذه الملكة فصيحا حالة السكوت اذ لا تعبير في تلك الحالة لكن المناقشة على ظاهره اذ لا دلالة
لقوله يعبر الا على انه يوجد منه التعبير في الجملة فمعنى التعريف ملكة يوجد من صاحبها التعبير ولا شك في
صدقها على الملكة التي يعبر بها صاحبها عن مقاصده في حال سكوته ففسر رحمه الله كلامه على وجه لا يتجه
عليه تلك المناقشة فحمل حالة النطق على كون الشخص ممن ينطق بمقصوده في الجملة وحالة عدمه
على حال كون الشخص ممن لا ينطق بمقصوده اصلا ولم يلتفت الى ما يشعر به ظاهره من توارد الحالتين
على شخص واحد فان تعرضه لتعدد الحال دون الشخص مما يشعر بذلك وقد يوجه كلامه [illegible] بان
المضارع حقيقة في الحال فتقييد الملكة بقوله يعبر الدال على الحال ربما يلوح الى ان الفصاحة هي الملكة
في حالة التعبير ولا يخفى ما فيه ثم المناسب في هذا المقام ان يبين وجه اختصار الاقتدار على التعبير بالفعل
سواء عبر عنه بصورة الفعل المضارع او الماضي فحمل رحمه الله كلامه على المناسب وان اشتمل على ادنى
مخالفة للظاهر مع ان توجيه الكلام الظاهر يحوج الى تمحل ظاهر وقد تحققت بما ذكرنا ان قوله هكذا يجب
ان يفهم هذا الكلام على وفق مقتضى المقام قوله للاستغراق الظاهر منه الاستغراق العرفي لان افراد
المقصود لا تنحصر في جميع ما وقع عليه قصد صاحب هذه الملكة ولو اعتبر تقييد المقصود اولا بمقصود
من له تلك الملكة ثم يعتبر تعريفه باللام الاستغراقية كان الاستغراق حقيقيا لا يقال مقصوده لا ينحصر
فيما وقع عليه قصده بل من افراده ما يقع عليه قصده في الحال وما سيقع عليه في الاستقبال لان المقصود
حقيقة ما يتعلق به القصد وما سيتعلق به ليس مقصودا حقيقة بل انه سيصير مقصودا ولو سلم فليس
المراد بما وقع عليه الوقوع في الماضي فقط بل الاعم ولو نظرت الى اعتبار المضي في وقوع القصد بالنسبة
الى حال التعبير قصدا الى افادة سبق القصد على التعبير بالفعل ويعم ذلك جميع مقاصد المعبر كان نظرا دقيقا
في ضبط التوجيه كما في نظيره ما ذكره رحمه الله في شرح المفتاح في قوله اتاني هواها قبل ان اعرف الهوى ان قوله
قبل ان اعرف الهوى للاستقبال بالنظر الى زمان الاتيان لا زمان الاخبار والتكلم وههنا بحث وهو ان
جعل الفصاحة ملكة الاقتدار على التعبير عن مقصوده بلفظ فصيح انما يستلزم اقتداره على التعبير عن جميع مقاصده
بلفظ فصيح فعن حمل المقصود على الاستغراق غنى والا فلا يصح تعريف بلاغة المتكلم بملكة يقتدر بها على تأليف

كلام بليغ

لصدقه على كيفية للمتكلم يقتدر بها على تأليف كلام واحد بليغ ولا شك ان الشخص لا يوصف بالبلاغة بمجرد اتصافه
بهذه الكيفية ويمكن ان يلتزم الاستلزام ويوجه بحمل على الاستغراق بانه لتعذر العهد وعدم قرينة البعض
مع خطابية المقام او بانه هو اللازم للملكة او يمنع الاستلزام ويراد في تعريف بلاغة المتكلم الاقتدار على تأليف
كلام بليغ لاداء كل ما يمكن التعبير عنه بالكلام من مقاصده الثانية ما ذكر في تعريف فصاحة المتكلم وكل من الوجهين
لا يصفو عن شوب ما اما الاول فلان الظاهر انه لا يمتنع ان يحصل الشخص ملكة بالنسبة الى نوع من
المعاني كالمدح او الذم او الافتخار ونحوها يقتدر بها على التعبير عن جميع ما يقصده من هذا النوع بكلام
بليغ ولا يكون له ملكة بالنسبة الى سائر الانواع فلا يكون بليغا مع صدق التعريف عليه واما الثاني
فظاهر اللهم الا ان يجوز مثل ذلك التسامح في تعريفات الادباء **قوله** وقول بعضهم وهو الخلخالي حيث قال
قال بلفظ فصيح ولم يقل بلفظ بليغ او بكلام فصيح ليعم المفرد والمركب وجه رحمه الله تعالى كونه سهوا
في الحواشي بان المفهوم من مثل قال كذا ولم يقل كذا التخرج او يدخل كذا ان مجرد الخروج او الدخول سبب
للقول او عدمه فقوله لم يقل بلفظ بليغ ليعم المفرد والمركب يفيد ان سبب العدول عن لفظ بليغ مجرد
ارادة شمول المفرد والمركب وليس كذلك اذ لو فرض عدم هذا الشمول كان عدم صحة ذكر البليغ في
تعريف الفصيح حاله لعدم اشتراط البلاغة في الفصاحة بل الامر بالعكس والظاهر ان للمنع فيما ذكر ان المفهوم كذا مجالا
وربما يؤيد بانه يصح الاقتصار في تعليل الحكم على علة واحدة مع ان يكون لها علل في نفس الامر وغاية الامر ان
يكون ما ذكره ظاهرا لكنه لا يوجب كون الظاهر سهوا فضلا عن كونه سهوا ظاهرا **قوله** اي الى ان يعتبر مع الكلام
الذي يؤدى به اصل المراد انما فسر التكلم على وجه مخصوص بذلك تنبيها على ان الداعي الذي يحصل بحده عاما
يدعو بالحقيقة الى اعتبار ذلك الوجه في الكلام لا الى نفس الكلام فان الداعي اليه امر آخر من قصد افادة فائدة
الخبر او لازمها او غيرهما وقد اشار رحمه الله الى ذلك في شرح المفتاح حيث قال لما كانت المطابقة انما تتحقق
بتلك الخصوصية وكان اقتضاء اصل الكلام ثابتا وانما اثر الانكار في اقتضاء تلك الخصوصية شاع اطلاق
مقتضى الحال على تلك الخصوصية انتهى كلامه ومن ذلك يتحقق ان تلك الخصوصية اولى بان تسمى مقتضى الحال
وان معنى اقتضاء الحال في التحقيق انما هو في تلك الخصوصية وسينكشف لك حقيقة الحال في مقامه وايضا
نبه بذلك التفسير على ان ذلك الوجه المخصوص انما يعد مقتضى ويعتد به في مطابقة الكلام اياه وحصول البلاغة
اذا كان معروفا بالقصد والاعتبار فانه لو اقتضى المقام التاكيد وقد وقع التاكيد من غير قصد واعتبار
لم يكن ذلك الكلام بليغا مطابقا لمقتضى الحال ترشد الى ذلك تخطئة علي كرم الله تعالى وجهه كلام
السائل من المتوفي على لفظ اسم الفاعل على ما عرف في موضعه فبالغ في اشتراط الاعتبار حتى جعل

يقال توفي فلان وتوفاه الله اذا امات ومنهم من قال توفي فمعناه قبض واخذ ومن قال توفي فمعناه توفي اجله والمتوفي الله وعلى هذا يتوجه قراءة من قرأ يتوفون بفتح الياء ح

نفس

وايضا

نفس اعتبار الخصوصية مقتضى الحال وان كان مقتضى الحال في الحقيقة هو نفس الخصوصية اذا كانت عن قصد واعتبار
في هذا التفسير توطئة وتمهيد لما سيذكره ان الاعتبار المناسب هو مقتضى الحال واشارة الى وجه تسميته به وانما
قال مع الكلام دون في الكلام مع ان الخصوصية في الكلام لانه لما قيد الكلام بكونه مؤديا لاصل المعنى لم يصح
نسبة مقتضى الحال اليه بالجملة في لانه خارج عنه وانما هو داخل في المجموع المركب من الكلام المقيد بما ذكر ومن
الخصوصية وانما قيد بذلك حتى احتاج الى اختيار كلمة مع قصدا الى افادة ان مقتضيات الاحوال والخصوصيات
يجب ان تكون زائدة على اصل المعنى **فان قلت** قد يقتضي المقام الاقتصار على اداء اصل المعنى **قلت**
هذا الاقتصار امر زائد على اصل المعنى **وربما يوجه** كلمة مع بان مقتضى الحال قد يكون من الامور العارضة
للكلام ولا يكون من اجزائه كخلوه من المؤكدات والايجاز والاطناب فلا يناسب كلمة في الظاهرة في الجزئية
ويخدشه ان امثال ذلك صفات للكلام ويصح نسبة الصفة الى موصوفها بكلمة في كما تقول الضرب في الغائب
قوله خصوصية ما فتح الخاء فيه افصح من ضمها كذا في الصحاح وقد صحح فيما رأينا من نسخ الاساس لفظ
الخصوصية بفتح الخاء وكان وجهه ان الخصوص بفتح الخاء صفة فبدخول الياء المصدرية يصير بمعنى المصدر
وبضمها مصدر فلا يليق الحاق هذه الياء به وانما صح في الجملة بناء على جعل المصدر بمعنى الصفة او حمل الياء
على المبالغة وفيه انه يشكل ح وجود التاء التهم الا ان يجعل هي ايضا للمبالغة كما في علامة واما حمل الخصوص
على صيغة الجمع فليس بذلك **قوله** فان مقامات الكلام متفاوتة عبر عن المقتضى بالكسر بالمقام في الدليل مع انه
عبر عنه بالحال في المدعى لان المقام مما يضاف الى المقتضى بالفتح تقول مقام الذكر مقام الحذف مقام التعريف
مقام التنكير والظاهر ان تفاوتها بتفاوت ما اضيفت اليه وهو المقتضى فاستلزام تفاوت المقام تفاوت
المقتضى يظهر جدا بمجرد تعديد المقامات وملاحظة مجرد تفاوتها فحسن التعبير بالمقام في مقام الاستدلال على تفاوت
المقتضى بالفتح بتفاوت المقتضي بالكسر واما الحال فانما يضاف الى المقتضي بالكسر تقول حال الانكار وحال
التردد وحال خلو الذهن والظاهر منه ان تفاوتها بتفاوت المقتضي بالكسر فلا بد من اقامة دليل على ان
تفاوتها يستلزم تفاوت المقتضى بالفتح **قوله** باعتبار توهم كونه محلا هذا كاف فيما قصده من الفرق
بين الحال والمقام لكن لا يصلح توجيها لاطلاق خصوصية لفظ المقام واختياره على لفظ المكان والمحل ونحوهما
والوجه الصالح ان يقال المقام محل القيام وقيام السوق نفاقها ورواجها فمعنى مقام التاكيد معنى رواجه
او ان المقام من قيام الرجل بمعنى انتصابه واستقامته على ان يجعل جنس حال التاكيد وكونه مناسبا
لائقا انتصابا او استقامة له **وقيل** كانت عادة العرب انهم كانوا يقومون عند تناشد الاشعار
وعرض الخطب والرسائل فناسب ان يسمى الامر الداعي لهم الى اعتبار الخصوصية في الكلام مقاما لانهم يلاحظونه ويلتفتون اليه في محل قيامهم

اختيار

يعني ان الكلمة مع لما يشعر بعد ... ففي الصفة ... لا يخلو عن شوب ... ح

انهم

ولذا جعل الحريري والحميدي كتابيهما معنونين على المقامات ولمثل ذلك يسمي كلمات الوعاظ مجالس لان العادة
يجلسون في تقريرها واداءها وما ذكر ان المقام يعتبر اضافته الى المقتضي فهو الغالب الكثير والاضافة الى
المقتضي في غاية القلة فلم يلتفت اليها ولم يعتد بها وذلك كما يجي من قوله فصار المقام مقام ان يتردد
المخاطب واضافة المقام الى المقتضي ليست كاضافة الحال الى المقتضي فان الثانية للبيان بخلاف الاولى
ثم الفاء في قوله فعند تفاوت المقامات اما ان تكون فاء فصيحة ووجهه ظاهر او للتفريع وفيه ان تفريع
اختلاف المقتضي عند تفاوت المقام مستدلا عليه بضرورة ان الاعتبار اللائق بهذا المقام غير اللائق
بذاك على ما سبق ليس ظاهر الوجه وقد يمكن توجيهه بتامل وفي ادراج الضرورة في قوله ضرورة ان
الاعتبار لح فائدة هي الاشارة الى ان تفاوت المقام يقتضي تفاوت المقتضي بملاحظة مقدمة ضرورية
فلا باس على المص في ترك ذكرها قوله او غير مخصوص كالفاعل على ما قال الرضي انهم لا يشترطون في الفاعل
التعريف والتخصيص ورد قول ابن الحاجب ان الفاعل قد يختص بالحكم المتقدم وتجوز ان ينظم المبتداء
في هذا السلك ايضا بناء على ما قاله ابن الدهان واستحسنه الرضي انه يجوز كون المحكوم عليه نكرة غير مخصوصة
اذا كان الحكم عليها مفيدا الان صحة الحكم تتبع الافادة والمراد من قوله كما ذكر ما سبق في المسند اليه من كونه
محذوفا او بتبديل المسند اليه بالمسند ولكن ان تجعله اشارة الى مجرد الكون محذوفا او ثابتا اذ هو مذكور
في ضمن ذكر كون المسند اليه كذلك وجعل الكون مفردا فعلا او غيره يعني الاسم زيادة بناء على ان
المراد منه دينقسم الى قسمين فلا يرد ان الكون مفردا غير فعل يكون في المسند اليه ايضا على انه لم يذكر ذلك
فيما سبق فصح جعله زيادة على ما ذكر وان وجد في المسند اليه ايضا لكن الانسب جعل الزيادة مما يخص
المسند اذ لا يحسن عد الحال المشتركة بينهما في احدهما الا ان يقال المسند اليه لا يكون الا اسما فلا حاجة
له الى مقام يقتضيه ولذا لم يتعرض في هذا الفن لما يقتضيه ولم يبحث عنه اصلا والمسند يكون فعلا
واسما ولكل منهما مقتضي يبحث عنه فصح عد الاسمية في المسند دون المسند اليه وان كانت لا حقة
له ايضا والمراد من التقييد بالمتعلق تقييده بالمفعول ونحوه مما يسمى في هذا الفن فلا ينافي جعله
زيادة على ذكر في المسند اليه من كونه مخصوصا بالوصف لانه لا يسمى متعلقا في هذا الفن ولا يخفى عليك
ان ما ذكره بناء على الاعم الاغلب والا فقد يكون للمسند اليه اذا كان اسما متصلا بالفعل كاسم الفاعل
واسم المفعول ونحوهما متعلقات يقيد بها نحو الضارب زيدا في الدار بالسوط ضربا شديدا عمرو
ولا يبعد ان يقال ليس غرضه التقييد بهذه المتعلقات لهذه الاسماء من حيث كونها مسندا اليها ومنسوبا
اليها الشيء بل من حيث كونها مسندة ومنسوبة الى الشيء وتوضيحه ان المتعلق في الحقيقة انما هو المصدر

الذي

معها

الا ان يتضمنه الصفة وهو ليس مسندا اليه بل هو مسند فما كان امثال ذلك الى ما هو المسند قوله اي مع كلمة اخرى صوحبت
الصواب صوحب معها لان الفعل المجهول قد اسند الى الجار والمجرور ولا يجوز اشتماله على الضمير واسناده اليه كما
وقع في الكتاب لان صاحب انما يستعمل متعديا بنفسه الى مفعول واحد نحو صاحب زيد عمرا او كذلك يعدى
بكلمة مع الى مفعول واحد يقال صاحب زيد مع عمرو فاذا بني الفعل بناء المجهول اسند الى المفعول
فان جعل الواقع في الكتاب من الاستعمال الاول فالعبارة صوحبت وان جعل من الاستعمال الثاني فالعبارة
صوحب معها واما ما وقع من قوله رحمه الله تعالى صوحبت معها فلا يستقيم الا ان يكون قد جاء صاحب
زيد عمرا مع بكر لكن لم نجده واما قوله تعالى وصاحبهما في الدنيا معروفا فقد قال في الكشاف ان قوله معروفا
صفة مصدر محذوف اي صحابا معروفا وغاية توجيهه ان يقال بتضمين معنى التقييد والجعل اي جعلت
الكلمة الاخرى مصاحبة مع تلك الكلمة او يجعل قوله معها بيانا للفاعل المحذوف متعلقا بفعل محذوف
على بناء المعلوم من المصاحبة بدلالة بناء المجهول منها عليه اي صاحبت معها فتبين به ان المصاحب للكلمة
الاخرى هو الكلمة الاولى ويكون جوابا عن سؤال كما في قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال على قراءة
فتح الباء فان قوله رجال بيان للفاعل المحذوف متعلق بفعل محذوف على بناء المعلوم من التسبيح بدلالة
بناء المجهول منه عليه ثم الظاهر انه رحمه الله كما قصد بهذه العبارة التنبيه على ان القصد الى المصا
لجعلية الحاصلة بسبب التاليف والتركيب لا المصاحبة الكائنة بحسب الاصل من جهة الاشتقاق والمعنى
وهذا مما يؤيد التوجيه الاول فان قلت لا شك ان لكل كلمة مع صاحبتها مقاما ليس لها مع كلمة اخرى
سواء شاركت تلك المصاحبة في اصل المعنى او لا فما وجه التقييد بقوله ليس لها مع ما يشارك تلك المصاحبة في
اصل المعنى وقد اطلق رحمه الله في شرح المفتاح قلت وجهه ان هذا القسم اولى بالتعرض وربما يفهم منه
القسم الآخر قيل على ما ذكره رحمه الله من المعنى يكون قوله لكل كلمة مع صاحبتها الخ اعادة وتكريرا لما سبق
لان كلا من المسند اليه المعرف والمنكر الى آخر اقسامه ومن المسند الفعل والاسم الى آخر اصنافه ومن متعلقه
مفعولا او حالا او غيرهما كلمة جعلت مصاحبة لكلمة اخرى ولكل منها مع الاخرى مقام ومقتضى ليس لها مع غير
الاخرى فالوجه ما افاده البعض ان قوله ولكل كلمة الخ اشارة الى مباحث البديع كما ان قوله وكذا
خطاب الذكي اشارة الى مسائل البيان وما تقدمه اعني قوله فمقام كل من التنكير الخ اشارة الى مقاصد المعاني
اما الاول فظاهر واما المتوسط فلان البيان يبحث عن اصول الدلالة من حيث الوضوح والخفاء وذلك
باعتبار فهم المخاطب واما السابق فلان المحسنات البديعية كالطباق والمقابلة والتجنيس تاما وناقصا وغيرها
انما تتاتى بجعل كلمة مصاحبة لاخرى يقال معنى قوله ولكل كلمة الخ ان لكل كلمة مع صاحبتها مقاما مقتضيا

لايرادها معها ليس هذا المقام لتكلف الحكمة مع غير الحاجة والمذكور سابقا انما هو تباين مقامات عوارض
الاسناد واحد طرفيه او متعلقه اعني ان مقام هذا العارض يباين مقام ذلك العارض وظاهر ان هذا
المعنى لا يندرج فيما ذكر من معنى قوله ولكل كلمة اه وكم تكلف للاندراج بان حاصله لكن يرجع الى
ان المقام المقتضي لهذا المسند مع المسند اليه الموصوف يباين المقام المقتضي له مع المسند اليه المنكر وعلى هذا
القياس يقال لو سلم اطراد هذا التكلف في جميع ما سبق حتى في احوال الاسناد والفصل والوصل والايجاز
ومقابليه فلا شك ان اللاحق ينتظم اشياء يخرج عن نظم السابق مثل ان لان له مقاما مع المضارع
ليس له مع الماضي وللفعل الواقع شرطا مع ان مقاما ليس له مع اذا الى غير ذلك مما لا يحصى كثرة وقد عد
رحمه الله بعضا منها فذكر اللاحق للتعميم فلا يكون اعادة ثم ما ذكر هذا القائل ان قوله ولكل كلمة اه اشارة
الى مباحث البديع يتوجه عليه انه لا يطرد في كثير من المحسنات كالتوجيه والايهام والمبالغة ونحوها
مما لا يكون بين الكلمتين ولئن اغمض عن ذلك فيلزم ان تكون المحسنات البديعية من مقتضيات الحال
والمقام فتطبيق الكلام عليها يكون داخلا في البلاغة موجبا للحسن الذاتي وهو خلاف ما ذكروا وههنا
تأمل وهو ان الظاهر ان للمحسنات احوالا ومقامات يقتضيها فتطبيق الكلام عليها عند اقتضاء الحال
اياها يكون داخلا في البلاغة ضرورة انها ليست الا مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال من غير
تقييد بمقتضى الحال بما يخرج المحسنات فاما ان يصار الى ما ذكره رحمه الله ان مباحث المحسنات
من علم المعاني وليست علما مغايرا له خارجا عنه ومع ذلك فلا يبعد ان يكون الشيء داخلا
في علم البلاغة من جهة تعلقه بمطابقة مقتضى الحال وايجابه الحسن الذاتي وخارجا عنها من
جهة ايجابه الحسن العرضي الزائد على حصول اصل البلاغة ويكون من الجهة الاولى من المعاني
ومن الجهة الثانية من البديع **فان قلت** لم يشتهر من احد منهم القول بان المحسنات توجب
الحسن الذاتي بل قد اطلقوا القول بانها تابعة للبلاغة خارجة عنها توجب حسنا عرضيا وعلى
ذلك يكون ايجابها الحسن الذاتي كايجابها الحسن العرضي فما ذا دعاهم الى التزام السكوت عن الاول
راسا والتصريح بالثاني **قلت** يمكن ان يقال كان اقتضاء الاحوال اياها لا يخلو عن ندرة
وخفاء فاسقطوه عن درجة الاعتبار فلم يطلقوا القول بايجابها الحسن الذاتي ولم يذكروا جملتها
في المعاني بل ذكروا فيه ما يكون اقتضاء الحال اياها غير نادر كالالتفات والاعتراض والتجاهل
وكان ذلك منهم نوع تنبيه على ان ساير المحسنات ايضا يجوز دخولها في البلاغة وذلك انه علم بما
فعلوا ان كونها محسنات لا ينافي الدخول في البلاغة وقد تقرر ان ما به يطابق اللفظ مقتضى الحال

داخل في

عليه منع ظاهر اذ هو جزء الشرط وانما الشرط هو مع فاعله

داخل في البلاغة ومن المعلوم ان الاحوال قد تقتضي المحسنات واما ان يصار الى ما ذكره رحمه الله تعالى في شرح المفتاح
ان المحسنات ان اقتضتها الاحوال فهي داخلة في البلاغة وان لم تقتضها بل كان طرفا ايرادها في الكلام
علا سواء اوجبت للكلام حسنا عرضيا والمراد بالفعل في قوله الفعل الذي قصد تقييده انه بالشرط الكائن
هو الفعل الواقع جزاء فوجهه ظاهر وان كان هو الفعل الواقع شرطا ففيه تسامح لان الفعل عين الشرط
لا المقترن به فينبغي ان يراد اداة الشرط على حذف المضاف او يراد بالشرط معنى الشرطية واذا تحققت
ما ذكرنا وقفت على حسن مقام قوله هكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام مع ما فيه من لطف الايهام **قوله**
وارتفاع شان الكلام في الحسن لا خفاء ان الارتفاع في الحسن يوجب الزيادة على اصل الحسن والانحطاط
في الحسن يوجب اصل الحسن ولما اراد بالحسن الحسن الذاتي ظهر الخلل في المقدمتين اما في الاولى فلان
نفس المطابقة انما توجب نفس الحسن الذاتي لا الزيادة عليه واما في الثانية فلان عدم المطابقة ينفي
اصل الحسن فكيف يثبت به الانحطاط الذي يوجب اصل الحسن ولذا قال رح في شرح المفتاح لا حاجة
الى ان يجعل الانحطاط بعدم المطابقة بل لا صحة له ولا علينا ان نبسط الكلام بعض البسط لتشحيذ
الخاطر فنقول قوله ارتفاع شان الكلام مصدر مضاف فيفيد العموم وكذا انحطاطه فيفيد ان جميع
الارتفاعات بالمطابقة وجميع الانحطاطات بعدمها فيتجه على الاول ان الثابت بنفس المطابقة نفس الحسن
لا الارتفاع فيه ولئن ثبت بها نفس الارتفاع فلا خفاء ان جميع الارتفاعات لا تحصل بها لان الارتفاعات
مختلفة في الرتبة فبعضها اعلى وبعضها اوسط وبعضها ادنى والموجب لها مراتب المطابقة لا نفسها
فانها تتفاوت الى الاعلى والاوسط والادنى والاعلى يوجب الاعلى والاوسط الاوسط والادنى
الادنى ق لو لم يعتبر عموم المصدر المضاف فالاعتراض هو الاول **لا يقال** الارتفاع والمطابقة
ذكرا مطلقين فيراد الكامل منهما ولا شك في استقامة حصول الارتفاع الكامل بالمطابقة الكاملة
لانا نقول فح يراد بالانحطاط الكامل منه لانه ايضا ذكر مطلقا وتناسب الارتفاع فيلزم اهمال حال
الكلام الواقع في المراتب المتوسطة بين طرفي البلاغة مع انه اكثر واحوج الى البيان وايضا لا يستقيم
صحة حصول الانحطاط الكامل بعدم المطابقة الكاملة لانه انما يحصل بعدم المطابقة راسا ق وعلى
انه لا يصح الحكم بحصول الانحطاط في الحسن بعدم المطابقة فلا شك في عدم صحة حصول جميع الانحطاطات المتفاوتة
في الرتبة بعدم نفس المطابقة ويمكن ان يقال لعل المص لا يسلم ان مدار الحسن واللاحسن على الانطباق
واللاانطباق وانما هو كلام ذكره السكاكي والمص ليس بصدد متابعته بل ما امكن يعترض عليه فيجوز
ان يجوز ثبوت الحسن بمجرد الفصاحة فالكلام الفصيح حسن في الجملة لكنه منحط في الحسن والبليغ رتبة في
الحسن

ذ بحسبه
جهته
اى المص

فصح انه يرتفع الكلام في الحسن بالمطابقة وينحط فيه بعدمها أو يقول المراد بقوله في الحسن من
وبالقياس اليه فلا يلزم الزيادة على الحسن في الارتفاع ولا ثبوت اصل الحسن في الانحطاط
قال اما انه لا يحصل جميع الارتفاعات بنفس المطابقة ولا جميع الانحطاطات بعدمها فله ان يقول
قوله بمطابقته ايضا مصدر مضاف وكذا بعدمها فيفيد ان جميع الارتفاعات بالمطابقات وجميع
الانحطاطات بعدمها فيكون من مقابلة الجمع بالجمع فينقسم الآحاد على الآحاد وكيفية القسمة موكولة
الى فهم السامع فانه معلوم ان الارتفاع الاعلى بالمطابقة العليا والاوسط بالوسطى والاسفل
بالسفلى والامر في الانحطاط بالعكس فالانحطاط الاعلى بعدم المطابقة السفلى والاوسط بعدم الوسطى
والادنى بعدم العليا قوله واراد بالكلام الكلام الفصيح لم يذهب رحمه الله هنا الى ما ذهب اليه في شرح ح
المفتاح من تقييد الكلام بما يعتد به في الجملة عند البلغاء ولا يلحق باصوات الحيوانات يعني الكلام
البليغ لان السكاكي لم يجعل الانحطاط بعدم المطابقة فصح تقييد كلامه بالبليغ والمص جعل
فلم يصح قوله لمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب اما ان يحمل هذا الكلام على اتحادهما مفهوما
او على قصر المسند اليه على المسند فيحتمل تساويهما صدقا وكون المقتضى اخص مطلقا او على عكسه
فيحتمل التساوي وكون الاعتبار اخص مطلقا وارادة القصر يخرج كون احدهما اعم من الآخر من وجه
من دائرة الاحتمال واما التباين فيخرج بمجرد الحمل والفاء يحتمل التعليل والتفريع فنقول
على الاول ان المعلل هو ما ذكرنا ان الارتفاع بمطابقة الاعتبار فاما ان يراد الاتحاد في المفهوم
فالامر ظاهر واما ان يحمل على احد القصرين فلا يخلو من قصور لان اللازم ح اما التساوي او
اخصية المقتضى مطلقا على تقدير قصر المسند اليه واما التساوي واخصية الاعتبار مطلقا على
تقدير قصر المسند وعلى كل من الاحتمالات الثلاث لا يثبت ان جميع الاعتبارات بسبب مطابقة الاعتبار
اما على التساوي فلجواز ان يكون مطابقة احد المتساويين سببا للارتفاع دون مطابقة الآخر اذ يقال
المطابقة بمعنى صدق المقتضى والاعتبار على الكلام كما اختاره رحمه الله وبمعنى اشتمال الكلام
عليهما كما قيل وعلى اى تقدير فمطابقة احد المتساويين لا تكون بدون مطابقة الآخر فاذا كان
الارتفاع حاصلا عند احدى المطابقتين كان حاصلا عند الاخرى ضرورة فسببية احديهما تستلزم
سببية الاخرى لانا نقول ليست السببية مجرد حصول المسبب عند حصول السبب
بل كون السبب مؤثرا في المسبب ومفضيا اليه نعم لو التزم ان معنى كون الارتفاع لمطابقة
الاعتبار حصول الارتفاع عنده تم التعليل على هذا الوجه واما على اخصية المقتضى فلا نه

تعتد
بيان

الاعتبار
يجوز ح ان يكون كلام مطابقا للاعتبار دون المقتضى فلم يثبت ارتفاع هذا الكلام مع وجود مطابقة
لان مبنى الارتفاع على مطابقة المقتضى فلا يكون مطابقة الاعتبار مطلقا سببا للارتفاع اللهم الا ان
ان السبب مطابقة الاعتبار في الجملة لا مطابقة كل اعتبار واما على اخصية الاعتبار فلانه يجوز ح
ان يكون كلام مرتفعا بمطابقة المقتضى دون الاعتبار فلا يكون هذا الارتفاع بمطابقة الاعتبار
ودعوى تلازم المطابقتين مع عمومية المقتضى ان فسرت المطابقة بالصدق فظاهر الفساد لان صدق الاعم
على شيء ما لا يستلزم صدق الاخص عليه كما متساويين وان فسرت بالاشتمال فاما ان يجوز حمل
الاشتمال على الاعم الاشتمال على الاخص بجواز تلازم الاعم والاخص صدقا بحسب الوجود وهو الظاهر
او لا يجوز فان لم يجز فلا خفاء في كمال القصور وكذا ان جوز اذ لا يلزم من سببية الملزوم سببية
اللازم مع انه ح كان الواجب ان يتعرض لهذا الاستلزام بل مجرده كاف من غير ذكر الاخصية فيلزم ترك
ما ينبغي وذكر ما لا ينبغي ونقول على الثاني لا خفاء في ان الحكم بان الارتفاع بمطابقة الحكم للاعتبار
مدخلا في التفريع وانه غير كاف فلا بد ان ينضم اليه امر معلوم او مذكور فيما سبق وقد جمع رحمه الله بين
الامرين اما المعلوم فهو ان الارتفاع انما هو بالبلاغة واما المذكور فهو تعريف البلاغة وظاهر ان ما فعله
انسب من الاكتفاء بمعلومية ان الارتفاع انما هو بمطابقة مقتضى الحال ثم ان التفريع لا يتم سواء اريد
بالمتفرع الاتحاد في المفهوم او احد القصرين اما الاتحاد فلانه ان فسرت المطابقة بالصدق فاللازم
من الحصرين ليس الا نفي التباين الكلي لا العموم مطلقا ومن وجه والمساواة في حيز الاحتمال ومع احتمال
واحد منها لا يثبت الاتحاد وان فسرت بالاشتمال لا يلزم من الحصرين نفي التباين ايضا لجواز ان يكون
بين المتباينين صدقا تلازم في الوجود فالاشتمال على كل منهما يستلزم الاشتمال على الآخر فيصح الحصران
مع تباين المقتضى والاعتبار فالاتحاد لا يلزم اصلا وفيه انه لا يكفي تلازم الاشتمالين في صحة
الحصرين بل لا بد من اتحاد الاشتمالين او صدق احدهما على الآخر في الجملة ووجوده مع تباين المشمولين
معلوم العدم واما احد القصرين فلان استقامته يتوقف على مساواتهما او اعمية احدهما مطلقا وشيء
منها لم يلزم من الحصرين لصحتهما مع العموم من وجه ومع التباين ايضا ان فسرت المطابقة بالاشتمال
وفي هذا المعرفة ولا يبعد ان يقال ان معنى الحصرين ان مطابقة الاعتبار مطلقا سبب للارتفاع
ومطابقة المقتضى كذلك فيلزم التساوي بينهما او الاتحاد اذ لو كان احدهما اعم مطلقا او من وجه لم يكن
مطابقته مطلقا سببا بل لو ادعى اتحادهما مفهوما بناء على ان المعنى سببية مطابقة الاعتبار من حيث هي مطابقة
الاعتبار وسببية مطابقة المقتضى من حيث هي مطابقة المقتضى لم يبعد قوله لان اضافة المصدر تفيد الحصر

يركب

اضافة المصدر
تفيد الحصر

يقال افادته الحصر انما هو لافادته المسند العموم لا لانها من اداة القصر والعموم قد يفيد الحصر كما في ضرب
زيد قائما فانه يلزم من كون جميع الضربات في حال القيام انحصار الضرب في هذه وقد لا يفيد كما في جميع
الضربات كذا فانه يجوز ان يكون جميعها او بعضها حاصلا بسبب آخر ايضا لان الشيء قد يتعدد اسبابه ويثبت
بعلل شتى وما نحن فيه من هذا القبيل فيجوز ان يكون كل من المطابقتين سببا لجميع الارتفاعات ويجوز
حصولها بكل منها فلا يلزم الحصر من كون جميعها بسبب مطابقة الاعتبار ويمكن دفعه بان ليس المعنى
ههنا ان جميعها يجوز ان يحصل بسبب مطابقة الاعتبار بل ان جميعها حاصل او يحصل بسببها البتة فلا يجوز
ان يحصل ارتفاع بغيره اصلا والا لم يكن هو حاصلا بها او يحصل بها اذ لا يتعدد الحصول للشيء او
ان المراد من السبب العلة التامة وانها لا تتعدد قوله فيجب ان يكون المراد بهما واحدا ظاهره يشعر
باتحاد المفهوم على ما نقل عنه رحمه الله في الحواشي فنقيضه المشار اليه بقوله والا لشمل النسب الاربع من التباين
والمساواة والعموم مطلقا ومن وجه فان تبين بطلان الحصرين او احدهما بما ذكرنا ان معنى الحصرين
ان مطابقة الاعتبار من حيث هي سبب للارتفاع وكذا مطابقة المقتضى ثم بيان الاتحاد من غير
توجه نظر عليه لانهما لو لم يتحدا مفهوما لاستحال اجتماع الحصرين صدقا لما ان يكذب احدهما او كلاهما
الا انه لا يحسن ذكر بطلان كلا الحصرين فان الكلام لا يخلو عن شيء وهو ان تبين بما اشتهر انه اذا كان بينهما
تباين او عموم من وجه يبطل الحصران او عموم مطلقا يبطل الحصر في الاخص لم يحسن لان المدعى هو
الاتحاد في المفهوم ولم يتعرض في الدليل لنفي المساواة اصلا ومع صحتها لا يثبت الاتحاد قطعا الا ان يقال
يراد بكون المراد بهما واحدا ما يتناول المساواة اصلا او يلزم منه يجوز ان يكون عدم لزوم علم المساواة
من وجه النظر على ما نقل عنه رحمه الله في الحواشي فيكون حاصله انه لا يلزم من الحصر في الاعم تناول الحكم
لجميع افراده حتى يبطل الحصر في الاخص ولئن سلم فيجوز ان يكون بينهما مساواة ولا يبطل الحصر ولا يثبت
ما هو المدعى من الاتحاد قوله توخي معاني النحو لا خفاء ان معرفتها لا يتوقف على معرفة علم النحو واصطلاحاته
حتى يلزم ان يكون تراكيب الفصحاء الخلص الذين لا معرفة لهم باصطلاحات النحاة عاطلة عن حلية
النظم وتوهم التوقف نشاء من الغفول عن معنى معاني النحو ثم انه استدل على ان مراد الشيخ بالنظم الذي
فسره بالتوخي المذكور هو معنى التطبيق بانه قد صرح في مواضع معنى النظم في وضع الكلام موضعا يقتضيه
علم النحو والعمل على موجب قوانينه وهذا يصلح تفسيرا للتوخي المذكور فلا وجه لجعله معنى آخر للنظم وجعله
مشتركا بينهما مع ان الاشتراك خلاف الاصل وذلك الحصر باباه قوله وذلك لما مر من انها عبارة عن مطابقة
الكلام يظهر بذلك انه لا وجه لحمل اللفظ او المعنى في كلام المص على المعنى الاول حتى يندفع عنه ما ذكره رحمه الله
من الاعتراض ويكون حاصل الاول ان البلاغة يرجع الى اللفظ الاول باعتبار افادته المعنى الثاني اي باعتبار
ترتيبه الذي هو منشأ افادته وحاصل الثاني انها ترجع الى اللفظ باعتبار افادته المعنى الاول الذي
يتوسل به الى المعنى الثاني فان الفضيلة انما هي في حسن ترتيبه وتاديته الى المعنى الثاني وانما قلنا انه
يظهر بذلك لانه وجه تفريع هذا الكلام على ما قبله بان البلاغة لما كانت هي مطابقة الكلام لمقتضى
الحال وهي صفة اللفظ باعتبار افادته المعنى الثاني كانت البلاغة صفة للفظ بهذا الاعتبار وعبارة التلخيص
هكذا فيحمل كلامه حيث نفى انها من صفات اللفظ على نفي انها من صفات المفردات من غير اعتبار التركيب

وحيث

وحيث اثبت انها من صفاته على انها من صفاته باعتبار افادة المعنى عند التركيب والموصوف بالافراد هو التركيب حقيقة
انما هو الالفاظ المنطوقة لا المعاني فتفريع هذا الكلام على ما قدم من تعريف البلاغة وذكر التركيب في حده
ههنا ومع ذكر الافراد في الايضاح يدل على ان مراده باللفظ هو المنطوق لا المعنى الاول وايضا الظاهر انه
اراد برجوعها انها صفة كما صرح به في الايضاح وجعلها صفة للمعنى الاول ظاهر الفساد وكذا التفريع
على انه لا وجه لحمل المعنى على المعنى الاول لان المطابقة لا تحصل بمجرد افادة الكلام للمعنى الاول بل لا بد من افادة
المعنى الثاني وحسن تادية المعنى الاول اليه فالمعنى الاول انما يعتبر لكونه وسيلة الى المعنى الثاني الذي
يحصل باعتبار افادته المطابقة وبالجملة فللمعنى الثاني دخل تام في المطابقة فجعل الاول من جملة مرجع البلاغة
دون الثاني في التفريع على كون البلاغة هي المطابقة ليس بوجه وفيه تامل وحمل التركيب على التركيب المعتد به
2 وهو المشتمل على ترتيب هو منشأ الفضيلة حتى يصح حمل المعنى على المعنى الاول تكلف بارد يرده عبارة الايضاح
بل يأبى عنه سليم الطباع قوله واما الثاني فلا يدفع الفساد قد اشتبه ذلك على اكثر الناظرين حتى توهم
ان معنى قوله على ان الحق بناء على كذا وذلك لزعمهم انه لا فساد في جعل نوع الاعجاز طرفا اعلى بحسب النوع
غاية الامر ان المص عبر عن هذا النوع بافراده وهو نهاية للاعجاز والمراتب القريبة منها يقال القريب من النهاية
انما يطلق على ما يكون اقرب اليها من الوسط فلا يتناوله ولئن تناوله فلا يتناول المبدأ جزما بل وما هو
٤ اقرب اليه من الوسط ايضا والتعبير عن النوع بافراده ان صح فبجميعها لا ببعضها على انك لو تحققت فالتعبير عن النوع
بالافراد في الاحكام التي تخص طبيعة النوع لا يصح اصلا كما اذا قلت زيد وعمرو وبكر الى آخر افراد الانسان نوع
او النوع زيد وعمرو الى الآخر وكذلك الانسان والفرس الى آخر افراد الحيوان جنس والجنس هذه الانواع
وما نحن فيه من هذا القبيل فان الكون طرفا اعلى انما يحصل لطبيعة الاعجاز لا لافراده لان كل فرد
منها سوى نهايته ليس منتهى البلاغة لانها تجاوزه وقد اخذ عدم المجاوزة في مفهوم الطرف الاعلى قوله
يؤيده قول صاحب الكشاف وجه التأييد انه اثبت بمجرد القصور عن حد الاعجاز امكان المعارضة حيث قال
وبعضه قاصر عنه يمكن معارضته ولو كان حد الاعجاز بمعنى نهايته لم يثبت بمجرد القصور عنه امكان
المعارضة وانما يثبت امكانها بالقصور عن جميع افراد الاعجاز كما يثبت بالقصور عن نفسه فكانت الاضافة
للبيان وانت تعرف ان مبنى التأييد على رجوع ضمير عنه الى حد الاعجاز وان قوله يمكن معارضته صفة
كاشفة فللواحد ان يمنع الاول مستندا بجواز رجوع الضمير الى الاعجاز مع انه اقرب ولئن سلم فيمنع الثاني
مستندا بجواز ان تكون مخصصة مع ان التخصيص هو الاصل في الصفة اي قاصر عن حد الاعجاز على وجه
يكون قاصرا عن جميع افراده وعن نفسه فيمكن معارضته ولا عائد فيه بان المقصود من المركب الاضافي
هو المضاف ورجوع الضمير اليه اولى مع ان المناسب ان يتحد متعلق البلوغ والقصور وجعل الصفة مخصصة

مراتب الاختلاف

يوجب اهماله مرتبة التوسط وهو ان يكون قاصرا عن نهاية الاعجاز واقعا مرتبته مع ان المقام يقتضي استقصاء
هذا وقد اعترض على قول صاحب الكشاف بوجهين احدهما ان الكثرة في النظم صفة الاختلاف والاختلاف صفة
الكل وقد جعل الكثرة صفة المختلف والاختلاف صفة الكثير وهو عدول عن ظاهر النظم من غير ضرورة
والثاني ان قوله فكان بعضه بالغا حد الاعجاز يفيد ثبوت قدرة غير الله تعالى على الكلام المعجز وهو ظاهر
الفساد ويمكن ان يقال ان الآية على شكل قياس استثنائي يقصد فيه ابطال الملزوم بابطال اللازم
فمتى كان اللازم اظهر لزوما واوضح بطلانا كان هذا القياس احسن ولا خفاء ان المراد من الاختلاف
ما يكون بحسب الفصاحة والبلاغة ولا يكون في القرآن فلا يكون هذا الاختلاف بوقوعه في مراتب الاعجاز
بان يكون البعض واقعا في اعلى مراتبه والبعض في اوسطها والبعض في اسفلها لان هذا ليس بباطل
واقع في القرآن وايضا اشتراك الكل في الاعجاز اورث قصورا في معنى الاختلاف ولا بوقوعه في
مراتب ما دون الاعجاز فانه وان كان ظاهر البطلان لكن ليس واضح اللزوم لجواز ان يكون الكل واقعا
في مرتبة منها مع ان في الوقوع في مراتبه نوع اتفاق فلا يحسن تفسير مطلق الاختلاف الموصوف بالكثرة
بالاختلاف بحسبها وبالجملة فلا يخفى ان الاختلاف بالاعجاز وعدمه من اظهر اللوازم ولو على سبيل التنزل
وارخاء العنان فتفسير الاختلاف به ولا شك انه ليس لهذا الاختلاف كثرة بمعنى التعدد اذ هو اختلاف
واحد فاعتبر الكثرة في المختلف فان كثرته نوع من كثرة الاختلاف فكان هذا بيانا لمعنى كثرة الاختلاف
بهذا وبما ذكرنا من التنزل وارخاء العنان اندفع الاعتراض الثاني ايضا وبيانه انه لو كان
القرآن من غير الله تعالى لكان الكل قاصرا عن حد الاعجاز لكنه جعل اللازم قصور البعض عنه
على سبيل التنزل اي لو سلم انه لا يلزم كون الكل غير معجز فلا شك في لزوم كون البعض كذلك
ومثل هذا يكون اثباتا للمطلوب بابلغ وجه واوكده وفي بذلك ايضا يمكن دفع الاول بان يقال
حمل نسبة كثرة الاختلاف الى الكل في ظاهر النظم على معنى اختلاف الكثير لانه اظهر لزوما وابعد
عن المناقشة ومعناه الظاهر وهو اختلاف الكل اختلافا كثيرا اي لو سلم انه لا يلزم كون الكل
مختلفا اختلافا كثيرا فلا خفاء في لزوم كون الكثير مختلفا واختلاف القليل وان كان اظهر لزوما
وابعد عن المناقشة من اختلاف الكثير لكنه يوجب اهمال الكثرة المذكورة في النظم صريحا بل بطلانه ممنوع
لان ما دون القدر المعجز وهو قدر ثلث آيات قاصر عن الاعجاز ويمكن معارضته فيتوجه مناقشة
في توجيه الكشاف بان ما ذكره من الاختلاف بكون البعض واقعا في مرتبة الاعجاز والبعض قاصرا عنها واقع
في القرآن ايضا فلا يكون صالحا للابطال فلا يحسن جعله لازما في القياس المذكور الا ان يقال اراد بالبعض المعتد
وهو القدر المعجز فما فوقه وربما يشعر بان المقصود الاختلاف الذي ليس في القرآن وكون بعض وكليل القرآن

اعني

للاعراض الثاني

اعني ما دون القدر المعجز غير معجز بمشهور لكنه شبهة مؤنة تقييد البعض بالزائد عليه ولا يبعد ان يقال دفعا
المقصود نفي كون القرآن من غير الله تعالى كلا وبعضا يعني ليس القرآن من غير الله تعالى اذ لو كان فلا اقل من ان يكون
بعضه منه بليغا للاختلاف المذكور اي كون بعضه الذي من الله تعالى بالغا حد الاعجاز وبعضه الذي من غيره قاصرا
عنه قوله فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز هذه عبارة شرح العلامة نقلها لان في عبارة المفتاح
احتمالا لخلاف المقصود وان كان بعيدا وهو ان يعطف قوله وما يقرب منه على هو كما توجهه رحمه الله الكلام المص
فيفيد ان حد الاعجاز وما يقرب منه هو الطرف الاعلى وليس في كلام الشرح ذلك الاحتمال وما وقع
في الفوائد الضيائية ان الطرف الاعلى هو المعجز فتوجيهه انه اخذ الطرف الاعلى نوعيا اي نوع الاعجاز المشتمل
على مراتب بعضها اعلى من بعض وقد يوجه بانه اراد قصر الطرف الاعلى في المعجز فلا ينافي كون ما يقرب من الطرف
الاعلى معجزا ايضا وقد وجد في شرح بان المراد حصر كمال الاعجاز كما في حاتم الجواد قوله ولا يخفى ان بعض
الآيات الى آخره تاييد لما ذكر ان حد الاعجاز هو الطرف الاعلى وما يقرب منه فان جميع الآيات واقعة
في مرتبة الاعجاز وامتناع المعارضة مع ان بعضها اعلى الآن في عموم الاعجاز لجميع الآيات مناقشة لان ما
دون القدر المعجز ليس بمعجز ويمكن دفعها بانه لما كان اختصاص الاعجاز بثلث آيات فما فوقها امرا
ظاهرا مشهورا فكما حكموا على القرآن وآياته بالاعجاز ارادوا قدر الاعجاز ولا يقدح فيما ذكر ان بعض الآيات اعلى طبقة
مما اشتهر من قولهم القرآن في اعلى طبقات البلاغة لانه ان لم يحمل الاعلى فيه على الطرف وهو الظاهر فظاهر لانه
يجعل الطرف وما يقرب منه اعلى والاعجاز طبقة واحدة والقرآن واقعا فيها وان حمل على الطرف فيراد
به الطرف الاعلى بحسب النوع اي نوع الاعجاز قوله اي طرف البلاغة نقل عنه رحمه الله في الحواشي انه صرح بذلك
تنبيها على ان الطرف الاسفل ايضا من البلاغة واحترازا عما وقع في نهاية الايجاز من انه ليس من البلاغة في شيء
ولو جعل هذا التنبيه في قوله ما اذا غير عنه الى ما دونه التحق كان احسن لان طرف الشيء ربما يمنع لزوم
كونه داخلا فيه بل قيل طرفه نهايته فلا يكون داخلا فيه ثم ما استلزم التغيير عنه الى ما دونه التحاقه باصوات
الحيوانات فظاهر الاستلزام لكونه من البلاغة لدلالته على ان الكلام الواقع فيه ليس بملتحق بها وكل كلام غير ملتحق بها
فهو واقع في مرتبة البلاغة وقد يتوهم ان ما ذكره من تعريف الاسفل يصدق على المراتب المتوسطة بل على الطرف الاعلى
اذ يصدق على الملتحق انه دونها كما انه دون الاسفل ايضا فيصدق عليها ان المغير الى ما دونها يلتحق ويدفع
بان المراد ما اذا غير ما دونه مطلقا اي مرتبة كانت من المراتب التي دونه فلا يصدق على غير الاسفل وان الكلام يشعر
بان مجرد التغيير الى ما دونه سبب للالتحاق فلا يصدق على الاعلى والمتوسط لان التغيير الى ما دونهما انما يصير سببا للالتحاق
بشرط التغيير الى ما دون الاسفل ايضا وان المراد ما اذا غير الى ما دونه فهو من حيث انه مغير الى ما دونه يلتحق وهو انما يصدق على الاسفل

لان التعقيد لما دون الاعلى والاوسط لا دخل له في الالتحاق وقوله لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة
اراد به على ما ذكر في الحواشي انه لا يعد وصفا للمتكلم بسبب هذه الوجوه بصفة ولا يسمى بسببها باسم في العرف
كما يسمى بسبب البلاغة والفصاحة فيقال بليغ فصيح ولا يقال مرصع ومجنس ومطبق ومن لم يتفطن بمراده رحمه الله
رده باستحالة ان لا يجوز وصف من صدر عنه التجنيس بالمجنس قوله وجه تخصيصها ببلاغة الكلام حيث
جعلت تابعة لها بان تحسينها للكلام لا يتوقف على بلاغة المتكلم بل على بلاغة الكلام حتى لو صدر كلام بليغ من غير
بليغ تكون هذه الوجوه محسنة فيه ولا يبعد ان يمنع ذلك ويدعى ان هذه الوجوه كخواص التراكيب في انها لا تعتبر اذا صدرت
من غير بليغ قوله والبلاغة في المتكلم ملكة آه لا خفاء ان الملكة التي يقتدر بها على تأليف كلام البليغ في نوع من المعنى
كالمدح او الذم او الشكر او الشكاية او نحوها او نوعين او انواع معدودة لا يجعل صاحبها بليغا كما لا يجعل مجرد الاقتدار
على تأليف كلام بليغ واحد او اكثر من غير ان يكون ملكة فيه بل بلاغة المتكلم على قياس ما ذكره في فصاحة المتكلم ان
يكون له ملكة الاقتدار على تأدية كل ما يقصده من المعاني التي يمكن التعبير بالكلام عنها بالكلام البليغ وافادة
ما ذكر من التعريف لهذا المعنى المقصود لا يتم الا بعناية ويمكن ان يقال قد اعتمد في ذلك على ما قدم من تعريف فصاحة
المتكلم فان ملاحظته يكشف عن المقصود ههنا بطريق المقايسة وقوله كلام بليغ وان كان نكرة في حيز الاثبات
وهي تخص لكن وصفها بصفة عامة تمنع عن ذلك على انها قد تجيء عامة في حيز الاثبات كقوله تعالى علمت نفس
ما قدمت وقولهم تمرة خير من جرادة واما ما توهم انها لما عمت بعموم وصفها صار المعنى تأليف كل كلام بليغ
فلا حاجة لتصحيح التعريف الى الاستعانة بتعريف فصاحة المتكلم فيرده وهم اما اولا فلان معنى عموم النكرة بالنوع صح
ارتفاع خصوصها وتقييدها بالوحدة وصيرورتها بمنزلة الجنس لا عمومها لجميع الافراد على سبيل الشمول والاحاطة
حتى يكون معنى رجل عالم كل رجل عالم الا ترى انهم قالوا في لا اجالس الا رجلا عالما لا يحنث بمجالسة رجل او رجلين
ولا يتقيد عدم الحنث بمجالسة جميع الرجال العلماء وهذا هو المراد بما ذكره ثم المعاني ان النكرة حاملة للجنسية
والفردية واذا وصفت بوصف الجنس كان القصد منها الى الجنس واما ثانيا فلانه لو سلم ان المعنى كل كلام
بليغ يلزم ان لا يكون متكلم بليغا اصلا لان الكلام الواقع في مرتبة الاعجاز بليغ ولا يقدر عليه البشر ولكن قيد
بوسعهم يلزم ان لا يكون متكلم بليغا الا ان يكون فوق جميع البلغاء لان الابلغ يقدر على كلام بليغ لا يقدر عليه
البليغ وفساده بين قوله وفيه تعريض لصاحب المفتاح فانه فسر البلاغة ببلوغ المتكلم في تأدية المعنى حدا له
اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها ولا خفاء ان ذلك
لا يستلزم الفصاحة وما ذكره المص ماخوذ من كلام ابن الاثير في المثل السائر ان البلاغة اخص من الفصاحة كالانسان
والحيوان وكل بليغ فصيح وليس كل فصيح بليغا وكلام الراغب في الذريعة الى مكارم الشريعة على ما نقله العلامة

يشع

على المص
يشعر ايضا بان البلاغة اخص من الفصاحة وان تحري الصدق والصواب ماخوذ في البلاغة دون الفصاحة وهذا زيادة
ثم انه لما فسر السكاكي البلاغة بما ذكر من غير اخذ للفصاحة انحصر مرجعها عنده في المعاني والبيان فان توفية
الخواص مرجعها المعاني وايراد انواع التشبيه واخويه مرجعه البيان واما عند المص فيرجع الى امور اخر ايضا
كما ذكره للخذ الفصاحة فيها وقيل الحق قول السكاكي لان البلاغة كمال متنوع للبليغ بها يتميز عن غيره ويحصل آثاره
المختصة به وظاهر ان ما يختص به هو التوفية والايراد المذكوران لا رعاية الفصاحة اذ يشترك فيها البليغ
وغيره لان مرجعها اما الحس او اللغة او النحو والصرف وليس كمالا للبليغ من حيث هو بليغ والا لم ينفك عنه
والحاصل ان البلاغة فضل للبليغ ولا يعتبر في ماهية الفضل ما يشترك فيه الفرع وغيره قوله وما يجب
ان يحصل الظاهر انه قصد به تفسير المرجع لكنه ينبغي ان يعلم ان المرجع يطلق على امرين احدهما موضع الرجوع
والمرجوع اليه بناء على انه اسم مكان او مصدر بمعنى المفعول اي المرجوع بمعنى المرجوع اليه على الحذف
والايصال والثاني نفس الرجوع على انه مصدر استعمل في معناه ويفرق بينهما بانه اذا حمل المرجع على الشيء
المرجوع اليه وبالعكس علم ان المراد هو الاول كقولك مرجع الجود هو الغني او الغني مرجعه واذا نسب
المرجع الى هذا الشيء بكلمة الى علم ان المراد هو الثاني كقولك مرجع الجود الى الغني او رجوعه اليه وما نحن فيه
من هذا القبيل فالمعنى رجوع البلاغة الى الاحتراز وما ذكر من التفسير انما يصلح تفسيرا للمرجع بالمعنى الاول
دون الثاني ولو قال المص مرجعها الاحتراز تم ما ذكره لكن الامر فيه سهل لوضوح المقصود وما ذكر من
امكان الحصول يراد به ما يفهم من الامكان في المتعارف وهو الامكان الوقوعي الذي ينفي الامتناع بالغير
كما ينفي الامتناع بالذات لا الامكان الذاتي حتى يرد ان الامكان للممكن لا يتوقف على شيء لان ذلك انما هو
الامكان الذاتي ثم لا يخفى ان الخطاء في تأدية المعنى المراد لا يتناول التعقيد المعنوي وهذا لا ينافي
مقصوده وهو ان البلاغة يرجع الى امرين احدهما يحصل بعلم المعاني والآخر امور يحصل بعضها بالحس
او اللغة او النحو او الصرف وبعضها بالبيان فالمناسب ان يعبر عن الاول بما لا يتناول هذا البعض الذي
يحصل بالبيان وفي ايضاح لا يحسن قوله والمحترز به عن الاول علم المعاني على اطلاقه اذ لا يحترز به عن
التعقيد المعنوي وهو من جملة الثاني لكن الاولى ان يعبر عنه بعبارة لا يتناوله اصلا كالاحتراز عن
الخطاء في تطبيق الكلام على مقتضى الحال وقد يقال ان الموجود في التعقيد انما هو الخلل وهو دون الخطاء
الخطاء فلا يتناوله وليس بذاك ثم انه اراد بالاحتراز عن الخطاء ان لا يخطاء فلا وجه لا يراد بها في قوله
والا لربما ادى المعنى المراد اذ على تقدير انتفاء عدم الخطاء اي تقدير وجود الخطاء يكون قد ادى بكلام
غير مطابق البتة وان اراد محافظة نفسه عن الخطاء فاما ان يشترط فيها عدم الخطاء اولا وتوجه على الاول

هناك

انه يكفي عدم الخطاء في بلاغة الكلام من غير حاجة الى المحافظة كيف وقد يوجد فيها مجرد المطابقة مع الغفلة سواء كان
محافظة من جهة المتكلم اولا وعلى الثاني ان البلاغة لا يرجع الى مجرد المحافظة ولو كانت مع الخطاء بل البلاغة
تنفك عنها وجودا وعدما وقد يمكن الجواب باختيار الشق [illegible] الاول وهو ان المراد بالاحتراز عدم الخطاء
فان عدم هذا العدم اعني الخطاء لا يستلزم التأدية بكلام غير مطابق لان الخطاء لا يلزم ان يكون بهذه
التأدية بل يحتمل ان يكون بامر آخر بان يكون اللفظ دالا على المعنى المراد دلالة صحيحة ونحو ذلك وقد يجاب
بوجهين آخرين احدهما باختيار الشق الاول ايضا بناء على ان المفهوم من كون مرجع البلاغة هو الاحتراز
ان الاحتراز لازم في البلاغة فمعنى قوله والا لربما الخ ان لم يكن الاحتراز لازما فربما كان معدوما اي كان
الخطاء متحققا والثاني باختيار الشق الثاني وباختيار اشتراط عدم الخطاء في الاحتراز فانه لا عبرة بمجرد عدم
الخطاء اذا لم يكن عن محافظة وقصد فمعنى قوله والا ان لم يوجد عدم الخطاء عن قصد فالتأدية بكلام غير
مطابق ليس لازما له البتة بل قد وجد فلذا قال ربما يفضي هي وهو ان المطابقة لا عن قصد مما ان يوجب
بلاغة اولا وعلى الاول فاتجاه المناقشة ظاهر وعلى الثاني ينبغي ان يقيد البلاغة بما يكون عن قصد
ويلزم استدراك قوله بها لو قيد المطابقة المذكورة في حيزه بالقصد كما هو الظاهر من قوله فلا يكون بليغا
لما مر من تعريف البلاغة وان لم يقيد بالقصد لم يكن الدليل مثبتا لجميع المدعى وهو انه لابد من عدم الخطاء
عن قصد والدليل انما قام على الجزء الاول دون الثاني مع انه اولى باقامة الدليل قوله واذا تحققت ما ذكرنا
ظهر عليك دفع ما لو توهم ان البلاغة في الكلام لا يتوقف على تمييز الفصيح عن غيره بل يكفي وجود الفصيح سواء
كان المتكلم مميزا بين الفصيح وغيره اولا هذا وقد يقال ما دعاه الى تقييد البلاغة بقوله في الكلام مع ان
ما ذكره من الامرين يصلح مرجعا لبلاغة المتكلم بل يكاد يكون انسب بها من بلاغة الكلام ويجاب بانه رحمه الله
اقتفى في ذلك كلام الايضاح فانه جعلهما مرجعي بلاغة الكلام فيتوجه المناقشة عليه وقد يمكن دفعها بان
كل ما هو مرجع لبلاغة الكلام فهو مرجع لبلاغة المتكلم ضرورة فجعلهما مرجعي بلاغة الكلام في حكم جعلهما مرجعي
بلاغة المتكلم نعم لو كان توقف بلاغة المتكلم على شيء من جهة امر آخر لا من جهة بلاغة الكلام كان هو
مرجع بلاغة المتكلم لا بلاغة الكلام لكن الواقع بالنسبة الى الامرين عكس ذلك فجعله مرجع بلاغة الكلام نظرا
الى التحقيق وبيان ان مرجعيته لبلاغة المتكلم باعتبار مرجعيته لبلاغة الكلام قوله والى تمييز الكلام الفصيح الخ
انما قدر موصوف الكلام فاحتاج الى ان قال ويدخل في تمييز الكلام الفصيح تمييز الكلمات الفصيحة اقتفاء لكلام
المص في الايضاح والا فلو اعتبر موصوفه اللفظ يتناول الكلام والكلمة فلم يحتج الى قوله ويدخل الخ واما
توجيه كلام المص فهو ان بلاغة الكلام انما يتوقف بالذات على تمييز الكلام الفصيح وتوقفه على تمييز الكلمات الفصيحة

من جهة

الفن الاول علم المعاني

من جهة توقف تمييز الكلام الفصيح عليه فتمييز الكلام الفصيح مرجع بالذات لبلاغة الكلام قوله اذ ذكر رحمه الله ان بلاغة المتكلم تفيد
او يتوقف عليهما فقد يقال عليه ما يتوقف عليه الشيء يمتنع ان يكون مستفادا منه والا كان التوقف بالعكس ولئن جاز
ذلك يكون المتحقق كلا المذكورين التوقف والافادة فما معنى ادراج كلمة او بينهما وقد يجاب بانه يجوز ان
يراد بالاحتراز والتمييز نفس الفعلين فالمتحقق هو الافادة وان يراد التمكن منهما فالظاهر ان المتحقق هو
التوقف ولم يجز الجمع بينهما في الارادة وكيف يجوز فالاحتمال السابق وهو ان يراد نفس الفعلين فقط او التمكن
منهما فقط كاف لتجويز ادراج او وسيما اذا كان هو الظاهر قوله الفن الاول علم المعاني الخ لما كان الظاهر
ان الفن من اجزاء الكتاب ولذا قال سابقا ورتب المختصر على مقدمة وثلثة فنون فلابد لحمل علم المعاني عليه
من تاويل والظاهر ان تعريف الفن عهدي كما ذكره رحمه الله في المختصر لكن المعهود سابقا انما هو علم المعاني ولكن
هذا النوع من العهد باعتبار اتحاد الذات لكن يلغو ح حمل علم المعاني عليه لان الفن اذا حمل عهدا او اشارة
الى علم المعاني يكون كقولك علم المعاني فيلغو حمل علم المعاني عليه ح وذكره ثم انه سيأتي انه اذا كان للشيء صفتان
من صفات التعريف يعرف السامع اتصاف الذات باحديهما دون الاخرى فاية صفة يعرف السامع اتصاف
الذات بها يجب ان يقدم اللفظ الدال عليها ويجعل مبتدا فينبغي ان يحمل الفن الاول على علم المعاني ويمكن
ان يدفع بالعناية ثم انه يخرج ملاحظة [illegible] كون البيان علما يعرف به ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة
بعد رعاية المطابقة يكفي وجها لتقديم المعاني لدلالته صريحا على تاخر مقاصد البيان عن مقاصد المعاني لانه
هو الذي يبحث عن المطابقة الا انه اراد ان يذكر ما ذكره السكاكي فزاد اعتبار ما يترتب على ذلك من كون المعاني
كالمفرد والبيان كالمركب قوله فعليه ان يعرفها بتلك الجهة كانه اراد الوجوب العرفي وحمله على الاولوية والا فليس
الواجب بالحقيقة على الطالب الا تصور مطلوبه بخصوصه بوجه ما بحيث يمتاز عما عداه لان الطلب فعل اختياري
لا يمكن بدون ارادة يتعلق بخصوص المطلوب وهو ان كان امرا واحدا فلابد ان يتصوره بخصوصه اذ لو لم يتصوره
اصلا امتنع طلبه ولو تصوره بوجه شامل له ولغيره لم يتميز عنده المطلوب عن غيره ولئن اندفع الى طلبه
من حيث انه فرد لذلك الامر الشامل فعسى ان يفضي به الطلب الى غيره فيفوته ما يعنيه ويضيع وقته فيما لا يعنيه
وان كان كثرة فاما ان تضبطها جهة وحدة تجعلها امرا واحدا اولا وحكم الثاني حكم الامر الواحد فعليه ان يتصور
كلا من آحاد الكثرة بخصوصه وعلى الاول فالاولى ان يعرفها بتلك الجهة اذ لو توجه الى معرفة كل منها بخصوصه
تعسر ذلك عليه او تعذر فليس اللازم هو التعذر البتة حتى يصح الوجوب الحقيقي وقد يمكن ان يقال اذا
لم تكن الكثرة محصورة كان تصور كل واحد متعذرا البتة وما نحن فيه من هذا القبيل فيجوز ان يعتبر
الكثرة بمثل ما نحن فيه ويحمل قوله عليه على الوجوب الحقيقي وينبغي ان يعلم ان المراد بمعرفتها بتلك الجهة

معرفتها بخصوصها فانتفاؤها اما بانتفاء المعرفة اصلاً او بانتفاء المعرفة بخصوصها بان يعرفها بامر شامل لها ولغيرها
او بانتفاء هذه المعرفة بتلك الجهة بان يعرف كل واحد واحد منها بخصوصه والاول ظاهر البطلان وعلى الثاني واحد
لم يتصور طلبها بخصوصها ولئن اندفع الى طلبها من حيث انه جزئي لذلك الامر الشامل فربما يؤدي الطلب الى غيرها
فيفوته ما يعنيه ويضيع وقته فيما لا يعنيه وعلى الثالث يلزم التعسر او التعذر فالاقتصار في تعليل ان عليه
معرفتها بتلك الجهة بالتحرز عن الفوات والضياع كما فعله رحمه الله غير مناسب لان ذلك انما يبطل القسم الثاني
من الاقسام المنافية لتلك المعرفة والمناسب اما ان يذكر ما يبطل جميع الاقسام او يقتصر على ما يبطل القسم الثالث
وهو التعذر والتعسر لان النفي او الاثبات يتوجه الى القيد وهو ههنا قوله بجهة الوحدة ويمكن ان يقال
على تقدير تصور كل بخصوصه يحتمل الفوات والضياع ايضاً اما اذا كان متعذراً فلانه يصرف اوقاته
الى تحصيل شرط الطلب وهو تصور المطلوب ولا يحصل فكيف يتفرغ منه الى تحصيل المطالب فيفوت المطلوب
ويضيع وقته في غير المطلوب واما اذا كان متعسراً فلانه يصرف كثيراً من اوقاته الى تحصيل شرط الطلب
فربما لا يسع باقي اوقاته لتحصيل المطلوب فيلزم الفوات والضياع وايضاً ربما يمل عن تحصيل الشرط بعد الشروع
لتعذره او تعسره فيتقاعد عن الطلب فيؤدي الى الفوات والضياع **قوله** اي ملكة القوم يستعملون
الملكة في مراتب الادراك بمعنيين احدهما ملكة الانتقال الى النظريات وهي تحصل للنفس في المرتبة الثانية
وهي العقل بالملكة والثاني ملكة استحضار النظريات التي حصلها اولاً ثم صارت عندها مخزونة متى شاءت
من غير تجشم كسب جديد وهي تحصل للنفس في المرتبة الرابعة او الثالثة وهي العقل بالفعل وظاهر انه
لا يمكن حمل الملكة ههنا على الاول بل يحمل على الثاني فيلزم ان لا يحصل علم المعاني لعالم الا بعد ان يحصل جميع
مسائله وتصير مخزونة عنده ويحصل له ملكة استحضار مسائله متى شاء من غير تجشم كسب جديد وانه
لا يخلو عن اشكال فان مسائل علم اذا حصلت لاحد يكون عالماً بهذا العلم قطعاً من غير حاجة الى ان
تصير مخزونة ويحصل له ملكة استحضارها ودعوى استلزام حصول الكل للملكة لا يسمع من غير شاهد
وايضاً لا نسلم لزوم كون الفقيه مثلاً قد حصل جميع مسائله متمكناً من معرفة كل منها بلا كسب فان من ملك
في فقاهته كابي حنيفة ومالك لم يعرف بعض المسائل الفقهية بل الظاهر انه يكفي ان يكون متمكناً من معرفة
جميع المسائل ولو كان بالكسب بان يكون عنده ما يكفيه في استعلام الجميع كما قالوا في تعريف الفقه العلم
بالاحكام الشرعية فالمناسب ان يراد بالملكة ههنا كيفية للنفس تتمكن بها من معرفة جميع المسائل يستحضر
بها ما كان معلوماً مخزوناً منها ويستحصل بها ما كان مجهولاً وحمل كلامه رحمه الله على ذلك مشكل ثم انه لا يجوز
ان يراد بما ذكر من الحالة البسيطة ما ذكره القوم من الحالة البسيطة التي هي مبدأ التفاصيل لانه يتوقف

على التوجه

لمن له الملكة

على التوجه الاجمالي بعد حصول الملكة وما ذكر ههنا لا يجوز ان يتوقف عليه والا يلزم ان لا يكون علم المعاني حاصلاً
استحضار مسائله بدون ان يتوجه اليها اجمالاً ولا يلتزمه عاقل بل يراد بها نفس ملكة الاستحضار كما يفهم من كلامه
رحمه الله وانها ايضاً حالة بسيطة في مبدأ للتفاصيل وان كانت مبدئيته ما ذكروا للتفاصيل اقرب
وقد يناقش في قوله الا ترى انك اذا قلت فلان يعلم النحو بان مقصوده اطلاق العلم على الملكة ولا خفاء
انه لا يجوز ان يراد بالنحو في هذا القول الملكة كما يمتنع ارادة ادراك القواعد بل يراد به نفس القواعد ويجاب
بان ما قصد من اطلاق لفظ الملكة حاصل فانه اطلق علم النحو على الملكة **قوله** لانه كثيراً ما يطلق عليها اما مجازاً
او نقلاً اليها من معنى الادراك في عرف عام او خاص فيكون حقيقة عرفية او اصطلاحية وكذا الحال في
اطلاقه على الملكة ولم يجعل اطلاقه عليهما بطريق الحقيقة اللغوية ترجيحاً للمجاز على الاشتراك ثم قد يرجح المجازية
على النقل لانه اذا دار اللفظ بين النقل وعدمه يرجح عدمه وقد يعكس لان الفهم هذين المعنيين من لفظ
العلم لا يحتاج الى قرينة مانعة عن الحقيقة بل الظاهر ان احدهما هو المتبادر من اطلاق العلم على العلوم المدونة
والصناعات وكانه لذلك سكت رحمه الله عن حمل العلم على ادراك القواعد واما توجيهه بان الحمل على الادراك
يحوج الى الاضمار وهو تقدير المتعلق والاصل عدمه فيعارض بان الاصل عدم التجوز فلا يترجح التجوز على
الاضمار ولهذا قالوا لو دار اللفظ بينهما يجوز الحمل على كل واحد منهما على السواء **قوله** والمص قد جرى على
استعمال المعرفة قد يتوهم انه استدل على هذا الجريان بقوله يعرف به دون يعلم فيناقش بانه يجوز ان يكون قد جرى
على استعمال المعرفة في الكليات والجزئيات فان مجرد استعماله في الجزئي لا يوجب اختصاصها به ويجاب
بانه لما ترك لفظ العلم الى المعرفة فلا بد له من نكتة والجريان على ذلك الاستعمال يصلح نكتة والوجه ان هذا
الجريان مما صرح به في الايضاح فحكم رحمه الله به لا انه استدل عليه بما ذكر فان قلت مقتضى هذا الاستعمال كون
متعلق المعرفة اعني المدرك جزئياً على ما قال ادراكات جزئية ولا يلزم من جزئية المدرك جزئية الادراك لان
ادراك الجزئي يكون كلياً وجزئياً تارة ادراكه بالكنه وبالوجوه قال الحكماء انه تعالى عالم بالجزئيات على الوجه الكلي
قلت جزئية المدرك تستلزم جزئية الادراك بالاضافة الى ادراك الكل لان ادراك الكل يحكم لادراك الجزئي
فكون المدرك ههنا جزئيات الاحوال يستلزم كون ادراكاتها جزئية ومعنى جزئيتها جزئية [illegible] قال
هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال وقوله بمعنى انه اي فرد اه اشعار بان المعنى على الاستغراق العرفي
لافراد الاحوال وان المراد امكان المعرفة لا المعرفة بالفعل **قوله** او البعض الغير المعين لم يرد به البعض المطلق
لانه ليس بمجهول فلا يلزم التعريف بالمجهول بل اللازم حصول هذا العلم لكل من عرف مسئلة منه بل اراد به
البعض المجهول كالنصف او الثلث والاكثر فان كل الاحوال لما كان مجهولاً جهلت الكسور المضافة اليها وكذا الاكثر منها

العلم على

المدركات كما

غير المعين

واراد بالبعض المعين البعض المعلوم بانه التعريف والتنكير والتاكيد والتجريد مثلاً ولو فسر المعين بما فسرنا به
اشكل الامر في غير المعين بحيث شيء وهو انه على تفسير غير المعين بما ذكرنا لا يكون في التعريف دلالة عليه
ايضاً كما في المعين وقد خص عدم الدلالة بالمعين وامره سهل **قوله** فلت قد تسامحوا فيما يصلح وجهاً
للتسامح امور احدها قول صاحب المفتاح في تعريف المعاني تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره فان
المذكور حقيقة هو الكلام لا الاحوال والثاني قول المص للاحوال لم يصلح جعلها سبباً والة في مطابقة
الكلام اياها والثالث ان المطابقة بمعنى الصدق على ما عليه اصطلاح المعقول والاحوال لا تصدق
على الكلام وبالعكس والكلام الكلي يصدق على الجزئي ثم كلامهم في اكثر المواضع صريح في ان المقتضى نفس
تلك الاحوال وفي اقلها محتمل له والمحتمل يحمل على المحكم سيما اذا كان اغلب وايضاً اقتضاء الحال
بالحقيقة انما هو بالنسبة الى تلك الاحوال لا الكلام المكيف بها اما الاول فلانهم قالوا انكار
المخاطب يقتضي تاكيد الكلام وجوباً وتردده تاكيده استحساناً وخلو ذهنه تجريده وقال صاحب المفتاح ح
الحالة المقتضية للذكر للحذف للتعريف للتنكير للتقديم للتاخير الى غير ذلك وما ذكر في تعريف المعاني
مما يشعر بكون المقتضى مذكوراً فيحتمل نفس الاحوال بان يجعل مذكورة باعتبار انها كيفيات للفظ
مجازاً ان ينظم في سلكه في حكم المذكورية كما نظم السكاكي الالتفات في سلك الطرق الواقع هو فيها في
حكم المسموعية فقال متى صرت من سامعي الالتفات على ان الكلام الكلي ايضاً ليس مذكوراً حقيقة
بل المذكور جزئياته ولما احتيج الى التاويل على التقديرين فاختيار التقدير الموافق للتصريح في معظم
المواضع وضح واما الثاني فلان الحال كانكار المخاطب مثلاً يقتضي تاكيد الكلام الملقى اليه لا نفس
الكلام المؤكد لان مقتضى الكلام شيء آخر هو قصد الافادة وقد صرح رحمه الله في شرح المفتاح بذلك
حيث قال كان اقتضاء اصل الكلام ثابتاً وانما اثر الانكار في اقتضاء تلك الخصوصية **و** قد ظهر لك
مما ذكرنا دفع لوقل الامور التي يصلح وجهاً للحكم بالتسامح **و** قد دفع ايضاً بان بعض تلك الاحوال
مذكور حقيقة كلام التعريف والمؤكدات فيجوز ان يجعل الكل مذكوراً تغليباً وفيه انه لا يكون
مشكلاً المقتضى نفس اللام والمؤكد بل هو التعريف باللام والتاكيد بمؤكد وانه ينبغي ان يكون المغلب
مخصوصاً بزيادة خفته اوكثرة ونحوهما وانه ليس بظاهر هٰهنا **و** يمكن دفع ثاني هذه الامور بان هذه
الاحوال كلية كالتاكيد الكلي وجزئية كالتاكيد الجزئي والجزئيات بوجودها في الكلام تصير سبباً لمطابقة
الكلام لكلياتها وموافقته اياها باشتماله عليها والكلي هو المقتضى مثلاً انكار المخاطب يقتضي تاكيد الكلام
مطلقاً والتاكيد الجزئي في ان زيداً قائم صار سبباً لاشتمال الكلام على مطلق التاكيد الذي هو المقتضى

وايضاً

الحال

و ايضاً مقتضى الحال امر كلي وهذه الاحوال جزئيات لم يصح القول بانها امور بها يطابق اللفظ مقتضى
و قد يدفع ثالثها بان كون المطابقة بمعنى الصدق اصطلاح المعقول ولا يلزم مطابقة اصطلاح هذا الفن
ولم يعرف في هذا الفن في المطابقة اصطلاح فيحمل على المعنى اللغوي الذي هو الاصل والمعتبر ما لم يوجد
دليل النقل ولم يوجد هٰهنا ومعنى اللغة الموافقة ولا شك في صحة القول بموافقة الكلام للاحوال بواسطة
اشتماله عليها مع ان حمل المطابقة هٰهنا على معنى الصدق يوجب تعكيساً لاصطلاح المعقول كما اعترف به رحمه الله
في المختصر **قوله** مثلاً يصدق على ان زيداً قائم انه كلام مؤكد اطلق الكلام المؤكد مع ان مقتضى الحال هٰهنا
كلام مؤكد حكم فيه بثبوت القيام لزيد ولذا قال في شرح المفتاح مثلاً انكار المخاطب انطلاق زيد يقتضي
كلاماً دالاً على ذلك بحيث يفيد التاكيد ورد الانكار وقولك ان زيداً لمنطلق كذلك اشارة الى ان نفس الحكم
لا دخل لها في اقتضاء خصوص الحكم لانها انما تقتضي خصوصية وكيفية في الكلام المشتمل على الحكم المخصوص لذي
يقتضيه شيء آخر كما ذكرنا الا انه جعل المقتضى الكلام المؤكد لا نفس التاكيد لامور دعاه اليه كما ذكرنا وتوجيهه
في الجملة ان التاكيد لا يكون الا في الكلام فما يقتضي التاكيد يقتضي الكلام مطلقاً ايضاً اما الكلام المخصوص كالكلام
حكم فيه بثبوت القيام لزيد مثلاً فلا يلزم من اقتضاء التاكيد اقتضاؤه اصلاً او نفى كل التاكيد عنه ولك
ان تقول قصده رحمه الله من قوله انه كلام مؤكد كلام مؤكد حكم فيه بثبوت القيام لزيد الا انه اكتفى بذكر
الكلام المؤكد لحصول المقصود به وظهور المتروك **قوله** واحوال الاسناد ايضاً من احوال اللفظ دفع لما
لو قيل انه ذكر في التعريف احوال اللفظ فلا يندرج فيها احوال الاسناد لانه ليس لفظاً ويندفع به ايضاً ما لو قيل
ان موضوع العلم هو الكلام والاسناد جزؤه وموضوع المسائل يجب ان يكون نفس موضوع العلم او جزئياً من
جزئياته كالخبر والطلب وعارضاً من عوارضه كالجملة الاسمية والاستفهامية لا جزءاً من اجزائه لان البحث عن
اجزاء الموضوع من مبادي العلم لا من مسائله **و** وجه الدفع ان احوال الاسناد ايضاً منخرطة في سلك
احوال الكلام فموضوع المسئلة في الحقيقة هو الكلام لكن باعتبار الاسناد واما قول المص الاسناد منه حقيقة عقلية
ومنه مجاز عقلي فقد عدل فيه عن الواجب لقصد التنبيه على ان انتسابه حقيقة او مجازاً الى العقل بنفسه وانتساب
الكلام الى العقل انما هو بسبب الاسناد الذي هو فيه واما الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح فقد حافظا على
الواجب جعلا الحقيقة والمجاز المذكورين من اوصاف الكلام **و** منهم من قال في وجه الدفع ان الكلام هو الاسناد
واما الطرفان شرط له ولا يخفى بعده **قوله** وقد عرفها في كتابه اشارة الى ان الدور الزامي فيندفع بان يعرف
البلاغة بما عرف به المص بناء على انه لا يتوقف على معرفة تراكيب البلغاء ثم انه قد سبق الى الفهم ان الدور انما هو في
تعريف البلاغة حيث يتوقف معرفتها على معرفة تراكيب البلغاء ومعرفتها متوقفة على معرفة البليغ المتوقفة على معرفة
البلاغة

ولا دور في تعريف المعاني اصلا كيف ولو قطع النظر عنه كان لزوم الدور على حاله وايضا احد شقي السؤال
وهو لزوم التعريف بالمجهول انما هو في تعريف البلاغة جزما بواسطة عدم تبين التراكيب المأخوذة في تعريفها فينبغي
ان يكون الشق الآخر وهو لزوم الدور في تعريفها ايضا والا خرج الكلام عن الانتظام وح لا يستقيم ما ذكره
رحمه الله تعالى وكذا ما ذكره المص في الايضاح اما الاول فلان لزوم الدور او ذكر المجهول في تعريف البلاغة لا يكون سببا
للعدول عن تعريف المعاني كما ذكره رحمه الله واما الثاني فلان ما ذكره في الايضاح في بيان لزوم الدور وهو انه
قال السكاكي واعني بالتراكيب المذكورة في تعريف المعاني تراكيب البلغاء يكون لغوا محضا لانه لا حاجة اليه اصلا في بيان
لزوم الدور في تعريف البلاغة مع ان لزومه في تعريفها لا يصلح وجها للنظر في تعريف المعاني على ما ذكره في الايضاح
يقال الدور لازم في كلا التعريفين اما في تعريف البلاغة فظاهر واما في تعريف المعاني فلانه لما فسر التراكيب
المأخوذة فيه بتراكيب البلغاء ومعرفتها يتوقف على معرفة البليغ المتوقفة على معرفة البلاغة ومعرفتها على مقتضى
تعريف السكاكي على معرفة تراكيب البلغاء فقد لزم الدور في تعريف المعاني لكن لا على الوجه المشهور وهو ان يكون
بين المعرف وتعريفه بان يتوقف معرفة تعريفه عليه فان الدور هنا بين بعض اجزاء تعريفه وبين تعريف هذا
البعض فان من اجزاء تعريفه تراكيب البلغاء ومعرفتها بالوسايط يتوقف بمقتضى تعريف السكاكي للبلاغة على
معرفة تراكيب البلغاء ولا شك ان هذا الدور يفسد التعريف كالدور على الوجه المشهور وقد عرفت من ذلك
ان التعريف بالمجهول لازم في تعريف المعاني ايضا اما ان الدور وذكر المجهول لازم في تعريف البلاغة مع قطع
النظر عن تعريف المعاني وهذا يدل على ان شيئا منهما لا يلزم في تعريف المعاني فيندفع بان كليهما لازم في
كلا التعريفين كما عرفت واللازم في تعريف البلاغة مع قطع النظر عن تعريف المعاني انما هو ما كان يلزم في تعريف
البلاغة من الدور وذكر المجهول لا ما كان يلزم في تعريف المعاني منهما فانه لا يلزم اصلا عند قطع النظر وظهر
من ذلك فرق آخر بين اللازمين في التعريفين ان اللازم في تعريف البلاغة لا يحتاج الى ملاحظة تعريف المعاني
واللازم في تعريف المعاني يحتاج الى ملاحظة تعريف البلاغة بوجه ما وهو ان لزوم الدور او ذكر المجهول في التعريف
لما كان لزوميا مبنيا على تعريف السكاكي للبلاغة لا لثباتها في نفس الامر ولا على تعريف المص للبلاغة فلا يصلح
سببا لعدول المص عن تعريف المعاني اللهم الا ان يقال لما كان لزوم الدور في تعريف المعاني على تقدير معتد به
وهو تعقيب تعريف البلاغة بما ذكره صاحب المفتاح جد في الهرب عن الدور فعدل عنه قوله كما صرح به في كتابه
حيث قال واذ تحققت ان علم المعاني والبيان انما هو معرفة خواص تراكيب الكلام ومعرفة صياغات المعاني قوله اطلاقا
للملزوم على اللازم يشعر بانه مجاز فيشكل عليه انما يصح المجاز حيث يمتنع ارادة الحقيقة وههنا الحقيقة مرادة
لان المراد معرفة حاصلة بالتتبع بل انه كناية عن المعرفة اريدت به مع ارادة معناه الحقيقي اطلاقا اللازم

بمعـ

بلفظ المجاز
اراد ثم

بمعنى التابع والرديف على الملزوم وفيه بحث لان معنى امتناع ارادة المعنى الحقيقي في المجاز ان لا يصلح
بحيث يكون هو معنى اللفظ وينسب اليه ما يكون منسوبا الى اللفظ مثلا اذا قلنا رعينا الغيث يكون الغيث مجازا
عن النبت الحاصل بالغيث لانه يمتنع ارادة النبات بالغيث بحيث يكون الرعي واقعا على الغيث ويكون هو المرعي
واما امتناع ارادة الغيث بالكلية حتى لا يصح التجوز بالغيث عن النبات الحاصل به فكلا وهو معلوم انه لا يصح ههنا
ارادة المعنى الحقيقي للتتبع بحيث يكون محمولا على علم المعاني فتحقق شرط صحة التجوز واما ارادة التتبع على
ان يكون قيدا للمعرفة اعني المعرفة الحاصلة بالتتبع فلا ينافي التجوز وقوله تنبيها على انه معرفة حاصلة بالتتبع
مبني على انه اذا قيل رعينا الغيث يكون المراد النبات الحاصل من الغيث لا مطلق النبات لكنه رحمه الله صرح في
التلويح بانه يراد مطلق النبات ويكفي لعلاقة المجاز كون النبات حاصلا من الغيث في الجملة وان لم يكن
النبات المراد بالغيث حاصلا منه قوله بعد تسليم دلالة كلام السكاكي يشير الى توجه منع على ذلك بان يقال
لا نسلم ان السكاكي فسر التراكيب بتراكيب البلغاء بل انه فسرها بالتراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز وقوله
وهي تراكيب البلغاء جملة معترضة لبيان ان هذه التراكيب في الواقع تراكيب البلغاء ولا يلزم منه اخذ
البلغاء في تفسير التراكيب قوله واقول لا يبعد ان يكون قد يناقش بان انحصار الفهم فيما ذكر ممنوع كيف وقد ذكر
رحمه الله في شرح المفتاح في قوله تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره ان الكلام اعم من الكلام الذي
تؤلفه وتطبيقه ان تورده على ما ينبغي ومن الكلام الذي تتبعه وتطبيقه ان تحمله على ما ينبغي فكذا يكون ههنا
معنى التوفية اعم من ان يورد كل كلام له على ما ينبغي ومن ان يحمل كلام الغير على ما ينبغي على قياس معنى التطبيق
وقد ذكر رحمه الله معنى التوفية ههنا بعينه معنى تطبيق الكلام ولو سلم ان معنى التوفية ليس الا
ان يورد كل كلام على ما ينبغي فلا يلزم منه ان يراد بالتراكيب تراكيب ذلك المتكلم كما صرح به رحمه الله تعالى
بل يجوز ان يراد تراكيب البلغاء ويكون معنى توفية خواص تراكيبهم ان يراعي ذلك في كل ما يراد من الكلام
وغاية العناية من جهته رحمه الله تعالى ان يقال لما اعترض المص بان التعريف دوري لان الظاهر ان المراد
بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء توجه عليه المنع بان يقال لا نسلم ان المراد تراكيب البلغاء فضلا
عن ان يكون هو الظاهر بل لا يجوز ان يراد تراكيب المتكلم فيحمل كلامه رحمه الله على المنع وان كان ظاهر العبارة
يأباه والمناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود ليست من داب المحصلين على انه يمكن حمل كلامه رحمه الله
على المبالغة قوله فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم اورد عليه انه اما ان يعتبر
كون ذلك المتكلم بليغا وتقيده به ولا وعلى الاول فالدور لازم وعلى الثاني يتجه شيئان احدهما ان الخواص
انما عرفت لتراكيب البلغاء ولم يعرف لغيرها فلو لم يقيد المتكلم بالبليغ لم يصح اضافة الخواص الى تراكيبه لان تعريفها

الاعمدي
ح

البليغ
والثاني أن الخواص كما توجد في تراكيب البليغ توجد في تراكيب غيره أيضا فيصدق تعريفا البلاغة على بلوغ غير
حد الاختصاص بتوفية خواص تراكيبه فيفسد التعريف ويمكن أن يختار الشق الثاني ويدفع ما يتجه عليه
من الأمرين أما الأول فبأن الأصل في تعريف الإضافة وإن كان هو العهد لكنه يستعمل في غير الأصل كثيرا
شايعا على ما ذكره بعض المحققين من النحاة كما سيجيء في هذا الكتاب على أنه ذكر بعض الشراح أن دلالة التراكيب على
الخواص عقلية لا يتوقف على خصوص المتكلم أو السامع فهي لازمة لذاتها لا تنفك عنها ولذا كانت أولا وأما
الثاني فبأن للخواص إما أن تنحصر في تراكيب البليغ كما قيل فلا تثبت لتراكيب غيره وإما أن تثبت لتراكيب غيره
أيضا لكن لا شك أنه لا يبلغ في تأدية المعاني أي جميع ما يقصد حد الاختصاص بتوفية خواص التراكيب
حقها وإن قدر على أداء بعض المعاني بتراكيب قد وفى خواصها حقها وكذا لا يقدر على إيراد أنواع التشبيه
أي جميعها على وجهها وإن قدر على إيراد بعضها كذلك **قوله** كما يفصح عن ذلك قوله في تأدية المعاني
لما سبق إلى فهم البعض أن الأولى أن يحمل التراكيب على ما يعم تراكيب المتكلم وتراكيب غيره على قياس ما ذكره رحمه الله
في تطبيق الكلام كما مر بيانه اعتذر عن قوله في تأدية المعاني بأن المراد الاقتدار على تأديتها لا التأدية
بالفعل ولا شك أن المتكلم يوصف بالاقتدار على تأدية المعاني التي قصدها البلغاء بتراكيبهم ثم يقال
الظاهر أن المراد من المعاني كل ما يقصده المتكلم ويدخل في قصده كما سبق مثله في تعريف فصاحة المتكلم
ولا شك أن تأديته لمقاصده لا يكون إلا بتراكيب نفسه ولو سلم أن المراد بالمعاني ما ذكر فلا شك
أن الاقتدار على تأديتها إنما يكون بالتراكيب التي هي له حقيقة وإن جاز إثباتها للبلغاء عرفا نعم لو قيل
لم لا يجوز أن يراد بتأدية المعاني تقريرها وكشفها على الغير سواء كانت مقاصده ولا لكان قادحا
في الإيضاح الذي ذكره **قوله** وكذا قوله وإيراد أنواع التشبيه إنما يورده من كلامه وتراكيبه حقيقة
قطعا وإن وجد مثله في كلام غيره فيهما متماثلان حقيقة لا متحدان ومجرد حكم العرف بالاتحاد لا يصار
إليه إلا إذا دعا إليه داع مثل أن يورد تشبيه غيره على سبيل الحكاية وضرب المثل فإنه يعتبر مطابقته
لمقتضى الحال باعتبار صدوره عن ذلك الغير لا عن المتكلم ولا خفاء أنه لا معنى لإيراد المتكلم في أداء مقاصده
تشبيهات غيره على سبيل الحكاية عنهم بل إنه إذا أورد تشبيه الغير في أداء مقصوده فذلك التشبيه إنما يعتبر
مطابقته لمقتضى المقام من حيث صدوره عنه لا عن الغير فقد صح ما ذكره رحمه الله وليس المعنى على أنه يورد
تشبيهات البلغاء الخ **قوله** وينحصر المقصود المذكور سابقا إنما هو علم المعاني لكنه أرجع الضمير إلى المقصود منه اقتفاء
لكلام المص في الإيضاح الذي جعله كالشرح ووجه الصحة أن المقصود من علم المعاني فيذكره ذكره وقد أشار
رحمه الله إلى فائدة هذه الزيادة بقوله وتعريفا للعلم وبيانا للانحصار الخ ثم كلمة من في قوله المقصود

من علم المعاني إما تبعيضية أو بيانية أو صلة المقصود لا وجه للثالث سواء جعل العلم عبارة عن الأصول
والقواعد كما هو الظاهر أو عن الملكة أما الأول فلأن ما ذكر من الأبواب نفس القواعد لا أمر يقصد منها
وأما الثاني فلأن المقصود من الملكة ليس هو القواعد بل هو الاحتراز عن الخطاء كما هو المقصود من القواعد
وكذا لا سبيل إلى الثاني لأن تعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه إما داخلة في المعاني فيلغو إدراج
لفظ المقصود لأن المقصود مفسر مبين بالمعاني فما يدخل في أحدهما يدخل في الآخر فكما لا يصح حصر
المعاني في الأبواب لدخول هذه الأمور في المعاني وخروجها عن الأبواب كذلك لا يصح حصر المقصود الذي
بين بالمعاني في الأبواب لذلك وإما خارجة عن المعاني فلا حاجة إلى ذكر المقصود هنا لأنه يصح حصر المعاني
في الأبواب بخروج هذه الأمور عن المعاني وإنما يحتاج إلى ذكر المقصود لو دخلت هذه الأمور في المعاني
وخرجت عن المقصود فتعين الأول وهو أن تكون من تبعيضية ويح لا شك في استقامة حصر الكلي
في الجزئيات بل يكاد لا يصح حصر الكل في الأجزاء وإنما يصح هذا على تقدير كون من بيانية وقد عرفت ما فيه
وغاية ما يمكن أن يقال إن هذه الأمور تلحق بالمعاني وتعد من زمرته لشدة اتصالها به فلا يبعد أن ينتظمها
إطلاق المعاني لكن لما زيد لفظ المقصود وبين بالمعاني فلا يبعد أن يتبادر إلى الذهن ما هو المقصود منه
فلا ينتظمها المقصود من المعاني **قوله** فالكلام خبر قد يقيد تسميته خبرا بحيثية احتمال الصدق والكذب
كما أنه قد يقيد تسميته إخبارا أو قضية ومقدمة ومطلوبا ومسألة ونتيجة بحيثيات أخر من الإفادة
والاشتمال على الحكم وكونه جزء دليل وكونه مما يطلب بالدليل وكونه مما يسأل عنه ويبحث عنه
في العلوم والحصول من الدليل **قوله** وإن لم يكن لنسبته خارج المتبادر منه أن له نسبة وليس لها خارج
على ما تقرر من رجوع النفي إلى القيد لا ما هو أعم من ذلك بحيث يتناول أن لا يكون له نسبة فلا يكون لها
خارج فلا يتجه على ما ذكره أن قوله وإلا فإنشاء لا يقتضي وجود النسبة في الإنشاء حتى لا يصح تفسير
النسبة بما لا يشمل ما في الإنشاء **قوله** وهذا لا جهة لتخصيصه بالخبر قيل له جهة ظاهرة لكون الخبر أعظم
شأنا وأكثر أبحاثا وأزيد غموضا وأصلا للإنشاء ولذا قدم مباحثه في الكتب ودفعه سهل على الأهل
قوله ولا حاجة إليه بعد تقييد الكلام بالبليغ قد يعتذر عنه بأنه أراد أن يشير إلى أن الإطناب هو
الزيادة لفائدة ولو سكت عن ذكر الفائدة لربما توهم أن الإطناب هو الزيادة مطلقا لإطلاقها في
الذكر عن قيد الفائدة وإن كانت مقيدة بها في الواقع أو أن انفهام قيد الفائدة من مجرد تقييد الكلام بالبليغ
أمر خفي ربما يذهل عنه فصرح بذلك القيد **قوله** لأنه قد سبق ذكرها فإن التنبيه مما يستعمل فيما تعلق
به ضرب من العلم سابقا أو كان في حكمه **قوله** فالخبر على هذا بمعنى الكلام اعترض السكاكي على تعريف الخبر الخ

المحتمل للصدق والكذب بانه دوري لان الصدق والكذب يفسران بالخبر عن الشيء على ما هو به وعلى خلاف ما هو به
فاجاب رحمه الله تعالى بوجهين احدهما ان الكلام المعرف بالكلام غير الخبر المعرف بالصدق والكذب
فان الاول بمعنى الكلام المخبر به والثاني بمعنى الاخبار وثانيهما ان الصدق المعرف للخبر غير الصدق
المعرف بالخبر لان الاول صفة الكلام والثاني صفة المتكلم واعلم ان الدور انما يلزم على احد
الاقسام الاربعة احدها اتحاد الخبر المعرف بالصدق والخبر المعرف له واتحاد الصدق المعرف بالخبر
والصدق المعرف له والثاني توقف الخبر المعرف للصدق على المعرف به وتوقف الصدق المعرف
للخبر على المعرف به والثالث اتحاد الخبرين وتوقف الصدق على الصدق بالوجه المذكور والرابع عكسه
واما الاقسام الباقية وهي تغاير الخبرين بحيث لا يتوقف المعرف على المعرف سواء توقف المعرف
على المعرف اولا مع اتحاد الصدقين او مع تغايرهما مطلقا سواء توقف المعرف على المعرف او بالعكس او لم
يتوقف احدهما على الآخر وتغاير الصدقين بحيث لا يتوقف المعرف على المعرف سواء توقف المعرف على المعرف
اولا مع اتحاد الخبرين او تغايرهما مطلقا فلا دور ولما كان مبنى الدور على احد الاقسام الاربعة
فلا بد من نفي الجميع حتى يندفع الدور فيورد على ما ذكره رحمه الله من الوجه الاول بان الاخبار
هو الاتيان بالخبر فيتوقف الخبر المعرف للصدق على المعرف به وهو القسم الرابع من الاقسام الاربعة
لان الغرض اتحاد الصدقين ويجاب بان الاخبار يفسر بالاعلام بوقوع النسبة او لا وقوعها
ويورد على الوجه الثاني بان الصدق الذي هو صفة المتكلم هو بعينه الصدق الذي هو صفة
الكلام لان معنى صدق المتكلم صدق كلامه فهو وصف له بوصف سببه فقد اتحد الصدقان والغرض
اتحاد الخبرين فهو القسم الاول من الاقسام الاربعة ويجاب بمنع اتحاد الصدقين بل هما امران متباينان
غاية الامر ان صدق المتكلم يتوقف على صدق كلامه وهو توقف الصدق المعرف بالخبر على المعرف له
فهو من الاقسام الباقية التي لا يلزم فيها دور واما الجواب بانه لا ضير في اتحاد الصدقين مع اختلاف
الخبرين ففيه ان هذا انما هو وارد على الوجه الثاني المبني على اختلاف الصدقين فتسليم اتحادهما
اعتراف بفساده وليس هذا ايرادا على تعريف الخبر بانه دوري قوله ولا يقدح في ذلك ان النسبة
من الامور الاعتبارية يعني ان نفي كون النسبة امرا خارجيا لا ينافي اثبات النسبة الخارجية اما
اولا فلان الخارج في صورة الاثبات خارج النسبة الذهنية المفهومة من الكلام وهو معنى الواقع
ونفس الامر كما صرح به رحمه الله في شرح المقاصد واشار اليه ههنا ايضا والخارج في صورة النفي
يراد فالاعيان واما ثانيا فلان الخارج في الاثبات ظرف لنفس النسبة ولا يلزم من كونها خارجية بهذا المعنى

كونها

خارجيا
موجودا

كونها موجودة خارجية وفي النفي ظرف لوجود النسبة ويلزم من كونها خارجية بهذا المعنى كونها
فان الموجود الخارجي ما يكون الخارج ظرفا لوجوده لا ما يكون الخارج ظرفا لنفسه فانك اذا قلت زيد
موجود في الخارج فالخارج ظرف لوجود زيد وهو موجود خارجي وظرف لنفس الوجود وانه ليس
موجودا خارجيا واما قوله للفرق الظاهر الخ فاما ان يجعل اشارة الى الوجه الاول بدلالة
قوله فانا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه واما ان يجعل اشارة الى الوجه الثاني توجيه
الاول ان بين القولين فرقا ظاهرا فان الثاني ظاهر الفساد وهو معنى كون النسبة موجودا خارجيا
والخارج فيه ما يرادف العين والاول حق والخارج فيه بمعنى خارج النسبة الذهنية فانه لو قطع
النظر عن حكم الذهن فالقيام حاصل لزيد فيكون القيام حاصلا له في الخارج لان الخارج فيه
بمعنى خارج الذهن وهذا الامر الحق هو معنى وجود النسبة الخارجية فقد صح كونها خارجية
وتوجيه الثاني ان بين القولين فرقا ظاهرا لان الخارج في الاول ظرف لنفس الحصول
الذي هو معنى النسبة وهو معنى كون النسبة خارجية وفي الثاني ظرف لوجوده وهو معنى كون
النسبة موجودا خارجيا فنفي الثاني لا يقدح في اثبات الاول وعلى كل من التوجيهين يتجه شيء
اما على الاول فلان المطلوب يحصل بمجرد اختلاف الخارج في الاثبات والنفي سواء كان ظرفا لنفس
النسبة او لوجودها في كليهما او لنفسها في احدهما ولوجودها في الآخر فباقي المقدمات مستدرك مع ان
اختلاف الخارجي فيهما كما يتوقف على بيان انه في احدهما بمعنى خارج النسبة الذهنية يتوقف ايضا
على بيان انه في الآخر بغير هذا المعنى وانه لم يتعرض للثاني اصلا واما على الثاني فهو ان المقصود
يحصل بما اشار اليه اجمالا بقوله للفرق الظاهر بين القولين من ان الخارج في الاول ظرف لنفس
الحصول وفي الثاني لوجوده فنفي الثاني لا يقدح في اثبات الاول فقوله فانا لو قطعنا النظر
الى آخره مستدرك ولا يظهر له وجه ربط بالسابق ويمكن الجواب عن الاول بان المقصود
هو ان اثبات النسبة الخارجية حق ولا يقدح فيه نفي كونها خارجية ولم يقصد بقوله للفرق
الظاهر بين القولين الخ ان الخارج في احدهما ظرف لنفس الحصول وفي الآخر ظرف لوجوده بل ليس
قصده الا بيان معنى النسبة الخارجية في صورتي الاثبات والنفي ويتبين الفرق بينهما
بان الاول حق قطعا مع دلالته على ان الخارج بمعنى خارج النسبة الذهنية وسكت عن بطلان
الثاني لظهوره جدا واشتهار هو كون الخارج فيه ما يرادف الاعيان لظهوره وتبادر الفهم اليه مع
ان تعرضه لكون الاول حقا وكون الخارج فيه بمعنى خارج النسبة نوع تعرض لبطلان الثاني

وكون الخارج فيه بمعنى ما يرادف الأعيان فحاصل دليل عدم قدح نفي خارجية النسبة في إثباتها أن
الخارج في الإثبات بمعنى خارج النسبة الذهنية وأنه حق وفي النفي بمعنى ما يرادف الأعيان وكونها خارجية
بهذا المعنى باطل وما يفهم من كلامه أن الخارج في أحدهما ظرف لنفس النسبة وفي الآخر لوجودها فإنما
هو لأن الأمر كذلك في الواقع لا لأنه مدار الفرق وعن الثاني يمكن الجواب بأنه لما كان المقصود أن إثبات
النسبة الخارجية حق ولا يقدح فيه نفي كونها خارجية وعلل ذلك بالفرق بين القولين المشعر
بكون الخارج ظرفا لنفس النسبة في أحدهما ولوجودها في الآخر ثم علل كون الفرق علة للمقصود المذكور
ودليلا عليه بأن القول الذي يكون الخارج فيه ظرفا لنفس النسبة حق قطعا وهو معنى وجود النسبة
الخارجية الذي نحن بصدد إثباته وما أشار إليه بأن الخارج في هذا القول بمعنى خارج الذهن فهو
لأنه الواقع لا لأنه مدار الفرق وتخصيص القول بذلك ربما يشعر بأن الثاني على خلافه مع أن ظهور بطلانه
أغنى عن التعرض له فقوله هاهنا لو قطعنا النظر عنه لعلية الفرق المذكور لما جعل علة له ثم ما أشار
رحمه الله إليه من أن الخارج في صورة الإثبات بمعنى خارج النسبة الذهنية هو الحق إذ لو كان بمعنى ما
يرادف الأعيان لم يستقم وجود النسبة الخارجية في كثير من الأخبار مما يكون الموضوع فيه أمرا اعتباريا
غير موجود في الأعيان مثل العمى ثابت لزيد وشريك الباري ممتنع والعدم يقابل الوجود لأن وجود
شيء في الخارج لشيء وإن لم يقتض وجود الأول في الخارج لأن انتفاء مبدأ المحمول لا يوجب
انتفاء الحمل الخارجي لكنه يقتضي وجود الثاني في الخارج البتة وعلى هذا يندفع ما قيل لا شك
في صدق قولنا زيد أعمى ووجود النسبة الخارجية فيه يقتضي وجود العمى في الخارج لأن معنى
النسبة الخارجية فيه وجود العمى في الخارج لزيد فالخارج ظرف لوجود العمى وقد سبق أن ما يكون
الخارج ظرفا لوجوده موجود خارجي وإنما يتجه ذلك على تقدير كون الخارج بمعنى ما يرادف الأعيان
ومن التزم ذلك أمكن له أن يجيب عن هذا بأن الوجود على نوعين وجود الشيء في نفسه ويسمى
الوجود المحمول ووجوده لغيره ويسمى الوجود الرابطة وكون الخارج ظرفا لوجود الشيء في نفسه
يقتضي كون ذلك الشيء موجودا خارجيا وأما كونه ظرفا لوجوده لغيره فلا وهنا الخارج ظرف
لوجود العمى لزيد لا لوجوده في نفسه ومن هذا ظهر أن قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج لا يقتضي وجود القيام في الخارج صح
بناء على ظرفية الخارج لوجوده فيتجه أن القيام من مقولة الوضع وفي وجوده تأمل وذلك
لأن الخارج إنما هو ظرف لوجود القيام لغيره لا لوجوده في نفسه نعم يتجه أن قولنا القيام حاصل
لزيد يكون معنى النسبة الخارجية فيه أن الحصول لزيد موجود في الخارج للقيام فيقتضي وجود القيام في

الخارج قطعا لأن وجود شيء لشيء في الخارج يقتضي وجود الثاني فيه كما ذكرنا **قوله** فلو كان الصدق عبارة
عن مطابقة الواقع لما صح هذا أي إطلاق الكاذب على الخبر المطابق للواقع لامتناع أن يكون الخبر الصادق
كاذبا ثم إن مذهب النظام أن الصدق مطابقة الاعتقاد والكذب عدم مطابقته وفي إثبات الآية
له بهما تردد فإن اللازم من إطلاق الكاذب على الخبر المطابق للواقع ليس إلا أن الصدق ليس مطابقة الواقع
فقط لكن يجوز أن يكون مطابقة الواقع والاعتقاد معا لا مطابقة الاعتقاد فقط كما هو مذهب
المستدل وكذا لا يلزم كون الكذب عدم مطابقة الاعتقاد مع مطابقة الواقع لكن فيه بعد ظاهر
ولذا لم يذهب إليه أحد وأما كون الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد فقد ذهب إليه الجاحظ ثم إنه
رحمه الله سكت عن بيان إثبات الآية لمذهب المستدل بها في الصدق والكذب بل تعرض في جانب
الصدق لنفي مذهب الخصم ولم يتعرض في جانب الكذب أصلا فيحتمل أن يشير إلى أن هذا الدليل
لا يثبت مدعى المستدل بل إنما ينفي مذهب الخصم أما في جانب الكذب فظاهر لأن إطلاق الكاذب على الخبر
المطابق للواقع فيدل على أن الكذب ليس عدم مطابقة الواقع ولظهوره لم يتعرض له وتعرض في
جانب الصدق ويحتمل أن يشير إلى أن هذا الدليل يثبت مذهب المستدل في جانب الكذب لأنه
أطلق الكاذب على الخبر المطابق للواقع لعدم مطابقة الاعتقاد فالكذب يكون عدم مطابقة الاعتقاد
وأما أنه يجوز أن يكون الكذب عدم مطابقة الاعتقاد مع مطابقة الواقع فبعيد جدا إلا أن يذهب إليه
وهم ولم يذهب إليه أحد وأما في جانب الصدق فلا يثبتها إلا نفي مذهب الخصم ويمكن أن يوجه
إثبات الآية لمذهب المستدل في جانب الصدق أيضا لعدم القائل بالفصل فإن من ذهب إلى أن الصدق
مطابقة الواقع والاعتقاد ذهب إلى أن الكذب عدم مطابقتهما ولما أثبت الآية أن الكذب ليس عدم
مطابقتهما لإطلاق الكذب مع مطابقة الواقع ثبت أن الصدق ليس مطابقتهما جميعا لأن القول بأن
الصدق هذا مع أن الكذب عدم الاعتقاد فقط لا عدم مطابقتهما قول لم يقل به أحد **قوله** ليس بشيء
ليس بشيء لأن المراد للاستدلال في مقام المنع فله أن يقول لم لا يجوز أن يكون التكذيب راجعا إلى
قولهم نشهد باعتبار أنه خبر فما ذكره رحمه الله تعالى من منع الخبرية لم يصادف الموقع لكونه منعا على السند
لا يقال لم لا يجوز أن يكون الرد على سبيل المعارضة كما هو الظاهر من عبارة المص إذ لا يتجه له الرد أصلا
لأن للمستدل أن يقول لا نسلم أن المعنى لكاذبون في الشهادة ولو سلم فالخبر الذي يتضمنه نشهد كما أنه
لا يطابق الواقع لا يطابق اعتقادهم أيضا فلم لا يجوز أن يكون الكذب باعتبار عدم مطابقة الاعتقاد
وكأنه رحمه الله تعالى لما رأى فيما ذكره من المنع ضعفا سكت عنه في شرح المفتاح واختار المنع

فقال التكذيب راجع الى قولهم نشهد بناءً على كونه اخبارًا بالشهادة في الحال وعلى الاستمرار لا انشاءً
للشهادة ثم ان المفهوم من شرح المفتاح ان كون التكذيب راجعًا الى الخبر المتضمن وهو ان شهادتنا
هذه من صميم القلب وجه رابع اختاره صاحب المفتاح والمتضمن لهذا الخبر والمشعر به انما هو ان
واللام واسمية الجملة فانها تشعر بهذا الخبر وهو ان اخبارنا بانك رسول الله صادر عن صميم القلب
وصدق الرغبة كما في قوله تعالى قالوا انا معكم لظهور ان هذه التاكيدات ليست لنفي شك او رد انكار
في الحكم وكان هذا اوجه من جعل المتضمن لهذا الخبر هو نشهد لظهور ان التاكيدات انما تؤكد الحكم الذي
دخلت هي عليه وانها لم تدخل في نشهد بل في انك لرسول الله فلا وجه ان تفسر قوله لكاذبون
في الشهادة بان التكذيب راجع الى قولهم نشهد باعتبار كونه خبرًا وانما وقع رحمه الله تعالى فيما وقع
لان المصنف ذكر في الايضاح وانه كالشرح للتلخيص ان الوجه الاول من الجواب ان المعنى نشهد شهادة
واطأت فيها قلوبنا السنتنا كما يترجم عنه ان واللام واسمية الجملة فالتكذيب في قولهم نشهد وادعائهم
فيه المواطأة فجعل رحمه الله تعالى الجواب المذكور في الايضاح تفسيرًا للجواب الاول المذكور في التلخيص ويمكن
توجيهه بان هذه التاكيدات وان دخلت في المشهود به لكنها تشعر بان الشهادة به عن جد حديد
وصدق رغبة فيجوز ان يجعل هذا الخبر وهو ان هذه الشهادة صادرة عن صميم القلب متضمنًا لقولهم
نشهد انك لرسول الله والمراد بقوله رحمه الله تعالى فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد انه راجع الى نشهد
انك لرسول الله لا الى مجرد نشهد ولفظ الشهادة ايضا يخلو عن تاكيد للمشهود به لانها تدل على العيان
وان المشهود به صار معاينا عند الشاهد ولذا خص الاخبار بلفظ الشهادة في الدعاوى والخصومات
كما عرف في الفقه هذا وقد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون
ان المراد بكذبهم قولهم آمنا بالله وباليوم الآخر وذكر رحمه الله تعالى في شرحه ان آمنا اخبار لا انشاء
فيحتمل الصدق والكذب ولو سلم فيتضمن اخبارًا بصدوره عنهم يقال فعلى هذا يجوز رجوع
التكذيب الى نشهد وان كان انشاءً قوله اي في تسمية هذا الاخبار الخالي عن المواطأة ليس معنى
تسميتهم الاخبار شهادة انهم اطلقوا لفظ الشهادة على معنى الاخبار فارادوه بلفظها فغلطوا بل المعنى
انهم مخبرون اخبارًا خاليًا عن المواطأة وليسوا بشاهدين فكذبوا بقولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرًا
كاذبًا وهو ان اخبارنا هذا شهادة والمواطأة وان سلم انها ليست مشروطة في مطلق الشهادة
لكن دلت المؤكدات في كلامهم على ان شهادتهم هذه متصفة بالمواطأة فكأنهم قالوا اخبارنا شهادة
مع المواطأة والفرق بين هذا الوجه والوجه الاول اذا فسر برجوع التكذيب الى نفس نشهد ظاهر لان التكذيب

في هذا

في هذا الوجه راجع الى الخبر الذي يتضمنه نشهد واما اذا فسر بما ذكره رحمه الله تعالى فالفرق ان الخبر المتضمن ثمة
هو ان شهادتنا هذه مع المواطأة وههنا هو ان اخبارنا هذا شهادة مع المواطأة وبينهما بون بائن
قوله فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل ان الجواب الحقيقي هذا الجواب عن الفساد بمعزل ومن التحقيق بمكان
بيانه ان النظام استدل بانه تعالى كذب المنافقين في خبرهم مطابق للواقع بناءً على عدم مطابقته
لاعتقادهم فمراد المستدل ان الله تعالى جعلهم كاذبين في نفس الامر في الخبر المطابق بناءً على عدم مطابقة
الاعتقاد حتى يستتب له ان الكذب عدم مطابقة الاعتقاد فانه لو كان تكذيبه تعالى بالنسبة الى
اعتقادهم لجاز ان يكون التكذيب لعدم مطابقة الواقع في اعتقادهم فتوجيه الجواب عن
استدلالهم ان يمنع رجوع التكذيب الى قولهم انك لرسول الله فضلا عن رجوعه اليه بحسب نفس الامر
لم لا يجوز ان يرجع الى الشهادة او تسميتها ولو سلم رجوعه اليه فلا نم ذلك بحسب نفس الامر لم لا يجوز
ان يكون بالنسبة الى اعتقادهم وح يجوز ان يكون الكذب لعدم مطابقة الواقع في اعتقادهم وانما
جعل الجواب الحقيقي هو المنع والوجوه الثلاثة لبيان السند لان ظاهر الكلام ان الوجوه الثلاثة او الوجه
الاخير معارضة لكن لو حمل على المعارضة لم يتم الجواب لورود المنع اما على الاول فبان يقال لا نم
رجوع الكذب الى خبر يتضمنه نشهد ولو سلم فهذا الخبر لا يطابق اعتقادهم ايضا فلم لا يجوز ان يكون
رجوع الكذب اليه لعدم مطابقته للاعتقاد واما على الثاني فبان يمنع رجوع الكذب الى تسميتها
ولو سلم فالخبر الذي يتضمنه لا يطابق اعتقادهم ايضا واما على الثالث فبان يقال هذا المشهود به
كما لا يطابق الواقع في اعتقادهم لا يطابق اعتقادهم فلا نم رجوع الكذب اليه بواسطة عدم مطابقة
الواقع في اعتقادهم لم لا يجوز ان يكون بواسطة عدم مطابقته لاعتقادهم وقد يجاب عن الآية
بان المعنى ان المنافقين لقوم كاذبون عادتهم الكذب فلا تعتمد عليهم يا محمد بمجرد ان صدر منهم كلام
صادق وهو شهادتهم برسالتك فان الكذوب قد يصدق قوله مع الاعتقاد بانه مطابق الظاهر
انه جعل قوله مع الاعتقاد متعلقا بمطابقته حالا عنه لكن الحال عن خبر المبتدا لا يصح على الاصح ولذا لم يجعل
في تعريف فصاحة الكلام قوله مع فصاحتها حالا عن خلوصه مع انه ابعد عن المناقشة من جعله حالا
عن ضمير خلوصه ثم انه رجع ضمير معه في قوله عدمها معه الى الاعتقاد المذكور سابقا المفسر بالاعتقاد
بانه مطابق وفسر الضمير بالاعتقاد بانه غير مطابق فاختلف الراجع والمرجع وهذا احد الامور التي
اعترض بها على الشارح العلامة حتى لا يفضي منه العجب كما سيأتي ولو جعل ضمير مطابقته للواقع مع
الاعتقاد اي مطابقتهما جميعا وكذا قوله عدمها معه يعني عدم مطابقة الواقع مع الاعتقاد اي عدم مطابقة شيء منهما

اى عدم مطابقة الواقع وعدم مطابقة الاعتقاد على ما هو معنى السلب الكلى لا عدم مطابقة المجموع على ما هو معنى رفع الايجاب الكلى لكان المعنى على ما ذكره رحمه الله تعالى من غير اشتباه فى اللفظ ولم يحتج الى بيان اللزوم بين اعتقاد المطابقة ومطابقة الاعتقاد وكذا بين اعتقاد عدم المطابقة وعدم مطابقة الاعتقاد لان مطابقة الاعتقاد وعدم مطابقته يكونان ح مذكورين صريحا وكانه رحمه الله تعالى لم يذكر لوجهين احدهما اقتفاء كلام الايضاح فانه ذكر فيه مطابقته للواقع مع اعتقاد المخبر له فان قوله لا مانع عن ذلك التوجيه والثانى ان عدم مطابقة الواقع والاعتقاد يتناول عدم مطابقة الواقع مع عدم الاعتقاد اصلا وان كان التناول لا يخلو عن بعد وانه من اقسام الواسطة على ما ذكره رحمه الله مع ان عدم مطابقة الواقع مع الاعتقاد يحتمل معنى رفع الايجاب الكلى وانه يوجب دخول قسمين من اقسام الواسطة على ما ذكر فى الكذب **قوله** ضرورة توافق الواقع والاعتقاد يقال لو لم يتوافقا يستلزم ايضا اعتقاد المطابقة مطابقة الاعتقاد واعتقاد عدم المطابقة عدم مطابقة الاعتقاد من غير اشتباه فانك اذا اعتقدت مطابقة نحو السماء تحتنا للواقع فقد طابق هذا الخبر اعتقادك وكذلك اذا اعتقدت عدم مطابقة مثل السماء فوقنا للواقع لم يطابق هذا الخبر اعتقادك وذلك لان العاقل انما يعتقد الحكم الذى يعتقد انه مطابق للواقع واذا كان اللزوم بين اعتقاد المطابقة ومطابقة الاعتقاد ثابتا مطلقا توافق الواقع والاعتقاد او تخالفا وكذا بين اعتقاد عدم المطابقة وعدم مطابقة الاعتقاد لم يحسن تعليل اللزوم بالتوافق على ان لزوم التوافق فى جميع صور الصدق وفى صور الكذب ممنوع فانك اذا رأيت رجلا واعتقدت انه زيد لكنه فى الواقع عمرو وقلت رأيت رجلا فهذا الخبر يطابق الواقع ويعتقد مطابقته ايضا مع تخالف الواقع والاعتقاد وكذا اذا قلت فى الصورة المذكورة رأيت بكرا قصدا الى الكذب فهذا الخبر لا يطابق الواقع ويعتقد عدم مطابقته مع تخالف الواقع والاعتقاد اللهم الا ان يقال التوافق فى الاول بان الواقع والمعتقد رؤية رجل وفى الثانى بانهما عدم رؤية بكر **قوله** فكثيرا ما يقع الخبط فى هذا المقام ذكر بعض الشراح فى تقرير مذهب الجاحظ ان الخبر ان طابق الواقع واعتقد المخبر مطابقته فصدق وان لم يطابقه واعتقد عدم مطابقته فكذب وان طابقه واعتقد عدم مطابقته فلا صادق ولا كاذب وهو خبط لانه ترك قسمين من اقسام الواسطة وهما المطابقة مع عدم الاعتقاد اصلا وعدمها مع عدمه وكذلك خبط فى تقرير مذهب النظام حيث توهم ان المشكوك ليس بخبر تحرزا عن لزوم الواسطة وهو ايضا خبط لما سبق ان المشكوك خبر ولا يلزم الواسطة **قوله** ما يفضى منه العجب قال السكاكى

مرجع الصدق والكذب عند بعض الى طباق الحكم لاعتقاد المخبر والى لا طباقه لذلك سواء كان ذلك الاعتقاد خطأ او صوابا ثم ذكر ما يدل على ان قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون متمسك هذا البعض وقال العلامة فى شرحه ان قوله طباق الحكم حيث لم يقل ذلك الحكم كما فى مذهب الجمهور اشارة الى ان هذا الحكم المعهود الذى هو المطابق للواقع فحمله على مذهب الجاحظ وقال رحمه الله تعالى فى شرح المفتاح هذا خبط عظيم لانه جعل ضمير لا طباقه للحكم الغير المطابق للواقع مع عوده الى الحكم المفسر بالمطابق ولم ينظر الى قوله سواء كان ذلك الاعتقاد خطأ او صوابا ولا الى ان قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون ليس بظاهر ملائما لهذا المذهب لان خبر المنافقين بهذا التفسير واسطة فلا يكون الاية متمسكا له ثم اخترع مذهبا آخر فى نفى الواسطة وزعم انه المشهور مع انه لا ذكر له فى كلام القوم وهو ان الخبر ان طابق الواقع والاعتقاد جميعا فصدق والا فكذب ثم قال وههنا مذهب آخر فى غاية السخافة وهو ان الخبر ان طابق الاعتقاد فصدق والا فكذب واطلاق المص الحكم وسياق كلامه يدلان على انه يريد هذا المذهب **قوله** افترى على الله كذبا ام به جنة فى بعض الشروح مبنى هذا استدلال الجاحظ بهذه الاية على ام متصلة لكنها منقطعة بمعنى بل والهمزة على معنى الترقى فى انكار البعث لان شرط المتصلة ان يليها احد المستويين والاخر الهمزة وانه مفقود هنا ولا يخفى عليك ان مبنى الاستدلال على ان الجنة حال المجنون غير الافتراء وهذا حاصل على تقدير كون ام منقطعة ايضا لان الاضراب عن شىء انما يكون عن غيره فان دفع بانه يجوز ان يكون الاضراب عن مجرد الكذب الى الكذب مع شناعة اخرى يدفع بانه يجوز وقوع المتصلة بين هذين الامرين ايضا **قوله** لكان الظاهر ان عدم اعتقاد الصدق لا يصلح دليلا على عدم الصدق ولا على عدم ارادته اما الاول فظاهر واما الثانى فلانه لما اراد الصدق لم يلزم منه جزمهم بالصدق بل التردد بين الصدق وغيره وعدم اعتقاد الصدق لا ينافى ارادته على هذا الوجه لا يقال فح لا يستقيم قوله لانهم لم يعتقدوه اصلا لكن حكمه رحمه الله بان غيره اظهر منه يفيد ظهوره او استقامته لا اقل وقد صرح آخرا بصحته لانا نقول قد اشار رحمه الله تعالى بقوله لا يريدون بكلامه الصدق الذى هو بمراحل عن اعتقادهم الى توجيه استقامته يعنى ان الصدق بعيد عن اعتقادهم غاية البعد بحيث لا يجوزونه فيه اصلا فلا يصح ان يراد باحد شقى الترديد لانه يستلزم التجويز لكن لما كان نوع دلالة لم يعتقدوه على هذا المعنى من ضرب خفاء قال لو قال لانهم اعتقدوا عدم صدقه لكان اظهر قوله الحصر فى كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر الاولى لو قال ولو كان او لان المحصور فيه انما هو مجموع الامرين لا احدهما وهو مثل قولهم يحتمل الصدق والكذب **قوله** وفيه بحث لما ذكره فى التلويح ان كلام التام

انشاء

بمنزلة لحان الطيور لانتفاء الارادة والاختيار ولهذا ذهب المحققون الى ان كلامه ليس بخبر ولا
ولا يتصف بصدق ولا كذب **وقيل** وجه البحث انه سيأتي في شرح قوله لان قصد المخبر ان المراد
بالمخبر من يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية والاخبار والاعلام
من غير قصد وشعور لا يتصور فالكلام اذا خلا عن ذلك لا يسمى خبرا ولان احتمال الصدق
والكذب من لوازم الخبر ولو كان قول هؤلاء خبرا لكان محتملا لهما لكن ليس كذلك **وانت خبير**
بان الكلام الذي هو خبر لا يلزم ان يكون القصد فيه الى الاخبار والاعلام كما سيأتي ان الجملة
الخبرية كثيرا ما تورد لاغراض اخر ومن لا يسلم ان للقصد والشعور مدخلا في الخبرية كيف يسلم
ان قول هؤلاء غير محتمل للصدق والكذب اللهم الا ان يجعل استعمال من يعتد بهم وتصريح المحققين
بعدم الاحتمال دليلا عليه **قوله** وفيه نظر لوجوب علم المخاطب يعني انه ان اراد بانه لا فرق بينهما
اصلا كما هو ظاهر عبارته فليس بصحيح لوجوب علم المخاطب الخ **واما قوله** فظاهر ان النسبة المعلومة
آه فقد ضرب رحمه الله تعالى عليه الخط لعدم استقامته **قوله** ولا بحث لنا عنهما كانه اشارة الى
دفع سؤال وتقريره من وجهين احدهما ان الاسناد وان تقدم من جهة اخرى وهو ان
وجوده متأخر عن وجود هما لانه وصف لهما فلم اعتبر احدى الجهتين دون الاخرى **والثاني**
ان اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه وان تأخر عن الاسناد باعتبار وصفه فهو متقدم عليه
باعتبار ذاته واعتبار الذات ان لم يرجح فلا اقل من ان لا يرجح فدفع ذلك بان وجوده انما
يتوقف على ذات الطرفين وذاتهما لا يبحث عنها اصلا حتى يعتبر حالها وما لها من التقدم وكذلك
تقدم اللفظ الموصوف باعتبار الذات فلما لم يعتبر الذات لانه لا يبحث عنها لم يعتبر التقدم الذي
باعتباره **قوله** اما الحكم او كون المخبر عالما به قيل هما ملزوم ولازم فلا يصدق الانفصال
بينهما لا حقيقيا ولا منع جمع ولا منع خلو لانه يجب في منع الخلو ان يستلزم نقيض كل من الطرفين
عين الآخر ولا شك ان نقيض اللازم لا يستلزم عين الملزوم بل نقيضه ويجب في منع الجمع ان يستلزم
عين كل منهما نقيض الآخر ولا شك ان عين الملزوم لا يستلزم نقيض اللازم بل عينه ويجب
في الحقيقية كلا الامرين **واجيب** بان هذه منفصلة اتفاقية وما ذكر من الاستلزامات
فانما هو في اللزومية **ويمكن** الجواب بان هذه حملية شبيهة بالمنفصلة لا منفصلة كما حقق
في موضعه فيعتبر التنافي بين جزئيها باعتبار الصدق على موضوعها لا باعتبار الوجود ليمتنع بين
الملزوم واللازم فينبغي ان يكون احد الامرين صادقا على مقصود المخبر بان يقصد المخبر احدهما فاذا لم يقصد

منع الخلو

الملزوم يجب ان يصدق اللازم وبالعكس وتجوز ان يصدق كلاهما بان يقصد اجميعا فالانفصال على سبيل
على ان الشيخ ذكر في الاشارات ان لغير الحقيقي اصنافا اخر غير مانعة الجمع ومانعة الخلو كقولك رايت
اما زيدا واما عمرا او العالم اما ان يعبد الله واما ان ينفع الناس **قوله** فان قلت قد اتفق القوم على
ان مدلول الخبر الظاهر من كلامه رحمه الله ان القول بان مدلول الخبر هو الايقاع لا الوقوع يستلزم
ان يكون مقصود المخبر من الخبر افادة الايقاع لكن من قال بان المدلول هو الايقاع مصرح بان المقصود
بالافادة هو الوقوع وان الصدق والكذب باعتباره وان تحقق مفهوم القضية باعتبار تحققه
وذلك بانهم اختلفوا في ان الالفاظ وضعت للصور الذهنية او للامور الخارجية وذهب البعض الى الثاني
لان الخارج هو المقصود والآخرون الى الاول لان الالفاظ لا دلالة لها بانفسها على ما في الخارج بل
دلالتها على الصور الذهنية اولا وبالذات وبواسطة الصور على ما في الخارج لارتباط بينهما كما بين الايقاع
والوقوع فما وضع للايقاع يدل على الوقوع ويشعر به بتوسط الايقاع والكل متفقون على ان المقصود
افادة ما في الخارج ومما ذكرنا ظهر ما في كلامه رحمه الله **وقوله** لانه لم يلزم التناقض لو جاز ان يقول الزم اجتماع
النقيضين لان التناقض لازم قطعا مطلقا **قوله** ويسمى الاول اي الحكم ههنا معلومان هما الحكم
وكون المخبر عالما به وعلمان متعلقان بهما وافادتان واستفادتان متعلقتان بهما فاللازم والملزوم
اما ان يجعلا متفقين اي معلومين او علمين او افادتين او استفادتين او مختلفين اي يجعل الملزوم
معلوما واللازم علما او افادة او استفادة وقس الباقي عليه يصير الاقسام ستة عشر حاصلة
من ضرب الاربعة في الاربعة اربعة منها اقسام الاتفاق واثنى عشر اقسام الاختلاف **هذا**
ان فرق بين الاستفادة والعلم وان لم يفرق بينهما كان اقسام الاتفاق ثلثة واقسام الاختلاف
ستة فالمجموع تسعة حاصلة من ضرب الثلثة في نفسها فهذه احتمالات عقلية وقد ترك منها اقسام
الاختلاف محافظة على التناسب بين الملزوم واللازم **وما** اشار اليه رحمه الله تعالى بقوله ويمكن ان يقال
يجوز ان يكون قسما منها كما تبين **وترك** من اقسام الاتفاق كونهما افادتين لان الافادة اما ان
تنسب الى المخبر او الخبر واياما كان فلا يناسب جعلهما فائدة الخبر وجعل الخبر مفيدا لهما والشارح
العلامة جعلهما استفادتين والمص علمين على ما ذكره في تفسير كلام السكاكي **هذا** ان فرق بين
الاستفادة والعلم والا فمن جعلهما استفادتين جعلهما علمين وبالعكس **ثم** ان من جعلهما معلومين
لم يجعل اللزوم باعتبار وجودهما لانه لا يلزم من وجود الملزوم اعني الحكم في نفسه كقيام زيد في
الخارج مثلا وجود الاخبار والمخبر فضلا عن كونه عالما به بل يجعل اللزوم باعتبار العلم فيهما

الوجيز

احد

كما افاده رحمه الله تعالى بقوله ومعنى اللزوم لكن او في الملزوم فقط كما اشار اليه بقوله ويمكن ان يقال على
كما ستعرف اما في اللازم فقط فلا لما عرفت قوله كما هو حكم اللازم المجهول المساواة لما اطلق السكاكي
الملزوم واللازم على المعلومين وكان اللزوم بينهما باعتبار العلم لما بيّنا نبّه على ذلك بقوله كما هو
حكم اللازم المجهول المساواة لان حكمه هو ان العلم بالملزوم اي بوجوده يستلزم العلم باللازم من غير
عكس للجهل بمساواته اياه لان العلم بوجود الملزوم انما يلزم من العلم بوجود اللازم اذا علم مساواته اياه
فاذا جهلت لم يلزم فعلى هذا يكون قوله المجهول المساواة على حقيقته الصريحة من غير ان يجعل كناية عن الاعم
ويكون في ايثاره على الاعم فائدة جليلة وعلى ما ذكره رحمه الله لا تظهر له فائدة تعتد بها لان توجيهه هو انه
لو ذكر الاعم لاختص بالاعم الواقعي لكن هذا الحكم لا يختص به بل يعم الاعتقادي فذكر المجهول المساواة
كناية عن الاعم مطلقا لكونه لازما له لكنك خبير بانه لا يضر في نسبة الحكم الى الواقعي مع عدم
اختصاصه به وثبوته في الاعتقادي ايضا لانه لا يلزم من مجرد نسبته اليه اختصاصه به وليس القصد صح
ههنا الى بيان هذا الحكم وموضع وجوده ليجب بيان جميع مواضعه ولو نسب الحكم ههنا الى الاعتقادي
لكان وجها ويكون اشارة الى ان اللزوم باعتبار العلم لكن لا حاجة الى جعل المجهول المساواة كناية عنه
لان تلك الاشارة حاصلة فيه ايضا بقي خدشة وهي ان حكم اللازم المجهول المساواة هو ان العلم
بوجود الملزوم يستلزم العلم بوجود اللازم من غير عكس والعلم ههنا انما اعتبر بالنسبة الى نفس الملزوم
واللازم لا الى وجودهما وما يقال انما ذكر المجهول المساواة واراد اللازم الاعم لكونه اولى بمجهولية
المساواة لعدمها جزما ففيه ان اطلاق الجهل بالشيء في صورة الجزم بعدمه لا يحسن قوله وزعم العلامة
توجيهه ان اللزوم بينهما لما كان باعتبار العلم فيهما كان الملزوم واللازم في الحقيقة علمين هذا
ان لم يفرق بين الاستفادة والعلم وان فرق بينهما قلت في توجيهه ان اللزوم باعتبار الاستفادة
دون الوجود فاللازم والملزوم في الحقيقة استفادتان لا مستفادتان واطلاق اللازم والملزوم
على ما هو كذلك في الحقيقة اولى قوله لكنه يوافق ما اورده المص لانه جعل الاولى التي هي الفائدة علم المخاطب
بالحكم من الخبر واستفادته منه والثانية التي هي لازمها علمه بكون المخبر عالما به وفيه تأمل
لانه يجوز ان يجعل المص الاولى والثانية نفس الحكم وكون المخبر عالما به وانما ذكر العلمين لان اللزوم م
باعتبارهما وهو بصدد بيان اللزوم قوله وغاية ما يمكن ان يقال ان امتناع الشيء ظاهر في امتناع وجوده
فالظاهر انه حمل امتناع الاولى والثانية على امتناع وجودهما ويلزم منه حمل الاولى والثانية على
العلمين قوله وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح حيث قال واما الحالة المقتضية لتعريف المسند اليه

فهي اذا

كانت

فهي اذا كان المقصود من الكلام افادة السامع فائدة يعتد بمثلها والتسبب في ذلك هو ان فائدة الخبر اما
هي الحكم او لازمه كما عرفت في قدر قانون الخبر ولازم الحكم وهو انك تعلم حكم ايضا قوله وهو علم
بذلك الحكم من الخبر نفسه قيد بذلك لان علمه بالحكم من غير الخبر كما اذا شاهده لا يستلزم وجود الخبر
والمخبر فضلا عن علم المخاطب بكون المخبر عالما به قوله والاول باطل لانه يقال اذا اخبر الله تعالى بخبر وعلمنا
منه الحكم فعلمنا بكونه تعالى عالما بالحكم كان حاصلا قبل ذلك لعلمنا بانه تعالى احاط بكل شيء علما وهذا
الحكم مندرج فيه قطعا الا انه يمنع تحقق علمنا بانه تعالى عالم بهذا الحكم بخصوصه قبل علمنا به بخصوصه قوله
فان قيل كيف اما نسمع يحتمل ان يورد هذا على المقدمة الاولى القائلة يمتنع ان لا يحصل العلم
عند حصول الاول كما ان قوله وايضا مورد على المقدمة الثانية القائلة لا يمتنع ان لا يحصل العلم
الاول عند حصول الثاني ويحتمل ان يورد على مقدمة من دليل المقدمة الاولى
وهي ان علة حصول العلم الثاني سماع الخبر من المخبر ويؤيد هذا الاحتمال انه اقتصر على ذكر السماع ولم يتعرض
لحصول العلم بالحكم قوله وفيه نظر وجهه ان يقال لا نم ان السماع علة تامة لحصول صورة الحكم
في ذهن المخبر بل لا بد من التفات النفس وتوجه العقل الى حال المخبر بالنسبة الى الخبر قوله ويمكن
ان يقال قد عرفت مما قدمنا انه ارشد الى انما هو اللازم حقيقة للفائدة هو كون المخبر عالما اي بكون هو
لازم الفائدة باعتبار الوجود والتحقق لا باعتبار العلم واما الملزوم اعني الفائدة فيحتمل ان يكون هو المعلوم
واللزوم باعتبار علمه وان يكون هو العلم واللزوم باعتبار الوجود ولكل جهة اما الاول فالمحافظة
على التناسب بين الملزوم ولازمه واما الثاني فاتحاد جهة اللزوم فانه يكون اللزوم باعتبار الوجود مما
واما في الاول فيختلف جهة اللزوم فان اللزوم فيه باعتبار العلم في الملزوم والوجود في اللازم قوله
مستحضرا للخبر الوجه ان يقال مستحضرا للحكم لان مقصوده ان يكون المخاطب مستحضرا للحكم ومشاهدا
له عند ورود الخبر حتى لا يحصل له علم بالحكم من الخبر قوله واذا كان عالما بالفائدة نقل في الحواشي
عنه رحمه الله تعالى ان المراد بالفائدة ما يعم لازم فائدة الخبر لانها فائدة ايضا فاندفع انه لا وجه لتخصيص الفائدة
بالذكر فان مجرد العلم بها لا يقتضي عدم القاء الخبر ويحتمل ان يكون قصده رحمه الله الى ان الفائدة محمولة
على المعنى اللغوي اي ما يكون مقصودا من الخبر فيكون المعنى انه يلقى الخبر الى العالم بالفائدة ولازمها مع كونه
عالما بما هو فائدة الخبر والمقصود منه فان هذا العلم تقتضي عدم الالقاء وكانه انما اختار ذلك لان
الحمل على المعنى الاصطلاحي سواء اريد الفائدة فقط او مع لازمها لا يخلو عن شوب استدراك قوله
وللسائل العارف بما بين يديك تعين ان المجيب بقوله هو كتاب بصدد الاخبار والاعلام للسائل العارف

للسائل والاعلام

بفائدة الخبر ولازمها فينزل منزلة الجاهل بذلك والاظهر ان يقال المجيب ليس بصدد الاخبار
بل بصدد جوابه فانه لا شك ان موسى صلوات الله على نبينا وعليه لم يكن بصدد الاعلام للحق سبحانه
بما ذكره من الحكم فانه امر لا يليق باحاد المؤمنين بل انه تعالى لما سأل لزمه الجواب قوله وارده
اى شاهدا على ما ذكرنا انما يقام الشاهد ويحتاج اليه لاثبات امر غريب وفى تنزيل العالم بالفائدة منزلة
الجاهل ليس الغرابة باعتبار خصوصية الفائدة بل باعتبار جعل العلم بالشيء بمنزلة الجهل به فاورد
كلام رب العزة شاهدا عليه ثم الغرابة فى تنزيل العلم بمنزلة الجهل ليست باعتبار خصوصية العلم
بل باعتبار انه جعل وجود الشيء بمنزلة عدمه فاورد الاية الثانية شاهدا عليه ثم لا شك ان الاية
الاولى انما تدل على جعل وجود العلم بالحكم المذكور وهو ان من اشتراه ماله نصيب فى الاخرة منزلة
عدمه وانه ليس اعم من العلم وقوله فى الاية الاولى اعم من فائدة الخبر وغيرها وفى الاية الثانية ثم اشار
الى زيادة التعميم وان وجود الشيء سواء كان هو العلم او غيره محل تامل ولذا سكت عن حديث
العموم فى شرح المفتاح وغاية ما يمكن ان يقال لما دلت الاية الاولى على ان تنزيل العلم بمنزلة
الجهل لا يتوقف على ان يكون المعلوم فائدة الخبر فقد علم بالاية ما ذكره من العموم وانه اراد بالعموم
مجرد ذلك اى عدم الاختصاص بالفائدة وقس على هذا حال الاية الثانية ثم انه نقل فى الحواشى عن صاحب
التنقيح اعتراض على ما ذكروه من التنزيل فى الاية الاولى وهو ان صدر الاية يصفهم بالعلم بان الخلاق ق
ولا منفعة فى ذلك الشراء فى الاخرة وقوله ولبئس ما شروا به يبين غاية المضرة فى الاخرة على المقتضية
كلمة بئس الموضوعة للذم العام والعلم الذى اشتمل عليه لو كانوا يعلمون متعلق بمضمون لبئس ما
شروا ففى صدر الاية اثبت علمهم بعدم المنفعة وفى اخرها اثبت جهلهم بغاية المضرة فلم يتعلق
العلم والجهل بامر واحد وتحقيقه ان المباحات ليس لها منفعة اى ثواب فى الاخرة ولا مضرة
فيها ايضا فيمكن ان يعلموا ان لا خلاق لهم فى الاخرة ولا يعلموا ما يلحقهم من المضرة والعذاب
وما ذكره رحمه الله فى شرح المفتاح ان مؤدى لبئس ما شروا ومؤدى من اشتراه ماله فى الاخرة
من خلاق واحد وهو رداءة ما اشتروا وعدم تعلق نفع به فى الاخرة وترتب نصيب عليه
لا يدفع ذلك لانه قد علم بما ذكره المعترض انه ليس مؤداهما واحدا فان مؤدى احدهما عدم
المنفعة ومؤدى الاخر وجود غاية المضرة وينفك احدهما عن الاخر كما فى المباحات فكيف يتحدان
ويمكن ان يقال ليس معنى قوله تعالى لمن اشتراه ماله فى الاخرة من خلاق انه ليس له نصيب
واجر على ذلك الشراء بل ان من ارتكب هذا الفعل ليس له فى الاخرة نصيب اصلا وهذا غاية المضرة

ونهاية

الشراء مذمومة

ونهاية الرداءة فعلى هذا يتحد مؤداهما ولا يمكن حمل كلامه رحمه الله على هذا كما لا يخفى فان قلت يعلمون
ورداءته كانت ثابتة لا يتوقف على علمهم بها فما معنى تعليق المذمومية بعلمهم بها فى قوله تعالى لو كانوا
قلت جزاء الشرط ليس مضمون لبئس ما شروا بل محذوف اى لارتدعوا وامتنعوا كما ذكره رحمه الله تعالى
ق ولو سلم فالمراد استنداما منهم الشراء وعدهم اياه ذميما قوله لان هذا كلام يلوح عليه اثر الاهمال
اما اولا فلان هذا الخبر ليس ملقى اليهم ولئن فرض ذلك فلا معنى لاثبات علمهم بالجهل برداءة الشراء
وقد اثبت صدر الاية ما ينافيه لاثباته علمهم برداءة الشراء واما ثانيا فلانه ان فرض علمهم
بالجهل برداءة الشراء فلا وجه لتنزيل علمهم هذا بمنزلة الجهل فان جهة التنزيل فى حقهم انما هو ترك
العمل بموجب علمهم حيث ارتكبوا الشراء وهو لا يصلح وجها لتنزيل علمهم هذا منزلة الجهل لان ارتكاب
الشراء انسب بهذا العلم من مقابله اعنى جهلهم بذلك الجهل قوله لا يوافق ما فى المفتاح لانه صريح
فى ان العلم المنزل منزلة الجهل هو علم اهل الكتاب بان من اشتراه ماله فى الاخرة من خلاق وكلام
القائل الاول صريح فى ان العلم المنزل هو علم المخاطب بالاية بمضمون قوله ليس لهم علم بان من اشتراه
الخ اعنى بجهل اهل الكتاب بهذا الحكم وكلام القائل الثانى مبنى على ان العلم المنزل هو علم المخاطب
بمضمون لقد علموا اى بعلم اهل الكتاب بان من اشتراه الخ فمخالفة كل منهما لما فى المفتاح فى غاية الظهور
قوله وما رميت اذ رميت قيل اى ما رميت خلقا اذ رميت كسبا او ما رميت حقيقة اذ رميت صورة
وفيه انه لا بد ان يتوارد النفى والاثبات على شىء واحد ليحتاج الى تنزيل الوجود منزلة العدم وعلى
كل من التفسيرين لم يتواردا على شىء واحد فالاولى ان يكتفى فى بيان التنزيل بان وجود الرمى منه
صلى الله تعالى عليه وسلم جعل كالعدم لان ما ترتب عليه من الاثر ليس من جملة ما يترتب على فعل البشر
فالرمى الصادر عنه عليه الصلوة والسلام قد نفى عنه بهذا الاعتبار فوجوده بالنسبة الى هذا الاثر
كعدمه فلذا انزل منزلة عدمه فلا مدخل لحصول رميه ووجوده فى حصول هذا الاثر قوله
واذا كان قصد المخبر ما ذكر فينبغى يشعر بان الفاء فى قوله فينبغى للتفريع لكن وجهه غير ظاهر لان ما ذكر
انه ينبغى ان يقتصر على قدر الاحتياج حذرا عن اللغو حكم مستقل تام بعلته المذكورة غير متفرع على
السابق وللتوجيه بان المراد اذا عرفت ذلك فاعرف انه ينبغى لا يساعد عليه العبارة بل التوجيه
ان ما ذكر من الاقتصار حكم مجمل قد فصل بقوله فان كان المخاطب الخ ولا شك فى تفريع هذا على ما ذكر
من ان قصد المخبر الخ واشار الى هذا التوجيه بقوله اشار الى تفصيله بقوله ولا يبعد ان يوجه بان
ما ذكر انه ينبغى ان يقتصر على قدر الحاجة واسطة فى تفريع ما تضمنه قوله فان كان المخاطب علة له فتفرع الواسطة

عليه اولا وفرع عليها هذا الحكم وتفريع الواسطة وان لم يكن ظاهر الوجه بدون ملاحظة تفريع الحكم [عليها]
لكن يظهر وجهه معها **قوله** خالى الذهن من الحكم والتردد فيه اما ان يراد بالحكم التصديق وهو
ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة او وقوع النسبة او لا وقوعها ومعنى خلو الذهن عن [التصديق]
عدم اتصافه بالتصديق وعدم قيام التصديق به وعن وقوع النسبة عدم ادراكه اياه وعدم حصول
الوقوع فيه وعلى الاول يحتاج الى الاستخدام فى قوله والتردد فيه اذ لا معنى للتردد فى التصديق
فيرجع ضمير فيه الى الحكم الذى اريد به التصديق ويراد بالضمير معنى آخر للحكم وهو وقوع النسبة
وعلى الثانى لا يحتاج اليه لكن فيه شوب قصور من جهة ان خلو الذهن عن الوقوع باطلاقه
يتناول عدم التصديق وعدم تصوره اياه فيستغنى عن قوله والتردد فيه لانه يوجب تصور الوقوع ع
فنفى تصوره المدلول عليه بخلو الذهن عنه ينفى التردد فيه فينبغى ان يقيد خلو الذهن عن
الوقوع بعدم التصديق به ق قوله رحمه الله اى لا يكون عالما بوقوع النسبة لكن يحتمل ما ذكرنا
من الوجهين واما قول المص مترددا فى الحكم طالبا له فيحمل على الاستخدام على عكس السابق **قوله**
واسمية الجملة قيل تصريح المص والسكاكى بتجرد نحو لا ريب فيه ونحو الاسلام حق عن التاكيد يدل
على انها ليست من المؤكدات واجيب بان تاكيدها ليس على الاستقلال بل على سبيل التبعية فانه
ان كان هناك مؤكد آخر يجعل اسمية الجملة من المؤكدات والا فلا وكلامهم لا يخلو عن اشعار بانها ليست
من المؤكدات مطلقا حيث مثل صورة خالى الذهن بقوله عمرو ذاهب وقال فى قوله تعالى ثم انكم
بعد ذلك لميتون اكد اثبات الموت تاكيدين لتنزيل المخاطبين منزلة من يبالغ فى انكار الموت
لتماديهم فى الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده وظاهر ان ان واللام فى الآية من المؤكدات
فلو عدت اسمية الجملة منها لكان فى الآية ثلث تاكيدات والظاهر ان بناء كونها مؤكدة على
افادتها الثبات والدوام فيختص تاكيدها بمقام العدول عن الفعلية لانها انما تدل عليه فى
هذا المقام اللهم الا ان يسند تاكيدها الى مجرد عدم دلالتها على التجدد **قوله** على لفظ المبنى للمفعول
نقل عنه رحمه الله تعالى فى الحواشى انه هو الرواية وكانه اوفق بقوله حسن تقويته ووجب توكيده
حيث لا تعرض فيه للمتكلم والمخاطب على تقدير ان يكون مستغنى على صيغة المعلوم يحتمل ان يعود
العائد فيه الى المتكلم او المخاطب لكن الوجه ان يجعل المعلوم كالمجهول فى الجواز **قوله** لكن يشترط
فيه ان يكون السائل ظن لا يبعد ان يكون هذا مخصوصا بان يكون علما فى التاكيد ومفيدا
لغايته فلا يبعد ان يكون حسن الاتيان بها موقوفا على ذلك الشرط واما غيرها من المؤكدات فليست كذلك

فليس فيما ذكر

فليس فيما ذكره مخالفة للقوم باعتبار انهم اطلقوا حسن التاكيد فى صورة التردد عن هذا الشرط وانه قد [فيه]
بل مخالفة لهم باعتبار انهم لم يفرقوا بين التاكيد بان وبغيرها وانه قد فرق ولا يعترض عليه بان كلامه
مخالف لكلام السكاكى والمص بل لا يبعد العكس ولا خفاء انه لم يجعل بطلان جعل مجرد الجلى باصلاحهما
دليلا على ما ذكره من الاشتراط حتى يتوجه عليه انه لا يلزم من ذلك البطلان والظاهر انه اخذ ما ذكره من الاستقراء
ق قوله لا يؤدى الى ان لا يستقيم آه يشعر بان المستحسن فى حكم الواجب فى تركه يوجب عدم الاستقامة
كتركه الواجب **قوله** مؤكدا بالقسم لما ذكره فى الكشاف ان ربنا يعلم جار مجرى القسم فى التاكيد كشهد الله
فيكون مؤكدا واما السكاكى والمص فلم يجعلاه من المؤكدات فقيل فى وجهه ان غرضهما بيان المؤكدات التى
يصير من جملة الجملة الملقاة وربنا يعلم جملة على حدة ليست من اجزاء قولهم انا اليكم مرسلون وقيل
ان التاكيد ينبغى ان يعتبر بالنسبة الى المخاطب اى يستعمل للتاكيد ما يكون مؤكدا عنده لان التاكيد لازالة تردده
وانكاره فيجب ان يكون المؤكد مؤكدا عنده وقوله تعالى ربنا يعلم لا يفيد التاكيد على زعم الكفار الغير المعتقدين
للحق سبحانه ولا يخفى ما فيهما **قوله** وكان الرسل عوهم يؤيد ما ذكر فى الكشاف انه لما سئل عند ملك انطاكية
من الاثنين من ارسلكما قالا الله الذى خلق كل شىء وليس له شريك فى الملك وليس فى هذا الوجه سوى
اسناد مجاز واحد وهو اسناده ما الارسال الى الله تعالى على موافقة ما ذكر فى التنزيل اذ ارسلنا اليهم
اثنين ق وقيل توجهه بان الرسل ارادوا بقولهم انا اليكم مرسلون من رسول الله وان تكذيبهم فى كون
مرسلهم رسول الله فى كونهم مرسلين من ذلك المرسل فان الخطاب فى انتم يتناول الرسل والمرسل
تغليبا للمخاطبين على الغائب وان نفى الرسالة عنهم تغليب لمرسلهم عليهم ففى هذا الوجه تغليبان مع
ثالث هو رجوع التكذيب فى قولهم انا مرسلون من رسول الله الى كون مرسلهم رسول الله لا الى كونهم
مرسلين من ذلك المرسل مع ان هذا هو الظاهر دون الاول **قوله** انما ينافى الرسالة من الله لا من رسول الله
[ب] مما يقال بل ينافى الرسالة من رسول الله ايضا لان منافاة البشرية للرسالة من الله عندهم بناء
على ان الرسول يجب ان يكون من جنس المرسل فينبغى ان يكون رسول الرسول من جنس المرسل ايضا كالرسول
لان مجانس المجانس مجانس وفيه ان مبناه على ان منافاة البشرية للرسالة عندهم لما ذكر من وجوب
المجانسة بين المرسل والرسول والشان فى اثباته **قوله** مبنى على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للآخر هذا
مبنى على ان قوله فى المرة الاولى متعلق بقوله كذبوا ولو جعل متعلقا بالحكاية او بقال الله لم يحتج الى هذا
العذر لانه ح ليس فى الكلام دلالة على تكذيب الجمع فى المرة الاولى فان قلت المحكى عنه فى المرة الاولى
ليس رسل عيسى عم بل رسولان فيحتاج الى العذر فى قوله عن رسل عيسى قلت المعنى انه تعالى قال حكاية

المرتين

عن الرسل في المرتين انا اليكم مرسلون وانا اليكم لمرسلون فلا حاجة الى العذر والتفريق في اللفظين
لاينافي ارادة هذا المعنى وهل يجوز ارادته اذ اجعل في المرة الاولى متعلقا بكذبوا فيه تردد وقد يورد
على قوله لاتحاد المرسل والمرسل به ودفعه ظاهر قوله هما شمعون ويحيى نقل في الحواشي هكذا وحدث
اسم الاثنين والثالث في بعض كتب التفسير فكتبته وبقي كذلك في الكتاب ولم يوثق لي عليه بل الاظهر غيره
وهو ما ذكر في شرح المفتاح ان الاثنين هما يحيى ويولس بفتح الباء الموحدة واللام وقيل يولس وبولس
والثالث شمعون قوله لداعي الخبر لما كان استشرف متعديا بنفسه كما ذكره لم يصح لام التقوية مع تقديم
الفعل وان صحت مع تأخيره فانه لا يجوز ان يقال ضربت لزيد على ان يكون اللام للتقوية كما يجوز لزيد
ضربت وانما يجوز ذلك في غير الفعل نحو ضارب لزيد فينبغي ان يجعل اللام في لذاته زائدة كما في ردف لكم
نعم لو صح انه جاء استشرف للشيء كما جاء استشرفه صح ما ذكره من غير زيادة اللام ولو جعل ضمير له للملوح
اي لاجله لم يحتج الى ذلك ثم الظاهر انه لا يلزم من قوله فيستشرف استشراف المتردد الطالب اي استشرافا
مثل استشرافه ان يصير مترددا طالبا بالفعل كما اشار اليه بقوله والمراد ان الكلام المقدم يشيره وان صار
مستشرفا بالفعل وقد يلتزم ان الاستشراف المذكور بالفعل يستلزم التردد بالفعل فيرد عليه
انه ح لا يكون مما نحن فيه لان المخاطب ح متردد طالب حقيقة فلا يستقيم جعل غير الطالب كالطالب
ويجاب بانه ليس المراد من قوله فيستشرف انه يصير كذلك بالفعل بل من شانه ذلك وانه وان صار
طالبا بالفعل لكن التاكيد ليس باعتبار ذلك بل باعتبار تقديم الملوح الذي من شانه ان يصير به المخاطب
طالبا ولا يخفى ما في هذا الجواب انه ح يكون معنى كلام المتن يجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه ما يلوح
له بالخبر فيصيره مترددا فيه ولا يخفى ركاكته لانه ح لا يكون المخاطب غير سائل حتى يجعل كالسائل بل يكون
سائلا حقيقة ولئن اغمض عن ذلك يكون القسم آخر وهو ان يقدم الملوح الذي من شانه ان يصير به المخاطب
مترددا من غير ان يصير كذلك مترددا كالمع ان التنزيل ظاهر فيه جدا قوله ان يكون معلوما الخ لا يقال
الدليل ما يلزم من العلم به العلم بالمدلول وانه عبارة عن مجموع التصديقات المترتبة الموصلة الى المطلوب
وهي تمتنع ان تكون محسوسة فكيف يصح ما ذكر ان الدليل يكون معلوما له ولا يرتدع عن الانكار لعدم التامل
وكيف يصح كون الدليل محسوسا لانا نقول المراد بالدليل ههنا ما هو مصطلح الاصول اعني ما يمكن التوصل
بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري ولا يلزم من مجرد العلم به العلم بالمدلول ويجوز ان يكون محسوسا ولا يبعد
ان يراد بالتامل معنى الاستحضار نعم يجوز ان يحمل الدليل على المعنى الاول ولا يستلزم معلوميته الارتداع
ولكن يبقى اشكال المحسوسية ويمكن دفعه بان يكتفى في محسوسية الكل بمحسوسية الاكثر او المدار قوله

وجوه متعسفة

وجوه متعسفة منها ان ما عبارة عن العقل ومعنى تأمله تأمل به ومنها ان الضمير في قوله معه للخبر المنكر
لدلالة المنكر عليه ومنها ان ما عبارة عن العقل وضمير الفاعل في تأمله عائد اليه والمنصوب الى الخبر المنكر
وفي المختصر قيل معنى كونه معه ان يكون معه موجودا في نفس الامر وفيه نظر لان مجرد وجوده لا يكفي في
الارتداع ما لم يكن حاصلا عنده ويتوجه عليه انه يلزم من كلام القائل ان مجرد وجوده كاف لانه
ح يكون المعنى اذا كان هناك في نفس الامر من الشواهد ما ان تأمله المنكر ارتدع فالارتداع ليس لازما لكونه معه
بل للتامل فيما معه قوله ظاهر في التمثيل لان الذهن انما يتبادر اليه واما التنظير فهي تشبيه تنزيل وجود الانكار
منزلة عدمه بناء على ما يزيله بتنزيل وجود الريب منزلة عدمه بناء على ما يزيله فهو وان كان صحيحا
لكن الذهن لا يتبادر اليه كتبادره الى التمثيل قوله وح لا يكون مثالا لما نحن فيه قيل اذا جعل وجود
الريب منزلة عدمه لما يزيله وقيل لا ريب فيه فهذا الحكم ينكره المرتابون لانكارهم وجود المزيل
فعلى هذا المعنى يكون مثالا ايضا بان ينزل انكارهم هذا منزلة العدم لوجود المزيل والجواب
ان المخاطب بهذا الكلام هو النبي واصحابه صلوات الله عليه وعليهم اجمعين ولا ريب انهم لا ينكرون وجود
المزيل فلا ينكرون هذا الحكم لان انكاره مبني على انكار كون الريب بمنزلة العدم المبني على انكار
وجود المزيل وايضا اذا نزل وجود ريب المرتابين بمنزلة العدم فصار الريب معدوما
رأسا بحسب الاعتبار فلا يعتبر ما يترتب على وجود الريب من الانكار ولئن اغمض عن الامرين فالظاهر
ان المراد انه لا يكون مثالا بمجرد اعتبار جعل الريب كالعدم من غير اعتبار امر آخر من جعل الانكار
المذكور كالعدم قوله وهو انه كلام معجز يقال لهذا الحكم وهو انه مما لا ينبغي ان يرتاب فيه دليلان
احدهما القرآن باعتبار كمال بلاغته واعجازه على ما يناسب مصطلح الاصول والثاني انه كلام معجز اتى به
من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة وكل ما هو كذلك فلا ينبغي ان يرتاب فيه على ما هو مصطلح اهل النظر
والمناسب لما اختاره رحمه الله تعالى من ان معنى كون الدليل مع المنكر ان يكون معلوما له او محسوسا
عنده ان يجعل الدليل هنا هو الاول على ما سبق بيانه لكن قد تقدم وجه حمل كلامه رحمه الله على
مصطلح اهل النظر ايضا فقد يدفع بان المراد هو الاول ايضا وضمير هو انه كلام ليس عائدا
الى ما معهم من الدلائل بل الى مصدر تأملوها اي تأملها والنظر فيها وترتيبها هذا قوله دفعا لتوهم السهو
قد صرح فيما بعد ان التاكيد المعنوي بقوله نفسه لا يدفع توهم السهو وهو الحق فما ذكره ههنا من
دفع توهم السهو سواء نسب الى لا ريب فيه ونفسه جميعا كما هو الظاهر او الى نفسه فقط او الى لا ريب فيه
فقط مخالف للحق ومناقض لما سيأتي اما الاولان فظاهر واما الثالث فلانه اذا لم يكن نفسه دافعا فهو زائد
يكون كذلك ضرورة

اقول فيه [illegible] السهو [illegible] التاكيد المعنوي لا يدفع [illegible] كما صرح به فيما بعد [illegible]

ويمكن ان يقال المانع من دفع التأكيد المعنوي للسهو انما هو الضمير لانه يعود الى السابق ان سهوًا فسهو
وان صوابًا فصواب حتى لو قيل مكان نفسه في جاء زيد نفسه نفس زيد كان دافعًا لتوهم السهو ايضًا
ولا شك في انتفاء هذا المانع في لا ريب فيه فان الضمير فيه لا يرجع الى المؤكد بقي شيء وهو ان الظاهر من العبارة
انتساب الدفع الى لا ريب فيه ونفسه لا الى لا ريب فيه فقط لكن ينبغي ان يعدل عن الظاهر لانه ارتكاب ب
العدول عنه اولى من ارتكاب عدم الصحة لكن لا بد لهذا الارتكاب من وجه صحة وانه ينكشف ههنا
عند التأمل قوله قلت لعل وجهه ان الكناية قد تطلق على اللفظ وعلى ذكره واستعماله والى الثاني نظر
السكاكي فعرفها بان تذكر اللازم وتريد الملزوم والبعض نظر الى الاول فعرفها باللفظ المخصوص وانه رحمه الله
شرح قول السكاكي على مقتضى تعريف الكناية فقال ايراد الكلام كناية اي ذكر هذا الكلام كناية بالمعنى
الذي ذكره السكاكي وعلى مقتضى كون الكناية لفظًا يكون الكناية هنا نفس هذا الكلام ثم وجه الكناية
ان الكلام المجرد عن التأكيد في مقام انكار المخاطب لفظ استعمل فيما يستلزم معناه فان معنى هذا الكلام
في عرف البلغاء خلو ذهن المخاطب واذا استعمل في هذا المقام لم يقصد به هذا المعنى بل ما يستلزمه وهو
تنزيل المنكر منزلة الخالي فان هذا المعنى يستلزم خلو ذهنه استلزامًا واضحًا من استلزام علم المخاطب
بما يزيل الانكار للخلو وكذا الكلام المؤكد المورد في مقام خلو ذهن المخاطب معناه في عرفهم انكار المخاطب
او تردده ولم يقصد به هذا المعنى عند ايراده في هذا المقام بل ما يستلزمه وهو تنزيل الخالي منزلة
المنكر المتردد لان هذا المعنى يستلزم انكاره وتردده استلزامًا واضحًا من استلزام ملابسة المخاطب
لامارات الانكار او تقديم الملوح للانكار او تردده واذا كان الكلام المورد كناية على تقدير كونها نفس
اللفظ يكون ايراده وذكره كناية على تقدير كونها ذكر اللفظ فقد صح ما ذكره رحمه الله ان الايراد كناية
من غير اشتباه والمناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود ليست من دأب المحصلين فيحمل قوله مما
يلزمه ايراد على معنى يلزمه معنى الكلام المورد وقوله لانه سوق الكلام مع المنكر على معنى لان معنى
الكلام المسوق مع المنكر ثم قوله قولك لمنكر الاسلام ان اريد بالقول المعنى المصدري يكون كناية بالمعنى
المصدري الذي ذكره السكاكي وان اريد به المقول يكون كناية بمعنى اللفظ قوله وكذا المجرد عن التأكيد
اي مثل الكلام المؤكد الكلام المجرد في انه لا يجب في كل منهما ما سبق انه يجب ان يكون فيه وهو كون الغرض
رد الانكار في المؤكد وكون المخاطب خالي الذهن تحقيقًا او تقديرًا في المجرد قوله كان من المتكلم كان هذه
ناقصة خبره انه لا يكون على معنى بانه لا يكون ان نجعل الظن بمعنى المصدر او ان نجعل بمعنى المظنون فلا حاجة
الى تقدير الجار وقوله كان انه لا يكون كلاهما تامتان قوله ان شواء تعال شويت اللحم شيًّا والاسم الشواء

والنشوة

التاسعة
والنشوة السكر والخبب ضرب من العدو والبازل البعير الذي انشق نابه وذلك في السنة التاسعة
وربما كان في الثامنة ويقال للانثى ايضًا بازل والامون الناقة الموثقة الخلق التي امنت ان تكون ضعيفة
قوله يلف شملي الشمل المتفرق المنتشر ولفه جمعه والباء في بسعدى للسببية اي بسبب وصالها او
التفات خاطرها وميلها وقيل المراد من لف شمله بها جمعه معها على ان يكون الباء صلة للف قوله
ولذا ذكره بالاسم الظاهر يقال القوم ذكروا ان الاصل ان المعرفة اذا اعيدت معرفة فالثانية عين
الاولى وقال رحمه الله تعالى انه ليس على الاطلاق وانت خبير بان تخلف الاصل في موضع وموضعين لا ينافي
اصالته لان الاصل بمعنى الكثير الراجح ولئن كان بمعنى القاعدة فالتخلف في مواضع معدودة لا ينافي
ظهورها كيف والدليل عليها قائم وهو ان الاصل في التعريف العهد الخارجي فتكون المعرفة المعادة
مشارًا بها الى المعرفة الاولى فاذا كان الاصل او الظاهر ان المعادة عين الاولى فكيف يكون اعادة
المعرفة معرفة دليل المغايرة ومقتضية لها وبالجملة فالظاهر ان المعرفة المعادة كالمضمر وان الظاهر
انها عين الاولى كما ان الظاهر ان الضمير يرجع الى عين المذكور سابقًا ويحتمل الاول المغايرة كما يحتمل
الثاني ان يرجع الى ما في ضمن المذكور فلو اتى بالضمير هنا لاحتمل العود الى مطلق الاسناد الذي في ضمن
الاسناد الخبري كما ان المظهر يحتمل ان يراد به هذا المطلق على انه لا يظهر لاطلاق الاسناد وجه لان كثيرًا
من الامور المذكورة في باب الخبر لا يختص به وانما يختص به لانه ذكره في بابه لانه اعظم شأنًا من الانشاء فخص
بذلك التخصيص دون الانشاء وذلك لان الذكر في احد البابين كاف فخص الخبر به واحيل حال الانشاء
على المقايسة لحال الخبر على انه قد ذكر المص فيما بعد ان المجاز العقلي غير مختص بالخبر وفيه نوع اشعار
بانه قسم الاسناد الخبري الى الحقيقة والمجاز حتى احتاج الى بيان عدم اختصاص المجاز بالخبر ولم يبين
عدم اختصاص الحقيقة به لان عدم اختصاص المجاز يستلزم عدم اختصاصها لاستلزام المجاز
اياها على ما ذكره السكاكي والمص وغاية ما يمكن ان يقال اذا كان المقصود تقسيم الاسناد الخبري كان الموضع
موضع الاضمار لسبق المرجع صريحًا فلما عدل الى الاظهار واطلق الاسناد عن قيد الخبري علم ان ليس
القصد الى تقسيم الاسناد الخبري بل تقسيم مطلق الاسناد وانه لا يخلو عن شوب قوله لم يقل اما حقيقة
واما مجاز كلامه مشعر بانه لو قال كذا لافاد الحصر في القسمين فقال ومنه ومنه دلالة على عدم الحصر اما
الاول فلان الظاهر المتبادر في امثال هذا المقام هو الانفصال المانع من الخلو سواء كان مع منع الجمع
او بدونه ولانه هو الذي يضبط الاقسام واما الثاني فلان العبارة الشائعة في مثل هذا الموضع
هي المنفصلة فلما عدل عنها الى منه ومنه فلا بد من نكتة والاشعار بعدم الانحصار اولى من الانفصال

المعرفة اذا عيدت
معرفة فالثانية
عين الاولى

ايضا عنه

على ما هو الظاهر المتبادر يحصل نكتة فيحمل عليه فاندفع ان قوله منه ومنه كما لا يدل على الحصر لا يدل على
قوله وظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز يعني ان الحال وان كان قد تقتضي الحقيقة العقلية وقد
يقتضي المجاز العقلي وتطبيق الكلام عليهما تطبيق له على مقتضى الحال لكن مجرد ذلك لا يكفي في الدخول
في المعاني والا لكانت الحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من مباحث المعاني لان الحال قد يقتضيهما بل
لا بد ان يكون البحث من حيث انهما يطابق بهما اللفظ مقتضى الحال والبحث عن الحقيقة والمجاز ليس
من هذه الحيثية ولو بحث عنهما من هذه الحيثية يكون من المعاني سواء كانا عقليين او لغويين
فالفرق بينهما بجعل الاول من المعاني والثاني من البيان يكون تحكما ولذلك ذكر في بعض الشروح ان
الحق انهما داخلان في المعاني من جهة التعلق بمطابقة مقتضى الحال وفي البيان من جهة التعلق
بايراد الكلام في تراكيب مختلفة في الوضوح فلو بحث عنهما من الجهة الاولى يكون من المعاني لكنهم لم يفعلوا
ذلك ولا يبعد ان يكون المصنف قد نظر لهذا الظاهر وان العقليين على ما اختاره من اقسام الاسناد وهو
من احوال اللفظ بخلاف اللغويين فانهما نفس اللفظ **قوله** لكن بقي خارجا عنه اي بقي التعريف على
هذه الحال وهو ان ما لا يطابق الاعتقاد خارج عنه فلا حاجة الى اعتبار التغليب في نسبة بقاء
الخروج لما لا يطابق الواقع والاعتقاد بناء على انه قد كان خارجا بقوله ما هو له ولم يدخل بزيادة
قوله عند المتكلم **قوله** اعتمادا على انه يفهم مما ذكره في تعريف المجاز فانه ذكر فيه قيد التأول فيفهم منه
اعتبار عدم التأول في تعريف الحقيقة لتقابلهما واذا لم يكن هناك تأول ونصب قرينة على ان المراد
خلاف ظاهره يفهم منه ان ما ذكره من الحكم على وفق اعتقاده **قوله** لعدم الاطلاع على السر فاذا
لم يطلع عليها يبنى الامر على الظاهر وكلام المتكلم انما يفيد لنا الحكم الذي عنده في الظاهر لا في نفس الامر
لعدم الاطلاع عليه فالمفهوم من قوله الكلام المفاد به ما عند المتكلم ما عنده في الظاهر فانهم ذلك فانه
لمكان التعرض للافادة حيث قال المفاد به **قوله** عبارة عن الملابس قيل انه يفهم من تعريف المجاز وليس
بشيء لانهما متقابلان فالخذ قيد في احدهما لا يكون دليل اخذ ذلك القيد بعينه في تعريف الآخر بل ربما
يجعل دليلا على اعتبار عدم ذلك القيد كما سبق من الاعتذار في تعريفي السكاكي **و** يمكن ان يقال انه سيذكر
بعد التعريفين ان للفعل ملابسات شتى الى الآخر ويفهم منه ان الحقيقة هو الاسناد الى الملابس الذي هو
الفاعل فيما بني له والمفعول فيما بني له **لا يقال** المفهوم منه ان اسناد الفعل الى الملابس المذكور حقيقة
وانه لا يقتضي ان يكون كل حقيقة هو اسناد الفعل الى الملابس المذكور اذ غاية الامر ان يؤخذ مما ذكر
ان اسناد الفعل الى الملابس حقيقة كليا لكن الايجاب الكلي لا ينعكس كليا **و** لئن فرض انعكاسه كذلك فالمذكور

اسناد

اسناد الفعل دون معناه فاللازم ان كل حقيقة هي اسناد الفعل ولا شك في عدم استقامته لظهور ان من الحقيقة
اسناد معنى الفعل **لانا نقول** الظاهر ان قصد المصنف بقوله وللفعل ملابسات شتى الخ تفسير التعريفين وتحقيقهما
كما صرح به رحمه الله تعالى فينبغي ان يكون الحقيقة والمجاز ما ذكر فيه لا ما يعمه وغيره **و** اما الاقتصار على
ذكر الفعل دون المعنى فلانه هو الاصل وحال معناه يعرف بالقياس اليه **و** ههنا بحثان **الاول** ان الظاهر
ان الملابس هو الفاعل والمفعول الحقيقيان لا اللفظيان لانهم قالوا في عيشة راضية انه اسند فيه الى الملابس
الذي هو المفعول به ومعلوم ان العيشة انما هي مفعول حقيقي لانها مرضية لا لفظي بل فاعل لفظي وفي جرى
النهر وصام نهاره وبنى الامير المدينة انه اسند فيها الى الملابس الذي هو المكان والزمان والسبب
ومعلوم انها مكان وزمان وسبب بحسب الحقيقة لا بحسب اللفظ بل فاعل بحسبه واذا كان الملابس هو
الفاعل الحقيقي فقولنا انما هي اقبال وادبار يكون اسناد معنى الفعل الى الملابس الذي هو الفاعل للقيام
الاقبال بالناقة وصدوره عنها والاولى ان يخرج امثال ذلك بما ذكره العلامة بان المراد الاسناد الى ما هو له
على وجه اسند اليه والاقبال ليس ثابتا للناقة على وجه اسند اليها فان الاسناد على وجه الحمل بالمواطاة
اعني هو هو وثبوته لها انما هو على وجه الاشتقاق اي هو قائم بها **و** يمكن ان يخرج ايضا بان يراد الاسناد الى
ما هو له على وجه يكون ثابتا له والاسناد للاقبال اليها ليس على وجه ثبوته لها **او** نريد الاسناد الى ما هو له من حيث انه هو له
و الثاني ان قول الشيخ اما ان يكون حجة على المصنف ويعترض بمخالفته عليه اولا وعلى الاول لا يستقيم في
توجيه كلام المصنف جعل مثل انما هي اقبال مما ليس بحقيقة ولا مجاز لتصريح الشيخ بمجازيته لان توجيه
كلامه بما يخالف كلام الشيخ لا بد فيه من الاعتراض عليه **و** على الثاني لم يتجه السؤال بانما هي اقبال على
تعريف الحقيقة لان مجازيته انما هي على رأي الشيخ فلا يلزم على المصنف القول بها **و** يمكن الدفع باختيار
الشق الثاني ويقال لما اعترض من جهة المصنف على السكاكي ان تعريفه يقتضي ان يكون ما ليس المسند فيه
فعلا او معناه حقيقة وليس كذلك واجاب بالمنع واسنده وايده بقول الشيخ وقد اصاب المحز وطبق
المفصل فان الشيخ رئيس في هذا الفن بالغ في الاسناد والتأييد فحكم بعدم انعكاس تعريف المصنف بناء
على قول الشيخ فهذا الحكم بالحقيقة في حيز السند فمآله الى الجواز وان نجزم في العبارة مبالغة ومجازية
انما هي اقبال لا يحتاج الى التمسك بقول الشيخ بل يمكن اثباتها بالدليل **قوله** وجوابه ان معناه ه يتوجه عليه
انه يستلزم ان يكون نحو ما صام النهار بل الانسان فيه وما جرى النهر بل ماء النهر وما ربحت التجارة بل التاجر
مجازا مع انها حقيقة قطعا على ان الاسناد الذي في صورة النفي لا شك انه اسناد حقيقي ولا يصدق عليه التعريف
و الحق ما نقل في الحواشي ان هذا الكلام ظاهر في التحقيق انه اذا اريد بما صام نهاري افطرت بما نام
رحمه الله

مطلب

ليلي سهر

وبما ربحت التجارة خسرت يكون مجازا وكذا بان يراد نفي الصوم حقيقة عن النهار مثلا يكون حقيقة
فيختار الشق الثاني من الثاني وما الزم عليه من دخول المجاز العقلي مثل ما صام نهاري في التعريف فغير لازم
لانه ان اريد به افطر نهاري فظاهر ان الصوم المنفي بمعنى الافطار ليس ثابتا للنهار فلا يلزم دخوله في
التعريف بخلاف القيام المنفي اي نفي القيام وعدمه فانه ثابت لزيد وان اريد نفي الصوم حقيقة عن النهار فلا شك
انه ثابت للنهار حقيقة كعدم القيام لزيد فما صام نهاري مثلا بالمعنى الاول مجاز غير داخل في تعريف الحقيقة
وبالمعنى الثاني حقيقة داخل في تعريفها واما مثل انهارك صائم فلا يخرج عن الاشكال لانه ان اريد به الاستفهام عن ثبوت
الصوم للمخاطب في النهار فمجاز وان اريد به الاستفهام عن ثبوت الصوم للنهار نفسه كما اذا قلت انهارك صائم
ام انت فحقيقة مع انه ليس في الصورتين الا اسناد الصوم بمعنى واحد الى النهار وقد يمكن حله بتأمل فتأمل **قوله**
ويسمى مجازا حكميا اما باعتبار ان كل مجاز عقلي انما هو مجاز في الحكم والاسناد اما ظاهرا او مقدرا كما حكي وباعتبار
ان المجاز وان كان في الاضافة والايقاع لكن الحكم اشرف منهما فاعتبر الاشرف في التسمية او ان الاضافة والايقاع ع
منسوبان الى الحكم لاستلزامهما اياه فالمجاز فيهما منسوب الى الحكم فيكون حكميا لما عرف ان المنسوب الى
المنسوب الى الشيء منسوب الى ذلك الشيء واما تسميته بالمجاز في الاثبات اما باعتبار ما ذكره رحمه الله ان المجاز
في النفي فرع المجاز في الاثبات او باعتبار ان النفي ما لم يجعل بمعنى الاثبات لا يكون مجازا كما حققناه وعلى
الوجهين لا بد من اعتبار الاشرف لان الاثبات انما يكون حكما واما بالاسناد المجازي فاما باعتبار الاشرف
او لان الاسناد بمعنى مطلق النسبة وفي توجيهات شامل للكل ان المذكور ههنا مجاز عقلي من الاسناد لا مطلق المجاز
العقلي لانه قال من الاسناد مجاز عقلي **قوله** من الحقيقة فيما نقل عنه رحمه الله في الحواشي ان من في من الحقيقة
بيانية وفي من العقل ابتدائية على معنى انك تطلب موضعه من العقل والظاهر انه جعلها متعلقة بمحذوف حالا
عن الموضع ويحتمل ان يكون من الحقيقة متعلقا بيؤول وكذا قوله من العقل ويختلف المعنى بين هذا الاحتمال
وبين ما ذكره رحمه الله في قوله من الحقيقة لان المطلوب على ما ذكره نفس الحقيقة وعلى هذا الاحتمال الامر الذي
يرجع من الحقيقة اليه هو المعنى المجازي ثم انه قيل انما ذكر قوله والموضع لان المجاز العقلي يجوز ان لا يكون له حقيقة
عند الشيخ فلا يطلبها او لا يطلب ما يرجع من الحقيقة اليه لانتفائها وفيه تأمل لان الظاهر ان الموضع
الذي يؤول اليه من العقل انما هو الحقيقة وايضا ربما يمنع منع انتفاء الحقيقة طلبها والظاهر انه تدارك
لان التأول طلب المآل بمعنى المرجع وانه يحتمل ان يكون مصدرا بمعنى المفعول اي المرجوع بمعنى المرجوع اليه
على الحذف والايصال وان يكون اسم مكان ثم انه يتخايل من تفسير الشيخ للتأول ان حاصله ملاحظة ملابسة
ما اسند اليه لما هو له من الحقيقة ومناسبته اياها فانك اذا قلت جرى النهر ولاحظت انك انما اسندت الجريان الذي يكون للماء

على معنى تطلب موضعا يرجع اليه من العقل

الى النهر

لذلك

الى النهر لانه مكانه فقد تطلبت الحقيقة ولاحظت ملابسة المكان لها وما ذكره رحمه الله تعالى من نصب القرينة فيصلح علاقة
وامارة عليه لا ان حاصله هو وربما يفصح عن ذلك قوله فيما سيجيء نحو قول المعتزلي خلق الله الافعال كلها واصل الى فرز
بالتأويل والقصد الى انه اسناد الى السبب فان الظاهر ان قوله رحمه الله والقصد بيان لمعنى التأويل وربما يؤيد ذلك بوجوه
احدها ان المجاز العقلي كاللغوي وكما انه تعدى في الموضع الاصلي الذي يقتضيه الوضع وهو الموضوع له الى غيره
لملاحظة علاقة بينهما كذلك العقلي تعدى في موضعه الحقيقي الذي يقتضيه العقل الى غيره لملاحظة ملابسة بينهما
وكلاهما مشروط بالقرينة فكما انه ذكر في تعريف اللغوي كونه لعلاقة بينهما فقد ذكر في تعريف العقلي كونه لملابسة
بينهما تحقيقة ان المص ذكر تحقيقا للتعريفين ان للفعل ملابسات شتى الى ان قال واسناده الى غير ما هو له للملابسة
مجاز **والثاني** انه سيذكر المص ولا بد للمجاز من قرينة فلو كان التأول نصب القرينة لم يكن لذكر هذا الكلام
بعده وجه يعتد به بل الظاهر ان قوله هذا بيان شرط المجاز بعد ذكر ماهيته كما انهم يذكرون بعد تعريف المجاز
اللغوي وذكر العلاقة فيه ان شرطه قيام القرينة المانعة عن الحقيقة **والثالث** انه اذا قيل جرى النهر
وقصد اثبات الجري للنهر حقيقة فلا شك انه اسناد الفعل الى ملابس غير ما هو له وقرينة المجاز منصوبة وهي
استحالة قيام الجريان بالنهر عقلا مع انه ليس بمجاز قطعا بل حقيقة وان كان كلاما كاذبا **فان قيل** لو قيل
انبت الربيع البقل ولم نعلم حال القائل يحمل على الحقيقة كما سيأتي ان قول الجاهل شاب الصغير وافنى الكبير يحمل على الحقيقة
ما لم نعلم انه فانكم لم يرد ظاهره فيقال هذا الكلام ذكره رحمه الله بناء على تفسير التأول بنصب القرينة واما المذكور
في المتن انه لم يحمل على المجاز وانه لا يستلزم الحمل على الحقيقة بل يجوز ان يتوقف فيه حتى نعلم حال قائله **قوله**
اي غير الملابس لا يظهر للتقييد بالملابس فائدة اذ يكفي في تعريف المجاز اسناد الفعل الى ملابس لا يكون له وما
اعتبار ان يكون ذلك مغايرا للملابس الذي يكون له فامر زائد لا حاجة اليه بل ربما يدعى ان التقييد مخل
لان المجاز في الحقيقة هو الاسناد الى غير ما هو له فجعله الاسناد الى غير الملابس الذي هو له يوجب ان يكون المجاز
اعم مما هو هو في الحقيقة لان ما هو له اعم من الملابس الذي هو له على زعمه رحمه الله تعالى كما سبق فنفي الثاني
يكون اعم من الاول ضرورة ويمكن ان يجاب بان التقييد بيان للواقع لان المذكور ملابس غير ما هو له
وهو مساو لملابس غير ملابس هو له لا اخص منه لان اعمية غير ملابس هو له بالملابس **قوله**
شتى مختلفة جمع شتيت في اللغة الشتيت المتفرق فاذا كان شتى جمعا له كان المناسب ان يفسر بمتفرقات
وكانه قصد الاشارة الى ان معنى التفرق هنا الاختلاف ويجوز ان يقام المختلفة مقام المختلفات لاداء معناها
قوله لان الفعل لا يسند اليها فان قيل ان اريد انه لا يسند الى المفعول معه باقيا على حاله فكذا المفعول به
لانه لا يبقى منصوبا عند الاسناد اليه وان اريد انه لا يسند اليه اصلا فممنوع لجواز ان يرفع الخشبة في استوى الماء والخشبة

الفعل
باسناد الفعل اليهما يقال أخذ في حد المفعول معه ان يكون بعد الواو بمعنى مع وان يقصد لمصاحبة معمول
وعند الاسناد اليه لا يبقى ذلك قطعا اما الاول فظاهر واما الثاني فلان مصاحبة معمول الفعل انما
يستفاد من الواو بمعنى مع فيزول بزوالها واما المفعول به فليس الا ما وقع عليه فعل الفاعل وبالاسناد اليه
لا يتغير ذلك والمنصوبية لم تؤخذ في مفهومه ولئن اخذت في مفهومه فكذلك في مفهوم المفعول معه
وعند الاسناد الى الاول لا يتغير الا نصبه وعند الاسناد الى الثاني يتغير نصبه وكونه بعد الواو
بمعنى مع ايضا وهذا القدر يكفي جهة لتجويز الاسناد الى الاول دون الثاني قوله يعني غير الفاعل
في المبني للفاعل انما جعل اولا مرجع الضمير الفاعل والمفعول مطلقا ثم بين ان المراد بهما المقيد ولم يجعل
المرجع اولا هو المقيد لان الضمير انما يرجع الى ما ذكر سابقا ولم يذكر الا المطلق فجعله المرجع اولا وقيد
ثانيا ولما كان المعنى على المقيد بقرينة انه ذكر ان الاسناد الى الفاعل في المبني له والمفعول في غير المبني له
وان شئت قلت الاسناد الى غير الفاعل في المبني له وغير المفعول في المبني له واعلم انه يسند الفعل
المبني للمفعول الى الجار والمجرور حقيقة كما يسند اليه مجازا فان جعل هذا الجار والمجرور مفعولا ينبغي
ان يكون الاسناد اليه حقيقة دائما بمقتضى ما ذكر لانه اسناد للفعل المبني للمفعول الى المفعول وان جعل
فعلا ينبغي ان يكون الاسناد اليه مجازا دائما لانه اسناد للفعل المبني للمفعول الى غير المفعول ولا يبعد
ان يحمل قوله فاسناده الى الفاعل الخ على التمثيل وبناء على الظاهر الاعم الاغلب فيندفع ذلك قوله
لاجل ان ذلك الغير يشابهه الظاهر ان مجرد ملابسة الفعل لغيره مما له يكفي لاسناده اليه وكذا يكفي كون
هذا الاسناد مجازا من غير حاجة الى اعتبار مشابهته لما هو له في ملابسة الفعل فتفسير الملابسة بما ذكر مع خفاء
دلالته عليه وعدم الاحتياج اليه لا بد له من توجيه وكانه هو ان مجرد الملابسة وان كفى في
ذلك لكن ملاحظة مشابهته لما هو له دخل فيه واتم لتوجيهه فان الاسناد انما هو حق لما هو له فناسب
ان يكون صرفه الى غيره لمناسبة ومشابهة بينهما ولذلك اعتبره المص في الايضاح مقتفيا في ذلك
صاحب الكشاف فقال واسناده الى غيره لمضاهاته لما هو له في ملابسة الفعل مجاز وقال
صاحب الكشاف قد يسند الى هذه الاشياء على طريق المجاز المسمى استعارة وذلك لمضاهاتها بالفاعل
في ملابسة الفعل ثم قال المجاز العقلي ان يسند الى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له فلم يعتبر ملابسة
الفعل اياه واقتصر على تلبس المسند اليه بما هو له وكانه يحتمل ان يكون قصده تلبسه به من جهة
اشتراكهما في الملابسة قوله ليس هو التشبيه الذي يفاد بكأن اما ان يجعل هذا وصفا لازما
لكل تشبيه سواء كان مقصودا او لا بناء على ان ادوات التشبيه من كأن والكاف ونحوهما انما وضعت

لافادة

لافادة التشبيه مطلقا سواء كان مقصودا او لا واما ان يجعل وصفا مقيدا للتشبيه بناء على ان معنى
يفاد بكأن يقصد افادته اذ ليس كل تشبيه كذلك وان جاز ان يفيده اداة التشبيه فعلى الاول ليس المعنى فيه
تشبيها بل مشاركة له في بعض الوجوه فان من قال انبت الربيع متجوزا لم يقصد تشبيه الربيع بالقادر
وانه مثله بل قصد اثبات لازم من لوازم القادر للربيع كما يثبت لكن يقصد التشبيه فلما شارك
التشبيه في ذلك اطلق التشبيه على النسبة وعلى الثاني يكون هنا تشبيه لكن ليس مقصودا بالافادة
بل المقصود نسبة الانبات الى الربيع ويتوسل اليه بالتشبيه فانما يصار الى التشبيه ليتأتى هذه النسبة
وهذا بخلاف ما لو جعل استعارة بالكناية على ما ذكره السكاكي فان التشبيه حينئذ يكون مقصودا وهذه
قرينة له قوله ويمكن الجواب عن الاول الخ لانه شرط الاسناد الى الملابس في كليهما والمبتدأ ليس ملابسا للخبر
وكذا الموصوف للصفة فيه لما عرفت ان الملابس هو الفاعل الحقيقي فالناقة ملابس للاقبال والرجل للعدل
قوله فيكون مما بني للفاعل الخ فيه انه لو جعل المفعول الذي ذكره المص في الملابسات المفعول له للمفعول
بواسطة لا يندرج فيه الزمان والمكان والسبب لان كلا مفعول بواسطة ويلابسها الفعل بواسطة الحرف
والاولى ان يجعل ذلك من قبيل المكان بناء على اخذه اعم من الحقيقي وغيره قوله والمعتبر عند صاحب الكشاف
ان قصده بذلك وجها آخر في الجواب عن الثاني يعني ان المعتبر تلبس المسند اليه المجازي بالحقيقي لا ملابسة
الفعل المجازي والتلبس هنا تام فان الاسلوب يتلبس بالحكيم لكونه صاحبه وكذا الضلال بالضال
البعيد والعذاب بالمؤلم المعذب وح يستغني عن مؤنة تعميم الملابسة يتوجه عليه ان هذا لا يستقيم
في توجيه كلام المص لانه شرط الاسناد الى الملابس فلا بد ان يكون المسند اليه المجازي ملابسا للفعل فالمقصود
من نقل كلام الكشاف انه لا يتجه هذا السؤال عليه وهذا انما يجري ما ذكره من التلبس على اطلاقه لا اذا قيد كما
اذا قيد بكونه من جهة اشتراكهما في الملابسة فيتوجه عليه ايضا قوله والك ان تجعل امثال هذا
اشارة الى قوله تعالى فما ربحت تجارتهم فان التجارة سبب للربح وقد يجعل اشارة الى ما ذكره في
السؤال من الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم والضلال البعيد والعذاب الاليم وانما يصح هذا في الاخيرين
اذ الضلال سبب للبعد والعذاب للايلام دون الاولين اللهم الا ان يتكلف قوله من النسب الاضافية
والايقاعية انما لم يذكر الوصفية مثل نهر جري ونهر جار لان المسند في المجاز العقلي يجب ان يكون
فعلا او معناه فالواقع صفة اما فعل او وصف او مصدر والثالث خارج عما نحن فيه على ما ذكره رحمه الله
وفي الاولين يكون المجاز في اسناد الفعل او الصفة الى الضمير فيتناولهما التعريف بلا شبهة قوله
فالمذكور في الكتاب تفريع على ما سبق من تحقق المجاز العقلي في غير الاسناد من الاضافة والايقاع لكن

فالناقة ملابس للاقبال والرجل للعدل

المجاز

جعل التعريف للمطلق بناءً على تعميم الاسناد للصريح واللازم ينافي ذلك لاقتضائه عدم تحقق
في الاضافة والايقاع اذ المجاز في صورتيهما انما هو في الحقيقة في الاسناد اللازم لهما لا فيهما وايضا
مراده بمطلق المجاز العقلي المذكور في مقابلة المجاز العقلي في الاسناد خاصة المجاز العقلي الشامل
للاسناد والاضافة والايقاع فالتعريف للمطلق بناءً على جعل الاسناد متناولا للاسناد اللازم في صورة
الاضافة والايقاع لا يصح لانه يكون التعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة والاولى ان يقال
اما ان يكون نفس الاضافة والايقاع مجازا عقليا على ما هو الظاهر او لا بان يجعل المجاز في صورتيهما
هو الاسناد اللازم لهما لا نفسهما وعلى الاول يتعين ان يكون التعريف للمجاز الاسنادي خاصة لا
للمطلق لان المذكور في التعريف الاسناد اللهم الا ان يحمل الاسناد على مجرد النسبة وعلى الثاني لا يكون
المجاز الا في الاسناد اما صريحا في الكلام ولازما منه ولا يتحقق مطلق المجاز العقلي الشامل للاسناد
وغيره ثم انه على الاول اذا جعل التعريف للمطلق يتوجه عليه ان المذكور في الكتاب انما هو المجاز او
لانه قال وهو الاسناد مجاز عقلي وحمل الاسناد فيه على مطلق النسبة في غاية البعد وكذا جعل القسم
اعم من المقسم من وجه اللهم الا ان يجعل مرجع الضمير في قوله وهو اسناده الى مطلق المجاز العقلي
المذكور في ضمن المجاز العقلي الاسنادي **قوله** وقد يكون كناية لا ايقاع المجاز فيه صريحا لان
التسلية اوقعت فيه على الهموم صريحا وهذا الايقاع مجاز عقلي لا انا نقول لا كلام في هذا المجاز
بل في المجاز المكني عنه بهذا المجاز وهو اسناد الحزن بمعنى المحزونية الى الهموم فان التسلية انما
يوقع على ما اتصف بالحزن ففي هذا التركيب مجاز ان صريح ايقاعي ومكني اسنادي وربما يتوهم
ان ليس فيه الا مجاز واحد هو المكني الاسنادي لان ايقاع التسلية على الهموم انما يكون مجازا لتضمنه كونها
محزونة **قوله** من ظاهر كلام السكاكي والمص فانه يفهم من ظاهر كلام المص اختصاصه بالاسناد وكذا
من ظاهر كلام السكاكي حيث فسر المجاز بالكلام المفاد به الخ والظاهر حمل الكلام على المصطلح دون
اللغوي **قوله** كما يتوهم من المفتاح ليس التوهم من مجرد انه ذكر فيه ان قيد التأول لاخراج الكذب ولم يذكر
لاخراجه بقول الجاهل لان عدم القول بالشيء ليس قولا بعدمه بل من انه قال لو قلت خلاف ما عند العقل
امتنع طرده بنحو قول الجاهل فلو كان التأول مخرجا له لامتنع امتناع الطرد بل لانبنى امتناعه على دخوله
في التعريف **قوله** ولقائل ان يقول يتجه عليه ما ذكره سلمه الله انه مناف لكلام السكاكي حيث حكم بانه
لو قال خلاف ما عند العقل يدخل فيه قول الجاهل فعدل الى خلاف ما عند المتكلم ليخرجه وعلى ما ذكره التقسيم
عند العقل يكون قول الجاهل كلاما مفيدا لما عند العقل اذ انبات الربيع مما يتصوره العقل فلا يدخل

فاثبتها

في خلاف ما عنده وغاية ما يمكن ان يقال من جهته رحمه الله تعالى ان حاصل كلام السكاكي ان لو قال خلاف ما عند المتكلم
اخرج قول الجاهل وادخل نحو كسا الخليفة الكعبة دون قوله خلاف ما عند العقل فانه ليس فيه ثان الفائدة
ولا يقدح في ذلك حصول الحد بما فيه خروج قول الجاهل بخلاف ما عند العقل لا ينافي كلام السكاكي وانما
ينافيه لو دخل فيه نحو كسا الخليفة الكعبة وربما يقال لم يقصد بقوله ما حصل عنده وثبت مجرد ما تصوره
بل ما ثبت عنده ولم ينتف وما يحيله العقل بالبديهة او بالنظر الصحيح فليس ثابتا عنده بل منتفيا وقوله
تصور الكواذب من التصور اللازم للتصوير يقال صورت الشيء فتصور ومنه قول الشاعر ترابا وجوه
الارض كيف تصورا على المجيء فمعنى امكان تصور الكواذب امكان وجودها فلا يخرج قول الجاهل بخلاف ما
ثبت عند العقل لانه منتف عنده بنظره الصحيح **قوله** ما ذكرنا من تقرير كلام المص مشعر كانه وجه الاشعار انه
يفهم من اعتراضه على السكاكي انه يجوز تعريف المجاز بالكلام المفاد به خلاف ما عند العقل بمعنى خلاف ما في نفس
الامر بتأول ويلزم منه ان يصح تعريفها باسناد الفعل او معناه الى غير ما هو له في نفس الامر فيراد في تعريفه
غير ما هو له في نفس الامر لكن لا يخفى انه على تقدير تسليم ما ذكر من اللزوم لا يلزم ان يراد في تعريفه غير ما هو له
في نفس الامر لجواز ان يراد غير ما هو له عند المتكلم لان المسند اليه في المجاز يجب ان يكون غير ما هو له في نفس الامر
وعند المتكلم ايضا وقد يوجه الاشعار بانه يفهم من كلامه ان مثل كسا الخليفة الكعبة يكون المسند اليه
خلاف ما هو له في نفس الامر وهذا ابعد من الاول لان مثل هذه كما يكون خلاف ما هو له في نفس الامر يكون كذلك
عند المتكلم ايضا مع انه لا يلزم من كون بعض امثلة المجاز كذلك كون كلها كذلك والاظهر ان كلامه عن هذا الاشعار
عار واما توجيه الاشعار بان المتبادر من اطلاق ما هو له ما هو له في نفس الامر فلا يصلح توجيها للاشعار
اصلا بل توجيها لتجويز ارادته **قوله** بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة فاذا جعل الحقيقة اسناده الى ما هو له
عند المتكلم في الظاهر كان المجاز اسناده الى غيره يقال حينئذ يكون قوله عند المتكلم متعلقا بالظرف الذي هو له
كما ذكر في تعريف الحقيقة لكن صرح رحمه الله تعالى في المختصر بانه متعلق بمعنى الغير حيث قال سواء كان ذلك الغير
غيرا في الواقع او عند المتكلم وبين هذين التعلقين فرق فانه على الاول يتقيد ثبوت الفعل لما هو له بكونه عند المتكلم
وغير ما هو له يكون مطلقا عن هذا القيد متناولا لما يكون غيرا في الواقع لا عند المتكلم وعلى الثاني بالعكس
فيجوز ان يكون غير ما هو له بالمعنى الاول غير غير ما هو له بالمعنى الثاني وبالعكس فانه اذا زعم المتكلم في شيء اتحادهما
وانهما ما هو له فيصدق على احدهما انه مغاير في نفس الامر لما هو له عند المتكلم وهو الشيء الاخير ولا يصدق
عليه انه مغاير له عنده لانه عينه عنده وكذلك اذا زعم في شيء انه ما هو له لكنه خلاف الواقع فهذا الشيء غير عنده
لما هو له في نفس الامر وليس غيرا عنده لما هو له عنده ويمكن ان يقال لم يقصد بغير ما هو له شيء مغاير لشيء هو له وانما قصد به معنى النفي اي شيء لم يكن له

كما تقول ضربني من غير ذنب اي لا عن ذنب لا عن شيء مغاير لما هو ذنب فتأمل قوله وح يدخل نحو
قول الجاهل اه اراد به ما هو المفهوم من اطلاقه وهو انبت الربيع البقل دون ما ذكر في السؤال من نحو قول الجاهل
انبت الله البقل بالتأويل وايضا ما يذكر بعده من دخول قول الجاهل المذكور في السؤال يصلح قرينة
على ان المراد بقول الجاهل الذي حكم بجزء وجه غيره وكذا المراد بقول المعتزلي ما سبق ذكره في تعريف الحقيقة
وهو قوله خلق الله الافعال كلها لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه لا ما ذكر في السؤال من قول المعتزلي
بقرينة انه حكم بعد ذلك بدخول ما في السؤال ولا نفهام ما ذكر سابقا من اطلاق قول المعتزلي وجه ظاهر
فاندفع ما يتوهم انه ان اراد بنحو قول الجاهل في الجواب ما ذكر في السؤال على ما هو الظاهر ففاسد
وان اراد غيره فخلاف الظاهر وكذا حال قول المعتزلي قوله او لم يظن اعاد رحمه الله كلمة لم اشارة
الى انه مجزوم معطوف على نفس المجزوم لا مرفوع معطوف على مجموع الجازم والمجزوم والا فاعادته ربما
يخل بالمقصود وهو عموم النفي للعلم والظن وهو يتوقف على وقوع او في سياق النفي ليفيد العموم اي
نفي احد الامرين والاعادة يخرجها عن سياقه لانه ح يكون مجموع الجازم والمجزوم معطوفا على مثله
فيكون المعنى على احد النفيين وما ذكرنا يصلح وجها لعدم اعادة المص واما اعادته فاظهار للمقدر
واشارة الى ما ذكرنا قوله وانه المبدئ والمعيد وجه الدلالة عليه ان من قال بامر الله تعالى وارادته
وان افناء الشعر والشاعر وان طلوع الشمس وغروبها كل يوم بذلك قال بانه المبدئ والمعيد والمنشئ
والمفني لان ذلك دليل اسلامه والمسلم يقول بهذا ولان من قال بذلك قال بهذا لعدم القائل بالفصل
وايضا كون الافناء بامره وارادته يدل على كونه مفنيا وكون طلوع الشمس وغروبها بامره يدل على
كونه منشئا مبدئا معيدا وما يقال لم رجح حمل اسناده ميز على المجاز بقرينة افناه قيل الله على العكس
يدفع بان الحمل على الصلاح والاسلام اصلح واسلم قوله اما حقيقتان وضعيتان لا خفاء انه يجوز
ان يكونا حقيقتين عقليتين ومجازين عقليين ومختلفين نحو انبت البقل فصل الربيع واجرى النهر
اطاعة امر فلان واجرى الماء اطاعة امره واجرى النهر اطاعة فلان فالتقييد بالوضعي يحتمل ان يكون
لتجليل ان المص انما ذكر الاسناد المجازي لا الايقاعي والاضافي او لانه حمل الحقيقة والمجاز على نفس
الطرف والمختار عنده ان الحقيقة والمجاز العقليين انما يوصف بهما الاسناد لا اللفظ قوله وكذا
المراد بشباب الزمان لا خفاء ان شباب الشخص حالة قائمة به فينبغي ان يفسر شباب الزمان بما يكون
من طراوته وما يتوهم فيه من القوة حيث ينمي الاشجار والنباتات ونحو ذلك لا بما ذكر من ازدياد قوى
الارض فانه حالة للارض وقوتها لا للزمان ويمكن توجيهه بان يحمل الازدياد على المتعدي ويجعل

مضافا

مضافا الى المفعول والمراد ازدياد الزمان القوى او قوة للزمان يزداد هو اياها القوى او بان يزداد حالة
تكون للزمان عند ازدياد القوى قوله ففيه اشكال وهو انه لم يشترط في الحقيقة والمجاز العقليين
كون المسند فعلا او معناه فيجوز ان يكون جملة وفي وصفها بالحقيقة والمجاز اللغويين تردد لان
اخذ الكلمة في تعريفهما يقتضي ان لا يوصف بهما وتقسيمهم المجاز المفسر بالكلمة الى الاستعارة وغيرها
والاستعارة الى التمثيلية وغيرها مع ان التمثيلية مركب قطعا يقتضي جواز وصف المركب بهما اما بالمجاز
فلوجوب صدق المقسم على الاقسام اللهم الا ان يجوز ان يكون القسم اعم من وجه وح لا بد لتفسير المجاز
بالكلمة من تأويل مثل انه باعتبار الاعم الاغلب وانه تعريف لنوع من المجاز غالب الوقوع واما بالحقيقة
فلان كل ما يوصف بالمجاز باعتبار الاستعمال في غير الموضوع له يوصف بالحقيقة باعتبار الاستعمال في
الموضوع له لانه ان جعل المجاز مستلزما للحقيقة فظاهر وان لم يجعل فلا شبهة في لزوم المعنى الحقيقي للمجاز
وانه يقتضي وجوب جواز وصف اللفظ بالحقيقة باعتبار الاستعمال فيه وقد تبين جواز وصفها بهما
بوجهين آخرين احدهما انه يجوز ان يكون باعتبار ما فيها من المفردات وصفا للشيء بوصف جزئه كقولهم
ثوب اسمال ونطفة امشاج فيوصف الجملة بالحقيقة اذا كان جميع مفرداته مستعملة فيما وضعت له
وبالمجاز اذا استعملت في غيره او البعض في عينه والبعض في غيره لانه يصدق على الجميع من حيث هو انه
مستعمل في غير الموضوع له لان المركب من الموضوع وغيره غيره والثاني ان الحق ان المركب موضوع بالنوع
فينبغي ان يكون استعماله في الموضوع له حقيقة وفي غيره مجازا كالمفرد والا لزم التحكم وتعريفهما بالكلمة
اما للذهاب الى عدم الوضع في المركب وللتردد فيه فاخذ ما هو المتيقن واحيل بالمتردد فيه على المقايسة
او لانه وان قطع بالوضع في المركب لكنهم اكتفوا ببيان ما هو الاصل لظهور حكم الفرع بالمقايسة ولك
ان تجعل هذا الوجه الثاني وجها للاشكال بانه لما اشكل وصف المركب بهما اشكل انحصار الاقسام في
الاربعة لابتناء الانحصار على الوصف قوله في القرآن كثير وجه ذكره الرد على جماعة انكروا وجود المجاز
العقلي في القرآن ولذا قدم للاهتمام لا للحصر فلا يرد ان كثرته لا يخص القرآن قوله نصب على انه مفعول به
في الكشاف انه مفعول به اي كيف تتقون انفسكم يوم القيمة وهوله ان بقيتم على الكفر ولم تؤمنوا ويجوز
ان يكون ظرفا اي فكيف لكم التقوى في يوم القيمة ان كفرتم في الدنيا ويجوز ان ينتصب بكفرتم على تأويل
جحدتم وقوله يوما يجعل الولدان ينبغي ان يجعل بدلا من يوم القيمة او نصبا بتقدير اعني والظاهر ان
ذكره مستغنى عنه قوله ومنه اجر النهر فصله لانه ليس فيه اسناد امر او نهي بل يتعلقهما وفصل
قوله ليت النهر جار لانه ليس فيه امر او نهي اصلا قوله بالمذكور لم تعلق بالمسند اليه لان قيام المسند

(العقل)
بما هو مسند اليه له في الواقع ليس مستحيلا اصلا فلو ذكر المسند اليه لربما يذهب الوهم اليه قوله اى رجحته
اشارة الى ان قوله عقلا تمييز ووجهه ان يجعل تمييزا عن نسبة الاستحالة الى القيام ويجعل الاستحالة
لازمه ولا يلزم صحة كون الفعل فاعلا لها بل يكفي صحة كونه فاعلا للاستحالة المتعدية على ما ذكروا
ان التمييز كما يكون فاعلا لنفس الفعل المذكور نحو طاب زيد نفسا يكون فاعلا لمتعديه نحو امتلاء الاناء
ماء فان الماء فاعل للملء لا للامتلاء وللازمه نحو فجرنا الارض عيونا فان العيون فاعل التفجر لا التفجير
قوله بمعرفة فاعله او مفعوله انما فسر معرفة الحقيقة بمعرفة الفاعل والمفعول الحقيقي لانه لا خفاء
في معرفة نفس الاسناد فان له معنى ظاهرا معلوما فلا تنقسم معرفته الى ظاهرة وخفية وانما يجري الخفاء
والظهور في معرفة الفاعل والمفعول الحقيقي واما التوجيه بانه لا يلزم ان يكون للمجاز حقيقة وانما يلزم
ان يكون له فاعل او مفعول حقيقي فليس بوجيه لان الكلام في المعرفة لا في الوجود ومعرفة الشيء
لا يتوقف على وجوده قوله اى قول ابن المعتز في الايضاح انه لابي نواس وقيل هو كنية لابي المعتز
فلا مخالفة وقيل انه اشارة الى ان ما في الايضاح ليس على ما ينبغي والله اعلم بحقيقة الحال هذا وكانه
اودع في قوله بما اودعه دقائق الحسن الى آخره جهة دفع لما يتراءى من نوع مخالفة بين ما في البيت
وبين ما اشتهر ان المعاد مثل في الكراهة والطباع مجبولة على معاداة المعادات وكثرة المعاد (مدة)
تقل الحرمة وذلك انه بكل نظر يرى حسنا آخر ودقيقة اخرى من دقائق جماله فلا تكرار قوله
اى قدمتني نفسي تقدير ذكره السكاكي والظاهر انه بناء على مذهبه ان العبد خالق لافعاله الاختيارية
فالتقدير عند الشيخ اقدمني الله تعالى ويحتمل ان يقال كون نسبة الفعل الى الفاعل حقيقة لا يتوقف
على كونه مخلوقا له فانك تقول ضرب زيد واقدم زيد عمرا بلد كذا حقيقة مع ان الضرب والاقدام
مخلوق الله تعالى فلا يبعد ان ينسب الاقدام الى النفس حقيقة مع انه مخلوق له تعالى لا للنفس قوله
بهذه الحالة يشير الى ان قوله وبدا خبر للصيرورة توسطت الواو بين اسمها وخبرها لتاكيد اللصوق
كما في قوله وكنت وما ينهنهني الوعيد وقيل الواو للحال على تجويز الواو في المضارع المثبت وعلى تقدير
المبتدأ اى وانا يضرب والخبر محذوف اى صيرتني هكذا وقيل الواو لعطف احد الظرفين على الآخر
على تقدير المعطوف للضرورة ويجوز ان يعطف على صيرتني والعدول في المعطوف الى المضارع لقصد
الاستحضار والاستمرار قوله فالاعتبار اذا لا ان يكون الخ ان اراد بهذا المعنى ما وضع له لفظ الاقدام
والتصيير فما ذكر ان وجوده يستلزم ان لا يكون مجازا في اللفظ نفسه مسلم لكن وجوده ممنوع والاستدلال
على وجوده بوجود القدوم والصيرورة على الحقيقة غير مستقيم وهو ظاهر وان اراد به ما هو المقصود
من الكلام

وهو ظاهر

(المجاز)
(لعدم)
وهو ظاهر من قوله المعنى الذي يرجع اليه الفعل وهو القدوم لاجل الحق فوجوده مسلم لكن استلزامه
في اللفظ ممنوع كيف والمعنى الحقيقي للفظ الاقدام وهو غير القدوم ضرورة وغاية ما يمكن ان يقال
الاقدام الحقيقي المسند الى الحق مجاز حاصل معناه ومحصل مؤداه القدوم لاجل الحق فالقدوم
ههنا معنى حقيقي للاقدام المسند الى الحق مجازا فرجوع معنى الاقدام الى القدوم بملاحظة التجوز
في الاسناد قال رحمه الله في شرح المفتاح وانا اظن كلام الشيخ اقرب الى الصواب بالنظر الى مقصود
الكلام اذ ليس القصد هنا الى اقدام وتصيير بل الى قدوم وصيرورة على ما صرح به الشيخ دفعا لما
يتوهم من اعتراض الامام يعني ليس المراد هنا اقداما وتصييرا حتى يطلب له فاعل وانما هو موهوم مقدر
والمتحقق الموجود هو القدوم والصيرورة انتهى كلامه يعني ان المذكور وان كان لفظ الاقدام والتصيير
(لكن) لم يقصد بهما الى اقدام وتصيير محققين بل اليهما موهومين واذا لم يوجد يطلب الفاعل فانه دفع
ما نقل عنه رحمه الله في الحواشي انه اذا لم يكن هناك اقدام بل قدوم كان هناك مجاز لغوي في المسند
لا عقلي في الاسناد وذلك لانه لا يلزم من انتفاء الاقدام عدم استعمال اللفظ فيه حتى يلزم المجاز
في اللفظ بل انه يستعمل في اقدام موهوم لا يقال قد ذكروا ان التخييلية مجاز على قول السكاكي لان
الاظفار لم يوضع الا للاظفار المحققة فاستعمالها في الموهومة يكون مجازا فالاقدام في الموهوم يكون
مجازا لانا نقول استعمل الاظفار في الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار المحققة ولا شك في تخالفهما
ولم يستعمل الاقدام هنا الا في الاقدام الحقيقي الا انه موهوم مفروض الوجود وانما يكون مثل الاظفار
لو استعمل في امر موهوم شبيه بالاقدام الحقيقي وليس فليس وفائدة ذكر الاقدام مستعملا في اقدام
موهوم مع ان الموجود هو القدوم هي المبالغة في مدخلية الحق في القدوم حتى جعل مقدما اذ لا شيء
ادخل في مدخلية القدوم من المقدم بل انه هو المؤثر فيه وهل يحتاج حصول هذه الفائدة الى توهم
مقدم وفرض وجوده ونقل اسناد الاقدام منه الى الحق حتى يكون هناك اقدام موهوم لمقدم موهوم
الظاهر انه لا واما الزوم انه يحتاج اليه وينقل الاسناد منه الى الحق فيضبط انه يوجد فاعل حقيقي (هذا اعتراض على السيد الشريف قدس سره)
بحيث اذا اسند اليه يكون حقيقة ويؤيده ما ذكرنا من عدم الاحتياج الى نقل الاسناد من المقدم الموهوم
الى الحق قول الشيخ لا تستطيع في نحو صيرتني ويزيدك ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل وجعل
للهوى والوجه فان قيل القدوم امر حادث لا بد له من ايجاد وموجد فيلزم من وجوده
وجود الاقدام والمقدم فكيف يصح ما ذكر ان الموجود هو القدوم والاقدام موهوم يقال المراد بالاقدام
هنا امر لا يجوز ان يطلق عليه الاقدام في العرف فانك اذا اركبت زيدا على دابتك الى موضع وحملته اليه

او اخذت بيده وجرته اليه يقال انك اقدمته هذا الموضع ولا شك ان هذا الاقدام ليس لازما لو
القدوم ق قد يجاب بان الاقدام وان كان موجودا في نفس الامر لكن لم يقصده من قال اقدمني
بلدك حق ولم يلتفت خاطره اليه اصلا فامتنع اراده الاقدام بقوله هذا حتى يحتاج الى تقديم اعتباره
وانت خبير بان هذا يوجب التجوز في الاقدام ق وربما يتوهم من قول الشيخ هذا ان المجاز العقلي لا يجب
ان يكون له حقيقة عقلية وهذا حق لا شبهة فيه اصلا ولا يرد عليه اعتراض قطعا بيانه انه انما نفى
في هذا الكلام وجود فاعل حقيقي نقل الاسناد منه الى الفاعل المجازي ونقل الاسناد من الفعل يشير
بثبوته ولا له فحاصله يرجع الى نفي لزوم الحقيقة للمجاز وقوله هذا محكم في هذا المعنى ق وقوله سابقا ليس
بواجب ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صارت حقيقة محتمل لان يكون
مراده فاعلا في التقدير قد اسند اليه اولا ونقل عنه الى الفاعل المجازي واذا نقلته عنه الى ذلك
الفاعل صارت حقيقة فيحمل المحتمل على المحكم وبعبارة اخرى قوله السابق ساكت وقوله اللاحق ناطق
فيحمل الساكت على الناطق ولكن سوق كلام الشيخ حيث ذكر ان الموجود انما هو القدوم والصيرورة
يشعر بانه نفى الفاعل الحقيقي راسا لانه اذا لم يكن اقدام لم يكن مقدم قوله وكذا لا معنى لقولنا خلق
قد يناقش فيه بانا لا نسلم عدم صحة ان يقال خلق الابن من الاب قال الله تعالى خلقكم من نفس واحدة
قوله كالاستخدام قيل هو استخدام فلا معنى للتشبيه ق ودفع بان شرط الاستخدام ان يكون
للفظ معنيان وليس للنهار ههنا معنيان لان النهار الذي ادعي كونه صائما ليس شيئا غير النهار وقيل يوجه
بانه ليس القصد الى التشبيه كما تقول الاسم كزيد قوله وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات يقال اذا
كان المراد بالربيع حقيقة الربيع لم يكن اسناد الانبات اليه حقيقة وان ادعي كون الربيع قادرا
مختارا لان الانبات انما يسند حقيقة الى من هو قادر حقيقة لا ادعاء ق ولا يمكن ان يقال قصد بالانبات
امر وسمي شيئا بالانبات الحقيقي كما هو مذهب السكاكي في التخييلية واسناد هذا الامر الى القادر
الادعائي حقيقة لان السكاكي صرح بان الانبات هنا امر محقق واذا لم يفد الادعاء المذكور كون
اسناد الانبات الى الربيع حقيقة فسعيه في نفي المجاز العقلي بنظمه في سلك الاستعارة بالكناية يكون
ضايعا ق ولا يبعد ان يقال اذا ادعي ان الربيع قادر مختار يصح اسناد الانبات اليه فينبغي ان يعتبر
قادرا مختارا في حكم هذا الاسناد ولا يصفو عن شوب قوله اعتراض قوي ق وهو انه قسم المجاز الى المجاز
المرسل والاستعارة وقسمها الى المصرحة والمكنية فتكون المكنية مجازا مع ان المنية في قول الهذلي مستعملة
في الموت بادعاء السبعية له فتكون مستعملة فيما وضعت له بالتحقيق قوله ومنهم من لم يقف الخ

فان قيل

فان قيل يجوز ان يكونوا واقفين عليه لكن اجابوا بوجه آخر ق يقال جوابهم هذا يدل على ان المراد بالعيشة
عند جعلها استعارة بالكناية هو الصاحب الحقيقي لها وبالنهار هو الصائم الحقيقي وبهامان نفس العملة
حقيقة وبالربيع هو الواجب تعالى حقيقة قوله من الاعتبارات الراجعة اه لا خفاء ان الاعتبار الراجع
الى المسند اليه لذاته غير الراجع اليه من حيث انه مسند اليه لانه راجع اليه من حيث الوصف فبيانه الامور العارضة
له من حيث انه مسند اليه بالاعتبارات الراجعة اليه لذاته محل بحث ق وتوجيهه ان مراده بالراجع اليه لذاته
ما يرجع اليه لا بواسطة الحكم او المسند فقوله لا بواسطة الحكم تفسير لقوله لذاته ق وفيه انه يلزم ان يكون
البيان اعم من المبين لان الراجع اليه لا بواسطتهما لا يلزم ان يرجع اليه من حيث انه مسند اليه لكن الامر فيه سهل
لجواز ان يقيد بالحيثية المذكورة بقرينة السابق ق ويمكن ان يرجع الضمير في لذاته الى المسند اليه ماخوذا
بهذا الوصف فيرجع الى الراجع اليه من حيث هذا الوصف قوله اما حذفه فقدمه لانه لا يترتب عليه
مقتضيات الاحوال المترتبة على المذكور من تنكيره وتعريفه وتقديمه وتأخيره فكان تقديمه اولى في طريق التعليم
ق وما ذكره رحمه الله من انه عبارة عن عدم الاتيان الخ فيتوجه عليه ان الحذف كما ان له عدما سابقا فله
عدم لاحق فلم لم يعتبر اللاحق مع ان الحذف عبارة عن العدم اللاحق لانه اسقاط ق ودفع بان العدم السابق
هو الاصل فاعتباره اولى مع ان الواقع هنا هو العدم السابق لان المحذوف في الكلام لم يكن موجودا
فيه اولا بل انه لم يؤت به في الاصل فاعتبار الاصل والواقع اولى من ملاحظة مجرد دلالة العبارة بدون
وقوع مدلولها ق وذكر سلمه الله تعالى ان الانسب بهذا الفن ان الذكر لاصالته لا يستدعي وجود نكتة
زائدة عليها والحذف لمخالفته الاصل يستدعي نكتة باعثة عليه ق وفيه ان نفس الاصالة نكتة باعثة
على الذكر كسائر النكت الباعثة على الحذف فعدم استدعاء الذكر نكتة زائدة على اصالته لا يجب ان يكون ادنى
في استدعاء النكتة من الحذف ق ويمكن دفعه بان الاصالة وان كانت نكتة لكنها نكتة ظاهرة مبتذلة
ونكت الحذف ليست كذلك قوله والحذف الخ اراد ما سوى حذف الفاعل في الفعل المبني للمفعول لما ذكر
انه لا يحتاج الى القرينة بل الى الغرض الداعي فقط ق ولا يبعد ان يقال لانهم حذف الفاعل في هذه الصورة
من اطلاق الحذف لانه انما يطلق حيث يصلح لتقدير المحذوف وفي هذه الصورة لا يصلح له اصلا ق ويؤيده
انهم اطلقوا القول بان حذف الفاعل لا يصح وما سيذكر من حذف الفاعل في هذه الصورة لا ينافي ما
ذكرنا انه لا يفهم من الاطلاق قوله وقيل معناه الخ اما ان يريد للقرينة ظاهرا وباطنا وكونه عبثا
بالنظر الى باطنها وهو المراد بالحقيقة فالظاهر انه خال عن التحصيل واما ان يريد كونه عبثا بالنظر
الى الظاهر الذي هو القرينة فالفرق بينه وبين الوجه الاول انه جزم في الاول بعدم العبث نظرا الى الحقيقة

باعتبار انه ركن من الكلام ولم يجزم في الثاني بعد من نظرًا الى الحقيقة بل انما جوزه بالنظر اليها باعتبار جواز
تعلق غرض خفي فالفرق بوجهين قوله وانما قال تخييل لان ما ذكر من العدول ليس تحقيقا بل على
سبيل التخييل لان تحقيق العدول يتوقف على كون الدال عند الذكر هو اللفظ فقط وعند الحذف هو العقل
فقط وليس شيء منهما متحققا بل لكل منهما مدخل في الدلالة على التقديرين كما اشار اليه بقوله ولا
عند الذكر الخ لا يقال فقوله الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بطريق الحصر لا يصح وينافي ما
يعقبه لانه يقال كان وجه الصحة ان الكلام في الدلالة اللفظية فالموصوف بها هو اللفظ فقط وهذا
لا ينافي ان يكون للعقل مدخل فيها كما هو الواقع فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ لافتقاره
الى العقل في الدلالة ولا عند الحذف على العقل لان البحث في الدلالة اللفظية لا يقال فكيف يصح ما ذكر
ان الاعتماد عند الحذف على دلالة العقل مع انه لا يوصف بالدلالة اللفظية اصلا لانا نقول لان هذا بناء
على الظاهر وما ذكر من حصر الدلالة في اللفظ بناء على الحقيقة على انه لا مانع من نسبة الدلالة الى العقل باعتبار
ان له مدخلا فيها وعلم بما ذكرنا وجه عدم التعرض لانتفاء العدول بسبب ان الدال عند الذكر ليس كالحذف
هو اللفظ فقط فان قيل سلمنا ان الدلالة اللفظية لا يوصف بها الا اللفظ لكن لا نم وجودها عند
بل عند دلالة عقلية على المحذوف من غير حاجة الى اللفظ المدلول ولئن اعتبرت الدلالة اللفظية
عنده فهي انما تكون ثابتة للكلام بواسطة القراين يقال الحال استمر في العادة فهم المعاني وتفهيمها من الالفاظ
حتى ان المتكلم يناجي نفسه بالفاظ متخيلة كان الدليل على ما يستند اليه المستند عند الحذف هو اللفظ
المحذوف والدال على هذا المحذوف يجوز ان يكون هو العقل قوله مثل رمية من غير رام مثل يضرب
لصدور الفعل عن غير فعله وشنشنة اعرفها من اخزم قول ابي اخزم مات اخزم عن بنين فوثبوا
يوما على جدهم ابي اخزم فجرحوه فقال ان بني زملوني بالدم شنشنة اعرفها من اخزم الشنشنة
الخلق والطبيعة واخزم جد حاتم الطائي قوله لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ والسر فيه
ان المرفوع بالمدح او الذم او الترحم لما كان وصفا لما قبله في المعنى خولف فيه الاعراب للافتنان والدلالة
بذلك الافتنان من حيث تغيير المألوف على اهتمام تام بالمذكور من جهة ان في الافتنان زيادة تنبيه
وايقاظ للسامع وتحريك من رغبته في الاستماع وذلك الاهتمام انما يكون لمدح وذم او ترحم مما يقتضيه
المقام ولما كان بينه وبين ما قبله شدة الاتصال التزم حذف المبتدأ ليكون في صورة متعلق
من متعلقات ما قبله وايضا في هذا الحذف تقوية للافتنان في الدلالة على ما ذكرنا من الاهتمام قوله
ولا مقتضى للعدول عنه لا يقال ثبت ان هذا كله مع قيام القرينة وعند قيامها فلا شك ان ذكره

عبث

عبث بناء على الظاهر فالاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مقتض للعدول فيكون داعيا وكذلك تخييل
الى اقوى الدليلين لانه يقال ليس المقتضي مجرد صحة القصد الى الاحتراز الى التخييل بل القصد بالفعل
ولا خفاء انه غير لازم قوله ومنه اولئك هم المفلحون فان قيل الكلام في الذكر المقابل للحذف وانه اذا
لم يذكر
يكون محذوفا وفاء الاية ليست كذلك لانه لو لم يذكر اسم الاشارة في واولئك هم المفلحون لكان هم المفلحون
خبرا لاسم الاشارة الاول مع قوله على هدى فيكون المسند اليه عند عدم ذكر الاسم الثاني مذكورا ايضا
عند عدم ذكر الاسم الاشارة الثاني بيان
يقال صحة ذكر هذا المسند اليه لا يتوقف على ان يكون بحيث اذا لم يذكر يكون المسند اليه محذوفا بل معناه
عدم حذف هذا المسند اليه سواء كان المسند عند حذفه مسندا الى مسند اليه آخر اولا ومعنى المقابلة ليس الا ان
الذكر عدم الحذف واما انه لو لم يذكر هذا المسند اليه لهذا المسند لا يكون له مسند اليه اصلا في الكلام
فخارج عن مقتضى المقابلة ولو سلم انه ليس من ذكر المسند اليه بل من تكريره كما يلوح به قوله بتكرير
اسم الاشارة ومطلق ذكر ما لا ينطبق على تكريره فلا شك في المناسبة بل المجانسة بل المماثلة وانما تكفي
لصحة ذكر التكرير في حالة الذكر قوله كما ثبت لهم الاثرة في موقع المصدر لقوله ثابتة والفاء في فهي
زائدة وقيل للدلالة على ان الاثرة بالهدى سبب للاثرة بالفلاح والاثرة بفتح الهمزة والثاء المثلثة
التقدم والاستبداد وقوله في تميزهم متعلق بجعلت او بالظرف الواقع موقع المفعول الثاني اعني
بالمثابة اي المنزلة ومعنى في الاصل الموضع الذي يثاب اليه اي يرجع مرة بعد اخرى ويقال للمنزل مثابة
لان اهله يترددون في حوائجهم ثم يثوبون اليه ومعنى على حيالها على انفرادها واستقلالها واصله
حوال وهو بمعنى الحول اي كنت مميزة على انفرادها مستقلة في ذلك مع ما حولها والحاصل ان تكرير
اسم الاشارة افاد اختصاصهم بكل واحدة منهما على حدة فكل منهما مميز لهم عمن عداهم واذا لم يكرر
فربما فهم اختصاصهم بالمجموع فيكون هو المميز لا كل واحد منهما قوله اي يكون الخبر عام النسبة يحتمل
ان يراد عمومها للمسند اليه المقصود وغيره وان يراد عمومها للمتعدد وعلى التقديرين اما ان يراد عمومها
في هذا المقام او في نفسه فالمحتملات اربعة والصحيح واحد منها وهو عمومها للمتعدد في هذا المقام والثلاثة
الباقية فاسدة عمومها للمتعدد في نفسه وعمومها للمقصود وغيره في نفسه وعمومها لهما في هذا المقام
اما فساد الاول فلان العموم ح مع ارادة التخصيص معتبر لا ينافي جميع قراين الحذف كالوقوع في
جواب السؤال مثلا لان العموم ينفي قرينة خاصة وهي اختصاص المسند بالمسند اليه حقيقة كقولك
خالق كل شيء او ادعاء نحو وهاب الالوف وارادة الخصوص تنفي قرينة خاصة اخرى وهي ما في نحو خير
من هذا الفاسق واما فساد الثاني فكذلك ايضا واما فساد الثالث فلان العموم ح ينفي جميع قراين الحذف

اذ لو وجد شيء منها لدلّ على خصوص المحذوف الذي هو المقصود فلم يكن الخبر عامّ النسبة للمقصود وغيره في
هذا المقام وقولك خير من هذا الفاسق ليس عامّ النسبة بهذا المعنى لاختصاصه بالمقصود وهو واحد
وامّا صحة الرابع فلان العموم ح مع ارادة التخصيص بمعيّن ينفيان جميع قراين الحذف لان العموم للمتعدد
في هذا المقام ينفي جميع القراين الدالة على ان المحذوف واحد خاص نحو خالق لما يشاء او على انه واحد من ذلك
المتعدد نحو منطلق عند قيام القرينة على ان المراد زيد ولا ينفي القرينة الدالة على ان المحذوف جميع المتعدد
وارادة التخصيص لمعيّن ينفي هذه القرينة فانّ نحو خير من هذا الفاسق عامّ النسبة للمتعدد في هذا المقام
ومشتمل على قرينة الحذف الدالة على ان المراد المتعدد وارادة التخصيص بمعيّن من ذلك المتعدد ينفي
هذه القرينة ايضاً اذا عرفت ذلك فيقال يمكن حمل كلامه على هذا الوجه الصحيح وما يتوهم ما ينافي ظاهر
كلامه عليه هو انه احترز بتقييد عموم النسبة عن نحو خالق كل شيء والواقع فيه خصوص الخبر في نفسه
فالمناسب ان يكون المراد بالعموم العموم في نفسه على ما يناسب الاحتراز عن الخصوص في نفسه ويمكن دفعه
بان هذا المثال كما هو خاص الخبر في نفسه خاص الخبر في هذا المقام فالاحتراز عنه ليس بملاحظة خصوصه
في نفسه بل بملاحظة خصوصه في هذا المقام وانما توهم المنع فيما ذكر ان نحو خير من هذا الفاسق عامّ
النسبة باعتبار ان عمومها في نفسه لا في هذا المقام لان القرينة مما دلت على اختصاص نسبته بالمقصود
وهو كل احد فسقوطه يظهر مما ذكرنا ان عموم النسبة في الوجه الصحيح ليس بمعنى عمومها للمقصود وغيره يعني شيء
وهو انه اذا كان مقتضى الذكر هو عموم النسبة للمتعدد مع ارادة التخصيص لمعيّن منه فما وجه قوله
عامّ النسبة الى كل مسند اليه اي كل ما يصلح له كاف في ذلك والجواب ان المراد من كل مسند اليه مجرد
التعدد وان ما ذكره حالة من الحالات المقتضية للذكر فلا ينافي ان يكون العموم لبعض ما يصلح له
من المتعدد وارادة التخصيص بمعيّن من هذا البعض حالة مقتضية اخرى لم يذكرها قوله وهو
ايضاً حكم يقال حاصل الكلام ههنا ان تعريف المسند اليه لاجل انه يوجب تخصيص الحكم لان تخصيصه
بحسب تخصيص طرفيه وتخصيصه يوجب اتمية الفائدة ولا خفاء ان المسند ليس طرفاً للازم الفائدة
حتى يوجب تخصيصه بل المسند اليه للازم هو المتكلم ولا يتصور تخصيصه بتعريفه ولا بتعريف
المسند اليه المذكور في الكلام فبناء الكلام على كون اللازم حكماً ليس كما ينبغي والاقرب ان يقال
تعريف المسند اليه كما يوجب تخصيص الحكم الذي هو الفائدة يوجب تخصص لازمها فيوجب كون افادته
اتم فانّ لازم الفائدة في قولنا زيد حافظ التورية متخصص بالنسبة الى اللازم في قولنا شيء ما
موجود فانّ الفائدة في افادة اللازم في الاول اتم منها في الثاني قوله لانه وضعي بخلاف تخصص

النكرة

مرتبة

النكرة قد يسبق الى الفهم انه انما يحسن الفرق بين التخصص بحسب الوضع وعدمه لو تساويا في
التعيين وليس كذلك لان المعرفة اشارة الى ما يعرفه المخاطب من المعيّن من حيث انه معيّن وامّا النكرة
فلا اشارة فيها الى المعيّن من حيث هو معيّن اصلاً وانما هي عبارة عن امر معيّن في الواقع وبينهما بون
باين ويمكن ان يقال قصده الى ان كليهما مستعمل في المعيّن لكن التعيين في المعرفة داخل في وضعها
لكونها موضوعة للمعيّن من حيث هو معيّن بخلاف النكرة فان التعيين لم يدخل في وضعها بل التعيين
فيها انما هو بحسب الاستعمال قوله وقد يترك الخطاب مع معيّن ذكر رحمه الله في شرح المفتاح قوله
وحق الخطاب ان يكون مع معيّن ان حق العبارة ان يكون لمعيّن يقال خاطبه وهذا الخطاب له او خاطب
معه والخطاب معه فقوله هنا اي الخطاب مع معيّن لم يرد على حق العبارة وما يمكن من توجيه كلام المفتاح
في الجملة بان يجعل قوله مع معيّن متعلقاً بالكون لا بالخطاب فلا يمكن هنا ولا يخفى ان الانسب هنا
ان يرجع ضمير غيره الى فاعل يترك تحقيقاً للمقابلة بين المتروك والماتي به فيقال يترك الخطاب مع معيّن
الى غير هذا الخطاب او يترك المعيّن في الخطاب الى غير المعيّن وكانه رحمه الله اراد ان يحافظ على عبارة
الايضاح وقد يترك الى غير معيّن لكن كان يمكنه المحافظة مع رعاية مقتضى المقابلة باختيار ما ذكرنا
من العبارة الثانية لكن الامر فيه سهل قوله على سبيل البدل وهذا ظاهر اذا كان ضمير المخاطب
واحداً او مثنى اما اذا كان جمعاً فالظاهر انه اذا قصد غير المعيّن يعم ضمير المخاطبين على سبيل الشمول
قوله اي تناهت حالهم الفظيعة في الظهور قد يناقش فيه بان صدق الشرطية لا يقتضي وقوع
المقدم فصدق قوله ولو ترى مع ملاحظة جوابه اعني لرأيت امراً فظيعاً ونحوه لا يقتضي وقوع
مقدمها وهو رؤية كل واحد ليدل على غاية ظهور حالهم بل انما تدل الشرطية لكان القصد بخطاب
ترى الى العموم على كمال ظهور شناعة حالهم وقباحة امرهم لدلالتها على ان فظاعة حالهم لا يختص
برؤية احد دون احد بل كل من يراها فظعه وكلام المتن يحتمل التوجيه بان يراد بحالهم فظاعة
امرهم وقباحة شانهم ووصف الحال بالفظاعة في قوله حالهم الفظيعة يابى عن هذا التوجيه فينبغي
ان يعتبر حذف مضاف او حيثية اي فظاعة حالهم الفظيعة او حالهم الفظيعة من حيث فظاعتها
قوله بالضمير الغائب كان المناسب ان يجترز به عن الاحضار بالمعرف بلام العهد الخارجي ايضاً لانه ايضاً
احضار ثانياً وكانه رحمه الله تعالى نظر الى انه لا يلزم في العهد تقدم الذكر ويكفي العلم بالمعهود واما
في الضمير الغائب فلا بد من سبق الذكر بوجه ما وانت خبير بان الاحضار ثانياً يكفيه تقدم العلم من غير
حاجة الى تقدم الذكر اللهم الا ان يقال الاحضار ثانياً انما يصح او يحسن اذا كان بعد الاحضار ولا يكفي كونه

بعد حضوره في الجملة فليتأمل قوله بعد التسليم اشارة الى تقديم المنع وهو ان يقال لا نم انحصار الاسم المختص في
الاسم العلم فان الرحمن مختص به تعالى وليس علما لوقوعه صفة وربما يناقش في دفع هذا المنع بالنظر الى
المقصود فان مقصود السائل ان قوله باسم مختص تغني عما سبق من القيود ومجرد دخول الرحمن في الاسم
المختص وعدم خروجه به لا يقدح في هذا المقصود كما لا يخرج به لا يخرج بالقيدين السابقين ايضا
فلا يمنع الاغناء عنهما لان معنى الاغناء ان يحصل به ما يحصل بالاولين ولو خرج بهما او باحدهما مع
دخوله في الآخر لا يضر في الاغناء ويجاب بان الظاهر ان المراد بالاسم المختص ما يكون مختصا بطريق
الوضع والرحمن ليس كذلك لانه موضوع لذات لها الرحمة الكاملة واختصاصه انما هو باعتبار الغلبة
والاستعمال ولو سلم ان المراد الاختصاص في الجملة او بحسب الاستعمال فهو يخرج باحد القيدين السابقين
بناء على ان مفهومه كلي فبالنظر اليه لا احضار بعينه ولئن كان بالنظر الى الخصوص العارض بحسب الاستعمال
فليس الاحضار ابتداء واذا كان خارجا باحدهما دون الآخر لم يكن الآخر مغنيا قوله لانا نقول هذا
موقوف فيه اشارة الى انه لا يحسن هذا التفسير لانه لا بد من اعتبار معنى الاولية في معنى الابتداء كما في
ما اختاره سابقا وما سينقله عن البعض لا يقال كثيرا ما يطلق الابتداء على ما لا يكون بواسطة كقولهم
ان الموجودات مستندة اليه تعالى اما ابتداء او بواسطة لانه يقال قد اعتبرت الاولية ثمة لان معنى
الاستناد الى الله ابتداء انه مسند اليه اولا ومعنى الاستناد بالواسطة ان الاستناد الى شيء آخر اولا
ثم اليه تعالى ولا يستقيم هذا الاعتبار هنا لانه ليس معنى الاحضار بواسطة فيما ذكر من الصور
الاحضار اولا بشيء آخر ثم به وانما فسر الابتداء بنفسه ثم فسر هذا التفسير بنفس لفظه ولم يفسر
ابتداء بنفس لفظه لسر سري وهو ان يقال بل الاحضار بواسطة انما هو الاحضار بنفسه لا بنفس لفظه
لان في الحقيقة احضار بالواسطة ايضا لانه يقال المسند اليه انما هو اللفظ لا المعنى كما تقدم في صدر احوال
الاسناد الخبري فلا معنى لقوله بنفس لفظه لانه يقال المسند اليه وان كان هو اللفظ لكن المحضر هو المعنى
جزما فقوله احضاره على حذف المضاف او الاستخدام وقد عرفت مما ذكرنا وجه بعد هذا التفسير اولا من جهة
عدم الملائمة وثانيا من جهة تفسيره بنفسه بنفس لفظه والثالث ان المفهوم الظاهر من الاحضار
بنفس لفظه ان لا يتوقف على شيء آخر لكنه يتوقف على العلم بالوضع ولم يعد هذا بعدا لم يبعد والرابع
انه لما كان معنى احضاره ابتداء احضاره بنفس لفظه لم يحسن تقييد ذلك باسم مختص به لظهوره كما كره
والخامس ما اشار اليه بقوله ولو اريد ذلك الخ لا يقال التلازم بين المعنيين ممنوع فضلا عن الاتحاد
فان المضمر المتكلم او المخاطب يحضر كلا منهما مدلوله بنفس لفظه مع انه ليس اسما مختصا به وايضا الاحضار

بالرحمن

بالرحمن احضار بالاسم المختص وليس بنفس اللفظ لتوقف الاحضار به على ملاحظة الغلبة وخصوص الاستعمال
لانه يقال الاحضار بضمير المتكلم او المخاطب ليس بنفس لفظه لانه وضع له هو المفهوم الكلي وما استعملا فيه
هو الجزئي فاحضاره يتوقف على العلم بالوضع ايضا وقد سبق ان المراد الاختصاص بحسب الوضع فلا يكون
الرحمن مختصا قد يجاب بان الظاهر ان المراد بالاسم المختص نفس هذا الاسم فيكون على تقدير ان بنفس
لفظه ومعناه معناه وايضا فاللازم مما ذكر ان يكون الاحضار بنفس لفظ اخص منه بالاسم المختص فيبقى
الاعم لغوا لاشتمال الاخص عليه ولا يصفو عن شوب لان المناسب ان يفرق بين الاحضار بالاسم المختص
وبين الاحضار بنفسه فان الثاني اخص وما ذكر من كون الاعم لغوا فانما يتم لو كان الاعم ذاتيا والا فذكر
الاعم يجوز ان يكون لتحقيق الماهية هذا ولا يبعد ان يوجه كلام هذا القائل بما يوافق ما ذكره رحمه الله
ولا يتجه عليه شيء مما ذكرنا وهو انه يقال احترز به بالابتداء عن المضمر الغائب والمعرف بلام العهد الخارجي
لان الاحضار فيهما بواسطة تقدم الذكر فيكون الاحضار فيهما ثانيا لا اول مرة وعن الموصول لانه بواسطة
العلم بالصلة اي العلم بثبوت الصلة له لان الموصول موضوع لما عهد ثبوت الصلة له فالاحضار فيه
ايضا ثانيا الا ان هذا المعنى لا يحتاج الى توسط الواسطة بل ذكره مخل الا ان المضايقة في العبارة
بعد وضوح المرام ليست من دأب المحصل قوله لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم قيل سلمنا ذلك
لكن انما يتم ما ذكره لو كان المذكور ردا عليه لكن الاسم المختص لا يلزم ان يكون لفظا موضوعا لمعين كالرحمن
والجواب انه قد سبق ان المراد بالاختصاص ما هو بحسب الوضع فخرج الرحمن وايضا ما لا يتوقف
فيه على شيء بعد العلم بالوضع على ما هو معنى الاحضار بنفسه لا يكون الا لفظ موضوع لمعين لان ما وضع
لمفهوم كلي استعمل في المعين لا يكون الاحضار فيه بنفس لفظه بالمعنى المذكور هذا وانت خبير بان
بناء ما ذكره رحمه الله تعالى على ما اشتهر من ان المعارف الغير العلم لم توضع للمعين بل للاستعمال فيه وهذا تأويل
ذكره الرضي لقولهم المعرفة ما وضع لشيء بعينه وهذا منهم بناء على الغفول عن الوضع العام مع خصوص
الموضوع له على ما حققه بعض المحققين فان هذا مثلا موضوع لكل مشار اليه وضمير المتكلم لكل متكلم وضعا
واحدا فلا يلزم الاشتراك لابتنائه على تعدد الوضع ولا يجوز استعمال اللفظ في الجزئيات لانها عين
الموضوع له ولما كان الموضوع له هو الجزئيات المعينة الخاصة لكن لوحظ في وضع اللفظ امر عام
ولوحظت الخصوصيات لكونه مشارا اليه او متكلما مثلا كان الموضوع له خاصا والوضع عاما فعلى هذا
يبقى قولهم المعرفة ما وضع لشيء بعينه جاريا على ظاهره قوله وبعد اللتيا والتي اي بعد الخطة الصغيرة
والكبيرة التي شأنهما كيت وكيت حذفت الصلة للايهام اشارة الى ان العبارة لا تحيط بها يعني يرد عليهما

بعد الاعتراضات التي اشار اليها وقد بيناها ان لا يكون التخصيص موجها فينبغي ان يصار الى قول البعض
لانه خال عن هذا التخصيص واما التوجيه بانه لزم من تفسير الابتداء بالمعنى المذكور بعد ان اشار اليهما
بالثنيا والتي احدهما عدم لما به هذا المعنى لما هو المفهوم من لفظ الابتداء والآخر اتحاده مع القيد الاخير
فينبغي ان يصار الى قول البعض ليندفع البعد الاول ففيه ان الظاهر انه اشار بقوله بعد الثنيا والتي
الى التجاوز عنهما فيكون معنى الكلام انه يلزم بعد التجاوز عما ذكرنا عدم توجيه التخصيص فيصار الى قول
البعض والمتبادر الى الفهم منه ان المصير لدفع هذا اللازم بعد التجاوز ولئن سلم انه ليس اشارة الى
التجاوز فالمتبادر ان المصير لدفع هذا اللازم وحده ومع احد البعدين او كليهما وايضا انه كما يدفع البعد الاول
يدفع الثاني **قوله** ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرنا اولا اما اولا فلان الاحضار اول زمان الذكر
ان اجري على اطلاقه كما هو الظاهر يمنع وجوده في العلم لان الاحضار فيما وضع لمفهوم كلي ليستعمل
في جزئياته لا فيه محال الا ترى انك لا تفهم من ضمير المتكلم والمخاطب اول زمان ذكرهما الا المعنيين
واما ثانيا فلانه على هذا التقدير يكون قيد الابتداء مخرجا لبقية المعارف ولا يكون لقوله باسم
مختص به فائدة اصلا سوى تحقيق المقام على ما ذكره رحمه الله وان كان الاسم المختص مخرجا لغير العلم لكن
يكون لقوله ابتداء فائدة اخراج لضمير الغائب كما ان فائدة قوله بعينه اخراج اسم الجنس وفائدة الاسم
المختص اخراج ما سواهما مما سوى العلم فليتأمل **قوله** حذفت همزته اما بنقل حركتها الى ما قبلها على ما هو
قياس تخفيف الهمزة وح يكون التزام الادغام فيه مخالفا للقياس لان الادغام فيما تحرك المثلان نحو
ضرب بكر وشيم مقبل من الجائز لا الواجب واما بحذف حركتها فيكون مخالفا لقياس تخفيف الهمزة
لكن لزوم الادغام ح يوافق القياس فهذا الاسم لا يخلو عن خلاف قياس ففيه توفيق بين الاسم
والمسمى حيث كان الحق تعالى خارجا عن دائرة القياس وطرق العقل **قوله** ثم جعل علما اما بطريق
الاختصاص بناء على انه لم يطلق على غيره تعالى اصلا او بطريق الغلبة التقديرية بناء على انه
لم يطلق على غيره تعالى اصلا ان الله هو الاله بحذف الهمزة فمقتضى القياس صحة اطلاقه على المعبود
بالحق مطلقا وان لم يرد به الاستعمال كالدبران والعيوق فانهما من الاعلام الغالبة غلبة تقديرية
لان صحة اطلاقهما على غير الكوكبين بمقتضى القياس ولم يرد به الاستعمال **قوله** لما افاد التوحيد قد يناقش
فيه بانه لما تقرر انه لم يوجد من المفهوم الكلي الا هذا الفرد فاذا حكم بالوجود تعين ذلك الفرد بالارادة
كما في هذه الكلمة فان معناها لا اله موجود الا الله والجواب انه لما لم يدل اللفظ الا على وجود هذا
المفهوم الكلي وانه يحتمل بحسب العقل ان يكون في ضمن فرد هو هذا الفرد وغيره وان يكون في ضمن فردين او اكثر

فلا يتعين

فلا يتعين وجود هذا الفرد بحسب دلالة اللفظ وكفى به قادحا في التوحيد **قوله** فيجب ان يكون له تعالى
المعبود بحق لا يقال قد صرح في الكشاف بان لفظ اله بالتنكير بمعنى المعبود مطلقا بحق كان او باطل
ولفظ الاله المعرف باللام بمعنى المعبود بالحق لان المنكر ههنا يحمل على المعبود بحق بقرينة ان المراء
والجدال انما هو في المعبود بالحق وهو المقصود باثبات الوجود وحصره وذلك للتيقن بكثرة المعبودات
الباطلة والاتفاق عليها **قوله** الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول ليس معناه ان ابا لهب
استعمل هنا في الموضوع له بالوضع الاول لظهور بطلانه قطعا ولتصريحه بخلافه حيث قال ويجب ان
يعلم ان ابا لهب علم مستعمل في الشخص المسمى به بل معناه انهم لما اعتبروا في الكنى المعاني الاصلية عند استعمالها
في المعاني العلمية فاذا اطلق ابو لهب على الشخص دل بهذا الاعتبار على كونه ملابسا للهب فيلزم بواسطة
دلالة اللفظ على انه بهذه الحال كونه جهنميا واذا تحققت ذلك تيقنت ان قوله لا خفاء في انه يجب ان يعلم
انما يدل ذلك على ان ليس الكناية باعتبار ان هذا الشخص لزم انه جهنمي اما انها باعتبار الوضع الاضافي
لا غير فلا يجوز ان يكون باعتبار الوضع العلمي باعتبار انه قد اشتهر بعض الذوات في ضمن اطلاق بعض
اسمائها ببعض الاوصاف فيفهم هذه الصفات من هذه الاسماء كما اشتهر حاتم بالجود في ضمن اطلاق هذا الاسم
فيفهم الجود منه ولو عبر عنه باسم آخر لما كان لم يفهم فيجوز ان يكون اشتهار ابي لهب بكونه جهنميا سببا
لانفهامه منه فيجوز ان يراد هذا الوصف بطريق الكناية على اعتبار المعنى العلمي من غير مدخل للوضع
الاضافي كما لا دخل في انفهام الجود من حاتم لوضعه الوصفي فان قيل لا بد في الكناية من معنى
اصلي ومعنى كنائي ينتقل من الاصلي اليه وليس ههنا الا الشخص المسمى بابي لهب وكونه جهنميا فان اعتبر
الانتقال من الشخص اليه باعتبار انه لازم له لكونه ينبغي ان يكون كل لفظ يطلق على كافر كناية لكونه
جهنميا وفساده ظاهر وان اكتفيت بانفهام الوصف من الاسم للاشتهار فجعل مجرد ذلك كناية
مشكل يقال يجوز ان تعتبر الاعتبار من الشخص بواسطة اشتهاره بالوصف اليه وههنا بحث
وهو انهم شرطوا في الكناية ان يكون المقصود المعنى الكنائي وهو مناط النفي والاثبات والمعنى الاصلي
وسيلة اليه والتزام كون الشخص ههنا وسيلة ووصف كونه جهنميا هو المقصود الاصلي ومناط النفي
والاثبات بعيد جدا ولا يبعد ان يقال فهم الوصف عند اطلاقه على الشخص من قبيل فهم مستتبعات التراكيب
واطلاق الكناية على سبيل التشبيه او استعمال الكناية في مجرد معنى الخفاء **قوله** ولو قلت رايت آخ
فان اردت كاف التشبيه كان استعارة كما ذكره وان اردت به مفهوم الجهنمي اللزومه باعتبار ما ذكرنا
من الاشتهار كما تقول الاسد وتريد مفهوم الشجاع كان مجازا مرسلا او كناية ثم ان قصدت جهنميا مخصوصا

ولوحظت خصوصيته كان مجازاً متفرعاً على مجاز او كناية والا كان مجازاً في مرتبة واحدة ولا يبعد ان يمشي
ما ذكره رحمه الله بان قصد المفهوم انما يصح في مثل زيد ابو لهب واما في مثل رايتنا بالهب فلا فليتأمل
قوله ولهذا صح اه اذ الموصوف لا بد ان يكون اعرف او مساويا واتفقا على عرفية ذي اللام من الموصول ظاهر
فتعين المساواة قوله لان نساء لا تخصيص فيه اي لم يعتبر فيه التخصيص فجاز ان يكون متخصصا كما في
الصورة المذكورة لا يقال لا تخصيص فيهما اصلا لان الانسان الكلي ان قيد بالف قيد كلي لا يخرج عن حد
الكلية الى الجزئية لانه يقال لا يلزم في التخصيص ان يصير جزئيا حقيقيا بل انه يحصل بعض الشيوع
ولا شك في تحققه قوله لقلة جدوى الخ قيل ممنوع بل الاولى ان يعلل بانه اذا لم يكن للمتكلم علم بغير
الصلة كيف يتأتى منه الحكم على الموصول بشيء والا كان الشيء معلوم الثبوت عنده للموصول فيكون له علم
بحال الموصول غير الصلة واجيب بانه لم ينف العلم بغير الصلة مطلقا بل الاحوال المختصة غيرها فيجوز
ان يحكم عليه بامر غير مختص وفيه انه ان اريد بالاختصاص معنى الحصر يلزم ان تكون الصلة من الاحوال
المنحصرة في موصولها فهو ممنوع وان اريد مجرد زيادة التعلق فالظاهر وجوده في المحكوم به ليفيد فائدة
يعتد بها ويمكن ان يوجه تخصيص المخاطب بان المعتبر في المعرفة انما هو علم المخاطب ولهذا قالوا المعرفة
ما يعرفه مخاطبك فتحقق علم المتكلم بالصلة دون غيرها لا يقتضي ايراد الموصول ما لم يكن للمخاطب علم كذلك
وانما لم يجمع بينهما اشارة الى ان المؤثر في ايراد المعرفة هو معرفة المخاطب دون المتكلم والاحتياج الى معرفة
المتكلم في المعرفة والنكرة على السواء بقي شيء وهو ان علم المخاطب بالصلة دون غيرها كما يقتضي
ايراد الموصوف موصولا بها يقتضي ايراد الموصوف نكرة او معرفة موصوفة بها على السواء من غير ترجيح
لاحدهما وقد يدفع بانه انما يعتبر اقتضاء المقام للموصولية بعد تحقق ما يقتضي مطلق التعريف
لا يتم لانه يدفع النكرة الموصوفة دون المعرفة فلا بد ان يصار الى ما ذكره في شرح المفتاح ان الاقتضاء
يتحقق بمجرد الملازمة والمناسبة فلا تزاحم في المقتضي ويخطر بالبال ان المناسب ان لا يطلق الاقتضاء
الا اذا كان للمقتضي رجحان في الجملة وقد سبق منه في مقتضيات ذكر المسند اليه ان المقتضي اعم من الموجب
والمرجح فلا يبعد ان يكتفي بالرجحان بالاضافة وكلما كان المضاف اليه اكثر كان الاقتضاء اتم واوفى قوله
اي تقرير الغرض قد يوجه اشارة على تقرير المسند اليه او المسند بان مدخلية كونه في بيتها مولى لها
في زيادة تقرير الغرض ازيد منها في زيادة التقريرين الاخيرين لان مجرد كونها في بيت لا يحقق المراودة
والمسند اليه من غير اعتبار كونها صاحبة البيت ستدرك والمناقشة عليه ظاهر لان التي تجتمع معه
في بيت لا تتعين تعين التي هو في بيتها لجواز وجود نساء اخر في بيتها كما هو الظاهر وكذا كونها سيدته

باطل الامور الثلثة

يرد من المراودة والمخادعة ما لا يرد اجتماعها معه في بيت فالاولى ان يطلق التقرير عن التقييد
قوله او تنبيه المخاطب على خطأ يقال التنبيه اما ان يحصل من ذكر الظن المشعر بالخطاء فيلزم تحقق
الايماء فيه ايضا فانكاره مع اثبات التنبيه متدافع واما ان يفهم في العرف من مثل هذا الكلام خطاء
المخاطب في هذا الظن فهو كالاول سواء واما ان يحصل من مجموع الكلام فيتجه عليه ان الكلام في معاني
الموصولية ومقتضياتها لا في معاني الكلام الذي فيه الموصول الى وجه بناء الخبر على المبتداء وعلى الاول
لا بد ان يراد بالوجه الطرز والطريقة كما ذكره لا العلة وعلى الثاني ان يراد ببناء الخبر ثبوته للمبتداء فلا يجوز
ان يراد بالوجه معنى العلة لانه لا يطرد في اكثر المواضع كما يجيء واما ان يراد ببنائه اسناده وربطه فيجوز
ان يراد بالوجه معنى الطريق والعلة وقد يرجح ارادة العلة بعلة ان ارادة الطريق يوجب استدراك
لفظ البناء بل عدم صحته اما الاستدراك فلان المومى اليه طريق الخبر فان لطرق واما عدم الصحة فلانه
ليس لبناء الخبر على المبتداء الا طريق واحد فلا وجه لاعتبار الايماء اليه اذ لا بد من تعدد المومى اليه فظهر
ان هذا السؤال لا يتجه على ما ذكره رحمه الله ان اراد بالوجه الطريق انما على ارادة المعنى الاخير ويتجه على ارادة
العلة انها مصرحة فلا يستقيم الايماء اليها وان وجه بان المصرح انما هو ذات العلة واما عليتها فبالايماء
من جهة ان ترتب الحكم على المشتق يفيد علية المأخذ يدفع بان الثابت بالايماء علية المأخذ لثبوت الحكم لا
لاثباته واسناده قوله الى التعريض الخ قد اشتهر هنا سؤال وهو ان حصول هذه المعاني التي جعل الايماء ذريعة
اليها يحصل بلا ايماء فلا يستقيم جعله ذريعة اليها واجاب عنه رحمه الله تعالى في شرح المفتاح بان الايماء متحقق
في هذه الامثلة وجعل تلك المعاني متفرعة عليه مناسب لكونه اثباتا للامر المهتم بعد التوطئة والتمهيد
فجريا على مقتضى المناسبة وانت خبير بان الانسب ترك هذه المناسبة لفوات معنى التوسل وربما يجعل
اتجاه هذا السؤال ذريعة الى ترجيح ارادة العلة من الوجه بانه اذا حمل على معنى العلة يستقيم جعل
ذكر الصلة التي هي علة بناء الخبر وبه اسناده وسيلة الى هذه المعاني لانها انما تفهم من ذكرها ونسبة الحكم
الى الموصول بها فان تعظيم شعيب انما يفهم من نسبة الخسران الى من كذبوه واذا حمل على معنى الطرز والطريقة
لا يستقيم جعل الايماء الى طرز الخبر وسيلة اليها لانها انما تحصل من نسبة الحكم الى الموصول بها من غير دخل
لكون ذكر الصلة موميا الى طرز الخبر ويدل عليه انه اذا قيل خسر الذين كذبوا شعيبا كان التعريض بتعظيمه
حاصلا من غير تفاوت مع انتفاء الايماء المذكور فيه ويخطر بالبال جواب ظاهر الصحة وهو ان هذه
المعاني يمكن تحصيلها من مجموع الكلام ومن نفس الموصول بصلته اما الاول فواضح استغناؤه عن اعتبار الايماء
واما الثاني فموقوف على اعتبار الايماء وفي غاية الجلاء لكن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء ولا شبهة في ان
الكلام

في معاني الموصولية لا لمجموع الكلام الذي يكون الموصول من جملته فقد صح ووضح ان حصول هذه المعاني في
على اعتبار الايماء قطعا اذ النظر الى عين المبحث بعين الاعتبار من غير حاجة الى زيادة تأمل كالتنصيص ولا
علينا ان ننبهك عليه في مثال فان تعظيم شعيب عليه الصلوة والسلام على وجه التعريض يحصل من مجموع
الكلام اعني من نسبة الخسران الى مكذبيه ولا حاجة في ذلك الى اعتبار ايماء ومن نفس الموصول ايضا بان
يعتبر ايماؤه الى ان الخبر من جنس الخيبة والخسران فيتوسل بذلك الى التعريض بتعظيمه وما لم يعتبر هذا الايماء
لم يتأت لك اصلا ان تصل من نفس الموصول اليه وتقف عليه وهذا في غاية الوضوح واذا تحققت
ما ذكرنا تنبهت لما في التوسل بذلك السؤال الى ترجيح حمل الوجه على العلة ووقفت على علته وسقامته
عدم استقامته قوله وسوق الكلام آه اذ ايثار لفظ ثم واسم الاشارة القريب في قوله ثم يتفرع
على هذا بعد الاشارة باسم الاشارة البعيد في قوله وان يومي بذلك الى جعل المسند اليه موصولا يكاد
يصرح بان الاشارة الى الايماء قوله المشاهد محسوس كان الانسب تقديم المحسوس ليفيد المشاهد الذي
هو اخص بعده الا انه قدم المشاهد باعتبار انه وحده يكفي لاشتماله على معنى المحسوس ثم ذكر المحسوس
دفعا للتوهم ارادة المعلوم يقينا بالمشاهد فانه كثيرا ما يستعمل فيه قوله شجرتان الاولى شجرتان لانهما نوعان
من الشجر والشجرة واحد الشجر كثمرة وثمر قوله اخر ذكر التوسط لان الغرض الاصلي من ذكر هذه المعاني تفرع ع
عليها من التعظيم والتحقير وتوزعه على القرب والبعد اكثر ولذا اقتصر على الذكر عليه قوله لانه انما يبحث عن الزائد
آه يشعر بان الزائد على اصل المراد زائد على ما يقرره الوضع واللغة وتبين وجه التفريع بان المعاني
انما يبحث عن الزائد على اصل المراد وما ذكر في الجواب من قوله وهو زائد على اصل المراد الذي هو الحكم آه
يشعر بانه لا يلزم ان يكون زائدا على ما يقرره الوضع فلا يتوجه الجواب بانه طريق المنع لكن الوجه
ان يمتنع عن المنع ويتلقى الممنوع بالتسليم ويقال هذه المباحث وان كانت يقررها الوضع واللغة لكن المعاني
انما يبحث عنها من حيث انه اذا اقتضت الحال ذكر المسند اليه ما يدل على قربه بذكر اسم الاشارة القريب
ليكون الكلام مطابقا لمقتضى الحال وبهذا الاعتبار يزيد على ما يقرره الوضع ويؤيده ان صاحب المفتاح
ذكر ان الحال قد يقتضي ما لا يفتقر في تأديته الى ازيد من دلالات وضعية فورد عليه ان تطبيق
الكلام على هذا النوع من المقتضى بتجريده عن الخواص يكون خارجا عن نظر المعاني لانه انما يبحث عن الزائد
على المعاني الوضعية ومجرد ما يدل عليها نازل منزلة اصوات الحيوانات في نظره فاجاب اولا بان المتكلم اذا
قصد تجريد كلامه عن الخواص يرتفع على ذلك عن منزلة اصوات الحيوانات فكان المناسب ان يقتصر رحمه الله
على ذكره في صدر الجواب ان اللغة ينظر فيها من حيث كذا والمعاني من حيث كذا وكان الجواب تاما لا يتجه عليه

واما ان ذلك

واما ان ذلك جار في الالفاظ كلها كزيد مثلا اذا قصد ايراد المسند اليه باسمه العلم يؤتى به فجئ ابدا لالتزام
الوضعية الا ترى انهم بحثوا عن علمية المسند اليه وتعريفه بغيره وتنكيره وجميع ذلك يدل على معانيها بطريق
الوضع الا انه اذا اعتبر فيها ما ذكرنا من الاعتبار حصل امر زائد على الوضع يتعلق به نظر المعاني قوله وهو الذين
يؤمنون والمراد منه نفس الذوات الموصوفة بالصفات المذكورة وانما لم يعبر عنها بنفس الموصول لصحة ذكره
بدون صلته وليست الصفة المذكورة اعني الايمان جزأ من المشار اليه بل خارجا عنه كيف وقد عد الايمان
من جملة الاوصاف التي عقب بها المشار اليه وانما لم يجعل المشار اليه المتقين لانه لا يصح او لا يحسن على تقدير ان يكون
الذين يؤمنون بالغيب منقطعا عن المتقين على سبيل الاستيناف لانه على هذا التقدير يكون اسم الاشارة
اشارة الى الذين يؤمنون دون المتقين لا يقال على هذا التقدير يكون المراد بالذين يؤمنون هم المتقين
ايضا والا لم يصح جواب الاستيناف ولذا قال صاحب الكشاف ان الذين يؤمنون في هذا التقدير كالجاري
على المتقين لانا نقول الحاذكر انه عقب المشار اليه باوصاف كان المراد به هو المعنى الذي اشير باسم الاشارة الى لفظه
وهو معنى الذين يؤمنون لا معنى المتقين وان اتحدا في الواقع ولئن صح جعل المتقين مشارا اليه لكن بتكلف
فان قلت جعل المشار اليه الذين يؤمنون لا يصح ايضا على التقدير الاخر وهو ان يكون الذين جاريا على
المتقين فاستويا يقال يمكن ان يفرق بينهما بانه اذا كان جاريا عليه يمكن ان يجعل الاشارة الى احدهما
اشارة الى الآخر من غير تكلف بخلاف ما اذا كان منقطعا عنه فتدبر ولو سلم الاستواء فالمقصود وهو صحة
جعل المشار اليه الذين حاصل قوله من اجل اتصافهم آه وذلك بناء على مقدمتين احديهما ان اسم الاشارة
لا يكون اشارة الى غير محسوس مشاهد الا ان يكون هناك ما يجعله كالمشاهد ويلاحظ ذلك والثانية
ان تعليق الحكم بالمشتق وما في معناه آية كون مناط الحكم مأخذ الاشتقاق فاذا اشير بقوله اولئك
على هدى الى الذين يوقنون وهم غيب باعتبار انهم وصفوا باوصاف جعلتهم كالمشاهد فلا بد ان يلاحظ
في الاشارة اتصافهم بها فصار بمنزلة اولئك الموصوفون بالصفات المذكورة فدل على ان هذه الصفات
واتصافهم بها مناط الحكم المذكور من الهدى والفلاح قوله واحدا كان آه الظاهر انه اراد بذلك ان قوله
اي فردا واحدا او اثنين واطلاق الحصة على الفرد لا يخلو عن مسامحة لان الفرد ليس نفس الحصة من النوع
بل المركب منها ومما ينضم اليها من المشخصات كما ان النوع ليس نفس الحصة من الجنس بل المركب منها ومما ينضم اليها
من الفصل وكان الداعي الى المسامحة الاشارة الى ان المعرف بلام العهد باق على حقيقته التي كانت له قبل
التعريف على القول بوضع اسم الجنس لنفس الحقيقة من غير حاجة الى اعتبار نقل وانه محل تأمل فتأمل قوله
فان لفظ ما آه يعني انه وان كان عاما لكنه خصص الحكم عليه بالتحرير لاختصاصه بالذكور دون ما يناقش

في كون ذلك مخصصاً للعموم بحسب المفهوم فانك اذا قلت الانسان كاتب لم يلزم تقييد الانسان وتخصيصه بالكتابة
ولذلك صح ان تقول وقد يكون غير الكاتب بان يرجع الضمير الى الانسان المذكور فالاولى ان يقال الذكر
معهود باعتبار العلم نحو خرج الامير لانه تعلم ان ذكره نذر تحرير ما في بطنها انها حسبته ذكراً وطلبته
لاختصاص التحرير به فكان في قول المص الذي طلبت امرأة عمران اشارة الى ذلك ويمكن ان يقال ما ذكر
من الذكر بطريق الكناية لا يلزم ان يكون تخصيصها بالذكر بل يجوز ان يكون باعتبار انه لما تخصص
التحرير به علم ان مطلوبها هو الذكر وهو ليس مذكوراً صريحاً

تم

حاشية المولى الشهير بمولانا زاده خطائي على المختصر شرح التلخيص

هو

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

نحمدك اللهم على ما اعطيتنا من سوابغ النعم وبوالغ الحكم ونصلي على نبيك الهادي للعرب والعجم على وجه الكمل واتم
قوله نحمدك يا من شرح صدورنا لتلخيص البيان في ايضاح المعاني ونور قلوبنا بلوامع التبيان من مطالع المثاني
آثر الحمد على الشكر لان الحمد يعم الفضائل والفواضل والشكر يختص بالاخيرة كما ان لله تعالى من عظائم النوال
ما لا يحصره العد والاحصاء فله سبحانه من صفات الكمال ما لا يحوم له الانتهاء والخفاء ولان تصدير الكتاب
بثناء الله تعالى للعمل بموجب حديث الابتداء وانه ورد بلفظ الحمد قال صلى الله تعالى عليه وسلم كل امر ذي بال
لم يبدأ بالحمد لله فهو اجذم وانه لموافقة الكتاب الكريم المجيد لانه ورد بلفظ التحميد وعلى المدح لانه يعم ما لا اختيار
للممدوح فيه والحمد يختص بما للمحمود فيه اختيار وقيل المدح يعم غير الحي ويكون قبل الاحسان وبعده والحمد يختص بالحي
ويكون بعد الاحسان فالحمد اولى لدلالته على كونه تعالى حيا وصل احسانه الى العباد وان ماله سبحانه
من صفات الكمال وجزيل النوال باختياره تعالى وان انافة ما بالاختيار على ما ليس بالاختيار لا يخفى على ذوي
الابصار ولما ذكرنا آثر الوجهين في الاول وآثر الجملة الفعلية على الاسمية مع كونها عاطلة عن حلية
الدوام والثبات الذي تدل عليه الاسمية لان الفعل المضارع يدل على الاستمرار التجددي وانه انسب بالحال
في هذا المقام من الثبات والدوام لدلالة الاول بمقتضى المقابلة على ان ما يقابل بالحمد من انواع الانعام العام
واصناف الافضال التام متجدد على الاستمرار فلا يخلو لمحة عن انعام جديد ومزيد للاحسان عقيب
مزيد فظهر وجه اختيار صيغة المضارع من بين صيغ الافعال واما ايثار صيغة المتكلم مع الغير
على صيغة المتكلم وحده كما ذكر في المفصل فللدلالة على عظم شان حمد الله لما تضمنه من الاشارة الى ان
هذا الامر العظيم والخطب الجسيم مما لا يمكن ان يتولاه وحده بل يحتاج الى معاون ونصير وممد وظهير
وتركه بما يدل على ان فيها اشارة الى ان حمده سبحانه وتعالى ليس بمجرد اللسان بل بالجنان والاركان
ايضا على ما قال الامام الرازي قدس سره ان حمد الله تعالى يعم الموارد الثلثة ووجهه ان يجعل ما يحمل
من الموارد حامدا كما يجعل ما يقطع به قاطعا كالسكين وهذا كما ذكره بعض اهل التحقيق في قوله عليه السلام صلوة
صلوة الجماعة تفضل صلوة الفذ هي الصلوة بالظاهر فقط وآثر حرف الخطاب في نحمدك على اسم الله
الدال على استجماعه تعالى بجميع صفات الكمال اشارة الى ان هذا الاستجماع من الظهور بحيث لا يحتاج الى دلالة
عليه في الكلام بل من بما يدل على ان ترك ذكر ما يدل عليه اوفق لمقتضى المقام بل المهم الدلالة على انه
قوى للحامد محرك للاقبال وداعي التوجه لجنابه على الكمال حتى خاطبه على ما يجيء بيانه في اللطيفة المحققة
بالالتفات في اياك نعبد وآثر تاخير المفعول على تقديمه الدال على الاختصاص المناسب للمقام كما ذكر في المفصل

لان تقديم

68

لان تقديم الحمد كما يجيء بما اشد طباقا لمقتضى المقام وجار على ما هو الاصل من تقديم العامل على المعمول ولما فيه
من لطف الاشارة الى ان ما يشعر به تقديم المفعول من الاختصاص امر كفت شهرته واستقراره في العقول
مؤنة اتيان ما يدل عليه بل من بما يدل على ان ذكره من فضول الكلام مع ان مشرب الاختصاص هنا لا يخلو
لا يصفو عن شوب شبهة لان المناسب هنا قصر الافراد وانه يتوقف ظاهرا على ان يعتقد المخاطب
ان الحامد المؤمن مشرك وفيه ما فيه وحمل التقديم على مجرد الاهتمام وان كان دافعا للشبهة لكنه يحتمل
خلاف المقصود احتمالا راجحا لان التخصيص لازم للتقديم غالبا وآثر كلمة يا الموضوعة لنداء البعيد
على ما قيل في قوله يا من شرح مع انه سبحانه اقرب الينا من حبل الوريد هضما للنفس واستبعادا لها
عن مظان الزلفى وقدم شرح الصدر على تنوير القلب لان الصدر وعاء القلب وشرحه مقدم لدخول
النور في القلب وذكر البيان في شرح الصدر والتبيان في تنوير القلب لان التبيان ابلغ من البيان على ما تقرر
ان الزيادة في اللفظ يوجب الزيادة في المعنى لانه بيان مع دليل وبرهان وتنوير القلب اقوى من شرح
الصدر والابلغ احرى بالاقوى والقياس فتح التاء في التبيان كالتكرار فكسرها شاذ والمراد من تلخيص
البيان تبيينه كونه خالصا عن القصور في افهام المرام وصافيا عن كدر النقصان في اعلام المقاصد
والمهام في لوامع التبيان يجوز ان يكون من اضافة المشبه به الى المشبه كلجين الماء اي التبيان الذي
هو كالبرق اللامع في الاضاءة وصح ذلك اما لان التبيان للجنس فيصح اطلاقه على الكثير واما لان اللمعة
ويجوز ان يكون استعارة بالكناية تشبيها للتبيان بالبرق الخاطف ويكون اثبات اللوامع على انها جمع
لامعة بمعنى اللمعان لكونها مصدرا على زنة فاعلة للتبيان استعارة تخييلية هذا والانسب بقوله
من مطالع المثاني ان يعتبر تشبيه التبيان بالشمس او النجم الثاقب ولا يبعد استعمال اللمعان وان كان اكثر ما
يستعمل في البرق والمباني يجوز ان يكون بالباء الموحدة بعد الميم بمعنى الالفاظ وان يكون بالثاء
المثلثة بمعنى القرآن والاول انسب في مقابلة المعاني ومطالع المباني من اضافة المشبه به الى المشبه
اي المباني التي هي كالمطالع ولا يخفى ما في الجمع بين اسامي الكتب من التلخيص والايضاح والتبيان والمطالع وذكر
البيان والمعاني سيما من التلخيص والايضاح من اللطافة قوله ونصلي على نبيك محمد قيل ينبغي للعاقل ان يستعين
في جميع اموره وكل شؤونه بجناب الحق سبحانه وتعالى ويسأله افاضة طلبته وانجاح بغيته لكن لا بد
من نوع ملائمة وقرب معنوي بين المفيض والمستفيض وكوننا متعلقين غاية التعلق بالعلائق
البشرية والعوائق البدنية ومتدنسين بادناس اللذات الحسية والشهوات الجسمية وكونه تعالى
في غاية التجرد ونهاية التقدس يكون الملائمة منتفية راسا فاحتجنا في سلوك سبيل الاستفاضة

منه جل وعلا الى متوسط له وجه مجرد ووجه تعلق فبوجه التجرد يستفيض من الحق وبوجه التعلق
ملابسة لنا وهذ يفيض علينا لان وجه التجرد يتسبب الملابسة بجناب الحق تع ووجه التعلق
علاوته لنا وهذا المتوسط اصحاب الوحي واعظمهم رتبة وارفعهم مرتبة نبينا عم فلذا تواتر
ارباب التصانيف في منتهيها ومفتتحها بالصلوة عليه عم وكذلك ايضا توسلوا بالصلوة
على الال والاصحاب لكونهم متوسطين بيننا وبينه عم فان ملاءة الاول والاصحاب بجبلتهم
عم اكثر من ملاءمتنا وملاءمتنا للاول والاصحاب اكثر من ملاءمتنا له عم وكلما كانت الملاءمة
اكمل واوفر كان امر الاستفاضة اتم وحصول الافاضة اكثر واثر لفظ النبي عم على الرسول
لما في لفظ النبي من الدلالة على الشرف والرفعة على ما قيل انه من النبوة وهي ما ارتفع من الارض
وان جعلت النبي ماخوذا منه اي يشرف على سائر الخلق فاصله عن الهمزة وهو فعيل بمعنى
مفعول المؤيد دلايل اعجازه دليل الشيء ما يعرف به ذلك الشيء فدلايل الاعجاز المعجزات
التي يعرف بها اعجازه عم للمتحدين عن معارضته والاتيان بمثل ما اتى به منها وقد يقال

ما في هذا المجلد

حاشية المختصر للمغربي

حاشية المختصر لمولى الحفيد

1

69

ن
١٦٥

هذا شرح المختصر المسمى
ب[redacted] المغربي

أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله
حقاً

استصحبه عثمان
[illegible]

استصحبه العبد
١٢٠٩

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله نحمدك يا من شرح صدورنا للمصنفين في التلفظ بالحمد صيغتان احدهما التعبير بالجملة الاسمية نحو الحمد لله والاخرى التعبير بصيغة المضارع نحو نحمد الله ولكل وجه فمن عبر بالجملة الاسمية نظر الى ان نعم الله تعالى الواجبة للحمد ثابتة دائمة في كل زمان وعلى كل حال ومن عبر بالمضارع نظر الى ان نعم الله تعالى متجددة في كل وقت واوان بل في كل جزء من زمان حقيقة فناسب الاتيان بالفعل المستقبل الدال على الدوام التجددي للحمد اذ لا طاقة للبشر على ذلك واما ايثار صيغة المتكلم مع غيره اعني نحمد بالنون دون احمد فللاشعار والتنبيه على ان الحمد امر عظيم وخطر جسيم لا يمكن ان يستقل الشخص الواحد بل لا بد من المعاون عليه والمشاركة فيه واما وجه ايثار كاف الخطاب دون المظهر اعني نحمد الله فللتلذذ بالخطاب وللتنبيه على ان الحامد قوي عزمه محرك الاقبال وداعي التوجه الى جنابه حتى خاطبه شرح صدورنا اي والتلخيص التجريد والتنقيح يقال لخص كلامه اي هذبه ونقحه والبيان المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير وهذا من باب الايهام والتورية وهو ان يكون للفظ معنيان قريب وبعيد ويراد المعنى البعيد دون القريب ومعنى التلخيص القريب الكتاب المعروف وهو غير مراد هنا والبعيد التهذيب والتنقيح وهو المراد ومعنى البيان القريب علم البيان وليس مرادا والبعيد المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير وهو المراد وكذا الايضاح والمعاني من باب الايهام ايضا وقوله في ايضاح المعاني متعلق بتلخيص البيان واللوامع البوارق والسنا مصدر بمعنى البيان الا انه ابلغ لان زيادة المباني تدل على زيادة المعاني والمثاني القرآن ومطالعها افقها والمراد بها الفاظ القرآن فتشبيه معاني القرآن بالنجوم استعارة بالكناية واثبات الافق استعارة تخييلية

وجهة

الموجبة

افقها

تخييلية والمؤيد القوي ودلائل اعجازه اي نبي واعظمها القرآن الباقي على صفحات الدهر وهو المراد بالمعجز الباهر وقوله باسرار البلاغة والمحرزين بصيغة الجمع اي الحائزين اي الجامعين واحتفاء الصحابة والمعيد وتثنيته تقدم الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين في الفصاحة والبراعة بالحائزين قصب السبق استعارة تمثيلية على حد قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى قوله سعد التفتازاني نقل عنه ان الاولى ان يقول بالدوام بعد وكان وجهه ان الدعاء ههنا بمعنى التسمية وهو يتعدى الى مفعولين بلا واسطة قال الله تعالى اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى اي اي اسم تسمونه فاصل الكلام المدعو سعد التفتازاني بالنصب وادخل حرف الجر فيه للتفخيم واشعار للنفقة فيه اللازم دون الباء قوله هداه الله سواء الطريق اي ارشده الى سواء الطريق او لسوى الطريق ملاحظة لما قيل ان الهداية اذا تعدت بنفسها يراد بها معنى الايصال واذا وصلت بالى او باللام او الى يراد بها معنى الدلالة قال الله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم وانك لتهدي الى صراط مستقيم قوله واغنيته بالاصباح عن المصباح الضمير المنصوب المتصل باغنيت راجع الى التلخيص والمنصوب في واودعته غرائب نكت راجع الى الشرح الموسوم من قوله قد شرحت فيما مضى تلخيص المفتاح واطنبت فيه مع تفكيك المختصر قوله غرائب نكت من اضافة الصفة الى الموصوف اي نكت لطيفة وعجيبة بها اي سخت وجادت بها الانظار اي الافكار قوله وو شحته اي قلدته وزينته بلطائف فقر والفقر جمع فقرة وهي في الاصل حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر صفة ثم استعير لنكت الكلام ولطائفه وفقرة في عبارة الشارح يحتمل ان يكون لطائف وعلى هذا يكون لطائف مجرورا بالفتح لانه غير منصرف وان يكون مضافا اليه لطائف اضافة الصفة الى الموصوف فيكون لطائف على هذا مجرورا بالاضافة واصل التركيب على هذا وشحته بفقر لطيفة قوله سبكتها يد الافكار اي صاغتها وصنعتها

في

في

فيه استعارة مكنية وتخييلية وترشيحية فتشبيه الفكر في النفس بالصائغ استعارة بالكناية
واثبات البدائع استعارة تخييلية وذكر السبك استعارة ترشيحية لان البدائع من لوازم
المشبه به والسبك مما يلائمه قوله ثم رأيت جمع بين ما بين الشرحين الاول والثاني من تفاوت
الرتب لان الاول في الغاية القصوى وغيره لا يصل الى مرتبته بل يدانيها والجم
الغفير اي الجمع العظيم من الجموم وهو الكثرة والغفير من الغفر وهو الستر اي
انه في الكثرة بحيث يستر ما وراءه او وجه الارض قوله نحو اختصاره والاقتصار
على بيان معانيه لا يخلو من حزازة لان ضمير المجرور في اختصاره راجع الى
الشرح المذكور ضمنا والمجرور المتصل ببيان معانيه وكذا استتاره ان رجع
الى الشرح لم يساعده المعنى لانه لم يبين معاني الشرح جميعا في هذا المختصر وان
رجع الى التلخيص ساعده المعنى لكن يلزم عليه تفكيك الضمائر وهو لا يخفى
قوله لما شاهدوا الى قوله وكنت اضرب عن هذا الخطب على لو لم يسألوني صرف الهمة
نحو اختصاره وقوله عن استطلاع طوالع انواره اي تقاصرت هممهم عن الاطلاع
على معانيه المشبهة بالانوار الطالعة فاضاف الطوالع الى انواره من باب جرد
قطيفة واخلاق اثواب والضمير المجرور المتصل بانواره واسراره للشرح المتقدم
قوله ان المنتحلين بفتح الهمزة عطف على قوله من ان المحصلين والمنتحل من ياخذ
كلام غيره وينسبه الى نفسه يقال فلان انتحل شعر فلان اذا ادعاه لنفسه قوله قد قلبوا
احداق الاخذ والانتهاب الانتهاب تفسير الاخذ ويراد به جدهم في النظر الى الكتاب
بعين الاخذ والانتهاب كما يقال نظرت اليه بعين القبول وعين الانصاف والنهب
ومع ما هم مع مدوا اعناق المسخ وهو تبديل صورة بصورة اقبح منها وفيه
اشارة الى انهم لو اخذوا من هذا الكتاب معاني وعبروا عنها بعباراتهم كانت
عباراتهم دون عبارة الكتاب قوله وكنت اضرب عن هذا الخطب يقال ضرب

ب عن الشيء اي اعرض واعرض عنه وفي المصادر ضربت عنه اي تركته وامسكت عنه
قوله صفحا اي اعراضا والاعراض او معرضا على انه مصدر او مفعول له او حال
وضرب ماخوذ من قوله تعالى افنضرب عنكم الذكر صفحا قوله كشحا الكشح ما بين
الخاصرة الى الضلع الاخير يقال طوى فلان كشحه عني اذا قطعني وطوى كشحه على
دون مرامهم قدام مطلوبهم وقيل لوصول اليه ويقال ايضا طويت كشحي على
الامر اذا اضمرته وسترته قوله عاما مني الى آخره مفعول لاجله على قوله وكنت اضرب
عن هذا الخطب وما عطف عليه قوله باسرها بفتح الهمزة اي بجميعها وكمالها
والاسر في الاصل الحبل الذي يربط به الاسير واذا ذهب الاسير باسره
فقد ذهب بجميعه قوله عن آخرها اي بكلها والجميع من اولها الى آخرها قوله
وان هذا الفن بفتح الهمزة عطف على قوله ان في قوله بان يسحب الطباع باذيالها
ونضبت الماء نضوبا غار وعن الاصمعي الناضبة البعيد والجدال شدة الخصام ونضب ٤
ومراجعة الكلام قوله ودواؤه بضم اوله المشهور وبفتح الدال العرب والمعيان
صحيحان ولا يخفى لطف قوله خاصها بلا نجوم ثم فان شيئ الحروف لا تخلو والمراد ههنا
الاخلاق بلا نتيجة قوله ادراج الرياح مفعول فيه اي في ادراج الرياح جمع
درج يقال ذهب دمه ادراج الرياح اي هدرا والمراد من بقية آثار السلف ما
بقي من آثارهم من لطائف الفوائد وشرائف الزوائد في هذا الفن او دواعي وتلاقي
سوق والاعتداد به والالتفات اليه او من تفرد فوائد الفن وترتبها وترويج
بالاشتغال بمباحثه واستخراج لطائفه قوله وسالت باعناق مطايا تلك
الاحاديث البطاح سالت جرت والابطح مسيل واسع فيه دقاق الحصى والجمع
الاباطح والبطاح على غير القياس والمعنى دخلت تلك الاحاديث وخصص الاعناق
بالذكر لان البطوء والسرعة في سير الابل انما يظهران فيها غالبا والكلام

تمثيلي تشبيها لحال ذهابك الاحاديث بحال ذهاب ما يجري على المطايا في البطاح وسيلان
البطاح باعناقها ويجوز ان يعتبر تشبيه الاحاديث بما يجري عليها في الذهاب على سبيل
الاستعارة بالكناية ويكون اثبات المطايا للاحاديث تخييلا وذكر الاعناق وسيلان البطاح
بها ترشيحا ويجوز ان يعتبر تشبيه الاحاديث بالمطايا على طريقة لجين الماء ويكون ذكر الاعناق
وسيلان البطاح بها ترشيحا للتشبيه قوله يرتاح اي ينشط ويفرح لارتكاب مرتكبه
العاقل الذي تقع الاخذ والانتهاب في كلامه او يشتاق لارتكابه مرتكبه وتوبيل
الاول قوله فللارض من كاس الكرام نصيب فهو كالتعليل لما تقدمه اعني قوله
فامر يرتاح له اللبيب وذكر اللبيب رغبا ترجيحه ايضا وقوله فللارض من كاس الكرام
نصيب مصراع ثان من بيت والمصراع الاول شربنا واهرقنا على الارض جرعة
ويروى وللكاس من ارض الكرام نصيب ويفسر الكاس بالخمر قوله وكيف
ينبو استبعاد اي كيف يمنع الطالبون عن الانهار الجارية فالعرف والعادة يأبى
ذلك والشغف بالشين المعجمة والعين المهملة والمعجمة ايضا لغتان العشق يقال شغفه
الحب اي احرق قلبه والغرام الولوع والظماء العطش والهواجر جمع هاجرة
وهي نصف النهار عند شدة الحر والاوام شدة العطش والحرارة والاقتراح
طلب شيء من غير روية وفكر ففي قوله مقترحهم دون مسؤلهم ومطلوبهم ونحوها
اشارة الى انهم سالوا ذلك من غير روية وفكر وفيه مبالغة في كونه مطلوبا لهم قوله
ثانيا الاول في مقابلة الاول وهو اما صفة لمصدر محذوف اي انتصب انتصابا
ثانيا او شرحا ثانيا واما ظرف وثانيا الثاني لا يصلح لشيء منهما فالاولى فيه ترك الواو
ليكون حالا من ضمير انتصب لانه لا يظهر ما يصلح لعطفه عليه ولا مجال لجعلها واو
الحال فتشبيه العناية بالفرس استعارة بالكناية واثبات العنان له استعارة تخييلية
وذكر الطرف المعبر عنه بثانيا استعارة ترشيحية لان الطرف مما يلائم المشبه به والقريحة

والقريحة الطبيعة وهي في الاصل اول ما يستنبط من البئر استعيرت للملكة
من العلم بجامع التسبب للحياة فان احدها سبب حياة الارواح والاخر
سبب حياة الاشباح ثم استعير لمحل العلم وهو الطبيعة مجازا في مرتبة الثانية
والصقع برد ينضر بالنبات والحرث ففي ذكر الجمود مع القريحة التي هي الماء في
الاصل وجعل الجمود بالصرصر لطف ظاهر والصرصر الريح العاصفة
فناسب ان يجعل الخمود بها لانها تحمل النار وفي وصف قريحته بالجمود وفطنته
بالخمود اشارة الى ان طبيعته كالماء والنار وهو غاية جودة القريحة ولطف
الطبيعة والجوب القطع قوله تقطع كل غبراء اي ذي غبرة قاتم الارجاء اي مظلم
الاطراف قوله قوضت التقويض بالقاف نقض البناء من غير هدم والخيام
جمع خيمة والخرايد جمع خريدة وهي الخبيئة من النساء كني بها عن حسنها واللثام
ما كان على الفم من النقاب وفي بعض النسخ فضضت عنه ختام الاحتشام و
الفض الكسر والختام ما يختم به من طين ونحوه وقوضح القرايد على طرف
الثمام وهو نبت ضعيف متناول باليد لقربه من الارض كناية عن سهل
اخذها وتحييزها وتيسير طرق الوصول الى وصالهم وتبسم اي ضحك قوله
بان توجهت تلقاء مدين المارب وهي الحاجات لا يخفى ما فيه من حسن التخلص
قوله حضرة من اتام الانام بكسر الباء عطف بيان من مدين او بفتحها اسم ل
كل من يلقاه والسجال جمع سجل وهو الدلو اذا كان فيه ماء قل او كثر ولا يقال
للدلو اذا لم يكن فيه ماء سجل بل يقال له غرب والغرار النوم القليل دون
ياجوج الفتن اي عند كثرة الفتنة وقع كتب والخطيات بفتح الخاء وتشديد
الطاء الرماح على صحايف الصفاح اي على جوانب السيوف منقوشا اي
مكتوبا موقعا والسرادق نوع من الخيام يضرب للرؤساء والتثبت التمكن

من أدخل في الأعلى والسدة هي عتبة الدار ملتثم مكان التقبيل والأقيال جمع قيل وهو
الملك من ملوك حمير ومبوأ أي منزل من قولهم بوأ الرجل منزلا أي هيأه له لا زالت
أي سدته والملاذ الملجأ ورائق الذي يروقني أي يعجبني وصداء الأذهان وبحتها
وصداء الحديد وسخه قوله هو الثناء باللسان على قصد التعظيم ظاهره أن الثناء
لا يكون إلا خيرا وأنه يكون باللسان وغيره كما فسره بعض أهل اللغة بالكلام المشعر
بالتعظيم والكلام شامل للفظي والنفسي فيكون قوله باللسان قيدا احترازيا
من ثناء الباري على نفسه وإن كان إطلاق الثناء عليه مجازا لأن المراد بثنائه تعالى
على نفسه بسط الوجود وإيجاد الأشياء الدالة على وجوده وقدرته وعلمه وإرادته
وإن قلنا إن الثناء يكون بالخير وبالشر ولا يكون إلا باللسان فلا بد من قيد
الجميل ويكون ذكر اللسان زائدا بين أجزاء التعريف لبيان الواقع والتنصيص التعريف
على مقابلته للشكر والتصريح باختصاص الحمد باللسان فإنه مدار ما قصد ههنا من بيان
النوع والنسبة بينهما وظهور ما يرد من توضيح النسبة بينهما على توضيحهما ولذا قال
سواء تعلق بالنعمة أو بغيرها وسواء كان باللسان أو بالجنان أو بالأركان وإن كان
الاطراد في التعريفين يقتضي ذكر هذين التعميمين واعلم أن بين ما ذكره الشارح
ههنا في تعريف الحمد وبين ما ذكره في الشرح وهو قوله هو الثناء بالجميل على الجميل
الاختياري عموم وخصوص من وجه إذ ذكر ههنا قيدا لم يذكره ثمة وهو قوله
على قصد التعظيم وذكر ثمة قيدا لم يذكره هنا وهو قوله بالجميل فالمذكور ههنا يصدق
على الثناء على قصد التعظيم لا على الجميل بخلاف المذكور ثمة ويصدق المذكور ثمة
على الثناء بالجميل لا على قصد التعظيم بخلاف المذكور ههنا فإن اعتبر في حقيقة الحمد كلا
الأمرين فالخلل يحصل في كلا التعريفين لاشتمال كل منهما على واحد منهما فقط وإن
اعتبر كونه على الجميل فقط فالخلل في التعريف المذكور هنا وإن اعتبر كونه

كونه على قصد التعظيم فقط ففي المذكور ثمة لا يبعد أن يرجح الأخير فيستقيم ما ذكر هنا
بأن أحدا إذا أثنى على ظالم على ما فعل من نهب الأموال وقتل النفوس بغير حق
على قصد التعظيم فالظاهر أنه حمد ولزم هذا الحامد أنه حمد لم يقع في محله
اللهم إلا أن يقال الجميل أعم من أن يكون جميلا في الواقع وأن يجعله الحامد جميلا
والظاهر أن الحامد في الصورة الأولى يجعل المحمود عليه جميلا بصورته بصورة
قوله والشكر فعل ينبئ المراد بالفعل ههنا مطلق الحدث ليشمل القول والاعتقاد
وغيرهما قوله لكونه منعما أي من حيث إنه منعم لا من حيثية أخرى قال في
الشرح بسبب كونه منعما والعبد منقاد باللسان قوله أو بالجنان لا يقال كيف ينبئ
الشكر الجناني أعني الاعتقاد عن التعظيم لأنه لا معنى لإنبائه بالنسبة إلى نفس
الشاكر وإن تصور بالنسبة إلى غيره لعدم اطلاعه ولو أطلعه الشاكر بقول أو
فعل فذلك المطلع هو المنبئ حقيقة لأنا نقول معنى الإنباء أن يفيد معرفة
المنبأ لو اطلع عليه من قصد المنبئ عنه وإن لم يقصد فيه الجهل بالمنبئ ولو رد
في تحقق ذلك الشكر الجناني ويطلع عليه لا يلزم أن يكون من الشاكر حجة
بجعل شكرا أفضل أن يكون هو الشكر بل يجوز أن من غيره بالإلهام أو إخبار
وإن كان من جهته لا يلزم أن يكون الشكر هو هذا المطلع فقط لا ما يطلع من
الاعتقاد كيف ومع الإنباء يتحقق جزما غاية الأمر أن يكون هناك
شكران أحدهما القول أو الفعل المطلع والآخر ما يطلع عليه من الاعتقاد
وإنباء أحد الشكرين عن الآخر لا يوجب كون الآخر شكرا قوله أو بالأركان أي علمه
المراد بالأركان ما عدا اللسان من الجوارح والأعضاء وإنما أفرده بالذكر
مع أنه داخل في الجوارح لاختصاصه من بينها بالحمد إذ به يتحقق اجتماع الحمد
والشكر فيما إذا كان الثناء باللسان في مقابلة الإحسان قوله فمورد الحمد لا يكون

ان الثاني اعني آخر تعريفي علی التعريفين الظاهر من التعريفين هو النسبة بين المورد
وبين المتعلقين ويظهر من هاتين النسبتين النسبة بين الحمد والشكر فيفهم ما يظهر
من التعريفين عليهما ثم ما يظهر عليه جريا علی ما هو عادة التعليم قوله وبين الشكر
بالعكس اي اعم من الحمد باعتبار المورد لانه يكون باللسان والجنان والاركان
والحمد لا يكون الا باللسان واخص باعتبار المتعلق لانه لا يكون الا في مقابلة النعمة
والحمد يكون في مقابلة النعمة وغيرها قوله هو علم للذات الواجب اي بالذات والواجب
بالذات ما يقتضي ذاته وجوده والممتنع بالذات ما يقتضي ذاته عدمه والممكن ما لا
يقتضي ذاته وجوده ولا عدمه واذا اطلق الواجب فالمراد انه بالذات وذكر الصفتين
اعني الوجوب الذاتي واستحقاق جميع المحامد كانه يتوجه الی استجماع اسم الله
بجميع صفات الكمال فان الواجب الذاتي يستجمع جميع صفات الكمال قوله والعدول الی
الجملة يريد ان قوله الحمد لله كان في الاصل جملة فعلية اي حمدت الله حمدا فحذف الفعل
مع الفاعل واقيم المصدر مقامه وجعلت الجملة اسمية للدلالة علی الدوام والثبات
كما قالوا في سلام عليك قوله وتقديم الحمد جواب سؤال مقدر تقريره لم
تقدم اسم الله تعالی حيث قال الحمد لله ولم يقل لله الحمد مع ان اسم الله اهم ولم
يقدم اسم الله ليفيد الاختصاص به فاجاب عنه بقوله نظرا الی كون المقام مقام
الحمد لانه في موضع اداء حق شيء مما يجب عليه من شكر نعم الله عليه التي من بعض آثارها
اقداره علی هذا التصنيف العجيب فقدم الحمد باقتضاء مقتضی الحال وان كان ذكر الله
اهم في حد ذاته لا يقال هذا الاهتمام في الحمد عارض بواسطة المقام والاهتمام باسم الله
تعالی ذاتي والذاتي ينبغي ان يقدم في الاعتبار وان لم يقدم ينبغي ان لا ينقص من
العارض لانا نقول كون البلاغة مطابقة الكلام لمقتضی المقام لرعاية الامور الذاتية يرجح
العارض وقد يجاب عنه بانه يرجح بل تعارضا تساقطا فيحمل علی ما هو الاصل من تقديم

المبتدأ علی الخبر سيما اذا كان المبتدأ سادا مسد العامل بحسب الاصل فان مرتبة
العامل التقديم علی المعمول قوله كما ذهب اليه صاحب الكشاف تنظير لما لاحظ
في تقديم الحمد رعاية لمقتضی المقام وخص صاحب الكشاف بالذكر لان صاحب
المفتاح ذهب الی ان اقرأ الاول منزل منزلة اللازم غير متعد الی مفعول
باسم ربك متعلق باقرأ الثاني قوله اي علی انعامه جعل ما مصدرية ولم
يجعلها موصولة او موصوفة كما فعل بعض الشارحين لان المصدرية لا تحتاج
الی عائد فلا تفتقر الی تقدير بخلاف الموصولة والموصوفة فانهما تحتاجان اليه
وما لا يفتقر الی التقدير اولی مما يفتقر اليه وعلی تقدير كونها موصولة او موصوفة
تعذر تقدير الضمير في المعطوف اعني علم لاستلزامه تقديره في المعطوف اعني ما لم نعلم وان امكن
تقديره في المعطوف عليه اعني النعم وايضا اذا كان مصدرية يكون الحمد علی نفس
الانعام واذا كان موصولة او موصوفة يكون علی متعلق الانعام الذي هو نفس
المنعم به والحمد علی نفس الانعام الذي هو وصف من صفاته تعالی اكمل واولی
منه علی متعلقه الذي هو المنعم به قوله ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء يعني
لو ذكر المنعم به فاما ان يذكر بعضه لتعذر ذكر جميعه تفصيلا فيتوهم الاختصاص
بالمذكور واما ان يذكر النوع فيتوهم التخصيص بالذكر لانه يوجب نفي ما عدا
المذكور فان قيل ان تعذر ذكر الجميع تفصيلا فلا خفاء في امكانه اجمالا
فتعليله قاصر قلت اذا ذكر الجميع اجمالا بان يذكر لفظا يفيد العموم فربما
يتوهم خروج البعض لشيوع التخصيص في العمومات سيما المقامات الخطابية فيتوهم
الاختصاص بالبعض فاندفع ايضا اي في ذكر الكل اجمالا وقد يوجه
التعليل بان عدم حذف المنعم به اما بذكر الكل اجمالا او بذكر البعض
تفصيلا والتعليل شامل للشقين قوله رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها علی فضله

بنعمة البيان براعة استهلال وهي كون الابتدا مناسبا للمقصود من برع الرجل اصحابه اذا فاقهم
في العلم او في غيره والاستهلال صراخ الولد عند ولادته فكما ان صراخه يدل على
حياته كذلك الابتداء المناسب يدل على المقصود ثم ان البراعة هنا اما باعتبار ذكر
البيان وهذا الكتاب في فن البيان والبيانان واختلفا معنى لكن تشاركا في الاسم
واما باعتبار ان فن المعاني والبيان يتعلق بالبيان بالمعنى ههنا وهو المنطق
الفصيح المعرب عما في الضمير واعلم ان رعاية البراعة تحصل بذكر تعليم البيان سواء
لوحظ كونه خاصا بعد عام اولا وسواء كان هناك عطف ولا في تعليل كونه
علم من عطف الخاص على العام بالرعاية لا يخلو عن شيء والتوجيه بانه تعليل لما يتضمنه
الكلام من عطف الخاص وهو مطلوب الذكر يأباه التعليل الاخير وهو قوله تنبيها على
فضيلة نعمة البيان التنبيه انما يحصل على ما لوحظ كونه خاصا بعد العام ومعطوفا
عليه ويمكن التوجيه بانه يعتبر اولا عطف قوله تنبيها على رعاية ثم يجعل المجموع
علة ولا شك ان حصول المجموع يتوقف على ما لوحظ كونه خاصا معطوفا على عام
فليتأمل **قوله** رعاية للسجع لانه على حرف الميم فلو اخر من البيان القبيح وعلم ما لم
نعلم من البيان يفوت السجع ولذلك قدم مع ان حقه التأخير لانه مفعول ثان وذكر
المفعول الاول اعني ما لم وان كان التعليم لا يتعلق الا بغير المعلوم لان المراد بما لم نعلم
ما لم يكن نعلم اي ما لم نعلم بقوتنا واجتهادنا احترازا من قوله تعالى وعلمك ما لم تكن
تعلم **قوله** خير من نطق بالصواب اي خير من تكلم بالقول الذي يكمل بالكلام القديم
والصواب الخطأ وهو شامل للانبياء والاولياء والاتقياء وغيرهم من
المؤمنين **قوله** اوتي الحكمة بالبناء للمجهول وفسرت الحكمة باشياء منها ما ذكره
الشارح وقيل انها العلم والعمل به والحكيم العالم العامل وقيل الحكمة النبوة
والحكمة... **قوله** والاصابة في القول وهي منحصرة في نوعين علمية وعملية والعملية

نسخة: والصواب ضد الخاطب

والعملية تزكية وتخلية **قوله** فصل الخطاب الفصل هنا مصدر واريد به اسم الفاعل اي الفاصل
لان المراد به القران وهو يفصل بين الحق والباطل او اسم المفعول اي المفصول البين
الذي يتبينه كل من يخاطب به من بينت الشيء جعلته بينا او فصل بعض اياته مفصولة
عن بعض وعلى التأويلين فهو من اضافة الصفة الى الموصوف واورد ان القران
فيه متشابهات لا يعلم تأويله الا الله ولهذا امسك السلف عن تأويله واوكلوا
علمه الى الله تعالى فكيف يكون جميعه بينا او البيان فيه واجيب بجوابين الاول انما
من متشابه في القران الا وقد تبين في السنة والثاني ان الكلام في الخطاب المتعلق
بالمكلفين كالصوم والصلوة والزكوة ونحوها وهو بين لا التباس فيه والمتشابه
لم يقصد به ذلك وحكمته تكثير الاجور للمجتهدين من العلماء نحو بدا استوقه اين هم
قوله بدليل اهيل لان التصغير يرد الاشياء الى اصولها وحكى الكسائي عن بعض الاعراب
انه سمع منه اهيل واويل فعلى هذا يكون اصله اول قلبت الواو الفا فصار ال
وعلى الاول قلبت الهاء همزة لمقاربة المخرج فصار اال بهمزتين ثانيهما ساكنة
فقلبت الثانية من جنس حركة الاولى لاستثقال الهمزتين في الاول وهذا الشيء مع صاحبه
من كثرة العمل **قوله** جمع خير بالتشديد احترازا من خير بالتخفيف لانه افعل التفضيل
وهو لا يجمع وقيل جمع خير مخفف خير بالتشديد **قوله** هو من الظروف المبنية
اي بعد وقبل من ظروف الزمانية وقد يستعمل في المكان مجازا ولهما ثلث حالات لانه
اما ان تضاف او تقطع عنها فاذا اضيف فهي معربة منصوبة على الظرفية وقد
تجر بمن خاصة واذا قطعت فاما ان يجعل المضاف اليه المحذوف نسيا منسيا
فتعرب ايضا نحو فساغ لي الشراب وكنت قبلا لانه لا يريد قبلية مخصوصة بل مطلق
القبلية واما ان ينوى المضاف اليه فيبنى على الضم وههنا كذلك اي بعد الحمد
والثناء لها معنيان قريب وبعيد ويراد به البعيد لان الوجه يستعمل في معنيين

والاعلام ادبها فقهوا

سبق

العقل المخصوص وهو المعنى القريب والطريق وهو المعنى البعيد واريد هنا البعيد والبا
ان تشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه به استعارة تخييلية
لان الوجوه من لوازم الصور الحسنة وذكر الاسنا ترشيح لان الاسنا يلايم للصور
الحسنة قوله وضع كل شيء في مرتبته هذا معنى الترتيب لغة واما معناه اصطلاحا
فهو جعل الاشيا المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد كاملا والوصايا التي ذكرها
المص للقسم الثالث من المفتاح يقتضي الغائه وعدم اختصاره وتغيير السيد دك
موجبا لتخصيص وسبب تاليفه فقال ولكن كان غير مصون الى قوله الف قوله سيتوى
بينهما في بحث الاطناب اي بين الحشو والتطويل وهو ان الزايد في الحشو متعين
كقوله واعلم علم اليوم والامس قبله فلفظ قبله زايد قطعا فيكون حشوا والزايد
في التطويل غير متعين كقوله والفا قولها كذبا وميناً فالمين والكذب بمعنى
واحد فيكون احدهما زايدا قطعا لكنه لا بعينه وهذا فرق من حيث اللفظ واما
من حيث المعنى فالحشو يكون مفسدا او غير مفسد والتطويل لا يكون مفسدا وفي قوله
الفرق دون ان يقول فرقا آخر نوع اشعار بان ما ذكره هنا ليس فرقا يعتد به
وذلك ان هذا الفرق انما هو بحسب المفهوم فقط لان ما ذكر من المعنيين متباينين
صدقا واما الفرق الذاتي الذي وعد به في بحث الاطناب فهو يفيد الفرق بينهما وتباينهما
صدقا على ما وقع عليه الاصطلاح قوله وهو كون الكلام مغلقا انما قدر الكون
لان التعقيد في الحقيقة صفة المتكلم لا صفة الكلام فادرج لفظ الكون ليعلم
ان التعقيد من قبيل المبني للمجهول فيصح جعله صفة الكلام لانك تقول كلام معقد
تعقيدا وعقد الكلام تعقيدا اسناد الفعل للمفعول قوله العبث دون اختصره
بسبب ان هذا المختصر تصنيف مستقل غير مبني على العلم الثالث من المفتاح
ما امكن ينقص ما فيه من القواعد والاصول قوله ينطبق على جميع جزئياته اي

اي على جزئيات موضوعه وكلمة الحكم باعتبار موضوعه لا باعتبار ذاته لان القضية الواحدة
لا يصدق على اخرى ولا الحكم الواحد على حكم آخر ومثال انطباق القاعدة على جزئياتها
ان تؤخذ صغرى سهلة المأخذ من الشكل الاول ثم يجعل تلك القاعدة كبرى لتلك
الصغرى السهلة المأخذ فينتج المطلوب مثلا كون الفاعل يجب رفعه قاعدة وحكم
كلي فتقول هذا فاعل فهذه صغرى سهلة المأخذ وتضم اليها وكل فاعل يجب
رفعه وهو الحكم الكلي المنطبق على الجزئيات ينتج هذا يجب رفعه فيصدق على فاعل
زيد وعمرو وبكر وخالد وغيرهم وتقول هذا الحكم منكر وكل حكم منكر يجب
تاكيده فهذا الحكم يجب تاكيده وقس على ذلك قوله ليتعرف احكامها منه اي
احكام الجزئيات منه ذلك الحكم الكلي قوله وهي الجزئيات المطلوبة في بيان
القواعد لان الحكم الكلي انما يتضح غاية الاتضاح اذا ابرز في الخارج جزئيه من
جزئياته قوله فهي اخص من الامثلة لان الشاهد يجب ان يكون من كلام العرب والمثال
لا يجب فيه ذلك بل قد يكون جعليا ومعنى قوله فهو اخص من المثال ان كل ما يصلح
ان يكون شاهدا يصلح ان يكون مثالا وليس كلما يصلح ان يكون مثالا يصلح ان
يكون شاهدا لان المثال قد يكون جعليا وليس المراد بقوله فهو اخص ان كل شاهد
مثال وليس كل مثال شاهدا لان الشاهد غير المثال والله اعلم قوله وحذف
المفعول الاول والتقدير ولم آلك جهدا يعني لم امنعك اجتهادا كما لا يخفى
ذكره الشيخ قوله لما تضمنه معنى لم آل بالنفي يعني اول الفعل المنفي وهو لم آل بالنفي
بالمثبت وهو تركت المبالغة لانه لو لم يأول لكان المعنى ان عدم المبالغة في
الاختصار لم يكن للتقريب والتسهيل بل لامر آخر وهذا مبني على قاعدة ذكرها
الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز وهي ان حكم النفي اذا دخل على كلام فيه
تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وهذا انما يتم اذا اعتبر القيد
تقييد ط

قبل دخول النفي فاذا ورد النفي على المقيد توجه اي القيد خاصة واما اذا اعتبر
بعد ورود النفي كان النفي منصبا على ما دخل عليه اعني المقيد ويتوجه القيد
الى النفي قوله اي اطلعت عرفت بفتح المثلثة بمعنى اطلعت وبضمها بمعنى وقعت
يمكن تحصيلها منه اي تحصيل تلك الزوائد من كلامهم قوله وسميته بتلخيص المفتاح
هو على حذف مضاف اي بتلخيص القسم الثالث من المفتاح ليوافق قوله قبل وكان
القسم الثالث من مفتاح العلوم قوله قصد الى جعل الواو للحال وصاحب الحال
هو فاعل سميته وسميته بتلخيص المفتاح حال كوني اسأل الله النفع به قوله والمخصوص
محذوف اي المخصوص بالمدح لنعم الوكيل والتقدير ونعم الوكيل هو قوله
وكما على حسبي اي هو نعم الوكيل لان حسبي خبر المبتدأ والمعطوف على الخبر
خبر فيقدر في المعطوف مبتدأ كالمعطوف عليه قوله هو الضمير المتقدم يعني هو في
قوله وهو حسبي وكون المخصوص مقدما على الفعل ليس بالاعراب ولذلك عزاه
الى القائل به قوله وعلى كلا التقديرين فيه عطف الانشاء على الاخبار يعني ان
قوله ونعم الوكيل انشاء محض والواو فيه للعطف وليس قبله ما يصلح للعطف
عليه الا جملة حسبي وخبرها الا اعني حسبي لانه في قوة يحسبني وعلى التقديرين
يكون من عطف الانشاء على الاخبار وهو لا يجوز او يجب هذا تقرير كلام
الشارح واجيب على كل منهما قيل لو سلم ان الواو للعطف بل الاعتراض على ما
ذهب من يجوز وقوعه اواخر الكلام ولو سلم فلا نسلم ان المعطوف عليه هو حسبي
او حسبي وحده لم لا يجوز ان يكون عطفا على وانا اسأل الله تعالى فانه جملة حالية وعطف
الانشاء على الاخبار في جملة لها محل من الاعراب لا جواز لنفي جوازه ولو سلم ان المعطوف
عليه هو حسبي فانما يلزم ما ذكر من عطف الانشاء على الاخبار لو كان هو حسبي جملة اخبارية
وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون انشائية ولو سلم فيجوز ان يقدر المبتدأ في نعم الوكيل اي هو

وهو نعم الوكيل اي مقول في حقه ذلك فيكون نعم الوكيل جملة اسمية متعلق خبرها انشائي
وهذا لا يوجب كون الجملة انشائية فلو كان المعطوف عليه حسبي لا يلزم عطف الانشاء على
الاخبار لان الجملة الانشائية من يقع خبر المبتدأ ولا بد من التأويل بمقول فيه ذلك
فيكون عطف مفرد متعلق جملة انشائية فلو سلم فالاولى عطف الانشاء على الاخبار
فيما له محل من الاعراب ولا شبهة في جوازه ويمكن ان يقال الاصل في الواو العطف
دون الاعتراض فيحمل على الاصل سيما اذا لم يستقم الاعتراض على مذهب الجمهور والمعطوف
على الحال حال فلا يجوز ان يعطف الانشاء على الحال لاستلزامه وقوع الانشاء حالا
وانه ممتنع قوله رتبت المختصر على مقدمة وثلاثة فنون جعل الشارح رجع الخاتمة داخلة
في الفن الثالث مستدلا على ذلك بكلام المصنف في الايضاح كما ذكره في الشرح في السرقات الشعرية
وجعلها بعض الشارحين خارجة عنه وقال في التقسيم المذكور في الكتاب الحاصل من قبيل
اولا فان كان من قبيل المقاصد فان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تأدية
المعنى المراد فهو الفن الاول وان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن
الثاني وان كان الغرض منه معرفة وجوه تحسين الكلام فهو الفن الثالث وان لم يكن من قبيل
المقاصد فاما ان يتعلق بها تعلق السابق باللاحق او تعلق اللاحق بالسابق فالاول
هو المقدمة والثاني هو الخاتمة قوله فهذا الفن اي فن البديع وما يليه لكن هذا
التقسيم الذي ذكره الشارح غير شامل لخطبة المختصر قوله لظهور عدم دخولها في
شيء من الاقسام مع انها من جملة ما ذكر في المختصر ويمكن ان يقال مراده بالمذكور في المختصر
ما له دخل وخصوصية بهذا الفن فحينئذ لا يكون الخطبة ونحوها داخلة في المقسم
حتى يلزم عدم شمول الاقسام لها قوله ولما لم كان من ذاخر هذه المقدمة يعني قوله المقدمة
قبل الفن الاول وان البلاغة مرجعها الى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد الى قوله
وما يعرف به وجوه تحسين الكلام علم البديع قوله ناسب ذكرها بيان وجه التسمية والتعريف الحدي

فان تخصيص المذكور بهذا المعنى التكلف في دفع المحذور لا يستلزم الا سند الابلاغ على الاخص فالوجه تخصيص المقسم بالداخل وخصوصية بهذا الفن وان كان في نفسه اعم منه وهما بين الوقتين اذ ما عداه بمنزلة العدم بالنسبة الى الاصل

وتراجمه

[illegible] محمد الكفوري عفى عنه العفو العلي
بما وجد بخط الفاضل المشهور بالكفوري

اي ذكر الفنون الثلثة اعني الاول والثاني والثالث كل واحد منها معرف بلام العهد اشارة الى السابق
وقد يقال المعهود في تعريف العهد ان يكون السابق ثابتا بلفظه او بمرادفه وانما السابق هنا
انما هو المعاني والبيان والبديع فلم يذكر هناك ما يشعر بكونها فنونا فكيف يجعل الفنون
اشارة اليها وان جوز ذلك باعتبار كونها فنونا ظاهر جدا يمنع ظهوره عن ذكره
فيكون الفن الاول باعتبار كونه اشارة الى علم المعاني بمعنى علم المعاني فينبغي حمل علم المعاني
عليه وهكذا الفن الثاني والثالث ويمكن ان يجاب عنه بان الفن الاول اشارة الى ما ذكر
اولا وهو الذي يحترز به عن الخطاء في تادية المعنى والفن الثاني الى ما ذكر ثانيا وهو الذي
يحترز به عن التعقيد المعنوي والفن الثالث الى ما يعرف به وجوه التحسين لا يقال قد ذكر
سابقا ان ما يحترز به عن الخطاء في تادية المعنى المراد هو علم المعاني فلو جعل الفن الاول
اشارة الى ما يحترز به عن الخطاء في تادية المعنى المراد يكون حمل علم المعاني عليه تكرارا خاليا
عن الفائدة لانا نقول لما بعد العهد في الفن الثاني والثالث افاده الاعاده واطرد ذلك
في الاول ايضا نظما للفنون الثلثة في سلك واحد قوله فاذا اقتضى الايراد هاهنا لفظ
التعريف لان مراد الشارح بالتعريف تعريف العهد الخارجي والعهد الذهني والجنس والاستغراق
ولا يصلح المقام لشيء من ذلك فتعين تنكيرها قوله فلا ينبغي ان يقع بين المحصلين
يعني لقلة جدواه او لظهور كونه للافراد لان التعظيم والتقليل اعتباران تعتبرها
البلغاء بحسب المقامات كقوله له حاجب عن كل امر يشينه وليس له عن طالب العرف حاجب
والمقام لا يدعي شيئا منهما فالبحث فيه تضييع زمان بلا عائدة قوله
ماخوذة من مقدمة الجيش اذ انها منقولة عنها لمناسبة ظاهرة بينهما فيكون لفظ
المقدمة في مقدمة العلم ومقدمة الكتاب حقيقة عرفية ويحتمل ان يريد انها
مستعارة منها فيكون لفظ المقدمة مجازا فيهما ولا يبعد ان لا يلزم النقل والتجوز
بان يقال انها في الاصل صفة حذف موصوفها اطلقت على طائفة من الالفاظ

الادبي ان ينقل ما عدا [illegible] يحسن وان [illegible] ان يقع البلاغ [illegible] لتحقيقه والماهية لمحرره

له المقدمة على العلم او على ساير الفاظ الكتاب فالتا اما للنقل من الوصفية الى الاسمية او باعتبار ان
موصوفها مؤنثا كما قالوا في لفظ الحقيقة والحق ان المقدمة ان كانت بمعنى الوصفية
مؤنثة ثبت لها صفة التقدم واعتبار معنى التقدم فيها اصح اطلاق الاسم كالقا
والقافلة فاطلاقها على المذكورة حقيقة ان كان باعتبار انها من افراد هذا المفهوم
ومجازا ان كان على خصوصها وان كانت بمعنى الاسم واعتبار معنى التقدم لترجيح الاسم
كما في القارورة فاطلاقها على الطائفة انما يكون حقيقة لو ثبت وضع واضع
اللغات المقدمة لهذه الطائفة والظاهر انه لم يثبت بل الثابت انما هو وضع لها باذاء
مقدمة الجيش ولذا قال الشارح ره انها ماخوذة من مقدمة الجيش قوله من قدم
بمعنى تقدم ولا يجوز فتح الدال من المقدمة ولذا قال في الفائق ان الفتح خلف وفي بعض
الكتب انه يجوز فتحها على انها من قدم المتعدي وقيل يجوز كسرها على انها منه ايضا
لان هذه الطائفة لما فيها من سبب التقدم او لافادتها الشروع بالبصيرة تقدم من
عرفها من الشارعين على من لم يعرفها قوله يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه الشروع
في مسائله مقدمة العلم ما يتوقف عليه الشروع في ذلك العلم وهو تصوره بوجه ما
ان اريد مجرد الشروع او تصوره بحده او برسمه وتصور موضوعه وغايته ان اريد
الشروع على بصيرة وهذه معان محضة فمقدمة العلم معان محضة وذكر الالفاظ لتوقف
الانباء عنها عليها لا انها مقصودة لذاتها قوله ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه كثيرا ما
يقدم المصنفون قدام المقصود طائفة من الكلام ينتفع الطالب بادراك معانيها
في ذلك المقصود ويسمونها بالمقدمة كما يسمون طائفة من كلامهم فنا او قسما او بابا
او فصلا ويجعلون كتبهم مشتملة على هذه الامور اشتمال الكل على الاجزاء ومراده
رحمه الله بمقدمة الكتاب هذه المقدمة يعني انها مقدمة جعلت جزء من الكتاب
فاطلاقها على الطائفة كاطلاق الكتاب ونحوه وفصل على ما جعلت اجزاء له

فلا يحتاج قطعا الى اصطلاح جديد فظهر ان حمل المقدمة التي جعلت جزء الكتاب على مقدمة
العلم التي هي معان قطعا ليس بوجه قوله وانتفاع بها بالباء وهو الواقع في اكثر
النسخ المصححة وفي بعض النسخ وانتفاع لها باللام ووجهه اما ان يكون اللام بمعنى
الباء او الانتفاع يعم النفع على ما قيل قوله وما يتبع ذلك اراد به علم
البديع قوله ولا يخفى ارتباط المقاصد بذلك اي ارتباط مسائل هذه الفنون
بما ذكر في المقدمة والمناسبة بينهما ظاهرة جلية لا يفتقر الى بيان قوله والفرق بين مقدمة
العلم ومقدمة الكتاب وهو ان مقدمة العلم معان مخصوصة لان الشروع في العلم
انما يتوقف عليها حقيقة واما على الالفاظ الدالة عليها فلا وما يترائ من التوقف
انما هو بحكم العادة لا بحسب الحقيقة حتى لو تيسر فهم المعنى من غير الالفاظ لم يحتج اليها
اصلا واما مقدمة الكتاب فالفاظ مخصوصة هي طائفة من الكلام فالمقدمتان متباينتان
لا تصدق احديهما على الاخرى اصلا وما يتوهم من قوله رحمه الله في الشرح في تعريف
مقدمة الكتاب سواء توقف عليه المقصود اولا ان النسبة بينهما العموم والخصوص مطلقا
توهم ساقط فانه لما عرف مقدمة الكتاب بالالفاظ ومعلوم انها ليست موقوفا عليها بالحقيقة
اراد بالتوقف العادي او اراد انه يتوقف على معانيها نعم لو ارتكب ان مقدمة
العلم هي الالفاظ الدالة على المعاني التي يتوقف عليها الشروع وحمل التوقف المذكور
في تعريفها على التوقف العادي كانت مقدمة الكتاب اعم منها من وجه لان مقدمة
الكتاب اذا جعلت ما يدل على مقدمة العلم بالمعنى المشهور فقط فتصدق مقدمة
العلم بالمعنى المذكور اي الفاظها ومقدمة الكتاب على شيء واحد واذا خلت
عنه ولم يذكر شيء منه فيها فتصدق مقدمة الكتاب بدون مقدمة العلم بجميع الفاظها
وبالعكس لان ما هو الفاظ مقدمة العلم لم يتقدم امام المقصود فالمقدم امام
مقدمة الكتاب دون مقدمة العلم والذي لم يتقدم امام مما يدل على مقدمة

الكتاب
مقدمة العلم مقدمة العلم بجميع الفاظها دون مقدمة الكتاب واما اذا جعلت مقدمة
مشتملة على ما يدل على مقدمة العلم وعلى غيرها وان ظاهره يصدق مقدمة الكتاب بدون
العلم وبالعكس لان مقدمة العلم هو بعض مقدمة الكتاب فيصدق على المجموع مقدمة الكتاب
دون مقدمة العلم وعلى البعض منه مقدمة العلم دون مقدمة الكتاب الا ان يجعل مقدمة
الكتاب اسما دون مقدمة العلم مشتركا بين كل الطائفة المذكورة وبين بعضها فيصدق
على البعض المقدمتان والحاصل ان هيهنا مقدمتين مقدمة العلم الفاظ دالة عليها
ومقدمة الكتاب ومعان مستفادة منها والنسبة بين المقدمتين هي التباين اللهم الا ان
يرتكب الارتكاب المذكور والنسبة بين الفاظ مقدمة العلم ونفس مقدمة الكتاب
هي العموم من وجه وكذا مقدمة العلم ومعاني مقدمة الكتاب قوله وهي في الاصل تنبئ عن
الظهور يعني لفظ الفصاحة التي هي ف ص ح موضوعة للظهور يقال فصح الاعجمي
الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وجاد فلم يلحن وافصح
اي صرح وفصح اللبن اي ذهبت رغوته وقوله عن الظهور اشارة الى ان ذكر اللازم
وقوله والابانة اشارة الى انه معتبر الا اذا كان ابانة هيهنا يعني بان قوله مثل كلام
فصيح وقصيدة فصيحة يعني ان الكلام يوصف بالفصاحة سواء كان الكلام منثورا
او منظوما قوله قيل المراد بالكلام ما ليس بكلمة لما كان اجزاء المفرد والكلام على ظاهرها
يخرج منه بعض الالفاظ وهي المركبات الناقصة مع ان الفصاحة يتصف بها جميع الالفاظ
لا يختص بها بعض دون بعض احتيج الى التأويل في المفرد او في الكلام حتى يشمل هذا
المركب ويتناوله فاختار البعض التأويل في الكلام بحمله على ما ليس بمفرد بقرينة مقابلته
بالمفرد واختار الشارح التعميم في المفرد بحمله على ما ليس بكلام بقرينة مقابلته
بالكلام ورجح على الاول بانه قد عهد في المفرد اطلاقه على ما يقابل مقابله فاذا قيل
بالمركب يراد به ما ليس بمركب وبالمثنى والمجموع يراد به ما ليس واحدا منهما بالمضاف

اطلاق الكلام الفصيح على المركب الناقص

يراد به ما ليس بمضاف ولم يعهد في الكلام ذلك بل انه انما يطلق على المعنى
الاصطلاحي اي المركب التام او اللغوي اي اللفظ مطلقا وحقيقة
الامر انهم يطلقون على المركب الناقص الكلام الفصيح والمفرد الفصيح فان
اطلقوا عليه الكلام فالحق ما اختار البعض وان اطلقوا عليه المفرد
فالحق ما اختاره الشارح وتعريفهم فصاحة المفرد بالخلوص عن الغرابة
وتنافر الحروف ومخالفة القياس يرشد الى ان الحق هو الاول لانه لا شك انه
يوجد في المركب الناقص تنافر الكلمات وضعف التأليف والتعقيد لفظيا
ومعنويا فلو جعل هذا المركب داخلا في المفرد على ما اختاره الشارح ينبغي
ان يكون فصيحا مع اشتماله على هذه الامور المخلة بالفصاحة لانه يصدق عليه
انه خالص عن الغرابة وتنافر الحروف ومخالفة القياس والتزامه لا يليق بحال
عاقل فاذا لم يكن فصيحا يكون تعريفهم لفصاحة المفرد غير مانع فلا بد ان
يزاد فيه الخلوص عن هذه الامور حتى يصير مانعا ودعوى ان هذه الامور
انما تخل بالفصاحة في الكلام دون المفرد غير مسموعة لان الظاهر انها تخل بالفصاحة
مطلقا وذكرها في تعريف فصاحة الكلام دون المفرد بناء على انها انما توجد في
الكلام فقط فلو دخل في المفرد على ما اختاره الشارح لزم ان يذكر في
تعريف فصاحته ليصير مانعا كما ذكرنا ومما يؤيد ما ذكرناه انه اذا كان مركب
من الموصوف والصفة مشتمل على تنافر الكلمات يكون فصيحا على تقدير دخول هذا المركب
في المفرد ولو اعتبر فيه اسناد حتى صار كلاما لزم ان يلقب غير فصيح مع انه لم
يزد ولم ينقص منه حرف فضلا عن الحروف ولا يخفى شناعته وايضا اذا ضم الى هذا
المركب لفظ من القرآن في غاية الفصاحة لزم ان لا يكون فصيحا قبل انضمام هذا اللفظ
الفصيح وهو ايضا شنيع وبقي شيء وهو انهم فسروا المفرد بما لا يدل جزء لفظه على جزء

معناه فيتناول الاعلام المركبة نحو رف نحره وشاب قرناها ومن المعلوم انه يجوز
استعمالها على تنافر الكلمات مثل ان يسمى بامدحه امدحه فينبغي ان يكون فصيحا لانه مفرد
ولم يشترط في فصاحته الخلوص عن تنافر الكلمات او يراد في تعريفها الخلوص عنه ايضا ليصير
مانعا والاول فاسد فتعين الثاني وغاية ما يمكن ان يقال المراد بالمفرد الكلمة وانها مفسرة
باللفظ اي اللفظ الواحد على ما فسر في المفصل وباللفظ يخرج الاعلام المركبة وان المشهور
المذكور في التركيب النحوي انها كلمات او يقال هذه الاعلام مركبة صورة ولفظا والمعتبر
في الفصاحة انما هو نفس اللفظ قوله ويوصف بها الكلام ايضا اي كما يوصف بها المفرد
كذلك يوصف بها الكلام والمتكلم فيكون الفصاحة يوصف بها جميع الالفاظ والبلاغة
يوصف بها المتكلم وبعض الالفاظ اعني الكلام الاصطلاحي فمجال الفصاحة اوسع من مجال البلاغة
اي كل ما يوصف بالبلاغة يوصف بالفصاحة وليس كل ما يوصف بالفصاحة يوصف
بالبلاغة اذ المفرد يوصف بالفصاحة ولا يوصف بالبلاغة قوله يقال كاتب فصيح
المراد بالكاتب منشئ الكلام المنثور وبالشاعر منشئ الكلام المنظوم قوله ينبئ
عن الوصول والانتهاء يعني مادة ب ل غ تؤذن بحصول الغاية وانتهائها يقال بلغ
الصبي اذا ادرك الحلم وبلغ منزله اذا وصل اليه قوله فقط هو اسم فعل اي اذا
وصفت بها الاخيرين فانته عن الاول ولا تصف بها قوله اذ لم يسمع كلمة بليغة اورد عليه
انه لا يلزم من عدم اتصاف الكلمة بالبلاغة عدم اتصاف المفرد بالمعنى الذي ذكره
بعد اذ هو ما ليس بكلام وان كان مركبا فالدليل اخص من الدعوى واجيب
بانه اراد بالكلمة ما ليس بكلام كما انه اراد بالمفرد ذلك لكن لا يخفى ان اطلاق
الكلمة على هذا المعنى بعيد واما على تقدير ان يفسر الكلام ههنا ما ليس بكلمة ويراد
بالمفرد معنى الكلمة فلا يبعد اصلا قوله انما هي باعتبار المطابقة لان بلاغة الكلام
مطابقته لمقتضى الحال وبلاغة المتكلم ما يقتدر بها على تأليف كلام بليغ فالمطابقة

معتبرة في كليهما قيل مراد هذا القائل ان البلاغة عند العرب ليست الا باعتبار المذكور فصح
ما ذكره من التعليل لكن حاصله يرجع الى السماع والاستقراء كما اختاره رحمه الله
من التعليل و يمكن ان يدفع بان كون البلاغة انما عرف بهذا الاعتبار عما في الكتب
من احد المطابقتين في تعريف البلاغتين ولم ينقل عن العرب ذلك اصلا وهو ظاهر
قوله لان ذلك انما هو في بلاغة الكلام والمتكلم يعني لو قدر المضاف المفرد بالبلاغة — القاف
لم يلزم ان يكون بلاغته المطابقة لمقتضى الحال كما في قسيميه الكلام والمتكلم بل جاز
ان يكون امرا يخالف بلاغة الكلام والمتكلم كما ان الفصاحة فيه غير الفصاحة فيهما ويرد
عليه تصريح التقسيم على التعريف قوله لتعذر جمع المعاني المختلفة الغير المشتركة في امر يعمها
في تعريف واحد تفسير المختلفة وبيان لما هو مناط التعذر ولا يخفى ان المراد من
امر يعمها امر يصلح تعريفا وبيانا لها وله اختصاص بها والا فالمفهوم العام يعم المعاني
المختلفة وانها مشتركة فيها وحينئذ يرد على ابن الحاجب فيما فعل في تقسيم المستثنى اولا ثم — قسميه
تعريف القسمين بانه لا حاجة اليه لان القسمين مشتركان فيما يصح تعريفا لهما وهو المذكور
بعد الا واخواتها كما ذكر صاحب اللباب قوله لكونها ماخوذة في تعريفها اي لكون
الفصاحة ماخوذة في تعريف البلاغة حيث قال في بلاغة الكلام مطابقته لمقتضى الحال
مع فصاحته وفي بلاغة المتكلم ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ والكلام
البليغ يتوقف على الفصاحة لانها من اجزاء تعريفه فظهر توقف البلاغة على الفصاحة
قوله ثم قدم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفهما عليها اي لتوقف
فصاحة الكلام وفصاحة المتكلم على فصاحة المفرد والموقوف عليه مقدم على الموقوف
فمعرفة فصاحة المفرد مقدمة على معرفة فصاحة الكلام والمتكلم قوله المستنبط من استقراء
اللغة وهي القواعد الكلية والضوابط كقولك كل واو وياء اذا تحركت وانفتح
ما قبلها وجب قلبها الفا وكل مثلين اجتمعا في كلمة ولم يكن الثاني ساكنا

كما وجب سكون الاول ان لم يكن ساكنا وادغامه في الثاني وفيه نظر لانه يصدق على نحو ابى — أن يكون م
يابى وعور وصيد واستحوذ وتلمذ غير فصيحة لكنها فصيحة لانها ثبتت عن الواضع
كذلك فسبيلها خارج عن تعريف مخالفة القياس قوله وتفسير الفصاحة بالخلوص لا يخلو
عن تسامح وهو ما ذكره في الشرح ان الفصاحة عندهم هي كون اللفظ جاريا على القوانين
المستنبطة من استقراء كلام العرب كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وما ذكر
المص من الخلوص لا شك انه ليس عين هذا الكون ولا امرا صادقا عليه فلا يصح
تفسير الفصاحة التي هي هذا الكون بما ذكره من الخلوص فان ادنى درجات التعريف ان يكون
صادقا على المعرف وصدق الخالص من هذا الخلوص على الكائن هذا الكون لا يوجب
صدق الخلوص على الكون فان صدق المشتق على المشتق لا يستلزم صدق الماخذ على — الماخذ
الاخذ كالناطق والكاتب والنطق والكتابة نعم قد يجتمع الصدقان كما في الجسمي(?)
والمتحرك والمشي والتحرك لا يقال اذا لم يصدق الخلوص على الكون الذي هو الفصاحة
لم يصح تعريف الفصاحة بالخلوص اصلا فكيف يحكم بالتسامح لانا نقول ان الادباء
كثيرا ما يتسامحون في التعريفات ويكتفون بمجرد ان تصور المعرف يستلزم تصور
المعرف ولا يحافظون على قاعدة المعقول في وجوب كون المعرف محمولا مع ان من
اهل المعقول من يجوز التعريف بالمباين كتعريف البيت بالجدران والسقف وما — الفصاحة
نقل عنه ان وجه صحة التعريف في الجملة ههنا قصد المبالغة وادعاء ان الخلوص هو
زيادة تصحيح ولا يتجه عليه ان منع ذلك لا يلتفت اليه في التعريفات لان الادباء
كثيرا ما يعتبرون ذلك بل ادنى منه في باب التعريفات وقد وجه التسامح ان
الفصاحة وجودية والخلوص عدمي ويتجه عليه منع كونها وجودية ولو سلم
فلا شك في صحة رسم الوجودي بالعدمي من غير تسامح فيه قوله اي مرتفعا
اي مرتفعات روي مستشزرات في البيت بكسر الزاء المعجمة وبفتحها اعني

على صيغة اسم الفاعل والمفعول وتشزرها مستعملا ولازما فحينئذ ومستشزرات بكسر الزاء
فقد اخذوه من اللازم والمبني من تفعلات ومن رواه مستشزرات بفتحها فقد اخذه
من المتعدي والمبني مرفوعا قوله والضابط هيهنا يعني ان طريق معرفة التنافر من غيره
هو الذوق السليم والطبع المستقيم لا غير هذا الذي ينبغي ان يعمل وهو عليه قوله
فتل العقاص في جمع العقاص مع افراد المثنى والمرسل لطيفة هي الاشارة الى
العقاص مع كثرتها تغيب في الاخرى مع وحدتها وقيل العقاص بمعنى المذاري
في الشعر وقد يروى تضل المذاري في مثنى ومرسل والمذرى حديدة ذات
اطراف يدعى بها الطعام ماسق الكدس والمراد في البيت المشط وفي التعبير
عنه بالمذاري مبالغة لطيفة والمرسل المرجل من غير فتل قوله والضابط هيهنا
اي في معرفة التنافر من غيره قوله من المهموسة الحروف المهموسة عشرة يجمعها قولك ستشحثك
خصفه والمجهورة ماعداها والشديدة حروف اجدت قطبك والرخوة ماعداها
وماعدا الرخوة لم يروعنا وهذه الحروف تسمى المعتدلة بين الرخوة والشديدة قوله
من غير تفرقة بين طويل وقصير يعني هذا التوجيه الذي ذكره القائل معرض للاعتراض عمن اراد
عما لزم من قوله وهو كون القران مشتملا على الكلام غير فصيح لكن يشترط في
فصاحة الكلام مطلقا فصاحة كلماته من غير نظر الى طوله او قصره كما ذهب اليه
من التعرض بحكم من عند نفسه واما النظر بالكلام العربي كما يتخذه الصحف
من وراء حجاب لانهم لم يشترطوا فيه ان يكون كلماتها عربية ولو سلم فاطلاق
العربي عليه باعتبار الاكثر والغالب وان ما وقع فيه مما يوهم انه غير عربي
من توارد اللغات كما في الصابون فان معناه في جميع اللغات واحد قوله
على ان هذا القائل قسم الكلام على التكلفة يعني ان مدخلية فصاحة الكلمات في فصاحة
الكلام على قوله الاكثر مبنيا على قوله من تفسير الكلام بالمركب التام واذا كان مدخليتها

مدخليتها الاكثر كان القول بوجود كلام فصيح بدون فصاحة كلماته افسد على قولك على قول غيره
يوجد كلام في الجملة وهو المركب الناقص بدون فصاحة كلماته لانها انما شرطت في فصاحة
الكلام والمركب الناقص ليس بكلام قوله والقياس على الكلام العربي يعني انه يثبت
جواز عدم فصاحة كلمة من كلام فصيح بالقياس على جواز عدم كلمة عربية من كلام عربي
فانه وقع في القرآن الذي هو كلام عربي لقوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا اي انزل
في القران كلمات غير عربية بل فارسية كالاستبرق والسجيل ورومية كالقسطاس
وهندية كالمشكاة وهذا القياس فاسد لان وقوع غير العربي في القرآن ممنوع
وما ذكر من وقوع الاستبرق واخواته في القران لا يوجب ذلك لان كونها غير عربية
ممنوع بل انها جاءت عربية ايضا لجواز توافق اللغتين كالصابون والتنور ولو سلم
كونها غير عربية فيكون القران عربيا ممنوعا والضمير في قوله انا انزلناه راجع
لا الى القران كما قيل واطلاق القران على بعضه شايع ولو سلم كون القران عربيا فمعناه
كونه عربي النظم والاسلوب لا عربي المتن ولا ينافي كون كلماته غير عربية ولو سلم
انه عربي المتن فذلك باعتبار الاعم الاغلب لان ماهو غير عربي من كلماته اقل قليل
بالنسبة الى العربي ولا يجوز مثل ذلك في الكلمات الفصيحة لان فصاحة الكلمات شرط في
فصاحة الكلام وعربية الكلمات ليست شرطا في عربية الكلام بل يكون عربية
اكثر كلماته ولاحد ان يقول المعلوم من كلامه ان فصاحة المركب التام او المركب
مطلقا يشترط فيه فصاحة كلماته واما اذا كان جملة من افراد الكلام فيما يسمى كالسورة
او القران مثلا فلم يعلم انه يشترط في فصاحة مثل هذا الكلام فصاحة كل كلام او كلمة
منه ففي اشتراط فصاحته قوله الم اعهد سواء اعتبر كلاما او اخذ مع غيره
اولا ان لم يوجد في فصاحة السورة او القران تامل واشتراط فصاحة الكلمات
في فصاحة الكلام لا يوجب ذلك الاشتراط قوله فيجب اشتمال القران على كلام غير

فصيح يعني انه لم يلزم عدم خروج السورة عن الفصاحة فاشتمال القرآن على كلام غير فصيح
لازم البتة اما اذا اعتبر الحد اعني كلاما فظاهر واما اذا لم يعتبر فلان عدم فصاحته
يوجب عدم فصاحة الكلام الذي هو جزءه لاشتراط فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام
ووجه قوله بل على كلمة غير فصيحة مع ان عدم فصاحة الكلام لازم جزما ان اللزوم
ابتداء على تقدير عدم فصاحة الكلام وعلى تقدير عدم فصاحة الكلمة وان كان في مرتبة
مستلزما للاول فاشار الى ان كلا من اللازمين مستقل بالفساد من غير احتياج
استلزام احدهما للآخر ولكن كون اشتمال القرآن على كلمة غير فصيحة مستلزمة لفساد
الخبر في ابطال الكلام هذا القائل قال بل كلمة غير فصيحة قوله مما نقوده اي يجر
ويجر الى نسبة الجهل او العجز لان الاشتمال على غير الفصيح اما العدم علمه تعالى بانه غير
فصيح او بان الفصيح اولى من غير الفصيح فيلزم الجهل واما العدم قدرته تعالى
على ايراده الفصيح بدل غير الفصيح فيلزم العجز لا يقال القسم الثالث محتمل وهو ان
يكون تعالى قادرا على ايراد الفصيح بدل غير الفصيح وعالما بعدم فصاحته وبان
الفصيح من حيث هو فصيح اولى لكن لم يورد لحكمة في تعالى ذلك لانا نقول ظاهر
انه لا حكمة في ذلك لان القرآن انما اتى به معجزة وتصديقا للرسول صلعم والاعجاز انما هو
بالبلاغة والفصاحة على الصحيح فان قلت غاية الامر ان الثالث ايضا باطل لكونه
عبثا وخروجا عن الحكمة فلم لم يتعرض له ولم ينقل الى نسبة الجهل والعجز او السفه قلت
لما كان السفه نتيجة الجهل فنسبته ترجع الى نسبته قوله اي مدققا طوله موافق
لما في الصحاح الزجج دقة في الحاجبين وطول وزججت المرأة حاجبها دققته
وطولته والمذكور في الاساس ان الزجج دقة الحاجب واستواؤه وحاجب ازجج
وزججت حاجبها وربما يستدل على اعتبار معنى الاستواء بقول عائشة في مدح
النبي صلى الله عليه وسلم بعينين دعجاوين من تحت حاجبين ازجين كتوق النون من خط

كتوق
خط كما في التنبيه بتوق النون انما يحسن باعتبار معنى الاستواء وفيه انه انما يتم لو كان قوله في
النون بيانا لقوله ازج وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون ازج وهو محمول لبيان النصاف
الحاجب بالاستواء بعد بيان اتصافه بالدقة والطول بقوله ازج وترك العطف
في قوله كتوق النون رعاية لدفع المنافاة قوله كالسيف السريجي لابد لهذا التخريج من ان
ينطوي على قاعدتهم ويمكن توجيهه بان التفعيل يجيء بمعنى النسبة الى اصله كالتميم
المنسوب الى تميم فالمسرج بمعنى المنسوب الى السريج او السراج اي بالمشابهة فالمسرج
اسم مفعول من سرجته بمعنى نسبته الى السراج كالمتمم والمبرد من تممته وبردته
بمعنى النسبة قوله كالسيف السريجي اوكالسراج يكون بيانا لحاصل المعنى هذا توجيه
التخريج وما اورد بعض من انه لا يتبادر من نسبته الى السراج او السريجي معنى تشبيهه
وايضا الغالب في باب التفعيل ان يكون المنسوب اليه مصدرا كما في هذا الفعل نحو فسقته
وكفرته اي نسبته الى الفسق والكفر وههنا ليس كذلك واما التوجيه بانه من قبيل
قوس الرجل اي صار كالقوس فالسراج بمعنى الصائر كالسريجي والسراج او بانه
من نوع الرجل اذا صار عوانا فالسراج بمعنى الصائر سريجيا او سراجا على معنى التشبيه
اي مثله او بانه من ورقة الشجر اي صارت ذات اوراق فالمسرج بمعنى الصائر
ذو سراج وهذا يختص بالتخريج الآخر فيرد على الكل انه انما يستقيم لو كان المسرج
بكسر الراء لكنها بفتحها قوله فان قلت لم لم يجعلوه اسم مفعول يمكن تقريره من وجهين
احدهما انهم لما حكموا بغرابة مسرج حكموا بانه ليس باسم مفعول منه لان كونه اسم
مفعول منه يخرجه من الغرابة بناء على ان سرج السيف وجهه لبيس خفيا وفيه
انه لا منافاة بين غرابة مسرج وكونه اسم مفعول من سرجه وغرابة سرج
الله وجهه ممنوع وقد جعل ذلك في شرح المفتاح مسرجا اسم مفعول من سرج
وغيرها وقد ذكرنا وجه دفعه في الحاشية وثانيهما انهم ذكروا في تخريجه

وجهين وكونه اسم مفعول من سرهج اشرو جهه ثالث فلم لم يذكره و فيه ان الجواب
الثالث من السؤال وهو ان يكون من باب الغرابة يأبى ذلك والبعض ذكروا ان وجه
ترجيح مسرهج من التسريج انه اسم مفعول من سرجته اي نسبته الى السراج بالمشابهة
وقوله كالسراج بيان لحاصل المعنى ويمكن دفع هذا بانه اجاب عن السؤال بوجهين
الاول انه يحتمل ان يكون سرهج اسم وجهه مولدا مستحدثا من السراج وفيه بعد من
وجوه احدها انه اذا كان مولدا حادثا بعد حكمهم بالغرابة فقد صح حكمهم بها لانه لم يوجد
حال الحكم بالغرابة ليس ببقائه تولد سرهج اسم فان الاول من ائمة المعاني والبيان
من ائمة اللغة والثاني انه اذا كان مولدا لا يفيد جعل مسرج اسم مفعول منه خروجه
عن الغرابة لان المولد غريب وفيه انه من لا يبقى بين وجهي الجواب فرق يعتد به
والثالث انه اذا كان مولدا لم يصح جعل مسرج اسم مفعول منه لانه لغة ٢ صلية وقد يجيء
ما فيه والوجه الثاني من الجواب ان سرهج اسم ايضا غريب فلا يفيد جعل مسرج اسم مفعول
منه خروجه من الغرابة وفيه انه اذا كان مولدا كان غريبا فلا يجيء ايقاع الغرابة في مقابلة
التوليد وايضا قد سبق ان هذا الجواب لا يستقيم على التقرير الثاني للسؤال هذا تقرير
الجواب على الوجهين تقرير السؤال واما على الوجه الثاني فلا يتضح ثاني وجهي الجواب
اصلا وكذا ثاني وجوه تقرير وجهه الاول من وجهي الجواب وما كان في هذه النسخة
من الشبه والمناقشة وان امكن دفع بعضها غير الى قوله قلت هو ابعض من هذا القبيل
او ماخوذ الى اه يعني ان سرهج اسم من قبيل الغريب او ماخوذ من السراج كالمسرج
فلا يفيد جعله اسم مفعول منه خروجه من الغرابة قوله ثم استعير لكل شيء صحيح مرتفع
انتهى على منع الاستشهاد ذكره في شرح الكشاف انه استعارة للتشرف والاستشهاد به كانه
نظر الى ان وصف النقب بالشرف ليس كثير معني وليس كذلك قوله اما جهة
الغرابة فان اراد ان الغرابة مشتملة عليها كما قاله الشارح ان الكراهة داخلة

تحت الغرابة المشتملة عليها فممنوع كيف وهم لم يذكر في تقبيح الوحشية مايدل على الكراهة
وان اراد بالكراهة بسبب الغرابة ومن جهتها يلزم ان يكون كل غريب كريها
وهو محال ولو سلم فمراد صاحب القيل احد الامرين اما ان الخلوص عن الكراهة
داخل في مفهوم فصاحة المفرد فلا بد من ذكره في تعريفها واما ان يخل بالفصاحة
فلا بد في تعريفها من ذكر الخلوص عن الكراهة والا لم يكن التعريف مانعا ولا يندفع
شيء منهما بما ذكره رح لان الكراهة بسبب الغرابة اما الاول فلانه لا يلزم من اعتبار
انتفاء السبب الخاص انتفاء المسبب لجواز ان يثبت الشيء باسباب شتى وقد يكون المسبب
ملزوما والسبب لازما ولا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم لجواز ان
يكون اعم ولو ذكر رح مايدل على ان الكراهة بسبب الغرابة اندفع الثاني لان
انتفاء السبب يوجب انتفاء المسبب قوله وقيل ان الكراهة اشارة الى ما ذكره
الخلخالي وحاصله ان الكراهة في السمع اما ان يرجع النغم لا الى نفس اللفظ
لغرابته واما ان يرجع الى نفس اللفظ لغرابته واما ان يرجع الى نفسه لاشتماله
على تركيب يتنفر الطبع عنه فعلى الاول لا خفاء ان ذكر الكراهة مستغنى عنه وكذا على
الثاني لان قيد الغرابة يغني عنه واما على الثالث فلا بد من ذكرها لانه لا بد ان يذكر
في تعريف الفصاحة الخلوص عن الاشتمال المذكور ولا يحكم له بالفصاحة جزما اذا
عرفت ذلك عرفت انه لا يتجه عليه نظره رح لانه ان اراد به انه قد يكون الكراهة في
بعض الالفاظ ثابتة مع قطع النظر عن النغم فان الخلخالي لم ينكر ذلك بل اثبته
حيث ذكر ان الكراهة قد تكون للغرابة او للاشتمال المذكور لا للنغم وان اراد
ان الكراهة حيثما كانت تكون ثابتة مع قطع النظر عن النغم وما ذكر لفظ الجرشى
على سبيل التمثيل فانه مشكل قوله حاصله ذكر لفصاحة الكلام اربع شروط ثلاثة
منها وهو عدمية وهي الضعف والتنافر والتعقيد وواحد وجودي وهو مع

فصاحتها وهو اعني الظرف في موضع الحال من الضمير في خلوصه اي حال كون الكلام وكلماته
فصيحة قوله واحترز به عن مثل زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرّج هذه
الامثلة المذكورة وان سلم من الضعف والتنافر والتعقيد لا يكون شيء منها كلاما
فصيحا لفقدان الشرط الرابع فيها وهو فصاحة الكلمات لان الاجلل مخالف للقياس
والاستعمال ومستشزر متنافر الحروف ومسرج غريب فلا يكون هذه الكلمات فصيحة وكذا
ما ركب منها من الكلام لا يكون فصيحا ايض قوله ولم يذكره بجنبها اي الكلمات بان
يقول خلوصه من ضعف التاليف والتعقيد وتنافر الكلمات مع فصاحتها واضافة ذي الى
الضمير جائزة على الاصح قوله لانه يكون مع قيدا للتنافر لان العامل في ذي الحال اعني
الكلمات فيكون قيد للمنفي لانه اعتبر في الفصاحة الخلوص عنه ولم يكون قيد للخلوص
حتى يكون قيدا للنفي وان كان قيد للمنفي داخلا على كلام فيه تقييد فيكون النفي راجعا
الى القيد على ما هو المقرر عندهم من رجوع النفي الداخل على المقيد الى قيده فيلزم
ان يكون المعتبر في فصاحة الكلام انتفاء فصاحة الكلمات مع وجود التنافر لا انتفاء التنافر
مع وجود الفصاحة وهو عكس كلي للمقصود وحاصله اذا جعل مع فصاحتها
حالا من الكلمات يكون المعنى هكذا خلوصه من تنافر الكلمات الفصيحة فيصدق بثلث صور
عدم التنافر مع وجود الفصاحة نحو زيد قائم وهذا معنى صحيح ويصدق ايض
بعدم التنافر والفصاحة معا نحو زيد اجلل ونحوه ويصدق ايضا بوجود التنافر
مع عدم فصاحتها وهذان الصورتان غير مرادتين قوله لفظا ومعنى وحكما
الذكر اللفظي ان يكون ملفوظا به صريحا قبل الضمير سواء كان مذكورا لفظا ومعنى
نحو ضرب زيد غلامه فان زيدا مذكور قبل ضميره لفظا ومعنى او لا نحو ضرب زيد
غلامه فان زيدا وان كان مذكورا قبل ضميره صريحا لكنه مذكور معنى بعد ضميره لان
رتبة الفاعل التقديم على المفعول والذكر المعنوي ان لا يكون مصرحا به لكن

المفعول نحو

لكن يكون هناك ما يقتضي ذكره يعني لكون رتبة الفاعل التقديم على المفعول نحو
ضرب غلامه زيد فان ذلك يقتضي كون زيد مذكورا قبل الضمير معنى وكون
المفعول الاول التقديم على المفعول الثاني نحو اعطيت درهمه زيدا وكتضمن الكلام
السابق لذكر المرجع كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان الفعل يتضمن
لمصدره وكما يستلزم الكلام السابق لذكر المرجع استلزاما قريبا كقوله تعالى
ولابويه اي المورث فان الكلام السابق في بيان الميراث وانه يدل على المورث
او بعيدا كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب اي الشمس فان ذكر العشي سابقا يدل
على الشمس ونحو ذلك مما يوجب كونه مذكورا والذكر الحكمي ان لا يكون مصرحا به
ولا يكون شيء من سياق او سباق مقتضيا لذكره معنى الا ان حكم الواضع ان
مفسر الضمير وما يصلح مرجعا له يلزم ان يتقدم ما يقتضي ذكره حكما وذلك
انما خولف مقتضى حكم الواضع لاغراض تجيء في وضع المضمر موضع المظهر فالمرجع
المؤخر لفظا مقدم حكما كما كان المحذوف لعلة في حكم الثابت فظهر مما ذكرنا ان قوله
لفظا ومعنى وحكما متعلق بالذكر وبيان لاقسامه قوله كرعي مبرح احد طرفي استعمال
مبرح الدالة على الكلية في المدح وانما الحالية عن هذه الدلالة بل هي في فوق
الترتيبة لطافة من حيث اشار الى انه يضيق صدره ولا ينطلق لسانه عاذل على
الكلمة في اللوم قوله والواو في قوله والودي للحال انما جعلت للحال ولم يجعل للعطف
على الضمير المرفوع المستتر في امدحه لوجود الفصل بالضمير المنصوب المتصل لوجهين
الاول لموافقة المصراع الاول لان وحدي فيه وقع حالا والثاني انه لو جعلت للعطف
لكان مدح الودي جزءا من مدحه بخلاف جعلها للحال فان مدح الودي يكون
مستزادا انما فاذا مدحه هو مع اتهم فيما هو فيه وانما لم يوافقه احد في ذلك
وهذا ابلغ قوله ما في كل التنافر اي ان فيه تنافرا ولم يلزم ان لا يكون تنافرا

الكل منه لينافي ما سبق ان الله دون المشابه قوله اي كون الكلام معقدا اشارة الى ان الجملة
من اعقد المبني للمفعول قوله اما في النظم اي اللفظ نظما كان او نثرا والمراد به تعقيد
اللفظ ويحصل بارتكاب غير الاصل من تقديم ما اصله التأخير او تأخير ما اصله
التقديم او حذف او غير ذلك من كون ترتيب الالفاظ على خلاف ترتيب المعاني
قوله مثله اسم ما وحي الناس خبره لا دليل هنا على كون ما عاملة او مهملة بل يجوز
الامران فلا وجه لجزم الشارح بانه اسم ما وحي جوز في الشرح الوجهين الا
انه قال اذا استوى الاعمال والاهمال في العامل فاعماله اولى من الغائه وقيل
قيل انه مثله مبتدأ وحي خبره وحي الناس حال من الخبر وكان في الاصل وصفا
له فلما قدم انتصب على الحال كما هو المعهود من وصف النكرة وقيل حي مبتدأ
ومثله خبره وصح الابتداء بالنكرة تقديم الخبر عليه وقيل غير ذلك قوله
فيه ذكر ضعف التأليف يغني عن ذكر التعقيد اللفظي لانه لا يكون الا لضعف التأليف
فالخلوص عن الضعف يوجب الخلوص عنه اعلم ان الخلخالي اعترض بان ذكر احد
الامرين من الضعف والتعقيد اللفظي يغني عن الاخر اما باعتبار الضعف فلما سبق
واما باعتبار التعقيد فلانه لازم للضعف لان التأليف اذا لم يوافق القانون اوجب
صعوبة في الفهم لا محالة والخلوص عن اللازم يوجب الخلوص عن الملزوم فان قصد
الشارح رحمه الله دفع اعتراضه في نحو الاقتصار على بعض السؤال وان كان الاقتصار
بناء على ان ما ذكر لا يدفع السؤال بتمامه لانه انما يدفع اغناء ذكر ضعف التأليف
عن التعقيد فلا يدفع العكس لانه قال وان لم يكن كل ضعف يوجب تعقيدا فان
مثل جاءني احمد بالتنوين مشتمل على الضعف دون التعقيد قوله باجماع عدم
احوال موجبة لصعوبة المعنى وسواء كان كل واحد من تلك القوانين جاريا على القواعد
ام لا وبهذا ظهر فساد قول من قال لا حاجة الى ذكر تقديم المستثنى في بيان التعقيد

لا باب ايراد المذكور
اللوازم

قوله اذ لا يخفى انه يوجب زيادة التعقيد تعليل لقوله ما قيل فيه قوله وذلك لسبب ايراد اللوازم باللفظ
قد يفهم منه ان السبب في التعقيد لا غير ويوجه بانه اذا حصل التعقيد بسبب ان قصد
ما ليس من لوازم معناه يكون ذلك داخلا في ضعف التأليف والوجه ان اعم من الايراد بالذكر
لان القسم الآخر هو ان يراد باللفظ ما ليس من لوازمه اقل قليل سيما في كلام يعتد به ثم ان
اريد باللوازم الوسائط مع الجنس على ما عليه ائمة الاصول ان لام الجنس تبطل الجمعية
الى الجنسية فلا وان اريد معنى الجمع فظاهر انه لا يصح اعتباره بالنظر الى كل مادة بل
من اعتباره بالنظر الى المواد فيكفي في كل مادة وجود لازم بعيد وعلى كل تقدير
فالظاهر انه يلزم تكثير الوسائط في كل مادة ووجهه ان يراد بالكثرة ان يكون فوق
الواحد فللوازم وجود لازم بعيد مفتقر الى واسطتين او اكثر في كل مادة قوله
سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا في ذكر البعد واضافة البعد الى الدار مع اضافة
القرب الى ذوات المخاطبين لطائف حيث اشار بذكر البعد الى ان طلب البعد
وان كان يتوصل الى قرب عظيم فهو القرب لكنه باعتباره في نفسه طلبا للبعد الذي
هو اردى من الردى وسواء من الموت سوى الاقتحام في مهلكة ارتكابه وفي
التوطن في ورطة الالتزام هذا ان حمل البيت على موضعه وهو الاستقبال وفي
حمله على مجرد التأكيد فاللطافة باعتبار العبارة الدالة على الاستقبال وصفا
وفي اضافة البعد الى الدار والقرب الى ذواتهم الى ان تعلق غرض بطلب
البعد فالعاشق لا يطلبه لان بعده في نفسه محال فكيف يطلبه بل يطلب بعد مكانه
ومطلوب المحب انما هو قرب ذات المحبوب لا قرب مكانه قوله هو الصحيح اما لانه
ثبت عنه بنقل صحيح واما لان الصحيح في معنى البيت ما ذكره الشيخ وهو مبني
على الرفع قوله لكنه اخطأ كانه اراد بالخطأ ما يعد خطأ ويكون في حكم عند البلغاء
والا فله وجه ظاهر من الصحة كما ذكره في الشرح انه استعمل الجمود في خلو العين

وينقل

مطلقا مجاز استعمال المقيد في المطلق ثم يكنى بالمطلق عن السرور قوله اطيب نفسا
صيغة المتكلم من طاب يطيب ونفسا مفعول به قيل الظاهر من كلام الشيخ انه جعل طلب
البعد مجازا عن لازمه وهو طيب النفس وجعل سكب الدموع مجازا عن سببه وهو
والاوجه لا حاجة الى التجوز في سكب الدموع بل ما ذكره تقريب للمعنى وبيان لسبب
السكب قوله ولتقوم هيهنا كلام فاسد وهو ما ذكروا في معنى البيت ان عادة الزمان
والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب وضد المنى وطلبا للبعد ليحصل نقيضه
وهو القرب وطلب الحزن ليحصل نقيضه وهو السرور ووجه فساده ان الزمان
والاخوان انما ياتيانه بما هو نقيض المطلوب في الواقع لا بما يظهر انه مطلوب وليس
وربما يدفع الفساد بان من ظرائف الشعراء انهم يتعمدون طلب شئ يكون مطلوبهم
خلافه تسببا الى حصول ما تمنوا لان الزمان ياتي بخلاف المنى وهذا من الامور الخطابية
التي ياتي بها الشعراء تظرفا ولا يقدح في امثال هذه المناقشات وقد جاء بذلك
صريحا ابو الحسن الباخرزي وكم تعنت القرائن مغالطا واخلقت في استمداد عن استمداد
ودادي وطمعت منها في الوصال لانها تنبئ عن الامور على خلاف مرادي قوله
خلوص مما ذكر اي في فصاحة الكلام من تنافر ضعف التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد
اللفظي والمعنوي مع فصاحة كلماته قوله وبكثرة التكرار اي بتكرار اللفظ الواحد
مدلول كان او [illegible] او اسما ظاهرا او مضمرا قوله وتتابع الاضافات اي المتداخلة كما
في قول حمامة جرعي حومة الجندل وغير المتداخلة كقوله الكريم بن الكريم بن
الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم قوله وتسعدني في غمرة المضارع
ههنا واقع موقع الماضي اي ساعدتني هذه الوسخ في التراب من بعد
اخرى وليس المراد بخلوص فيه انها تسعد في المستقبل [illegible] لعنه
ما يغمرك من الماء اي يغطيك استعير للشدة لانها تغمر صاحبها قوله كانها تجري

في الماء فيه استعارة بان اطلق السبوح على الفرس على سبيل الاستعارة على ما ذكر
في الاساس ومن المجاز فرس سابح وسبوح ووجهه ان السابح والسبوح
من يسبح في الماء فان اعتبر موصوف السبوح في البيت هو الفرس على تشبيه سيرها
في البر بسيرها في البحر سرعة السير مع عدم انتقاب للراكب يكون السبوح استعارة
تبعية لانه شبه السير بالسبح ثم اطلق اسم المشبه به على المشبه على طريقة الاستعارة
التصريحية ثم اشتق منه اسم فاعل وان اعتبر الموصوف غير الفرس على تشبيه الفرس
بشخص سابح في الماء يكون استعارة اصلية مصرحة قوله ولا يخفى انه لا يحصل كثرته
بذكره ثانيا لان التكرار كما قال هو الذكر مرة بعد اخرى فاما ان يراد به مجموع الذكرين
او الذكر الاخير وعلى الاول لا يتحقق بتثليث الذكر تعدد التكرار فضلا عن كثرته وعلى
الثاني لا يتحقق كثرته بالتثليث وان تحقق تعدده لان الظاهر انه لا يتحقق الكثرة
بمجرد التعدد بل يحتاج الى زيادة عليه فلا بد من تربيع الذكر لا اقل حتى يتحقق
ثلاثة تكرارات قوله والجندل ارض ذات حجارة بخلاف ملة الصحاح الجندل
بكون النون وفتح الدال الحجارة وعكس التوفيق بان ما ذكره ههنا لا يناسب المراد
ههنا فانه اريد باسم الحجارة ههنا موصوفها قوله وشاهد ذلك مما يشهد به العقل
والنقل اما النقل فما نقل عن الصحاح واما العقل فلان المناسب انما يكون داعيا
لامر بالتصويت سماع غير المصوت كالسماع المصوت لصوت الغير ونحوه اذ انما
يكون كذلك اذا كان الغرض من التصويت اسماع الصوت اما اذا كان اظهار النشاط
كالبلبل يترنم بمشاهدة الانوار والازهار فلا وربما يوجه ان لم يقتصر في
داعي الامر بالتصويت على السماع بل ضم اليه الرؤية بل قدمها وغاية ما يمكن
ان يقال دفع شهادة العقل بهذا التوجيه يخالف النقل وعنه مندوحة قوله
راسخة احترز به عن الحال فانه كيفية في النفس غير راسخة فيها قوله والكيفية

ض
عرض دخل فيه جميع الاعراض وقوله لا يتوقف تعقله على تعقل الغير احترز عن الاعراض
النسبية كالابوة والبنوة والفعل والانفعال والملك والاين وغير ذلك قوله
ولا يقتضي القسمة احترز عن الكم المتصل والمنفصل قوله واللاقسمة احترز به
عن النقطة والوحدة لاقتضائهما عدم القسمة قوله في محله بناء الواقع لا يحترز به
عن شيء وقوله اقتضاء اوليا للعلم لاوليا اي عارضا لذاته قوله يخرج بالقيد
الاول يعني بقوله لا يتوقف تعقله على تعقل الغير قوله مثل الاضافة وذلك كالابوة
والبنوة قوله والفعل والانفعال الفعل كون الشيء مؤثرا كالقاطع مادام قاطعا
والانفعال كون الشيء متأثرا فيه كالمنقطع مادام منقطعا قوله ونحو ذلك كالملك
والاين ومتى والوضع قوله وبقولنا لا يقتضي القسمة الكميات الكم عرض يقبل الانقسام
لذاته قوله النقطة والوحدة الوحدة كون الشيء بحيث لا ينقسم الى امور متشاركة في تمام
ذاته وليس له مفهوم وراء ذلك فان كان له مفهوم وراءه فهو النقطة قوله ليدخل
فيه مثل العلم بالمعلومات المقتضية للقسمة واللاقسمة العلم بالمعلومات يقتضي القسمة
ان كانت المعلومات متعددة ويقتضي اللاقسمة ان لم يتعدد كالوحدة قوله اشعار
بانه لو عبر عن المقصود بحد فهم منه انه لو لم يذكر الملكة في التعريف يلزم ان يكون
هذا المعبر فصيحا وليس كذلك لانه ان اراد التعبير عن المقصود في الجملة فظاهر
ان كون اللازم في المقصود الاستغراق يأبى ذلك وان اريد التعبير عن كل ما يدخل
تحت مقصده على ما هو معنى الاستغراق العرفي فالظاهر انه لا يتحقق بدون الملكة
قوله ما لم يكن ذلك [illegible] استحالته محل تأمل ويمكن دفعه بانه ليس قصده
الا ان ذكر الملكة يشعر بما ذكر ولا ريب في استفادة هذا الاشعار واما ان في
التعريف ما يوجب عدم فصاحة هذا المعبر فليس قادحا في ذلك ولو قال
قوله ملكة احتراز عن تعبير هذا المعبر لتوجه ما ذكرنا على انه لو قال كذلك على

يمكن الدفع ايضا قوله اما المركب فظاهر نحو زيد قائم ولم يمثل له لوضوحه قوله واما
المفرد ولما كان التعبير عن المقصود بلفظ مفرد خفيا جدا اذ لا يتصور الا في صورة
واحدة مثل له بقوله كما تقول عند التعداد قوله فصاحته اي انما يعتبر بلاغة الكلام
بعد ثبوت الفصاحة له فلو وجد في الكلام مع شيء من الاسباب المخلة بفصاحته لم
يكن بليغا وان كان مطابقا لمقتضى الحال قوله هو الامر الداعي اي الباعث الحامل
قوله الذي يؤدي به اصل المراد اي المعنى المطابقي عند اهل اللغة قوله خصوصية
ما وجه اي تلك الخصوصية كون ذلك الكلام مكيفا بكيفية مخصوصة وذكر هو
مقتضى الحال قوله وقولك له اي للمخاطب المنكر للحكم قوله والتاكيد مقتضى الحال
وهو امر كلي له جزئيات كثيرة قوله كلام مطابق لمقتضى الحال يعني ان قولك للمنكر
ان زيدا في الدار جزئي من جزئيات التاكيد الذي هو مقتضى الحال وقوله مطابق
لمقتضى الحال يعني ان مقتضى الحال الذي هو التاكيد مثلا صادق عليه لان هذا
الكلام جزئي من جزئيات ذلك الكلام ويصدق عليه قوله وتحقيق ذلك اي مطابقة
الكلام لمقتضى الحال قوله انه من جزئيات ذلك الكلام يعني ان قولك ان زيدا
في الدار جزئي من جزئيات مقتضى الحال الذي هو امر كلي وهو الكلام المكيف
بكيفية مخصوصة قوله فان الانكار مثلا اي الذي هو حال من احوال المخاطب
قوله يقتضي كلاما مؤكدا اي كلاما مكيفا بكيفية مخصوصة قوله اي قولك له ان
زيدا في الدار مطابق له اي لمقتضى الحال الذي هو كلام مؤكد يعني ان ذلك
الكلام المؤكد الذي هو مقتضى الحال صادق على قولك ان زيدا في الدار ونحوه
قوله على عكس ما يقال ان الكلي مطابق للجزئي اي مطابقة الكلي للجزئي صدق الكلي
عليه ومطابقة الجزئي للكلي بمعنى حصوله فيه وصادق الكلي عليه قوله فان مقامات
الكلام متفاوتة المراد بالمقامات الاحوال اذ لا فرق بينهما الا باعتبار كما قوله

الشارح والمعنى ان مقتضى الاحوال متفاوتة لان الاحوال متفاوتة مختلفة وكل
حال يقتضي كلاما مكيفا بكيفية مخصوصة لم يقتضه الاخر والا لم يكن متفاوت
ولا اختلاف بين الاحوال قوله اذ اعتبار اللائق تعليل لبنائه على تفاوت
المقامات في مقتضى الحال اي انما يتفاوت المقامات على الاختلاف
المقتضى لانه اذا تفاوت المقامات فالاعتبار اللائق باحدهما وهو الذي يكون
مقتضاه يغاير الاعتبار اللائق بالاخر وتفاوت مقتضيات المقام يعني تفاوت
مقتضيات الاحوال لان المقام هو الحال لا تغاير بينهما الا بالاعتبار كما ذكره قوله اي
في كل منها اي التنكير والاطلاق والتقديم والذكر قوله او المسند اي تنكير المسند
قوله يباينه التعريف اي معرف المسند اليه والمسند قوله او متعلقه اي متعلق المسند
قوله مقام تقييده لا يصح رجوع الضمير الى مجموع من الحكم والمتعلق والمسند اليه
والمسند ومتعلقه بتأويل المذكور لانه من السقيم كلمة او في قوله او اداة قصر او تابع
ولا الى احد المذكورات معينا كالحكم مثلا وهو ظاهر بل انه راجع الى احدها مطلقا
وانه صادق على كل منها فيصح تقييد احدها بنحو كذا وكذا على ان الاخذ في الاول وغلق
في الثاني والثالث ولا حاجة الى ان يقدر هكذا او تقييده باداة قصر او تقييده بتابع
اي للغفلة عنه مما ذكرنا قوله وكذا مقام ذكره اي ذكر المسند اليه او المسند او متعلقاته
قوله وانما فصل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل حيث لم يعطفها
والفصل يباين مقام خلافه فيكون منخرطا في سلك ما قبله متصلا به قوله
عظم شأن هذا الباب اي باب الفصل والوصل ولعظم خطره عرف بعضهم البلاغة
بمعرفة الفصل من الوصل قوله لانه اخص واظهر اما الظهور فظاهر واما
الاخصية فلان خلافه مركب من كلمتين مستقلتين بخلاف الوصل فان حرف العطف
كالجزء منه ولو سلم انه اي حرف التعريف كلمة برأسه فهو غير مستقل ويدل

الثاني

ويدل على ان حرف التعريف كالجزء من مدخوله تخطئة العامل له قوله وللتنبيه على عظم
اي شأنه باب الايجاز والاطناب والمساواة ايضا قوله فان مقام الاول اي مقام
خطاب الذكي يباين مقام الثاني اي مقام خطاب الغبي ثم ما عدا هذا مما علم من صفات
اللفظ وهذا من صفات الخطاب قوله ولكل كلمة مع صاحبتها كالترقي بالنسبة اليها
قبله فانه لما ذكر ان لكل مقام كلام ترقى الى ان لكل من اجزاء الكلام اذا قرنت بكلمة
اخرى مقام لم يكن لها اذا قرنت بكلمة اخرى غيرها قوله مع ما يشاركها تلك الصاحبة
في اصل المعنى كالشرط والنفي وغيرهما قوله الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط اي
باداة الشرط ولا يلزم اقترانه بنفسه قوله ذكر مع ان مقام ليس مع اذا فان ان
للشك والتردد واذا للجزم فمقام الفعل مع احدهما غيره مع الاخرى فيقول في
محل الشك والتردد ان جاء زيد اتيك وفي محل الجزم اشكل اذا جاء البسر ولا يصح
العكس فظهر ان للفعل الذي هو اتى مقام مع ان غير مقام مع اذا وان شئت
اي لما واذا الى معنى الشرط قوله وعلى هذا القياس كالمسند اليه مثلا فان له مع الخبر المفرد مقام
ليس مع الخبر اذا كان جملة قوله يطابقه للاعتبار المناسب لكان له عبارتان مستعملتان
بمعنى واحد وهما مقتضى الحال والاعتبار المناسب فتارة يطلق على الكلام البليغ انه
الكلام الفصيح المطابق لمقتضى الحال واخرى يطلق عليه انه الكلام الفصيح المطابق
للاعتبار المناسب فاراد المصنف ان ينبه على ان الاعتبار المناسب مرادف لمقتضى
الحال حيث قال وارتفاع شأن الكلام اي ارتفاع شأن كل كلام كما يشهد
بذلك اضافة المصدر والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا
اي للمقام وهو بعينه مقتضى الحال قوله بحسب السليقة وبحسب تتبع الخ
اي ذلك الاعتبار الذي اعتبره المتكلم اما بحسب سليقة كالعرب العرباء واما
بحسب ما اكتسبه من تتبع خواص تراكيب البلغاء بالممارسة والتمرين كغيرهم

قوله ومقتضى الحال هو الاعتبار المناسب تفريع يعني اذا كان ارتفاع شان الكلام لا يكون الا بمطابقته
للاعتبار المناسب وارتفاع شان الكلام ايضا لا يكون الا بمطابقته لمقتضى الحال فيكون الاعتبار
المناسب هو مقتضى الحال والا لبطل الحصر اذ الاعتبار المناسب ومقتضى الحال لو لم يكونا
متساويين لكانا اما متباينين او احدهما اعم مطلقا او اعم من وجه واخص من وجه
فان كانا متباينين انتقض كل من الحصرين بالآخر وان كان احدهما اعم من الآخر
مطلقا بطل الحصر في الاخص لوجوده في الاعم وان كان كل منهما اعم من الآخر من وجه واخص
من وجه بطل الحصر ايضا في كل منهما قوله على ما يفيده اضافة المصدر لانها تفيد الحصر
كما ذكروا في ضربي زيدا قائما اذ يفيد انحصار جميع الضربات في حال القيام قوله ومعلوم
انه انما يرتفع اي الكلام الفصيح قوله فقد علم ان المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى
الحال واحد يشعر بان الفاء في قوله فمقتضى الحال للتفريع على مقدمتين ذكر من احديهما
وهي ان الارتفاع بمطابقة الاعتبار والاخرى معلومة وهي ان الارتفاع بمطابقة
المقتضى ويشعر ايضا بان مع حمل الاعتبار على المقتضى انهما واحد قوله والحاصل
انه لا يرتفع الا بالمطابقة للاعتبار المناسب ولا يرتفع الا بالمطابقة لمقتضى الحال بيانه
انه ان لم يكن الاعتبار المناسب ومقتضى الحال متحدا وبين كل منهما فلا يخلو من ان يكون بينهما
عموم مطلقا او من وجه او مباينة فان كان الاول بطل الحصر في الاخص وان كان
الثاني او الثالث بطل الحصر فيهما وهذا وجه التأمل في كلام الشارح رح وحاصله
ان الحال والمقام بمعنى واحد وهو الامر الداعي الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدى
به اصل المراد خصوصية ما او نقول هو الامر الداعي الى التكلم بكلام مخصوص ومقتضى
الحال والاعتبار المناسب بمعنى واحد وهو اعتبار المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب
تتبع خواص تراكيب البلغاء وهذا مقتضى الحال والمقام قوله فالبلاغة
اي موقع هذا الكلام دفع توهم تناقض وقع في كلام الشيخ عبد القاهر حيث

حيث جعل البلاغة تارة راجعة الى اللفظ لا الى المعنى وتارة راجعة الى المعنى لا الى اللفظ فاشار
المص الى التوفيق بين كلاميه بانه حيث اثبتها للفظ فباعتبار دلالته على المراد
النكت الزايدة على اصل المعنى وحيث نفاها عنه فباعتبار عدم دلالته عليها او كونه
دالا على المعنى الاول اعني المعنى اللغوي وحيث اثبتها للمعاني فالمراد المعاني الثواني
وحيث نفاها عنها فالمراد المعاني اللغوية المطابقية قوله باعتبار افادته اي افادة
اللفظ المعنى من اسناد المص الى الفاعل المجازي لان المفيد في الحقيقة هو المتكلم
بواسطة اللفظ ويراد بالمعنى الزايد على المعنى اللغوي لانه غير معتبر عند البلغاء قوله
باعتبار المعاني الاواخر يعني المزايا والنكت الزايدة على المعنى اللغوي قوله لا باعتبار
الالفاظ المفردة والكلم المجردة اي المجردة عن المعاني الثواني وان كانت دالة على
المعاني الاول بحسب المطابقة قوله نصب على المفعولية اي وجدنا كثيرا ويجوز ان يكون
صفة لمصدر محذوف اي تسمية كثيرة قوله ومع التاكيد معنى الكثرة فيكون حينئذ ابلغ
قوله والعامل فيه يعني في الظرف قوله كما يسمى بالفصاحة يعني تطلق لفظ الفصاحة بالاشتراك
على الكلام الخالص من ضعف التاليف وتنافر الكلمات الفصيحة والتعقيد وعلى الكلام
الفصيح المطابق لمقتضى الحال قوله يراد به هذا المعنى اي يراد بالفصاحة في قولهم
القرآن في اعلى طبقة الفصاحة اذ في اعلى طبقات البلاغة قوله الى ان يخرج عن طوق البشر
اي يخرج عن قدرتهم وطاقتهم ويعجزهم عن معارضته اي عن الاتيان بمثله قوله وما يقرب
منه عطف على قوله هو فيكون من النظم ايضا وهو ما يقرب منه حد الاعجاز فعلى هذا
يجوز ان يكون منصوبا باضمار اعني ويجوز ان يكون مرفوعا اما على البدل من طرفان
بدل تفصيل من مجمل واما على اضمار مبتدأ اي احدهما اعلى وقوله وهو الوجه الثاني
هو مبتدأ وما يقرب منه معطوف على المبتدأ وحد الاعجاز خبر عن المعطوف والمعطوف عليه
فهو من باب الاخبار عن شيئين بشيء واحد قوله يعني ان الطرف الاعلى حد الاعجاز

وما يقرب من حد الاعجاز فيكون من باب الاخبار عن مبتدأ واحد بخبرين قوله لا يكون من
الطرف الاعلى بل من المراتب العلية وفرق بين العلية والاعلى قوله لان القريب من حد الاعجاز
لا يكون من الطرف الاعلى لان طرف الشيء نهايته فيجب ان يكون امرا واحدا لا ينقسم في الامتداد
الذي جعل ذلك الامر طرفا له فاذا جعل حد الاعجاز طرفا اعلى لم يمكن ان يجعل القريب
من حد الاعجاز من الطرف الاعلى والا يلزم انقسام الطرف في الامتداد الذي جعل الطرف
طرفا له قوله والحق عطف على قوله اعلى قوله وهو ما اذا غير الكلام عنه الى ما دونه اي قيل
انه غير مانع لصدقه على الطرف الاعلى والمراتب المتوسطة لان ما دون الاسفل ما دونها النفي
فيصدق عليها ما اذا غير الكلام عنه الى ما دونه التحق والجواب ان عموم ما في قوله ما دونه
اي الى مرتبة دونه ممنوع ذلك اذ لا يصدق على ما ذكر من الطرف الاعلى والمراتب
المتوسطة انه اذا غير الكلام عنه الى ما دونه التحق بل الى مرتبة دونه بحيث يكون دون الاسفل بمراتب
كثيرة سائر البلغاء يتفاوتون في هذه المراتب اعني بين الطرف الاعلى للبلاغة
والاسفل كالشعراء الست ونحوهم قوله سوى المطابقة اي لمقتضى الحال والمقام
قوله لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة نقل عن الشارح رحمه الله ان المراد صفة نعم
بها في العرف فلا يقال عرفا مجنس ومرصع ومطبق لمن يتكلم بما فيه تجنيس وترصيع
وتطبيق كما يقال بليغ فصيح عرفا للمتكلم فاندفع ما قيل وصف من تصدر عنه التجنيس
بالمجنس ضروري الصحة كما ان انكار ذلك ضروري البطلان وقيل ان وجه
تخصيصها ببلاغة الكلام ان تحسينها الكلام لا يتوقف على بلاغة المتكلم بل على بلاغة الكلام
حتى لو صدر كلام بليغ من غير متكلم بليغ يكون هذه الوجوه محسنة فيه ورد عليه منع
ذلك بناء على انها لا تعتبر اذا لم تصدر عن بليغ كما ان خواص التراكيب كذلك قوله
ملكة تقتدر بها على تاليف كلام بليغ في نوع من انواع المعاني كالمدح والذم او
الشكر او الشكاية او في نوعين او انواع منها ولا تقتدر بها على تاليف الكلام

الى اي مرتبة

من البليغ في جميع الانواع ولا خفاء ان هذه الملكة ليست ببلاغة المتكلم فالتعريف غير
مانع ويمكن ان يدفع بالعناية وهي ان يقال لما عرف فصاحة المتكلم سابقا بملكة
يقتدر بها على التعبير عن كل ما يدخل تحت قصده بلفظ فصيح عرف ان المراد بما
ذكر في تعريف بلاغته ملكة يقتدر بها على تاليف الكلام البليغ الدال على كل ما يدخل
تحت قصده من المعاني المركبة قوله فعلم مما تقدم اي علم من تعريف الفصاحة والبلاغة
في الكلام والمتكلم ان الفصيح اعم من البليغ كلاما كان او متكلما لان الفصاحة ماخوذة
في تعريف البلاغة فهي كالجزء من البلاغة فمتى وجدت البلاغة في كلام او متكلم فلا بد من
وجود الفصاحة فيه وليس كلما وجدت الفصاحة في كلام او متكلم ان توجد فيه
البلاغة قوله على استعمال المشترك في معنييه اي يكون من باب اطلاق المشترك اللفظي
وارادة معنييه معا وذلك لان البليغ يوصف به الكلام والمتكلم فيكون مشتركا
قوله او على تاويل كل ما يطلق عليه لفظ البليغ اي يكون من قبيل المتواطي
اعني المشترك المعنوي قوله لان الفصاحة ماخوذة في تعريف البلاغة مطلقا اي سواء
كانت بلاغة الكلام او بلاغة المتكلم فكل منهما يتوقف على الفصاحة اما بلاغة الكلام فلانه
اخذ فيها مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته واما بلاغة المتكلم فهو يتوقف على
الكلام البليغ لان بلاغة المتكلم متوقفة على بلاغة الكلام وبلاغة الكلام متوقفة على الفصاحة
فبلاغة المتكلم متوقفة على الفصاحة قوله ولا عكس بالمعنى اللغوي احترازا عن المعنى الاصطلاحي
فانه ينعكس وهو بعض الفصيح بليغ قوله لجواز ان يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى
الحال اي فلا يكون بليغا كقولك لمنكر قيام زيد زيد قائم ولخالي الذهن ان
زيدا قائم قوله وكذا اي وكما توجد الفصاحة بدون البلاغة في الكلام توجد ايضا بدون
البلاغة في المتكلم واليه اشار بقوله لجواز ان يكون لاحد ملكة التعبير عن المقصود بلفظ
فصيح من غير مطابقة لمقتضى الحال وكان في قوله لجواز ان يكون كلام فصيح

تامه يعني توجد قوله ان البلاغة في الكلام مرجعها انما جعل المرجع اي الاحتراز عن الخطأ في
تادية المعنى المراد وتمييز الفصيح من غيره مرجع بلاغة الكلام دون المتكلم وان كانا مرجعين
لبلاغتهما ايضا بيانه ان مرجعهما البلاغة المتكلم انما هو باعتبار مرجعيتهما لبلاغة الكلام
لتوقف بلاغة المتكلم عليها باعتبار توقف بلاغة الكلام عليها فلو اطلق البلاغة بحيث
تتناول البلاغتين اوهم بهما انهم يعلم ذلك لجواز ان يكون توقف بلاغة المتكلم عليهما
لاجل بلاغة الكلام بل لاجل امر آخر قوله اي ما يجب ان يحصل له المرجع يستعمل مصدرا
بمعنى الرجوع وان كان على الشذوذ لان القياس فتح العين في المصدر وقد يكون بمعنى المفعول
اي المرجوع اليه على الحذف والايصال ويستعمل اسم مكان بمعنى موضع الرجوع والمرجوع
في المعنى بمثله وبين المصدر بمعنى المفعول فعلى الاول مرجع الجود الى الغني اي رجوعه اليه وعلى
الثاني مرجع الجود هو الغني اي موضع رجوعه ويحتمل ان يكون المرجع فيه مصدرا بمعنى المفعول
اي المرجوع اليه للجود وهو الغني وما ذكره من التفسير اي ما يجب ان يحصل له انما يناسب
الثاني وهو المصدر بمعنى المفعول لا المصدر بمعناه الحقيقي والمرجع في عبارة المتن لا يحتمل
المصدر بالمعنى الحقيقي بدليل قوله الى الاحتراز ولو لم يكن كلمة الى لم يحتمل المصدر
بهذا المعنى بل يتعين في اسم الموضع او المصدر بمعنى المفعول قوله فلا يكون بليغا اي وان كان فصيحا
كقولك لجاهل الذهب خير من عكسه فتفطن قوله لتوقفها عليها اي لتوقف فصاحة الكلام على
فصاحة كلماته اي من مرجع البلاغة قوله لان اللغة اعم من ذلك اي قد تطلق اللغة على علم معرفة
اوضاع المفردات من معرفة احوال اللفظ العارضة له من الصحة والاعلال والاعراب والبناء
وغير ذلك قوله يعني به اي يعرف اوضاع المفردات المستفادة من متن اللغة قوله علم
ان ما عداها اي ما عدا المفردات المأنوسة المعلقة من الكتب المتداولة كالصحاح ومجمل اللغة
ونحوها قوله التي يتفقد اي يتفحص ويبحث اي ثم قلنا يعني ان تتبع الكتب المتداولة
وهذا دفع اعتراض وارد على عبارة المص حيث قال ومنه ما يبين في علم اللغة

وفي

قوله او في علم التصريف اي ومنه ما يبين في علم التصريف قوله اذ به اي بعلم التصريف او بتتبع
يعلم مخالفة الاجلل للقياس المستنبط بالاستقراء من قوانين اللغة لان من قواعدهم ان المثلين اذا
اجتمعا في كلمة وكان الثاني منهما متحركا ولم يكن زائدا للغرض وجب الادغام قوله او في علم
النحو اي او بين في علم النحو قوله كضعف التأليف مثل الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما
قوله والتعقيد اللفظي مثل التقديم والتاخير والفصل والحذف ونحو ذلك مما يوجب
صعوبة فهم المعنى من اللفظ وانما يعلم ذلك بعلم النحو قوله كالتنافر اذ به اي بالحس او بتتبع
قوله وكذا تنافر الكلمات يعني ان التنافر انما يدرك بالذوق السليم سواء كان المتنافر حروفا
نحو مستشزر او كلمات نحو قوله وقبر حرب الخ قوله اي ما يبين في العلوم المذكورة من
اللغة والتصريف والنحو وهو اي المبين فيها الغرابة ومخالفة القياس والتعقيد اللفظي
قوله او يدرك بالحس اي بالذوق السليم وهو التنافر مطلقا قوله فالضمير عائد الى ما
اي في قول المص فمنه ما يبين في علم متن اللغة قوله فقد سها سهوا ظاهرا اذ المقصود
الاحتياج الى المعاني والبيان بان مرجع البلاغة يتوقف عليهما لان المرجع امران الاحتراز
والتمييز المذكوران والاول يحصل بالمعاني والثاني بعضها باللغة والصرف والنحو والحس
وتمييز الغريب من غيره وتمييز المتنافر من غيره وتمييز ما فيه ضعف التأليف والتعقيد
اللفظي من غيره والبعض الآخر وهو تمييز ما فيه التعقيد المعنوي عن غيره يحصل بالبيان
فلا بد من بيان ان البعض الحاصل بالامور الاربعة غير البعض الحاصل بالبيان يعني ان ما يحصل
لا يحصل بها ليثبت الاحتياج اليه ولا خفاء ان هذا البيان انما يحصل اذا جعل الضمير
عائدا الى ما سبق او يدرك اذ لو جعل عائدا الى ما يدرك لم يفد الكلام الا ان الحاصل
بالبيان لا يدرك بالحس اما انه لم يبين في العلوم الثلثة فلا فاحتمل ان يكون مبينا فيها
فلا يثبت الاحتياج الى البيان قوله بعض مبينا في العلوم المذكورة كالغرابة ومخالفة القياس
وضعف التأليف والتعقيد اللفظي قوله وبعضه مدرك بالحس وهو التنافر سواء

كما في الحروف او في الكلمات قوله فبقي الاحتراز اي بقي من مرجع البلاغة امران احدهما الاحتراز عن الخطأ في تادية المعنى المراد والاخر الاحتراز عن التعقيد المعنوي فوضع للاول علم المعاني وللثاني علم البيان قوله مفيدين لذلك اي لمعرفة الاحتراز عن الخطأ في تادية المعنى المراد ومعرفة الاحتراز عن التعقيد المعنوي قوله وما يحترز به عن الاول اي اول الامرين الباقيين من مرجع البلاغة وهما الخطأ والتعقيد المعنوي لا الاول في مقابلة الثاني الذي هو الاحتراز اذ لا معنى للاحتراز عن الاحتراز ولا حاجة لما ارتكبه الشارح العلامة حيث قال اي عن الخطأ في تادية المراد ولم يقل عن الاحتراز عن الخطأ في تادية المراد قوله وسموا هذين العلمين اي المعاني والبيان علم البلاغة اي لوجود مزيد اختصاص لهذين العلمين بالبلاغة اذ لا يبحث فيهما الا عما يتعلق بالبلاغة من مطابقة الكلام لمقتضى الحال وكيفية ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة والاحتراز عن التعقيد المعنوي ونحو ذلك بخلاف غيرهما من العلوم التي يتوقف البلاغة عليها كاللغة والنحو والصرف فان البحث فيها اعم فقد يكون عما يتوقف عليه البلاغة وقد يكون عن غيره فان معرفة الغريب وغيره يعلم من اللغة ضمنا لا قصدا وكذا مخالفة القياس والتعقيد وغير ذلك قوله لمعرفة توابع البلاغة اي المحسنات اللفظية قوله انحصر مقصوده في ثلاثة فنون هي المعاني والبيان وعلم توابعها علم البديع وليس المعنى ان المختصر لما كان في علم البلاغة وتوابعها لزم حصر مقصوده في ثلاثة فنون وجعل فنونا ثلثة لتوجيه المعنى الظاهر لحديد اذ يجوز ان يجعل فنين احدهما في علم البلاغة والاخر في توابعها ولك ان تجعل المعنى على هذا النحو مقدمة معلومة وهي ان المناسب في العلوم المختلفة ان يجعل كل فنا ويكون المراد من لزوم الحصر مناسبة اولويته قوله وكثيرا ما يسمى الجميع علم البيان لان البيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير وهذه العلوم تبحث عنه قوله وبعضهم يسمي الاخيرين اي البيان والبديع علم البيان بتغليب علم البيان لكونه ذاتيا للبلاغة على علم البديع لكونه عرضيا لها وتبعية الطارئ للاصيل جادة مسلوكة قوله والثلاثة علم البديع لانها تبحث عن المعاني المستبدعة المستطرفة

وأما تسمية الفن الاول بالمعاني فلانه يبحث فيه عن كيفية تطبيق الكلام على مقتضى الحال وعن انه امر يتعلق بالمعنى لان مبناه ومرجعه الاحتراز عن الخطأ في تادية المعنى المراد وايضا مقتضيات الاحوال خصوصيات تعتبر في المعاني اولا وبالذات واما تسمية الفن الثاني بالبيان فلتعلقه بايراد المعنى الواحد وبيانه بطرق مختلفة في الوضوح واما تسمية الفن الثالث بالبديع فلانه يبحث فيه عن المحسنات ولا خفي في بداعتها وطرافتها واما تسمية الفنون الثلاثة بالبيان فلان البيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ولا خفاء في تعلق الفنون الثلاثة به تصحيحا وتحسينا واما تسمية الفنين الاخيرين بالبيان فلتغليب حال الفن الثاني على الثالث ولان تعلق الفن الاول بالمعنى اكثر واتصاله به اتم فنبه على ذلك بتسمية الاول بالمعنى والاخيرين بالبيان هو المنطق المذكور واما تسمية الفنون الثلاثة بالبديع فلانه لا خفاء في بداعة مباحثها ومسائلها وظرافة لطافتها قوله بمنزلة المفرد يعني ان المعاني ليس جزء البيان حقيقة بل كالجزء لان رعاية المطابقة لم تعتبر في البيان على وجه الجزئية بل مع اعتبارها فيه ان الايراد الذي هو مقصود البيان انما يعتبر بعد رعاية المطابقة ولو علل التقديم بمجرد هذه التقدمة لكفى قوله لكونه منه اي لاجل ان علم المعاني بمنزلة الجزء من علم البيان والجزء مقدم على الكل طبعا فعلم المعاني مقدم على علم البيان وضعا ليوافق الوضع الطبع قوله وهو اي رعاية المطابقة لمقتضى الحال وتذكير الضمير باعتبار الخبر اعني مرجع علم المعاني قوله وهو علم العلم يستعمل لمعان ثلثة احدها ان يطلق ويراد به الملكة كما اختاره الشارح والثاني ان يراد به نفس مسائل ذلك العلم والثالث ان يراد به التصديق بالمسائل اعني ادراكاتها قوله ولاستعمالهم المعرفة اصطلح بعض العلماء على تخصيص العلم بالكليات والمركبات والمعرفة بالجزئيات والبسائط واستدل على ذلك باستعمال اهل اللغة العلم متعديا الى مفعولين والمعرفة بالجزئيات الى مفعول واحد وايضا المعرفة تطلق على علم المسبوق

بالجهل يقال عرفت الشي بعد الجهل به والعلم اعم من ذلك سوا تقدمه جهل كالعلم الحادث
او لم يتقدمه كالعلم القديم ولذلك يقال علم الله ولا يقال معرفة الله فيطلق عليه العالم
دون العارف قوله يستنبط منه اي تستخرج واصل الاستنباط استخراج الماء الاول
من البئر قوله من جزئيات الاحوال المذكورة اي احوال اللفظ العربي التي بها يطابق
اللفظ مقتضى الحال قوله بحيث ان اي فرد يعني ليس المراد معرفة كل فرد فرد من
الجزئيات والاحاطة بها دفعة واحدة فان ذلك متعذر اذ مسائل كل علم لا تنتهي بل
تتزايد بتلاحق الافكار قوله يوجد مرتبا اي يرد علينا من هذه الاحوال قوله بذلك العلم
اي بتلك الملكة التي هي كيفية راسخة في النفس قوله وما اشبه ذلك كالتشبيه والجمع والتفصيل
والنشر وغيرها مما له دخل في البلاغة في الجملة قوله وكذا المحسنات البديعية فانها ايضا من الاحوال
التي ليست بهذه الصفة قوله والمراد انه اي علم المعاني قوله من حيث انها يطابق بها اللفظ
مقتضى الحال اي ان العلم المعاني معرفة هذه الاحوال مطلقا كما اشار اليه بقوله لظهور ان
ليس اه قوله وغير ذلك اي من احوال اللفظ كالحذف والذكر والتاكيد وعدمه الى غير ذلك
قوله وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان اي ونحوه لكن من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى
الحال خرج علم البيان عن التعريف لما قال اذ ليس البحث فيه اه قوله هو الكلام الكلي المتكيف
بكيفية مخصوصة مثلا انكار المخاطب حال من احواله يقتضي كلاما كليا متكيفا بكيفية
مخصوصة وهي التاكيد وقولك له ان زيدا في الدار مثلا جزئي من جزئيات ذلك الكلام
الكلي المتكيف الذي هو مقتضى الحال قوله على ما اشير اليه في المفتاح اي في تعريف علم المعاني
منه وصرح به الشارح العلامة في شرحه قوله لا نفس الكيفيات اي ليس مقتضى الحال نفس الكيفيات
من التاكيد وعدمه والتقديم والتاخير والحذف والذكر ونحوها قوله والا لما صح القول اه
اي وان لم يكن المراد بمقتضى الحال هو الكلام الكلي المتكيف بكيفية مخصوصة بل كان
المراد به نفس الكيفيات من التقديم والتاخير والتعريف اه قوله بانها احوال اي بان الامور

ر العارضة للفظ من التقديم والتاخير والتعريف والتنكير وغيرها قوله لانه على مقتضى
الحال اي ان التقديم والتاخير والتعريف والحذف والذكر والتاكيد وغيرها
عين مقتضى الحال فيتحد الحال ومقتضاها ويلزم مطابقة الشي لنفسه وهو
باطل قوله واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ جواب سؤال مقدر وهو ان
التاكيد وعدمه من احوال الاسناد وانتم جعلتموه من احوال اللفظ فاجاب عنه بقوله
باعتبار ان التاكيد اه قوله من الاعتبارات الراجعة الى الجملة اي باعتبار اشتمالها على الاسناد
فيكون من وصف الشي بوصف متعلقه وحاصله ان التاكيد وتركه من احوال
الاسناد اولا وبالذات وقد توصف بها الجملة ثانيا وبالعرض باعتبار تضمنها
الاسناد قوله وتخصيص اللفظ بالعربي يعني قول المص يعرف به احوال اللفظ
العربي قوله مجرد اصطلاح يعني لا يختص ذلك باللفظ العربي بل يمكن اعتباره
في كل لغة اريد وانما خصصه المص باللفظ العربي لان هذه الصناعة اعني علم
البلاغة وتوابعها انما وضعت له لا لغيره قوله ويخص المقصود اي من علم المعاني بما ادرج لفظ
المقصود اخراج التشبيه والتقسيم ونحوها فلو قال ويخص علم المعاني لتوهم تجديد
الظاهر خروجهما مع انهما خارجان عن الطرفين من مبادئه اي ويخص المقصود الذي هو
علم المعاني انحصار الكل في الاجزاء لا الكلي في الجزئيات انحصار الكل في الاجزاء عبارة
عن تحليل صورة الكل الى الاجزاء وابطالها ومن خواصه عدم صدق اسم الكل على كل واحد
من الاجزاء مثلا علم المعاني لا يصدق على شي من الابواب الثمانية على انفراده او مع انضمام بعضها
الى بعض بل يصدق على مجموع الابواب الثمانية وانحصار الكلي في الجزئيات عبارة عن مفهوم
كلي له قيود متعددة فباعتبار انضمام كل قيد منها اليه يصير نوعا مغايرا للاخر
ومن خواصه صدق اسم المقسم على كل من الجزئيات مثلا الحيوان مفهوم كلي له جزئيات
متعددة كالانسان والفرس والحمار وغيرها وله قيود متعددة يصير بانضمام كل

قيد اليه نوعا مثلا ان ضممت اليه الناطق يصير انسانا وان ضممت اليه الصاهل يصير فرسا
وان ضممت اليه الناهق يصير حمارا فيصح صدق الحيوان على كل واحد من الانواع
اعني الانسان والفرس والحمار قوله احوال الاسناد شروع في تعداد الانواع
الثمانية ويجوز في احوال الاسناد وما عطف عليه ثلثة اوجه الجر على انه بدل تفصيل
من مجمل وهو اجودها لاستغنائه عن التقدير والرفع على اضمار مبتدأ والنصب على
اضمار اعني والرفع اجود منه لقلة التقدير لان المقدر فيه جزء جملة وهو المبتدأ
والمقدر في النصب وهو الفعل مع الفاعل وتقدير جزء الجملة اولى من تقدير الجملة قوله
وانحصر فيها وانما انحصر علم المعاني في الابواب الثمانية لان الكلام اه قوله لان الكلام
اما خبر او انشاء شبه قسمة على ما هو المنهج المعروف وثلثها بعضهم فقال الكلام اما خبر
او طلب او انشاء نحو قام زيد في الدار وبعت حال انشاء البيع قوله لانه لا محالة
اي لان مطلق الكلام خبرا كان او انشاء يشتمل قوله قائمة بنفس المتكلم اي لا
بالطرفين ولا باحدهما بل محلها نفس المتكلم لكن جعل الكلام دليلا عليها ومشيرا
اليها ولولا الكلام لم تعلم تلك النسبة وان كانت موجودة في الذهن وقائمة به قوله
وهو تعلق احد الشيئين تذكير الضمير مع انه واقع على النسبة باعتبار الخبر اي الضمير
اذا وقع بين لفظين مذكر ومؤنث جاز تأنيثه باعتبار الآخر يعني تعلق احد
طرفي الكلام وهو المبتدأ بالآخر وهو المسند كقولك زيد قائم فان النسبة بين زيد
والقيام القائمة بنفس المتكلم هي تعلق القيام بزيد بحيث يصح السكوت عليه والمراد
ان لا يتوقف اللفظ على شيء كتوقفه على الخبر عند ذكر المبتدأ او عكسه اي توقفه
على المبتدأ عند ذكر الخبر واما نحو ضربت وان توقف على ذكر المفعول لكن لا كتوقف
الخبر على المبتدأ او المبتدأ على الخبر فيصح السكوت عليه قوله ايجابا او سلبا
اي سواء كان ذلك التعلق ايجابا نحو زيد قائم او سلبا نحو زيد ليس بقائم

ثم وهذا انما يكون في الخبر بخلاف الانشاء فانه لا يتصف بايجاب ولا سلب اذ السلب والايجاب
من انواع الحكم والانشاء ليس بحكم بل هو ايجاد معنى بلفظ يقارنه في الوجود
قوله غير ذلك مما في الانشائيات اي من النسب الانشائية لانها كما مر قوله لانه لا يشمل
النسبة في الكلام الانشائي هذا اعتراض على الزوزني حيث فسر النسبة في مطلق
الكلام بما ذكر وبين الشارح وجه الخطأ فيه بعدم شموله للنسب الانشائية
لانها لا تتصف بالايقاع ولا بالانتزاع قوله فلا يصح التقسيم لخروج بعض الافراد
من المقسم قوله ان كان لنسبة خارج اي خارج عن الكلام سواء كانت في الذهن
او في خارجه قوله في احد الازمنة الثلثة اي الماضي والمستقبل والحال فان
بين زيد والقيام مثلا نسبة في الخارج ثبوتية ان حصل له وسلبية ان لم
يحصل له وهذه النسبة متحققة لكل واحد سواء اعتبرت ام لا قوله اي تطابق
تلك النسبة يعني المفهوم من الكلام ذلك الخارج اي النسبة الخارجية قوله بان يكونا
ثبوتيتين كقولك زيد قائم اذا حصل له القيام في نفس الامر فان النسبة المفهومة
من الكلام ثبوتية والتي في الخارج ايضا ثبوتية فقد تطابق النسبتان
ويسمى مثل هذا الكلام خبرا صادقا او سلبيتين كقولك زيد ليس بقائم ولم يحصل
له قيام في الخارج فان النسبة المفهومة من الكلام سلبية والتي في الخارج ايضا
كذلك فقد تطابق النسبتان فيكون ايضا خبرا صادقا قوله بان تكون النسبة المفهومة
من الكلام ثبوتية والتي بينهما في الخارج والواقع سلبية او بالعكس مثال الاول كقولك
زيد قائم ولم يحصل له قيام في الخارج فالنسبة المفهومة من الكلام ثبوتية والتي بينهما
في الخارج والواقع في نفس الامر سلبية فلم تطابق نسبة الكلام ما في الخارج ومثال الثاني
كقولك زيد ليس بقائم وقد حصل له القيام في الخارج والواقع في النسبة المفهومة
من الكلام سلبية والتي في الخارج ثبوتية فلم تطابق نسبة الكلام ما في الخارج ويسمى

مثلها خبراً كاذباً قوله وان لم يكن لنسبة خارج كذلك اي تطابقه او لا تطابقه وكانت
النسبة الخارجية ملزومة للمطابقة وعدمها وكان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم نفي
عن نسبة الانشاء الخارجية التطابق فتنتفي ان يكون للانشاء نسبة خارجية ضرورة
انتفاء الملزوم بانتفاء لازمه قوله اي فالكلام انشاء وتحقيق ذلك اي وتحقيق انقسام
الكلام الى الخبر والانشاء قوله ان الكلام ان يكون نسبة اي المستفادة من لفظه قوله ويكون
اللفظ موجداً لها اي لتلك النسبة المستفادة منه من غير قصد الى كون الكلام دالاً
على نسبة خارجية عنه حاصلة في الواقع قوله مطابقة او لا تطابقه اي مطابقة تلك النسبة
الموضوع من الكلام للنسبة الخارجيه او غير مطابقة لها قوله لابد وان يكون بين هذين
الشيئين اي القيام وزيد مثلاً نسبة بان يكون هذا ذاك اي بان يكون احد الشيئين عين
الآخر كقولك زيد قائم فان قائم هو زيد وزيد هو القائم قوله او سلبية بان لا يكون
هذا ذاك كقولك زيد ليس بقائم فان زيداً غير القائم والقائم غير زيد وهذا معنى النسبة
الثبوتية والسلبية قوله الا ترى الى آخره تأييد لقوله في بيان النسبة بان يكون هذا ذاك فانك
اذا اخبرت عن قيام زيد بقولك زيد قائم فقد دل هذا الكلام بطريق المطابقة على
حصول القيام لزيد وثبوته له قطعاً قوله سواء قلنا ان النسبة من الامور الخارجيه
او ليست منها اختلفوا في النسبة بين الشيئين هل هي من الامور الوجوديه في الخارج
ام من الامور الاعتباريه التي ان اعتبرت وجدت والا فلا والصحيح انها من الامور
الاعتبارية والتقدير ذلك في قولنا ومع قطع النظر عن الذهن لابد وان يكون بين
هذين الشيئين في الواقع نسبة ثبوتية فانه قد يتوهم منه ان النسبة من الامور الخارجية
قوله وهذا معنى وجود النسبة الخارجيه اي عدولها النسبة المتحققة في الخارج حتى يلزم
ان يكون النسبة من الاعيان الموجودة في الخارجية قوله كالمصدر واسم الفاعل والمفعول
وما اشبه ذلك اي من بقيه المشتقات كالصفة المشبهة وافعل التفضيل واسم

اسم الزمان والمكان والآلة قوله وانما تخصيص هذا الكلام بالخبر اي لوجوده في الانشاء ايضا
لانه كما لابد للخبر من مسند اليه ومسند فكذلك الانشاء ايضا فما وجه التخصيص
واجاب عنه بعضهم بانه لما كان الخبر اصلاً للانشاء وكانت المزايا والخواص المعتبرة
في علم البلاغة اكثر وجوداً في الخبر خصص الخبر لذلك بها قوله لاحاجة اليه البعيد
تقييد الكلام بالبليغ يعني ان مورد القسمة الذي هو الكلام البليغ يأبى ان يكون
فيه الزائد على اصل المراد لغير فائدة فاذا لاحاجة الى قول المص لفائدة قوله او على
زايد اي على اصل المراد وهو قسمان اما ان يكون مساوياً لاصل المراد وهو المساواة
او ناقصاً عنه وهو الايجاز قوله ويقابلها يعني الاطناب والمساواة قوله من احوال
الجملة كالفصل والوصل قوله او المسند اليه او المسند كالقصر وعدمه قوله مثل التاكيد
والتقديم والتاخير فالتاكيد راجع الى الجملة والتقديم والتاخير راجعاً الى المسند اليه
والمسند قوله فالواجب في هذا المقام يعني ان الذي يهم المص في هذا المقام بيان
سبب افراد هذه الامور عن جملة احوال قوله الجملة والمسند والمسند اليه مع انها داخلة
فيها وجعلها ابواباً برأسها قوله وقد لخصنا ذلك في الشرح اي قد بينا سبب ذلك
في الشرح فلا نعيده هنا فليراجع ثم قوله تنبيه التنبيه لغة الايقاظ وفي الاصطلاح
عبارة عن عنوان بحث تقدمت الاشارة اليه في الكلام السابق بحيث لو وجه النظر
اليه ما قبله لفهم منه ما بعده وهو هيهنا تفسير الصدق والكذب فانه لو تأمل فيما
سبق ان لنسبة خارج تطابقه او لا تطابقه حق التأمل يعلم منه ان الكلام
الذي تطابق نسبته الخارج والواقع صدق والذي لا تطابق نسبته الخارج
والواقع كذب بدون الشبه لكن هنا شيء وهو ان المذكور في النسخ ممن
لم يتقدم الاشارة اليه في تفريع المذاهب الثلاثة واختلافهم في مرجع الصدق
والكذب غير مذكور في الكلام السابق ولذا قال بعض الشارحين يحمل ان

شيء بالنسبة الى معناه اللغوي وهو اعم مما ذكر من الاصطلاحي قوله اختلف القائلون
اي اختلف الناس في ان الخبر منحصر في الصدق والكذب او غير منحصر فيهما بل فيه قسم ثالث
فقال الاكثرون انه منحصر في الصدق والكذب وليس ثالث ثم القائلون فيهما اختلفوا
في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ان صدق الخبر مطابقته للواقع وكذبه عدمها
وهذا هو المعول عليه وذهب النظام من القائلين بانحصار الخبر في الصدق والكذب
الى ان صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان اعتقاده خطأ كقول القائل
السماء تحتنا معتقدا ذلك فهذا عنده خبر صادق لمطابقة الاعتقاد وقول السماء
فوقنا غير معتقد ذلك خبر كاذب ولو كان مطابقا للواقع لعدم مطابقته لاعتقاد
المخبر وذهب النظام الى عدم انحصاره في الصدق والكذب بل له قسم ثالث وهو لا
صدق ولا كذب لانه ان طابق الواقع والاعتقاد فصدق وان لم يطابقهما فكذب
وان طابق احدهما دون الاخر فلا صدق ولا كذب وسيجيء ذلك في كلام المص
والشارح قوله اي مطابقة حكمه للواقع يعني مطابقة نسبة المفهوم من لفظ النسبة التي
في الواقع قوله وهو الخارج والواقع والخارج ونفس الامر الفاظ مترادفة قوله
الشيئين اللذين وقع بينهما يعني بهما المسند والمسند اليه قوله لابد وان يكون
بينهما نسبة في الواقع اي بالاثبات بان يكون هذا ذاك او بالسلب بان لا يكون
هذا ذاك قوله وعدمها اي عدم مطابقة النسبة المفهومة من الكلام للنسبة التي في الخارج
قوله وقيل صدق الخبر قائله النظام وهو من علماء المتكلمين قوله اي عدم مطابقته
لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ اي ولو كان الخبر صوابا واعتقاد المخبر خطأ فيكون عنده
خبرا كاذبا قوله السماء تحتنا معتقدا ذلك فصدق اي مع انه كلام كاذب باعتبار
الواقع طابق اعتقادا فاسدا قوله السماء فوقنا غير معتقد لذلك فكذب اي مع انه
كلام حق بحسب الواقع خالف اعتقادا فاسدا قوله والمراد بالاعتقاد اي عند

اعتبار

عند هذا القائل اعني النظام ومن تابعه قوله فيهم اي مطلق الحكم الذهني من غير
قيد آخر معه قوله وهذا يشكل اي هذا الذي ذهب اليه النظام من ان مرجع الصدق
والكذب مطابقة الاعتقاد وعدمها مع قوله بانحصار الخبر في القسمين فيشكل
بخبر الشاك الخ قوله فيلزم الواسطة اي فيلزمه اعني صاحب هذا المذهب الواسطة
بين الصدق والكذب وهو لا يقول بها لانه يتحقق له انحصار الخبر في الصدق والكذب
وهو قائل له فاجيب عن هذا الاشكال بان مورد القسمة هو الخبر وكلام الشاك
ليس بخبر لخلوه عن الحكم اللازم للخبر قوله اللهم الا ان يقال اعتذار ضعيف
عن ورود هذا الاشكال لما قدم من العناية قوله انه كاذب اي خبر الشاك داخل في
الخبر الكاذب قوله لانه اذا انتفى الاعتقاد صدق عدم مطابقته الاعتقاد بيان
ذلك ان الصدق اعتبر فيه امران الحكم ومطابقة الاعتقاد فينتفي بانتفائهما
بان لا حكم ولا اعتقاد كخبر الشاك حيث لا حكم فيه ولا اعتقاد او بانتفاء
احدهما كقول القائل السماء فوقنا ولا يعتقد ذلك حيث انتفت مطابقة
الاعتقاد فقد تحقق في الصورتين عدم مطابقة الاعتقاد فيكون خبر الشاك
داخلا في الخبر الكاذب قوله بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون الآية استدل
النظام على ان صدق الخبر مطابقة الاعتقاد وكذبه عدمها بقوله تعالى اذا جاءك
المنافقون الى الكاذبون قوله لعدم مطابقة خبرهم لمعتقدهم لانهم يعتقدون خلافه
قوله وان كان مطابقا اي وان كان قولهم انك لرسول الله مطابقا للواقع فظهر ان
الصدق والكذب باعتبار الاعتقاد لا باعتبار الواقع والا لما صح تكذيبهم في
الآية الكريمة للقطع بحقيقته قوله ورد هذا الاستدلال اي استدلال النظام
على مذهبه بالآية الكريمة مردود بوجوه ثلاثة الاول ان التكذيب راجع الى الشهادة
لانها في قوة قولهم ان شهادتنا واطأت فيها قلوبنا ألسنتنا وهذا كاذب

انهم المنافقون الذين يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم او التكذيب راجع للمشهود به الذي
هو انك لرسول الله قوله باعتبار تضمنها خبرا كاذبا اي راجع الى قولهم نشهد لانه
انشاء فلا يرجع التكذيب اليه والى تسميتهم اخبارهم شهادة اي الاخبار
اذا خلى عن مواطأة القلب لم يكن شهادة قوله مصدر مضاف الى المفعول الثاني
اصله تسميتهم اخبارهم شهادة فحذف فاعل المصدر ومفعوله الاول واضيف
الى مفعوله الثاني والثالث ان التكذيب راجع الى المشهود به وهو قولهم انك
لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد لانهم
يعتقدون انه خبر على خلاف ما عليه حال المخبر عنه وهو الرسول صلى الله عليه وسلم
فيكون كاذبا عندهم وصادقا في نفس الامر لوجود المطابقة فيه والحاصل انهم
اعتقدوا غير مطابق والحال انه مطابق له فيكون اعتقادهم غير مطابق للواقع
فيكون قولهم انك لرسول الله غير مطابق للواقع في اعتقادهم مطابق في نفس
الامر فالتكذيب راجع الى المشهود به في اعتقادهم حيث لم يطابق الواقع فيه فان
كان مطابقا له باعتبار الخارج قوله فيكون كاذبا اي فيكون المشهود به وهو قولهم
انك لرسول الله كاذبا باعتبار اعتقادهم وزعمهم ولا يكون بسبب ذلك مطابقا
وان كان صادقا في نفس الامر والحاصل ان الرد على الوجهين الاولين على سبيل المنع
وعلى الاخير على سبيل التسليم وهو ان يقال سلمنا ان التكذيب راجع الى قولهم انك
لرسول الله لكن لم لا يجوز ان يكون في اعتقادهم الذي لم يطابق الواقع وهذا الاجهل
الرابع لا يثبت للمدعي قوله واثبت الواسطة اي بين الصدق والكذب فانه قسم
الخبر الى صدق وهو ما طابق الواقع والاعتقاد معا والى كذب وهو ما خالفهما
والى ما ليس بصدق ولا كذب وهو ما عداهما وهو يصدق باربع صور عدم مطابقة
الواقع مع مطابقة الاعتقاد او مع انتفاء الاعتقاد اصلا كقول القائل السماء تحتنا

تحتنا معتقدا ذلك او غير معتقد شيئا فهذه صورتان ومطابقة الواقع مع عدم
مطابقة الاعتقاد او مع انتفاء الاعتقاد اصلا كقول القائل السماء فوقنا
معتقدا للعكس او مع انتفاء الاعتقاد اصلا وهذان صورتان اخريان والمجموع
اربعة قوله مطابقته اي مطابقة الخبر لما في الواقع ولما في اعتقاد المخبر
اي المتكلم بالجملة الخبرية كقول القائل الارض تحتنا مع اعتقاده لذلك
قوله مع اعتقاد المخبر انه خبره غير مطابق لما في الواقع ونفس الامر قوله
اي غير هذين القسمين يعني المطابق للواقع والاعتقاد وغير المطابق
لهما قوله وهي راجع الى غيرهما وجاز تانيثه باعتبار الاربع اعني المطابقة
للواقع مع اعتقاد عدم المطابقة او بدون الاعتقاد اصلا وعدم المطابقة للواقع
مع اعتقاد المطابقة اي مطابقة الخبر للواقع او بدون الاعتقاد اصلا قوله ليس
بصدق ولا كذب يعني هذه الاقسام الاربعة عنده اي الجاحظ ليس بصدق ولا كذب
قوله فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بالتفسيرين السابقين هذه
نتيجة ما تقدم من مذهب الجاحظ يعني كل من الصدق والكذب بتفسير الجاحظ
اخص منه بتفسير الجمهور وبتفسير النظام لان الجمهور اعتبروا في الصدق مطابقته للواقع
وفي الكذب عدم مطابقته للواقع والنظام اعتبر في الصدق مطابقته للاعتقاد
وفي الكذب عدم مطابقته له والجاحظ اعتبر في الصدق معا وفي الكذب عدم
مطابقته للواقع والاعتقاد فيكونان بتفسيره اخص منهما لانه اعتبر فيهما شيئين
وكل من الجمهور والجاحظ اعتبر فيهما شيئا واحدا فمتى وجد الصدق او الكذب
بتفسيره وجد بتفسيرهما وليس متى انتفى الصدق والكذب بتفسيره انتفى بتفسيرهما
اذ لا يلزم من نفي الاخص نفي الاعم قوله بناء على ان اعتقاد المطابقة الخ يعني
ان الصدق والكذب عند الجاحظ مطابقة الخبر للواقع ومطابقته للاعتقاد

الاعتقاد

المخبر او عدم مطابقته للواقع ولا اعتقاد المخبر فحقيقة كل منهما مركبة من شيئين والذي
ذكره المص في الصدق هو مطابقة الخبر للواقع مع اعتقاد المخبر بان خبره مطابق للواقع
وفي الكذب عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد المخبر ان خبره غير مطابق للواقع
فيكون حقيقة كل منهما شيئا واحدا مقيدا بالقيد قوله والتوضيح ان ما ذكره المص
مبني على ان اعتقاد المخبر ان خبره مطابق للواقع يستلزم مطابقة الخبر للاعتقاد
قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ اي حين اذا كان الخبر مطابقا للواقع
مع اعتقاده انه مطابق للواقع لتوافق الواقع والاعتقاد فمطابقة احد المتوافقين
يستلزم مطابقة الآخر قوله وكذا اي وكذا المطابقة مع اعتقادها عدم المطابقة
مع اعتقاد عدمها فانه يستلزم ان الخبر لم يطابق الاعتقاد ايضا لتوافق الواقع
والاعتقاد وعدم المطابقة لاحد المتوافقين يستلزم عدم مطابقة الآخر قوله على
احدهما اي على اعتبار الواقع عند الجمهور والاعتقاد عند النظام فيكون الصدق
والكذب بتفسير الجاحظ اخص منهما بتفسيري الجمهور والنظام قوله بدليل افترى اي
استدل الجاحظ على اثبات الواسطة وعدم انحصار الخبر في الصدق والكذب بقوله
تعالى حكاية عن المنافقين افترى على الله كذبا الآية قوله لان الكفار حصروا اخبار النبي
هو بيان استدلال الجاحظ على مذهبه بما تضمنته الآية وكيفية الاخذ منها قوله على
سبيل منع الخلو بناء على ان ام متصلة لكن اختلف مستوفي النوع وام يعاند واما قال
على سبيل منع الخلو مع انها مانعة الجمع ايضا لان منع الخلو قد يطلق على الاعم فيتناول
الحقيقة ايضا قوله على ما سبق الى بعض الاوهام توهم بعضهم من قول المص ان المراد
غير الكذب ان الاخبار حال الجنة وهو انشاء والانشاء لا يتصف بالصدق ولا بالكذب
فيكون غير الكذب بهذا الاعتبار وقد اورده الشارح كما رايت قوله وغير الصدق
الى آخره اي هو الاخبار حال الجنة غير الكذب لانه جعل قسيمه في قوله افترى على الله كذبا

كذبا وغير الصدق لانهم اي المنافقين لا يريدون اعتقادهم عدم صدقه قوله
لم يعتقدوا صدقه فلا يريدون اعتقادا قول الشارح عبارة الاصل عادلة
لو روح الاعتراض عليها اذ لا يلزم من عدم اعتقادهم صدقه ان لا يكون
صدقا لاحتمال تجويزهم صدقه وايضا لا يلزم من عدم اعتقادهم صدقه
اعتقادهم كذبه لجواز انتفاء الاعتقاد اصلا قوله الذي بمراحل اي بعيد
عن اعتقادهم بمراحل كثيرة فلا يكون مرادا لهم قوله اظهر لانه يكون من تتمة
نفي الصدق في قوله ام به جنة اعني الاخبار حال الجنة قوله فمرادهم اي مراد
الكفار وهذا نتيجة الاستدلال قوله حتى يكون هذا اي الاخبار حال الجنة
قوله بزعمهم يجوز فيه من الراي وفيهما قوله وهذا اي التاويل الذي ذكرناه
في قول المص وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه قوله لا يسوغ حمل ما قيل اي على عبارة
الاصل قوله لانه لم يجعله دليلا على عدم الصدق اي المص لم يجعل قوله لانهم
لم يعتقدوه دليلا على عدم الصدق بل جعله دليلا على عدم ارادتهم صدقه
ويلزم من عدم ارادتهم صدقه ان يكون صدقا قوله ورده هذا الاستدلال اي
استدلال الجاحظ على مذهبه بالآية المذكورة قوله لانه الكذب اي الافتراء هو الكذب
عن عمد وقصد وفي عمد وفي قصد للتجوز فيكون المعنى اقصد الكذب ام لم يقصد
قوله والكلام اي الاخبار حال الجنة ليس قسيما للكذب حتى يلزم ان يكون غيره
بل قسيما لما هو اخص من الكذب وهو الافتراء الذي هو الكذب عن قصد فيكون
القسمان اعني الكذب عن قصد والكذب من غير قصد مندرجان تحت اعم وهو
مطلق الكذب فيكون حصر الخبر الكاذب بزعمهم في قوله اعني الكذب عن عمد والكذب
لا عن عمد تفسير لنوعي الخبر الكاذب في الكذب عن عمد وهو المعبر عنه بالافتراء
والكذب لا عن عمد وهو المعبر عنه بالاخبار حال الجنة قوله احوال الاسناد

الخبري اي الباب الاول من الابواب الثمانية المنحصرة في قوله وينحصر في ثمانية ابواب احوال الاسناد الخبري
ما تي بها المص على سبيل اللف والنشر المرتب حيث تكلم عليها على ترتيبها في
الذكر قوله ثم كلمة او ما يجري مجراها اي مجرى الكلمة ليدخل فيه نحو الذي قام ابوه
زيد وعمرو قام اخوه فان الذي قام ابوه في حكم الكلمة وكذا قام اخوه و
ما اشبه ذلك فقوله او ما يجري مجراها جيء به للتعميم والادخال قوله بحيث يفيد
الحكم فاعل يفيد ضمير مستتر فيه يعود الى الضم المتقدم في قوله ضم كلمة او ما يجري
مجراها والحكم مفعول به ليفيد المذكور وقوله بان مفهوما متعلق بالحكم قوله
لعظم شانه لان المزايا والخواص المعتبرة عند البلغاء اكثر وقوعا فيه وان الخبر اصل
للانشاء لان الانشاء ماخوذ منه اما بالاشتقاق كالامر والنهي واما بزيادة اداة
كالاستفهام والتمني ونحوها قوله مع تاخر النسبة عن الطرفين هذا جواب سؤال
مقدر وهو ان يقال الترتيب الطبيعي يقتضي تقديم احوال المسند اليه ثم احوال
المسند ثم احوال الاسناد فما وجه تقديم المص الاسناد على الطرفين فاجاب الشارح
عنه بقوله لان البحث انما هو عن احوال اللفظ الخ واعلم ان ظاهر قول الشارح رحمه
من قبيل بان مفهوم احدهما ثابت لمفهوم الاخر مخالف لقواعد اهل المعقول
لان المعتبر عندهم من جانب الموضوع هو الذات ما صدق عليه ذات الموضوع لان
موضوع بحذافه المحمول فان المعتبر من جانبه ما صدق عليه مفهوم المحمول فالمحمول ابدا اعم
من الموضوع او مساو له ولا يجوز كون المحمول اخص من الموضوع لامتناع الحكم بالاخص
على جميع افراد الاعم فلا يصح ان يقال الحيوان انسان لكون الموضوع الذي هو
الحيوان اعم من المحمول الذي هو الانسان قوله انما يتحقق بعد تحقق الاسناد الى اللفظين
ما لم يسند احدهما الى الاخر بان يجعل احدهما مسندا اليه والاخر مسندا قوله ولا بحث
لنا عنها اي عن الذي يبحث عنه هو المسند اليه والمسند مع قيام انهما كذلك قوله

لما يرد
قوله اي من ان يكون بصدد الاخبار والاعلام حول قول الشارح عبارة المص
على ظاهرها لان الخبر باعتبار معناه اللغوي اعم من ان يتكلم بالجمل الخبرية فلو ترك
على ظاهره لم يصح له الحصر المستفاد من اما واو في قوله اما الحكم او كونه عالما به
لورود الجمل الخبرية لغيرهما كالتحسر واظهار الضعف وغيرهما كقوله تعالى رب اني
وضعتها انثى وقوله رب اني وهن العظم مني واشتعل الراس شيبا وما اشبه ذلك
قوله والا اي وان لم يكن المراد بالخبر في قول المص قصد المخبر من يكون بصدد الاخبار
والاعلام لا من يتكلم بالجملة الخبرية مطلقا كما هو ظاهر كلامه لم يستقم الحصر المذكور
لانتقاضه بنحو ما ذكرنا من الايتين قوله رب اني وضعتها انثى الاية لم تقصد به
ام مريم افادة الحكم ولا لازمه لشمول علمه تعالى لهما لكن قصدت اظهار التحزن
والتأسف لعدم حصول مقصدها وخيبة رجاها حيث لم تضع ما في بطنها
ذكرا فيحرر لخدمة بيت المقدس ويكون من سدنته اذ لا يصح لذلك الا الذكور ولا
مجال للاناث في ذلك ولما اصابها اعني ام مريم عن ان من ذلك ما اصابها من الغم
تكلمت بذلك الجملة الخبرية اظهارا لما اصابها مع علمها بان الباري عالم بما
وما اصابها من اجله قوله وما اشبه ذلك من قوله تعالى في سورة مريم رب اني وهن العظم
مني وقوله تبت اليك وما اشبه ذلك قوله والمراد بالحكم ههنا اي عند اهل العربية
واحترز به عن الحكم عند اهل المعقول فانهم يفسرونه بالايقاع والانتزاع والفرق
بين الايقاع والوقوع ان الوقوع ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة
والايقاع فعل النفس وليس المراد هنا ادراك الايقاع وانما الايقاع والا لما
امكن انكار الحكم مع تحقق ذلك قطعا قوله وكونه مقصودا هذا جواب سؤال
مقدر وهو ان يقال ولكون الحكم مقصودا بخبر المخبر ينبغي ان لا يتطرق اليه احتمال الكذب
فاجاب بقوله وكونه مقصودا الخ وهذا اي كون الحكم مقصودا للمخبر بخبره لا يستلزم تحققه

في الواقع قوله لا يدل على ثبوت المعنى اي الحكم المستفاد من لفظ الخبر قوله والا اي وان
لم يكن المراد بقول من قال ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى ولا على انتفائه ما ذكرنا لم
يستقم كلامه اذ لا يخفى ان مدلول قولنا زيد قائم الخ قوله وعدم ثبوته له احتمال
عقلي يعني ان مدلول الخبر هو الصدق ليس الا واما الكذب فمحتمل عند العقل
احتمالا مرجوحا لانه مدلوله او موضوع اللفظ قوله والثاني اي ويسمى الثاني قوله اي
كون المخاطب عالما به اي بالحكم المستفاد من الخبر قوله اذ كلما افاد الحكم افاد انه
عالم بالحكم اي كلما وجدت فائدة الخبر وجدت لازمها فيمتنع انفكاك الثانية عن الاولى
كما يمتنع انفكاك اللازم عن الملزوم وليس كلما وجد لازم فائدة الخبر وجدت
الفائدة لجواز ان يكون الحكم معلوما للمخاطب قبل وروده عليه فيحصل له العلم
بلازم الفائدة دون الحكم لامتناع تحصيل الحاصل كقولك لمن حفظ القرآن
حفظت القرآن قوله وتسمية مثل هذا الحكم فائدة الخبر جواب سؤال مقدر
وهو ان يقال اذا كان الحكم يجوز ان يكون معلوما قبل الاخبار فما وجه تسميته بفائدة
الخبر فاجاب بقوله بناء على انه من شانه الخ قوله والمراد بكونه عالما بالحكم اي بكون
المخبر عالما بالحكم حصول صورة الحكم في ذهنه واما اذا كان المخاطب عالما بالفائدة
ولازمها فلا ينبغي ان يلقى اليه الخبر الا ان يكون لغرض ما هذا هو الاصل
قوله منزلة الجاهل اي بفائدة الخبر او بلازمها او بهما قوله فيلقى اليه اي
ذلك المخاطب المنزل منزلة الجاهل قوله لعدم جريه على موجب العلم اي
لعدم عمله بمقتضى علمه قوله الصلوة واجبة اي لمن ترك الصلوة مع علمه بوجوبها
نزل منزلة الجاهل الخالي الذهن فالقي اليه الخطاب واذا نزل العالم منزلة الجاهل
جاز ان يعتبر خالي الذهن فيلقى اليه الكلام من غير تاكيد وجاز ان يعتبر مترددا
فيلقى اليه الكلام مؤكدا استحسانا وان يعتبر منكرا فيلقى اليه الكلام مؤكدا وجوبا

با والظاهر هنا هو الاول قوله لاعتبارات خطابية اي طلبية اي يكتفى فيها بمجرد الخطاب
قوله ولقد علموا الخ هذه الآية اولها يثبت لاهل الكتاب العلم على سبيل التوكيد
القسمي وآخرها ينفيه عنهم لانهم لما اشتروا كتب السحرة مع علمهم بان من اشترى
ذلك ماله في الآخرة من نصيب نزل علمهم منزلة الجهل حيث لم يجدهم نفعا فقيل
في حقهم ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون قوله بل تنزيل وجود الشيء
منزلة عدمه هذا ترق وانتقال يعني تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه كثير ومنه
قوله تعالى وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى روي ان النبي صلى الله عليه وسلم لما اشتد الامر
على المسلمين يوم بدر اخذ كفا من الحصى ورمى بها في وجوه المشركين وقال
شاهت الوجوه فلم يبق عين من المشركين الا وقد اصابت من تلك الحصا
نزلت قوله وما رميت اذ رميت فهو صلى الله عليه وسلم رمى حقيقة لكن لما كان الاثر المترتب على
رميه ليس مقدور البشر نزل رميه منزلة عدمه وحاصله ان ههنا ثلاثة
اشياء تنزيل العالم منزلة الجاهل كقولك لتارك الصلوة العالم الصلوة واجبة
وتنزيل العلم منزلة الجهل كقوله تعالى ولقد علموا اي لو كانوا يعلمون وتنزيل
وجود الشيء منزلة عدمه كقوله تعالى وما رميت اذ رميت قوله فينبغي جواب شرط
مقدر يشير الشارح بقوله اي اذا كان الخ قوله على قدر الحاجة اي ينبغي ان يفرغ الكلام
في المساواة اذ لو زيد او انقص فهو حشو لغو اي ما لا فائدة فيه من اللفظ
قوله فان كان المخاطب تفريع على ما قبله وفيه حصر ضمني اي حصر حال المخاطب في ثلاثة
او نحو احدى الحالات الثلاث اعني الخلو عن الحكم والتردد فيه والانكار قوله اي لا يكون
اي يعني لا يكون المخاطب عالما بثبوت الحكم ولا بانتفائه بان يكون خالي الذهن
عنه اصلا ولا يكون المخاطب ايضا مترددا في ثبوت الحكم ونفيه بان حصل عنده
طرفا الحكم وتحير النسبة بينهما اهي واقعة ام ليست بواقعة قوله وبهذا تبين

فساد ما قيل في توهم بعضهم ان خلو الذهن عن الحكم يستلزم خلوه عن التردد فيه فاعترض
عليه المص بان الخالي الذهن والتردد فيه بنا على التوهم المذكور ورده الشارح على في
بما رايت قوله بل الحكم والتردد فيه متنافيان لان الجازم بشئ او الظن به ينافي التردد
فيه الذي هو استواء الطرفين وكذلك التردد في الشئ ينافي الجزم به او الظن
به واذا كان الحكم والتردد فيه متنافيين فوجد كل منهما يدفع الآخر فلا يكون الخلو
عن الحكم مستلزما للخلو عن التردد فيه ولا العكس فاندفع ما اورده المتوهم على عبارة
المص قوله على لفظ المبني للمفعول يجوز ان يكون فاعل استغنى الذي نائب عنه الجار
والمجرور هو المتكلم او الكلام اي استغنى المخبر او استغنى الكلام عن موكدات الحكم وكلاهما
صحيح قوله لتمكن الحكم تعليل لقوله استغنى عن موكدات الحكم اي لتمكن الحكم في ذهن المخاطب
حيث وجده اي لتحصل وجود الحكم الوارد ذهن المخاطب حال كونه خاليا عن التردد والانكار فحيث
فحيث هنا تعليلية قوله طالبا له اي طالب للحكم متحير فيه فهو كالمسترشد اليه في ان الحكم
بينهما اي في ان النسبة بين الطرفين ايجابية او سلبية قوله تردده اي تردد ذلك
المخاطب المتحير وتمكن الحكم في ذهنه بواسطة توكيده قوله لكن المذكور في دلائل الاعجاز على
قال الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز الذي هو موافق ان يحكم الاستواء هو النحو لكن بشرط
فيه اي في استعمال ان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت تجيبه به قوله منكر للحكم
اي لحكم المخبر الملقى اليه قوله ازالة اي لذلك الانكار القائم في الذهن المخاطب موكدا بان
واسمية الجملة اي فقط لانهم لم يبالغوا في الانكار كل المبالغة فالقى اليهم الكلام
موكدا على قدر ما عندهم من الانكار قوله وقوله اي قول المص اذ كذبوا بصيغة الجمع
ولم يقل اذ كذبا بصيغة التثنية مع ان الكذب في المرة الاولى اثنان فقط شمعون
ويحيى وغيرهما على الخلاف المشهور مبني على ان تكذيب الاثنين تكذيب ما فوقهما
نالثالث او للاتحاد المرسل وهو عيسى عم والمرسل به وهو الايمان والتوحيد

حيد والاخا المكذب اولا اثنان اي وان لم يول الكلام بما ذكرنا لم يستقم قوله
اذ كذبوا بصيغة الجمع لان المكذب اثنان فقط ويمكن ان نخرج على راي من يرى
ان اقل الجمع اثنان قوله ويسمى الاول اي القاء الخبر الى خالي الذهن ابتدائيا
لعدم سبقه بطلب من المخاطب ويسمى الثاني اي القاء الخبر الى المتردد في
الحكم المستشرف له طلبيا لانه مسبوق بطلب المخاطب اما بلسان المقال فبلسان
الحال ويسمى الثالث انكار المخاطب لوروده بجيه قوله اخراجا على مقتضى الظاهر
لم يكن فيه عدول عن ظاهر الحال قوله وهو اخص مطلقا اي ومقتضى الظاهر
اخص من مقتضى الحال مطلقا اي كل مقتضى الظاهر مقتضى الحال وليس كل
مقتضى الحال مقتضى الظاهر كما في صورة اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فانه
يكون على مقتضى الحال ولا يكون على مقتضى الظاهر قوله وكثيرا ما نصب على الظرفية
او على المصدرية اي وقتا كثيرا او نحية كثيرة وما زائدة لتاكيد معنى متلوها كثيرة يتلوها
كما او قلة والمعنى ان اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كثير في نفسه لا بالنسبة
الى اخراج الكلام على مقتضى الظاهر حتى يلزم ان يكون اخراج الكلام على خلاف
مقتضى الظاهر اكثر من اخراجه على مقتضى الظاهر مع ان الامر بالعكس اعني اخراجه على مقتضى
الظاهر اكثر من اخراجه على خلاف مقتضى الظاهر قوله مقتضى الظاهر تقدم الفرق
بين مقتضى الحال ومقتضى الظاهر بان مقتضى الظاهر اخص مطلقا من مقتضى
الحال لان معنى مقتضى الظاهر مقتضى ظاهر الحال ومقتضى الحال اعم من ان يكون
ظاهرا او غير ظاهر فمقتضى الظاهر اخص من مقتضى الحال قوله فيجعل غير السائل
كالسائل المراد بالسائل هنا المتردد الحائر اذ السؤال اعم من ان يكون بالمقال او
بالحال قوله اذا قدم اليه اي يجعل غير السائل كالسائل بشرط ان يقدم للمخاطب
كلام يشعر في الجملة بالخبر اي بالكلام الخبري الآتي بعده اي جنسه قوله يعني

بتقدير البناء اي بنظر غير السائل الى الخبر من الكلام السابق يستفهم من وراء الحجاب قوله فهذا
اي قوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا يشعر اشعارا ما بحسب العرف ان الخبر الآتي
بعده من جنس العذاب فكان المخاطب به وهو نوح مترددا اي نوع من انواع العذاب
اغراقهم ام غيره قوله يلوح بالخبر تلويحا ما اي يشعر اشعارا خفيا قوله فصار المقام
يعني ليس هناك تردد بالفعل وانما المقام صالح لان يتردد فيه قوله في انهم اي قوم
نوح قوله مؤكدا اي محكوما عليهم التأكيد هنا استحساني في الغرض ان المخاطب متردد
لا منكر بخلاف البيت الآتي كما ستعرفه قوله ويجعل غير المنكر اراد بغير المنكر اعم من الخالي
والعالم بالحكم والمتردد فيه ينزل منزلة المنكر ويجعل كهو اذا ظهر عليه شيء من
امارات الانكار وهذا ايضا مشتمل على قسمين احدهما تنزيل الخالي والآخر تنزيل المتردد
والمثال المذكور في المتن للاول قوله امارة اي علامة عليه قوله عارضا بمحرك من عرض
العود على الاناء او السيف على الفخذ قوله يقطر كذا بالقاف يقال قطر ضخمه اذا القاه
على احد قطريه اي جنبيه قوله ان بني عمك اي برق قوله ويجعل المنكر كغير المنكر
تصريح بالخالي والعالم بالحكم والمتردد فيه واراد هنا الخالي قوله ما ان تأمله
ما نكرة موصوفة بمعنى شيء فيصدق على المسموع والمشاهد وغيرهما قوله اي
ارتدع اي رجع من انكاره قوله ان يكون معلوما اي يكون ذلك الشيء الدال
على حقيقة الحكم المذكور وثبوته معلوما للمخاطب او محسوسا له قوله من غير تأكيد اي يلقى
الكلام الى اليهودي او النصراني او غيرهما ممن ينكر الاسلام مجردا عن المؤكدات على خلاف
مقتضى الظاهر وتنزيلا له منزلة الخالي الذي لا ينكر لما معه من الدلائل والعلامات
الدالة على حقيقة الاسلام مما لو تأمله المنكر لرجع عن انكاره واعترف بصحته
واعتقاده قوله وقيل معنى كونه معه اي كون ذلك الشيء الدال على حقيقة الاسلام
مع ذلك المخاطب المنكر المنزل منزلة غير المنكر يعني ان ذلك الشيء موجود في الخارج

مع قوله بمجرد وجوده لا يكفي في الارتداع لامكان ان يكون ذلك الشيء موجودا في نفس الامر
ولا يكون مشاهدا ولا معلوما له فلا يمكنه التأمل فيه لعدم حصوله فلا يكفي
في الارتداع وجوده في نفس الامر قوله وترك التأكيد لذلك اي لجعل المنكر كغير
المنكر لما معه من الدلائل والعلامات والا فمقتضى الظاهر ان يقال انه لا ريب فيه
ولقائل ان يقول لا ريب بالفتح لاستغراق الجنس فالحكم مؤكد كما انه اتى بلا النافية
للاستغراق دون ما فيكون مما اخرج على مقتضى الظاهر لا مما نحن فيه قوله وبيانه
اي ببيان كونه لا ريب فيه مثالا لجعل المنكر كغير المنكر قوله وهذا الحكم مما ينكره كثير
من المخاطبين اي يقولون ان القرآن مظنة للريب فينكرون الحكم بكونه ليس مظنة للريب
او لا يسعى اثر ريب فيه ومع هذا يصح ان يجعل لا ريب فيه مثالا لتنزيل المنكر
كغير المنكر ويكون مما نحن فيه وهذا بخلاف ما لو ابقيناه على ظاهره فانه لا يكون
منه لكثرة المرتابين فيه فلا يصح نفيه عنه على سبيل الاستغراق لان الحكم الذي
يجعل الانكار فيه كلا انكار يجب ان يكون مطابقا للواقع امارة وهذا المثال لو تأملها
المنكر ارتدع عن انكار الحكم وهذا الحكم اعني نفي الريب على سبيل الاستغراق
ليس كذلك لو اجري على ظاهره لثبوت الريب في الواقع فلا دليل عليه يزيل
انكار المنكر فيه وتأويله على وجهين احدهما وارد على تنزيل وجود الريب منزلة
عدمه بناء على وجود ما يزيله فعلى هذا هو نظير لا عيش وثانيهما ان يكون ارادة
حقيقة نفي كون القرآن محلا للريب وعلى هذا يصح جعله قوله لكن نزل انكارهم
منزلة عدمه اي فلذلك القي اليهم الخبر مجردا عن التأكيد قوله والاحسن ان يقال
انه اي الاولى ان يجعل لا ريب فيه نظير التنزيل وجود الشيء منزلة عدمه لا
مثالا لتنزيل المنكر منزلة غير المنكر كما يتبادر قوله فانه نزل ريب المرتابين
منزلة عدمه اي حيث قيل لا ريب فيه على سبيل الاستغراق وما ذلك الا التنزيل

ريبهم منزلة عدمه تعويلاً واعتماداً على ما معهم من الدلائل الظاهرة والبراهين القاطعة
والاقدار تاب فيه كثير من الاشقياء فكيف يصح انكاره قوله تعويلاً على ما يزيله اي
اعتماداً واحالة على ما يزيل ريبهم فما معهم من الآيات البينات ليصح نفي الريب
عنه على سبيل الاستغراق قوله كما نزل الانكار منزلة عدمه لذلك اي تعويلاً واعتماداً
على ما يزيل انكارهم لو تأملوه ولقائل ان يقول هو بصدد التمثيل والتنظير
لتنزيل المنكر منزلة غيره لا لتنزيل وجود الشيء منزلة عدمه مطلقاً فكيف يصح
قوله كما نزل الانكار منزلة عدمه بل ينبغي ان يقال كما نزل وجود الشيء منزلة عدمه
ليكون نظير التنزيل المنكر منزلة غيره فليتأمل قوله اي مثل اعتبار الاثبات يعني
من ترك التاكيد مع الخالي والتاكيد مع المتردد استحساناً ووجوب التاكيد بقدر
الانكار مع المنكر قوله وعلى هذا القياس حاصله ان التاكيد كما يعتبر في الاثبات امتناعاً
واستحساناً ووجوباً بقدر الحاجة كذلك يعتبر في النفي ايضاً امتناعاً واستحساناً و
وجوباً بقدر الحاجة اليه قوله ثم الاسناد اعلم انه يعلم ان هو بالاضمار لتقدم ذكر الاسناد
لئلا يتوهم انه مخصوص بالاسناد الخبري لانه هو المتقدم ذكره والمراد هنا شمول
الاسناد مطلقاً سواء كان خبرياً او انشائياً واما قول النحاة ان اعيدت المعرفة بلفظها
كانت الثانية عين الاول وان اعيدت النكرة بلفظها كانت الثانية غير الاول فاكثري
لا كلي لتخلفه في بعض الصور اما في المعرفة فنحو ما نحن فيه اعني قول المص ثم الاسناد
فانه غير الاول مع انه بلفظه واما في النكرة فنحو قوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض
اله فان الثاني عين الاول مع انه بلفظه قوله منه حقيقة عقلية الفرق بين الحقيقة
العقلية والحقيقة اللغوية ان الحقيقة العقلية في الاسناد وهي كما قال المص اسناد
الفعل او معناه الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر والحقيقة اللغوية في المفرد اعني
طرفي الاسناد فقد يكون الاسناد وطرفاه حقيقة وقد لا يكون كذلك وسيأتي

في تفصيله ولما كان الاسناد العقلي عند المص في الحقيقة والمجاز بل قد يكون حقيقة
وقد يكون مجازاً وقد يكون لا حقيقة ولا مجازاً كما مثل له الشارح عدل عن
التعبير بالمنفصلة المشعرة بالحصر المتبادر منها عند الاطلاق الحقيقة وان جاز ان
يكون مانعة الجمع دون الخلو الى التعبير الدال على عدم الحصر قوله كقولنا الحيوان جسم
والانسان حيوان خارج عن تعريف الحقيقة حيث لم يكن المسند فيه فعلاً ومعناه
فعل ومن تعريف المجاز حيث لم يكن المسند فعلاً او معناه مسنداً الى غير ما هو له
فيكون قسماً ثالثاً للاسناد لا يكون حقيقة ولا مجازاً قوله وجعل الحقيقة والمجاز
الحقيقة والمجاز يتصف بهما الاسناد بطريق الحقيقة يقال الاسناد حقيقة اذا كان
الى ما هو له والاسناد مجاز اذا كان الى غير ما هو له ويتصف بهما اللفظ مجازاً باعتبار
اشتماله على الاسناد قوله فيدخل في علم المعاني لقائل ان يقول لا يكفي في دخول الحقيقة
والمجاز في علم المعاني كونهما من احوال اللفظ بل لا بد من ان يكون من حيث يطابق بهما
اللفظ مقتضى الحال قوله كالمصدر ترك اسم الزمان والمكان والالة مع ابهام المشتقات
لانها لا تسند الى شيء وكلامه فيما يصلح للاسناد قوله فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو
اي فيكون اسناد الضرب الى زيد على طريق بنائه للفاعل نحو ضرب زيد حقيقة واسناده
الى عمرو على طريق البناء للمفعول نحو ضرب عمرو حقيقة ايضاً لان في كل منهما اسناد الفعل
الى ما هو له الا ان في الاول على جهة صدوره منه وفي الثاني على جهة وقوعه عليه قوله عند المتكلم
فيه تعميم لانه مدخل ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لانه لما قال اسناد الفعل الى ما هو له
اسناده الى ما هو له في نفس الامر ولما قال عند المتكلم شمل ما لا يطابق الواقع من اعتقاد
المتكلم قوله في الظاهر تعميم ثان للاسناد المذكور يعني سواء كان ما عند المتكلم في اعتقاده
او في ظاهر حاله فانه حقيقة ايضاً فيشمل ما يفهم من ظاهر كلام المتكلم وافق اعتقاده
او خالفه قوله والمعنى اي معنى هذا التعريف الذي ذكره المص للحقيقة العقلية

قوله الى ما يكون هو له اي يكون ذلك الفعل المسند لذلك المسند اليه قوله على انه غير ما هو
اي بان لا ينصب المتكلم قرينة حالية او مقالية على ان الاسناد الى غير ما هو له قوله ومعنى
كونه له اي كون الفعل او معناه للمسند اليه ان يكون ذلك المسند قائما بذلك المسند اليه
ووصفا له في المعنى وحقه ان يسند اليه لا الى غيره كقولك ضرب زيد عمرا فان الضاربية
وصف قائم بزيد وحقه ان يسند اليه وكذا ضرب عمرو على البناء للمفعول فان المضروبية
وصف قائم بعمرو وحقه ان يسند اليه وقس على ذلك قوله سواء كان مخلوقا لله تعالى
او لغيره يعني سواء كان ذلك الفعل او معناه المسند الى ما هو له مما يطلق عليه بحسب
عرف اللغة انه فعل اسم وحله او من فعل غيره كتعلم زيد فان العرف لا حظت
فيه نسبة القيام لزيد وان كان الجميع راجعا الى الله لان اهل اللغة لا يتطرقون الى تدقيقات
المتكلمين فلا قدح في ذلك بحسب العرف قوله سواء كان ذلك الفعل او معناه
صادرا عمن هو له باختياره ككتب وضرب او صادرا عنه بغير اختياره كمرض ومات
فان الاسناد فيهما حقيقة بحسب متعارف اللغة وان كان ذلك صادرا عمن قام به بغير اختياره
وهذا التعريف يمشي على جميع المذاهب واذا علم ذلك فالحقيقة العقلية اقسام
اربعة مطابق للواقع والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله البقل وغير مطابق
لهما كقولك جاء زيد وانت خاصة تعلم انه لم يجئ او مطابق للواقع دون الاعتقاد
كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها خلق الله الافعال جميعا قوله وهذا المثال
متروك في المتن انما ترك في المتن لانه يعلم بالمقابلة من قول الجاهل انبت الربيع البقل
فانه مطابق للاعتقاد دون الواقع فيستنبط منه المطابق للواقع دون الاعتقاد كما مثل
الشارح قوله والحال انك خاصة اي دون المخاطب يعني ان تقديم المسند اليه في قوله وانت
تعلم للاختصاص قوله اذ لو علم المخاطب ايضا لما تعين كونه حقيقة اي اذا كان المخاطب ايضا
عالما لعدم مجيء زيد فاما ان يعلم بعلم المتكلم او لا فان لم يعلم فيحمل على السهو ويكون

المتكلم

ن الاسناد حقيقة وان علم بان المتكلم عالم ايضا بان زيد لم يجئ فان كان ثم علاقة مصححة حمل على
المجاز وان لم تكن نسب المتكلم الى ما يكره وكان كلامه هذيانا قوله لجواز ان يكون المتكلم
قد جعل علم السامع انما تم هذا المجاز اذا كان المخاطب عالما وعالما بان المتكلم عالم وكان
هناك علاقة مصححة للاطلاق فيحمل الاسناد على المجاز ويصح الكلام قوله ويسمى مجازا حكميا
لان المجاز هو ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها قوله والمجاز في الاثبات انما خص
بالاثبات مع انه في النفي ايضا كذلك اي الحقيقة والمجاز في النفي تابعان لهما في
الاثبات لانك اذا اردت نفي شيء تتصوره اولا مثبتا ثم تدخل عليه اداة السلب
فظهر ان الاثبات اصل للنفي وتخصيص المجاز بالاثبات بالنظر الى الاصل قوله واسنادا
مجازيا اي ويسمى ايضا اسنادا مجازيا لان المجاز في الاسناد لا في الطرفين قوله الى ملابس هو بصيغة
اسم المفعول اي ما يلابسه الفعل او معناه فهو لغير مجرور صفة ملابس قوله غير الفاعل
في المبني للفاعل يعني انما يكون الفعل ومعناه مسندا الى غير ما هو له اذا بني ذلك او
معناه للفاعل واسند الى غيره او بني للمفعول واسند الى غيره قوله سواء ذلك الغير
هذا تعميم لعبارة الكتاب ودفع اعتراض ورده بعضهم على المص كما اشار اليه الشارح يعني
ذلك الغير المسند اليه ما يلابس من الفعل او شبهه ان تقيد غيريته بنفس الامر ولا بما
يفهم من ظاهر حال المتكلم بل اعم من ذلك سواء كان غيريته في الواقع او في ظاهر حال
المتكلم او فيهما قوله وبهذا اي وبهذا الذي ذكرناه من تعميم الغيرية يسقط ما قيل ان
اراد اي المص بقوله غير ما هو له قوله عند المتكلم في الظاهر وذلك بان ينصب قرينة
على انه لم يرد الاسناد الى ما هو له وذلك انما يصح مع وجود علاقة بين الفعل او معناه
له وبين ذلك الغير المسند اليه وهذا معنى قوله بتأول فيكون مستدركا غير محتاج اليه
قوله وان اراد غير ما هو له اي وان اراد المص بقوله غير ما هو له ان يكون غيره
بحسب الواقع ونفس الامر يخرج من تعريفه بعض افراده لعدم شمول التعريف لها

غير ما هو له

البعض انبت الربيع الدهري كقول الرائي دون الواقع للاعتقاد او مطابق

سعد الدين بن عمر التفتازاني

الفعل

حينئذ مثل قول الجاهل انبت الربيع البقل وان الاسناد الى السبب الفاعل في الواقع ليس غيرا
بل هو له حقيقة فيلزم ان لا يكون مثل هذا مجازا مع انه مجاز بالاتفاق واجاب بان الاسناد
الى السبب لدى الجاهل وان كان يرى ان الربيع هو المنبت الحقيقي لكنه يعرف ان السبب هو الله
تعالى فيكون هذا الاسناد عنده الى غير ما هو له قوله ما يؤول اليه اي يطلب المخاطب حقيقة
يرجع ويؤول اليها الاسناد قوله او الموضع معطوف على ما يؤول اليه يعني الحقيقة والمعنى
هكذا ان يطلب ما يؤول اليه الاسناد من الحقيقة او يطلب الموضع الذي يؤول اليه
قوله من العقل متعلق بتطلب ومن ابتدائية وكذا وحاصله اي حاصل التاول ان
ينصب المتكلم قرينة صارفة اي مانعة للاسناد عن ان يكون الى ما هو له قوله للتعريفين
اي تعريف الحقيقة وتعريف المجاز قوله ملابسات على صيغة اسم المفعول اي له متعلقات
كثيرة منها الفاعل الى اخره قوله كربض ومرضي على وزن فعيل وفعلى كقتيل وقتلى
وجريح وجرحى وصريع وصرعى وغير ذلك قوله يلابس الفاعل اي يلابس الفعل
او معناه يلازم الفاعل من حيث ان الفعل او معناه قائم به وصادر عنه ويلابس
المفعول من حيث انه واقع عليه ويلابس المصدر من حيث انه جزء مدلوله ويلابس الزمان
من حيث انه جزء مدلوله او لازم له ويلابس المكان من حيث انه لازم للحدث الذي
هو جزء مدلوله ويلابس السبب لانه هو الحامل والباعث عليه قوله ونحوهما
كالتمييز والمستثنى وغيرهما قوله فاسناده الى الفاعل اي اسناد الفعل الى الفاعل
الذي لا يكون سببا نحو بنى الامير المدينة او مصدرا او زمانا او مكانا فالالف
واللام في الفاعل والمفعول للعهد اشارة الى الفاعل والمفعول المذكورين في قوله
يلابس الفاعل والمفعول به قوله اذا كان مبنيا له اي اذا كان الفعل او معناه مبنيا للفاعل
واسند اليه او مبنيا للمفعول واسند اليه حقيقة بخلاف ما بني للفاعل واسند الى غيره
او بني للمفعول واسند الى غيره فانه لا يكون حقيقة بل مجازا قوله كما مر من الامثلة

البقل
له اي في قول المص كقول المؤمن انبت الله البقل ونحو قول الجاهل انبت الربيع الفعل
ونحو قولك جاء زيد وانت تعلم انه لم يجئ قوله واسناده الى غيرها اي واسناد
المبني للفاعل الى غير الفاعل والفعل المبني للمفعول الى غير المفعول به لملابسة اي
لاجل ان ذلك الغير يضارع ما هو له من حيث ان كلا منهما يلابسه الفعل ويتعلق
به وان اختلفت جهة التعلق اسناد مجازي فقد استعير الاسناد مما هو له لغيره
لمشابهته اياه في الملابسة كما استعير للرجل اسم الاسد لمشابهته له في الجراءة قوله
عيشة راضية توجيه المجاز في هذا التركيب ان الرضى صفة الراضي وتحقيقه
الكلام رضي المرء عيشته فاسند الفعل الى المفعول من غير ان يبنى له فتحقق
رضيت العيشة وهو معنى كونه مجازا ثم سبك من الفعل المبني للفاعل اسم فاعل
واسند الى ضمير العيشة فآل الامر الى ان صار المفعول فاعلا قوله وسيل مفعم توجيه
المجاز في هذا التركيب ان الافعام صفة السيل وتحقيق الكلام افعم السيل الوادي
اي ملأه فاسند الفعل الى المفعول في التقدير من غير ان يبنى له فصار افعم السيل
وهو معنى كونه مجازا ثم سبك منه اسم مفعول وقيل سيل مفعم بفتح العين فاسند
اسم المفعول الى ضمير الفاعل الذي كان في الاصل فاعلا فقد جعل الفاعل مفعولا
على عكس المثال الاول لانه جعل فيه المفعول فاعلا قوله وشعر شاعر توجيه المجاز
فيه ان شاعر مبني للفاعل وقد اسند الى غيره وهو الضمير المستتر فيه الراجع
الى المصدر وحقيقته شعر الرجل شعرا ثم اسند الفعل الى الشعر مع بقائه على بنائه
للفاعل فصار شعر شعر الرجل فكانه لكثرته صار الشعر نفسه شاعرا وهذا معنى
كونه مجازا ثم سبك من الفعل المبني للفاعل اسم فاعل واسند الى ضمير المصدر فقد صار
ما كان في الاصل مصدرا فاعلا قوله فالاولى وجه الاولوية ان الشعر وان كان في
الاصل مصدرا يطلق على نظم الكلام لكن غلب استعماله في الكلام المنظوم نحو قلت شعرا

مع بقائه على بنائه للفاعل

فيكون بمعنى المفعول به فلا يكون مثالا آخر بل داخلا فيما قبله لكونه منخرطا في سلك نحو عيشة
راضية فيقع التكرار قوله جد جده حقيقة الكلام جد الرجل في جده فحذف الفاعل واسند
الفعل المبني له الى المصدر مبالغة فصار جد جده مجازا لان الجاد هو صاحب الجد وهو من
قام به الجد لا نفس الجد قوله لان الشعر هنا بمعنى المفعول يمكن ان يجاب عنه بان
كونه بمعنى المفعول لا يخرجه عن كونه مصدرا نظرا الى اللفظ فصح تمثيله باعتبار اسناده
الى ضمير يرجع الى المصدر فليتامل قوله ونهاره صائم توجيه المجاز فيه ان حقيقة
هذا التركيب واصله صام الرجل نهاره اي في نهاره ثم حذف الفاعل واسند الفعل المبني
له الى الزمان فصار صام نهاره وهذا صح كونه مجازا ثم سبك من الفعل اسم فاعل واخبر
به عن النهار فقيل نهاره صائم اي هو في صائم ضمير يرجع الى النهار هو فاعل الصوم
اسند اليه الصوم اسنادا مجازيا لان الصائم هو الشخص لا النهار قوله ونهر جار اصل
التركيب وحقيقته جرى ماء النهر اي في النهر فحذف الفاعل واسند فعله الى المكان
فقيل جرى النهر وهذا صح كونه مجازا ثم سبك من الفعل اسم واسند الى ضمير النهر
اسنادا مجازيا فقيل نهر جار اي هو جار مع ان الجاري هو الماء في النهر لا النهر قوله
وبنى الامير المدينة والاصل بنى الفعلة المدينة بسبب امر الامير فحذف الفاعل واسند
فعله الى السبب الآمر فقيل بنى الامير المدينة وهذا صح كونه مجازا قوله انبت الربيع
وجرى الانهار مثالان للمجاز العقلي في النسبة الاضافية فان اسناد الانبات الى الربيع
والجري الى النهر اسناد مجازي لان الانبات في الحقيقة لله والجري للماء قوله شقاق
بينهما ومكر الليل والنهار استشهاد للمجاز العقلي في النسبة الاضافية والاصل شقاق
الزوجين بينهما ومكر الناس في الليل والنهار فحذف الزوجين واضيف الشقاق الى
بينهما اتساعا على سبيل المجاز وكذا حذف الناس واضيف المكر الى الليل والنهار مجازا
قوله نومت الليل واجريت النهر تمثيل للمجاز العقلي في النسبة الايقاعية والاصل نومت

منه في الليل واجريت ماء النهر فحذف ما حق الفعل ان يقع عليه واوقع على غيره
وهو الليل والنهار مجازا قوله ولا تطيعوا امر المسرفين استشهاد للمجاز العقلي في
النسبة الايقاعية وتوجيه المجاز فيه ان حقيقته ولا تطيعوا المسرفين في امرهم
او المطاع هو الامر لا الآمر فحذف المسرفين الذين حق الفعل ان يقع عليهم واوقع
على امرهم مجازا ثم اضيف الامر الى المسرفين للبيان قوله والتعريف المذكور انما
هو للاسنادي هذا اعتراض على المص حيث لم يشمل تعريفه انواع المجاز
العقلي لخروج ما ذكره الشارح من المجاز في النسبة الاضافية والايقاعية قوله اللهم
الا ان يراد بالاسناد مطلق النسبة هذا اعتذار عن الاعتراض المذكور مع ما فيه من
التمحل وهو ان يجعل المراد بالاسناد في قول المص اسناد الفعل او معناه مطلق النسبة
سواء كانت اسنادية او اضافية او ايقاعية او غير ذلك لكن تمثيل المص يأبى
ذلك لانه لم يأت بمثال الا من الاسنادي قوله رائيا الانبات اي معتقدا ذلك
قوله لكن لا تاول فيه اي عند المتكلم قوله وكذا شفى الطبيب المريض اي وكذا الاسناد
يخرج منه ايضا نحو قول الجاهل شفى الطبيب المريض معتقدا لذلك فان
وان كان الى غير من هو له في الواقع لان الشافي هو الله تعالى لكنه لا تاول فيه عند المتكلم
لانه مراده ومعتقده قوله لاخراج الاقوال الكاذبة قد علمت ان التاويل نصب قرينة
صارفة عن ان يكون الاسناد الى ما هو له والكاذب لا ينصب قرينة على كذبه بل
يجتهد ما امكنه في ترويجه واخفائه قوله فقط اي دون قول الجاهل مع انه ايضا
يخرج بذلك قوله وللتنبيه على هذا اي التعريف بالكناية قوله من دابه الحاصل
من عادته قوله واقتصر على بيان اخراجه اه هذا اعتراض من الشارح على المص
انه كما ورد الاعتراض على الكاتبي حيث اقتصر على اخراج الاقوال الكاذبة مع خروج
قول الجاهل ايضا كذلك ورد على المص حيث اقتصر على بيان اخراج قول الجاهل مع خروج
ايض

يسمى مقام

الاقوال الكاذبة ايضا قوله ح اي حينئذ على تقدير عدم العلم او الظن اذ لا يستلزم التاويل فيه اي في
تعريف المجاز قوله ولهذا من باب تفريع العلة على المعلول قوله كالنحو والغداة الكبير الوجع
والعوج وامر الزمان والمفتي قوله لم يعتقد ظاهره وذلك بنصب فيه حالية او
حالية على عدم ارادة ظاهر الاسناد ومن محل على المجاز قوله لانتفاء التاويل ح
اي حين عدم العلم او الظن بحال المتكلم ومذهبه ان يكون هو اي ان يكون المتكلم
معتقدا على صيغة اسم الفاعل لظاهر الاسناد فيكون الاسناد حقيقة وحاصله ان الاصل
ابقاء الاسناد على ظاهره حتى يقوم دليل على خلافه قوله كما استدل الكاف في كما اسم بمعنى
مثل وهي صفة مصدر محذوف والتعدي حتى يعلم ويستدل على انه لم يرد ظاهره استدلالا
مثل استدلال على ان اسناد ميّز اه قوله حال على تقدير القول اي مقولا فيها ذلك ويجوز ان
يكون صفة اي المقول فيها ذلك ويجوز ان يكون منقطعا عما قبله اي اصبحت ما شئت انها
الليالي جذب تقاضي الامر عندي قوله وكون الامر مع الخبر اي فلا يحتاج الى اضمار القول
لعدم الاحتياج اليه قوله خبر ان بفتح الهمزة لوقوعها بعد حرف الجر وهو على قوله معلق
باستدل اي في قوله كما استدل بتاول على انه زمانا اي فيكون الاسناد مجازا من قبيل صام
نهاره او سبب فيكون من قبيل بنى الامير المدينة فيكون المعنى والمعنى هو الله تعالى بسبب
مرور الليالي والايام قوله واقسامه نقسم المجاز العقلي باعتبار طرفيه وهي اربعة اقسام
لان طرفيه اما حقيقيان او مجازان او الاول مجاز والثاني حقيقة او بالعكس وهذا
التقسيم يجري في الحقيقة العقلية ايضا قوله نحو انبت الربيع البقل كل من الطرفين
اللذين هما الاسناد والربيع مستعمل في حقيقته الموضوع هو لها قوله احيى الارض شباب
الزمان كل من الطرفين مستعمل في غير ما وضع له فان احيى مجاز عن انبت وشباب
الزمان مجاز عن الربيع قوله والاحياء في الحقيقة اعطاء الحياة فيكون هنا
مستعملا في غير ما وضع له فيكون مجازا قوله وهو في الحقيقة كون الحيوان الى
آخره اي الشباب في الحقيقة معناه كون الحيوان الخ فيكون استعماله في زمان

وآخر

ه الربيع مجاز قوله انبت البقل شباب الزمان فاحد الطرفين وهو انبت مستعمل في حقيقته
وهو شباب الزمان مجاز عن الربيع قوله كونهما المسند حقيقة يعني انبت قوله والمسند اليه مجاز
يعني شباب الزمان لانه مجاز عن زمان الربيع قوله احيى الارض الربيع في عكسه يعني فيما
المسند مجاز والمسند اليه حقيقة قوله ووجه الانحصار في الاربعة وهي كون الطرفين
حقيقيين نحو انبت الربيع البقل او مجازيين نحو احيى الارض شباب الزمان او المسند
حقيقة والمسند اليه مجازا نحو انبت البقل شباب الزمان او المسند اليه حقيقة والمسند
مجازا نحو احيى الارض الربيع قوله فيكون مفردا اي فيكون المسند على ما اشترط مفردا البتة
قوله مستعمل مجرور على الوصفية بمفرد واحترز به عن المفرد قبل الاستعمال فانه وان
كان موضوعا على لكنه لا يتصف بالحقيقة ولا بالمجاز ما لم يستعمل في حقيقته او
مجازه قوله وهو في القران كثير اختلفوا في ان المجاز العقلي هل هو واقع في القران ام لا وكذا
المجاز في المفرد فذهب قوم الى ان كلا منهما واقع فيه وذهب اخرون الى ان شيئا
منهما غير واقع فيه والصحيح هو الاول وهو مختار المص وقوله كثير في القران يعني
كثير في نفسه لوقوعه فيه في مواضع كثيرة لا انه بالنسبة الى الحقيقة العقلية
حتى يكون المجاز العقلي في القران اكثر من الحقيقة بل الامر بالعكس قوله لمجرد الاهتمام
اي لا للتخصيص حتى يكون كثرة المجاز العقلي مختصة بالقران دون السنة والشعر بل
هو كثير في القران وفي غيره من الكلام الفصيح فالتقديم لمجرد الاهتمام لا للاختصاص
قوله واذا تليت عليهم اياته زادتهم ايمانا فيه شبه اقتباس حيث لم يقل
نحو قوله تعالى او كقوله تعالى او نحو ذلك والاقتباس ان يضمن الكلام شيئا من القران
او الحديث خاصة لا على انه منه والمعنى واذا تليت عليهم اياته زادتهم تصديقا
بوقوع المجاز العقلي في القران كثيرا والمقصود ان اسناد زيادة الى ضمير
مجاز لانها فعل الله تعالى وعلى الايات سبب لها اي لكون الايات سببا للزيادة قوله

قوله لكونها سببا

لانه سبب آمر اي فرعون سبب آمر للتذبيح وان كان الذبيح حقيقة للجنين لكنه اسند الى سببه
الامر وهو فرعون قوله وسبب الاكل وسوسة الشيطان سبب الاكل من الشجرة والاكل منها سبب نزع
اللباس وسبب السبب للشيء سبب لذلك الشيء قوله يوما نصب على انه مفعول به لتتقون اي كانه نصب
على الظرفيه قوله يوما يجعل الولدان شيبا المجاز فيه في اسناد يجعل الى ضمير اليوم وهو اي
الجعل فعل الله قوله كناية عن شدته اي شدة ذلك اليوم قوله عند تقاحم الشدايد اي عند
تزاحمها وتعاظمها قوله او عن طوله اي او كناية عن طوله وان الاطفال اه قوله سبب الاخراج
الى ما كانه يعني الى الارض وحقيقته اخراج الله دفائن الارض وخزائنها قوله اي قال ذلك
يعني قوله غير مختص بالخبر قوله توهم اختصاصه بالخبر لان الاثبات والنفي انما يتصف بهما
الانشاء بل هما من اوصاف الخبر المحتمل للصدق والكذب قوله بل يجري في الانشاء الى آخره تصريح بما علم
التزاما قوله وهاما سبب آمر فيكون الاسناد فيه الى السبب الآمر كما في قوله تعالى يذبح ابناءهم
وان درجت في الخبر وهذه في الانشاء قوله وكذا قولك ليبنت الربيع وجه التشبيه كونه اسنادا
الى السبب في الانشاء قوله المعالى لمطلق صدور الفعل كما في الامر والنهي عنه كما في النهي قوله
ليت النهار جار المجاز فيه في اسناد جار الى ضمير النهار وهو انشاء لانه تمني قوله اصلوتك تامرك
المجاز فيه اسناد تأمر الى ضمير الصلوة وهو انشاء لانه استفهام قوله ولا بد له من قرينة اي
لا بد للمجاز مطلقا سواء كان في الاسناد او في المفرد من قرينة صارفة عن ارادة الحقيقة لانه
اذا خلى المجاز عن القرينة الحالية والمقالية لم يشعر به بوجه لتبادر الحقيقة قوله
من قوله الى النجم افناه قيل الله فانه قرينة صارفة عن ارادة اسناد ميز الى جذب
الليالي في قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع جذب الليالي ابطئ او اسرعي قوله او معنوية
يعني ان القرينة اما لفظية او معنوية وهي انواع كاستحالة قيام المسند اه قوله انه يجوز
قيامه به اي قيام المسند بالمسند اليه المذكور بل بالاتفاق من الجميع انه يمتنع قيامه به
بحيث لا ينازع في ذلك احد من العقلاء لان الفعل لا ترى مع نفسه يعني اي قيام المسند

عرض لان المجيء

المسند بذلك المسند اليه المذكور معه محالا قوله نصوص استحالة قيام المجيء بالمحبة لانه
لو قام المجيء بها وهو ايضا من الاعراض لزم قيام العرض بالعرض وهو محال فعلم
انه مجاز واصل الاسناد وحقيقته جاءت بي نفسي اليك بسبب محبتك ثم اسند
المجيء الى السبب الباعث عليه مجازا بقرينة استحالة قيام المسند بالمسند اليه المذكور
معه قوله او عادة اي او يكون الوجه المعنوية استحالة قيام المسند بالمسند اليه
المذكور عادة وان لم يمتنع عقلا قوله وان كان ممكنا عقلا اي وان لم يلزم على تقدير
وقوعه محال ولا يمتنع عقلا فيكون ممكنا فيه قوله وايضا قال قيام به اي المسند
قال المص كاستحالة قيام المسند بالمذكور دون ان يقول كاستحالة صدوره
عن المذكور ليشمل المسند الصادر عن المسند اليه كضرب وهزم وجاء وفعل وغير
الصادر عنه كقرب وبعد ومرض ومات اي قيام المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون
صادرا عنه باختياره او لا قوله وصدوره بالجر لعطفه على مجرور اعني استحالة
اي وكصدور الكلام المشتمل على الاسناد المجازي عن الموحد فيكون ذلك قرينة
معنوية للمجاز صارفة عن ارادة ظاهره قوله الشيب منصوب بفعل محذوف اي فيكون
الشيب يعني قوله اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي قوله فانه حال
اي صدور هذا الكلام عن موحد يكون قرينة معنوية الى آخره واما اذا لم يعلم ان
قائله فيحمل على الحقيقة قوله لا يقال هذا اي اشاب الصغير وافنى الكبير ونحوه مثل
انبت الربيع البقل وما اشبه ذلك اذا صدر عن الموحد يكون داخلا في الاستحالة
لان الموحد لا يسند الشيء الى ما ليس له الا مجازا لانا نقول امثال هذا مما يحله العقل
ولذا ذهب كثير من العقلاء واحتيج في ابطاله الى دليل قوله اذا اسند اليه يكون
حقيقة اي اذا اسند المبني للفاعل الى الفاعل والمبني للمفعول الى المفعول يكون حقيقة
بخلاف عيشة راضية وسيل مفعم فان الاول بني للفاعل واسند الى المفعول والثاني

بني للمفعول واسند الى الفاعل فيكون الاسناد فيهما مجازا لانه الى غير من هو له قوله اذا اسند اليه
اي الى فاعله او مفعوله يكون الاسناد حقيقة لانه الى ما هو له في الواقع وهذا معنى الاسناد
الحقيقي قوله اي فما ربحوا في تجارتهم يعني ان موضع اسناد الربح في الحقيقة هو التجار
لكن لما كانت التجارة سببا للربح اسند الربح اليها من باب اسناد الشيء الى سببه وكون
فاعل الربح هو صاحب التجارة لان التجارة نفسها ظاهر غير خفي قوله سرتني رؤيتك
اسناد المسرة الى الرؤية مجاز والى الله تعالى حقيقة وفي معرفة حقيقة حقا لان
الفاعل بحسب الظاهر هو الرؤية لا شيء آخر فيحتاج فيه الى تامل قوله يزيدك وجهه
حسنا اسناد الزيادة الى الوجه مجاز والى الله تعالى حقيقة قوله يظهر اي ذلك الحسن
الذي اودعه الله في وجهه بعد التامل والامعان فيه اي في وجهه قوله وفي هذا
تعريض اي في قول المص ومعرفة حقيقة اما ظاهرة الى قوله وظن ان
هذا تكلف اي اعتراض الامام على الشيخ عبد القاهر في هذا المقام وتعريض السكاكي
له على ذلك ومتابعة المولى في ذلك تكلف قوله والحق ما ذكره الشيخ اي من انه
لا يجب ان يكون مصدر امر موجودا صادرا عن شيء بل ان كان اثرها كالسرور
والزيادة والقدوم كانت مصادرها موجودة صادرة عن فاعل فان كان
ما اسندت له كان الاسناد حقيقة وان كان غيره كان مجازا وان كان متعديا كالمستقر
والازدياد والاقدام كانت عدمية لا يحتاج الى فاعل تصدر عنه وهذا مراد
الشيخ بقوله لا يجب في المجاز العقلي اه قوله نظمه اي خرطه وترتيبه في سلك الاستعارة
اي في جنسها اي بجعل من واديها قوله بجعل الربيع الى آخره اذا قلنا انبت البقل الربيع
على مذهب السكاكي فقد شبهنا الربيع بالفاعل المختار من حيث ملابسة الفعل
لكل منهما اما في الفاعل الحقيقي فلقيامه به واما في الربيع فلكونه زمانه وواقعا
فيه ثم اطلقنا المشبه الذي هو الربيع واردنا به المشبه به الذي هو الفاعل الحقيقي

الفاعل
الحقيقي بتوهمه اسناد الانبات اليه وهذا معنى الاستعارة بالكناية فيكون على هذا المجاز في
فقط والاسناد حقيقة قوله بواسطة المبالغة في التشبيه اي بجعله من افراد الفاعل الحقيقي
وادعاء الانبات له قوله ذاهبا يعني السكاكي فنصب ذاهبا على الحال من فاعل انكره
اعني السكاكي قوله وهي ان ينسب اليه اي الى المشبه المذكور قوله من اللوازم المساوية
ليرمز بذلك اللازم الى ملزومه المحذوف قوله ثم تفردها بالذكر اي بعد حذف المشبه به الذي
هو السبع قوله وتضيف اثباتها وتثبت للمنية شيئا من لوازم السبع المحذوف من الكلام ويسمى
ذلك اعني اثبات شيء من لوازم المشبه به للمشبه استعارة تخييلية لانك متى لما شبهت
المنية بالسبع فالوهم يتخيل المنية بصورة السبع على ما له من الاظفار والبدو وغيرها
لوازمه المساوية فلذا سميت تخييلية وهي اعني الاستعارة التخييلية تابعة للاستعارة بالكناية
لا تنفك عنها قوله نشبت بكر الشين المعجمة يقال نشب الشيء بالشيء اي علق به وليس
المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة بل المراد الموت بادعاء
~~السبع~~ السبعية لها وجعلها من افراد السبع ادعاء قوله من اللوازم المساوية وهي النابتة
انه متى وجد الانبات وجد الفاعل الحقيقي ومتى وجد الفاعل الحقيقي وجد الانبات
قوله وعلى هذا القياس غيره الجار والمجرور اعني على هذا في موضع الرفع خبر مقدم
والقياس مجرور على النعت لاسم الاشارة وغيره مبتدأ مؤخر والضمير المخفوض
بغير راجع الى الاسم الاشارة بقيد الوصف قوله وحاصله اي حاصل الاستعارة بالكناية
على مذهب السكاكي قوله في تعلق وجود الفعل به اشارة الى وجه التشبيه يعني
من حيث ان وجود الفعل يتعلق به اي بالفاعل المجازي كما يتعلق وجوده بالفاعل
الحقيقي وان اختلفت الجهة قوله ثم تفرد الفاعل المجازي بالذكر وذلك بان تحذف
الفاعل الحقيقي من الكلام وترمز اليه باثبات شيء من لوازمه للفاعل المجازي تنبيها
على ان المراد هو الحقيقي من ~~الكلام~~ لا المجازي قوله اي فيما ذهب اليه السكاكي اي من جعله

ما مر من الامثلة ونحوها من باب الاستعارة بالكناية قوله وهو يستلزم ان يكون المراد بعيشة
الى اخره لانه على مذهبه قد شبهت العيشة بصاحب العيشة وهو زيد مثلا من حيث
تعلق الفعل بهما لان العيشة مرضية كما ان صاحبها راض ثم افراد المشبه بالذكر واريد به
المشبه به الذي هو صاحب العيشة فيلزم ان يكون المراد بالعيشة في قوله تعالى
فهو في عيشة راضية صاحبها وكذا الضمير العائد اليه من راضية للزوم اتحادهما معنى
الضمير ومرجعه فيؤول معنى الآية الى فهو في صاحب عيشة راضية وهو المراد بصاحب
العيشة فيلزم ان يكون الشيء ظرفا لنفسه وهو محال قوله وقد ذكرناه اي تفسير
الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وان لم يكن هذا محله لكن ذكرناه لاجل توقف
الكلام وابتنائه عليه قوله وهذا مبني اه اي وهذا الفساد اللازم مما ذهب اليه السكاكي
انما يلزم اذا كان المراد بعيشة وضمير راضية معنى واحدا واما اذا كان المراد بالعيشة
معناها الحقيقي اعني عيش الشخص وبضمير راضية صاحب العيشة والمعنى فهو في
عيشة راض صاحبها فلا يلزم الفساد المذكور ويكون من باب الاستخدام المذكور
في علم البديع قوله لبطلان اضافة الشيء الى نفسه وبيانه ان المراد بالنهار الشخص
الصائم والمراد بالضمير المجرور ايضا الشخص الصائم وقد اضيف النهار اليه فيلزم
اضافة الشيء الى نفسه وهو محال قوله وهذا اولى في التمثيل وجه الاولوية
بقوله فما ربحت تجارتهم ان هذا المثال لا مناقشة فيه بخلاف نهاره صائم فان المناقشة
فيه واردة بان يقال الاستعارة انما هي في الضمير المستتر في نهاره كالاستخدام في علم
البديع لكن المناقشة في المثال ليست من دأب الرجال قوله لان المراد به في الجملة اي
لان المراد بهما حين اذ كان المراد بالفاعل المجازي الفاعل الحقيقي قوله واللازم باطل
وهو عدم كون الامر بالبناء لهامان في النداء له والخطاب معه اي مع هامان
لا مع العملة اذ يكون الامر بالبناء لغيره قوله ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع

البقل اه ان المراد بالربيع والطبيب والرؤية ح هو الله تعالى واسماؤه توقيفية
فيحتاج في هذا الاطلاق الى اذن الشارع قوله واللازم باطل وهو توقف هذا
التراكيب على اذن الشارع قوله فيسقط كونه اي المجاز العقلي من باب الاستعارة
بالكناية كما زعم السكاكي قوله لان انتفاء اللازم وهو الفساد المذكور يوجب انتفاء
الملزوم وهو كون المجاز العقلي من باب الاستعارة بالكناية قوله والجواب ان
مبنى هذه الاعتراضات اي الاعتراضات التي اوردها المص على مذهب السكاكي اه
انما يتجه بناء على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان يطلق المشبه ويراد
المشبه به حقيقة وليس الامر كذلك قوله بل المشبه به ادعاء اي بل المراد
المشبه نفسه لكن بادعاء دخوله في جنس المشبه به ادعاء ومبالغة في التشبيه
قوله لظهور ان ليس المراد بالمنية اه اي بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية لها
وجعل لفظ المنية مرادفا لفظ السبع ادعاء قوله والسكاكي مصرح بذلك في
كتابه اي حيث قال تدعي اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب تأويل
وهو ان المنية تدخل في جنس السبع لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية
السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير سبع قوله ولهذا اي لما ذهب
اليه السكاكي اي من جعل المجاز العقلي من باب الاستعارة بالكناية قوله اشتماله على
ذكر طرفي التشبيه يعني المشبه وهو النهار والليل في المثالين المذكورين والمشبه به
وهو الضمير المتصل بهما المخفوض بالاضافة وما اشبه ذلك مما اشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي
والمجازي وهو اي ذكر طرفي التشبيه مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به
اعني السكاكي في كتابه حيث قال ان نحو لقيت بفلان اسدا ولقيني منه اسد وما
اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة قوله والجواب انه اي ذكر الطرفين انما
يكون مانعا اي من حمل الكلام على الاستعارة قوله على وجه ينبئ اي يشعر ويدل

في ذكرهما مطلقا مانع من ذلك بدليل انه اي الكاتبي جعل قوله قد زر ازراره على القمر
من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين اعني المشبه وهو الضمير في ازراره والمشبه به
وهو القمر اذ لم يشعر بالتشبيه فلا يكون مانعا من الاستعارة قوله وبعضهم يعني الخلخالي
قوله عما هو اي بجواب الكاتبي هو بريء عن ذلك الجواب قوله ودابا نذكر اي تركه جواب
الخلخالي عن اعتراض المصاوني من ايراده في هذا المختصر مع انه مذكور في الشرح
قوله من حيث انه مسند اليه احتراز من الاحوال العارضة له لذاته مطلقا اي من حيث
انه مسند اليه لكونه جوهرا او عرضا قائما بنفسه او بمحل ونحو ذلك قوله اساسا في
اي من كون المسند اليه هو الركن الاعظم في الكلام لان المسند انما جيء به لاجل المسند اليه
فهو اعني المسند حال من احوال المسند اليه قوله لكونه اي لكون حذف الشيء قوله عن عدم
الاتيان به بذلك الشيء سابق على وجوده اي فيكون عدم الاتيان بالمسند اليه
سابق على الاتيان به قوله وذكره هنا اي والتعبير عن عدم الاتيان بالمسند اليه
بلفظ الحذف ونحو عدم الاتيان بالمسند بلفظ الترك تنبيه على نكتة حسنة
وهي ما اشار اليه الشارح بقوله على ان المسند اليه هو الركن الاعظم اه قوله حتى انه اي
المسند اليه كانه ذكر ثم حذف واعلم ان الحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام
وهو ان يكون السامع عارفا لوجود القرائن والآخر الداعي الموجب لرجحان الحذف
على الذكر ولما كان الاول معلوما مما تقرر في علم النحو تصدى للثاني قصدا الى تفصيل
اقسامه مع اشارة ما ضمنية الى الاول حيث قال فللاحتراز عن العبث الى آخره
قوله فللاحتراز عن العبث اي الكلام بلا فائدة فيه قوله بناء على الظاهر اي وجود
القرينة لانه اذا قامت قرينة دالة عليه فذكره مستغنى عنه فيكون عبثا بهذا
المعنى لا بالحقيقة وفي نفس الامر اذ هو ركن من الكلام قوله او تخييل العدول اي
القاء المتكلم في خيال السامع انه عدل من اضعف الدليلين وهو اللفظ الى اقواهما
وهو العقل قوله من حيث الظاهر اي الدال عند الذكر هو اللفظ بحسب الظاهر
والا فالدال في الحقيقة هو العقل اما بواسطة لفظ ان كان هناك لفظ

الدلالة

لفظ او بمحض العقل ان لم يكن قوله وهو اقوى اي الدلالة بالعقل اقوى من
باللفظ ابدا مفتقر في دلالته الى العقل والعقل قد لا يفتقر الى اللفظ وغير
المفتقر اقوى من المفتقر لان المفتقر فرع المفتقر اليه قوله هو اللفظ المدلول
عليه بالقرائن اي الدال على المسند اليه هو اللفظ المحذوف الذي دلت عليه
القرينة وهي مثل كيف انت من قوله قال لي كيف انت فانه دال على لفظ انا
المحذوف من الجواب وهو لفظ انا دال على المسند اليه بواسطة العقل ولذلك قال المحشي
او بتخييل العدول قوله لم يقل للاحتراز عن العبث الى آخره وهذا المثال المذكور
في المتن اعني قوله قال لي كيف انت قلت عليل صالح لان يكون لحذف المسند
اليه وهو انا من قوله قلت عليل اي انا عليل للاحتراز عن العبث لوجود القرينة
اعني كيف انت دال عليه او لتخييل العدول الى اقوى الدليلين او لضيق المقام
عن الكلام بسبب ضجرة او سآمة او لمانعة من العلة قوله او اختبار تنبه السامع
اي بحذف المسند اليه لاختبار تنبه السامع اي فطانته من جهل هو ممن
يفهم بالقرائن ام لا بل لا يفهم الا بالتصريح قوله اي تطهيره عن لسانك لعلو
رتبته وسمو منقبته حقيقة او ادعاء قوله تحقيره اي تحقيره ... انتقص
حقيقة او ادعاء كقولك عند مجيء الاسكافي جاء بحذف المسند اليه تطهيرا للسان عنه
قوله او تأتي الانكار اي تيسره اي بحذف المسند اليه ليكون لك سبيل الى الانكار اذا
الحاجة اليه كما اذا قلت زان فاسق بحذف المسند اليه لئلا يرجع عليك اثمه بذلك
الاخبار ومن طلب حد القذف ونحوه وتمكنك الدفع عند المؤاخذة بذلك
بان تقول اني ما اردت ذلك الشخص وانما اردت شخصا آخر قوله او تعينه اي بحذف
المسند اليه لاجل تعينه بانه لا يصلح لذلك المقام الا هو حقيقة نحو خالق كل شيء
فعال لما يريد بحذف المسند اليه قوله او لاجل ادعاء التعين نحو وهاب الالوف اي

الملك حيث لم يكن غيره صالحاً لذلك بحسب دعوى المتكلم قوله مغني عن ذكره اي عن
ذكره او بعينه لانه اذا كان المسند اليه متعينا للمقام بحيث لا يصلح لغيره عند الاطلاق
فذكر ذلك الخبر كان ذكره عبثا للعلم به قوله لكن ذكره لا يرتضي اعتذار عن المصنف اي اعاد ذكره
وان كان داخلا في الاحتراز عن العبث لا يرتضاه قوله فيما ذكروه من المثال وهو خالق
لما يشاء اي يتحتم ان يقال حذف المسند اليه وهو لفظ الله في نحو هذه الآية للاحتراز
عن العبث بذكره قوله والثاني التوطئة والتمهيد اي ليبنى عليه ما بعده وهو قوله ام
ادعاء الا ان الادعاء بعد الحقيقة قوله كقول الصياد غزال مثال لفوات الفرصة اي هذا
غزال فاصطادوه قوله عن غير السامع من الحاضرين اي عن غير المخاطب من السامعين
والا فلا معنى للاخفاء من غير السامع قوله مثل جاء اي زيد الممدوح مثلا قوله او اتباع
الاستعمال في تركه اي كما في الامثال السائرة قوله او ترك نظائره اي اذا لم يكن ضرب مثل
قوله مثل الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ نحو الحمد لله
اهل الحمد بالرفع اي هو اهل ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم بالرفع اي هو الرجيم
ونحو مررت بزيد المسكين بالرفع اي هو المسكين قوله فلكونه الاصل اي لان الاولى ان يذكر في
الكلام كل لفظ اريد ادراك معناه فيه ولا مقتضى للحذف قوله او الاحتياط اي ويذكر
المسند اليه للاحتياط احضاره في ذهن السامع وان وجد قرينة دالة عليه قوله او التنبيه
على غباوة السامع اي لكونه ممن تنفعه القرينة فذ... بالتصريح قوله زيادة الايضاح
والتقرير اي حيث يكون القرينة الدالة على حذفه موجودة ويكون السامع ممن ينتفع بها
قوله وعليه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم يعني ومن ذكر المسند اليه للايضاح والتقرير
قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث اعاد اسم الاشارة مع دلالة ما تقدم عليه ولم يقل
والمفلحون بحذفه والسر في ذلك التنبيه على انهم كما ثبتت الاثرة بالهدى فهي ثابتة
لهم بالفلاح فجعلت كل من الاثرتين في تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت

كفت مميزة على حيالها قوله نحو امير المؤمنين حاضر يعني اذا كان المقام مقام التعظيم نحو الملك
اعز الله انصاره يفعل كذا قوله لكون اسمه مما يدل على الاهانة اي والمقام ايضا مقام الاهانة
كما في الاسماء المذمومة كقولك الكفر هو هذا الفاعل التارك قوله التبرك قائل هذا القول فان
قول النبي للتبرك لا للتعظيم لانه اعظم من ان يعظم قوله والاستلذاذ اي استلذاذ ذكره كذكر المحبوب
قوله لعظمته وشرفه علة لطلب المتكلم اصغاء السامع اليه اي لعظم السامع وشرفه قوله لبسط
بسط الكلام اي واجرا ان اصغاء السامع مطلوب للمتكلم لعظم السامع وشرفه بسط الكلام
مع الاحبة ان المقام مقام اضافة قوله هي عصاي اتوكأ عليها وكان حق الجواب في قوله تعالى وما تلك
بيمينك بان يقول عصا وليس المراد بقوله تعالى وما تلك بيمينك حقيقة الاستفهام لان ذلك مستحيل
على الله تعالى بل المراد توطين موسى وتنبيهه وتسكينا لما علم الله انه سيقلب العصا حية
ويخاف منها موسى صلعم قوله قد يكون الذكر للتهويل او التعجب او الاشهاد في قضية او التسجيل
بامر بكذا والثاني زيد يقاوم الاسد والثالث زيد حكمت عليه بكذا ومعنى التسجيل التقرير
والتثبيت قوله اي الاصل في المسند اليه التعريف انما كان الاصل في المسند اليه التعريف لانه محكوم
عليه والمحكوم عليه لا بد ان يكون معلوما للمخاطب حتى يفيد الحكم عليه بشيء مجهول عنده وهو المسند
قوله وفي المسند التنكير لانه مخبر به فلو كان معلوما للمخاطب قبل الاخبار لم يعرف شيئا قوله بحيث لما
قيل فيه نظر لانه في بيان ان لكل صنف من هذه الاصناف سببه ما هو لا انه في بيان تعريفه
بالاضمار وغيره فكان الصواب ان يقال وما تعريفه واما تعريفه بالاضمار فلكون المقام
للتكلم قوله لتقدم ذكره اي ذكر مرجع الضمير المسند اليه قوله تحقيقا نحو جاء زيد وهو راكب قوله
او تقديرا نحو جاء وهو راكب زيد قوله بدلالة لفظ عليه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى
فضمير هو راجع الى العدل المفهوم من اعدلوا قوله او قرينة حال نحو قوله تعالى حتى توارت بالحجاب
وقوله تعالى فلابويه فان قرينة الحال وهي سياق الكلام وسباقه تدل على ان ضمير توارت
راجع للشمس وضمير ابويه راجع للمورث قوله واما حكما نحو ضمير الشان وضمير رب مثل قل هو الله احد

ونحو ربه رجلا قو وضع المعارف الى قوله جاءني علة لكون اصل الخطاب ان يكون لمعين
قو اي غير معين يعني وان كان معينا صورة لانك اذا قلت الجزي قاصدا الى معني بان من
نعم منك الرؤية كان معينا لكن غير معين تشخصي قو على سبيل اي على سبيل الشمول
والعموم لان الخاص من المعارف والاطرف على المعين معتبر في المعارف حالة وضعها
فلا يكون تناوله لكل مخاطب على جهة العموم بل على سبيل البدلية قو الى تفضيح حالهم اي
حال المجرمين يقال فضح الامر بالضم فظاعة فهو فظيع اي شديد شنيع قو تناهت حالهم
اي صارت حال المجرمين الفضيحة في الظهور الى حيث لا يخفى على احد من اهل المحشر
قو بل كل من يأتي اي يتيسر ويصح منه الرؤية له حظ من هذا الخطاب قو على حذف
المضاف اي الوصف الاخير يعني رؤية في قوله رؤية مخاطب قو مع جميع مشخصاته
اي معيناته التي يتميز بها عن غيره كالطول والعرض والعمق وكونه ابيض او
اسود ونحو ذلك من العوارض الذاتية قو واحترز بهذا اي بقيد العينية قوله
نحو رجل عالم جاءني فيه احضار المسند اليه في ذهن السامع لكن لا بحيث يكون متميزا
عن جميع ما عداه اذ اسم الرجل يشاركه فيه جميع الرجال وكذلك الوصف بالعالمية
قو وهو المركب فانه وان حصل فيه الاحضار في ذهن السامع بواسطة العلم ايضا
لكن لا ابتداء بل ثانيا فقوله في ذهن السامع متعلق باحضاره وقوله ابتداء ظرف مستقر
في موضع نصب على الحال من احضاره قو باعتبار هذا الوضع انما قيد بهذا القيد
ليدخل العلم المشترك فان تناول زيد مثلا لشخص آخر باعتبار وضع آخر لا يخرجه
عن العلمية فلا يضر بما نحن فيه قو واحترز به اي بهذا القيد اعني باسم مختص
قو احضاره بضمير المتكلم والمخاطب الى قوله والاضافة فانه يمكن احضار
المسند اليه في ذهن السامع ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصا بالمسند اليه
معين قو وهذه القيود اي الثلاثة اعني بعينه وابتداء ومختص لتحقيق مقام
باسم

قو وهذه القيود الجواب سؤال وقد ذكر لتحقيق مقام العلمية اه هذا انما اجاب به في المطول على تقدير تسليم ان الاخير
فقط فان قيل لا يمنع احضار الاسم المختص بشيء معين في العلم فانه يجوز ان يكون الاسم المختص بشيء معين غير علم
م العلمية اي لتحقيق الموضع الذي يؤتى فيه بالعلمية وتحقيق ماهية العلمية وحقيقتها
فلا بأس بان يقع فيها ما لا يصح به الاحتراز عن الجميع كما في التعريفات كقولنا في
تعريف الحيوان جسم نام حساس متحرك بالارادة فان القيود كلها لا تكون للاحتراز
بل لبيان الماهية وتحقيقها قو والا اي وان لم يكن ذكر هذه القيود لتحقيق مقام
العلمية فالقيد الاخير يعني قوله باسم مختص به مغن عما سبق اعني بعينه
وابتداء اذ احضار المسند اليه باسم مختص به لا يكون الا بعينه ابتداء قو عن الاحضار
بشرط يعني كما في سائر المعارف فان الاحضار بها مشروط بشيء لا مطلقا قو
فانه مشروط بتقدم العلم الوضع واذا كان كذلك فهذا القيد ليس بشيء والصواب
ما ذكره الشارح قو حذف الهمزة يعني همزة اله ثم ادغمت اللام في اللام وجعل المجموع
علما وقد يلزم ان لا يؤتى بالعوض الا بعد حذف المعوض عنه قو مفهوم الواجب
لذاته هو الذي لا يحتاج الى غيره في وجوده وهو اعم قو وزعم بعضهم اشارة الى
ما ذكره الخلخالي في هذا المحل من شرحه على هذا المختصر قو وكل منهما منحصر في فرد
اي لدليل يدل عليه وذلك لا يمنع الكلية واعلم ان المفهوم الكلي الذي لم
يوجد في الخارج من افراده الا فرد واحد على قسمين اما ان لا يعلم الدليل على امتناع
امكان وجود فرد آخر من افراده فيه كالشمس مثلا او يعلم الدليل على امتناع
وجود فرد آخر من افراده فيه سوى الفرد الذي انحصر نوعه في شخص الذي هو صانع
العالم والمراد بالدليل ههنا الدليل القطعي كما هو مقرر في علم الكلام وهو دليل
التوحيد فاعرف فانه نفيس قو لان مفهوم العلم جزئي يعني جزئيا حقيقيا حتى ينافي
الكلية والا فالجزئي الاضافي لا ينافي الكلية كما في الناطق والحيوان والانسان فانها جزئية
اضافية مع ان كلا منها مفهوم كلي قو انه اي لفظ الجلالة قو لما افادت التوحيد
يعني في قولنا لا اله الا الله قو مثل ركب على لقب مشعر بالمدح لانه من العلو قو او كناية

المراد بالكناية غير الصريح قوله لان معناه ملازم النار اي معنى ابو لهب الاضافي اي معناه
اللغوي ملازم النار لا انتسابه الى النار بدلالة على ملابسته اياها كما يقال هو ابو الخير
وابو الشر واخو الفضل واخو الحرب لمن يلابس هذه الامور قوله ويلزم انه اي
ملازم النار وملابسها جهنمي اي منسوب الى نار جهنم قوله فيكون انتقالا من الملزوم اي
الذي هو ابو لهب الى اللازم اي الذي هو الجهنمي بان اللهب الحقيقي لهب جهنم فالانتقال
من ابي لهب الى جهنمي انتقال من الملزوم الى اللازم باعتبار الوضع الاول قوله وهذا
القدر كاف اي الانتقال من الملزوم الى اللازم باعتبار الوضع الاول وهو المعنى الاضافي
كاف في صحة الاطلاق قوله في هذا المقام اي في توجيه بيان الكناية في كلام المص
قوله كما يقال جاء حاتم ويراد لازمه يعني يطلق اللازم ويراد ملزومه قوله لا انه ح
يكون استعارة لانه اراد لازمه لا ملزومه بخلاف الوجه الاول فانه اريد ملزومه
كما ينتقل منه الى اللازم مع انه غير مراد قوله ولو كان المراد ما ذكره اي من اطلاق اللازم
وارادة الملزوم قوله ولم يقل به احد اي بانه اريد الجهنمي بانه لازمها اي لم يقل
انه كناية بل استعارة قوله على فساد ذلك اي قول ذلك القائل قوله انه مثل اي الشارح
قوله بقوله تعالى تبت يدا ابي لهب هذا التمثيل بهذه الآية في غير المسند اليه وهذا دأب
صاحب المفتاح وهو ان يذكر القاعدة ثم يأتي بالمثال من غير ذلك الباب تنبيها على ان
هذا الحكم غير مختص بذلك الباب قوله ولا شك ان المراد به اي بابي لهب الشخص المسمى
بابي لهب اي معناه اللقبي لشيء آخر قوله او ايهام استلذاذه اي ايهام انك تستلذ به
اي بذكره باسمه العلم كذكر المحبوب قوله ام ليلى من البشر هلا ام هي من البشر مع ان المقام
مقام مضمر لقرب تقدم المظهر بها اما بالاستلذاذ باسمها العلم قوله الله الهادي اي عند
ذكر الله تعالى فانه يكفي ان يقال الهادي اي هو الهادي لكن ذكر اسمه العلم للتبرك
بذكره قوله ومحمد الشفيع عند ذكر النبي م اذ يكفي ان يقال ح الشفيع اي هو الشفيع لكن

لكن ذكر باسمه العلم قصدا الى التبرك بذكره قوله كالتفاؤل نحو سعد في دارك وقوله التطير هو المقام
ابن الحرام في دار عدوك والتسجيل على السامع اي التقرير نحو فلان بن فلان كذا وكذا قوله ولم
يتعرض يعني ان المراتب ثلاثة اما ان لا يعلم المخاطب وحده شيئا من احوال المسند اليه
الا العلم بالصلة واما ان لا يعلم المتكلم وحده شيئا من احواله الا الصلة واما ان لا يعلما
معا شيئا من احواله الا الصلة وكل من هذه المقامات يقتضي تعريفه بالموصولية والمص
تعرض للاول وسكت عن الاخيرين فهو قوله كليهما اي للمتكلم والمخاطب جميعا قوله الذين في
بلاد الشرق لا اعرفهم مثال لعدم علم المتكلم وحده لغير الصلة من احوال المسند اليه
قوله اولا نعرفهم مثال لعدم علمهما بشيء من احواله قوله الجد وفي التقبيح قوله او لكونه
التصريح بالاسم اي باسم المسند اليه لخساسته او لكون اسمه متضمنا استبشاعا او
مما يتأذى به قوله او زيادة التقرير للخبر بذكر الموصول والصلة قوله اي تقرير الشارح
المسبوق اختلف في قول المص او زيادة التقرير على ثلاثة اقوال الاول ما اختاره
وهو تقرير الغرض المسوق له الكلام والثاني تقرير المسند اليه والثالث تقرير المسند الذي
خبر الموصول ولكل وجه قوله عبارة عن التمحل اي التحيل من الحيلة فهو وهي يعني
مراودة يوسف واطوف المراودة على تمحل لمواقعه استعارة تمثيلية من باب اراك
تقدم رجلا وتؤخر اخرى قوله التي هو في بيتها الموصول واقع على زليخا امرأة العزيز
وضميرها راجع اليها وهو راجع الى يوسف وعن نفسه متعلق براودته قوله لانه اي المذكور
اي الموصول والصلة ادل عليه اي على الغرض المسوق له الكلام لان كونه في بيتها وهو في
يدها يوجب قوة تمكنها من المراودة ونيل المراد فامتناعه وعدم الانقياد لها يكون
غاية في النزاهة عن الفحشاء قوله من امرأة العزيز او زليخا لامكان الاشتراك فيهما
قوله وقيل هو تقرير للمراودة لانه في كونه في زيادة تقرير المراودة قوله لما فيه اي في كونه
في بيتها قوله لامكان وقوع الايهام والاشتراك فلا يتقرر المسند اليه ولا يتعين مثله

في التي هو في بيتها لا انها واحدة معينة مشخصة قوله وقد بينه في الشرح يعني حيث قال
فيه والمشهور ان الآية مثال لزيادة التقرير فقط والمفهوم من المفتاح انها مثال لها
ولاستهجان التصريح بالاسم لانه قال او ان تستهجن التصريح او ان يقصد زيادة التقرير
نحو وراودته الآية ثم قال والعدول عن التصريح باب من البلاغة واورد حكاية
شريح فلو لم يكن مثالا لهما لاقتصر على ذكر زيادة التقرير عن الحكاية فافهم انها كلامه في الشرح
قوله او التفخيم اي تفخيم المسند اليه اي تعظيمه وتهويله قوله فان في هذه الابهام من التفخيم
ما لا يخفى وبيانه انه اقام ما الموصول مقام اليم الذي اتى فرعون واتباعه لتعظيم
شانه اي غشيهم ما لا يكتنه كنهه حتى يعبر عنه قوله تروهم بضم التاء المثناة من فوق قوله
ففيه من التنبيه على خطائهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاني وذلك
من حيث انهم تواخوهم وهم اعداؤهم قوله الى ان بناء الخبر المراد بالخبر ههنا المسند
الى المسند اليه الموصول لا الخبر الذي في مقابلة الانشاء قوله من الثواب والعقاب والمدح
والذم لان الصلة تلوح اليه بان مأواه الجنة وحاصله تأتي بالفاتحة على وجه
ينتبه له الفطن على الخاتمة كالارصاد في علم البديع قوله الى ان الخبر المبني اي مع الموصول
مع صلته قوله سيدخلون جهنم داخرين اي صاغرين قوله نفس الخبر بالعلة والسبب
وجه الخطاب انه لا يطرد في كل صورة ان يكون الموصول وصلته علة وسببا لوجود
الخبر لتخلفه في نحو قوله ان الذين ترونهم اخوانكم البيت فان ظن اخوانهم ليس سببا
لخسرهم وغلبهم قوله وقد استوفينا ذلك في الشرح اي حيث قال والفاضل العلامة قد
في شرح المفتاح الوجه الى آخره قوله ربما جعل ذريعة كما وجد جعله ذريعة وجد الايماء
من غير عكس بالمعنى اللغوي فالايماء اي سبيل مجازا لانه قد يكون ذريعة وقد لا يكون قوله
اراد به الكعبة البيت للفرزدق ومخاطبة لجرير ذلك ومن تأمل الابيات التي سبقت
معه عرف عدم صحة ارادة الكعبة فانه قال بعده بيتا زرارة محتب بفنائه ومجاشع
ومجاشع وابو الفوارس نهشل قوله دعائمه اعز اي امنع من دعائم الاخا من

من كل دعامة من العزة وهي المنعة قوله ايماء الى ان الخبر المبني عليه الى آخره وجه الايماء
هو ان ايجاد المؤثر يدل على تشابه الآثار وهذا بخلاف ما اذا قال ان الذي اثر او الرحمن
او غير ذلك فقوله سمك من سمك السماء اي رفعها وقوله اطول اي اطول
من دعائم كل بيت او من بيتك يا جرير ومن السماء قوله وتعظيم شان لغير خبره
اي الذي هو غير الخبر لانه وقع هنا مفعولا ووجه التعظيم ظاهر ومن خصه فكذبه
يكون معظما وفيه اشارة الى وجه سببية الخسران اليم وهو التكذيب قوله وعما انه
يجعل ذريعة اي وقد يجعل الايماء الى وجه الخبر وسيله الى التحقيق والاهانة
لبيان الخبر نحو ان الذي لا يحسن الفقه اه واورد على هذا المثال انه اذا قيل
ان الذي يحسن معرفة الفقه لا يحصل منه ايماء الى قوله قد صنف فيه فاين الايماء
الى هذا قوله او شان غيره اي غير الخبر يعني وربما جعل الايماء الى وجه
الخبر ذريعة الى اهانة غير الخبر قوله ان الذي يتبع الشيطان فهو خاسر اهانة
شان غير الخبر وهو الشيطان لانه اذا اهين متبع الشيطان كان الشيطان من
باب اولى قوله محققا ثابتا اي مقطوعا بوقوعه قوله ان التي ضربت بيتا مهاجرة
البيت لما اراد تحقيق زوال ودها بين له سببا صالحا مشعرا بانه مزيل
للمحبة قال لما هو بعيد من العين بعيد من القلب لاسيما اذا كان الثاني مزيد الثاني
فالشاعر جعل المحبة مبنيا على اختيار المحبوب المهاجرة ليدل جعله مبنيا عليه
على تحقيق زوال المحبة قوله فان ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء
يعني يجعل ضرب البيت علة لزوال المحبة والمودة قوله ثم انه اي ضرب
انه ضرب البيت بكوفة الجند قوله حتى كانه اي الايماء الى وجه الخبر برهان
عليه اي حجة ودليل على انقطاع المحبة وانصرام المودة قوله وهو اي
هذا المعنى المذكور في قوله ان التي ضربت بيتا البيت مفقود اي معدوم

قوله اكمل تمييز فيه انه يقتضي انه اعرف من سائر المعارف مع انه مؤخر فالمراد انه اكمل تمييز من بعض الوجوه بالنسبة الى ما تحته من المعارف لا بالنسبة الى ما فوقه ايضا قاسم

غير موجود قوله بيني الاعمى اي الى وجه بناء الخبر قوله بايراده اسم اشارة اي اذا
صلح المقام له واتصل به غرض ولهذا قال انما يتعين اسم الاشارة مع انه لو كان
اعرف المعارف وهو العلم قوله اكمل تمييز لصحة احضاره في ذهن السامع بواسطة
الاشارة اليه حسا فان الاشارة بمنزلة وضع اليد قوله لغرض من الاغراض وهي
المقامات المفصلة في كلام المص بقوله لتمييزه اكمل تمييز وما عطف عليه قوله فردا
نصب على المدح او على الحال لان جعل فردا منصوبا على المدح يكون العامل فيه
فعل محذوف والتقدير امدح فردا في محاسنه وان جعل حالا يكون العامل فيه اسم
الاشارة لتضمنه معنى التنبيه والمعنى على هذا انتبه الى ابي الصقر حال كونه فردا في محاسنه
هذا وقد جزم الشارح في شرح المفتاح بالاخير اعني بنصبه على الحال قوله في محاسنه
جمع حسن على غير قياس قوله من نسل شيبان خبر آخر او حال آخر والنسل الولد وشيبان المولد
حي من بكر قوله بين الضال والسلم في موضع الحال من شيبان قوله وهما شجرتان بالبادية
فالضال هو السدر البري والسلم شجرة من العضاهة والعضاه كل شجر يعظم وله شوك
وله اصناف مختلفة قوله فهذا العز في الحضر الاقامة بالبادية مما يمدح به العرب
قوله لا يدرك غير المحسوس اي لا يتميز الشيء عنده الا بالحس قوله فيجئ بعضهم هذا الامر
للتعجيز كقوله تعالى فاتوا بسورة من مثله والوجه الاول اعم من هذا الوجه لان قصد
اكمل تمييز قد يكون للتعريض بغباوة السامع وقد يكون لغير ذلك كالتنبيه على كمال
العناية بتمييزه قوله في القرب اي من المتكلم او السامع قوله واخر ذكر التوسط يعني ان النظم
الطبيعي يقتضي ذكر القرب ثم التوسط ثم البعد لكنه عدل عنه لان التوسط لا يتحقق الا بعد
تحقق طرفيه اعني القرب والبعد قوله ينظر فيه اللغوي اي عالم متن اللغة وكان ان هذا جواب
سؤال مقدر وهو ان يقال ذكر اسم الاشارة لاجل بيان حاله من القرب والبعد والتوسط
لا يتعلق بعلم المعاني وانما يتعلق بعلم اللغة فالوجه ان لا يذكرها ههنا والجواب ان صاحب
اللغة ينظر في هذا مثلا من حيث انه للقرب وصاحب علم المعاني ينظر فيه من حيث انه
لا عن هذا

قوله [illegible] وهو الى [illegible] هنا [illegible]

القدر

انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا قوله يؤتى بهذا اي بلفظ هذا قوله وهو اي وهذا
قوله المعبر عنه بشيء اه فاذا عبر عن المسند اليه بشيء يوجب تصوره مع افادة قرب المسند اليه
كان هذا القدر اعني افادة قرب المسند اليه زايدا على اصل المراد قوله على اي وجه كان اي سواء
كان باسم الاشارة او غيره فاتيانه باسم الاشارة زايد على اصل المراد قوله بعده اي بعد بعد المشار اليه
في المسافة ذهابا الى بعد درجته في الكمال وقد يقصد به تعظيم المشير كقول الامير
لبعض حاضريه ذلك قال كذا قوله او تحقيره اي بالبعد لم يذكر المص بالبعد لتقدم
ما يدل قوله منزلة بعد المسافة اي الى حد لا يتوقع معه اي يقرب منه رعاية للادب
عيانا كان اي ذلك الغايب المشار اليه وذلك بان يحكي عنه او لم يشار اليه نحو جاءني رجل
فقال ذلك الرجل وضربني زيد فجاءني ذلك الضرب لان المحكي عنه غايب ويجوز على
دلالة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل وجاءنا هذا الضرب اي هذا المذكور عن
قريب فهو وان كان غايبا لكن جرى ذكره عن قريب فكانه حاضر وقد يذكر
المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعد اعني ذلك نحو بالله وذلك قسم عظيم لافعلن
لان المعنى غير مدرك حسا فكانه بعيد قوله عند تعقيب المشار اليه يعني المشار اليه
باسم الاشارة الذي وقع مسندا اليه قوله ظاهر خاد ما قيل في ان المراد تعقيب المشار اليه
المتقدم باوصاف لا تعقيب الاوصاف باسم الاشارة وان صدق عليه ذلك قوله
متعلق بالتنبيه بعد ان الجار والمجرور وهو قول المص على انه جدير متعلق بلفظ
التنبيه فيكون ظرفا لغوا قوله جدير اي حقيق وحري قوله لاجل الاوصاف التي ذكرت
بعد المشار اليه اي يكون تلك الاوصاف صالحة لان تكون سببا لحصول المسند للمسند اليه
قوله ثم عرف المسند اليه بالاشارة يعني باسم الاشارة الواقع بعد الاوصاف الواقعة
بعد المشار اليه قوله بعد اولئك اي بعد اسم الاشارة المعبر به عن المسند اليه قوله
وهو اي ما وقع بعد اسم الاشارة قوله بالاوصاف المذكورة اي التي عددت لهم من
انهم يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة ومما رزقناهم ينفقون قوله الى حضرته

من الحصة المراد بالعهد هنا العهد الخارجي والمراد من الحصة بعض الافراد لا حصة النوع
او الفرد من الحقيقة وانما فسر المعهود بالحصة ليتناول المفرد والاثنين والجمع المعهود
الخارجي اعم من ان يتقدم ذكره صريحا او كناية ومن ان يكون مسندا او مسندا اليه لكن
ما يقتضيه المقام ان الكلام في المعهود الخارجي المسند اليه والحاصل ان المعرف باللام
قسمان قسم يطلق ويراد به المعهود الخارجي اعني الحصة المعينة من افراد ذلك
المعرف وقسم يطلق ويراد به نفس الحقيقة وهذا ينقسم الى ما يطلق ويراد
به الحقيقة من حيث هي هي اي مع قطع النظر عن اعتبار كونها في ضمن فرد
من افرادها والى ما يطلق ويراد به الحقيقة باعتبار كونها في ضمن فرد
مبهم وهذا هو العهد الذهني وهو مدلول المعرف وقد ياتي اه والى
ما يطلق ويراد به جميع الافراد وهو الاستغراق فليتامل قرينة نفس قوله
واحدا كان او اثنين او جماعة مثال الاول جاءني رجل فاكرمت الرجل
ومثال الثاني جاءني رجلان فاكرمت الرجلين ومثال الثالث جاءني رجال فاكرمت
الرجال قوله وذلك لتقدم ذكره اي كون اللام الى معهود خارجي اما بجري
ذكره قبل تحقيقا او تقديرا وبخصيصه بحكم كقوله تعالى وارسلنا الى فرعون
رسولا فعصى فرعون الرسول ونحو انطلق رجل والمنطلق زيد واما بعلم
المخاطب به لشهرته من غير جري ذكره نحو قولك خرج الامير اذا لم يكن في
البلد الا امير واحد مشهور او بقرينة الحال كقولك لمن يدخل الباب اليك
اغلق الباب قوله وليس الذكر كالانثى الآية مثال للمعهود المذكور تحقيقا وتقديرا
معا قوله طلبت على لفظ المؤنث كما في الشارح لا على لفظ الخطاب كما توهم
البعض هذا خبر امرأة عمران الى ربها لا خطاب لها يعني الذي
طلبته بقولها نذرت لك ما في بطني محررا اذ هذا الكلام يتضمن طلبها ان يكون
ما في بطنها ذكرا او يجعله من سدنة بيت المقدس لان سدانة بيت المقدس كان لذلك

ذلك لا يصلح عندهم الا للذكور دون الاناث قوله لكنه ليس مسندا اليه لكونه مجرورا بالكاف قوله انما كان للذكوره
يعني بحسب عرفهم دون الاناث لما يعتريهن من الحيض وما يلزم المرأة من الاحتجاب
والستر فاعرفه قوله وهو مسند اليه اي في قوله وليس الذكر مسند اليه الذكورة في جانب
النفي قوله لتقدم علم المخاطب به اي بالمعهود الخارجي لشهرته وتقرره في الاذهان نحو
خرج الامير الى آخره قوله الا امير واحد يعني مشهورا فلو كان فيها امراء غير مشهورين
لم يحمل ذلك بخصوصية المشهور وتبادره الى ذهن المخاطب قوله او للاشارة الى
نفس الحصة يعني من حيث هي هي ويسمى هذا التعريف تعريف الحقيقة وتعريف
الماهية وتعريف الجنس قوله ومفهوم المسمى اي المسمى به وهو اللفظ كذا نقل عن
الشارح رح فمفهوم الرجل هو الرجولية قوله من غير اعتبار لما صدق عليه يعني
للاشارة الى نفس الحصة المشتركة بين الافراد من غير اعتبار ما صدق عليه ذلك
المعرف من الافراد قوله الرجل خير من المرأة اي حقيقته خير من حقيقتها ومنه
اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد
فالانسان معرف بحيوان ناطق والكلمة معرفة بالوضع لمعنى مفرد اي التعريف
للحصة لا للافراد قوله وقد ياتي المعرف بلام الحصة اي مطلق المعرف باللام
اي تعريف العهد الخارجي مقابل لتعريف الحصة فلا يكون من فروعها ولهذا
ارجع الشارح الضمير في ياتي الى لام الحصة على ان بعض الشارحين ارجعه
الى اللام من غير تقييد قوله لواحد من الافراد يعني غير معين قوله لمطابقة ذلك
الواحد الحصة هذا مبني على ما يقال ان الكلي يطابق الجزئي وكلاهما اصطلاح
قوله يعني يطلق المعرف الى آخره تفسير لقوله وقد ياتي قوله كما يطلق الكلي الطبيعي وهو
الحيوان من حيث هو هو قوله وذلك عند قيام قرينة اي اطلاق المعرف بلام
الحصة على فرد ما اي مبهم من افراد تلك الحصة انما يصح اذا كان هناك قرينة
دالة على ان المراد ليس هو الاستغراق ولا الحصة من حيث هي بل باعتبار كونها

في ضمن فرد ولم يكن هناك عهد اي خارجي قوله حيث لا عهد في الخارج يعني بينك وبين
مخاطبك فان قولك ادخل قرينة دالة على ان المراد الحصة في ضمن فرد منه
لان الحصة لا يتصور الدخول فيها والدخول في جميع الاسواق ممتنع واذا كان
كذلك فالمدخول فيه ليس الا فردا غير معين عند السامع من حصص السوق
قوله واخاف ان ياكله الذئب فان ياكل قرينة دالة على انه ليس المراد الحقيقة
من حيث هي ولا في ضمن جميع الافراد لاستحالتهما ولا عهد خارجي فالاكل هو ليس
الا بعضا غير معين مما صدقت عليه حصة الذئب قوله وهذا اي المعرف بلام
الحصة الآتي لواحد من الافراد باعتبار عهديته في الذهن قوله في المعنى كالنكرة
يعني بعد اعتبار القرينة وهي الدخول او الاكل مثلا قوله يجري عليه اي على المعرف
بلام الحصة قوله من وقوعه مبتدأ نحو السوق وذا حال نحو السوق قائمة و
وصفا للمعرفة نحو زيد اللئيم وموصوفا بها نحو ادخل السوق القائمة قوله ونحو ذلك
اي كاسم كان وكاد وان والمفعول الاول من باب علم وغير ذلك قوله لما بينهما
اي بين المعرف بلام الحصة والنكرة فرق في الجملة وهو ان النكرة تدل على ان
الاسم بعض من جملة لان التنوين الذي فيه يدل على التنكير والمعرف يدل على ان
المراد منه الماهية المجردة عن البعضية والبعضية انما تستفاد من القرينة كالدخول
مثلا هذا اذا لم يكن في المعرف بها علامة الوحدة والنسبة اما اذا كان فيه علامتها
نحو ما اعطيتك الا التمرة والتي يتميز فرق بين المعرف والنكرة معنى قوله كالدخول
والاكل فيما مر اي من قوله ادخل السوق واكله الذئب قوله فالمجرد وذو اللام بالنظر
الى القرينة سواء في ان المراد بكل منهما بعض غير معين قوله وبالنظر الى انفسهما
مختلفان لان النكرة موضوعة لفرد من الحصة وذو اللام للحصة نفسها قوله ولهذا ام
على اللئيم يسبني عادة مضيت ثمة قلت لا يعنيني فانهم قالوا ان يسبني صفة اللئيم
لا حال والا لا يتعين المقصود وهو كونه لئيما مطلقا لاحتمال ان يكون حالا من الضمير

الضمير في اللئيم ويلزم ان يكون قيد اللئيم قوله وقد يقيد المعرف باللام المشار بها
الى الحقيقة فيه تنبيه على ان هذا القسم من تفرعات لام الحصة كالذي قبله فان
المشار اليه هي الحصة في ضمن جميع الافراد لا الافراد نفسها قوله لم يقصد بها الماهية من حيث
هي اي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد يعني بعضها غير معين لعدم علامة
وهو التنوين لان في الاسم المحلى غير العلم يدل على التمكن والتنكير على شيوعه في امته
وكونه بعضا مجهولا من جملة وعدم قرينة يدل على المراد مجهول او معين من كل او من نفس
الحقيقة قوله بل في ضمن الجميع اي بل المراد الحصة في ضمن جميع الافراد الموجودة
لو سكت عنه ذكره اي لولا الاستثناء لكان المستثنى داخلا فيما قبله فالاستثناء معيار
العموم قوله فاللام التي لتعريف العهد الذهني مبني ومتفرع على ما قبله قوله حمل على ما قوله
ذكرنا يعني على فرد غير معين في العهد الذهني ولا سيما على جميع الافراد في الاستغراق
قوله ولهذا قلنا اي ولاجل ان لام العهد الذهني ولام الاستغراق متفرعان على لام
الحصة قيدنا مرجع الضمير في يأتي وفي يفيد بالمشار بها الى الحصة ولم يرجع الى
مطلق اللام بخلاف لام العهد الخارجي فانه غير متفرع على لام الحصة لانه مقابل لها
قوله باعتبار حضورها في الذهن احترازا عن الاشارة الى الماهية من حيث هي فانه
ح لم يتميز عن اسماء الاجناس التي ليست فيها دالة على البعضية والكلية قوله
لان م مثل الرجعى ورجعى يعني المعرف وغير المعرف في افادة الحقيقة سواء لان اسم
الجنس يدل بنفسه على الحقيقة والالف واللام في الرجعى ونحوه لتاكيد الحقيقة
لان الحصة مستفادة منه قبل دخول الالف واللام ونحو هذا قولك ضربت ضربا
وضربت الضرب قوله وجه امتيازه عن تعريف العهد اي العهد الخارجي وهذا
جواب سؤال مقدر وهو ان يقال اذا اعتبر الحضور في الذهن يلزم عدم الامتياز
واللازم باطل فكذا الملزوم قوله الى حصة معينة من الحصص اي الى بعض معين من افراد

تلك الحصة باعتبار حضوره في ذهن المخاطب قوله واحداً كان او اثنين او جماعة نحو جاءني
رجل فاكرمت الرجل وجاءني رجلان فاكرمت الرجلين وجاءني رجال فاكرمت الرجال
قوله واسم الحصة اشارة الى نفس الحقيقة من غير نظر الى الافراد فامتاز عن تعريف
العهد وامتاز عن اسماء الاجناس ايضاً قوله وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ
بحسب اللغة بحيث يشمل جميع الافراد حقيقة قوله جمع الامير الصاغة جمع الصائغ
قوله قيل المثال مبني على مذهب المازني اختلف في الالف واللام في اسم الفاعل و
المفعول فذهب المازني الى انها حرف تعريف مطلقا وذهب غير المازني من ائمة العربية
الى ان اسم الفاعل والمفعول ان كانا بمعنى الثبوت نحو المؤمن والكافر والصائغ
والحائك فلا خلاف ان الالف واللام فيه للتعريف وان كان بمعنى الحدوث فالالف
واللام فيهما موصول فالخلاف الواقع بين المازني وغيره انما هو فيما يكون بمعنى
الحدوث واما ما يكون بمعنى الثبوت فلا خلاف انها فيه للتعريف لانه حينئذ بمنزلة الصفة
المشبهة في الدلالة على الثبوت واللام فيها حرف تعريف اتفاقا قوله ولو سلم اي عدم
شمول الخلاف للجميع وان لا فرق قوله سواء بحرف التعريف او غيره نحو كل وجميع
وكافة والموصول ونحو ذلك قوله نحو اكرم الذين يأتونك الا زيدا واضرب
القائمين الا عمرا والدليل على عمومها صحة الاستثناء لانه معيار العموم وعلامته
لان الاخراج يتوقف على الادخال قوله اشمل اي اكثر تناولا سواء كان منفيا
او مثبتا قوله لانه يتناول كل واحد من الافراد اي يقتضي استيعاب الافراد كلها
لان معنى استغراق المفرد هو الاحاطة بكل فرد فرد قوله والمثنى يتناول كل اثنين
والمجموع يتناول كل جماعة وذلك لا ينافي خروج فرد او فردين عنه ذلك الحكم
وفيه بحث كما سيأتي قوله فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان وذلك لان لا التي
لنفي الجنس نص في الاستغراق قوله هذا اي كون استغراق المفرد اشمل قوله يتناول كل
واحد من الافراد ولذلك قال الفقهاء لو حلف لا يشتري العبيد يحنث بواحد

حد وما ذلك الا لتناول الجمع المعرف لكل واحد من افراده قوله وهما متنافيان اي الوحدة
والتعدد متنافيان قوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم جواب عن سؤال مقدر
تقديره انه ينبغي ان لا يجوز ادخال اللام للاستغراق على المفرد لان المفرد يدل على كون
معناه واحداً والاستغراق يدل على كونه كثيراً ويمتنع ان يكون الشيء واحداً وكثيراً
فاجاب عن ذلك بانه لا تنافي قوله مجرداً عن الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد عن
الدلالة على التعدد قوله وامتناع وصفه بنعت الجمع جواب عن سؤال مقدر
وهو ان معنى الوحدة لو كان منسلخاً لجاز وصف الاسم المفرد بالجمع والتالي
باطل فكذا المقدم قوله والجواب ان عدم الجواز لا يدل على عدم تجرده عن معنى
الوحدة لجواز ان يكون للمحافظة على التشاكل اللفظي قوله ولانه جواب ثان قوله
بمعنى كل فرد اي بمعنى كل الافراد فيتناول الجميع لكن على سبيل البدلية لا بمعنى كل مجموعي
فيتناول جميع الافراد دفعة واحدة ومن لا يلزم الجمع بين الوحدة والكثرة قوله
ولهذا اي ولكون المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد فرد لا بمعنى مجموع
الاحاد قوله امتنع وصفه بنعت الجمع فلا يقال جاءني الرجل العالمون وانما يقال جاءني
الرجل العالم واذا كان كذلك فلا تنافي بينهما اذ لا تنافي بين ارادة كل واحد واحد
بدلاً عن الآخر قوله لانها اخصر طريق الى احضاره اي لا يكون للمتكلم الى احضاره في
ذهن السامع طريق اخصر من الاضافة ويكون المقام مقام اختصار قوله اي مهوي
يعني ان هواي في البيت مصدر اريد به اسم المفعول قيل يحتمل ان المراد
بهواي قلبي الذي في محل الهوى ويدل عليه قوله وجثماني بمكة قوله ومعناه
نحو يغني على بعد الحبيب او على حبيبه وتقسيمه قوله بان المضاف اليه الذي
هو مضاف الى المسند اليه قوله والمضاف اي وتضمنها تعظيماً لشأن المضاف الذي
هو المسند اليه قوله او غيرها اي غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف هو اليه وان
كان ذلك الغير مضافاً او مضافاً اليه حيث لم يكن مسنداً اليه وان مضافاً اليه المسند

قوله وغير ما اضيف اليه المسند اليه وان كان في نفسه مضافا اليه قوله وفي تعظيم غير المضاف
اي غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه وهذا متعين قوله او غيرهما لانه لا يكون
ذلك الغير مضافا او مضافا اليه مطلقا قوله او تحقير اي لاجل هذه الامور الثلثة
اي المسند اليه وما اضيف اليه وغيرهما قوله ضارب زيد حاضر فيه تحقير شان زيد
بانه مضروب قوله عن تفصيل متعذر وذلك لكون عدد المسند اليه غير محصور قوله
او متعسر اي ممكن لكنه فيه عسر قوله نحو علماء البلد حاضرون فانه لو قيل فلان وفلان لربما
لئيم على تقديم بعض وتاخير قوله الى غير ذلك من الاعتبارات يعني كالتصريح بذمهم تقديم
او ما اتسم نحو علماء البلد فعلوا كذا او لسامة السامع او المتكلم نحو حضر اهل الحي
او لتضمن الاضافة تخصيصا على اكرام او اذلال ونحوهما نحو صديقك او عدوك
بالباب قوله للقصد الى فرد مما يقع عليه اسم الجنس اي يكون المقام مقام فرد
اي يحصل الغرض منه فيه بذكر فرد غير معين من الجنس فتعينه فيه زائد غير
مقصود قوله نحو وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى اي فرد من اشخاص الرجال قوله
الى نوع منه اي من انواع المسند اليه النكرة قوله نوع من الاغطية اي غير ما يتعارفه
الناس هذا قول صاحب الكشاف وعند صاحب المفتاح ان تنكير غشاوة للتهويل قوله
ارهاق [?] عظيمة اي غشاوة واي غشاوة حيث حجبت الابصار معا بالكلية وحال
بينها وبين المدركات قيل وهذا احسن لان ارادة التهويل اليق بالمقام على ما هو
المقصود من الكلام لان المراد بيان بعد حالهم عن الادراك وهذا انما يحصل اذا
كان المنظور اليه هو التهويل اذ ربما لا يكون النوع من الغشاوة مانعا عن الادراك
قوله او التعظيم او التحقير اي بان يكون المسند اليه واصلا في شانه من حيث الارتفاع
او الانحطاط الى حد لا يمكن ان يعرف بحسب خصوصه او بحسب العادة قوله
فتى لا يبالي المدلجون بنوره الى بابه ان لا تضئ الكواكب له حاجب في كل امر يشينه
وليس له عن طالب العرف حاجب فان الذوق السليم يقضي بكمال ارتفاع شان
حاجب الاول وبكمال انحطاط حاجب الثاني قوله فكيف بالعظيم اي فهي للتعظيم او لما
يعظم

ان يعرف
قوله او لان له لابلا وان له لغنما اي لابلا كثيرا ولغنما كثيرا بالغا مبلغا لا يحاط بقدره ولا يمكن
قوله او التقليل اي الاشارة الى انه بلغ من القلة الى حيث لا يعرف قوله ورضوان من الله
اكبر اي شيء قليل من رضوان الله اكبر اي خير من ذلك كله اعني مما تقدم في الاية وهو
قوله تعالى وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها
ومساكن طيبة في جنات عدن لان رضا الله سبب كل سعادة وفلاح ولان
العبد اذا علم رضا مولاه عنه فهو اكبر في نفسه مما وراءه من النعم قوله وقد جاء التنكير
للتعظيم والتكثير يعني معا قال المص في الايضاح وقد جاء للتكثير والتعظيم جميعا انتهى
وفيه تعريض بصاحب المفتاح حيث لم يفرق بين التعظيم والتكثير ولا بين التحقير
والتقليل والصواب الفرق لان التنكير في قوله تعالى ورضوان من الله اكبر انما يحمل
على التقليل لا على التعظيم لانه لا يليق برضوان الله قوله وقد يكون للتحقير والتقليل
يعني جميعا والحاصل ان التعظيم والتكثير قد يجتمعان كما في رسل وقد يفترقان كما في
حاجب الاول في البيت المذكور في الكتاب وفي ان له لابلا فالاول للتعظيم دون
التكثير والثاني عكسه وكذلك التحقير والتقليل ايضا قد يجتمعان كما في شيء من قول الشاعر
حصل لي منه شيء وقد يفترقان كما في حاجب الثاني من البيت وفي رضوان من الاية
فان الاول للتحقير دون التقليل والثاني عكسه اعني للتقليل دون التحقير لان المقام
لا يناسبه ذلك قوله ومن تنكير غيره اي ومن امثلة تنكير غير المسند اليه واورد
المص ذلك اشعارا بعدم اختصاص التنكير بشيء دون شيء قوله والله خلق كل
دابة من ماء قد يحمل تنكير دابة وماء على افراد الشخص يعني انه خلق كل فرد من
افراد انواع الدابة من فرد مخصوص من افراد نوع من الماء وقد يحمل
على افراد النوع يعني انه خلق كل نوع من انواع الدواب من نوع مخصوص من انواع
الماء وهو نوع النطفة قوله من انواع المياه لان النوع خلق من النوع والشخص خلق

من التخصيص وهو النقص قوله ومن تنكير غيره للتعظيم اي غير المسند اليه قوله بحرب من الله
ورسوله اي بحرب عظيم من عند الله ورسوله ولا شك ان هذا ابلغ من ان يقال
بحرب من الله ورسوله قوله وللتحقير اي ومن تنكير غير المسند اليه للتحقير قوله ان نظن الا ظنا
كان اصله نظن ظنا ومعناه اثبات ظن ضعيف حقير فحسب فادخل حرف النفي والاستثناء
ليفاد اثبات الظن الضعيف الحقير مع نفي ما سواه واعلم انه قيل ان المفعول المطلق
الواقع بعد الا لا يكون الا للنوعية لا للتاكيد لان الاستثناء المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد
ولا متعدد اذا كان للتاكيد اما اذا كان للنوعية فيكون هناك متعدد من صفات قوله
وكذلك صرح لفظ البعض يعني بقيد التعظيم كالتنكير قوله من تفخيم فضله واعلاء قدره
بيانا لما تقدم عليها واصله ما لا يخفى من تفخيم فضله الى آخره ومثله قوله او يرتبط
بعض النفوس حمامها اي موتها اراد بالبعض نفسه وقد يقصد به التحقير ايضا قوله
نحو هذا الكلام ذكره بعض الناس والتقليل نحو كفى هذا الامر بعض اهتمام قوله واما
وصفه لما ذكر الاحوال المختصة بالمسند اليه شرع في ذكر توابعه واحكام كل واحد منها
وقدم الوصف على سائر التوابع لكثرة اعتبارات قوله اي وصف المسند اليه يعني سواء
كان المسند اليه الموصوف معرفة او نكرة قوله وهو الانسب هنا يريد ان الوصف يطلق
بالاشتراك على معنيين احدهما وهو الاصل فيه المعنى المصدري اعني ذكر اوصاف للشيء
والآخر النعت اعني التابع المخصوص لكن حمله هنا على الاول انسب ليطرد الكلام على وتيرة
واحدة لموافقة قوله في بقية التوابع حيث عبر عنها بالمعنى المصدري اعني قوله
واما بيانه واما الابدال منه واما العطف عليه قوله اي الوصف بمعنى المصدر فعلى هذا
وهو الذي درج عليه في المطول يتحد معنى المضمر والمظهر قوله والاحسن ان يكون بمعنى
النعت يعني يكون الضمير في قوله اصل فلكونه عائدا الى النعت اي التابع المخصوص الذي
هو احد معنيي الوصف لا الى المظهر المتقدم وهو الوصف بمعنى المصدر وعلى هذا يختلف
معنى المظهر والمضمر ويكون من باب الاستخدام وهو ان يكون للفظ معنيان يراد احدهما بظاهره
وبضميره الآخر كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا ومرجع الاحسنية
وهو ان المبين هو التابع المخصوص اعني اللفظ لا انه هو الذكر ولقائل ان يقول كما يسند

قوله نفي ما سواه [illegible]

قوله في الديع قد يستغنى عن ذلك بجعله راجعا الى الصفة المفهومة من الوصف لانه بمعنى ذكر الصفة فهو متضمن
للصفة على نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى قوله والاحسن اه اذ الكاشف بالحقيقة انما هو الاسم هو الذكر وعبارة
اخرى صور [illegible] والاحسن ان النعت هو المبين الكاشف اولا وبالذات والمعنى المصدري انما يتصف بها ثانيا وبالعرض فافهم

يسند البيان الى اللفظ يسند الى الذكر ايضا قوله كاشفا عن معناه كقولهم جنبناه الله قوله ونفع
نعرفناه اي نفع هذه الاوصاف تعريفا للجسم كقولك الجسم هو الطويل العريض الى آخره
لانها معناه قوله ونحوه في الكشاف اي في كشف الوصف عن الموصوف وانما قيد بذلك لان البيت
ليس مما نحن فيه لان الالمعي ليس مسندا اليه قوله والوصف بعده اي الموصول مع الصلة بعد
الالمعي الذي هو الموصوف قوله لكنه اي الموصوف الذي هو الالمعي قوله او منصوب ان الاسم
او بتقدير اعني وعلى كلا التقديرين يكون الخبر محذوفا وهو في قوله بعد عدة ابيات اودى
فلو ينفع الاشاحة اه ومعنى البيت انه يظن بالراي بواسطة الفراسة ظنا مطابقا للواقع
كانه قد علمه بحس البصر والسمع قوله وفي عرف النحاة اه هذا الكلام كالاعتراض على المص
حيث اصطلح على ان المراد بالتخصيص ههنا تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال مع انه في
عرف النحاة ليس الا تقليل الاشتراك فهو عندهم لا يكون الا في النكرات واما وصف المعارف
فتوضيح لا تخصيص قوله حيث يتعين قبل ذكره اي اذا كان الموصوف متعينا قبل ذكر
الوصف لانه لو لم يكن متعينا لكان الوصف كاشفا او مخصصا او مادحا او ذاما قوله او لكونه تاكيدا
اي لكون الوصف تاكيد المسند اليه حيث يشتمل المسند اليه عليه وذلك فيما دل الموصوف على ما
دل عليه الوصف قوله وما من دابة الخ فدابة تحتمل الوحدة والجنس فلما دخل عليه النفي
انسلخت عن معنى الوحدة وصارت عامة لانها نكرة في سياق النفي لكن يحتمل ان يكون
عمومها باعتبار بعض الاراضي دون بعض كقولك مثلا ما من دابة في مصر فالعموم فيه خاص
بارض معينة دون غيرها فلما وصفت بقوله في الارض افاد الوصف زيادة العموم والاحاطة
فكان قيل وما من دابة قط في جميع الاراضين السبع وما من طائر قط يطير في جو
السماء من جميع ما يطير بجناحيه وذلك لان كل واحد من الوصفين يعم كل واحد
من الجنسين باسرها فلو كان المراد القصد الى فرد منهما او نوع على الخصوص
لوجب ان يقترنا بما يدل على ذلك وان تجردا عما يدل على خلاف ذلك بالقصد

في هذه الآية الى الجنس فجيء بما يدل عليه قوله او يحمل على معناه اي و يعقل السامع
على المسند اليه على معناه الحقيقي قوله وقيل المراد ما قاله العلامة في شرحه على المفتاح
وقد صرح الشارح في المطول فليطالع ثمة قوله نحو انا عرفت فانه يفيد
تقرير الحكم و تقويته بواسطة تكرير الاسناد قوله انا سعيت في حاجتك وحدي
هذا قصر افراد يقال لمن اعتقد ان غير المسند اليه مشارك له في الحكم قوله
او لا غيري قصر قلب يقال لمن اعتقد ان غير المسند اليه هو المستقل بالحكم
دون المسند اليه فينقلب عليه الحكم قوله ليس من تاكيد المسند اليه في شيء يعني لا يسمى
مثل هذا في الاصطلاح تاكيدا قوله ان القاطع بعض غلمانه يعني و يكون اسناد القطع
الى الامير مجازا فانه يجوز ان يسند الحكم الى الشيء ويراد انه مسند الى متعلقه وقد يحتاج
ان يكرر لفظ المسند اليه بعينه ليعلم ان المسند اليه حقيقة لا من يقوم مقامه
فيقال قطع الامير الامير او تكرر معناه بان يذكر النفس والعين فيقال قطع
الامير نفسه او عينه قوله او لدفع توهم السهو اي توهم المتكلم ان السامع ظن
سهوه او غلطه وقد لا يدان يكرر ذلك اللفظ ولا يفيد هنا التكرير غير التصريح
لانك اذا قلت جاءني زيد نفسه لا يرتفع بذكر نفسه توهم المتكلم ظن السامع غلطه
قوله لم تقصد بهم بعض فكان التوهم الجانبين لا غير قوله كالواقع من الكل اي فاسند
المجيء الى الكل وان كان صادرا عن البعض فاكد بالكل و يلحق قوله بنا بجاهم
في حكم شخص واحد وذلك واقع في كلامهم كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد
قوله مختص به اي بالمسند اليه قوله نحو قدم صديقك خالد فان خالدا يوضح صديقك لجواز
ان يكون اكثر من صديق واحد قوله ولا يلزم ان يكون الثاني اه اي ليس من شرط عطف
البيان ان يكون اوضح من متبوعه بل الشرط ان يحصل باجتماعه مع الاول زيادة وضوح
وان كان الاول اوضح نحو جاءني ابو عبد الله زيد اذا كان واحد من الكنية والاسم مشتركا
فيكون فيه خفاء اذا ذكر كل منهما منفردا عن الآخر و يرتفع ذلك الخفاء بذكر الثاني مع
الاول وان كان الاول اوضح لان الكنية اشهر من الاسم قوله والمؤمن العائذات الطير

الطير عامده يمسحها ركبان مكة بين الغيل و السند الواو في والمؤمن للقسم و العائذات مفعول
باسم الفاعل اعني المؤمن لاعتماده على موصوف محذوف وعلامة نصبه الكسرة والطير عطف
بيان لها وهو موصوف اجري على صفة فنوضحها و بينها و العائذات تنافح كل شيء طار
كان او غيره وقد لا يكون الطير مختصا بها فهو اخص باسم محقق لا يخلو تنافح قوله
جيء به للمدح لا للايضاح لان الكعبة في غاية الجلي و الايضاح اذ لا اجمال فيها ولا اشتراك
ولا خفاء فلا يحتاج الى بيان وقد يكون القصد بالبيت الحرام الذي هو عطف بيان
للكعبة مجرد المدح قوله و اما الابدال منه ففيه اشعار بان المسند اليه هو المبدل منه وهذا بالنظر
الى الظاهر حيث يجعلون الفاعل في جاءني اخوك زيد هو اخوك لا زيد والا فالمسند اليه
في التحقيق هو البدل قوله من اضافة المصدر الى المفعول يعني اضافة زيادة الى التقرير ويحتمل
ان يكون من اضافة المصدر الى المفعول والفاعل محذوف و التقرير لزيادة البدل التقرير
ويحتمل ان يكون اضافة بيانية كما قدره الشارح قوله من عادة افتنانهم صاحب المفتاح
الافتنان هو التعبير عن المعنى الواحد بعبارات مختلفة قوله وقد هذا اي وقد كون قوله
لزيادة التقرير تفننا لا يخلو اه قوله هو ان يكون مقصودا بالنسبة الفرق بين البدل و التوكيد
هو ان المقصود بالذات من البدل مقصود بالنسبة و التقرير زيادة عن هذا الغرض يحصل بطريق
الاستتباع و التبع والغرض من التاكيد او نحوه بالذات نفس التقرير و التبيين قوله في بدل
بدل الكل هو الذي يصدق فيه البدل على جميع ما صدق عليه المبدل منه وان تغاير مفهومهما
فان اخوك مثلا ان قلنا زيد اخوك يفهم منه الاخوة و زيد لا يفهم منه ذلك لكن ما صدقهما
واحد قوله و يحصل التقرير بالتكرير يعني التقرير في البدل غير مقصود لذاته لكنه يلزم حصوله
من تكرير اللفظ بمعنى واحد او تكرير المعنى الواحد بلفظين مختلفين وهما لفظ المبدل منه
ولفظ البدل قوله في بدل البعض بدل البعض هو الذي يصدق على بعض ما صدق عليه
المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهوم قوله في بدل الاشتمال بدل الاشتمال هو الذي

لا يكون بعض المبدل منه ولا بعضه يعني لا يصدق الكل على ما صدق عليه الاول ولا على بعضه ويكون المبدل منه مشتملا على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث يكون مشعرا به اجمالا متقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له ولا بد في بدل البعض والاشتمال من الربط بالضمير يعود على المبدل منه قوله يشتمل على التابع اي المشعر به اجمالا من ذكر المبدل منه قوله يطلق ويراد به التابع يعني يطلق المتبوع في بدل الاشتمال ويراد به التابع اجمالا ثم يأتي البدل بعده مبينا وملخصا لذلك الاجمال نحو ضربت زيدا اذا ضربت حماره يعني ضربت زيدا حماره لان زيدا غير مشتمل على الحمار ولا مشعر به فيكون بدل غلط لا بدل اشتمال قوله جاءني زيد اخوه فانه لا يكون بدل الاشتمال لعدم اقتضاء الاول الثاني ولا شعوره له بوجه ما ولا بدل الكل ولا البعض لعدم صدق الكل على جميع ما صدق عليه الاول ولا على بعضه ان اخو زيد غيره اعينه ولا بعضه قوله لا يخلو عن ايضاح وتفسير اما في بدل البعض والاشتمال فظاهر لان البدل ذكر اجمالا او في ضمن المبدل منه ثم ذكر بلفظ مفصلا ثانيا واما في بدل الكل فلان الايضاح والتفسير يحصل من التكرير قوله لانه لا يقع في فصيح الكلام يعني والحال ان صاحب علم المعاني والبيان يتتبع كلام البلغاء فلا وجه لذكره ما هو بمعزل عن استعمال البلغاء والفصحاء قوله واما العطف يعني بالحرف على المسند اليه قوله فلتفصيل المسند اليه يعني بتعدد افراده متعاقبة بمعونة العاطف قوله من غير دلالة على تفصيل الفعل اي يعني وتفصيل المسند وهو المجيء هنا اذ لم يعلم منه الا المجيء المطلق اي ثبوت المجيء للتابع والمتبوع التابع من غير تعرض لتقدم او تأخر او معية مع اختصار المراد من الاختصار هنا طي الفعل وجعله مكتفى بالمعطوف لقيام حرف العطف مقامه يعني انه ليس من عطف المسند اليه اي بل من عطف جملة على اخرى قوله وما يقال من انه توهم بعض الناس ان قول المص مع اختصار احتراز من نحو جاءني زيد وجاء عمرو بالعطف ومن نحو جاء زيد جاء عمرو بغير عطف ورده الشارح كما رأيت قوله او لتفصيل المسند بانه اي بيان ان المسند قوله وقع لاحد بعد الاخر مع مهلة او بلا مهلة يعني اما لاجل تفصيل المسند بتغاير ازمنة المجيء مثلا المقتضي لتفصيله وقوعه وبعده فان فيه تفصيل المسند لكن بنوع الاختصار قوله فعمرو او ثم عمرو فان فيه تفصيل المسند بحصول بعضه سابقا وبعضه لاحقا

التابع

حقا وذلك لان كون الفاء للتعقيب وثم للتراخي والمهلة وحتى للغاية التدريج بين المسند تعاقب ازمنة المجيء المقتضي لتفصيله قوله فالبلغة اي الفاء وثم وحتى يختص في تفصيل ويفترق باختصاص الفاء بالتعقيب وثم بالتراخي وحتى بالغاية في التدريج قوله التدريج وحتى على ان الاجزاء ما قبلها مرتبة في الذهن الدليل على ان حتى للتدريج قوله كنت فتى من جند ابليس فارتمى بي الحال حتى صار ابليس من جندي قوله ومع تفصيل المسند فيها يعني مع تفصيل المسند في حتى اذ يعتبر في الذهن تعلق المسند بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها قوله ولا يشترط فيها الترتيب الخارجي اي لا يعتبر في حتى الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر التي قبلها نحو مات كل اب لي حتى آدم قوله في هذه الثلاثة ايضا اي في العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى قوله بين ان يكون الشيء حاصلا من شيء يعني يحصل منه بتعاقب وغيرها الاقصد قوله لاجل اي لاجل حصول تفصيل المسند اليه بل لاجل حصول تفصيل المسند قوله فهو الغرض قال الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما توجه الى ذلك القيد وكذا الاثبات يعني ان الاثبات اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما توجه الى ذلك التقييد قوله والمقصود من الكلام اي لا يكون في كلام امر زائد على مجرد الاثبات والنفي الا وذلك الامر الزائد عليهما هو الغرض المسوق له الكلام قوله لبيان ان مجيء احدهما كان بعد الاخر وهو عين تفصيل المسند فيكون العطف لافادة تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءني زيد فعمرو كان نفيا لمجيئه عقيب مجيء زيد قوله لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد وانهما جاءاك جميعا فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد ولذا لنفيهما وجب للاول قوله لكن ايضا للرد الى الصواب يعني الا ان النفي الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع قوله لا ان اعتقد انهما جاءاك جميعا يعني ان لكن لا تكون لقصر الافراد بل انما تكون لقصر القلب

بخلاف لا فانها تستعمل لهما فلذا أوضح بمجاوزة مرتا قوله وفي كلام النحاة ما يشعر بانه انما يقال
اعتقد انتفاء المجي عنهما جميعا يعني في كلام النحاة ان لكن فيما جاءني زيد لكن عمرو لدفع وهم
المخاطب ان عمروا ايضا لم يجئ كزيد بناء على ملابسة بينهما وملايمة لانه اعني لكن للاستدراك
وهو رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء قوله او صرف الحكم يعني ويكون
العطف على المسند اليه لاجل صرف الحكم عن محل الى محل آخر قوله نحو جاءني زيد بل عمرو فانك صرفت
المجي الى المعطوف وجعلت حكم المعطوف عليه كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف قوله وما جاء
زيد بل عمرو فان بل فيه للصرف ايضا الا انها تفيد الاثبات هنا عند الجمهور وكان معناه ما جاء
زيد بل جاء عمرو ويكون الاضراب في الفعل وحده قوله وصرف الحكم للتابع يعني صرفت بل
في المثال الاول المجي المثبت عن زيد واثبته لعمرو وفي الثاني المجي المنفي واثبت المجي المثبت
لعمرو فيكون صرف قلب على كلا التقديرين لكن جهة القلب مختلفة قوله ان يجعل في حكم المسكوت عنه
اي لا يثبت له الحكم ولا ينفي عنه بل يحتمل الوجهان على السواء فنحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجي زيد
وعدم مجيئه قوله فنفيه احتمالاته لابد وان يكون الحكم ثابتا للمتبوع حتى صرف الحكم عنه الى
آخر وهو غير منصوص فيما قاله الجمهور قوله اي ايقاعه في الشك مصدر مضاف الى المفعول
يعني ايقاع المتكلم السامع في الشك بان يكون المتكلم عالما بالحكم لكنه يريد تشكيك المخاطب قوله
نحو جاء زيد او عمرو هو المثال يحتمل الشك والتشكيك او للتفصيل نحو الكلمة اسم او فعل او حرف
قوله او الابهام نحو انا او اياكم الآية الفرق بين التشكيك يريد المتكلم ايقاع المخاطب في
الشك وفي الابهام لا يريد ايقاعه فيه لكن ابهم عليه لنكتة وفي الآية لئلا يزيد انكار المخاطبين
وتحاجهم والفرق بينهما اي بين التخيير والاباحة قوله بضمير الفصل هو لفظ صيغة صيغة الضمير
المرفوع المنفصل مطابق للمبتدا متوسط بين الخبر قبل دخول العوامل وبعد دخولها كان الخبر
معرفا او اسم التفضيل او فعلا مضارعا وهل هو اسم او حرف وفي صورة الاسم وان قلنا
باسميته فهل له محل من الاعراب ام لا وان قلنا بان له محل فهل يتبع محل ما قبله ام ما بعده
خلاف مذكور في النحو قوله وجعله من احوال المسند اليه جواب سؤال مقدر تقديره لم جعل
المص من احوال المسند اليه دون المسند ولم يجعله من احواله او من احوالهما مع انه لم يتحقق

يتحقق الا بين المسند والمسند اليه ومع ان المسند عين المسند اليه قوله يقترن به اولا يعني في اللفظ
قبل الاتيان بالمسند قوله في اللفظ مطابق له اي للمسند اليه فان ضمير الفصل يتبع افرادا
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا بخلاف المسند فانه قد يكون فعلا مضارعا او اسم التفضيل
فلا يحصل بينهما المطابقة اللفظية فلذلك خص بالمسند اليه قوله لقصر المسند على المسند اليه يعني
ان المراد من ضمير الفصل الحصر وجعل المسند بحيث لا يكون الا للمسند اليه نحو زيد هو المنطلق
وزيد هو افضل من عمرو وزيد هو يذهب قوله لان معنى قولنا زيد هو القائم هذا الكلام تعريض
يشعر بان الحصر في المثال المذكور ونحوه يستفاد من الضمير وليس كذلك بل يستفاد من تعريف
الخبر انه للجنس عند الفرع بمنزلة الحصر ثم الضمير المتوسط افاد تاكيد هذا الحصر ومن استفاد
الحصر من اقحام الضمير فقد اخطأ قوله كالباء في قوله فليخصص بالمسند هذا الكلام تأويل
واصلاح لعبارة المص لايهامها خلاف المقصود اذ ان قوله بالمسند يدل على تخصيص المسند اليه
بالمسند وهو قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يتعدى الى غيره
وما ذلك الا لان الباء غالبا انما تدخل على المقصور عليه وليس المراد هذا لان المذكور في
كتبهم تخصيص المسند بالمسند اليه وهو المفهوم من قوله ان الله هو يقبل التوبة عن عباده فان
المعنى هو الذي من شانه ان يقبل التوبة دون غيره وليس المراد عكسه قوله خصصت فلانا
بالذكر اي ذكرته دون غيره يعني كون ما بعد الباء وان كان هو المقصور عليه باعتبار اصل
اللغة الا ان العرف الاصطلاحي نقل الى خلاف ذلك وهو ان يكون ما بعد الباء هو المقصور
على ما قبله قوله كما في قوله تعالى اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك اي كما يقال
في معنى قوله تعالى اياك نعبد نخصك بالعبادة مع ان المراد اختصاص العبادة به
اختصاصه بالعبادة كانه قيل نخصك من بين جميع المعبودين بالعبادة فكذا ههنا
المراد ههنا اختصاص المسند بالمسند اليه على معنى اختصاص المسند اليه من بين جميع ما
يصلح ان يكون مسندا اليه باثبات المسند له قوله اي تقديم المسند اليه يعني تقديمه على مسنده

وهو تقديمه لا بجانبه التاصر والمراد بالمسند اليه هنا المبتدأ لا الفاعل بدليل قوله تقديمه
على المسند وقوله لانه اى تقديم المسند اليه الاصل ومعلوم ان الفاعل لا يتقدم على
المسند ابدا عند اصحابنا البصريين لان الفعل عامل ورتبة العامل ان يكون قبل
المعمول وليتمحض الفعل للفاعل اذ في تاخيره تجوز ان يكون لغيره نحو زيد قام ابوه
قوله فلكونه ذكره اهم اى ذكر المسند اليه اهم عند المتكلم من ذكر غيره وكونه اهم يقع بوجوه
قوله ولا يكفي في التقديم مجرد ذكر الاهتمام قال المصنف في الشرح وقد ظن كثير من الناس
انه يكفي ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم
انتهى واجمل هذا الشارح المحوّل الى تفصيل وجه كونه اهم قوله ولا بد من تحققه قبل
الحكم المراد بالتحقق هنا التصور الذهني لانه ما لم يتصور شيء لا يحكم عليه لا الوجود
الخارجي لان من الاشياء ما لا وجود له في الخارج مع انه يحكم عليه كقولنا شريك البارى
ممتنع ووجود شيء آخر ممكن في الخارج واذا كان كذلك فيقدم اللفظ الدال على
المسند اليه ليوافق الوضع الطبع وفيه بحث لان المراد بالحكم ان كان المحكوم به فلا يجب
تقدم تصور المحكوم عليه على تصور المحكوم به وان كان ذلك اولى وان كان المراد به
ايقاع النسبة الحكمية او انتزاعها وجب تقدم تصور المسند اليه على تصورها لا تقتضي
تقدمه على المحكوم به قوله ولا مقتضى للعدول عنه الواو فيه للحال اى تقديمه اصل في
حال عدم المقتضي لتاخيره اما اذا كان هناك مقتضى لتاخيره فيجب العدول عن ذلك
الاصل لكون المسند مما يجب له صدر الكلام في نحو اين زيد وكما في الجملة الفعلية فان
كون المسند هو العامل يقتضي العدول عن ذلك الاصل قوله ليتمكن الخبر في ذهن السامع
اى اذا ورد الخبر بعده قوله لان في المبتدأ تشويقا الى الخبر لابهامه وذلك
بان يوصف المبتدأ بامر غريب مشوق الى معرفة خبره ومن هذا كان حق الكلام
تطويل المسند اليه وذلك انما يكون فيما اذا كان في المسند اليه طول اما باعتبار الصلة
او الصفة او المتعلقات او غير ذلك تحقيقا للتشويق ومعلوم ان حصول الشيء بعد
الشوق الذي اوقع في النفس قوله والذي حارت البرية فيه اى الذي تحير الناس

س فيه ولم يهتد وانبعض لهم لوجهه حيوان مخلوق من جماد قيل هو آدم عم لانه
خلق من التراب وقيل ناقة صالح عم وقيل عصى موسى عم وقيل القفنس
وهو طائر ببلاد الهند يعيش كثيرا فاذا قرب اجله صنع له عشا فاذا اكمل
دخل فيه ثم ينفخ فيه فيخرج منه انواع الاصوات المطربة فيشتعل العش نارا
ويحترق القفنس فيه ثم يخلق الله تعالى من رماده قفنسا آخر وهلم جرى وقيل
لما ان اشار الشاعر بهذا البيت الى حشر الاجساد وانها كيف تنشر وهي رميم وهذا القول
هو الصواب لان سياق ما قبله يدل عليه كما بينه الشارح قوله والقاطع في دار
صدتك القاطع لقب عبد الله بن محمد اول خليفة من بني العباس يقال سفحت
دمه اى سفكته قوله لكونه مطلوبا مثل ليلى بشر القلب بذكرها قوله لكونه محبوبا يعني
فيكون ذكره اقرب من ذكر المسند فكما ان من احب شيئا اكثر ذكره كذلك من استلذ به
شيئا قدم ذكره قوله مثل اظهار تعظيمه نحو امير المؤمنين يرسم كذا ورجل عالم جاء
ورجل جاهل عندي قوله اى قصر الخبر الفعلي عليه اى على المسند اليه المقدم والمراد
بالخبر الفعلي ما يدل على معنى الفعل من الحدث سواء كان فعلا او غيره وقيل المراد
بالخبر الفعلي ما يكون فعلا للمسند اليه نحو زيد قام او قائم لا ما كان فعلا لمتعلقه
نحو زيد قام ابوه او قائم ابوه قوله اى وقع بعدها يعني بان يكون حرف النفي متصلا
على المسند اليه والمسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل بينهما من توابعهم وليك اذا وقف منك
وسواء كان المسند اليه مظهرا او مضمرا معرفا او منكرا قوله وثبوته اى ويفيد التقديم
ايضا ثبوت الفعل لغير المتكلم قوله على الوجه الذي نفي عنه اى عن المسند اليه المقدم
ان عاما فعام وان خاصا فخاص قوله بالنسبة التي من توهم المخاطب الى آخره فيكفي
ثبوت الفعل له ولا يلزم ثبوته لجميع من في العالم قوله ولهذا اى لكون تقديم المسند
اليه القريب من حرف النفي الواقع بعده يفيد هذا الوجه من التخصيص قوله وهما متناقضان

اي ثبوت القائل لغير المتكلم ونفيها عنه في آنٍ واحد متناقضان بل يجب عند قصد هذا
المعنى اعني نفي الفعل عن المتكلم وعن غيره ان يؤخر المسند اليه ويقال ما قلته انا ولا احد غيري
قوله لانه يقتضي ان يكون انسان نفي يلزم من هذا الكلام ان يكون المخاطب معتقدا
ان هناك انسانا غير المتكلم قد رأى كل احد من الناس وهو محال عادة قوله ولا ما انا
ضربت الا زيدا اي ولم يصح ايضا ان يقال ما انا ضربت الا زيدا قوله لان المستثنى منه مقدر
عام يعني لان المنفي وهو الضرب الواقع على كل احد من الناس سوى زيد يقتضي ان
يكون انسان قد ضرب كل احد سوى زيد وهو محال قوله ان عاما فعام اي ان كان
نفيه عن المسند اليه المقدم الذي يلي حرف النفي على وجه العموم في المفعول فثبوته
لغيره يكون عاما وان كان نفيه عنه على جهة الخصوص في المفعول فثبوته ايضا لغيره
على جهة الخصوص فيه قوله اي وان لم يل المسند اليه اي المقدم الذي خبره فعلي قوله
بان لا يكون في الكلام حرف النفي الى آخره اي سواء كان في الكلام نفي وتقدم المسند اليه
على النفي والفعل جميعا نحو انا ما قمت او لم يكن نحو انا قمت فقد يفيد التخصيص وقد يفيد
التقوي قوله لمن زعم انفراد الغير بالسعي يعني تقول ذلك لمن يزعم ان هناك وجود
سعي في حاجته وان الساعي غيرك لا انت على الانفراد ففي الاول قصر قلب وفي
الثاني قصر افراد قوله لانه الدال صريحا على نفي شبهة يعني لان التأكيد انما يجيء بما يدل على
المقصود بالمطابقة لا بالالتزام قوله لدفع شبهة خالجت قلب السامع الشبهة في الاول
ان الفعل صدر من غيرك وفي الثاني انه صدر منك بمشاركة الغير قوله وتقرره في ذهن
السامع اي بحيث لا يكون له شك فيه قوله الجزيل اي الكثير وذلك اذا كان المخاطب
يعرف غيره باعطاء الكثير فان المراد تحقيق اعطائه الجزيل عند السامع دون تخصيص
اعطاء الجزيل به وسبب تقويته ان المبتدأ يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا
جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه الى نفسه فينعقد بينهما حكم ثم المسند اذا كان
متضمنا لضمير المبتدأ المعتد به صرفه ذلك الضمير اليه ثانيا فيكتسي الحكم قوة قوله
وكذا اي يأتي التقديم لتقوي الحكم وللتخصيص ايضا قوله مثال الاول اي تقديم

قوله وكذا اذا كان الفعل منفيا وهو عطف على مقدر تقديره وقد يأتي لتقوي الحكم اذا كان الفعل مثبتا وكذا اذا كان
منفيا قوله انت لا تكذب لتأكيد الحكم لا لتأكيد المحكوم لامتناع لعدم التأكيد على المؤكد فيكون معنى قولنا انت
لا تكذب لا تكذب ومعنى قولنا لا تكذب انت لا تكذب انت انت ولا شك ان الاول لتقوية الحكم دون
التأكيد تأمل

المسند اليه الذي لم يل حرف النفي لقصد التخصيص قوله انت ما سعيت في حاجتي اذا كان المخاطب
يعلم ان هناك عدم سعي في حاجة المتكلم ويعتقد انه مختص بغيره او مشترك فيه
ففي الاول قصر قلب وفي الثاني قصر افراد والمعنى انت مختص بعدم السعي اي عليك
وحدك لا معك قوله والا اي مثال تقديم المسند اليه لقصد التقوي دون قصد التخصيص
قوله وهو اي التقديم في المثال لتقوية الحكم المنفي كما انه في نحو هو يعطي الجزيل
لتقوية الحكم المثبت وتقرره فالحكم اعم من ان يكون مثبتا او منفيا قوله مما فيه اي في
نحو انت لا تكذب من تكرر الاسناد لان الفعل المنفي وهو لا تكذب اسند الى المبتدأ
اولا والى ضميره المستتر ثانيا ففيه اسنادان احدهما بلا واسطة والآخر بواسطة
الضمير قوله المقصود في لا تكذب اذ ليس فيه اسناد الفعل المنفي الى فاعل المبتدأ فقد فقد
منه ما يحصل به التأكيد وهو تكرير الاسناد قوله واقتصر المصنف يعني حيث نص على
ان المسند اليه المقدم اذا لم يل حرف النفي فقد يأتي للتخصيص وقد يأتي للتقوي
واقتصر في التمثيل على مثال التقوي قوله ليتفرع عليه اي على مثال التقوي ذكر الفرق
بين تقوي الحكم وتأكيد المسند اليه قوله يعني انه اي قولك انت لا تكذب قوله لتأكيد المحكوم
عليه اراد لتأكيد المسند اليه اي الضمير المستكن في لا تكذب فان انت يؤكده لانه يؤكد
نفسه قوله لا لتأكيد الحكم اي لا لتقوي الحكم بخلاف انت لا تكذب فانه لتأكيد الحكم ودلالته
على ان الكذب عنه منتف البتة بواسطة تكرر الاسناد فيه قوله هذا الذي ذكره حاصل
ما يقدم اي المسند اليه المتقدم اما ان يلي حرف النفي او لا فان وليه فهو للتخصيص نحو ما
انا قلت هذا القول وان لم يله سواء كان هناك حرف نفي ام لا فقد يفيد التخصيص نحو انت
ما سعيت في حاجتي وقد يفيد التقوي نحو انت لا تكذب قوله ان بني الفعل على معرف اي على
مسند اليه معرف سواء كان ظاهرا او مضمرا منفيا كان الفعل او مثبتا قوله وان بني الفعل على
منكر اي بان جعل خبرا عنه نحو رجل جاءني قوله اي بالفعل مما دخلت فيه الباء على المقصور
اي افادة التقديم تخصيص الفعل بالجنس او بالواحد قوله رجل جاءني في مخاطبة
المقامات فان المخاطب بهذا الكلام اذا عرف انه قد اتاك آت ولم يدر جنسه

٥٩

اي يبنى عليه

ارجل هو ام امرأة او اعتقد انه امرأة كان تقديم النكرة هنا يفيد تخصيص الجنس فعلى الاول
يكون فيه تعيين وعلى الثاني فيه رد خطأ واذا عرفت ان قد اتاك من هو من جنس الرجال
ولم يدر ارجل ام رجلان او اعتقد انه رجلان كان تقديمها يفيد تخصيص الواحد
فعلى الاول فيه تعيين وعلى الثاني فيه رد افراد قوله حامل المعنيين يعني اسم الجنس النكرة
حامل لشيئين الجنسية اي على كل فرد فرد من ذلك الجنس والعدد المعين و
ولا يعني ان يكون واحدا بل قد يكون واحدا وقد يكون اثنين وقد يكون فوق
ذلك قوله وقد يقصد به الجنس اي بالنكرة الموحدة كقوله تعالى وما من دابة
في الارض ولا طائر يطير بجناحيه ومنه رجل جاءني لا امرأة قوله وقد يقصد
به الواحد فقط نحو رجل جاءني لا رجلان قوله في ان البناء عليه اي بناء الفعل
على المسند اليه المقدم سواء كان ذلك المسند اليه معرفة او نكرة قد يكون للتخصيص
وقد يكون للتقوي قوله لكن خالفه اي خالف السكاكي الشيخ عبد القاهر في
بعض الامور قوله ان ولي حرف النفي اي وان ولي المسند اليه المقدم حرف النفي
افاد التخصيص جزما قوله والا اي وان لم يلي المسند اليه المقدم حرف النفي سواء كان
له هناك حرف نفي ام لا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي من غير تفرقة بين
معرفة ونكرة ومظهر ومضمر ومثبت الفعل ومنفيه قوله ومذهب السكاكي اي انه
المسند اليه المقدم سواء ولي حرف النفي ام لا قوله ان لم يمنع منه مانع اي من
التخصيص كفساد المعنى او بعدم الاستعمال الفصيح او غير ذلك من الاعتبارات قوله او
كان معرفة اي مظهرا واما المضمر ايضا معرفة قوله الا انه اي السكاكي يفيد الاختصاص
لان التقديم من موجباته واشهد له الذوق السليم قوله ان جاز اي على انه فاعل
قوله لفظا احترز من الفاعل اللفظي لعدم جواز تقدمه على الفعل نحو قام زيد
قوله تاكيدا لفظا اي تاكيد الفاعل الذي هو التاء في قمت فقدم انا والتزم فيه المستتر
انا اذا قدرنا انا مبتدأ مؤخرا في المعنى كان في المعنى احتمال الاشتراك لان انا

انا كثيرا ما يجلب للعطف كما عرف في النحو والعطف ملزوم الاشتراك ثم اذا
قدم انا زالت الشركة لزوال العطف الذي هو ملزوم لهما ولهذا فاذا
انتفى الشركة جاز التخصيص قوله وقدر اي كونه في الاصل مؤخرا بان كان فاعلا معنى
فقط قوله اي يقدر انه كان في الاصل معناه جعل ذلك التقدير بالفعل لا بالقوة
ومراده بان السكاكي اشترط في افادة التقديم الاختصاص امرين جواز تقديره
مؤخرا مع تقديره اي مؤخرا قوله اي وان لم يوجد الشرطان اي وان انتفى
مجموع هذين الشرطين سواء كان انتفاء المجموع بانتفاء احدهما او بانتفاء كل
واحد منهما قوله فلا يفيد التقديم اي تقديم المسند اليه قوله ولم يقدر اي ولم يقدر تقديم
التاخير بل اجري الكلام على الظاهر وهو ان يكون انا مبتدأ وقمت خبره قوله
نحو زيد قام مما كان المسند اليه فيه معرفة من غير المضمر فانه لا يجوز تقدير التاخير فيه
بانه بحال كان اصله قام زيد فقدم لان زيد حينئذ فاعل لفظا ومعنى ولا يصح
تقديمه على الفعل كما عرف في النحو قوله واستثنى السكاكي المنكر يعني من المسند اليه المبني
عليه الفعل ~~كما عرف في النحو~~ نحو رجل قام فانه اجاز فيه تقدير التاخير ايضا قوله
فلا على طريقة بناء الفاعل مستتر على مذهب السكاكي اي قدر السكاكي قوله بل هو بدل
من الضمير في جاءني يعني انه بدل من الفاعل اللفظي وهو الضمير المستكن في جاء فيكون
فاعلا معنى لا لفظا ولم يجوز تقدمه على العامل لانه ليس بفاعل لفظا قوله وانما
جعل من هذا الباب اي وانما جعل السكاكي نحو رجل جاءني من باب واسروا النجوى
على القول بالابدال مع عدم جوازه في المعرف لئلا ينتفي تخصيص المنكر فلا
يكون لجواز الابتداء بالنكرة مصحح فيمتنع التركيب اذ لا سبب للتخصيص غيره اي عند السكاكي مسوغ
الا بعد يكون النكرة مؤخرة في الاصل لان الكلام في النكرة الخالية عن جميع المخصصات
ولو انتفى تخصيصه لم يقع مبتدأ اذ ليس على شرط المبتدأ قوله فما يجوز وقوعه

فاعل

مبتدأ من غير اعتبار التخصيص فلا يجوز ان يقال كان الاصل زيد قام قام زيد فجاز ان
قام ضمير مستكن فيه وزيد بدل تقدم اذا ضرورة الى ذلك والحاصل ان الكلام في
المنكر يحتمل وجهين بعيدين احدهما ان يجعل المنكر مبتدأ نكرة من غير تقديم
وتأخير والآخر ان يحمل اصل الكلام على نحو واسروا النجوى الذين ظلموا فيجوز الحمل على الوجه
الاول لافادة التخصيص واخرى على الوجه الآخر لافادة التخصيص لكن الوجه الاول ابعد لان
كون المبتدأ نكرة مستبعد بعد ما مكتوفا بخلاف الثاني لان كون الاسم الظاهر بدلا من المضمر
المستتر غير مستبعد بعد مكتوفا وان كان قليلا نظائره بخلاف المعرف فان تردد
الكلام فيه بين امر بعيد وامر شايع مستفيض ولا يحمل الكلام على الوجه الشايع
لا على الوجه البعيد وبخلاف المضمر فان احتمال الاعتبارين فيه على السوية لانه ان
جعل مبتدأ في الاصل كان على شرط وان جعل في الاصل تاكيدا للفاعل كان ايضا
شايعا اذ التاكيد المضمر كثير مع انه لا يلتبس بالفاعل على تقدير التأخير قوله هذا الوجه
البعيد اي جعله من باب واسروا النجوى على تقدير الابدال بخلاف المعرف فانه لا ضرورة
يلجئ اليه فيقدر الاصل جاءني رجل اي بالنوع لا بالفعل لذلك حتى يلزم ابراز
الضمير في المثنى والمجموع قوله فليتأمل اي لانه مجرد اعتبار لا بالفعل قوله بخلاف نحو قولهم
شر اهر ذا ناب اي فانه لا يقدر فيه التأخير بل يحمل على وجه الابتداء لوجود المانع
من تخصيص وتخصيص النوع قوله ان المهر لا يكون الا شرا اذ ظهور الخبر للكلية
فلا يكون السامع مترددا بين ان يكون المهر شرا او خيرا قوله عن مواضع استعمال هذا
الكلام اي قولهم شر اهر ذا ناب قوله بخصصه اي بخصيص هذا القول حسبنا ولو
على شر اهر ذا ناب الا شر ولكن هذا التقدير لانه في الاصل مؤخر قدم للتخصيص بشرط تقدير
التأخير فيقع في هذا المثال على قوله من قولهم بخصصه وقولنا بالمنع اي الوقوع
من قول الائمة بتخصيص شر اهر ذا ناب وقول السكاكي بعدم المانع قوله بعظم شأن
الشر بتنكيره للتنويع او للتهويل والتعظيم قوله شر عظيم فظيع اي شر يستتبع جاوز
المقدار قوله فيكون تخصيصا نوعيا اي فيرجع التخصيص الى النوع وهو كونه قطعا

قوله

الجنس

قوله اذ قد ... [illegible]

[illegible]

واحدا

قطعا لا غير فظيع لا الى الجنس وهو كونه شرا لا خيرا او الى الافراد وهو كونه
لا اثنين ومن ثم صح ما قاله وما قاله قوله فيما ذهب اليه السكاكي قوله اذ الفاعل اللفظي
اي في نحو زيد قام والمعنوي اي في نحو انا قمت قوله اي في امتناع التقديم اي تقديمهما
على عاملهما قوله ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا لانه كما لا يجوز تقديم الفاعل على
عامله لا يجوز تقديم تابعه على عامله ايضا وان لم يكن التابع تابعا قوله بل امتناع
تقديم التابع اولى لان تقديم الفاعل ليس فيه الا التقدم على العامل خاصة وتقديم
التابع فيه تقدم المحمول على عامله والتابع على متبوعه فهو ممتنع قوله دون اللفظي بحكم
اي ترجيح بلا مرجح قوله وكذا نحو ترك التابع بان يقال عند التأخير يكون تابعا
اما عند التقديم فلا يبقى تابعا لانا نقول اذا جاز ذلك في التابع فلم لا يجوز في الفاعل
ايضا ان يكون عند التأخير فاعلا وعند التقديم لا يبقى فاعلا والجواب ان تقدم
الفاعل اللفظي مع تجرده عن وصف الفاعلية لم انه لم يعهد في كلامهم مثل هذا التقديم
واما تقديم التابع مع تجرده عن وصف التابعية فغير ممنوع لانه امر معهود في كثير من
المواضع نحو جرد قطيفة واخلاق ثياب قوله الآتي المعطوف في ضرورة الشعر كقوله
عليك ورحمة الله السلام لكن يشترط ان لا يتقدم المعطوف على العامل قوله فمنع هذا
مكابرة اي منع امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا محض مكابرة فلا يسمع قوله
لان هذا اعتبار محض لانه محكوم بالفعل حتى يلزم منه خلو الفعل عن الفاعل في التعليل
بذلك ليس بشيء قوله لحصول اي لجواز حصول التخصيص فيه قوله كما ذكر السكاكي اي في شر اهر
ذا ناب قوله من التهويل وغيره بيان لغيره قوله والسكاكي وان لم يصرح جواب
عن سؤال مقدر تقديره كيف يرد على السكاكي ما ذكره المصنف مع انه لم يصرح بحصر التخصيص
في اعتبار التقديم والتأخير قوله لفوات شرط الابتداء اي بالنكرة وهو تخصيص بالوجه ما
قوله ذلك الوجه البعيد وهو كونه رجل في المثال ونحوه كان قبل التقديم بدلا من الضمير

في الاحتجاج على ما ذهب اليه

المتمكن في الفعل فلو اخر لكان بدلا من الفاعل الفاعل لفظا قوله لئلا يكون المبتدأ نكرة
محضة على ارتكاب الوجه البعيد قوله زعم انه اي رجل نحو رجل جاءني قوله بدل مقدم
اي باق مع تقديمه على صفة البدلية لانه بعد التقديم صار مبتدأ والجملة خبره كما
كانت قبل تقديم النكرة على زعم هذا البعض قوله ويمكن في ذلك يعني استدل ذلك
البعض على ما زعم بتوجيهات واحتمالات بعيدة من كلام السكاكي في مواضع من كتابه قوله
وعلى اي وتمسك ايضا بما وقع من السهو للشارح العلامة في شرح المفتاح قوله ان
المرفوع يحتمل اي المرفوع المقدم وهو زيد في المثال الاول وعمرو في المثال الثاني
يحتمل ان يكون فاعلا مقدما ويحتمل ان يكون بدلا مقدما قوله ولم يلتفت الى تصريحاتهم اي
ومن العجب ان ذلك البعض تمسك فيما زعم بتوجيهات بعيدة ولم يلتفت اي ذلك البعض
على صحة بناء الفاعل الى تصريحاتهم بالمنع حتى صرح الشارح العلامة بمنع تقديم التابع
باقيا على وصف التبعية على متبوعه حيث قال الفاعل هو الذي لا يتقدم اه وقوله ولم يلتفت
بكر ما قبل الآخر معطوف على قوله يمسك وبوقع هذا الكلام بتعجب وتشنيع على ذلك البعض
ويؤيد قوله من حيث هو تابع احتراز من التابع الاعم فانه قد ينفك عن المتبوع كالحرارة
للنار فانها قد توجد بالشمس والحركة ومن نحو وجود حطيفه واخذ الثواب فانه وان كان جوده
في تلك حطيفه جوده صفة حطيفة دال على معنى فيها لكن لا يقصد فيه الوصفية قوله ثم لا نسلم
امتناع ان يراد وارد على قول السكاكي فلو امتنع ان يراد المهر شر اهر قوله كيف
استبعاد وانكار لمنع السكاكي تخصيص الجنس في المثال المذكور اي كيف يمتنع مع انه
لا دليل على منعه نقلا ولا عقلا والحال ان الشيخ عبد القاهر وهو ممن يتبع له في هذا
الفن بل هو الامام المقدم في هذا الفن جاز ان يكون المثال المذكور تخصيص الجنس
حيث قال قدس سره في دلائل الاعجاز ان الذي اهر ذا ناب من جنس الشر لا من جنس الخير قوله ثم قال
السكاكي لفظه هنا تجد التعقيب في الذكر في بحث الكلام على ما ذكره الحق بعد تقدم

م على ما ذكره قوله من قبيل هو قائم اي المفيد للتقوي قوله اي لتضمن قائم الضمير اي الضمير
الراجع الى زيد في هذا الضمير صرف قائم الى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة قوله مثل قائم بنصب
مثل صفة لمصدر محذوف اي تضمنا مثل تضمن قائم قوله اي بناء الضمير في قائم قوله
بالخالي عنه اي بالاسم الجامد الذي لا يتحمل ضميرا البتة قوله وبهذا الاعتبار قال يقرب
يعني قائم المتضمن للضمير له جهتان جهة يشبه بها الفعل وهي تحمله للضمير وجهة يشبه بها
الاسم الجامد وهي عدم تغيره في الحالات الثلاث فكانه لا ضمير فيه فبالاول قرب
من قبيل تقوى الحكم وبالثانية بعد عنه فلم يكن نظيره فلاجل هذا جعله قريبا
ولم يجعله نظيرا قوله وشبهه بفتح الشين المعجمة والباء الموحدة مصدر مضاف الى فاعله
لا بكسر الشين وسكون الباء كما توهم قوله فالاول اي كونه مشعرا بان فيه شيئا من التقوي
لتضمنه الضمير الراجع الى المبتدأ قوله والثاني اي كونه ليس مثل التقوي لشبهه بالخالي
عن الضمير حتى كانه لا ضمير فيه اصلا فلذا قال يقرب ولم يقل نظيره قوله اي ولشبهه اي
شبه قائم المتضمن للضمير بالاسم الخالي عن الضمير في عدم التغير في التكلم والخطاب والغيبة
قوله لم يحكم بانه اي مثل قائم مع الضمير وكذا مع فاعله الظاهر ايضا جملة هذا الاطلاق ليس
على اطراقه لان اسم الفاعل مع فاعله في بعض المواضع كما اذا وقع مبتدأ وما بعده
فاعل سد مسد الخبر نحو اقائم الزيدان او وقع صلة الموصول نحو جاء الذي قائم ابوه
فانه في ذلك ونحوه من قبيل الجملة لا من قبيل المفرد قوله في مثل رجل قائم ورجلا قائما
وبرجل قائم يعني لو كان مع فاعله جملة لما تغير اعرابه لان جزء الجملة لا يتغير اعرابه
بدخول العوامل على الجملة وفي قوله في البناء نظر لان الجملة من حيث هي لا تستحق اعرابا
ولا بناء قوله الذي يرى تقديمه على المبتدأ اي على الخبر الفعلي يعني من الاسباب المقتضية
لتقديم المسند اليه لفظ مثل وغير اذا استعمل على سبيل الكناية لا على سبيل التصريح
قوله على سبيل الكناية اي لا يقصد بلفظ مثل ولفظ غير انسان معين بل يقصد

نوع

بهما غير معلق اي كل انسان يعرض مثلك في الصفة لا يبخل وكل من هو مغاير لك كاينا من كان
لا يجود واذا نفي الوجود عن غير المخاطب مثلا ثبت للمخاطب ضرورة ان الجود موجود
ولا بد له من محل يقوم به وهو المخاطب قوله بمعنى انت لا تبخل يعني ان من يماثل المخاطب لا بد
وان يشاركه في اخص اوصافه وذلك الوصف هو علة نفي البخل عن المماثل وهي موجودة
في المخاطب فيلزم نفي البخل عنه لوجود ذلك الوصف فيه قوله عمن كان مماصفته اي
عن كل من كان مماصفة المخاطب كاينا من كان قوله من غير قصد الى مماثل اي الى انسان
معين مماثل للمخاطب قوله لزم نفيه عنه اي لزم نفي البخل عن المخاطب واثبات الجود
له بنفيه اي الجود عن غيره اي غير المخاطب قوله مع اقتضائه محلا اي مع ان الجود
موجود فيقتضي محلا يقوم به وهو المخاطب اذ الغرض نفيه عن كل من تغاير المخاطب
فيثبت الجود له بطريق الكناية التي هي ابلغ من التصريح لان الكناية كدعوى الشيء ببينة
والتصريح فيه دعوى الشيء من غير بينة فالكناية ابلغ من هذه الحيثية قوله بهذين
التركيبين يعني لفظ مثل ولفظ غير انهما كنايتان عما اضيف اليه من غير تعريض
بغيره والكناية ابلغ من التصريح قوله لان الغرض بهما اي بلفظ مثل وغير اثبات الحكم
لما اضيف اليه بطريق الكناية قوله والتقديم اي وتقديم المثل والغير اوجب لتقوي
الحكم بواسطة تكرر الاسناد اعون على هذه المبالغة المقصودة قوله كان مقتضى القياس ان
يجوز التاخير لانك اذا قلت لا يبخل مثلك ولا يجود غيرك يحصل به المعنى المذكور ايضا
لكن لم يرد الاستعمال الا على التقديم قوله قيل وقد تقدم الغرض من نقل القيل وتوجيه ورد
الاعتراض عليه كما بينه المحشي بقوله وفيه نظر لان النفي عن الجملة اه قوله دال على العموم اي
عموم السلب وهو نفي الحكم عن كل فرد فرد والمقام يقتضيه قوله نحو كل انسان
لم يقم بتقديم المسند اليه وهو ما اضيف اليه كلمة كل فانه يفيد عموم السلب وشمول النفي لكل
فرد من افراد الانسان قوله بخلاف ما لو اخر اي ما لو اخر المسند اليه المسور بكل عن المسند قوله

الجود

لكن

الافراد

قوله فانه اي تاخير المسند اليه المسور بكل يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد اي عن مجموع
من حيث المجموع لا عن كل فرد فرد فلفظ كل في الصورة الاولى اعني في قولنا كل
انسان لم يقم عددي وفي الصورة الثانية اعني قولنا لم يقم كل انسان مجموعي
واذا ثبت ذلك فالتقييد يفيد عموم السلب وشمول النفي لكل فرد فرد
والتاخير لا يفيد ذلك بل يفيد سلب عموم الايجاب ونفي شموله لكل فرد
فرد قوله وذلك اي الذي قيل من ان التقديم يفيد العموم والتاخير يفيد نفي الحكم
عن جملة الافراد والتقديم يفيد عموم السلب والتاخير يفيد سلب العموم قوله لئلا يلزم
ترجيح التاكيد وهو تقرير المعنى الحاصل قبله على التاسيس وهو افادة معنى اخر
لم يكن حاصلا قبله ان لم يفد التقديم على العموم في الصورة الاولى والتاخير التخصيص
في الصورة الثانية قوله وهو ان يكون يعني لفظ كل لاجل افادة معنى اخر لم يكن حصل من
قبل قوله مع ان التاسيس راجح يعني وترجيح التاكيد على التاسيس باطل لان
التاسيس اصل والتاكيد فرع عليه قوله لان الافادة اي لان التاسيس افادة
والتاكيد اعادة وحمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة قوله اما في صورة التقديم
اي تقديم المسند اليه المسور بكل قوله موجبة اي قضية موجبة قوله اما الايجاب
اي اما كونها قضية موجبة فلانه لانه حكم فيها بنفي القيام قوله لان حرف السلب
وقع جزءا من المحمول علة لقوله حكم فيها بثبوت عدم القيام لانسان قوله واما الاهمال
اي واما كونها قضية مهملة قوله ما يدل على كمية الافراد وهو المراد بالسور يعني لم
يقيد موضوعها بالسور قوله مع ان الحكم فيها على ما صدق عليه الانسان احترازا عما
كان الحكم فيه على الطبيعة فانها لم تكن مهملة بل طبيعية قوله واذا كان انسان لم يقم اه اي
واذا ثبت ذلك قوله نفي القيام عن جملة الافراد اي عن المجموع من حيث هو مجموع فلا ينافي
ان يكون ثابتا للبعض لا نفي القيام عن كل فرد فرد حتى ينافي ثبوته للبعض قوله

مهملة بل طبيعية م

[illegible]

٣٤٢

لا الموجبة المهملة اه اشارة الى بيان الملازمة في الصورة الاولى نحو كل انسان لم يقم ولفظ كل في هذه
عدمي قوله عند وجود الموضوع انما قيد بذلك لان السالبة لا يقتضي وجود الموضوع
قوله بمعنى انهما اي الموجبة المهملة المعدولة المحمول والسالبة الجزئية متلازمان في الصدق
فكل ما صدقت عليه احديهما صدقت عليه الاخرى لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام اه
بيان للملازمة بين الموجبة المهملة المعدولة المحمول وبين السالبة الجزئية قوله واما ما كان يصدق
نفي القيام عن البعض لانه على التقدير الاول يكون بالتضمن وعلى التقدير الثاني يكون
بالتضمن وعلى تقدير الثاني يكون بالمطابقة قوله وكما صدق نفي القيام عن البعض اي كما
صدقت السالبة الجزئية قوله صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة اي صدقت الموجبة
المهملة المعدولة المحمول قوله فهي اي الموجبة المهملة المعدولة المحمول قوله عن الجملة اي جملة الافراد
قوله اما بنفي الحكم عن كل فرد لانه اذا انتفى الحكم عن جميع الافراد فقد انتفى عن بعضها لان ما ثبت
للكل فقد ثبت للبعض بالضرورة واما ما كان يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد اي وعلى
التقديرين المذكورين يلزم السالبة الجزئية الموجبة المهملة المعدولة المحمول قوله دون
كل فرد لان نفي الحكم في كل واحد من الموجبة المهملة المحمول والسالبة الجزئية يحتمل ان يكون
عن كل واحد من الافراد ويحتمل ان يكون من جملة الافراد والاحتمال الاول يستلزم الثاني ولذلك
قال المستلزم من غير عكس فيحمل على ما هو المحقق وهو النفي عن الجملة واذا كان انسان
لم يقم اه واذا ثبت ان معنى قولنا انسان لم يقم بدون لفظ كل نفي القيام عن جملة الافراد
الى اخره قوله فلو كان بعد دخول كل ايضا معناه كذلك اي نفي الحكم الذي هو القيام
عن جملة الافراد الى اخره قوله فلو كان بعد دخول كل ايضا معناه كذلك اي نفي الحكم
الذي هو القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فرد كان لفظ كل لتاكيد المعنى الاول
لا لتاسيس معنى اخر فيجب ان يحمل الكلام بعد دخول كل على نفي القيام عن كل فرد فرد
ليكون معنى الكلام بعد دخولها غير ما قبله فيكون كل لتاسيس معنى اخر ترجيحا للتاسيس

مبني على التاكيد قوله واما في صورة التاخير بفتح همزة اما عطف على قوله اما في صورة التقديم فلانه
اي واما بيان لزوم ترجيح التاكيد على التاسيس في صورة تاخير المسند اليه عن المسند
قوله ولنا لم يقم انسان اه قوله والسالبة المهملة نحو لم يقم انسان اشارة الى بيان الملازمة
في الصورة الثانية وهي لم يقم كل انسان ولفظ كل في هذه مجموعي قوله نحو لا شيء من الانسان
بقائم يعني ان السالبة المهملة نحو لم يقم انسان في قوة السالبة الكلية نحو لا شيء من الانسان
بقائم فان كل واحدة منهما يستلزم نفي الحكم عن كل واحد من افراد الانسان ولذا
قال المعنى المقتضية لانها بعينها تقتضي ذلك قوله وهكذا هذا اي كون السالبة
المهملة في قوة السالبة الكلية مخالفا لما عندهم اي لقواعدهم حيث صرحوا بان المهملة
مطلقا اي سالبة كانت او موجبة معدولة او محصلة في قوة الجزئية قوله بينه بقوله
لورود موضوعها اه قوله اي موضوع المهملة يعني موضوع السالبة المهملة وهو نكرة
قوله فانه يفيد نفي الحكم عن كل فرد واذا كان كذلك فيكون لم يقم انسان في تقدير لم يقم
واحد من احاد الانسان قوله معناه نفي القيام عن كل فرد اي معنى عموم السلب وشمول
النفي قوله فلو كان بعد دخول كل ايضا كذلك اي فلو كان لم يقم كل انسان بعد دخول
كل عليه معناه ايضا نفي القيام عن كل فرد قوله كان كل لتاكيد المعنى الاول اي المعنى الحاصل
قبل دخولها قوله فيجب ان يحمل اي التركيب المذكور بعد دخول كل عليه قوله على نفي
القيام عن جملة الافراد يعني يحمل على نفي الحكم عن جملة الافراد من حيث الجملة اي يحمل على
سلب العموم ونفي الشمول لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لان احد هذين
المعنيين يعني ان لفظ كل في السالبة المهملة لا يخلو عن افادة احد معنيين اما
عموم السلب وشمول النفي وهو سلب القيام عن كل فرد فرد من افراد الانسان
واما سلب العموم ونفي الشمول وهو سلب القيام عن مجموع افراد الانسان وجملتها
لا عن كل فرد فرد فلا ينافي القيام لبعض الافراد لان المنفي هو ثبوته للمجموع من حيث
ثبوته

هو مجموع فيصدق بنفيه عن كل فرد فرد وبنفيه عن البعض قو يثبت الآخر ضرورة لان الغرض انما مانعة الخلو فاذا تعذر احد المعنيين المذكورين تعين الآخر وههنا قد تعذر حملها على عموم السلب وشمول النفي لما تقدم من ترجيح التاكيد المرجوح على التاسيس الراجح فتعين حملها على سلب العموم ونفي الشمول قو التقديم بدون كل نحو انسان لم يقم لسلب القيام عن جملة الافراد من حيث الجملة قو والتاخير اي وتاخير المسند اليه بدون كل ايضا نحو لم يقم انسان قو لعموم السلب وشمول النفي اي لنفي القيام عن كل واحد من احاد الانسان قوله بعد دخول كل يعني في صورة التقديم والتاخير نحو كل انسان لم يقم ولم يقم كل انسان قو يجب ان يعكس هذا اي يعكس الحكم الذي كان لهما قبل دخول كل وذلك بان يحمل كل انسان لم يقم على عموم السلب وشمول النفي وقد كان قبل دخول كل لسلب العموم ونفي الشمول ويحمل لم يقم كل انسان على سلب العموم ونفي الشمول وقد كان قبل دخول كل لعموم السلب وشمول النفي ليكون كل افاد معنى لم يكن حاصلا قبل دخوله فتعين ان يكون مؤسسة لا مؤكدة قو وفيه اي وفي هذا القول قو لان النفي عن الجملة ان فالنفي وما يتعلق به من معطوف ومعطوف عليه في موضع اسم ان وقوله انما افاده الاسناد ان في موضع خبرها وقوله انما افاده اي ذلك النفي في الصورتين قو لا انما صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه بل المسند اليه هو المضاف الذي هو لفظ كل قو فيكون كل تاسيسا لا تاكيدا حاصله انه لو سلم ان المعنى بعد دخول كل في الصورتين هو المعنى قبل دخولها لم يلزم ان يكون كل تاكيدا كما زعم هذا القائل لان التاكيد لا يزيل الاسناد الذي في الاصل بل يقرره لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر وههنا ليس كذلك قو وفيه بحث ان هذا اي هذا المعنى الذي اورده المنظر انما يتم له لو كان مراد التاكيد الاصطلاحي وهو لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر قو لو اريد بذلك اي بالتاكيد قو كان حاصلا بدونه اي بدون كل وهذا التاكيد غير الاصطلاحي قو وفيه يتوجه ما اشار اليه اي وحين ظهر اندفاع المنع المذكور يتوجه على هذا القائل منع آخر على تقدير ان يكون معنى التاكيد ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه وهو قوله واما الثانية اه قو اذا افادت النفي عن كل فرد يعني لما ذكر من

من ورود موضوعها وهو نكرة في سياق النفي قو فقد افادت النفي عن الجملة اي عن جملة الافراد والا يلزم الشيوع لبعض الافراد فلا يصدق النفي عن كل فرد قو ان هذا المعنى اي حمل لم يقم كل انسان على نفي القيام عن الجملة دون كل فرد قو كان حاصلا بدونه اي قبل دخول كل لان الحكم اذا انتفى عن كل فرد فقد انتفى عن الجملة بالالتزام فيكون كل ايضا على زعم هذا القائل تاكيدا لا تاسيسا قو لم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس كما زعمه هذا القائل بل غاية ما في الباب يلزم ترجيح احد التاكيدين على الآخر اذ لا تاسيس على كل التقديرين قو بطريق الالتزام لانه يلزم من نفي القيام عن كل فرد فرد نفيه عن الجملة قو فلا يكون تاكيدا الا حين حينئذ الدلالتين قو اذ لو اشترط اه توجيه للنظر قو لان دلالة لم يقم انسان على هذا المعنى التزام اي على نفي الحكم عن الجملة ودلالة لم يقم كل انسان عليه مطابقة فقد اختلف جهتي الدلالتين فينبغي ان يكون على هذا القول تاسيسا لا تاكيدا مع انه تاكيد اتفاقا قو وفي النكرة المنفية يعني في الصورة الثانية نحو لم يقم انسان وهذا اعتراض آخر وارد على تسميتها مهملة قو سالبة كلية لانه نص في السلب عن كل واحد قو والبيان لا بد له من مبين وذلك المبين هو وقوع النكرة في سياق النفي قو ولا مجال هنا لشيء يدل اه وهو عموم النكرة الواقعة في سياق النفي فيكون لم يقم انسان سالبة كلية قو سوى هذا اي سوى ان يكون هناك شيء يدل على كمية افراد الموضوع سواء كان لفظ كل او بعض او غيرهما قو باعتبار عدم السور لانها على ما ذكرنا يكون سورة كلية فلا وجه لتسميتها مهملة قو بان اخرج عن اداته اي بان جعلت كلمة كل مؤخرة لفظا وتقديرا عن اداة النفي ولا تكون كلمة معمولة للفعل المنفي قو لان الدخول في حيز النفي شامل لذلك يعني فوله ان كانت داخلة في حيز النفي شاملا لما كانت فيه كل معمولة للفعل المنفي

على جهة الفاعلية او المفعولية مقدمة على الفعل الذي يقتضيها على جهة المفعولية او مؤخرة عنه او
بغير ذلك والعطف باو يقتضي المغايرة فعطف معمول على اخر عنه سل بل قوله
وكذا لو عطفتها على اخرى اي وكذا لا يصح ايضا عطف معمول على اخرى في قوله بان اخرت
عن اداة بتقدير فعل لان اخرت فعل ومعمول اسم وعطف الاسم على الفعل وبالعكس
لا يصح اولا يحسن فالتقدير على هذا الوجه اخرت او جعلت معمولا وهذا وان صح من جهة
اللفظ لكن لا يصح من جهة المعنى لان التاخير عن اداة النفي اعم من ان يكون معمولا للفعل المنفي
اولا فيكون داخلا في المعطوف عليه فلا يصح العطف عليه باو المقتضية للتغاير
قوله اللهم الا ان يخص الخ هذا اعتذار وتضعيف والتماس لتصحيح الكلام ولو
بارتكاب وجه بعيد وهو ان يخصص قول المص بان اخرت بالحمل على ما اذا لم
تدخل اداة النفي على فعل عامل في كل او على اذا لم يكن معمولا للفعل المنفي قوله على ما
يشعر به المثال يعني قوله قيل ما كل ما يتمنى المرء يدركه فان كل فيه مؤخرة عن اداة النفي
وليس حرف النفي داخلا على فعل عامل في كل ولا هي معمولة لفعل منفي ومع ان لا يكون المعطوف
عليه شاملا للمعطوف فيصح العطف ولا يخفى ما فيه من دعوى التخصيص من غير
مخصص والمحمول اعم اي واذا كانت كل معمولا للفعل المنفي فقد يكون على جهة الفاعلية قوله
وقد يكون على جهة المحمولية واذا كانت على جهة المفعولية فقد يكون مؤخرة على الفعل الذي
يقتضيها وقد يكون مقدمة عنه وقد اشير الى ذلك في المتن والشرح قوله وما جاء
كل للعموم اخر مثال الفاعل على مثال التاكيد لان الاصل في كل ان يقع تاكيدا لا حاطة
والشمول ووقوعها فاعلا قليل في لغة العرب قوله ففي جميع هذه الصور اي الست يكون
النفي متوجها الى الشمول اي شمول النفي لجميع افراد المنفي كله يعني يكون كل في هذه الامثلة
لسلب العموم النفي والشمول لا العموم السلب وشمول النفي حتى يكون النفي متوجها الى وشمول
اصل الفعل قوله وافادة الكلام اي الكلام الذي فيه النفي او توجه النفي الى الشمول
حاصلة قوله ثبوت الفعل اي في صورة الفاعل كما في المثال الاول والثالث قوله او
الوصف اي او افاد ثبوت الوصف في خبر المبتداء صفة في الحقيقة كما في
لان الخبر

قوله عن النفي اي توجه النفي الى اصل الفعل والى شموله جميعا لا الى شموله خاصة فلا يفيد الكلام ثبوت الفعل
او الوصف لبعض وقصده به اصلا لكون الفعل او الوصف منفيا باعتبار الاصل او [illegible]

في المثال الاول قوله مما اضيف اليه كل اي لبعض من المشمولين بها قوله في المعنى فاعل الكلام وذلك
فيما وقعت فيه كل مبتداء نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه قوله افاد تعلقه اي وافاد
تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض من المشمولين في صورة المفعول كما في المثال
الرابع والخامس قوله ان كانت كل في المعنى مفعولا للفعل نحو بان وقعت تاكيدا
للمفعول نحو لم اخذ الدراهم كلها قوله وذلك بدليل الخطاب اي وافادة الكلام
ما ذكرنا في الصورة المذكورة يعرف بالذوق السليم وموارد الخطاب قوله وانه
ان هذا الحكم اي كون هذه الصورة تفيد نفي الشمول وثبوت اصل الفعل للبعض
ليس بكلي بل اكثري فتختلف في بعض الموارد كالآيات المذكورة في الشرح وعلى
والجواب انما ذكر مخصوص بما لا مانع فيه وههنا مانع شرعي قوله وان لم يكن
كلمة كل قوله لفظا انما قيد به احترازا عما اذا تقدمت على النفي لفظا ومعنى فان النفي ح
لم يتغلظ عليه بوجه والغرض انه لعموم السلب فهو وان تقدم لفظا متاخر معنى يتسلط
لتسلط النفي عليه قوله ولم يقع معمولا للفعل المنفي نخرج نحو كل الدراهم لم آخذ فانه
وان تقدمت فيه كل على النفي لفظا لكنها معمولة للفعل المنفي فتكون داخلة في حيز النفي
قوله وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد اي يتوجه الى اصل الفعل فيكون النفي نفيا عاما
ويناقضه الايجاب الجزئي بخلاف ما اذا قدم النفي على كلمة كل فان النفي فيه نفي للعموم
وهو لا ينافي الايجاب الجزئي قوله كل ذلك لم يكن اي قال له رسول الله في جواب
سؤاله كل ذلك لم يكن اي لم يقع واحد منهما بل صليت اربعا والدليل على العموم
قول ذي اليدين في الجواب بعض ذلك قد كان والايجاب الجزئي يرفع للسلب الكلي
لا السلب الجزئي قوله على شمول النفي وعمومه اي لكل ما اضيف اليه كل قوله من جهتين
اثنين قوله تخطئة للمتوهم يعني حيث اعتقد وقوع احد الامرين منهما قوله لانتفى
الجمع بينهما اي بين ما قبل الشرط وما بعدها لان السائل عارف بانه لم يقع الا احدهما

[illegible]

[illegible]

وكسر كلا ذلك لم يكن اى قال قاله رسول الله فى جواب سؤال الكلا ذلك لم يكن اى لم يقع واحد منهما بل حصلت ارتفاع الدلالة
على العموم قول ذى اليدين فى الجواب بعض ذلك قد كان والايجاب الجزئى دفع للسلب الكلى لا السلب الجزئى الجزئية

فلو يحصل له بالحكم بنفى الجميع فائدة قوله انما ينافى النفى عن كل فرد يعنى ان نقيض الموجبة الكلية هى السالبة الجزئية لا الجزئية وان لم يتناقضا لجواز ان يسلب للبعض وينتفى عن البعض الآخر فيصدقان معا وحاصله ان الثبوت للبعض انما ينافى عموم السلب وشمول النفى لا سلب العموم ونفى الشمول قوله اى على عموم النفى لكل فرد اى مما اضيف اليه كل قوله برفع كل على معنى لم اصنع شيئا اه فانه لو نصبه لافاد تخصيص النفى بالكل وبعود دليلا على انه فعل بعض ذلك الذنب ومراده تنزيه نفسه عن كل جزء منه فلهذا رفع وان كان الفصيح النصب فى مثله قوله ولهذا المعنى يعنى تنزيه نفسه عن كل جزء مما تدعيه هى عليه وانه لم يصنع شيئا منه قط قوله المستغنى عن الاضمار اذ على تقدير نصب كل فى قوله كله لم اصنع يكون مفعولا مقدما للفعل المنفى فلا يحتاج الفعل الى تقدير شىء ليقع عليه لانه قد اخذ مفعوله قوله اى لم اصنعه يعنى ان التقدير على رواية الرفع كله لم اصنعه فحذف الضمير للتخفيف قوله وسيجى بيانه يعنى فى باب احوال المسند عند ذكر الحالة المقتضية لتقديمه لكونه عاملا او متضمنا لما له صدر الكلام قوله فى المقامات المذكورة اى للمسند اليه من مقتضيات الاحوال قوله مقتضى الظاهر من الحال اى ظاهر حال المتكلم قوله لاقتضاء الحال اياه الفرق بين مقتضى الظاهر ومقتضى الحال ان مقتضى الحال اعم من مقتضى الظاهر لان كل مقتضى الظاهر مقتضى الحال وليس كل مقتضى الحال مقتضى الظاهر قوله موضع المظهر كقولهم اى ابتداء من غير جرى ذكر للمسند اليه لفظا او قرينة حال قوله مكان نعم الرجل فانه يوضع مكان الفاعل المظهر ضمير مستتر فى نعم وبئس يرمى به من غير قصد الى مرجع معين ثم يفسر لابهامه بنكرة منصوبة قوله ليتمكن ما يعقبه فى الذهن اى ذهن المتكلم قوله وانما يكون هذا اى ضمير المستتر فى نعم وبئس قوله من يجعل المخصوص خبر مبتداء محذوف المخصوص بالمدح او الذم فيه ثلاث اعاريب احدها ان يكون خبر مبتداء محذوف فاذا قلت نعم رجلا زيد كان زيد خبر المبتداء محذوف والتقدير هو زيد والثانى ان يكون

مبتداء خبره محذوف والتقدير زيد الممدوح وعلى هذين التقديرين يكون الضمير فى نعم واقعا موضع المظهر والثالث ان يكون المخصوص مبتدأ مؤخرا خبره ما قبله وعلى هذا يكون الضمير فى نعم واقعا موقعه لتقدم مرجعه فى التقدير ولا يكون مما نحن فيه قوله ويكون التزام افراد الضمير جواب سؤال مقدر وهو ان يقال لو جاز رجوع الضمير الى المخصوص على تقدير كونه مبتداء خبره ما قبله لوجب مطابقة الضمير للمرجع وتثنيته وجمعه لكنهم التزموا افراد الضمير فدل على انه لا مرجع له سوى كان المخصوص خبر مبتداء او لا والجواب عما ذكره الشارح قوله من خواص هذا الباب اى باب نعم وبئس قوله من الافعال الجامدة لشبهها بالاسم الجامد حتى ذهب بعضهم ان نعم وبئس اسمان قوله وقولهم اى فى ضمير الشان والقصة مكان الشان زيد عالم او القصة هند عالمة فوضع هو او هى موضع المظهر وهو الشان او القصة ولذا سمى ضمير الشان و القصة لان اضمار الشان المعهود فى الذهن او القصة المعهودة فاضيف اليه ما هو مفسر له قوله مجرد قياس اى مجرد مثال واعلم ان هذا الضمير يجىء مذكرا ومؤنثا لكن الاحسن ان يسمى الشان ويذكر اذا كان فى الكلام مذكر وضمير القصة ويؤنث اذا كان فى الكلام مؤنث رعاية للمناسبة لان مفسره ذلك المؤنث او المذكر قوله فى البابين اى باب نعم وضمير الشان قوله اى يعقب الضمير اى الضمير الموضوع موضع المظهر قوله فيتمكن اى يعقب الضمير ويجىء بعده قوله فضل تمكن اى زيادة تمكن لان ذكر الشىء مبهما اولا ثم مفسرا ثانيا اوقع فى النفس من ذكره مفسرا اول الامر قوله اعز من المنساق بلا تعب لان من وجد شيئا بعد بقاء السدائد فى طلبه كان لذلك الشىء فى قلبه محل ومكانة لا يكون لما حصل من غير تعب الطلب ومن اجل ذلك لزم تقديم ضمير الشان وان يكون مضمون الجملة مما يعتنى به قوله وان يجى ان هذا اى هذا التعليل المذكور لوقوع المضمر موضع المظهر يصح فى ضمير الشان دون ضمير نعم وبئس لان ما فى نعم وبئس المفسر ثم يعلم انه فى الفعل

ضميرا واذا سمع المضمر لم يبق شيء ينتظره السامع ويتشوق اليه قوله اي بوضع المظهر موضع المضمر
يعني سواء كان المظهر الواقع موقع المضمر بعين لفظ السابق او بغيره قوله بتمييزه مصدر مضاف
الى المفعول والفاعل محذوف اي لكمال عناية المتكلم بتمييز المسند اليه غيره في ذهن المخاطب
قوله لاختصاصه بحكم بديع اي لاختصاص المسند اليه بحكم بديع عجيب الشان والشيء
البديع لا يغيب عن الخاطر فيكون دائما حاضرا فيشار اليه كقوله كم عاقل عاقل اعيت مذاهبه
لابن الراوندي والاستشهاد في قوله هذا الذي لان مقتضى الظاهر ان يقول هو الذي
لان المراد هو الحكم المذكور وهو كون العاقل ردي الحال والجاهل ناعم البال
قوله نافيا للصانع العدل الحكيم اي قائلا لو كان موجودا لما كان الامر كذلك او
نافيا لوصف الاختيار والعلم بالجزئيات قائلا لو كان له ذلك لما كان الامر
كذلك قوله وكان القياس فيه الاضمار اي كان القياس ان يقول هو الذي فعدل الى اسم
الاشارة لكمال العناية بتمييزه اي بتمييز المسند اليه المشار اليه باسم الاشارة قوله ليرى
السامعين اي ليرى المتكلم السامعين ان هذا الشيء المتميز يعني قوله كم عاقل عاقل البيت
قوله وهو اي الحكم العجيب الذي اثبت للمسند اليه المعبر عنه باسم الاشارة جعل الاوهام
حائرة فقوله عاقل عاقل صفة للاول على طريقة شعر شاعر كان هذا الوصف بنفسه متصفا
بالفعل وكذا قوله جاهل جاهل قوله والتهكم اي الاستهزاء او السخرية قوله كما اذا كان
السامع فاقد البصر اي فتهكم به وتقول له ابصر هذا ولم يكن ثمة مشار اليه قوله او النداء
اي التنبيه بانه لا يدرك غير المحسوس اي بالبصر فيشار الى غير المحسوس عنده بما يشار به الى
المحسوس على ان يدركه قوله على كمال فطانته اي بعد غور ادراكه قوله بمنزلة المحسوس فيشار
الى غير المحسوس عنده كما يشار الى المحسوس عند غيره قوله اي ظهور المسند اليه يعني عند
المتكلم حتى كانه محسوس بالبصر قوله تعاللت الخ وقبله فمن قبل البين بانه ما لك
ذا ... مني نظرة من جمالك تعاللت الخ قوله لانه اي العلل ليس بمحسوس حتى يشار اليه
بالاشارة الحسية بل هو معنوي قوله فعدل الى ذلك اي الى وضع اسم الاشارة
موضع الضمير قوله لزيادة التمكن اي تمكين المسند اليه في ذهن السامع قوله لم يقل هو الصمد
اي كان القياس ان يقول وبه نزل اي مع ان القياس هذا اذ كان المراد من
هو الصمد ... ذكر الله تعالى قوله حيث لم يقل م

في الحقيقتين معنى واحد على ما قيل ان المراد وما انزلنا القران الا مقرونا بالحكمة المقتضية
لانزاله وما نزل الا متلبسا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير اما اذا كان المراد منهما
مختلفين فلا يكون مما نحن بصدده قوله على ما قيل ان معناه بسبب الحق والعمل به انزلنا
القران او انزلنا القران ومعه الحق وبالاوامر والنواهي نزل قوله او ادخال الروع اي
الخوف بسماع ذلك المظهر قوله وتربية المهابة يعني عند السامع حتى تزيد مهابته في
عينه قوله او تقوية داعي المامور فان داعيه الى امتثال الفعل المامور به لتقوى بسماع
المظهر دون المضمر قوله لم يقل علي يعني مع ان المقام يقتضي ذلك لان القائل هو الله
لتقوى داعي رسول الله الى التوكل بسماع لفظ الله الذي فيه اشارة الى استغنائه
عن كل ما سواه وافتقار كل ما سواه اليه قوله اي طلب العطف يعني طلب المتكلم ان يعطف
السامع عليه قوله مقرا بالذنوب وقد دعاكا وبحرم فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد
فمن يرحم سواكا قوله لم يقل انا اي مع ان مقتضى الظاهر ان يقول الهي انا اتيتك عاصيا
لان القائل يريد نفسه فعدل الى ذكره المظهر لما في لفظ عبدك الى اخره قوله عن الحكاية الى الغيبة
اي عن التكلم الى الغيبة الذي هو الغيبة لان الاسماء الظاهرة غيب قوله غير مختص بالمسند اليه
اي بل يوجد في غيره ايضا نحو قوله في فتوكل على الله في موضع علي قوله ولا يختص العبارة
عن تاخر وجه التاخير ان معناه من نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بنقل
الكلام عن الحكاية الى الغيبة بل على قول الشارح فافهم قوله كل منها اي كل
من الثلاثة وارد في الكلام اي سبيل التعليق ثم عدل عنه الى الاخر ولم يورد لكن مقتضى
الظاهر ايراده فعدل عنه الى الاخر قوله من طرق الثلاثة الى الاثنين اي من طرف كل من الثلاثة
اعني الحكاية والخطاب والغيبة في اخويه لان كلا من الثلاثة ينقل الى الاخرين مثلا ينقل من التكلم
الى الخطاب والغيبة ومن الخطاب الى التكلم والغيبة ومن الغيبة الى التكلم والخطاب فصار
ستة اقسام قوله ولفظ مطلقا ليس في عبارة السكاكي يعني انه زيادة من المصنف

يصرح به في كلام السكاكي قوله من مذهبه في الالتفات وبالنظر الى الامثلة يعني انه قد علم من مذهب
ان النقل عنده اعم من ان يكون سبق به التعبير بطريق من الثلاثة ثم نقل الى طريق آخر
منها بشرطه او لم يسبق به التعبير لكن المقام يقتضي التعبير بطريق منها فعدل الى آخر
وعلم ايضا من الامثلة التي اوردها السكاكي ان النقل عنده اعم قوله ومقتضى الظاهر
ليلي اي بالتكلم فانتقل من التكلم الى الخطاب قوله بفتح الميم وضم الهمزة هذا على ما
صح عند الشارح وقيل هو بكسر الهمزة والميم معا وهو في الاصل حجر يكتحل به قوله
والمشهور اي عند الجمهور قوله فلا بد من هذا القيد ليخرج اي لو لم يعتبر هذا القيد
وهو بشرط ان يكون التعبير الى آخره لدخل في هذا التفسير اشياء ليست من الالتفات
مثل قولنا انا زيد اه قوله جار على اسلوبه اي طريقه ونوعه وان كان يصدق على كل منها
انه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر قوله على ما يشهد به كتب النحو
لانهم قالوا هناك حق الضمير العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة قوله يا ايها
الذين امنوا جار على مقتضى الظاهر قوله ان النقل عنده اي عند السكاكي قوله بطريق آخر
اي ثم عبر عن ذلك المعنى المعبر عنه بطريق آخر غير الطريق الاولى قوله فتركت اي
مقتضى الظاهر وعبر بطريق آخر حكاية قوله تطاول ليلك قوله فيتحقق الالتفات اي عند
السكاكي دون الجمهور بتعبير واحد ولا يشترط عنده في الالتفات التعبير عن المعنى بطريق
من الثلاثة ثم التعبير عن المعنى بطريق من الثلاثة ثم التعبير عنه بآخر منها كما هو قول الجمهور
قوله وعند الجمهور مختص بالاول اي بالتعبير عن المعنى الواحد اولا بطريق من الثلاثة
ثم التعبير عنه ثانيا بطريق اخرى فلا يتحقق الالتفات عندهم بتعبير واحد قوله وكل
التفات عندهم يعني ان النسبة بين المذهبين اعني مذهب السكاكي ومذهب الجمهور
في تفسير الالتفات ان مذهب السكاكي اعم مطلقا ومذهب الجمهور اخص مطلقا فكلما
وجد الالتفات على مذهبهم وجد على مذهبه وليس كلما وجد الالتفات على مذهبه
يوجد على مذهبهم كما في تطاول ليلك فانه يعد التفاتا من الحكاية الى الخطاب عنده
لانه لا يشترط التعبير اولا ثم التعبير ثانيا بطريق اخرى ولا يعد التفاتا اصلا عندهم

وفائدة الالتفات في هذه الاية ازالة الوهم والاحتمال من وجهين احدهما ان قوله انا اعطيناك الكوثر صريحا في افادة الاعطاء من الله بهم
والثاني ان كلمة انا تحتمل الجمع كما تحتمل الواحد المعظم فلما التفت زال هذا الاحتمال قوله جاء ربه اه وفائدة الالتفات ازالة الوهم
لانه لما قال طحا بك جرى في قلب ان مع ان المخاطب غير المتكلم فالبعد للتعلم ان المخاطب مع نفسه

٦٩

هم لاشتراطهم ذلك قوله مثال الالتفات يريد ان يذكر الامثلة الستة لاقسام الالتفات
الستة على التفسير المشهور قوله والتحقيق ان اراد ما لكم اشارة الى سؤال وجواب وهو
ان يقال قول زجعون ليس لنفسه خطابا بالنفس حتى يكون المعبر عنه واحدا لكن
لما عبر عنهم بطريق التكلم اي لما عبر بما لكم بما لي كان مقتضى الظاهر استصحاب اسلوب
الحكاية واجراء الكلام على نهجها ولما عدل الى طريق الخطاب وغير الاسلوب كان
التفاتا اتفاقا واما قوله ومالي ففيه التفات عند السكاكي دون الجمهور قوله
ومقتضى الظاهر لنا يعني ثم بعد فصل لنا بل قال لربك والرب اسم مظهر
كل مظهر غائب قوله حين ولى الشباب اي قرب انقطاعه وذهابه قوله يكلفني
بالياء التحتية للمفرد المذكر الغائب وهو عمر القلب وعلى هذه الرواية يكون
الالتفات من المفعول الذي في طحا بك الى المفعول الذي في تكلفني قوله
على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اي المفعول الاول والمفعول هو الثاني تكلفني
قوله من المعاداة اي العداوة قوله من عاد يعود عودا بمعنى رجع يرجع رجوعا الى ما
كان عليه قبل قوله وجه حسن الالتفات يعني مطلقا وهو قدر مشترك بين جميع مواقع
الالتفات ويختص كل موقع منها بلطيفه لم تكن في آخر اسلوب اي فن من اجناس الكلام
وطريقه كالتكلم الى اسلوب آخر كالخطاب والغيب قوله تطريه هو بالياء الحاصلة على
ما ذهب اليه الشارح من طريت الثوب اذا اتيت بثوب جديد وقيل هو بالهمزة
من طرأت على الامراء اذا طلعت عليهم من بلد آخر وطراء الشيء بالهمزة جعله طريا
والمراد هنا احسن ايراده قوله اكثر ايقاظا اي تنبيها لاصغاء السامع الى ذلك
الكلام من اجرائه على اسلوب واحد كما ان نشاط الطاعم الى الاكل عند تنوع الطعام
اكثر من نشاطه اليه عند نوع واحد منه وهذا الوجه عام لجميع صور الالتفات قوله
وقد يختص مواقعه اي مواقع الالتفات سوى هذا الوجه العام بلطائف

١٤٠

قوله والمفعول محذوف فان قيل يحصل التعميم في الذكر بان يكون اللام في مالك الامر كله في يوم الجزاء للاستغراق وان يكون كله لتاكيد الاستغراق قلنا نعم لكنه يفوت الاختصار مع توهم العهد وما كيده وليس هذا في الحذف ولذا رجح على الذكر قوله على طريق الالتفات واعلم على الطائفة اشار ما لا وان الاكا مجازية يوم الدين عند

لما لا يستجمع الافراد البلغاء قوله اذا ذكر الحقيق بالحمد يعني بنوع الحمد بتر الدال على انه حقيق

بالحمد قوله قوي ذلك المحرك اي للاقبال عليه قوله الى ان يؤول الامر اي امر العبد

وحاله قوله المنعم اي هذه الخاتمة قوله على طريق الالتفات اي المجاز لانه لا يضاف

اسم الفاعل اذا كان مضافا الا الى المفعول به لكن لما كان الظرف له بالفعل نوع

ملابسة نزل منزلة المفعول به واضيف اليه وهذا معنى الالتفات قوله والمفعول

محذوف اي مالك الاشياء جميعا في يوم الدين قوله فحي اي حين ازداد قوة ذلك

المحرك قوله تناهيه اي كماله ببلوغه النهاية في القوة قوله على ذلك الحقيق اي بالحمد

الموصوف بتلك الصفات العظام قوله والخطاب اي ويوجب الخطاب معه

بتخصيصه الى آخره مستفاد من حذف مفعول نستعين والتقدير على كل المهمات

قوله من تقديم المفعول اي مفعول نعبد يعني اياك قوله بحدة نفسه ذلك المحرك

اي الى الاقبال على من يحمد قوله اورد على اقسام منه اي من خلاف مقتضى الظاهر

قوله اي مقتضى الظاهر ويسمى صاحب المفتاح هذا النوع منه بالاسلوب الحكيم اي ذي الحكمة

وسميت لاشتماله عليها ولطفه بها او لان صاحبه متصف بالحكمة فوصف بصفة صاحبه

قوله بغير ما يترقب المخاطب اي بغير ما ينتظره والمخاطب بكسر الطاء من المخاطب بفتحها

في جواب كلام قوله والباء للتعدية يعني في قول المص بغير ما يترقبه قوله الاولى ما يقصد

اي بان يقصد اليه ويراد من راده قوله على الادهم يعني القيد هو من الدهمة وهو السواد

قوله كالقبعثري قوله وتلقاه اي وتلقى القبعثري الحجاج بغير ما ينتظره

الحجاج منه بان حمل القبعثري الادهم في كلام الحجاج على الفرس الادهم قوله وضم

اليه الاشهب ليكون قرينة معينة لاحد معنى المشترك وهو الفرس قوله هو اولى بان

يقصد اي يقصده الامير قوله تحديد اي خليق وحقيق قوله من صعد يقال صعد

اي شدد واو تعد وقال الحجاج تاثيما له انه اي الادهم حديد فقال اي القبعثري

قوله وعموم المهمات اي يعني حذف مفعول نستعين لما هو للتعميم مع حصول الاختصار ايضا والتقدير نستعين في المهمات كلها قوله والحصر اي تخصيص المحقوق بالحمد بغاية الخضوع والعبادة والاستعانة في جميع المهمات مستفاد من تقديم مفعول نعبد ونستعين عليهما وهو اياك قوله وللانحراف حسب قال المص ومن خلاف مقتضى الظاهر وضع المضمر موضع المظهر ووضع المظهر موضع المضمر على خلاف مقتضى ظاهر الحال فانح كلامه الى ذكره حلاوة مقتضى مطلقا سواء كان في باب المسند اليه او في غيره وهو لا ينحصر فيما ذكر بل له عدة اقسام

ي لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على ما هو المراد وما

سلوك هذا الاسلوب في غاية اللطف سكن سورة غضبه حتى اختار ان يحسن

اليه على ان يسيء اليه قوله اي بتلقي السائل الفرق بين تلقي السائل وتلقي المخاطب ان

تلقي السائل مبني على السؤال والجواب بخلاف تلقي المخاطب قوله بغير ما يتطلب اي بسؤاله آخر

قوله اي غير ذلك السؤال يعني منزلة سؤال اخر غير سؤاله فكانه سال سؤاله

قوله اي ذلك الغير يعني السؤال الذي هو غير سؤاله قوله الاولى بحاله قوله اي بحال

السائل نظرا الى نفس الامر قوله سالوا عن سبب اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه

روي ان معاذ بن جبل وثعلبة بن غنم الانصاري قالا يا رسول الله ما بال

الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يزيد حتى يمتلي ويستوي ثم لا يزال ينقص

حتى يعود كما بدأ اولا ولا يكون على حالة واحدة فنزلت الآية قوله للحج اي وغيره من

العبادات الموقتة يعرفون بها اوقاتها وانه كان الجواب المطابق للسؤال في الظاهر

ان يقال قل ان سبب ذلك هو ان نور القمر مستفاد من الشمس فبحسب قرب القمر

وبعده من الشمس يختلف اشكاله بالنسبة الى نظر الناظر اليه من مركز العالم قوله قل ما

انفقتم من خير فيه لطف آخر حصل بالتضمين لا على سبيل الفصل وهو ان كل ما فيه خير

فهو صالح لان ينفق قوله تنبيها على تحقق وقوعه اي عدة من الامور الحاصلة التي حقها

ان يخبر عنها بافعال ماضية قوله يعني يصعق يعني جعل المتوقع الذي لا بد من وقوعه

بمنزلة الواقع وهو النفخة يوم نفخ الصور قوله ومثله اي مثل التعبير عن المستقبل

بلفظ الماضي التعبير عنه بلفظ اسم الفاعل قوله مكان يجيء بالبناء للمفعول وذلك

لان دلالة اسم الفاعل والمفعول على ثبات الوصف وتحققه اكثر من دلالة الفعل

وان كان لهما دلالة على زمان الاستقبال وغيره بالعارض قوله وان لم يكن بحسب

اصل الوضع لا خلاف في ان اسم الفاعل والمفعول في ما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما

وان لم يكن من باب المسند اليه اما لبيان كثرة اقسام او لما فيها من الفائدة العامة او لهما

ومهمه مغبرة ارجاؤه كان لون ارضه سماؤه البيت لرؤبة بن العجاج في الرجز والمهمه المفازة البعيدة والبلد المقفر جمع مهامه
والمغبرة المملوءة بالغبرة والارجاء الاطراف والنواحي جمع رجا مقصور الواو كان يهدفيه القلب وهواء يجعل احد اجزاء الكلام
مكان الآخر والآخر مكانه وهو هنا في المصراع الاخير معناه لو كان سماؤه لغبرتها لون ارضه وفيه انه من الاستعارة ما ليس
في تركه الاستعارة بان لون السماء قد يبلغ من الغبرة الى حيث تشبه بلون الارض فيها شئو آهيد

هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضي عند الاكثرين قول كما تحقق فيه وقوع الوصف يعني
في الحال اتفاقا وفي الماضي عند الاكثر قول مجاز اي مجاز في معنى الظاهر قول القلب هو وارد
في النثر والنظم الا انه مخصوص بالمركبات وقد يكون الداعي اليه من جهة اللفظ بان يتوقف
صحته عليه كقوله ولا يك موقف منك الوداعا وقد يكون من جهة المعنى بان يتوقف | ويكون المعنى تابعا له
صحته عليه ويكون اللفظ تابعا قول مكان عرضت الحوض على الناقة لان المعروض
عليه يكون له ميل الى المعروض والحوض مما يميل اليه الحيوان فيعرض هو على الحيوان
لا الحيوان عليه ولكن لما كان المناسب ان يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه وههنا
الامر بالعكس قلب الكلام رعاية لهذا الاعتبار وفي القلب ثلث مذهب احدها
انه مقبول مطلقا سواء تضمن اعتبار لطيفا او لا وهو مذهب السكاكي والثاني
انه مردود مطلقا لانه اخلو لو يفهم المراد ظاهرا واليه ذهب ابن مالك ومن
تبعه والثالث انه ان تضمن اعتبارا لطيفا قبل والا فلا واليه ذهب نص قول
فالمصراع الاخير يعني قوله كان لون ارضه سماؤه من باب القلب قول مع ان الارض
اصل فيه اي في الغبرة قول رد بعض القلب لانه خلاف الاصل فلا يرتكب من غير حاجة
مع ان فيه تشويش قلب السامع قول كقوله اي في وصف ناقته قول والمعنى طينت
الفدن بالسياع وهذا مردود عنده اذ ليس القلب فيه متضمنا للاعتبار اللطيف على زعم المص
والاقرب ان القلب فيه متضمنا للاعتبار اللطيف وهو المبالغة في وصف لناقة بالسمن لانه
جعل السياع اصلا والفدن تابعا له بادخال الباء عليه ويلزم منه جعل السمن في الناقة
اصلا والناقة فرعا عليه قول احوال المسند لما فرغ من ذكر احوال المسند اليه شرع في | مطلب احوال المسند
بيان احوال المسند قول فظاهر في حذف المسند اليه من تخييل العدول الى اقوى الدليلين
ومن اختبار تنبه السامع عند قيام القرينة ومقدار تنبهه ومن الاختصار
والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر اما مع ضيق المقام او بدونه قول وقيار
اسم جمل وقيل اسم فرس وقيل اسم غلام قول وهو ضابي بالضاد المعجمة والباء

[illegible]

٧١

والتوجع
في الموحدة وياء ساكنة مكسور ما قبلها قول ومعناه التحسر اي التحزن على الغربة والتوجع
من الكربة قول فالمسند اليه قيار محذوف اي فاني لغريب بها وقيار غريب فحذف
خبر قيار وهو غريب الثاني لدلالة العطف على ان خبر المعطوف مثل خبر المعطوف
عليه مع ضيق المقام لكونه شعرا قول وغريب خبر عنهما فان قلت كيف يكون
خبرا عن شيئين قلنا فعيل يستوي فيه المفرد والمثنى والمجموع قول واما اذا قدرناه
له اي لقيار قول لان الخبر اي خبر ان اعني قوله لغريب مقدم في التقدير على
المعطوف اعني قيار فيكون العطف على محل اسم ان بعد مضي الخبر فيصح العطف
قول ولا يكون مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان اي لا يكون العطف فيه على محل اسم
ممتنعا في نحو زيدا وعمرو ذاهبان لامتناع مضي الخبر لفظا وفي تقديرا قول
بل مثل ان زيدا وعمرو لذاهب فزيدا اسم ان ولذاهب خبرها وعمرو معطوف
على محل اسم ان لان خبرها الذي هو لذاهب مقدم على المعطوف في التقدير
واصل التركيب ان زيدا لذاهب وعمرو قول ويجوز ان يكون مبتدأ يعني ان
في ارتفاع قيار في البيت وجهين احدهما العطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضي الخبر والثاني ان يرتفع بالابتداء
والمحذوف خبره والجملة باسرها معطوفة على جملة ان مع اسمها وخبرها
قول نحو مبتداء محذوف الخبر كما ذكر اي في حذف خبر قيار يعني حذف
لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر قول بقرينة الثاني
اي لدلالة خبر الثاني عليه وان كان الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه
ضعيفا بخلاف العكس كما في قوله اني وقيار بها لغريب فانه كثير شايع ذايع
والاصح انه يكون مرادا خبرا عن نحن لان المفرد لا يكون خبرا عن الجمع
الذي يكون كل فرد منه محكوما عليه بذلك الخبر فحذف الخبر هناك

بمنا

لدلالة الكلام عليه مع ضيق المقام قوله لان اذا الفجائية تدل على مطلق الوجود
اي ولا تدل على الوجود الخاص الا بانضمام قرينة ولذلك ان اردت اذ قائم
او جاعد او نحوه فلا بد من ذكره اذ لا دلالة لاذا عليه وقيل لا حذف هنا بل يكون
زيد مبتدا واذا خبره ويكون اذا المفاجاة على هذا القول ظرف مكان اي خرجت
فبالمكان زيد قوله وان في السفر اذ مضوا مهلا السفر بسكون الوسط جمع سافر
على حد صاحب وصحب اي الراحلين عن الدنيا الى الآخرة مهلا اي مهلا او اي
فوات وبعدا لا يرجعون الينا قوله الذي هو ظرف قطعا يعني لنا في الموضعين
مقاما قوله ان محلا وان ولنا اي ان لنا محلا وان لنا ولذا فحذف المسند الذي
هو الظرف لما ذكر قوله والاصل لو تملكون تملكون يعني مكررا الفائدة التاكيد
فحذف الفعل الاول لدلالة الكلام عليه قوله كما هو القانون عند حذف العامل
يعني اذا سقط ما يتصل به من اللفظ انفصل الضمير ضرورة ولا يجوز ان
يكون انتم مبتدا وتملكون خبره من غير حذف لان لو انما تدخل على الفعل
لانها من ادوات الشرط التي لا تدخل الا على الفعل لفظا وتقديرا قوله وفيما سبق
اسم او جملة لان الخبر اذا كان ظرفا جاز ان تقدر عامله اسما او فعلا ففي
الاول يكون المحذوف اسما وعلى الثاني يكون جملة لان الفعل لا بد له من فاعل
قوله يحتمل الامرين حذف المسند او المسند اليه قيل عند احتمال الامرين لا يكون
قرينة على تعيين المحذوف فيلزم امتناع الحذف مع لعدم القرينة قوله
اي فصبر جميل اجمل فالمحذوف على هذا هو المسند قوله او فامري صبر جميل و
المحذوف على هذا هو المسند اليه فالحمل على هذا الاخير اولى لان حذف
المسند اليه اكثر ولان الكلام انما سيق للتمدح بحصول الصبر له وجعل المبتدا
محذوفا يحصل هذا المعنى دون حذف الخبر قوله ولا بد للحذف من قرينة الحذف

فمن حيث هو سواء كان حذف المسند او المسند اليه او غيرهما لا بد فيه
من امرين الاول السبب الداعي اليه لان الحذف خلاف الاصل فلا
يعدل اليه الا لسبب والثاني وجود قرينة دالة عليه اما حالية او مقالية
والا لم يعلم ذلك المحذوف عند السامع فيخل بالمقصود فقول الشارح
دالة عليه ظاهره ان ضمير عليه للمحذوف راجع الى الحذف والاولى رجوعه الى
المحذوف المستفاد من الحذف قوله لوقوع الكلام الذي فيه حذف المسند جوابا
لسؤال محقق اي على تقدير ان اللفظ الذي يكون به السؤال محققا
سواء كان السؤال محققا او لا قوله فحذف المسند يعني من الجواب وهو خلقهن
لدلالة السؤال عليه قوله عند تحقق ما فرض من الشرط وهو السؤال والجواب
مع ذكر اداة الاستفهام وهو من فيكون خلقهن المقدر مع فاعله المذكور
جواب سؤال محقق قوله والدليل على ان المرفوع فاعل اي انما جعلوا
المرفوع فاعلا للمبتدا مبتدا لان غرض السائل بيان من ينسب اليه
الفعل واذا جعل المرفوع فاعلا كان نسبة الفعل اليه في الدرجة الاولى
فكان اقرب الى افادة غرض بخلاف ما اذا جعل مبتدا فان نسبة الفعل
من اليه في الدرجة الثانية فيكون حصول غرضه في الدرجة الثانية او نقول
لان جواب الاستفهام المقدم فيه الاسم لا يجيء مقدما في الامر العام من غير
حذف الا والفعل فيه مقدم على الاسم كقوله تعالى ليقولن خلقهن العزيز
العليم فيقدر الفعل مقدما في المختصر ايضا لان المكمل اصل والمختصر فرع
عليه وانما قدم الفعل في المكمل لان حق الجملة الاستفهامية اذا كان فيها
فعل ان يقدم الفعل ولم يكن ذلك في السؤال نحو من فعل لاتحاد
المستفهم به والمستفهم عنه وهو لفظ من فجاء في الجواب مقدما فيه الفعل

والقارع المحاضع المسكن من الضراعة وهي الضرع والتذلل والجار والمجرور متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور تكفيه رائحة الفعل اي يبكيه من يذل لاجل خصومه لانه كان ملجأ وظهيرا للاذلاء والضعفاء وتعلقه بيبكي ليس بقوي والمختبط الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة واصله من الخبط وهو ضرب الشجر ليسقط ورقها للابل والطوائح جمع مطيحة وهي القواذف

قوله كأنه قيل من يبكيه يعني لما قال ليبك يزيد توهم السائل ان هناك سائلا فيقول من يبكيه فنزل السؤال المتوهم منزلة السؤال الواقع وقال في جوابه ضارع اي يبكيه ضارع تاركا للفعل اعتمادا على وجوده في السؤال المقدر قوله لخصومة اي لخيانة تنسب اليه وهو يتضرع ذلا عن نفسه قوله ومختبط مما تطيح الطوائح اي ينبغي ان يبكي على يزيد كل ذليل لانه ناصره وكل سائل فقير اصابته حوادث الزمان واهلكت ماله صوارف الحدثان فان يزيد كان ناصر كل ذليل وجابر خير كل فقير قوله كلواقح يعني في قوله تعالى وارسلنا الرياح لواقح وما قصد به فيكون المعنى انه احتياطه من اجل اطاحة الاشياء المطيحة قوله او يبكي يعني ويجوز ان يتعلق الجار والمجرور الذي هو مما تطيح بيبكي المقدر وروي ليبك يزيد ببناء الفاعل ونصب يزيد وفاعل ضارع وح لا يكون التركيب من قبيل ما نحن بصدده قوله وفضله اي فضل هذا التركيب الذي فيه البناء للمفعول على التركيب الذي فيه البناء للفاعل بثلاثة اوجه على ما ذكره قوله اما التفصيل فظ وذلك لانه اذا قيل ليبك يزيد علم ان هناك باكيا لكن لم يعلم انه من هو فاذا قيل ضارع فقد فصل ذلك المجمل وعلم ان ذلك الباكي هو ضارع وفي هذا النوع من الكلام اعني المتضمن للاجمال اولا والتفصيل ثانيا ضرب من المبالغة لان الشيء اذا ابهم ثم فسر كان في النفس اوقع ولانه اذا ذكر كذلك كان مذكورا مرتين بعبارتين مختلفتين فيكون ابلغ قوله بوقوع يزيد يعني في المبني للمفعول قوله لكونه مسندا اليه يعني على طريق النيابة قوله لا مفعولا كما في غيره يعني في التركيب المبني للفاعل فان فيه فضلة مستغنى عنه لكونه مفعولا غير قائم مقام الفاعل وسوق الكلام على وجه

[هامش: على غير القياس كلواقح جمع ملقحة يقال طوحته الطوائح اي قذفته القواذف ولا يقال المطوحات وهو نادر والشاهد فيه وقوع الكلام جوابا لسؤال مقدر مشتمل على المسند وعدم ... للمفعول لتكرر الاسناد اجمالا وتفصيلا ... اوكد واقوى في النفس شواهد]

[هامش: قوله]

[هامش: على بناء الفعل للفاعل]

[هامش: قوله خلا ذي]

وجه لا فضلة فيه افضل من سوقه على وجه فيه فضلة قوله ويكون معرفة الفاعل يعني الذي هو هنا ضارع قوله لاسناد الفعل الى المفعول وتمام الكلام به وذلك لانه اذا قيل ليبك بلفظ المجهول فقد انقطع طمع السامع عن الباكي لاسناد فعل البكاء الى يزيد وفي خلافه يكون اوله مطمعا في ذكر الفاعل ولا شك ان نائل حصول النعم غير مترقبة في تفريح النفس اقوى من تاثيرها مترقبة قوله يسند هو اي الفعل اليه اي الى فاعله من كونه الاصل مع عدم المقتضي للعدول عنه قوله نحو قولك ابتداء زيد عالم قوله ومن الاحتياط اي لضعف التعويل على القرينة نحو قولك جاء جواد قوله ومن التعريض بغباوة السامع اي بانه ليس ممن يتنبه عند القرائن فكانه لا يفهم الا المحسوس والتصريح قوله وغير ذلك كاظهار تعظيم المسند اليه بذكر المبتدا واهانة المسند اليه بذكر المسند كقولك زيد بن الزانية او التبرك بذكره نبينا محمد عم او الاستلذاذ بذكره الى غير ذلك قوله كونه اسما فيفيد الثبوت يعني فيستفاد منه الثبوت صريحا نحو زيد عالم لان اصل الاسم من حيث انه اسم مشتقا كان او غير مشتق الدلالة على الثبوت لعدم دلالته على الاقتران بالزمان قوله او كونه فعلا فيفيد التجدد اي فيستفاد منه التجدد نحو زيد يعلم لدلالته على الاقتران او ظرفا فيستفاد منه احتمال الثبوت والتجدد بحسب التقدير نحو زيد امامك اي حاصل او حصل ولقصد التعجب من المسند اليه بذكر المسند نحو زيد يقاوم الاسد مع دلالة قرائن الاحوال على انه لا قوة فيه كسل سيفه ونضح ثوبه بالدم ونحو ذلك قوله فلكونه غير سببي لانه لو كان سببيا او مفيد التقوي لكان جملة قوله مع عدم افادة تقوي الحكم يعني بنفس التركيب لا بامر خارج عنه كالتكرار وحرف التاكيد قوله نحو زيد قام ابوه المسند فيه جملة

[هامش: قوله ونحو ذلك]

[هامش: قوله كقولك]

[هامش: اولا]

فعلية لانه فعل سببي للمبتدأ قوله نحو زيد قام المسند فيه ايضا جملة فعلية لانه
مفيد للتقوي بتكرر الاسناد وذلك اذا كان جاريا على الظاهر وهو ان يكون
انا مبتدأ وعرفت خبره من غير تقدير تقديم وتأخير قوله بل قريب من زيد قام
في ذلك اي افادة التقوي قوله بالواو المخصوص نحو زيد قام فان القيام
فيه اسند اولا الى المبتدأ بلا واسطة وثانيا بواسطة الضمير فيكتسي الحكم قوة
قوله ولو سلم اي كونه عند التخصيص لا يفيد التقوي اصلا قوله فان ارادوا ان
المسند يكون لاجل هذا المعنى ان افراد المسند مشروط بكونه غير سببي
ولا مفيد للتقوي فلا يكون مفردا الا تحقق هذا الشرط ولا يلزم انه كلما تحقق
هذا الشرط ان يكون المسند مفردا اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط
ولا عدمه ويلزم من وجود المشروط وجود الشرط وحاصله انه كلما كان المسند
مفردا لم يكن سببيا ولا مفيدا للتقوي وليس كلما لم يكن سببيا ولا مفيدا
للتقوي ان يكون مفردا قوله والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق هذا
مثال للمسند السببي في الجملة الاسمية وقوله زيد انطلق ابوه مثاله في الجملة
الفعلية قيل عرف المص المسند السببي بالمثال فقط وفساده ظاهر لتعذر جريان
المماثلة قوله لا يكون مسند اليه اي لا يكون ذلك العائد الى المبتدأ مسندا اليه في تلك
الجملة المسندة الى المبتدأ قوله في نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد لاتفاقهم على ان اسم
الفاعل مع فاعله سواء كان مظهرا او مضمرا ليس بجملة لما ذكر من عدم تغيره
في التكلم والغيبة والخطاب قوله ان العائد مسند اليه ففي الاول فاعل وفي الثاني
مبتدأ قوله والحصر فيه ذلك اي في معرفة المسند السببي من غيره قوله فللتقييد اي
فلتخصيص المسند باحد الازمنة بعينه كالماضي او الاستقبال قوله قبل ذلك اي قبل
زمان تكلمك قوله بعد هذا الزمان اي بعد الزمان الماضي قوله وهذا امر عرفي

في بعض كون الاجزاء المتعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل قسما ثالثا للزمنية
الزمان واسطة بين الماضي والمستقبل يسمى حالا او مبني على ما عرف اهل العرف
والا فالحقيقة لا واسطة بين الماضي والمستقبل قوله وذلك لان الفعل اي كون
المسند اذا كان فعلا فلقصد التقييد باحد الازمنة الثلاثة لان اه قوله دال
بصيغته على احد الازمنة كضرب ويضرب واضرب قوله يدل على ذلك اي على
اقترانه باحد الازمنة قوله فانه انما يدل عليه اي على الاقتران باحد الازمنة قوله
على اخصر وجه لان الفعل هو الذي يدل بنفسه على احد الازمنة الثلاثة دون الاسم
فلا يمكن تقييد المسند باحد الازمنة على اخصر الوجوه الا بان يذكر في صورة
الفعل لانه لو ذكر في صورة الاسم والاسم بنفسه لا يدل على احد الازمنة على التعيين
لوجب انضمام شيء آخر معه يدل عليه فلا يكون ذلك التقييد باخصر الوجوه
قوله مع افادة التجدد وذلك لان الفعل لكونه دالا على الزمان دل على التجدد
لان شيئا من اجزاء الزمان لا يستقر ولا يبقى مع الجزء الآخر فاذا لم يكن القصد
الى افادة التجدد لم يكن المقام مقام ايراد المسند فعلا قوله كانوا يجتمعون فيه
يعني في كل سنة ويقيمون فيه شهرا والشاهد في قوله يتوسم وقد اظهر فيه المسند
في صورة الفعل ليدل على انه يحدث من العريف التوسم اي التفرس شيئا
فشيئا ساعة فساعة وهذا يدل على كثرة فضائله لان الشاعر في بيان افتخار
نفسه قوله لاغراض تتعلق بذلك نحو المبالغة في المدح او الذم او مجرد
بيان الثبات والاستمرار او الاحتراز عن ان يطلع السامع على وقت
وقوع المسند الى غير ذلك قوله ثابت للدرهم دائما اي من غير اعتبار
تجدده وحدوثه في زمان من الازمنة الثلاثة ولو قال وهو منطلق افاد
تجدد الانطلاق وهو يقتضي سبق الاستقرار المنافي لغرضه في الوصف

بوقوع الجود قوله الشيخ عبد القاهر موضع الاسم اه الغرض من نقل كلام الشيخ عبد القاهر
البيان والتأييد لما قبله قوله ونحوه يعني من الملحقات بالمفعول نحو ضربت زيدا
ومررت بزيد وضربته ضربا شديدا وضربت يوم الجمعة او امامك وضربته
تأديبا وجلست والسارية وجاء زيد راكبا وطاب زيد نفسا وضربت
القوم الا زيدا قوله فلتربيه الفائدة اى فلزيادة فائدة الخبر وذلك
لان تقييد المسند لازدياد تخصيصه ويزداد الحكم به بعدا عن الوقوع و
كلما ازداد بعدا وقوع الحكم ازدادت فائدة الخبر قوله في نحو كان زيد منطلقا
يعني من الافعال الناقصة قوله وكان قيد له اى للمسند الذي هو منطلقا يعني ان
كان رابطة بين المسند والمسند اليه للدلالة على المضي فقولك كان زيد منطلقا
بمنزلة قولك زيد منطلق فيما مضى فلم يكن كان هو المسند حقيقة وانما هو
تقييد المسند وهو منطلق بالزمان الماضي وفي كل واحد من كان وخبره
فائدة لم يكن في الآخر فان كان يدل وضعا على حدث مطلق بعينه خبره
كما ان خبره يدل عقلا على زمان مطلق بعينه كان قوله اى ترك التقييد اى تقييد
المسند بالمفعول ونحوه قوله او عدم العلم بالمقيد اه مثل ان نعلم ان زيدا
ضرب لكن لا نعلم من ضرب ولا اى ضرب ولا متى ضرب ولا اين ضرب ولا كيف
ضرب الى غير ذلك قوله ونحو ذلك يعني من سآمة السامع او تعظيمه او غير
ذلك قوله بالشرط هو ماخوذ من شرط عليه كذا اذا جعل له علامة وادواة
الشرط تدل على جعل الشيء علامة لشيء فان المجيء علامة للاكرام في ان
جئتني اكرمتك قوله تقتضي تقييده به اى تقييد الفعل بالشرط قوله لا تعرف
اى تلك الاعتبارات والحالات المقتضية لتقييد الفعل بالشرط قوله الا بمعرفة
ما بين ادواته اى ادوات الشرط سواء كانت في صورة الاسم او في صورة

الحرف قوله من التفصيل اي من تفصيل معانيها باصل الوضع وذلك لان في
معرفة الحالات المقتضية لتقييد الفعل بالشرط والمختلفة موقوفة على معرفة
معاني كلمات الشرط حتى تعرف منها اية حالة تقييد فيها الفعل بان واية
حالة تقييد فيها باذا وكذا البواقي قوله وقد بين ذلك التفصيل في
علم النحو وان لم يكن بيانه فيه ايضا من مسائل النحو قوله وفي هذا الكلام يعني
قول المص واما تقييده بالشرط قوله لحكم الجزاء اي للحكم الذي تضمنه الجزاء
قوله مثل المفعول ونحوه اي في كونه قيدا للفعل قوله بمنزلة قولك اكرمك
وقت مجيئك اياي يعني في كونه قيدا للحكم قوله ولا يخرج الكلام بهذا القيد
يعني بقيد الشرط يريد ان الشرط لا يخرج الجزاء عما كان عليه قبل اقترانه
بالشرط فان كان خبرا نحو ان جئتني اكرمتك فهو خبر على حاله وان كان
انشاء نحو ان جاءك زيد فاكرمه فهو انشاء على حاله والشرط قيد فيهما
قوله المحكوم فيه اي في مجموع الشرط والجزاء قوله بلزوم الثاني للاول اي بلزوم
الجزاء للشرط بمعنى انه متى وجد الشرط الذي هو الملزوم وجد الجزاء الذي
هو اللازم قوله والمحكوم عليه هو النهار والمحكوم به هو الموجود فكانه
قيل النهار موجود في كل وقت من اوقات طلوع الشمس قوله فالمحكوم عليه طلوع
الشمس والمحكوم به وجود النهار وصدقه مطابقة هذا اللزوم لنفس الامر قوله
ولكن لا بد من النظر ههنا اي في علم المعاني قوله في ان واذا ولو اي دون
غيرها من كلم الشرط لكثرة دورانها في كلام البلغاء وفي القرآن العزيز
مع ما يتعلق بها من المعاني الدقيقة المشتمل عليها القرآن وقد ذكرها في
علم النحو قوله ولا يقع في كلام الله على الاصل وذلك لان الباري تعالى عالم
بحقائق الاشياء على ما هي عليه فيستحيل في حقه الشك والتردد في شيء ما

قوله واصل اذا الجزم بوقوعه اي بوقوع الشرط اما تحقيقا كما تقول اذا طلعت الشمس
اتيتك او حكما باعتبار ما خطابه موضوع للتصديق على وجه مقبول كقول
ابي الطيب اذا انت اكرمت الكريم ملكته وان انت اكرمت اللئيم تمردا الاتراه
كيف ذكر اذا مع ما هو مقطوع به حكما نظرا الى كونه واجبا الاقدام عليه
وهو اكرام الكريم وان مع ما هو مشكوك فيه بل واجب الانتفاء حكما نظرا
الى كونه واجبا الاقدام عليه وهو اكرام الكريم وان مع ما هو مشكوك فيه
بل واجب الانتفاء حكما نظرا الى كونه مرغوبا عنه طبعا وهو اكرام اللئيم
قوله كان الحكم النادر اي القليل الوقوع قوله نظرا الى نفس اللفظ وان نقل
هنا الى معنى الاستقبال وذلك لان الماضي بالنظر الى لفظه يدل على تحقق مفهومه
قطعا وان لم يدل على ذلك بالنظر الى ما يصير في معنى الاستقبال كان اذا فكان
اقرب الى القطع بوقوعه من المستقبل قوله تشاءموا بموسى ومن معه من المؤمنين
اي يقولون هذا بشؤم موسى ومن معه من المؤمنين ولولا وجودهم فينا
لما اصابتنا قوله المراد الحسنة المطلقة يعني من اي نوع كانت من خصب او
غيره ولم يرد بها نوعا من الحسنة مخصوصة لان لفظها مطلق وليس معه
ما يمنعه من الاجراء على الاطلاق فصارت الحسنة كالمقطوع بها لعلته وقوع
الحسنة على الاطلاق وان كانت لا توجد الا في ضمن الانواع الا انه لم يرد بها
نوع منها مخصوص اتسع مجالها لانها ان لم توجد في نوع توجد في نوع ع
اخر ولما صارت في حكم المقطوع به حسن استعمال اذا معها قوله ولهذا
اي لكون المراد من الحسنة المطلقة قوله لما ذكر بالبناء للفاعل اي لما ذكر المعرف
قوله اي الحسنة المطلقة اذا كانت غالبة الوقوع كان ما يقابلها من
السيئة نادرة الوقوع بالضرورة قوله لتدل على التقليل في التنكير يدل على

على التعليل والندرة قوله في مقام الجزم بوقوع الشرط اي في دعوى جزم المتكلم [illegible]
بوقوعه قوله تجاهلا اي تجاهلا من المتكلم لاستدعاء المقام ذلك كقولك
متجاهلا في جواب من سأله عن سيده اهو في الدار وهو يعلم انه فيها ان كان
فيها اخبرته بانك على الباب واذا تجاهل عن وقوع الشرط فكان يستعمل
ان فيما هو خال عن الجزم بوقوعه قوله فيجري الكلام على سنن اعتقاده
يعني ان كان المتكلم جازما بصدق ما يخبره لكن خرج كلامه على حسب اعتقاد
المخاطب اجمالا كقولك لمن يكذبك في قول انت جازم بصدقه ان
صدقت فماذا تفعل فاعتقادك في هذا ان صدقت سيتبين في محاله وانما
بنيت الكلام على شك المخاطب قوله منزلة الجاهل اي الجاهل بوقوع
الشرط قوله لمخالفته مقتضى العلم اي العلم الحاصل له قوله ان كان اباك فلا تؤذه
فان المخاطب جازم بكونه اباه الا انه لما اذاه فكانه لا يعلم انه ابوه
قوله وتصوير المتكلم للمخاطب اي تفهيمه له وتقريبه اليه قوله على ما يقطع الشرط
اي نزله بالكلية قوله لغرض من الاغراض كالزام الخصم وتبكيته قوله اي
اهملكم فنضرب عنكم اشارة الى ان الفاء للعطف على مقدر مدخول بان
هذا الاستفهام وقد ابرزه الشارح والضرب هنا مجاز عن الترك قوله
اي اعراضا والاعراض او معرضين اشارة الى ان صفحا يحتمل نصبه ثلاثة
اوجه احدها المصدرية والثاني الحالية والثالث مفعول له قوله فيمن قرأ
ان بالكسر احترازا عمن قرأ بفتح الهمزة اي لان كنتم فان الاية مما لا يكون مما نحن
فيه قوله لاشتمال المقام على الآيات الدالة اه تعليل لقوله لقصد التوبيخ وتصوير
ان الاسراف من العاقل اه قوله فهو بمنزلة المحال اي الاسراف في هذا المقام بمنزلة
المحال اذ هو واجب الانتفاء حقيق بان لا يتحقق ثبوته الا على سبيل مجرد الفرض ف

المتكلم اي تصويره وتصويره

قوله لتنزيله منزلة ما لا قطع بعدمه اي وان كان المحال مقطوعا بلا وقوعه قوله
لقصد التبكيت اي تبكيت المخاطب والزامه وافحامه قوله قل ان كان للرحمن
ولد اذ اتخاذ الولد مما يستحيل على الله تعالى فعدمه ووقوع الشرط ههنا امر مقطوع
به لكن جيء بان معه على سبيل التنزيل ومجاراة الخصم وارخاء العنان له قصدا
الى افحامه والزامه قوله على المتصف به اي بالشرط فيجعل الكل غير متصف بالشرط
قوله فنقول ان قمتما اي تغليب غير القطعي على القطعي فيجعل الجميع غير قطعي فيصلح
المحل لان قوله للتوبيخ اي توبيخ المخاطبين على وقوع الريب منهم مع اشتمال
المقام على ما يقلع اصل الريبة اذ المعجزات القاهرة والبينات الباهرة من كل
دلالة ظاهرة على حقية القرآن قوله من النحو اي حقية القرآن فيجعل الجميع كانه لا
ارتياب لهم اي نزل المرتابين من المخاطبين منزلة غير المرتابين ليصلح
اذ ذاك ادخال ان لان عدم الجزم بوقوع الشرط انما يكون بالنسبة اليهم اي
غير المرتابين قوله كان الشرط قطعي اللاوقوع يعني عدم الشرط على تقدير التغليب
مقطوع به فينبغي ان لا يؤتى بان معه بل يؤتى بلو لانها تستعمل في فرض المحالات
قوله لانها اي لان الشرطية انما تستعمل في المعاني المحتملة الوقوع واللاوقوع
اعني المشكوك فيها لا في المقطوع الوقوع ولا في المقطوع اللاوقوع قوله وليس
المعنى ههنا الى آخره اشارة الى تزييف ما قيل في جواب هذا النظر وهو ان
الشرط هو وقوع الارتياب في المستقبل وهو يحتمل الوجود والعدم لان
ان الشرطية تجعل الفعل مستقبلا قوله ولهذا اي ولان جزائه ليس المعنى ههنا على
حصول الارتياب في المستقبل قال الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ التي لا تدل
على الاستقبال بوجه قوله لقوة دلالة اي لقوة دلالة كان على الزمان الماضي ومع اقتضائها
في ذلك لا يقلبها ان الى معنى الاستقبال بخلاف غير كان من الافعال الماضية فانه

ومجاورة ح
قطعي ح
قوله ح
المحل ح

فانه متى دخلت عليه ان الشرطية تقلب معناه الى الاستقبال ولذا قال
بعض اهل العربية اذا اريد ابقاء الماضي مع ان جعل الشرط لفظ كان
نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وذلك لقوة دلالة كان على المضي
لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلم يستفد منه
الا الزمان الماضي قوله فمجرد التغليب لا يصحح استعمال ان ههنا قيل بل
الجواب انه لما كان البعض مرتابا قطعا والبعض غير مرتاب قطعا
جعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم وعلى هذا المعنى ذلك من
باب التغليب قوله حضار الشرط اي كون المخاطبين مرتابين في القرآن مقطوع
بانتفائه قوله فان امنوا بمثل ما آمنتم به الاية جيء فيه بان الدالة على الشك
والتردد مع ان القرآن لا مثل له حتى يمكن ايمانهم به وعدم ايمانهم على سبيل
الفرض والتقدير للتبكيت والالزام لهم قوله غلب الذكر على الانثى يعني مريم
من جملة الذكور بحكم التغليب ولذا لم يقل من القانتات قوله الصفة المشتركة
بينهما يعني القنوت قوله لكن لفظ قانتين انما يجري على الذكور فقط قيل يجوز
ان يكون التقدير وكانت من العباد القانتين فلا يكون من باب التغليب ويكون
من للابتداء قوله لان القياس يجهلون بياء الغيبة انما كان القياس كذلك
لان يجهلون صفة قوم ورجوع الضمير اليه انما يكون بالياء الغيبة
الا انه لما اجتمعت المخاطبة والغيبة فيما بين الكلمتين اعني انتم وقوم غلب
المخاطبة لانها اقوى وحاصله ان لفظ قوم له جهتان جهة المعنى وجهة
اللفظ فمن حيث المعنى مخاطب لانه الخبر عن المبتدأ ومن حيث اللفظ غائب
لانه اسم مظهر وكل مظهر غائب فغلب جانب المعنى على جانب اللفظ
ورجع اليه الضمير بتاء الخطاب وكقوله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون

ح م

انما لم يقل
وكانت من القانتين ولم يقل من القانتات
لان القنوت وصف الابوة مشترك
بين الذكور والاناث

فمن قرأ بتاء الخطاب والمعنى عما تعمل انت يا محمد من سواك من المكلفين وغيرهم
قوله وذلك اي بيان التغليب قوله احد المتصاحبين نحو كالابوين والعمرين
او المتشابهين نحو كالقمرين لانهما كوكبان نيران يستضيء العالم بهما قوله بان
يجعل الآخر متفقا له في الاسم اي طريق التغليب اي يجعل لفظ احد المتصاحبين
وهو المغلب عليه موافقا للفظ الآخر وهو المغلب حتى يصح تثنيتهما لان
من شروط التثنية ان يكون للشيء ثان في الوجود قوله ويقصد اليهما جميعا اي
ثم يطلق ذلك المثنى ويراد به المتصاحبان معا والتغليب اما ان يكون لقوة في
ما يغلب فضلا كما في الابوين او لمجرد كونه مذكرا كما في القمرين او لقلة حروفه
بالنسبة الى ما يغلب عليه كما في عمرين او لكثرته كما في قوله تعالى وكانت من القانتين
كذلك لانه ليس من تغليب المذكر على المؤنث مع انه وصف القنوت مشترك
بين الذكور والاناث بل التغليب فيه انما هو في هيئة الوصف الجاري على
الذكور على هيئة الجاري على الاناث قوله كما توهمه بعضهم يعني ليس قوله تعالى وكانت
من القانتين مما غلب فيه المذكر على المؤنث كما زعم بعض الشارحين و
هو السيد عبد الله نقره كار فانه قال في هذا المحل بعد ذكر الآية فانه عد
مريم من جملة الذكور بحكم التغليب ولذا لم يقل من القانتات ولو قيل
البعدي وكانت من العباد القانتين لم يكن من باب التغليب ويكون من
الابتداء انتهى كلامه قوله تعليق امر اي ربط حصول امر قوله فعلية استقبالية
وذلك لان التعليق المذكور يستلزم ان لا يكون الشرط والجزاء حاصلين
الا في الاستقبال واذا كان كذلك امتنع الثبوت في كل واحد من جملتي
الشرط والجزاء وامتنع المضي ايضا في كل واحدة منهما قوله فيمتنع ثبوته
ومضيه اي فلا يكون جملة اسمية ولا ماضوية فيتعين ان تكون فعلية

فعلية استقبالية غير طلبية لكونه مفروض الصدق في الاستقبال قوله ويمتنع تعليق
حصول الحاصل الثابت اه يعني واذا كان كذلك فلا يكون جملة الجزاء ايضا
اسمية ولا ماضوية لكن يجوز ان يكون طلبية نحو ان جاءك زيد فاكرمه للدلالة
على الحدوث في الاستقبال ويجوز ان يعلق على شرط قوله ولا يخالف ذلك
اي كون كل من جملتيها فعلية استقبالية في تتبع الكلام لفظا تطبيقا بين
اللفظ والمعنى وتفاديا عن مخالفة الظاهر قوله الا لنكتة اي لنطيفة تقتضي
ذلك قوله وان جعلت كلتاهما او احديهما اسمية لا يتأتى جعل الشرطية
اسمية الا بخلاف الظاهر نحو ان انت ضربت فانا اضرب ومن الحنفية هي
فعلية لانه مرفوع بعد حرف الشرط فاعل لا مبتدأ قوله ان اكرمتني اليوم
فقد اكرمتك امس ظاهر هذين الجملتين انهما ماضويتان لفظا ومعنى
ولذا احتيج فيهما الى التأويل حتى لا تنخرم القاعدة قوله قياسا مطردا مع كان
كقوله تعالى وان كنتم في ريب اي في شك وذلك اي لان ان لا يقلب كان الى
المستقبل لاصالتها وعراقتها في الدلالة على الماضي قوله بمجرد الوصل والربط
اي بمجرد التأكيد والمبالغة ولا يكون لها جزاء نحو زيد وان كثر ماله اه
قوله ومن غير ذلك قليل اي واستعمال ان في غير الاستقبال فيما عدا
الموضعين المذكورين نحو نادر كقول ابي العلاء فيا وطني ان فاتني بك سابق
فاستعمل ان ههنا غير الاستقبال مع غير كان وفي غير الحال وانما قلنا ان
استعمال ان هنا في غير المستقبل لان الشاعر في معرض التحسر والتحزن والتأسف
على تفويت الوطن وتحقق خروجه عنه وليس المعنى ان الفوات سيقع في
المستقبل قوله اي المأخوذ في حصوله اي حصول غير الحاصل قوله حال انعقاد
اسباب الاشتراك اي حال انعقاد الاسباب في ابتداء شيء وانتفاء واحد

فاستعمال

وتعجبه

منها او شرع من شرايط وقوعه قوله او كون ما هو للوقوع اي ضروري الوقوع كما
في خبر الله وخبر رسوله فانه كالواقع وان لم توجد تلك الاسباب كقولك
ان مت فان الموت لما كان ضروري الوقوع جعل كالواقع قوله عطف على
وقوع الاسباب وكذا المعطوفات بعده لانها كلها من ابراز غير الحاصل في معرض
الحاصل فلو عطفت لكانت غير المعطوف عليه قوله ومن زعم انها كلها اه هذا اعتراض
على الزوزني حيث جعله معطوفا على ابراز غير الحاصل وكذا جميع المعطوفات
باو بعده قوله فقد سها سهوا بينا بيان السهو ان عطفه باو على ابراز غير
الحاصل يقتضي ان يكون قسيما له لا قسما منه مع انه قسم منه فظهر فساده
قوله او التفاؤل اي التيمن من المتكلم بوقوعه قوله او اظهار الرغبة اي رغبة
المتكلم في وقوعه اي وقوع الشرط قوله فهو المرام اي المراد قوله هذا يعني قوله ان
ظفرت بحسن العاقبة قوله ابراز منصوب لانه مفعول للمصدر اعني قوله اقتضاء
وجملة يحتاج مع متعلقها في موضع نصب خبر كان قوله تصوره اياه من
اضافة المصدر الى فاعله وذكر مفعوله بعده قوله يخيل ذلك الامر اليه اي الى
الطالب الذي عظمت رغبته اي يوقع في خياله انه حاصل في الواقع قوله
حيث لم يقل ان يردن يعني حيث جيء بلفظ الماضي اظهارا لتوفر الرغبة
من الله تعالى في ارادتهن التحصن اي الامتناع من الزنا وانما اقحم قوله ان
اردن تحصنا لان الاكراه لا يتأتى الا مع ارادة التحصن اذ المطيعة للبغاء
لا يسمى مكرها قوله يشعر بجواز الاكراه عند انتفائها اي انتفاء ارادتهن التحصن
قوله كما هو مقتضى التعليق بالشرط لان قوله ان اردن تحصنا يقتضي بمفهوم
المخالفة انه اذا لم يردن تحصنا يجوز للموالي اكراههن على البغاء وقد اجيب
عنه بوجوه ذكر الشارح هنا بعضها قوله اذا لم يظهر للشرط اه يعني ان

ان القائلين بمفهوم الشرط انه ينتفي الحكم المعلق على الشرط عند انتفاء الشرط
لا يقولون بانتفائه عند انتفاء الشرط مطلقا بل اذا لم يظهر للشرط فائدة
اخرى اما اذا كانت له نكتة فلا يعتبر المفهوم ولا يلزم انتفاء الحكم عند انتفاء
الشرط قوله بان ينسب الفعل الى احد يعني ان التعريض في الكلام هو ان
ينسب الفعل الى غير من تعلق به الكلام في الظاهر بوجه خفي قوله على سبيل
الفرض والتقدير يعني كما يفرض المحال لغرض من الاغراض قوله ولا يخفى عليك
انه لا معنى للتعريض بمن لم يصدر عنهم الاشراك هذا الكلام رد لقول من
زعم ان التعريض انما يدل عليه ما قبله ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك
وان التعريض في التاء لا في لفظ الماضي لو قيل لئن تشرك افاد التعريض
ايضا وفيه نظر لان التعريض مستفاد من لفظ الماضي لا من التاء لانه تعريض
بجماعة صدر عنهم الشرك في الماضي والحاصل ان التعريض للواقع واذا كان
بالمضارع لا يكون تعريضا لانه ليس بواقع قوله نوع خفاء وضعف وجه
الضعف هو ان كون الشرط ماضيا في الاية لكون حرف الشرط مقرونا باللام
الموطئة للقسم لما عرف في النحو ان فعل الشرط يمتنع ان يكون مضارعا ح
في هذه الصورة لا لنوعي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل قوله
والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم اي ولو لم يكن فيه ضعف فلا وجه لتخصيص
هذا بالنسبة قوله ثم قال اي السكاكي قوله في التعريض يعني مجرد التعريض
لا في كون الماضي مستعملا في الشرط لاجل التعريض قوله ومالي لا اعبد
الذي فطرني فانه ابرز الكلام في معرض المناصحة لنفسه وهو يريد
مناصحتهم ليتلطف بهم لان القصد بالاستفهام هنا الانكار والتعجب
من انتفاء العبادة لله تعالى وليس هذا حال المتكلم وانما هو حال المخاطبين

وان نسبتهم الى الباطل لكن مواجهتهم بذلك ربما تزيد في غضبهم وتهيج لجاجهم قوله اي قبول
الحق من اضافة المصدر الى المفعول اي قبولهم الحق قوله الا ما يريد لنفسه ويسمى هذا
النوع من الكلام المنصف لان كل من سمعه قال للمخاطب قد انصفك المتكلم او لان
المتكلم قد انصف من نفسه حيث حط رتبته عن رتبة المخاطب قوله فرضا في
الماضي يعني نفرض انه لو قدر حصول الشرط في الماضي لترتب عليه حصول
الجزاء قوله مع القطع بانتفاء الشرط وذلك بحسب الوضع قد فيلزم انتفاء الجزاء
ضرورة انتفاء المشروط عند انتفاء الشرط قوله واعترض عليه ابن الحاجب اي
على قول الجمهور انها لامتناع الثاني لامتناع الاول بانه عكس الحكم فقال هي لامتناع الاول
لامتناع الثاني واستدل على ذلك بما ذكره الشارح قوله لجواز ان يكون للشيء اسباب
متعددة يعني فاذا انتفى سبب منها يخلفه سبب اخر فلا يلزم انتفاء ذلك المسبب
بانتفاء سبب من اسبابه قوله بل الامر بالعكس يعني فاذا انتفى المسبب لزم انتفاء
جميع اسبابه فتكون لو لامتناع الاول لامتناع الثاني قوله انما سيق اي في القرآن العظيم
قوله دون العكس اي لان امتناع الفساد لامتناع تعدد الآلهة اذ لا يلزم من
انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد لجواز تطرق الفساد اليه بسبب اخر والعكس
انتفى تعدد الآلهة قوله اما لما ذكره اي ابن الحاجب من الاول سبب والثاني
مسبب ولا يلزم من انتفاء السبب انتفاء المسبب ويلزم من انتفاء المسبب
انتفاء جميع اسبابه قوله وثانيهما ان الاول ملزوم والثاني لازم اي وانما ان الشرط
ملزوم والجزاء لازم ولا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم لجواز كون اللازم
اعم ويلزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم قوله منشا هذا الاعتراض اي اعتراض
ابن الحاجب على قول الجمهور ان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول قوله محله التأمل
اي محل تأمل المعترض في كلام القوم وعدم الرؤية في المراد به لانه ليس متعينا

الى آخره قوله انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني اي ليس مراد الجمهور بقولهم
لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول الذي هو الشرط على
امتناع الثاني الذي هو الجزاء قوله بل معناه اي معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول قوله
قوله انها للدلالة اي لو تستعمل للدلالة على ان انتفاء الثاني انما هو بسبب انتفاء الاول لانه لو وجد الاول الذي
هو الشرط لوجد الثاني الذي هو الجزاء لكن لما لم يوجد الثاني في الواقع علم ان الاول لم
يوجد فعلة انتفاء الثاني هي انتفاء الاول لانه يستدل على انتفاء الثاني بانتفاء الاول
قوله من غير التفات الى علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي وذلك الفرق الظاهر بين
ما يكون علة للعلم بانتفاء مضمون الجزاء وبين ما يكون علة وسببا لنفس انتفاء
مضمون الجزاء في الخارج قوله الا ترى ان قولهم لولاه هذا الكلام تنظير من غير ما نحن
فيه لتوضيح المقام فيما نحن فيه يعني ان قول المعربين لولا لامتناع الثاني لوجود
الاول اي للدلالة على ان علة امتناع الثاني في الخارج وجود الاول فينبغي ان
يكون حكم لو حكم لولا قوله ان وجوده دليل على ان عمرا لم يهلك حاصله ان
وجوده علة وسبب لعدم هلاك عمرو في الخارج لا انه سبب للعلم بعدم هلاك عمرو
وفرق جلي ما بين ان يكون الشيء سببا لنفس الشيء او للعلم به قوله لكنك لم تجيء
اي فلذلك لم اكرمك فقد جعل عدم المجيء علة لعدم حصول الاكرام له في
الخارج فلو لم يكن امتناع الاول سببا لامتناع الثاني في الخارج لما صح هذا
القياس قوله لو احسنت الدولة كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهت دوام يعني
ان عدم كونهم كغيرهم رعايا بسبب عدم دوام الدولة قوله اداة اللزوم
اي جعلوها من ادوات اللزوم واداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من
غير قصد الى القطع بانتفائهما قوله لحصول العلم بالنتائج اي لاكتساب العلوم
والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء

اللزوم بل الامر بالعكس اي العلم بانتفاء اللزوم يوجب العلم بانتفاء الملزوم قوله
فهي عندهم اي عند ارباب المعقول من المنطقيين وغيرهم قوله مردودة انتفاء
الملزوم يعني الشرط بانتفاء اللازم يعني الجزاء قوله لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
وارد على هذه القاعدة اي جار على قاعدة المنطقيين وارباب المعقول في
استعمال لو لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الآلهة لا بيان سبب
انتفاء الفساد فاستدل بانتفاء الفساد على انتفاء التعدد فهي في الآية الكريمة
لامتناع الكل لامتناع الاول قوله لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المراد
بقاعدة اللغة المعربين والافكار المستعملين لغوي قوله في جملتيها اي في الشرط
والجزاء بان يكون فعلاهما ماضيين ليصح تعليق ما امتنع على سبيل القطع
بامتناع غيره ولانهما للماضي فينبغي ان يكون ورود اللفظ على قياس ارادة
المعنى قوله اذ الثبوت ينافي التعليق اي الشرط فلا تكون جملتاها اسميتين والاستقبال
ينافي المضي لان الغرض انه للمضي فلا يكون جملتاها مستقبلتين فتعين ان تكونا
فعليتين ماضويتين قوله استعمال ان اي في المحتمل الوقوع لا في المقطوع لا وقوعه
قوله وهو اي استعمال لو في المستقبل استعمال ان الشرطية قوله ولو بالصين اي
ولو تطلبون بالصين قوله ولو بالسقط اي ولو تكون المباهاة حاصلة بالسقط
قوله لو فهم في جهد وهلاك يقال العلامة بتعنت فلانا اي يطلب ما يؤديه
الى الهلاك قوله لقصد استمرار الفعل اي الفعل المضارع الداخل عليه لو المنفي
معنى قوله وقتا فوقتا قيد للاستمرار اي الاستمرار التجددي الذي يكون بتجدد
الامثال الى زمان الحال ويكون استعمال لو حينئذ واردا بطريق المجاز قوله
سبب امتناع استمراره على طاعتكم يعني انهم كانوا في ارادتهم استمرار عمل النبي صلى الله عليه وسلم
على ما يستصوبونه وانه كلما عن لهم رأي في امر كان معمولا عليه قوله فان المضارع

المضارع يفيد الاستمرار يعني دون الماضي فانه وان دل على التجدد لكنه ينقطع
عند الاستقبال بخلاف المضارع فان زمان الاستقبال لا ينقطع الى الابد قوله
ودخول لو عليه يفيد امتناع الاستمرار يعني كما ان الفعل المضارع المثبت يفيد
استمرار ثبوته كذلك الفعل المضارع المنفي يفيد استمرار نفيه وامتناعه والمضارع
الذي دخلت عليه لو منفي في المعنى فيفيد امتناع الاستمرار قوله والمنفية تفيد
تأكيد النفي ودوامه لا نفي التأكيد والدوام يعني وان كان الاصل ان النفي اذا
دخل على كلام مقيد بقيد يتوجه الى نفي ذلك القيد لكنهم استعملوا النفي لتأكيد
النفي ايضا كما انهم استعملوه لنفي النفي والاثبات قوله رد لقولهم انا آمنا
على ابلغ وجه اي بكون الجملة الاسمية مفيدة لتأكيد النفي الذي هو معنى الحرف
الداخل عليها وقوله على ابلغ وجه اي ابلغ تأكيد النفي لا نفي التأكيد قوله قصد الى
استمرار الاستهزاء وتجدده وقتا فوقتا يعني لو لم يكن القصد يتنهى الى استمرار
استهزاء الله تعالى بهم حالا فحالا كما في قوله تعالى يستهزئ بهم مطابقا لقول المنافقين
انما نحن مستهزئون واعلم ان قول الله مستهزئ بهم لان التجدد وقتا بعد وقت
مطلوب في هذا المقام كالاستهزاء لان معنى استهزاء الله بهم انزال الهوان
والحقارة بهم قوله اذ وقفوا على النار من قولك وقفت على كذا اذا فهمته وعرفته
قوله اي لرأيت امرا فظيعا اي شنيعا ويجوز ان يكون لو للتمني وح لا جواب لها
قوله لتنزيله اي المضارع الداخل عليه لو منزلة الماضي المعلوم الوقوع قوله عمن لا خلف
في اخباره فان علمه تعالى تعلق بالمستقبل من حيث اليقين تعلق علمنا بالماضي
المقطوع به فجاز وقوع المستقبل مع لو في اخباره تعالى جواز وقوع الماضي في
اخبارنا قوله ماضي بحسب التنزيل يعني انه من باب ما نزل فيه المستقبل منزلة التأويل
الماضي مجازا قوله كما عدل عن الماضي الى المضارع في ربما فانه عرف في علم النحو

من خصائص رب ان يكون فعلها ماضيا لانك اذا قلت رب رجل كريم لقيته
كنت مخبرا بقلة من لقيته في الزمان الماضي فاما المستقبل فلا يعلم الا التربيع
فلا يمكنك الاخبار عنه بالقلة قوله ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما
يجب ان يكون ماضيا يعني ان ربما المكفوفة مثل رب في اختصاص فعلها بالماضي
اما على قول من قال انها نكرة بمعنى شيء موصوفة بما بعدها وهو يود وعلى
هذا لا يكون يود كفعل رب فلا يحتاج الى التأويل ويكون فعله محذوفا اي رب
شيء يود الذين كفروا تحقق وثبت قوله تمنوا ذلك اي لو كانوا مسلمين قوله وقيل
هي مستعارة اي ربما في الآية الكريمة مستعارة من معناها الاصلي وهو التقليل
لمعنى آخر اما الكثرة او التحقيق فيكون وداداتهم لو كانوا مسلمين كثيرة او محققة
قوله لدلالة لو كانوا مسلمين عليه والتقدير ودوا كونهم مسلمين او وجوه الكلام
وانما قدر له مفعول ولم يجعله لو كانوا مسلمين لان جملة الشرط لها صدر الكلام
ولا يعمل فيها ما قبلها اذ لو تقع في موضع المفرد قوله فمفعول يود هو قوله كانوا مسلمين
يعني القائم مقام المفرد لان الجملة على هذا في تأويل المصدر اي كونهم مسلمين قوله
او لاستحضار الصورة اي صورة الموقوفين على النار وصورة ودادة الكافرين
اسلامهم قوله اما لما ذكر يعني من افادة الاستمرار وغيره قوله مما يدل على الحال اي
على الزمان الحال اي الحاضر الذي من شأنه ان يبصر ويشاهد فما يقع فيه
قوله ليشاهدها السامع يعني كانه طلب من السامع الحضور ومشاهدة ذلك
الحال بخلاف الماضي فانه لا يمكن رؤية ما فيه ولا يفعل ذلك اي استحضار الصورة
بلفظ المضارع قوله كما يستحضر الصورة في قوله تعالى فتثير سحابا قوله بلفظ
المضارع يعني فانه قال فتثير بلفظ المضارع مع ان ما قبله ماض وهو ارسل
وكذا ما بعده وهو فسقناه فاحيينا ولم يقل فاثارت عطفا على فارسل قوله

قوله استحضار تلك الصورة اي صورة اثارة الريح السحاب قوله الباهرة اي
العالية من اثارة الريح السحاب مسخرا بين السماء والارض متلونا في المنظر
تارة عن قطع من السحاب رقيقة كانها قطع قطن مندوف كما يتضام بعد
ورود الاحوال المختلفة عليها حتى يصير ركاما قوله فلارادة عدم الحصر
اي حصر المسند في المسند اليه قوله او العهد اي ولارادة عدم العهد يعني عهدي
المسند وذلك بان يكون المراد بالمسند وصفا غير معهود ولا مقصود اختصاصه
بالمسند اليه قيل عدم الحصر يقتضي عدم العهد لان المعهود معين شخص ومن
حمل المعين الشخصي على شيء يلزم الحصر فذكره بعد عدم الحصر ضائع
قوله كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر فانه اذا قصد نفس المسند الى افادة
الحصر او الى امر معهود وجب تعريفه فحينئذ ترك التعريف وجب ان لا يكون
القصد بنفسه الى ذلك قوله او للتفخيم اي لتفخيم المسند ولارتفاع شأنه
قوله على انه خبر مبتدأ محذوف يعني انما يصح التمثيل به ويكون مما نحن فيه اذا جعل
هدى خبر مبتدأ محذوف اي هو هدى لا يدرك كنهه او جعل خبرا لم واما
لو جعل حالا او مبتدأ خبره ما بعده فلا يكون مما نحن فيه قوله او للتحقير اي
انحطاط شأنه نحو ما زيد الا شيء اي شيء لا يعتد به او ما زيد شيئا اي نعتد
به قوله لوجوب عيبة الفائدة لان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت
الفائدة اتم قوله اعلم ان جعل معمولات المسند الى آخره هذا كالاعتراض على
المص حيث جعل الحال من مقيدات الفعل المسند لانه قال قبل واما تقييد
الفعل بمفعول ونحوه وجعل هنا الوصف من مخصصات المسند مع انه يصدق على
كل واحد منهما انه مقيد او مخصص قوله انما هو مجرد اصطلاح يعني مجرد اصطلاح
من المص الراجح ومقتضى لذلك ولو اصطلح على عكسه جاز له قوله قيل

لان التخصيص قال بعضهم انما دخل المص في ذلك لنقض وهو ان التخصيص عبارة
عن نقص الشيوع ولا شيوع في الفعل لانه انما يدل على مفهوم لا تعدد فيه والحال
انما يجيء لتقييده فلا يصدق عليها انها مخصصة بخلاف الوصف فانه انما يجيء للكلام
الذي فيه الشيوع فيصدق عليه انه مخصص قوله وفيه نظر وجه النظر انه ان
اراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر ان النكرة في الاثبات
ليست كذلك فيجب ان لا يكون الوصف في مثل رجل عالم مخصصا وان اراد
الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين
ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك جاءني زيد يحتمل ان يكون على حالة
الركوب وغيره وكذا طاب زيد يحتمل ان يكون من جهة النفس وغيرها
ففي الحال والتمييز وجميع المعمولات تخصيص الا يرى الى صحة قولك ضرب ضربا تخصيص
شديدا بالوصف فقد خصصت الضرب مع ان الشيوع في الفعل والكلام
في الفعل الحدثي لانه هو المعتبر الذي يتقيد بالزمان قوله ومن ترك تقييد المسند
اي الفعل المسند قوله واما تعريفه اي تعريف المسند قوله معلوم له اي للسامع
باحدى طرق التعريف اي المذكورة قبل قوله في الجملة الخبرية احتراز من الجملة الانشائية
فانه قد يقع فيها المسند معرفة والمسند اليه نكرة نحو من ابوك فان من هنا مسند اليه
نكرة قوله على امر معلوم اي للسامع قوله سواء يتحد الطريقان اي سواء اتحد
طريق تعريف المسند والمسند اليه نحو الراكب المنطلق فان كلا منهما معرف بالاداة
او اختلفا نحو زيد هو المنطلق فان المسند اليه معرف بالعلمية والمسند معرف بالاداة
وهذه الافادة انما تكون اذا كانت النسبة التي بين هذين الامرين المعلومين
سواء كانت ايجابية او سلبية مجهولة فان من تقع عنده الحكم بالايجاب او السلب
قوله ولهذا لازم حكم اي والافادة السامع لازم فائدة الخبر وهو كون

علم بجهلها ويحصل للسامع العلم بالنسبة معلوما بانه بالايجاب او السلب

للسامع

ان المتكلم عالما بالحكم ان كانت النسبة التي بين المعلومين معلومة ايضا
فانه لا يحصل للسامع الافادة المذكورة لكونها حاصلة له قبل الاخبار
وانما يحصل له فائدة اخرى وهي انك تعلم تلك النسبة قوله على امر معلوم بجهة
مثلا اي في كونه معلوما للمخاطب باحدى طرق التعريف قوله فائدة مجهولة اي فائدة
الحكم او فائدة لازمها قوله لان العلم بنفس المبتدأ والخبر لا يستلزم العلم باسناد
احدهما الى الآخر يعني لجواز ان يكونا متحدين في الخارج فاستفاد من الكلام انهما
متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات قوله نحو زيد اخوك يعني لمن يعلم انسانا
مسمى بزيد بعينه واسمه ويعلم ان له اخا لكن لا يعرفه على التعيين وانتم نصوره
كالطالب منك ان يحكم على ذلك المسمى بزيد بانه ذلك الاخ او بسوى ذلك الاخ
فلذا يجب ان تقول زيد اخوك بتقديم زيد قوله وعمرو المنطلق اي تقول ذلك
لمن يعلم انسانا مسمى بعمرو ويعلم شخصا معينا له الانطلاق معهودا بينك وبينه
او يعلم ماهية المنطلق من حيث هي قوله لمن يعرف ان له اخا اي مبهما ان يعرف
ويعرف شخصا يسمى بزيد باسمه وعينه وصار مترددا متحيرا في ان هل ذلك
الاخ هو زيد ام غيره قوله على اعتبار العهد اي قيد بان يكون المعرف بالاضافة
معهودا قبل الاضافة كما ان المعرف بلام العهد لا بد ان يشير اليه اشارة ما بينك
وبين المخاطب اما في الخارج او في الذهن قوله والا لم يبق فرق اه اي وان
لم يكن الاصل وضع تعريف الاضافة على اعتبار العهد لم يتحقق الفرق بين غلام
زيد بالاضافة وغلام لزيد بدونها وكان الحكم بتعريف الاول دون الثاني تحكما
محضا قوله كالمعرف باللام اي بلام العهد كانه يشار به الى معلوم قوله فانهما يعني
الصفتين اللتين لذات واحدة قوله واتحادهما اي اي الوصفين المذكورين
كان بحيث يجهل السامع اتصاف الذات به قوله وان يجهل زيدا اخوك يعني

عند قصد المعنى المذكور قوله غابها الرماح وذلك لان الغاب معروف لكونه دون الرماح
فيجب تقديمها ويحكم عليها بالرماح فيقال رايت اسود اغابها الرماح ولا يصح
رماحها الغاب لانه يكون حكما بمعروف للمخاطب غير معلوم عنده لان الرماح حكم
بقيد الاسود بخلاف الغاب قوله يعني اعتبار تعريف الجنس يعني سواء كان مسندا نحو زيد
المنطلق او مسندا اليه نحو المنطلق زيد قوله فقد يفيد يعني في المقام الخطابي دون
الاستدلالي قوله قصر الجنس اي المعرف بلام الجنس قوله تحقيقا اي قصرا محققا اذا
كان القصر المستفاد من المقام الخطابي مطابقا للواقع قوله او مبالغة اي قصرا مبالغا فيه
ان لم يكن القصر مطابقا للواقع قوله او [illegible] اي لكمال معنى الجنس في ذلك الشيء
قوله كانه لا اعتداد بشجاعة غيره يعني ان الشجاعة ليست منحصرة في عمرو في الواقع
الا انك تدعي حصر الشجاعة عليه على سبيل المبالغة بتنزيل شجاعة غيره منزلة
المعدوم وانما يفيد القصر لان المعرف باللام يحمل على الاستغراق لان تعيين البعض
دون البعض يفضي الى الترجيح بدون المرجح واذا حمل على الاستغراق كان معنى
قولنا زيد المنطلق ان زيد محكوم عليه بكل ما صدق عليه المنطلق كما ان معنى
قولنا المنطلق زيد ان كل ما صدق عليه المنطلق فهو محكوم عليه بانه زيد
فكل واحد من الكلامين يقتضي ان لا يكون غير زيد منطلقا وان تفاوت
في ذلك قوله والجنس في بعض النسخ والخبر وهو يتمشى على عمومه كما تريد من
نحو قول زيد الامير وعمرو الشجاع وما اشبههما فان الامير والشجاع في
المثالين لم يقيد بشيء قوله ان ليس المعتبر ههنا على القصر يعني انها لم ترد
ان ما عدا البكاء عليه ليس بحسن ولا جميل وانما غرضها ان تثبت لبكائه الحسن
وتخرجه من جنس بكائي غيره كما قيل الصبر محمود الا عنك والجزع مذموم
الا عليك وقيل انه لقصر الحسن على بكائه بمعنى انه لا يتجاوز الى بكاء غيره

عليه لانه لا يتجاوز الى شيء آخر قوله وان امكان ذلك اي بان يجعل
القصر مبالغة وادعاء او اضافيا بالنسبة الى بكاء غيره من القتلى قوله
تقدم او تاخر لدلالته على الذات اي واذا كان الامر كذلك فينبغي ان
يجعل مبتدا دائما بتقدم او تاخر قوله والصفة هي المنسوب اي واذا كان
الامر كذلك فهي اولى بان يجعل محكوما به فلا يصح قولهم كل ما هو مقدم فهو
مبتدا قوله ورد بالبناء للمفعول اي ورد هذا القول المنسوب الى الامام
قوله بان المعنى اي حيث يكون الصفة مبتدا والاسم خبرا قوله يعني ان
الصفة يجعل دالة على الذات ومسندا اليها يريد انه لا يجعل المنطلق في
قولنا المنطلق زيد مبتدا الا بمعنى الشخص الذي له الانطلاق وهو بهذا
المعنى يصح ان يكون مبتدا لا يجب ان يكون خبرا وزيد لا يجعل خبرا الا
بمعنى صاحب اسم زيد وانه بهذا المعنى يصلح ان يكون خبرا ولا يجب ان يكون
مبتدا ويحتاج الى هذا التاويل لان السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه
وانما المجهول عنده هو اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام
لافادة هذا المعنى قوله نحو زيد قام وجه التقوي فيه تكرر الاسناد حيث
اسندت الجملة الفعلية الى المبتدا والفعل وحده الى ضمير المبتدا فاكتسى
الحكم قوة بنفس التركيب لا بتكرار التركيب نحو عرفت وان بشيء آخر من
المؤكدات نحو ان زيدا منطلق وضربت زيدا نفسه فانه قد اريد التقوي
في هذه الصور مع ان المسند فيها مفرد لا جملة لان التقوي فيها ليس بنفس
تركيب المسند مع المسند اليه بل بامر آخر قوله زيد ابوه قائم المسند فيه جملة
لكونه سببا للمسند اليه بخلاف زيد قائم ابوه فانه ليس بجملة بل هو مفرد لما علم
من ان اسم الفاعل مع فاعله المظهر او المضمر من قبيل المفرد الا في ما استثني

وليس هذا منه قوله وسببا للتقوي الى آه اختلف في سبب افادة في الجملة الفعلية
المسندة الى المبتدأ التقوي فذكر السكاكي شيئا وذكر الشيخ عبد القاهر شيئا آخر
فاختار الشارح في المذهبين قوله ثم اذا كان متضمنا للضمير المعتد به اذا كان
المسند الواقع بعد المبتدأ متضمنا لضمير ذلك المبتدأ بشرط كون ذلك الضمير
العائد على المبتدأ عمدة لا فضلة قوله فيكتسي الحكم قوة يعني بواسطة تكرر الاسناد
لان فيه اسنادين احدهما بدون واسطة والآخر بواسطة الضمير قوله فعلى هذا اي على
ما ذكره السكاكي في سبب التقوي قوله ويجب ان يجعل سببيا لان المسند الجملة
اما للتقوي او لكونه سببيا فاذا انتفى احدهما تعين الآخر قوله وتقدمة للاعلام
اي توطئة وتمهيد للاخبار قوله دخل في قلبه اي دخل الخبر في قلب السامع
دخول المأنوس المتربه المألوف قوله وهذا اي دخول الخبر في قلب السامع
دخول المأنوس قوله بغتة اي دفعة قوله فان ذلك اي التنبيه والتقدمة
قوله فيدخل فيه اي فيما يفيد التقوي على ما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر قوله مما يكون
المسند فيه جملة هذا كالاعتراض على المص لان كلامه يشعر بان المسند الجملة لا يخلو
عن افادة التقوي او كونه سببيا فيكون مانعة الخلو فنبه الشارح على ان
هناك قسما آخر من المسند الجملة وليس للتقوي ولا سببيا وهو خبر ضمير الشان
نحو زيد قائم وشبهه انه في حكم المفرد لانه عبارة عن المبتدأ قوله على ما مر
يعني من ان التقوي اعم من ان يكون مقصودا او حاصلا ضمنا فقصد التخصيص
بتكرر الاسناد متحقق فيها فيستفاد منها التقوي وان لم يقصد بها فكانه
قال للتقوي سواء كان على سبيل التخصيص ولا قوله للتنبيه او التقوي
في موضع رفع خبر ان قوله وكون تلك الجملة اسمية للدوام والثبوت و
كونها فعلية للتجدد والحدوث يعني ان الجملة الاسمية تفيد الثبوت والفعلية

والفعلية تفيد التجدد كقوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا
الى شياطينهم قالوا انا معكم حيث قيل آمنا للدلالة على احداثهم الدخول في
الايمان لترويج دعواهم الكاذبة وحيث قال انا معكم للدلالة على انهم
ثابتون على الكفر غير معرضين عنه كما وهموا المؤمنين قوله وكونها شرطية
للاعتبارات المختلفة اي التي لا تعرف الا بمعرفة ما بين ان واذا ولو والشرط من التفصيل
في الشرط قوله لاختصار الفعلية اي التي يمكن الاكتفاء بفعلها بطريقة قوله
ورجح الاول اي رجح تقدير الظرف بالفعل على تقديره باسم الفاعل بوقوع
الظرف صلة للموصول وصلة الموصول لا تكون الا جملة فتعين تقدير الظرف بالفعل
ليكون جملة ولا يجوز ان يقدر باسم الفاعل لانه حينئذ يكون من قبيل المفرد
والصلة لا بد وان تكون جملة فعند التردد يحمل عليه اولى واجيب بان قوله
الصلة من مظان الجملة يعني رد هذا الاستدلال بانه لا يلزم من تقدير الظرف
بالفعل في الصلة لكونها من مواضع الجملة البتة تقديره بالفعل في الخبر الذي
الاصل فيه الافراد لانه معرب والاصل في الاعراب المفردات قوله ولو قال
الى قوله اصوب يعني ان في عبارة المص هذه خللا اذ لو حملت على ظاهرها
افادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على غير الاصح وفساده ظاهر
لان الذي يفهم من قوله اذ الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح انها مقدرة باسم
الفاعل على غير الاصح فيكون كلامه فاسدا لان الظرف المقدر باسم الفاعل
مفرد اتفاقا لا جملة فينبغي ان يقول اذ الظرف مقدر بالفعل قوله اهم اي من ذكر
المسند فيلزم منه تاخير المسند قوله كما مر في تقديم المسند اليه يعني ان الحالة المقتضية
تقديم المسند اليه على المسند كما عرفنا قبل مقتضية لتاخير المسند اليه وكون المسند
اهم شامل لتلك الحالة وهو المقتضي لتقديمه لكون الحكم عليه اهم فانه لا ذلك

التقديم قوله اي لقصر المسند اليه على المسند يعني معناه تخصيص المسند اليه بالمسند
دون العكس كما هو ظاهر عبارة المتن فكان حق العبارة ان يقال فلتخصيص
المسند به لان الباء غالبا انما تدخل على المقصور عليه وههنا دخلت على المقصور
على خلاف الاصل قوله لا يتجاوزها الى القائمية اي لا يتجاوز وصف بنسبة الى غيره الى الصفة
الى وصف بنسبة الى قيس نحو قولك قائم زيد فمعناه ان زيدا مقصور على صفة
القيام لا يتجاوزها الى صفة القعود قوله لا فيها غول اي لا يغتال خمور الآخرة
العقول بخلاف خمور الدنيا فانها تغتال العقول فان تقديم الظرف وهو فيها على
المنع تعريضا بخمور الدنيا وتفضيلا لخمور الآخرة عليها وتقييد التقديم بتخصيص انتفاء المنفي
الغول بخمور الجنة قوله اعني الضمير المجرور اراد الهاء من فيها قوله على الاتصاف بعدم حصول خمور
الجنة اي عدم الغول مقصور على الحصول في خمور الجنة لا يتجاوزه الى الاتصاف بالحصول
في خمور الدنيا هذا هو السؤال والجواب على تقدير اعتبار النفي في جانب المسند اليه
وعلى عدم الحصول في خمور الجنة يعني الغول مقصور على الاتصاف بعدم الحصول في
خمور الجنة لا يتجاوزه الى الاتصاف بعدم الحصول في خمور الدنيا وعلى كلا التقديرين
فالقصر غير حقيقي لانه بالنسبة الى خمور الدنيا لا سائر انواع المشروبات
قوله وكذلك القياس في قوله تعالى لكم دينكم ولي دين يعني في قصر المسند اليه
على المسند المقدم قصر غير حقيقي لان اعتبار النفي في جانب المسند اليه مرة ومن جانب
المسند اخرى اذ لا نفي في الآية فمعنى لكم دينكم ولي دين ان دينكم مقصور على الاتصاف
بكم قوله ونظيره ما ذكره صاحب المفتاح ان انما جعله نظيرا لم يجعله مثالا لان قوله
تعالى ان حسابهم الا على ربي ليس مما قدم فيه المسند لقصر المسند اليه عليه بل استفاده
قصر المسند اليه على المسند فيه من النافية والا فان المعنى ما حسابهم الا على ربي فكان الثانية
نظيرا لا مثالا قوله دون العكس اي لا من قصر الصفة على الموصوف قوله اي ان التقديم يعني

يعني ان تقديم المسند يفيد تخصيصه بالمسند اليه قوله في لا ريب فيه اي في
قوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب قوله يعني عليه اي تقديم الظرف على الريب في الآية
قوله كقوله له همم اي كقول حسان في مدح النبي عم قوله حيث لم يجعل همم له يعني
قدم المسند وهو له على المسند اليه وهو همم لانه لو قال همم له لاحتمل الظرف ان
يكون خبرا وان يكون صفة بل احتمال كونه صفة ارجح واقوى لان المنكر يستدعي
في مقام الابتداء ان يوصف حتى يكون فائدة الحكم اقوى لما علم ان المسند اليه
كلما ازداد تخصيصا ازداد الحكم بعدا وكلما ازداد بعدا كانت الفائدة اقوى قوله
مع صلاحية الظرف ان يكون من صفاته لكونه مقدرا بالفعل او ما هو بمعناه فاذا
تقدم الظرف زال اللبس وتعين كونه خبرا لان الصفة لا يتقدم على الموصوف ولهذا
يجب هذا التقديم للفرق بين الخبر والصفة اذا كان المسند اليه نكرة غير موصوف
وغير مصدر للدعاء والمسند ظرف اما اذا كانت النكرة موصوفة فلا يجب التقديم
المسند عليه نحو قوله تعالى واجل مسمى عنده لان المبتداء اذا وصف وقد لم يستدعي
وصفا آخر وكذا اذا كانت مصدرا للدعاء لا يجب تقديمه نحو سلام عليكم قبل البحث عن تقديم
المسند في نحو قوله له همم من علم النحو لان التقديم في مثل هذه الصورة واجب لتاديه
اصل المعنى لانه لا يصح وقوع المنكر الصرف مبتداء بدون التقديم فكلنا التقديم باعتبار
كونه لتلك الفائدة من علم النحو وباعتبار النسبة المذكورة من علم المعاني قوله او التفاؤل
يعني حيث يكون المسند صالحا نحو قولك سعد جارك قوله بان يكون في المسند المتقدم
طول يعني ان الاحسن في اعتبار التشويق ان يطول الكلام في المسند حتى يزداد شوق
السامع قوله تشرق من اشرق وهو لازم اي تشرق الدنيا فحذف الجار واوصل
الشرق معنى اضاء قوله غير مختص بها اي بين البابين وبعضها مختص بها
كضمير الفصل فانه مختص بباب المسند والمسند اليه قوله وبكونه المفرد فعلا اي كون المسند

جميعها
المسند المفرد فعلا قو وقيل هو اي قول المص كثير مما ذكر في هذا الباب قو الى آخره
اي جميع ما ذكر في البابين قو فضلا عن ان يجري كل منها فيه اي في كل واحد من الامور
التي هي غير المسند اليه والمسند قو فقد اشير في النسخة التي في قول المص رح كثير مما ذكر
الى آخره قو ومهد لذلك اي لما ذكره في هذا الباب من تفصيل بعض متعلقات
قو ذي الفاعل والمفعول المراد بالمفعول هنا المفعول به دون ما عداه من بقية المفاعيل
لان المتعدي واللازم فيه سيان قو فمن جهة وقوعه عنه اي فمن حيث صدور
الفعل عنه اي عن الفاعل قو ووقوعه عليه اي وقوع الصادر من الفاعل على المفعول به
والحاصل ان تلبس الفعل بالفاعل من جهة صدوره عنه وتلبسه بالمفعول من
جهة وقوعه عليه قو وذكره معه اي من ذكر كل واحد من الفاعل والمفعول مع
الفعل قو اذ لو اريد ذلك اي اخبار وقوع الفعل وثبوته في نفسه قو لكونه عبثا
اذ لا فائدة في ذكره او تقديره حينئذ لعدم تعلق الغرض بشيء منهما قو فاذا
لم يذكر يعني هذا اذا ذكر المفعول به مع الفعل بقي ما اذا لم يذكر المفعول به مع
الفعل شرع فيه بقوله فاذا لم يذكراه قو فضلا عن عموم وخصوص اي لا يعتبر
تعلقه بمفعول اصلا فضلا عن اعتبار عموم من وقع عليه او خصوص يعني اذا
انتفى اعتبار تعلقه بمفعول به فانتفاء اعتبار عموم مفعول او خصوص من باب
اولى قو نزل منزلة اي من تقدير المفعول والتصريح به قو باعتبار تعلقه عن
وقع عليه يعني اذ هو يتعلق غرض المتكلم وهو اثبات الفعل مطلقا قو وهو اي
هذا القسم يعني الفعل الذي الغرض منه اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا قو او
عموم او خصوص فيه اي في ذلك الفعل الذي تعلق الغرض بثبوته لفاعله او
نفيه عنه قو او لا يجعل كذلك يعني او لا يجعل الفعل المطلق كناية قو اي من
يوجد حقيقة العلم ومن لا يوجد يعني ان اثبت في الاول العلم مطلقا للبعض من

من غير اعتبار عموم وخصوص وفي غير اعتبار تعلقه بمعلوم دون معلوم او صريحا
او كناية ونفي في الثاني مطلقا عن البعض الآخر قو وانما قدم الثاني جواب سؤال مقدر
وهو انه لم قدم الضرب الثاني على الاول قو غير اي غير محجوب والمحبا المجاذع قو
مفردا كان او جمعا اما المفرد فقد مثل له المؤمن اه واما الجمع فكما لو قيل المؤمنون
كذا وكذا قو بعلة ايهام اي بسبب تخييل المتكلم السامع ان القصد قو ذهابا مفعول
لاجله وعامله التنزيل قو ايهاما مفعول له وعامله ذهابا قو بالطريق المذكور
وهو ان القصد الى فرد دون آخر الى اه قو تجعل المص قوله اي قول صاحب المفتاح كلمه
قو اشارة الى قوله اي قول صاحب المفتاح و الداي الى الجعل المذكور اشار
اي المص رح قو يكتفى فيه بمجرد الظن يعني لا يسأل عن كميته بل يقنع اقناعا بما يورث
ظنا كالمقبولات قو يطلب فيه اليقين البرهاني يعني يسأل عن كميته ويكون تحقيقيا
اي المقام لو كان استدلاليا لما حمل حذف المفعول على اقل ما يحتمل قو افاد المقام
او الفعل اي افاد المقام الخطابي عند حذف المفعول او افاد حذف المفعول
في المقام الخطابي قو حمله على فرد دون آخر اي من حمل الفعل على بعض افراده دون
البعض الآخر قو انه مع يعطي اي حين اذ كان الغرض ثبوته لفاعله او نفيه
عنه مطلقا قو بفعل اعطاء اللازم في الاعطاء كاللازم في قوله صلى الله عليه وسلم المؤمن غر
كريم كما ان تعيين المؤمن يقود الى التحكم بدون مرجح كذلك تعيين الاعطاء بل بسط
المعطى يقود عليه فيكون عاما في افراد الاعطاء في كل ما يعطي قو كون الغرض الثبوت
او النفي مطلقا اي ثبوت الفعل لفاعله او نفيه عنه مطلقا لان حمل الاطلاق على اعتبار
التعميم قو لا تنافي ذلك اي المنافاة المذكورة بين افادة التعميم والثبوت او النفي
المنافي
مطلقا قو عدم كون الشيء معتبرا في الغرض حاصله ان المنافاة في التعميم انما هو كونه
اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم لانه لا يلزم من عدم اعتباره عدمه

معاداة الكلام فلذلك قال الشارح في التعميم معاد غير مقصود قوله والاول اي والنفي
الاول من الضربين المنقسم اليهما الفعل المتعدي المنزل منزلة اللازم قوله والمعتز
باسر اي في مدح المعتز باسر وهو احد الخلفاء ببغداد وتعريض المستعين باسر
وهو ضد للمعتز باسر ومنازع له في الخلافة قوله كناية عنه اي عن ذلك الفعل هنية
حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص قوله اي يصدر عنه السماع والرؤية اعني السامع والبصير
ثم جعلهما كنايتين اي جعل مطلق الرؤية كناية محاسنه واثاره ومطلق السماع
كناية عن سماع اخباره للمبالغة في اشتهارها وجلائها قوله فذكر الملزوم يعني مطلق
الرؤية والسماع واراد اللازم يعني رؤية اثاره ومحاسنه وسماع اخباره الدالة على
استحقاق الامامة قوله ما هو طريق الكناية يعني من اطلاق الملزوم وارادة اللازم نحو
زيد طويل النجاد قوله حتى يعلم ان المنفرد اي ليعلم ذو سمع وذو بصر ان الممدوح
هو المنفرد بالمحاسن والمستحق للخلافة دون غيره قوله ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند
ذكر المفعول يعني لو قال ان يرى مبصر محاسنه ويسمع واع اخباره لفات المعنى
المقصود وهو المبالغة في اشتهارها حيث ادعى لزوم رؤية محاسنه واثاره
وسماع اخباره لمطلق فعل الرؤية والسماع قوله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا
اي ولا يكون الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل اثباته لفاعله او نفيه عنه
مطلقا بل يكون الغرض منه اثباته لفاعله او نفيه عنه مع اعتبار تعلقه بمن وقع
عليه الفعل قوله وجب التقدير اي تقدير المفعول قوله ان عاما فعام وان خاصا
فخاص ان دلت القرينة على عموم كان عاما والله يدعو الى دار السلام اي
كل احد وان دلت على خصوص كان خاصا كقوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا اي
بعثه لان الموصول يستدعي ان يكون في صلته ما يرجع اليه قوله تعين انه مراد يعني
لما كان مرادا لا يترك من اللفظ الا لداع وغرض في الحذف اي حذف المفعول
قوله

لمن اللفظ فيما وجب تقديره قوله فان الجواب يدل عليه اي جواب فعل المشية يدل
على تعيين مفعول المحذوف قوله وهذا اوقع في النفس يعني البيان بعد الابهام اوقع
في النفس لما فيه من التاكيد لان ذكر الشيء مرتين مبهما ثم مبينا اوكد من ذكره مرة واحدة
قوله تعلق فعل المشية اي بمفعول غريب بان يخرج الدم من عينيه بطريق البكاء فذكر تعلق
المفعول هنا ليتقرر في نفس السامع ويتأنس به قوله بناء على غرابة تعلقها اي
فعل المشية بمفعولها على ما ذهب اليه صدر الافاضل فانه زعم ان هذا البيت منه
وليس كذلك قوله فلم يحذف مفعول المشية يعني قوله ان ابكي قوله لان المراد بالاول يعني
قوله بكيت تفكرا غير الحقيقي فلا يكون فعل المشية متعلقا ببكاء التفكر وبالثاني وهو
قوله بكيت تفكرا غير الحقيقي فلا يصلح ان يكون بيانا وتفسيرا للاول لانه غيره
فلذا لم يحذف مفعول المشية لعدم تقدمه وما يدل عليه قوله وعن بعض عن بعض
بقوله بكيت جفوني قوله بكاء مطلق اي من غير اعتبار تعلقه بمفعول مخصوص والتقدير
لو شئت ان اوجد حقيقة البكاء لما قدرت على الاتيان بها لانعدام مادة الدمع
مني قوله فلا يصح تفسير الاول يعني الذي هو البكاء المطلق لعدم دلالته عليه
اذ هو غيره قوله كما اذا قلت لو شئت ان تعطي درهما اعطيت درهمين فانك
لو حذفت مفعول المشية الذي هو قولك ان تعطي درهما لما دل عليه الجواب الذي
هو قوله اعطيت درهمين لان اعطاء الدرهم غير اعطاء الدرهمين فتعين ذكره
فكذلك قوله فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا فلذلك لم يحذف فيه مفعول المشية
ان مفعول المشية يحذف بشرطين احدهما وجودي وهو ان يكون ايضاحا بعد الخفاء
عدمي وهو ان لا يكون في تعلق الفعل غرابة قوله بل اعتا حذف لغرض حين يعني
كالاختصار ونحوه فلا يكون مما نحن فيه بصدد الخشية قوله فيحتمل ان يكون يعني
لو شئت ان ابكي تفكرا يعني يريد هذا القائل انه اراد بالبكاء الاول ايضا

غير الحقيقي فيصح ان يكون الجملة تفسيرا للاول فيكون مما ذكر فيه مفعول المشية مع بيانه وتفسيره لغرابة ان تعلق المشية ببكى التفكر امر عجيب قوله لان ترتيب هذا الكلام يعني قوله فلو شئت ان ابكي قوله يأبى هذا المعنى لانه لو كان المراد منه البكاء الفكري وهو اسف النفوس على عدم نيل المراد لما رتبه عليه اذ لا اختصاص له بمن لم يبق منه الشوق غير الخواطر والجواز ان يأتي ذلك الاسف من غيره ايضا قوله واما لدفع توهم اه اي بحذف المفعول لدفع ان يتوهم السامع في اول الامر ارادة شيء غير مراد المتكلم قوله وجيه البناني كقوله تعالى كم تركوا من جنات وعيون وكم اهلكنا من قرية قوله بلا يلتبس بالمفعول اي بمفعول ذلك الفعل الواقع بعد كم الخبرية قوله فحذف دفعا لهذا التوهم يعني توهم عدم انتهاء الحز الى العظم وايضا حذف اللحم ليصور في نفس السامع من اول الامر ان الحز انتهى الى اللحم حتى لو لم يرده الا العظم قوله عما صرح لفظا اي المفعول قوله فيفوت الغرض وهو ان الغرض بالحقيقة هو نفي الوجدان عن المثل ولا شك انه ايقاع ذلك النفي عما صرح لفظ المثل اتم في تحصيل الغرض من ايقاعه على ضميره لظهور قصور هذه الكناية في افادة المراد عن رتبة الصريح قوله في حذف مفعول طلبنا يعني في البيت المذكور قوله قصدا الى المبالغة في التأدب اذ لو قال طلبنا لك مثلا لكان مستشعرا بجواز المثل له اذ العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده قوله واما للتعميم في المفعول اي بحذف المفعول للتعميم فيه وعدم قصر السامع المفعول على ما يذكر مع الفعل دون ما لم يذكر كقصر المفعول في قولنا قد يعطي الدرهم دون الدينار بخلاف ما لم يذكر المفعول نحو فلان يعطي فانه يحتمل عند الحذف ان يكون المعطى فضة او ذهبا او فرسا او ابلا الى غير ذلك ويحتمل مع كل ان يكون كثيرا او قليلا مع الاختصار يعني بسبب حذف المفعول الى تكثير المعنى وهو افادة التعميم قوله اي من ذكر المفعول بصيغة التعميم كما لو قيل قد كان منك ما لم يؤكل احد

احد قوله اي جميع عباده يعني يدعو كل احد ان الدعوة الى دار السلام من استدعاه في حق جميع المكلفين بخلاف الهداية في قوله تعالى بعد هذا ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم قوله فالمثال الاول يعني قول المصنف قد كان منك ما لم يؤكل قوله والله يعني قول المصنف والله يدعو الى دار السلام قوله وهو تذكرة لما سبق يعني قوله قيل والا يجب التقدير بحسب القرائن قوله وادعاء البيان الحذف لا يجوز الا عند قيام القرينة قوله لان هذا المعنى اي قيام القرينة عند الحذف قوله وههنا بحث اي في قول المصنف او للتعميم مع الاختصار وحاصله ان المفعول المحذوف ان كان عاما يكون فائدة التعميم لعموم المقدر فلا يفيد الحذف سوى الاختصار فيجب ان لا يجعل فيما الحذف للتعميم الا الاختصار وان لم يكن عاما فيجب ان لا يفيد الكلام عند الحذف التعميم لان تعلق الفعل به وهو محذوف كتعلقه به وهو مذكور قوله ما ودعك ربك وما قلى وذلك انه لو قيل قلاك بدون حذف المفعول لما كان جانب الفاصلة مرعيا والفاصلة هي السجع الا انه لا يقال في القرآن السجع وانما يقال الفاصلة لقوله كتاب فصلت آياته قوله كقول عائشة رضي الله عنها اي عند ذكرها احواله صلى الله عليه وسلم وذكر كيفية مباشرة نسائه قوله ما رأيت منه اي العورة اي ما رأيت من النبي صلى الله عليه وسلم العورة وما رأى النبي صلى الله عليه وسلم مني العورة فحذف المفعول في الموضعين وقرينته اقتران هذا الكلام مع ذكر احواله صلى الله عليه وسلم قوله وتعيينه حقيقة او ادعاء ونحو ذلك اي كابهام انه يتذكر تطهير اللسان عنه او تطهيره عن اللسان وتخييل انه في تركه تعويلا على العقل وفي ذكره تعويلا على اللفظ وكم بين المعولين وكاختيار تنبيه السامع او مقدار تنبهه عند قرائن الاحوال قوله لرد الخطاء اي خطاء السامع قوله في التعيين اي في تعيين المفعول ونحوه الى الصواب وهو المراد بالتخصيص قوله واصاب في ذلك اي وهو مصيب في ذلك الاعتقاد قوله واعتقد انه غير زيد اي واعتقد ذلك المخاطب ان ذلك الانسان الذي وقع عليه الفعل غير زيد

اي واعتقد ذلك المخاطب ان ذلك الانسان الذي وقع عليه الفعل غير زيد واخطأ
في ذلك فترده بهذا الكلام الى الصواب وهذا هو قصر القلب وكما يجيء تقديم المفعول
لقصر القلب يجيء لقصر الافراد الا ان المص ما ذكره وتخصيص احد بالذكر لا يدل على
نفي ما عداه قوله اي تاكيد هذا الرد اي لتاكيد قولك زيدا عرفت زيدا عرفت لا غيره
بحذف ولكن عرفت فانه ليس بحسبان يكون سامعك اعتقد انك عرفت انسانا ما
وانه غير زيد وانك ترده الى الصواب قوله وقد يكون اي تقديم المفعول على الفعل
قوله وكذا في نحو زيدا اكرم وعمروا لا تكرم اي وقد يكون تقديم المفعول على الفعل
لرد الخطأ ايضا في الانشاء وقد يكون مختصا بالخبر وفيه تكلف قد تبين وجهه
في حواشي المطول فليراجع ثمه قوله وكان الاحسن ان يقول لافادة الاختصاص
يعني كان الاولى ان يذكر المص بدل قوله لرد الخطأ في التعيين وكذا لافادة الاختصاص
ليدخل فيه القصر بانواعه الثلثة اعني قصر القلب والافراد والتعيين ويدخل ايضا
نحو زيدا اكرم وعمروا لا تكرم فان في اعتبار رد الخطأ فيه تكلفا قوله فيكون
مفهوم التقديم مناقضا لمنطوق لا غيره يعني فالجمع بينهما جمع بين المتنافيين
قوله واما زيدا ضربت ولكن اكرمت يعني بتعقيب الفعل المنفي الذي قدم مفعوله
عليه باثبات فعل هو ضده قوله لان مبنى الكلام ليس على ان الخطأ واقع في الفعل
يعني والعطف بلكن مشعر بان بناءه على ان الخطأ واقع في الضرب فترده
الى الصواب انما يكون بقولك ولكن عمروا لا بقولك ولكن اكرمته قوله واما نحو زيدا
عرفته يعني مما كان الفعل الواقع بعد المفعول المقدم مشتغلا بضميره قوله ان الفعل
المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب اي بان يقال تقديره عرفت زيدا
عرفته ويكون من باب التاكيد اللفظي لانه بتكرير اللفظ قوله والا اي وان لم يقدر
المفسر قبل المنصوب بل يقدر بعده بان يقال تقديره زيدا عرفت عرفته فتخصيص

ص قوله كما في بسم الله يعني فانه يقدر على المحذوف للاختصاص والاهتمام قوله يحتمل المعنيين
اي التخصيص والتاكيد واراد بالتاكيد ههنا التقوي لا التاكيد الاصطلاحي
قوله واما نحو واما ثمود فهديناهم يعني على قراءة النصب قوله بين اما والفاء هذا مبني
على مذهب من يمنع دخول اما على الفعل ويأول ما ورد من ذلك قوله فليتأمل
وجه التامل في الاية ظهور ان ليس الغرض انا هدينا ثمود دون غيرهم ردا على
من زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات اصل الهداية لهم
ثم الاخبار عن سوء صنيعهم كذا في المطول قوله لمن اعتقد انك مررت بانسان
وانه غير زيد يعني فان ذلك عند الخطأ مخصصا مرورك بزيد دون غيره وكذلك
ولك اذا خلوت قراءت القرآن افاد تقديم الظرف اختصاص قراءتك بالظرف
فكانه موقوت بالزوج لا فراده الا وقت الخلوة قوله والتخصيص لازم للتقديم المراد
بالتخصيص ههنا ثبوت الحكم المذكور سواء كان بالاثبات او بالنفي للمقدم ونفيه
عما يقابله قوله اي تقديم المفعول ونحوه اي عن تقديم ما اصله التاخير قوله قال الشيخ
حذوه الى قوله ولكن كانوا انهم يظنون التقديم في جميعها لرعاية الفاصلة والتزيين
منه للتخصيص ولزوم التخصيص للتقديم حتى الكلي قوله ولهذا يقال في اياك نعبد
الى قوله لا الى غيره اعلم قال هذا لانه لما قال ان التخصيص لازم للتقديم غالبا ولا
يمكن اثباته بالبرهان العقلي القاطع وانما يعرف بالذوق لا جرم عضده باقوال
علماء علم المعاني الذين لهم الذوق السليم والطبع المستقيم قوله اي جميع صور
التخصيص يعني في جميع المواضع التي قدم فيها ما حقه التاخير قوله ولهذا اي لاجل
ان التقديم يفيد ورود التخصيص الاهتمام قوله اي باسم الله افعل يعني كل فعل
يبدأ في فعله بسم الله كان اتم وهو ما جعل التسمية مبدءا له من خراف التقرير
قوله فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء اي جعله من بين الاسامي منفردا

بذلك وحاصله قصر الابتداء على اسم الله فالمجرور بالباء هو المقصود كما في قوله تعالى
يختص برحمته من يشاء قوله واجيب اي عن هذا الايراد بجوابين الاول لصاحب الكشاف
والثاني لصاحب المفتاح وكلاهما حسن قوله بان الاهم فيه اي في قوله تعالى اقرأ باسم ربك
القراءة ولذلك الكلام هاهنا بتكرير الفعل قوله باعتبار هذا العارض يعني كون هذه
السورة اول سورة نزلت قوله اي هو مفعول اقرأ الذي بعده يعني في قوله اقرأ وربك
الاكرم قوله ومعنى اقرأ الاول اوجد القراءة جواب سؤال مقدر وهو ان قراءة الاول
يستدعي مقروءا به فيكون باسم ربك متعلقا به فاجاب عن ذلك بقوله ومعنى اقرأ الاول
من غير اعتبار تعديته الى مقروء به يعني انه يكون القصد فيه الى نفس الفعل فينزل
الفعل المتعدي منزلة اللازم من غير اعتبار تعلقه بمقروء ولا بمقروء به واقرأ
على هذا استيناف وجواب لقوله كيف اقرأ وهذا مبني على ان تعلق باسم ربك باقرأ
الثاني تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كما في اخذت الخطام
واخذت بالخطام ويجوز ان يكون اقرأ الاول ايضا بمنزلة اللازم والمفعول منهما
محذوف والباء للاستعانة او الملابسة اي مفتتحا باسم ربك ومتبركا به ويجوز ان
يجعل باسم ربك متعلقا بالثاني وبسم الله متعلقا بالاول على القول بان التسمية
جزء من كل سورة قيل جواب صاحب المفتاح اتم لعدم توقفه على امر مختلف
فيه وهو كون هذه السورة اول سورة نزلت فان الاكثر على ان اول سورة
هي الفاتحة واحسن ايضا لعدم اشتماله على اعتبار اهمية شيء من اسم الله الا ان
ظاهر ما في المفتاح يدل على انه جعل باسم ربك مفعولا وهو مخالف لما في الكشاف
لانه جعله حالا اي مفتتحا باسم ربك وهذا اولى من قول صاحب المفتاح قوله
كما في قوله يعطي اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه بمعطى معين قوله اي
معمولات الفعل يعني وما يتصل به قوله على بعض اي على بعض اخر منها اعني من معمولا

ت الفعل قوله ولا مقتضى يعني من المقتضيات التي ذكرها قبل قوله وحقه ان يلي
ولانه كالجزء من فعله فيستحق انه لا يفصل بينهما بشيء قوله لان في نحو ضرب غلامه
زيدا وفي بعض النسخ ضرب غلامه زيد بنصب غلام ورفع زيد وهذا اولى
لصحة استعمال هذا التركيب بخلاف الاول فانه غير مستعمل لعود الضمير فيه على متاخر
لفظا ورتبة وانما استعمله الشارح لبيان الاصل المرفوض لانه واقع في الكلام
قوله مقتضيا للعدول عن الاصل لانه لما اتصل بالفاعل ضمير يعود الى المفعول وجب
تاخير الفاعل لئلا يلزم عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة قوله فان اصله التقديم
اي على المفعول الاول قوله وهو عاط يعني ان زيد في المثال المذكور اخذ اي متناول
من عطوت الشيء اي تناولته وكذا المفعول الاول في نحو علمت زيدا منطلقا اصله
التقديم ايضا لانه من باب علمت من دواخل المبتدأ والخبر واصل المبتدأ التقديم
على الخبر قوله فجعل الاهمية هاهنا اه هذا الكلام كالاعتراض على المص حيث ما
ذكره في باب المسند اليه وحاول الشارح التوفيق بين الكلامين قوله وجعلها
في المسند اليه شاملا له ولغيره يعني حيث قال هناك واما تقديمه فلكونه ذكره
اهم اما لانه الاصل ولا مقتضى للعدول عنه واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع الى اخره
قوله شاملا له اي لكونه الاصل قوله فاراد المص بالاهمية هاهنا الاهمية العارضة
يعني لا الاهمية الاصلية وهي كون الاصل التقديم اه قوله بشانه اي ما تقدم قوله قيل الخارجي
فلان يعني بتقديم المفعول على الفاعل اذ ليس للناس فائدة في ان يعرفوا قاتله بل
منهم متعلق بقتله ليتخلصوا من شره قوله ولان في التاخير اي تاخير ما حقه التاخير
قوله عن قوله يكتم ايمانه يعني على تقدير ان يكون حالا عن ضمير يكتم ايمانه وهو صفة
لرجل قوله لتوهم انه اي يعني من آل فرعون قوله من صلة يكتم اي متعلق به تعلق الظرف
اللغو قوله منهم اي من آل فرعون فيلزم الاخلال بالمقصود قوله في الآية يعني في آل

فرع فانه في موضع رفع صفة ثانية لرجل قوله لئلا يتوهم خلاف المقصود يعني على تقدير
تأخيره وهو كونه من صلة يكتم ايمانه والمراد بالصلة هاهنا المتعلق قوله لان فواصل
الآي على الالف يعني انه لو اخر قوله في نفسه خيفة عن قوله موسى وهو فاعل لأوجس
لفاتت الفاصلة لان الفاصلة في الآية الفية ولو اخر قدم الجار والمجرور على المفعول
وان كان حق المفعول التقديم عليه كما سبق لا تقديمه توهم حصر الخيفة في نفسه
قوله في اللغة التخصيص يقال قصر الشيء على كذا اذا لم يتجاوز به الى غيره كذا في الصحاح
وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء هذا المعنى مناسب للمعنى اللغوي ايضا لانك اذا
قلت في قصر الموصوف على الصفة ما زيد الا شاعر فكانك قد جعلت زيدا محبوسا على صفة
الشعر بحيث لا يتجاوزها الى غيرها واذا قلت في قصر الصفة على الموصوف ما شاعر الا زيد
فكانك جعلت هذه الصفة محبوسة في ذات زيد وحاصله ان القصر الاصطلاحي
عبارة عن تخصيص احد الامرين بالآخر وحصره فيه قوله حقيقي وهو القصر على الصفة
لا باعتبار صفة اخرى معينة بل في نفس الامر او على الموصوف لا باعتبار موصوف آخر بعينه
بل في نفس الامر قوله وغير حقيقي وهو الاضافي وذلك لان السلب المتضمن في القصر
ان كان عن كل ما عدا المقصور عليه فهو الاول والا فهو الثاني قوله كقولك ما زيد الا قائم
مثال للقصر الموصوف على الصفة قصرا غير حقيقي اعني بالنسبة الى صفة معينة لا بالنسبة
الى ما عدا المذكور قوله وانقسامه اي القصر وهذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان
يقال ان التخصيص امر اضافي لا يصلح ان يكون جنسا لهما لما فيه من تقسيم الشيء الى نفسه
والى غيره قوله بهذا المعنى وهو ان لا يتجاوز المقصور عليه اصلا وهو الحقيقي او لا يتجاوزه
بحسب الاضافة الى شيء آخر معين وان امكن ان يتجاوزه الى غير ذلك المعين وهو
الاضافي قوله من قبيل الاضافات لان في الحقيقي ايضا معنى الاضافة الى كل مغاير له مغاير
غير الحقيقي بالاضافة الى معين آخر معين والحقيقي بالاضافة الى جميع ما عداه قوله

مطلب القصر

قوله

قوله غير الشمول احترز من التأكيد في مثل قولك جاء القوم اجمعون قوله وبينهما اي
بين الصفة المعنوية والنعت النحوي وقد يفرق بين الصفتين بان الاولى معنى يقوم
بذات والثانية تقوم بها معنى قال ابن الحاجب في شرح المفصل ما وضع لذات ذات م
باعتبار معنى هو المقصود قوله اعجبني هذا العلم يصدق على العلم في المثال المذكور
الصفة المعنوية والنعت النحوي اما الاول فلان العلم معنى قائم بالنفس واما الثاني فلانه
وقع صفة لاسم الاشارة دالا على معنى فيه غير الشمول فيكون نعتا نحويا قوله العلم حسن
يصدق على العلم فيه انه صفة معنوية ولا يصدق عليه انه نعت نحوي لانه وقع مبتدأ
وعكسه قوله مررت بهذا الرجل فانه يصدق على الرجل انه نعت نحوي ولا يصدق
عليه انه صفة معنوية لانه ذات محل يقوم به وقوعه صفة لاسم الاشارة قوله
واما نحو قولك ما زيد الا اخوك يعني مما وقع فيه الخبر اسما جامدا وهو دفع
توهم لانه ربما يتوهم ان هذه ليست من قصر الموصوف على الصفة لعدم
تقديرها ولا عكسه لعدمها ايضا لجمودها قوله من قصر الموصوف على الصفة تقديرا
انما كان من قصر الموصوف على الصفة دون العكس لان الاصل في المبتدأ ان يكون
غير صفة لان الاصل فيه الدلالة على الذوات قوله اذ المعنى انه مقصور اي المعنى
ان زيدا مقصور على كونه اخاك فرده الى الوصف الذي هو الكون والتقدير
ما زيد الا كونه اخاك واما الباب الا كونه ساجا وما هذا الا كونه زيدا فيكون
من قصر الموصوف على الصفة ومن الحقيقي قوله اذا اريد انه اي ان زيدا لا يتصف بغير
الكتابة من الصفات اي صفة لزيد لا ظاهره ولا باطنه الا الكتابة اما اذا
اريد انه يتصف بها لا بما يقابلها فيكون من غير الحقيقي قوله وهو اي قصر الموصوف
على الصفة قصرا حقيقيا لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء يعني
ما من موجود الا ويكون له صفة يتعذر الاحاطة بها او يتعسر وهذا القصر متضمن

لنفي جميع ما عدا هذا الوصف عن هذا الموصوف الموقوف على هذا المتعذر او المتعسر
قوله حتى يمكن جميع فيه بتخليل وليس بغاية والمعنى ليس الاحاطة بجميع صفات
الشيء ممكنة ليثبت له شيء منها وينفي عنه ما عداها قوله بل هو محال اي قصر
الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا محال لا يمكن لان للصفة المنفية اه قوله وهي
في الصفات اي نقيض الصفة المنفية عن الشيء صفة له ايضا ولم يمكن نفيها بحجة
والا لزم رفع النقيضين عن محل واحد وهو محال قوله كثيرا اي واقع في
الكلام شايع ذايع اذ لا يتعذر ولا يتعسر معرفة انحصار صفة معينة في موصوف
معين كمعرفة انحصار الكينونة في الدار في زيد قوله وقد يقصد به اي [illegible]
يعني قصر الصفة على الموصوف قصرا حقيقيا وقصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا ايضا
قوله ويكون قصرا حقيقيا ادعائيا يعني ان القصر الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي
تحقيقا والثاني الحقيقي مبالغة باعتبار خطابي وهو للصفة على الموصوف [illegible] الصفة والموصوف م
نحو ما حاتم الا جواد فانه نزل غير صفة الجواد من الصفات منزلة العدم وان
كان هو ايضا حاصلا لحاتم ونحو ما جواد الا حاتم فانه نزل غير حاتم منزلة
العدم وان كان صفة الجود حاصلا له ايضا ويكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا
او قصرا غير حقيقي لفوائد المقصود وهو المبالغة وهو تنزيل ما عدا منزلة العدم
قوله دون صفة اخرى يعني اعتقد المخاطب الموصوف متصفا بها في الواقع اما
حقيقة او ادعاء لاعتقاده بوجه من الوجوه الخطابية وهذا يسمى قصر افراد قوله
او مكانها اي او تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى اعتقد المخاطب حقيقة
او ادعاء الموصوف متصفا بها لا بالاولى او متصفا بها او بان يكون مترددا [illegible]
بينهما كقولك لمن يعتقد ان زيدا قائم لا قاعد او تساوي الامران عنده
ما زيد الا قاعد فعلى الاول يكون قصر قلب وعلى الثاني قصر تعيين قوله دون امر

امر آخر كقولك لمن يعتقد ان الشاعر زيد وعمرو ما شاعر الا زيد قوله او مكانه اي
او تخصيص صفة بامر مكان امر آخر كقولك لمن يعتقد ان الشاعر عمرو لا زيد او
تساوي الامران عنده ما شاعر الا زيد قوله اعتقد اشتراكه اي اعتقد اتصاف
الموصوف المقصور على الصفة بصفتين قوله ادنى مكانا من الشيء يقال هذا دون
ذلك اذا كان احط منه قليلا قوله ثم استعير اي تجوز فيه باستعماله في غير موضعه
الاصلي قوله في الاحوال والرتب يقال زيد دون عمرو في الشرف قوله ثم اتسع فيه
اي باية دون قوله اشتراك ما فوق الاثنين اي اتصاف امر باكثر من صفتين قوله وقولنا
اي وخرج عنه ايضا بعض مثله قصر الصفة على الموصوف كما اذا اعتقد المخاطب
ثبوت صفة لاكثر من امرين قوله اعم من الواحد وغيره يعني من الاثنين وما فوق
فقد دخل في هذا التفسير القصر الحقيقي لانه تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات
او تخصيص صفة بامر دون سائر الامور قوله وكذا الكلام على مكان آخر ومكان اخرى
حاصله انه اراد بقوله دون اخرى صفة واحدة وامر واحد فيخرج من تعريفه
القصر الحقيقي سواء كان من الصفة على الموصوف او من قصر الموصوف على الصفة بعض
امثلته وان اراد اعم من الواحد وغيره فيدخل فيه القصر الحقيقي بنوعيه قوله
فكل منهما اي من الاول والثاني يعني من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على
الموصوف من غير الحقيقي قوله ومن استعمال لفظة او يعني حيث قال في قصر
الموصوف على الصفة تخصيص امر بصفة دون اخرى او مكانها وفي قصر الصفة
على الموصوف تخصيص صفة بامر دون آخر او مكانه قوله الاول التخصيص بشيء اه اي القصر ب
الاول من كل منهما فيكون المجموع اربعة اضرب قوله شركة صفتين في موصوف
واحد يعني اتصاف ذلك الامر بتلك الصفة وبغيرها جميعا في قصر الموصوف
على الصفة واتصاف ذلك الامر وغيره جميعا بتلك الصفة في قصر الصفة على الموصوف

واعلم ان المقصور عليه ابدا ما بعد الا والمقصور ما قبلها قوله لقطع الشركة يعني التي بين
الصفتين في الثبوت للموصوف او بين الموصوف وغيره في الاتصاف بالصفة قوله
من كل من القصرين يعني قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف قوله
اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم يعني اتصاف ذلك الامر بغير تلك الصفة عوضا
عنها في الاول او اتصاف غير ذلك الامر بتلك الصفة عوضا عنه في الثاني قوله او
تساويا عنده اي من تساوى عنده الامران قوله اما من اعتقد العكس اي عكس
المتكلم قوله فالحاصل اي حاصل تقدير كلام المص وان لم يكن مرضيا للشارح
كما ستعرفه قوله بشيء دون شيء اي انما قال بشيء دون شيء ليتناول قصر الموصوف على
الصفة وعكسه قوله وفيه نظر اي في دخول قصر التعيين تحت تخصيص شيء بشيء
مكان آخر بل ينبغي ان لا يكون داخلا تحت تخصيص شيء بشيء دون آخر كما
هو صنيع السكاكي قوله لانا لو سلمنا اذ لو لا انتم قصر التعيين فيه تخصيص شيء
بشيء مكان آخر بل في موضع سلمنا ان كذلك لكن فيه ايضا تخصيص شيء بشيء
دون آخر قوله ولهذا اي ولان قصر التعيين فيه شيء بشيء دون آخر جعل السكاكي
التخصيص اه والحاصل ان المص جعل التخصيص بشيء دون آخر وهو قصر الافراد قسما
واحدا وجعل التخصيص بشيء مكان آخر قسمين لان المخاطب اما ان يعتقد عكس
حكم المتكلم وهو قصر القلب او تساوى عنده الامران وهو قصر التعيين والسكاكي بعكس
فجعل التخصيص بشيء مكان آخر قسما واحدا وهو قصر القلب والتخصيص بشيء دون
آخر قسمين لان المخاطب ان اعتقد الشركة فهو قصر افراد وان تساوى عنده
الامران فهو قصر تعيين قوله وشرط قصر الموصوف يعني على الصفة حال كون القصر
افرادا او لا فراد قوله عدم تنافي الوصفين اي المثبت والمنفي ليكن تصور شركتهما
في الثبوت للموصوف قوله كونه كاتبا او منجما يعني او نحوهما مما يجوز اجتماعه مع كونه شاعرا

وشرط قصر الموصوف

الحاء المهملة

عن قوله الا كونه منجما هو على صيغة اسم المفعول بالفاء الفوقانية الموحدة و
يكسبهما ميمان بعد الاخيرة الف وفي الصحاح المنجم وجده منجما الا بقول الشعر
قوله مما ينافي القيام اي مما لا يجوز اجتماعه مع كونه قائما الا كونه اسود او ابيض او نحو
ذلك مما يجوز اجتماعه مع صفة القيام لكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها قوله
في اهمال هذا الاشتراط اي اشتراط التنافي بين الوصفين في قصر القلب قوله
خارج من اقسام القصر على ما ذكره المص اي القصر الغير الحقيقي اذ ليس من الافراد
والتعيين وهو ظاهر ولا من القلب لعدم التنافي بين الشعر والكتابة قوله
لا يقال هذا شرط الحسن اي حسن القلب لا شرط تحققه ولا يخرج عن قولنا ما زيد
الا شاعر اه قوله اما الاول يعني كونه شرطا للحسن قوله فلا دلالة للفظ عليه يعني ان
لفظ الكتاب لا يشعر بذلك بوجه واما لفظ الايضاح فيأبى كونه شرطا للحسن
لانه قال ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها قوله واما الثاني اي كون المراد بتنافي
الوصفين تنافيهما في اعتقاد المخاطب قوله معلوم مما ذكره في تفسيره اي
مما ذكره المص في تفسير قصر القلب لانه قال والمخاطب بالثاني يعني بقصر القلب
من يعتقد العكس يعني ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبته ضمنا اي معتقدا كلا قوله
منتفيا عنه قوله فلو يصح قول المص اي ولم يصح على هذا الحمل قول المص
فقط اعتراض المص في الايضاح على السكاكي بانه اي السكاكي لم يشترط في
قصر القلب تنافي الوصفين قوله بين في الشرح يعني في شرحه المسمى بالمطول
وهو قوله ان اراد به اي بالاشتراط ما يحتاج الى نقضها وهام اه فليطالع
ثم قوله اولا اي لا يكونان متنافيين لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد الامرين
المتنافيين على الاطلاق لا ينفي جواز اتصافه بهما معا ولو استلزم اتصافه
بهما فقصر التعيين اعم موردا من القصرين الاولين قوله من غير عكس اي وليس كل

مثال يصلح لقصر القلب والافراد يصلح لقصر التعيين لانهما مشروطان بقيد عدم التنافي
او بالتنافي وقصر التعيين ليس مشروطا بشيء قوله والمذكور ههنا اربعة يعني العطف
والنفي والاستثناء وانما والتقديم قوله وغيرها قد سبق اي وغير هذه الاربعة المذكورة
ههنا من طرق القصر كضمير الفصل بين المبتدأ والخبر وتعريف المسند بلام الجنس
قد تقدم ذكره فيما سبق وانما لم يذكرهما لاختصاصهما بما بين المسند والمسند اليه مع سبق
ذكرهما بخلاف العطف والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما يعمان غيرهما ايضا قوله منها
العطف يعني بلا او ببل لان الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف
في لا وفي بل بالعكس اعني المنفي هو المعطوف عليه والمثبت هو المعطوف قوله منها
العطف اشارة الى ان طرق القصر غير منحصرة في الاربعة حيث لم نصرح بالحصر
قوله زيد شاعر لا كاتب يعني لمن اعتقد انه شاعر وكاتب معا قوله مثل بمثالين يعني
لقصر الموصوف على الصفة افرادا قوله اولهما اول المثالين المذكورين لقصر الموصوف
افرادا قوله وقلبا اي والحال بالعكس يعني الوصف المنفي فيه معطوف عليه والمثبت
معطوف قوله وقلبا اي وفي قصر الموصوف على الصفة قصرا قلبيا قوله زيد قائم لا قاعد
يعني لمن اعتقد قاعد لا قائما وذكر له ايضا مثالين كقصر الافراد قوله يكون مشعرا
بانتفاء الغير اي بانتفاء الوصف الآخر ضرورة انتفاء اجتماع المتنافيين قوله
اي قصر الصفة على الموصوف يعني افرادا وقلبا بحسب القرائن قوله زيد شاعر لا عمرو
فان كان المخاطب به يعتقد شركة زيد وعمرو في الشاعرية يكون قصر افراد
وان كان يعتقد انه الشاعر عمرو لا زيد يكون قصر قلب وكذا الحكم في قوله ما عمرو شاعر
بل زيد قوله ما شاعر عمرو يعني بتقديم الخبر قوله لبطلان العمل اي عملها لعدم الترتيب
من بين الاسم والخبر قوله او ح للقلب مثاله يتنافى فيه الوصفان يعني قوله لا من
وقلبا زيد قائم لا قاعد او ما زيد قائما بل قاعد قوله فان مثالا واحدا يصلح

افرادا
يصلح لهما اي للافراد والقلب نحو ما قائم الا زيد لعدم اشتراط التنافي فيهما اي
وقلبا قوله كلها يصلح مثالا لهما اي لقصر الافراد والقلب قوله لم يتعرض لذكره
لم يتعرض المص لذكر قصر التعيين في القصر بطريق العطف وفي غيرها من طرقه
قوله ومنها اي من تلك الطرق قوله في قصره اي قصر الموصوف على الصفة افرادا
قوله ما زيد الا شاعر اي لمن يعتقد انه شاعر قوله وقلبا ما زيد الا قائم اي لمن يعتقد
انه قاعد لا قائم قوله وفي قصرها اي وفي قصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا قوله
ما شاعر الا زيد اي لمن يعتقد ان عمرا وزيدا شاعران فيكون قصر افراد ولمن
يعتقد ان عمرا شاعر دون زيد فيكون قصر قلب قوله والتعويل بحسب اعتقاد
المخاطب يعني انه كل مثال يصلح للافراد او القلب سواء كان من قصر الموصوف على
الصفة او من قصر الصفة على الموصوف يصلح ان يكون مثالا لقصر التعيين في قصر الصفة
وقصر الموصوف والفرق بينهما بحسب اعتقاد المخاطب قوله ومنها انما كقولك في
قصره اي من طرق القصر انما كقولك في قصر الموصوف على الصفة افرادا انما زيد كاتب
لمن يعتقد انه زيد كاتب وشاعر ومعناه ان زيدا مقصور على صفة الكتابة
لا يتجاوزها الى صفة الشاعرية والمقصور عليه بانما هو الجزء الاخير مما بعدها فالقائم
في قولنا انما زيد قائم قوله وقلبا اي وكقولك في قصر الموصوف على الصفة قصر
قلب انما زيد قائم لمن يعتقد انه قاعد لا قائم قوله افرادا وقلبا اي وكقولك في
قصر الصفة على الموصوف سواء كان قصر افراد او قصر قلب انما قائم زيد لمن يعتقد
ان عمرا وزيدا قائمان او عمرو قائم دون زيد قوله انما يستعمل اي حاصله [illegible]
الا في قصر القلب لانه قال هناك ليس المراد بقولهم ان لا ينفي من الثاني ما وجب للاول
انها تنفي من الثاني انه يكون قد شاركه الاول في الفعل الا ترى انه ليس يصح جاءني
زيد لا عمرو اذا لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك جاءني

الجائي

زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي هو زيد لا عمرو فهو كلام مع من غلط فزعم ان
عمرو لا زيد او من اعتقد انهما جائيان وهذا المعنى قائم بعينه في انما فاذا قلت انما
جاء زيد لم تكن تنفي ان يكون قد جاء مع زيد غيره بل تنفي ان يجيء الذي اثبته
لزيد عمرو فهو كلام مع من زعم ان الجائي عمرو او من زعم ان زيدا وعمروا
جائيان قوله واشار الى سبب اي واشار المص الى علة كون انما مفيدة للقصر
قوله لتضمنها اي لتضمن انما معنى ما والا ولاجل ذلك كانت مفيدة للقصر قوله الى انه اي الى
ان معنى انما ليس معنى ما والا بعينه ولذلك لا يصلح انما في كل موضع
يصلح فيه ما والا وان العكس نحو قوله تعالى وما من اله الا الله ونحو قولنا ما احد الا وهو
يقول ذلك مع انه لا يجوز ان يقال انما من اله الله وانما احد وهو يقول ذلك
وكذا يجوز ان يقال انما هو درهم لا دينار ولو كانا سواء في المعنى لكان ينبغي ان يكون
في انما من النفي مثل ما يكون في ما والا فيجوز دخوله على احد الذي لا يقع الا بعد
النفي دخول من المزيدة فيما بعده قوله حتى كانهما اي انما وما والا وهذه الجملة
اعني كانهما لفظان مترادفان فان نفيه في المعنى اي ليس انما وما والا لفظين
مترادفين حتى يكون معناهما واحدا قوله بلبسه بنبذ ثلثة اوجه يعني انه استدل
على تضمن انما معنى ما والا بوجوه ثلثة قوله الميتة بالنصب اي بنصب الميتة
وبناء حرم للفاعل قوله معناه ما حرم عليكم الا الميتة يعني لعلم لقولهم
ان كلمة انما تتضمن معنى ما والا وما كافة قطعا اذ لو كان موصولة لم يبق للكلام
معنى صلاة لبقاء ان بلا خبر والموصول بلا عائد قوله اي برفع الميتة يعني
بناء حرم للفاعل ايضا قوله فعلى القراءة الاولى يعني نصب الميتة مع بناء
حرم للفاعل قوله لبقاء ان بلا خبر والموصول بلا عائد يجوز ان يقال على
هذا الوجه العائد محذوف والميتة بدل منه وخبر المبتدأ ايضا محذوف بقدر

دما يناسب المقام لكن هذا تأويل بعيد قوله وعلى الثانية اي وعلى القراءة الثانية
وهي رفع الميتة وبناء حرم للفاعل ايضا يكون ما في انما موصولة والميتة خبره والعائد
محذوف والتقدير ان الذي حرمه الله عليكم الميتة وهذه تفيد القصر
ارتفاعها اي الا يستقيم ارتفاع الميتة على انها فاعل حرم المبني للفاعل اي القراءة
المبنية لا يفعل فتعين ان يكون خبر قوله فاذا كان انما حاصلا لما ثبت ان
الثانية يفيد القصر وجب ان يكون القراءة الاولى اعني قراءة النصب ايضا
مفيدة للقصر في القراءة يجب ان يكون متطابقة لا متنافية قوله والا اي وان
يتضمن انما معنى ما والا لم تكن القراءة الاولى مطابقة للقراءة الثانية لافادة الثانية
القصر دون الاولى وحينئذ قوله هو القراءة الاولى والثانية يعني بناء حرم للفاعل
مع نصب الميتة ورفعها قوله ولهذا اي ولاجل ان مراده السكاكي والمص بقراءة
النصب والرفع ما ذكرنا لم يتعرضا اي السكاكي والمص قوله بلفظ الميتة
اي بل تعرضا للاختلاف في لفظ الميتة رفعا ونصبا قوله ورجح هذا اي جعلها
موصولة على انها اسم ان والميتة خبرها قوله هذه القراءة الثالثة يعني رفع
الميتة مع بناء حرم للمفعول قوله ولقول النحاة هذا هو الوجه الثاني من الوجوه الثلثة
الدالة على تضمن انما معنى ما والا قوله لاثبات ما بعده اي بعد انما ونفي ما عداه
وذلك لان التأكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم لما اتصلت بها ما المؤكدة ناسب ان
يتضمن معها معنى القصر اذ لا معنى للقصر الا تأكيد للحكم على تأكيد وقيل انه ما في
انما نافية فيكون ان للاثبات وما للنفي والاصل بقاء معنيهما على ما كانا عليه قبل
التركيب وليست ان لاثبات ما عدا المذكور وما للنفي المذكور بالاتفاق
قوله ولصحة انفصال الضمير معه هذا هو الوجه الثالث من الوجوه الثلثة يعني لو
لم يكن انما متضمنا معنى ما والا لما جاز انفصال الضمير معه نحو انما ضرب انا

كما ينفصل من ما وان نحو ما ضرب الا انا لانه لا يجوز الانفصال الا من تعذر الاتصال
قوله تعذر ههنا اي في انما قوله يلي الضمير يعني لفظ انا في المثال وعامله يعني يقوم
فاصل يعني الا لغرض هو القصر قوله يتشهد بشعره يعني لاثبات القواعد وليس
الغرض مجرد التمثيل قوله الذمار هو ما وراء الرجل مما يجب عليه ان يحميه سمي بذلك
لانه يجب على اهله التذمر له اي حث بعضنا بعضا في الحرب قوله يدافع يقال
دافع ودفع بمعنى قوله اي يحتمل المدافع هو على صيغة اسم الفاعل وقوله المدافع
عنه على صيغة اسم المفعول قوله وهو ليس بمقصود يعني لما فيه من المقصود في المدح
مع ان المقام مقام مبالغة لانه في معرض التفاخر وعد الماثر قوله ولا يجوز ان يقال
انه اي فصل الضمير في قوله انما يدافع عن احسابهم انا او مثلي قوله على ان يكون انا
تاكيدا يعني تاكيدا للضمير المستتر في الفعل على تقدير ان يقال انما ادافع عن احسابهم
انا قوله وليست ما موصولة يعني ليست ما في انما اسما موصولا بمعنى الذي وانا خبره
والمعنى ان الذي يدافع عن احسابهم انا لانه لو قصد هذا المعنى لقال من اذ لا داعي
للعدول عنه الى لفظ ما قوله ومنها التقديم هذا هو الطريق الرابع من طرق القصر
الاربعة الا ان افادة التقديم للقصر في بعض المواضع على ما اشار اليه والتخصيص
لازم للتقديم غالبا قوله والمعمولات يعني معمولات الفعل وما يشبهه كالمفعول والحال
وغيرها قوله تميمي انا ان كان ممن يردد بين قيس وتميم كان قصر تعيين
وان كان ممن ينفيك عن تميم ويلحقك بقيس كان قصر قلب قوله بحسب اعتقاد
المخاطب يعني ان كان ممن يعتقد انك وزيدا كفيتما مهمه كان قصر افراد
بمعنى وحدي وان كان ممن يعتقد ان كافي مهمه غيرك كان قصر قلب بمعنى
لا غيري وان كان ممن يردد كافي مهمه بينك وبين غيرك كان قصر تعيين بمعنى
لا غيري قوله يختلف من وجوه اي من وجوه اربعة قوله اذا تامل صاحب الذوق
ايضا

الموهوم

في السليم فيه يعني في الكلام في صورة التقديم قوله فهم القصر يعني لو سلم ذلك المعنى
من فحوى الكلام لا بالوضع لان التقديم لم يوضع للمعنى قوله دلالة الباقية اي العطف
والنفي والاستثناء وانما قوله لمعان تفيد القصر يعني انها وضعت لمعان اذا نظر العقل
جزم بواسطة وضعها لها على افادتها التخصيص قوله من وجوه الاختلاف يعني بين
الطرق الاربعة قوله النص على المثبت والمنفي اي يصرح بهما جميعا كما في
نحو زيد شاعر لا كاتب قوله لا لكراهة الاطناب يعني لا لاجل كراهة الاطناب في الكلام
ويكون المقام مقام الاختصار او لاشتمال الاطناب على سبب ترك هذا الاصل
وهو استهجان ذكر اعلام وك او تاتي الانكار لدى الحاجة او قصد الابهام قوله
اما الاول يعني قوله زيد يعلم النحو والتصريف والعروض قوله لا التصريف ولا العروض
يعني فيكون على هذا من قصر الموصوف على الصفة قوله واما الثاني يعني قوله زيد يعلم
النحو وعمرو وبكر قوله اي لا عمرو ولا بكر يعني فيكون من قصر الصفة على الموصوف فاقتصر
على لفظ لا غير لنفي المنفيات ولم يصرح بالفاظها كراهة الاطناب قوله وهي على
الضم تشبيها بالغايات يعني بقبل وبعد هذا مذهب البصريين واما الكوفيون
فيبنونه على الفتح نحو لا ريب قوله او نحوه هو منصوب معطوف على مفعول القول
وهو زيد يعلم النحو لا غير قوله وما اشبه ذلك نحو ليس غير وليس الا والاصل في
الثلاثة الباقية وهي النفي والاستثناء وانما والتقديم قوله دون المنفي اي
لا يصرح فيها بالمنفي وانما يدل عليه ضمنا كما تقول في قصر الموصوف على الصفة
ما انا الا تميمي وانما انا تميمي وتميمي انا فانك تثبت كونك تميميا صريحا و
ينفي كونك قيسيا صريحا وانما تنفيه دلالة وضمنا قوله النفي بلا العاطفة يعني لا
مطلق النفي كما توهمه بعض الشارحين اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم
ليس هو بقاعد قوله وقد يقع ذلك في كلام المصنفين يعني كصاحب الكشاف

في تفسير قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله حيث قال ما هو اصلح لك لا يعلمه الا الله
لا انت ولا من تشاوره كالحريري حيث قال في المقامات لعمرك ما الانسان الا ابن يومه على
ما يحل يومه لا ابن امسه قوله بغيرها اي بغير لا العاطفة مما يدل على النفي صريحا كليس
وان ونحوها قوله في شرح دد نفيته يعني لو جاز ذلك لزم تحصيل الحاصل قوله
وقع هنا النزاع يعني بينك وبين من تخاطبه على تقدير انه يثبت لزيد صفة اخرى مع ل
القيام او مع معينة او غير معينة قوله وكذا الكلام في ما يقوم الا زيد يعني لا يصح
ذلك سواء كان في قصر الصفة على الموصوف او في قصر الموصوف على الصفة قوله و
فائدته اي التقييد اعني قوله بغيرها من ادوات النفي قوله او علم بصيغة المصدر
مجرور بالعطف على نحوي اي او منفيا بعلم المتكلم او بعلم السامع قوله او نحو ذلك
يعني من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع وابى وكف وغير ذلك مما يعد
من كلمات النفي فانه لا امتناع في ذلك قوله انما قال هذا يعني قول المص بغيرها قوله
لا النافية يعني على تقدير ان يكون هند بدلا من الناس قوله الضمير لذلك الشخص
يعني لا العاطفة التي تنفي بها ذلك المنفي لا النافية مطلقا ولا العاطفة قوله سواء
كان اي الحكم من ان يكون صريحا او غير صريح قوله لان الضمير لذلك الشخص قوله وهو
ما يأتيني الا عمرو وهو فاعل معنى قدم على ما يأتيني للقصر قوله غير مصرح به لان كلمة
انما والتقديم انما يدلان على النفي ضمنا ولا العاطفة قوله موضوعة لنفي المعنى الصريح النفي
المعنى الضمني قوله كما في النفي والاستثناء اي كما صرح به في النفي والاستثناء قوله وهذا
كون النفي الضمني ليس في حكم الصريح قوله وانما معناه اي معنا قولنا امتنع زيد
عن المجيء قوله فيكون لا عمرو في قولنا لا عمرو قوله ليس في حكم النفي الصريح لان النفي الصريح
لا تجامعه لا العاطفة ويجامع النفي الضمني فافترقا قوله كما في انما انا تميمي قيسي
يعني كما نفى ضمنا في انما انا الخ بل ذلك غير مراد ولو اريد لم يصح لفوات وجه التشبيه

السببية من المشبه به اذ لا دلالة لقولنا الخ قوله على نفي عمرو يعني حتى يكون عمرو المنفي
بلا العاطفة منفيا ضمنا بما قبله وهو قولنا امتنع زيد عن المجيء قوله ان لا يكون
الوصف يعني شرط الوصف المقصود بانما على الموصوف ان يكون غير مختص
بذلك الموصوف لانه لو كان مختصا بالموصوف لا يذكر معه النفي لان النفي انما يكون
لازالة الشركة ولا شركة هنا قوله فانه يمتنع ان يقال للذي لا يسمعون يعني به
ان كل عاقل يعلم ان الاستجابة لا يكون الا ممن يسمع ويعقل قوله لا يحسن مجامعة
الثالث اي مجامعة النفي بلا العاطفة انما في الوصف المختص بالموصوف قوله كما يحسن
في غيره اي في الوصف غير المختص بالموصوف فعند السكاكي لا يصح المجامعة
في المختص وعند عبد القاهر تصح لكن لا يكون مستحسنة كاستحسانها في غير
المختص قوله وهذا اي عبد القاهر قوله اقرب الى الصواب اي اقرب من قول
السكاكي قوله اذ لا دليل على الامتناع الخ اي مع انه لا يلزم منه فساد في المعنى مع
ثابتة في موضوعها نحو يقولون بافواههم ويكتبون الكتاب بايديهم ونحو ذلك
غاية ما في الباب انه يلزم من استعمالها في غير المختص مزيد فائدة لا توجد في
المختص قوله وينكره اي ويصر على انكاره قوله هو اي انما في ذلك الحكم
قوله وفيه بحث اي فيما نقله المص في الايضاح عن دلائل الاعجاز قوله يجهل اي كالكلام
خلوا عن مسائله الخ قوله لعدم اصراره عليه اي لعدم اصرار المخاطب على انكار
ذلك الحكم الذي استعمل انما فيه قوله وعلى هذا اي على التأويل المذكور يكون
ما نقله في الايضاح عن دلائل الاعجاز موافقا لما ذكره السكاكي في المفتاح وهو
قوله فيما انه طريق انما تسلك مع مخاطب في مقام لا يصر على خطائه او يجب
عليه ان لا يصر قوله لهو لك اي في التمثيل للطريق الثالث اعني النفي والاستثناء
قوله اذا اعتقدها اي اعتقد صاحب الشيء غير زيد حال كونه مصرا على الانكار

انه زيد قوله وقد ينزل المعلوم او المقربه عند المخاطب قوله منها اى لهذا التنزيل قوله لذلك
المعلوم يعني المنزل منزلة المجهول الطريق الثاني والكلام على هذا مخرج على مقتضى الظاهر
قوله فالمخاطبون اي بقوله تعالى وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل قوله عالمين بكونه
اى بكون محمد عليه السلام قوله فاستعمل له اي لذلك الاستعظام المنزل منزلة الانكار فكانهم واحد
اثبتوا له صلى الله عليه وسلم وصفين الرسالة والبعد عن الهلاك فقصر لهم محمد صلعم صفة
وهي الرسالة فحسب لان يكون له الرسالة مع صفة كونه مستبعد الهلاك فكان القصر مقيدا
هنا قصر افراد فاستعمل له النفي والاستثناء قوله عطف على قوله افرادا والمعنى او يستعمل له
الى حال كونه قلبا اي قصر قلب قوله ان انتم الا بشر مثلنا اى انتم بشر لا رسل قوله
لاعتقادهم ان الرسول لا يكون بشرا يدل عليه قولهم في موضع آخر ما انتم الا بشر مثلنا
وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون قوله مع اصرار المخاطبين وهم الرسل
قوله وتنزيلهم القائلين يعني من الكفار قوله منزلة المنكرين للبشرية يعني فكانهم باصرارهم
على دعوى الرسالة منكرون لبشرية انفسهم فاخرج الكلام على وفق ذلك فسلكوا
طريق النفي والاستثناء قوله لما اعتقدوا علة لقوله فنزلهم القائلون الخ قوله فقلبوا
هذا الحكم اي اعتقد الرسل الرسالة وانكار بشريتهم على زعم القائلين قوله مجاراة
يقال جاراه مجاراة وجراء اي جرى معه وجاراه في الحديث والمراد ههنا انه
مراد انه ليس المراد من الآية القصر حتى يرد الاعتراض وانما المراد منها المساهلة
مع الخصم بتسليم مقدمة دليل لاجل اسكاته قوله من العثار وهو الزلة يعني لاجل العثور
والاطلاع قوله لا تسليم انتفاء الرسالة يعني يكون المراد من قصر القلب بان ينفى نحو
عنهم الرسالة ويثبت لهم البشرية قوله واما اثباتها اى اثبات الرسل البشرية انفسهم
فليكون على وفق كلام الخصم كما هو دأب المناظرين قوله من ترفقه من الترفيق وهو
ضد التغليط وترفق بالشيء رفق به وارفقه ورفقه قوله من يعلم ذلك اي ان

من يعلم انه اخوه قوله مشفقا على اخيه اي تنبيهه لما يجب عليه من حق الاخوة
وصلة الرحم قوله بناء على ما ذكرنا يعني من كلام الشيخ في دلائل الاعجاز على ما
قال صاحب المفتاح وهو ان طريق انما يسلك مع مخاطب لا يصر على خطأ
قوله ان يكون هذا المثال اي قول المص انما هو اخوك لمن يعلم ذلك من
قبيل اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر لان المخاطب لما لم يشفق على
اخيه فكانه اخطأ في زعم انه ليس باخيه لكنه غير مصر على ذلك قوله
وقد ينزل المجهول اي المجهول عند المخاطب منزلة المعلوم اي منزلة ما من
شانه ان يكون معلوما للمخاطب لا يصر على انكاره قوله لادعاء ظهوره قوله
اي ظهور المجهول بجعله انه امر ظاهر مكشوف لا ستر عليه فيستعمل اي لهذا
المجهول المنزل منزلة المعلوم الطريق الثالث وهو انما قوله حكاية يعني
عن اليهود لعنهم الله قوله ادعوا كونهم مصلحين اي ادعت اليهود على تحري
عادتهم في الكذب ان كونهم الخ قوله انه لا يجهله المخاطب ولا ينكره
فيتضمن ذلك انكارا الافادة انكارا بليغا قوله ولذلك اي لاجل ادعائهم
ظهور اصلاحهم قوله للرد عليهم اي في ذلك الادعاء وتكذيبهم حال كونه
مؤكدا بما ترى قوله من ايراد الجملة الاسمية اي من افراغ الكلام في قالب الجملة
الاسمية قوله الموكد لذلك اي لذلك الحصر قوله بحرف التنبيه يعني الا الاستفتاحية قوله الحاصل
ثم تعقيبه بالعطف على قوله تصدير الكلام وهو ايضا تاكيد آخر
ان بين الطرق الاربع اعني العطف والنفي والاستثناء وانما والتقديم
مشاركة رباعية وهي ان المخاطب بها يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا
بصواب وخطأ وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطائه وتردده كما شرك
الثلاثة الاول وهي ما عدا التقديم في ان دلالتها على القصر بالوضع والكل في

الآخرة وهي ما عدا العطف فانه لا تنصيص فيها على المثبت والمنفي جميعًا
بل على المثبت فقط وثانيتها كاشتراك الآخرين وهما انما والتقديم في صحة
المجامعة لا العاطفة قوله ومزيته انما اي وفضيلة في افادة القصر وتخصيص
بالذكر لانه يخلو عن كلام قوله معا اي دفعة واحدة لا تعلقهما باعتبار تعقل
معنى ما والا وتعقل معناها اي معنى ما والا دفعة المستفاد تمامه من لفظ و
تعلقهما اي الحكمين معا ادعى لانه لا يذهب الوهم الى عدم القصر من اول
الامر بخلاف العطف فانه تعقل منه الحكمان بالترتيب قوله التعريض يعني اذا
استقريت مواقع استعمال انما يكون احسن مواقعها مواقع يكون الغرض بها
فيه التعريض بامر هو مقتضى معنى الكلام بعدها فانه يراد به نفس معناه
نحو قوله تعالى انما يتذكر اولوا الالباب فان الغرض منه ليس ان يعلم السامعون
ظاهر معناه قوله من فرط جهلهم اي من عنادهم وغلبة الهوى عليهم كالبهائم
التي ليست بذات عقل قوله على ما مر يعني من ذكر الامثلة قوله نحو ما قام الا زيد
فزيد مقصور عليه القيام فهو من قصر الصفة على الموصوف قوله وغيرهما اي
ويقع القصر بين غير الفعل والفاعل من سائر متعلقات الفعل قوله ما ضرب
زيد الا عمرا فعمرو مقصور عليه ضاربية زيد قوله وما ضرب عمرا الا زيد فمضروبية
عمرو مقصورة على ضاربية زيد قوله ما اعطيت زيدا الا درهما فالدرهم قد
مقصور عليه الاعطاء المخصوص بكونه واقعا من المتكلم على زيد وكذا ما اعطيت
درهما الا زيدا فزيد مقصور عليه الاعطاء المخصوص بكونه اعطاء درهم وذي
الحال والحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا فالمجيء المخصوص بكونه من زيد مقصور
على بعض احواله وهو الركوب لا يتجاوز الى غيره وما جاء راكبا الا زيد فالمجيء
المخصوص بكونه على هيئة الركوب مقصور عليه قوله وغير ذلك من المتعلقات

من نفي سوى المفعول معه لانه لا يقع بعد الا فلا يقال لا اغش الا وزيدا قوله
ففي الاستثناء لا يقع الاستثناء في معمولات الفعل الا مفرغا قوله يؤخر المقصور عليه مع
اداة الاستثناء يعني سواء كانت الاداة الا او غيرها من كلمات الاستثناء فلذلك عبر
بالاداة دون الا وتأخير المقصور عليه مع الاداة بان يكون المقصور مقدما
على اداة الاستثناء ويلي المقصور عليه قوله قبل ما ضرب عمرا الا زيد فضاربية
عمرو مقصورة عليه وجاز ان يكون لزيد مضروب آخر او لم يكن قوله وما ضرب
زيد الا عمرا فضاربيته مقصورة على عمرو وجاز ان يكون عمرو مضروبا لغير
زيد قوله ويجيء قصر الفاعل على المفعول هذا جواب سؤال وهو ان يقال
ان الفاعل ذات وكذا المفعول به فكيف يقصر احدهما على الآخر فاجاب بان
المراد قصر الفعل المسند الى الفاعل الخ وهذا هو المراد من ان الفاعل نفسه هو المقصور
على المفعول قوله فيرجع قصر الفاعل على المفعول الى قصر الصفة على الموصوف
لان الفعل في الحقيقة صفة للفاعل او الى قصر الموصوف على الصفة قوله ويكون حقيقيا
اي يكون قصر الصفة الى الموصوف او قصر الموصوف على الصفة حقيقيا وغير حقيقي
لكن الاقسام الثلاثة اعني الافراد والقلب والتعيين لا تتاتى الا في غير الحقيقي
لتعذر ان يكون للشخص الا صفة واحدة قوله ولا يخفى اعتبار ذلك اي كل
في كلمة التوحيد كونها من قصر الصفة على الموصوف بدون العكس منطبقة على كل قسم
من اقسام القصر الحقيقي فهي في المشركين اي معتقدي الشركة قصر افراد
وفي الوثنية والكواكبية والنارية اعني عباد الاوثان والكواكب من
الشمس والشعرى وغيرهما وعبدة النار المعتقدين على غير منهم انه قصر
قلب وفي من لا يعرف له الا قصر تعيين وفي المعدلة وهم المسوية غير
الاله الحق به قالوا وهم فيها يختصمون تالله ان كنا لفي ضلال مبين اذ نسويكم

برب العالمين قصر اضافي وبالنظر الى اهل التوحيد قصر حقيقي لان التوحيد
حقيقة متحققة في الاذهان والاعيان والعبارة والكتابة لا ماهية اعتبارية قوله
قوله ان يلي المقصور عليه الاداة مقرونة على المقصور عليه وهو بعد بلا فصل قوله
ماضرب الا عمرو زيد في قصر الفاعل على المفعول التقدير ماضرب زيد الا عمرو قوله
وماضرب الا زيد عمرو في قصر المفعول على الفاعل التقدير فيه ماضرب عمرو الا
زيد ومنه قول الشاعر تشفى باقوم الا كادها باب الامير وارث دفع الحاجب
قوله لاستلزام تقديمهما بحالهما قصر الصفة التي هي الضرب في المثالين المذكورين
قوله قبل تمامها وهو زيد في المثال الاول وعمرو في المثال الثاني فلا بد من تقديم الفاعل
في الاول والمفعول في الثاني قوله واما جاز على قلة الخ جواب سؤال مقدر وهو ان
يقال اذا قدم المقصور عليه قبل ذكر المفعول ولم يحصل قصر فكيف صح جوازه
فاجاب بقوله نظرا الى انها الخ قوله باعتبار ذكر المتعلق في الاخر يعني انها في الحقيقة
تامة بذكر المتعلق في الاخر قوله في المفرغ وهو استثناء الذي لم يذكر فيه المستثنى
منه في كلام غير موجب وان كان المفرغ في الحقيقة هو الفعل فيقال انه غير
مستقل بالمستثنى منه فحمل في المستثنى قوله يتوجه اي ذلك النفي قوله الى الا لاخراج
يعني استدعاء اداة الاستثناء الاخراج واستدعاء الاخراج مخرجا منه قوله ليتناول
المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج وايضا الكلام المخصص بنوع او صنف كرجل
وفرس واستماع ترجيح احد المتساويين على الاخر قوله مناسب للمستثنى في
جنسه وذلك بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى قوله ماضرب
احد فاحد عام يشمل زيدا وغيره وهو مناسب له في جنسه قوله ماكسوته
لباسا فاللباس شامل للجبة وغيرها وهو من جنسها قوله كائنا على حال فالكون
على حال يشمل حال الركوب وغيرها قوله ماسرت وقتا فالوقت شامل ليوم

المسجد
الجمعة وغيره وهو من جنسه قوله وعلى هذا القياس نحو ماصليت الا في
وماطاب زيد الا نفسا وغير ذلك قوله ووصفه اي ومناسب للمستثنى في صفته
ايضا يعني في كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك قوله شيء بالخ
اي بتوسط الا واخواتها قوله ضرورة بقاء ماعداه اي ماعدا المستثنى في قوله
ماضرب زيد الا عمروا في تقدير ماضرب زيد احدا الا عمروا واقتضى هذا الكلام
قصر فعل الفاعل على المفعول ضرورة لافادة ان ضرب زيد واقع على عمرو
دون غيره كما نشاهد كان قوله ومن انما عطف على قوله في الاستثناء قوله يوجب
المقصور عليه يعني يجب ان يكون المقصور عليه في انما هو القيد الاخير من الكلام
لانه لا علامة في انما يدل على تعيين المقصور عليه من غيره فيلزم طريقة واحدة
من الترتيب في الكلام ولا يمكن ان يكون تلك الطريقة بتوسط انما بين المقصور
والمقصور عليه لان انما لا يجيء الا في اول الكلام والترتيب الطبيعي ان يكون المقصور
مقدما على المقصور عليه كما في النفي والاستثناء فتعين حينئذ ان يكون تلك
الطريقة بان يذكر المقصور بعد انما ويتأخر المقصور عليه عنه قوله انما ضرب زيد
عمروا المقصور عليه وهو عمرو والمقصور ضاربية زيد قوله فيكون القيد الاخير
يعني عمروا في المثال المذكور قوله ولا يجوز تقديمه على غيره يعني فيما اذا كان القصر
من انما لانه اذا كان القصر مستفادا من نفس التقديم فيجوز التقديم نحو انما زيدا
ضربت قوله للالتباس اي للالتباس المقصور عليه بغيره لو قدم قوله وههنا الكلام
اي في انما ليس لفظ الا مذكورا بالفعل بل بالقوة قوله بل متضمنا
متضمن لمعنى الا قوله حصر الموصوف على الصفة يعني افرادا نحو مازيد الا شاعر
لمن يعتقد انه شاعر وكاتب وقلبا نحو مازيد الا قائم لمن يعتقد انه قاعد
لا قائم ومن حصر الصفة باعتبارين اعني افرادا وقلبا بحسب المقام نحو

لانشاء غير زيد قوله لما سبق يعني من ان شرط المنفي بلو العطف ان لا يكون
منفيا قبلها بغيرها قوله ولا شاعر غير زيد لا عمرو وما صلان لا العاطفة
لا يجامع غيره قوله كما لا يجامع الا لا تقول ما زيد غير شاعر لا كاتب ولا
شاعر غير زيد لا عمرو قوله الانشاء في اللغة الابداع والاختراع ثم نقل عرفا
على كلام ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه قوله وقد يقال له اي
وقد يطلق الانشاء على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي قوله كما ان
الاخبار كذلك اي يطلق على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الخبري وهو
الكلام الذي لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه والانشاء قسيم الخبر
فيكون معناه القاء الكلام الانشائي قياسا على قسيمه قوله والاظهر
ان المراد هاهنا هو الثاني يعني فعل المتكلم الذي هو القاء الكلام الانشائي
قوله بقرينة تقسيمه اي تقسيم المصنف الانشاء الى الطلب وغير الطلب
وقسم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرها واراد بها معانيها المصدرية
لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله بعده اللفظ الموضوع له اي واذا كان
كذلك فيكون المراد بالانشاء معناه المصدري وهو فعل المتكلم اعني القاء
الكلام الانشائي كما تقدم قوله تقسيمه مصدر مضاف الى المفعول والفاعل
محذوف كما بيناه قوله ورب ونحو ذلك كلم الخبرية وغيرها قوله واكثرها
اكثرها اي اكثر الانشاءات الافعال الطلبية قوله يستدعي مطلوبا اي طلبك
يستدعي ان يكون لك مطلوب مما يتخيل عند العقل قوله لامتناع تحصيل
الحاصل يعني لا بد ان يكون المطلوب غير حاصل وقت الطلب ولا بد
ان يكون ايضا متصورا بوجه ما اجمالا او تفصيلا لاستحالة ان يطلب
النفس طالبه لحصول ما في الذهن او في الخارج او انتفائه فيه مع انه لا يكون

يكون مشعورا به بوجه ما من الوجوه قوله وانواعه اي انواع الطلب كثيرة
ذكر منها هاهنا خمسة انواع وهي التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء
قوله واللفظ الموضوع له ليت يعني ان اللفظ الموضوع للتمني اولا
وبالذات هو ليت وحدها واما غيرها مما يتمنى به نحو هل ولو فليست
موضوعة له وافادتها التمني امر خارجي قوله ولا يشترط امكان المتمنى
لان الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه ولذا يستعمل فيما كان ممتنعا
سواء كان الامتناع بحسب الذات او بحسب الماضي من الزمان والمستقبل
او بحسب قرائن الاحوال وانما يستعمل من الممكنات في الممكن الذي لا يتوقعه
المتكلم ولا يكون له طماعية في وقوعه اما اذا كان متوقعا ومطموعا
فيجب ان يستعمل فيه صيغ الترجي نحو لعل وعسى قوله تقول ليت الشباب
يعود يفيد مع جزمك بانه لا يعود قوله والامر والنهي والاستفهام والنداء فلا يستعمل
صيغ هذه الاربع الا فيما كان ممكنا قوله ولا تقول لعله يعود لعدم توقع
عوده وانتفاء طماعية رجوعه مع ان ذلك شرط في الترجي قوله والا
لصار ترجيا يعني ويجب ح استعمال صيغة الترجي فيه وهو لعل وعسى
حيث يعلم الشفيع يصدق بصورة تنبيه بان لا يكون شفيع في امر
او كان لكن لم يعلم وجود شفاعته قوله لحصول الجزم بانتفائه يعني يمتنع حمل
الاستفهام فيه على بابه لان حقيقة الاستفهام يقتضي الجهل بالمستفهم عنه لما هنا
ذكر من ان الطلب يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب والعلم
بان الشفيع ليس بموجود حاصل فيحمل على ما يناسب المقام والذي يناسبه
هنا هو التمني قوله اذ لا ينصب المضارع بعدها حاصلا اذ لا وجه للنصب
في هذا الموضع الا باضمار ان ولا يضمر ان بعد الفاء الا بعد احد الاشياء

السنة التي هي الامر والنهي والاستفهام والنفي والتمني والعرض فلو لم يحمل لو
على احد هذه الاشياء لا يكون لنصبه وجه والذي يناسب لو هو التمني لانه
كما يفرض بلو ما يستحيل وقوعه فضمنت لو معنى التمني قوله اي كانها بمعنى حرف
التنديم والتحضيض وهذه الاربعة اعني هلا والا ولولا ولوما منصوبة المحل
بانها بدل من قوله حروف التنديم وهذا على رواية حذف نحو وتسمى هذه
الحروف عند استعمالها في الماضي حروف التنديم وعند استعمالها في المستقبل
حروف التحضيض التحضيض وهو الحث والتحريض على فعل انما يتحقق
بالنسبة الى الاستقبال والتنديم وهو جعل الغير نادما انما يتحقق بالنسبة
الى الماضي قوله ماخوذة اي هذه الحروف منها اي من هل ولو اللتين للتمني
قوله حال كونهما اي هل ولو قوله مركبتين مع لا وما اي هل مع لا ولو
وما المزيدتين قوله وانما ركبتا معهما لتضمنهما اي لتضمن هل ولو
قوله والتزامه بالجر عطف على التركيب اي الاعتراف به والقول به مع
انه الاصل عدمه لان الاصل في كل كلمة ان تكون بسيطة قوله المتضمنتين
هما اي هل ولو لما كان قوله المتضمنتين صفة جرت على غير من هي له وجب
ابراز الضمير لدفع اللبس قوله على معنى لسلك اكرمته قصدا الى نعله
وعلى هذا يكون التمني مجرى على اصله من عدم امكان التحقق لان الاكرام المتمنى
قد فات وقته اذ هو في الزمان الماضي وما مضى لا يعود قوله وفي المضارع
التحضيض اي وليتولد التمني في المضارع التحضيض قوله قصدا الى حثه
على القيام اي ولما لا تقدم وعلى هذا لا يكون التمني مجرى على اصله لان
القيام امر ممكن الحصول قد قربته اي في المضارع حقيقة او ادعاء وانما
يتولد اي التنديم والتحضيض من التمني اذ ليس حاصل غير فعل

التحضيض

فعل في الماضي الا التندامة على فوته كما اذ ليس حاصل غير فعل في المستقبل الا حث
عليه قوله مصدر مضاف الى المفعول الاول اي والتقدير لتضمين المتكلم هل ولو
معنى التمني اي جعله اياها متضمنين لمعنى التمني وهو لا يوافق معنى كلام المفتاح
لانه على هذا التقدير يكون مضافا الى المفعول بل الى الفاعل والمحصول
الكلام المفتاح انه مضاف الى المفعول قوله لعدم القطع بذلك اي
بالتركيب المذكور لاحتمال ان يكون كل منها حرفا موضوعا للتنديم
صح والتحضيض من غير اعتبار التركيب قوله فيعطى اي لعل التي للترجي والتمني
ليس بطلب لانه ارتقاب شيء او توقع بحصوله ويدخل فيه الطمع
والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب والاشفاق ارتقاب المكروه قوله
وينصب في جوابه ايضا لقوله فيعطى حكم ليت قوله لبعد المرجو اي انما
يتمنى بلعل لبعد المرجو وهو الحج المتعاقب عليه الزيادة في المثال
الحصول لانه لا يمكن حصول الاعتساة التشدايد وقطع البلد في قوله
ولهذا اي لبعد حصول المرجو قوله فيتولد منه اي من لعل في المثال ونحوه
معنى التمني فينصب المضارع في جوابه لانه يستعمل فيما يبعد حصوله عن الطمع
اما لكونه ممتنعا او لوجه آخر التمني لا الترجي واذ انما يستعمل فيما يكون
متوقعا قريب الحصول فلذا ضمن في المثال المذكور لعل معنى التمني مع
ان بين الترجي والتمني قربا معنويا ومناسبة ظاهرة وعليه قراءة حفص
لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع الى اله موسى بنصب اطلع
قوله وهو طلب حصول صورة في الذهن اي حصول صورة الشيء المستفهم
عنه في ذهن المستفهم قيل الفرق بين الطلب في الاستفهام والطلب في
الامر والنهي والتمني والنداء في الاستفهام لتحصيل في الذهن نقش

الخارج وفي الثاني ليحصل في الخارج ما نقشه في الذهن قوله والا فهو التصور
اي وان لم تكن تلك الصورة وقوع نسبة او لا قوله بالهمزة اي الهمزة المفتوحة
وهل وما ومن الى قوله ايان هذه الالفاظ على ثلثة اقسام اما ان يستعمل لطلب
حصول التصور فقط او لطلب حصول التصديق فقط او يستعمل لطلب
التصور تارة ولطلب التصديق اخرى فالقسم الثالث هو الهمزة والقسم
الثاني هو هل والقسم الاول بقية هذه الالفاظ قوله لطلب التصديق وهو
طلب حصول صورة وقوع نسبة بين شيئين او لا وقوعها وتقيده
بانقياد الذهن واذعانه لوقوع نسبة تامة بين الشيئين تعرف بالالزام
او الانقياد والاذعان لازم لحصول صورة وقوع النسبة او لا وقوعها بين
الشيئين وطلب التصديق راجع الى تفصيل المجمل فانك اذا قلت اقام تمام مر
زيد تعلم ان احد الامرين وهو اما قيام زيد او عدم قيامه واقع قطعا
لكن المعين منهما غير معلوم وقوعه فانت عالم بالاجمال جاهل بالتفصيل
فتطلب بقولك اقام زيد تفصيل ذلك المجمل المعلوم قوله وازيد
قائم في الاسمية يعني ان الهمزة تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية لكن دخولها
على الفعلية اكثر قوله او لطلب التصور وهو قسيم طلب التصديق قوله اي ادراك غير
النسبة يعني ان التصور هو حصول صورة غير النسبة المذكورة سواء كان التصور
تصور المسند اليه او تصور المسند قوله عالما بحصول شيء في الاناء يعني انك تعلم
ان في الاناء شيئا والمطلوب تعيينه فالحكم وهو كون شيء في الاناء معلوم
في هذه الصورة وانما المجهول ان الكائن ما هو ادبس ام عسل فالكائن
معلوم اجمالا اذ المعلوم ان احدهما مجهول تفصيلا اذ لا يعلم انه دبس
على التعيين ام عسل على التعيين قوله عالما بكون الدبس واحلى من

من الحلاوة والرقة يعني ان الكائن وهو الدبس معلوم على التعيين وانما
المجهول هو الظرف المكون فيه فانه معلوم اجمالا اذ من المعلوم انه احدهما
اما الحابية واما الزق مجهول تفصيلا قوله لم يقع ازيد قائم يعني بتقدير
التقديم والتأخير فيما كان المسند فعلا كما يقع هل زيد قام قوله اعمرا
عرفت بتقديم المفعول على الفعل قوله يستدعي حصول التصديق بنفس
الفعل يعني ان التقديم يستدعي ان يكون نفس الفعل معلوما والهمزة
لا يستدعي ان لا يكون معلوما حتى يلزم ان يكون بينهما تناف لانهما كما تجيء
لطلب التصديق المنافي للتقديم تجيء لطلب التصور الذي لا يكون منافيا لم في الهمزة د
قوله وهذا ظاهر اي الفرق بين هل وبين الهمزة في اعمرا عرفت جلي لان
تقديم ما اصله التأخير وهو عمرا لانه مفعول به فيه للتخصيص فتكون الهمزة لطلب
التصور ويقبح استعمال هل فيه لانها لطلب التصديق والتقديم يقتضي
حصوله فتكون هل لطلب تحصيل الحاصل وهو محال قوله وانما قال يقبح ولم
يقل يمتنع لجواز ان يكون عمرا في نحو قولنا اعمرا عرفت مفعولا لفعل محذوف
مقدم على عمرا يفسره الفعل المذكور ومفعول المذكور محذوف والتقدير
اعرفت عمرا عرفته فتكون الهمزة فيه لطلب التصديق فلا يمتنع دخول
هل عليه بل لا يقبح لكن هذا تأويل بعيد خلاف الظاهر فلا يصار اليه
بغير دليل فيحمل الكلام على ظاهره ويقبح استعمال هل فيه لان التمسك
قائم بظواهر الالفاظ حجة فلا تعدل عنها الا بثبت قوله لا في ازيد قائم فليتأمل
وجه التأمل انا لا نسلم ان تقديم المرفوع فيه يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل غايته انه محتمل لذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون
ازيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه كالتبرك

بانه
والاستلذاذ ويدل على هذا انه علل قبح هل زيد قام بان هل بمعنى قد وان
يختص بطلب التصديق كذا ذكره الشارح في الشرح **قوله** هو ما قبلها اي
ما يتصل بالهمزة **قوله** فتكون لطلب التصديق اي جرى على هذا لطلب التصديق
اي جرى على هذا لطلب التصديق بصدور الفعل منه **قوله** لطلب تصور المسند
اي قصر الفعل الصادر عن المخاطب ماجنسه اضرب هو ام غيره مثل
هذا المثال يحتمل ان يكون لطلب التصديق او لطلب التصور والفرق بحسب
القرائن واذا قلت اضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور المسند اضرب
هو ام اكرام والتصديق حاصل بثبوت احدهما **قوله** اذا كان الشك
في الفاعل اي في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد **قوله** اذا
كان الشك في المضروب اي في المفعول من هو مع القطع بوقوع الضرب من
المخاطب **قوله** وكذا قياس سائر المتعلقات اي وكذلك الحكم في سائر المتعلقات
نحو في الدار صليت وايوم الجمعة سرت واباديبا ضربت واركبا جئت
ونحو ذلك **قوله** وهل لطلب التصديق فحسب اي لا يكون لطلب التصور
كالهمزة فكل موضع يصح وقوع هل فيه يصح وقوع الهمزة فيه من غير عكس
قوله ولم يقع المؤخر هنا اي بعد ام يعني ان ام في قولك هل زيد قام
ام عمرو منقطعة وسميت منقطعة لان ما بعدها على ما قبلها وهي مع ما قبلها
في استفهام واحد اي وهي لطلب التعيين فتكون لطلب التصور بعد علم
الطالب بحصول النسبة الى احد الامرين وقد يتوجه الطلب اليها لامتناع
طلب الحاصل **قوله** وهل انما تكون لطلب الحكم اي لطلب التصديق وقد يكون
النسبة معلومة للطالب لاستدعاء الطلب عدم حصول المطلوب فيكون الجمع
بين هل وام المتصلة جمعا بين المتنافيين **قوله** قبح وهي عسنع نحو اذان

ان يكون زيد فاعلا لفعل محذوف والتقدير هل قام زيد قام او يكون
التقدم لغير التخصيص كالتبرك او نحوه **قوله** ولهذا ايضا اي ولكون
التقديم يقتضي حصول العلم بثبوت اصل الفعل **قوله** في التقديم اي تقديم
المفعول على الفعل **قوله** مفعول محذوف يعني ان زيدا في المثال المذكور
يحتمل ان يكون مفعولا لفعل محذوف قبله ويكون مفعول المذكور محذوفا
اي هل ضربت زيدا ضربته وهذا الاحتمال وان كان يصلح مرجوحا
لانه ضربت ما اخذ مفعوله في الظاهر الا انه مع بعده يكفي في تصحيح
هل زيدا ضربت فلذا عدم قبحا **قوله** ممتنعا فانه لا يكون قبحا وجه عدم
قبحه ان الفعل الظاهر اخذ مفعوله وزيدا منصوب بفعل مقدر نفسره
الظاهر ولا يجوز ان يكون منصوبا بالفعل الظاهر لان اعمال عاملين
في جهة واحدة لا يجوز وانت بالخيار ان شئت قدرت المفسر قبل
المنصوب ويكون التقدير هل ضربت زيدا ضربته وعلى هذا يكون من باب
التاكيد ولا يلزم الفساد المذكور واليه اشارة المصنف بقوله
لجواز تقدير المفسر قبل زيد وان شئت قدرت المفسر بعد زيد و
يكون التقدير هل زيدا ضربت ضربته ويكون على هذا من باب التخصيص في رجحان ؟
ويلزم الفساد المذكور وليس للوجه الاخير وجحان على الوجه
الاول حتى يلزم قبح الكلام بل الاول ارجح لان الاصل في العامل ان
يكون مقدما على معموله **قوله** من ان الاصل عرف رجل جاء ان في نحو
رجل عرف وجهان احدهما ان يجعل رجل مبتدأ من غير تقديم وتاخير
والاخر ان يجعل ان اصله عرف رجل على انه يكون رجل بدلا عن الضمير
المستتر في عرف قدم لافادة التخصيص والوجه الاول ابعد لكون

المسند اليه نكرة محضة ابعد من كون الاسم الظاهر بدلا من الضمير وعلى التقدير الاول
ينبغي التقديم ان يكون نفس العرفان معلوما وهل ينبغي ان لا يكون
معلوما فيهما تناف وانما كان قبيحا ولم يكن ممتنعا لاحتمال ان يكون رجل فاعل
فعل محذوف ويرد بانه اذا حمل الكلام على الوجه الراجح وهو ان يكون رجل مبتدأ
من غير تقدير تقديم وتأخير لا يلزم ان يكون نفس العرفان معلوما حتى
يلزم التنافي بينه وبين هل قوله لان تقدير المظهر المعرف للتخصيص عنده
اي عند السكاكي لامتناع تقدير التقديم والتأخير فيه عنده على ما سبق
في تقديم المسند اليه قوله وفيه نظر لان ما ذكره الخ هذا جواب عن اعتراض
المص على السكاكي يعني انه لا يلزم ذلك لان ما ذكره سبب خاص للقبح ولا يلزم
من عدم الخاص عدم العام فلم لا يجوز ان يكون هناك سبب آخر للقبح
عام لما في الباب انه لا يلزم على ما ذكره السكاكي قبح هل زيد عرف لا انه
يلزم عدم قبحه قوله بان هل بمعنى قد وقد جاء على الاصل كقوله تعالى هل اتى
على الانسان اي قد اتى قوله وتطفلت عليها في الاستفهام يعني جعلت هل
بعد حذف همزة الاستفهام قبلها كانها بنفسها للاستفهام قوله فكذا ما هي بمعناه
اي فكذا هل التي بمعنى قد يعني لما كان اصل هل قد وقد من لوازم الافعال
لا يجوز ان يقال هل زيدا ضربت على ان يكون زيدا منصوبا بما بعده ومن
بما قبله ولا يجوز ايضا ان يقال هل زيد عرف اختيارا الا بحمل كون
زيد مبتدأ او على كونه فاعلا لفعل مقدر ولو جاء في كلامهم مثل هل
زيد عرف على الشذوذ او تقدير الفعل مراعاة لاصلها قوله وانما لم يقبح هل زيد
قائم جواب سؤال مقدر وهو ان يقال ما ذكرتم يقتضي ان يقبح او يمتنع
دخول هل على الجملة الاسمية التي لا يكون خبرها فعلا نحو هل زيد عارف فاجاب

فاجاب عنه بقوله لانها يعني هل اذا لم تر الفعل في حيزها اي يعني اذا لم يجد
فعلا تسلت عنه ذاهلة بخلاف الاسمية التي خبرها فعل فانها اذا رأت فعلا
في حيزها تذكرت الصحبة القديمة فلم تقنع الا بان تعانقه كذا قال سيبويه
فقوله فلم ترض بافتراق الاسم بينهما اي بكون الاسم فارقا بين هل والفعل
الواقع في حيزها قوله بحكم الوضع كالسين وسوف يعني وانه لم يذكرها
النحاة فانهم لم يلتفتوا الى ذكر علومات كل شيء قوله قصد الى انكار الفعل
الواقع في الحال وذلك لان انكار الضرب من الحال في مثل هذا
المقام يوجب ان لا يقع منه الضرب او اشتغل بمقدماته واذا ذكر الضرب
هنا بلفظ المضارع علم انه للحال قوله اي هل تخصص المضارع بالاستقبال
فلم يصلح لانكار الفعل الواقع في الحال يعني لو جاز تقديره بهل لزم
ان يكون للحال والاستقبال جميعا واعلم انما ذكر قوله وهو اخوك لا يكون قرينة
على ان المراد انكار الضرب الواقع في الحال لا للاستفهام عن وقوع الضرب
في الاستقبال قوله بخلاف الهمزة اي فانها لا تختص بالاستقبال قوله جار في كل
ما يوجد فيه قرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع في الحال يعني انه
لا ينبغي ان يقع سواء كانت القرينة مقالية كما في هل تضرب زيدا وهو
اخوك او حالية كما في قولك تع انقول عند امر ما تقول وتعلم ايضا تضرب
اباك واشتم الامير حال القول والضرب والشتم قوله سواء عمل ذلك
المضارع في جملة حالية كقولك هل تضرب زيدا وهو اخوك فان تضرب
هو العامل في الجملة الحالية اعني وهو اخوك قوله ومن العجائب ما وقع الى
آخره يعني انه توهم بعض الشارحين ان هذا الامتناع من جهة ان الفعل
المستقبل لا يتقيد بالحال لعدم المقارنة قوله واعماله فيها اي وان يجوز

اعمال الفعل المستقبل في الحال لوجوب مقارنة الحال لوقوع الفعل قوله قرينة
ما فيها رية اي كرية ما فيه خلاف قوله نزاع كيف وقد قال انكار واستبعاد قوله
وتعجب واعجاب من قول هذا القائل قوله على قضاء الله ما كان جالبا القضاء
اصله الحكم ثم استعمل في كمال الصنع والفراغ من الشيء ولهذا يقال قضى او
قضا وطرك اي فرغ من امرك ونريد قضاء الله بالرفع والنصب فاذا
رفع يكون فاعلا لجالبا على ما كان جالبا في موضع مفعول ويكون القضاء بمعنى
الحكم والتقدير ساغل الشارع نفسه باستعمال السيف في الاعداء في حال
جلب حكم الله على الشيء الذي يجلبه واذا نصب القضاء يكون مفعول جالبا
وفاعله ما كان جالبا ويكون القضاء الموت المحتوم والقدر المقدور وانتصب على ما سيذكره
جالبا الموت على ما كان جالبه وذكر بعضهم انه كان بمعنى صار قوله لما سنذكره
يعني في بحث الحال من باب الفصل والوصل بحسب الظاهر يعني انه لا تنافي في قوله
الحقيقة بين الحال المبينة للهيئة والمستقبل فيجوز ان يكون عاملها فعل ماض
او مستقبل او حال لكن لما كان لفظ مشتركا بين المبين لهيئة الفاعل او المفعول وبين
احد الازمنة الثلثة صار بحسب هذا المعنى وان لم يكن مرادا منافيا للاستقبال
بحسب ظاهر اللفظ ومدلوله فمنعوا ان تكون الجملة الحالية مصدرة بشيء من علم ما
الاستقبال قوله فهم منه اي فهم هذا البحث من قول النحاة يجب تجريد صدر الجملة الحالية
قوله ولم ينظر في صدر المقام يعني قول النحاة يجب تصدير الفعل العامل في
قوله لبيان امتناع تصدير الجملة الحالية اي لا امتناع تصدير الفعل العامل
في الحال فهم في واد وهو في واد وشتان بين مريد ومراد قوله وان اختصاص
التصديق بها وما عطف عليه علة مقدمة لقوله كان لها مزيد اختصاص اي
كان لهل مزيد اختصاص بما كونه زمانيا لاجل هذين الامرين اعني اختصا

ص التصديق بها وتخصيصها المضارع بالاستقبال قوله وعدم مجيئها بالعطف على
طلب التصديق اي مقصورة على عدم مجيئها بغير التصديق فما بعد
الباء هو المقصور وان كان الاكثر فيه ان يكون مقصورا عليه وهذا كما
يقال نخصك بالعبادة بمعنى لا نعبد غيرك قوله كان لها اي لهل دون
الهمزة لهذين الامرين قوله كالفعل فان كونه زمانيا اظهر من كونه غير زماني
وان كان بعض الافعال كافعال المدح والذم والتعجب غير زماني
لا الاسم لان الزمان جزء مدلول الفعل ودلالة الكل على الجزء من اظهر
الدلالات لانها بديهية دون الاسم فالفعل من حيث هو فعل لا ينفك عن الزمان
بحسب الوضع بخلاف الاسم فانه قد ينفك عنه من حيث هو اسم قوله لعروضه
له اي بسبب عروض الزمان لذلك الاسم حين دلالته عليه قوله فظاهر
يعني اذا كان تخصيص الفعل المضارع بزمان الاستقبال يكون لها مزيد اولوية
بالفعل في المضارع نوع من مطلق الفعل وما يكون لازما للنوع كان لازما
لازما للجنس في الجملة قوله لذلك اي لكونه زمانيا فهو في موضع نصب بقوله
قوله انما يتوجهان الى المعاني والاحداث يعني لكونهما في معرض التجدد قوله لا
الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء يعني ان الذوات من حيث انها ذوات
ثابتة مستمر نسبتها الى جميع الازمنة على السوية لان الذوات ذوات في ماضي قوله
وفي الحال وفي الاستقبال قوله اذ انتم فاعل فعل محذوف يعني على الاصح والتقدير
هل تشكرون انتم تشكرون ويجوز على قبح ان يكون مبتدأ وان يكون فاعلا
مع عدم قوله ان ابرازما سيتجدد يعني الفعل الواقع بعد هل لانها
تخصص المضارع بالاستقبال قوله في معرض الثابت يعني الجملة الاسمية
التي لا فعل فيها قوله من ابقائه على اصله يعني ابرازه في معرض التجدد واعـ

كما دل قوله المبني على طلب الشكر الدائم الثابت انما دل على طلب الشكر مما ينبئ عن طلب
قوله الشكر المتجدد تقديره في الآية يعني في قوله فهل انتم شاكرون لان الفعل فيه كالملفوظ
به وليس فيه ابراز ما يتجدد في معرض الثابت لان التقدير فهل تشكرون
انتم تشكرون فهل وان دخلت على الاسم صورة فهي داخلة على الفعل في التقدير
قوله وان كان للثبوت اي كما في قولنا افانتم شاكرون للثبوت والدوام
قوله كما في قوله فهل انتم شاكرون له من حيث ان كل واحد منهما جملة اسمية لا فعل فيها
قوله لان هل ادعى للفعل من الهمزة يعني ما مر في قوله ولها مزيد اختصاص بالتصريح بها
الى قوله اظهر قوله اي ترك الفعل مع هل يعني والاتيان بالاسم الدال على الاستمرار
قوله بحصول ما سيتجدد يعني بحصول الفعل وانما لم يكن هل هنا على اصل السؤال
لامتناع حمله عليه لانه تعالى عالم بخفيات الامور فيحمل هل هنا على طلب الشكر
بمعونة قرينة الحال قوله لان الذي نقصد به الدلالة على الثبوت يعني انه اذا صدر
هذا القول من البليغ كان المقصود الاصلي معنى لطيفا وهو الاستفهام عن استمرار
انطلاق زيد وكان الكلام محمولا على مقتضى الظاهر واذ هي من البلاغة لا محالة
علمه بما يقتضيه هل من الفعل بخلاف ما اذا صدر عن غير البليغ لان استعمال اللفظ في
غير موضوعه انما يكون عن جهل لا عن نظر الى معنى لطيف فيكون هذا القول منه
قبيحا [illegible] منطق فانه غير قبيح وان كان نفس الاستفهام يستدعي
الفعل لان هل ادعى للفعل من الهمزة قوله بسيط البسيط امر نسبي يطلق على معنيين
على ما لا جزء له اصلا كالباري تعالى وكالنقطة والوحدة وعلى ما يكون اقل اجزاء بالنسبة
الى غيره وهذا المعنى هو المراد هنا قوله وجود الشيء يعني في نفسه وحده ذاته
كما نقول هل الوجود موجود وليس موجودا بعد معرفة معنى الوجود قوله هل الحركة
موجودة يعني بعد معرفة معنى الحركة اما الحركة المطلقة وهي خروج الفعل من
الشيء

من القوة الى الفعل على سبيل التدريج او حركة مخصوصة وهي خروج الجسم من حيز
الى حيز آخر قوله وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء اي تحقيق الشيء
وثبوته لشيء آخر كالسؤال عن ثبوت الدوام للحركة وعدم ثبوته لها
بعد العلم بمعنى الحركة والعلم بوجودها قوله وقد اعتبر في هذه شيئان
اي قد اعتبر في هل المركبة غير الوجود وهما في المثال المذكور الحركة
ودوام وجودها والمعنى هل الحركة وجودها دائم ففيه اعتبار شيئين
غير الوجود قوله وفي الاول شيء واحد يعني اعتبر في هل البسيطة بعد اعتبار
الوجود شيء واحد فقط وهو في المثال المذكور حركة قوله فكانت مركبة
بالنسبة الى الاولى يعني لما اعتبر في الثانية شيئان غير الوجود وهما في
المثال المذكور الحركة ودوام وجودها وهما غير مطلق الوجود واعتبر
في الاولى شيء واحد غير الوجود وهو الحركة وما اعتبر فيه شيئان اكثر
اجزاء مما اعتبر فيه شيء واحد فكانت الثانية بهذا الاعتبار مركبة بالنسبة
الى الاولى لان الثانية اكثر اجزاء منها فكانت الاولى بالنسبة الى الثانية بسيطة
لانها اقل اجزاء من الثانية وقد علمت ان البساطة امر نسبي كما يطلق على ما لا جزء له
يطلق على ما هو اقل اجزاء من غيره فبهذا الاعتبار سميت الاولى بسيطة والثانية
مركبة قوله والباقية من الفاظ الاستفهام وهي غير الهمزة وهل فما ادوات
الاستفهام اسماء وحروف والحروف منها شيئان الهمزة وهل وما عداهما اسماء
والحروف ادخل في الاستفهام من غيرها والهمزة اعرق فيه من هل قوله وتختلف
من جهة ان المطلوب بكل منها تصور شيء آخر يعني ان ما سوى الهمزة وهل
من الفاظ الاستفهام وان تساوت افرادها في طلب التصور فقط لكن بينها
تفاوت من جهة ان المطلوب بكل منها تصور شيء غير ما يطلب بالاخرى على ما

سنبين ذلك فيطلب بما شرح الاسم يعني معناه لغة كما اذا سمعت لفظا
ولم يفهم معناه فانك تقول ما هو وتريد ان يفسر لك ما هو المراد منه
قوله طالبا ان يشرح هذا الاسم يعني ان المطلوب هنا هو شرح هذا الاسم
فيقال وان لم يكن موجودا فيجاب بايراد لفظ مرادف للاول اشهر
عند السامع سواء كان من تلك اللغة ام من غيرها كما اذا قيل ما العنقاء
فيقال طائر وما العقار فيقال الخمر حكى الزمخشري في ربيع الابرار
ما حاصله ان العنقاء كانت طائرا وكان فيها من كل شيء وكانت في زمن
اصحاب الرس تاتي الى اطفالهم وصغارهم فتخطفها وتذهب بها نحو الجبل
فشكوا ذلك الى نبيهم فدعى عليها فاهلكها الله وقطع نسلها
فسميت عنقاء مغرب لذلك قوله او ماهية المسمى اي ويطلب بما
ماهية المسمى والماهية منسوبة الى ما والماهية مقلوبة الهمزة
هاء والاصل المائية او نقول انها منسوبة الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين
كلمة واحدة قوله هو بما هو الثاني من الضميرين اعني هو الاخير تاكيد لفظي
لهو الاول كما اذا علمت مثلا ان الملك شيء موجود في نفسه فتقول ما هو
تريد ان يفسر لك على التفصيل مجموع اجزائه الذاتية من الجنس والفصل
قوله في الترتيب اي ترتيبا للطلب قوله ان يطلب اولا شرح الاسم يعني
الاولى التي هي ما الشارحة قوله ثم وجود المفهوم في نفسه يعني ثم يطلب ثانيا
بهل البسيطة وجود المفهوم في حد ذاته اولا وجوده قوله ثم ماهيته وحقيقته
اي ثم يطلب ثالثا بما الثانية وهي ما الحقيقية ماهية ذلك الموجود المسؤول
عنه بهل البسيطة ثم يسأل رابعا بهل المركبة عن وجود حقيقي لموجود اخر
او عن وجود حقيقة شيء اخر له فما الشارحة وهي الاولى يتقدم على هل

هل البسيطة والمركبة وما الحقيقية وهي الثانية لا يتقدم على هل البسيطة وانما
يتقدم على هل المركبة لان السؤال عن حقيقة الشيء الموجود في نفسه يتقدم
على السؤال عن وجود حقيقة لموجود اخر وعن وجود حقيقة شيء اخر له
وحاصله انه يطلب بما شرح الاسم ثم بهل وجود مفهومه ثم بما حقيقته ثم بهل
وجود شيء له وفي هذا لطيفة وهي انه يقال هل بين ما بين وما بين
هلين ويدل على ذلك قول المص ويقع هل البسيطة في الترتيب
بينهما قوله من الاسم بالجملة اي من اللفظ اجمالا قوله بالتفصيل اي تفصيلا
قوله غير قليل اي بينهما فرق جلي ولو يتوهم ان الحد عين المحدود
حتى يلزم تعريف الشيء بنفسه لان المحدود يتصور الشيء اجمالا والحد يتصوره
تفصيلا والاجمال غير التفصيل ولذا قيل الحد مجموع تصورات والمحدود
متصور المجموع وكم بينهما قوله وقف على الشيء الذي يدل عليه يعني وقوفا
اجماليا لا تفصيليا قوله وما يحد فلا يقف عليه وقوفا تفصيليا بان
يعرف جميع ذاتياته قوله المرتاض بصناعة المنطق اي العالم بها المتقن
لها الذي خاض فيه وراجع وروجع قوله فالموجودات لها حقائق
ومفهومات يعني ان الموجود له ماهية مركبة من الذاتيات ماخوذة
باعتبار التحقق والوجود وهي حقيقة ذلك الموجود وصورة حاصلة
في العقل من اللفظ الدال عليه سواء كانت من الذاتيات او لا وسواء
كانت مع الوجود او لا وهو مفهوم والمعدومات ترسم في العقل
من اسمائها صورة هي مفهوماتها لكن لا تحقق لها لتكون حقائق انتهى
كذا نقل عن الشارح رحمه الله في تحقيق هذا المحل قوله لها حقائق ومفهومات
يعني لما كان للموجود مفهومات وحقائق كان لها حدود بحسب الاسم

وبحسب الحقيقة فيكون لها حدود اسمية وحدود رسمية واما المعدومات فليس
لها الا المفهومات يعني انه لما لم يكن للمعدومات الا المفهومات لم يكن لها حدود
الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات موقوف على العلم بوجود الذات قوله
يبرهن عليها في اثناء التعاليم يعني كل علم من العلوم قوله صارت تلك الحدود
بعينها حدودا حقيقية مثال ذلك ان تعريف المثلث مثلا قبل وجوده
في مبادي الهندسة بشكل يحيط به ثلاثة اضلاع تعريف اسمي وبعد اثباته
على وجوده يصير هو بعينه تعريفا حقيقيا قوله فيفيد تشخصه وتعينه يعني
سواء كان التشخص تشخصا شخصيا او نوعيا ووصف العارض بالمشخص
بكسر الخاء المهملة لان العارض على قسمين عارض مشخص نحو زيد فانه موضوع
للذات باعتبار مشخصاتها وعارض غير مشخص كالكتابة فانها عارض لحقيقة
الانسان لكنها غير مشخصة قوله كقولنا من في الدار اي شخص في الدار بعد
ما يعرف ان احدا من اولي العلم في الدار لكن لا يعرف مثلا اسمه او وصفه
فيجاب بزيد ونحوه من الاوصاف المفيدة لتعينه وتشخصه كقولك الطويل
الذي من صفته كذا وكذا او نجارا وابن بكر ونحو ذلك قوله وجوابه
ونحوه نحو انسان او فرس او طعام وغير ذلك قوله ويدخل فيه اي فيما
ذكره السكاكي لها والمعنى ما يتاتى ما ذكره المص في ما قوله
او عن الوصف اي او يسأل بما عن الوصف قوله الكريم ونحوه نحو الفاضل
والشجاع والسخي وغيرها قوله ويعني عن الجنس المراد بالجنس هنا الكلي
هو النوع قوله وفيه نظر اي وفيما ذكره السكاكي في ما وفي من نظر اذ لا يشمل
قوله في ما ما يطلب منه شرح الاسم قوله وانه يصح في جواب من جبريل ملك
مقصود المص بنقل كلام السكاكي الاعتراض عليه وتضعيف مذهبه

١١٠

مذهبه وحاصل المناقشة في المثال بانه لا يكفي في جواب من جبريل ان يقال ملك
حتى يكون السؤال عن الجنس اي النوع كما مر بل لا بد من ذكر اوصاف له تفيد
تشخصه وتعينه فلا يكون من مما يسأل به عن الجنس بل انما يسأل به عن العارض
المشخص قوله وهو ما اضيف اليه اي وذلك الامر قد يكون هو النوع وقد يكون
اخص منها سواء كان ذاتيا او عرضيا نحو اي شيء هو واي جسم هو واي
حيوان هو ويجاب بالمميز قوله عن امر مشترك في الفريقين اي عن امر اشتركا فيه يعمهما
وهو كون كل منهما فريقا ومنه قوله تعالى ايكم يأتيني بعرشها اي الانسي ام
الجني وهما متشاركان في كون كل منهما يصح ان يكون اتيانه قوله اي كم اية اتيناهم
فكم اسم استفهام في موضع نصب بآتيناهم وانه بالنصب محل تمييز كم الاستفهامية
من الفضل بفعل متعد يعني اتيناهم فانه لو لم يأت بمن مع مجيء تمييز كم الشيء بالمفعول به
قوله فكم هنا للسؤال عن العدد يعني ان السؤال هنا باق على اصله كقولك كم
عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري فمن روى بنصب
عمة اي اخبرني اي عدد من الزمان او من الحلبات عمة لك قد حلبت عشاري
اي ذلك كثير لا اعرف عدده فاخبرني عن عدده قوله بكيف عن الحال فاذا
قيل كيف زيد نحو انه صحيح ام سقيم قوله واين عن المكان اذا قيل اين زيد
نحو انه في الدار او في المسجد قوله ومتى عن الزمان اي ماضيا كان او مستقبلا فاذا
قيل متى جئت ومتى تجيء نحو انه يوم الجمعة او يوم الخميس قوله وايان
عن المستقبل قيل اصله اي اوان فخففت الهمزة من اوان واحدى اليائين
من اي فصار ايوان فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء قوله في موضع التفخيم
اي حيث يكون هناك استعظام لمضمون الجملة التي دخلتها ايان ولهذا قوله
يقال ايان يوم القيامة فانه سؤال متعنت مستبعد لقيام الساعة

كقوله تعالى يسألون أيان يوم الدين فإن هذا سؤال استهزاء واستبعاد ولذا قيل في جوابه
يوم هم على النار يفتنون قوله فأتوا حرثكم أنى شئتم أي كيف شئتم لا من أين شئتم
لقرينة قوله نساؤكم حرث لكم قوله ولم يجئ أنى زيد بمعنى كيف هو أي لم يجئ أنى
بمعنى كيف من غير أن يليها الفعل حتى أنه لم يسمع أنى زيد بمعنى كيف هو أم سقيم أم صحيح
قوله الآتي كل يوم أي الآتي في غير أوانه إذ كان يجد عندها فاكهة الشتاء
في الصيف وبالعكس وليس المراد به المكان حقيقة وإنما المراد به ما يراد من قوله
من أي وجه لك هذا وليس المراد كيف لك هذا بدليل قوله تعالى بعده
قالت هو من عند الله قوله يأتي المعنيان يعني معنى كيف ومن أين قوله ويحتمل أن
يكون معناه أي معنى أنى أين هذا دليل آخر على أن أنى يجيء بمعنى أين وأن قوله
قوله يحتمل أن يكون مشتركا إلى آخره قوله في غير الاستفهام يعني على سبيل المجاز وذلك
حيث لم يكن حملها على حقيقة الاستفهام فحينئذ يفهم منها معنى آخر يناسب المقام بحسب
قرائن الأحوال قوله مما يناسب المقام صفة مخصصة لغير الاستفهام الذي يجوز إرادته
إليه والاختيار في الاستفهام أعم قوله كم دعوتك فإنه ليس معناه كم مرة دعوتك فيسأل
عن عدد مرات دعوته بل المراد الاستبطاء وهو أن كثيرا من المرات دعوتك فتأخرت وهو
شكاية عن البطء ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله
قوله ولا يخفى أنه لا معنى للاستفهام الحاصل من نفسه يعني أن الاستفهام فيه ليس على
بابه بل هو مجاز في التعجب قوله فأين تذهبون المراد ههنا التنبيه على ضلالتهم كما يقال
للتارك الجادة أين تذهب مثلت حالهم بحاله في تركهم الحق وعدولهم عنه إلى
الباطل قوله إذا علم المخاطب ذلك أي إذا علم المسيء تأديبك فلانا فإنه ظاهر
أنه ليس غرضك أن تفيد المخاطب أنك أديت فلانا وإنما الغرض أن تصور
للمسيء وتذكره ما كان يعلم من شدة تأديبك فيحصل الوعيد والزجر عنها وأما

وأما إذا لم يعلم المسيء بذلك التأديب فلا يكون وعيدا قوله حمل المخاطب على الإقرار بما تقرر عنده
بما يعرفه كقولك لمن جاءك أجئتني وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت
حمل المخاطب أي الكلام حمل المتكلم المخاطب على الإقرار به قوله وأنت ضربت
في تقرير الفاعل يعني إذا أردت أن الضارب هو مخاطبك دون غيره وقد جعل
السكاكي قوله تعالى أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم مما هو لتقرير الفاعل
ولذا قال عم في الجواب بل فعله كبيرهم هذا ولو كان هذا لتقرير الفعل
لكان حق الجواب فعلت أو لم أفعل وتنظير المص بما هو مذكور في الإيضاح ح
قوله والإنكار مثل كيف تؤذي أباك أي كيف يجوز ذلك قوله كذلك
أي كالتقرير في إيلاء المنكر الهمزة مثلا إيلاء المقرر به الهمزة تقول في إنكار
نفس الضرب أضربت زيدا وقوله كذلك حال من الإنكار أي حال كونه
مثل التقرير في إيلاء المنكر الهمزة قوله نحو أغير الله تدعون يعني بعد قوله تعالى أرأيتكم
إن أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة أي أخبروني من تدعون إن أتاكم عذاب
الله أو أتتكم الساعة ثم قال على سبيل الإنكار أغير الله تدعون يعني أتخصون
آلهتكم بالدعوة فمتعلق الاستخبار محذوف وهو من تدعون ويجوز أن متعلق
الاستخبار قوله أغير الله تدعون قوله والمشرفي مضاجعي المشرفي هو السيف
المنسوب إلى مشارف وهي قرى من أرض العرب تدنو من الريف كذا في الصحاح
قوله وكالفاعل في قوله تعالى أهم يقسمون رحمة ربك أي ينكر كونهم فاعله
فإن المنكر أن يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة قوله والمفعول في قوله تعالى
أغير الله أتخذ وليا فإن المنكر اتخاذ الولي قوله لكن لم يخرج فيه هذه
التفاصيل يعني كونها لإنكار الفعل أو الفاعل أو المفعول أو غيرها من الظروف
والحال وغير ذلك مما عرف في التقرير قوله نفي له أي نفي للنفي فيكون

ابتاتا وحاصله ان المنكر في الآية ما دخلت الهمزة وهو اليس الله بكاف عبده والانكار
في قوة النفي فان دخل على الاثبات صيره منفيا وان دخل على النفي كما في
هذه الآية صيره مثبتا لانه اذا سلبت عن قولك ليس الله بكاف عبده سلبه
يصير الله كاف عبده وهو المراد قوله وهذا المعنى ان الكون نفي النفي اثبات هو
لا بالنفي اي ان مراده التقرير بالنفي يعني يحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي
لا على الاقرار بالنفي فقد يقال ان الهمزة هنا للانكار وقد يقال انها للتقرير
وكلاهما جائز وهكذا قوله الم نشرح لك صدرك ووضعنا والم يجدك
يتيما وما اشبه ذلك فلك ان تجعل الهمزة فيها للتقرير ولك ان تجعل ما
للانكار بالمعنى الذي ذكرناه قوله بما يعرفه المخاطب وهو اعم من ان يكون
والباء والهمزة او قوله بما يعرفه عيسى وهو عدم القول بذلك القول
وحكاية له اي لانكار الفعل قوله اشار اليها اي الى صورة الانكار التي لا يليها فيها
الفعل الهمزة قوله صورة اخرى يعني يدل على انكار نفس الفعل بطريق برهاني
من ايلاء المنكر الهمزة قوله فاذا انكرت تعلقه بها فقد نفيته عن اصله لانه لا بد له
من محل يتعلق به بازاء ان المخاطب ادعى انحصار الضرب فيهما واذا ادعى ذلك
ادعى ان من لوازم ذلك الضرب كون محله احدهما ثم اذا انكرت ان يكون
محله احدهما بادخال همزة الانكار على احد المفعولين وادخال ام على الآخر
فقد انكرت لازم ذلك الضرب وانكار اللازم مستلزم لانكار الملزوم
بالضرورة قوله والانكار اما للتوبيخ اي والانكار الذي يتولد من الاستفهام
فيما اما للتوبيخ الى آخره قوله فان العصيان واقع لكنه منكر اي ما كان
ينبغي ان يكون العصيان اي لم عصيته قوله نحو اتعصي ربك اي لا ينبغي ان
يكون العصيان اي لم تعصيه قوله افاصفاكم ربكم بالبنين هذا خطاب

لمن قالوا الملائكة بنات الله اي لم يكن الله تعالى خصكم بافضل الاولاد
وهم البنون واتخذ لنفسه ادونهم وهي البنات هذا خلاف ما عليه عادتكم
فان العبيد لا يؤثرون بالاصفى والاسنى والسادة بالاردى والادون
قوله لا يكون هذا الالتزام اي لا يكون كالتابعين لطائفة الانبياء الكرام الائمة
الهداية وقبولها فانه لا يقدر على ذلك الا الله قوله من هذا استحضار ابائه اذ
مع انك تعرف يعني انه تستعمل صيغ الاستفهام في مقام التحقير وذلك اذا
كان حقيقة المسؤول عنه معلوما للمتكلم والمخاطب يعلم ان ذلك كان قيل
هذا شخص مستحق به وما هذا كان قيل هذا شيء حقير وكان فرضه شيئا
آخر غير المشاهد المعلوم وينال في ذلك فتولد التحقير بالمشاهد لانه
لم يرض بما يعلم من حاله وطلب غيره او اراد ان يتصور كنهه فقال تعريض
من فرعون اي هل تعرفون اه قوله ولهذا اي لاجل انه للتهويل قوله لا يجوز
حمله على حقيقة الاستفهام وهو ظاهر وذلك لان الاستفهام من الله تعالى يستحيل
ان يكون على بابه لانه تعالى عالم الغيب والشهادة يعلم ما في البر والبحر
وما تسقط من ورقة الا يعلمها ولا حبة في ظلمات الارض ولا رطب ولا
يابس الا في كتاب مبين فمن هو بهذه الصفات يمتنع ان يكون الاستفهام
منه على حقيقته بل تطلب له معنى يناسب المقام فيحمل عليه والمراد
هنا هو الاستبعاد لذكراهم اي كيف يذكرون ويتعظون ويفون
بما وعدوه من الايمان قوله ومنها اي من انواع الطلب الامر اختلف
الاصوليون في ان صيغة الامر سواء كانت اسما او فعلا مقترنة
باللام ام لا موضوعة لماذا فقيل للوجوب فقط واستعمالها في غيره
مجاز وقيل للندب فقط واستعمالها في غيره مجاز وقيل للقدر

المشترك بين الوجوب والندب وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة
اشتراكا لفظيا بين الوجوب والندب وقيل بالوقف اي ما ندري اهل هي
موضوعة للقدر المشترك بين الوجوب والندب وهو الطلب او هي مشتركة
لفظي بين الوجوب والندب وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب والاباحة
موضوعة لكل منها وقيل القدر المشترك بين الثلاثة وهو الاذن في الفعل
والاكثر على انها حقيقة في الوجوب قوله طلب فعل جنس شامل للنهي والدعاء
وغيرهما وقوله غير كف احترز عن النهي فانه وان كان طلب فعل
لكن ذلك الفعل هو الكف عن فعل اخر هو مدلوله وقوله على جهة الاستعلاء
اي على طريق طلب العلو سواء كان الطالب عاليا حقيقة او لا احترز عن
الدعاء والالتماس قيل فيه نظر لخروج بعض افراد المحدود عنه نحو اكفف او
كف مع انه امر بالاتفاق وعلى هذا لا بد من زيادة لفظ اخر في التعريف حتى
يصح الحد وهو قولنا غير كف عن فعل اخر فيدخل حينئذ فيه نحو كف لانه لم
يطلب به الكف عن فعل اخر غيره بل المطلوب به نفس الكف الذي هو
فعل الشخص قوله في حقيقة الموضوعة لها اي اختلف في حقيقة الامر التي
وضعت صيغ الامر لها اي لتلك الحقيقة قوله ولما لم تكن الدلائل مفيدة
للقطع بتعيين تعارضها وقوة دلائل كل فريق قوله من المقترنة باللام
وغيرها اي وغير المقترنة باللام سواء كانت افعالا او اسماء فالمراد
بصيغة الامر ما دل على طلب فعل غير كف استعلاء سواء كان اسما او فعلا
وفي هذا اشارة الى اقسام صيغ الامر ثلاثة الاول المقترنة باللام الجازمة
ويختص بما ليس للفاعل المخاطب والثاني ما يصح ان يطلب بها الفعل من
الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل

لكن هو عند النحاة من اسماء الافعال والاول لغلبة استعمالهما في حقيقة الامر اعني
طلب الفعل على سبيل الاستعلاء سماها النحويون امرا سواء استعملا في حقيقته
او في غيرها حتى ان لفظ اغفر في قولنا اللهم اغفر لي امر عندهم واما
الثالث فلما كان اسما لم يسموه امرا تمييزا بين البابين كذا في الشرح قوله
سواء كان عاليا في نفسه ام لا اي سواء كان مع ذلك الاستعلاء
جهة علو للطالب على المطلوب منه او لا قوله اعني الطلب استعلاء يعني
ولا يتوقف على وجود قرينة وما عدا هذا المعنى كالدعاء والالتماس
والندب يتوقف فهم معناه على قرينة قالية او حالية ولا يشك
ان المعنى الذي لا يتوقف فهمه من اللفظ عند سماعه على قرينة يكون هو
الموضوع له بالضرورة ويكون استعماله فيه حقيقة بخلاف ما يتوقف
فهمه على القرينة فان استعماله فيه يكون مجازا قوله اي على طلب الفعل
استعلاء يعني بحسب قرائن الاحوال وذلك بان لا يكون لطلب الفعل اصلا
او يكون لطلبه لكن لا على سبيله قوله كالاباحة هي تساوي الطرفين من الفعل
والترك وذلك حيث استعملت الصيغ في مقام الاذن نحو جالس
الحسن او ابن سيرين لمن يستأذن في الجلوس بلسانه او لسان
حاله قوله والتهديد اي التخويف وذلك ان استعملت في مقام عدم
الرضى بالماموربه قوله لان ابلغ اي ان الانذار ابلاغ مصحوب بالتخويف نحو دع
والتهديد التخويف مطلقا فيكون اعم من الانذار لانه تخويف مقيد
والمقيد اخص من المطلق قوله والتعجيز يعني وقد يكون صيغ الامر
للتعجيز وذلك ان استعملت في مقام اظهار عجز من يدعي امرا ليس
في وسعه قوله لكونه مجازا يعني من جهة ان ذلك خارج عن وسعهم

متعلق
وطاقتهم فاتيانهم بما لا قدرة لهم عليه محال قوله والظرف اعني قوله من مثله
بفاتوا وعلى هذا يكون من مثله ظرفا لغوا لكون عامله مذكورا فلا يكون فيه
ضمير قوله والضمير لعبدنا اي لمحمد عم والمعنى فان كنتم في شك من القران
فاتوا بشخص مثل محمد في كونه اميا لم يمارس الكتاب ولم يخالط الاحبار والى
بما طرح الله تعالى بيده او وصف لسورة اي عطف بمجاز او متعلق بفاتوا قوله م
يعني ان قوله من مثله وهو المراد بالظرف مجازا يحتمل اعرابين احدهما ان يكون
متعلقا بفاتوا وقد تقدم بيانه والآخر ان يكون صفة لسورة في قوله فاتوا
بسورة وعلى هذا يحتمل الضمير المجرور في مثله امرين ان يكون لما نزلنا وان
يكون لعبدنا ومحمد عم والمعنى له على الاول فاتوا بسورة موصوفة بكونها من
مثل ما نزلنا وهو القران ويكون المراد بالسورة طائفة من الكلام المخصوص
على بابها وعلى الثاني فاتوا بسورة اي بشخص موصوف بكونه من مثل عبدنا اي
محمد عم وعلى هذا يكون الظرف مستقرا متحدا لضمير السورة قوله لم لا يجوز على الاول
اي على تقدير كون الظرف متعلقا بفاتوا يعني لم جوزتم في الضمير على التقدير
الثاني وهو كون الظرف صفة لسورة ان يكون لما نزلنا وان يكون لعبدنا و
خصصتموه على التقدير الاول بعبدنا وهلا جاز فيه ايضا ان يكون لما نزلنا
قوله قلت لانه يقتضي ثبوت مثل القران يعني اذ لو جعل الضمير للقران مع
كون الظرف متعلقا بفاتوا لم يكن الكلام متعرضا لنفي مثل القران بل مشعرا
بوجود مثله اذ انهم مرفوع المأتي به وعجزوا عنه بشهادة فحوى الخطاب
قوله اذ التعجيز انما يكون عن المأتي به يعني ان المعنى طلب اتيانهم من مثل
القران بسورة فعجزوا عن ذلك فيكون تعجيزهم باعتبار عدم قدرتهم عن
المأتي به وهو سورة من مثل القران المفروض الثبوت قوله بخلاف ما اذا

١١٤

لوازم
اذا كان وصفا اي هذا الذي ذكرنا من لزوم ثبوت المثل للقران انما يكون على التقدير
الاول دون التقدير الثاني وهو ما اذا جعل الظرف صفة للسورة فانه لا يلزم ذلك
فان المعجوز عنه هو السورة الموصوفة بكونها من مثل القران بسبب انتفاء الوصف
وهو وجود مثل القران واذا انتفى الوصف انتفى الموصوف من حيث هو موصوف
قوله فليكن التعجيز باعتبار انتفاء المأتي منه هذا متفرع على التقدير
الاول وهو كون الظرف متعلقا بفاتوا والضمير لما نزلنا وهو انكم قلتم
لو جوزنا ذلك لزم ثبوت مثل القران لكونه حينئذ باعتبار المأتي به فلم القران بكونها
لا يجوز ان يكون التعجيز باعتبار انتفاء المأتي منه فلا يلزم ثبوت مثل القران
وجوابه ما ذكره الشارح قوله ما غ اي مجوز قوله والتسخير وترد صيغة
الامر للتسخير وذلك اذا استعملت صيغته في مقام كون المأمور مقهورا
لارادة الامر قوله والاهانة اي وترد صيغ الامر للاهانة ان استعملت في مقام م
عدم الاعتداد بشان المأمور على وجه كما في قوله كونوا حجارة هذا المثال
يصلح للتسخير ايضا والمثال الذي يكون نصا في الاهانة قوله ذق انك انت
العزيز الكريم قوله لعدم قدرتهم على ذلك يعني والقدرة شرط في التكليف
فلا يكون الامر فيهما على بابه قوله لكن في التسخير يحصل الفعل ذكر في الشرح
ان فيه دلالة على سرعة تكوينه تعالى اياهم قردة وانهم مسخوا في الحال منقادون
لامره قوله والتسوية اي وترد صيغة الامر للتسوية ان استعملت وعطف
عليها ما ينافيها من النهي قوله توهم ان الفعل محظور اي توهم المخاطب ان ليس ما ينافيها
له الاتيان بالفعل فابيح الفاعل الفعل مع عدم الحرج في الترك قوله فيبيح فاذن له
والتمني اي وترد صيغة الامر للتمني ان استعملت حسنا عكس طلب الفعل
من المأمور قوله وما الاصباح منك بامثل اي ليس الصبح بافضل منك

عندك لأن الناس هجوع نيام أو كما قاسيها ليلة قوله والدعاء أي ويرد صيغة الأمر
للدعاء أي انه استعملت لطلب الشيء على سبيل التضرع قوله بدون الاستعلاء فانه لو
قلت افعل لمن يساويك مع الاستعلاء كان امرا والتماسا قوله لان الظاهر من
الطلب يعني ان ادوات الطلب على استدعاء تحصيل المطلوب اظهر في دلالته على عدم
استدعاء ذلك كالتراخي فانه يتوقف على قرائن الاحوال وان كان الفور هو
الظاهر وعدمه غير ظاهر محمل على الظاهر قوله كالاستفهام يعني قياسا على
الاستفهام والنداء في اقتضاء الفورية قوله عند الامر بشيء يعني كالاصطجاع
بعد الامر بخلافه كالقيام وقبل امتثاله قوله الى تغيير الامر الاول يعني الى الامر الثاني
قوله دون الجمع بين الامرين اي لا يتبادر الى الفهم الجمع بين الامر الاول والامر الثاني لكونهما لفهما
قوله وارادة التراخي اي ودون ارادة التراخي للامر الاول عن الثاني الى وقت الفراغ
من الثاني فلو لم يكن الامر للفور لما يتبادر الى الفهم تغييره لانه امكن ان يقال ان الامر
طلب من المأمور ان يضطجع ثم يقوم بعد ذلك فان امكن ذلك فلو يتبادر
الى الفهم انه غير الامر الاول قوله وفيه نظر اي فيما قال السكاكي نظر اما في الدليل
الاول فلان الامر هو طلب الفعل استعلاء وهو اعم من الفور والتراخي ولا دلالة
للعام على الخاص وانما يفهم الفور اذا كان هناك قرينة تدل على الفور واما
في الثاني فلانا نسلم ان التغيير متبادر الى الفهم من غير قرينة تدل على الفور على ما
ذكرنا في بيان النظر الاول وقيل يتبادر التغيير الى الفهم يتوقف على كون الامر للفور
فلو اثبت كونه للفور به لزم الدور وفيه نظر لاستلزام ذلك ان لا يجوز الاستدلال
بالبرهان الاني قوله وهو لطلب الكف عن الفعل استعلاء يعني ان لفظ النهي
موضوع لطلب الكف عن الفعل المنهي عنه على سبيل الاستعلاء او لطلب ترك على سبيل
الاستعلاء قوله وهو كالامر في الاستعلاء اي كما اشترط في الامر الاستعلاء لا العلو شرط

ط في النهي قوله وقد يستعمل اي صيغة النهي قوله في غير طلب الكف اي كف النفس
عن الفعل المنهي عنه على سبيل الاستعلاء ومنعها عن ذلك بالاشتغال بآخر من اضداده
هذا مذهب بعض الاصوليين لان المطلوب بالنهي هو كف النفس عن الفعل
لانه تكليف والتكليف لا يكون الا بالفعل قوله او طلب الترك اي ترك الفعل
المنهي عنه قوله كما هو مذهب البعض يعني مذهب ابي هاشم من ائمة المعتزلة
فانه قال ان النهي هو نفي ان لا تفعل والحاصل انهم اختلفوا في تفسير النهي
ففسره الاكثرون بطلب الكف عن الفعل ويدخل فيه نحو كف عن كذا مع انه
ليس بنهي بل هو امر بالاتفاق ويجاب ان المراد طلب الكف عن فعل آخر هو
مدلول النهي وفسره ابو هاشم ومن تابعه بطلب الترك واعترض عليه بان
الترك امر عدمي وهو غير مقدور للعبد فيكون التكليف به تكليفا بالمحال
واجيب بان المراد استمراره وهو مقدور للعبد اذ له ان يقطع بالفعل
فلا يكون تكليفا بالمحال وعلى كلي القولين قد تستعمل صيغة النهي في غير
معنيهما الموضوع هي لهما قوله كالتهديد وذلك ان استعملت صيغة
في مقام عدم الرضا بالترك قوله لا تمتثل امري فانه يمتنع حمله على طلب
ترك الامتثال لكونه حاصلا قوله وكالدعاء والالتماس يعني ان استعملت على
سبيل التضرع كقول المتضرع الى الله لا تكلني الى نفسي او استعملت في
مقام المساوي الرتبة على سبيل التلطف لا على سبيل الاستعلاء او على سبيل
التضرع والخضوع قوله يجوز تقدير الشرط في نحو تبتدي الواو وضمير
يعود الى هذه الاربعة هو الفاعل وتقدير الشرط مفعول اي يجوز هذه
الاربعة تقدير الشرط بعدها وايراد الجزاء عقيبها مجزوما وذلك لانها
بمعنى الطلب ولا بد من غرض خارج عنه حاصل عليه والا لكان عبثا بخلاف

يجوز بتشديد

الخبر فانه لا يلزم ان يكون لغرض خارج عنه لان الحاصل على الكلام الخبري افادة
المخاطب مضمونه ننفي فائدة الخبر عرضا وهو المسمى بالعلة الغائية وهي
مقدمة في الذهن على المعلول ومتأخرة عنه في الخارج وهذا معنى قولهم اول الفكر
آخر العمل فيكون ذكر المسبب قرينة مصححة ذكره في الشرط والسبب اذ المسبب
لا يتصور بدون السبب وليس معنى الشرط والجزاء الا ذكر السبب والمسبب وقد
يجيء بعد هذه الاربعة مجزوما الا ان يكون ذلك الفعل علة غائية للطلب السابق
قوله ليت لي مالا الى قوله اي لا تتم كل من هذه الافعال المجزومة علة غائية لما هي
الامور الاربعة ومعلول لها لوجوه قوله على حصوله اي حصول المطلوب قوله وهذا
معنى الشرط اي ليس معنى الشرط والجزاء الا ذكر السبب والمسبب قوله كون المطلوب
لذلك مثلا اذا قلت لمخاطبك اين بيتك ازرك فقد ذكرت الطلب وهو
قولك اين بيتك وذكرت بعده فعلا وهو ازرك يصلح توقف ذلك الفعل
على المطلوب وهو معرفة البيت فيغلب على ظن المخاطب كون المطلوب وهو معرفة
البيت مقصودا لغيره وهو ذلك المذكور بعد الطلب وهو الزيارة مثلا مع
ذكره ذلك الشيء يعني الذي يصلح توقفه على المطلوب قوله اشار المص الى ذلك يعني
ان قول المص واما العرض الى آخره اشارة الى جواب سؤال مقدر يرد هنا
وهو انهم لم يذكروا العرض مع الاربعة المذكورة مع انه مما يجوز تقدير الشرط بعده
قوله كقولك يعني لمن تراه ينزل الا تنزل الى آخره قوله فهو لم يعني ذلك العرض
قوله وليس شيئا آخر برأسه يعني ان الاستفهام متناول له فلو ذكر مع الاستفهام
لزم التكرار قوله على فعل منفي يعني لا تنزل قوله امتنع حمله على حقيقة الاستفهام يريد
انه انما لا يجوز ان يكون باقيا على الاستفهام لان التقدير انك تعلم انه لا ينزل فكان
عدم النزول حاصلا فلا يجوز طلبه فيتولد بقرينة الحال عرض النزول على

على المخاطب وطلبه منه وهذه في الحقيقة همزة الانكار اذ حقه ينبغي لك ان تنزل
وانكار النفي اثبات ولهذا صح تقدير الشرط المثبت بعده كما ذكره الشارح
بقوله ان تنزل تصب خيرا قوله في غير هذه المواضع يعني الاربعة التي هي التمني
والاستفهام والامر والنهي لقرينة تدل عليه هذا اعتذار عن تقدير الشرط بعدها
يعني اذا جاز تقدير الشرط سابقا بمعونة القرينة جاز تقديره بإعانة
هذه الاشياء قوله فالله هو الولي فالفاء في قوله فالله جواب شرط مقدر
اي ان ارادوا الى آخره فالقرينة الدالة على الشرط هو الفاء وانكار
اتخاذ ولي سواه قوله اذ ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء لفظا
ما هاهنا المراد بها الهمزة التي للانكار والشيء لا ينبغي فيصير التركيب هكذا
فالهمزة وان كان فيها معنى لا ينبغي لكن ليس حكمها حكم لا ينبغي قوله بخلاف
انضرب زيدا الى آخره يعني انه يحسن الاول بالفاء ولا يحسن الثاني الا بالواو
مع ان الهمزة بمعنى لا ينبغي فعلم بذلك انه لا يلزم من كون الشيء بمعنى
شيء آخر ان يكون حكمه حكم ذلك الآخر من جميع الوجوه وان قوله فالله
هو الولي جواب شرط مقدر كما ذكره الشارح قوله لفظا او تقديرا نحو
يا زيد ويوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف قوله وهو طلب الاقبال
اي معنى النداء طلب المتكلم اقبال المخاطب قوله لان الاقبال حاصل يعني
ممتنع توجه النداء هنا الى طلب الاقبال لان التقدير ان الاقبال حاصل
وانما يتوجه الى غير حاصل من الحث على الاسماع والاغراء على الظالم وزيادة
الشكوى بمعونة قرينة الحال وهو التكلم قوله والاختصاص وهو في
معنى مناداة الشخص نفسه قوله على انه حال اي انا افعل حال كوني مختصا
بهذا الفعل دون غيري وقد يكون ذلك في معرض التفاخر نحو
مثلا

التصاغر

انا اكرم الضيف ايها الرجل مختصا من بين الرجال باكرام الضيف
نحو انا المسكين ايها الرجال اي مختصا بالمسكنة وغير ذلك وانما نقل من
النداء الى الاختصاص لان المنادى ايضا مختص بالخطاب من بين امثاله
مع عدم اللبس لان الاثبات لا يدعو نفسه وهذا من قبيل اطلاق اسم
الكل على الجزء والملزوم على اللازم اذ المنادى يلزمه التخصيص وانما
يكون هذا النقل اذا ذكر اولا ضمير المتكلم ويؤتى بعده باي ويجري
مجراه في النداء من ضمه والاتيان بعده بهاء التنبيه ووصفه بذي
اللام او يؤتى باسم مضاف منصوب او باسم معرف باللام نحو انا
معشر العرب نفعل كذا ونحن العرب اقوى الناس وكل واحد من اي
والاسم المضاف دل على مفهوم ضمير المتكلم ولا يثبت فيه حرف النداء
ولا يستعمل ايهم استعمل على النداء فيما لم يبق فيه معنى النداء لا حقيقة
ولا مجازا وقولك ايها الرجل لتاكيد الاختصاص لان الاختصاص قد
وقع اولا بضمير المتكلم فلو قال بدل قوله وكالاختصاص وكتوكيد
الاختصاص لان الاختصاص قد وقع اولا بضمير المتكلم فلو قال بدل
قوله وكالاختصاص وكتوكيد الاختصاص لكان اولى كذا قالوا قوله
وما اشبه ذلك يعني كالندبة ونحوها قوله في الخبر قد يقع موقع الانشاء
يعني فيكون هذا من قبيل اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر اذ مقتضاه
ان يستعمل الخبر في مقام نفسه ولا يصار اليه الا لطلب نكتة فلا بد
ممن يكون له ممارسة بهذا العلم قوله بلفظ الماضي كما اذا قيل
لك في مقام الدعاء اعاذك الله من الشبهة وعصمك من الحيرة ووفقك
للتقوى بالفاظ الافعال الماضية ليتفاءل بها على ان مدلولاتها من الامور

يستعمل

١٦٧

الواقعة التي حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية بالوقوع قوله فيما يخيل اليه
حاصلة يعني ان الطالب متى تبلغ حرصه في طلب غاية الكمال انتقشت في خياله
صورة مطلوبه في خياله فيخيل اليه ان مطلوبه حاصل فيحكي عنه كما في
بحث تقييد المسند بالشرط قوله كقولي اي كقول البليغ في مقام الدعاء
منذ ما قدرت رحمه الله فانه يحتمل ان يكون قصد التفاؤل او اظهار
الحرص لامكان اجتماعهما معا على البليغ بهما بخلاف غير البليغ فانه
لعدم علمه بذلك لا يحتملهما عنده قوله لانه اوقع يعني من جهة النظر
فكان الخبر على الانشاء نفاديا عن صورة الامر المستقر بالاستعلاء المنافي
للتادب قوله لحمل المخاطب على المطلوب يعني ابلغ حمل بالطف وجه قوله كقولك
لصاحبك اه يعني كالطالب بذكر مطلوبه في صورة الاخبار وقوعه
فتقول تأتيني غدا مكان ائتني او تقول لا تأتيني غدا مكان لا تأتني
ليكون احتراز المخاطب من ان يصير كلام الطالب كاذبا حاملا له
على تحصيل المطلوب قوله يعني احوال الاسناد الى قوله والقصر يريد ان ما
في هذه الابواب غير مختص بالخبر بل حكم الانشاء في كثير منه حكم الخبر
فليعتبره الناظر في الانشاء قوله والمسند اليه فيه اما محذوف او مذكور الى غير
ذلك يعني من كونه مقدما او مؤخرا معرفا او منكرا وكذا المسند اسم او فعل
مطلق او مقيد بمفعول او شرط او غيرهما والمتعلقات اما متقدمة او متأخرة
مذكورة او محذوفة والاسناد والتعلق ايضا اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات
المناسبة في ذلك مثل ما مر لا كالتقييد بالشرط فان الشرط يحتمل الصدق
والكذب بخلاف الانشاء لانه لا يكون الا مفردا بخلاف مسند الخبر قوله اي الاصل في
طاري الكمال الفصل سابقا يحصل بنفسه من غير احتياج الى شيء وكان الوصل

فصل الفصل والوصل

في الترجيح

لا معنى لعطف بعضها على بعض بواسطة حرف العطف كما في الفصل اصلا بالنسبة اليه فلذا قدم
واما تقديم الوصل عليه في التعريف فبالنظر الى شيء آخر وهو انما كان في الفصل
ترك العطف والترك عدم والاعدام لا تعرف الا بالملكات فقدم في الوصل
لكنه بمنزلة الملكة. وقد يقال قدم في صدر الباب لان العدم سابق على
الوجود في الحوادث في مقام التعريف قدم الوصل لان العدم المضاف
ومعرفة العدم المضاف تعرف بملكاتها قوله الوصل عطف بعض الجمل
على بعض يعني باحد حروف العطف فان سبب العطف بجمل الاتصال
قوله ترك عطفه عليه اي عدم عطف بعض الجمل على بعض فبين الفصل
والوصل تقابل العدم والملكة ومدارهما على النسبة بين مفهومي الجملتين وهي
لا يخرج عن ثلثة اقسام لانه اما ان يكون بين مفهوميهما اتحاد بان كان احدهما مؤكدا
للآخر او كالتفاعد او مباينة ان لم يكن بينهما ما يجمعهما من الجامع العقلي
او الوهمي او الخيالي او لا اتحاد ولا مباينة وهي المناولة بالحالة المتوسطة
ان كان بينهما ذلك ومدار الفصل على القسم الاول والثاني ومدار الوصل
على الثالث قوله فان كان للاولى يعني من الجملتين اي فان كانت منهما الاولى اما ان يكون لها محل من
الاعراب بان وقعت في موضع المفرد فاكتسبت اعرابه او لا يكون لها محل من الاعراب
بان لم تقع موضع المفرد قوله حكم الاعراب الذي لها يعني المعنى الذي يكون اعراب
المعطوف عليها بسببه قوله عطف الثانية عليها اي على الجملة التي لها محل من الاعراب
وقصد التشريك بينهما في حكم الاعراب قوله كالمفرد اي كعطف المفرد على المفرد
فان معنى التشريك في الاعراب يستدل به على التشريك فيما يوجب الاعراب
من المعاني كقولك مررت برجل خلقه حسن وخلقه قبيح فانك اشركت بين
الجملتين في الاعراب وهو الجر ليستدل به على التشريك في المعنى وكون كل واحدة
منهما

قوله

الاولى في التمام

الاعراب لا تكون

واحدة منهما صفة لرجل ويكون كل واحدة منهما في موقع المفرد في الاعراب
الا للمفرد او لما هو في قوته قوله بالواو ونحوه يعني نحو الواو من حروف العطف الدالة
على الجمع والتشريك كالفاء وثم وحتى قوله جهة جامعة سيأتي بيان الجامع
بين الجملتين واعلم انه كما يشترط الجامع بين الجملتين يشترط ايضا بين
المفردين او المفردات نحو قولك الشمس والقمر والسماء والارض محدثة بخلاف
قولك الشمس ومرارة الارنب ودين المجوس والف باذنجان محدثة قوله
ويكتب ويشعر فان الجملة الثانية وهي يشعر فاعل عطف على الاولى
بقصد تشريكهما مع الاولى في حكم اعرابها وهو كونها خبر المبتدا والجهة الجامعة
بينهما اي اتحادهما في المسند اليه مع التناسب بين الكتابة والشعر قوله يعطي
ويمنع الجهة الجامعة بينهما اي اتحادهما في المسند اليه مع تضاد المسندين
قوله بخلاف نحو زيد يكتب ويمنع او يعطي ويشعر يعني انه لا يصح عطف
يمنع على يكتب ولا يشعر على يعطي لعدم المناسبة بين المنع والكتابة وبين الشعر
والاعطاء ولا يكفي في صحة العطف اتحادهما في المسند اليه مع تباين المسندين
والجهة الجامعة بين الشعر والكتابة التأليف قوله وقد ذكره حين نص يعني نص في
المص لخصوص الواو ونحوه اذ المراد هو العاطف الدال على الجمع دون
غيره نحو بل ولا ولكن وليس كذلك لان هذا الشرط مخصوص بالواو وان
لكل من الفاء وثم وحتى وغيرها من الحروف العطف معنى اذا وجد كان العطف
مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة ام لا نحو زيد
يكتب فيعطي اذا صدر منه الاعطاء بعد الكتابة بلا مهلة بخلاف الواو معنى
فانه ليس له الا مجرد معنى الجمع فلا بد له من جامع قوله على التشريك والجمعية
يعني زايدا على معنى التشريك والجمعية بخلاف الواو فانه لما لم يكن له الا التشريك

والمعطوف عليه

توقفت صحة العطف بها على جهة جامعة بين المعطوف والمعطوف عليه فان وجدت
صح العطف والا فلا قوله لا بد في الواو ولا بد في صحة العطف بالواو سواء
كان عطف مفرد على مفرد او جملة على جملة من جهة جامعة بين المعطوف عليه
والمعطوف قوله اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين ومرارة الصبر لانه لا تعلق
لاحدهما بالآخر والذي يشجعه على ذلك ما يخيل اليه من ان كرم ابي الحسين
هو الذي يزيل مرارة البخل قوله ويوصل الحبيب الى الحبيب لكن فيه قبح
ايضا لان المحبة التي سببا انعقادها الدراهم والدينار قلما يفتخر بها عاقل
او يرى لها محل الذكر في الشعر قوله كما هو الظاهر يعني لانه لا كلام من المعطوف عليه
بخيل وبينك الى مفرد اي عالم صبر النوى وكرم الحسين قوله باعتبار
وقوعه اي وقوع مدخولي عالم شرطا في الصورتين اي في عطف الجمل
على الجمل او عطف المفرد على المفرد قوله بدلالة البيت الآتي وهو قوله زعمت
هواك عفا الغداة كما عفى عنها طلول باللوى ورسوم فاعل زعمت ضمير
الحبيبة والخطاب في هواك للنفس وجواب القسم البيت الذي بعده
وهو قوله ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسي على الف هواك تحوم
فصلت الثانية عنها يعني بانه ترك عطفها عليها قوله فحكمه حكم يعني ان كلا منهما
مقول قول المنافقين قوله على معنى عاطف يعني كالتعقيب والتراخي والترديد
قوله بذلك العاطف يعني الذي هو غير الواو وكان العطف مقبولا قوله
التعقيب والمهلة اي اذا قصد التعقيب بالفاء او المهلة بثم مخصصا في علم
النحو يعني معلومة قبل هذا العلم فلا يحتاج الى تمهيدها هنا وذلك لانه عرف
في علم النحو ان لغير الواو من حروف العطف معنى مخصوصا زائدا على مجرد الاشتراك
متى عيانية بخصوص بين الجمل كالتعقيب والتراخي والاستدراك فكانت

مخصوصة

فكانت مواضع استعماله معلومة قبل هذا العلم لانه ان وجد بين الجملتين
معنى من تلك المعاني صح العطف بذلك الحرف المخصوص به وعلم هناك
موضع العطف وكذا فائدته معلومة وكذا وجه كونه مقبولا وهو هنا افاده
هذا العاطف معنى مخصوصا مسندا عيانية مخصوص بين الجملتين فكان
العاطف بذلك العاطف مقبولا قوله وهذا اي افادة الواو مجرد الاشتراك
فيما اذا كان للاولى محل من الاعراب ظ واما فيما لم يكن للاولى محل من الاعراب
فانه لم يكن في قوة المفرد فلم يعلم موضع العطف بالواو بمجرد القواعد
المتقدمة في علم النحو بل لا بد في معرفته من وجود العلم بتلك القواعد مع
ادنى تنبه في هذا العلم على ما اشار اليه المص بقوله والا فان كان للاولى
الخ قوله حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل يعني ليس المراد
من حصرها في ذلك ان الامر كذلك بل التنبيه على صعوبة هذا الباب
ودقة مسلكه على معنى عاطف غير الواو يعني ويكون العطف بالواو قوله
فالفصل واجب اي فصل الثانية عن الاولى بترك عطفها عليها متعين
قوله لئلا يشاركه اي يشارك قوله تعالى الله يستهزئ بهم قوله تعالى فانه
على تقدير عطفه عليه في الاختصاص بالظرف المتقدم وهو اذا خلوا لما
علم في بحث التقديم والتاخير من ان تقديم الظرف على ما يتعلق به يفيد
اختصاص ذلك المتعلق بالظرف قوله وليس كذلك اي وليس استهزاء
الله تعالى بهم مختصا بوقت خلوهم الى شياطينهم لان استهزاء الله بهم وهو ان
خذلهم وخلاهم وما سولت لهم انفسهم مستدرجا اياهم من حيث لا يشعرون
متصل في جميع احوالهم لا ينقطع البتة بحال سواء خلوا الى شياطينهم او لم
يخلوا معهم قوله فانه قيل شرطية يعني فانه قيل انه اذا ظرفية هنا فيه شرطية

وبعد تسليم ان العامل فيها هو الجزاء لا نسلم ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص
بل التقديم لمجرد اقتضاء الشرط التقديم كالاستفهام قوله اذا الشرطية في الظرفية استعملت
استعمال الشرط يعني اذا قلت اذا خلوت قرأت القرآن ومعناه ما قرأ الا
اذا خلوت سواء جعل ذلك الاختصاص باعتبار مفهوم الشرط ام باعتبار
ان التقديم يفيد الاختصاص قوله ولو سلم اي ولو سلم ان اذا شرطية لا ظرفية
قوله واذا قدم متعلق الفعل الخ جواب سؤال مقدر توجيهه ان يقال لا يلزم
من العطف على معمول شيء تقييد المعطوف بذلك الشيء فاجاب بقوله اذا
قدم متعلق الفعل الخ يعني اذا كان القيد مقدما على المعطوف عليه نحو يوم
الجمعة سرت واكرمت زيدا قال ابو القاسم في الخطاب باختصاص الفعلين
به قوله وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية تصريح بصورتين
قد بينهما بقوله وذلك بان لا يكون لهما الخ قوله اي بين الجملتين كمال الانقطاع
اي بان لا يكون بينهما تعلق اصلا قوله ايهام خلاف المقصود على ما سيأتي من قوله
لا وايدك الله قوله او كمال الاتصال اي او كان بينهما كمال الاتصال بان يكون
الثانية بمنزلة الاولى قوله او شبه احدهما اي او كان بينهما شبه كمال الانفصال
او شبه كمال الاتصال قوله فكذلك يتعين الفصل يعني في هذه الصور الاربع
يعني اما في الصورة الاولى وهي ان يكون بين الجملتين كمال الانقطاع فلان العطف
بالواو يقتضي مناسبة بينهما والمناسبة تنافي كمال الانقطاع واما في الثانية وهي
ان يكون بينهما كمال الاتصال فلان العطف فيها بمنزلة عطف الشيء على نفسه
مع ان العطف يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه واما في الثالثة
والرابعة وهي شبه كمال الانقطاع وشبه كمال الاتصال فظاهر مما ذكرنا
في الاولى والثانية لان شبه الشيء حكمه حكم ذلك الشيء قوله اي وان لم

يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما في ذلك
بان يكون بينهما حالة متوسطة او يكون بينهما كمال الانقطاع ولكن يكون في الفصل ايهام
الى خلاف المقصود قوله فالوصل متعين اي فالعطف بالواو متعين لوجود الداعي
الى الوصل من رفع الايهام واعطاء حكم الاول للثانية وغير ذلك وعدم
المانع من الوصل حيث لم يكن بينهما احد الكمالين مع الايهام المذكور او شبهه
التوسط بين الكمالين اي بين كمال الاتصال قوله فحكم الاخيرين اي كمال
الانقطاع بلا ايهام والتوسط بين الكمالين حكم الاربع السابقة كمال
الانفصال بلا ايهام وكمال الاتصال وشبه كمال الانقطاع وشبه كمال
الاتصال قوله اما كمال الانقطاع بين الجملتين فيكون لامر يرجع الى نفس
الاسناد بان يكون احدى الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا
ومعنى والى طرفيه واشار المص الى الاول بقوله فلاختلافهما خبرا وانشاء
لفظا ومعنى الخ قوله حبسها بالمرساة يقال رسى الملاح السفينة اذا
القى المرساة في البحر لاقامة ثم استعمل في كل اقامة قوله تزاولها المزاولة
المقاساة والمعالجة للامر الشاق والضمير في تزاولها قيل انه للسفينة وقيل
للحرب وقيل للبحر وهو الظاهر يدل عليه ظاهر قوله فكل حتف امرئ البيت الا قوله
الجبان بنجيه الخ قوله اي لا بد من الاحجام ولا يقدم الاقدام والغرض تعليل
الامر بالارساء بالمزاولة فلا يجوز جزم تزاولها لئلا ينعكس المعنى وهو تعليل
المزاولة بالارساء كما في قولك اسلم تدخل الجنة ولو رفع على انه يكون حالا
لئلا يفوت معنى التعليل المذكور فتعين القطع لان العطف مفسد قوله
وهذا مثال لكمال الانقطاع الخ هذا جواب سؤال مقدر وهو ان يقال ان
البيت ليس مما نحن فيه لان للجملة الاولى وهي ارسوا محلا من الاعراب لانها مقول

القول وكلاهما فيما لم يكن محل من الاعراب وقد اشار الشارح الى جوابه قوله
معنى فقط اي لا لفظا بان يكون احدهما خبرا لفظا ومعنى والآخر انشاء معنى
لا لفظا قوله لانه انشاء معنى بقرينة فصل رحمه الله عما قبله لانه وان كان خبرا
لفظا فهو انشاء معنى لانه دعاء بتقدير ليرحمه الله وما قبله خبر لفظا ومعنى
قوله وان كان جميعا يعني جملة مات فلان وجملة رحمه الله قوله لجامع بينهما اي بين
الجملتين كما ستبين وهذا هو الذي يكون كمال الانقطاع فيه راجعا الى طرفي
الاسناد قوله فلا يصح العطف في مثل زيد طويل وعمرو نائم يعني على تقدير ان
لا يكون بين زيد وعمرو علاقة لا بالصداقة ولا بالعداوة وبين المسندين
فظاهر ان ليس مناسبة بين النوم والطول فيكون بين الجملتين كمال الانقطاع
فلا يصح عطف احديهما على الاخرى قوله واما كمال الاتصال اي كمال الاتصال
بين الجملتين يكون لامور ثلاثة تنبيها على كون الثانية مؤكدة للاولى قوله طائفة
من الحروف يعني الحروف المعجمة التي اولها الهمزة واخرها الياء اشارة الى ان الكتاب
المتحدى به مركب من جنس هذه الحروف وعلى هذا يكون له محل من الاعراب قوله
جملة مستقلة يعني مركبة من مبتدأ او خبر اي احد ركنيها محذوف اي هذا الم والم
مؤلف من هذه الحروف ولا محل للجملة من الاعراب قوله جملة ثانية يعني مثل الاولى
في الاستقلال وعدم المحل من الاعراب فذلك مبتدأ والكتاب خبره قوله جملة
ثالثة يعني كالاولى في الاستقلال وعدم المحلية قوله والتوسل ببعده يعني ذلك
لكونه اسم اشارة الى البعيد يدل على تعظيمه وبعد درجته فكانه في مرتبة
عالية لا اشارة اليها الا من بعيد قوله الدال على الانحصار يعني مبالغة وتنزيلا لكون
غير القرآن كتابا منزلة العدم حتى يصير معناه ذلك الكتاب هو الكتاب
الكامل وما عداه من الكتب السماوية في مقابلته ناقص قوله حاتم الجواد

الجواد فحاتم مبتدأ والجواد خبره والمعنى لا جواد الا حاتم فكان من عداه من الاجواد
بالنسبة اليه ليس بجواد قوله قبل التأمل يعني في هذه المبالغة قوله جزافا
بتثليث او لم يعني لا تحقق لمفهومه قوله وارتفع المتقين نحوا اي انبع قوله
ذلك الكتاب قوله لا ريب فيه قوله فوزانه اي دفع توهم التجوز في جاءني ٧ قوله
زيد نفسه فان زيدا دفع توهم من يتوهم ان اسناد المجيء الى زيد على سبيل
التجوز بان جاء نائبه او رسوله او عسكره او كتابه او نحو ذلك ويجوز
ان يكون قوله لا ريب فيه حالا مؤكدة مثل بينا في قوله هو الحق بينا وذلك
لانه دل ذلك الكتاب بسبب افادته التعظيم على انه لا ريب فيه لان عظمة
كل شيء بما يناسب ذلك الشيء فعظمة الكتاب انما تكون بان يكون حقا
لا ريب فيه فيكون قوله لا ريب فيه بمنزلة التأكيد المعنوي قوله او تأكيدا
لفظيا عطف على قوله تأكيدا معنويا اي القسم الثاني وهو الجملة الثانية
التي تنزل من الاولى منزلة التأكيد اللفظي في اتحاد المعنى قوله او هو هدى
يريد ان قوله تعالى هدى فيه اعرابات وانما يكون مما نحن فيه اذا جعل خبر مبتدأ
محذوف كما قدره الشارح وفصل عما قبله وهو ذلك الكتاب لا ريب فيه لاتحاده
معه في المعنى فهو مما قبله بمنزلة التأكيد اللفظي حتى كانه قيل ذلك الكتاب لا ريب
فيه ذلك الكتاب لا ريب فيه ومعنى هدى للمتقين ان نفسه هداية محضة
بالغة درجة لا يكتنه كنهها هذا وانما لم يذكر الصفة لان الجملة لا تقع صفة
لجملة اخرى لان الموصوف لا يكون الا ذاتا وما يقع موصوفا في الجملة نسبة
بذات بل نسبة ولهذا لم يقع ايضا محكوما عليه قوله اي الضالين الصائرين الى
التقوى تنبيه على ان تسميتهم متقين مجاز باعتبار ما يؤول اليه على حذو قوله
اني اراني اعصر خمرا واما فالهداية لا يكون الا للضالين قوله فان معناه

اي معنى هدى للمتقين قوله من الابهام والتفخيم اي التفخيم الناشي عن الابهام بالموصوف
الناشي عن التنكير لان التنكير قد يكون للتعظيم كما يكون للتحقير كقوله له حاجب
عن كل امر يشينه وليس له عن طالب العرف حاجب قوله حيث كان اي ذلك الكتاب
لان الكتب السماوية يعني المقصود منها هو الهداية قوله لانها المراد يعني ان الهداية
هي المقصود من انزال الكتب السماوية فما هو اكثر هداية فهو ارفع درجة وان كمال
حال القرآن بحسب كمال هدايته فكل ما دل على كمال حاله دل على كمال هدايته
بالضرورة قوله وزان زيد الثاني يعني في دفع توهم السامع التجوز والغلط
واتحاد معنى التاكيد والمؤكد فيكون هدى للمتقين بمنزلة التاكيد اللفظي
كما ان قوله نفي لا ريب فيه بمنزلة التاكيد المعنوي قوله لكونه مقررا اي لكون هدى
للمتقين مقررا ومثبتا لقوله ذلك الكتاب كما ان زيد الثاني مقرر للاول مع
اتفاقهما في المعنى قوله مع اتفاقهما اي اتفاق لفظي ذلك الكتاب وهدى للمتقين
في المعنى لان معناهما واحد قوله بخلاف لا ريب فيه يعني وان كان مقررا لذلك
الكتاب لكنهما مختلفان معنى وان كان معنى ذلك الكتاب يستلزم نفي الريب عنه
فيكون من باب التاكيد المعنوي قوله او لكون الجملة الثانية بدلا منها عطف على او
فلكون الثانية مؤكدة للاولى اي الغرض الاهم من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية
بدلا من الاولى قوله غير وافية بتمام المراد يعني كما في بدل البعض وبدل الاشتمال
قوله او كغير الوافية كما في بدل الكل قوله وافية بكمال الوفاء اي وافية بتادية
تمام المراد ولو تشبه غير الوافية قوله اي شان المراد يعني ان الغرض
من الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعتنى بشانه
كذا في الشرح قوله لكونه مطلوبا في نفسه اي لا مطلوبا لغيره فان الاعتناء بشان قوله
الاول فوق الاعتناء بشان الآخر او لكونه قطعيا شنيعا او عجيبا لطيفا وغير

وغير ذلك مما له جهة استدعاء للاعتناء بشانه فيقصد المتكلم المراد بنظم ثان من الكلام
السابق ليظهر مجموع القصدين اليه في الكلام الاول والثاني مزيد الاعتناء بشان
المراد قوله فنزل الثانية من الاولى اي فجعلت الجملة الثانية بالنسبة الى الجملة الاولى
بمنزلة بدل البعض من الكل او بمنزلة بدل الاشتمال من متبوعه فلا تعطف عليها
لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال لئلا يعطف الشيء على نفسه قوله
كالاول وهو ان تنزل الثانية منزلة بدل البعض نحو قوله تعالى في كون تمام المعنى
مطلوبا في نفسه امدكم بما تعلمون اه فان المراد من الآية الكريمة التنبيه على
نعم الله عند المخاطبين قوله لكونه مطلوبا لانه علة لقوله والمقام يقتضي اعتناء
بشانه والضمير في شانه وفي لكونه في نفسه ثلاثتها راجع الى التنبيه وقوله وذريعة
الى غيره اي وسيلة الى غير التنبيه وهو الايمان قوله بالتفصيل اي بحذف الاول فانه
لا يدل عليها بالتفصيل قوله من غير احالة اي في تلك الدلالة على علم المخاطبين بتلك
النعم المعاندين فانهم اذا عاندوا انكروا انهم لم يعرفوها قوله فوزانه اي وزان الثاني
ان بدل البعض من الكل قوله ليشمل الانعام وغيرها يعني ان الامداد بما ذكر من الاولى
من الانعام والبنين والجنات وغيرها بعض الامداد بما تعلمون ويحتمل فصل
الله للاستيناف لما في قوله امدكم بما تعلمون من الاجمال المحرك للسامع منهم ان
يسال بماذا امدنا قوله والا فكن في السر والجهر مسلما اي ان لم ترحل فكن على
ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين في السر والجهر قوله اظهار الكراهة لاقامته
يعني بسبب انه اي المخاطب يخالف باطنه ظاهره قوله او بتاديته اي تادية هذا
المراد الذي هو التنبيه على كمال اظهار الكراهة لاقامته قوله مع التاكيد الحاصل
من النون يعني من التاكيد المقيد بحرف قوله ارحل فانه ادل عليه بالالتزام قوله
وكونها مطابقة له جواب سؤال مقدر وهو ان يقال لا تقيمن عندنا اعاند

بالمطابقة على طلب الكف عن الافادة لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهة المنهي فمن لوازمه
ومقتضاه فدلالته عليه يكون بالالتزام دون المطابقة قوله اي وفان لا يقين عندنا ومقتضياته
يعني في كونه بدل اشتمال من قوله ارحل قوله ولم يعتد ببدل الكل يعني لم يذكر المص
بدل الكل مع ان صاحب الكشاف جعل قوله تع انما نحن مستهزئون بدل الكل من
قوله انا معكم مستدلا على ذلك بان تحقير الاسلام تعظيم الكفر وكان نظره اي المص
على ان بدل الكل لا يتميز عن التاكيد الا ان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة نظره
دون متبوعه قوله وهذا لا يتحقق في الجمل اي مجموع الامرين الذين يتميز بهما بدل
الكل عن التاكيد في الجمل التي لا محل لها من الاعراب وهي التي لم تقع موقع المفرد
فانها لا يتاتى ان يقصد به البدل دون المبدل منه قوله من الملابسة وهي الاتحاد في المنزلة
ودلالة احدهما على الاخر قوله ذات محل من الاعراب يعني منصوبة المحل مفعول اقول
كما في البيت الثاني لان المراد التمثيل لابدال الجملة الثانية من الاولى لكونها غير وافية
بتمام المراد او كغير الوافية بقطع النظر عن كون الاولى لها محل من الاعراب او لا قوله
في المثالين يعني الآية والبيت يعني ان قول المص في الموضعين ان الاولى في على صيغة
اسم التفضيل يدل على ان بيان زيادة المراد يدل على ان الجملة الاولى فيهما وافية بتمام المراد
لان وضع اسم التفضيل للتشريك في اصل الفعل لكنها كغير الوافية لما ذكره الشارح
في الجملة الاولى من حصول الاجمال وعدم دلالتها على تمام المراد بالمطابقة بل دلالتها
عليه بالالتزام فكانت كغير الوافية بهذا الاعتبار قوله او لكون الثانية بيانا لها عطف
على مؤكدة اي القسم الثالث من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بيانا للاولى وذلك
بان تنزل الثانية من الاولى منزلة عطف البيان من متبوعه قوله لخفائها اي الاولى يعني ان
المقتضي لتبيين الجملة الاولى بالثانية خفاء الاولى مع اقتضاء المقام ازالته قوله فوسوس
اليه الشيطان قال يا آدم فصل قال عن وسوس لكونه تفسيرا له وتبيينا لوسوس

س قال الوسوسة هو التكلم بكلام خفي يكرر ويدعو به الى شر وفيه نوع
خفاء فاذا لم يقول قال يا آدم الآية قوله اي وفان قال يا آدم يعني الاولى في
ازالة الابهام قوله جعل الثانية يعني قوله قال يا آدم الخ توضيحا وبيانا للاولى قوله
يعني قوله فوسوس اليه الشيطان قوله فظاهر ان ليس لفظ قال الخ يعني لا يكون قوله قال
بقطع النظر عن فاعله وهو الشيطان بيانا لوسوس حتى يكون من باب عطف البيان
للفعل فقط اعني وسوس لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعني الشيطان لم يكن
قال بيانا وتوضيحا لوسوسة الوسوسة كلام خفي وقوله يا آدم ليس بيانا له في
نفس الامر كما ان عطف البيان لاسم حفص وقد يعطف الجملة التي تصلح بيان للاولى بتنبيها
على استقلالها ومغايرتها للاولى كقوله تع يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم
وفي سورة الرعد ويذبحون بالواو فحيث طرح الواو جعل بيانا ليسومونكم
وتفسيرا للعذاب وحيث اثبت الواو جعل التذبيح كانه جنس آخر باعتبار
زيادته على جنس العذاب زيادة ظاهرة وقد تقطع الجملة عما قبلها لكونها بيانا
وتفسيرا لمفرد من مفرداته كقوله عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم جعل قوله
الى الله مرجعكم بيانا لقوله عذاب يوم كبير اي مرجعكم الى من هو قادر على
كل شيء فكان قادرا على اشد ما اراد من عذابكم قوله واما كونها كالمنقطعة عنها
اي عن الاولى هذا هو الموضع الثالث من المواضع الاربعة التي تجب فيها فصل
الجملة الثانية عن الاولى وذلك لان المواضع التي تجب فيها ترك العطف اربعة
اثنان منها بالاصالة وهما اذا كان بين الجملتين احد الكمالين اعني كمال الانقطاع
او كمال الاتصال واثنان بالشبه لهما وذلك حيث كان بين الجملتين شبه احدهما
اعني شبه كمال الانقطاع او شبه كمال الاتصال ولما فرغ عن الاولين شرع في
الاخيرين قوله موهما لعطفها على غيرها يعني الذي لا يقصد العطف عليه

ونحو ذلك اذا وجد قبل الجملة السابقة جملة غير مستقلة على مانع من عطف الثالثة عليها
لكن المقام احتياط بقطع الثالثة لئلا يتوهم السامع ان المراد عطفها على
المتوسط وشبه هذا بفتح الشين المعجمة والباء الموحدة اي ما كان العطف فيه يوهم
خلاف المراد قوله باعتبار اشتماله على مانع من العطف ومن ذلك المانع ايهام العطف
بخلاف المراد كما ان المختلفين انشا وخبرا والمتفقين اللذين لا جامع بينهما يشتمل
على مانع لكن هذا دونه لان المانع في هذا خارجي بها عكس ذلك فيتصف قرينة
كذا في الشرح قوله ويسمى الفصل لذلك اي لكون عطفها عليها موهما لعطفها على
غيرها قطعا لكونه قاطعا للوهم قوله لكن ترك العطف لئلا يتوهم انه يعني انه لو عطف
اراها اي اظنها على تظن لتوهم سلمى انها صحيحا اذ لا مانع من العطف عليه اذ المعنى
ان سلمى تظنني كذا وهذا المعنى صحيح ومراد للشاعر الا انه قطعها ولم يقل واراها (وانا اظنها كذا)
لئلا يتوهم السامع انها عطف على ابغي وحينئذ يفسد المعنى اذ المعنى ان سلمى تظن انني
ابغي بها بدلا وتظن ايضا انني اظنها تهيم في الضلال وليس هذا مراده لان مراده انني
احكم على سلمى بانها تهيم في الضلال حيث تزعم انني ابغي بها بدلا قوله ويجعل اي
هذا البيت استئنافا اذ يبنى على سؤال مقدر وحينئذ محل ورود السؤال كانه
قيل قوله واما كونها اي الثانية كالمتصلة بها هو الموضع الرابع من مواضع الفصل
الاربع المتقدمة قوله فتنزل منزلته بجعل تقديره اي فتنزل الاولى منزلة السؤال
او فتنزل الثانية منزلة الجواب وكلاهما صحيح قوله لكونها مشتملة عليه اي منشأ لذلك
السؤال المقدر قوله لما بينهما اي لما بين السؤال والجواب من الاتصال ~~لان السؤال يقتضي الجواب~~
~~من الاتصال لان~~ السؤال يقتضي الجواب البتة قوله قال السكاكي فتنزل ذلك السؤال
حاصل هذا البحث ان المعنى ينزل الجملة المتضمنة للسؤال منزلة السؤال والسكاكي
ينزل السؤال المقدر منزلة السؤال الواقع قوله وتنزيله اي السؤال بالنحو قوله

١٢٤

قوله كاغناء السائل هذا اضافة المصدر الى المفعول اي كاغناء المتكلم السائل عن
السؤال اذ يحمل على تقدير عدم ذكر الجواب ان يسأل عند السامع فاغناه المتكلم
بذكر الجواب عن كلفة السؤال قوله اذ تحقير الهاء للسائل قوله وكان المصنف هذا
كالاعتراض على صاحب المتن حيث نظر الى قطع الثانية عن الاولى انما يكون على تقدير
تنبيه الاولى بالسؤال ثم تنزيلها منزلته مع ان كون الاولى منشأ للسؤال كان يكفي
كون الثانية هي الجواب كالمتصلة بها قوله ويسمى الفصل لذلك استئنافا تسمية للشيء
باسم سببه باعتبار ان سبب استئناف الثانية عن الاولى كانتفائها على اعتبار سؤال
ينقطع به كلام المتكلم قبله كما يسمى الفصل لكون عطف الثانية على الاولى موهما لعطفها
على غيرها قطعا على ما ذكروا ان كان القطع موجودا في كل واحد منهما قوله نفسها يسمى
استئنافا تسمية الشيء باسم ما يجاوره فلفظ الاستئناف على اصطلاحهم يطلق على معنيين
قوله وهو اي الاستئناف يعني سؤال ورد به فصل الثانية او نفسها قوله عليل مع المبتداء
المحذوف اي انا عليل جواب سؤال محقق وهو قول القائل كيف انت وقوله شاهد
فيه وقوله سهر دائم الخ مع المبتداء المحذوف اي سبب علته سهر دائم جواب سؤال
مقدر ثانيا من جواب السؤال الاول اعني من قوله انا عليل فكان السائل عاد وسأل
عن مطلق سبب علته من غير ان يقول هل سبب علتك كذا وكذا ففصل قوله سهر
دائم الخ عما قبله لوقوعه موقع الجواب وهو محل الشاهد حيث لم يقل وسهر دائم الخ
قوله بقرينة العادة الخ كالدليل لكون السؤال في البيت عن السبب المطلق او عن سبب
الخاص قوله لان يقال الخ اي لان يسأل عن سببه الخاص بان يتردد فيه فيقول
هل سبب علته كذا وكذا حتى يلزم التاكيد في الجواب كما هو شأن المتردد فيه
لهما السهر الدائم والحزن اي فاذا قيل ما نوفا فالهل سببه فيه السهر والحزن
لانهما ابعد اسباب المرض فعلم بذلك وبعدم التاكيد ان السؤال عن السبب المطلق

دون السبب الخاص قوله لهذا الحكم اي الحكم في الجملة الاولى وكل موضع امكن فيه تقدير الخاص صح
تقدير العام من غير عكس وتقدير الخاص اولى قوله كانه قيل هل النفس امارة بالسوء
اي فهل ان النفس لامارة بالسوء فالتاكيد دليل على ان السؤال عن سبب خاص
فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد لكون المخاطب خالي الذهن قوله ولا يخفى
اي فعلم من قوله اذا كان طالبا مترددا حسن تقوية الحكم بمؤكد ان المراد بالاقتضاء هنا
الاقتضاء على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب وانما اكد في الآية بتاكيدين ان واللام
مع ان التردد يكفيه واحد لاستبعاد كون نفوس الانبياء امارة بالسوء قوله تاكيده م
وهذا الضرب يعني من السؤال وهو الذي يكون السؤال عن سبب خاص للحكم قوله
يقتضي تاكيد الحكم الذي يكون في الجملة الثانية لان السؤال لما كان طالبا لخصوص السبب
لا الماهية يعلم ان السؤال جملة طلبية فيقتضي تاكيد حكمها قوله احسن اي احسن
من تحيتهم لان تحيتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث اي نسلم سلاما وتحية
بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والحاصل انه فصل قوله قال سلام عن قوله قالوا سلاما لكون
الثانية اعني قال سلام جواب سؤال مقدر ليس عن سبب عام ولا خاص قوله يعني جماعة
عاذلة يعني لان العواذل جمع عاذلة لان فاعل اذا كان صفة لا يجمع على فواعل ولا جمع
عاذلة بمعنى امراة عاذلة لانه اراد الرجال بدليل قوله صدقوا دون صدقن فان
العواذل جمع عاذلة صفة جماعة لا صفة امراة قوله كانه قيل اصدقوا ام كذبوا يعني
لما اظهر الشكاية عن جماعات العذالة على اقتحام السدايد كان ذلك مما يحرك السامع
لسان الشاعر فاسألوا اصدقوا في ذلك ام كذبوا ففصل كما هو حق الجواب وقال
صدقوا ولم يقل وصدقوا قوله له اي للاستيناف وهو ان منه ما ياتي قوله
فحذف المفعول يعني المفعول بلا واسطة وهو الحديث قوله زيد حقيق بالاحسان اي
بالاحسان اليه لما فيه من الخصال المرضية والخصال الحميدة قوله ومنه ما بني على صفته

اسمه
صفة اي ومن الاستيناف ما يكون المسند اليه في الجملة الاسمية صفة ما استونف عنه الحديث دون
قوله والسؤال المقدر فيها اي فيما ياتي باعادة اسم ما استونف عنه وما يبنى على صفته
قوله لماذا احسن اليه سؤال عن سبب عام كما ان قوله وهل هو حقيق بالاحسان سؤال عن
سبب خاص قوله ابلغ من الاستيناف اي باعادة الاسم لكونه منطويا على بيان سبب الحكم قوله م
فيما اذا كان السؤال المقدر عن سبب الحكم لاشتماله على بيان السبب لان ما فيه بيان السبب ادعى
الى القبول مما ليس كذلك قوله فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة يعني سواء كان باعادة اسم ما
استونف عنه او مبنيا على صفته وان لم يكن حقيقا ولم يكن من البلاغة في شيء قوله وان
اي وان كان السؤال عن غير السبب فلا معنى لقوله في بيان الابلغية لاشتماله على بيان السبب
فلا وجه لترجيح الاستيناف المبني على صفة ما استونف عنه الحديث على الاستيناف المعاد فيه اسم
ما استونف عنه الحديث كما في قوله تعالى قالوا سلاما الى آخره يعني في كون السؤال في الآية قوله م
والبيت المتقدمين عن غير السبب قوله ووجه التفصي عنه مذكور في الشرح وهو قوله هنا وجه
انه اذا ثبت لشيء حكم ثم قدر سؤال عن سببه ولا بد ان يجاب بان سبب ذلك انه مستحق لهذا
الحكم فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد ان سبب هذا الحكم كونه حقيقا به
وتارة باعادة صفته فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس في هذا
في سابق صور الاستيناف فليتامل قوله وقد يحذف صدر الاستيناف اي الجملة المستانفة عند
قيام قرينة قوله نحو يسبح له فيها الآية يعني فيمن قرأ يسبح مبنيا للمفعول قوله قيل يسبحه رجال
يعني يحذف صدر الاستيناف وهو يسبح للقرينة الدالة عليه وهو السؤال المقدر واما من قرأ
يسبح بكسر الباء فلا يكون مما نحن فيه لان فيه رجال مرفوع فاعل يسبح الظاهر قوله وعليه اي
على حذف صدر الاستيناف قولهم نعم الرجل قوله في تقديم الفاعل المبهم لانه لما قيل نعم الرجل
او نعم رجلا كان الفاعل مبهما لكونه معهودا ذهنيا مظهرا او مضمرا فسئل عن تفسيره بانه
من هو فقيل زيد اي هو زيد كذا قال بعض الشارحين وفيه تامل لان المعهود الذهني معلوم
قال م

بين المخاطبين فلا يصلح دليلاً لابهامية الفاعل واما من جعل المخصوص مبتدأ والجملة قبله
خبره فلا يكون من قبيل بحثنا قوله اما مع قيام شيء مقامه اي مقام الاستئناف يدل عليه
قوله في الرجلين المعروفين فيما روي ويبحث في ابي العوا ويقودوا قوله او وحدي ذلك اي
او يحذف كل الاستئناف بدون قيام شيء مقامه قوله اي هم نحن ثم حذف المبتدأ جميعاً من غير
ان يقوم شيء مقامه وهذا على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف قوله لدفع الايهام
اي ايهام الفصل خلاف المراد كقول البلغاء لا وايدك الله فانه لو قيل لا ايدك الله
بدون الواو كما عليه كلام الاوساط لاوهم الدعاء بنفي التأييد ويصير الدعاء للمخاطب
دعاء عليه قوله فتدبر اي في توهم ليس الامر كذلك قوله فبينهما كمال الانقطاع يعني فكان حقها
الا يعطف الثانية على الاولى لكن عطفت عليها لان ترك العطف ايهاماً وقع هذا الكلام قوله
اي يعني سواء كان في هذه المادة او في غيرها نحو لا واصلحك الله وغير ذلك مضمون
قوله لا يعني الجملة الخبرية المنفية المحذوفة التي ناب لا عنها قوله لما لم يقف اي لم يعرف وعاب
عنه قوله في هذا الكلام اي في توهم لا وايدك الله قوله نقل عن الثعلبي حكاية مشتملة ويحكى ان
هارون سأل الكاتب عن شيء فقال الكاتب في جوابه لا وايدك الله امير المؤمنين فخلع هارون
عليه خلعة لانه راعى حسن الادب في عبارة باب التأويل قوله ولم يعرف انه لو كان كذلك
اي ولم يعرف هذا الزاعم انه لو كان معطوفاً على ملت لم يدخله قوله وانه عطف على قوله
انه لو كان اي ولم يعرف ايضاً هذا الزاعم انه لو لم يقل ملت بل قال المخاطب ابتداء
في جواب سؤاله لا وايدك فلا بد للمعطوف من معطوف عليه في اللفظ او التقدير والحاصل
ان الشارح رد على هذا القائل بوجهين قوله وقد توهم بعضهم هو الشارح الخلخالي قوله
خبراً اي لفظاً ومعنى او اتفقتا انشاء كذلك قوله مع تحقق جامع اي جهة جامعة بينهما
قوله لانهما اي الجملتين اما ان تكونا خبريتين لفظاً ومعنى او انشائيتين لفظاً ومعنى او
فالمجموع ثمانية اقسام يعني الستة المذكورة مع المتفقتين خبراً لفظاً ومعنى والمتفقتين

اي القواد تقودوا
قوله
قوله
قوله

والمتفقتين انشاء لفظاً ومعنى فيكون ثمانية قوله او رد للقسمين الاولين يعني المتفقتين
خبراً لفظاً ومعنى والمتفقتين انشاء لفظاً ومعنى قوله الا انهما اي الخبريتين المتفقتين في
اللفظ والمعنى مع جهة جامعة قوله في المثال الاول يعني قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار
لفي جحيم وكلا الجملتين اسمية قوله بخلاف الثاني يعني قوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم فان
الجملة الاولى فعلية والثانية اسمية فالجامع بينهما في الاولى اتحادهما في المسند وهو
وكون المسند اليه في احدهما مخادعاً وفي الاخرى مخادعاً وفي الثاني التضاد في المسند
والمسند اليه لان الابرار ضد الفجار والنعيم ضد الجحيم وكلوا واشربوا ولا تسرفوا فالجامع
بين هذه الجمل الثلاث الانشائية اتحادها في المسند اليه مع الاكل والشرب والاسراف من
المناسبة قوله يمكن تطبيقه على قسمين لم يبينا ان يكون الجملتان مع كونهما انشائيتين معنى
خبريتين لفظاً او يكون الاولى خبراً والثانية انشاء كقوله تعالى واذ اخذنا الاية وبعبارة
اخرى قوله على قسمي الانشاء معنى واللفظان الاول خبر والثاني انشاء وثانيهما الانشائيتين
معنى واللفظان خبريان فتامل قوله واعاد لفظ الكاف يعني حيث قال كقوله ولم يقل
وقوله لفصله عما قبله في الجملة قوله وكقوله تعالى يعني في اتفاقهما معنى لا لفظاً وكون الجملتين
بمعنى الانشاء قوله ان قوله لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء يعني لا تعبدون خبر في معنى النهي
اي لا تعبدوا فعطف عليه قوله وقولوا والجامع بينهما اتحادهما في المسند اليه وان كلاً واحداً منهما
داخل تحت اخذ الميثاق قوله لا بد من فعل يعني لانه معمول والمعمول لا بد له من عامل والعامل
الحمل للافعال قوله واما معنى فللمبالغة يعني ان الخبر بمعنى الامر والنهي ابلغ من صريح الامر
والنهي لان المخاطب كانه سارع الى الامتثال قوله فهو اي المتكلم يخبر عن المخاطب بما يكون
الى الامتثال قوله تريد الامر يعني تريد اذهب الى فلان وقل له كذا قوله مع ان لفظ الاول
يعني قوله لا تعبدون ملفوظ ولفظ الثانية يعني واحسنوا المقدر وقيل قوله لا تعبدون جواب
قوله اخذنا ميثاق بني اسرائيل اجراء له مجرى القسم كانه قيل واذ اقسمنا عليهم لا تعبدون

قوله

وقيل معناه الا تبعدوا فلما حذفت ان رفع وآما مثال اتفاقهما معنى لا لفظا ويكون الانشاء
في تأويل الخبر فكقوله تعالى فلما جاءها نودي ان بورك من في النار ومن حولها وسبحان الله
رب العالمين يا موسى انه انا الله العزيز الحكيم والق عصاك فان قوله الق عطف على
قوله بورك وان اختلفا خبرا وانشاء لان المقام مشتمل على تضمن الانشاء معنى الخبر لان
المعنى فلما جاءها قيل له بورك من في النار وقيل له الق عصاك لما عرف في علم النحو
ان المفسرة لا تأتي الا بعد فعل فيه معنى القول وهو نودي والجامع بينهما اتحادهما
في المسند اليه وهو موسى عم وكونهما لتفسير نودي هكذا قال صاحب المفتاح والاولى
ان يجعل قوله والق معطوفا على محذوف اي فلا تخف والق عصاك لقيام قرينة حالية
عليه وهي خيفة موسى عم عندما شاهد من السحر على انه لو جعل على قوله بورك لزم الفصل
بين المعطوف والمعطوف عليه بقوله يا موسى انه انا الله العزيز الحكيم مع انه لا تعلق له باحدهما
قوله وكذا المسند في الاول والمسند في الثانية يعني لا باعتبار احدهما فقط وذلك الجامع
بان يكون الذهن عند معرفة احدى الجملتين طالبا لمعرفة الاخرى او قريبا منه من جهة العقل
او الوهم او الخيال سواء كان المسندان مما يجوز اجتماعهما او يمتنع قوله كالمناسبة الظاهرة
بين الشعر والكتابة مع كون المسند اليه فيهما واحدا مع المناسبة بين الكتابة والشعر لان الكتابة
نظم الحروف وجعلها كما ان الشعر نظم الكلمات وجعلها قوله لتضاد الاعطاء والمنع يعني ان المسند
اليه فيهما واحد مع المناسبة بين الاعطاء والمنع في التضاد الا انه يجوز الاجتماع بين المسندين ايضا
في المثال الاول ولا يجوز في الثاني قوله وزيد شاعر وعمرو كاتب المسند اليه فيهما ايضا متعدد
مع المناسبة بينهما وبين المسندين فيهما قوله وزيد طويل وعمرو قصير المسند اليه فيهما
ايضا متعدد مع المناسبة بينهما وبين المسندين فيهما الا انه يجوز الاجتماع بين المسندين في المثال الاول
لا في الثاني قوله او نحو ذلك كان يكونا عالمين او قاضيين وجاهلين الى غير ذلك بحيث
يكون الذهن عند معرفة حكم احدهما طالبا لمعرفة حكم الآخر مناسبا للحكم الاول او قريبا منه

منه قوله متناسبان آخرا له بنوع علاقة قوله وان اتحد المسند أي هنا وجه اي لا يصح العطف ايضا مناسبة بينهما
مع عدم المناسبة بين المسند اليهما فيهما وان كان بين المسندين فيهما وان كانا متحدين
قوله ولهذا حكموا بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق اي ولاجل انه لا بد من المناسبة
بين المسند اليهما والمسندين صرح السكاكي بامتناع العطف في نحو خفي ضيق وخاتمي
ضيق لعدم المناسبة بين المسند اليهما وان كان بين المسندين مناسبة وهي اجتماعهما في
مطلق الضيقة ولذا اذا قلت زيد طويل والخليفة قصير اختل الكلام اذ لا مناسبة
بين زيد والخليفة قوله سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم يكن معنى فانه لا يجوز
العطف لان ذكر الشعر والطول عقيب ذكر الآخر منهما مستنكر بخلاف ذكر الشعر او
الكتابة عقيب الآخر منهما فانه غير مستنكر قوله عند المفكرة وهي آلة لها قوة التركيب
بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض
وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس من شأنها ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها
على اي نظام تريد كذا في الشرح والمراد من الاستعمال ان تتصرف بواسطتها في المدركات
قوله من جهة العقل المراد من العقل القوة العاقلة المدركة للكليات والمراد بالجامع العقلي
ما بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة وليس المراد بالعقلي ما يدركه العقل
قوله من غير ان تتأدى اي تصل اليها قوله كادراك الشاة أي وهو انه مهروب منه سبع
وكادراك العداوة والصداقة من زيد مثلا قوله يجتمع فيها صور المحسوسات اي خيالات
المحسوسات الظاهرة واشباحها قوله وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك اي وتبقى
تلك الصور اي صور المحسوسات فيها اي في القوة التي يجتمع فيها صور المحسوسات اعني القوة
الخيالية فمتى التفت اليها الحس المشترك وجدها حاصلة في خزانة الخيال قوله ما
يمكن ادراكه باحدى الحواس يعني الخمس من البصر والسمع والشم والذوق واللمس وهذا
ظاهر اي قول السكاكي ظاهر اذ يكفي ان يكون الجامع بين الجملتين الاتحاد في تصور

من اجزائهما واراد بالتصور الامر المتصور لا التصور لانه لا يمكن الاتحاد فيه قوله غير المصرح بعبارة
السكاكي يعني لما فيها من ايهام غير المقصود وعدم الوفاء بالمراد قوله اجتماعهما اي اجتماع
الجملتين في المفكرة لاتحاد في التصور اراد بالتصور النوع الواقع في الجملتين اي في تصور
المسند اليه او المسند او قيد من قيودهما كالصفة او الحال او التمييز او الظرف او غيرها
قوله او تماثل اي او يكون بينهما تماثل في تصور المسند اليه نحو زيد شاعر وعمرو كاتب او
في تصور المسند نحو زيد اب لبكر وعمرو اب لخالد او في قيد من قيودهما وحكم التماثل
حكم الاتحاد قوله فان العقل بتجريده الخ هذا اشارة الى سبب كون التماثل مما يقتضي
بسببه العقل جمعهما في المفكرة قوله عن التشخص في الخارج وهو الصفة التي تميز الموجود
عن كل ما عداه قوله يرفع التعدد اي يرفع العقل التعدد بين المثلين ويجعلهما
متحدين بان يعقل ماهيتهما النوعية المجردة عن التشخص فان العقل مجرد لا يدرك
بذاته الجزئي من حيث هو جزئي بل يجرده عن العوارض المشخصة في الخارج وينتزع
منه المعنى الكلي فيدركه فالمتماثلان اذا جردا عن المشخصات صارا متحدين فيكون حصول احدهما
في المفكرة حصول الآخر قوله وانما في الخارج يعني ولم يطلع على جميع العوارض قوله
وههنا بحث اي في قول من قال ان التماثل جهة جامعة بين الجملتين سواء كان
سكاكيا او غيره قوله او تضايف يعني ان الجامع العقلي على اقسام الاتحاد في التصور
والتماثل والتضايف وغير ذلك اي او يكون بينهما تضايف في تصور المسند اليه
او المسند او قيد من قيودهما قوله لا يمكن تعقل كل منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر يعني
ان التضايف بين الشيئين يوجب جمعهما عند العقل اذا تعقل احدهما والمتضادان
امران وجوديان لا يجتمعان في موضع واحد في زمان واحد من جهة واحدة ويكون
ماهية احدهما معقولة بالقياس الى الآخر فحصول كل منهما في الفكر يستلزم حصول
الآخر فيه وهذا معنى الجمع بينهما قوله كما بين العلة والمعلول فان العلة انما تعقل

قوله

بلغ المقابلة هنا

تعقل من حيث هي علة بالنسبة الى المعلول من حيث هو معلول وبالعكس قوله بالاستقلال
او بواسطة انضمام الغير اليه اشارة بالاستقلال الى العلة التامة وبانضمام الغير
الى العلة الناقصة ومحل كل يعلم مما ذكرنا لمصدر علة سواء كانت قريبة او بعيدة فيجوز ان
يقال ابوك زيد وابنك عمرو وهذا الشيء علة لذلك وذلك معلول لهذا و
كتاب سيبويه اكثر مسائل غيره قوله والاقل والاكثر فان الاول من حيث هو اقل
انما يعقل باعتبار ما هو اكثر منه قوله او وهمي اي والجامع بين الشيئين وهمي عطف
على قوله عقلي والوهم هو القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من
غير ان يتأدى اليه من طرق الحواس قوله وهو ان يحتال الوهم الخ اي الجامع الوهمي
ما بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة وهي آلة لها قوة التفصيل والتركيب بين
الماخوذة من المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض كما تقدم قوله بان يكون
بين تصوريهما اي تصور الشيئين قوله يبرزهما اي الشبيهين قوله في معرض المثلين
وذلك من حيث ان في الصورة شيئا من البياض كانهما من نوع واحد وحكم المثلين
حكم المتحدين كما عرفت قوله زيد في احدهما اي في الصفرة مثلا فان الوهم يتوهم
ان التلاوة من نوع واحد يريد ان الجامع بين هذه التلاوة هو الوهم ويحكم ان هذه
التلاوة من نوع واحد قوله والعقل يعرف انها امور متناسبة يعني بخلاف العقل فانه
يعرف ان كل واحد منها من نوع آخر وانما اشتركت في عارض هو اشراق الدنيا بسببها
على ان ذلك في انني مجاز قوله بين امرين وجوديين يعني المتضادين وهما الامران
الوجوديان اللذان لا يجتمعان في موضع واحد في زمان واحد من جهة واحدة ويكونان
متعاقبين عليه ويكون بينهما غاية الخلاف ولا يكون ماهية احدهما معقولة بالقياس الى
الآخر قوله كالسواد والبياض في المحسوسات فانهما وامثالهما وان كانت محسوسة بالحس الظاهر
الا ان كون السواد متضادا للبياض معنى جزئي لا يدركه الا الوهم فلذا صح التمثيل بالجامع الوهمي

قوله والحق ان بينهما اي بين الايمان والكفر تقابل العدم والملكة لا تقابل التضادين قوله في جميع ما
علم مجيئه به بالضرورة اي التصديق بما علم بالضرورة انه من دين محمد عم كالتوحيد والنبوة
والبعث والجزاء ونحو ذلك وقولنا بالضرورة احتراز عما علم بالادلة فان انكاره
يكون كفرا على ما هو تفسير التصديق في المنطق عند المحققين يعني شيخ قطب الدين
الشيرازي رح في شرح المفتاح وغيره احتراز عن الشيخ قطب الدين المذكور قوله
عما من شأنه اي من شأنه ان يكون مؤمنا فلا يقال للحائط وغيره من الجماد كافرا
ولا حيوانات العجم كافرا لانها ليس من شأنها ان يتصف بالايمان قوله فيكون وجوديا
الى اخره وجه تنقيح مثل بها المتضادين قوله اي بالمذكوران يعني بالسواد و
البياض والايمان والكفر قوله فامثال ذلك تقدم من التضاد فالاسود والابيض
مثلا متضادان باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين وهما السواد والبياض
والا فهما لا يتواردان على المحل اصلا فكيف يتضادان وذلك لان الاسود مثلا
هو المحل مع السواد ليس بعرض وسمي هذا النوع من التضاد التضاد المشهوري
قوله او شبه تضاد اي او يكون بين تصوريهما شبه تضاد قوله وليسا متضادين لعدم
تواردهما يريد ان السماء والارض لما لم يتعاقبا على موضوع اصلا لم يكونا
متضادين قوله ولا من قبيل الشرح الى سؤال وجواب يرد ههنا اما السؤال فهو فيه اشارة صح
ان يقال جعل الاسود والابيض من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين
المتضادين فلم لم يجعل نحو السماء والارض ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار
واما الجواب فهو ان يقال ليسا من قبيل الاسود والابيض لان الوصفين المتضادين
في نحو الاسود والابيض جزء من مفهوميهما لان الاسود شيء له السواد والابيض شيء
له البياض بخلاف السماء والارض فان الوصفين المتضادين فيهما وهما الارتفاع
والانحطاط لازمان لهما وليسا بداخلين في مفهوميهما قوله فيما يعم المحسوسات والمعقولات

في الاول والثاني مثال شامل للمحسوسات كما في المعدودات المحسوسة والمعقولات كما في العقول العشرة
قوله باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما الاول والثاني غير متضادين لانهما يجتمعان ده
في المحلين الموصوفين بالاولوية والثانوية وهما لا يمكن اجتماعهما لان كون الشيء الواحد
سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير في حالة واحدة محال قوله ولم يجعله متضادين
يعني ولم يجعل الاول والثاني متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين وهما
الاولوية والثانوية ويسمى هذا التضاد تضادا مشهوريا كما في الاسود والابيض لانه
قد يشترط فيه قوله مع ان العدم معتبر في مفهوم الاول يعني ان الاول والثاني لا يكونان متضادين
عند من يشترط في المتضادين ان يكون بينهما غاية الخلاف ولا عند من لم يشترط ذلك اما
عند من لم يشترط فظاهر لان مخالفة الثالث والرابع فما فوقهما للاول اكثر من مخالفة الثاني له واما
عند من يشترط ان يكون بينهما غاية الخلاف فيمتنع ايضا جعلهما من المتضادين لكن لا من
هذه الحيثية بل من حيثية اخرى وهي كون مفهوم الاول معتبرا فيه العدم حيث
قيل فيه ولا يكون مسبوقا بالغير ولا يكون وجوديا واذا لم يكن وجوديا فلا يكون ضدا
لغيره لما علم من ان الضدين هما الامران الوجوديان قوله بين نفيهما اي المتضادين وشبه
التضاد اذ لا يحضره اي لا يحضر الوهم احد المتضادين الخ قوله الا ويحضره الاخر قوله
اي لاجل تنزيل الوهم المتضادين المتضايفين قوله ولذلك اي التنزيل يجد الضد قوله منزلة
كالسواد مثلا اقرب خطورا مع الضد كالبياض قوله يحصل كلا منهما اي كلا من الضدين
بدون تحصل الاخر وليس عند العقل ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة قوله او خيالي
عطف على وهمي اي او الجامع بينهما خيالي قوله بسبب يقتضي الخيال يعني وان كان العقل
من حيث الذات لا يقتضي ذلك قوله ان يكون بين تصوريهما اي بين الشيئين المتصورين
قوله سابق على العطف اي على التكلم بالعطف لاجل اسباب مختلفة في الخارج مؤدية
الى ذلك التفاوت في الخيال بسبب وصول من الخارج لان المحسوسات اذا كانت حاضرة

وكونه مسبوقا بالغير م

انطبعت صورها في الحواس ثم توجد مثل تلك الصورة في الحس المشترك ثم توجد في الخيال
فاذا غابت المحسوسات انمحت تلك الصورة عن الحواس الظاهرة لكنها تكون باقية في الخيال
فاذا اخذ الحس المشترك في مطالعة تلك الصور المخزونة في الخيال صادف تلك الصور متخيلة
بالفعل قيل قول المص في الوهمي بين تصوريهما شبه تماثل وتضاد وفي الخيالي بين
تصوريهما تقارن فيه نظر لان التضاد انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين
تصوريهما وهو العلم بهما وكذا التقارن انما هو بين نفس الصور فيجب ان يريد
بتصوريهما مفهوميهما ليكون له وجه صحة قوله ولذلك اي ولاجل ان الاختلاف في الاسباب
قوله فكم من صور لا انفكاك بينهما اي متلازمة لا ينفك بعضها عن بعض اما لجودة ذلك
الخيال او لكثرة الف الخيال اياها وهذا مثال للترتيب قوله لا تجتمع اصلا اما لضعف
ذلك الخيال ولعدم الف الخيال اياها وهذا مثال للترتيب الثاني قوله لا تجتمع اصلا اما
لضعف ذلك الخيال ولقلة الف الخيال اياها قوله وكم من صور لا تغيب عن خيال كصورة
محسوسة زيد مثلا في خياله وهذا مثال للوضوح وحاصله فمن صاحب صنعة يشاهد محجوب
فيها اشياء مخصوصة بعد اخرى بحيث لا تفارق مشاهدتها في اكثر اوقاتها او اغلب احواله
كانت صور تلك الاشياء مقارنة في خياله واضحة في خياله غير قوله فضل احتياج
اي زيادة احتياج في معرفة الفصل والوصل الى معرفة انواع الجامع بين الجملتين
قوله معظم ابوابه اي ابواب علم المعاني قوله وهو اي باب الفصل والوصل قوله على حكم
الالف والعادة اي كثير متعدد مختلف ليس له ضابط محصور بل هو بحسب ما يالفه
الانسان ويعتاده وانقياد الاسباب في استتباع الصور الجزئية خزانة الخيال مما يفوت قوله
الحصر اي لا يمكن حصره قوله فظهر ان ليس المراد الخ اي وقد ظهر مما ذكر وهو قوله المراد
بالجامع العقلي امر بسببه يقتضي العقل اجتماعهما في المفكرة والوهمي امر بسببه
يحتال الوهم في اجتماعهما في المفكرة والخيالي وهو امر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما

عنهما في المفكرة ان ليس المراد بالجامع ما يدرك بالعقل الخ وان كان ذلك هو المتبادر
من اللفظ لما اشار اليه من قوله لان التضاد وشبهه الخ يعني لو كان المراد من الوهمي ما يدرك
بالوهم لم يصح التمثيل بالتضاد وشبهه قوله ليسا من المعاني التي يدركها الوهم يعني
لان التضاد وشبهه معان كلية فيكون المدرك لها هو العقل دون الوهم
فانه لا يدرك الا المعاني الجزئية قوله وكذا التقارن في الخيال يعني وكذلك لما
لو كان المراد بالخيالي ما يدرك بالخيال لا يشكل عليه بان يكون بين تصوريهما
تقارن في الخيال لان التقارن معنى معقول ليس من الصور التي تجتمع في الخيال
حتى يدرك بالخيال وقد خفي هذا على كثير من الناس يعني ان بعضهم لما لم يعرف قوله
ان ليس المراد من العقلي والوهمي والخيالي ما يدرك بالعقل او الوهم والخيال
اشكل عليه التمثيل فاعترض اولا بان السواد والبياض مثلا محسوسان فكيف يصح
ان يجعل من الوهميات مع ان الوهم لا يدرك المحسوسات انما يدرك المعاني الجزئية
الموجودة في المحسوسات غير ان يتادى اليها من طرق الحواس كادراك صداقة زيد
وعداوة عمرو قوله واجابوا بان الجامع الخ اي واجاب المعترض ثانيا بان الجامع
كون كل منهما تضاد الاخر الخ قوله وفيه نظر لانه ممنوع اي وهذا الجواب فاسد لانا
لا نسلم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئي بل هو كلي وان اراد ان تضاد
هذا السواد لهذا البياض الخ قوله فانهما اي التماثل والتضايف والتضاد وشبههما
قوله ان اضيفا الى الكليات كقولنا تضاد السواد الذي اضيف اليه التضاد للبياض فانه الذي السواد
امر كلي فيكون التضاد ايضا كذلك قوله وان اضيفا الى الجزئيات كقولنا تضاد
هذا السواد لهذا البياض فان هذا السواد الذي اضيف اليه التضاد امر جزئي
لا ذمار اليه وكل ما ذار اليه جزئي فيكون التضاد المضاف اليه ايضا جزئيا فكيف
يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا فليس هذا الا تحكم محض قوله

وظاهر انه ليس بصورة ترتسم في الخيال يعني ما يدرك اي لو كان الجامع خياليا يعني ما يدرك بالخيال
فظاهر انه ليس بعادي الصورة صورة مرتسمة فيه قوله باعتبار مفرد من مفرداتهما يعني
مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما وفساده ظاهر للقطع
بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبه فيه وان
حصلت المناسبة باتحاد الظرف لكن لا مناسبة بين زيد والامير قوله ونحو الشمس
ومرارة الارنب والف باذنجانة محدثة لانها اشتركت في كونها محدثة لكن لا مناسبة
بين كل منها والاخر قوله في بيان الجامع اي ما يصدق عليه انه جامع بين الجملتين
قوله وتشنيع فيه اي في ذلك الموضع المنقوض البيان سهو منه اي من السكاكي
لاشعار كلامه بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد
من مفرداتهما قوله واراد اصلاحه اي واراد المص اصلاح كلام السكاكي قوله فذكر
مكان الجملتين الشيئين قوله فوقع الخلل في قوله اي في قول المص الوهمي قوله
فلا بد من تاويل كلام المص بان يراد بتضمنهما مفهومين بينهما شبه تماثل او نحو صحة
مفهوم البياض لون مفرق للبصر ومفهوم السواد لون قابض للبصر فيه انه ظاهر
عبارته يعني قوله في التصور يمنع من الحمل على ما ذكره السكاكي قوله ومن محسنات الوصل
اي وصل احد الجملتين بالاخرى بالعطف قوله في الاسمية بان تكونا اسميتين
قوله والفعلية اي بان تكونا فعليتين قوله في الماضي اي بان يكون فعلاهما ماضيين
قوله والمضارعة اي بان يكون فعلاهما مضارعين قوله فاذا اريد مجرد الاخبار
من غير تعرض للتجدد في احدهما والثبوت في الاخرى اي انما يحسن رعاية التناسب اذا
كان المراد بالاخبار في كل واحدة من الجملتين مجرد النسبة بدون التعرض لقيد زائد
نحو التجدد والثبوت وغير ذلك من القيود الزائدة على مجرد الاخبار لان التناسب
اللفظي مطلوب عندهم ولا مانع من رعايته فيحسن رعايته فالجامع المذكور من محسنات

مجوزات العطف والتناسب من محسناته قوله ثم قلت قام زيد وقعد عمرو يعني ولا تقول
قام زيد وعمرو قاعد وان عكس قوله وكذا زيد قائم اي وكذا يعدل في تناسب
الاسميتين زيد قائم وعمرو قاعد قوله الا لمانع يعني لا يعدل من هذا التناسب المذكور
وهو التناسب اللفظي الا لمانع يمنع عن رعايته فانه حينئذ لا يراعي التناسب لان رعاية
المعنى اولى من رعاية اللفظ مثل ان يراد باحدهما التجدد وبالاخرى الثبوت وذلك
كما اذا زيد وعمرو قاعدين ثم قام زيد دون عمرو فيجب ان تقول قام زيد وعمرو قاعد
بعد لانه اذا كان المراد مجرد النسبة كان المرء حاصلا في ضمن رعاية التناسب فيحسن
رعايته اما اذا قصد معنى زائد كما ذكرنا فلو يحصل ذلك في ضمن رعاية التناسب فيجب
ترك التناسب لئلا يفوت المعنى او يراد في احدهما المضي وفي الاخرى المضارعة يعني وكما
اذا اريد بفعل ماض مجرد المضي وباخر حكاية الحال الماضية فانه حينئذ يجوز عطف الماضي
او المضارع على الاخر على ما سيجيء ان شاء الله تعالى او يراد باحدهما الماضي وبالاخرى
المضارع مثل قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله وقوله ففريقا كذبتم
وفريقا تقتلون قوله او يراد في احدهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط يعني مثل اكرمت
زيدا وان جئتني اكرمتك فان الاولى وهي اكرمت زيدا قصد فيها الاطلاق والثانية
وهي اكرمك قصد فيها التقييد بالشرط وهو حصول المجيء ومنه قوله تعالى وقالوا
لولا انزل عليه ملك الاية فان جملة قالوا الى اخره مطلقة وجملة الجزاء اعني قوله لقضي
الامر مقيدة بالشرط وهو قوله ولو انزلنا ملكا قوله فهذه اي قوله ولا يستقيم حمله
ان هذه عبارة الشارح من هذا القبيل اعني قصد الاطلاق في احد الجملتين والتقييد
بالشرط في الاخرى لان جعل قوله ولا يستقيم من عطف الجملة على جملة الشرط بل جعل
معطوفا على الشرط نفسه فيكون المعطوف عليها مقيدة والمعطوفة مطلقة وعند
غيره ليس مما نحن بصدده لان قوله ولا يستقيم عطف على الجزاء اعني لا يستاغ وفي المعطوف

قوله كان

قوله

مطلب في محسنات الوصل

على الجزأين فيكون الكلام جملة واحدة قوله شبه به ذكر بحث الجملة الحالية الى آخره شبه
تعقيب باب الفصل والوصل بالبحث عن الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغير
الواو اخرى بالتذييب وهو جعل الشيء ذنابة للشيء فكأنه هذا تتميم لباب الفصل والوصل
وتكميل له قوله المستقلة وهي الدالة على الحدوث والتجدد قوله كما يقال الاصل في الكلام
الحقيقة يعني ان لفظ الاصل يطلق على معان كالقواعد والضوابط والكثير الغالب
والراجح وغير ذلك قوله عن المؤكدة المقررة بمضمون الجملة اي المحققة لمضمون الجملة
السابقة وقيل التي تكون مقررة لمضمون جملة اسمية فانها لا تكون بالواو اصلا كهو الحق
هو الحق اشبهة فذ لكمال الاتصال والاتحاد بينها وبين ما قبلها لكونها مقررة
لمضمون ما قبلها قوله لانها اي لان الحال وان كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام
بدونها قوله كالخبر بالنسبة الى المبتدأ يعني من حيث انك تثبت بالحال المعنى لذي
الحال كما تثبت بالخبر اي انما يحصل في ضمن غيره فان الركوب في جاء زيد راكبا محكوم
على زيد لكن بالتبعية فانك لم تجرد الاخبار فيه لاثبات الركوب بل اثبت المجيء اولا
ثم وصلت به الركوب بخلاف قولك زيد راكب فانك جردت الاخبار فيه لاثبات
الركوب واذا كان الحال كالخبر من حيث المعنى وميل البلغاء في الاكثر الى المعاني فلا
يدخل الواو بين الحال وصاحبها كما لا يدخل بين المبتدأ والخبر قوله كالنعت
بالنسبة الى المنعوت يعني فلا يدخلها الواو كما لا يدخل النعت بل يجب اتصاف المنعوت
به لان المقصود منه بيان حصول هذا الوصف لذات الموصوف من غير نظر الى كونه مباشرا
للفعل او غيره ذلك مباشر له ولهذا جاز ان يقع نحو الابيض والاسود من الصفات
اللازمة نعتا لا حالا قوله كالخبر في باب كان يعني الحماسي فلما صرح الشر وامسى وهو
عريان وكقولك كعب بن زهير صاف بابيض اضحى وهو حيث لم قوله والجملة
الوصفية المصدرة بالواو كقوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وكقوله او كالذي

المعنى للمبتدأ فهو فاده في قولك جاء زيد راكبا اه

قوله

كالذي مر على قرية وهي خاوية فان الجملة عند صاحب الكشاف صفة لقرية لا حال منها لانها نكرة
محضة قوله فعلى سبيل التشبيه والالحاق بالحال يعني انه مثل ذلك مما ورد على
خلاف تشبيها بالحال قوله مستقلة بالافادة من غير ان تتوقف الا سيما اذا كان ما قبلها ايضا
مستقلا قوله بل متوقفة على التعلق بكلام سابق في المادة من انك لا تقصد بالحال ابتداء
الحكم ابتداء بل تثبت اولا حكما ثم توصل به الحال وتجعلها من صلته لتثبت على سبيل
التبع له قوله فيحتاج الجملة الواقعة حالا يعني بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة قوله
والخبر والنعت سواء كان مفردين او جملتين نحو جاء زيد راكبا وزيد راكبا
ومر كب ونحو زيد الراكب جاء ورجل يركب جاء وانه اقتصر في كل واحد منها على مجرد
الضمير قوله ليحصل الارتباط نحو جاء زيد والشمس طالعة او وما يتكلم عمرو وقد خرج
عمرو وما خرج عمرو قوله فلا يجوز خرجت زيد قائم لئلا تصير منقطعة عن سبق
الكلام معلقا قوله يجوز ذلك فيها اي يجوز ارتباطها بالواو وحدها وقعت حالا عنه
وما لا يجوز ذلك فيه قوله عن ضمير ما هي عبارة عن صاحب الحال اعني ما يصح مجيء
الحال منه قوله وذلك بان يكون اشارة الى بيان ما ينتصب عنه الحال قوله
معرفا الى آخره اي كل واحد من الفاعل والمفعول الذي يجوز ان ينتصب عنه الحال
قوله فاذا لا يجوز ان ينتصب عنه حال بلا ثقة استثناء ليمتنع مجيء الحال عنها عند جمهور
النحاة النكرة المحضة اعني التي لم تخصص بوصف او غيره والمبتدأ والخبر
مطلقا اعني سواء كان معرفة او نكرة وما ورد مما يوهم ذلك فهو مؤول فنحو
قوله تع وهذا بعلي شيخا معنى المشار اليه بعلي فيكون شيخا حالا من المفعول في
المعنى وجوز سيبويه مجيء الحال من المبتدأ قوله وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال
يعني بدل قوله عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال مع انه اخصر قوله لان قولك كل جملة
مبتدأ خبره قوله يصح ان تقع الى آخره يعني وبينهما من في حالية عن ضمير ما

من الحال

يجوز ان ينتصب عنه حال فيتوقد في المبتدأ فلو قال كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان
يقع حالا عنه بالواو لكان معناه هكذا كل جملة وقعت حالا وهي خالية عن ضمير ذي
الحال يصح ان يقع حالا عنه بالواو ولا يخفى فساده لان المراد بيان وجوب الواو مع
هذه الجملة اعني الخالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال اذا وقعت حالا وقبل
وقوعها حالا لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه اي على ما او على سبيل المجاز الاول قوله
ليدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة به نحو لا ذلك الا اسم مما لا يجوز ان تقع تلك
الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال في الجملة ويخرج بكون قوله كل جملة خالية عن
ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال متناولا للمصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير
المذكور فيصح استثناؤها بقوله المصدرة الى اخره اي الا الجملة الخالية عن الضمير
المصدرة بالمضارع المثبت فانها لا يصح ان يقع حالا ان كانت بالواو قوله يجب
ان يكون بالضمير فقط لامتناع تصدير المضارع المثبت بالواو قوله ولا يخفى
ان المراد الى اخره هذا الكلام كالتخصيص لعموم ما شملت عبارة المص اعني قوله كل
جملة الى اخره لانه شامل للجملة الانشائية وهي لا يصح ان يقع حالا سواء كانت مع الواو
او بدونها وما ذلك الا لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت
حصول مضمون الحال فيجب ان يكون مما يقصد فيه الدلالة على حصول مضمونه وهو الخبرية
دون الانشائية قوله اي وان لم تخل الجملة الحالية عن ضمير صاحبها اي وان لم تخل
الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما ان تكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان
يكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون مثبتا او منفيا فنقول هذه الاقسام
بعضها يجب فيه الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيه الامران وبعضها يترجح فيه
احدهما فاشار الى تفصيل ذلك وبيان احكامه بقوله وان كانت فعلية الى اخره
قوله امتنع دخولها اي دخول الواو فيه ويجب الاكتفاء بالضمير قوله و

ولا تمنن تستكثر فان قوله تستكثر مرفوع لفظا ومنصوب المحل على الحال من فاعل
تمنن اي لا تعط النعم مستكثرا اي طالبا الكثير بما اعطيت قوله لا تعط حال كونك تعد
ما تعطيه كثيرا اذن المن بالعطاء استكثار قوله لعراقة المفرد في الاعراب اي اصالته للعطاء
دون الجملة لانها انما تعتريها الاعراب بسبب وقوعها موقع المفرد قوله والهيئة معنى قائم بالغير
والاصل فيما يقوم بالغير هو الوجودي اذ العدمي لا يحتاج الى محل يقوم به الا باد
كالنعمى وهذا معنى الصفة قوله غير ثابتة اي غير مستمرة قوله مقارن اي ذلك الحصول
لما جعلت الحال قيدا له وهو العامل قوله فيمتنع الواو فيه اي في المضارع المثبت
الواقع حالا والغير الخالي عن الضمير المذكور قوله فلكونه اي لكون المضارع المثبت فعلية
مثبتا فبفعليته يدل على عدم الثبوت وبكونه مثبتا يدل على الحصول قوله واما المقارنة
اي مقارنة حصول الصفة لما جعلت قيدا له قوله فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال اما
على ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال وعلى كل تقدير
فيدل على الحال في الجملة قوله هو زمان التكلم يعني الذي هو احد الازمنة الثلاثة قوله وحقيقة
اي حقيقة الحال المقابل للاستقبال قوله يجب ان يكون مقارنا اي يكون مضمونه
مقارنا لزمان مضمون الفعل الى اخره قوله ماضيا كان اي زمان مضمون الفعل المقيد بالحال
قوله على وزن اسم الفاعل لفظا وتقديره معنى يعني فيمتنع دخول الواو فيه مثله قوله
واما ما جاء في نحو قول بعض العرب الى قوله مالكا هذا اعتراض فان كل واحد
من قوله وامك وجهه وارهنهم مالكا جملة فعلية فعلها مضارع مثبت
مع انها بالواو واجاب عنه بثلاثة اجوبة قوله فيكون الجملة اسمية يعني لا فعلية هي
مورد الاعتراض قوله اي وانا امك وانا ارهنهم هذا هو الاول من الاجوبة الثلاثة
وهو ان يقدر بعد الواو وقبل الفعل مبتدأ لكون المضارع مسندا اليه فيكون
الجملة اسمية وهذا هو الجواب المرضي عند المص ولذلك قدمه على الاخيرين و

ل الى وقيل

اجاب ابن مالك رح حيث قال وزادت واو بعدها انه مبتدا اليست قوله وقيل
شاذ اي لا يعتد به والكم ضرورة اي للشعر وهذا هو الجواب الاول من الثلاثة قوله وقال عبد القاهر
هي اي الواو فيهما للعطف اي لعطف صككت على قمت وادهنهم على نجوت لان الواو
فيهما للحال اذ ليس المعنى قمت صاككا الخ وهذا هو الجواب الثالث ولما كان خلاف الظاهر
اخره وعزاه الى الجائز قوله وعينها ان يوقع ما كان في الزمان الماضي واقعا في هذا — ٧ قوله
الزمان اي يعد ان ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم وانما يفعل ذلك
في الفعل الماضي المستغرب كانك تحضره للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه لفظاعة
شانه كما تقول رايت الاسد فاخذت السيف فاقتله فهذا مانع من رعاية التناسب — ٨ فيهما ٤
وهو رعاية الحال الماضية ومع وجود المانع لا يرعى التناسب لما عرفت من ان
رعاية المعنى اوجب من رعاية اللفظ قوله فالامران جائزان الواو وتركه اي دخول
الواو فيه وتركه جائزان من غير ترجيح هكذا قال المص في الايضاح وقال صاحب
المفتاح الترك راجح وهو الاولى لان موجبه راجح وذلك لان اصل الحال قوية وابعد
في الاعتبار من النهج فيترجح مقتضاه وهو ترك الواو قوله بتخفيف نون لا تتبعان
اي بتخفيف النون المكسورة فان قوله تعالى لا تتبعان حال قلنا ان لا للنفي اي فاستقيما
غير متبعين لان عطف الخبر على الامر لا يصح على الظاهر وان قلنا ان لا للنهي وتكون النون — النون ٥
نون التاكيد الخفيفة على قول يونس والفراء كسرت لالتقاء الساكنين فلا يكون حالا لان
الجملة الطلبية لا تقع حالا لان طلب الشيء يستدعي كونه غير ثابت كما علم والحال يكون
ثابتا في نفسه فيستحيل ان يكون ثابتا لغيره قوله وانما جاز فيه الامران اي وانما جاز
في المضارع المنفي دخول الواو وتركها لدلالته اي لدلالة المضارع المنفي على المقارنة
اي على مجرد مقارنة الحال لما جعلت قيدا له لكونه مضارعا فيجوز ترك الواو
دون دلالته على الحصول اي حصول صفة غير ثابتة لكونه منفيا لما عرفت فيجوز دخو

١٢٩

منفيا
دخول الواو قوله ان كان الفعل ماضيا يعني في الجملة الفعلية الواقعة حالا سواء كان مثبتا او
ويكون معه قد لفظا او تقديرا قوله كقوله تعالى اخبارا يعني فيما يكون الماضي فيه ماضيا لفظا
ويكون مع الواو قوله وقوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم يعني فيما يكون الماضي ماضيا
لفظا بغير الواو ومع قد تقديرا اي قد حصرت صدورهم قوله فانهما تقلبان معنى المضارع
الى المضي اي فان كل واحد من لم ولما يقلب معنى المضارع ماضيا وقد يكون معهما
قد البتة قوله الا انه يعني ان القياس يقتضي جوازه ثم اشار الى تبيين
جواز الامرين في الماضي مثبتا كان او منفيا بقوله اما المثبت قوله اي اما جواز الامرين
في الماضي المثبت يعني جواز دخول الواو وتركها فيه قوله لكونه فعلا مثبتا فبفعليته
يدل على عدم الثبوت وبكونه مثبتا يدل على الحصول قوله دون المقارنة اي دون دلالته
على المقارنة اي مقارنة حصول صفة غير ثابتة لما هي قيد له لكونه ماضيا فيجوز فيه الامران
قوله شرطا اي في الماضي المثبت قوله ظاهرة او مقدرة يعني لتقربه من الحال فيصح وقوعه
حالا قوله واعتذر عنه من يكون في الشرح وهو قوله وعبارة ما يقال في هذا
٧ قد ٥ — المقام ان حالة الماضي وان كانت بالنظر الى عامله ولفظ انما تعرف من حال المتكلم
فقط والحال متباينان لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحالية
الجملة فاتوا بلفظ قد لتقرب الحالية وقالوا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب
فرسه كما ترى في اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال فظهر ان تقدير قد في الماضي
المثبت بلفظ قد بمجرد استحسان لفظي انتهى كلامه قوله اما جواز الامرين في الماضي المنفي
اراد بجواز الامرين دخول الواو وتركها وبالماضي المنفي الواقع حالا الفعل الحاصل
في ضمن صاحب الحال قوله فلدلالته على المقارنة اي مجرد مقارنة الحال لما هي
قيد له دون دلالته على الحصول قوله اي دلالته على المقارنة يعني دلالة الماضي المنفي الواقع
حالا على مقارنة الحال لما هي قيد له قوله الى زمان التكلم اي بحيث يستغرق جميع الازمنة

الماضي لم يوجد في شيء منها اصلا نحو يندم زيد ولما ينفعه الندم اي عدم نفع الندم متصل
بزمان التكلم وجاز قوله عند الاطلاق اي الانتفاء من غير قرينة منافية للاستمرار قوله لكنه ضرب اي اطلاقه م
اليوم قرينة دالة على انقطاع النفي قوله بخلاف المثبت اي الماضي المثبت لو قيل جاء
قوله من غير ان يكون الاصل استمراره يعني انه منقطع الوجود فلو يدل على المقارنة فان قلت
الماضي المثبت يدل على الوجود فلم لم يكن الاصل فيه الاستمرار كما ان الاصل في الانتفاء الاستمرار
ليدل على المقارنة قلت قد اشار الى الجواب وتحقيقه اي تحقيق ان الاصل في النفي م
الاستمرار بخلاف الاثبات قوله ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب وذلك لان العدم لا يعلل
عند المتكلمين يعني اذ لا يفتقر الى سبب موجود يؤثر فيه بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود
فكذا استمراره لانه عدم ايضا قوله بخلاف استمرار الوجود يعني فانه يفتقر الى سبب لافتقار الوجود
اليه قيل فيه نظر لان كل ما حصل وانتفى فالاصل استمراره ما لم يطرأ ما يرفعه بناء على استصحاب
الحال فلا فرق بين استمرار العدم وبين استمرار الوجود ولئن علم ما تمكن فيفتقر الى انتفاء
علة الوجود اذ لو تحققت لتحقق الوجود فاستمرار العدم يفتقر انتفائها ايضا فالاولى
ان يقول بدل قوله يعني ان الاصل استمراره يعني ان تفيد نفي شيء في زمان توجب ان يعم
ذلك النفي جميع اجزاء ذلك الزمان بخلاف الاثبات فان تفيد اثبات شيء في زمان
لا يوجب ان يعم ذلك الاثبات جميع اجزاء الازمنة انك اذا قلت ضرب كفى في صدق
هذا القول وكون الضرب في جزء من اجزاء الزمان الماضي بخلاف ما اذا قلت ما ضرب قوله ٢
فانه يفيد استغراق نفي الضرب في جميع اجزاء الزمان الماضي نفي الجملة اي حاصل هذا الكلام
قوله من ظاهره اي من كونه غير مفيد لما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء كما هو تقدم قوله
الدال على المقارنة قد علم ما قدم من الاشكال المذكور لان استمرار النفي انما يدل على
المقارنة بالنسبة الى الحال التي هي احد الازمنة الثلاثة اعني التي تقابل الاستقبال لا الحال التي
هي بيان الهيئة قوله اي عدم دلالته يعني عدم دلالة الماضي المنفي على الحصول قوله فلكونه

قلت
فلكونه منفيا يعني ونفي الشيء عدم حصوله فيدل على عدم حصوله لا على حصوله فانك اذا
جاء زيد لم يتكلم كان الحال في الحقيقة عدم التكلم لا التكلم لان معناه غير متكلم قوله
وان كانت الجملة الحالية التي لم تخل عن ضمير صاحبها قوله لعكس ما مر في الماضي المثبت اي
من ان دلالته على الحصول دون المقارنة وههنا بعكس لان الجملة الاسمية تدل على
المقارنة لدلالتها على الثبات والاستمرار ولا تدل على حصول صفة غير ثابتة بل
على حصول صفة ثابتة قوله المشهور ان دخولها اي الواو اولى يعني ان الجملة الاسمية
تدل على الثبوت والحال المفردة تدل على عدم الثبوت فيحسن دخول الواو في الجملة
الاسمية لعدم مشابهتها للحال المفردة قوله فيحسن زيادة رابط اي رابط اخر زائد
على الضمير وهو الواو ليتاكد الربط قوله نحو فلا تجعلوا لله اندادا اي نحو قوله تعالى
فيما كانت الاسمية مصدرة بالواو فانه صدر قوله تعالى وانتم تعلمون بالواو الموضوعة
للربط ابتداء من اول الامر بان الجملة مرتبطة بما قبلها غير مستقلة بنفسها فظهر من هذا
وما سبق ان الجملة الاسمية التي وقعت حالا لها اربع احوال الجمع بين الواو
وضمير صاحب الحال فالواو من غير ضمير والضمير من غير واو وقد تقدم امثلتها
والخلو عنهما جميعا عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب وهذا في
غاية القلة كما ان القسم الثالث قليل قوله ما بينهما اي ما بين اشترتها وبين
الانداد التي جعلتموها لله من التفاوت قوله وقال عبد القاهر اي وممن يجيء نحو كلامه ندلسي
وغيره وهذا القول يخالف ما تقدم في الجملة الحالية من التفصيل لانه ما تقدم ان
المشهور في الجملة الاسمية الواقعة حالا الغير الحالية عن ضمير ذي الحال جواز
ترك الواو والمشهور ايضا ان دخولها اكثر من تركها وما ذكر الشيخ عبد القاهر
ههنا من ان المبتدأ في الاسمية الحالية ان كان ضمير صاحب الحال وجبت
الواو مطلقا بغير تعايره قوله وذلك اي بيان وجه وجوب الواو اذا كان

المبتدأ ضمير صاحب الحال قوله لان الجملة اي الجملة الواقعة حالا المشتملة على ضمير ذي الحال قوي
تدخل في صلة العامل اي بجعل من تتمته ومتعلقاته قوله في الاثبات اي في اثبات حكم
المقصود بالعامل كالمجيء مثلا في قولك جاء زيد يسرع قوله وتقدر تقدير المفرد
اي تنزل منزلة المفرد في عدم استيناف حكم اخر بها قوله وهذا اي دخال
الجملة الحالية في صلة العامل وانضمامها اليه في الاثبات وتقديرها تقدير المفرد
مما يمنع الى آخره قوله وجب بضمير المنفصل المرفوع يعني نحو جاء زيد وهو
يسرع او مسرع قوله كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا يعني نحو جاء زيد وزيد يسرع قوله
ويمنعه الدية في الاثبات اي ويمنع يسرع الى جاء في اثبات المجيء لزيد قوله لا يكون
اي لا يوجد ولا يتحقق من يقصد استينافا لاخبار عن زيد بانه يسرع او يقرأ او
يكتب او غير ذلك قوله والا لكنت اي ولو لم يقصد استينافا لخبر عن ذكره ثانيا
لكنت تركت المبتدأ اي هو من قوله وهو يسرع مثلا قوله بمضيعة اي بموضع اضاعة
قوله وجعله لغوا في البين اي بين الفعل وما هو من صلته لان اصل الفائدة كان يحصل
بدون هذا الضمير بان يقال جاء زيد يسرع او مسرعا فالاتيان به يشعر بقصد الاستيناف
المنافي للاتصال فلا تتعقل بافادة الربط فيجب الواو قوله وجرى مجرى ان تقول
جاء زيد وعمرو يسرع امامه اي مجرى الاجنبي الذي لا دخل في التركيب نحو جاء في
زيد وعمرو يسرع بدون الواو لانه ذا انسب بالتمثيل اذ الكلام فيه قوله ثم تزعم انك لم
تستانف كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا يعني وهذا الزعم في غاية السقوط عن
درجة الاعتبار عند البلغاء لانك قد استانفت كلاما وابتدأت للسرعة اثباتا
قوله وعلى هذا اي وعلى ما قرره الشيخ عبد القاهر من بيان وجه وجوب الواو
في الجملة الاسمية قوله اي لا يجيء الجملة الاسمية يعني الواقعة حالا قوله بضرب من التاويل
اي تاويل تلك الجملة الحالية من الواو بمفرد نحو كلمته فوه الى في اي مشافها

فها قوله ونوع من التشبيه اي بان تشبه الجملة بمفرد في عدم دخول الواو قوله بالظرف الاولى
لان الاستيناف هاهنا اظهر لان الضمير اقرب الى الاسم من الظاهر او من الاجنبي قوله
نحو على كتفه سيف اي مما يكون الظرف فيه مقدما بعده اسم ظاهر مرفوع قوله حالا
اي عن شيء نحو جاء زيد على كتفه سيف وعلى يده صقر او على رأسه تاج وما اشبه
ذلك قوله اي من ترك الواو يعني اذا كان ذو الحال معرفة لان عبد القاهر قدر الاسم
مرتفعا بالظرف لاعتماده على ما قبله قوله اذا انكرتني يقال نكرت الرجل الرجل
بالكسر نكرا ونكورا اذا استنكرته وتنكر انكر تنكيرا بفتح العين في الماضي اذا لم يعرف
لك قدر قوله في مثل هذا اي على كتفه سيف وعلي سوح قوله لاعتماده اي لاعتماد
الظرف على احد الاشياء الستة وهو ذو الحال قوله ان الظرف يعني على قوله في تقدير
اسم الفاعل اي مستقر وهو مع فاعله مفرد قوله دون الفعل اي دون تقدير الفعل
قوله الا ان يقدر فعلا ماضيا يعني مع قد ومع لا يكون ثم فرق بين هذا وبين
تقدير اسم الفاعل قوله هذا كلام اي كلام المصنف توجيه كلام الشيخ قوله وفيه بحث
اي فيما علل به كثرة ترك الواو في نحو على كتفه سيف قوله فعلى تقدير ان يمتنع
الواو اي على تقدير المفرد وعلى تقدير الفعلية المقدرة بالمضارع يمتنع دخول
الواو قوله وعلى تقدير ان لا يجب الواو اي على تقدير الاسمية وعلى تقدير الفعلية
المقدرة بالماضي لا يجب الواو بل يجوز تركه قوله فمن اجل هذا اي من اجل ما ذكرنا
وهو ان هاهنا صورا اربعا يجوز ترك الواو بكثرة قوله من مفعول تبصر يعني
ياء المتكلم التي بعد نون الوقاية قوله لما في حرف التشبيه من معنى الفعل اي معنى التشبيه
بالاسود احال كونهم حوالي قوله بعقب مفرد حالا لانه لو وصل بالواو
لتوهم عطف الجملة على المفرد قوله كقوله واسد يبغيك لنا اي كقول ابن الرومي
قوله لا يلتبس الكلام فيهما اي في نحو بغيها قوله والبناء اي والبناء نحو الايجاد

والاطناب بحسب امر عرفي اي يعرفه اهل العرف ويتداولونه بينهم فلا يمكن ان يقال بناء على التحقيق
ان الايتاء بهذا المقدار ايجاز وبذلك اطناب ولم يوصف الكلام باحدهما
بالنظر الى ذاته لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح وانما يوصف باحدهما اذا اعتبر
هنا كلام وجعل اصلا ومقيسا عليه في البناء قوله وهو اي والامر العرفي متعارف
الاوساط من الناس وهم الذين لا يكون لهم بلاغة وفصاحة ولا عي وفهاهة فكان
كلامهم تودية اصل المراد اي المعنى المطابقي من غير اعتبار مطابقة مقتضى الحال
او عدم اعتبارها ويكون صحيح الاعراب والمعنى من قولهم شيء وسط اي بين الجيد
والردي لان الوسط الذي هو بمعنى العدل والخيار قوله في مجرى عرفهم اي عاداتهم
قوله في تادية المعاني فيما بينهم عند جريان المعاملات وعروض الحوادث اليومية
قوله بجريها اي بتلك الالفاظ التي يعترفون بها فيما بينهم قوله في حكم التحقيق اي اصوات
الحيوانات العجم ويعرف كل واحد من الايجاز والاطناب بالنسبة الى هذا الكلام فالايجاز
اداء المعنى المقصود من الكلام باقل اي بعبارة اقل من عبارة الكلام المتعارف قوله
والاطناب اداؤه باكثر منها اي بعبارة اكثر من عبارة المتعارف سواء كان القلة
او الكثرة راجعة الى نفس الجمل بان يكون جمل كلامك اقل من جمل متعارف الاوساط
او اكثر او راجعة الى اجزائها كالمسند اليه والمسند ومتعلقاتها بان يكون احد الاجزاء
او احد المتعلقات متروكا في كلامك مذكورا في متعارف الاوساط او بالعكس
قوله ثم قال اي السكاكي بعد ذكر امثلة الاطناب قوله حقيقا اي جديرا وحريا
وحقيقا قوله بابسط مما ذكرنا اي مما ذكره المتكلم في ذلك المقام من العبارات
اللائقة بحسب مقتضى الحال قوله ونقل بعضهم عن الشارح الخلخالي قوله وهو
غلط لا يخفى لما يلزم عليه من التكرار والتداخل في كلام المص من وجوه متعددة
عنه وهو ما ذكره الشارح رحمه الله قوله كذلك يوصف به اي يوصف الكلام بالايجاز

بالايجاز لكونه اقل الى آخره قوله فللايجاز معنيان يعني ان يكون الكلام اقل من عبارة الاوساط
او يكون المقام يقتضي ابسط منه في الظاهر بينهما عموم من وجه يجتمعان في معنى الايجاز
عموم وخصوص من وجه لتصادقهما فيما هو اقل من متعارف الاوساط دون الاعم
ما هو اقل مما يقتضيه المقام كما في قوله اذا قال الخميس نعم بحذف المبتدا فانه
اقل من عبارة المتعارف وهو هذه نعم وليس اقل من مقتضى المقام لضيقه يقتضي
حذف المسند اليه وصدق الاول دون الثاني كما في قوله تعالى رب اني وهن العظم
مني واشتعل الرأس شيبا فانه اقل مما يقتضيه وليس اقل من متعارف الاوساط
بل هو اكثر منه فعلى هذا يجوز ان يكون لفظ المختصر اقل من متعارف الاوساط او
اكثر منه او مساويا له قيل هذا القسم اعم من الاول لان الاول فرد من افراده والصواب
ان بينهما عموما من وجه كما تقدم قوله وفيه اي فيما ذكر السكاكي نظر وبيانه
لان كون الشيء اه قوله وغيرهما يعني كالاضافة ونحوها من الامور النسبية قوله
والجواب انه اي ان السكاكي لم يرد تفسير بيان معنى الايجاز والاطناب اصلا
بالكلية حتى يرد عليه اعتراض لان ما ذكره السكاكي بيان لمعناهما قوله ثم البناء
على المتعارف اي متعارف الاوساط المتقدم الذكر قوله والبسط الموصوف
وهو الذي يكون المقام والمعنى المقصود حقيقا به بان يقال ايجاز الكلام قد
يكون لكونه اقل من المتعارف وقد يكون لكون المقام حقيقا بكلام ابسط من الكلام
المذكور كذا في الشرح قوله رد يعني لتعريفهما قوله الى الجهالة اي الى ما هو مجهول لان
تصور متعارف الاوساط ليس بمعلوم وكذا تصور البسط الموصوف قوله حتى يقاس
عليه ويرجع الرأي بحكم بان المذكور اقل منه او اكثر قوله والجواب اي جواب
رد الى الجهالة قوله الالفاظ قوالب المعاني هذه قاعدة ذكرها تمهيد للجواب ووجه
ان الاصل في اللفظ ان يكون بقدر المعنى لا ازيد ولا انقص لان المعنى انما يتبع

قوله من عبارة المتعارف [illegible] يقتضي الحال [illegible] ماهو اقل

ويسمى غيره فيجب ان لفظ مساوٍ بالله قوله والاوساط اي المتوسطون بين الجهال
والبلغاء قوله لا يقدرون في تادية المعاني الى آخره يعني ان القدرة على تادية المعاني
بعبارات مختلفة في الطول والقصر وغيرهما بحسب مناسبة المقام دأب البلغاء
بخلاف الاوساط فان لهم في تفهيم المعاني حد معلوم من الكلام يجري فيما بينهم في المحاورات
اليومية بل بحسب الوضع على المعنى المقصود وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم
قوله قد يكون البناء على المتعارف رداً الى الجهالة لانه واضح بالنسبة اليهما جميعا
فانما هو للبلغاء اي مقصور عليهم لا يتجاوزهم الى غيرهم قوله فقد يحيل عندهم ما
يقتضي كل مقام الى آخره لانهم يعرفون اي مقام يقتضي البسط وان كل مقام
اي مقدار يقتضي من البسط فلا يكون بناء التعريف على كل واحد منهما رداً الى الجهالة
قوله والاقرب الى الصواب قوله اي اقرب ما قيل في تحقيق معنى الايجاز والاطناب
الى الصواب او الى تحقيق معانيهما وانما كان اقرب لان تعريفهما بناء على زعمه على
امر معلوم بين وهو المساواة قوله المقبول اي المعتبر من طرق التعبير عن المعنى المراد
وهي ثلاث المساواة والايجاز والاطناب كما ان الغير المقبول ثلاث الاخلال والتطويل
والحشو فتكون هذه الاقسام الستة وقال الشارح في الشرح التعبير عن المعنى
اما ان يكون بلفظ مساوٍ له او لا والثاني اما ان يكون ناقصا عنه او زائدا والناقص
اما ان يكون وافيا او لا والزائد اما ان يكون لفائدة او لا وهذه خمسة اقسام
ثلاثة منها مقبول واثنان مردودان قوله تادية اصل اي اصل المراد قوله مساوٍ
اي لاصل المراد هذا هو المساواة والمراد بها ان يكون اللفظ بقدر اصل
المعنى لا ناقصا عنه بحذف او غيره كما سياتي ولا زائدا عنه بنحو تكرير او
تتميم او اعتراض كما سياتي ايضا ان شاء الله تعالى قوله او بلفظ ناقص عنه
وافٍ اي وافٍ باداء المراد وهو الايجاز قوله بلفظ زائد عليه لفائدة

لفائدة وهو الاطناب واسطة وكذا على قول السكاكي واسطة بينهما وهي متعارف الاوساط
وقيل الايجاز هو التعبير عن المراد بلفظ غير زائد عليه والاطناب هو التعبير عنه
بلفظ زائد عليه فعلى هذا لا واسطة بينهما قوله ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل
المراد اي قاصرا عن اداء المقصود ويسمى عبارة وتقصيرا وهو غير مقبول كقوله
كقوله وهو العيش خير اي كقول الحارث ابن حلزة اليشكري قوله اي الناعم
هو صفة العيش في المصراع الاول والعيش الناعم خير في ظلال النوك قوله
وفي ظلال العقل متعلق بالعيش المقدر بالمجرور في المصراع اي في
العيش له الشاق في ظلال العقل قوله فيكون مخلا لان اراد ان العيش الناعم
في ظلال النوك وهو الحمق خير من العيش الشاق في ظلال العقل فان زاد هذا
المعنى واخل كما ترى قوله كداً مصدر في معنى مكروه وهو حال من ضمير عاش او صفة
مكروها مصدر محذوف اي عيشا مكروها يقال كدم اي انقده قوله واحترز بفائدة الى آخره
احترز المص بقوله بفائدة عن شيئين عن التطويل وهو ان لا يتعين الزائد في الكلام
وهو غير مقبول ايضا وعن الحشو وهو نوعان المفسد وغير المفسد وهو ما يتعين انه
ايضا م الزائد على الكلام وهو غير مقبول ايضا قوله والكذب والمين واحد بمعنى واحد وفائدة
في الجمع بينهما قوله فقددت اي قطعت من القد وهو القطع والتقدير المبالغ فيه
اي قطعت الزباء الجلد الملصق بهذين الرفقين قوله في قتل الزبا بجذيمة وهي معروفة
وذلك انه لما انتظم ملك الزبا كتبت الى جذيمة باني لم اجد غيرك كفوا فاقبل
الي اجمع ملكك ملكي وهو تزيين العذر به لانه قتل اباها فلما دخل عليها
دعت بالسيف وامرت بقطع راهشيه فسال الدم منهما حتى هلك فقوله
والفى قولها كذبا ومينا وهو ما وعدته من جمع ملكها الى ملكه والتزويج بها قوله
علم المنية سميت بها لانها تشعب اي تفرق قوله فرقنا للضرورة المانع لها من

التركيب التأنيث والعلة قوله وعلى تقدير عدم الموت أنها تظهر إلى
آخره يعني أن الحكم إنما يتحقق في الشجاع والصبور ولا يتحقق في البذل لنفس الشجاع إلى هذا م
آخره أن الشجاع لو علم أن يخلد في الدنيا لم يختر السلوك في الإقدام على الحروب
فلم يكن لشجاعته فضل وكذا أفضل إنما كان باعتبار أن فيه توطين النفس على
المكاره وإذا تيقن الصابر بالخلود وزوال الشدائد يسهل عليه الصبر قوله ومن عرف
احتياجه إلى المال فإن ذلك يقتضي إمساك مال المرء حياته ثم إذا لو جاد بعد ذلك
على ما لظهر سخاوته فضل ظهور فكان للتذييل فيه فضل وقيل في الجواب أن المراد بالبذل
في البيت بذل النفس لا بذل المال ومن ثم يكون أفضل أيضا على تقدير الموت كما قال الشاعر
يجود بالنفس إذ ضن الجواد بها والجود بالنفس أقصى غاية الجود قوله ورد بأن لفظ
البذل لا يستعمل في بذل النفس ولو ورد يطلق لفظ الإعطاء بذل المال وإن استعمل في بذل
النفس فإنما يستعمل فيه على وجه الإضافة وأيضا على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل النفس
إلا عدم التحرز عن الأمور التي من شأنها الإهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة قوله ولكنني
عن علم ما في غد عمي أي علمي محيط بما مضى وما يحضر ولكني عمي القلب عن الإحاطة بما هو متوقع
قوله فلفظ قبله حشو يعني زائد على أصل المراد لا لفائدة وهو متعين إذ يفهم معناه
من قوله والأمس وهو غير مفسد قوله شبهه حال السخط وهو بالليل يعني إذا سخط لتعم م
الشاعر لا يفوت الممدوح وإن أبعد في الهرب فصار إلى أقصى الأرض لسعة ملكه وطول يده
وأن له في جميع الآفاق مطيعا لأمره يرد الهارب إليه كذا في الشرح والبيت للنابغة
والمخاطب به أبو قابوس قوله قيل في الآية حذف المستثنى منه هذا منافيا في المثال
وحيث أن يقال ما ذكر مثالا للمساواة فيه نظر لأن المستثنى منه في الآية محذوف
تقديره بأحد إلا بأهله وكذا البيت فإن جواب الشرط فيه محذوف تقديره فإنك
مدركي فلا يكون اللفظ فيهما عند أصل المراد وإنما هو ناقص عنه فيكون هذا

هذا إيجاز لا مساواة وأجاب الشارح عن هذا النظر بقوله وفيه نظر لأن في اعتبار هذا
قيل على الآية الكريمة والبيت نظر في اعتبار هذا الحذف لأنه قوله أمر لفظي لرعاية القواعد
النحوية من غير أن يتوقف عليه تأدية أصل المراد وقيل أن الآية من قبيل الإطناب
المكر لا يكون إلا للشيء فيكون ذكر الشيء إطنابا فكيف أورده مثالا للمساواة قوله ومن الإيجاز
ضرب أن النظر في الإيجاز إلى تكثير المعنى وتقليل اللفظ وهذا المعنى كما يتحقق في ضمن الحذف
يتحقق في ضمن غيره أيضا لعموم مادة الألفاظ والدلالات الالتزامية قوله وهو ما ليس
بحذف أي لا يكون إيجازه بسبب الحذف قوله إذ معنى قتل قتل يعني قتل ظلما اقتص منه
لأنه لو قتل بحق لم يجب عليه القصاص فقد أطلق الشارح في محل التقييد قوله
رعاية أمر لفظي وهو أن حرف الجر لابد أن يتعلق بفعل وما فيه رائحة الفعل قوله وهو
قولهم القتل أنفى للقتل يعني رجحان قوله تعالى في القصاص حيوة على قولهم القتل أنفى
للقتل بوجوه سبعة على ما ذكر ومعناه قالت العرب في هذا المعنى قتل البعض إحياء للجميع وقولهم
أكثر القتل ليقل القتل وما ذكر في المتن أوجز من ذلك قوله أي اللفظ الذي يناظر
قولهم بنصب قولهم على أنه مفعول يناظر وفاعله ضمير يستتر فيه راجع إلى الموصول أعني
الذي تلقفه من الأستاذ سلمه الله ووقع في كثير من النسخ يناظره قولهم باتصال
مفعول يناظره ورفع قولهم على أنه فاعل يناظر وهو الصحيح المعنى لأن المناظرة
من الجانبين كما هو مقتضى باب المفاعلة قوله وما يناظره منه أي واللفظ الذي يناظر
قولهم القتل أنفى للقتل من جملة قوله تعالى ولكم في القصاص حيوة على ما قرر الأستاذ أو
اللفظ الذي يناظره قولهم القتل على ما وقع في كثير من النسخ فعلى الأول يكون الضمير
المنصوب المتصل في يناظره راجعا إلى قولهم القتل أنفى للقتل وأما المرفوع المستتر
فيه راجعا إلى قوله تعالى في القصاص حيوة وعلى الثاني بعكس ذلك وأما المجرور في منه فيحتمل
رجوعه إلى قوله تعالى ولكم في القصاص حيوة على كلا التقديرين قوله مع التنوين أحد عشر

الإيجاز

لأنه متى قتل مطلقا نقتص منه

الاولى ترك عد التنوين كما في الايضاح وغيره لان التنوين تابع لحركة ولذا يسقط في الوقف
فلا اعتبار به لانه ثابت في حال دون حال وحروف الملفوظ الثابتة وصلا ووقفا
عشرة قوله اعني الحروف الملفوظ بهن اشارة الى جواب ما يقال من ان عدة الحروف
في القصاص حيوة اثنى عشر حرفا لا عشرة وجوابه ان المعتبر في الوجازة الحروف الملفوظة
لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعارف بالعبارة لا بالكتابة وهي تسقط بائي وهمزة القصاص يتعلق
لسقوطهما وعدم ثبوتهما في العبارة فيبقى عشرة احرف او احد عشر حرفا على اعتبار
التنوين وعدم اعتباره وهو قوله اعني الحروف الملفوظة اي ان يتصل بقوله احد عشر
لاجنبي مما قبله اعني اربعة عشر في العبارة نوع تفصيل يعني الحيوة يعني الان لانها قوله
المطلوب الاصلي لان نفي القتل انما يراد لحصول الحيوة والتنصيص على المطلوب الاصلي
اولى من التنصيص على غيره قوله اي منع القصاص اي اشارة الى ان اضافة المصدر
في لمنعه الى الفاعل والمفعول محذوف اي المعتدي والفاعل والا لا مانع من ذلك ايضا محذوف
في القصاص اذ تحقق قتل جماعة شخصا بغير حق فانهم يقتلون به قصاصا قوله في هذا
الجنس من الحكم الذي تحصل للناس بسبب مشروعية القصاص حيوة عظيمة فتنكير حيوة على هذا
للتعظيم قوله او من النوع عطف على التعظيم اي لكم في القصاص نوع من الحيوة وهي
الحاصلة فتنكير حيوة على هذا للنوعية قوله اي الذي يقصد قتله يعني لان المقتول يعني
لانه قاتل بالفعل فهو قاتل بالعموم قوله لمكان العلم اي لتحققه وحاصله الذي هم
بقتله حذرا من شرعية القصاص سببا لحيوتهما وتنكيرها فان في اخرها وفي القصاص
ليس بمقتضى للحيوة على الاطلاق بل لحيوة منكرة لان شرعية القصاص تكون رادعة
عن الاقدام على القتل دائما بل غالبا قوله مطردا اي كل فرد من القصاص سبب للحيوة
قوله فانه قد يكون النفي للقتل وهو الذي يكون على وجه القصاص قوله وقد يكون ادعى
اي ادعى للقتل كالقتل ظلما الذي يقتل القاتل بسبب قتل الغير ظلما فيكون هذا النوع من

بالفعل بل اريد قتله فهو مقتول بالقوة لا بالفعل

من القتل ادعى للقتل قوله فانه يشتمل على تكرار القتل يعني والتكرار من حيث انه تكرار من
عيوب الكلام قوله والمطابقة اي رعاية المطابقة في الآية فان القصاص ضد الحيوة ويجب
فالجمع بينهما طباق كما سيأتي قوله متقابلين اي متنافيين قوله في الجملة متعلق بقوله متقابلين
اي سواء كان تقابلهما بحسب ذاتهما ام لا كالقصاص والحيوة فان القصاص انما
كان مقابلا للحيوة ومضادا لهما باعتبار ان فيه قتل والقتل يقابل الحيوة فجعل ما
يشتمل عليه مقابلا في الجملة قوله وايجاز الحذف هو ما يكون الايجاز فيه بسبب حذف يدل
عليه دليل قوله عمدة كان او فضلة يعني ليس المراد بجزء الجملة ما يكون عمدة اعني ركنا
للاسناد بل اعم من ذلك فالمراد بالجزء هنا ما يذكر في الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا
سواء كان عمدة او فضلة مفردا او جملة قوله بدل من جزء جملة بدل كل ولا يجوز ان يكون
بدل بعض من كل لخلو البدل عن ضمير المبدل منه قوله او موصوف يعني بذلك الجزء قوله
فطلاع الثنايا يجوز ان يكون مجرورا على انه معطوف على قوله جلا او يجوز ان يكون مرفوعا
على انه معطوف على ابن لكن الاول هو الحق فافهم قوله متى اضع العمامة والبس الذي
تعرفوني اقدامي وشجاعتي قوله اي انكشف امره وكشف الامور جلاء على هذا ابا جلا
على فعلية وهو صفة موصوف محذوف فعلى التقدير الاول يكون لازما وعلى الثاني يكون متعديا
قوله وحذف التنوين جاز ان يقرأ بضم الجيم او فتحها مع فتح الفاء على صيغة الفعل
المجهول او المعلوم وجاز ان يقرأ بفتح اوله وسكون ثانيه وضم ثالثه على صيغة
الاسم مبتدأ خبره في الجار والمجرور بحذف اعني قوله باعتبار انه لانه من باب حكاية
الجمل ولا يكون على هذا مما نحن فيه لعدم الحذف فيه قوله لانه الفعل وحده اي انه منقول
من الفعل وحده وحذف التنوين منه لكونه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهم
عيسى بن عمر النحوي لان هذا الوزن ليس مما يختص بالفعل حتى يكون تاثيره في منع
الصرف وانما التاثير لما يختص به او له زيادة كزيادة الفعل وهي احد حروف

المضارعة وما شاكلها مما جعلوه داخلا على الفعل ويعرف من تتبع كلام النحاة قوله
في آخر باب الانشاء يعني من نحو قولك ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه انفقه وفي قوله تعالى
فالله هو الولي اي ان ارادوا وليا بحق فالله هو السيد الولي الذي يجب ان يتولى وحده
قوله حذف جوابه اي حذف جواب اذا الشرطية وهو اعرضوا قوله الا كانوا عنها معرضين
فانه يدل على اعرضوا قوله او للدلالة اي لا يمكن وصفه لفظاعته شانه فترك قوله او ليذهب
نفس السامع كل مذهب ممكن يعني فلو يتصور مطلوبا او مكروها الا ويجوز ان يكون
الامر اعظم منه ولو تعين شيء اقتصر عليه مثالهما اي مثال الحذف للدلالة على انه لا يحيط
به الوصف والحذف ليذهب نفس السامع كل مذهب قوله اذ وقفوا على النار
بحذف جواب الشرط يعني جواب لو اي لرأيت امرا عظيما فحذف اما للدلالة على ان الوصف
لا يحيط به او لذهاب نفس السامع كل مذهب هذا اذا جعل لو للشرط اما اذا جعلت
للتمني فلا يكون الآية مما نحن فيه لانها حينئذ لا تقتضي جوابا قوله او غير ذلك بالرفع معطوف
على لو مضاف قوله كما مر في الابواب السابقة يعني باب المسند اليه وباب المسند وباب متعلقات
الفعل قوله لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل فانه حذف هنا المعطوف مع حرف
العطف اي ومن انفق من بعده وقاتل وان كانت جملة الا انها مع الموصول صارت جزء
جملة قوله واما جملة اي ذلك المحذوف قوله مسببة اي تلك الجملة المحذوفة قوله ليحق الحق
ويبطل الباطل يعني بعد قوله تعالى ويريد الله ان يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين
قوله فعل ما فعل يعني من اثبات الاسلام واظهاره وابطال الكفر فان اللام فيه للتعليل
الفعل المقدر ويجب ان يقدر المحذوف متأخرا عن قوله ليحق الحق ليفيد معنى الاختصاص
المراد من الآية وقيل قوله ليحق الحق متعلق بيقطع وعلى هذا لا يكون الآية من قبيل
ما نحن بصدده قوله او سببا مذكورا اي الجملة المحذوفة سبب لسبب مذكور نحو قوله
تعالى واذ استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة

عشرة عينا فقد علم قوله ان قد رفضربه بها اي فضرب موسى الحجر بالعصا فانفجرت
ويكون المحذوف غير جملة قوله هو الشرط فيكون على حل قوله تعالى فالله هو الولي اي
ان ارادوا وليا بحق فالله هو الولي قوله يسمى فاء فصيحة انما سميت الفصيحة لانها
تفصح عن المحذوف او لانها لا يفصح عن معناها في الاكثر الا الفصيح او لانها لا ترد الا
من الفصيح لعدم من يخبره بوجودها قوله قيل على التقدير الاول وهو ظاهر كلام
صاحب المفتاح قوله وقيل على التقدير الثاني وهو ظاهر كلام الكشاف قوله وقيل
على التقديرين وهذا هو الظاهر فان قلت اي التقديرين اولى الاول ام الثاني قلت
الظاهر ان الاول هو الاولى لكثرة الاضمار في الوجه الثاني على ما مر قوله اي غير مسبب
وسبب اي او يكون المحذوف جملة غير مسببة ولا سبب قوله فنعم الماهدون اي هم نحن
قوله في بحث الاستيناف يعني من باب الفصل والوصل على حذف المبتدأ او الخبر يعني حذف
الجملة باسرها وهذا على قول من جعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف قوله اي اكثر من
جملة واحدة يعني ذلك المحذوف اكثر من جملة قوله نحو انا انبئكم اي نحو قوله تعالى حكاية قول
المستعبر عن يوسف الصديق عليه السلام قوله فارسلون الى قوله يوسف هذا مثال حذف جمع
ما لها من المتعلقات محذوف من اصل النظم ايثار الايجاز قوله كما مر في الامثلة السابقة
اي من امثلة القرينة وغيره قوله وان يقام اي شيء مقام المحذوف وفي كل واحد
من الوجهين لا بد من دليل يدل على الحذف والمحذوف والمراد بقيام شيء مقام
المحذوف ان يكون فيه دلالة على المحذوف اذ لا يوجد القائم بدون هذا المعنى وان
يكون بحيث لو ذكر المحذوف لكان المحذوف مقدما عليه والا لم يكن قائما مقامه قوله
نحو وان يكذبوك اي نحو قوله تعالى تسلية لرسوله عليه السلام ان تكذيب الرسل
متقدم على تكذيبه يعني فلا يجوز ان يكون جواب الشرط لان الجزاء مترتب على الشرط
ومسبب له وهذا متقدم على الشرط قوله بل هو سبب لمضمون الجواب المحذوف يعني

قوله فقد كذبت الآية سبب لعدم الحزن والصبر اقيم مقام مسببه والمعنى فلا تحزن
واصبر لانه قد كذبت رسل من قبلك قوله وادلته اي وادلة الحذف كثيرة قوله
منها اي من ادلة الحذف ان يدل العقل قوله اي على الحذف يعني مطلقا ويدل المقصود الاظهر
قوله حرمت عليكم الميتة اي تناولها قوله فالعقل دل على ان هنا حذفا اذ لا معنى
لتحريم الذوات قوله والمقصود الاظهر يعني بحسب العادة والعرف قوله من هذه الاشياء
المذكورة في الآية يعني الميتة والدم ولحم الخنزير وشرب الالبان فانها ايضا حرام
وان جاز ان يقدر هكذا حرم عليكم اخذ الميتة او استعمالها او الانتفاع
بها الا ان المعنى الاظهر من الميتة هو تناولها قوله ادنى تسامح يعني ان في عبارة المص
هنا وكذا في عبارته بعد ذلك تعسفا في تقدير كلامه هكذا ومن ادلة الحذف دلالة
العقل على الحذف ودلالة المقصود الاظهر على التعيين فجعل الدلالة دليلا مع ان
الدلالة ليست من الادلة بل هي صفة الدليل لانها هي نفس الدليل فصوابه ان يقول
ما يدل العقل عليه قوله وكانه على حذف مضاف هذا تصحيح لعبارة المص وهو
ان يقدر مضاف محذوف ويجعل الضمير المجرور في راجعا اليه والتقدير ومن ادلة
ادلتها كثيرة منها اي من دلائل ادلتها ان يدل العقل عليه وجميع المص بان جعل
العقل في المعنى العقل الدال كما في قطيفة واخلاق ثياب اي قطيفة جرد وثياب
اخلاق قوله اي على الحذف وتعيين المحذوف قيل فيه نظر لانه ان كان المراد بدلالة
العقل على تعيين المحذوف ان العقل يدل على تعيين المحذوف من غير حاجة الى امر
خارج عن اعتبار العقل لزم ان لا يكون التعيين في قوله تعالى وجاء ربك
مدلول العقل لاحتياجه الى صحة معنى الكلام بحسب المقام وان كان المراد
بها ان تعيينه يستفاد من العقل سواء كان بمعونة قرينة او لا لزم ان يكون
التعيين في جميع ما ذكر من الامثلة مدلول العقل لكونه مستفادا من العقل

العقل في الجملة قوله على امتناع مجيء الرب تعالى وتقدسه لانه لا يصح نسبة المجيء اللغوي الى عقلا
وانما يصح اسناده عند العقل الى امر الله تعالى او عذابه فانه يدل على احدهما وليس المراد
انه يدل على تعيين الامر او تعيين العذاب لان العقل لا مجال له في ذلك وحاصله
ان المحذوف الذي دل العقل على تعيينه هو احد الامرين من حيث هو لا احدهما
على التعيين قوله ومنها ان يدل العقل عليه اي على مطلق الحذف ويدل على التعيين
قوله اذ لا معنى للوم على ذات الشخص اي الانسان وانما يلام على كسبه لا على ذاته فحذف
فدل العقل على ان في قوله قد مضافا محذوفا قوله فانه يحتمل اي قوله فيه يحتمل تقدير
تقديرات اي ان يقدر في حبه الى آخره قوله قد شغفها حبا اي قد اصاب حبه شغاف
قلبها وهو غلاف القلب قوله وفي مراودته اي ويحتمل ان يكون تقديره لمتنني
في مراودته قوله تراود فتاها عن نفسه اي يخادعه امرأة العزيز عن نفسه وتطلب
منه مرة بعد اخرى برفق وسهولة لتناول شهوتها منه قوله وفي شانه اي ويحتمل تقديره
لمتنني في شانه قوله حتى يشملهما اي حتى يشمل هذا التقدير التقديرين المذكورين
لان الشان عام شامل للحب والمراودة قوله دلت على الثاني وهو المراودة قوله
اياه اي صاحبه يعني وغلبته عليه والمحبة المفرطة في شيء لا يلام عليه وانما يلام على
امر داخل تحت كسبه وقدرته وهو هنا المراودة نظرا الى العادة لانه قادر على ان يدفعها
عن نفسه قوله ومنها الشروع في الفعل اي ومنها ان يدل الشروع في الفعل على تعيين المحذوف
قوله دل على ان المحذوف ذلك الفعل المشروع فيه بعينه لا شيء آخر قوله وعلى هذا
القياس يعني ولو دلت عند الشروع في الاكل بقدر اكل وكذا عند الشروع في القيام
والقعود فالفعل لا يصح مع حرف الجر بدون تعلقه بمعنى فعل فاذا لم يكن ظاهرا علم
بتقديره والشروع في امر يدل على ان المحذوف هو ما جعلت التسمية مبدأ له قوله
الاقتران اي اقتران الكلام او المخاطب بفعل فانه يدل على تقدير ذلك الفعل قوله

لاغراض المخاطب بحال الاغراض يدل على تقدير اغرست قوله او مقارنة المخاطب بقولنا بالي فاي
وابنيتي يدل على ذلك ومنها ان يدل غرض المتكلم على الحذف والقرينة الحالية او الحالية
على تعيين المحذوف كقولهم الاحظية فلا ألية اي ان لم يكن لك في النساء خطية
اي ذات حظوة فاني غير ألية اي مقصرة وقولهم لو ذات سوار لطمتني اي
لو لطمتني ذات سوار لهان علي او ليستني ذات سوار قوله والامثال وابياته كثيرة لطمتني ٢
وعلى ما ذكر نسخة قوله احدهما مبهمة اي صورة اجمال قوله موضحة اي صورة
تفصيل قوله وعلمان خير من علم واحد اشارة الى ضرب مثل سائر قال المبرد ان
رجلا وابنه سلكا طريقا فقال الرجل يا بني استخبر لنا عن الطريق فقال اني عالم
فقال يا بني علمان خير من علم واحد يضرب في مدح المشاورة والبحث قوله او
ليتمكن فضل تمكن اي او يكون الاطناب لاجل ان يتمكن المعنى في نفس السامع زيادة تمكن
اذا القي ٢ فان المعنى اذا القي على سبيل الابهام تشوقت نفسه الى معرفته على سبيل التفصيل فاذا القي
اليه على سبيل التفصيل مرة ثانية تمكن في نفسه فضل تمكن قوله كان او وقع عندها
اي عند النفس من بيتين او قوله او لتكمل لذة العلم يعني لنفس السامع به اي بالمعنى
لان الشيء اذا ابهم اولا حصل للسامع بسبب ادراكه والم بسبب عدم علمه بتفصيله
لان الادراك لذة والحرمان عن الشعور بالمجهول بوجه ما الم فاذا حصل له
العلم بتفصيله ثانيا حصل له لذة كاملة لان اللذة عقيب الالم اتم من اللذة التي
لم يتقدمها الم وكانتا لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم قوله يفيد شرح
شيء ماله اي بوسعي لانه لم يعلم الان يطلب شرح ما عندي وقد يعلم ان ذلك شرح ٢
الشيء يطلب شرحه ما هو قوله اي تفسير ذلك الشيء فكان هذا الذي تطلب الشرح بلغ
من ان يقال اشرح صدري على الايضاح القريب بدعوى الاجمال اولا والتفصيل ثانيا وانما
مقام تأكيد الطلب لان هذا الطلب مقدمة لما كان وقت ارساله المؤذن بمقاساة

المكاره ومعاناة الشدائد المقتضي بان يشال برته على ابلغ الوجوه ان يشرح
صدره ويجعله حليما حمولا يستقبل ما يرد عليه من الشدائد التي يذهب معه الصابر
بجميل الصبر وحسن الثبات وعلى هذا التأكيد قوله تعالى ويسر لي امري فانه يشال
على ابلغ الوجوه ان يسهل عليه امره الذي هو خلافة الشرع اخذ وما يصحبها من
اوله جلائل الخطوب وهذا الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون للاغراض الثلاثة
المذكورة اعني ان يرى المعنى في صورتين مختلفتين وليتمكن في النفس فضل تمكن و
لتكمل لذة العلم به قوله اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف يعني لا على
قول من يجعله مبتدأ قدم عليه خبره قوله اذ لو اريد الاختصار اراد بالاختصار
ههنا هو المساواة لا الايجاز بشهادة قوله نعم زيد اذ لا ايجاز فيه بل هو مساواة
قوله وفي هذا اشعار بان في قول المص اذ لو اريد الاختصار اشعار بان الاختصار
قد يطلق على ما يقابل الاطناب فيعم الايجاز والمساواة قوله اي من باب نعم يعني
من الاطناب في باب نعم قوله سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام وهو ان
اخرجه مع ما ذكر من الايضاح بعد الابهام قوله من جهة الاطناب يعني حيث لم يقل
نعم زيد قوله والايجاز بحذف المبتدأ يعني الذي هو صدر الاستيناف ونظر الى انه
ليس على الابهام الصرف ولا على الايضاح الصرف فهو متقدم بينهما قوله من جهة واحدة
حاصلة اذ اما قال ابهام يجمع لان حقيقة الجمع بين المتنافيين غير حاصل قوله
وهو في النظم لف القطن المندوف كانه يجعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر بالمعنى
بمنزلة لف القطن بعد الندف قوله وتشيب فيه الخصلتان الحرص وطول الامل فانه لو
اريد الاختصار لقيل وتشيب فيه الحرص وطول الامل يقال شاب الغلام يشيب شيبا
بالكسر اذا نما وكهل قوله فما زالت في ليلين شعر وظلمة وشمسين من خمر ووجه حبيب
قوله والمراد بالذكر على سبيل العطف اي مراد المص بقوله واما بذكر الخاص بعد العام

الذكر على سبيل عطف الخاص على العام لا على سبيل الوصف والابدال ولو قال واما بعطف
الخاص على العام لكان اوضح اي مزية الخاص يعني على سائر افراد العام قوله حتى كأنه
اي كان الخاص قوله تنزيلا للتغاير اي لتغاير الخاص لسائر افراد العام قوله لما امتاز
يعني الخاص قوله لا يعرف حكمه منه اي ولا يعرف حكم ذلك الخاص من ذلك العام فوجب
التخصيص عليه والتصريح به قوله واما بالتكرير اي يكون الاطناب بتكرير كلمة او اكثر
قوله وفي تكريره تأكيد للردع والانذار وهي النكتة الباعثة على ايثار الاطناب
في الآية قوله وفي ثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ من الاول وهذا كما يقال للمنصوح
اقول لك ثم اقول لك لا تفعل قوله تنزيلا لبعد المرتبة منزلة بعد الزمان قوله
وذلك في ثم اصل ثم الدلالة على التراخي في الزمان لكنها قد تجيء لمجرد التدرج في درج
الارتقاء من غير اعتبار التراخي واعتبار ان الثاني بعد الاول في الزمان وذلك اذا تكرر
الاول بلفظه نحو والله ثم والله وكقوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك
ما يوم الدين قوله او زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة ليكمل الكلام بالقبول كقوله
تعالى وقال الذي آمن يا قوم اتبعوني لاشعاره لاجل الاضافة الى ياء المتكلم بوفور
الشفقة على المخاطبين ونفي التهمة عن المتكلم وقد يجيء التكرير لتعدد المتعلق
كما في سورة الرحمن فانه تعالى ذكر نعمة بعد اخرى وعقب كل نعمة بقوله فبأي آلاء ربكما
تكذبان فان الغرض من ذكره عقيب ذكر كل نعمة غير الغرض من ذكره عقيب نعمة
اخرى اما التعقيب في قوله يرسل عليكما شواظ من نار ونحاس فلا تنتصران وفي
قوله هذه جهنم التي يكذب بها المجرمون الآية مع ان العذاب وجهنم لم يكونا
من آلاء الله فلان ذكرهما ووصفهما على طريق الزجر عن المعاصي والترغيب في الآية
قوله واما بالايغال اي يكون الاطناب والايغال في اللغة بمعنى الامعان او بمعنى الادخال
قوله واختلف في تفسيره اي اختلف في معنى الايغال بما هو على قولين فقيل هو

وعلى هذا لا يختص بالشعر

ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها وعلى هذا يختص الايغال بالشعر وقيل
هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها قوله كأنه علم في رأسه نار فانها
لما ارادت ان تصف اخاها صخرا بالاشتهار لم تقتصر في بيان ذلك على تشبيهه بالعلم
بل جعلت في رأس العلم نارا للمبالغة في ذلك البيان قوله كأن عيون الوحش حول بيتنا
يتم معنى التشبيه لان الجزع وحده في معناه من الشبه يشبه به الاعين في الشكل
والهيئة واذا كان غير مثقوب كان اشبه بالعيون قوله الظبي والبقر المراد بالظبي الغزال
وبالبقر الوحشية قوله بداء بالقصر بمعنى ظهر قوله وفيه سواد وبياض اي والحال
ان في الجزع سوادا وبياضا بعد ما ثقب يعني فصح التشبيه به لما عرفت مما
نقل عن الاصمعي قوله ومثل لذلك اي للايغال في النثر قوله وترغيب في الرسل اي
زيادة ترغيب فهو معطوف على حث اي للحث معهم شيئا من دنياكم وتنالون
صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والآخرة قوله واما بالتذييل اي ويكون الاطناب
بالتذييل قوله تشتمل على معناها اي تشتمل الجملة الثانية على معنى الجملة الاولى وفي نعت
باشتمال الثانية على معنى الاولى افادتها بنحوها لما هو مقصود البيان من الاولى وليس
المراد افادتها نفس معنى الاولى بالمطابقة فلا يكون على هذا قوله تعالى كلا سوف
تعلمون من التذييل قوله للتأكيد هذا التعريف شامل لدخول بعض صور الايغال
فيه لان لفظ النكتة في تعريف الاطلاق يصدق على التأكيد ايضا قوله فهو اعم من
الايغال اي التذييل اعم من الايغال من وجه واخص منه من وجه آخر فالنسبة
بينهما عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في مادة وانفراد كل منهما بدون الآخر
في مادة اخرى فجهة عموم التذييل من حيث انه يكون في ختم الكلام وفي غيره وجهة
خصوصه من حيث انه لا يكون الا بجملة للتأكيد وجهة عموم الايغال من حيث كونه يكون
بجملة وبغيرها للتأكيد ولغيره فيجتمعان فيما يكون الايغال فيه للتأكيد فانه يصدق

عليه انه ايغال وتذييل وينفرد الايغال فيما يكون بالمفرد وفيما يكون لغير التأكيد مطلقا
اي سواء كان بالمفرد او بالجملة وينفرد التذييل فيما يكون في غير ختم الكلام قوله
بل يتوقف عليه اي ما لا يستفاد منه المراد بدون تعلقه بما قبله قوله فيتعلق بما
قبله يعني فلا يصح ان يكون مثلا نحو ذلك قوله بناء على ان المجازاة هي المكافاة ان خيرا
فخير الا انه يستعمل تارة في معنى الاثابة واخرى في معنى المعاقبة في قوله جزيناهم
بما كفروا يعني عاقبناهم بكفرهم قيل وهل نجازي الا الكفور يعني وهل يعاقب
فعلى هذا يكون من الضرب الاول لعدم توقف المراد منه على ما قبله فيصح ان يكون
مثلا قوله ان الباطل كان زهوقا اخرج مخرج المثل وهو مفيد ما هو محط البيان
لما قبله بدون تعلقه به وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك
الخلد افان مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فان قوله افان مت فهم
الخالدون تذييل من الضرب الاول فهو مع تعلق فاء افان مت وضمير فهم
بالجملة السابقة وما بعده وهو كل نفس ذائقة الموت تذييل من الضرب الثاني لعدم
توقفه على ما قبله قوله لا للضرب الثاني منه يعني وان كانت الامثلة تدل على انه
راجع اليه قوله لتاكيد منطوق اي مفهوم بالمطابقة قوله فان زاهق الباطل
يعني ان قوله ان الباطل كان زهوقا تاكيد منطوق قوله زهق الباطل قوله واما
لتاكيد مفهوم يعني بالمفهوم ما يلزم من المنطوق قوله لا تلمه بفتح التاء المثناة
من فوق وضم اللام من قولهم لم اشتر شعثه اي اصلح ما تفرق من اموره قوله
لعمي مكان لصحة مجيء الحال من النكرة لان العموم من مصوغات الابتداء
بالنكرة وينتصب الحال عنها وليس المراد هنا اخ بعينه بل كل من يصلح
للاخوة فكان عاما فصح مجيء الحال عنه وحاصل ما افاده البيت الثاني انه
ليس في الدنيا صديق مهذب الاخلاق يتنزه عن العيوب وقوله اي الرجال المهذب

صديقه

ب تاكيد لهذا المعنى لانه استفهام على سبيل الانكار وهذا مثل يضرب لمن رأى من
ذلك وانت تريد ان تنفرها منه والشعث في الاصل انتشار الشعر وتغيره
لقلة تعهده والمراد به هنا ما يكون في الرجال من خصال غير مرضية قوله واما بالتكميل
اي واما ان يكون الاطناب بسبب التكميل قوله وذلك الدافع قد يكون في يعني سوى
كان الدافع لايهام خلاف المقصود جملة او مفردا وسواء كان واقعا
في وسط الكلام او في اخره قوله غير مفسدها غير مفسد للديار متوسطا
بين الفعل وفاعله دفعا لما يتوهم من قوله فسقى ديارك من كونه دعاء
عليها بافساد ديارها لان وقوع المطر قد يكون سببا لخراب الديار فا (دها)
وقوله غير مفسدها دافع لهذا التوهم قوله والثاني اي ما يكون الدافع فيه في
اخر الكلام نحو قوله تعالى فسوف ياتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين
الاية فقوله اعزة على الكافرين وقع في اخر الكلام دافعا لما يوهم قوله اذلة
على المؤمنين من ان ذلتهم لضعفهم لانه علم منه ان الذلة منهم تواضع للمؤمنين
ولهذا عدي بعلى لتضمنها معنى العطف فكانه قيل العاطفين عليهم على وجه
التذلل والتواضع قوله واما بالتتميم اي ويكون الاطناب بالتتميم قوله
لنكتة كالمبالغة هذا التعريف يصدق على بعض صور الايغال قوله مع حبه اي
اشتهائه والحاجة اليه وهو مبالغة في اطعامه قوله فهو لتادية اصل
المراد يعني اما لو كان الضمير في حبه لله فلم يكن فيه مبالغة وكذا قوله تعالى
واتى المال على حبه قوله واما بالاعتراض اي ويكون الاطناب بالاعتراض
قوله وهو ان يؤتى في اثناء الكلام يعني بان يؤتى بين جزئين لتاليهما تعلق
بالاول كتعلق الفاعلية والمفعولية وغيرهما وليس المراد ان يؤتى بين جزئي
الكلام المصطلح بالحقيقة الذين هما المسند والمسند اليه قوله او بين كلامين

متصلين يعني اي بينهما اتصال من جهة المعنى بان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا له او بدلا
منه او عطفا عليه قوله بجملة او اكثر اي اكثر من جملة لا محل لها اي للجملة المعترضة
قوله سوى دفع الايهام اي دفع ايهام خلاف المقصود فعلم من هذا انه لا يسمى اعتراضا
ما يقع في آخر كلام لا يكون بعده كلام او يكون لكن متصلا بالكلام الاول من جهة
المعنى وان ما يكون اقل من جملة وان ما يكون له محل من الاعراب وان ما يقع في اثناء
كلام او بين كلامين متصلين من جهة المعنى لدفع الايهام كما في صور التكميل وهذا
التعريف شامل لبعض التتميم والتذييل لان الزيادة فيهما لا يمتنع ان يكون جملة في اثناء
كلام او بين كلامين متصلين معنى قوله وقعت في اثناء يعني بين امرين بينهما الذي
تعلق العطف بجهة المفعولية والنكتة فيه تنزيه الله تعالى وتقديسه عما ينسبون
قوله بلغتها اعتراض في اثناء الكلام يعني بين اسم ان وخبرها والضمير في بلغتها للثمانين
يريد بيان ضعف القوى الجسمانية في سن الثمانين ومثل هذا الاعتراض تلبيس
بالحال العرفي بينها قوله بين اعلم ومفعوله اي وبين ما حل محل مفعوليه
وهو قوله ان سوف يأتي اي لتنبيه المخاطب على ان العلم ينفع كل احد فينفع
بطريق المبالغة قوله وضمير الشان محذوف اي مخفف من تقديره انه سوف يأتي
قوله وفي هذا اي في قوله ان سوف يأتي كل ما قدرا قوله لانه انما يكون بفضلة اي الا اعتراض
التتميم لا يكون الا بفضلة من الكلام والفضلة تقتضي ان يكون لها محل من الاعراب و
يجب ان لا يكون له محل من الاعراب فبينهما مباينة كلية قوله لانه انما يكون لدفع
ايهام وما لا يكون له مباينة قوله لانه لا يكون الا في آخر الكلام يعني والاعتراض
على ما ذكرنا سابقا يكون في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى وبين ما لا يقع
الا في ختم الكلام وما لا يقع فيه مباينة قوله لكنه اي لكن تعريف الاعتراض
يصدق على بعض صور التذييل لانه قوله لانه كما لم يشترط في التذييل ان هذا

هذا الكلام علة وشان لشمول الاعتراض بعض صور التذييل وعلى ان التذييل
وان لم يشترط فيه ان يقع بين كلامين لكن لا يلزم من عدم شرط الوقوع عدم
الوقوع فجاز ان يقع بين كلامين وحينئذ يصدق عليه تعريف الاعتراض قوله فيشترط
فساد ما قيل انه اي الاعتراض يباين التذييل بناء من هذا القائل على انه لم
في التذييل ان يقع بين كلامين متصلين قوله وهو اكثر اي والحال ان الاعتراض
اكثر من جملة قوله ايضا اي كما ان ما يقع الاعتراض فيه اكثر من جملة لان الوصف
اذ بين كلامين او كما ان طرفي الاعتراض اكثر من جملة او كما ان محل الاعتراض
وهو الكلامان اكثر من جملة واحدة كذلك الاعتراض اكثر من جملة واحدة قوله
هذا هو تفصيل معنى ايضاح عبارة المص قوله الواقع هو بينه ضمير هو راجع
الى الاعتراض نفسه والضمير المجرور في بينه راجع الى الموصول اعني الالف واللام
في الواقع وهو واقع على محل الاعتراض اعني طرفي الاعتراض قوله فهذا اعتراض
اي قوله تعالى ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة
قوله لانه كلام اي لان قوله تعالى ان الله يحب التوابين الآية قوله والكلامان
متصلان معنى لان الاول مبين والثاني بيان والبيان هو المبين في المعنى وان كان
غيره في اللفظ قوله فان الغرض الاصلي هذا علة لمعلول محذوف اي وانما
كان قوله نساؤكم حرث لكم بيانا لقوله فأتوهن من حيث امركم الله لان الغرض الاصلي
قوله طلب النسل لا قضاء الشهوة يعني والمأتي الذي امر الله تعالى به هو
مكان الحرث فيجب ان يكون الاتيان الامر حيث يتأتى فيه هذا الغرض وقوله
تعالى نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم اول على هذا المعنى قوله من غير سوى
دفع الايهام يعني ان المذكور ان تكون النكتة في الاعتراض غير دفع الايهام
فيجوز على قولهم ان يكون النكتة فيه دفع الايهام كما ان النكتة في التكميل هي

دفع الايهام ايضا قوله وذلك بان لا يلي الجملة التي يعني بصدد وقوع الاعتراض آخر
الصورتين اما من شيء وقع آخر كلام او بين كلامين لا اتصال بينهما نحو قولهم فلان
ينطق بالحق والحق ابلج قوله فالاعتراض عند هؤلاء وذلك لانهم لم يجعلوا
الاولين الا في جواز كون النكتة دفع الايهام وجواز ان لا يليها جملة متصلة بها
قوله فيشمل الاعتراض بهذا التفسير يعني على قول هؤلاء المجوزين لكون النكتة دفع الايهام
وان لا يليها جملة متصلة بها قوله التذييل مطلقا اي يشمل جميع صور التذييل هذا
ان اشترط في الجملة المذيلة ان لا يكون لها محل من الاعراب والا فانما يشمل بعض صور
التذييل لا جميعها قوله وبعض صور التكميل اي ويشمل الاعتراض على قولهم ايضا
بعض صور التكميل قوله ما يكون بجملة لا محل لها يعني او باكثر من جملة كذلك قوله
لكنها اي الاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها
من الاعراب وانت التعبير باعتبار الجملة قوله بجملة او غيرها لنكتة ما وثم يجوز وقوعه
آخر جملة متصلة بها بل يشترط ان يكون الاعتراض واقعا في اثناء كلام او كلامين
متصلين معنى قوله او بين الكلامين المتصلين يعني وان يكون له محل من الاعراب سواء
كان جملة او اقل من جملة او اكثر قوله عطف على قوله اما بالايضاح الخ اي للاطناب
قوله لم يذكر ويؤمنون به يعني من حيث الظاهر وبالنظر الى كلام اوساط الناس
قوله اي لم يجهله من شانهم يعني لا ارتياب في ايمانهم من يصدق بهم لانه لا يتحقق تسبيح الرب
وتحميده بدون الايمان به فلا حاجة الى الاخبار به لولا ارادة الاطناب قوله
ثم غيبا ذلك في فخر الايمان كما وصف الانبياء في غير موضع في كتابه بالصلاح
كذلك قوله واعلم معطوف اي يتفرع ما ذكرنا واعلم انه قد يوصف الكلام
قوله بالنسبة الى كلام آخر مساو له في اصل المعنى يعني كما وصف بهما باعتبار زيادة
اصل المراد بلفظ ناقص عنه واف به او باعتبار لفظ زائد عليه لفائدة

١٤٧

لفائدة قوله الى جانب لعني البيت اراد بالغنى مسه اخي الراحة وبالعفو المحبة
والمشقة في المصراع الاول من البيت الاول وتمام البيت الثاني متساويان في اصل
المعنى وهو الاعراض عن الدنيا عند ظهور الشيادة وحروف المصراع الاول اقل
من حروف تمام البيت الثاني فيكون المصراع الاول موصوفا بالايجاز وتمام البيت
الثاني بالاطناب اي من القبيل يعني مما فيه الايجاز والاطناب باعتبار كثرة الحروف
وقلتها بالنسبة الى كلام آخر مساو له في اصل المعنى قوله والبيت محقق بالقول
لان اصل معنى البيت بيان قدرتهم على انكارهم قول الناس وعجز الناس عن
انكار قولهم قوله بلا احتياج اليه في نفس البلاغة لكونه جزء من علم البلاغة فهو محتاج
اليه في تحصيل بلاغة الكلام اذ الكل لا يحصل بدون جزئه قوله الفن الثاني وهو علم اي ملكة
في العلم لغة معناه مطلق الادراك ثم جعل علما على العلم المدون وفيه ثلاثة
اقوال فقيل ملكة وهو مختار الشارح وقيل نفس القواعد والاصول وقيل التصديق
بالمسائل فيكون على هذا ادراكا خاصا قوله يعرف به اي بذلك العلم قوله المدلول عليه
اي من المعاني التي يقتضيها الحال قوله في وضوح الدلالة اي لا في اللفظ والعبارة
مثلا ان يورد المعنى بالفاظ مترادفة فانه لا يكون من علم البيان قوله عليه اي على ذلك
المعنى الغرض من معرفة هذا الايراد ان يحترز المتكلم عن الخطأ في ايراد الكلام مطابقا
لتمام المراد حتى لا يورد من الكلام ما يدل على مقصوده دلالة قوله خفية عند اقتضاء
المقام دلالة واضحة او واضحة عند اقتضاء دلالة خفية او اوضح عند اقتضائه
متوسطة في الوضوح والخفاء او متوسطة عند اقتضاء اوضح او اخفى واراد
بالدلالة الدلالة العقلية لان اختلاف دلالة التركيب على المعنى الواحد وضوحا
وخفاء واوضح واخفى انما يكون في الدلالة العقلية على ما سيذكر بيان ذلك
قوله فلا حاجة الى ذكر الخفاء اشارة الى رد ما قرره بعض الشارحين

مطلب الفن الثاني علم البيان

خاصا

له

من ان التقدير في وضوح الدلالة عليه وخفائها فرده الشارح لعدم الاحتياج اليه
لان الوضوح والخفا امران نسبيان انما يتحققان بالنسبة الى ما هو اخفى واوضح
فالواضح بالنسبة الى الاوضح خفي والخفي بالنسبة الى الاخفى واضح قوله لا يستغني
العرفي يعني لا يجوز ان يكون اللام في المعنى للعهد لانه يرد عليه معرفة ايراد معنى
واحد فقط في عبارات مختلفة بزيادة وضوح الدلالة ونقصانها ولا يستغني
الحقيقي لان القوى البشرية لا تقدر على استحضار جميع المعاني التي لا تتناهى فيكون قوله
للاستغراق العرفي نحو جمع الامير الصاغة قوله فلو عرف احد معنى قولنا متفرع
على قول اللام في المعنى للاستغراق العرفي يعني ان من قدر احد على ايراد معنى واحد فقط
بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه لم تصدق حد ذلك عالما بالبيان يعني ما لم
يكن ذلك ملكة له راسخة قوله يعني الدلالة الوضعية احتراز عن الدلالة الطبيعية
كدلالة اح على الالم وعن الدلالة العقلية كدلالة الصوت عن المصوت فانهما
غير مرادتين ههنا قوله والاول الدال يعني ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر قوله
والثاني المدلول يعني ما يلزم من العلم بشيء آخر العلم به قوله بالدلالة لفظية اقسامها
الثلاثة اعني الوضعية والعقلية والطبيعية قوله ان يكون للوضع مدخل فيها
سواء كانت بمحض الوضع كما في الدلالة المطابقة او بشركة كما في التضمن والالتزام
فانها بشركة الوضع لانها وضعية صرفة وليس اسميتها دلالة عقلية قوله فالاول
هو المقصود يعني ان يكون للوضع فيها مدخل بانواعها الثلاثة قوله يفهم منه المعنى
عند الاطلاق يعني بحيث اذا سمع او تخيل فهم منه المعنى للعلم بالوضع قوله وهذه
الثلاثة يعني الدلالة اللفظية التي يكون للوضع فيها مدخل على ثلاثة اقسام قوله
اما على تمام ما وضع اللفظ له يعني من حيث انه تمام معناه كدلالة الانسان قوله
او على جزئه اي على جزء ما وضع اللفظ له من حيث انه جزء كدلالة الانسان على الحيوان

ن او الناطق قوله او على خارج عنه اي عما وضع اللفظ له من حيث انه خارج كدلالة
على المستعد للكتابة او الضحك وكدلالة السقف على الحائط قوله اي الدلالة على الجزء
والخارج يعني دلالة التضمن ودلالة الالتزام قوله ويسمى كل من الاخيرين عقلية يعني
وان لم يكن العقل مستقلا بمعرفتهما لافتقارهما الى كون اللفظ موضوعا للكل او الملزوم
الا انه لما كان للعقل مدخل في كل واحد منهما باعتبار انتقال العقل من المعنى الموضوع
له الى الجزء والى الخارج سميت عقلية قوله لتطابق اللفظ والمعنى اي لتوافقهما
بالنعل من قولهم طابق النعل اذا توافقا قوله لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له اي لكون
المعنى المفهوم من اللفظ داخلا في ضمن المعنى الموضوع له اي لكون المعنى المفهوم
من اللفظ داخلا في ضمن المعنى الموضوع له اللفظ قوله لكون الخارج لازما للموضوع
لان اللفظ لا يدل على امر خارج عن معناه وانما يدل على الخارج اللازم والالتزام
ان يكون اللفظ الواحد دالا على معنى لا تتناهى لامتناع البين جميع من غير جمع
قوله ومن ينتقض تعريف كل منها حاصله انه اذا اطلق ذلك اللفظ واريد
به الكل او الملزوم دل على الجزء بالتضمن او على اللازم بالالتزام ومع ذلك
يصدق على تلك الدلالة انها دلالة اللفظ على ما وضع اللفظ له لان الفرض
انه موضوع للجزء واللازم كوضعه للكل والملزوم ولكنه اذا اطلق واريد
به الجزء او اللازم كان دالا عليهما بالمطابقة مع صدق تعريف الدلالة التضمنية
والالتزامية عليها قوله باعتبار الاضافة اي النسب والجهات وكثيرا ما يحذف قوله
يعني القوم قوله وانتقال الذهن انقياده واهتداؤه اليه من غير توقف قوله
اما على الفور او بعد التامل هذا تعميم لعبارة المتن ودفع توهم ارادة اللزوم
البين قوله في الذهن متعلق بالانفكاك في قوله عدم الانفكاك قوله والا اي
وان لم يكن ما ذكرنا بان كان المراد اللزوم البين لخرج كثير مما ليس بلازم

بين قوله اشارة الى انه لا يشترط اللزوم الخارجي يعني بحيث يكون المعنى الخارجي عن
مدلول اللفظ بحاله يلزم من تحقق المدلول في الخارج تحققه فيه للاعدام مدركات
على الملكات مع المغايرة بينهما في الخارج كالعمى الخ قوله عمى من شانه ان يكون بصيرا
قوله ومن نازع في اللزوم الذهني بانه لا يشترط عند اهل العربية وانما يشترطه
المنطقيون فكانه اراد به قوله ولو اي ولو كان اللزوم الذهني لاجل اعتقاد
المخاطب الخ قوله بسبب عرف عام كاصطلاح العوام قوله لذلك المعنى يعني المعبر
عنه بطرق مختلفة قوله دلالة منصوب على التمييز اي من جهة الدلالة عليه اي على
ذلك المعنى الموحد بطرق من بعض الالفاظ بل كلها مستوية الاقدام في ذلك
فلا تفاوت فيها بحسب الدلالة قوله لم يكن كل واحد من الالفاظ دالا عليه اي
لم يكن جميع تلك الالفاظ دالا على ذلك المعنى لعدم العلم بالوضع والهيئة
التركيبية اي هيئة التاليف من محكوم عليه وبه وصدور الفعل عن فاعله
ووقوعه على المفعول ونحو ذلك قوله دلالة او وضح بالنصب على المصدرية
واوضح صفة اي يدل عليه دلالة موصوفة بكونها اوضح او اخفى من دلالة خلاف
شبه الورد قوله ان علم الوضع فلا تفاوت اي بل يكون فهمه من الكلام الاخر كفهمه
من الكلام الاول قوله والا لم يتحقق الفهم اي وان لم يعلم ان الالفاظ الجديدة
موضوعة لذلك المعنى لم يفهم شيئا اصلا فعلى كلا التقديرين لم يكن تفاوت في الدلالة
وضوحا وخفاء قوله معناه انه عالم بوضع كل لفظ يعني فتكون موجبة كلية قوله
وانما قال لم يكن كل واحد يعني يدل على السلب الجزئي دون ان يقول لم يكن واحد
منها دالا مما يدل على السلب الكلي قوله فنقيضه يعني نقيض الموجبة الكلية السالبة
الجزئية قوله فيكون اللازم يصدق بصورتين ان لا يكون عالما بوضع شيء منها
وان يكون عالما بوضع بعضها دون بعض وعلى كلا التقديرين عدم دلالة بعضها

مختلفة قوله بعضها اي

قوله

بعضها متخفى قوله ولقائل ان يقول لا نسلم عدم التفاوت حاصل السؤال وجوابه
ان سرعة حصول بعض المعاني المطابقية في العقل وبطؤها انما هو من جهة سرعة
تذكر الكائن مع الوضع وبطؤه وذلك بسبب تعيين الالفاظ المخزونة في الخيال
بحيث تحضر معانيها في العقل بادنى التفاوت لكثرة الممارسة وقرب العهد
بها وبعضها يكون بحيث الى التفاوت اكثر ومرجعه اصول لجواز ان يختلف مراتب
اللزوم اي لزوم الاجزاء للكل في التضمن ولزوم اللوازم للملزوم في الالتزام
قوله وهذا في الالتزام ظاهر لان الدلالة العقلية انما تكون بواسطة تعلق
بين معنيين ينتقل الذهن بسبب ذلك التعلق من احدهما الى الآخر فانه يجوز
ان يكون للشيء لوازم قوله فتكون نادرة الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم
يعني ان اختلاف التعلقات التي هي اسباب انتقال الذهن من المعنى الى المعنى وضوحا
وخفاء صار سببا لاختلاف الدلالات وضوحا وخفاء مثلا كثير الرماد يدل
على الضيافة وكذا مهزول الفصيل وجبان الكلب يدل عليه لكن دلالة الاول اوضح
من الاخر ودلالة الاخر اوضح من الثالث قوله ولا يجوز ان يكون المعنى جزءا من شيء
آخر يعني يجوز ان يكون الشيء جزءا ولجزئه جزء فدلالته جزئه على جزئه يكون اوضح
من دلالة ذلك الشيء على جزء الجزء قوله دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة
الانسان عليه دلالة الحيوان على الجسم من غير واسطة لان الجسم جزء من الحيوان اذ حقيقة
الحيوان جسم نام حساس متحرك بالارادة ودلالة الانسان على الجسم بواسطة الحيوان
لان الحيوان جزء من الانسان والجسم جزء من الحيوان فالجسم بالنسبة الى الحيوان جزء
والى الانسان جزء الجزء فدلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه قوله
بل الامر بالعكس الخ وارد على قوله دلالة الشيء على جزئه اوضح من دلالته على جزء
جزئه اي لا نسلم ذلك بل دلالته على جزء جزئه اوضح من دلالته على جزئه

حضوره

قوله

فيكون

فان فهم الجزء لا قوله نعم اي صدق انه فهم الجزء قبل فهم الكل لتوقف الكل
على الجزء لكن المراد ههنا شيء آخر وهو انه ينتقل الذهن من الكل الى الجزء
لانهم صرحوا بان دلالة التضمن تابعة للمطابقة لان المعنى التضمني انما
ينتقل اليه الذهن من الموضوع له فكانهم بنوا ذلك على ان التضمن فهم
الجزء وملاحظته بعد فهم الكل قوله وكيف يفهم الكل لا جواب سؤال
فكانه قيل له وهل يمكن فهم الكل بدون ملاحظة الجزء ثم المتفرع على عدم ٧ فهم
الملازمة بين فهم الكل وفهم الجزء سواء كان اللازم داخلا اي المراد ٨ قوله
باللازم هنا ما لا ينفك عن الشيء سواء كان داخلا فيه كما في التضمن
او خارجا عنه كما في الالتزام قوله فمجاز اي فما طلق عليه مجاز كقولك رايت
اسدا في يده سيف فان قولك في يده سيف قرينة دالة على عدم ارادة
المعنى الموضوع له لفظ الاسد قوله والا اي وان لم يقم قرينة على عدم
المعنى الموضوع له اللفظ فكناية وهي ليست بمجاز ولا حقيقة بل هي قسم
ثالث كقولك زيد طويل النجاد فانه ليس فيه قرينة على عدم طول النجاد ١٢ ارادة
بل يجوز ارادته مع ارادة لازمه وهو طول القامة بخلاف قولك رايت اسدا
في يده سيف فانه لا يجوز ان تريد به الشجاع والحيوان المفترس معا قوله
والجزء مقدم على الكل طبعا يعني ان الكل يحتاج الى الجزء في وجوده مع ان
الجزء ليس بعلة للكل قوله وطبعا اي ليوافق الوضع الطبع قوله ليس جزء
معناها اي ليس معنى المجاز في الحقيقة جزء معنى الكناية لان معنى المجاز
اطلاق الملزوم وارادة لازمه فقط ومعنى الكناية اطلاق لفظ الملزوم و
ارادة اللازم مع انضمام قيد اليه وهو جواز ارادة الملزوم معه فباعتبار
وجود هذا القيد في معنى الكناية وعدمه في معنى المجاز جعل الاول كالمركب

كالمركب والحقيقة كالجزء منه لبساطته قوله التي كان اصلها التشبيه يعني قد ذكر المشبه به وهو
الاسد واريد به المشبه وهو الرجل الشجاع مثلا فصار استعارة تصريحية لذكر المشبه به
قوله لم يجعل مقدمة لبحث الاستعارة يعني كما جعله السكاكي قوله اي هذا باب التشبيه
يعني ان قوله التشبيه خبر مبتدأ محذوف ويجوز ان لا يكون له اعراب لانه غير مركب ٧ قوله
على وجه والنظر فيه في اربعة مباحث في تعريفه واركانه والغرض منه واقسامه قوله اي
مطلق التشبيه يعني سواء كان على وجه الاستعارة نحو رايت اسدا يرمي او على وجه
تبتني عليه الاستعارة وهو التشبيه المصطلح عليه مثل زيد كالاسد في الشجاعة او غير ذلك
وهو كل تشبيه لا يكون على وجه الاستعارة ولا على المصطلح عليه في علم البيان بواسطة
انتفاء قيد من قيوده فيه بان لا يكون مدلولا عليه بالكاف ونحوه قوله لئلا يعود
الى التشبيه المذكور يعني الاصطلاحي الذي هو ترجمة واعلم انه وقع في نسخ التلخيص
لفظ التشبيه مكررا والاولى تركه لانه لم يذكر الاخير كذلك حتى يقال الاول بدل ٧ تذكر الاخرى
منه وقيل للتجريد وفيه نظر وضع المظهر موضع المضمر من غير توجيه نكتة كذا ذكره
بعض الفضلاء في هذا المحل قوله فليس على طرفه يعني حتى يكون شاملا لجميع الجزئيات
بل في بعض القصور دون البعض قوله على مشاركة امر لامر يعني المشبه للمشبه به في
معنى يعني وجه الشبه قوله وهذا شامل لمثل قاتل زيد عمرو اي هذا اعتراض على
تعريف المص يعني يرد على هذا التعريف العطف بالحروف وباب المفاعلة وافعل
التفضيل فان جميعها يصدق عليه انه مشاركة امر لامر في معنى ولا يسمى شيء منها
تشبيها فالاولى ان تزيد في التعريف قولنا بالكاف ونحوها لفظا او تقديرا ليخرج
هذه قوله والتجريد اي على وجه الاستعارة بالتجريد نحو رايت منك اسدا او على
بك بحرا فانه فيهما حرفا واختيار المص انه لا يطلق عليها اسم التشبيه قوله فان في
التلخيص يعني الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد قوله في المثال المذكور
الثلاثة

اي في قوله واذا المنية انشبت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع قوله اذا المراد بالاظفار
معناها الحقيقي يعني عند المصنف مطلقا لانه لما تصور المنية بصورة السبع اثبت
لها الاظفار حقيقة ادعاء انها من افراد السبع فلا يكون فيه دلالة اشارة لامر اخر
عند المصنف قوله فدخل فيه اي في التشبيه على الاصح قوله نحو قولنا زيد اسد يعني مما حذف
فيه اداة التشبيه وكان اسم المشبه به خبرا للمشبه وهو مذكور فان المحققين ذهبوا
الى انه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر قوله
ما لحال ان يراد به المنقول عنه قوله يعني الذي هو المعنى الحقيقي قوله والمنقول اليه
يعني الذي هو المعنى الادعائي قوله وهي اربعة فلا يكون جميعها مذكورة وقد لا يكون
قوله ووجهه اي المعنى الذي هو مشاركة الطرفين قوله واداته اي اللفظ الدال
على المشاركة قوله وفي اقسامه يعني باعتبار هذه الاعتبارات اعني الطرفين ووجهه
واداته والغرض منه قوله والمراد بالاركان على الاربعة هذا جواب عن سؤال مقدر
وهو ان الركن ما يكون داخلا فيما هو ركن له وشيء من هذه الاربعة ليس بداخل في
التشبيه فكيف يكون ركنا له واجاب الشارح عنه بقوله والمراد بالاركان على الاربعة
المذكورة اما باعتبار انها اي اعني الدلالة على مشاركة امر لامر بمعنى المشبه والمشبه به
في معنى بمعنى وجه التشبيه قوله بالكاف ونحوه بمعنى اداته فالاربعة مأخوذة في التعريف
فجعلها اركانا فيكون اركانا له تم التجوز مجاز بهذا الاعتبار الدال على المشاركة المذكورة يعني مشاركة امر
لامر في معنى بالكاف ونحوه قوله زيد كالاسد في الشجاعة كثيرا ما يطلق على مثل
هذا الكلام تشبيها تسمية للدال باسم المدلول وهو مشتمل على الاركان الاربعة قوله
والاداة آلة في ذلك اي آلة لبيان التشبيه وفي ذكر الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه
والاداة قوله اما حسيان اي منسوبان الى الحس يعني مدركان باحد الحواس الخمس
الظاهرة قوله والصوت الضعيف المراد بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يسمع

الا عن قرب لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو الصوت الذي اخفى قصدا حتى كانه لا يخرج
عن فضاء الفم قوله والجلد الناعم والحرير في الملموسات فالاول من كل من هذه الاشياء
يشبه بالثاني منها قوله وفي الكثير ذلك ناعم بالكثير ما سوى الصوت الضعيف والهمس يعني
في النكهة فان هذه الثلثة لا ناعم فيها بخلاف غيرها قوله لا نفس هذه الاجسام
يعني الخد والورد والعنبر والريق والخمر والجلد والحرير لانها اجسام والاجسام
لا يدرك بالحواس الظاهرة بل انما يدرك بها الاعراض القائمة بها قوله قد اشتهر بالعرف
اي اشتهر هذا الاستعمال في العرف وشاع وبه وجه عليه قوله او عقليان عطف على اما
حسيان اي او طرفاه عقليان قوله ووجه التشبيه بينهما اي بين العلم والحيوة في قولك
العلم كالحياة قوله جهتي ادراك اي سببا للادراك ومنبعا له قوله المراد بالعلم
هنا الملكة التي هي جواب سؤال مقدر يرد على قوله ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي
ادراك وهو ان العلم ادراك وقد جعلت وجه الشبه كونهما جهة وطريقا الى الادراك
فيلزم ان يكون المشبه الذي هو العلم طريقا الى نفسه وهو خلف فاجاب بقوله فالمراد
بالعلم ههنا الملكة التي قوله ولا يخفى انها اي الملكة المذكورة جهة وطريق الى الادراك
لا نفس الادراك فلا يلزم ما ذكرتم قوله وقيل وجه الشبه بينهما اي بين العلم والحياة
نفس الادراك لا كونهما جهتي ادراك ويرد السؤال المذكور عليه ايضا لانه يلزم
اتحاد المشبه ووجه الشبه ويجاب بما ذكر في الاول قوله لا يوجب اشتراكهما اي اشتراك
الحياة مع العلم في الادراك قوله على ما هو شرط في وجه الشبه اي يشترط في وجه الشبه
ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به قائما بهما الا انه في المشبه به اقوى واشهر منه في المشبه
قوله وايضا لا يخفى انه تزييف آخر لهذا القيل وتوجيه له كما في قولنا العلم كالحياة في
كونهما ادراكا اي لا يحصل من قولنا ادراكا كما ان المجموع منهما ادراك كثيرا شائع كما
يحصل من قولنا العلم كالحياة في كونهما ادراكا قوله او مختلفان اي او طرفاه مختلفان وهو

فمن الاول ان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا كقولنا المنية كالسبع في اغتيال النفوس فان
المنية اي الموت مشبه عقلي والسبع مشبه به حسي ومن الثاني ان يكون المشبه حسيا والمشبه به
عقليا كقولنا العطر كخلق كريم فان العطر وهو الطيب مشبه حسي وخلق الكريم
مشبه به عقلي لانه كيفية نفسانية قوله والوجه في تشبيه المحسوس بالمعقول الخ اشارة
جواب ما قيل من انه لا يجوز تشبيه المحسوس بالمعقول لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس
ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد حسا فقد علما يعني العلم المستفاد من ذلك الحس
واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا
وهو غير جائز قوله ويجعل كالاصل اي ويجعل المشبه به المعقول المقدر بالمحسوس اصلا
لذلك المشبه المحسوس مبالغة فيصح التشبيه وغاية ما في الباب انه تشبيه المحسوس الحقيقي
بالمحسوس التقديري الذي هو المعقول الحقيقي قوله والا اي وان لم يقدر المشبه به
المعقول محسوسا لم يصح تشبيه المحسوس به لان المحسوس اصل للمعقول الخ قوله تسهيلا للضبط
بتقليل الاقسام لانه كلما قل الاعتبار قلت الاقسام واذا قلت الاقسام كان اسهل
ضبطا فلذلك اشار الى تعميم تفسير الحسي والعقلي بقوله والمراد بالحسي الخ
قوله المدرك هو باحد الحواس الخمس الظاهرة قوله او مادته اي افراده بقطع
النظر عن هيئته الاجتماعية قوله وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من امور اي
المعدوم الذي ركبته المتخيلة من امور كل واحد منها موجود في الاعيان محسوس
وليس المراد بالخياليات هنا الصور المرتسمة في الخيال المتأدية اليه من طرق الحواس
وذلك لان اعلام الياقوتية ليست مما تأدت الى الخيال من الحواس الخمس اذ
لم يقع بها احساس قط قوله وهو من باب جرد قطيفة اي اضافة محمر الى الشقيق
من باب اضافة الصفة الى الموصوف والمعنى شقيق محمر والمراد به شقائق النعمان
وهو نبت معروف قوله اذا تصوب مال الى السفل هو قولهم صاب المطر اذا نزل

قوله اعلام جمع علم وهي الراية وحاصله انه شبه الشقيق عند تميل رأسه وتصعده
بهبوب الرياح عليه باعلام ياقوت مبسوطة على رماح من زبرجد فان اعلام ياقوت
نشرن على رماح من زبرجد لا يدرك مجموعها من حيث انه مجموع باحد الحواس الخمس
الظاهرة لكن مادته وهي كل واحد من الاعلام والياقوت والرماح والزبرجد
محسوس بحس البصر فالمشبه هنا مفرد حسي والمشبه به مركب خيالي قوله ولكنه بحيث
لو ادرك يعني على تقدير وجوده لكان مدركا بها اي باحدى الحواس الظاهرة قوله
وهذا القيد يميز الوهمي عن العقلي يعني العقلي الصرف فانه لا يجب ان يكون بحيث لو وجد
في الخارج لكان مدركا بالحس وليس المراد بالوهميات هنا المعاني الجزئية المدركة
بالوهم كما سبق الاشارة اليها لان انياب الاغوال ورؤوس الشياطين ليست من
المعاني الجزئية وانما هي صور قوله وانياب الاغوال مما لا يدرك بالحس لكنها
لما اعتقد فيها غاية الخدع حسن تشبيه نصال السهام او الرماح بها للاهتمام
وهي لا وجود لها في الخارج فان الغول امر وهمي فكذا انيابه فكل احد منها
قوله ما يسمى متخيلة ومفكرة هما قوة واحدة لكن لها اعتباران ولذلك
سميت باسمين لاعتبار كل منهما على الانفراد قوله في تصورها المتخيلة نفسها اي في تصوير
المتخيلة الغول فالضمير المضاف اليه تصوير راجع الى الغول من اضافة المصدر الى
المفعول قوله كاللذة اي كاللذة والالم الحسيين والشبع والجوع ونحوهما فعلم
مما ذكر انحصار طرفي التشبيه في الحسي والعقلي لانه جعل الخيالي من الحسي والوهمي
والوجداني من العقلي تقليلا وتسهيلا على المتعلم لانه كلما قلت الاعتبارات
قلت الاقسام واذا قلت كان تعلمها اسهل ضبطا وانما جعل الخيالي من الحسي لان للحس
مدخلا كما عرفت مع ان المدرك منها هو الصور لا المعاني وجعل الوهمي في العقلي لانه لا
مدخل للحس فيه والوجداني من العقلي ايضا لاشتراكهما في ان المدرك منها هو المعاني

لا التصور قوله قصد اشتراك المشبه والمشبه به في ذلك المعنى اشتراكا تحقيقيا بان يثبت
ذلك المعنى لهما في الواقع لا بالفرض او اشتراكا تخييليا وهو ما لا يمكن وجوده فيهما او في
احدهما الا بتأويل قوله وجه ذلك ان زيدا والاسد الخ اي وانما قلنا ان المراد بوجه الشبه
المعنى الذي له زيادة اختصاص بالطرفين وقصد بيان اشتراكهما فيه حيث
اولنا عبارة المص ولم نبقها على عمومها لان زيدا والاسد في قولنا زيد كالاسد
يشتركان في كثير الخ قوله انه لا يوجد ذلك المعنى يعني لا يكون وجه الشبه فيما ذكر
من الطرفين محققا ثابتا متقررا بحسب نفس الامر قوله والقاضي للسيل يعني في
البيت السابق وهو قوله رب ليل قطعته تصوحدا وفراق ما كان فيه وداع
قوله اي في هذا التشبيه يعني المذكور في هذا البيت قوله في جوانب شيء مظلم اسود
غير موجود في المشبه به الا على طريق التخييل ووصف المظلم بالاسود للمبالغة في سواده
ولهذا يقال للسيل انه مظلم وانه كالهذا في قوله وذلك اي وجوده فيه بان
وجود تلك الهيئة التي هي وجه الشبه في المشبه به وهو قوله سنن لاح الخ
قوله لما كانت البدعة ما لا يكون قول الرسول عم ولا فعله ويعتقد انه قوله
او فعله وكل ما جهل اي ركب كاعتقادات ارباب الضلال قوله فلا يهتدي قوله
للطريق الموصل الى المطلوب قوله من ان ينال مكروها كان يتفقه عدو وقتال
او يقع في مهواة مهلكة قوله بطريق العكس اي بطريق ان يثبت لاحد الضدين
ضد ما اثبت للضد الاخر لان الذهن ينتقل من احد الضدين الى الاخر قوله اي
كون السنة والعلم كالنور الخ اي شاع في العرف تشبيه البدعة ونحوها بالظلمة
وتشبيه السنة ونحوها بالنور تخييلا بسبب شيوعه اي كثرة حضوره بالبال
وكثرة وروده في المقال لان الفهم الخ اي السنة وكل ما هو الخ قوله نحو اتيتكم اي
نحو قوله صلى الله عليه وسلم اتيتكم بالحنيفية البيضاء بين الرجي اي حال كون النجوم

بكائنة
النجوم كائنة بين الرجي قوله بالسنن بين الابتداع اي حال كون السنن
بين الابتداع قوله اي النجوم يعني مثل تشبيه النجوم ببياض المشيب الخ قوله او
بالانوار اي او تشبيهها اعني النجوم بالانوار الخ ومراده انه لما تخيل للسنة نور
وضياء وللبدعة سواد وظلام صارا بهذا التخييل كانهما من المبصرات وصار
تشبيه المبصرات كالنجوم والرجى بهما كتشبيهها بالمبصرات حقيقة والتاويل فيه
انه تخيل ما ليس بمتلون متلونا والا فالبياض والاشراق والظلمة من اوصاف
الاجسام فلا يوصف بها المعاني قوله ولا يخفى ان قوله لاح بينهن الخ اشارة
جواب ما قيل في هذا المحل من ان سبك هذا البيت غير مرضي وكان الاجود
ان يقول وكان النجوم بين دجيها سنن لاح بين ابتداع لانه انما يليق
النور من بين الظلم لا العكس انتهى قوله اي سنن لاح بين الابتداع النكتة
في العدول الى القلب وارتكابه مع انه خلاف الاصل بيان كثرة البدع حتى كان
البدعة هي التي يلوح من بينها قوله من وجوب اشتراك الطرفين في وجه الشبه يعني
المستفاد ذلك الوجوب مما قال المص من ان وجه الشبه هو ما يشترك فيه الطرفان
قوله كون القليل مصلحا والكثير مفسدا للعدم اشتراك الطرفين اعني النحو والملح
في ذلك كون المشبه الخ قوله لا يحتمل القلة والكثرة لامتناع جعل رفع الفاعل
ونصب المفعول مضاعفا اذ لا يخفى ان المراد الخ قوله بل وجه الشبه هو
باعمالهما الخ وذلك لوجوده في الطرفين فان الملح اذا استعمل في الطعام صلح
والا فسد كذا النحو ان استعمل في الكلام صلح والا فسد قوله اما غير خارج عن
خارج عن حقيقتهما يشمل صورتين ما يكون حقيقتهما النوعية او جزء حقيقتهما
ولذلك عدل عن قولنا اما داخل في حقيقتهما لان تمام الحقيقة اذ الشيء لا يدخل
في نفسه قوله كما في تشبيه ثوب باخر في نوعهما اي في كونه ثوبا خاصا كالتشبيه

قطن بثوب آخر فهنا وجه التشابه الحقيقي قوله وفي جنسها اي في كونه ثيابا
كتشبيه ثوب قطن بثوب حرير وهنا وجه التشبيه جزء الماهية وكتشبيه بعض الحيوانات
النجم بالانسان في كونه حيوانا فقوله في كونهما كانا مثال لكونه نوعا وقوله او
ثوبا مثال لكونه جنسا وقوله او من القطن مثال لكونه فصلا قوله او خارجا اي
وجه الشبه عن حقيقة المشبه والمشبه به صفة لها ضرورة وجوب اشتراك المشبه والمشبه به
في وجه الشبه قوله حقيقة في الذات اي ذات الموصوف مفتقرة اليها قوله اما حسية تقسيم
للصفة الحقيقية قوله كالكيفيات الجسمية الكيفية اي ما لا يتوقف تصورها على تصور
غيرها ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محلها اقتضاء اوليا وهذا مرهان الحوج في
صدر الكتاب قوله اي المختصة بالاجسام يعني في العروض والحلول والقيام والثبوت
قوله اللتين يتأدى بها اي في مقدم الدماغ قوله فيفترقان الى العينين اي بعد تلاقيهما
بالتحاذي او بالتقاطع على هيئة الصلب نقلا عن كتب التشريح قوله من الالوان
متعلق بمدرك وذلك كتشبيه الشيء الابيض بالثلج ولم يدرك الكون تصورها ضروري
غني عن التعريف قوله والشكل هيئة الا يعني ان الشكل هيئة تعرض للشيء لو احاطة حد
حد واحد كالكرة والدائرة او حدان كنصف الدائرة او حدود كالمثلث والمربع
والحد النهاية كتشبيه المستوي المنتصب بالرمح وكتشبيه الشيء المستدير بالكرة
تامة وبالحلقة اخرى والدائرة سطح يحيط به خط واحد في داخله نقطة
كل الخطوط المستقيمة الخارجة من تلك النقطة اليه متساوية وتلك النقطة يقال لها الى المحيط
مركز الدائرة قوله كم متصل فان الذات المدرك بالكم هو عرض يقبل التجزي
وبالاتصال ان يكون لاجزائه اي وقت فرض التجزية حد مشترك تتلاقى عنده
وبه احترز عن العدد ويكون قار الذات ان يكون اجزاؤه المفروضة ثابتة
وبه احترز عن الزمان فالمقدار كالخط والسطح والجسم التعليمي وذلك

وذلك كتشبيه عظم الجثة بالجبل والفيل ~~في الخروج من القوة الى الفعل~~ قوله هي الخروج
من القوة الى الفعل على سبيل التدريج هذا تعريف الحكم وهو تعريف لمطلق الحركة
واما عند المتكلمين فهي حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر وهي عبارة
عن مجموع الحصولين وهذا مختص بالحركة الاينية وذلك كتشبيه الذاهب على الاستقامة
بالسرعة بنفوذ السهم قوله ومن جعل المقادير والحركات من الكيفيات فاتحد
وجه التسامح ان المقادير من مقولة الكم اعني الذي يقتضي القسمة لذاته والحركات
من الاعراض النسبية والكيفية تقتضي لذاتها قسمة ولا نسبة فكان اراد بالمقادير
اوصافها من الطول والقصر والتوسط بينهما قوله اي بالمذكور اي يدرك بالمذكورات قوله
بالبصر قوله باعتبار الحكم حالة تحصل من اجتماع اللون والشكل وباعتبارهما
يوصف الشخص بالحسن والقبح بان له تماما خلقيا [illegible] هو تناسب الاذن قوله من
النوح اي حركة الهواء قوله مقاوم اي صلابة قوله والخشونة وغير ذلك اي كالنعومة
والقبض والكدسوة قوله والاوليان منها يعني الحرارة والبرودة فعليتان
لان الحرارة كيفية من شأنها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من
شأنها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات قوله والاخريان انفعاليتان اي الرطوبة
واليبوسة لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفريق والاتصال واليبوسة
كيفية تقتضي صعوبة ذلك قوله ويكون للشيء بها قوام سيال وذلك [illegible]
مثلا فادته ينتقل عن وضعه والاعتبار كثير [illegible] قوله النفوذ
الباطن من الرطوبة وعاسكة من اليبوسة قوله والصلابة وهي تقابل اللين اي كيفية
مانعة عن قبول الغمز الى الباطن قوله واللزوجة والهشاشة سهولة تفرق
الجسم وصعوبة اتصاله واللزوجة عكسها قوله واللطافة هي ان لا يحجب ما خلفه
والكثافة ضدها اي بان يحجب ما خلفه قوله وغير ذلك اي ما هو [illegible]

في غير هذا الفن قوله وعملية عطف على حتة اي الصفة الحمصة اما حتة كما مر او عملية
قوله بذوي الانفس نحو من الفضلاء وغيرهم قوله من الزكا اي حدة الفؤاد قوله معد تنقيح
الدال اسم مفعول اي اعدتها النفس لاكتساب الاراء وقيل هو ان يكون سرعة انتاج
القضايا وسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة
المقدمات المنتجة كما اذا لاحظ ان كل جسم جوهر مثلا وان شيئا من الواجب بجوهر انتقل
ذهنه سريعا من ملاحظتها بين الحدثين الى النتيجة وهي ان الواجب ليس بجسم من الشكل
الثاني قوله وقد يقال على معان اخر العلم يطلق على اشياء يطلق على حصول صورة الشيء
عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك الكلي وعلى ادراك
المركب وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض صادرا
عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها ويقال لها الصناعة كذا في الشرح قوله حركة للنفس
مبدؤها ارادة الانتقام اي تغير يحصل عند غليان دم القلب لارادة
الانتقام قوله والحلم هو طمانينة النفس عند ثوران الغضب قوله وهي الطبيعي اي
الخلق قوله ملكة احتراز عن الحال قوله تصدر عنها اي صادرة عن النفس بسبب تلك
الملكة القائمة بها وانما قلنا عن النفس احترازا عن افعال الجوارح كالكتابة الصادرة
من صاحب ملكة قوله مثل الكرم الكرم هو يقابل البخل واللوم فان كان بذل النفس
فهو شجاعة وان كان بذل المال فهو جود وان كان كف ضرر فاما ان يكون مع القدرة
واما ان لا يكون معها والاول عفو ويقرب منه الحلم ونسيا الحقد بحق الامر فان
عجز قوله وغير ذلك نحو كالبخل والعجز والجبن وغيرها قوله واما اضافية اي واما
ان يكون وجودية لكنه صفة اضافية وهي التي لا تقرر لها في ذات الموصوف وغير
مفروض لها بل يكون مفروضا معتبرا عند العقل قوله فانها ليست لها اي فان
ازالة الحجاب مما لا تقرر لها في ذات الشمس من غير مفروض لها قبل وجه الشيء هنا

صح
هنا في الحمصة هو الظهور الا انهم تسامحوا فيه وجعلوا لازمة وفي رفع الحجاب الشديد
شان البصيرة مع الشبهة الحاصلة بينها وبين ما تريد الاطلاع عليه كشان البصر
مع الظلمة في كونهما معهما كالمحجوب عن مدركهما وفي انقلاب حالهما الى رفع الحجاب
مع الحجة اذا جليت ومع الشمس اذا ظهرت قوله وقد يقال الحمصة لا بد في هذا
يتوقف على بيان مقدمة وهي ان الشيء الموجود اي في الخارج لا يخلو احواله ثلاث الاول
اما ان يكون وجوده في الخارج بان يكون الخارج ظرفا لوجوده كزيد او يكون في
اي يكون الخارج ظرفا لنفسه لا لوجوده كالملازمة بين طلوع الشمس ووجود النهار
فانها ثابتة في الخارج سواء اعتبرها ام لم تعتبر واما ان تكون وجوده في الاعتبار
وهو الذي لا تحقق لموضوعه الا بحسب اعتبار العقل فان اعتبره كان موجودا وان
لم يعتبره لم يكن موجودا كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب والانياب للمنية وكتصور
بحر من زيبق وجبل من ياقوت وجه الذهب اذا علم هذا فنقول قد يطلق الحقيقة
على ما يقابل الاضافي كما في صيغ المص فيشمل الحقيقي على هذا الاصطلاح الموجود
في الخارج والموجود في الاعتبار وقد يطلق الحقيقي باستعمال اخر على ما يقابل
الاعتباري فهو بهذا الاستعمال اخص من الاستعمال الاول قوله اشارة الى انه مراد
ههنا اي الى ان اطلاق الحقيقي في مقابلة الاعتبار مراد في باب التشبيه
قوله بين حقيقي وهو ما له تقرر في ذات الموصوف كالكيفيات النفسانية قوله
كاتصاف الشيء بكونه مطلوبا لوجوده هذا مثال للوصف النسبي فان مطلوبية
المطلوب ليست وصفا متقررا بل هو وصف اعتبره العقل بالنسبة الى الطلب
القائم بالنفس ولهذا كان اعتباريا نسبيا قوله او كاتصاف شيء بتصور زيد
وهي هذا مثال للاعتباري المحض كتصور الانسان براسين
او بلا راس وغير ذلك قوله لكونه مركبا من متعدد هذا القسم من وجه الشبه وهو

ما يكون بمنزلة الواحد ذو جهتين فهو بالنظر الى ذاته متعدد و بالنظر الى هيئة المجموعة
واحد قوله بان يكون حقيقة ملتئمة من امور مختلفة كحقيقة الانسان فانها ملتئمة من الحيوانية
والناطقية قوله او اعتباريا اي لا حقيقة لها في حد ذاتها بل بمجرد اعتبار العقل
كالهيئة المنتزعة في الثريا وكان مثار النقع فوق رؤوسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه
قوله وكل منهما اي من الواحد وما هو بمنزلته حسي او عقلي فيكون وجه الشبه بهذا
الاعتبار على اربعة اقسام من ضرب اثنين وهما الواحد وما هو بمنزلته في اثنين وهما
الحسي والعقلي قوله ليكون كل منها وجه تشبيه وذلك انما يكون اذا كان التشبيه في امور
كثيرة لا يتقيد بعضها ببعض بل كل واحد منفرد بنفسه وقد يكون ذلك تشبيهات منضما
مضموما بعضها الى بعض لاغراض فلا يجب فيها ترتيب فانك اذا قلت زيد كالاسد
بإساءة والبحر جودا والسيف مضاء لا يجب عليك ان تحفظ في هذه التشبيهات
نظاما ولا يتغير حال الباقي بترك بعضها كقولهم هو يصفو ويكدر ويحلو ويمر وترك
فانه لو ترك ذكر الكدر والمرارة كان المعنى في تشبيهه بالماء في الصفاء وبالعسل
في الحلاوة باقيا على حاله قوله بل في الهيئة المنتزعة يعني في التركيب الاعتباري
او في الحقيقة الملتئمة منها يعني في التركيب الحقيقي قوله او مختلف بعضه حسي وبعضه
عقلي فيكون هنا ثلثة اقسام اخر وانما لم يقسم ما هو بمنزلة الواحد الى هذه الاقسام
الثلثة لان الاختلاف فيه غير معتبر لان المعتبر منه هو الهيئة الحاصلة من المتعدد لا المتعدد
وتلك الهيئة واحدة لا تعدد فيها قوله اي يجوز ان يكون كلاهما اي كلا طرفي التشبيه
اعني المشبه والمشبه به قوله امتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي شيء انما كان
الامر كذلك لانه لا يدرك بالحس الا ما كان محسوسا ويمتنع قيام المحسوس بالمعقول فان
وجه الشبه امر ماخوذ من الطرفين الى قوله والعقلي من وجه التشبيه اعم من الحسي
اي او سع مجالا واكثر افرادا لانه كلما وجد الحسي وجد العقلي من غير عكس وحاصله

انه ان وجه الشبه اذا كان حسيا فطرفاه لا يكونان الا حسيين لان وجه الشبه قائم بالطرفين ويمتنع
قيام الحسي بالعقلي وان كان وجه الشبه عقليا فينقسم باعتبار الطرفين الى اربعة لان اقسام
طرفاه اما حسيان او عقليان او المشبه عقلي والمشبه به حسي او بالعكس قوله وادراك
العقل من المحسوس شيئا ولذلك يستفيد اكثر علوم العقلية من الحواس ولذلك
قيل من فقد حسا فقد علما اي علما يتعلق بذلك الحس قوله ولذلك يقال الى اخره
اي ولما قلنا من انه يجوز ان يكون طرفا العقلي عقليين دون الحسي قال علماء علم
البيان التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي لانه يعم انواع الطرفين الاربعة
المذكورة بمعنى ان كل ما يصح له اي ليس المراد بالعموم هنا العموم المنطقي بمعنى انه
كلما صدق التشبيه بالوجه الحسي صدق التشبيه بالوجه العقلي من غير عكس بل بمعنى
انه كلما يصح فيه التشبيه قوله فان قيل هو اي وجه الشبه مشترك فيه الى آخره
هذا السؤال وارد على قوله وكل منهما اما حسي يعني كيف يجعل وجه الشبه حسيا
مع انه مشترك فيه لما عرفت من انه المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه فيجب ان يكون وجه الشبه
عقليا دائما قوله كالحمرة التي تدرك بالبصر جزئياتها الحاصلة في المواد يعني مثل حمرة
هذا الخد وحمرة هذا الورد فانها تدرك بالحس واما الحمرة من حيث هي حمرة فغير
مدركة بالبصر ولا بغيره من الحواس لان الماهية من حيث هي امر معقول كلي لا
مدخل للحس فيه وانما يدركه العقل قوله فالحاصل اشارة الى وجه الضبط قوله
وكل من الاولين اي الواحد والمركب اما حسي او عقلي فيصير الاقسام اربعة قوله
والاخير اي المتعدد من وجه الشبه قوله او مختلف يعني بعضه حسي وبعضه عقلي قوله
يصير سبعة يعني من مجموع الاربعة الاول والثلثة الاخيرة قوله والثلثة العقلية يعني
الواحد العقلي والمركب العقلي والمتعدد العقلي قوله طرفاها اما عقليان او حسيان
الى تبلغ اثني عشر من ضرب ثلثة في اربعة قوله صار ستة عشر قسما يعني بانضمام الاربعة الاول

منها
وترك
قوله
والآخر

الحاصل في عشر الاخيلة قوله الواحد الحسي هذا شروع في تعداد امثلة الاقسام المذكورة آنفا كالحمرة
من المبصرات يعني في تشبيه الخد بالورد قوله والخفاء يعني خفاء الصوت من المسموعات في تشبيه
الصوت الضعيف بالهمس قوله وطيب الرائحة من المشمومات في تشبيه النكهة بالعنبر قوله
ولذة الطعم من المذوقات في تشبيه الريق بالخمر مجازا عن الريق او بعض اشربة الخمر حيث
اشتق الطعم بالذوق قوله ولين الملمس من الملموسات في تشبيه الجلد الناعم اي اللين بالحرير قوله
كما مر اي كما تقدم انفا من ان هذه المذكورات مدركة بالحواس نحو الظاهرة قوله
وكون الخفاء اي قوله تاما ووجه التام ان الخفاء والطيب واللذة امور عقلية
وبالذوق طعم الخمر اللذيذة قوله كالعراء عن الفائدة اي الخلو عنها قوله والجراءة اعلى اجتماع
الجراة على الشجاعة او الشجاعة على ما فسرها الحكماء مختصة بقوات النفس لوجود كونها صادرة
عن روية فيمتنع اشتراك الاسد فيها بخلاف الجراة فانها اعم قوله في تشبيه وجود الشيء
العديم النفع بعدمه يعني في العراء عن الفائدة فما طرفاه مفقود كما يقال هذا الموجود
كان معدوم والوجود والعدم من الامور العقلية سواء كان الموجود عبارة عن الفائدة ام لا
قوله وتشبيه الرجل الشجاع بالاسد يعني في الجرادة فما طرفاه حسيان قوله وتشبيه
العلم بالنور يعني الهداية قوله وتشبيه العطر بخلق شخص كريم في استطابة النفس ولا يخفى
ما في الكلام من اللف والنشر يعني في كلام المصنف كالعراء والجراة والعطر بخلق
كريم لف ونشر مرتب قوله كالرائحة الفائدة وكذا باستطابة النفس فانه من شائبة التركيب
قوله والمركب الحسي اي وجه الشبه المركب الحسي الخ وقد علمت ان وجه الشبه اذا كان
حسيا لا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما لما علم من الحسي مطلقا لا يكون طرفاه
الا حسيين لكنه ينقسم باعتبار آخر وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان او احدهما
مفرد والآخر مركب ويصدق بصورتين والمجموع اربعة اقسام فالمفردان نحو زيد
كالاسد والمركبان نحو قوله كأن مثار النقع فوق رؤوسنا واسيافنا ليل تهاوى

المشبه
بي كواكبه والمختلف كتشبيه الشقيق باعلام ياقوت في قوله كأن محمر الشقيق البيت فيما
مفرد والمشبه مركب وكتشبيه نهار مشمس قد شابه زهر الربى بليل مقمر فيما المشبه مركب
والمشبه مفرد وجعلها مشبها او مشبها به يعني او وجه تشبيه قوله ولهذا اي ولكون
ان معنى التركيب هاهنا ما قلنا في صاحب المفتاح يصرح اه قوله حقيقة مركبة
من اجزاء مختلفة كحقيقة زيد الحسية وهي ذاته فانها مركبة من اجزاء مختلفة وهي
اعضاؤه او العقلية وهي ماهيته فانها مركبة من اجزاء مختلفة وهي الجنس والفصل
قوله زيد كالاسد مفردين اي مع ان كل من زيد والاسد والانسان حقيقة
مركبة من اجزاء مختلفة قوله اي تفتح نوره وهو بمثابة كل حبة من العنب كالكزبرة
ونوره ضمير عائد الى العنقود والثريا بنية بعد الصبح قوله الى المقدار المخصوص
يعني مسافة ما بين تلك الصور او مجموع مقدار الثريا والعنقود اخير مالهما من الطول
والعرض المخصوصين فنظم الهيئة وهي وجه الشبه مدرك بالبصر وطرفاه وهما الثريا
وعنقود الملاحية مفردان وان كان العنقود مقيدا بقوله حين نور في التقييد لا يقتضي التركيب
قوله من اثار الغبار يعني ان مثار اسم مفعول اضيف الى موصوفه من باب جرد قطيفة
واعني كأن النقع المثار قوله واسيافنا الواو فيه بمعنى مع قوله حذفت احدى
التائين حذف التاء مثلا جوازا لطلب التخفيف لما في اجتماع المثلين من الثقل وعدم
امكان الادغام لوقوعه اول النطق لما يلزم عليه من الابتداء بالساكن وهل المحذوف
تاء المضارعة ام تاء التفاعل الخلاف مذكور في علم الصرف ويجوز ان يكون تهاوى ماضيا
من غير حذف فيه لكن جعله بمعنى الماضي يخل بكثير من لطائف قصدها الشاعر قوله متفرقة
فان كلا من الكواكب والسيوف قوله مستطيلة كذا كل منهما مستطيل اما السيوف فظاهر واما
الكواكب فلانها تستطيل اشكالها بالتهاوي وقيل التهاوي يكون على الاستقامة
قوله في جوانب شيء مظلم كذا كل منهما متفرقة في جوانب شيء مظلم اما السيوف

وضمير نوره

فيه ظلمة الغبار واما الكواكب ففي ظلمة الليل فهذه الهيئة ووجه الشبه مركبة وكذا طرفاهما
قوله تهافتا وتداخلها واستطالة لاشكالها اي الكواكب والحاصل ان كلا من وجه
الشبه وطرفيه في هذا البيت مركب لانه هيئة منتزعة من امور متعددة قوله في
تشبيه الشقيق باعلام ياقوت الخ يعني في قوله وكان محمر الشقيق اذا تصوب او تصعد
قوله اعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد قوله فان المشبه هو الشقيق مفرد
والمشبه به وهو الهيئة الحاصلة من اعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد
مركب وكذا وجه الشبه وهو الهيئة الحاصلة من اجرام حمر مبسوطة مخروطة
وعلى مبسوطة على رؤوسها مركب قوله وعكسه اي يكون المشبه مركبا والمشبه به مفردا
قوله قد شابه اي خالط فان المشبه مركب وهو ظاهر والمشبه به مفرد عادم ما في الكتاب
انه مقيد بمجرور والتقييد ما ينافي الافراد ولا يقتضي التركيب ووجه الشبه ايضا
مركب لانه هيئة منتزعة من عدة اشياء قوله ومن بديع المركب الحسي اي ومن بديع
وجه الشبه وجه الشبه الذي يجيء الحسي قوله من الاستدارة بيان للهيئة وفيه شك ان كل
واحد من الاستدارة والاستقامة هيئة لا الهيئة والعرض واحد وهما من اقسام الاعراض
فيكون الامر المعتبر تركيبه منهما اي من كل واحد منهما ومن عرض آخر عرضا ايضا وهو
ظاهر فيكون ذلك الامر هيئة وهو المطلوب قوله ويعتبر فيهما اي الاستدارة والاستقامة
وغيرهما التي كل منها هيئة قوله الاوضح عبارة اسرار البلاغة يعني قد غير المص عبارة
الشيخ في اسرار البلاغة لما هو اغلق منها قوله اعلم اي حيث قال الشيخ هناك اعلم
ان مما يزداد به التشبيه دقة ويزيد المراد بالشيء ما يميل اليه القلب قوله ان يجيء هناك
اعني يجيء وجه الشبه في الهيئات الخ قوله والهيئة المقصودة اي الهيئة التي وقعت
عليها الحركة قوله احدهما ان تقترن اي الهيئة التي وقعت عليها الحركة وربما
يظهر تغيير المص عبارة الشيخ لانه قال ان تقترن بالحركة وربما يظهر تغيير المص

المص عبارة الشيخ من ان تقترن الهيئة التي وقعت عليها الحركة بغيرها من اوصاف
الجسم قوله والثاني ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها من اوصاف الجسم قوله فالاول وهو
ان تقترن بالحركة غيرها من اوصاف الجسم قوله كما في قوله والشمس الخ كوجه التشبيه الذي في
قول ابي المعتز او ابي النجم قوله مع تموج الاشراق وذلك لان للشمس حركة متصلة
دائمة وكونها بسبب تلك الحركة تموج واضطراب قوله بهما اي يقصد لوقوعه
تموجه بان ينبسط ذلك الشعاع على دائرة الشمس والمرآة قوله وكذلك المرآة
اذا كانت في كف الاشل وذلك لان له حركة تدوم وتتصل ويكون فيها سرعة وميل
واما الحركة فتموج نور المرآة قوله والوجه الثاني يعني من الوجهين قوله عن
غيرها من الاوصاف اي من اوصاف الجسم كاللون وغيره وبجعل وجه الشبه الحركة
من غير ان يضم اليه شيء من الاوصاف الجسم كما قال وكان البرق مصحف قار قوله
فانطباقا مرة وانفتاحا الخ يوجد في الهيئة غير الحركة للبرق وهو الانطباق والانفتاح
لا البرق واللمعان قوله ولو كان وجه الشبه مفردا اي لو لم يكن هناك اختلاف
حركات لما حصل في هيئة الحركة تركيب كما في حركة الرحى والسهم لا تركيب فيهما لاتحادها
اي لاتحاد الحركة فيهما جهة واحدة وعلى وجه واحد قوله اي فينطبق تارة المصحف
او البرق انطباقه فان الشاعر لم ينظر الى جميع اوصاف البرق ومعانيه الا
الى الهيئة التي تجدها العين فيه من انبساط يعقبه انقباض فشبه تلك الهيئة
بما يفعله القارئ باوراق المصحف من فتحها مرة حين يقرأ وتطبيقها اخرى
حين يترك وانما كان هذان الوجهان من بدائع التشبيهات لانه يحتاج في
ادراك نحوهما الى دقة نظر ووقوع فكر قوله وقد يقع التركيب في هيئة
السكون الخ كما يقع في هيئة الحركة قوله كما في قوله يقعي جلوس اي كوجه الشبه الذي
في قول ابي الطيب في صفة كلب له قوله اي يجلس يعني ذلك الكلب قوله

جلوس البدوي المصطلي صلبت قامته بأريج محرق لم يجدك أي يقوّم محكمة الخلق
من جدل الشيء إذا أحكم جدل الحبل المفتول المحكم الفتل قوله كجلوس البدوي عند الاصطلاء
بالنار إلى آخره البدوي إذا اصطلى بالنار أقعى بأليتيه ونصب ركبتيه لتصل النار
إلى بطنه وصدره وأغاضه البدوي لأنه لا يصطلي إلا على حفرة فهو يصح في الأكثر
والحضري اصطلاؤه على التنور فلعله لا يقعي قوله في استصحابه أي استصحاب ذلك
النافع قوله حملوا التوراة أي كلفوها قوله ثم لم يحملوها أي لم يقبلوها قوله وكذا في
جانب المشبه به حاصله أن وجه الشبه هنا بين أحبار اليهود الذين كلفوا العمل بالتوراة
ثم لم يعملوا بذلك وبين الحمار الحامل للأسفار والغرض توجيه الذم إلى من أتعب
نفسه في حمل ما يتضمن المنافع العظيمة ثم لا ينتفع به لجهله وهذا المعنى عين
حاصل من الحمار المطلق بل من الحمل المشروط بالشرطين المذكورين فيكون وجه
الشبه منتزعا من أمور مجموعة قرن بعضها إلى بعض وفي ذلك أن دوهي من
الحمار فعل مخصوص به قوله وعلم أيضا أي أن وجه الشبه المركب العقلي قوله
ينبع الخطأ يقع في التشبيه قوله لوجوب انتزاع وجه الشبه من الكل ذلك المتعدد — أي انتزاع
وذلك حيث وقع بعد أداة التشبيه أمور يظهر للسامع أن المقصود
التشبيه أمر منتزع من بعضها مع أن مقصود المتكلم انه منتزع من جميعها
قوله لوجوب انتزاعه أي في وجه الشبه في هذا البيت قوله فإن المراد
أي مراد الشاعر من البيت قوله اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مويس وفي ذلك
وجب انتزاعه من مجموع البيت فإن الابتداء من الشطر الأول والانتهاء من
الشطر الثاني قوله والمتعدد أي ووجه الشبه الذي لا يكون مركبا من متعدد
وقد علمت أنه على ثلاثة أقسام إما حسي بجميعه أو عقلي بجميعه أو بعضه
حسي وبعضه عقلي قوله في تشبيه فاكهة بأخرى فإن هذه الثلاثة كلها

المنتزع

كلها حسية ولو شبه الواحد منها بالواحد المقابل له من الآخر أو الهيئة
من الثلاثة الأخرى لكان التشبيه مفردا لا متعددا قوله واختفاء السفاد أي نزو
الذكر على الأنثى وفي المثل هو أخفى سفادا من الغراب قوله في تشبيه إنسان بالشمس
فإنها حسنة الطلعة وشهرة الشأن بالغاية في اشتهار الشأن قوله تشترك
هي فيها أي جميع تلك الأمور المذكورة في تلك الهيئة المنتزعة قوله والمراد
ههنا ما به التشابه أي المراد بالشبه الشيء يكون به التشابه لا نفس التماثل الذي هو
وفي المثل قوله لكون كل منهما له أي لاتصاف كل من المتضادين بمضادة الآخر قوله
ثم ينزل التضاد أي الشبه المنتزع من نفس التضاد قوله يقال ملح الشاعر إذا أتى
التمليح في عبارة الكتاب مصدر ملح الشاعر قوله والتسوية بينهما أي بين
التمليح والتلميح وهذا جواب عما قيل إن التمليح سواء يأتي في الكلام
إلى مثل سائر أو شعر نادر أو قصة مشهورة على معنى أن يكون في الكلام ما ينتقل
الذهن منه إلى شيء من ذلك قوله وإلا فهو تهكم أي وإن لم يكن الغرض ما ذكر من مجرد
الملاحة والظرافة إلى آخره قوله لا يكون هذا من التمليح والتهكم في شيء لأنه لا يكون
المراد حقيقة ما بينهما وهو التضاد وفي لا حاجة إلى قوله ثم ينزل منزلة التناسب
قوله كان زيدا أخوك مثال للخبر الجامد لأن أخا ليس له مصدر من المصادر حتى
يكون مشتقا من ذلك المصدر وكأنه قدم مثال المشتق لأنه مصدر وهو القدوم
وذلك لأن الخبر في المعنى هو المشبه والشيء لا يشبه بنفسه فلا يستقيم أن يكون
للتشبيه فيكون للشك والظن قوله ومثل نحو زيد مثل الأسد قوله مما يؤدي هذا
المعنى نحو زيد يشبه أو يماثل الأسد أو يشابهه أو يماثله الأسد قوله بخلاف كأن فإنها
يليها المشبه لا المشبه به قوله ويماثل ويشابه كأنهما للتفاعل لأن التشبيه أخذ ما
بعدهما من الجزئين قوله بل المراد تشبيه حالهما إلى آخره حاصله أن الماء في

الآية ليس هو المشبه به وانما المشبه امر مركب من مضمون الجمل الواقعة بعد الكاف قوله فقد يكون
ملفوظا وقد يكون محذوفا حاصله ان المقدر عندهم كالملفوظ فالمشبه به الذي
يلي الكاف اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا قوله وقد يذكر فعل ينبئ من افعال
العلم او الظن بدل للاداة وقائما مقامها ونائبا عنها قوله علمت زيدا اسدا
استعمل في التشبيه ما يؤدي معنى العلم قوله لما في علمت من معنى التحقيق اي فعل العلم
يدل على قرب تشبيه زيد بالاسد فيكون التشبيه قريبا وقوة قرب هو بمعنى اولوية
كرامة وتنزيهه وكذا بعد على وزن تسوية قوله وحسبت زيدا اسدا وكذا ظننت
وما في معناه فاستعمل فيه ما يؤدي معنى الظن لان بعد التشبيه لان فعل الظن يدل
على ضعف التشبيه فيكون بعيدا قوله والاظهر حاصله ان الفعل هنا غير منبئ عن التشبيه
وانما المنبئ عنه حمل الاسد على زيد فان الفعل يحكم بانه لا على هذا الحمل تحقيقا
كما في قولك زيد اسد فانه يدل على التشبيه وان لم يكن هنا فعل بل الفعل منبئ عن
حال التشبيه في القرب والبعد لا عن نفسه قوله والغرض منه اي من التشبيه وهو الغاية
التي يقصدها المتكلم في ايراد التشبيه قوله يعود الى التشبيه انما كان ذلك اغلب وان
كان الغرض قد يعود الى المشبه به للاستواء وفي المشبه محكوم عليه بالتشبيه فيكون اصلا
في الكلام وغيره فرعا عليه والاصل ان يكون الغرض من الكلام عائدا الى الاصل قوله
بيان امكانه اي امكان وجود المشبه على صفة كذا وكذا حيث يدعي المدعي شيئا
لا يكون امكانه ظاهرا فيحتاج الى التشبيه لبيان امكانه قوله وهذا التشبيه ضمني التعرض
هو ان يفيد الكلام معنى آخر بلفظ آخر قوله اذا علم السامع لون المشبه به دون
المشبه به دون المشبه كما اذا قيل لك ما لون عمامتك وقلت كلون هذه واشرت الى عمامة لك
قوله ما لا يجدي في غيره فانك اذا كنت على طرف نهر وقت اخبارك صاحبك بانه
لا يحصل من سعيه على شيء ثم اخذت ترقم على الماء وقلت هل افاد رقمي على الماء

ء نفعا انك في سعيك هذا كرقمي على الماء فانك تجد لتمثيلك هذا ضربا
من التقرير والتاثير زائدا على القول والنطق بذلك في النوع وان كان
معلوما يقينيا الا ان التمثيل بالمحسوس يفيد زيادة قوة لان الالف بالحسيات اتم منه
بالعقليات وعليه قوله تعالى حكاية عن ابراهيم عليه السلام ولكن ليطمئن قلبي ويحتمل ان
يكون الغرض هنا بيان مقدار المشبه لا تقرير حاله لان تخلف الفعل عن الفائدة
مراتب مختلفة في الافراط والتفريط والتوسط واذا بالمحسوس عرف مرتبته
قوله وهذه الاغراض الاربعة يعني بيان الامكان والمقدار والحال والتقرير
قوله في الاول اي في بيان الامكان ان المقيس عليه لابد وان يكون اجلى من
المقيس واشهر بالوصف الجامع بينهما لان المقيس عليه اصل وملحق به والمقيس فرع
وملحق قوله ويعلم الحال في الثاني اي في بيان الحال لامتناع تعريف المجهول بالمجهول
ان كان المشبه به اخفى بوجه التشبيه من المشبه وما يساويه ان ساواه في المعرفة
والخصوص والعموم قوله فيقتضي الاخرين يعني الاغيبة والاشهرية معا قوله فالمشبه
به اي بالاتم الاشهر عند السامع للترغيب فيه قوله كما في تشبيه وجه اسود قوله
بمقلة الظبي فان المشبه هنا بوجه التشبيه افرغ في قالب الحسن لابتغاء تزيينه
وطلب انتقال الاستحسان سواد مقلته الى سواده فان سواد مقلة الظبي اشهر
بالبهاء قوله اي تقبيحه يعني تقبيح المشبه للتنفير عنه قوله وجه مجدور اي عليه
اثر الجدري قوله قد نقرتها اي نقرتها بالمنقار فانه اظهر المشبه وهو الوجه
المجدور في اقبح صورة لارادة زيادة القبح فيه والتنفير عنه وطلب انتقال
زيادة استقباح تلك السلحة ونقرتها اليه قوله حديثا بديعا اي جديدا
يميل اليه الطبع قوله لابراز المشبه في صورة الممتنع يعني ان المشبه وهو الفحم الموصوف
وان لم يكن ممتنعا لكنه لما شبه بالممتنع ابرز في صورته قوله اما مطلقا نحو مطلقا

اي سواء كان مع حصول المشبه في الذهن او مع عدمه قوله ولازوردية التي آخره اي
ازهار من البنفسج لازوردية وتزهو اي تتكبر وعلى من اليواقيت يتعلق
بتزهو والضمير في كانها عائد الى اللازوردية واوائل النار في اطراف كاوراقها
قال صنعتني في الساقات التي عليها اللازوردية اذا طالت اعيت قوله
لكن بتدرج الخ يعني ان النادر هو حضور صورة المشبه به مع حديث البنفسج والرياض
فاذا حضر المشبه هنا مع المشبه المنطبق المشبه به وكذا المشبه للجمع بين صورتين يكون
احدهما في غاية البعد عن الآخر قوله احدهما ايهام انه اي المشبه به اتم من المشبه في وجه الشبه مع
وجه التشبيه الذي يجعل فيه الناقص مشبها به الخ يعني حيث يوهم في الشيء التام
عن بصره انه زائد عليه ومع يجعل الفرع اصلا والاصل فرعا وتشبيه الزائد بالناقص
ويكون الغرض بالحقيقة اعلاء شأن ذلك الناقص بحيث صار اصلا لذلك الزائد
للمبالغة قوله ان وجه الخليفة اتم من الصباح يعني حيث جعل الصباح فرعا ووجه
الخليفة اصلا قوله بيان الاهتمام به اي بالمشبه يعني يكون الغرض بيان كون المشبه به
اهم عند المتكلم قوله في الاشراق والاستدارة بالرغيف يعني لظاهر الاهتمام بشأن
الرغيف قوله المشتمل على هذا النوع من الغرض يعني بيان الاهتمام قوله اظهار المطلوب
لكن لا يحسن المصير اليه الا في مقام الطمع في تسهيله قوله الذي ذكر المصنف في جميع ما تقدم
قوله بالزائد في وجه الشبه فانه يتعين احد الطرفين بكونه مشبها والآخر بكونه مشبها به
لاختلاف وجه الشبه فيهما قوله الى الحكم بالتشابه متعلق بمحذوف تقديره ترك التشبيه
ذاهبا الى الحكم والجار والمجرور حال ومثاله بان يقال هذان الشيئان متشابهان قوله
احترازا عن ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه يعني من غير مرجح وذلك لان السابق
الى الذهن في التشبيه ترجيح المشبه به في وجه الشبه ولا ترجيح هنا لان الغرض ان الطرفين
متساويان في وجه الشبه فحكم هنا بالتشابه ليكون كل واحد من الطرفين مشبها به قوله

قوله وليست بزائدة قاصرة وليس بمتعد فيكون الباء للتعدية قطعا قوله ترك التشبيه
الى التشابه لانه اراد الجمع بين دمعه ومدامته في لون الحمرة من غير تفاوت في الزيادة
والنقصان قوله عند ارادة الجمع يعني يجوز في التشابه التشبيه ايضا وهذا نفهم من
قوله فالاحسن ترك التشبيه الى التشابه فانه يعلم منه جواز التشبيه ايضا قوله كتشبيه غرة
الفرس بالصبح كما يقال بدت غرة الفرس كالصبح قوله وعكسه اي تشبيه الصبح بغرة
الفرس كما يقال الصباح كغرة الفرس قوله متى اريد يعني بالتشبيه قوله في مظلم الكثير
منه اي ظهور بياض قليل في سواد كثير قوله اذ لو اريد ذلك لوجب الخ يعني لو اريد
تشبيه غرة الفرس بالصبح لاجل المبالغة في الضياء لا لاجل وقوع منير في مظلم فانه
مع لا يكون من باب التشابه ولا يصح العكس فيه الا الغرض يعود الى المشبه به من ايهام
كونه اتم من المشبه على ما عرفت قوله وهو اي التشبيه باعتبار طرفيه الخ اعلم ان
التشبيه له تقسيمات اربع باعتبار طرفيه وباعتبار وجهه وباعتبار اداته وباعتبار
غرضه والاول على اربعة اقسام اما تشبيه مفرد بمفرد او مركب بمركب او مفرد بمركب
او مركب بمفرد وقد ذكر الكل تفصيلا قوله كتشبيه الخد بالورد كقولك خده كالورد
في الحمرة وكقوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لهن فان كل واحد يشتمل على صاحبه
عند الاعتناق كاللباس وكون كل واحد منهما يمنع صاحبه من الوقوع في فضيحة
الفاحشة كاللباس الساتر للعورة وليس قوله لكم ولهن قيدا في التشبيه لعدم توقف
الاشتمال والصيانة عليه قوله او مقيدان اي المفردان مقيدان قوله
لا يحصل من سعيه على طائل اي يكون سعيه بلا فائدة فيه قوله لان وجه الشبه الخ
تعليل لاعتبار هذين القيدين قوله على اعتبار هذين القيدين يعني كون السعي
لا فائدة فيه وكون الرقم على الماء قوله فالمشبه مقيد يعني المرآة في كف الاشل دون
المشبه به يعني الشمس قوله بان يكون كيفية حاصلة الخ يعني انه يجب في هذا التشبيه

ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور قوله كما مر من تشبيه الشقيق
بقوله وكان محمر الشقيق اذا تصوب او تصعد اعلام ياقوت نشرن على رماح من
زبرجد قوله فكثيرا ما يقع الالتباس قال صاحب المفتاح هذا فن له فضل احتياج
الى سلامة الذوق وصفاء القريحة فليس الحاكم بتمييز الباين اذا التبس احدهما بالآخر
سوى ذلك قوله تقصيا من التقصي بمعنى الاستقصاء وقوله من رباء من رؤية
البحر جواب الامر وتصور من الصورة لا من التصور قوله ذا شمس يقال اشمس اليوم
اي صار ذا شمس بان يضيء بها ولم يستره الغيم كما يقال اقمر الليل اي صار ذا قمر بان
يضيء به وشابه من الشوب بمعنى المخالطة قوله زهر الربا الزهر معروف والربا جمع
ربوة وهو ما ارتفع من الارض لانه اقرب الى السواد يعني فصار بذلك النهار المشمس قوله
كالليل المقمر قوله فالمشبه مركب وهو الهيئة الحاصلة لضوء الشمس من عدة اشياء قوله
ثم بالمشبهات كذلك اي ثم يؤتى ثانيا بالمشبهات بها على طريق العطف او غيره
وسمي ملفوفا لما فيه من لف المشبهات بعضها بالبعض وعدم الفرق بينها بالمشبه
بها كما في المفروق قوله كقوله في صفة العقاب اي كقول امرئ القيس يصف عقابا قوله
العناب والحشف البالي لف ونشر مرتب لقوله رطبا ويابسا قوله اذ ليس لاجتماعهما
هيئة يعني ان ليس هذا من المركب لانه ليس لانضمام الرطب من القلوب الى اليابس
منها هيئة يقصد ذكرها ولا لاجتماع الحشف البالي مع العناب ولذا فرق التشبيه
وقيل كان الرطب من القلوب عنابا وكان اليابس منها حشفا لم يكن احد
التشبيهين موقوفا في الفائدة على الآخر قوله او مفروق اي او تشبيه مفروق
وسمي مفروقا للفرق بين المشبهات بالمشبه بها قوله ثم آخر وآخر ثم يؤتى بمشبه ومشبه به
آخر وهكذا قوله كقوله النشر مسك الابيات اي كقول الشاعر وهو المرقش الاكبر
يصف نساء وحاصل ان في هذا البيت ثلاث تشبيهات كل منها مستقل بنفسه ليس

ليس بينها امتزاج يحصل منه شيء واحد لانه شبه الشعر بالمسك في اللون والرائحة وشبه
الوجوه بالدنانير في الاستنارة والاستدارة وشبه اطراف الاكف وهو الاصابع بالعنم
وهو شجر لين الاغصان يشبه به بنان الجواري وطرف دنانير للفرق فيه قوله
طرفه الاول اي طرف التشبيه الاول وهو المشبه دون طرفه الآخر وهو المشبه به
قوله صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي
فالمشبه هنا متعدد وهو صدغ الحبيب وحال المحب والمشبه به واحد وهو
الليالي وكذا ثغره وادمعي مشبه واللآلي مشبه به قوله بلغ مجرور بدل من المجرور
المدبج اي المدرج بعضه في بعض غير المسترخي قوله جمع اقحوان الاقحوان هو
البابونج ويقال في جمعه اقاحي بالتشديد واقاح وهو نبت بسيم مع تكشف وتبذ
عذري بعين قوله شبه ثغره بثلاثة اشياء يعني باللؤلؤ والبرد والاقحوان قوله
وباعتبار وجهه التشبيه باعتبار وجهه له تقسيمات ثلاثة تمثيل وغير تمثيل
ومجمل ومفصل وقريب وبعيد قوله اي التشبيه الذي الاشارة لان ما في قول
المص وهو ما وجهه الخ موصول بمعنى الذي والجملة الاسمية بعدها صلتها والعائد هو
الضمير المجرور في وجهه قوله وصف منتزع من متعدد وسواء كان الوصف
حقيقيا او غير حقيقي قوله كما مر من تشبيه الثريا اي كما مر ذكره في وجه الشبه المركب
قوله بكونه غير حقيقي اي اعتباريا لا يكون عقليا لان العقلي اعم من الاعتباري قوله يمثل
الحمار يحمل في قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا
فان وجه الشبه فيه على ما عرفنا امر اعتباري لا تقرر له في الخارج قوله ما لا يكون وجهه
منتزعا يعني ان غير التمثيل يصدق بصورتين بان لا يكون منتزعا من متعدد سواء
كان حقيقيا او لا يكون منتزعا من متعدد لكن لا يكون وهميا بل يكون حقيقيا في
دون السكاكي لان الوصف حقيقي وحاصله ان التمثيل بتفسير الجمهور اعم منه بتفسير

السكاكي قوله وهو ما لم يذكر وجهه اي وجه الشبه وهو على اقسام اشار اليها بقوله تجري الخ
قوله يفهمه اي يفهم وجه التشبيه كل احد ممن له مدخل في ذلك اي في فهم وجه التشبيه
احتراز عمن ليس له مدخل في ذلك كالاعلام من السوقة وغيرهم قوله نحو زيد كالاسد
فانه يظهر ان وجه الشبه هنا هو الشجاعة قوله ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة
اي الذين ارتفعوا عن طبقة العوام بدرك المعاني الدقيقة قوله كما انها اي الحلقة
متناسبة الاجزاء فوجه التشبيه بينهما هو التناسب الكلي المستلزم عدم التفاوت الا انه
في المشبه في الشرف وفي المشبه به في الصورة اي وجه المجمل الاشارة الى ان قوله
وايضا منه عطف على قوله منه ظاهر ومنه خفي ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين
اي لم يذكر لا وصف المشبه ولا وصف المشبه به نحو زيد اسد ونحو زيد الفاضل
اسد لان وصف الفضل ليس مشعرا بوجه الشبه وهو الشجاعة قوله ومنه ما ذكر فيه وصف
المشبه به وحده اي ومن المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه به المشعر بوجه التشبيه دون
وصف المشبه قوله كقول بعضهم هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها ذكر فيه
وصف المشبه به وهو كونها المفرغة لا يدرى اين طرفاها وهو مشعر بوجه التشبيه
واما لم يذكر وصف المشبه وحده لانه كان ما عندي مثالا من كلامهم ولا يجوز
ذلك ايضا قوله صدقت عن البيت اي كقول ابي تمام في مدح الحسن ابن سهل
قوله ستصبح الليل والليل عند فتى قوله كثير ذكر الرضي في ساعة الغضب صدقت
عنه البيت قوله فلم يحب ظني حيث ابتغي لممدوحي مواهبه قوله ان جيبه اي من
مكان السحاب فدلي مكان فيه السحاب والمطر قوله وان ترحلت اي تذهب عن
مكان بنصب الغيث عليك لحج في طلبك وصب عليك وحاصله انه ذكر في البيت الاول
اعني صدقت عنه البيت وصف المشبه وفي البيت الثاني اعني كالغيث ان جئته البيت
وصف المشبه به والوصفان مشعران بوجه الشبه وهو الافاضة في حالتي الاعراض عنه

كالاعوام من

الرقة

قوله

والاقبال وحالتي المجيء اليه والترحل عنه قوله كقوله وثغره في صفاء وادمعي
كاللآلي فان وجه التشبيه وهو الصفاء مذكور هاهنا وهذا على تمثيل احدهما
ان يكون المذكور حقيقة وجه الشبه والثاني ان يكون امر الازمه والى الاشارة
بقوله وقد يتسامح بعض في وجه الشبه قوله في الجملة احترازا من اللزوم لجواز التخلف
فان الحلاوة مثلا قد لا يستلزم ميل بعض الطباع لمرض وغيره قوله ما قريب
مبتذل اي مستعمل للعامة وغيرهم والابتذال امتهان شيء وعموم قربه نحو هذا
كالفحم فان الفحم اعرف شيء بالسواد قوله لظهور وجهه اي وجه الشبه في بادي
الراي قوله اي في ظاهره يعني من غير تعمق فالبادي من البدو وفي استواء
الراي فهو من البداء لكونه اي لكون وجه الشبه امرا جمليا اي غير مفصل قوله
قوله اسبق الى النفس وكذا الى الحس من التفصيل لان المفصل يشتمل على المجمل
وشيء آخر ولهذا لما كان العام اعرف من الخاص وجب تقديمه في التعريفات
الكاملة الا ترى ان الحواس الظاهرة تدرك من تفاصيل المدركات في المرة
الثانية ما لم تدرك في المرة الاولى ولذا قيل النظرة الاولى حمقاء قوله اي من
المعتاد والتشكل فيهما وجه الشبه فيكون وجه التشبيه قليل التفصيل لاشتماله
على امرين فقط وحضور الكوز في الذهن عند حضور الجرة الصغيرة غالب
لقرب المناسبة بينهما قوله او مطلقا اي او حضور المشبه به في الذهن مطلقا
من غير تقييد بحضور المشبه قوله غالب الحضور في الذهن مطلقا فان حضور
صورة شيء يتكرر على الحس قرب من حضور صورة شيء يقل وروده على الحس
قوله كحضور صورة القمر منخسفا فانه عند سماع لفظ القمر قوله بحضور صورته في
الذهن غير منخسف لانخسافه لان الانسان يراه كثيرا غير منخسف وكذا صورة المرآة
عند سماع لفظها تحضر في الذهن مجلوة لا غير مجلوة واما كان التشبيه قريبا منه

كونه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن لقرب المناسبة او لتكرره على الحس
قوله لمعارضة كل من القرب اي قرب المناسبة بين المشبه والمشبه به والتكرر قوله سببا على الحس
لظهوره اي لظهور وجه الشبه فان كل واحد من قرب المناسبة والتكرر على الحس
يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به والتفصيل يقتضي بطؤه فيتعارضان فيسهل
الاسهال فيبقى وجه الشبه كانه امر جلي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال قوله
وهو بخلافه اي المشبه البعيد بخلاف القريب قوله بعد فكر وتدقيق نظر اي بعد تدبر
وتأمل قوله وذلك اي عدم الظهور لامرين قوله اما لكثرة التفصيل اي تفصيل
وجه الشبه قوله فان وجه الشبه فيه من التفصيل ما قد سبق اي من وجه الشبه هو الهيئة
الحاصلة من اشياء مفصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع
تموج الاشراق قوله ولذا لا يقع في بادئ الرأي للرائي الدائمة الاضطراب اي
ولاجل ان ما هو كثير التفصيل يكون في بادئ النظر خفي الادراك فلا يستطيع رائي
المرآة ان يجمع تلك الهيئة في نفسه اول وهلة الرؤية ويجعلها وجه الشبه
قوله او ندور اي او عدم الظهور لاجل ندور حضور المشبه به في الذهن
قوله لبعد المناسبة بينهما قوله واما مطلقا اي واما عدم الظهور لندور حضور
المشبه به في الذهن مطلقا من نفسه بحضور المشبه قوله لكونه وهميا اي لكون المشبه به غيره
امرا وهميا قوله اشارة الى الامثلة التي ذكرناها انفا اي الآن يعني من تشبيه نصال السهام
بانياب الاغوال في المشبه الوهمي ومن تشبيه الشقيق باعلام ياقوت منشورة على رماح
من الزبرجد في المشبه به المركب الخيالي ومن تشبيه مثل احبار اليهود بمثل الحمار يحمل
اسفارا في المشبه به المركب العقلي فان كلا من هذه التلوينات سبب لندرة حضور
المشبه به في الذهن قوله وقلة تكرره اي المشبه به على الحس فان المشبه به اذا قل
تكرره على الحس قبل التعاهد الذهن اليه فلا ينتزع منه معنى جامعا بينه وبين

قوله
بين غريب فالغرابة اي فغرابة التشبيه وبعد المشترك بينهما اي بين الطرفين قوله
بعد حضور الطرفين اي بعد حضور المشبه والمشبه به في الذهن اي ما يجمعهما يعني وجه
الشبه ان يعتبر في الاوصاف وجودها اي وجود الاوصاف كلها كتشبيه الثريا بعنقود بينهما قوله
الملاحية المنورة قوله او عدمها اي تعتبر عدم الاوصاف كلها كتشبيه الشخص العديم
النفع بالعدم قوله او وجود البعض وعدم البعض يعني يكون مركبا من وجود
وعدم كتشبيه سنان الرمح بسنا لهب لم يتصل كل من ذلك في امر واحد يعني كما يشبه مفرد بمفرد
مقيدين او غير مقيدين قوله او امرين او ثلاثة يعني في تشبيه مركب بمركب او مركب بمفرد
او مفرد بمركب قوله اعرفها اي اعرف الوجوه التي يقع التفصيل عليها وجهان احدهما
ان تعتبر بعض الاوصاف دون البعض والاخر ان تعتبر جميعها قوله منسوب الى ردينة
زعموا انه منسوب الى امرأة تسمى ردينة قوله شبه سنان الرمح بسنا اللهب واللهب
شعلة يعلو راسها دخان فاخذ السنا منفصلا عن الدخان واثبته مفردا عنه فاخذ البعض
وترك البعض فقصر التشبيه على مجرد السنا وتصوره مقطوعا عن الدخان ومعلوم
ان هذا التقيد في الحاصل اول وهلة بل لابد فيه من تثبت وتنظر في حال كل من الاصل
والفرع حتى يقع في النفس ان في الاصل شيئا يقدح في حقيقة التشبيه وهو الدخان الذي
يعلو رأس الشعلة فيكون هذا التشبيه من اعلى الطبقة قوله وان تعتبر الجميع اي جميع
الاوصاف قوله باعتبار اللون والشكل وغير ذلك فانه اعتبر في التشبيه من الثريا
الشكل والمقدار واللون واجتماعها على المسافة المخصوصة في القرب واعتبر مثل ذلك
في العنقود المنور من الملاحية قوله حينا ليلا كما في قوله وكان محمر الشقيق اذا تصوب
او تصعد البيت قوله ابعد اي من الاذهان واغرب وذلك لبعده عن ادراك العامة
له قوله والتشبيه البليغ اي الذي يبلغ القلوب ويكون مقبولا عندها قوله دون القريب
المبتذل فانه لا يتلقاه احد بالقبول قوله فهما غير مبتذل فانه الغرابة يقتضي قلة الوجود

وفي الوجود يقتضي ان لا يدرك كل احد فيكون اكثر تعلقا بالغلبة من القريب المبتذل قوله فيحتاج
الى نظر وتأمل يعني في الانتقال من المشبه الى المشبه به فيستدعي مزيد تدقيق نظر وزيادة فكر
قيل فعلى هذا يكون الغريب غير ظاهر وعدم الظهور نوع من التعقيد ما كان سببه لطف
المعنى ودقته او ترتيب بعض المعاني على بعض والتعقيد المذموم ما كان سببه سوء
ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال من المعنى الاول الى المعنى الثاني الذي هو المراد من اللفظ اه
بوجه ليس فيه حياء اي لو كان للشمس حياء لم تطلع حياء من هذا الوجه الحسن قوله فالتشبيه
مكني غير مصرح كما في قولهم فان المسك بعض دم الغزال فانه يلزم من تصحيحه على
الشمس في الضياء مشاركته لها فيه وهو معنى التشبيه قوله فهو فعل ينبئ عن التشبيه لان
باب المفاعلة يقتضي اشتراك الفعل بين اثنين فيكون الملاقاة والمعارضة من الجانبين
فينبئ عن التشبيه قوله تشبيه القرم بالنجم يعني في الثقوب والثواقب جمع ثاقب يقال
كوكب ثاقب اي شديد الاضاءة كانه يثقب الظلمة فينفذ فيها قوله بصريح اللفظ
او بسياق الكلام قيل التشبيه المشروط هو ما اشترط فيه ان يكون المشبه به متصفا
بما هو غير متصف به في الواقع او غير متصف بما هو متصف به في الواقع ويدل على
ذلك الشرط صريح اللفظ كما ذكر او سياق الكلام كقولهم هو بدر يسكن الارض
اي لو كان البدر يسكن الارض قوله اما مؤكد للتأكيد فيه والمبالغة قوله وهي تمر مر السحاب
اي الجبال تمر يوم القيمة كمر السحاب فحذف اداة التشبيه من مر السحاب للتأكيد في التشبيه
والمبالغة فيه فان حذف الاداة يدل على ان التشبيه لكثرة مماثلة المشبه للمشبه به كانه واحد من
افراده قوله ومنه اي ومن المؤكد ما يعني من التشبيه المحذوف الاداة وقد اضيف فيه
المشبه به الى المشبه اي افادة الغرض يعني الغرض من التشبيه وقد تقدم انواعها قوله
اعرف شيء اي اعرف كل شيء في بيان الحال اي اذا كان الغرض بيان حال المشبه من
جهة وجه الشبه لا من جهة اخرى والا لم يكن التشبيه مقبولا كما اذا شبه بالهند في البحر
لان الهند ليس اعرف شيء بالبحر قوله مسلم الحكم فيه اي في وجه التشبيه يعني بان يكون المشبه

به حكم باعتبار وجه الشبه لا ينكره احد لكونه معروفا اي معروف الحكم قوله في بيان الامكان
اي امكان وجود المشبه وغير ذلك مما ذكر عنده ذكر الغرض منه قوله فامراغ الغرض اي الغرض م
من التشبيه كتشبيه ثوب اسود باخر ضعيف السواد اذا كان الغرض بيان المقدار
فانه مرجوح قوله مذكور قطعا اي المشبه به لا يحذف والا لبطل التشبيه قوله وعلى التقديرين
اي حذف المشبه وذكره قوله وعلى التقادير اي الاربعة الحاصلة من ضرب اثنين اعني ذكر
المشبه وحذفه في اثنين اعني ذكر وجه الشبه وحذفه قوله تصير ثمانية اي يحصل اقسام
ثمانية من ضرب الاربعة المذكورة في اثنين وهما ذكر الاداة وحذفها قوله الدال عليه
سوق الكلام يعني الدال عليه قوله على مراتب التشبيه قوله وانما قيد بذلك اي بقوله باعتبار
ذكر اركانه او بعضها قوله ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب نحو زيد كالاسد في الشجاعة
وانما قوم لهذه المرتبة تخصيص وجه الشبه وعدم ادعاء ان المشبه من جنس المشبه به مبالغة
قوله وان حذف الوجه والاداة فاعلاها اي اعلى المراتب التشبيه لاجتماع موجبي القوة
فيهما العموم والادعاء واعني عموم وجه الشبه وادعاء كون المشبه عين المشبه به قوله
والا فمتوسط اي وان لم يذكر الجميع ولم يحذف الوجه والاداة معا فمرتبته متوسطة
بين الاعلى والادنى قوله او حذف المشبه نحو اسد اه هذا القسم مع ما قبله كلاهما في اعلى
المراتب واقواها قوله ثم الاعلى هاهنا نحو بيان ترتيب مراتب التشبيه قوله اي فقط
ومع حذف المشبه هذا يشمل على اربع مراتب اشار الى بيانها بقوله نحو زيد كالاسد قوله
وقد يقوم لفظها اي لفظ الستة المذكورة وهي اي غير الستة المذكورة قوله اما العموم في وجه
الشبه ظاهر اي فيما حذف فيه وجه الشبه وحده او مع حذف المشبه لانه لم ينص عليه فيحتمل
الشجاعة المقصودة بالذات في نحو قولنا زيد كالاسد وغيرها من خواص الاسد حتى صار
كانه هو الاسد قوله بانه هو اي بان المشبه هو المشبه به مبالغة وقوعا حذف منهما اي حذف
الوجه والاداة او حذف الاداة دون الوجه فمتوسط بين الاعلى وهو ما حذفا فيه والادنى

وهو ما لم يخف فيه شيء منها قوله هذا هو المقصد الثالث قد علمت ان المقصود من فن البيان منحصر
في ثلاثة انواع التشبيه والمجاز والكناية ولما فرغ من النوع الاول وهو التشبيه شرع في النوع
الثاني وهو المجاز وتعرض للحقيقة بطريق التبع لعدم تعلق الغرض بها قوله اي هذا
بحث الحقيقة والمجاز اشارة الى ان لفظ الحقيقة وما عطف عليه في كلام المص خبر في م
مبتدا محذوف كما قدره الشارح م ويجوز ان يكون مبتدا خبره محذوف مقدم على المبتدا
في التقدير اي ومن مقاصد علم البيان بحث الحقيقة والمجاز قوله اذ به اي بالمجاز يمكن اختلاف
الطرق في الخفاء والجلاء لا بالحقيقة لعدم التفاوت فيها لما علمت من ان السامع ان كان
عالما بالوضع فلا تفاوت وان لم يكن عالما به فلا يفهم منه شيء اصلا قوله الا انها لما
كانت كالاصل يعني انما بحث عن الحقيقة مع ان المقصود الاصلي هو البحث عن المجاز لما
بينهما من شبه تقابل العدم والملكة والاعدام تتضح بملكاتها اذ بضدها تتبين الاشياء
قوله وقد تقيدان باللغويين يعني فيقال الحقيقة اللغوية والمجاز اللغوي ليتميزا عن
العقليين اللذين هما في الاسناد في التعريف الذي ذكره هنا لغير العقليين قوله والاكثر
ترك هذا التقييد يعني ان الاولى عدم التقييد لانه خرج ايضا بهذا التقييد الحقيقة
والمجاز الشرعيين والعرفيين مع شمول التعريف والاحكام لهما قوله الحقيقة الكلمة
اي الحقيقة في المفرد فبقوله الكلمة خرج المعنى لانه لا يوصف بالحقيقة ولا بالمجاز والحقيقة
العقلية قوله والتاء فيها للنقل يعني ان لفظ الحقيقة في الاصل وصف على وزن
فعيل اما بمعنى اسم الفاعل ان جعل فعله لازما من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى اسم المفعول
ان جعل متعديا من حققته اذا اثبته ثم نقلت اسما للفظ المستعمل فيما وضعت له
كالذبيحة فان الذبيح في الاصل وصف لكل ما ذبح من البقر والابل والغنم وغيرها
ثم نقل وجعل اسما للشاة لا غير فلا يقال للبقر ذبيحة وان ذبح والتاء في الحقيقة
والذبيحة للاشعار بالنقل من الوصفية الى الاسمية لان التاء فيه للنقل من معنى الى آخر
آخر م

١٦٦

التشبيه
كما في قائم وقائمة فانها نقلت من معنى التأكيد الى معنى التأنيث قوله في الاصطلاح يعني قد عرفت
معنى الحقيقة في اللغة واما في الاصطلاح فهي الكلمة المستعملة فبالمستعملة خرج الكلمة
الموضوعة قبل الاستعمال فانه لا يقال عليها انها حقيقة او مجاز كلفظ قبل استعماله
في البادي لكن فان الواضع وضعه لرقة القلب ولم يستعمل فيه اصلا فقبل استعماله
في مجازه لا يتصف بالحقيقة ولا بالمجاز وبقوله فيما وضعت له خرج الكلمة المستعملة
في غير ما وضعت له غلطا كما اذا اردت ان تقول لصاحبك خذ هذا الكتاب
مشيرا الى كتاب بين يديك فغلطت فقلت خذ هذا الفرس وكذا يخرج به احد
قسمي المجاز وهو ما استعمل فيما لم يكن موضوعا له لا في اصطلاح التخاطب ولا في
غيره كلفظ الاسد في الرجل الشجاع فانه استعارة وانه كانت موضوعة بالتأويل
لكن الوضع عند الاطلاق انما يفهم منه الوضع بالتحقيق دون التأويل قوله مما لا معنى
له يعني لا من جهة المعنى اما من جهة اللفظ فلانه لا يجوز تعلق الجاري والمجرور بشيئين لا من جهة اللفظ م
اذا كانا من جنس واحد بمتعلق واحد واما من جهة المعنى فلان استعمال الشيء
في الشيء عبارة عن ان يطلق هذا ويراد ذاك فظاهره لا يطلق الكلمة
المستعملة ويراد اصطلاح التخاطب قوله عن الغلط قيل الوضع كما سيأتي
معناه هو تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه والغلط كذلك فكيف يخرج
واجيب بان القصد شرط في الوضع والغلط ليس بمقصود قوله كالاسد
في الرجل الشجاع يعني في مثل قولك رايت اسدا يرمي قوله والوضع اي
وضع اللفظ يعني لا مطلق الوضع الذي هو تخصيص شيء بشيء متى اطلق
او احس الشيء الاول فهم منه الثاني قوله ليدل بنفسه اي بنفسه تلك اللفظ
من غير قرينة سواء لم يكن بتأويل وكان والتأويل هو ادعاء دخول المشبه
في جنس المشبه به وكونه فردا من افراده بعد اعتبار معنى التشبيه كما تقرر في المقام

اسد فيجعل افراد جنس الاسد قسمين متعارف وهو الذي له غاية جرءة الاقدام
ونهاية قوة البطش مع الصورة المخصوصة وغير متعارف وهو الذي له تلك الجرءة
والقوة لا مع تلك الصورة بل مع صورة اخرى فيكون الاستعارة قسمان قسمي الوضع
وهو ان يكون بتاويل وما هو بتاويل يسمى وضعا ادعائيا وما هو بلا تاويل يسمى
وضعا حقيقيا والفظ اذا اطلق يتبادر الى الفهم من الحقيقي لغلبة استعماله فيه
لا يخرج الاستعارة عن التعريف بقوله بنفسه لان نصب القرينة فيها لتعيين المراد لا
لا لنفس الدلالة كما في المشترك قوله وهذا شامل للحرف اي هذا التعريف للوضع
شامل لوضع الحرف ايضا قوله بل يحتاج الى الغير وهو ذكر متعلقها قوله مشروط
في دلالته ذكر متعلقه وهذا التاويل لان يكون الحرف دالا بنفسه على معناه الافرادي
بل مع انضمام شيء اخر وهو ذكر المتعلق فلا يكون التعريف متناولا لوضع الحرف
قوله فخرج المجاز يعني بقوله بنفسه قوله بقرينة لا بنفسه يعني فلا يكون موضوعا له
قوله دون المشترك فانه لم يخرج يعني عن التعريف بقوله بنفسه قوله وان لم يستعمل فيه اي
حتى اطلق في على الرجل الشجاع لانه لا يدل عليه بنفسه يعني لا يدل على الازم ما وضع له
الا بواسطة قرينة حالية او مقالية والفرض انه يدل بنفسه هذا خلف قوله لا يقال
معنى قوله يعني لا يقال في تصحيح العبارة لو اخذ دون الكناية مكان دون المشترك
قوله اي من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة لفظية يعني وح
يخرج المجاز عن التعريف دون الكناية لان المجاز لابد فيه من قرينة لفظية مانعة عن
ارادة الموضوع له بخلاف الكناية لان القرينة فيها ليست لفظية ولا مانعة من
ارادة الموضوع له قوله لانا نقول اخذ الموضوع الخ حاصل الجواب انه لو اخذ هذين احد
مكان قوله بنفسه للزم الدور عند اخذ الاول وللزم انحصار قرينة المجاز في
اللفظي عند اخذ الثاني وليس كذلك لان القرينة اعم من المعنوية واللفظية قوله

قوله على ما صرح به صاحب المفتاح يعني حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية
يشتركان في كونهما حقيقتين ويفترقان في التصريح وعدمه قوله هذا فاسد
حاصله ان كلام السكاكي غير صحيح مع جواز ارادة الملزوم يعني ومجرد جواز
ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه قوله والقول بدلالة اللفظ
لذاته الخ قائله بعض المعتزلين وهو عباد بن سليمان الصيمري ومن تابعه قالوا
دلالة اللفظ على مسمى دون مسمى مع استواء نسبته اليهما ممتنعة لانه ترجيح بلا مرجح فلا بد
لحصول الدلالة من اختصاص للفظ بواحد منها والاختصاص يستدعي مخصصا
والمخصص هو ذات اللفظ فان لها مناسبة الى معنى بسببها تخصص اللفظ به ونحن
نقول المخصص هو الواضع لا ذات اللفظ قوله الا ان هذا القول يعني القول بدلالة اللفظ
لذاته قوله في شيء مركب منها النوع المركب من الحرف هو اللفظ قوله لا يهمل المناسبة بينهما
اي بين ذلك المركب وبين ذلك المعنى فان الحكمة تقتضي ذلك قوله ولهيئات
تركيب الحروف ايضا خواص الخ كما ان للحروف انفسها خواص قوله كالنزوان والحيدى فانه
جعلت حركة اللفظ دليلا على المسمى فالنزوان ضرب من الحجل والحمار حيدى اي يميل
عن ظله لنشاطه وترد على امثال هذين بوزن ما لابد من عدم الحركة اللهم الا ان يقال حمل
على مقابلة اعني حيث من باب حمل النقيض على النقيض كما يحمل المثل على المثل قوله
وكذا باب فعل بالضم يعني جعل الفعل اللازم دليلا على المعنى اللازم وهو السجايا
والطبايع فان فعل بالضم لازم كما ان السجايا لازمة للانسان قوله المجاز يعني الذي
هو غير المجاز العقلي لانه من ذكره في صدر الكتاب قوله في الاصل مفعل من العطف المجاز
قبل النقل يحتمل ان يكون مصدرا وان يكون اسم مفعول وان يكون اسم مكان واسم زمان
ومعناه ظاهر لانه من الجواز بمعنى التعدية عن نقل وجعل استعمال الكلمة التي تجاوزت
ما وضعت هي له الى غيره او المجوز بها بالاصل قوله وذكر المحل ان الظاهر انه اي لفظ
مكانا

بيان
المجاز في الاصل قوله فان المجاز طريق الى تصور معناه بمناسبة المعنى الاصطلاحي للمعنى
اللغوي ووجه تسمية المنقول اليه بهذا اللفظ اعني المجاز انه يرد على هذا التوجيه الحقيقة
فانها ايضا طريق الى تصور معناها فينبغي ان تسمى مجازا وقد اشار الشارح رحمه
الى جوابه في الشرح اعني الاصل المختصر منه بقوله واعتبار المناسبة في تسمية شيء لا
وهما مختلفان اي المجاز المفرد والمجاز المركب حقيقة كل منهما تخالف حقيقة الآخر فلا يمكن
جمعهما في تعريف واحد فعرف كلا منهما على انفراده فخرج بالكلمة المجاز المركب قوله
والمجاز العقلي قوله مرتجل وهو ما لم يسبق له استعمال في غير مسماه والمنقول عكسه
قوله وغيرهما اي غير المرتجل والمنقول كالمشتقات فانها حقائق ولا يقال فيها مرتجل
ولا منقول قوله في اصطلاح به التخاطب متعلق بالكلمة يخرج الحقيقة ويدخل اقسام
المجاز الثلاثة اللغوي والشرعي والعرفي قوله على وجه يصح ذلك الاستعمال قوله
متعلق بالمستعملة يعني الجار والمجرور متعلق بقوله المستعملة بان يكون ثمه علاقة معتبرة
نوعها عند الواضع في الصورة الكلية كاطلاق لفظ السبب على المسبب اذ لو لم يكن
بينهما تلك العلاقة لكان اللفظ بالنسبة الى المعنى المجازي مهملا او مرتجلا مجازا لكونه
اسما وضعا جديدا او مجازا لكل لفظ على كل ما لم يكن مسماه وانما لم يعتبر شخص العلاقة
لانه لو كان المعتبر العلاقة الشخصية لتوقف استعمال اللفظ في معناه المجازي على النقل
في تلك الصورة مع انه ليس كذلك قوله فلا بد من العلاقة يعني المعتبر نوعها وهذا تفريع
على قوله على وجه يصح وتفسير قوله ليس على وجه يصح يعني لعدم العلاقة قوله لانها مستعملة
في غير ما وضعت له اللفظ المستعمل في غير ما وضع له يكون مجازا وقد يكون كناية وقد يكون
غلطا وقد يكون مرتجلا اي مستعملة بعد ان وضع لمعنى قبله ولم يستعمل فيه والا لو استعمل
فيه لكان منقولا وقد لا يكون منقولا قوله اي من الحقيقة والمجاز المفرد مجملا ثلاثة اقسام
وهذه القسمة في الحقيقة بالقياس الى الواضع لان الحقيقة لدلالتها على المعنى يستدعي صا
النمط

حب وضع فان كان صاحب وضعها واضع اللغة فلغوية وان كان واضعها الشارع
فشرعية والا فعرفية ان تعين صاحبها نسبة اليه ويسمى حقيقة اصطلاحية او صاحب
كل صنعة ان تعين بازاء ما يتداوله اسماء والا بقيت مطلقة قوله وفي المجاز اي
وكذا المجاز بالنسبة الى كل واحد من هذه الحقائق قوله مجاز نحوي في الحدث يعني المعنى
القائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب او لم يصدر كالطول ان يكون مجازا وقياما صار
قوله فانها حقيقة عرفية في الاول يعني ان المخاطب بالعرف العام اذا استعمل لفظ
الدابة في ذي القوائم الاربع يكون حقيقة عرفية عامة واذا استعمله في الانسان يكون
مجازا كذلك قوله والمجاز مرسل يعني المجاز المفرد الذي هو عبارة عن الكلمة
المستعملة في غير ما وضعت له كما ستعرفه جنس تحته نوعان مرسل وهو ما كانت
علاقته المصححة للاطلاق غير المشابهة وهي تشبيه معناه بما هو موضوع له وانما
سمي مرسلا لانه ارسل ارسالا من غير اقامته مقام معنى الكلمة وتلك العلاقة
يجب ان يكون مما اعتبرتها العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم في كل جزء منها بل يجب
ان يعلم ان العرب تطلق اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث
على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي لا الشخصي واستعارة وهي
ما كانت علاقته المشابهة كاطلاق الاسد على الشجاع قوله فعلى هذا اي فعلى هذا التفسير
للاستعارة تكون الاستعارة مجازا علاقته المشابهة ويسمى هذا النوع من المجاز
بالاستعارة للتناسب بينه وبين معنى الاستعارة وهو طلب العارية لان المدعي
في الاستعارة كون المشبه فردا من افراد حقيقة المشبه به فيثبت له ما يخص المشبه به
وهو اسم جنسه او لازم من لوازمه وهذا شأن العارية فان المستعير
العارية بمنزلة المستعار منه لا تفاوت بين الآخر الا ان احدهما اذا انتزع العارية
كان مالكا والآخر ليس مالكا قوله كاسد في قولنا رأيت اسدا يرمي فانه شبه

الشجاع بالاسد فاستعار اسم المشبه به وهو الاسد واطلق عليه مجازا والقرينة قوله يرمي
فانها مانعة من ارادة المعنى الموضوع له قوله وكثيرا ما يطلق الاستعارة على فعل المتكلم
يعني على المعنى المصدري لا على اللفظ المفرد كما ذكر قبل وعليه قال صاحب المفتاح
هي ان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر وقيل هي ذكر الشيء باسم غيره او
اثبات ما لغيره له لاجل المبالغة في التشبيه قوله ويصح منه الاشتقاق فيكون المتكلم مستعيرا
ولفظ المشبه به مستعارا والمعنى المشبه به مستعارا منه والمعنى المشبه مستعارا له والى ذلك
اشار بقوله فيهما اي في المشبه به والمشبه يعني على هذا الاصطلاح اي المشبه به مستعار
منه سواء كان مذكورا او متروكا كالاسد مثلا والمشبه مستعار له كالرجل الشجاع
لانه اخذ من الاسد لفظ بالعارية للرجل الشجاع قوله لفظ المشبه به كلفظ الاسد
مثلا فالاستعارة على الاول من الكلم ولا يشتق منه شيء وعلى الثاني استعمالها اعني
فعل المتكلم قوله والمرسل اي والمجاز المرسل قوله ويصل الى المقصود اي المنعم عليه لان
المقصود بالنعمة وايضا باليد تظهر النعمة وهي بمنزلة العلة الصورية لها قوله والاخذ
وغير ذلك يعني من الدفع والوضع والرفع فيكون اليد كالسبب للقدرة قوله وبمنزلة
العلة المادية لان المراد انما يكون بالعضو الحامل لها قوله تسمية الشيء اي الكل قوله
هذه العبارة نوع من التسامح وفي التسامح هو جعل التسمية مجازا مع انه لا تسمية
مجاز والمعنى في تسمية الكل باسم الجزء مجاز قوله عند اطلاقه على نفس ذلك الشيء
يشترط في اطلاق الجزء على الكل الاستلزام للكل كالرقبة والرأس فان الانسان
لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين
على الربيئة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب قوله يجعلون اصابعهم
في آذانهم اي انامله والقرينة امتناع جعل الاصبع في الاذن عادة قوله
في الانامل جمع انملة بفتح الهمزة والغرض منه المبالغة كانه جعل جميع الاصبع

الاصبع في الاذن لئلا يسمع شيئا من الصواعق قوله وهو سبق يعني جعل الدم مسببا والدية
سببا تنافت بل الامر بالعكس لان الدية مسببة عن الدم فيكون من تسمية المسبب باسم
السبب قوله اذ لا يتم بعد البلوغ لانه اليتيم هو طفل لا اب له قوله اي عصيرا
يؤول الى الخمر فذكر الخمر واراد به العنب في العصير لانها وانما فعل ذلك لان
العنب يؤول الى الخمر قوله او محله اي تسمية الشيء الحال باسم محله قوله الحال فيه
بحر الدم لعله بفتح الدم وتنزيه من اهلها اي الحال ذلك الاهل في ذلك
النادي اي محل الحديث قوله باسم ما يحل في ذلك الشيء المراد بالحلول هنا — النادي
حصول جسم في جسم آخر قوله اي في الجنة لان الرحمة لا يصلح ان يكون ظرفا حقيقيا — في جسم
قوله واللسان اسم لآلة الذكر يعني الذكر الحسن باللسان الذي هو آلته قوله
صرح به في الكتاب يعني حيث قال اي في الجنة سوى اي ذكرا حسنا قوله بل
توصف وايصاله حاصل ان المعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما وهو حاصل
فيها ولا يشترط ان يلزم من تصوره تصوره قوله من اطلاق المقيد على المطلق
المشفر اسم لشفة البعير فهو مقيد فاذا اطلق على شفة الانسان فقد استعمل في
مطلق الشفة قوله قد يكون استعارة مرسلة يعني باعتبارين فباعتبار التشبيه
استعارة وباعتبار عدم التشبيه كاطلاق المقيد على المطلق مجاز مرسل قوله
والاستعارة قد تقيد يعني الاكثر ان الاستعارة تطلق ولا يقيد بشيء وقد يقيد
بالتحقيقية لتفصل عن الاستعارة التخييلية والمكنى عنها عبارة عن التشبيه المضمر في
النفس وهذا لا يمكن ان يشار اليه حسا ولا عقلا قوله اي ما عني بها ما أول
وتصحيح لعبارة المصنف ربما يتبادر من عبارته تحقق معناها الموضوع له وليس
بمراد بل المراد المعنى المجازي فدفع الشارح هذا التوهم اي ما عني بها قوله دل
نقل الى امر معلوم يعني وذلك بان يكون المشبه المتروك شيئا محققا قوله حسيا

او عقلية يعني فيقال ان اللفظ نقل عن مسماه الاصلي فجعل اسما لهذا المعنى على سبيل
الاعارة للمبالغة في تشبيهه بالمعنى الموضوع له قوله لدى اسد شاكي السلاح مقذف
تمامه له لبد اظفاره لم تقلم فاذا وصف المستعار له بوصف يلايم المستعار منه
فهو ترشيح واذا وصف بوصف يلايم المشبه فهو تجريد والاصطلاح فقوله ن ترشيح
شاكي السلاح تجريد وقوله له لبد ترشيح وقوله مقذف ان كان من قذف به في الوقايع
فتجريد وان كان من قذف باللحم فترشيح قوله وهذا انما يتحقق يعني في المشبه
المتروك فيه وهو الذي متحقق عقلا قوله قال المص فالاستعارة ما تضمن تشبيه
بهذا ان المص وغيره يجعل زيد اسد تشبيها بليغا لان حد الاستعارة لا يصدق
عليه قوله والمراد بمعناه ما عني باللفظ اي معناه المجازي قوله فخرج هذا
نحو الخ اي لا يتناول الاستعارة من لفظا استعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه
شيء مما وضع له لانه لو تناوله يلزم ان يكون تشبيه ما استعمل فيه بما وضع له
وما استعمل فيه وهو ما وضع له فيلزم تشبيه الشيء بنفسه وهو باطل قوله على
ان ما في قولنا الخ عطف على من ثمة كلام المص معقولية لتوجيه ما ذهب اليه قوله
لانا لا نسلم انه اي لفظ اسد في نحو زيد اسد محمول مستعمل فيما وضع له فقط بل
هو مستعمل في معنى الشجاع قوله على ان هذا اي نحو زيد اسد محمول على حذف اداة
التشبيه قوله وان التقدير زيد كالاسد يعني حتى يكون اسد مستعملا فيما وضع له
قوله في مثل هذا المقام وهو ما اذا ذكر المشبه به والمشبه بحسب الصورة قوله كثيرا
ما يتعلق به الجار والمجرور يعني تعلق الجار والمجرور دليل على ان المشبه
مؤول بالمشتق كالشجاع والمجترئ ونحوهما فان الشجاع مشتق من الشجاعة والمجترئ
مشتق من الجرأة قوله اسد علي اي انت مجترئ علي وانت في الحروب نعامة اي
النعامة مخصوصة بالجبن قوله والطير اغربة عليه معناه ان كل الطيور في

الحزن على الموتى مثل الاغربة اي باكية عليه بكاء الغربان قوله موضوعة للمشبه به كالاسد
للسبع المخصوص او موضوعة للمشبه كالرجل الشجاع او موضوعة لامر اعم منهما اي من
المشبه به والمشبه وهو الشجاع مطلقا قوله لان مجرد نقل الاسم اي من غير ان يكون
تبعا لمعناه قوله لكانت الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر ونحوهما استعارة يعني
انه لا يقال لمثل هذه الاسامي انها مستعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ
من الحقيقة يعني انهم جازموا بان الاستعارة ابلغ من الحقيقة قوله الا وقد اثبت
فيه صفة الامارة وذلك لان جعل اذا كان متعديا الى مفعولين كان بمعنى صير
ويفيد اثبات صفة لشيء فلا يكون لغويا نظرا الى هذا الادعاء فان كونه لغويا
يستدعي كون الكلمة مستعملة في غير ما هي موضوعة له قوله وجعل ما ليس في الواقع
واقعا مجاز عقلي اي التصرف فيه لما كان من جهة العقل كان مجازا عقليا وليس هو
انه ينحصر في الاسناد كما سبق في اول الكتاب قوله انما يكون بعد دخول المشبه في جنس
المشبه به يعني فيكون مجازا عقليا قوله اذ لا تعجب ان يظلل انسان حسن الوجه
انسانا آخر حاصله ان صحة التعجب من تظليل شمس من الشمس انما يكون اذا جعل
الشخص المظلل داخلا في جنس الشمس وفردا من افرادها لكونه كالشمس في الجمال
والبهاء لا لكونه مسمى بالشمس على ما ظن وان فلا تعجب من تعجيب شيخ شيخان
الشمس قوله ان تعجبوا من بلى غلالته اي الكتان قوم بلي الكتان بسرعة وتعجبوا من ذلك وهو
بينما هم في ذلك التعجب ويقول اما ترونه قد زر ازراره على القمر وهو شان
القمر ذلك وهذا النهي انما يصح اذا جعل المشبه الممدوح داخلا في جنس القمر لانه
مع الاعتراف بانه آدمي لا يكون موضع نهي عن التعجب من بلى غلالة اللوجه
لبدنه بل كان الاولى التعجب من انسان يتزر القمر جنسه يقطع ثياب الكتان
كما ان القمر كذلك والبلى بالكسر مقصور من بلي الثوب والازرار جمع زر بالكسر

والضمير في ازراره للممدوح والاضافة بادنى ملابسة وقيل للغلالة لانها بمعنى الثوب
قوله لا يقال الخ في البيت ليس باستعارة هذا رد لما ذكره بعض الشارحين في
هذا المحل وهو قوله الظاهر ان الاستعارة هنا لذكر المشبه وهو الضمير في ازراره
والمشبه به وهو القمر انتهى كلامه قوله لانا ان الذكر على هذا الوجه اي ذكر المشبه
في الكلام على هذا الوجه لا ينافي الاستعارة كما في قولنا سيف زيد في يد اسد فان
زيدا مشبه في المعنى لا في اللفظ فلا يكون ذكره مانعا من الاستعارة لصدق
تعريف الاستعارة وهو لفظ شبه معناه بما وضع له وانما يكون ذكر المشبه منافيا
للاستعارة ان لو كان المشبه جاريا على المشبه به او واقعا بيانا له لان المراد بذكر
المشبه ذلك لا ان يكون مذكورا في عالم الله تعالى قوله ورد هذا الدليل اي علم م
القول بان الاستعارة مجاز عقلي بسبب ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به قوله وتحقيق
ذلك اي الرد على من قال ان الاستعارة مجاز عقلي بسبب ادعاء دخول المشبه في
جنس المشبه به قوله ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فقط اي للفرد المتعارف
دون الفرد الغير المتعارف قوله فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له
يعني فلا يكون مجازا عقليا بل هو مجاز لغوي قوله وبهذا يندفع ما يقال الخ
اي وبهذا التحقيق الذي ذكرنا يندفع ما قال صاحب المفتاح من الاصرار على ادع م
دعوى الاسدية الخ لان القرينة على هذا التشبيه ليست بمانعة عن ارادة السبع المخصوص
حتى يحصل المنافاة المذكورة بل عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير
المتعارف له والاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع لا ينافي القرينة م نصب م
قوله كما في البيتين المذكورين يعني قوله قامت تظللني وقوله ان تعجبوا من بلى
غلالته آخرهما قوله فلبناء اي لبناء الاستعارة على تناهي التشبيه في الاستعارة انى م
حتى كانه لا مشابهة هنا فضلا عن المبالغة في التشبيه حتى اعتقد انه ليس هناك استعارة

استعارة ولا مجاز لولا ادعاء المذكور وكونه مستعملا فيما وضعت له بل للمبالغة في التشبيه
قوله والاستعارة تفارق الكذب بوجهين اثنين بالبناء الى آخره اي بسبب بناء
الدعوى في الاستعارة على التأويل المذكور قوله ولا تأويل في الكذب اي بخلاف
الكذب فان صاحبه يتبرأ عن التأويل قوله على ارادة خلاف الظاهر يعني من كلامه
في الاستعارة قوله لما عرفت انه لا بد للمجاز من قرينة اي لما علمت من ان الاستعارة
مجاز وكل مجاز لا بد له من قرينة عن ارادة المعنى الموضوع له فالاستعارة لا بد
لها من قرينة مانعة من ارادة المعنى الموضوع له اللفظ من الضرب الاول في الشكل
الاول قوله ولا تكون الاستعارة علما يعني ان الاستعارة لا تدخل العلم قوله سواء كان
علم شخص او علم جنس قوله لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك اي لان العلم يقتضي
تشخص معناه فلا يصدق على فرد آخر بوضع واحد لانه جزئي حقيقي فلا يمكن
ادخال الشيء في جنس العلم لانه فرد من افراد بخلاف الجنسية فانها تقبل التنكير قوله
بواسطة اشتهاره بوصف من الاوصاف اي بسبب خارج عن مفهوم العلم
كما اذا اشتهر شخص من الاشخاص بوصف من الاوصاف فيجعل اسم العلم مثلا في
ذلك الوصف فكانه تضمن ذلك الاسم ذلك الوصف قوله كحاتم فانه متضمن بصفة
الجود فيصح الاستعارة فيه باعتبار هذا الوصف لانه بهذا الاعتبار يقبل التنكير
فيصح ادخال شيء فيه فيقال رأيت حاتما ويراد زيد بادخال زيد تحت حاتم
الذي صيرته جنسا للجواد قوله كانه موضوع للجواد وهو ما له غاية الجود في ذلك
الشخص اي في ذلك الشخص قوله كما في الاسد اي كما جعل الاسد كانه موضوع للشجاع
سواء كان متعارفا او غيره قوله وعلى غيره وهو من يتصف بالجرأة قوله لكونها
مجازا لغويا وكل مجاز لا بد له من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له فلا بد لها
من قرينة الخ قوله كما في قولك رأيت اسدا يرمي فيرمي قرينة واحدة على

ان المراد من الاسد غير المتعارف قوله او اكثر اى من قرينة واحدة قوله فتعلق قوله
تعالى انى يتعلق بتعالوا بكل واحد من العدل والايمان يقتضى ان يكون جزاء الشرط
هو يحاربون ويلجئوا الى الطاعة مع ذكر الايمان والنيران دليل على ان النيران هى السيوف
ولو جعل يتعلق بقوله ايمانا نيرانا ايضا قرينة على ان المراد بالنيران السيوف لم يبعد
قوله وصاعقة يروى بالجر على اضمار رب وبالرفع على انه مبتدأ موصوف بقوله محذوف
من نصله وخبره تنكفى فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحائب الانامل حاصله
ان الشاعر لما اراد استعارة السحائب لانامل يد الممدوح فيخرج العادة بتشبيه
الجواد بالسحائب الهطال ذكر ان هناك صاعقة ثم بين ان تلك الصاعقة
من نصل سيفه ثم قال على ارؤس الاقران ثم ذكر العدد الذى هو عدد انامل
اليد فجعل كل هذه المعانى مع ارتباط بعضها ببعض قرينة لتلك الاستعارة والضمير
فى بها راجع الى الصاعقة قوله وهى اى الاستعارة باعتبار الطرفين قسمان الاستعارة
تنقسم تقسيمات باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلاثة وباعتبار
اللفظ وباعتبار اخر خارج عن ذلك كله قوله اى اجتماع الطرفين فى شئ واحد
بان يتصف بهما فى زمان واحد فيكون ذلك الشئ غير وجه الشبه قوله وهذا
او فى اى فى قوله احياه اخذ من قول المص الحياة اه قوله اى المستعار منه
هو الاحياء يعنى ان الاستعارة فيه تبعية لانها فى الفعل ولو وقع فى الآية احياء
فيكون مصدر المشتق هو نفس الاحياء لا الحياة كما ذكره المص وان كان يصح
بتاويل بان يجعل الحياة مصدرا محذوف الزوائد وانما قال احييناه لان
الطرفين فى استعارة الميت اه حاصله ان الآية فيها استعارتان احدهما وفاقية
يمكن اجتماع طرفيها فى شئ واحد وهى استعارة الاحياء للهداية فان الطرفين
وهما الهداية والاحياء اشتركا فى جواز اجتماعهما فى شئ واحد اذ الشخص

١٧٢

والهداية صح

حى يتصف بالحيوة والاخرى عنادية لا يمكن اجتماع طرفيها فى شئ واحد وهى استعارة
الميت للضال لان الشخص الواحد لا يتصف بالموت والضلال فان كان فظاهر وان كان حيا
كان ميتا لا يتصف بالضلال اذ الهداية والضلال من صفات الاحياء لا الاموات
الا مجازا باعتبار ما كان عليه قوله لما بين الطرفين من الاتفاق يعنى فى جواز الاجتماع
لعدم التضاد بينهما قوله والا ممتنع اى اجتماع الطرفين فى شئ واحد قوله لعدم
غناء اى كفايته فانه اذا لم يحصل منه فائدة من الفوائد المطلوبة منه يكون
التشبيه منزلا كالمعدوم فى عدم الفائدة قوله التى استعملت فى ضد معناها الحقيقى
يعنى كالسواد الى البياض قوله او نقيضه يعنى كالسلوب بالنسبة الى الثبوت وانما كان التهكمية
والتمليحية من العنادية لان اجتماع الضدين والنقيضين فى شئ واحد ممتنع
قوله كما مر يعنى فى بحث التشبيه من تنزيل التضاد منزلة التناسب قوله فى جنس
الشجاعة يعنى بتأويل جعل افراد الشجاعة على قسمين متعارف وغير متعارف
فاطلق لفظ الشجاعة واريد به الفرد الغير المتعارف بواسطة قرينة مانعة عن
ارادة الفرد المتعارف وهى قوله يجذب الخ اى ما قصد اشتراك الطرفين وهو قوله
الذى يسمى فى التشبيه وجها وهنا جامعا قوله اما داخل فى مفهوم الطرفين يعنى
كاستعارة الطيران للعدو قوله قطع المسافة بسرعة لكن الطيران قطع مسافة للهواء
والعدو قطع مسافة للارض قوله وهو اى قطع المسافة بسرعة داخل فيهما اى مفهوم
الطيران والعدو قوله الا انه اى قطع المسافة بسرعة قوله والاظهر ان الطيران اه يعنى
الاظهر فى المثال منافاة لان الطيران هو قطع المسافة بالجناح وليس السرعة داخلة
فيه وانما هى لازمة له فى الاكثر فالتمثيل بقوله وقطعناهم فى الارض اوفق فان فيه استعارة
التقطيع الذى وضع لازالة الاتصال بين الاجسام بعضها عن بعض لتفريق الجماعة قوله
والجامع ازالة الاجتماع الداخل فى مفهومهما اى مفهوم تفريق الجماعة والاول

التقطيع وهو

التقطيع

ازالة الاجتماع في القطع اشد من تفريق الجماعة قوله والفرق بين هذا اي استعارة التقطيع
لتفريق الجماعة قوله مع ان في كل من المرسن والتقطيع خصوص وصف وهو شدة دخول
الآلة في التقطيع في الجسم الملتزق بعضه ببعض فكيف احدهما استعارة والآخر مجاز مرسل
ولم يكونا معا مجازا مرسلا او استعارة فما الموجب للتخصيص تفريع في التقطيع
وموضع المرسن قوله ليس في الانف بعض انفصالاتان قوله هو ان ما حاصل
قوله والفرق بين هذا الخ اي الفرق بينهما ان خصوصية الوصف الكائن في التقطيع يعني
اشدية ازالة الاجتماع مرعية اي مقصودة في تفريق الجماعة الذي هو المستعار له
قوله والحاصل ان التشبيه هنا منظور اي الجامع ووجه الشبه في التقطيع مقصود
بخلاف التشبيه في المرسن فانه غير مقصود قوله في غير هذا الفن يعني في علم الحكمة وهذا
السؤال وارد على تقسيم المصنف الجامع الى داخل وغير داخل يعني ان الجامع يجب ان
يكون في المستعار منه اقوى واشد ليكون الاستعارة مفيدة والحال انه تقرر في
غير هذا العلم ان جزء الماهية كالجنس والفصل اللذين في الافراد المتقررة الوجود
او المحققة لا يختلف بالشدة والضعف فالحيوانية التي في هذا الفرد ليست اشد
من الحيوانية في فرد آخر وكذلك الناطقية وان كان لا مساواة بين الحيوانية والناطقية
قوله جزء من مفهوم المشتق الاسود شيء ثبت له السواد فالسواد جزء من مفهوم الاسود
وداخل فيه مع انه يقبل الشدة والضعف فصح كون الجامع الخ قوله واما غير
داخل اي واما ان يكون الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين بل خارج عنهما
قوله كما في استعارة الاسد للرجل الشجاع يعني في نحو قولك رايت اسدا يرمي وانت
تريد رجلا شجاعا فان الجامع بين الاسد والرجل الشجاع هو الشجاعة وهي
غير داخلة في مفهومهما قوله لظهور الجامع فيها رايت اسدا يرمي فانه يظهر ان
الجامع بينهما هو الشجاعة قوله لا يطلع عليها اي على الجامع فيها الا من خص بمزيد

الاذهان

بمزيد ذكا قوله بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة يعني يكون وجه الشبه فيه بعيدا عن الاذهان
قوله وسالت باعناق المطي الاباطح الاصل فيه سالت المطي في الاباطح وهذا
استعارة مبتذلة الا انها تصرف فيها حيث اسند الفعل الى الاباطح فافاد ان الاباطح
امتلأت بالمطي كما تقول اشتعل البيت نارا وهذا الاسناد مجاز عقلي وكذا المسند
مجاز قوله وادخل الاعناق في السير فان السرعة والبطوء الخ فانه بادخال الاعناق في السير
يزداد الغرابة فبهذين التصرفين ظهرت غرابة في استعارة السيلان الذي للحيوان
والسيل للماء والهوادي جمع هادية وهي مقدمة كذا في الصحاح قوله ستة اقسام
يعني ثلاثة باعتبار الطرفين وهو كونهما عقليين او الاول عقليا دون الآخر او
بالعكس وثلاثة باعتبار وجه الشبه في القسم الاول وهو ما كان طرفاه حسيين
فهو اما حسي او عقلي او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي قوله والجامع
في الثلاثة الاخيرة يعني المشترك في التشبيه اي لما عرفت هناك من انه لا بد ان
بالحسي الا ما كان محسوسا ويمتنع قيام المحسوس بالمعقول لكنه في القسم الاول اي
لكن الجامع فيما طرفاه حسيان على ثلاثة اقسام لانه اما حسي صرف او عقلي
صرف او مركب بعضه عقلي وبعضه حسي قوله والى هذا اشار اي اشار الى انحصار
الاقسام في هذه الستة بقوله في ان الطرفين الخ قوله فالمستعار منه ولد البقرة يعني
المصنوع منه بالعجل اي العجل المصنوع لقوله الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي
القبط يعني على شكل العجل فهو الجامع يعني ولد البقرة وبين هذا الحيوان هو الشكل
لاتحادهما فيه وهذا كما يقال للفرس المنقوش في الجدار انه فرس بجامع الشكل
قوله واما عقلي اي ذلك الجامع مع كون الطرفين حسيين كسلخ الجلد اي نزعه
وزواله قوله والمستعار له كشف الضوء اي نزع ضوء الشمس قوله وموضع
القاء ظلمة يعني الهواء وقيل المراد بمكان الليل زمان كون الليل اي عن مقدار

من الزمان يكون ليلا قوله اي حصول الليل بعد حصول النهار قوله دائما اشارة الى مذهب الحكماء
لان حصول النتيجة عندهم بطريق اللزوم فلا يمكن عندهم تخلف المسبب عن سببه قوله
او غالبا اشارة الى المذهب المختار وهو ان حصول النتيجة بطريق الفيض من الله تعالى
وان يكون لازما للمتقدمين لانه قد يفيض وقد لا يفيض فيكون غالبا بهذا الاعتبار
كترتب ظهور اللحم الى آخره اي وذلك المعقول من ترتب امر على آخر مثل ترتب
ظهور اللحم على كشط الجلد في الاول وترتب ظهور الظلمة على ازالة الضوء في الثاني
وهذا الزعم هكذا قال صاحب الكشاف فيه وظاهره من ذنب بالنهار طارئ
على الليل كما ان المسلوخ منه يكون قبل المسلوخ قال الفراء الظلمة هي الاصل فاذا
غربت الشمس سلخ النهار من الليل وقال عبد القاهر وصاحب المفتاح المستفاد منه
ظهور المسلوخ من جلده وانسلاخ ظهور النهار من ظلمة الليل قال المصنف
وليس هذا بسديد لانه لو كان ذلك لقال فاذا هم مبصرون ونحو قوله بعد فاذا هم
مظلمون اي داخلون في الظلام والواقع عقيب ظهور الليل من النهار انما هو الابصار
لا الظلام قوله اي الظلمة هي الاصل اي باعتبار ان الله خلق المخلوق في الظلمة فيكون
اصلا بهذا الاعتبار قوله بعد سلخ اهاب عنه اي بعد كشط جلد المسلوخ عنه اي
عن المسلوخ قيل ويمكن ان يقال النهار اسم لجميع الزمان الذي هو من طلوع الشمس
الى غروبها وظهوره حقيقة انما يكون بظهور جميع اجزائه وذلك يستلزم انتهاء
النهار ودخول الليل فحينئذ لا يكون منافيا لقوله تعالى فاذا هم مظلمون قوله وحاول بعضهم
التوفيق بين كلامي يعني كلام الكاتبي وكلام الغير واجاب ذلك البعض عن
ظاهر عبارة الكاتبي بتوجيه اجوبة اشار اليها الشارح قوله والمراد من الظهور
يعني ظهور النهار قوله وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر قال الامام المرزوقي في
شرح الحماسة عند ما تكلم على هذا البيت عار ظاهر اي زائل قوله وتلك شكاة

شكاة ظاهر عنك عارها مصرع وعيرها الواشون اني احبها وتلك الى آخره قوله عنك
بكسر الكاف خطاب المحبوبة وشكاة بالفتح الشكاية والشكوى والشكية على وزن
الفعلة اي يشكي الانسان عضوا من اعضائه توضيحه قوله بمعنى النزع يعني سلخ الاهاب
من الشاة اي كشطه وازالته قوله وقد يكون بمعنى النزع يعني سلخ الشاة عن الاهاب
اي اخراج المسلوخ بمعنى الاخراج ونصلته من جلده قوله فذهب صاحب المفتاح الى
انه اي كون السلخ بمعنى الاخراج وذهب غيره الى الاول وهو السلخ بمعنى النزع
قوله وفيه هذه اشارة الى بحث آخر يعني ان استعمال الفاء في قوله فاذا هم مظلمون
ظاهر على قول غير صاحب المفتاح واما على قوله فانما يصح من جهة انها موضوعة
لما يعد في العادة مترتبا غير متراخ لان التراخي وعدمه الى آخره قوله وان توسط
الى آخره اي النهار من حين طلوع الشمس يأخذ في الخروج من الليل ويدخل
الظلام الا بعد خروج جزء من النهار فزمان النهار متوسط بين خروج النهار
من الليل ودخول الظلام قوله في اضعاف ذلك الزمان اي الزمان الذي
هو زمان المهلة نظرا الى بعد ما بين مطلع الشمس ومغربها وهذا على تقدير تسليم
ان الفاء ليست بزائدة والاخفش جوز زيادتها كقوله ... او يثيب
قناهم ويحدث ناس والصغير فيكبر قوله وعلى هذا حسن الى آخره اي انما
يصح الاستعمال اذ المفاجاة ههنا اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج يستقيم او لم
يحسن يعني كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز ففاجاه الانكسار لان دخولهم في
الظلام الى ضوء النهار كنسبة الانكسار الى الكسر من انه عقيبه وحاصله ان
المفاجاة يشترط فيها امران احدهما عدم الشعور بدخولها والآخر ان يكون
مما يستبعد في ذلك المحل فيكون له خطر قوله واما مختلف اي ذلك الجامع
بان يكون مركبا بعضه حسي وبعضه عقلي قوله من مرفوقة المرفق اسم مشترك

يصلح ان يكون اسم مكان وان يكون مصدرا ميميا فان جعل مصدرا ميميا تكون الاستعارة فيه
اصلية وبيانها انه شبه الموت بالرقاد في عدم ترتب الاثر على كل منهما ثم استعير للموت
لفظ الرقاد واطلق عليه مجازا بقرينة قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون وان
جعل اسم مكان تكون الاستعارة تبعية وبيانه انه شبه الموت بالرقاد واستعير لفظ
الرقاد واشتق منه اعني من لفظ الرقاد المستعار للموت اسم مكان واطلق عليه فتكون
الاستعارة بطريق التبعية للمصدر قوله اي هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات
ولذلك يقال في تفسير نحو ضارب ذات ما متصفة بالضرب حيث جعلت الذات شائعة
مبهمة لا تخصص المعنى القائم بها لا نفسها وذلك المعنى هو المصدر قوله وستسمع لهذا
زيادة تحقيق في الاستعارة التبعية يعني من ان اللفظ المستعار ان كان اسم جنس حقيقة
او تأويلا عينا كان او معنى كانت الاستعارة اصلية وان كان فعلا او مشتقا او حرفا فالاستعارة
تبعية قوله والجامع عدم ظهور الفعل يعني من الميت والراقد قوله وقيل عدم ظهور
الافعال الى آخره يعني في المثال مناقشة لان الجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى
واشهر وعدم الفعل في الموت الذي هو المستعار له اقوى ومن جعل الجامع عدم ظهور
الفعل زعم ان القرينة هي ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال
بعثه من نومه اذا نبهه والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص بالمستعار له قوله والجميع
عقلي اي الطرفان والجامع قوله لكونه مما لا شبهة فيه اي بكون البعث في النوم مما لا شبهة
فيه لاحد بخلاف البعث في الموت فان بعضهم ينكرونه وهو قرينة الاستعارة اي في قوله
تعالى من مرقدنا قوله مع قوله هذا اي البعث بعد الموت قوله اي احد الطرفين والآخر
عقلي وهذا يحتمل صورتين احدهما ان يكون المستعار منه حسيا والمستعار له عقليا
قوله كسر الزجاجة يعني ببذل القوة والطاقة المعبر عنه بالصدع لانه موضوع له
قوله والمستعار له التبليغ اي تبليغ الرسالة ببذل القوة والطاقة والجامع بينهما

ظهور صح

اذا ايقظه وبعث الموتى

بينهما التأثير اي تأثير الكسر وتأثير التبليغ ببذل المجهود في تحصيل المقصود قوله وهما
عقليان اي المستعار له والجامع قوله واما عكس ذلك يعني بان يكون المستعار
له حسيا قوله ويكون كل من المستعار منه والجامع عقليا قوله انا لما طغى الماء
حملناكم في الجارية اي لما جاوز الماء حده المعتاد حملناكم اي آباءكم وانتم في
اصلابهم في سفينة نوح الجارية على وجه الماء قوله والمستعار منه التكبر وقيل
على غيره بلا زينة وهو الطغيان وهو مجاوزة الحد لذوي العقول قوله والجامع
اي الجامع بين كثرة الماء والتكبر الاستعلاء المفرط وهما اي المستعار منه
والجامع عقليان فالجامع في هذه الاقسام الثلاثة عقلي لا غير قوله
وباعتبار اللفظ قسمان يعني اصلية وتبعية قوله ان كان اسم جنس اسم الجنس
هو ما وضع لمعنى في نفسه من حيث هو لا باعتبار تعلق صفة به سواء كان
جوهرا كالجسم او عرضا كالحركة او بسيطا كالنقطة او مركبا كالبيت فقولنا
في نفسه يخرج الحروف وقولنا من حيث هو لا باعتبار تعلق صفة به يخرج الافعال
والمشتقات كذا في شرح المفتاح قوله اي فالاستعارة اصلية الاستعارة الاصلية
هي التي تكون في المصادر والجوامد لعدم الانتقال فيها من المصدر الى المشتقات
والتبعية هي التي تكون في الفعل والمشتقات والحروف قوله الاول اسم
عين والثاني معنى يعني وكلاهما جنس وكذا ما يكون متأولا باسم جنس كالعلم
في رأيت اليوم حاتما عند قصد شخص بعينه قوله فالاستعارة تبعية
لان كون الاستعارة تبعية الفعل قوله والصفة المشبهة وغير ذلك كافعل
التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة قوله اي المعاني المقررة يعني الذوات
الثابتة سواء كانت جواهر او اعراضا حيث هي اعراض كقولك في الجوهر
جسم ابيض وفي العرض بياض صاف واما قولهم شجاع باسل وجواد

فياض وعالم نحرير فليس كل منها صفة للاول بل كل منها صفة لموصوف مقدر اي رجل شجاع
باسل ورجل كريم فياض قوله دون الحرف وهو ظاهر اي امتناع الموصوفية في الحرف
لعدم استقلاله لان ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت ذلك الشيء في نفسه قوله وبهذا الدليل
بعد استقامته الى آخره اي الدليل على ان الاستعارة في الفعل وما يشتق منه والحرف
تبعية ومن جملتها اسماء الزمان والمكان والآلة وهذا الدليل بعد تسليمه لا يتناولها
لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومفتاح حسن ولا تقع اوصافا
البتة بل تقع موصوفات دائما قوله وهو ايضا مردود بان المراد الى آخره يعني اقيم
الدليل على ان الاستعارة في الفعل وما يشتق منه تبعية وهو اعم والقوم قد خصصوا
ما يشتق من الفعل بالصفات المشتقة وهذه ليست بصفات فلا يكون الدليل
المذكور متناولا لها اي لا يكون دليلا على ان الاستعارة فيها تبعية قوله فيجب
ان يكون الاستعارة في اسم الزمان ونحوه اصلية يعني باعتبار انها تصدق عليها التعريف
وليست بصفات فيكون تعريف الصفة غير مطرد لانه ليس بمانع من دخول غيره فيه قوله
للقطع بانا اذا لم نبين لوجه مغايرة هذه الاسماء للصفة بعد دخولها في تعريف الصفة
وصدقه عليها قوله كان المعنى على تشبيه الضرب بالقتل اي تشبيه المصدر بالمصدر ثم انتقل
منه الى مكان القتل بان استعير لمكان الضرب واطلق عليه وهذا بعينه هو التبعية واذا
كان الكلام اعني قوله كان الفعل الى آخره غير شامل لهذه الصورة فالاولى ان يقال ولا يبعد
لان المصدر الدال على المعنى الى آخره قوله والكثرة الالفاظ الى آخره اي ولو تم
لقصد المعنى القائم بالذات لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات كزيد
وعمرو ونحوهما دون ان يذكر اللفظ الدال على ما يقوم بها من الصفات قوله وفي
الثالث اي الحرف لمتعلق معناه يعني يعتبر التشبيه اولا في متعلق معنى الحرف ويجري
فيه الاستعارة ثم تسري ذلك في الحرف في نفسه اذ لما كان معناه متعلقا

ارد لكافية تشبيه م

متعلقا بغيره فما كان صالحا لان يكون متعلقا لمعنى الحرف لم يكن فيه تشبيه قوله وهي في
الاشارة م — ليست معاني الحروف اي مطلق ابتداء الغاية والظرفية والغرض وهي ليست معاني
الحروف لكونها معاني مستقلة ومعاني الحروف غير مستقلة قوله والا لكانت حروفا اي
لو كانت هذه معاني تلك الكلم اعني من وفي واللام لم يكن حروفا بل اسماء لان هذه
الاشياء معان مستقلة بانفسها ولغيرها واما معنى من فهو ابتداء خاص غير مستقل في
التعقل اذا لم يلاحظ شيئان كالسير والبصرة مثلا وكذا في معناها ظرفية خاصة
في ظرف خاص والحاصل ان معنى من ابتداء مخصوص اي من كونه من كذا متعلق
مضمر بمتعلقه اعني مطلق ابتداء الغاية وهكذا قياس البواقي قوله اي ذا افادته
هذه الحروف معاني اي ابتداء خاص ونوع غرض خاص قوله ترجع الى تلك المعاني — وظرفيه خاصه م
مطلق ابتداء الغاية والظرفية والغرض قوله بنوع استلزام وهو الاستلزام
الذي مبناه على الذوق فاذا قلت سرت من البصرة تستفيد منه ان مبدأ سيرك
الذي هو البصرة بناء على الذوق والابتداء الخاص يستلزم مطلق الابتداء وكذا
الظرفية والغرض الخاصين يستلزمان مطلق الظرفية ومطلق الغرض لان المقيد
هو المطلق مع شيء آخر وهذا معنى قولهم الخاص فيه ما في العام وزيادة — مع مطلوح معنى م
قوله ليس بصحيح اذ ليس المجرور فيه اعني نعمة في على الوجه المذكور واما معناه بل
متعلق معناه هو الظرفية المطلقة ومعناه فيه هو ظرفية النعمة لا نفس النعم لكن
لما كان للنعمة هاهنا تعلق بمعنى في جعلها المؤلف متعلق معناها على سبيل التسامح
والمجاز وحاصله ان المشبه في قوله كالمجرور في زيد في نعمة والمشبه به متعلق معنى
في وهو الظرفية الحقيقية واما النعمة فظرف مجازي لكن استعمل هنا كلمة في النعمة
المشتملة على زيد كاشتمال الظرف الحقيقي على المظروف قوله نطقت الحال بكذا
اي دلت عليه واشعرت به اي تجعل دلالة الحال شبيهة بنطق الناطق به
قوله م

تلخيص

إلى قوله وإن أطلق النطق في محصله أنه لا استعارة في الفعل واسم الفاعل إلا بعد استعارة
المصدر فلا يقال نطقت الحال أو الحال ناطقة بكذا إلا بعد تقدير استعارة نطق
الناطق لدلالة الحال على الوجه الذي عرفت في تأويل الاستعارة من إدخال
دلالة الحال في جنس نطق الناطق لقصد المبالغة في التشبيه وإلحاق إيضاح دلالة
الحال للمعنى بإيضاح نطق الناطق له فيقال نطق الحال بكذا بمعنى دلالة الحال ثم يشتق
منه الفعل واسم الفاعل فيكون الاستعارة في المصدر أصلية وفي الفعل والمشتق
تبعية قوله وإن أطلق النطق على الدلالة يعني يجوز أن يكون إطلاق النطق على
الدلالة مجازا مرسلا لأن الدلالة لازمة للنطق قوله وقد عرفت أنه لا امتناع في
أن يكون اللفظ الواحد في يعني إذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي نوعان
من العلاقة أحدهما المشابهة والآخر غيرها كما ذكر في استعمال المشفر في شفة الإنسان
بأنه استعارة باعتبار قصد المشابهة في اللفظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال
المقيد في مطلق الشفة قوله ويقدر التشبيه في لام التعليل
يعني الذي هو لإفادة الغرض حقيقة قوله فتكون الاستعارة فيه تبعا للاستعارة
في المجرور يعني لما ترتب العداوة والحزن على الالتقاط ترتب العلة الغائية على
ما هي غاية له استعير لهذا الترتيب لام الغاية لقرينة مانعة من حملها على ما هي
موضوعة من إفادة الغرض حصر وهي الالتقاط لأنه معلوم أن الالتقاط
الولد لا يكون لأجل كون الولد للملتقط عدوا وحزنا وهذا كما تقول إذا رأيت
عاقلا قد أحسن إلى زيد يعني أذاه زيد أنه قد أحسن إليه ليؤذيه فإن الداعي
لكل عاقل إلى الإحسان لا يكون هو الإيذاء البتة الأوجه قولك قد أحسن واعلم
أن قدر التشبيه في أمثال ذلك فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف
قرينة وهو اختيار السكاكي وإن قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف كالعلية و

والظرفية فالاستعارة تبعية قوله وهذا الطريق مأخوذ من كلام صاحب الكشاف في
حيث قال في الكشاف معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز لأنه لم يكن داعيهم
إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير أن ذلك لما كان
نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل لأجله قوله لكنه غير مستقيم
أي ما ذكره صاحب الكشاف غير مستقيم على مذهب المص في الاستعارة المصرحة
قوله لأن المتروك يجب أن يكون هو المشبه يعني أن المشبه يجب أن يكون محذوفا
وههنا المذكور وهو العداوة والحزن قوله ثم استعمل في المشبه أعني ترتب العداوة
والتحزن على الالتقاط قوله فجرت الاستعارة أولا في العلية والغرضية أي التي هي
متعلق معنى الحرف قوله فصار حكم اللام أي بواسطة استعارتها لما يشبه العلة فيكون
الاستعارة فيها تبعية مصرحة لأن المذكور لفظ المستعار كاستعارة لفظ الأسد
للمقدام وتهمله في العاقل لا يفعل هذا الفعل قوله سهوا يحتمل بنصبه ثلاثة أوجه أن
يكون حالا من فاعل ذكر مؤولا باسم الفاعل أي ذكره حال كونه ساهيا أو باسم
المفعول على تقدير جعل الحال من المفعول به وهو الضمير المتصل في ذكره أي
ذكره حال كون المذكور مسهوا عنه وأن يكون تمييزا أي ذكره من جهة السهو وأن يكون
نعتا لمصدر محذوف أي ذكرا سهوا قوله وفي هذا المقام زيادة تحقيق أو
ردناها في الشرح يعني قال هناك والحاصل أنه إن قدر التشبيه في أمثال ذلك حيث
فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة فهو اختيار السكاكي كما إذا قدر
في نطقت الحال تشبيه الحال بالإنسان المتكلم ويكون نطقت قرينة وإن قدر التشبيه
في متعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية وما أشبه ذلك فالاستعارة تبعية اتفاقا
قوله ومدار قرينتها أي علامتها ودليلها ومدار الشيء ما يوجد الشيء لوجوده
وينعدم عند فقده قوله أي في الفعل وما يشتق منه على الفاعل يعني بأن يكون نسبتها

الى الفاعل غير ملايم فيستدل بالفاعل على ان الفعل والمشتق منه مستعار قوله فان النطق
الحصر ايستدل ايضا الحال اي فان نسبة النطق حقيقة الى الحال غير ملايمة ولو
ذكر الحال لم يعرف ان نطقت مستعار قوله او المفعول الثاني ومدار قرينتها على المفعول اي ح
بان يكون تشبيهه الله غير ملايم قوله قتل البخل واحيا السماحا لما كان ازالة البخل
مشبهة بالقتل في الايلام وكثرة السماح مشبهة بالاحياء في الاظهار استعار في الاعدام
القتل للازالة والاحيا للاظهار فقال قتل البخل مكان ازال البخل واحيا
السماح مكان اظهر السماح فقرينة الاستعارة هنا نسبة القتل الى البخل والاحياء
الى السماح ولو نسبتا اليهما لم تعرف الاستعارة قوله نقريهم لهذميات اي
نضيفهم اسنة قاطعة قوله والنسبة للمبالغة اذا جعل المراد باللهذميات الطعنات
المنسوبة الى الاسنة القاطعة فالياء للنسبة على بابها ولا كلام فيه وان جعل المراد
الاسنة نفسها ففيه سؤال وهو انه يلزم نسبة الشيء الى نفسه والجواب عن هذا
السؤال اشار بقوله والنسبة للمبالغة كاحمري قوله والمفعول الثاني يعني ان نسبة
نقريهم الى اللهذميات غير ملايمة لان القرى انما يكون بالنسبة الى المطعوم فشبه
الطعن بالقرى والجامع ايصال شيء الى الجوف وجعل الطعن فردا من افراد
جنس القرى لقصد المبالغة في التشبيه فاطلق اسم القرى على الطعن ونسبته الى اللهذميات
قرينة الاستعارة قوله فبشرهم بعذاب اليم شبه الانذار بالتبشير والجامع التاثير
في السامع وكون كل منهما متصفا بانه ضد للآخر ثم جعل فردا من افراد جنس
التبشير لقصد المبالغة في التشبيه فاطلق اسم التبشير على الانذار ونسبته الى المجرور
وهو قوله تعالى بعذاب اليم قرينة الاستعارة قوله قتلت زيدا اذا ضربته ضربا
شديدا فان علم المخاطب بانك ضربته قرينة حالية على ان القتل مستعار للضرب
الشديد قوله غير الطرفين اي خارج من الطرفين والجامع قوله والتفطن

قوله ثلاثة اقسام يعني مطلقة ومجردة ومرشحة لانها اما ان لم تقترن الخ قوله ولا تفريع
اي ولم تقترن بتفريع الكلام مراعى في ذلك جانب المستعار له او المستعار منه قوله
والمراد بالصفة المعنوية اي المراد بالصفة ههنا الصفة المعنوية كيف كانت
لا النعت النحوي الذي احد اقسام التوابع الخمس قوله وهي ما قرن بما يلائم المستعار
له يعني من صفة او تفريع كلام عليه سواء كان المقرون وهو امر زائد على معنى الاستعارة
بعد الاستعارة او قبلها او بعضه قبلها وبعضه بعدها وانما سميت مجردة لتجريدها
عما يلائم المستعار منه مع ان الاصل ان يكون ذلك المقرون ملائما له بناء على دعوى
الاستعارة قوله ثم وصف بالغمر الذي يناسب العطايا الذي هو المستعار له دون
الرداء الذي هو المستعار منه اي هو كثير المعروف وفي الاساس يقال ثوب غمر
اي واسع وعلى هذا يجوز ان يكون الغمر وصفا للرداء كما يجوز ان يكون وصفا
للمعروف والعطايا قوله والقرينة سياق الكلام يعني ان قوله اذا تبسم ضاحكا الخ
يدل على ان الغمر للمعروف وضاحكا حال من فاعل تبسم اي تبسم حال كونه شارعا
في الضحك قوله يقال غلق الرهن هو بفتح الغين المعجمة وكسر اللام فعل ماض مصدره
غلقا اذا استحقه المرتهن وذلك اذا لم يفكه الراهن في الوقت المشروط وكان في
الجاهلية ان الراهن اذا لم يؤد ما عليه في الوقت المشروط ملك المرتهن الرهن
والمقرون في البيت الاستعارة وهو قوله غمر واما يكون بعدها فكقولك جاءني بحر
ما اكثر علومه تفريع كلام للمستعار له بعد الاستعارة واما قولك جاوزت بحرا
الكثير علومه فبعضه وهو جاوزت بالجيم والحاء المهملة وهي مراجعة في الكلام قبل الاستعارة
وبعضه وهو قوله ما اكثر علومه بعد الاستعارة قوله ومرشحة وهي ما قرن بما يلائم
المستعار منه يعني من صفة او تفريع كلام عليه وانما سميت مرشحة لانه روعي فيها
جانب المستعار منه فزادت فائدة الاستعارة والترشيح التربية من رشحه اي

اي رباه يقال فلان يرشح للوزارة اي يربى والمرأة ترشح ولدها اذا جعلت اللبن في
فيه قليلا قليلا حتى يقوى على المص قوله ثم فرع عليه ما يلائم المشتري اي بعد ان
استعار المشتري للاختيار ذكر وصف المستعار منه فالوصف قد يعد الاستعارة وهو
الربح والتجارة وهذا الترشيح من ترشيح التفريع ونحو سماء بحر من الوصف قد قبل
الاستعارة ونحو سال من السماء عظيم البلد بين الوصف قد شامل للطرفين قوله
اي التجريد والترشيح يعني يجوز اجتماع الاستعارة المرشحة في كلام واحد قوله لدى
هذا الوصف يعني المقذف واللبد والاظفار والعلم وقوله شاكي السلاح تجريد
لانه يلائم المستعار له وكذا قوله اظفاره لم تقلم لان الظفر والقلم انما يستعمل في المستعار له
وقوله لبد ترشيح لانه يلائم المستعار منه وقوله مقذف يحتمل الترشيح والتجريد لان
المقذف هو كثير اللحم كانه قذف باللحم وهو لا يختص بواحد منهما قوله والترشيح ابلغ
اي اكثر مطابقة لمقتضى الحال من الاطلاق اي فوق من جمع التجريد والترشيح لان في
ذكر صفات المستعار له ما يفوت المبالغة في تشبيهه بالمستعار منه قوله يحقق لذلك
اي للمبالغة في التشبيه في ان المشبه قد اضحى المشبه به بسبب ذكر ما يلائم المستعار منه
فيه قوله على تناسي التشبيه وادعاء ان المستعار له نفس المستعار منه يعني ان المتكلم يظهر
من نفسه بعد ان اثبت للمشبه بعض ما اختص بالمشبه به انه نسي ان شبه شيئا بشيء وجعل
المشبه فردا من افراد المشبه به قوله حتى انه يبنى على علو القدر يعني انهم يستعيرون الوصف
المحسوس للشيء المعقول ويعتقدون كان ذلك الوصف ثابت لذلك الشيء المعقول
في الحقيقة وكان التشبيه لم يوجد اصلا كاستعارتهم العلو المكاني لزيادة الرجل
على غيره في الفضل ثم وضعهم الكلام وبنائهم من يذكر علوا مكانيا قوله استعار
الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال الى آخره فان مراده ان الممدوح
يصعد في مدارج الكمال ومناهج الفضل والافضال فاراد علو منزلته وارتفاع

رتبته الا انه ساق الكلام مساق من يذكر علوا مكانيا ولهذا قال الشيخ ولولا
ان قصده تناسي التشبيه حتى جعله صاعدا في السماء من حيث المسافة المكانية لما كان
لهذا الكلام وجه قوله [illegible] يعني في الاستعارة قوله ما من التعجب يعني في اول
بحث الاستعارة قوله شمس تظللني من الشمس ادعى ان المشبه الذي هو انسان معين
الوجه فرد من افراد الشمس واستعار له اسم المشبه به الذي هو لفظ الشمس ثم بنى
عليه ما يتعجب منه لكونه فرعا من مدلول الشمس الحقيقي قوله في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته
قد زر ازراره على القمر لما كان القمر يبلي الكتان وادعى ان هذا الشخص من افراد القمر
بجامع الحسن والبهاء واضاءة الجسم صح النهي عن التعجب من ابلائه الاثواب
قوله لما كان للتعجب يعني في قوله قامت تظللني ومن عجب قوله والنهي عنه اي عن
التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته قوله ثم اشار الى زيادة تقرير لهذا
الكلام يعني قوله وبناؤه على تناسي التشبيه حتى انه يبنى على علو القدر
ما يبنى على علو المكان الى آخره قوله وذلك لان الاصل الى آخره بيان لكون
المراد بالفرع ههنا المشبه به وبالاصل المشبه قوله فقوله هي الشمس شبيه للاستعارة
يعني للتصريح فيه بطرفي التشبيه وهو المكنى عنه بالضمير عند لفظ هي والمشبه به
وهو المعبر عنه بالشمس ووجوب حذف احد الطرفين في الاستعارة قوله
ومع ذلك فقد بني الكلام على المشبه به يعني ومع الاعتراف بالاصل الذي
هو المشبه وهو هي في اول البيت الاول بنى الشاعر التعريف وعدم استطاعة
الصعود الى الشمس وعدم استطاعة الشمس النزول اليه على الشمس الحقيقي الذي
هو المشبه به قوله فمع جحده اي فمع عدم الاعتراف بالاصل الذي هو المشبه يكون
البناء على الفرع الذي هو المشبه به اولى واحرى بالجواز لانه قد طوي الى آخره
وبيان ذلك ان وجود الاصل ينافي البناء فاذا جاز البناء مع وجود المنافي

للبنا كما أن البناء مع عدم المنافع لا أولى قوله وأما المجاز المركب عطف على قوله في أول
بحث الحصر والمجاز اما المفرد قوله أي بالمعنى الذي يدل عليه بالمطابقة قوله تشبيه
التمثيل للمبالغة يعني لطلب المبالغة في هذا التشبيه كما في تشبيه المفرد ويعني بتشبيه التمثيل
تشبيه احدى صورتين منتزعتين من امرين او امور بالاخرى منهما والمبالغة فيه
ان تدخل الصورة المشبهة في جنس المشبه بها مبالغة في التشبيه وتذكرها بلفظ المشبه
بها من غير تغيير بوجه من الوجوه قوله فاستعمل في الصورة الاولى يعني ادخل الصورة
الاولى وهي صورة التردد العقلي في الصورة الثانية وهي صورة التردد الحسي في
غير مخصوصة بحالتي الاقدام تارة والاحجام اخرى وهو امر منتزع من عدة
امور ليكون قولك تقدم رجلا وتؤخر اخرى حال استعماله للتردد فيه معقول او
محسوس مجازا مركبا قوله لانه ذكر فيه المشبه به واريد المشبه يعني لانه طوي فيه ذكر المشبه
واداة التشبيه واقتصر على ذكر المشبه به قوله وقد يسمى اي هذا النوع من المجاز
قوله ويمتاز من التشبيه الى آخره كان جواب سؤال وهو اذا اطلق التمثيل ولم يقيد
بقولنا على سبيل الاستعارة يلتبس بالتشبيه الحقيقي فان من انواعه نوع يسمى التمثيل
وقد تقدم بيانه فاجاب بانه يفرق بين التمثيل في الاستعارة والتمثيل في التشبيه بان التمثيل
في الاستعارة يقال له تشبيه تمثيل بالاضافة وتشبيه تمثيلي بالقطع عنها بخلاف التمثيل
في التشبيه الحقيقي فانه لا يقال فيه ذلك قوله ومن تخصيص المجاز المركب بالاستعارة
يعني حيث قال وهذا يسمى التمثيل على سبيل الاستعارة قوله فان المركب موضوع بحسب
النوع فاذا استعمل المركب في غير ما وضع له الى آخره بيان ذلك ان هيئة التركيب في
نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع
كالتحسر والتحزن او الانشاء يلزم فائدة الخبر قوله لعلاقة يعني بين المعنيين الموضوع
له وغيره قوله والا فغير استعارة كالمجاز الخبرية الى آخره يعني وان لم تكن العلاقة

التحسر العاشق

في المشابهة بل كانت الملازمة مثل سفر المحبوبة مضافا الى كبد اليمانين ملزوم الذي
وتحزنه الذي هو لازم لسفر المحبوبة بواسطة الفراق فاستعمل في لازم معناه
هو طعنها مع كذا بواسطة التلازم وهو العلاقة ومن هذا القبيل صيغ العقود نحو بعت
واشتريت ونكحت وطلقت وغير هذه فان جميعها مجاز مرسل قوله ومتى فشى
فشى استعماله اي كثر دوره على الالسن قوله سمي مثلا اي سمي هذا التمثيل مثلا فالمثل
تمثيل سائر طوي فيه ذكر المشبه واداة التشبيه ونعني بالسائر ما كثر استعماله
واما اذا لم يكن على سبيل الاستعارة كقوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها
كمثل الحمار الآية فلا يسمى مثلا قوله على سبيل الاستعارة يعني يذكر فيه الصورة المشبهة (يسمى تمثيلا)
بلفظ الصورة المشبه بها من غير تغيير بوجه من الوجوه قوله لا تتغير الامثال يعني
عن موردها الاصلي ليمكن الاستدلال بمضربها على موردها فتبقى على ما وردت من
التذكير والتانيث وغيرهما ولذا ذكر الامثال عن غيرها من قبل انه هذا القول فيكون
حكايات والحكايات لا تغير والمضرب موضع ضرب المثل والمورد موضع وروده فانك
اذا ضربت المثل في اظهار صدق كلام احد قلت فان القول ما قالت حذام
فمورد المثل صدقها وفيه مثل صدق كلامه بصدق كلامها ولم تغير الاول
فيه غرابة وحسن ولهذا استعير لفظ المثل للحال والصفة او القصة اذا كان
لها شأن وفيها غرابة كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا اي حالهم
العجيبة الشأن كحاله وكقوله تعالى ولله المثل الاعلى اي الوصف الذي له الشأن
من العظمة وكقوله تعالى مثل الجنة التي وعد المتقون اي فيما قصصنا عليك من
العجائب قصة الجنة العجيبة قوله فلا يكون اي وان لم يكن استعارة فلا يكون
مثلا لما علمت من الامثال كلها استعارة لا تتغير موردها قوله ولهذا اي ولعدم تغير
المثل حكاية لفظ المشبه بعينه ولا يكون استعارة فلا يكون مثلا لا ينظر في الامثال

في مضاربها التي مطابقتها ما ضربت له في الافراد والتذكير وغيرهما بل الى مواردها
فيلزم صيغتها الاولى وتحكي على ما وردت عليه من غير زيادة ولا نقصان قوله
لان في الاصل امرأة يعني فيلزم الافراد والتأنيث في جميع مضاربه سواء كان كذلك
ام لا وقصة هذه المرأة مشهورة ويقال انها قالت في جواب من قال هذا يعني
الزوج الكهل والمذق اللبن المخلوط بالماء قوله وان كانت عند المص يعني الاستعارة
بالكناية والاستعارة التخييلية وهذا كالاعتذار من المص حيث قال فصل ولم
يتصل ليتصل الكلام بعضه ببعض مع ان البحث في الاستعارة قبل الفصل
وبعده قوله امرين معنويين يعني فعلين من افعال المتكلم القائمة بنفسه لان
الاستعارة بالكناية هي تشبيه شيء بشيء في النفس والاستعارة التخييلية اثبات
شيء من لوازم المشبه به للمشبه والتشبيه والاثبات من افعال النفس قوله غير داخلين
في تعريف المجاز من المجاز اللفظ المستعمل الى آخره وهما ليسا بلفظ عنده بل امران
معنويان هما التشبيه في النفس والاثبات كما سيجيء واعلم انه اضطربت الاقوال
في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وحاصلها ثلثة اقوال احدها
ما نفهم من كلام القدماء والثاني ما ذهب اليه السكاكي وسيجيء بيانهما ان شاء الله تعالى
والثالث ما اورده المص قوله قد يضمر التشبيه في النفس اي في نفس المتكلم او
في نفس اللفظ قوله فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه يعني وان كان المشبه به
مذكورا ضمنا لا ذكر ما هو مختص بالمشبه به مع المشبه لكن ذكر المشبه به معه وليس المراد
انه لا يذكر من اركانه الا المشبه لئلا يكون مناقضا لما تقدم في مراتب التشبيه الثمانية
من انه لا يجوز حذف المشبه به وانما يكون ذلك في التشبيه المصطلح قوله بان
يثبت امر مختص بالمشبه به يعني ليكون قرينة دالة على المراد ويجب ان يكون في المشبه
امر ثابت حسا او عقلا اجري عليه اسم ذلك الامر المختص مثلا ان يشبه المنية

المنية بالسبع فتفردها بالذكر وتثبت لها المخالب المختصة بالسبع فنقول مخالب المنية
نشبت بفلان قوله فلا نصرح اي بذكر المستعار منه استغناء عنه بذكر بعض
روادفه ولوازمه لينتقل الذهن منه اليه كما هو شأن الاستعارة فان الانتقال
فيها من اللازم الى الملزوم فعلى قول يكون اطلاق اسم الاستعارة على هذا النوع
باشتراك اللفظ وقيل بالكناية لان هذا التشبيه غير مذكور صريحا بل بطريق الكناية
باثبات ما هو من لوازم المشبه به للمشبه المذكور الذي هو من لوازم التشبيه لزوما
عرفيا لا عقليا قوله فحو تسمية لان المنية مثلا لم تستعمل لشيء بل استعملت في
معناها الاصلي ويمكن ان يقال سمي التشبيه المضمر في النفس استعارة مجازا بطريق
اطلاق اسم الملزوم على اللازم لان التشبيه من لوازم الاستعارة قوله تخييلا اي
للسامع عند اضافته الى المشبه ثم ذلك وان يوجد الاستعارة بالكناية بدون
التخييلية قيل يعلم من كلام المص هذا ان كل واحدة من الاستعارة بالكناية
والاستعارة التخييلية ليست بمجاز لغوي لانه لفظ على ما ذكر في تعريفه قبل وهما
ليستا بلفظ على ما ذكره الآن مع ان اكثر السلف من ارباب البيان جعلوهما
من اقسامه وجعلوا المجاز اللغوي لفظا وكذا يفهم من كلامه هنا ان كلا من المشبه
والامر المثبت له المختص بالمشبه به حقيقة لا مجاز لان كلا منهما كلمة مستعملة فيما
وضعت له مع انه جعل الاستعارة قسما من اقسام المجاز قوله بمخلب معاذه
يعني دفعا لكونه قوله اي اذا علق الموت مخلبه في شيء الى آخره يقال نشب الشيء
في الشيء بالكسر نشوبا اذا علق فيه قوله في اغتيال النفوس اي في اهلاكها من غاله
الشيء واغتاله اي اخذه قوله تحقيقا للمبالغة في التشبيه يعني مع انه ليس للمنية امر ثابت
حسا او عقلا اجري عليه اسم الاظفار قوله فتشبيه المنية بالسبع الى آخره يعني
انه يسمى تشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية ويسمى اثبات الاظفار لها

استعارة تخييلية قوله وكذا في قول الآخر يعني فيما به قوامه قوله شبه الحال بانسان
متكلم في الدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة بالكناية قوله فاثبت لها الى آخره وهذا
هو الاستعارة التخييلية فعلى ما ذكره المص لفظ الاظفار والمنية حقيقتان
مستعملتان في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وانما هو عقلي وهو
اثبات شيء لشيء ليس هو له كاثبات الانبات للربيع قوله فظهر يعني ان الاستعارة
بالكناية والتخييلية امران معنويان وفعلان للمتكلم ومتلازمان في الكلام
قوله فمثل قولنا اظفار المنية النشبة بالسبع اهلكت فلانا جواب اعتراض
حاصله انكم قلتم ان الاستعارة المكنية والتخييلية متلازمتان فاين المكنية في
هذا المثال اذ فيه تخييلية بدون المكنية لان التشبيه مصرح فاجاب بقوله يكون
ترشيحا للتشبيه اي في هذا المثال تشبيه وذكر الاظفار ترشيح للتشبيه قوله كما ان
اطولكن الى آخره يعني كما يكون الترشيح للمجاز حيث استعمل اليد في النعم وترشيح هذا
المجاز بذكر ملائم حقيقة اليد وهو الطول فليكن ايضا للتشبيه قوله شيء لا مستند له
الى آخره هذا كالاعتراض على تفسير المص للاستعارة بالكناية حيث ارتكب
فيه جادة لم تسلك وخالف في ذلك من تقدم من ارباب علم البيان قوله
ومعناها المأخوذ من كلام السلف الى آخره هذا هو معناها الصحيح المرتضى
عند الشارح وحاصله ان الاستعارة بالكناية على المذهب الصحيح هي استعارة
اسم معنى لمعنى آخر باعتبار تشبيهه به من غير تصريح بذلك الاسم بل انما يصرح بما هو رادفه
او لازم من لوازمه قوله فالمقصود بقولنا اظفار المنية الى آخره تفريع على المذهب
المختار في معنى الاستعارة بالكناية وهو ما يفهم من كلام السلف في ذلك قوله
على ما ذكر لازمه وهو الاظفار والانياب مبتدأ قوله لينتقل منه الى المقصود
يعني الذي هو ذكر السبع قوله كما هو شأن الكناية يعني في الانتقال من الملزوم

الى الملزوم قوله فالمستعار هو لفظ السبع الى آخره تفصيل للاستعارة بالكناية وبيان لها
في المثال المذكور على مذهب المرتضى قوله فينبهوا بذلك الرمز على مكانه على انه
قد دخل في ذلك الجنس وصار فردا من افراده قوله ففيه على ان الشجاع
اسد اي على استعارة الاسد للرجل الشجاع بقرينة نسبة الافتراس اليه قوله هذا
كلامه اي كلام صاحب الكشاف وهو مائل الى مذهب الجمهور في الاستعارة بالكناية
والحاصل ان الاستعارة بالكناية عند المص هي التشبيه المضمر في النفس وعند
الجمهور هو ان لا يصرح بذكر المستعار بل يصرح بذكر رديفه او لازم من لوازمه
وعند السكاكي هو ان يطلق لفظ المشبه ويراد به المشبه به قوله وكذا قول زهير
الامر المختص فيه بما به قوام وجه الشبه في المشبه به قوله سلا اي من السلو وهو التخلي
من العشق قوله عن سلمى اي عن حبها قوله وعري افراس الصبا ورواحله محل الشاهد
وهو مثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييلية اورده تنبيها على ان من التخييلية ما يحتمل
ان يكون تحقيقية سماها السكاكي الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعند
حملها على التحقيقية تنتفي الاستعارة بالكناية كذا في الشرح قوله فاهملت الا انها يعني
بعد سبب الاعراض عنه لان كل امر وطنت على تركه وقطع العزم عن معاودته
ارتكابه فانه يبطل الانه بعدم العناية بها فيحفظ ما قوام ذلك الامر به من
الآلات والادوات قوله فقضى منها الوطر اي الحاجة بان وصل الى المقصود من
تلك الجهة بعد ما سوفرا اليها ورجع منها الملك قوله فاهملت الانها اي الآلات
تلك الجهة لعدم الحاجة اليها فالمشبه هنا الصبا والمشبه به جهة للسير موصوفة
بانها قضي منها ورجع الى الوطن قوله التي هي قوام جهة المسير وهذا كما اثبت
الاظفار للمنية المشبهة بالسبع اي ما لا به الجمل والقتوه وليس للصبا امر ثابت
هنا وعقله اجري عليه اسم الافتراس والرواحل الا انه تشبيه الصبا بالجهة

قوله

ذلك
المذكورة لا بد لها من الافراس والرواحل فيتوهم للصبا شيء يشبهها واطلق اسمها على
الشيء المتوهم فيكون تشبيه الصبا بالجهة المذكورة استعارة بالكناية واثبات الافراس
والرواحل للصبا استعارة تخييلية قوله ويحتمل اي هذا البيت قوله دواعي النفوس
الدواعي جمع داعية وهي صفة تحمل النفس على الفعل او الترك قوله وشهواتها
جمع شهوة ارادة الاشياء الملائمة والميل اليها قوله والقوى الحاصلة جمع قوة وهي مبدأ
الافعال قوله الحاصلة لها اي للنفوس قوله واستيفاء اللذات الفانية فكما ان الانسان
يتوصل لذته بنحو الافراس كذا يتوصل في النفس لذتها بالهام القوى قوله تتاخذ اي تتقاصد
كل واحد من الدواعي والشهوات قوله مثل المال والمنال والاعوان فانها وصل الى استيفاء
اللذات ولهذا اضاف الافراس المراد بها الشباب الى الصبا قوله اي استعارة الافراس
والرواحل يعني على هذين الاحتمالين قوله اذا اريد بها اي بالافراس والرواحل قوله
وحدها اي لتحقق معناهما وحاصله انها استعارة تحقيقية لكون المستعار حسيا
متحققا عقلا على الاحتمال الاول لان الدواعي امر معقول ومتحققا على الاحتمال
الثاني لان الشباب كالمال والمنال والاعوان امر محسوس فالاستعارة في هذا البيت
يحتمل بالتخييل وكذا كل استعارة يكون للمستعار له المتروك صلاحية الحمل على ماله
تحقق من وجه وعلى ما لا تحقق له من وجه آخر قوله مثل المصنف بثلاثة امثلة يعني
للاستعارة التخييلية قوله ما به كمال المشبه وهو قوله واذا المنية انشبت اظفارها
قوله ما به قوام المشبه وهو قوله فلان جاء بالكناية اطلق قوله والثالث ما يحتمل
التخييلية والتحقيقية كقوله وعري افراس الصبا ورواحله قوله فصل في مباحث
حاصله انه ذكر فيه ما يخالف فيه صاحب المفتاح قوله غير العقلية يعني التي هي اسناد
الفعل ومعناه الى ما هو له قوله بالكلم المستعمل فيما وضعت له من غير تاويل في
الوضع فخالف المص لانه ما ذكر في تعريفها قوله من غير تاويل في الوضع وذكر فيه قوله

اختلف
قوله في اصطلاح به التخاطب وما ذكره السكاكي قوله وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوي
في التصرف في الاستعارة هل هو في اللفظ او في المعنى فمنهم من قال بالاول وهو الاصلح
ومنهم من قال بالثاني ولا يخفى ضعفه وسمى الاول مجازا لغويا لكونها غير مستعملة فيما وضع له
حقيقة وسمي الثاني مجازا عقليا بمعنى ان التصرف في امر عقلي وهو جعل غير الاسد اسدا
فان اللفظ حينئذ مستعمل فيما وضع له فيكون حقيقة لغوية فلا يجوز الاحتراز عنها
بقوله من غير تاويل في الوضع لانه من افراد المحدود قوله آنفا وفيه الاحتراز ان يعد
الفقيد يعني قوله من غير تاويل في الوضع قوله وهو ادعاء دخول المشبه في جنس
المشبه به اي ادعاء ان افراد جنس المستعار منه قسمان متعارف وغير متعارف مع
انها لا تعد حقيقة بل تعد مجازا لغويا لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعا
للمستعار له على ضرب من التاويل قوله بجعل افراده اي افراد المشبه به قوله في ذلك
النوع اي نوع الحقيقة قوله المستعمل في معنى غير اي في معنى موصوف بكونه
غير المعنى الى آخره قوله غير بالنسبة اي غير مخصوص لا غير مطلقا قوله وعلى هذا
القياس يعني ولو كان نوع حقيقتها شرعيا بكون الكلم غير مستعمل في معناها الشرعي
فتكون مجازا شرعيا ولو كان نوع حقيقتها عرفيا قوله اوضح وادل على المقصود
اي مما ذكره السكاكي من قوله استعمالها في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها قوله
ثم تدخل هي في التعريف اي ثم تدخل الاستعارة في تعريف المجاز اللغوي اذ لا يصدق
عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له قوله فيجب ان يكون الى آخره حاول بعضهم
تصحيح عبارته بوجه لا يؤدي الى زيادة لا وان يكون الاحتراز يعني التحذير اي
حذر من ان لا تخرج قوله ورد ما ذكره السكاكي يعني كل واحد من التعريفين قوله
بان الوضع وما يشتق منه يعني من الافعال والصفات المشتقة قوله اذا
اطلق يعني من غير تقييد بقيد قوله لا يتناول الوضع بالتاويل اذ غايتهم منه

كانت مستعملة في غير معناه الاصلي فتكون مجازا لغويا

الوضع بالتحقيق قوله احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة لان ذلك التعيين
لا تسمى وضعا فلا حاجة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفي تعريف
المجاز بالتحقيق قوله انما هي بالقرينة يعني لا بنفسه فلم يكن داخلا في تعريف الحقيقة
فلا يحتاج الى التقييد قوله وفي تعريف المجاز بالتحقيق اي ولا حاجة الى تقييد
الوضع في تعريف المجاز بقوله بالتحقيق قوله اللهم الا ان يقصد زيادة الايضاح
الى آخره يعني وح لا باس بذكر القيد في الموضعين قوله ويمكن الجواب من قبل
السكاكي عن اعتراض المص قوله بالمعنى الذي ذكره السكاكي في تفسير الوضع
وهو قوله تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه قوله فقد عرض للفظ اشتراك
بين معنيين احدهما ما ذكر في تفسيره وهو تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه
والآخر الوضع بالتأويل قوله كما في الاستعارة فان اللفظ المستعار عرض له
اشتراك بين معناه الحقيقي اعني الموضوع له بالتحقيق وبين معناه الادعائي الغير
الموضوع له بالتأويل ونصب القرينة فيه لتعيين المعنى الادعائي او لنفي المعنى الموضوع له
قوله وبهذا اي بهذا الجواب الذي ذكرنا والتوجيه الذي وجهنا قوله فلو خرج
الاستعارة ايضا اي لخرج عن تعريف المجاز اللغوي على تقدير تسليم تناول الوضع
للوضع بالتأويل لصدق تعريف المجاز اللغوي عليها لانها يصدق عليها انها لفظ
مستعمل في غير ما وضع له في الجملة باعتبار المعنى الحقيقي لكنها لم تستعمل فيه بل
في الادعائي كما انه خرج من تعريفه على تقدير عدم تناول الوضع للوضع بالتأويل
فلا حاجة الى ذكر قيد التحقيق لدخول الاستعارة قوله اذ يعاد ما في الباب ان
الوضع اي المذكور في تعريف المجاز قوله حتى يخرج الا البتة يعني من تعريف المجاز
اللغوي بسبب انه يصدق عليها انها كلمة مستعملة في غير ما هي موضوع له مستعملة
في موضوعه له بالتأويل قوله او ما يؤدي معناه يعني كقول السكاكي مستعملة

ترك انواعه

دخل في العلم بالنسبة الى نوع حقيقتها ليدخل فيه اي ليدخل في تعريف المجاز
الثلاثة قوله اذا استعمله الشارع في الدعاء مجازا يعني باعتبار كون الدعاء
جزء ما وضع له الصلوة في الشرع قوله كذلك لا بد منه اي لا بد من هذا
التقييد في تعريف الحقيقة ايضا ليتناول انواع الحقيقة الثلاثة ولئلا ينتقض
تعريفها بالمجاز مع اذا اهمله في تعريفها قوله ليخرج عنه نحو هذا اللفظ اي
لفظ الصلوة اذا استعمله الشارع في الدعاء لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة
الى آخره قوله لا يخفى ان الحقيقة والمجاز كذلك اي يختلف باختلاف الاعتبار
والاضافة فلا يحتاج الى التقييد في تعريفهما باصطلاح به التخاطب لان المعنى
ثم ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له
فيخرج ح نحو لفظ الصلوة اذا استعملها الشارع في الدعاء لان استعماله اياها
في الدعاء ليس من حيث انها موضوعة للدعاء قوله لاستعماله بتعليق الحكم مفيد
بهذا المعنى اي مشعر بالحيثية قوله اي من حيث انه جواد اي من حيث انه انسان
مثلا قوله بل من حيث ان الدعاء جزء من الموضوع له اي جزء من الموضوع له لان
الجزء لازم للكل قوله وفي كليهما نظر اما الاول فلعدم جواز الاحالة في
بعضها باعتبار عدم ذكر بعض القيود فيه على بعض باعتبار ذكرها فيه
واما ثانيا فلان المعهود هو الوضع الذي استعمل الكلمة فيما هي موضوع
له بذلك الوضع اعني اي وضع كان الوضع الذي وقع فيه التخاطب فلا دلالة
عليه ولو سلم فلا يتم ايضا لتقييد الموضوع في قوله فيما هي موضوعة له بالوضع
الذي فيه وقع التخاطب قوله قرينة على انه لم يرد بالوضع معناه الحقيقي اذ
وجدت القرينة في الغلط فلا بد من زيادة قيد في التعريف وهو قولنا على وجه
يصح قوله المتضمن للفائدة منصوب صفة المجاز واحترز به عن الغلط في نحو خذ

هذا الوجه منسوب الى كتاب بين يديه واراد بالفائدة ان يكون المجاز ابلغ من الحقيقة
واحسن بقوله الراجع الى معنى الكلمة المجاز الراجع الى لفظ الكلمة اعني اعرابها نحو
واسئل القرية فان لفظ القرية في الاصل مجرور والتقدير واسئل اهل القرية
ثم حذف المضاف الذي هو اهل واقيم المضاف اليه الذي هو القرية مقامه فاعرب
اعرابه مجازا قوله الى الاستعارة وغيرها يعني من اقسام المجاز المرسل بان قال ان
تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة قوله اي الطرف المتروك يعني
سواء كان الطرف المذكور المشبه به او المشبه حال كونه مدعيا وهذا مخالف لما ذهب
اليه غيره فان الاستعارة عند غيره انما هي ذكر المشبه به وارادة المشبه لا عكسه قوله
وهو اسم جنس يعني الذي هو لفظ الاسد فانه اسم جنسه الذي هو الحيوان المفترس
قوله وانت تريد بالمنية السبع اي جنس السبع لا فردا معينا قوله سواء كان هو المذكور
وهو استعارة تصريحية او المتروك وهي استعارة بالكناية قوله ان يكون الطرف المذكور
هو المشبه به قوله اي من الاستعارة المصرح بها يعني جعل الاستعارة المصرح بها وهي اي لفظ المنية
ما كان المشبه به هو المذكور يكون ثلاثة اقسام محققة ومخيلة ومحتملة للتحقيق والتخييل
قوله وانما لم يقل فيهما يعني بدل قوله جعل منها الى آخره قوله ما يكون على القطع
اي لا اختلاف فيه قوله وهو في الكتاب قد ذكر فيما اخر ثانيا فلو قال لهما
لاوهم الحصر قوله في بيت زهير يعني قوله صحا القلب عن سلمى قوله وقد
الامثلة الى آخره مقول القول فموضعه نصب على المفعولية قوله وقد لك اي رد
التمثيل على سبيل الاستعارة من الاستعارة التحقيقية قوله اي التمثيل يعني على سبيل الاستعارة
قوله مستلزم للتركيب لانه مجاز مركب كما عرفت والاستعارة مستلزمة للافراد
لانها من اقسام المجاز المفرد قوله لان تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات
وبيانه ان التركيب لازم للتمثيل والافراد لازم للاستعارة والتركيب والافراد

متنافيان قطعا فيدل تنافيهما على تنافي ملزوميهما الذين هما التمثيل والاستعارة
فوجب ان التمثيل لا يكون استعارة قوله والا لزم اجتماع المتنافيين اي ان لم
يكن تنافي اللوازم دالا على تنافي الملزومات فهي مجتمعة وعند اجتماع كل
منها مع الآخر يلزم اجتماع لوازم كل منها مع لوازم الآخر المنافية ضرورة
وجوب اللازم عند وجود الملزوم وحاصله ان التمثيل من الاستعارة التحقيقية
فيكون من باب المجاز المفرد وقد عرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له قوله
والكلمة لفظ مفرد والتمثيل مركب والتركيب ينافي الافراد فكيف يدخل
التمثيل في المجاز والجواب انه عد التمثيل في هذا الجواب على تقدير تسليم ان التمثيل
مجاز مركب قوله عد التمثيل فيما من مطلق الاستعارة لانه قال الاستعارة ان تذكر
احد طرفي التشبيه وتريد به الآخر مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به هذا كلامه ولا شك
ان ذكر احد طرفي التشبيه اعم من ان يكون بلفظ مركب ومفرد فيتناول التمثيل
اذ يصدق على التمثيل انه ذكر احد طرفي التشبيه مرادا به الآخر فثبت ان صاحب
المفتاح ما قيد الاستعارة ولا حاجة الى تغيير التعريف وتحريفه اعني التصريح بانه
المجاز الذي اريد به ما شبه بمعناه الاصلي مبالغة في التشبيه قوله ان الاستعارة التي
هي مجاز مفرد يعني انه جعل التمثيل من مطلق الاستعارة لا من استعارة مخصوصة حتى
يلزم ما ذكر ثم قوله وقسم المجاز المفرد الى الاستعارة اي جواب سؤال مقدر
وهو انه يلزم من قسمه المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها اي واجاب بقوله لانه
كون الى آخره والسؤال وارد على من جعل الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز
المفرد قوله لا يوجب ان كل استعارة مجاز مفرد يعني نحو ان يكون بين الشيئين
وقسمه عموم من وجه كقسمة الابيض الى الحيوان وغيره فالحيوان قسم من الابيض
مع ان الحيوان يكون ابيض واسود وغيرهما فنوع من الابيض من هذه الحيثية

وان الابيض اعم منه من حيث انه يكون حيوانا ويكون جمادا فكذلك تقسيم المجاز المفرد
الى الاستعارة والى غيرها لا يقتضي ان كل استعارة مجاز مفرد لجواز ان تكون
الاستعارة اعم من المجاز المفرد من وجه وان كانت قسما منه قوله على ان لفظ المفتاح
صريح هذا دليل آخر على ان السكاكي رحمه الله لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام
المجاز المفرد المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بل من اقسام مطلق المجاز
قوله راجع الى الكلمة وهو ان ينقل الكلمة عن معناها الاصلي الى غيره قوله هو راجع
الى حكم الكلمة وهو ان ينقل الكلمة عن حكم اعرابها الاصلي الى اعراب آخر كما سيجيء في
الفصل الآتي ان شاء الله تعالى قوله خال عن الفائدة وهو مطلق المستعمل في المقيد
وبالعكس عند السكاكي ليس بمجاز مرسل كما هو عند غيره كذلك قوله وظاهر ان المجاز
العقلي والراجع الى حكم الكلمة المجاز العقلي هو المجاز في الاسناد وقد تقدم في
الفن الاول من علم المعاني والراجع الى حكم الكلمة تقدم آنفا قوله خارج عن المجاز
المذكور اي تعريف المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فعلم
انه ليس موردا في القسمة اما عدم دخول المجاز الراجع الى حكم الكلمة فلعدم صدق
الكلمة عليه فيجب ان يريد بالراجع الى معنى الكلمة اعم من المفرد والمركب ليصح الحصر
في القسمين ومما خال عن الفائدة ومتضمنها فاجيب بوجوه اخر ثم عن الرد
على السكاكي قوله الاول ان المراد بالكلمة اللفظ الى آخره يعني ان الكلمة قد يطلق على ما
يعم المركب ايضا نحو كلمة الله فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ ليعم المفرد
والمركب وقد صرح بدخول التمثيل المركب فيه قوله لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب
اي تركيب الطرفين اما تركيب المشبه فكما بين قوله كما في قوله تعالى مثلهم كمثل
الذي استوقد نارا الآية فان مثلهم مشبه ومثل الذي الى آخره مشبه به وهما مفردان
قوله وفي الكل نظر اوردناه في الشرح اما في الاول فلان استعمال الكلمة في

في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح التعريف بغير قرينة واما في الثاني فلانه
ثبت ان مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المصنف حيث
ادعى استلزام التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي فانه قد عد من التحقيقية
مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فلا شك انه ليس هاهنا عين مفرد
ورد مجازا من مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي
والحاصل انه لم يستلزم التركيب فلم يستلزم الافراد ايضا وهذا كاف في الاعتراض
اي اعتراض المصنف على السكاكي اذ اذا لم يستلزم واحد منهما لم يمنع عدم
احدهما قطعا واما في الثالث فلان هذا الجواب في غاية السقوط وان كان وارده ممن
هو في غاية الحذاقة والاشتهار وهو صدر الشريعة رحمه الله للقطع بان اللفظ تقدم
رجلا وتؤخر اخرى مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام
في غير معناه الاصلي اعني تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم
رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له تمسك من علم البيان
قوله مما لا تحقق لمعناه حسا او عقلا لو قال المراد بالتخييلية ان يكون المشبه
المتروك شيئا وهميا محضا لا تحقق له الا في مجرد الوهم قوله اي معناه يعني
ما لا تحقق له حسا او عقلا قوله وصورة وهمية محضة يعني قد ... مشابهة
لصورة محققة في معناه قوله وعلى الخصوص ما يكون من لوازم اغتيال السبع للنفوس
به يعني من الانياب والاظفار والمخالب قوله فاخترع لها اي اخترع الوهم
للمنية صورة وهمية قوله اضافتها اي اضافة الاظفار الى المنية قوله والتخييلية
عنده قد يكون بدون الاستعارة بالكناية جواب عن سؤال مقدر هو ان قيل
هذا يجب عند السكاكي ان يكون الاستعارة التخييلية تابعة للاستعارة بالكناية
ومعنى التابعية هذا انه لا توجد بدون الكناية الا ان الكناية تنفك عنها حيث

ما وجد بحيث لا ينفك التخييلية عن المكنى عنها قوله ولهذا مثل الى آخره اي ولعدم وجوب
تبعيتها لها ولزومها اياها قوله من عدم الاستعارة بالكناية لتصريحه بالتشبيه قوله اذ لا يوجد
له مثال في الكلام هاهنا الكلام الفصيح قوله او في تفسير التخييلية اي وفي تفسير السكاكي
الاستعارة التخييلية فهو اضافة المصدر الى مفعوله قوله تعسف قيل ما بين الموضع
التعسف فيكون مخرج دعوى قوله لما فيه من كثرة الاعتبارات الخ وهذا يخرج تفسير المص
فانه جعل اثبات الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية قوله ذكر في الشفاء
الى آخره المقصود من نقل كلام الشفاء اثبات اطلاق التخييل على الوهم قوله ويخالف
تفسيره اي تفسير السكاكي قوله اي غير السكاكي يعني من اصحاب علم البيان قوله بجعل
الشيء للشيء يعني غيره قال التخييلية هي جعل الشيء للشيء لاجل المبالغة في التشبيه
وهذا يخالف تفسير السكاكي قوله كجعل اليد للشمال يعني في قول لبيد اذا اصبحت
بيد الشمال زمامها فانه جعل اليد للشمال مبالغة في تشبيهها بالقادر وتفسيره
يقتضي ان يجعل للشمال صورة متوهمة مثل صورة اليد ويطلق على الوهمية
لفظ اليد اي ان يجعل لها يدا فاطلاق اسم اليد للشمال على تفسيره استعارة لانه
مستعمل في غير ما وضع له وعلى تفسير غيره حقيقة لانه مستعمل فيما وضع له
واثبات اليد للشمال استعارة كما في المجاز العقلي الذي في المسند حقيقة قوله
قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف المقصود من نقل كلام الشيخ عبد القاهر الاستشهاد
على ان الاستعارة هي نفس اثبات اليد للشمال ولفظ حقيقة قوله نعم يتجه الخ هذا
الكلام ناشئ من تلك العلاوة الواهية مع جوابها وهو من كونه في المطول فليسقط عنه ... لانه في كل
قوله للزوم مثل ما ذكر فيما في تفسير التخييلية والترشيح اثبات بعض لوازم المشبه به
المختصة به للمشبه الا ان العبارة عن المشبه في التخييلية باللفظ الموضوع له وفي الترشيح
بغير لفظ ولا يلزم من هذا فرق بينهما والجواب ان تفسيره يقتضي ان يكون الترشيح

المراد بالكلام

الكلمات الوهمية

الاستعارة

ترشيح تخييلية لان اثبات اللوازم في التخييلية لحصول نفس الاستعارة وفي الترشيح لتتميم
وترشيحها لا لنفس الاستعارة قوله فاعتباره في احدهما الى آخره اي فاعتبار المعنى
المتوهم في التخييلية قوله بحكم اي حكم بوقوع احد طرفي الحكم من غير رجحان
وحاصل اعتراض المص مطالبة بالفرق بين التخييلية والترشيح حيث اعتبر
السكاكي في التخييلية الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار مثلا ولم يعتبر في الترشيح
المعنى الوهمي وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به الخ قوله لما قرن في التخييلية
بالمشبه يعني مع ان ما بينه وبين المشبه مباينة قوله جعلناه مجازا اي جعلناه على
المجاز لتصح المقارنة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وذلك الامر صورة وهمية شبيهة
بصورة الاظفار المحققة قوله لم يحتج الى ذلك اي الى حمله على المجاز عن امر متوهم
الى آخره قوله مقارنا للوازمه اي مع لوازمه فالمشبه به هو الملزوم مع لوازمه
لا الملزوم وحده ولا المجموع المركب من الموصوف والصفة قوله هو الاسد الموصوف
اي المقيد بالافتراس الحقيقي قوله فانا نحتاج الى ذلك اي اعتبار المجاز
وتوهم صورة قوله ليصح اثباته للشجاع اي اثبات الافتراس المذكور فانك
شبهت الشجاع بالاسد في النفس فتكون استعارة بالكناية واثبات الافتراس
له استعارة تخييلية او تقول شبهت الشجاع بالاسد في الشجاعة وتخيل له حالة
وهمية شبيهة بالافتراس الحقيقي ثم اطلق عليه لفظ الافتراس ليكون قرينة
للاستعارة فعلى الاول يكون الافتراس مستعملا فيما وضع له وعلى الثاني في غير ما
وضع له قوله ففي الكلام دقة لان كون حكم اقتران ما هو من لوازم المشبه به
وخواصه بالمشبه غير حكم اقترانه بالمشبه به امر يحتاج الى تامل قوله ورد ما ذكره
السكاكي قوله مستعمل فيما وضع له تحقيقا يعني والاستعارة بالكناية لابد ان يكون
مجازا عنده اما اولا فلانها قسم من مطلق الاستعارة التي هي احد قسمي المجاز

المجاز اللغوي وأما ثانيا فلما تبين ان المراد بالمنية السبع الذي لم يوضع لفظ المنية له
فيكون مستعملا في غير ما وضع له فيكون مجازا عنده لا محالة قوله للقطع بان المراد
بالمنية هو الموت لا غير اي لان المراد بالمنية في البيت هو الموت لا السبع قوله
والاستعارة ليست كذلك اي ليست مستعملة فيما وضعت له لانها من المجاز اللغوي
قوله فما معنى اضافة الاظفار اليها اي لا حاجة الى توجيه ح وهو اضافة نحو الاظفار
الى المنية فاشار الى جوابه الى آخره قوله واضافة الاظفار يعني الى المنية قوله
يعني تشبيه المنية بالسبع وذلك لان الاستعارة بالكناية على قول المص
عبارة عن التشبيه الذي لم يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه مع الدلالة على
اثبات امر مختص بالمشبه به للمشبه فلم تخرج المنية عن معناها حتى يبعد اضافة الاظفار
اليها قيل الجواب لا نم ان المراد بالمنية في البيت هو الموت وانما المراد منه
الموت المدعى دخوله في جنس السبع على ما عرفت بيان ذلك في اول بحث الاستعارة
بالكناية قوله ويمكن الجواب يعني الرد المذكور قوله الذي لفظ المنية موضوع
له بالتاويل وهو ما ادعاه ان المنية فرد من افراد جنس السبع قوله وان كان
مخرجا له عن الحصر اي مخرجا للفظ المنية في البيت عن ان يكون استعماله فيما وضع له
بالتحقيق لكن لا دليل على انه مجاز عن احد الطرفين الآخر من طرفي التشبيه قوله يرد
الاستعارة التبعية وهي ان لا يكون معنى المشبه داخلا في الاستعارة حقيقة او تأويلا
ويكون في الحروف والافعال وما يشتق من الافعال قوله وجعل الاستعارة التبعية
قرينتها الاستعارة بالكناية فصار ما كان قرينة هناك استعارة هنا وما كان
استعارة هناك قرينة هنا فيعلم من قولك نطقت في قولك نطقت الحال بكذا
هنا ان المراد بالحال المتكلم كما يعلم من الحال هناك ان المراد بنطقت دلت بكذا
حيث جعل المنية استعارة بالكناية يعني عن السبع وجعل اثبات الاظفار لها

جعل
لها قرينة الاستعارة وبالجملة ما جعله القوم قرينة للاستعارة التبعية جعل
هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية جعلوه هو قرينة للاستعارة
بالكناية قوله ورجح ما اختاره السكاكي يعني من رد التبعية الى المكني عنها قوله بانه ان قدر
التبعية عند ردها الى المكني عنها قوله بان يراد معناها الحقيقي يعني نطق
نفسه لا معناه المجازي وهو دلت قوله لانه جعلها من اقسام الاستعارة الى
آخره اي لان السكاكي جعل التخييلية احد قسمي الاستعارة المصرح بها وجعل المصرح
احد قسمي الاستعارة وجعل الاستعارة احد قسمي المجاز قوله فلم يكن المكني عنها مستلزمة
للتخييلية يعني كما في هذه الصورة التي جعل فيها قرينة الاستعارة التبعية استعارة
بالكناية قوله على هذا التقدير اي على تقدير جعل قرينة التبعية استعارة مكنيا
عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينة الاستعارة المكني عنها ووجود الملزوم الذي
هو الاستعارة المكني بدون لازمه الذي هو الاستعارة التخييلية محال قوله باطل
بالاتفاق لان الاستعارة بالكناية لا ينفك عن الاستعارة التخييلية لان اللوازم المساوية
للمشبه به في المشبه لا يكون من قبيل التخييل قوله فمذهب السكاكي لا يستلزم اي لا يلزم من
وجود الاستعارة التخييلية وجود الاستعارة بالكناية فتوجد التخييلية بدون المكني
عنها كما في قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع فان اضافة الاظفار الى المنية
استعارة تخييلية وليس فيه استعارة بالكناية للتصريح بالمشبه وذكر الطرفين
معا اعني المشبه والسبع فثبت انفكاك التخييلية عن المكني عنها قوله وبهذا ظهر
فساد ما قيل اي بهذا الذي ذكرناه من عدم استلزام التخييلية للمكني عنها عند السكاكي
الى آخره كما في المثال ظهر فساد ما قيل الى آخره قوله ويمكن ان يناقش في الاتفاق
اي يمكن ان يناقش المص في قوله باطل بالاتفاق لانه يفهم من كلام الكشاف والمفتاح
من جواز انفكاك المكني عنها عن التخييلية قوله وقد يكون الامر محققا الى آخره اي

قوله اي بان الكلام ان قدر الاستعارة التبعية م

وقد يكون قرينة المكنية عنها امرا محققا في العقل او الحس فتوجد المكنية عنها بدون التخييلية
كما في قولنا انبت الربيع البقل اذ شبه فيه الربيع بالفاعل الحقيقي تشبيها مضمرا في
النفس فكون تشبيه شيء بشيء مضمرا في النفس هو بعينه الاستعارة بالكناية وقرينتها
الانبات في اسناده الى الربيع دليل على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي وان
التشبيه مضمر في النفس واطلاق الربيع على الفاعل الحقيقي مجاز من باب اطلاق
لفظ المشبه وارادة المشبه به بقرينة اسناد الانبات الذي هو لازم حقيقة الى المشبه
فالانبات مستعمل فيما وضع له لانه امر محقق فلا يكون تخييلا فصح وجود المكنية
عنها بدون التخييلية وكذا هزم الامير الجند من ان تشبيه الامير بالفاعل الحقيقي
مضمر في النفس هو بعينه الاستعارة بالكناية قوله الا ان هذا لا يدفع الاعتراض
الى اخره يعني ان هذا الجواب يصلح ابطالا لكلام المصنف توجيها لكلام السكاكي
لانه صرح بان نطقت من قبيل الوهمي كالاظفار فيجاب انه نطقت امر وهمي شبه بالنطق
كما ذكره في الاظفار وهذا قول بالاستعارة التبعية لانها بالفعل وهي لا تكون
فيه الا تبعية قوله فلا جهة لقوله ان المكنية عنها لا تنفك عن التخييلية لكونه مناقضا
لقوله بوجود المكنية عنها بدون التخييلية وعكسه قوله فتكون التبعية كنطقت مثلا استعارة
لا قرينة للاستعارة بالكناية وانما كانت استعارة لا مجازا مرسلا لكون العلاقة
بين المعنيين هي المشابهة ولم يقل بالاستعارة سوى هذا قوله اضطر اخر الامر
الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يتأت له ان يجعل نطقت في قولنا نطقت
الحال بكذا حقيقة لانه خلاف الموضوع فلزم ان يقر بالاستعارة والاستعارة
في الفعل لا تكون الا تبعية كما بين النطق والدلالة الى اخره اطلاق النطق على الدلالة قوله
اعتبار ان احدهما انه يكون مجازا مرسلا وهو ان تعتبر من باب اطلاق الملزوم
وارادة اللازم فان الدلالة لازمة للنطق فاطلاق النطق عليها اطلاق الملزوم

يعني حينئذ

على اللازم والاخر ان يكون استعارة وهو ان يجعل العلاقة هي المشابهة بان شبه دلالة
الحال بنطق الناطق من حيث الدلالة فيستعار لها لفظ النطق ويقال الحال ناطقة
اي داله فتشبيه الدلالة بالنطق استعارة بالكناية واثبات اللفظ لها استعارة
تخييلية وهذه استعارة اصلية فاذا اشتق من النطق المستعار فعلا وقلت قوله
نطقت الحال يكون استعارة تبعية قوله بان نطقت ههنا اي في قولنا
نطقت الحال قوله على ان هذا لا يجدي هذا رد اخر للجواب المذكور بانه لو سلم
في بعض الصور لكنه لا يجري في بعضها فلا يصلح جوابا قوله ولو سلم يعود
الاعتراض الاول اي ولو سلم كونه في كل مثال ان يكون له علاقتان
احديهما المشابهة والاخرى غير المشابهة على ان يكون باعتبارها في الاستعمال
قوله فيما شاع من كلام الفصحاء يعني لا في كل كلام لوجودها بدون
المكنية عنها في الشائع من كلامهم كاظفار المنية المشبه بالسبع فانه غير
شائع بالاتفاق فلا يرد نقضا على هذا التأويل قوله وانما الكلام في الصحة
اي وانما النزاع في صحة هذا المثال اي اظفار المنية المشبهة للسبع هل
يصح ام لا واما كونه غير شائع على تقدير صحته وجوازه فلا نزاع فيه قوله
على ما اختاره صاحب الكشاف الى اخره يعني لا على مذهب المص ولكن
عملا على السلف فان المكنية عنها لا توجد بدون التخييلية ولا العكس عند المص
لانهما متلازمان عنده فلا تنفك احدهما عن الاخرى قوله ينقضون عهد الله
استعارة بالكناية لانه شبه العهد بالحبل في النفس وهذا استعارة بالكناية
والنقض استعارة لابطال العهد قرينة للمكنية عنها متفرعة على التشبيه المضمر
وهو اي النقض امر محقق عقلا فيكون استعارة تحقيقية لا وهمية حتى
يكون تخييلية فظهر مما ذكره صاحب الكشاف عدم استلزام المكنية للتخييلية

والوهم توجد بدونها والحال انها قد وجدت ههنا بدونها بل بدونهما ومع التحقيق
قوله فصار الحاصل من مذهبه اي مذهب كل واحد منهما اعني صاحب الكشاف وصاحب
المفتاح قوله يا ارض ابلعي ماءك ويا سماء فيه استعارتان بحسبه وتحقيقية فتشبيه
الماء بالغذاء استعارة بالكناية وتشبيه غور الماء في الارض بالبلع استعارة تحقيقية
لان معناها متحقق حسا وهي قرينة المكني عنها فان ايقاع البلع على الماء متفرع
بتشبيه الغذاء قوله والتمثيل على سبيل الاستعارة وهو المجاز المركب كما عرفت
قوله كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين وذلك كالشجاعة مثلا في زيد
والاسد قوله واما بافادة ما علق به من الغرض وهو ثبوت معنى من الهيئة
القوية لزيد كانها ثابتة للاسد قوله ونحو ذلك اي مما سبق في باب التشبيه
وذلك لان مبناها على التشبيه اعني التحقيق والتمثيل على سبيل الاستعارة على التشبيه
فيتبعانه اي يتبع التحقيق والتمثيل في الحسن والقبح قوله من جهة اللفظ وذلك
بان لا يذكر لفظ يدل على التشبيه بل يطلق اسم المشبه به على المشبه كما يطلق على
معناه الاصلي من غير اشارة الى وجه الشبه والى اداته والى اسم المشبه ولهذا
يقال ان رأيت اسدا في الشجاعة تشبيه لا استعارة قوله اقوى في وجه الشبه
اي من المشبه قوله ان لا يشم رائحة التشبيه لفظا انما قيد باللفظ لان رعاية التشبيه
في المعنى واجبة فلا يجوز عدم اعتبارها من حيث المعنى قوله بين الطرفين اي
المستعار له والمستعار منه قوله بنفسه او بواسطة عرف الى آخره يعني بحيث لا يحتاج
الى ذكر شيء يدل على التشبيه قوله الغازا وتعمية اي الاستعارة وتمثيل واصل اللغز
جحر اليربوع يبني القاصعاء والنافقاء يحفر مستقيما الى اسفل ثم يعدل عن يمينه
وشماله فيخفى مكانه فسلك الالغاز قوله فوجه الشبه بين الطرفين خفي اي
فان الشبه بين الطرفين وهو البخر صفة خصه في الاسد قوله واريد الناس

س يعني الذين لا نفع فيهم والوجه في ذلك ان يترك الاستعارة ويذكر التشبيه قوله من
قوله ثم اي اخذا من قوله ثم الناس الى آخره لان قوله ثم لم يكن الغازا بل صرح ثم
بوجه التشبيه بين الطرفين خفيا يخترعه المتكلم لابد فيه من التصريح والا كان ذلك
تكليفا بعلم الغيب قوله وبهذا ظهر الى آخره اي وبهذا الوجه المذكور من عدم اشمام
رائحة التشبيه فيهما وجلاء الشبه بين الطرفين ظاهر الى آخره قوله اعم محلا اي من
الاستعارة والتمثيل قوله اذ كل ما يتأتى فيه الاستعارة اي الاستعارة التحقيقية والتمثيل
قوله من غير عكس اي ليس كل ما يتأتى فيه التشبيه يتأتى فيه الاستعارة التحقيقية والتمثيل
لجواز ان يكون وجه الشبه غير جلي فيتأتى فيه التشبيه دون الاستعارة او التمثيل لئلا
تصير الاستعارة الغازا كما في المثالين اعني قوله رأيت اسدا واريد انسان ابخر ورأيت
ابلا مائة لا تجد فيها راحلة واريد الناس قوله ويتصل به اي بما ذكرنا الى آخره
يعني يتصل بهذا البحث من جهة انه مقابل لما قبله من حيث ان ما قبله يوجب حسن التشبيه
وهذا يوجب حسن الاستعارة قوله اذا قوي الشبه بين الطرفين يعني بحيث صار الفرع
كانه الاصل قوله كالعلم والنور والشبهة والظلمة فان العلم لقربه من النور صار
كانه هو ولا يحسن لذلك ان يقال العلم كالنور وكذا الشبهة لقربها من الظلمة صار
كانها هي قوله لانها لا تكون الا تابعة للمكني عنها يعني عند المص واما صاحب المفتاح
فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكني عنها قال ان حسنها بحسب حسن المكني عنها
متى كانت تابعة لها وفيما نحن فيه البليغ غير تابعة لها قوله على سبيل الاشتراك
او التشابه اصل المجاز ان يطلق على نقل الكلمة من معناها الى معنى آخر ويطلق
ايضا على الكلمة التي نقل اعرابها الى اعراب آخر بواسطة حذف او زيادة فاطلاق
المجاز على هذا النوع اما بالاشتراك اللفظي او بالتشابه فعلى الاول يكون الاطلاق
حقيقة وعلى الثاني مجازا قوله تغير حكم اعرابها اي اعرابها الاصلي وحكم الاعراب اثره

الثابت به بالفاعلية والمفعولية والاضافة وغيرها قوله الاول اي مما تغير اعرابه بسبب حذف
اللفظ قوله والثاني اي مما تغير اعرابه بسبب زيادة لفظ قوله ليس كمثله شيء يعني على القول
بزيادة الكاف وزيادة اولى من زيادة الكاف لانه حرف على حرف واحد بخلاف
مثل وانه يجوز ان يكون الكاف ولا مثل زايدا قوله لاستحالة المجيء على الله تعالى لان المجيء
من صفات الاجسام قوله للقطع بان المقصود ههنا سؤال اهل القرية لان السؤال
لاجل الجواب والقرية لا يمكن منها الجواب عادة وان كان الله تعالى قادرا
على انطاق الجدران قوله لم يكن من هذا القبيل اي مما تغير اعرابه بسبب حذف
بل يكون مجازا مرسلا من باب جري النهر وسال الميزاب اعني من باب اطلاق
المحل وارادة الحال قوله ويكون نفيا للمثل بطريق الكناية اي يكون من باب الكناية
بنفي لازمه كقوله ولا ترى الضب بها ينجحر فانه نفى ان يكون لمثله تعالى مثل والمراد
نفي مثل الله تعالى فانه لو كان له تعالى مثل لكان لمثله مثل وهو الله تعالى وهذا كما يقال
ليس في بيتي شيء يشبه الخنزير فضلة عنه قوله كما تقول ليس لاخي زيد اخ اي ليس
اخ نفيا للملزوم بنفي لازمه بيانه ان اخا زيد ملزوم والاخ لازم له لانه لا بد
لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم واردت نفي ملزومه اي ليس لزيد
اخ اذ لو كان لكان لذلك الاخ اخ هو زيد ونفي المثل عنه تعالى في الآية المذكورة طريق
اخر وهو ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل
عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا
نفوه عمن يماثله فقد نفوه عنه بالطريق الاولى قوله الكناية انما سمي هذا كناية لان فيه
نوع خفاء ولذا ترى كيف ما تركب يفيد معنى الخفاء قوله في اللغة مصدر كنيت
بكذا وتقال ايضا كنوت فعلى الاول لامه ياء وعلى الثاني واو قوله وفي الاصطلاح
تطلق على معنيين احدهما المعنى المصدري الذي هو فعل المتكلم وهو ذكر

ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا وعلى هذا تشتق منه
فيقال في اللفظ مكنى به وفي المعنى مكنى عنه والثاني نفس اللفظ الذي اشار اليه بقوله
لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته اي ارادة معناه الموضوع له اللفظ
مع لازمه كلفظ طويل النجاد المراد به لازم معناه اعني طول القامة مع جواز ان
يراد حقيقة طول النجاد ايضا قوله معه اي مع لازمه واعلم انه يفهم من قول المص
مع جواز ارادته انه يجوز ان لا يراد معناه مع لازمه وهو يخالف قول صاحب المفتاح
لانه قال في موضع اذا سمعت الكلمة فاما ان يراد معناها وحده او غير
معناها وحده او معناها وغير معناها معا والاول الحقيقة والثاني المجاز
والثالث الكناية وكذا قول الامام في نهاية الايجاز يدل على وجوب ارادة الحقيقة
مع الكناية وقال في موضع اخر من المفتاح ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة
فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد ان يراد طول نجاده مع ارادة طول قامته
وهو الحق اعني ما يفهم من قول المص مع جواز عدم ارادة المعنى الحقيقي في
الكناية كثيرا ما يخلو عن ارادة المعنى الحقيقي لصحة قولنا فلان طويل النجاد وان
لم يكن له نجاد قط وقولنا فلان جبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له
كلب ولا فصيل قوله فظهر انها اي الكناية قوله من جهة ارادة المعنى اي من جهة جواز
ارادة المعنى على حذف مضاف بقرينة ما سبق في تعريفها اي قوله مع جواز ارادته
معه فلا يكون بين كلام المص تدافع قوله للزوم القرينة المانعة عن ارادة
المعنى الحقيقي اي لان المجاز يلزمه قرينة تمنع ارادة الحقيقة مثلا لا يجوز
في قولنا رأيت اسدا في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان المفترس لان معه
قرينة تدل على ارادة معناه الحقيقي فلو انتفى هذا انتفى المجاز لانتفاء الملزوم
بانتفاء اللازم وهذا مبني على قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة

الحصر وملزوم ومعاند للشيء معاند لذلك الشيء والا لزم صدق الملزوم بدون اللازم
قوله ليوافق ما ذكره في تعريف الكناية اي ليوافق ما ذكرنا من ان معناه من جهة جواز
ارادة المعنى ما ذكره المصنف في تعريف الكناية اعني قوله مع جواز ارادة قوله هو الكناية من
حيث انها كناية يعني ان كل فرد فرد من افرادها لعدم اطراد جواز ارادة المعنى
الموضوع له في جميع افراد الكناية لتخلفه في بعض المواد قوله كما ان المجاز ينافيه اي
ينافي جواز ارادة المعنى الموضوع له قوله قد يمتنع ذلك في الكناية اي قد يمتنع في الكناية
جواز ارادة المعنى الموضوع له للكناية لا من حيث انها كناية بل من حيث خصوص المادة
قوله كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى ليس كمثله شيء فان المعنى الموضوع له
هو نفي مثل مثله وهو ملزوم والمثل لازم وهو المراد يعني نفي الملزوم الذي هو مثل
مثله نفي المثل عنه تعالى وهذا معنى صحيح بليغ ولا يجوز في هذه المادة ارادة المعنى
الموضوع له اعني نفي مثل مثله تعالى لانه تعالى على تقدير ان يكون له مثل هو مثل مثله
فيلزم نفيه تعالى وهو باطل قطعا فثبت ان من افراد الكناية ما يمتنع فيه لخصوصية
المادة جواز ارادة المعنى الموضوع له قوله كما في قولهم مثلك لا يبخل يعني في كونه من
باب الكناية ولا يجوز ارادة المعنى الموضوع له اذ ليس المراد للمخاطب مما ثبت له بل
المتكلم نفي البخل عنه والا انقلب المدح ذما لانه يصير تعريضا بالمخاطب انه يبخل
فيتعين ارادة اللازم وهو نفي البخل عن المخاطب قوله ومعنى يكون على اخص وصاف
يعني المماثل لان مثل الشيء ما شارك ذلك الشيء في اخص اوصافه اعني في اوصافه
المختصة به كما يقال زيد مماثل لعمرو والذي شاركه في اخص اوصافه وهو الانسانية قوله
وفرق بين الكناية والمجاز الفارق السكاكي وغيره قوله كالانتقال من طول النجاد
يعني الذي هو لازم الى طول القامة يعني الذي هو ملزوم قوله كالانتقال من الغيث يعني
الذي هو ملزوم النبت اليه اي الى النبت الذي هو لازم في قولهم رعينا الغيث وكالانتقال

ل من الاسد الذي هو ملزوم الشجاع الى الشجاع الذي هو لازم قوله بنفسه يريد به اللزوم
المساوي كالانسان والناطق لان بينهما ملزوم من غير انضمام شيء قوله او بانضمام
قرينة اليه اي الى ذلك اللزوم الذي يصير ملزوما بحسب دأب اسلافه في الحكام بانضمام
القرينة اليه يصير ملزوما الضاري قوله بكون الانتقال اي في الكناية ايضا من الملزوم
الى اللازم لا من اللازم الى الملزوم فلا يكون بين المجاز والكناية فرق من هذا
الوجه قوله ولا دلالة للاعم على الاخص يعني باحد الدلالات الثلاث اذ الاعم لا يستلزم
الاخص فالحيوان لا يدل على الانسان بوجه من الوجوه قوله والسكاكي ايضا معترف
هذا الزام للسكاكي قوله واعترض عليه كيف يصح الفرق بهذا الوجه اعني كون
الانتقال في الكناية من اللازم وفي المجاز من الملزوم مع اعترافه بان اللازم
ما لم يكن ملزوما لا ... لانه اعني السكاكي قال مبنى الكناية على الانتقال من اللازم
الى الملزوم وهذا يتوقف على مساواة اللازم للملزوم وحينئذ يكونان متلازمين
فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم في غير الانتقال من الملزوم الى اللازم
قوله ويمكن ان يقال ان مراده الخ هذا جواب من قبل السكاكي عن رد المص وهو
ان يقال ان اللزوم بين الطرفين من خواص الكناية دون المجاز او اللزوم
بينهما شرط للكناية دونه فيتحقق بينهما الفرق بما ذكره السكاكي من ان الانتقال
فيها من اللازم وفيه من الملزوم كما تقدم قوله ولا دليل على هذا رد للجواب
عن رد المص يعني لا نسلم الاختصاص والاشتراط الخ دليل عليه قوله
وقد يجاب بان مراده الى آخره هذا جواب عن رد المص المتقدم ذكره يعني
ان مرادهم باللزوم ما يكون وجوده على سبيل التبعية اي ما يكون اثرا وموجودا
في الخارج بعد الملزوم فاللزوم بهذا المعنى يصح الانتقال منه الى الملزوم بدون
توقف على ان تلك اللوازم ملزومات قوله ولهذا جوز الى آخره اي ولكونهم

بكونهم

اراد وا باللزوم التابع الذي هو اثر لوجود الملزوم في الخارج جوزوا كون اللازم
اخص واما اللازم المنطقي فلم يكن اخص قوله كالضاحك بالفعل للانسان فان الضاحك لم يجز كونه
لازم للانسان وكونه بالفعل اخص من الانسان وجاز كون اللازم اخص بالاعتبار
المذكور قوله فالكناية ان يذكر من المتلازمين الى اخره هذا تصريح بالمراد وتفريع
عليه لتعريف الكناية والمجاز قوله ما هو تابع ورديف الى اخره فالاول كقولك طويل
النجاد مرادا به طول القامة فان طول النجاد تابع لطول القامة والثاني كقوله
تعالى ليس كمثله شيء على القول بعدم زيادة الكاف على ما ذكره صاحب الكشاف من
انه من باب الكناية فيكون قولنا ليس كمثله مثل الله شيء رديفا لقولنا ليس كالله شيء
قوله والمجاز بالعكس اي ان يذكر من المتلازمين ما هو متبوع او مردوف ويراد
به التابع او الرديف وفيه نظر اي في هذا الجواب لان المجاز قد يكون من الطرفين قوله
كاستعمال الغيث في النبات نحو رعينا غيثا واستعمال النبت في الغيث نحو امطرنا
نباتا فكيف يصح ما ذكره قوله ولا يخفى عليك ان ليس المراد باللزوم ههنا امتناع
الانفكاك اي انفكاك اللازم عن الملزوم والى هذا اشار الشارح حيث قال كالضاحك
بالفعل فتامل قوله وهي اي الكناية ثلاثة اقسام في المطلوب بها امر غير صفة ولا نسبة
او صفة او نسبة والمراد بالصفة الصفة المعنوية كالجود والكرم لا النعت النحوي
قوله تأنيثها اي تأنيث لفظ الاولى وهو جواب سؤال لانه لما قال ثلاثة اقسام كان
المناسب ان يقول الاول اي القسم الاول اجاب ان تأنيثه باعتبار كونه عبارة عن
الكناية يعني الاولى من الكناية قوله المطلوب بها غير صفة ولا نسبة اي بان يكون
المطلوب بها نفس الموصوف قوله فمنها الاولى اي فمن الكناية الاولى وهي المطلوب بها
نفس الموصوف ما هي اي الكناية التي هي معنى واحد كني به عن ذات قوله اختصاص قوله
بموصوف اي يتفق لها اختصاص عارض بموصوف معين مثل الضغائن والحقد

والحقد وغيرهما من اوصاف القلوب العارضة لها المختصة من حيث الوجود بها اذ لا محل لها
من بني آدم الا القلب فمجامع الاضغان وصف عارض للقلوب مختص بها والقلوب
موصوف بها فذكر الصفة التي هي مجامع الاضغان ليتوصل بها الى الموصوف الذي هو
القلوب فمجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب قوله مجموع معان يعني من حيث
انه مجموع يضم بعضها الى بعض ليصير جملتها مختصة بموصوف قوله بان تؤخذ صفة
فتضم الى لازم اخر واخر كمستوي القامة وعريض الاظفار فانها لوازم
للانسان فان كل واحد من هذه الثلاثة غير مختص بالانسان لوجوده في غيره
والمجموع مختص به وكناية عنه قوله وتسمى هذه الى اخره اي يسمى هذا القسم من
الكناية خاصة مركبة لحصول الاختصاص بالتركيب ولقائل ان يقول الحيوان
ومستوي القامة كافية في التمييز والاختصاص بالانسان قوله اي شرطهما بين
الكنايتين يعني ما هي معنى واحد من الكناية وما هي مجموع معان قوله الاختصاص
بالمكنى عنه يعني بحيث لا يتعداه ليحصل الانتقال منها اليه واعلم ان اختصاص المعنى
الذي يكنى به عن شيء بالمكنى عنه واجب في جميع انواع الكناية لانها انتقال من
الملزوم الى اللازم على قول المص ولا يكون الملزوم اعم فيختص باللازم فيكون
على هذا قوله وشرطهما الاختصاص نظر اذ لا يختص هذا الشرط بهما قوله
ويلفق بينهما اي بين اللوازم وتكلف في التاويل للزوم والاختصاص به
والبعد بخلاف ذلك قوله والثانية بعيدة اي وجعل السكاكي الثانية من
ما هي مجموع معان بعيدة لانها بخلاف الاولى والبعد بهذا المعنى غير البعد
بالمعنى الذي سيجيء قوله كالجود والكرم وغير ذلك يعني كالشجاعة وطول القامة
وغيرهما قوله وهي ضربان اي الكناية المطلوب بها صفة من الصفات على ضربين
قريبة وبعيدة قوله فان يكون الانتقال من الكناية الى المطلوب اي من الملزوم الى اللازم

عند المص قوله والوسادة الى آخره هذا اشارة الى الفرق بين الكنايتين اعني قوله طويل
نجاده وقوله طويل النجاد قوله لا يشوبها شيء من التصريح بنفي المحضة اي خالصة محضة
غير مشتملة على شيء من التصريح لعدم ضمير صاحب الصفة في الصفة لارتفاع نجاده بها
قوله فهي تشبه احتياجا الى ... الى آخره لانه اذا اضيف الصفة الى النجاد وجب
ان يستتر فيها ضمير ما جرت هي عليه كقولك زيد طويل هو ... فلا شك ان هذا
تصريح بثبوت الطول له للقطع بان الصفة في المعنى صفة للمضاف اليه يعني الذي قوله
هو النجاد في التركيب للمذكور قوله واعتبار الضمير رعاية لامر لفظي فلا يكون ارجاع
الضمير مقصودا اصليا فلا يكون تصريحا بل مشوبا به قوله او خفية اي او قريبة خفية
قوله بان يتوقف الانتقال منها اي من الكناية الى المعنى المقصود بها قوله واعمال روية
اي فكر قوله فان عرض القفا الى آخره على ما يقال ان عرض القفا اذا فرط دليل الغباوة
ويقولون كناية في هذه الكناية عريض الوسادة فانه كناية عن عريض القفا وهو
كناية عن الابله روي ان عدي بن حاتم قال لما نزلت كلوا واشربوا حتى يتبين لكم
الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر عمدت الى عقالين ابيض واسود فجعلتهما فغدوت ثم
تحت وسادتي فكنت اقوم من الليل وانظر اليهما فلما اصبحت الى الرسول ثم فاخبرته
فضحك وقال ان كان وسادك لعريضا انما ذلك بياض النهار وسواد الليل
ملزوم لها اي لعرض القفا وعظم الرأس ملزوم للبلاهة والغباوة ومع قوله
لازمه بحسب الاعتقاد لا بحسب العقل قوله وليس الخفاء بسبب كثرة الوسائط
الى آخره هذا بيان انها قريبة يعني وليس سهل منها الى آخره وجه ذلك الامر
الى المقصود حتى تكون بعيدة بل انما سهل منها الى المقصود لكن لا في بادي الراي
اي لا في النظر الاول بل بالتأمل واعمال الفكر وهذا معنا ... من البعيدة بتوسط قوله
يعني من لوازم متسلسلة بين الملزوم واللازم قوله فانه ينتقل من كثرة الرماد

د الى كثرة احراق الحطب تحت القدر يعني للزوم بينهما اعتقادي في العرف قوله
ومنها الى المقصود وهو انه مضياف فبين الكناية وهو كثير الرماد وبين المطلوب
بالكناية وهو المضياف لوازم كثيرة قوله ويحسب ذلك الوسائط وكثرتها
تختلف الدلالة وضوحا وخفاء فكلما قلت الوسائط بين الكناية والمقصود
بها كانت الدلالة اوضح وكلما كثرت كانت الدلالة اخفى دلالة الكناية مجازا ما
قصد بها اخفى قوله وهو المراد بالاختصاص في هذا المقام يعني لم يرد بالتخصيص
هنا الحصر اذ لا وجه له ههنا بل المراد مجرد اثبات امر لامر قوله نفسه عن
اي ثبوتها له يعني ارادة الشاعر ثبوت هذه الصفات لابن الحشرج فترك قوله
التصريح باختصاصه بها اي باختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات الخ الى
والمروة والندى قوله او نحوه اي او نحو قولنا ان ابن الحشرج مختص بهذه
الصفات من الطرق الدالة على اثبات الصفات للموصوف كالاضافة التي بتقدير
اللام نحو سماحة ابن الحشرج وكمن الاضافة وهو الذي يكون اللام فيه مكررة
نحو السماحة لابن الحشرج وكاسناد الفعل الدال على الصفة الى الموصوف او اسناد
شبهه اليه نحو سمح ابن الحشرج او فضل السماحة وان ابن الحشرج سمح قوله مجرور عطفا
على ان يقول الخ يعني ان قول المص ونحوه يجوز ان يكون مجرورا عطفا على ان
المصدرية والفعل المنصوب بها مع ان يقول لانها في تأويل مصدر تنفعه
مجرور بالباء فيكون المعطوف عليه ايضا مجرورا ضرورة ان المعطوف يتبع
المعطوف عليه في اعرابه ويجوز ان يكون منصوبا عطفا على مفعول يقول اعني
قوله انه مختص بها قوله وبه يعرف الخ اي وبما ذكرنا في الاختصاص من العبارات
التي ذكرنا يعرف ان ليس المراد بالاختصاص ههنا اي في قول المص اراد ان
يثبت اختصاص ابن الحشرج الخ وقوله انه مختص بها هو الحصر لانه ليس فيه

ما يفيد الحصر قوله تنبيهاً على ان محلها اي محل القبة المذكورة قوله ذو قبة اي صاحب قبة على
جمعته والمراد به ابن الحشرج قوله مضروبة عليه اي على ابن الحشرج انما احتاج
الى ذا اعني الشاعر لما اراد جمع هذه الصفات في قبة تنبيهاً بذلك الجمع فيها على ان
محلها محل ذو قبة لم يتم بذلك غرض لوجود ذوي قباب في الدنيا كثيرين فجعل القبة
مضروبة على ابن الحشرج ليتم غرض لانه اذا اثبت الوصف في مكان الموصوف
فقد اثبت له قوله بان يجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه اي بان يجعل الصفة في
شيء محيط ذلك الشيء بالموصوف قوله كنى عن ذلك اي كنى عن ثبوت المجد و
الكرم للممدوح بكون المجد والكرم بين ثوبيه ويريد بكونه بينهما الا يتجاوز
عنهما مع تخصيصهما به باضافتهما اليه المطلوب بها نفس الصفة يعني التي هي الكرم قوله
وهي اعني الكناية الاولى كثرة الرماد التي هي كناية عن المضيافية قوله والثانية اي الكناية
الثانية من الكنايتين قوله وهو جعلها في ساحته اي نفس الجعل قوله ليفيد اثباتها
له اي اثبات المضيافية لزيد بسبب نسبتها اليه بجعلها في ساحته وقفاه
قوله يعني الثاني والثالث اي القسم الثاني والقسم الثالث من اقسام الكناية اللذين
هما المطلوب بها صفة والمطلوب بها نسبة مثال القسم الثاني اعني المطلوب بها صفة قوله
طويل النجاد ومثال القسم الثالث اعني المطلوب بها نسبة ان السماحة والمروءة
البيت قوله في عرض اي ناحية قوله وهو غير مذكور اي الموذي غير مذكور
في السباق ولا في اللحاق وكذا نسبة الكناية للموصوف اي الموذي غير صريحة
قوله ويكون النسبة مصرحا بها اي نسبة ثبوت الصفة للموصوف او نفيها عنه قوله
فلا يخفى ان الموصوف فيما يكون مذكوراً امكان لفظاً او تقديراً وذلك لان
التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال قوله
يقال تطرفت اليد من عرض بالضم اي بضم اوله وسكون ثانيه مثل عرش وعرض
اي

ض بضم اوله وثانيه عشر قوله ليس من اقسام الكناية بل هو اعم من ذلك لان التعريض
وغيره قد يكون في الكناية وقد يكون في غير الكناية قوله والمناسب للعرضية اي الكناية
العرضية وهي المسوقة لاجل موصوف غير مذكور قوله اي يطلق عليها اسم التعريض
يعني لاشتقاقه من العرض قوله بين اللازم والملزوم اي بين الكناية والمكنى عنه
قوله التلويح اي اطلق اسم التلويح عليها قوله ان قلت الوسائط المراد من
الوسائط ههنا التامل والفكر والا فليس في نحو القفا وسائط في الحقيقة
قوله بالشفة والحاجب وكذا بالعين كقوله رمزت الي مخافة من بعلها من غير
ان تبدي هناك كلامها قوله او ما رأيت المجد القى رحله البيت فانه افاد
ثبوت المجد لآل طلحة من غير خفاء وكقول الآخر ابن فما يزورون سوى كريم
وحسبك ان يزورن ابا سعيد فانه في افادة ان ابا سعيد كريم غير خاف
بخلاف افادة نحو عريض القفا للبلاهة فان فيه خفاء ظاهر قوله الا يخفى
لكون اللفظ مستعملا في غير ما وضع له فقط فيكون مجازاً اما انه فلو نفر الغرض
ان المخاطب مخاطبا بهذا الكلام فكانك تريد مخاطبا غير معين واما انه
مجاز فلانه يريد بانه المخاطب معناه المطابقي الخطابي وارادة الخطاب المطلق
يكون من باب ذكر اللفظ وارادة اللازم فيكون مجازاً كقولهم رعينا غيثا
قوله كان كناية اي كان التعريض كناية اما انه تعريض فلكون هذا الكلام مسوقا
الموصوف غير مذكور وهو المخاطب والانسان الآخر معا قوله واما انه كناية فلكون
خطاب الاثنين مستلزم الخطاب الواحد فذكر الملزوم واراد الاول فيكون كناية
عن قول اعني السكاكي لانها عنده انتقال من اللازم الى الملزوم كما عرفت من
قبل قوله ولا بد فيهما اي في الصورتين يعني في المجاز على سبيل التعريض
وفي الكناية على سبيل فلا بد فيهما من قرينة تدل على ان المراد ان مع

المخاطب دونه او على ان المراد هما جميعا والا فاهم المراد قوله اطبق البلغاء اي ارباب
الصناعة للمعاني قوله ابلغ اي اكثر مبالغة من الحقيقة والتصريح اي المجاز من الحقيقة والكناية
من التصريح بالذكر وهذا لا يقتضي استعمال المجاز والكناية مكان الحقيقة والتصريح في كل
مكان لان بعض المقامات يقتضي ان يكون استعمال الحقيقة والتصريح فيه اولى لكونه مستدعيا
لمزيد البيان والتصريح ولهذا قد يوضع المظهر موضع المضمر ويكون احسن كقوله تعالى
قل هو الله احد الله الصمد قوله لان الانتقال فيهما اي في المجاز والكناية قوله فهو اي
فهذا الانتقال كدعوى الشيء ببينة ولا شك ان دعوى الشيء مع الدليل ابلغ في اثباته
عن دعواه لا مع دليل لان وجود الملزوم دليل على اللازم لامتناع انفكاك الملزوم
عن اللازم قيل اذا قلت زيد طويل النجاد فطول النجاد مشكوك فيه كما ان طول
القامة مشكوك فيه وليس احدهما اظهر عند العقل من الآخر حتى يستدل به على الاخفى
اللهم الا اذا جعلنا الفرع الى معرفة طول النجاد بالحس ولكنه ايضا غير كاف
في معرفة طول القامة والجواب ان قولك فلان طويل النجاد ليس بمشكوك فيه لان مطابقته
للخارج غير ثابت من حيث مدلول الخبر من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق
واما الكذب فليس بمدلول له لانه نقيض مدلوله واحتمال كذبه انما يكون من حيث
العقل فيكون قولك زيد طويل النجاد بهذا الاعتبار غير مشكوك فيه ويكون عين قولك
وكذا زيد طويل القامة لان طويل النجاد قوله واطبقوا ايضا اي البلغاء
وارباب صناعة المعاني على ان الاستعارة التحقيقية والتمثيل ابلغ من التشبيه والتصريح به
لانها اي الاستعارة نوع من المجاز والمجاز ابلغ من التشبيه لان التشبيه حقيقة
والمجاز ابلغ منها ولانه في التصريح بالتشبيه اعترافا بان المشبه اكمل من المشبه
في وجه التشبيه وفي الاستعارة لا اعتراف بذلك لانه يجعل تلك الاكملية في جانب
المشبه وفيها دعوى الشيء مع دليل واما الاستعارة التخييلية والمكنى عنها فليستا من انواع

مطلب الفن الثالث

انواع المجاز قوله الفن الثالث علم البديع لما فرغ من ذكر فني البلاغة وهما علم المعاني
وعلم البيان اخذ يتكلم في بيان متممهما وهو علم البديع قوله وهو علم يعرف به
وجوه تحسين الكلام الى آخره فالعلم جنس وباقي القيود كالفصل فظهر من هذا
التعريف انه بتلك الوجوه انما يحسن الكلام بعد رعاية ما يقتضيه علما المعاني
والبيان لكن فيه حزازة لان العلم اما ان يراد به الملكة واما القواعد والضوابط
اعني المسائل المدونة واما التصديق بتلك المسائل وعلى جميع التقادير
لا يكون معرفة التحسين تصورا قوله ورعاية وضوح الدلالة المراد به ايراد
انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجوهها وهو يعلم بعلم البيان قوله متعلق
بقوله تحسين يعني بالمصدر اعني تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه
التحسين موضوعها الاعم اي الشامل للمطابقة لمقتضى الحال والخلوص عن التعقيد
وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا في البلاغة او غير
داخل لانه يدخل فيها حينئذ بعض ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام
كالخلوص عن التنافر مثلا مع انه ليس من علم البديع هذا حاصل ما ذكره الشارح
في المطول في هذا المحل قوله وهي ضربان معنوي اي حاصل ان الوجوه التي
يحصل بها حسن الكلام على نوعين معنوي ولفظي والمراد باللفظي ما يرجع
الى اللفظ فقط فيتناول المعنوي ما كان راجعا الى المعنى وحده واليهما جميعا لئلا يبطل
القسمة العقلية الى الاقسام الواقعة في التراكيب قوله اي راجع الى تحسين
اللفظ كذلك اي اولا وبالذات وان كان قد يفيد بعضها تحسين
المعنى والوجه ما ذكرنا من ان المراد باللفظي ما يرجع الى تحسين اللفظ فقط
واما ما يرجع الى تحسين اللفظ والمعنى فداخل في المعنوي قوله اما المعنوي
المذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون قوله فمنه المطابقة مأخوذ من طابق

بل

الفرس اذا او فتح رجليه في المشي مكانا يده قوله ولو في بعض الصور اي سواء كان التقابل
من جميع الوجوه او من بعضها وسواء كان حقيقة او بالاعتبار كقوله ولكن اكثرهم
لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا فانه ليس نفي العلم المثبت والمنفي في الآية
تقابل حقيقة لكون المثبت غير المنفي لكن بينهما تقابل باعتبار الاثبات والنفي
قوله سواء كان تقابل التضاد كالسواد والبياض او تقابل الايجاب والسلب
كالنفي والاثبات او تقابل العدم والملكة كالبصر والعمى او تقابل التضايف
كالابوة والبنوة او ما يشبه شيئا من ذلك اي ما يكون مشتملا على نوع تناف
شبيه بالتقابل الحقيقي والاعتباري قوله وتحسبهم ايقاظا وهم رقود فان بين
ايقاظا ورقود تقابل وهما اسمان قوله فان في اللوم معنى الانتفاع ومن على معنى
النفع يعني ان بين لها وعليها تقابل من اللوم لما كان للملك يدل على الثواب وعليها لما
كان للمنفعل يدل على العقاب قوله او من نوعين اي او يكون بلفظين من
نوعين وهو ثلاثة اقسام اسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف لكن الموجود
منها هو الاول قوله قد اعتبر في الاحياء معنى الحيوة جواب سؤال وهو لا منافاة
بين الموت والاحياء قوله والموت والحيوة مما يتقابلان وكذا ما او في الآية به وهو
الضلالة والهداية قوله وقد دل على الاول اي الموت بالاسم وهو قوله ميتا وعلى
الثاني يعني الحيوة بالفعل وهو قوله فاحييناه طباق الايجاب وذلك اذا قوله
كان كل واحد من اللفظين مثبتا كما مر من الامثلة قوله او احدهما امر والآخر نهي
فان الامر في تقدير الايجاب والنهي في تقدير النفي قوله فالاول يعني ما يكون احد
الفعلين مثبتا والآخر منفيا ولكن اكثر الناس الآية قوله والثاني يعني ما يكون
احد الفعلين المذكورين امرا والآخر نهيا نحو فلا تخشوا الناس قوله تدبيجا
اي تحسينا قوله الوان اي ورأن او ما قوله ما فوق الواحد يعني اثنين

اسنى فالكثر قوله وقصد بالاول الكناية عن القتل الخ اي قتل شهيدا فاعطاه اسم
سندسا خضرا بدل ثوبه الملطخ بدمه قوله العدو الازرق اي الشديد العداوة
اخذا من زرقة الماء وهي صفاؤه وخلوصه اي الخالص العداوة قوله وجمع الالوان
لقصد التورية الى آخره جواب سؤال مقدر وهو ان بعض الالوان هنا وهو
الحمرة لا تورية فيه فما فائدة ذكره قوله يتعلق احدهما اي احد المعنيين المذكورين
فان المعنيين وان لم يتقابلا باعتبار ذاتيهما لكن باعتبار احدهما ومتعلق لفظه
الآخر يتقابلان نحو في قوله تعالى اشداء على الكفار رحماء بينهم مما ذكر احد المتضادين
بلفظ والآخر بلفظ يشبهه قوله لكنها مسببة عن اللين الخ يعني فاقيمت مقام اللين
لتقابل الشدة وكقوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا
من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة
للسكون ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد
للاغراق قوله والحق بالجمع الى آخره اي ويلحق بالطباق ايضا الجمع بين معنيين
غير متقابلين الى آخره نحو قوله لا تعجبي يا سلم من رجل ضحك المشيب برأسه فبكى
اي حزن مما ذكر احد المتضادين بلفظ والآخر بلفظ لكن نقل عما وضع له الى غيره
مجازا فكان المتضادين مذكوران نظرا الى اصل المعنى قوله الا انه قد عبر عنه
اي عن ظهور المشيب وبعد هذا البيت قد كان يضحك في شبابه فالآن يحل كل
من ضحكا انا حذي بظلمه احد وطرفي في ذمي شركا قوله نظرا الى ظاهر اللفظ
يعني البكاء والضحك لا الى الحقيقة لان المراد من الضحك هنا ظهور المشيب وليس
بين الظهور والبكاء تضاد حقيقة وانما كان بينهما التضاد من حيث الظاهر والحمل
على الحقيقة فسمي ايهام التضاد قوله بالتفسير الذي سبق وهو الجمع بين امرين
متضادين اي معنيين متقابلين في الجملة قوله ما يختص باسم المطابقة يعني التعريف

قوله

المص شامل لهما ايضا على الترتيب بان يذكر ما يقابل الاول اولا ثم ما يقابل الثاني ثانيا
قوله لانه جمع بين محسنين متقابلين في الجملة اي يصدق عليه تعريف الطباق فيكون
الطباق شاملا للمقابلة فلا حاجة الى جعلها قسما برأسه من المحسنات المعنوية ثم
والمراد بالتوافق يعني بين المحسنين قوله خلاف التقابل يعني ان لا يكون بينهما تناف
سواء كان بينهما تناسب ام لا ثم يختص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذي وقع
عليه المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلاثة بالثلاثة ومقابلة
الاربعة بالاربعة الى غير ذلك قوله ثم بالبكاء والكثير المقابلين لهما اي للضحك والقليل
فان قوله تعالى وليبكوا في مقابلة فليضحكوا وكثيرا في مقابلة قليلا على الترتيب وقد
اتى بمحسنين متوافقين وهما الضحك والقلة وتوافقهما بان لا يتقابلا وكذا حكم البكاء
والكثرة قوله ثم بما يقابلهما من القبح والكفر والافلاس يعني اذا جمع في مقابلة الحسن
والكفر في مقابلة الدين والافلاس في مقابلة الدنيا لان المراد بها الغنى وقد اتى بمعان
متوافقة وهي الحسن والدين والمال ثم بما يقابلها قوله والتقابل بين الجمع ظاهر الى آخره
يعني ان التقابل بين كل واحد من افراد قوله تعالى واما من بخل الى آخره وبين كل واحد
من افراد قوله تعالى واما من اعطى الى آخره ظاهر الا بين اتقى واستغنى فان التقابل
بينهما غير ظاهر فبين ذلك بقوله والمراد باستغنى الى آخره قوله اي عما عند الله
من نحو الحسنات الباقيات قوله فيكون الاستغناء مستتبعا لعدم الاتقاء فبين اتقى واستغنى
تقابل بهذا الوجه قوله فيكون هذا من قبيل قوله تعالى اشداء على الكفار رحماء بينهم
يعني من حيث ان الرحمة تستتبع اللين لانها مسببة عنه واللين يقابل الشدة كما ان
الاستغناء سبب وعدم الاتقاء يقابل الاتقاء لكن بين الآيتين فرق من حيث ان الاولى
اعني اشداء على الكفار الى آخره اقيم فيها المسبب وهو الرحمة مقام السبب وهو اللين والثانية
اقيم فيها السبب وهو الاستغناء مقام المسبب وهو عدم الاتقاء عكس الاولى قوله وزاد السكاكي

١٩٦

الى آخره

كي في تعريف المقابلة يعني على التعريف المذكور للمقابلة قوله واذا شرط هنا امر
المراد بالشرط هنا القيد وليس المراد الشرط الاصطلاحي بل اعم منه قوله كما بين
الآيتين يعني المذكورتين قوله فعلى هذا اي على تعريف السكاكي للمقابلة لا يكون قوله
ما احسن الدين الى آخره قوله لا بالتضاد احتراز عن الطباق لان المناسبة لو كانت بالتضاد
يكون مطابقة قوله وذلك مراعاة النظير اي قد يكون بالجمع بين امرين وقد يكون بالجمع
بين ثلاثة امور فالاول نحو قوله تعالى الشمس والقمر بحسبان جمع بين الشمس والقمر لما بينهما من
المناسبة والثاني كقوله انا في تشبيه الابل كالقسي المعطفات بل الاسهم مبرية بل الاوتار
شبهها بالقسي المعطفات في حالة ميلها عن اضطراب وهذا التشبيه وشبهها بالاسهم
في الاستواء في حالة عدم الميل عن اضطراب في ذلك ايضا وشبهها بالاوتار في [illegible]
الحالتين لانها تنعطف تارة وتستوي اخرى وقوله بل الاسهم اي بل كالاسهم ومبرية
اسم مفعول من البري بمعنى النحت منصوب على الحال قوله يكون لهما معنيان متناسبان
فان معنى النجم المتبادر منه المناسب للشمس والقمر كون كل منهما كوكبا معنى لكن المقصود
بالنجم هاهنا معنى آخر غير مناسب وقيل النجم والشجر يناسبان الشمس والقمر من حيث انهما
ينبتان في الارض [illegible] في السماء ومن حيث ان كل واحد منهما داخل في الانقياد جنس م
قوله وهو نصب الرقيب في الطريق من رصدة رقبة والرصيد اتبع الذي
يرصد ليثب والرصد القوم يرصدون كالحرس يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث
كذا في الشرح قوله ويسمى ايهام التناسب لخفاء تناسب آخر الكلام واوله هنا قوله التسهيم
مأخوذ من البرد المسهم وهو المخطط الذي لا يتفاوت اذا عرف الروي يعني قبل ذكر
ذلك الكلام اي اعلى نهج التخيير في الارصاد اذا عرف السامع الروي قوله ووجب
تكرره في كل منها اي في واحد من الابيات والقوافي لتمكن في ذهن السامع فضل
تمكن اي بحيث لا يكاد يخطر بباله غيره قوله وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم

فانه لو وقف القاري على قوله تعالى ولكن كانوا انفسهم لعلم السامع ان الواقع بعده يظلمون
قوله اذا لم يستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع فانه لو وقف المتكلم على قوله
قوله وجاوزه لعلم السامع ان الواقع بعده الى ما تستطيع فالاولى اي ما يكون وقوعه في
صبغة تحقيقا قوله وجعل على صيغة الاسم مرفوع بالابتداء وانها مضاف اليه
رح لما ذكر بعض الشارحين وهو قوله والاقتراح والاستداع والاستدعا يعني ان اخترع
غيره في الاختراع مناسب لقوله نجدك لصحفه باباه لانه يقتضي المصنوعية والاختراع
يقتضي عدم المسبوقية بمثل الشارح اولى قوله في صحبة طبخ الطعام يعني انه اراد
قوله ان يقول خيطوا لي فذكره بلفظ الطبخ لوقوعه في صحبة لطبخه حيث اطلق النفس
على ذات الله تعالى الخ كانه قيل على في ذلك فذكره بلفظ النفس لوقوعه في صحبة
قوله مؤكدا لامنا بالله اي طهرنا نفوسنا عن دنس الكفر بالاعتراف بالله وما انزل
الينا تطهير الله قوله يطهر النفوس يعني عن الكفر فصبغة الله استعارة عن التطهير
والجامع انه ظهر اثر التطهير عليهم ظهور الصبغ على المصبوغ وتداخل في قلوبهم
تداخل الصبغ في الثوب فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله وقوله ان الايمان تعليل
لكونه مؤكدا لامنا قوله ثم اشار الى وقوع تطهير الله الخ اي الى بيان المتكلم قوله
والاصل فيه اي في هذا المعنى هو ذكر التطهير بلفظ الصبغ وقيل اي السبب في نزوله و
كلهما حسن قوله ويقولون اي ويعتقدون ان ذلك تطهير لهم وبه تحقق نصرانيتهم
كالختان لغيرهم قوله صبغة وهي فطرته التي فطر الناس عليها فانه حلية الانسان
كما ان الصبغ حلية المصبوغ او هدايته او تطهيره قلوبنا بالايمان قوله هذا اي
الذي ذكرناه من التاويل في الآية الكريمة على تقدير ان يكون الخطاب في قوله قولوا آمنا
بالله وما انزل الينا الآية قوله للمشاكلة اي بين كلام النصارى وكلام المسلمين قوله
لوقوعه اي الايمان بالله التي هي سبب النزول فان هذه القرينة تدل على ذكر

المصدر
ذكر الصبغ بتقدير قوله وهو ان يزاوج اي يقارن قوله على ان الفعل مسند الى ضمير
المعو يعني ان يزاوج في عبارة مبني للمجهول والنائب عن الفاعل هو ضمير مستتر فيه يعود على
حيل المصدر المفهوم من الفعل اعني المزاوجة كما في قولهم حيل بين العير والنزوان اي
هو والضمير للمصدر اي الاحالة والعير بفتح العين المهملة الحمار والنزوان ضرب
الذكر على الانثى قوله الى الظرف فعلى هذا يكون بين في موضع رفع بالنيابة عن الفاعل
قوله وعلى الاول يكون منصوبا بالنصب على الظرفية ثم دوجين هو في الزوج اي معنيين
في هذا الشيء المخصوص الذي هو نفس الترتيب ومجتمعين فيه قوله فلج بي الهوى مرتب
على الشرط وقوله اصاختنا الى الواشي جزاء الشرط وقوله فلج بها الهجر مرتب على
الجزاء قوله فلج بها الهجر اي لزمها التباعد عني قوله زاوج بين معنيين يعني الواقع
في الشرط قوله واصاخها الى الواشي يعني الواقع في الجزاء قوله الواقعان في الشرط
والجزاء على سبيل التوزيع اي الواقع احدهما في الشرط والآخر في الجزاء لان كلا
منهما واقع في الشرط والجزاء قوله في ان رتب عليهما لجاج شيء يعني وان كان
في احدهما لجاج الهوى وفي الآخر لجاج الهجر قوله وقد يتوهم في ظاهر العبارة
اي عبارة الكتاب قوله وظاهر عبارة المص صادق على نحو عادات السادات
اشرف العادات ويريد انه يرد على تعريف المص بعض امثلة رد العجز على الصدر نحو
نحو قوله تعالى وتخشى الناس والله احق ان تخشاه فانه قدم جزء وهو تخشى ثم اخر
ذلك الجزء مع ان رد العجز من الضرب الاول وهو اللفظي والعكس من الضرب الاول وهو
المعنوي والجواب انه بالنظر الى معنى تخشى من العكس وبالنظر الى مجرد لفظه من رد العجز
على الصدر فان المعتبر فيه مجرد اللفظ كقوله كافر النعمة كافر قوله وليس من العكس
اي بل من رد العجز على الصدر قوله وقد وقع العكس سهوا معنى وقوع العكس بينهما
ان يقع بالنسبة الى كل واحد من الطرفين قوله وقد قدم اولا الحي على الميت الخ

اي بالعكس فيه بين الحي والميت وهما متعلقا فعلين في جملتين قوله وفي احدهما في
جانب المسند اليه والآخر في جانب المسند يعني في كل من الجملتين لا في مجموع الجملتين قوله
ثم عاد الى ذلك الكلام ونقضه الى آخره يعني ان اول الكلام دل على ان تطاول
الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار اي لم يدرسها ثم عاد الشاعر اليه ونقضه
بقوله بلى وغيرها الى آخره قوله كانه اخبر اولا بما لا تحقق له ثم افاق اي يعني ان الشاعر
لما وقف على الديار تسلط عليه حزن جعله واهلا متحيرا فقال لم يعفها القدم اي
لم يدرسها تطاول الزمان الذي مر عليها فلما رجع اليه عقله تدارك كلامه وقال
بلى وغيرها الارواح والديم ونكتة النقض اظهار تسلط الدهشة والحيرة
عليه الى ان اخرجه عن الحس الشاهد بخلاف ما كان عليه والواو في غيرها قيل انها
زائدة وقيل للعطف والمعطوف عليه محذوف اي بلى عفاها القدم وغيرها قوله عفاها
ويراد البعيد يعني من ذلك اللفظ فيذكر لايهام المعنى القريب في حال الاستماع
الى ان يظهر ان المراد به المعنى البعيد اعتمادا على قرينة خفية كتنزيهه تعالى عن التربع
في الاستواء قوله اراد بالسوي معناه البعيد وهو الاستواء كتنزيهه تعالى
عن المكان قوله ولم يقترن به مما يلائم المعنى اي ولم يجامع معناه القريب مما يلائمه
من الجلوس والقعود والاضطجاع وغير ذلك قوله والثانية مرشحة عطف
على مجردة قوله وهي التي يجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب وسواء كان قبل التورية
او بعدها قوله وهذا مبني على ما اشتهر الى آخره يعني ان المص جعل الاستواء
للتورية بناء على ما اشتهر الى آخره واما صاحب الكشاف فقد قال في قوله تعالى الرحمن
على العرش استوى انه تمثيل قوله وفي كليهما اي كلا القسمين قوله وان يكونا مختلفين
اي الاول حقيقي والثاني مجازي وبالعكس قوله كقوله اذا نزل البيت يعني حين وصف
امتداده وغيره قوله ان يراد باحد ضميريه اي يراد باحد ضميريه اي يراد

باحد ضميري اللفظ احد معنييه وبضميره الآخر معناه الآخر قوله المكان الذي فيه شجر
الغضا الغضا معنيان احدهما اسم قرية والثاني شجر معروف واراد بالضمير الاول
المعنى الاول وبالضمير الثاني المعنى الثاني وهذا يخالف تفسير الشارح ومعنى شبوه
اوقدوه والمعنى امر اسم هذا الموضع واهله بان يديم سقايتهم وان شبوه اي
فقد اشبه الغضا في قلبي واحرقوني بنار الهوى التي نار الغضا قوله من احد طرفيه
المتعدد يعني من متعلقاته قوله ثقة اي اعتمادا قوله ما لكل اي من ما لكل واحد
من المتعدد الذي قوله بان يكون الاول من المتعدد في النشر الى آخره اي بان يكون
الاول من النشر الى الاول من اللف والثاني الى الثاني وهلم جرا قوله ثم ذكر ما لليل
وهو السكون الى آخره حاصله ان السكون راجع الى الليل والابتغاء الى النهار
قوله سواء كان معكوس الترتيب يعني ان هذا القسم على نوعين لانه اما ان يكون الاول
من النشر للآخر من اللف والذي قبله لما قبله وهكذا على الترتيب واما ان لا يكون كذلك
ويسمى مختلط الترتيب قوله وهو النعاس من ابن الرومي اي لوضع المرتفع منه قوله
فالضمير في قالوا لليهود والنصارى اي الضمير في قالوا لاهل الكتاب من اليهود والنصارى
فاللف مجمل والنشر مفصل قوله فلف بين الفريقين والقولين اجمالا يعني بان نسب
القول الى ضميرهما فالتعدد المذكور اجمالا قول الفريقين ونفس الفريقين قوله
لعدم الالتباس والتقرير بان الى آخره اي لعدم الالتباس مع ما بعد قالوا
بتمامه غير منسوب الى الجميع من اريد بالضمير في قوله قالوا قوله للعلم بتضليل كل
فريق يعني من اليهود والنصارى واذا ضلل كل فريق صاحبه لا يثبت له الدخول
في الجنة فيكون قوله الا من كان هودا من تتمة قول اليهود وقوله او نصارى من تتمة
قول النصارى وليس المراد ان كل فريق من اليهود والنصارى قالوا لن يدخل
الجنة الا من كان هودا او نصارى حتى لا يكون فيه لف ونشر قوله قد سبق من

ابوابها ما كان مغلقا راجع الى الراحة والعدل وقوله وفتح من ارضنا ما كان مسدودا
راجع الى التعب والظلم قوله ان يجمع بين متعدد الى آخره وذلك بان يدخل
جزئيين او اكثر تحت كلي ويسمى ذلك الكلي الجامع كقوله المال والبنون الآية
جمع المال والبنين في حكم واحد وهو الزينة قوله ان الشباب والفراغ والجدة
مفسدة للمرء اي مفسدة جمع الثلثة في المفسدة والجدة الغنى من وجد في
المال وجدا وجدة اي استغنى والمفسدة شيء يدعو صاحبه الى الفساد
قوله من نوع اي من نوع واحد وانما قال ذلك لانه لو اوقع تباين بين
امرين لا يكونان من نوع واحد لا يسمى ذلك التباين تفريقا كما لو قيل ابن العفو
من جيبي قوله او يوقع التباين بين النوالين في البيت الاول وبين ذلك التباين
في البيت الثاني قوله ثم اضاف ما لكل اليه اي لكل واحد من المتعدد من الحكم قوله
وبهذا القيد يعني قوله على التعيين لانه احترز عن اللف والنشر قوله وقد
اهمل السكاكي اي ترك من التعريف قوله على التعيين قوله فتوهم بعضهم ان التقسيم
عنده اعم الى آخره انما نقتضيه لو كان تعريف التقسيم اعم من ان يكون فيه التعيين او لا
لعدم ذكره التعيين قوله الضمير عائد الى المستثنى منه ما يعلم الا عنى الادنى قوله
ذكر العير والوتد يعني ان المتعدد هو عير الحي والوتد والمصراع الاول من البيت
الثاني راجع الى عير الحي والمصراع الثاني منه راجع الى الوتد على التعيين والمراد
بالاقامة على الضيم الصبر عليه واراد بالعير الحمار الاهلي ولذا اضافه الى الحي
لانه يطلق على الحمار الوحشي والاهلي قوله وفيه نظر لانا لا نسلم التباين اه
قيل ولو سلم التباين بينهما يحصل التعيين لانه محتمل وليس مثل هذا في
اللف والنشر قوله ادخل قلبه ووجه الحبيب حاصله انه جمع بين القلب والوجه
في تشبيه كل منهما بالنار وفرق بين وجهي الشبه بالضوء والحر قوله جمع بيعة

بيعة هي بكسر الباء الموحدة وسكون الياء المثناة من تحت قوله اي العساكر يعني
قاد العساكر حتى اقام حول هذه المدينة وقد شقيت به الروم وهذا ل
قوله جمع في هذا البيت شقاء الروم بالممدوح يعني انه جمع في البيت الاول
متعددا وهو الروم في حكم وهو شقاء الروم بالممدوح اجمالا لانه يشتمل القتل
والنهب والسبي وغير ذلك قوله ثم قسم يعني في البيت الثاني وفصل ما اجمل اولا
قيل جمع اولا الروم والصلبان والبيع تحت الشقاء ثم قسم الروم فقط في
البيت الثاني فيكون هذا تقسيما للواحد من المتعدد لا للمتعدد والجواب ان الروم
بالنظر الى نفسه متعدد قوله ومولده اي اما لم يقتل منهم ولدوا الولد فهم
ولده ما جمعوا وما زرعوا قوله جمع بدعة وهي اسم من ابتدع الامر اذا ابتدأه واحدثه
كان قدم من الاختراع ثم غلبت على ما هو زيادة في الدين او نقصان منه والمراد
بها هنا مستحدثات الاخلاق لا ما هو كالعزائم منها قوله فلم يتعرض له اي انما
لم يتعرض لتقديره لكونه معلوما مما سبق من تقدير كل واحد من هذه الامور الثلثة
فالظرف منصوب باضمار اذكر او يقول لا تكلم نفس فعلى الاول يكون مفعولا فيه
قوله ومعنى الشقاء في الاول يعني في قوله تعالى فاما الذين شقوا ففي النار الى قوله
الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد قوله وفي الثاني يعني في قوله تعالى واما
الذين سعدوا الى قوله الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ وحاصله انه جمع في
الاول في اول الآية بين اهل الموقف في قوله يوم يأتي لا تكلم نفس الا باذنه
لان قوله نفس متعدد لانه في سياق النفي فيفيد العموم والتعدد ثم فرق
بين فريقين باعتبار الشقاوة والسعادة في قوله فمنهم شقي وسعيد ثم قسم
كل فرقة من الفريقين باعتبار النار والجنة في قوله فاما الذين شقوا الآية واما
الذين سعدوا الآية قوله مضافا اي حال كونها مضافا الى كل من تلك الاصول

قوله من هول ما التمس يعني في المعارك والحروب والقتام ما يجعل على الفم من نقاب
وغيره قوله ثقال بالجر صفة مشايخ اي رزان ثابتين في مصاف الحرب والمعركة و
يجوز رفعه على القطع خبر مبتدأ واجب الحذف اي هم ثقال قوله مسرعين الى الاجابة
اي شداد النهضة عند الاستغاثة قوله لقيام واحد منهم مقام الجماعة يعني
لان كل واحد منهم يقوم مقام جماعة في الحرب والفضائل قوله ذكر احوال المشايخ
الى آخره يعني انه ذكر هنا اربعة احوال لهم وهي ثقال وخفاف وكثير وقليل
واضاف الى كل واحد منهما ما يليق به قوله اي من الاحرف الذين يطلق عليها اسم
التقسيم قوله استيفاء اقسام الشيء اي ذكر جميع اقسام قوله وقد استوفي في الآية
جميع الاقسام يعني قسم فيها اقسام الناس على سبيل الاستيفاء لان الناس منهم ذو بنات
ومنهم ذو بنين ومنهم ذو بنات وذو بنين ومنهم عقيم وانما قدم ذكر الاناث على
الذكور لان سياق الآية على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الانسان وفي تنكيرهن وتعريف الذكور
اشارة الى ما شاؤه اي يهب لمن يشاء الفرسان الذين يعرفونهم ويشاؤونهم قوله
اي في ذلك الامر يعني ذو الصف قوله منها ما يكون بمن اي من اقسام التجريد ما يكون
بمن التجريدية نحو لي من فلان صديق حميم مما يقع بعد من التجريدية الامر ذو الصف
ثم يقع بعده الامر المنتزع منه اي من ذي الصف وهو المنتزع فالمنتزع
منه في المثال فلان والمنتزع صديق حميم قوله لتسألن به البحر يعني مما يقع الامر ذو الصف
والمنتزع بعد الباء التجريدية قوله لسعد اشداقها اي جوانب الفم قوله ولما
اصابها من شدائد الحرب يعني من جراحها وغيرها قوله الحماسة في الوغى الصادق
المستغيث والاضافة بمعنى في اي صادق في الحرب قوله مستلئم بدله من قوله بي
اي متحيم او مصاحب مستلئم فالناقة والفارس هو الامر ذو الصف وقد انتزع
منه قوله مستلئم والمعنى انه بالغ في اتصافه بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه

منه مستعد آخر لابس درع ويقال المرأة شوهاء اي قبيحة الوجه وهي في الفرس صفة
محمودة والفسق الفحل الذي لا يركب لكراهة عند اهله قوله اذا اشخصت اي عجبت
او اصغته من مكانه قوله لهم فيها دار الخلد يعني مما يقع الامر المنتزع منه بعد في
ويقع الامر الآخر بعده قوله لكنه انتزع فيها دارا اخرى قال ابن جني جرد من
الدار دارا اي بلغت جهنم في الخلود حدا صح معه ان ينتزع منها دار اخرى
مخلدة وذلك للتهويل في امرها فالمبالغة في اتصافها بالشدة قوله فلئن
بقيت لارحلن بغزوة الى آخره اللام في فلئن بقيت موطئة للقسم اي يعني القسم
لدلالتها على قسم محذوف واللام في قوله لارحلن جوابية لدخولها على جواب القسم و
فائدتها التأكيد والربط قوله نحوي الغنائم جملة في موضع جر صفة غزوة
قوله انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه اي فان المتكلم انتزع من نفسه شخصا
آخر مثله في الكرم واسند اليه يموت وفيه التفات ايضا من التكلم الى الغيبة وبيننا فاه
بين الالتفات والتجريد فكانه قال الا ان يموت كريم آخر ويموت منصوب بان مقدرة
بعد او بمعنى الى او الا قوله فيكون من قبيل لي من فلان يعني يكون تجريدا ايضا لكن لا يكون
قسما على حدة بل يكون من قبيل لي من فلان صديق قوله نحو التجريد وتمام المعنى
بدون هذا التقدير يعني لا حاجة الى هذا التقدير في فهم المعنى مع انه لا قرينة عليه
قوله اي تشرب الكاس بكف الجواد هذا وصف للممدوح بطريق الكناية
لان قوله لا يشرب كاسا بكف من بخل يستلزم انه يشرب كاسا بكف جواد
وهو نفسه لان شربه بكفه معلوم فهو ذلك الكريم كأنه بلغ في الجود حدا
صح معه ان ينتزع منه جواد آخر مثله قوله وقد خفي هذا التوجيه الذي
ذكرناه في الشرح وبيانه كونه من باب التجريد لما فيه من الدقة قوله فزعم ان الخطاب
الخ فزعم ذلك البعض ان الخطاب في قوله يا خير من يركب المطي الى آخره

ان كان لنفس المتكلم فظاهر ان تجريدها اذ جرد من نفسه شخصا فخاطبه والا اي وان لم
يكن الخطاب لنفسه بل لغيره فليس من التجريد في شيء وانما هو كناية عن كون
الممدوح عظيما بحيث ظنا منه ان بينهما تنافيا وليس كذلك اذ كونه كناية لا ينافي
التجريد قوله لم يكن قسما بنفسه يعني من اقسام التجريد لدخوله فيما بعده ولم يكن
لافراده وجه قوله وبيان التجريد في ذلك اي في مخاطبة الشخص بنفسه قوله انه
ينتزع اي لان الانسان يشرع في مخاطبته نفسه شخصا آخر مثله في صفة سبق الكلام
بها ثم يخاطبه قوله لا خيل عندك تهديها ولا مال البيت الذي عندك خيل ولا مال
تهديهما الى الممدوح جزاء له على احسانه اليك فليسعدك النطق اي فامدحه
ان لم تعنك الحال على مجازاته بالمال ومنه قول الاعشى قوله ودع هريرة
ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل قوله لان المردودة لا تكون من
المحسنات يعني انما قيد المبالغة بالمقبولة لانه بصدد تعداد محسنات الكلام وغير
المقبولة ليست منها قوله وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم ان المبالغة مقبولة
مطلقا يعني في تقييده المبالغة بالمقبولة اشارة الى تزييف قول من زعم ان المبالغة
مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ
فيه ولهذا اي ولحسن الشعر بالكذب فيه استدرك النابغة على حسان في قوله
لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما حيث استعمل
جمع القلة في الجفنات والاسياف وذكر الضحى وهو وقت تناول الطعام
وقال يقطرن دون يسلن ويفضن ونحو ذلك كذا في الشرح قوله وعلى من زعم
انها مردودة مطلقا اي وفيه اشارة ايضا الى الرد على من زعم ان المبالغة مردودة
مطلقا لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد له
قول حسان قوله وانما الشعر لب المرء يعرضه على المجالس ان كيسا وان حمقا فان

اشعر بيت انت قائله بيت يقال اذا انشدته صدقا واحسن الزيادات المطابقة
للنهي عن التجوز وارتكاب الكذب شرعا والمذهب المرضي ان المبالغة منها مقبول
اوله ولهذا لم يقل وهي حد مقبول بل غير قوله مستحيلا اي ممتنع عند العقل قوله
باعتبار دعوى الى احد الامرين اي واحد من الشدة والضعف يعني لئلا يظن انه
اي ذلك الوصف المدعى لم يبلغ نهاية شدته او نهاية ضعفه بل يتصور ان
يبلغ الى اقصى ما يتصور ان يكون عليه من الشدة او الضعف قوله وينحصر المبالغة
في التبليغ والاغراق والغلو هذا من حصر الكلي في جزئياته لصدق اسم المقسم
وهو المبالغة على كل واحد من الاقسام الثلثة فالتبليغ من البلوغ والاغراق
الابعاد والغلو العلو والخروج عن الحد ولا يخفى مناسبة التسمية قوله لا بحسب
الاستقراء الى آخره يعني ليس حصر المبالغة في الاقسام الثلثة استقرائيا فقط كما زعم
بعض الشارحين بل الحصر استقرائي وعقلي ايضا قوله لان المدعى اي من البلوغ
المدعى للوصف من الشدة او الضعف قوله فتبليغ كقوله الى آخره اي فنحو تبليغ
كقول امرئ القيس يصف فرسه بانه لا يعرق ولا يناله التعب وان اكثر
العدو قوله عداء هو الموالاة في الصحاح في طرح العداء بالكسر الموالاة بين الصيدين
يصرع الى آخره قوله في مضمار واحد اي في شوط واحد فيغسل اي لم يعرق ومع
المراس الذي لم يبلغ التبليغ يعني اذ لم يعرق لكمال قوته لا لقلته كالرش
وان كثيرا كالغسل له قوله وهذا ممكن اي وهذا الادراك ممكن من حيث
العقل والعادة قوله وان كان ممكنا اي وان كان المدعى للوصف امرا ممكنا
من جهة العقل لا من حيث العادة لامتناع وقوع مثله في الخارج اذ لم يعهد
سالف وجوده فهو الاغراق قوله وتنفعه الكرامة حيث مال اذا ادعى ان جاره
لا يميل عنه الى جهة الا وهو يتبعه الكرامة والعطاء وذلك ممكن عقلا لا

عادة قوله مقبولة يعني عند البلغاء مطلقا بخلاف الغلو فان المقبول منه مشروط بشروط
كما سيذكره قوله لامتناع ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا لان الممكن عادة لا يكون
الا ممكنا عقلا دون العكس اذ ليس كل ممكن عقلا ممكن عادة كما في قوله قوله ونكرم جارنا
ما دام فينا قوله ونتبعه الكرامة حيث مالا فان ما ادعاه الشاعر فيه ممكن عقلا
ممتنع عادة ولم يذكر امثلة القسم الرابع المص لاشتماله على الممكن عقلا وعادة على
قوله فعلو كقوله يعني قول ابي نواس بالواو وبرفع خفت كذا في القاموس قوله
فانه خوف النطفة الغير المخلوقة اي يعني ان الشاعر ادعى انه يخاف من الممدوح
النطفة الغير المخلوقة وهذا ممتنع عقلا وعادة لانه لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة
واخفت من الاخافة وهي الافزاع قوله ما يقربه من الصحة اي صحة الوقوع
قوله نحو لفظة يكاد يعني في قوله تعالى يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار فانه لولا لفظة يكاد
لم يصح قولنا زيتها يضيء لان كون ضياء الزيت حاصلا بلا مس النار ممتنع عقلا
وعادة ودخول يكاد عليه جعله في حيز الجواز قوله بحيث صار ارضا يمكن سيرها
عليها اي سير الجياد على تلك الارض قوله وهذا ممتنع اي سير الجياد على
الغبار قوله لكنه تخييل حسن يعني ان الغلو فيه تضمن تخييلا حسنا وهو ان غبار السنابك
اي غبارها بلغ مبلغا لو تمشي الخيل العتق على ذلك الغبار لامكن العنق والعنق
سير فسيح وسريع فكون الغبار المرتفع من سنابك تلك الخيول تراكم فوق رؤوسها حتى
صار كالارض يمكن السير عليها ممتنع عقلا وعادة لكن هذا تخييل في الغبار مستحسن
قوله ما يقربه الى الصحة اي ما يقربه الغلو الى صحة الوقوع قوله في قوله اي قول
القاضي الارجاني يصف طول الليل قوله ولفظ يخيل يزيده حسنا يعني ان
لفظ يخيل يوجب ان سير الشهب الى الصحة مع تضمنه نوعا حسنا من التخييل وهو
تصويره طول الليل وتحير الشهب في الدجى ومعناه يوقع في خيالي ان الشهب

باهدابها

الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان اجفان عيني قد شدت
الى الشهب لطول سهري في ذلك وعدم انطباقها بحيث لا ينقلب طرفي عنها
لانتظاري براحها وهذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن ولفظ
تخييل يقربه الى الصحة والكناية عن عدم النوم نعول وشدت باهدابي
وبعال سمر ليالي اي اوثقه بالمسمار وهو وتد من حديد قوله ومنها ما اخرج
مخرج الهزل اي ومن اصناف الغلو ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة ولذا
كان هذا الصنف من الغلو مقبولا لانه لم يرد به جد لتميل الطباع اليه والخلاعة
مصدر خلع اي شطر وامراة خليعة اي مخلوعة لا آمر لها ولا ناهي قوله
شطر
كقوله اسكر الى آخره اي كقول الشاعر في وصف شدة تأثير الشراب قوله اسكر
بالامس ان عزمت على الشرب غدا ان ذا من العجب قوله اي لان عزمت اليوم
على الشرب غدا اسكر بالامس قوله على طريقة اهل الكلام يعني في استدلالاتهم
على مطالبهم العقلية بالقياسات الاستثنائية والاقترانية والتمثيل المسمى عند الاصوليين
قياسا قوله وهو ان يكون في الحجة المورودة بعد تسليم مقدماتها مستلزمة للمدعى
اي متى سلمت مقدماتها لزم عنها لذاتها مطلوب المتكلم فقوله تكون بالتاء الفوقانية
لا بالياء التحتانية واسم يكون ضمير مستتر فيها يعود على الحجة ومستلزمة خبرها
قوله واللازم الى آخرها اي لكنهما لم تفسدا فلم يكن فيهما آلهة فاستدل بنفي
اللازم وهو فساد السموات والارض على نفي الملزوم وهو تعدد الآلهة قوله
من المشهورات الصادقة وهي التي اتفق عليها الجم الغفير قوله دون القطعيات
يعني ان تعدد الآلهة ليس قطعي الاستلزام للفساد لان العقل يجوز بقاء
السموات والارض على نظامهما الذي هما عليه مع تعدد الآلهة لجواز اتفاقهما على
ذلك قوله وقوله حلفت بالجر عطف على قوله نحو لو كان فيهما الى آخره اي ونحو

قوله حلفت الى آخره قوله اللام لتوطئة القسم يعني ان اللام في لئن كنت موطئة للقسم
اي دالة على القسم المحذوف وفي لمبلغك جواب القسم وان كان الجواب في الحقيقة
ما دخلت عليه اللام ثم المراد بالكلام هنا البيت وهو مقصور في قوله
لفظك في قوم الى آخره وهو اللازم يعني لا تلمني في مدحي لهم وقد اصطنعوا اليّ
كما انتم قوم مدحوني وقد احسنت اليهم فكما ان مدحي اولئك لك لا يعد ذنبا
كذلك مدحي لمن احسن الي لا يعد ذنبا وهذا هو الدليل التمثيلي قوله واللازم
بط وهو كون مدح ذلك القوم لك ذنبا فكذا الملزوم بط ايضا وهو كون
مدحي لمن احسن الي ذنبا قوله مناسبة له اي لذلك الوصف بان يقول هذا الوصف
انما يثبت لموصوفه بهذه العلة قوله فانه لم يشتهر من حسن التعليل يعني لو كان
المعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع كما تقول قتل فلان اعاديه لدفع
ضررهم لما كان من محسنات الكلام لعدم التصرف فيه وهو اعتبار ما ليس بعلة علة قوله
وما قيل من ان هذا الوصف الى آخره هذا الكلام رد لما وقع في شرح السيد عبد الله
نقره كار لهذا الكتاب عند ما تكلم على قول المص غير حقيقي فانه قال بعده اي تقرر
لذلك الاعتبار اللطيف ثم قال بعد هذا الكلام متصلا به قوله يعني قول صاحب
التلخيص غير حقيقي صفة لزيادة بيان لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي انتهى كلامه
قوله ولو كان الامر كما توهم الى قوله غير مطابق للواقع يعني وليس كذلك بل منها ما
يطابق الواقع ومنها لا يطابقه هكذا الذي نحن فيه قوله وهذه اربعة اضرب وفي
اكثر النسخ بدل هذه وهي اي وحسن التعليل على اربعة اقسام قوله ان الصفة
التي ادعى لها علة مناسبة اي التي يراد بيان علة ثبوتها للموصوف قوله اما ثابتة قصد
يعني بذكر علتها قوله اريد اثباتها يعني بذكر علتها قوله والاولى يعني ثابتة التي اريد
بيان علتها قوله ما به نائلك مفعول يحكي مقدم على الفاعل فهو منصوب والسحا فاعل

فاعل يحكي مؤخر على مفعوله فهو مرفوع قوله وقد علا اي وقد قصد الشاعر بيان
علته بقوله وانما حمت البنت اي حصلت للسحاب الحمى بسبب نائلك لما رات
من تفوق نائلك على نائلها والمحموم يرشح فهو عرق و الصبيب المطر المصبوب
والرحضاء العرق بعد الحمى قوله او يظهر لها يعني الصفة الثابتة قوله فيكون من حسن
التعليل يعني لو كانت العلة المذكورة في قول المتكلم علة لها في نفس الامر لكانت المذكورة
على حقيقة فلا يكون من حسن التعليل قوله ما به قتل الاعداء اي قتل الملوك اعداءهم انما
يكون في العادة لدفع مضرتهم الى آخره قوله لما ذكره اي الشاعر من انقاذ مخالفة
رجاء الزباب بسبب علة ضيفه الكريم عليه قوله صارت الزباب ترجو اتباع
الزوح الى آخره يعني فيقتل الاعداء لتحقق رجائها لا لعلة يتعارفها الناس في
هذا مع انه وصفا بكمال الجود الى آخره يعني وهذا الذي علل به الشاعر قتل الاعداء
مبالغة في وصف الممدوح بالجود وتتضمن المبالغة في وصفه بالشجاعة على وجه تخييلي
اي تناهى في الشجاعة حتى ظهر ذلك للزباب وتتضمن ايضا مدحه بكمال العزم حيث
في القتل طاعة للغيظ والحنق بل انما يقتلهم لانقاذ اخلاف الزباب فقط و
لاجلهم لا لاجل غيظ وحنق منهم ويتضمن ايضا قصور اعدائه عنه وفراغه
منهم واذا لا يحتاج الى قتلهم واستيصالهم كذا في الشرح قوله الغير الثابتة التي اريد
اثباتها يعني بذكر علتها وهي ايضا قسمان كالاولى لانها اما ممكنة كقوله يا واشيا الى آخره
قوله فان استحسان اساءة الواشي هي الصفة الغير الثابتة التي اريد اثباتها بذكر
علتها قوله ممكن اذ لا يمنع العقل من ان يستحسن احد اساءة الواشي بوجه من الوجوه
قوله لكن لما خالف الشاعر الناس فيه اي في استحسان اساءة الواشي قوله حذاره من اضافة
المصدر الى الفاعل اي حذار الشاعر من الواشي قوله بحيث انسانها اي انسان عين
الشاعر قوله حيث ترك البكاء خوفا منه اي من الواشي يعني من الواشي يعني حذاره

منه منعه من البكاء فيكون اساءة الولي حسنة بهذا الاعتبار فاثبته باثبات سببه قوله
او غير ممكنة عطف على اما ممكنة اي تلك الصفة الغير الثابتة التي اريد اثباتها قوله لو لم
تكن نية الجوزاء الى آخره هذا البيت للموصوف وجد بيتا فارسيا في هذا المعنى فترجمه
كذا في الشرح ورجح بان لو كان كذلك لقال كقولي مكان كقوله قوله صفة غير ثابتة
قصد اثباتها ويستدل على اثباتها بمضمون المصرع الاول والانتطاق شد النطاق في
الوسط والنطاق والمنطق والمنطقة كل ما تشد به وسطك قوله وفيه بحث
لان مفهوم هذا الكلام الى آخره حاصله ان ما في الايضاح جعل الجزاء وهو رؤيته
حالة شبيهة بانتطاق المنتطق علة للشرط وهو نية الجوزاء خدمة الممدوح والشارح المنتطق
ينازعه في ذلك ويدعي ان المفهوم من البيت عكس ما قاله المص فيكون الشرط
علة للجزاء اعني رؤيته عقد منتطق وهي صفة ثابتة فيرجع الى القسم الاول قوله
كما يقال لو لم تجئني لم اكرمك فنظيره كون نية الجوزاء خدمة علة لرؤيته عقد
المنتطق عليها قوله وهي اي رؤيته حالة شبيهة بانتطاق المنتطق صفة ثابتة
قصد الى آخره قوله فيكون من الضرب الاول يعني من ضروب حسن التعليل الاربعة
وهو ما قصد بيان علة التي ليست بظاهرة عادة مثل قوله لم يحك نائلك السحاب
البيت قوله وما قيل من ان ارادة الانتطاق الى آخره زعم بعضهم ان مراد المولف
الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء ظنا منه ان المراد بالانتطاق الانتطاق الحقيقي
والشارح رد كلامه وزيفه وبعظم من وجهات قوله وقد اثبتها الشاعر يعني مصنفا
كان او غيره قوله فهو مع انه مخالف لصريح الى آخره يعني ان هذا القائل غلط
من وجهين الاول ان ما زعم انه مراد المص مخالف لتصريح كلامه في الايضاح حيث قال
فيه فان نية الجوزاء خدمته صفة ممتنعة يعني قصد اثباتها برؤيته عقد النطاق
عليها والثانية فلان حديث نطاق الجوزاء اشهر من ان يمكن انكاره قوله بل

بل محسوس اضراب للترقي في المبالغة قوله والاقرب ان يجعل لو ههنا اي في قوله لو لم
يكن نية الجوزاء خدمته البيت وهذا الكلام تصحيح لقول المص وتخريج له في
الجملة قوله للاستدلال بانتفاء الثاني الى آخره يعني لو في الآية للاستدلال بانتفاء الفساد
على انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط قوله اي دليلا على ان انتفاء الفساد دليل
على انتفاء تعدد الآلهة والحاصل ان العلة المذكورة قد يقصد كونها علة
لثبوت الوصف ووجوده كما في الضربين الاولين لان ثبوته معلوم وقد يقصد
كونها علة للعلم به كما في الاخيرين لعدم العلم بثبوته بل الغرض اثباته فاذا تقدم
جعلت نية خدمة الممدوح علة الانتطاق كان من الضرب الاول واذا جعل
الانتطاق دليلا على كون النية على خدمة الممدوح كان من الضرب الرابع فيصح
التمثيل وان كان فيه نوع تكلف لان الظاهر من قوله ان يدعي لوصف علة مناسبة انها
علة لنفس ذلك الوصف لوجوده المعلوم لا للعلم به كما في الشرح قوله ولم يجعل
منه اي ولم يجعل هذا البيت من حسن التعليل بل جعل ملحقا به لان في
حسن التعليل ادعاء ووجود واصرارا على الدعوى وانت بناء ذلك قوله [illegible]
الغزير الماء اي الكثير الماء قوله فخففت اي خففت الهمزة بجعلها الفا قوله فهي تبكي
تحت الربى لا تنقطع دموعها على تلك الربى فانه ان علم دقوق الدمع من
على التعقيب يكون ذلك ملحقا بحسن التعليل ومن حيث ان فيه شكا منافيا للادعاء
ان التعقيب على لعدم الوقوع لم يكن من التعليل قوله منعها اي انهمت والمزن
السحاب الابيض والسحاب يطلق على الواحد والجمع وهنا يطلق على الجمع
لذا قال غيثين ... ومن في الدمع او الدمع اي سكن لمتعلق له اي لذلك
الامر قوله احلامكم لسقام الجهل شافية البيت فالاحلام المخاطبون والمتعلق
بهم هما الاحلام والدماء والحكم هو الشفاء يقال من عضه كلب مجنون فانه لا

لذلك انفع من دم شريف نقط الاصبع من رجله اليسرى فيوخذ من دم قطرة على تمرة
ويطعم للمعضوض فانه يبرأ باذن الله تعالى والكلب حالة شبيهة بالجنون تحصل
من عض الكلب المجنون قوله اى دخول صفة المدح في صفة الذم يعني لتصير الاستثناء
متصلا فكانه يجعل افراد صفة الذم قسمين متعارف وغير متعارف على حد
قوله تحية بينهم ضرب وجيع فانه جعل افراد التحية قسمين متعارف وهو التحية
المتعارفة وغير متعارف وهو الضرب الوجيع قوله الكتائب جمع كتيبة بالتاء المثناة
وهو طائفة من الجيش مجتمعة فالعيب صفة ذم منفية قد استثنى قوله منها صفة
مدح هي سيوفهم ذو فلول قوله كدعوى الشيء ببينة الشيء هنا انه لا عيب
فيهم والبينة هي قوله غير ان سيوفهم ويكون نحوه كلام لا عيب فيهم اذ لو كان
فيهم عيب لكان ذلك العيب فلول السيف من قراع الكتائب وهذا محال فكذا
ذلك واثبات الشيء ببينة تاكيد لثبات الدعوى يعني مع البينة اثبت للمطلوب من الدعوى
من غير بينة قوله وهو اثبات شيء من العيب وهو كون الفلول من العيب وانما جعل
اثبات شيء من العيب نقيض المدعي هو انه لا عيب فيهم فهي سالبة كلية ونقيض السالبة لان المدعي
الكلية انما هو الموجبة الجزئية قوله بالمحال وهو كون فلول السيف من العيب قوله اي
كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى الى اخره قوله فصل الاتصال قوله لما تقرر
في موضعه اي في علم اصول الفقه قوله لما فيه من المدح على المدح وذلك انه اذا كان
ما قبل اداة الاستثناء صفة ذم منفية فذكر اداة يوهم ان شيئا من صفات الذم ثابت وهذا
ذم فاذا وقع بعد اداة صفة مدح تاكد المدح لكونه مدحا على مدح قوله كما قرر الاستثناء
في الضرب الاول منقطع اي كما في الضرب الاول لان الصفة المستثناة في كل واحد
من الضربين لا يكون داخلا في صفة المستثنى منها قوله اذ ليس هاهنا صفة ذم منفية
الى اخره يعني انه لا يمكن تقدير دخول الصفة المستثناه هنا في المستثنى منها الا بجعل واحد

حدة منهما مغايرة للاخرى ولم تقدر في الصفة المستثنى منها صفة ذم يصح ان تجعل
مستثنى منها وتجعل الصفة المستثناه فردا منها فلم يمكن جعل الاستثناء فيه متصلا
قوله وهذا لا ينافي يعني قوله واصل الاستثناء الى اخره قوله افضل اي من الكل
لانه اي الضرب الاول يفيد التاكيد من وجهين قوله ضربان اخر اي غير الاول لكن
قوله ان يوتى بمستثنى فيه معنى المدح الى اخره اي يوتى بالمستثنى مفرغا ويكون
العامل ما فيه معنى الذم والمستثنى ما فيه معنى المدح قوله وهو الايمان يعني بانا
بربنا قوله وهو كالضرب الاول يعني في افادة التاكيد من وجهين وذلك لوجود
الوجهين المذكورين في الضرب الاول فيه والاستثناء فيه مفرغ متصل حقيقة لا تقديرا
قوله والاستدراك وهو رفع توهم يتولد من كلام السابق قوله كالاستثناء يعني
يعني في ان ذكر اداة كل منهما يوهم منها الذم وذكر ما بعدها ماكد المدح قوله يتوهم
بتقدير دخولها فيها اى دخول صفة الذم في صفة المدح لتصير الاستثناء متصلا
قوله الا انه يسيء الى من احسن اليه جعل الاساءة من افراد الحلم بناء ولها تقدم
غير جار قوله يليها صفة ذم اخرى له اي لذلك الشيء ولم يمكن ان يجعل فردا
من افراد الصفة الاولى حتى تصير الاستثناء متصلا قوله وتحقيقهما اي تحقيق هذين
الضربين على ما يليها من يعني في الضرب الاول والثاني تاكيد المدح بما يشبه الذم فالضرب
الاول هاهنا يفيد التاكيد من الوجهين والضرب الثاني لا يفيد الا من الوجه الثاني كما
في الضربين ثمه والعلة هنا هي العلة ثمه قوله مدحه يعني في اول البيت بالنهاية في
الشجاعة قوله بحيث يخلدون ادت اعمارهم اي بكثرة قتلهم لو ورثت اعمار القتلى
لخلدوا في الدنيا قوله بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها لانه جعل الدنيا مهنئاه
فتدل هذه التهنئة على كونه سببا للصلاح وهم يتبركون ذلك في المحاورات قوله
الى اخره جواب سؤال مقدر وهو ان هذا مفهوم لقب وهو غير معتبر وان

ذكر الشيء لايناسب غرضه كيف يدل على المدعى فقالوا هم يعتبرون الى آخره فان لم
يعتبروه في مقام الحزم والاستدلال البرهاني قوله لم يكن ظالماً في قتلهم لانه
لم يقصد بذلك الا اصلاح الدنيا واهلها فهم مسرورون بسعادة قوله مدحاً كان اي
ذلك المعنى المساق له الكلام وقد اسند الى مفعوله الاول وهو كلام لانه مبني
للمفعول وبقي الثاني منصوبا على حاله وهو مدحاً آخر قوله لاختصاصه بالمدح يعني
ان الادماج اعم من الاستتباع لان الاستتباع مخصوص بالمدح لا يوجد في غيره
والادماج غير مخصوص به بل هو اعم من المدح وغيره وقيل الاستتباع هو
الوصف بشيء على وجه يستتبع وصفاً آخر وعلى هذا التعريف لا يكون الادماج
اعم منه لان الاستتباع على هذا المدح والذم اعلم بها بالاجفان تقول لكثرة
تقلبي لاجفاني كاني اعد على الدهر ذنوبه اي كما ان ذنوب الدهر كثيرة
لا تفنى كذلك تقلبي لاجفاني كثير فلا نوم هناك قوله كقول من قال لاعور
يقال حماطا اسمه عمرو وخاط لي قباء حاط اي عمرو قباء ليت عينيه سواء حلت
شعر ليس يدري امدح ام هجاء فانه يحتمل ان يكون متمناه ان يبصر باحدى عينيه
كما يبصر بالاخرى وهو يكون مدحا وان لم يبصر باحدهما كما لا يبصر بالاخرى ويكون
هجاء قوله وهو احتمالها اي احتمال المتشابهات لوجهين مختلفين وان اختلفا
باعتبار آخر وهو ان المتشابهات قريب غير مراد وبعيد هو مراد قوله وتقارير
اي تقارير المتشابهات التوجيه قوله لا يجب تضادهما يعني بخلاف ما في التوجيه
فانه يجب تضادهما فيه كالمدح والذم ونحوهما قوله الهزل الذي يراد به الجد
ولا حاجة الى تفسيره لانه اخفى عن صفته قوله عد عنه اي جاوز عن ذا الفجار
وانصرف الى غيره فان قوله كيف اكلك للضب بعد قوله عد عن ذا هزل
ظاهر لكن اراد به ان ينبه الى اكل الضب الذي يتباعد عنه الاشراف قوله لوروده

الاول
الى مفعوله وقد اسند مفعولين الى التي يتعدى الى ابي يفني انه
قوله
تفنى كذلك تقلب لاجفاني كثير فلا نوم

لوروده في كلام الله تعالى يعني في قوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى قوله كانك لم
يجزع على ابن طريف فانه تجاهل عن كون الشجر جازعا ام لا وقوله مالك مورقا
يدل على التوبيخ او تجاهل عن ايراق الشجر ليس باختياره مع ان كل احد يعلم
ذلك وجعل الشجر كان له اختيارا فيه فيا له سببا لايراقه مع وجود ما يقتضي
عدم الايراق وهو موت ابن الطريف قوله المع برق سرى الى آخره فانه بالغ
في مدح احبابه بحيث تجاهل عن كونها لمع برق ظهر بالليل ام ضوء مصابيح
وكر بالمنظر الضاحي بالضاد المعجمة اي البارز الظاهر الى الشمس من ضحي ضحا
وهو القياس لان ماضيه على ثلاثة احرف فيكون حرف المضارعة فيه مفتوحا قوله اقوم
آل حصن ام نساء فانه بالغ في ذمهم حتى تجاهل عن انهم ذكور او اناث قوله ليلاي
منكن ام ليلى من البشر تجاهل لاجل التحير في الحب عن ان ليلى من الظبيات ام من البشر
قوله وهذه انموذج اي نبذ يسير والا فنكت التجاهل اكثر من ان تحصى قوله القول
بالموجب وهو الاعتراف بمقتضى كلام الغير اي على من ان يكون القول بالموجب في كلام
قوله على خلاف مراده اي بذلك اللفظ قوله مما يحتمله اي من المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ
قوله بان يذكر متعلق ذلك اللفظ اي بسبب ذكر متعلق ذلك اللفظ الذي يحرف
الى خلاف المراد منه قوله بعني حملك المؤنة اي فان مراد المتكلم من قوله ثقلت
هو التثقيل المذموم بسبب كثرة التردد الا ان الثاني حمل لفظه على خلاف مراده وهو
تثقيل كاهله بالايادي فان كل ايتانه منة لحمله ولفظ ثقلت يحمل بسبب ذكر
متعلقه وهو قوله كاهلي بالايادي قوله على ترتيب الولادة يعني بان يذكر اسمه
ثم اسم ابيه ثم اسم جده قوله من غير تكلف في السبك يعني جيء بتوالي تلك الاسماء
في تتابعها كالماء الجاري في اطراده قوله الحديث منصوب على انه مفعول به لفعل
محذوف اي اقرب الحديث وهو اعني الحديث المشار اليه الكريم بن الكريم يوسف

قوله في كلام الغير
العلية

اي يعقوب بن اسحق بن ابرهيم قوله واما اللفظي اي الذي يكون راجعا الى تجنيس اللفظ اولا وبالذات وقد يستتبع بعض تجنيس المعنى ايضا بطريق العرض والمذكور منه في الكتاب سبعة قوله فنحو ما التشابه في المعنى نحو اسد وسبع فيه اشكال وهو ان التشابه يقتضي التعدد معنى الاسد والسبع متحد لانه الحيوان المفترس المخصوص والجواب ان هذا الحيوان المخصوص من حيث انه مدلول اللفظ الاسد غيره من حيث انه مدلول عليه بلفظ السبع قوله او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل فيه ايضا اشكال التحقق المشابهة بينهما ايضا من حيث العدد كيف يصح قوله في مجرد الوزن والجواب ان نسبي اي بالنسبة الى انواع الحروف والهيئة فيكون قصرا اضافيا قوله فكل واحد من الحروف التسعة والعشرين يعني كل من الالف والباء والتاء الى اخره نوع من انواع الحروف له افراد كثيرة مختلفة بالعدد باعتبار الوقوع والاستعمال قبل النوع الصنف تحت د والصنف تحته الشخص ههنا ليس كذلك اذ لا صنف للالف مثلا ويمكن ان يجعل الساكنة والمضمومة والمفتوحة والمكسورة اصنافا للالف وكل واحد من هذه الاصناف تحته اشخاص ~~تحته اشخاص~~ وكذا القول في الباء والتاء الى اخره قوله والتام منه يعني ان الجناس على قسمين تام وغير تام فالتام من الجناس ان يتفق اللفظان في اربعة اشياء النوع والعدد والهيئة والترتيب وان اختلفا في واحد من هذه الاربعة كان الجناس ناقصا ولا اعتبار ههنا بحركة الحرف الاخير ولا لسكونه لانه عرضة للتغيير قوله نحو يفرح ويمرح يعني لعدم اتفاقهما في جميع انواع حروفهما لعدم اتفاق الفاء والميم في النوعية قوله ونحو ساق ومساق يعني بزيادة الميم في الثاني قوله ونحو البرد والبرد يعني لاختلاف هيأتهما بسبب فتح الباء في الاول وضمها في الثاني قوله فانهما على هيئتين الى اخره يعني انه لا دخل للحروف في الهيئة بل المعتبر فيها الحركات المخصوصة والسكنات قوله ونحو الحتف والفتح يعني لعكس ترتيب

ترتيب حروف كل منهما في الاخر قوله ان المماثلة هي الاتحاد في النوع كما يقال زيد وعمرو متماثلان في الانسانية وههنا كذلك لاتحاد اللفظين في الاسمية او الفعلية او الحرفية قوله نحو ويوم تقوم الساعة الآية فالساعة الاولى التي هي القيامة تجانس الساعة الثانية وهي جزء من اربعة وعشرين جزءا من الليل والنهار في جميع ما ذكر وليس له نظير في القرآن سوى هذه الآية ونحو قول الشاعر رحيب قوله سمي مستوفى اي سمي الجناس مستوفى لاستيفاء كل من اللفظين معنى آخر قوله ما مات من كرم الزمان البيت الذي مات من كرم الزمان حي يوجد يحيى بن عبد الله البرمكي فانه كريم يحيي اسم الكرم وفي نسخة من مات من حدث الزمان الى اخره اي كل من مات من حوادث الزمان وابتلي بشدائد المفضية الى الهلاك فانه يحيى لديه قوله ان كان احد اللفظين مركبا اي ان كان احد لفظي التام مركبا من كلمتين قوله وهو فان اتفقا الى اخره اي والمركب على قسمين متشابه ومفروق فان اتفقا اي اللفظان قوله لم يكن ذاهبة فدعه فدولته ذاهبه فان الاول مركب من ذا بمعنى صاحب ومن هبة مصدر وهب يهب والثاني موضع اسم فاعل من الذهاب قوله كلكم قد اخذ الجام البيت فان الاول مركب من جام ومن لنا والثاني مفرد فعل ماض من المجاملة وههنا اقسام الاربعة على تقدير اختلاف اللفظين وهو الاختلاف في انواع الحروف او في اعدادها او في هيأتها او في ترتيبها واشار اليها بقوله وان اختلفا الى اخره قوله عطف على قوله والتام الى اخره عطفا مجازيا اي ان اتفقا كما يجيء والازوم بعد قوله والتام منه كما يجيء او الازم ان يكون هذه الاقسام اقساما من التام وليس كذلك بل هو معطوف على الجملة الاسمية وهو قوله والتام منه ان يتفقا لاشتمال هذه الاقسام على الشرط وهو لصدر الكلام قوله والاختلاف يعني ان هذا الاختلاف اما بالحركة فقط او بالحركة والسكون معا قوله يعني لفظي البرد والبرد بالضم والفتح يعني ان المراد بالتمثيل لفظ البرد والبرد لا لفظ الجنة والجنة فانه من التجنيس اللاحق

لامن لتمام قوله اما مفوط اى مجاوز الحد او مفرط اى مقصر عن الحد الذي ينبغي الوصول اليه

قوله واختلف في الهيئة في مفوط ومفرط الى آخره حاصله ان الاعتبار هنا بالحروف المكتوبة الثابتة
وصلاً ووقفاً لا الملفوظ فلا يكون الاختلاف هنا في عدد الحروف حتى يكون من التجنيس
الناقص لان التجنيس لحرف وجعل فيه نظراً الى الاختلاف في هيئة التشديد والتخفيف
والحركة والسكون قوله فان النسبتين من الاول الى آخره وفي عدة بهمزة الوصل ليتحقق لها
في الدرج وبالادغام المدغمة في النسبتين لما عرفت في مفوط ومفرط قوله ومن ذلك اما
بحرف اى ومن ذلك الاختلاف اما بحرف او حرفين وعلى التقديرين اما في الاول او في
الوسط او في الآخر فحصل ستة اقسام وسكت الشارح عن قوله اما بحرف الخ قوله وربما سمي
هذا القسم يعني ما يكون الزيادة فيه حرف واحد في الآخر قوله مطرفاً ومنه حيث ان الحاجب
يوهم قبل ان يرد عليه آخر الكلمة الثانية كالميم من حوامٍ انها هي الكلمة الاولى التي مضت
واتى بها للتاكيد حتى اذا تمكن آخرها في نفسه زال عنه ذلك الوهم وحصل الفائدة
بعد اليأس منها قوله واما باكثر اى واما ذلك الاختلاف باكثر من حرف واحد قوله
بزيادة النون والحاء يعني ان الاختلاف بين الجدي والجوانح بحرفين وهما النون
والحاء الاخير قوله وربما سمي هذا النوع يعني ما يكون الزيادة فيه حرفين في قوله
الآخر مذيلاً قوله يشترط في هذا المختلف لوجوه الجناس ان لا يقع الاختلاف بين اللفظين
المتجانسين باكثر من حرف واحد وقال بعض الفضلاء يكون بحرفين كقولهم ما خصصتني
واما خصصتني قوله ع الحرفان اى المختلفان في هيئة اللفظين المتجانسين قوله اي الحرف الذي
يقع بسببه الاختلاف على ثلاثة اضرب لانه اما في الاول او في الوسط او في الآخر قوله
معقود بنواصيها الخير اذا تمكن من الجهاد بالخيل والخير هنا هو الثواب الآجل
والغنم العاجل قوله وهو ايضاً اى الحرف الذي يقع به الاختلاف يقع على ثلاثة اوجه
ايضاً قوله وفي تقارب الفاء واللام نظراً الى آخره والاولى ان يمثل بقوله تعالى انه على ذلك
عدم

ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد قوله سمي تجنيس القلب وهو على قسمين
لانه ان وقع الاخير من الكلمة الاولى اولاً من الثانية والذي قبله ثانياً الى
وهكذا على الترتيب سمي قلب الكل والا سمي قلب البعض واليه اشار بقوله
نحو حسام فتحه لاوليائه الى آخره قوله اذا لم يقع الانعكاس الا بين بعض حروف
الكلمة اي لكمال ان الحرف الاخير من الكلمتين وهو التاء لم يقع فيه انعكاس
قوله سمي مقلوباً مجنحاً اما القلب فلكون كل منهما مقلوباً بالنسبة الى الآخر واما
التجنيح فلانه جعل كل منهما بمنزلة جناح الطير فكانهما جناحا البيت قوله اى
انوار الهدى من كفه في كل حال باين لاح وحال جناس مقلوب كل مجنح
قوله اى يجانس كان يعني من اى الانواع كان من انواع التجنيس من جناس القلب
وغيره وانما ذكر باسمه الظاهر دون المضمر لئلا يتوهم انه عائد الى جناس
القلب قوله سمي الجناس مزدوجاً ومكرراً ومردداً ومتجانسة والازدواج التزاوج
ويسمى ايضاً مكرراً لذكر احد المتجانسين بعد الآخر بلا فصل ويسمى ايضاً مردداً
لذلك فيكون لهذا النوع من الجناس ثلاثة اسماء قوله هذا من التجنيس اللاحق
يعني لعدم تقارب السين والنون في المخرج وحذف قوله من المؤنسون هيبون
بسنون قوله اى يجمع اللفظين الاشتقاق الصغير وهو اشتراك اللفظين في
الحروف والمعنى الاصلي مع مراعاة ترتيب الحروف فيهما قوله فانهما مشتقان
من قام يقوم يعني ان كل واحد من القيم والقيام من القوام وهو العدل مع ان فيهما
ترتيباً بيناً وهو فيهما قوله يشبه الاشتقاق اى الاشتقاق الصغير قوله موصول
او موصوفة يعني ان ما في قوله ما يشبه الاشتقاق يجوز ان يكون موصولاً اى الذي
يشبه الاشتقاق اى الاتفاق الذي يشبه الاشتقاق ويجوز ان يكون نكرة موصوفة
اي اتفاق يشبه الاشتقاق وعلى التقديرين فما في موضع رفع خبر المبتدأ

قوله اشباه اللفظين الاشتقاق فاشباه مضاف الى فاعله وهو اللفظين والاشتقاق في
قوله مفعوله لا يصح الا بتاويل بعيد وهو ان يكون الضمير باعتبار المذكور وفي بعض
ارتكابه عنك الاستغناء عنه وقد حصل الاستغناء عنه بحمل ما موصوف او موصوفة
قوله فالاول من القول والثاني من القلي اي فان قال من القول والقالين اسم فاعل
من القلي بمعنى البغض قوله وقد مثلوا في هذا المقام يعني في الملحق بالمتجانس شبه
الاشتقاق قوله ولا يخفى ان الارض مع ارضيتم ليس كذلك اي ليس من هذا
القبيل لان همزة ارضيتم ليست باصلية قوله وقد عرفت معناها اي معنى
الفقرة وهي النثر بمنزلة البيت من الشعر ويقاس عليها السجع ايضا وهي
في النثر بمنزلة القوافي في النظم قوله فتكون الاقسام اربعة يعني باعتبار تعدد
اللفظ واتحاد الموضع في احدى اربعة باربعة لان اللفظين لو وقع احدهما
في اول الفقرة والاخر في اخرها اما مكرران او متجانسان او ملحقان بالمتجانسين
اشتقاقا او شبه اشتقاق فهذه اربعة اقسام قوله سائل اللئيم يرجع ودمعه
سائل في المتجانسين لان الاول من السؤال والثاني من السيلان فاللفظان
متشابهان في اللفظ دون المعنى قوله في الملحقان اشتقاقا لانه كلما اشتقوا وعقاد
متفرع من اصل واحد وهو الغفران قوله في الملحقين شبه اشتقاق لان قال
والقالين يشبهان ان يكونا مشتقين من اصل واحد وهو القول وليسا كذلك
لعدم الاشتراك في اصل واحد وهو القول وليسا كذلك لعدم الاشتراك في
اصل المعنى لان قال فعل ماض من القول والقالين اسم فاعل من القلي بمعنى
البغض قوله وهو في النظم اي ورد العجز على الصدر في النظم قوله فصار
الاقسام ستة عشر اربعة للمكررين باعتبار وقوعه في صدر المصراع الاول
او في حشوه او في آخره او في صدر المصراع الثاني واربعة للمتجانسين واربعة

واربعة للملحقين بالمتجانسين اشتقاقا واربعة للملحقين بالمتجانسين اشتقاقا واربعة للملحقين
بهما شبه اشتقاق واعتبر صاحب المفتاح قسما آخر وهو ان يكون اللفظ
الآخر في حشو المصراع الثاني ولم يعتبره المص اذ لا معنى فيه لرد العجز على الصدر
اذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني اصلا بخلاف حشو المصراع الاول قوله يعود الى الالمام
المدلول عليه الى آخره اي اسم كان ضمير مستكن فيه يرجع الى الالمام المفهوم
من الالمام المتقدم لان الالمام مصدر والمام فعل واحد والمصدر جزء مدلول
الفعل فالفعل دال على مصدره بالتضمن ضرورة ان ما دل على الكل بالمطابقة دل
على الجزء بالتضمن قوله قيل صفة مؤكدة الى آخره يعني ان اضافة مرجع الى ساعة
تغني عن ذكر صفة وهو قليل الا انه وصف للتاكيد قوله او صفة يعني يجوز ان يكون
قليلا صفة مؤكدة للتدريج من غير قصد اضافة التدريج الى الساعة لئلا يتوهم القلة ويعني
الا تدريجا قليلا في ساعة قوله قليلها مرفوع فاعل نافع ويجوز ان يكون قليلها
مبتداء خبره مقدم عليه نافع والمعنى وان لم يكن الالمام الا تدريج ساعة فان
قليلها ينفعني قوله دعاني الى آخره في صدر البيت امرؤ يعني انه كأني وفي آخره
فعل ماض من الدعاء وقوله سفاها مفعول له لقوله ملومكما او صفة مصدر
محذوف اي ملامكما اسفاه اي الشيخ الداعي دعاني قيل لو حكما الى النصابي فهو اول
اعني التدويل الاول ويريد ان المقصود بالتمثيل هو التدويل الثالث بالنسبة الى الاول
واما بالنسبة الى الثاني فنوع من هذا الباب على مذهب السكاكي لا المصنف والاحياء
الشرب قوله التي هي طاق منها الى طاق الواحد مثنى على وزن مفعل من التثنية
ويطلق المثاني على القرآن كله لانه يكرر فيه القصص والوعد والوعيد وعلى
الفاتحة لانها تثنى في كل صلاة وبافتتاح القراءة وعلى صور من القرآن دون
المائتين وفوق المفصل في المائتين مبادي وهذه مثان والمراد بالمثاني ::

الاول احد هذه الثلاثة وبالثاني ما ذكره بقوله املهم ثم يا ملتهم بعال امل خيره وامله
اي رجا خيره وتامل الشئ نظر اليه مستبينا والقدح الذي البقاء في الحيس والعوذ
والنجاح قوله واصل المثل اي اصل الغرب المثل في ضرب القداح ثم استعمل في مطلق المثل
فيهما اي الغريب والغرب راجعان الى اصل واحد في الاشتقاق قوله حلاء يحفظ
على حرمه اي فلان يحفظ لسانه على غيره من سائر الناس وان على نفسه مما لا ضرر له فيه بالطريق
الاولى ويحتمل ان يكون المراد انه لم يقدر الانسان على امساك اللسان فلا يكون قادرا
على شئ سوى لسانه من سائر الاشياء او من سائر اعضائه قوله اشتقاقا في حشو المصراع
الاول ان يحون وحرانه مما يجمعهما اشتقاق واحد قوله لو اختصرتم من الاحسان البيت
مما وقع احد المتجانسين في آخر البيت والاخر في حشو المصراع الاول لتقدم لو عليه ومعنى
اي الحصر واختصرتم مما يجمعهما شبه الاشتقاق والمعنى لو تركتم بعضا من احسانكم
الي زرتكم وان لم تتركوا فلا ازوركم لاستحيائي من كثرة الاحسان وابناء العرب تسمي بحرى
مع ازمن غوب فر اذا تجاوز في الجد في البروق والحصر البرد قوله كالبيت الذي قبله
يعني قوله اذا المرء لم يحزن الى آخره قوله يعرف يعني هذا البعض المتوهم قوله ان اللفظين
في البيت السابع وهما يحزن ومحزن قوله وفي البيت وانه لم يعلم ايضا ذلك البعض ان اللفظين
في هذا البيت وهما اختصرتم والحصر قوله والمص لم يذكر من هذا القسم يعني من الملحق
بشبه الاشتقاق قوله واهمل الثلاثة الباقية وهي ما يكون الملحق الاخر في صدر المصراع الاول
او في آخره او في صدر المصراع الثاني قوله وقد وقع في نهاية التربة يعني حيث قال هناك
واما الامثلة الثلاثة التي اهملها المص فمثال ما يقع احد المتجانسين الذي يجمعهما شبه الاشتقاق
في آخر البيت والملحق الاخر في صدر المصراع الاول قول الحريري قوله ولاح يلحي الى حرمه
العنان الى ملهى فسحقا له من لايح لاح قوله فالاول ماضي يلوح والاخر اسم فاعل
من لحاه ومثال ما وقع الملحق الاخر في آخر المصراع الاول قوله ولعله مصطلح بتحليص المعاني

٢١١

ومصطلح الى تخليص معاني

ني ومصطلح الي تحليص معاني فالاول من عني يعني والثاني من غنا يغنو ومثال ما وقع
الملحق الاخر في صدر المصراع الثاني قول الاخر قوله لعمري لقد كان الثريا مكانه ثراه
فاضحى الآن مثواه في الثرى فالثراء والثرى من الثروة والثرى ياتي قوله وهو
ضاي يعني ان ضاي ويضي مما يجمعهما الاشتقاق قوله جمع ابن وهو كل امر يقطع
الخير آخره اي يبقى الخير بعد موته لا يعلم احد في الحروب فيبقى عينها ذكر جميل قوله
قيل وهو نوع من الفاصلتين ليس قوله قيل هنا للتضعيف كما يتبادر الي الذهن
بل للاسناد الي الغير والصحيح ان السجع يطلق على معنيين احدهما نفس الكلمة الاخيرة من
الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى والاخرى توافق تلك الالفاظ
اعني المعنى المصدري وهذا القول محمول على الكاهو في ان السجع في النثر كالقافية
في الشعر قوله والا فالسجع على تفسير المذكور اي وان لم يكن هذا مقصود كلام السكاكي
ومحصوله بل جرى كل من التفسيرين اعني تفسير المصنف وتفسير السكاكي على ظاهره
يكون بين الكلامين مباينة قوله المتواطئ الآخر في اواخر الفقر اي المتوافق كلها فيما
قوله ولذا ذكر السكاكي بلفظ الجمع يعني ولو لم يكن مراد السكاكي بالقافية في
اواخر الابيات نفس الالفاظ على احدها فهم في تعيين القافية بل اراد المعنى المصدري
لما صح جمعها لان المصدر لا يجمع الا اذا قصد به المختلفة والاحد قوله هنا قوله مطرف
سمي مطرفا لتوافق طرفي السجعتين في الراء والالف قوله ما لكم لا ترجون الله وقارا
الاية قبلين وقادوا اطوارا لتوافق على حرف واحد واختلاف في الوزن قوله فان صح
ماخوذ من ترصيع العقد وهو ان يكون في احد جانبي العقد من اللآلي مثل ما في الجانب ترصيع
الاخر قوله ولو قيل بدل الاسماع الآذان كان مثالا لما يكون الكثر ما في الثانية موافقا
لما يقابله لان اذان لا يوافق اسماعا في الوزن كما يوافق اسماع فيه والحاصل ان قوله
فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه من ترصيع لان كل واحد

من الانواع

من الالفاظ الاربعة في القرينة الاولى مثل واحد من الالفاظ الاربعة في القرينة الثانية في الوزن
والتقفية هذا ان لم يعتبر قوله جنود وان اعتبر يكون اكثر ما في القرينة الاولى مثل ما في
القرينة الثانية لا كل لان قوله ليس مثله في القرينة الثانية قوله ما تساوت قرائنه يعني
تساوت في العدد الحروف قوله ما طالت قرينته الثانية يعني من السجع بالنسبة الى الاولى
قوله نحو والنجم اذا هوى هي القرينة الاولى قوله ما ضل صاحبكم وما غوى هي القرينة الثانية
وهي اطول من الاولى قوله او قرينته الثالثة اي او طالت قرينته الثالثة بالنسبة الى ما قبلها
قوله خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه فان قوله ثم الجحيم صلوه هي القرينة الثالثة وهي
اطول مما قبلها قوله ولا يحسن ان تولي قرينته الى آخره يعني لا يحسن في السجع ان تولي قرينة
اخرى اقصر من الاولى قصرا كثيرا مما ذكره الشارح من ان السامع قد استوفى امده
قوله اذا انتهى التطويل الى آخره يعني ان الغرض من الاسجاع ان يجانس بين الاعجاز ويتم
ذلك في كل صورة الا بالوقف والسكون قوله اذ لو لم يعتبر السكون لفات السجع
الى آخره يعني لو اعتبر الحركة لفات السجع الا ترى انك لو وصلت لم تكن بد من
اجراء كل من الفاصلين على ما يقتضيه حكم الاعراب ففات الغرض من السجع قوله بل
يقال فواصل قوله تعالى كتاب فصلت وهذا يدل على ان السجع هو الكلمة الاخيرة
من الفقرة اذا يقال الفواصل الا لها قوله غير مختص بالنثر يعني بل يجيء في النظم
ايضا قوله تجلى به رشدي اي تبين رشدي اي صار ذا رشد والرشد عبارة عن
الظفر بالمطلوب فقوله تجلى به رشدي سجع وقوله وأثرت به يدي سجع آخر وكذا
قوله فاض به ثمدي وأورى به زندي سجعان آخران قوله في موضع المصدر الى
آخره يعني ان سجعه منصوبا على المصدر اي مسجوعا بسجعه مخالفا للسجعة التي في الشطر
الآخر ولا يجوز ان يكون مفعولا ثانيا لجعل لان الشطر ليس بسجع الا على تأويل بل تسمية
الشيء باسم جزئه قوله تدبير معتصم بالله منتقم لله مرتغب في الله مرتقب كل واحد من

الميم

من شطري هذا البيت مخالف للآخر في السجع لان سجع الاول مبني على الميم وسجع
على الباء والارتعاب مثل الرغبة اي راغب فيما يقربه الى رضوانه قوله من
الفقرتين اي ان كانتا في النثر قوله او من المصراعين اي ان كانتا في البيت قوله
على ما بين في موضعه يعني في علم القوافي فانهم صرحوا هناك ان ياء التأنيث ليس
معتبرة في التقفية بل المعتبر فيهما ما قبلها قوله وظاهر قوله دون التقفية
اي يجب ان يعني ان قوله المص دون التقفية يحتمل ان يكون المراد ان عدمه
شرط في الموازنة فيكون بين الموازنة والسجع مباينة كلية ويحتمل
ان يكون المراد ان التقفية ليس بشرط فيها اي في الموازنة فيكون على هذا
بين الموازنة والسجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في قوله فهو
يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه ويصدق الموازنة
دون السجع كما في الآية المذكورة اعني قوله تعالى ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة
ويصدق السجع دون الموازنة كما في قوله تعالى ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد
خلقكم اطوارا واما ما قيل ان كل سجع الفاصلتين في الوزن لا يشترط تساويهما
في الحرف الاخير ووجه عموم الموازنة من حيث جريانه في النظم ووجه خصوص
السجع كونه مختصا بالنثر على الاصح قوله فهو شديد وقريب من السجع هذا تفريع
على رأي ابن الاثير فيكون شديد وقريب موازنة وسجعا واما على رأي من يشترط
في السجع التوافق في الحرف الاخير وهو الصحيح فهو شديد وقريب موازنة
لا سجع قوله فان كان ما في احدى القرينتين اي قرينتي الموازنة قوله باسم
المماثلة من الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع اعني بينهما عموم وخصوص مطلق
كما ان بين السجع والترصيع عموما وخصوصا مطلقا قوله وهي لا تختص بالنثر
اي والمماثلة لا تختص بالنثر ولا بالنظم بل يجيء في القبيلتين قوله ومن العكس

وهو انواع قلب البعض نحو القريب والرقيب وقلب الكل نحو الدرب والبرد والقلب
المستوي وهو ان يكون القلب في مجموع الكلام بحيث يكون قراءتها من اولها الى آخرها
على قراءتها من آخرها الى اولها كقوله مودته تدوم لكل هول البيت فان قراءته
من آخره الى اوله كقراءته من اوله الى آخره قوله ارانا الاله هلالا انارا فان
قولنا ارانا الاله قلب هلالا انارا وبالعكس قوله والحرف المشدد في حكم المخفف
يعني ان الحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخففة المعتبر هو الحروف المكتوبة
وهي المشددة لا يكتب الا حرف واحد قوله ويجب ثمة ذكر اللفظين جميعا
لان التجانس لا يتحقق بدون ذكر اللفظين قوله فان قلت كان عليه حاصل السؤال
اعتراض على المص حيث لم يشترط في اشتراط صحة المعنى صحة الوزن ايضا
مع ان الشعر لا يتحقق بدونها قوله قلنا القافية الى آخره حاصل الجواب ان لفظ القافية مشعر
بذلك وكذا قوله بناء البيت قوله كقوله يا خاطب الدنيا الى آخره فان البيت من
الكامل واصله متفاعلن ست مرات وقد جاء على اربعة متفاعلن فان جعل البيت
من قوله يا خاطب الدنيا الى قوله الردى كان قافية الردى وصح المعنى على الوقوف
عليها وان جعل الى قوله الاكدار كان قافيته دار من الاكدار وصح المعنى ايضا
على الوقوف عليها بعد التوافق في الاول احترز به عن القافية الاخيرة فانها
لا تسقط قوله ويقال له الالتزام الى قوله والاعنات كلها بمعنى الحرج والمشقة
على الشاعر حسن الترصيع وضع على نفسه شيئا ليس بواجب قوله قيل حرف الروي
هو الحرف الاخير من حروف القافية الذي تنسب اليه القصيدة قوله لانه يجمع اي
لان الحرف الروي يجمع بين الابيات ويجوز ان يكون من الري لان الشعر
يرتوي عنده فينقطع كما ان عند الارتواء ينقطع الشرب قوله ما ليس بلازم
في السجع يعني ليس بلازم على المتكلم ذكر حرف مخصوص او حرفين

أي صحة الوزن

حرفين

داي مخصوصين او حرف مخصوص مع حركة عليه يحصل السجع بدونه قوله ثم لا يخفى ان
المراد بقوله يجيء قبل الى آخره يعني انما يتحقق لزوم ما ليس بلازم لو جاء
ذلك في بيتين او اكثر او في فقرتين او اكثر والا ففي كل بيت يجيء قبل حرف
الروي ما ليس بلازم في السجع مثلا فقفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل فبسقط اللوى بين الدخول فحومل فقد جاء قبل اللام ميم مفتوح وهو ليس بلازم
في السجع وانما يتحقق لزوم ما ليس بلازم في السجع لو جاء في البيت الآخر ميم آخر
سواء قصد المتكلم ذلك ام لا قوله فتطلب لنفسها الفاظا يليق بها لان المعاني
اذا ارسلت على سجيتها وتركت وما تريد طلبت لانفسها الالفاظ ولم تكتس الا
ما يليق بها بخلاف ما اذا كانت المعاني تابعة للالفاظ بان تضع في نفسك انه لا بد
ان تجيء بلفظين مخصوصين فانه يلزم منه ان يكون الالفاظ متكلفة قوله كما
توهمه غير تابع السيد عبد الله نوكار فانه جعلها في شرحه للكتاب اللفظ الثالث
والشارح استدل على الفن الثالث بكلام المص في الايضاح وهو قوله هذا
تيسر لي باذن الله جمع الى قوله وما يتصل بها قوله على لفظ الشبه يعني بياء ساكنة
قبل النون مفتوح ما قبلها مكسور ما بعدها لا على لفظ الجمع ليتحقق الاتفاق بوجه
قوله ان كان في الوصف على العموم يعني بان يشترك الناس في معرفته قوله والهداء
ونحو ذلك كالبلادة والذكاء وغيرها قوله والاخذ ونحو ذلك اي فلا
يقال ان هذا ان اخذ هذا المعنى اي الوصف بالشجاعة مثلا من ذلك الشاعر
قوله والشاعر والمعنى اي ويشترك فيه الشاعر وغيره فلو حكم احد ان ياخذه
من احد قوله اي طريق الدلالة على الغرض وهو ان يذكر ما يستدل به على اثبات وصف
من الشجاعة والسخاء وغير ذلك وكذا اقسام كثيرة كالتشبيه بما يوجد الصفة فيه على الوجه
البليغ كما يثبت كل واحد من شاعرين شجاعة ممدوحه بتشبيهه بالاسد فالغرض اثبات

الشجاع ووجه الدولة هو دا هذا المعنى بالتشبيه قوله هيئات تدل على الصفاء اي المطلوب
ابدا انما الممدوح كالكرم مثله قوله بالتهلل اي بالبشاشة والبشر عند ورود العفاة عليه
والابتهاج برؤيتهم فانه يدل على ثبوت صفة الجود قوله بالعبوس عند ذلك اي عند
ورود العفاة عليه حال كونه متبسرا فانه يدل على صفة البخل له قوله فبين اوصاف الكريم
ان عبوسه حيث يحس على عدم القدرة على مواساتهم لرؤيته درجة المجد واشتسر يستطيعها
قوله فهو كالاول جزء لقوله فان اشترك وهذه الجملة الشرطية جزء لقوله وان كان في وجه
الدلالة قوله اي وان لم يشترك الناس في معرفته وذلك بان لم يصل اليه كل احد لكونه
مما لا ينال الا بفكر اي في هذا النوع من وجه الدلالة يعني الذي ليس بعلم قوله السرقة اي
يدعى السرقة لاحد القائلين والزيادة لاحدهما على الآخر قوله احدهما خاصي اي منسوب
الى الخاصة لانهم هم المذكورون له قوله والآخر عامي اي منسوب الى العامة لانه يدركه كل احد
مبتذل قوله فالاخذ اي اخذ كلام الغير حال كونه وجه فيه اقسام ثلاثة
قوله ويسمى نسخا اذ نقله من فاتلك الى نقله من قولهم نسخت الكتاب اي نقلت ما فيه
الى الكتاب آخر قوله وانتحالا اي ويسمى ايضا انتحالا يقال انتحل فلان شعر غيره اذا اضافه الى نفسه
اي معه مالم يغير فيه النظم يعني في معنى ما يؤخذ المعنى كلا مع اللفظ كلا من غير تغيير لنظمه
يسمى هذا الاخذ اغارة ومسخا ان المسخ تحويل صورة الى ما هو اقبح منها وهنا تحول
التركيب من صورة الى صورة قوله وان نحلو يعني ان هذا النوع على ثلاثة اقسام
لانه اما ان يكون ابلغ من الاول او دونه او مثله قوله فالثاني مقبول لاجل كونه ابلغ من الاول
قوله من راقب الناس البيت معناه من ارتقب الناس في ادراك مطلوبه لم يحصل
حاجة لان الاتيان فيما يعني عنه بالحاجة طلبة وفي الاساس رقبه وارتقبه حاذره
لان الخائف يترقب العقاب ويتوقعه والفاتك الجريء واللهج بالشيء الولوع به
قوله هيهات لا ياتي الزمان بمثله ثم قال لا ياتي الزمان عند بخصمها المستعد وفي هذا

قوله
هذا البيت اغلو بالمقصود ثم جعل سببا مثله بخل الزمان به ولم يمنع من حيث هو اي
اعدى الزمان سخاؤه البيت عدا اي من عدا عليه اي جاوز الحد في الظلم عدوا
وعدا او اعداه عليه اي اعانه عليه ونصره يعني ان سخا الممدوح اذ اعانه الظلم
عن الزمان فتعلم من سخائه فسخا الزمان به واخرجه من العدم الى الوجود وكان
من بخيلا بوجود مثله والمصراع لابي تمام احسن سبكا من المصراع الآخر لابي الطيب
لان ابا الطيب اراد ان يقول ولقد يكون به فعدل الى ولقد يكون للوزن قوله
الذي استفاده اي الذي استفاد الزمان من الممدوح قوله قال ابن فورجه
هذا ابا وبلدنا سد حاصل كلام ابن فورجه ان تفسير ابن جني للبيت المذكور
باطل لان السخي عن الموجود لا يوصف بالاعداء بل المعنى ان الزمان سخا علي
وكان بخيلا به علي فلما اعداه سخاؤه اسعدني الزمان بضمي اليه وهذا ابن
نحوه قوله فالمصراع يعني مصراع بيت ابي الطيب قوله اذ لا يشترط في هذا
النوع من الاخذ الى آخره يعني لو اشترط في الاخذ اتحادهما في المعنى بحيث لا يكون
بينهما تفاوت كما ظن بعضهم لما كان مصراع ابي الطيب ماخوذا من مصراع
ابي تمام على واحد من التفسيرين اعني تفسير ابن جني وتفسير ابن فورجه
لان ابا تمام علق البخل بنفس المثل عن المرثي بخلاف ابي الطيب فانه علق
بخل الزمان بنفس الممدوح ولا شك في التغاير بينهما قوله لم يقع موقعه
اي لم يصب نحوه قوله فان قيل المراد لقد يكون الزمان بخيلا بهلاكه الى
آخره حاصل السؤال انه لم لا يجوز ان يكون معناه ان الزمان لا يسمح بهلاكه
ابدا لعلمه بانه سبب لصلاح الدنيا فيكون هنا مضاف محذوف وهو لفظ هلاك
وحينئذ لا يكون في يكون عدول قوله قلنا هذا تقرير الى آخره حاصل الجواب انه على
تقدير صحة هذا المعنى يكون مصراع ابي تمام اجود سبكا لاستغنائه عن تقدير

المضاف الذي لا تنضو فرقة تدل عليه قوله اي مثل الاول يعني في التحفة وحين البكا قوله
اي فيه انه ابعد من الذم يعني مما كان دونه في البلاغة قوله والفضل للاول يعني لان
اخذ من الاول فاء اي الطالب الذي هو المنية الى اخره يعني ان المرتاد هنا اسم فاعل قوله
من ارتاد الكلام اذا طلبه واضافته الى المنية بمعنى من اي لولا المنية التي تطلب
النفوس لذهب حادثة في ارها ولم تجد لها سبيلا الى بغيتها كالقوابع الموصل
لها الى النفوس معارفها الاحباب قوله النصح فيها للمنايا الخ يعني ان اللام في لها
حرف جر والجار والمجرور حال مقدم على صاحبها لانها في الاصل وصف لسبيل فلما قدم
عليه انتصب على الحال لان وصف النكرة اذا قدم عليها ينصب على الحال ويجوز
ان يكون ظرفا لغوا لوجدت المنايا قوله وان اخذ المعنى واحدا اي دون اللفظ
قوله من الم اذا قصد الى اخره وقيل من الالمام وهو ما دون الفاحشة من صغار الذنوب وهو
سخا اي ويسمى سخا لانه اذيل عن البيت الاول جلاءه وهو لفظ قوله وهو ثلاثة
اقسام يعني ممدوح ومذموم وابعد من الذم كما فهم انه في انه ثلاثة اقسام قوله
اي اول الاقسام الثلاثة يعني ما يكون ممدوحا لكونه ابلغ من الاول قوله والصنيع مبتدا
خبره الجملة الشرطية الى اخره والصنيع يعني خبره خبر ضميره الثاني في يجوز ان يكون
الصنيع خبر مبتدا ... وجملة الثاني من الاعراب الجملة قوله وان ريث
من رات ريثا اي ابطا ومنه قولهم امهلته ريثما فعل كذا اي ساعة فعله قوله
والاحسن ان يكون هو عائد الى الحاضر في الذهن يعني الممدوح والمعنى هو الصانع
للمعروف علما انه يعجل في منعه فيجعله في منعه خيره وان يبطئ في منعه فالابطاء
في بعض المواضع انفع من العجل قوله فخير مبتدا محذوف اي في العجل خير قوله
كقول ابي العلاء هو الى اخره فانه يتعين فيه ان يكون هو راجعا الى الحاضر في الذهن
وهو مبتدا والنجم خبره ولا يجوز ان يكون خبره الاجمل قوله السحب جمع سحاب

سحاب والجهام بفتح الجيم السحاب الذي لا ماء فيه كما فسره الشارح قوله ففي ابي الطيب زيادة
بيان يعني ان بيت ابي الطيب ابلغ من بيت ابي تمام لاشتماله على زيادة بيان خفيت بعض
الشيب وهو العطا قوله وهو ان يكون اه دون الاول يعني الذي يكون انه مذموم قوله في الندى
اي المجلس المحلى بالاشراق ومتحدثهم ما داموا يتدعون اليه ندوا اي يجتمعون وان بالكلام
المتصل الواضح المنقح الذي ليس فيه التباس مستعار من السيف المصقول وهو الذي ازيل
صداءة عند النطق يعني في حال النطق قوله عند الطعن يعني في حال الطعن قوله | قوله
فبيت البحتري ابلغ الى اخره ان هذا البيت بالنسبة الى بيت البحتري مذموم لفوات الاستعارة
التحسينية بخلاف بيت البحتري قوله وهو استعارة بالكناية يعني على مذهب المص وهو ان
يكون انه مثل الاول يعني يكون ابعد من الذم قوله لا يحببني معروفه او سمح لنوهم ان
المراد بمعروفه او سمح والى هذا اشار الشارح بقوله لا يحببني قوله واما غير الظ | ذكره
يعني من نوعي الاخذ والسرقة ولم انواع كثيرة ذكر المص منها خمسة انواع والخمار
وهو ما تغطي به المراءة رأسها قوله وقول ابي الطيب ومن في كفه منهم قناة الى اخره
فان كلا من البيتين يدل على عدم المبالاة بالرجال لكن عدم المبالاة بالنساء الا انه جعل
في الاول رجالهم ونساءهم سواء وفي الثاني انه جعل الرجال مثل النساء على طريق التشبيه
وترك التشبيه قوله نسبيا اي لولا سلبوا واشرفوا الرماح عليهم اي سلبوا عن الملابس
ويكون الرماح عليهم مكان الملابس قوله وقول ابي الطيب يعني في وصف السيف
يحيح الى اخره والحيح الدم الاسود قوله يشمل الناس وغيرهم لان العالم يعم كل
ما سوى الله قوله والانكار باعتبار القيد الذي هو الحال الى اخره والمعنى لا احب
الملامة فيه او معنى الملامة فيه انهى عنه ومن احب حبيبا عادى عدوه وفي النفي
في احب مستفاد من انه حال وقع بعد همزة الانكار قوله وهذا نقيض معنى بيت
الشيص وهان الناقض ان الاول يدل على الملامة في حق المحبوب محبوبه وانه

يدل على كونها غير محبوبة قوله لكن كل منهما باعتبار آخر يعني غير الاعتبار الاول منا وجه
استحسان الملومية الاول هو كونها مشتملة على ذكره ووجه استقباحها فالثاني هو كونها
من اعداء فالجهة منفكة قوله ويهذا اي ونحو ذلك الابلح من الاحلاف الاعتبار في البيتين
قال علماء هذا الفن الاحسن في هذا النوع ان يبنى لسبب قوله ثقة ان سيمار ثقة من وثق
به ثقة ووثوقا ويقال هو ثقة من التقاح والمعاد من مار اهله اتاهم بالميرة
وهو الطعام يريد انا اذا خرجنا للقتال تعقبنا سباع الطير بحيث نراها اي
على حال كونها واثقة فانها ستشبع بلحوم القتلى من اعدائنا قوله وقد ظللت الى
آخره اي اذا خرج الممدوح للقتال يتبعه سباع الطير انها تشبع من لحوم قتلاه
فيطيرون على عقبه ويقربون رجيته حتى تظلل ضودا انعقت على الاعلام قوله
العاقبة مع الرايات الضحى اقامت عائد الى العقبان التي وقع ظلها على الاعلام
قوله عما نوكل الحج الخصوص وهو اقتدار الممدوح على قتل الاعداء للكمال بشجاعته
قوله زيادات اي ثلاثة قوله للمعنى المأخوذ من الاول وهو بعض معنى البيت الاول
وهو قول الاول قوله في حسن الاول اي الاول في الذكر وهو قول الاول ثم تقابل
لان الاقامة مع الرايات كانها من الجيش مظنة انها ايضا تقاتل مثل الجيش فحسن
هذا الاحتمال المنقطع والمستدرك الذي رفع التوهم الثاني من الكلام السابق
بحلو في نوع الطير هذه الانواع المذكورة اي النحلة وهي تبادر المعنيان
ونقل المعنى الى غير محله وكون معنى الاشمل والقلب واخذ بعض المعنى
مع اضافة ما يحسنه الى قوله ما يخرجه عن التصرف الى آخره يعني فيكون
يعني بمجموعه قوله وكل ما كان يعني من المأخوذ قوله بحيث لا يعرف الى آخره
يعني بحيث يتعسر الوقوف على انه مأخوذ من آخر قوله هذا الذي ذكر يعني من
اقسام السرقة واحكامها قوله من قبيل توارد الخاطر اي بان يرد خاطر

آخره
طر احدهما على ما ورد عليه خاطر الآخر قوله اي مجيئه على سبيل الاتفاق
تفصيل لتوارد الخواطر قوله ومما يتصل بهذا اي المذكور من اقسام السرقة واحكامها
وجه الاتصال هو الاخذية كل منهما قوله ان يضمن الكلام شيئا يعني من المركبات
قوله لا على انه اي ذلك الشيء منه اي من القرآن او الحديث بل على انه من كلامه وانما
قلنا من المركبات لانه لو اخذ مفردا من القرآن او الحديث لا يعد جزءا منه فلو يسمى اقتباسا
قوله لانه اي كون الاقتباس اما من القرآن او الحديث في اثنين وهما كونه في النثر والنظم
قوله فالاول يعني مثال الاقتباس من القرآن في النثر كقول الحسن فلما شاهد الوجوه
فان قوله شاهت الوجوه مقتبس من لفظ الحديث على ما روي انه لما اشتد الحرب
آخره يقال راءه شوهاء اي قبيحة الوجوه وقبح معناه بعد عن الخير من قبح
يقبح بفتح العين فيهما اعني من الماضي والمضارع قوله واللكع اللئيم وقيل الفاسق
وقيل العبد وقيل الاحمق قوله والرابع اي مثال الاقتباس من الحديث في النظم
قول ابي عباد قال لي ان رقيبي الى آخره فان حفت بالمكاره مقتبس من قوله
صلعم حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات هذا وقيل ان الاقتباس لا يختص
بالقرآن والحديث بل قد يكون من الفقه كقول الشافعي رض اي في الاقتباس من
الفقه قوله خذوا بدمي ذاك الغلام فانه رماني بسهمي مقلتيه على عمد قوله
ولا تقتلوه انني انا عبده وفي مذهبي لا يقتل الحر بالعبد قوله او كقول بعض
المغاربة عند موت بعض صحابه وقد كان ما خفت الى آخره فانه عني قول
نبي اناس وانا اليه راجعون الى ما ذكر وقد كان يكون في البيت تامه بمعنى وقع
قوله وبهذا يتميز الى آخره اي وبالتنبيه على المتضمن انه من شعر الغير يتميز التضمين
عن السرقة والاخذ لان الاخذ شعر غيره على سبيل السرقة لا ينبه عليه انه من شعر
غيره بل يجتهد في اخفائه على سبيل السرقة لا ينبه عليه انه من شعر غيره بل

يحيط بعادة الاجتهاد واما اذا كان مشهورا عند البلغاء انه من شعر الغير فلا حاجة الى التنبيه
في كسا اشد يوم ببيتي ماعوني الى آخره فيه تنبيه على انه من شعر الغير او المراد بقيتي
نفسه قوله لام التوجيب وهي متعلقة بما اعوتني قوله فقد حلت لما اطلعت ابسيلس
اطلعت ابدت والعتيق وما رح احمر والمراد بهذا المحبوب والقضيب الذي يد الطوا وم
والروضة بقدم الارض شيء يعني اطلعت والآس الريحان والعذار هنا الشعر بتمامه
الثابت في صفحتي وجه الشباب النازل من جهة رأسه الى جهة لحيته وكثيرا ما يتغزل
فيه والدارك الحاشي ليلة والجحل مبالغة في المتحجل وهو وصف الساري ومن فيه
مصدر منصوب بفعل مقدر اي توقد بمعنى ارفق قوله اي احسن التضمين ما حق
وجوهه ما ذا التضمين فيه على الاصل الى آخره قوله لا يوجد فيه اي في الشطر الاول
قوله اذ الوهم ابدا الى لماها وثوبها الستر اي يذكرني الوهم من ذكر جيدها ومن احمى
العوالي من الرماح ليشد فيه هابه والزهن سعل من الشيء الى نظيره والكواكب
من الافراس وجيها اشبه دموعي بها في سرعة السير فزاد بهذه التورية والتنبيه
على ابي الطيب فان المصراعين الاخيرين من كلام البيتين لابي الطيب فاذا عجز
ابي الطيب قال قوله يذكرني ما بين لعذيب وبارق قوله مجر عوالينا ومجرى السوابق
ولكونه في ان يكون الشيء المضمن قوله وصاحبة كنت مفتونا بصحبته قوله دهرا
فعاد بي فذا ابلو سكن ذهبت له ريح اقبال فطار بها قوله نحو السرور
والجاني الى الحزن قوله كان مطويا على الحزن ولم يكن قوله من ضروب الشوا انشدنا
قوله ابي الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا قوله من كان بالوهم في منزل الخشن قوله فانه
ضمن شعر البيت الاخير وهو لابي تمام في قوله انتزاني نفسه عليه انه من شعر
الغير وكقوله في ان يكون المتضمن بعضا من مصراع قوله اذا مررت بدار كنت ساكنها
قوله وحليته العلب من ذكراك احزانا قوله وان حللت مكانا كان يجمعنا قوله

زاد كا

قوله سالت دموعي رزاقا ووجدانا قوله فاقول زرافا ووجدانا بعض مصراع
بيت الحماسة وهو قوم اذا الشر ابدى ناجذيه لهم طاروا اليه زرافات ووحدانا
قوله ليدخل في جيد الكلام او كبد المودة قوله غلطوا وعصوا اي وقعوا في
الغلط في جهة وعصوا من رسمه ولم يعرفوا مقداره وقدرتهم ولبسوا وصفه
بالرشد كذا في الشرح قوله عقد قول علي رض وما لابن آدم الى آخره وكقولي
في نظم الحكمة انني بالدنيا استوحشت حظا واشد معسرا تزهدوا قوله وكقولي
فان الله حرم البرايا عسل لحلول هيبته الوجوه يعود لاذ الله انيم بدين
اجل مسمى فاكتبوه وكقوله في نظم الحديث قوله عمله الخير عند ما كما قوله اذ يح
قالهن خير البرية قوله اتق الشبهات وازهد وحرمه قوله ما بين يعنيك واعلى
بينه قوله عقد قوله صلى الله الحلال بين والحرام بين وبينهما امور متشابهات
وقوله م وازهد في الدنيا يحبك الله وقوله م من حسن اسلام المرء تركه ما لا
يعنيه وقوله م افضلها انما الاعمال بالنيات قوله كقول بعض المغاربة جمع معرفي
والنايب الجمع عوض من يا النسبة قوله اي صادت عادة مخالفة كالحنظل في المرارة
المراد بمخالفة افكاره وبما ذهابا بجهاله قوله كقوله فوالله ما ادري احلام نائم
المنام بنائم كان في الى كب يوشع قوله هذا مثال الاشارة الى القصة في النظم
وهل فرحت علينا النجوم الليل راغم بنجم لهم من جانب الحذر تطلع قوله اشارة
الى قصة يوشع فتى موسى عم قوله لعمرو مع الرمضا الى مثال الاشارة الى شعر
قوله مع الرمضا في موضع نصب حال مقدم على صاحبها وهو الضمير المستتر في
ارق العايد الى عمرو لان ارق خبر المبتدأ او بدل في الخبر من عايد الى المبتدأ
قوله الضمائر للموصول اي الضمير المجرور في كربته راجع الى الالف واللام
في المستجاب لانها موصولة بمعنى الذي كقوله قد افلح المتقي ربه وهو كالمستجي

من الرمضاء بالنار اي الذي يستجير بعمرو ويطلب جواره كمن يستجير من الرمضاء بالنار
اي كمن يتخلص من الشيء المؤذي بالشيء المهلك قوله في حسن الابتداء و
التخلص والانتهاء اي هذا الفصل في بيان حسن ملاءمة الكلام قوله اذا وقع
متنفسا لما يونقه اي يعجبه ويقال ايضا تانق في عمله وفي كلامه اي فعل فعل مستمعا
المتانق في الرياض قوله حتى تكون تلك المواضع جعل الشارح اسم كان ضمير المواضع
الثلاثة ولذا اظهر بقوله تلك المواضع الثلاثة وجعل قوله كان راجعا الى كلام
من قوله من الكلام وكلاهما صحيح او الله اظهر ان الكلام مذكور في المواضع
قوله او على العكس وهو ان يكون المعنى الشريف واللفظ السخيف اي الضعيف
الواهي بان يكون تركيبا رذلا مشتملا على ما يوجب انحطاطه عن رتبة الفصاحة
والبلاغة قوله بان تسلم من التناقض والامتناع والابتذال الامتناع هو ان
يكون غير مقبول بان لا يرتضيه اهل العرف والابتذال هو ان يكون في غاية الظهور بان
يكون مطروحا في الطرق مرفوضا للخاصة والعامة قوله احدها الابتداء ويسمى ايضا
المطلع لانه اول ما يقرع السمع الى آخره قوله قفا نبك اي كقول امرئ القيس قفا
الى آخره وهو من الابتداءات المختارة فانه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر
الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ وقد مدح بعضهم في هذا البيت انه
جمع في المصراع الاول ما ذكرنا واتى في الثاني معان كثيرة في الفاظ يسيرة
فساوى الاول ومن الابتداءات المختارة قول النابغة قوله كليني لهم يا اميمة
ناصب قوله وليل اقاسيه بطيء الكواكب قوله وفي وصف الدار وحسن الابتداء
في تهنئة البناء كقوله قصر عليه تحية وسلام قوله ونسج اي يجب تحري الابتداءات عليه
يجتنب في المديح الى آخره قوله اي يتشاءم لانه قد يتفاءل به الممدوح او بعض
الحاضرين قوله كقوله موعد احبابك يعني كقوله فيما يتطير به موعد احبابك الخ

لاجله
الى آخره قوله ما ناسب المقصود يعني المقصود من الكلام وكان متضمنا لما سيق الكلام
ليكون الابتداء دالا على الانتهاء قوله براعة الاستهلال مصدر برع الجبل
علاه فبراعة الاستهلال الارتفاع في ايضاح الكلام بجعله مناسبا
للمقصود ويقال برع الرجل براعة اذا فاق اصحابه في العلم او غيره
قوله بتهنئة فقد ابتدأ الاقبال ما وعد الى آخره فانه مناسبة قوله بشرى
مع المقصود من الكلام وهو التهنئة ظاهر وبشرى مصدر بشرته من فهما
باب نصر اي بشر بشيئين قوله على فيهما اي بتمام فيهما وجدا اسم فعل بمعنى
الامر والتفك العقل فجاءة قوله وثانيها التخلص للتخلص معنيان
لغوي وهو الخروج يقال تخلص من كذا الى كذا اذا خرج منه اليه وهذا معناه
اللغوي وهو مراد الاصطلاحي وهو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود
مع رعاية المناسبة وان اراد المعنى الاصطلاحي يسمى كل لاينفك مما شبب
الى آخره لانه يؤدي الى التكرار اراد التخلص الاصطلاحي عبارة عن ذلك ومعنى
شبب به زين الكلام وحسن بسببه قوله فاحترز بهذا عن الاقتضاب وهو الخروج
عما بدئ به الكلام الى المقصود من غير ملاءمة بينهما قوله حيث من نشاطه اي بسبب
من نشاط السامع واعاد ذلك على اصغاء السامع لما بعده من الكلام قوله
لا على التحرير فيه منا كما سبق الى بعض الاوهام بين الى وقع في شرح السيد
عبد الله نقره كاد للتخلص فانه قال تقوله وحظي المرء به عطف على
السري ويجوز ان يكون عطفا على مجرور منا انتهى كلامه قوله ويقول يقول هو
ذو امطلع اليمن يعني هو الجملة الفعلية باسرها لا مفعولها المقدم
وحده اعني قوله مطلع الشمس لان القول لا يعمل الا في الجملة او فيما فيه
معنى الجملة نحو قلت شعرا او خطبة او قصيدة او نحو ذلك قوله ولكن

مطلع الجود هو المقصود من الكلام وهذ تخلص اليه مع رعاية المناسبة كما قيل
اي شيء تطلب بهذا السير انطلب مطلع الشمس فقال ارتدع وهذا الكلام
فاني اطلب مطلع الجود وهو ممدوحه قوله العرب الجاهلية وهم الذين قبل
فان من دأبهم ان ينتقلوا من كلام الى آخر بلا مناسبة بينهما قوله ثم انتقل الى
ما يلومه فقال كل يوم تبدي الى آخره يعني ان الاسهال من الاحشاء
في عدم خبرة الطبيب الى الاخبار في ابتداء حروف الثاني حلقا ونيا من ابي
سعيد غير مدغم قوله يشوبه شيء من المناسبة اي يخالط بعض ملاحظة
ولم يكن اقتضابا محضا فانك بعد ان حمدت الله اما بعد فاني فعلت كذا فانك
انتقلت من حمد الله الى قولك فاني فعلت بتوسط اما بعد بينهما ولم تذكر بعد يكون يكن
ذلك اقتضابا محضا فانك قصدت بما بعد ربط كلام بكلام اذ معناه مهما
يكن من شيء فاني فعلت كذا قوله هو فصل الخطاب اي يسمى فصل الخطاب
لانه يفصل المقصود عما سبق مقدمة له من الحمد والصلوة قوله اي هذا كما ذكر
اي لاقتراء قد ويجوز ان يكون التقدير او مضى هذا فيكون لفظ هذا
مفعولا على الاول وفاعلا على الآخر قوله مبتدأ محذوف الخبر يعني قياسا للمحذوف
على الملفوظ قوله من الفصل الذي هو خير من الوصل ليس المراد بالفصل
والوصل ههنا عطف احد الجملتين على الاخرى او تركه بل المراد القطع
بين كلامين بلفظ اجنبي بالنسبة اليهما كلفظ هذا قوله عند الانتقال
من حديث الى آخر اي اذا فرغ من ابواب الحديث واراد ان يشرع في كتابة
باب آخر فيلفظ هذا باب جعل ما قبل كلاما مناسبا قوله وبالثنا الانتهاء
واحسن ان يتبع التابع ويتوقف نفسه لانه آخر ما يعيه الى آخره قوله
اي فانت اهل ويجوز ان يكون التقدير فانا اهل ويجوز النصب اي فاولست

قوله يا ابني ... بالجيد ... والاعلاء ... الاعطاء ...

فانت اهل قوله عاذن وشكور اي عاذرك من هذا المنح وشكور لما
صدر عنك من الاصغاء الى المدح ومن العطايا السابقة قوله
ما آذن بانتهاء الكلام اي دل على انقطاعه قوله وهذا دعاء
للبرية شامل لانه اذا كان باقيا كان الناس في امن ونعمة وصلاح
حال قوله يظهر ذلك اي كونها واردة على احسن الوجوه واكملها
قوله مع التذكر لما تقدم من الاصول والقواعد المذكورة في القبول
التلاوة فانك اذا نظرت الى فواتح السور ابتدائها من البدوع
التفنن ما يقصر عن كنه وصف العبارة كالتحميدات المفتتح بها اوايل
السور وكذا الابتداء كقوله في مفتتح النساء يا ايها الناس اتقوا ربكم
فان هذا يوقظ السامعين للاصغاء اليه وكذا الابتداء بالحروف
نحو الم لانه يقرع الاسماع بشيء غريب وكذا جميع خواتم السور في
غاية الحسن ونهاية الكمال لانها بين ادعية ووصايا وفرائض
ومواعظ وتحميد ووعد ووعيد الى غير ذلك من الخواتم التي
لا يبقى للنفوس بعدها تشوق لما هو كالدعاء في خاتمة البقرة
والوصايا في خاتمة آل عمران والفرائض في خاتمة النساء والتبجيل
والتعظيم في خاتمة المائدة والحمد لله الذي جعلنا من المصلين على
افضل المصلين محمد الامين والداعين لآله الطيبين الطاهرين
ومن يقبل وصاياهم ويتعظ بمواعظهم والسلام
على المرسلين والحمد لله رب العالمين

ت

هذه حاشية الحفيد على مختصر المعاني
والبيان

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قوله الحمد لله اعلم ان هذا اخبار عن الحمد حمدا اما
باعتبار ان يجعل لانشاء الحمد كما ان صيغ العقود اخبار في
الاصل ثم جعلت انشاء لها او باعتبار ان ذلك الاخبار يتضمن
لذكر الكمال على وجه الاجمال ويجوز ان يراد بالحمد المحمود
على مجاز قوله هو الثناء اي الذكر بالخير قوله باللسان صرح
بذلك تنصيصا على مخالفة الشكر ليظهر التفريع لبيان النسبة
بين الحمد والشكر وقد كتب بخط قدس سره في حاشية هذا
الشرح ليس قيدا للثناء بل ذكره محققا احترازا عما لا يكون
باللسان سواء كان اطلاق الثناء عليه حقيقة او مجازا
لا يقال خرج عن التعريف حمد الله وثناؤه على نفسه لانه ليس
باللسان لانا نقول المقصود تعريف حمد العباد او نقول
قد عبر بكونه باللسان كونه قولا نظرا الى ان الغالب في
القول ان يكون بجارحة اللسان كذا قيل وفيه ان قول الله تعالى
الكلام القديم كما تعذر [illegible] الا ان يدعى ذلك في القول
الحمدي وفي العلاقة محل تامل قوله على قصد التعظيم
فيه ان الظاهر اعتبار التعريف بحسب اصطلاح اللغة
ولم يعتبر في الحمد اللغوي التعظيم الظاهري فضلا عن قصد
التعظيم الا ترى الى تفسير الحمد في كتب اللغة بالفارسية ستودن
وان اعتبر التعريف على العرف فاعتبار التعظيم فيه ايضا
محل [illegible] فان حمد السلاطين والاكابر يعد حمدا بحسب العرف

ف وان لم يكن للحمد تعظيم ظاهرا او باطنا نعم اذا صدر من المتحققين نوح
ما لم يعد حمدا بل استهزاء وسخرية ويمكن ان يقال المتبادر عرفا
من قولهم ستودن قصد التعظيم او يقال المقصود بالتعريف الحمد
المعتد به وقد قال صاحب الكشاف انما يعتد بالحمد اذا
واطأ القلب والا فهو كذب واستهزاء او يقال اتفاق
اهل اللغة من علماء العربية وغيرهم على ان الحمد يفيد
الاستغراق او حصر الجنس دليل على اعتبار التعظيم في الحمد
فتعريف كتب اللغة تعريف بالاعم بقي امر اخر وهو انه يعتبر
في الحمد كون المحمود عليه جميلا كما ذكر في المطول ففي التعريف
هنا قصور الا ان يقال التعريف بالاعم شائع عند الادباء
والجواب ان الجميل في الواقع ليس بشرط بل يكفي كونه
جميلا في اعتقاد الحامد او في نفس المحمود لكن على زعم الحامد فاعتبار
قصد التعظيم يستلزم ان يكون المحمود عليه جميلا وسعى ان
مع ذلك يعلم ان التعريف بذلك لا يتصف بالكمال انه اشترط المساواة
في التعريف فان الجميل المحمود عليه يلزم ان يكون اختياريا
وفي التعريف هنا لا اشعار بذلك اصلا الا انه يشكل عليه
ما نقل في التفسير وغيره من التفاسير المعتبرة اذ ورد
الحمد على صفات الله تعالى وذاته اذ لا مجال لاعتبار
الاختيار في بعض الصفات كالحياة والصفات السلبية سواء
استلزم الاختيار الحدوث او لا والا فان اعتبار الاختيار
في المحمود عليه بحسب معنى اللغة غير ظاهر وان سلم ففي

دليل عليه وكذا اطلق اهل اللغة الحمد على الثناء على صفاته تعالى
والاشكال جواب يطلب من حواشينا على الكشاف والمطول ثم
قوله سواء تعلق الى الفعل في تأويل المصدر مبتدأ خبره سواء
والفعل المعطوف ايضا مقدر وام بمعنى الواو كما يقتضيه معنى
الاستواء وسواء بمعنى مستو بمعنى مستو تعلقه بالنعمة وتعلقه بغيرها
ثم الضمير في تعلق راجع الى الحمد بل الى الثناء قوله الشكر فعل المراد
بالفعل الامر الشامل على اصطلاح اهل اللغة قوله ينبئ اي المراد
بالانباء الدلالة بمعنى كونه المبني بحيث لو علم عنه لمبنى عنه فعلى
هذا يجوز ان يكون الشكر الجناني اعني الاعتقاد مبنيا عن التعظيم مبناه
واما الاطلاع على الاعتقاد فيجوز ان يكون من غير الشاكر كالالهام
ويحتمل ان يقع بقول او فعل منه فعلى الاول ابنا الالهام شكر
واحد وعلى الثاني شكران احدهما مبني عن الآخر وكلاهما ينبئان
عن التعظيم لا يقال المراد بالتعظيم التبجيل عند الشاكر لا بحسب
نفس الامر واعتقاد العظمة هو الشكر الجناني انما هو الشكر الجناني
اعتقاد المنعم بصفات الكمال فعلى هذا يتصور انباء الشكر الجناني
بمعنى الدلالة بالنسبة للشاكر ايضا لكن كلامه قدس سره في حاشية
الشرح يدل على انه بالنظر الى غيره فقط قوله نقيض الحمد
الاظهر نقيض الحمد لان المراد بالمورد ما يرد عنه لا ما ورد
عليه لكن في اختياره المورد اشارة الى ان الحمد كانه صادر
من القلب فيرد على اللسان قوله والشكر بالعكس اي يخالف
الحمد باعتبار انه اعم منه نظرا الى المورد واخص منه نظرا الى

الى المورد واخص منه نظرا الى المتعلق والعكس محمول على المعنى
اللغوي اذ المخالف عكس بحسب العرف قوله اسم للذات ليس هذا
تعريفا بل بيانا للموضوع له فلا انتقاض بالالفاظ المترادفة من
اللغات الفارسية وغيرها ثم ذكر الوصفين ليس باعتبار
انهما داخلان في الموضوع له بل للاشارة الى استجماع الذات لجميع
صفات الكمال اما الاشارة في الوصف الثاني فظاهر واما في الوصف
الاول فلان كل كمال متفرع على وجوب الوجود بالذات ووجه
ان يقال ان تخصيص الاول لكونه اكمل الصفات واشهرها
اختصاصا به تعالى وتخصيص الثاني لبيان سبب حصر الجنس
المستفاد من الحمد لله قوله والعدول الى الجملة الاسمية فيه اشارة
الى ان الاصل الجملة الفعلية لكون الحمد من المصادر والاصل في
المتعلق بحالها والشايع في بيان النسبة والتعلق هو الافعال
مع ان هذه المصادر مما يكثر استعمالها منصوبة بافعال مضمرة
قوله للدلالة على الدوام والثبات اعلم انه ذكر الشيخ
في دلائل الاعجاز انه لا دلالة لقولنا زيد منطلق على اكثر
من ثبوت الانطلاق لزيد ويمكن ان يوفق بين الكلامين
بان مجرد الجملة الاسمية لا يدل على الدوام والثبوت لكنها مع
انضمام العدول او غيره يمكن ان تفيدهما هذا هو المفهوم
من كلامه قدس سره في شرح المفتاح والظاهر عندي ان
كلام الكشاف والمفتاح على خلاف كلام الشيخ فانهما ذكرا
ان المنافقين اخرجوا عن ايمانهم بالجملة الفعلية الدالة

والثبات

على الحدوث لرواج الحدوث دون الثبات منهم ومع كفرهم بالجملة الاسمية
المفيدة للثبوت فان دوام ذلك راسخ فيهم وقال صاحب المفتاح
في الحالة المقتضية لذكر المسند انه قد يذكر ليتعين كونه ظرفا
فيحتمل الثبوت والتجدد بحسب التقديرين والظاهر انهما جعلوا
الاصل في الاسمية الثبوت فانهما اعتبرا ذلك فابدتهما على وجه
الاطراد بلا تقييد في الاسمية التي خبرها جامد مفيدة للثبوت والتي
خبرها ظرف محتملة لهما فانه ان قدر الفعل فللتجدد والا فللثبوت
ومما يؤيد ما ذكرنا انهم جعلوا تحية ابرهيم عم الواردة بالجملة
الاسمية احسن من التحية الواردة بالجملة الفعلية لدلالتها على
الدوام والثبات ويؤيده ايضا ما عللوا جواز ترك الواو في الجملة
الاسمية اذا وقعت حالا وبهذا التقدير اندفع اشكال اخر
وهو ان الفعلية مفيدة للتجدد والظرفية احتمالهما فلا يكون
مثل الحمد لله للثبوت **قوله** وتقديم الحمد لا يقال ان الاهتمام
باسم الله تعالى ذاتي والاهتمام بالحمد عارضي فالاول ان يقدم
تقدم في الاعتبار على الاخر فالتأخير لازم بالضرورة اذ البلاغ
مطابقة الكلام لمقتضى الحال سواء كان بواسطة الاهتمام الذاتي
او العرضي لانا نقول يرجح كل منهما بقصد المتكلم الاتري انه قدم
بعضهم الحمد وقدم كثير منهم لفظ الله وفي ضمن كل منهما نكات
جيدة متعارضة كما قد حذف لفظ المسند اليه للاختصار و
قد يذكر لكونه الاصل وفي مقتضى للعدول بفائدة اخرى وهو
ان مقام الحمد لا يقتضي تقديم لفظ الله تحصيل معنى الحمد

٤

الحمد والثناء لله لا يتم الا بمجموع المبتدأ والخبر فيقتضي تقديم
المجموع على ما سواه ونحوه والحق ان لفظ الحمد من بين اللفظين
انسب بالتقديم نظرا الى ان هذا اللفظ موضوع لمفهوم هذا
المعنى **قوله** اي على انعامه جعل ما مصدرية لان الحمد على الا   نعام
امكن من الحمد على النعمة اذ الحمد على الاول بلا واسطة وعلى الثاني
بواسطة اذ اثر الانعام لا يقال قد وقع في القرآن الكريم على
نفس النعم كقوله تعالى واشكروا نعم الله عليكم لانا نقول قد
يجوز مع ان المفهوم من الكشاف ان النعم يجيء بمعنى الانعام
قوله ايهاما لقصور العبارة لا يخفى ان التعرض للمنعم به يمكن
بان يذكر كله مفصلا او مجملا او بعضه على احد الوجهين ولا
شك ان القسم الاول من التعرض نقص العبارة عن حصره
لا ايهاما كما في القسم الاخر منه فاذا اريد بالكلام هيهنا تعليل ترك
التعرض الاول فالايهام باعتبار ان ترك هذا التعرض ليس
بنقص في افادة قصور العبارة لجواز ان يكون لنكتة اخرى وان
اريد تعليل ترك التعرض الاخر فالايهام باعتبار ان القصور
ليس بحقيقي بل متوهم وعبارته هيهنا للتعليل فافهم اذ التعليل
بقوله لئلا يتوهم اختصاصه بشيء مخصوص بالقسمين الاخرين   شيء
من التعرض ويمكن ان يقال لم يتعرض قدس سره هناك لترك
التعرض الاجمالي الكلي لان ما انعم في تأويل انعام الله والمصدر
المضاف مفيد للعموم وذكر الانعام في موضع المنعم به اجمالا
لا يقال يبقى امر اخر وهو انه وقع التعرض لبعض المنعم به تفصيلا

حيث قال وعلم من البيان مالم نعلم لانا نقول المقصود بالتعليل ههنا
حذف المنعم به في ابتداء الكلام عند ذكر الانعام قوله رعاية لبراعة
الاستهلال هي في الاصل تفوق الابتداء لكنه سمي بها في الاصطلاح
ماهو سبب للتفوق اي كون الابتداء مناسبا للمقصود ثم ان رعاية
البراعة ههنا باعتبار ان علم المعاني والبيان متعلق بالبيان
اي المنطق الفصيح المعرب ولقائل ان يقول رعاية براعة الاستهلال
يحصل بمجرد ذكر البيان سواء لوحظ كونه خاصا بعد عام او لا
وسواء كان هناك عطف او لا فلا يصح تعليل عطف علم البيان عليه
والجواب انه يعتبر اولا عطف قوله وتنبيها على رعاية ثم يجعل
المجموع علة وانت تعلم ان حصول المجموع بعطف ملاحظة كونه
عطف خاص على عام يعني ان التنبيه ايضا لا يحتاج الى العطف
فان تنبيه الاشارة الى فضيلة البيان حاصل بمجرد علمه كما
انه يصح التنبيه عليها في الآية الكريمة بمجرد ذكره عند تعداد النعم
حيث قيل علم الانسان مالم يعلم ويمكن ان يقال العطف يدل
على زيادة الفضيلة لانه يشير الى ان المعطوف صار بمنزلة امر
آخر قوله مالم نعلم لا حاجة اليه ونقل عنه قدس سره ان المراد
مالم نعلم بقوتنا واجتهادنا وفيه ان جميع العلوم كذلك لانها تحصل
بدون الهام الله تعالى وظهر الآن انه يطلق في العرف
على العلم الحاصل بالاخذ من غير اجتهاد العباد قوله قدم
رعاية للتسجيع لا يقال يمكن الرعاية بان يقال مالم نعلم من البيان
علم لانا نقول المراد انه قدم تعدد نعم العامل اي علم البيان على

على المبين رعاية للتسجيع قوله بتبيينه من يخاطب به اي يعلمه المخاطب
تبيينا ظاهرا بلا اخلال وصعوبة في فهم المعاني وانت خبير بان
ذلك لا يظهر في جميع القرآن سيما المتشابهات خصوصا على راي من
قال لا يعلم تاويله الا الله ويمكن ان يقال المفهوم من الكشاف
ان المراد بذلك كونه بحيث يعلم المخاطب مواضع فصله و
الاضمار والعطف وتركه الى غير ذلك من اوضاع الالفاظ
الموجبة لبلاغتها قوله بدليل اهيل وذلك لانه لم يسمع اصلا
اويل وسمع اهيل فلو لم يكن اصل الآل اهل لسمع اويل في
التحلة فان مما يصغر ولقائل ان يقول اختصاصه بذوي الخطر والشرف
منفي من التصغير والجواب ان المعتبر فيه الشرف باعتبار المضاف
اليه دون ذويه ثم قال قدس سره في شرح الكشاف ح في
الآل تخصيصا حيث لا يضاف الى البلد و لا يضاف الا الى من له
خطر في الدين او الدنيا ولو سلم فالتحقير باعتبار الابناء في
الخطر باعتبار آخر مع ان الشرف والخطر يتفاوت مراتبه بحسب
الاضافات قوله وصحابته الصحابة بالفتح الاصحاب وهي في
الاصل مصدر قوله جمع خير بالتشديد في الاصل او في الحال
فان الاخيار يجوز ان يكون جمع خير مخفف خير
على ما وهم من الكشاف بل نقول هو في التحقيق على التقديرين
جمع خير بالتشديد او التكسير وقد اشار الى اصولها ثم
ان كان اسم تفضيل لا يثنى ولا يجمع يعني انه يجوز ان يكون جمع
خير اسما بمعنى نيك بالفارسية قوله بعد الحمد فيه اشارة الى

ان الظرف معمول لاما لكونه من متعلقات الشرط معنى وقد اختاره
قدس سره في بحث متعلقات الفعل من الشرح ان الواسطة بين اما
والفاء معمول الجزاء مطلقا وكانه قدس سره اختار ذلك
هنا اشارة الى جواز اعمال اما في الظرف على ما نقل بعض النحاة ٥
عنهم مع ان في ذلك الاعمال رمزا الى انه ينبغي ان يكون كل شيء
بعد الحمد واعلم ان المناسب ان يجعل اما ههنا لمجرد الفصل لا
لتاكيد ووقوع الجزاء فانه غير مقصود قوله فحينئذ تضمنت اما هذا
على ضرب من المسامحة كما يقال معنى من الابتداء قوله والفاء لازمة
له غالبا الا انه قد يحذف قليلا في الضرورة عند تقدير القول
في الجزاء قوله ولصوق الاسم اي لفظا او تقديرا على ما جعل صاحب
الكشاف لفظ المنون في مقدرا بعد اما في قوله تعالى فاما ان كان من
المقربين واختاره صاحب اللباب لكن المحقق الرضي وصاحب المغني
جوزا ان لا يقع بعدها اسم قوله اقامة له اي ان اريد بذلك جعل
اللازم في موضع الملزوم على ما هو الظاهر فيه اي المراد ان
الفاء لم تقع في موضع الشرط اعني قبل جميع اجزاء الجزاء بل في خلوه لها
لغرض الفصل بين اما والفاء فكانها واقعة في صدرها تقديرا
وكذا لم يقع الاسمية مقام المبتداء بل الفاء مقامه اما لكنه
لما التزم لصوق الاسم باما فكان اللازم واقعا موقع الملزوم
وفيه بحث لان الظرف معمول لاما لا من اجزاء الجزاء على ما اختاره
قدس سره ههنا فالفاء في صدر الجزاء فالوجه ان يراد بالاقامة
جعل وجود اللازم بمنزلة وجود الملزوم في الجملة والمقصود

٦
د ظاهر واما بيان ابقاء الاثر في الجملة فهو ان اثار المبتدأ وعلامته
كثيرة من الاسمية والخبرية والحمل بينهما فلصوق الاسم بمنزلة
وجود اثر في الجملة وكذا علامة الشرط متعددة من جملة
الشرط والفاء والجزاء فلزوم الفاء ابقاء لها في الجملة
قوله علم البلاغة ليس المعنى على العلمية بل المراد به علم له
زيادة تعلق بالبلاغة فلا يلزم من عطف وتوابعها على
البلاغة العطف على جزء العلم ولا من رجع الضمير في
توابعها رجعه الى جزء الكلمة قوله فيكون من ادق العلوم
تفريع على ما تقدم بواسطة مقدمة حقة مسلمة وهي ان
دقائق العربية من جملة ادق الدقائق ولا حاجة الى ضم
المقدمة الاذعانية الغير الحقة اعني دقائقها ادق الدقائق
وذلك لان المدعى كون علم البلاغة وتوابعها من ادق
العلوم قوله به يعرف اي به يعرف على التفصيل والتحقيق
اذ يشتمل على الخواص الخارجة عن قدرة المخلوق فيعرف انه معجز
اعجاز الكون في نهاية درجات البلاغة واما ما ذكر في كتب
الكلام من انه معجز فعلى وجه الاجمال ومبنى ما هو مسئلة
كلامية من اثبات النبوة لسيدنا محمد عليه السلام قوله فيكون
من اجل الى اخره والتعليل على اللف والنشر الغير المرتب
اذ كل من العلتين لا يكون دليلا على كل من الاجلية والادقية
قوله واسرار البلاغة هذا مبني على ما هو العرف من
الستر بالمحسوس والا فالسر يطلق في اللغة على المعقول ايضا
المغني

قوله مترتبة المعاني المراد بترتيب المعاني أن يورد كل معنى على الوجه
الذي يليق به بيان ذلك حذف المسند مثلاً قبل المسند إليه عند
إرادة الحصر ويتوسط المسند إليه مقدماً عند عدمها قوله
متناسقة الدلالات الظاهر أن المراد بالتناسق الخلوص عن
التعقيد المعنوي فيشكل بالمتشابهات والأظهر أن يحمل على
كون الدلالات مطابقة لمقتضيات الأحوال على ما يستفاد من
شرح المفتاح للعلامة قوله من مفتاح صفة للقسم الثالث
على جعل التعريف في القسم لفظياً أو يجوز أن يقدر بحامل الظرف
معرفة أو حال من اسم كان على ما جوزه صاحب الكشاف قوله
من الكتب المشهورة لا يخفى أن القسم الثالث كتاب لغذ مع أنه كثير
يورد بالتنوين فيكون كتاباً خاصاً قوله وهو وضع كل شيء
في مرتبته غاية التوجيه لهذا الكلام أن يجعل الضمير راجعاً إلى
شيء منكر وموصوف وإماذ المرتبة للعهد الخارجي أي وضع كل
فرد في المرتبة التي تليق بهذا النوع الموضوع فيها قوله إنها يحري
ينبغي أن يراد بالتمام القريب الذي يجوز أن لو جاوزه الزيادة
في التمام على ستوره فلا يتصور صيغة التفضيل وإن تام
التهذيب لا يجتمع مع وقوع الحشو والتطويل قوله والحق جواز
ما يليق مذهب الجمهور والحق اختيار الزمخشري وهو عدم جواز
إعمال الضمير الراجع إلى الحديث في الظرف وإعمال لفظ القصة
فيه باعتبار الأصل وإن لم يرد هنا معنى مصدري قوله وستعرف
الفرق بينهما وهو أن الزائد متعين في الحشو دون التطويل وليت

القريب فلا يصح

اختصاراً
ليت شعري إذا لم اقتصر على ما ذكره ولم يورد الفرق الآتي مع
بلا حاجة إلى بسط الكلام على أن هذا الفرق هو المناسب ههنا
حيث جعل المص الحشو محتاجاً إلى التجريد والتطويل قابلاً
للاختصار فإن الفرق الذي ذكره هنا أشبه بالعكس قوله
هو كون الكلام في ينبغي أن يجعل متساوياً لضعف التأليف
نظراً إلى أن خلوه في الكلام يوجب صعوبة فهم المراد
بالنسبة إلى المتتبع لقواعد الإعراب قوله هو حكم كلي منطبق
أي قضية كلية متعلقة بالعموم القريبة إلى الفعل على أحكام
ما تحتها عم أن الشائع إطلاق الجزئيات على أفراد الموضوع الكلي
لا على القضايا التي تحت القضية الكلية بل الشائع إطلاق
الفروع عليها فإن حملت الجزئيات على ما هو الظاهر منها
يحتاج إلى حذف مضاف ومضاف إليه أي على أحكام جزئيات
موضوعاتها وإن حملت على الفروع يحتاج إلى توجيه التشبيه فلا حاجة
إلى ارتكاب حذف وأما على استخراج الفروع بأن يجعل
القاعدة كبرى لصغرى سهلة الحصول كأن يقال مثلاً إن زيداً
قائم كلام يلقى إلى المنكر وكل ما هو كذلك يجب تأكيده فيجب
تأكيده ثم اللزوم في ليعرف للعاقبة والغاية وفي المقام
إشكال لأنه يجوز أن يكون بعض الجزئيات شاهداً على هذا
التقدير لزوم الدور اللهم إلا أن يقال سمع من الموثوق به
فيقال مثلاً التأكيد في جواب المنكر في هذا المثال سمع من الموثوق
وكل ما سمع منه الظاهر أنه يتحرى في البلاغة فالتأكيد مع كل

منكر مستحسن تأمل قوله فهي أخص من الأمثلة باعتبار الصلوح يعني
إذ كل ما هو شاهد يصلح أن يكون مثالا من غير عكس كما قالوا إن
قصد التعيين أعم بهذا المعنى وإنما حملنا الأعمية على هذا الوجه لأنه
اعتبر في المثال إيضاح القواعد وفي الشاهد إثباتها فإن أريد
الإيضاح فقط والإثبات فقط فهما متباينان تباينا كليا
وإن أريد الإيضاح والإثبات في الجملة فبينهما عموم وخصوص
من وجه لكن المفهوم من الحاشية المنقول عنه قدس سره أن
الأخصية باعتبار أنه اعتبر في الشاهد كونه من كلام الثقة
دون المثال وجعل قيد الإيضاح والإثبات خارجين عن مفهوميهما
وهذا مع أنه بعيد لا يهم في تعريفنا أشار فلا يظهر التفريع
قوله من الوجد صحح بالتشديد وهو الغالب في فعل اللازم ح التاج
وقد قرئ بالتخفيف وقد يوهم أن صاحب الكشاف جعل
المصدر في الأبيع انقطاع والأبيع فصل واحدا وفي الأول
بالتخفيف قطعا لكن صرح الفقيه ابن دقيق العيد وهو الإمام
في فقه الشافعي بأن مصدر الأعمى قصد بضم الشرح المقصود
وتشديد الواو والياء كعتي وعمي قوله فلا يستعمل الآلي
ههنا لأنه لا يخفى أنه يجوز وتقيل على أن يكون جهدا حالا أي مجتهدا
أو تمييزا عن نسبة التقصير إلى الفاعل فيكون في المعنى فاعلا
مجازيا أو منصوبا بنزع الخافض أي في الجهد والاجتهاد ويجوز
أيضا تضمين معنى الترك فلا وجه لجعله مفعولا وكأنه اختار
قدس سره ما اختاره لأنه أبلغ إذ يقع جهدا في موضع النفي

النفي أي لم أستعمل شيئا من الاجتهاد مع أنه الموضوع للاستعمال المشهور
من التعدية إلى المفعولين قوله أي المختصر الأنسب بنحو وأضفت
إلى ذلك أن يرجع الضمير إلى القسم الثالث لكنه نظر إلى أن إسناد
الترتيب والتهذيب إلى مجموع المختصر أحسن قوله أخذا أي اختيار
النفس الترتيب أو أخذ المعاني من الألفاظ المرتبة قوله لما
تعمله معي لم أبالغ فيه إشارة إلى أن قوله ليس قيدا للنفي
لأنه إذا دخل النفي على كلام فيه قيد كان المقصود والمناط
النفي في القيد على ما نقل في الشرح عن الشيخ فقال في الحاشية
إن هذا كلي أو أغلبي ولا شك أن المطلوب هنا تقييد النفي
لا نفي القيد لكن بقي هنا الكلام في أنه هل يكفي في الإعمال
حرف النفي وما يستفاد منه على ما فهم من أمالي ابن الحاجب
فما ذكره قدس سره هنا بيان لإعمال النفي وتقييد ونحو صحيح
لحاصل المعنى أو يجب تأويل النفي بفعل مثبت يصلح للتعليل
وهو الظاهر لأن المفعول له هو الغرض الحامل على الفعل
المعلل واعلم أن المفهوم من شرح الكشاف أنه لا يجب نفي
القيد على تقدير أن يدخل النفي على الكلام المعلل بالقيد وقد
كتبنا عبارته في حاشية الشرح فليتأمل قوله ليطابق له
أي ليكون اسمه باعتبار المعنى العلمي مطابقا مناسبا لمعناه
الأصلي قوله قدم المسند إليه قصدا له وذلك لأنه لا يناسب
جعل الواو للعطف لأن من محسنات الوصف تناسب المعطوفين
في المضارعية والماضوية ولا يصلح جعلها للحال بدون التقديم

لان المضارع المثبت انما يكون حالا بالضمير لا بالواو وحين
يقال يجوز ان يجعل معطوفا على ما سبق بناء على انه عدل
في المعطوف عن الماضوية الى المضارعية لقصد الاستمرار
لانا نقول في التقديم افادة الاستمرار مع الاختصار مع عدم
تلك المناسبة بين المعطوفين والمناسب التقديم بقي انه لا حاجة
في افادة المقصود الى زيادة الواو فكان على المص ترك
الواو وجعل الجملة حالا باعتبار الاشتمال على ضمير المتكلم
الذي هو عين ذي الحال اعني فاعل سمية قوله حال
من ان ينفع به انما لم يجعله ظرفا لغوا لاسال اشارة الى
ان النفع بمحض الفضل والكرم لا الامر الذي في المختصر
او المؤلف قوله اي محبي وكافي فالحسب موضوع كما
ذكر في الصحاح من انه حسبك درهم اي كفاك بيان
للنفع بالمال قوله على ما صرح به صاحب المفتاح انما احتاج
الى ذكر هذا التصريح لما اشتهر من ان المخصوص مبتداء
خبره الجملة المتقدمة او خبر مبتداء محذوف ووجه التوفيق
ان المشهور على الغالب قوله وعلى كلا التقديرين اه
فان قيل لم لا يجوز ان يكون هو حسبي جملة انشائية ايضا
او ان تعطف عليه بتقدير المبتداء اي هو هو نعم الوكيل
ومعناه هو مقول في حقه نعم الوكيل فيكون جملة اسمية فيكونان
متعلق خبرها جملة فعلية انشائية وان يعطف على نحو
حسبي لكن بدون اعتبار معنى يحسبني ويكفيني ويجوز عطف

عطف الجملة التي لها محل من الاعراب على المفرد ويحسن اذا
روعي نكتة كما انه عدل ههنا الى الجملة الفعلية دالة على
المدح العام مبالغة فيه قلنا جعل الاسمية للانشاء اول من
القليل والانصاف ان انه يفهم من قولنا وهو نعم الوكيل
معنى القول ودوام الاستحقاق والاخبار بل نحو انشاء المدح
وقد ذكر ابن الشيخ الرضي انه يجوز عطف الفعل على الاسم و
بالعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل كما في قوله تعالى فالق الاصباح
وجعل الليل سكنا اي فلق الاصباح فلذا يجوز مررت
برجل طويل ويضرب اذ ليس الاسم بتقدير الفعل ثم
ان الجملة الانشائية لا تدل على المدح من جميع الوجوه
بل باعتبار العنوان الذي عبر به عن الفاعل وما يتعلق
به مثلا نعم الوكيل يدل على المدح باعتبار الوكالة
وتوابعها وهذا يستفاد من قولنا هو جيد الوكالة ايضا
لا يقال نعم الوكيل يدل وضعا على المدح العام بخلاف
قولنا جيد الوكالة لانا نقول ذكر في شرح المفتاح
السيد قدس سره في افادة نعم ذلك اذ يدل على جملة
مطلقة غير معينة بقرينة المقام تحمل على العموم حذرا
عن الترجيح ودفعا للتحكم فكذلك قولنا جيد الوكالة
يحمل عليه في مقام المدح والمقام الخطابي ثم نقول
المناسب على ما ذكر ان يقال في المعطوف عليه اي
وهو حسبي ايضا بعبارة نعم الحسب كالمعطوف اي نعم

الوكيل بلا فرق بين امر وهو ان العبارة مشعرة بان عطف
الانشاء على الخبر لا يخلو عن قصور وههنا الامر ليس كذلك
لانه يجوز عطفه عليه فيما اذا كان له محل من الاعراب كما في
هذا الموضع صرح به صاحب الكشاف في سورة نوح حيث بذلك
قال ولا تزد الظالمين عطف على قوله انهم عصوني عن
حكاية كلام نوح ومعناه قال رب انهم عصوني وقال لا تزد
الظالمين الا تبارا قال هذين القولين اول ذكر صاحب
الكشف في بيان الكشاف حاصل المعنى اشارة الى ان
الواو من كلام الله تعالى لا من الحكاية وما بعدها المحكي
وانما ارتكب هذا التكلف فرارا من عطف الانشاء على
الخبر ويمكن ان يجاب ايضا بان المقصود الاشارة
الى دفع ما يتوهم على ما هو المشهور من ان الجملة الانشائية
اذا وقعت خبرا بعد القول فيكون في الحقيقة مفردا
متعلق الجملة فليس المقصود ان عطف الانشاء على الخبر
ههنا يشتمل على قصور ويؤيده ما نقل عنه قدس سره في
الحاشية من ان المقصود التحقيق لا الرد قوله وبه انحصر
اي ما هو مقصود في الجملة التي هي الخطبة ثم اذكت قدس
سره في الحاشية ان الحصر مبني على ان الامثلة والشواهد
من قبيل المقاصد نظرا الى كونها من جزئيات القواعد
ولا يخفى ان اعتراض المص ايضا يقتضي ان يجعل
من المقاصد باعتبار انها متعلقة بها قوله في تادية

ان المراد اي في نفس التادية لا في كيفية التادية والافادة
كما في القسم الثاني قوله وهم كما نبين نقل عنه قدس سره في اول
الخاتمة لكن المص عبارة دالة على ان الخاتمة من الفن
الثالث ومما يؤيد ذلك ان المص حصر اجزاء الكتاب في الفنون
الثلاثة في اواخر المقدمة ولم يلتفت الى ذكر الخاتمة قوله
بطريق التعريف العهدي اي لا يخفى انه لم يذكر شيئا من كبيان الفن
الفنون بعد ما سبق من الفنون بعنوان الفن الا انها ذكرت
سابقا بعنوان ما يحترز به عن الخطأ في تادية المراد وما
يحترز به عن الخطأ في التعقيد وما يعرف به وجوه التحسين
وهذه الامور معلومة الاتصاف بالعنوان وهذا القدر
كاف ويرد عليه انه لا فائدة في حمل علم المعاني حينئذ
ويمكن ان يقال لما كان الحمل في الفن الثاني والثالث حسنا
لبعد العهد اجرى الاول على طريقتهما قوله والمقدمة في
اعلم ان المقدمة في الاصل صفة بلا نزاع ثم نقلت الى الاسمية
فاما ان يجعل اسما للطائفة المتقدمة من الجيش ثم نقل
منها على وجه الحقيقة او المجاز الى اسم اول كل شيء
وتعيين المراد بالاضافة فيقال مقدمة الكتاب ومقدمة
العلم واما ان ينقل من الوصفية الى اسم اول كل شيء
ويقصد التعيين بالاضافة كالجيش والكتاب والكلام
فعلى الاول النقل الى مقدمة الكتاب بواسطة وعلى الثاني بلا
واسطة والى اعتبار الواسطة ينظر كلام الفاضل حيث

قال المقدمة الجماعة التي تتقدم الجيش من قدم بمعنى تقدم وقد
استعيرت لأول كل شيء فقيل مقدمة الكتاب ومقدمة الكلام
والى اعتبار عدم الواسطة يميل كلام المغرب حيث قال قدم
بمعنى تقدم ومنه مقدمة الجيش ومقدمة الكتاب واما ابقاء
المقدمة على الوصفية واطلاقها على الامور المذكورة باعتبار
معنى التقدم ففيه انه مخالف لما يتبادر من القاموس وغيره من
الكتب وينبغي ان تعلم ان المقدمة بكسر الدال بحسب الرواية
على ما صرح به القاموس ويؤيده الدراية ايضا اذ المتبادر
من الكل الاستحقاق الذاتي في التقدم وانما اختاروا اخذها
من قدم اللازم دون المتعدي لان الظاهر ان تضاف الصفة
المتعدية الى المفعول لا الى ما له نوع تعلق كالكتاب هنا او
المقدم في الجسم الطائفة لا الكتاب نفسه قوله ما يتوقف
عليه الشروع الخ فيه انه جعل العلامة في شرح المفتاح مقدمة
العلم اعم مما يتوقف عليه تصورا او حقيقة او شروعا قوله
ومقدمة الكتاب الخ لا يخفى ان المتبادر من العبارة ان اطلاق
مقدمة الكتب اصطلاح بين القوم لا مجرد عند الشارح او
في مقابلة مقدمة العلم وقد قال في شرح المفتاح انها اسم
لتلك الطائفة فاعترض عليه بان القوم لم يطلقوا المقدمة
على الالفاظ الدالة على مقدمة العلم للعلاقة الظاهرة بين اللفظ
والمعنى ولم يطلقوه على ما يكون مدلوله اعم من ان يكون مقدمة
العلم فلم يتم كلام السيد مجردا ان لكل واحد ان يصطلح على

١١

على ما شاء ويؤيده بان كثيرا من القوم يطلقون المقدمة على طائفة
من الكلام امام المقصود بل على الشارح ان ينقل عن
القوم ما يدل على اصطلاحهم على تسمية المقدمة بازاء طائفة (نسخة)
من الالفاظ داله على ما هو اعم من مقدمة العلم ويمكن ان يقال
كلام القاموس والمغرب يدل على ان ذلك الاطلاق بعلاقة
الاولية او للعلاقة التي بين اللفظ والمعنى ولا اختصاص
في كل منهما بما يدل على مقدمة العلم ولا شك في شيوع ذلك
الاطلاق في عبارات المصنفين كاطلاق مقدمة العلم
حتى جعل المغرب ذلك الاطلاق في مقابلة مقدمة الجيش و
اطلاقها حقيقة عرفية عند الاكثر وكثير من التصانيف
مقدمتها اعم مما يدل على مقدمة العلم فتأمل قوله وهي
في الاصل الخ الاصالة بالنسبة الى المعنى الاصطلاحي فالمراد
بالاصل المعنى اللغوي سواء كان حقيقة او مجازا والمقصود
من الانباء اعم من ان يكون بطريق المطابقة او التضمن او
الالتزام قوله يوصف بها المفرد الخ لا يخفى ان الظاهر
ان يوصف المركبات الناقصة ايضا بالفصاحة وهي خارجة
عن ظاهر العبارة فينبغي اعتبار التأويل في المفرد او
في الكلام فذهب الشارح قدس سره الى الاول نظرا الى (المفرد)
انه شاع اطلاق المفرد على ما يقابل المثنى والمجموع
والمضاف والكلام ولم يعهد مثل ذلك في لفظ الكلام
واختار بعضهم التأويل في الكلام بان يراد بالكلام المركب مطلقا

اطلاقا لاسم الخاص على العام وهو الحق لكن يلزم ان تكون
تلك المركبات الخالية عما يخل بالفصاحة في المفرد فصيحة مع
مع اشتمالها على ما ينافي فصاحة الكلام وابعد من ذلك خروجها اعتبار خروج
اعتبار دخول الفصاحة بعض كلمة فصيحة معها وتنبع من ذلك صيرورتها صيرورتها
غير فصيحة باعتبار مجرد الاسناد ههنا بدون زيادة كلمة او
نقصانها منه وقد اعترض بان المفرد ما لا يدل جزؤه على
جزء معناه فيتناول الاعلام المشتملة على تنافر الكلمات بل على
ضعف التأليف ايضا او الاعراب باعتبار المنقول عنه فينبغي
ان يكون فصيحة او مزيد في تعريف فصاحة المفرد قيد آخر
والجواب ان تلك الاعلام مركبات في اصطلاح المحققين
من النحاة فان المفرد عندهم الملفوظ بلفظ واحد بحسب
العرف اذ نظرهم في اللفظ من حيث البناء والاعراب وكل علم
مركب مشتمل على اعرابين لكنها مفردات في اصطلاح المنطق
فان نظرهم في المعاني اصالة فهذا التعريف للمفرد في اصطلاحهم
والى هذا التحقيق اشارة في حاشية المطالع قوله وهي ينبئ
عن الوصول الى آخره لك ههنا بحث في الاصل اذ معناه متحد لغة
واصطلاحا فانه قال العلامة في ديباجة شرحه على المفتاح
البلاغة في الاصل مصدر بلغ الرجل اذا صار بليغا وهو
ان يبلغ الرجل بعبارته كنه مراده مع ايجاز بلا اخلال و
اطالة من غير املال وقيل هو اسم جامع لمحاسن اللفظ
في صحة المعنى والصحيح ما ذكره المص وهو ان البلاغة بلوغ

١٢

في المتكلم في تأدية المعاني الى آخر تعريف المفتاح قوله اذ لم يسمع
كلمة بليغة اعترض عليه بان ذلك اخص من المدعى اذ
المفرد على نوع جهة قدس سره ساوى المركبات التي تقصر ايضا
والفرق باشتمال الكلمة عليها بعيد جدا والجواب ان الكلمة
الصادقة تجعل متناولها ايضا على ما فهم من اول القسم
الثالث من المفتاح قوله لان ذلك انما هو لانه لا دليل على اختصاص
علم البلاغة عليهما لان كلام العرب وفي كلام الادباء والمصنفين
ايضا قوله في امر لا يصلح للتعريف بحيث يتناول كل منهما
على سواء واحد شك في وجوه المقومات العامة قوله
كما في ابن الحاجب وقد ورد على ابن الحاجب بان القسمين
متى كان في حصته واحدة اعني المذكور بعد اي واخواتها
قوله فالفصاحة في المفرد الظرف اما صفة بتقدير
العامل المعرف على ما توهم جوازه من كلام قدس سره في بحث
نزاع الجنس في شرح المفتاح او بتقدير منكر نظرا الى ان
اللام في الفصاحة للجنس والمعرف بلام الجنس مطلقا في
حكم النكرة على ما ذكره في شرح المفتاح واما ظرف لغو
متعلق بمعنى النسبة التي تشتمل عليها الجملة واما حال على ما
جوزه بعض النحاة من مجيء الحال من المبتدأ فان قيل لا ينبغي
التقييد هنا والحال مقيدة للعامل على الاطلاق وقد صرح ح
بذلك المحقق الرضي فالاولى جعله صفة قلنا الاطلاق
والتقييد فيما اذا جعل العامل في الحال الابتداء غير مسلم

ولو سلم فتحول الصف الى الحال بحسب التقييد فان التخصيص
الذكر بشيء يفيد نفي الحكم عما عداه في المحاورات والخطابات
كما سيجيء في بحث الاستتباع من الفن الثالث قوله ونفس الفصاحة
بالخلوص وذلك لما نقل عنه قدس سره في حاشية المطول
ان الخلوص لازم غير محمول لكون الفصاحة وجودية والخلوص
عدميا فلم يصح ان يقال ان الفصاحة هي الخلوص وان صح
ان يقال ان الفصيح هو الخالص وانما استقام في الحمل قصد
المبالغة وادعاء كونها نفس الخلوص فان قيل يمتنع التعريف بالمباين
ودعوى الادعاء وقصد المبالغة مما لا يلتفت اليه في التعريفات
قلنا قول الادباء كثيرا ما يتسامحون ويكتفون بمجرد ان تصور
المعرف يستلزم تصور المعرف ويعتبرون قصد المبالغة والادعاء
في التعريفات وامتناع التعريف بالمباين اصطلاح المنطقيين
نعم يرد عليه ان الظاهر ان المراد بالوجودي هنا ما لا يكون
العدم داخلا في مفهومه وبالعدمي ما يدخل العدم في مفهومه
ويصح حمل احدهما على الاخر كما يقال البياض لا سواد ويويد
ذلك اثبات العموم القضايا المعدولة وانما امتنع التعريف
هنا لو كان الفصاحة موجودة والخلوص معدوما او الفصاحة
وجوديا والخلوص عدميا تامل قوله يوجب ثقلها الثقل
على وزن الصغر خلاف الخفة مصدر ثقل الشيء بالضم والثقل
بكسر الثاء وسكون القاف واحد الاثقال ومعناه بالفارسية
كراني على ما في المهذب والمعنى الاول انسب لفظا باعتبار

[illegible]

دعصا العشر لكن الحمل اولى معنى بحسب المقام قوله والضمير عائد
الى الفرع المذكور في البيت السابق اعني وفرع يزين المتن اسود
فاحم اثيث كقنو النخلة المتعثكل فيكون اضافة العذارى الى الفرع
من اضافة الجزء الى الكل او الجزء الى الكل اذ الفرع الشعر
مطلقا على ما في المهذب او الشعر التام وفي الصحاح وفيه الاثيث
الكثير والقنو بالكسر من النخل بمنزلة عنقود من العنب والعثكول
بالضم والعثكال بالكسر ما عليه البسر من عيدان القنو وتعثكل
القنو اذا كثر عثكوله وحقيقته في العثكول بمعنى القنو ايضا
ففي الكلام مبالغة بليغة واعلم انه جعل في الفائق والمهذب
العذارى مطلوع الشعر للنساء فعلى هذا المناسب ان يجعل ضمير
عذاريه راجعا الى الجمجمة بتاويل المذكور ويويد ذلك انه
يروى ان المرحرح في نساء العرب شد مجموع الشعر وسط
الرأس وجعل قطعة منها كالرمانة ثم تغيبها تحت المثنى والمرسل سل
قوله من الحروف المهموسة الرخوة الحروف حروف هذا التركيب
ستشحثك خصفه النجث بالشين المعجمة والحاء المهملة
الالحاح في المسئلة وخصفه بالخاء المعجمة والصاد المهملة
اسم امراة والمجهورة ما عدا حروف ذلك التركيب والشديدة
حروف قولك اجدت طبقك اي وجبت الشراب بالحاق
الرخوة ما عداها وعداها في قولك لم يروعنا وهذه الحروف
بين الشديدة والرخوة قوله وفيه نظر واجيب بان الراء
المعجم من المجهورة الرخوة وكل وصف دخل بمخرج الراء

الملائمة المجهودة التي بين الشديدة والرخوة وانت خبير
بان وصف الراي المجمع بالصفة المشتركة دون المختصة
لغو على ان هذا القائل او القول بوجود كلمة غير فصيحة في
كلام فصيح اخذ بناء على قول من فصاحة الكلمات شرط في فصاحة
الكلام قطعا فقد ادخل المركبات الناقصة والتامة معا في
الكلام بخلاف من فسر الكلام بالمركب التام فانه يوجد في
كلام فصيح في الجملة اعني المركب الناقص بدون اشتراط
فصاحة الكلمات قوله والقياس على الكلام اي يعني ان هذا
القائل قاس وقوع كلمة غير فصيحة في كلام فصيح على
وقوع الكلم الغير العربية في القرآن الذي هو عربي لقوله
تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا وذلك القياس فاسد
لان الكلمات القرآنية التي قيل انها رومية او فارسية او هندية
كالقسطاس والسجيل والمشكاة عربية على توافق اللغتين
ولو سلم فالضمير في انزلناه راجع الى السورة واطلاق
القرآن على البعض شايع ولو سلم فلا نسلم ان عربيته
باعتبار اغلب الاجزاء كما زعم هذا القائل بل باعتبار
الاسلوب ولو سلم فالقياس هنا مع الفارق لانه اشترط
في فصاحة الكلام فصاحة الكلم ولم تشترط عربية الجزء
في عربية الكل لانه يكفي كون الاكثر على لغة العرب في نسبة
المجموع اليهم واعترض على ذلك انه تشترط فصاحة
الكلمات في فصاحة المركب التام او مطلق المركب وقد يقتضي

يقتضي ذلك ان تشترط فصاحة الكلمة في فصاحة عدة كلام مسماة باسم
كالسورة او القرآن فانهم ذكروا ان الزايد على المسند والمسند اليه
خارج عن حقيقة الكلام والجواب ان حقيقة الكلام لا يتوقف
على ما زاد على مسند ومسند اليه لكنه شاع اطلاقه على المركب
مما زاد عليهما وفصاحة مثل السورة والقرآن لا يمكن ادخالها
في فصاحة المفرد فينبغي ادخالها في فصاحة الكلام وقد اشترط
فصاحة الكلمات فيها لا في فصاحة احد الجزئين اعني المسند والمسند اليه
لوصف الكل بالفصاحة اذا لم يكن بعض اجزائه فصيحا وان
كان ذلك البعض مركبا تاما قوله مما يفوح اي يجلب ويجر
الى نسبة الجهل بانه لم يوجد غير فصيح او بان الاولى ايراده
الفصيح او نسبة العجز عن ايراد الفصيح بدل غير الفصيح فلم
يبق احتمال القسم الثالث وهو ايراد غير الفصيح لحكمة ونكتة
لا تصل اليها عقولنا مع القدرة والعلم بما ذكر اجيب
بان ذلك سفه لا يليق بجلال القرآن الذي اتى به معجزة و
تصديقا للنبي لكمال بلاغته وفصاحته فظهر ان الاتيان
بالسفه نتيجة الجهل بانه سفه فنسبته تدخل تحت نسبة الجهل
ورد بان ذلك بالنسبة الينا ربما يتصور واما بالنسبة اليه نماء
تعالى فلا لان كل ما يفعله فهو حسن وقياس الغائب على
الشاهد غير مستقيم على ما علم في الكلام والجواب ان الحنفية
لم يجوزوا صدور ما لا يليق بالحكمة من الله تعالى عقلا والاشاعرة
وان جوزوا لكنهم لم يقولوا بايقاع ذلك منه عندنا

بلا ضرورة ودليل من الكتاب والسنة سيما بمثل ذلك الامر تامل قوله
كون الكلام وحشية الخ انت خبير بانه يلزم على ظاهر هذا التفسير
اشتمال القران على غير الفصيح مثل المتشابهات ولفظ الاب
بالتشديد المشتبه على كثير من الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين
وكذا لو كان هذا ان لسا حران تامل قوله اي يدفعها مضوا
هذا يوافق كلام الصحاح لكنه ذكر في الاساس انه من المجاحب
دقة واستواسه قوله اي كانتيف السريجي الخ يمكن ان يعتبر
لهذا التخريج وجه يتفرع على قاعدته وهو ان يقال ان فعل
قد يجيء لصيرورة فاعله كاصله نحو قوس الرجل اي صار كالقوس
والمسرج حصل منه معنى الفاعل وقد يوجه بان التفعيل
يجيء بمعنى النسبة الى اصله نحو تميمته اي نسبته الى تميم فالمسرج من
سرجه اي نسبه الى السريجي او السراج ورد بان التفعيل لم
يجئ للنسبة بمعنى المشابهة قوله حلت هو ايضا من هذا القبيل
او ماخوذ من السراج على ما صرح به الامام المرزوقي حيث قال
السريجي منسوب الى السراج ونحو ان يكون وصفه بذلك لكثرة
مائه ورونقه كانه سراج وقد قيل سرج الله امرك اي حسنه
ونوره هكذا كتب قدس سره في الجواب بخط الشريف قد جاء
لنا الى تصحيح غيره مما كتب في كثير من النسخ وينبغي ان يعلم
انه وقع عطف ماخوذ في خط باو وفي بالواو وفي الجواب وجهان
لكن يرد على الوجه الاول انه ورد سرج الله بهذا المعنى في الديوان
والتاج وغيرهما من كتب اللغة اللهم الا ان يقال استشهاده في

في كتب اللغة من المتأخرين بعد الحكم من قدماء اهل المعاني بغرابة التسريج
واجيب بان ذلك الاستشهاد لدينا في الاحتياج الى تخريج الوجه
البعيد وانت خبير بانه لا يحسن مع جعل الجواب وجهين
متقابلين قوله على خلاف ما ثبت عن الواضع لعله احسن
قدس سره في تعميم القانون هنا لكنه ذكر في المطول ان
المراد بالقانون هنا القانون الصرفي فيرد عليه انه اذا
غير صيغة العلمي مثلا الى الكسر صار غير فصيح ولا شك
ان ذلك يتعلق بعلم اللغة دون علم التصريف ويمكن ان يقال
الكلام في فصاحة اللفظ الموضوع ومثل ذلك ليس بموضوع موضوع
لا يقال فالاجلل ايضا خارج لانه ليس بموضوع لانا نقول
نص بعضهم بان اصل الاجل الاجلل غير الموضوع لانصات
غاية الامر انه ترك استعماله واعلم انه ينبغي ان يجعل المراد
هنا مساوي لكن لحكم الناقصة التي هي في حكمها ان اذا
قيل ملوي بدون قلب الواو ياء والادغام كان غير
فصيح نفي منافاته باعتبار انه يصح مثل ذلك في المركب التام
الكافية اذا قيل من ابنك بسكون نون من وتحريك
الهمزة في ابنك كان غير فصيح تامل قوله الحمد لله اولى
انه مليك الناس ربا فاقبل قوله فنحو ال وما وقع لك
ال اهل واصل ماء ماه وابدال الهمزة من الهاء غير قياسي
قوله الاغر من الخيل الخ هو في اللغة الابيض مطلقا
والابيض الجبهة من الخيل فكانه من للبيان قدس سره او

حفظنا عليك

للحال وأما جعله أيضا خبرا ففيه أنه لا يستفاد من العبارة قوله فيه نظر
وجه النظر إذ إن أراد صاحب القيل أن الخلوص عن الكراهة داخل
في مفهوم الفصاحة فمسلم وإن أراد أنه لو لم يذكر لزم فصاحة الكلمة
مع خلوصه عما ذكر فممنوع أيضا قوله إنما هو من جهة الرواية فلا ينبغي
أن يراد أن الرواية مشتملة على الكراهة فالكراهة بحسب الموضوع هي
الرواية فإن توجه المنع على ذلك ظاهر على الطبوع بل أراد
أن سبب الكراهة منحصر في الرواية فالقول باشتراط الخلوص عن الغرابة
كاف في اشتراط الخلوص عن الكراهة لكن ذلك الادعاء أيضا في
محل المنع قوله وقيل الكراهة قد يتوهم أن هذا إشارة إلى ما ذكره
الخلخالي من أن الكراهة إما راجعة إلى النغم أو إلى الرواية أو إلى اشتماله
على تركيب ينفر الطبع عنه فعلى الأولين ذكر الكراهة مستغنى
عنه وعلى الأخير لا بد من ذكرها في تعريف الفصاحة ولا يخفى
أن نظره قدس سره لا يتوجه على ذلك لأن الخلخالي أيضا اعترف
بأن كراهة بعض الألفاظ بغير النغم وأما ما يتبادر من أن لا دخل
للنغم في الكراهة أصلا فيشكل قوله لا ضرورة في القول بأن مقصوده
قدس سره إيراد النظر على كلام الخلخالي بل على قول من قال بأن
الكراهة بمجرد النغم إلا أن عليه النقل وينبغي أن يعلم أن كلام
الخلخالي يبطل أنه لا يكفي لصاحب القيل المذكور في المتن أن
يلتزم في بعض الصور ذكر الكراهة في تعريف الفصاحة ولا ينفعه
اعترافه بوجود الكراهة في الجملة بدون النغم والله أعلم إذ قال
الكاشي في شرح المفتاح النغم بالفتح مصدر نغم نغم الرجل

الباني

الرجل وبالكسر جمع نغمة أي حسن الصوت في القراءة فالمعنى
هو الأنسب ههنا قوله مع فصاحتها يجوز أن يكون صفة
مصدر محذوف أي خلوصا كائنا مع فصاحة الكلمات أو أن يكون
مع بمعنى بعد على ما في الهادي للشارح وأما جعلها ظرفا لغوا
للخلوص فيما اختلف فيه النحاة فإن الأخفش اشترط أن يكون
المفعول معه بحيث يصح إسناد الفعل إليه وخالفه بعض
النحاة ونقض مذهبه بقول العرب انتظرتك مع طلوع
الشمس هكذا يستفاد من الشرح الكبير على الكافية ويؤيد
الناقض ما ذكره صاحب المغني من أن مع عند الإضافة
تدل على معان الأول موضع الاجتماع الثاني زمانه الثالث
مرادف عند إلا أن المشهور من مذهب الأخفش سيما موضع الالتباس
بخلاف قول العرب الآن أن المحقق الرضي جوز في تعريف
الكلام أن يكون الباء في قوله بالإسناد بمعنى مع فرده السيد
رحمه الله بأنه يلزم أن يصير المتضمن والمتضمن من واحد
قوله حال من الضمير فإن قيل يلزم أن يصير مثل زيد
أجلل فصيحا فإنه يصدق عليه في تلك الحالة أنه خالص عما
ذكر في حالة فصاحة الكلمات كما يقال الكريم السخاوي في حال المكنة
فإذا سخي حال المكنة ثم صار فقيرا يصدق عليه أنه
كريم وإن لم يكن سخيا حال الفقير قلنا يمكن أن يختار مذهب
بعض النحاة أن المشتق مجاز في غير زمان الحال فلا
يصدق على زيد أجلل أنه خالص وفصيح في زمان فصاحة

الكلمات الذي قبل هذا الزمان او بعده واجيب بان مثل زيد اجل
ليس متحدا مع زيد اجل بل يغايره فليس الكلام واحدا حالتان
بخلاف العقلي فانه شخص واحد له حالتان وقد اورد في شرح
مرح في المطول ان مثل ضيزى فصيح في موضع غير فصيح في
مقام اخر اللهم الا ان يقال التلفظ في كل مقام يغاير التلفظ
الاخر بالشخص قوله ويلزم ان يكون الخ وذلك لانه يصلح الطرف
قيدا للتنافر الداخل تحت النفي اعني الخلوص واسقاط المقيد
بصورة بانتفاء القيد فقط وهو الاظهر او بانتفاء المقيد
فقط وهو قليل او بانتفاء كليهما والمقصود هو المتوسط فيقع
الخلل في التعريف لاحتمال غير المقصود لا يقال اذا علم ان التنافر
مع فصاحة الكلام مخل علم منه ان خلوص التنافر مع عدم الفصاحة
بالطريق الاولى لانا نقول ان ذلك غير ملتفت اليه في التعريفات
سيما مع الوجه الصحيح ولو سلم فنقول التعريف مساو لانتفاء
التنافر والفصاحة معا لجواز ان انتفاء الفصاحة لمجرد الغرابة
او مخالفة القياس حتى تنافر الحروف والاولوية غير مسلمة
لانه قد انتفى شرط ووجد شرط اخر كما في صورة التنافر مع
الفصاحة نعم سلمنا الاولوية اذا كان عدم الفصاحة بالغرابة
والمخالفة معا واجتمع احدهما مع تنافر الحروف لانه ح يكون الا خلو
للامرين قوله المشهور بين الجمهور الخ لا يخفى انه يحصل الضعف
بمخالفة القانون المعتبر عند الكل ايضا ويمكن ان يقال هذا
يعلم بالطريق الاولى او يقال الكلام في تركيب له صحة في الجملة

الجملة مع انه يمكن جعل المشهور بين الجمهور متناولا لما اعتبره
الجميع قوله لفظا ومعنى وحكما اقسام للقبلية والتقديم لذكر
المرجع او اقسام للذكر لكن الاول هو المشهور في الكتب
والامر في ذلك سهل ثم التقديم اللفظي ان يكون المرجع
ملفوظا به صريحا قبل الضمير سواء كان من حيث الرتبة والمعنى
ايضا مقدما او لا والتقديم المعنوي ان لا يكون المرجع مصرحا
به قبله لكن يكون هناك ما يقتضي ذكره قبل الضمير وذلك
انواع منها ذكر الفعل المتضمن للمرجع نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى
ومنها سياق الكلام المستلزم له استلزاما قريبا او بعيدا ومنها
معنى الفاعلية والابتداء المقتضيين لتقدم الفاعل والمبتدأ
على المفعول والخبر رتبة وكذا معنى المفعول الاول في باب اعطيت
المقتضي تقدمه على المفعول الثاني والتقديم الحكمي ان يتاخر المرجع
عن الضمير لفظا ولم يكون هناك ما يقتضي تقدمه الا الضمير الموجب
بحسب اصل وضعه معرفة تقدم المرجع لكنه قد خولف ذلك
الاصل لنكتة الابهام ثم التفصيل فالاضمار المستحق ما لا يفصل
فيه نكتة اصلا قوله والوقوع والورود للحال الخ اعاد اختار ذلك
على العطف مع انه الاصل لرعاية التنبيه للقائل فان قوله وصف
حال في المقابل اعني لمنه وصرى وايضا يحتمل بدل العطف حا العطف او
عليه اما مجموع ذكر احدهما او الضمير المستكن لوجود الفاصل و
على التقديرين يلزم ان يتوقف مدح الورع على مدح كما هو المتبادر
من العبارة وان يختل الشرح والجزء الاول ايقال عيبا

العطف قبل الجزائية فالجزاء في الحقيقة مجموع مدح الورى ومدح الشاعر لونا نقول لا فائدة في ضم الشاعر مدح مع مدحهم ويمكن ان يقال المعنى اذا مدح احد حاله الورى مثل ذلك وهو انوح مدحي لاينزاح مدحهم عن مدحي وبهذا يظهر فائدة قوله مدحي و[ا]نتفاء اتحاد الشرط والجزاء يراد بالجزاء المدح الكامل على ما هو المتعارف في مثال تلك الصورة

قوله نعم مقابلة المدح الى يعني الاعتذار تمنا اشار بذلك الى ان ذمه لا ينبغي ان يخطر ببال احد ولو على سبيل الشرط والتعليق الا انه اذا اورد في الذم لفظ اذا التي هي للاهمال وفي المدح لفظ متى التي هي سور الكلية قوله نافر كل التنافر الظاهر منه ان ذلك يقال للمتناهي في التنافر والثقل كما يقال انت الرجل كل الرجل لكنه يحتمل ان يراد انه كامل في التنافر في الجملة بحيث يكون فوق الكمل فلا ينافي ما سبق قوله ان لا يكون اي فيه اذ يلزم ان لا يكون اللغة وامثاله فصيحين مع انهما من الحسنات والجواب انه ان كان المراد انهما واضحة عند الفطرة السليمة بعد العلم بالاصطلاح فهما فصيحان والا فلا وقيل ليسا فصيحين اصلا ولذا لم يذكرهما المص وصاحب المفتاح من الحسنات قوله تقديم او تاخير اي انهم لم يقتصر على واحد منهما مع التزام كل منهما الآخر اشعارا بكفاية احدهما في الخلل قوله او حذف اي بلا قرينة واضحة فان الحذف مع تلك القرينة من الاشارة فلا يحصل التعقيد قوله او غير ذلك ينبغي ان يجعل متناولا لمثل العطف

العطف على المحل بلا قرينة ومثل جر الجوار وغيرهما وان لم يوجد الخلل في ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني لكن الموضوع من المطول ان التعقيد اللفظي يكون بدون ذلك الخلل فتأمل قوله ابن اسمعيل المخزومي ذكر في شرح المفتاح بدله المغيرة فكان اسمعيل اسم والمغيرة لقب قوله قيل ذكر ضعف الى لا يخفى انه ليس في كلامه ما يدل صريحا على هل هذا القيل على ما ذكره الجلخالي من ان احد الامرين اما الضعف او التعقيد مغن عن ذكر الآخر ولو حمل على ذلك لاتم دفع الايراد تمام ان ذلك الضعف يتحقق بدون التعقيد في مثل جاني احمد بالتنوين وان اغناء فيد عن الآخر ليس بظهر فان المقصود تحميل القبح في الخلل شايع والمقصود عن العرابة مغن عن الخلوص عن التنافر قوله وان كان كل منها اي فيه اشكال قوي وهو ان اجتماع تلك الامور اما ان يكون مخالفا للقانون النحوي المشهور اولا فعلى الاول لا يوجد التعقيد بدون ضعف التأليف وعلى الثاني ما سيأتي في آخر المقدمة من ان الاحتراز عن التعقيد اللفظي يحصل بالنحو تأمل قوله لخلل في انتقال الذهن ينبغي ان يعلم ان المراد بالذهن ذهن السامع والمقصود بالانتقال من معنى الى آخر نوع انتقال من الاول الى الآخر لعلاقة بينهما والخلل في الانتقال بطوء الانتقال من المعنى الاصلي الى المراد وفي ذلك سبب لعدم ظهور دلالة اللفظ اي بطوء

فان يكتب

القيد
[illegible]

العالم

انهام المراد من اللفظ عند الاطلاق بالنسبة الى العالم بوضع
لامل المعنى ومن ذلك قوة سرعة انهام المراد من اللفظ بسبب ان
الذهن ينتقل بسرعة من المعنى الاصلي الى المراد ومن سبب سواها
فبالضرورة تنتفي سرعة الانهام بانتفاء سرعة الانتقال ولا شك
ان ذلك الخلل بسبب ايراد المتكلم اللوازم البعيدة وارادته
من اللفظ مع خفاء القرينة الدالة على المراد قوله بسبب ايراد اللوازم
لا يخفى ان حمل صيغة اللوازم والوسائط على الجنس كما قال
اهل الاصول في الجمع المعرف باللام ووصف الوسائط بالكثرة
غير حسن وكذا ان اعتبر التجدد باعتبار الموارد مع انه يلزم ان
لا توجد اللوازم والوسائط في كل مادة ومن ذلك غير مسلم
الا ان يقال في ذلك اعتبار الاقل كما في قولهم اذا انا ذرع
الفعلان وعلى الجملة لا دخل لوصف الوسائط بالكثرة في
في الخلل ويمكن ان يقال المراد باللوازم وبكثرة الوسائط
هنا ما فوق الواحد والاغلب ان يتحقق الخلل بتعدد اللوازم
والوسائط قوله ساطلب اه ادخل السين اشارة الى ان البعد
وان كان لغرض آخر لكنه لا يريد ان يطلبه الا بالنظر الى الاستقبال
وكذا الحزن والبكا كذا نقل عنه قدس سره ومثل هذه اللطافة
نسب البعد الى الدار والقرب الى ذاتهم والعاشق لا يطلب
بعد المحبوب وان تعلق بغرض نعم يمكنه طلب بعد الدار قوله
لكنه اخطأ انما جعل ذلك خطأ في نظر البلاغة فانه لا يفهم
من العبارة وان كان له وجه صحة في الجملة من استعمال المجرد

د في مطلوع خلو العاين مجاز اثم الكناية بذلك عن الفرح وينبغي
ان يعلم ان المسطور في كثير من كتب اللغة ان السرور مصدر
متعد بجعل مبنيا للمفعول هنا لكن المتبادر من تعريف الصحاح
انه لازم فيلزم العطف على الفرح قوله اطيب نفسا اي طيب
بالتخفيف من طاب على ما قال في المطول من انه اراد
بطلب الفراق طيب النفس به ويلوح عنه ايضا تنكير نفسا
ولكن عطف واوطنها يشعر بانه من التطييب قوله حين
الجري في اكثر النسخ بالتذكير على تاويل الفرس الذي
هو مونث سماعي بالخيل قوله كانها تخرج فيه اشارة الى
ان اطلاق السبوح على الفرس مجاز نظرا الى ان السبوح
من يسبح في الماء على ما في الاساس ومن المجاز فرس
سابح وسبوح يعني ان المناسب للاسعاد والاعانة في الغزاء
والشدايد شدة عدو الفرس والظاهر ان يجعل السبوح
هنا من السبح بذلك المعنى الا ان يقال السبح حقيقة في الماء
على ما فهم من الاساس مع انه يلوح الفرق نظرا الى انها في
الاصل ما يعرك من الماء وقد يجي المستلي بها الا السابح
قوله فاعل الظرف يجوز ان يكون مبتدأ خبره الظرف
الاول والظرفان الاخيران بحالهما والاول حال من
ضمير الخبر فكانه لم يلتفت الى ذلك قدس سره باعتبار انه
لا فائدة يعتد بها في تقديم الخبر قوله والجندل ارض ذات
الجندل بسكون النون كما هو المناسب هنا للجارع وبفتح النون

وكسر الدال ارض ذات حجارة كذا يفهم من كتب اللغة فما ذكره
قدس سره بيان المراد من اطلاق اسم الحجارة على موضعها او تثبت
عندي الرواية في البيت بكسر الدال فيكون سكون النون لضرورة
الشعر لكن لا ضرورة في النحو ولا يشهد لتلك الرواية قوله في السجع
هدير الحمام ونحوه اعلم ان اطلاق السجع على تصويت الحمام
والفاختة حقيقة على ما في الاساس واطلاق الهدير على
الاول حقيقة وعلى الثاني مجاز والحمام في اللغة على ما هو المشهور
ما كان ذا طوق من الفواخت والقماري واشباه ذلك فهو
نحوه مرفوع اي السجع هدير الحمام ومثل هديره اي هدير
الفاختة او مجرور فالهدير لعموم المجاز في تصويت الحمام والفاختة
ذكر في الديوان سجعت الحمام اذا طربت في صوتها ومن
ذلك سجع الفاختة وهو ان تخيلها على جهة واحدة
والاغلب بالبيت ان يراد بالحمام مجرد ما يقال بالفارسية
كبوتر على ما في المقدمة ونحوه مثل الفاختة او يراد بالحمام
ما يألف البيوت ذكر في الصحاح الحمام عند العامة الدواجن
فقط قوله يشهد به العقل والنقل لا يخفى ان شهادة النقل
مسموعة بناء على نقل الصحاح لكن شهادة العقل مجروحة فانها
سلمت فيما اذا كان الغرض من التصويت سماع الصوت واما
اذا كان اظهار النشاط كما يظهر للبلابل عند رؤية الازهار
والاوراد ولا شك ان هذا هو الغرض هنا فاذا جعل
الرؤية ايضا من اسباب الامر بالتصويت قوله والا فلا يخل

يخل بالفصاحة يعني ليس اخلالهما بها الا من جهة ما يلزمهما من الثقل
والاستكراه من حيث هما لا جهة لاخلالهما بها وهي بخلاف الكراهة
في السمع لانها معنى مناسب للاخلال من غير ملاحظة للثقل وتحقيقه
اذ جوز (يجوز) ان موجب كل من التنافر وكثرة التكرار الكراهة
في السمع دون الثقل والتنافر قوله والكيفية عرض الاول
في مثل ذلك المقام ان يكتفى بالمعنى العرفي للفظ الملكة
والكيف قوله النقط والوحدة والوجود اذ عندنا على مذهب
من لم يجعلهما من الامور الاعتبارية او من مقولة الكيف قوله
ليدخل فيه مثل العلم لا اقول الانصاف ان في صورة العلم
التفصيلي لكل معلوم علم منفرد وليس فيها علم واحد تقتضي
انقسام كل بالذات بل بتبعية المعلوم انقساما عرضيا واما
في صورة الاجمال فعلم واحد متعلق بالمجموع لا انقسام فيه
لا بالذات ولا بالعرض وابتني هذا واعترض ايضا بالكيفية
المركبة لتوقف تصورها على تصور اجزائها اللهم الا ان يراد
بالغير ما هو خارج عن حقيقته على ما هو المناسب لاصطلاح
المتكلمين من ان الغير ما يتصور الانفكاك من الجانبين واعترض ض
بالكيفية النظرية وانت خبير بانه لا اشكال بنفس الكيفية النظرية
التي لا يكون العلم بها نظريا بل هي بالكيفية التي ادراكها نظري
اللهم الا ان يقال المقصود بالتوقف المنفي التوقف الذاتي
الذي لا يمكن زواله اصلا كما في الاوضاع النسبية بخلاف المعلوم
النظري فانه قد يكون ضروريا للنفس القدسية قوله اشعار بانه الخ

يعني في ذكر الملكة اشعار بان من يعبر عن مقصوده بلفظ فصيح
من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا لانتفاء الملكة سواء كان
في التعريف لفظ آخر صريح يخرج مجرد هذا التعبير عن ان يكون
فصاحة او لم يكن فلا يرد ان اللام في المقصود للاستغراق فيلزم
ان لا يكون ذلك التعبير فصاحة مع انه لا يبعد ان يقال ليس
في لفظ المقصود اشعار بذلك فان اللام يجوز ان يحمل عليه
بمعونة المقام لانه وجه ظاهر فيه قوله مع فصاحته اعلم ان
الفصاحة مطلقا ليست شرطا في البلاغة على ظاهر كلام المفتاح
ولكن يبعد ان يختار التفصيل ويقال بل مجرد الفصاحة المعنوية
شرط فيها الا ترى ان مرجعها علم البيان الذي هو جزء علم البلاغة
بخلاف مرجع الفصاحة اللفظية فانه الحس او اللغة او النحو
او الصرف تامل قوله الى ان يعتبر الخ لم يكن مقتضى الحال هو الخصوصية
على اي وجه وجدت في الكلام بل اذا كانت مقرونة بالقصد والاعتبار
زاد الاعتبار وبالغ حتى جعله نفس مقتضى الحال قوله مع الكلام
انما لم يقل في الكلام لانه قيده بالمقيد اصل المعنى فالخصوصية
خارجة عنه متضمنة معه واما وجه تقييده به حتى احتاج الى
ايثار كلمة مع على في فهو الاشارة الى ان مقتضى الحال يجب ان
يكون زايدا على اصل المعنى لا يقال قد يقتضي الكلام الحال ان يراد
الكلام مقتصرا على اصل المعنى فيما اذا كان المخاطب بليدا لانا نقول
هذا الاقتصار في اللفظ امر زايد مفيد لتنامي البليغ ببلادة
المخاطب قوله خصوصية الصوب هنا الخ فان المراد بها النكات

والمزايا المختصة بالمقام والخصوص بالضم مصدر
فالحقت به ياء النسبة واما ما في الصحاح من ان الافصح
الفتح فباعتبار انه بصدد ان يعد مصدرا محضا بكونه
والخصوص بالفتح صفة فبالحاق ياء المصدرية صار
بمعنى المصدر قوله وتحقيق ذلك يعني ان التحقيق ان مقتضى
الحال ليس نفس الكيفية بل مطلق الكلام المكيف بذلك الكيفية
والتراكيب المشتملة على الخصوصيات الصادرة عن البلغاء جزئيات لذلك
الكلام الكلي مطابقة له بمعنى صدقه عليها والظاهر ان المطابقة
هنا بمعنى الموافقة عنده قدس سره كما يقال طابق النعل بالنعل
وانما لم يحمل قدس سره امثال المطابقة على اصطلاح المعقول
لانه عكسه وتطابق الاصطلاحين ليس بشرط وسيجيء في
تعريف علم المعاني تتمة لهذا التحقيق وسنذكر ان شاء الله تعالى
في تحقيق هذا الكلام ما يليق بالكلام قوله فان مقامات الخ
فان قيل قد يختلف المقام مع اتحاد المقتضى فان التعظيم
والتحقير يقتضيان الحذف قلنا المراد تفاوت المقام بحسب
الاقتضاء ~~والتحقير يقتضيان الحذف~~ ولا شك ان احد ف
الاقتضاء يوجب اختلاف المقتضى قوله لان الاعتبار الخ علة
لعلة قوله فان مقامات الكلام قوله كون زمانا اوجب
ذلك التوهم الانطباق فان الامر الزماني المتمكن مطابق
للزمان والمكان وبقدرهما قوله اي خالف كل واحد منها
فيه ان مقام كل من المذكورات لا يباين مقام خلاف كل منها

وأجيب بان الكلام على التوزيع بان يراد ان مقام التنكير
منزويا بين مقام خلو ذكره من التعريف ويمكن ان يقال ان الضمير
راجع الى واحد وقد ذكر في ضمن كل وتختار ان الضمير
مطلقا معرفة وان عاد الى النكرة وتجعل اضافة الضمير
الى المحذوف للعهد قوله مقام تقييده اي تقييد احد المذكورات
قوله يؤكد هذا ناظر الى الحكم والتعلق قوله او اداة قصر هذا
بالنسبة الى الحكم والتعلق قوله او تابع بالنظر الى المسند
والمتعلق قوله او شرط مخصوص بالمسند قوله او مفعول ممكن
جريانه في الثلثة الاخيرة قوله واعلم بعد لان الظاهر ان
يذكر المخالف من نكتة قد يترك كما في المسند اليه من خواص
التطويل قوله ليس لتلك الكلمة وكذا للمشارك مقام تلك الكلمة
ليس له مع غيرها وانما نفهم ذلك باعتبار انه يصدق عليه
انه كلام مع صاحبتها وانما قيدها بالمشاركة لان صورة المشاركة
مشتملة على زوائد ومحتاجة الى البيان قوله في اصل المعنى لان جميع
ما يلزم من اختلاف مقام المراد فتبين قوله بالشرط لا يخفى
ان الفعل في نحو ان ضربت نفس الشرط لا مقترن به فكانه اراد
بالشرط اداة الشرط قوله وارتفاع شان الخ فان قيل اصل
الحسن الذاتي يحصل بالمطابقة فالارتفاع بكمالها لا بنفسها والانحطاط
يقتضي ثبوت اصل الحسن فلا يكون بعدمها قلنا كمال المطابقة
مطابقة ايضا فصح ان يقال الارتفاع بحسب المطابقة كما ان اصل
الحسن ايضا بذلك الحسن ثم اضافة العدم للجنس لا للعهد والمعنى

والمعنى الانحطاط بجنس العدم المطلق المتعلق بجنس المطابقة
لا بعدم هذا الجنس بالكلية لكن ينبغي ان يحمل الكلام على البليغ نكتة
وان جاز ان يحمل على الفصيح ايضا ويمكن ان يقال اصل الحسن
بالفصاحة والارتفاع بالمطابقة والانحطاط بعدمها اصلا
اصلا الا ترى ان صاحب المفتاح قال واذا تقرر ان البلاغة
بمرجعيها وان الفصاحة بنوعيها مما يكسو الكلام حلة التزيين
ويرقيه اعلى درجات التحسين فعلى هذا يحمل الكلام على الفصيح
حسن قوله بالمحسنات البديعية من حيث يبحث عنها في علم
البديع وانما قيدنا بذلك لان تلك المحسنات من جملة
اقتضاء الحال اياها موجبة للحسن الذاتي فيبحث عنها من
تلك الجهة في علم البلاغة وكذا ذكر التفتازاني ان الرياء هو
من المحسنات البديعية في علم المعاني قوله يعني اذا علم
ان ليس الى اخره فيه اشارة الى ان الفاء في قوله فمقتضى
الحال الخ للتفريع وانما لم يحمل على التعليل لان الكتاب على
مقتضى الذوق السليم ان يقال فالاعتبار الكتاب هو مقتضى
الحال مع ان التفريع انسب قوله اضافة المصدر الخ ينبغي
ان يعلم انه قد يستفاد من اضافة المصدر العموم بحسب
القرائن كما في سائر الاسماء المضافة والمعرفة باللام لكن
افادتها للحصر غير ظاهر الا ان العموم قد يستلزم كما في
قولهم ضربي زيدا قائما فانه اذا كان جميع الضربات
المخصوصة في حال القيام لم يحصل شيء منها في غيرها لامتناع

انه يحصل شخص في حالين واما البحث اعني قولنا وارتفاع في
فان كان الباء للسببية القريبة كما هو المتبادر فالعموم فيه ايضا
يستلزم الحصر فانه لا يتعدد السبب القريب لكن المفهوم من الحاشية
التي كتبها قدس سره على المطول ان في هذا المقام انها مطلق السببية
وعلى هذا التقدير فان كان الحصر بمعنى ان الارتفاع ان يتحقق
بهذا السبب لا بغيره بمعنى انتفائه فاللزوم مسلم لكن لا يلزم الاتحاد
والمساواة بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب كما لا يخفى
وان كان بمعنى انه لا مدخل لغيره فاللزوم ممنوع فانه
ورد في الحديث لا صلاة الا بفاتحة الكتاب وايضا لا صلاة
الا بالطهور ولا تناقض فليتأمل قوله فقد علم ان المراد في
الظاهر ان المراد بيان الاتحاد بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب
لكن لا يلزم ذلك اصلا مما تقدم ولذا كتب قدس سره في الحاشية
ان المقصود الاتحاد او المساواة قوله والا لما صدق في كتب
قدس سره في الحاشية ان الحصرين متنافيان فيبطل احدهما
على تقدير ان يكون بينهما عموم مطلق فانه يكذب في الاخص
لتحقق الارتفاع في فرد آخر من الاعم ويبطل كل منهما فيما اذا
كان بينهما عموم من وجه او تباين كلي وقد بحث لان بطلان
احد الحصرين لا على التعيين لازم واما بطلان كليهما او احدهما
بالتعيين فغير لازم قطعا سواء وجد العموم من وجه او
التباين او غيرهما ومما يتوهم في جميع الصور من بطلان كليهما
فغير صحيح والجواب انه لما ابطل الجزء الايجابي من الحصر في

العلم ابطل الجزء السلبي من الحصر في الاخص لا وجه لبطلان
الباطل الاول المبطل بخلاف ما اذا وجد العموم من وجه
او التباين فان الايجابي من كل منهما يبطل السلبي من الآخر
عند العموم ولم يبعد ان يقال صدق الجزء الايجابي من
الحاصرين امر مقرر عند العموم فالكلام في الجزء السلبي
فاذا لم يكن الاتحاد ولا المساواة يبطل الجزء السلبي من
الحصر في الاخص على تقدير ان يكون بينهما عموم مطلق و
يكذب الجزآن السلبيان منهما على تقدير التباين الكلي
والجزئي فافهم قوله نصب على الظرف لا يخفى انه يجوز
ان يكون صفة مصدر يسمى فان التسمية هنا بمعنى الاطلاق
كما يقال سمي زيد انسانا اي اطلق لفظ الانسان عليه
واما انه انتصب على المصدر فلا يلتفت اليه كما صرح به
السيد الشريف في اول الفن الثالث من شرح المفتاح قوله
ويتماثلان اي فردان احدهما في غاية الكمال والآخر
في غاية النقصان فكانه اعتبر البلاغة امرا ممتدا له طرفان قوله
لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حد
الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه قوله لا يكون
من الطرف الاعلى لان الاصل في طرف الشيء ونهايته ان يكون
امرا واحدا شخصيا لا يقبل اصلا في الابتداء والانتهاء
جعل ذلك الامر طرفا فظهر انه لا يكون القريب حينئذ
من الطرف وقد يراد بالطرف نوعا وماهية واحدة مع

٢٤٢

تعدد

تعدد افرادها فان الملحوظ في الطرفين انما هو نفس النوع و
فيه وتعدد الافراد لا يوجب تعدده من حيث هو نعم ان
القريب من النهاية لا يتناول مبداه وبعض افراد الوسط
والتعبير بالنوع انما يصح في جميع الافراد لا ببعضها على ان التعبير
عنه بها محل خفاء في الاحكام الخاصة بالقصد فانه لا يظهر
ان يقال زيد وعمرو والى غير ذلك من الافراد نوع قوله وهو
ما اذا غير الكلام عنه لا يقال يصدق التعريف على الطرف الاعلى
والمراتب المتوسطة ايضا لانا نقول عموم ما في قوله ما دونه اي
الى مرتبة دونه يدفع ذلك قوله وان كان صحيح الاعراب
هكذا وقع في الايضاح ايضا لكنه لو قيل وان كان فصيحا
لكان احسن قوله تفاوت المقامات ينبغي ان يجعل متناولا للتفاوت
كمية اي قلة وكثرة كما انها متناولة للتفاوت كيفية ومناسبة او سمع هذا الرجل
قوله سوى المطابقة لا يخلو عن ركاكة فان البلاغة هي
المطابقة والفصاحة فتصير بمنزلة ان يقال بلغ هذا
الرجل رجل سوى هذا الرجل قوله متصفا بصفة يعني صفة
يتميز بها في العرف ويتميز كالفصيح والبليغ بخلاف ما اذا اتى
بمطابقة او جناس او نحو ذلك فانه لا يفيد تمييزه واتصافه لا يتميز
بنحو المطبق والمجنس مثلا كما ذكره قدس سره في الحاشية على
المطول اقول الظاهر ان يقال ان هذه الوجوه محسنات
للكلام فهي تابعة لبلاغته دون بلاغة المتكلم نعم ان اتصاف
المتكلم بتحسين الكلام بها تابع لاتصافه اي المتكلم بالبلاغة

في على تقدير ان يكون بلاغة الكلام مشروطة ببلاغة المتكلم كما ذكره
صاحب المفتاح وحققه المحقق الشريف اول شرحه قوله والبلاغة
في المتكلم الخ انت خبير بان ملكة الاقتدار على كلام بليغ في
نوع من المعاني لا يكفي في بلاغة المتكلم فتصحيح التعريف يمكن
بالعناية على قياس ما سبق في فصاحة المتكلم لا يقال التنكير ا لموصوف
عامة على ما علم في موضعه لانا نقول البشر لا يقدر على تاليف
مثل القران قوله ان البلاغة في الكلام هكذا قيل في الايضاح
والاحسن ترك التفصيل حتى يعم البلاغة في المتكلم ايضا قوله
اي ما يجب ان يحصل الخ لا يخفى ان هذا التفسير يدل على ان
المرجع اسم مكان او مصدر بمعنى المفعول اي المرجوع اليه على
الحذف والايصال كما يقال مرجع الجود هو الغني لكن المناسب للمتن
ان يحمل على المعنى المصدري بتوجيه كلمتين الى كما في قوله ومرجع
الجود الى الغني ويمكن ان يقال هذا بيان لمعنى مجموع الكلام
بحسب المال لا لتحديد المرجع فان مال رجوع البلاغة الى الاحتراز
انه امر ضروري فيما تامل قوله والا لربما فيه اشكال لان قوله
والا الخ اما نفي للاحتراز فيرد عليه انه لا يصح حسنه لفظا
بل معنا فانه اذا لم يتحقق الاحتراز ان يكون الكلام غير مطابق
قطعا واما نفي لكون الاحتراز مرجعا فيتوجه عليه انه لا يصح
قوله حتى يكون بليغا اللهم الا ان يقال كلمة رب للتحقيق
على ما قال ابن الحاجب فحينئذ يصح جعل الانتفاء احتراز
او يقال انها للنفي للمنافاة بين النفي والعلم والظاهر هو الجمع

نفي

النفي الى آخر القيود اعني قوله فلا يكون بليغا في بعض جعل الانتفا لكون
الاحترازين جميعا وهو بعيد ان يختار النوع الاول بان يجعل قوله
والآخر دليلا على ان ما يبين مستلزم لكون الاحترازين جميعا واجبا
الحصول في البلاغة وقوله فلا يكون بليغا متفرعا على قوله غير مطابق
بدليل ما يبين في تعريف البلاغة من اعتبار المطابقة فيها ولذا
قال في المطول لما مر في تعريف البلاغة فليس متفرعا على نفي كون
الاحترازين جميعا تأمل قوله والى تمييز الاحسن الخ ابدا ان يقال
والى الاحتراز عن الخطأ الاخلال بالفصاحة اللهم الا ان يراد به
التمييز بحسب الخارج لا بحسب العلم كما يشعر به قول الشارح فيما
بعد يعني به يعرف تمييز السالم قوله ويدخل في تمييز لو لم يقيد التمييز
بالكلام لم يحتج الى هذا الاحتراز لكنه تابع في ذلك لما فعله
المص في الايضاح نظرا الى ان البلاغة موقوفة على فصاحة الكلام
اولا وبالذات وعلى فصاحة الكلام ثانيا قوله منه اي بعض الظاهر
ان ملابس مبتدأ خبره منه لكن المناسب بحسب المعنى العكس على
ما حققه قدس سره في شرح الكشاف قوله بالحس قال قدس
سره في شرح المفتاح الذوق يطلق على النوع المدرك للعلوم
من حيث كما لها في الادراك بمنزلة الاحساس قوله او يدرك بالحس
الظاهر العطف بالواو قوله فقد سهى سهوا ظاهرا وذلك
لان المقصود بيان الاحتياج الى العلمين من المعاني والبيان نظرا الى ان
البلاغة تتوقف على الامرين من الاحتراز والتمييز وان بعضها يبين
في احد العلوم المذكورة وبعضه يحصل بالحس ونفي التقييد

التقييد المعنوي الذي لم يدرك بهذه العلوم ولا بالحس ولو
قيل انه غير ما يدرك بالحس احتمل ان يحصل بالعلوم فلا
حاجة الى علم البيان مع قوله مزيد اختصاص لهما بالبلاغة
اقول لا يظهر ذلك على ما ذكره المص من ان البلاغة ترجع
الى امرين الاول الاحتراز لاعتبار المطابقة لمقتضى الحال المفيد
للمعنى المراد من الخصوصيات الزائدة على اصل المعنى الثاني التمييز
لاشتراط الفصاحة في البلاغة ولا شك ان التمييز يحصل بعلوم
من جملتها علم البيان لا يقال المقصود الاصلي في البلاغة اداء
الخصوصيات بالطرق المختلفة الوضوح بحيث لا يكون فيها تعقيد
معنوي لانا نقول الظاهر ان تلك الطرق من التشبيهات و
المجازات والاستعارات والكنايات المذكورة في البيان غاية
هو بالنظر الى اصل المعنى لا الخصوصيات نعم لو اعتبر بالنظر
الى الخواص وجعل البلاغة عبارة عن اداء الخواص وايراد التشبيه
والمجاز والكناية كما فعله صاحب المفتاح لتم الكلام قوله
الفن الاول انت خبير بان الفن عبارة عن الالفاظ فالحمل
بطريق الاسناد المجازي للعلاقة الشديدة بين اللفظ والمعنى اللهم
الا ان يراد بالفن المعاني كما قيل الفنون الادبية بقي ان
الظاهر كون اللام في الفن للعهد الخارجي ونسبته عهدية
الا باعتبار ذكران ما يحترز به عن الاول علم المعاني فالحمل غير
محتاج اليه مع ان الخبر اي علم المعاني هنا اعرف والمتعارف
كون المسند اليه اعرف قوله لكونه منه كالجزء ابتدائه اصالة يعني

حـ
في
مع ان الالفاظ دوال المعا
يقال ... لو الدخل بالفعل

لكون المعاني نازلة منزلة كائنة ناشئة من البيان حال كون هذه المنزلة
مشبهة بمنزلة المفرد كائنة من المركب هكذا يستفاد من شرح المفتاح
وقال قدس سره في شرح المفتاح في قوله صلى الله عليه وسلم انت
مني بمنزلة هارون من موسى اي قريب مني بمنزلة قرب هارون
من موسى فالمعنى هنا لكون قرب المعاني من البيان بمنزلة قرب المفرد
من المركب قوله اي ملكة يقتدر بها ينبغي ان يراد بتلك الملكة كيفية
نفسانية يقتدر بها على معرفة جميع المسائل اما بالاستحضار لكونها معلومة
مخزونة عندنا او بالاستحصال ما كان مجهولا عندنا وهنا امور لا بد من التنبيه
عليها الاول ان ظاهر تقدير القوم يشعر باعتبار ان تلك الملكة
بالنظر الى استحضار المسائل دون الاستحصال الثاني ان كلامهم ربما
يلوح بان منشأها مجرد ادراك القواعد وليس كذلك فان الفقهاء
احتاجوا في معرفة المسائل القياسية الى معرفة العلل المشتركة وما يتعلق
بها الثالث ان تلك الملكة حالة حقايرته تابعة لادراك المسائل
المدونة وغيرها محال مدخل على ما يفهم من حاشية المطول وشرح
المفتاح الشريفي لكن ذكر في شرح المواقف ان الكيفية النفسانية
سميت حالة في الابتداء ثم سميت ملكة بعد الرسوخ فلا يبعد ان
ذاتا الآن يتقدم ديه للقطع باختلاف العوارض الشخصية فالظاهر
هو الاحتمال الاول الرابع انها على الجملة لا يلزم ان يكون سببا
للاقتدار على معرفة الجميع بالكسب فان بعض الفقهاء بالاتفاق
قد يحتاج بعد الفقاهة الى انتظار دفعة في استخراج بعض المسائل
قوله يجوز ان يراد به قد يجعل هذا المعنى جائز من حيث بالنسبة

المدونة

بالنسبة الى المعنى الاول والظاهر العكس لانه اشيع في العلوم
مع ان الملايم بحصر علم المعاني في الابواب ثم انه اعتبر وصفها
بالمعلومية اشارة الى امتناء المعرفة لاحوال اللفظ العربي
ويلوح الى جهة الاطلاع على المسائل سواء كان بحيث واقعا
عرفيا كما هو الظاهر فان لفظ العلم في اللغة حقيقة الادراك
وجوز السيد قدس سره حمله هنا على الادراك وانت بحث
بان العلم في اللغة يساوي التقليد والعلم المدون مخصوص
على زعمه بالعلم ضرورة او دليل هكذا افهم من شرحه
على المفتاح قوله ادراكات جزئية الظاهر ادراك الجزئيات
فان مجرد ذلك يقتضي استعمال المعرفة في ادراك الجزئي
وكانه قدس سره تسامح في وصف الادراك بوصف المدرك
او نظر الى الاستلزام باعتبار ان ادراك الجزئي وان
كان ادراكا كليا جزئي لادراك الكلي من الاحوال ثم انه يمكن
شيء وهو ان المتبادر من ادراكات الجزئيات هنا ادراكات
الفروع المستخرجة من القواعد وليس تلك الادراكات
الجزئيات من الاحوال عادة الامر ان الموضوعات جزئيات
الامر ان قولنا كل كلام مع المنكر يجب تأكيده فرعه قولنا
هذا الكلام الملقى الى هذا المخاطب يجب تأكيده لكونه ملقى
الى المنكر نعم هذا الفرع وسيلة الى معرفة ان هذا التوكيد
المخصوص مناسب لهذا الانكار والجواب ان معرفة الجزئي
٢٤٧ ساوى تصورا والتصديق بحاله على ما في حاشية المطالع

قتأمل قوله كل فرد فرد الظاهر ترك فرد الثاني وكأنه اراد كل فرد
على التفصيل والانفراد والكلام محمول على الوصفية لا على تقدير
المضاف اليه صورة كتقدير الخبرية نحو هذا حلو حامض وعلى
ترك العطف لعدم ظهور المعنى فيها قوله والادغام انت خبير
بان توقف اصل المعنى عليه محل خفاء الا ترى الى قوله الا حلل
قد يجاب بانه متوقف عليه من حيث جريانه على طريق المواضع
والقانون الاصلي جلل قوله ومما شيد ذلك مما لا بد له ينبغي
ان يقيد بتلك الحيثية والا فيجيء ان علم اللغة يبحث عن اسماء
الاشارة من حيث افادتها لاصل المعنى وعلم المعاني يبحث عنها
من حيث انها اذا قصد القرب مثلا يؤتى بذا وعند القصد
الى البعد يؤتى بذلك قوله على ما اشير اليه في المفتاح حيث
قال في تعريف المعاني تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره
وذلك لان المذكور هو الكلام لا الحذف والتقديم وغيرهما
لا يقال كما ان تلك الكيفيات ليست مذكورة حقيقة كذلك الكلام
الكلي الذي هو مقتضى الحال على ما زعم الشارح ليس مذكورا
حقيقة واعتبار ذكر الكلي منها يحتاج الى تأويل لانا نقول يشاع
وصف الكلي باعتبار وصف الافراد فانهم جعلوا وجه التشبيه
حسيا نظرا الى الجزئيات وان ماهيتها موجودة باعتبار الافراد وقد
اما وصف الكيفيات بالمسموعية التي من اوصاف الكلام كما
في عبارة المفتاح وغيره فليس شايعا بتلك المثابة ثم الانصاف
ان كلام القوم من صاحب المفتاح وغيره في اكثر المواضع

صح يدل على ان مقتضى الحال نفس الكيفيات حيث قالوا انكار المخاطب
يقتضي تأكيد الكلام والاختصار يقتضي الحذف اقول ومما يؤيد
ذلك ان الباعث على اعتبار الخواص في الكلام قد يكون غير
ما يقتضي افادة اصل المعنى ومثل ذلك كثير قوله وصرح به في
شرح لا يخفى ان تصريح المفتاح اولى بالقبول من تصريح الشرح
قوله لانها عين مقتضى الحال وفيه بحث لان تلك الاحوال جزئيات
مطلق الاحوال التي هي مقتضى الحال والاولى ان يجعل مقتضى
الحال امرا معنويا يجيء من قبيل ما يستفاد من اعتبارات اللطيفة
فان الانكار يكفي في دفعه التأكيد سواء حصل في ضمن اللفظ
العربي او التركي او غيرهما بل لو حصل للمخاطب العلم بذلك التأكيد
المعنوي بلا اعتبار لفظ لكفى وعلى هذا اعتبار المطابقة
بين اللفظ ومقتضى الحال ظاهر جدا فان اتيان الكلام واللفظ
بعد المعنى قوله واحوال الاسناد ايضا بهذا التحقيق اذ في
التحقيق ان الاسناد ليس بلفظ فلا يكون البحث عن احواله من
مسائل هذا الفن الباحث عن احوال اللفظ وانه في ايضا ان
الاسناد من اجزاء الكلام الذي هو موضوع الفن ولا يكون
موضوع المسئلة كذلك مع ان المحقق الطوسي صرح بان موضوع
المسئلة قد يكون كذلك بقي امر آخر هو ان تلك الاحوال ليست
من الاعراض الذاتية بالمعنى الذي حقق في موضعه بل هي امور
مقارنة للكلام ولو سلم فهي عارضة من الموضوع اي اللفظ العربي
والجواب ان رعاية ذلك الامر واشباهه لازمة للعلوم الحكمية

وأما في الفنون الأدبية فقد لا يظهر فإنه قد يجعل الفن الأول عبارة عن
علم أو صناعة أو اصطلاحات وتنبيهات وبيان أحوال متعلقة بآ
باب واحد في الجملة على ما ذكر قدس سره في شرح المقاصد قوله
بمجرد اصطلاح في كون ذلك اصطلاحا محل خفاء وحمل العبارة
أن يقال إن التخصيص في التعريف بمجرد أن نظر المدون مقصور على
اللفظ العربي قوله وينحصر المقصود من علم المعاني قيل كلمة من إما صلة
المقصود فيلزم أنه يخرج تلك الأبواب عن علم المعاني لأن المقصود
من الشيء خارج عنه وإما تبعيضية فالحصر حصر الكل في الجزئيات
وأما بيانية فلا فائدة في زيادة المقصود لأن الفائدة ليست إلا
أن تعريف العلم وبيان الانحصار والسؤال الآتي داخل في
العلم دون المقصود فلو لم يزد المقصود لم يستقم الحصر فإن تلك
الأمور ليست من جملة الأبواب وعلى تقدير كونه من للبيان لا يستقيم
الحال ويمكن أن يجاب عنه بأن كلمة من بيانية وصلة المقصود
محذوف أي المقصود من الفن وذلك لأن الفن عبارة عن الألفاظ
المفيدة للعلم ولبيان الانحصار وغيره لكن المقصود من جملتها
هو العلم وأجيب بأن من تبعيضية نظرا إلى جعل المبادئ والموضوع
داخلا في العلم لكن المقصود هو مسائل العلم وأنت خبير بأنه لا
يدفعه اختصاص تعريف المعاني فيما يتعلق بالأصول أو الملكة قوله
قائمة بنفس المتكلم ينبغي أن يحمل قيامها بها على وجودها فيها
بالوجود العلمي فلا ينافي أنها تعلق أحد الشيئين بالآخر لكن نقل
عنه في الحواشي أنها متأصلة في الذهن كالعلم والإرادة تأمل

تأمل قوله حقا في هذا المقام هذا مبني على أن المتعارف رجوع
النفي إلى القيد مع أن القوم قالوا بأن للإنشائية لا يقال
قد يكون لبعض الإنشاءات خارج يطابقه نحو أزيد قائم بل يكون
ذلك في جميع الإنشاءات لأن النسبة بين كل أمرين في الواقع
إما ثبوتية أو سلبية على طريق الحصر العقلي لأنا نقول المقصود
خارج يقصد مطابقته فإن طابق فخبر صادق وإلا فكاذب
ويشتمل أن يعلم إذ لا دلالة للكلام ولا إشعار فيه إلى المطابقة
وقصدها فلا يناسب تقييد مطابقة أو لا مطابقة هنا بالقصد
وبهذا التقدير اندفع ما يقال إنه إذا صدر الضرب من المتكلم
في الحال دون الاستقبال فيجب أن يكون اضرب صادقا لا كاذبا
لصدور الضرب في أحد الأزمنة الثلاثة أي الحال وكذا
ما يقال إن الأخبار الإيجابية الاستقبالية كلها كاذبة لانتفائها
في الحال ووجه الدفع أنه يقصد مطابقة النسبة الاستقبالية
ولا يخفى أنه لا دفع بمجرد التقييد بأحد الأزمنة الثلاثة قوله
يحصل من اللفظ ويكون إلى آخره وذلك لأنه إذا قال المتكلم
اضرب يتصف بطلب الضرب ويعد طالبا له عرفا بمجرد اللفظ
بهذا اللفظ أقول يحصل الفرق بين الخبر والإنشاء بما يشير إليه
من أن الخبر يقصد فيه مطابقة النسبة المفهومة للخارج بخلاف
الإنشاء والأفعل من الأمر والنهي يدل على نوع طلب مخصوص
فإذا لم يكن في نفس المتكلم هذا النوع يدعيه بل يلزم أن يكون
كاذبا وإذا كان كذلك يكون صادقا لكنهم اعتبروا الصدق

والكذب باعتبار مطابقة النسبة المفهومة للخارج وعدمها فتأمل
قوله ومع قطع النظر عن الذهن وانت خبير بان هذا في الظاهر
مخصوص بالقضايا الخارجية دون الذهنية مثل شريك
الباري ممتنع بل مثلها سوى الواجب تعالى ممكن والتحقيق
ان بين كل امرين مع قطع النظر عن حيثية دلالة الكلام و
ادراك الذهن وفهمه منه نسبة على وجه نقيضه ضرورة العقل
والاستدلال البرهاني تقصد مطابقته في الخبر فان طابق
فصادق والا فكاذب قوله وهذا معنى وجود النسبة الخارجية
اي ما ذكرنا من ثبوت النسبة في الواقع بين الشيئين المذكورين
مع قطع النظر الواقع عن الذهن معنى وجود النسبة الخارجية
فليس الخارج هنا بمعنى ما يراد في الاعيان حتى ينافي ما اشتهر
من ان النسبة ليست بموجودة خارجية بل معنى الخارج هنا
خارج الذهن اي الواقع في نفس الامر قوله لا جهة لتخصيص
قيل الجهة ان الخبر اعظم شأنا واكثر نفعا واشتماله على النكت واصل
لكثير من الانشاء ولا يخفى ان هذه النكتة في التخصيص مما لا يستفاد
من العبارة قوله على انه لا حاجة اليه انت خبير بان ذلك مبني على
ان كل لفظ في الكلام البليغ مطابق لمقتضى الحال وهذا محل تأمل
قوله قد سبق اشارة ما اليه فيه رمز الى وجه تسمية هذا البحث بالتنبيه
الا انه لا ينفع في جعل الحكم تنبيها بمجرد الاشارة والعلم بمضمون هذا
الخبر تأمل قوله غير معتقد لو قال معتقدا خلافه لكان بثبوت
الواسطة اظهر قوله والكلام في ان المشكوك الحق انه خبر فانه

فانه دال على الحكم ولا يلزم منه ان يكون القائل به حاكما بذلك
الحكم لجواز تخلف المدلول في الدلالة اللفظية قوله بدليل انما
يصح الدليل في التعريف لانه تعريف لفظي ومآله الى التصديق
وبيان الموضوع له قوله فان ابن جعلهم الخ لا يخفى ان تسليم
لا يثبت ما ادعاه هذا القائل في جانب الصدق اصلا فانه
يجوز ان يكون الصدق مطابقة الاعتقاد مع الواقع فلذلك
لم يتعرض قدس سره لحاله بل يقول لا يثبت مدعاه في جانب
الكذب ايضا لجواز ان يكون الكذب عدم مطابقة الاعتقاد
مع موافقة الواقع الا ان هذا الاحتمال بعيد جدا فلذلك
لم يلتفت اليه قدس سره والاستدلال على بعض المدعى او
لرد قول الخصم ومثله شايع قوله بشاهده ان او اللازم انت
خبير بان هذه المؤكدات تأكيدات لما دخلت عليه من المشهود به
لا لشهادة المنافقين المدلول عليه بقوله يشهد وهذا هو
الظاهر المتعارف ولو سلم فالظاهر من المتن ان الجواب الاول
رجوع التكذيب الى يشهد نظرا الى انه خبر على استمرار الشهادة
او الشهادة الخالصة او برجوعه الى الخبر اللازم لنشهد على
تقدير كونه انشاء وهذا الخبر هو الاخبار عن كون المشهود به
على وفق الاعتقاد واما رجوعه الى الخبر الذي تضمنه هذه
المؤكدات على ما ذكره قدس سره فجواب اخر لكن المص
ذكر في الايضاح الذي بمنزلة الشرح على التلخيص ان الجواب
الاول هو ان المعنى نشهد بشهادة و الحات فيها قلوبنا

الثنا كما يترجم عنه ان واللام واسمية الجملة والتكذيب في
قولهم نشهد وادعاهم فيه المواطأة **قوله** مع الاعتقاد
بانه مطابق الظاهر من تقريره قدس سره ان الظرف حال
اعني من الخبر اي من مطابقته وان الضمير في قوله راجع الى
الاعتقاد وقد فسر في الصدق باعتبار انه مطابق ويراد
في الكذب اعتقاد انه غير مطابق واختلف الراجع و
المرجع في ضمير واحد لكن تفسير الكذب ثم نص في الموضع
والاوفق ان مع الاعتقاد ظرف لغو للمطابقة على انه متدارك
لكن لا للمعمول المذكور اعني الضمير الراجع الى الخبر على ما هو
الموهوم من الصيادة وسوق الكلام بل للمفعول المحذوف بقرينة
المقام اي الواقع والمعنى صدق الخبر مطابقة نسبة المفهوم
للنسبة الخارجية والنسبة الذهنية للمتكلم والضمير في قوله عدمها
راجع الى المطابقة وفي قوله معه راجع الى الاعتقاد بالمعنى
السابق والظرف متعلق بضمير عدمها ومثل ذلك جائز على
ما صرح به المحققون في بحث النسبة من شرح المفتاح لكن المعنى على
السلب الكلي اي الكذب عدم مطابقة الواقع والاعتقاد معا
وان احتمل رفع الايجاب الكلي او نفي القيد فقط اعني الاعتقاد
قوله ضرورة توافق انت خبير بان اعتقاد المطابقة يستلزم
قطعا مطابقة الاعتقاد وان لم يكن بين الواقع والاعتقاد
موافقة لان العاقل انما يقصد الحكم الذي يعتقد انه مطابق للواقع
وكذا الحال في الكذب لانه اعتقد انه غير مطابق اعتقد خلافه

فيه **قوله** حصر واضداده لا يخفى انه لا فائدة في الحصر الا ان كثرة الافراد
للخبر كانت انفع للمستدل القائل بالواسطة **قوله** على سبيل منع
الخلو ينبغي ان يعلم ان منع الخلو في المشهور الحكم بالتنافي في
الكذب فقط من غير تناف في الصدق فيجوز الاجتماع في
الصدق فيتحد الخبر الكاذب والخبر الصادق في حال الجمع
فلا توجد الواسطة الا انه قد يطلق منع الخلو على الحكم بالتنافي
للكذب سواء حكم في جانب الصدق بالتنافي او عدمه او
لم يحكم بشيء فيجوز عدم الاجتماع وهو من اهل اللسان فتوجد
الواسطة فيحمل هذا منع الجمع في المقصود اظهر وعلى الحمل
لا يتم الاستدلال لاحتمال غير المقصود تامل **قوله** لكان
اظهر لان عدم اعتقاد الصدق لا يوجب عدم تجويزه
فلا يلزم ان لا يراد الصدق باحد شقي الترديد وانما
التام للدليل اعتقاد عدم الصدق فانه التنافي لتجويزه
اللهم الا ان يتكلف ويراد بعدم اعتقاد الصدق كونه
في غاية البعد عن اعتقادهم بحيث لا يجاوزونه اصلا
قوله احوال الاسناد الخبري لا يخفى انه يمكن في الانشاء ايضا
اجراء جميع تلك الاحوال من الحصر الحقيقي والمجاز العقلي
ومن التأكيد بانواعه وعدمه مثلا اذا كان المخاطب بعيدا
عن الامتثال يؤكد الامر وكان التقييد بالخبري لكونه الاصل
الاعظم الشان **قوله** او بما يجري مجراها مثل قولهم تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه ومثل الجملة الخ وقعت خبرا **قوله** او كونه اي

[illegible]

المخبر عالما لا يخفى ان هذا حكم لازم للحكم باصل القضية مجاز بالنسبة
اليه وكثيرا ما يقصد بالخبر مجاز الحكم اللازم لاصل الحكم فلا فائدة
تمييز هذا الحكم اللازم عن سائر الاحكام اللازمة المجازية و
يمكن ان يقال المراد بالحكم ما يقصد على المتكلم به وانتفاعه
في الجملة وان كان المقصود الاصل هو الوقوع واللاوقوع وبحث في ذلك
في هذا اللزوم كما لا يخفى قوله والمراد بكونه اي انه حينئذ بانه
لم يدع احداث هذا العلم فائدة الخبر او مستفاد منه حتى يقال
اذ لا يعتد بذلك العلم فلا يكون مستفادا منه فائدة
بحسب العرف نعم اطلاق العلم على مطلق حصول الصورة في
اصطلاح الحكماء لكنه قد اشتهر بين الناس وقد يقال في
تصحيح اللزوم بانه حتى حصل للمخاطب اعتقاد بالحكم من المخبر
اعتقد ايضا ان المتكلم معتقد لذلك الحكم اقول وغايته
ذلك فيما اذا كان اعتقاد المخاطب تقليدا واما في غيره فلا
كما اذا كان الحكم بديهيا يحتاج الى ادنى التفات او سماع
قوله وقد ينزل المخاطب اه الاحسن ان يذكر هذا في الاخراج
على خلاف مقتضى الظاهر واعلم ان التنزيل يجري فيما اذا علم الفائدتين
معا او احدهما وكلام المص وان كان ظاهرا في الوجه الاول
لكنه يحتمل الوجهين قوله وينزل العالم بالشيء المقصود التنظير
فان الاية ليست من قبيل تنزيل العالم باحدى الفائدتين
منزلة الجاهل قوله ولقد علموا اللام في لقد جواب القسم
المحذوف وفي لمن اشتراه ابتدائية وضمير المفعول لكتاب الحكي

السحر والشعبذة اي لمن استبدل واختار على كتاب الله تعالى
وليس عطفا على مجموع القسم والجواب ففيه ايضا حذف قسم
او عطفا على الجواب فقط في الجواب لقوله تعالى لو كانوا يعلمون
محذوف اي لما شروا واعلم ان وجه التنظير في الاية ان صدرها
يدل على ثبوت العلم لهم واخرها بنفيه عنهم فان لولا امتناع
الثاني لامتناع الاول الان نفي العلم عنهم لاعتبار خطابي نظرا
الى انهم لا يعملون على مقتضى العلم قيل لا حاجة في الاية الى هذا
التكلف فان حق لو كانوا يعلمون متعلق بقوله لبئس والذم
والرداءة على انتفاء الخلاق والثواب فان الله يوجد
في المباح بخلاف الاول وبالجملة مع ذلك الاحتمال
ليس في الاية استشهاد اقول هذا محتمل لكن سوق الاية
على اتحاد الذم وانتفاء الخلاق ووجه ذلك ان اختيار
ما ليس له نفع كالسحر على النافع الكامل ككتاب الله تعالى
رأي مذموم جدا ولو سلم فرجوع لو كانوا يعلمون الى
صدر الاية هو الانسب ببلاغة القران فان فيها مبالغة من
حيث الاشارة الى ان علمهم بعدم الثواب كاف في الامتناع
فكيف العلم بالذم والرداءة ولا شك ان حمل الايات
على الابلغ واجب بعين ان متعلق العلم وعدمه ليس واحدا
على التوجيه الاول فان عدم النفع والرداءة وان كانا
متلازمين وجودا فهما متغايران مفهوما تامل قوله وما
رميت نفي الرمي باعتبار ان تلك الاثار العجيبة خارجة

لا يعلمون

تلك الرمية قوله فينبغي ان يقتصر الحكم لا يظهر كونه جزاء مسبباً عن الشرط
المذكور اللهم الا على ملاحظة كونه مجملاً للتفصيل الذي اشار اليه بقوله
فان كان المخاطب الخ قوله عن اللغو هذا بظاهره ليس بتام
لعدم انفصاله فاما ان يتم نظراً الى ان الكلام بتمامه خرج لغواً غير
مفيد او يعلم ذلك بطريق المقايسة قوله اي لو يكون عالماً بجواز
ان يراد بالحكم التصديق فالخلو عنه يعني الخلو عن نفسه و
ذاته كما في الخلو عن التردد و لكن يحتاج الى استخدام فان التردد
ليس في التصديق بل في الحكم بمعنى الوقوع و اللاوقوع بل في
النسبة المفهومة من اللفظ و يجوز ان يراد من الحكم الوقوع و
اللاوقوع لكن الخلو عن الحكم بمعنى الخلو عن ادراكه بخلاف الخلو
عن التردد و بالجملة انما يظهر فائدة القيد اذا لم يكن ذلك
الوقوع واللاوقوع متعلق التصور ايضاً بل كان متعلق
التصور النسبة الحكمية كما يفهم من حاشية الشمسية او يقال المتبادر
من العبارة الخلو عن الوقوع واللاوقوع بمعنى التصديق لا التصور
قوله وان كان المخاطب متردداً الخ اقول اذا كان ظاناً
الحكم لكن ظاناً في معرض الزوال مترقباً مجوزاً النقيض ينبغي تأكيد
هذا الحكم اذا القي اليه كما لا يخفى قوله لكن المذكور في دلائل الاعجاز
الخ الاظهر ان يكون ذلك الفرض شرطاً في التاكيد لكلمة ان خاصة
على زعم الشيخ على ما يفهم من المطول نظراً الى انها علم في التاكيد
بخلاف سائر المؤكدات فيمكن التوفيق بينه وبين ما ذكره
القوم من انه يحسن التاكيد في صورة التردد قوله اذ كذبوا

الخ يجوز ان ليس ظرفاً لقال و الحكاية وان القول او الحكاية وقت
التكذيب بل ظرف للمحذوف اي حكاية عن الرسل قولهم انا الخ او
الاستئناف على حذف المصدر اي هذا المحكي صادر اذ كذبوا
قوله مبني على ان تكذيب الاثنين الخ الا ان يقال يجوز ان يغلظ
في المرة بعض لم قال لانا نقول التاويل حينئذ لازم ايضاً
على ما هو المفهوم من العبارة او انه قال نحن حاكياً عن
الرسل قولهم وقت تكذيب الجميع في المرة الاولى كذا في المرة
الثانية كذا قوله والثالثة يؤكد الخ الاظهر ان يقال والتاكيد
استحساناً او وجوباً قوله اي للتخيير فيه ان الاستغراق متعد بنفسه
وادم التعدية لا ينافي فلو يقال ضربت لزيد الا ان يكون ذلك
من تنزيل المتعدي منزلة اللازم ثم تعديته بحرف الجر او يقال ل
الاستغراق متعد بنفسه نظراً الى اصل المعنى لكنه مستعمل
هنا في ايقاع الطلب مجازاً او بتضمين ايقاع الطلب
قوله مقام ان يتردد الخ قال الشيخ الرضي قولهم لان يعرف
بعيد اذ يطلع منه الغرض ولم يقطع سوية وبذلك العبارة هنا
لا تقتضي الا صحة التردد لا التردد بالفعل فلو برد ان
التاكيد على مقتضى الظاهر ثم المتبادر من الاستغراق ان
يكون ايضاً بحسب الملاحظة فقط والا فالظاهر انه مستلزم للتردد
بالفعل الا ان يقال الاستغراق الى جنس الخبر لا الى خصوصيته قوله
وغير المنكر كالمنكر الخ جعل السيد رحمه الله ذلك متناولاً
للسائل ايضاً وفيه ان الكلام يؤكد مع السائل والمنكر معاً على

طريقة واحدة فلا وجه للتبديل الا ان يعتبر زيادة التأكيد بالنظر
الى الانكار قوله على الرمح بعض عرض الرمح فان معنى عرض العود
على الاناء بعيد جدا فهم من كتب اللغة وصح عرض على الاناء المراد بعرض
الرمح هنا هو كونه عرض الرمح في جانب الاعداء اذ لو وضع بحيث
يكون طوله نحوهم كان عادة التصلب للمحاربة فالوضع بحيث يكون
الرمح نحوهم علامة الانكار ويمكن ان يجعل الرمح يعني الاظهار
من قبيلهم عرض العكس وانما جعل علامة الانكار باعتبار انه لو
علم فيهم رماحا لما قدر على ذلك قوله وضعف خطأ الالتفات
قيل ان كان التعبير حاضرا ففيه التفاتان احدهما من الخطاب
الى الغيبة على راى السكاكي والاخر على العكس وان لم يكن حاضرا
فلا التفات الا في الاخر بل مطلقا فانه لا يرتبطان بني عمك فيهم
في الحي اذا جاء الى التعدي فانه قد يجعل شخص من جهة ذكر
اوصاف حاضرا مخاطبا بالخطاب كما يظهر من الابيات ونؤيده
قوله تعالى اياك نعبد قوله تهكم او استهزاء لا يخفى بذلك في التنزيل
المذكور نكتة ظاهرة في المعنى الا الغرض قوله برمحه يقال رماه
بالعدل اي مخيبة به قوله نعت الكفاح اللقف بالكسر الجانب و اي نسبته به
الكفاح المقابلة المحاربة قوله طلب نحو ان الحزن الذي جعل
الناس في جانبه وحصة التكلم بتجنب للتقطر الالفاظ على احد الجانبين
قوله الزحام المزاحمة قوله ان يدرس هكذا وقع بخط قدس
سره في شرح المفتاح وفي كثير من نسخ المرزوقي لكن الاولى على ما
في بعض النسخ ان يداس لان الدرس الاعفاء تحت التراب والدوس

المفهوم
س جعل الشيء تحت الاقدام قوله لان مجرد وجوده لا يخفى ان
من العبارة ان التأمل منه بعد وجوده كافيا لا مجرد وجوده
نعم لو قال وجوده لا يكفي في ترك التأكيد بالنسبة اليه كما يستفاد
حينئذ من العبارة لكان تاما قوله وهذا الحكم قيل ان المخاطب
النبي و آله واصحابه عليه وعليهم الصلاة والسلام لا يصح انكاره
احد منهم ويمكن ان يقال كثيرا ما يلاحظ حال السامع ايضا
كما هو المناسب ههنا فان المقصود تقبيح الكفار باعتبار انكارهم
فالمقصود من المخاطب في عبارة الشرح ههنا ما يتناول السامع
ايضا بان يحمل على ما يلاحظ حاله ويفهمه بالكلام قوله نظير
لتنزيل في اللزوم لا من اجل يعني هذا نظير للبحث باعتبار التنزيل
قوله وهكذا اعتبارات في عطف على مقدر ينبغي عنه السياق
كانه قيل هذا الذي ذكر اعتبارات في الاسناد في صورة
الاثبات قوله اثباتا او اخبارا كان المراد بهما في الجملة
الاثباتية والخبرية سواء كان تاما او لا فيتناول الاسناد
المصدري مع انه غير تام قوله من احوال اللفظ الاضافة للعهد
اي الاحوال المعلومة في تعريف المعاني قوله بان لا ينصب
في الاصل بان لا يكون هناك قرينة قوله كرض وحادث الاولى
ان يمثل بقولنا نحى كرا المريض فان المرض والموت ليسا
صادرين منه اصلا قوله اذ لو علم المخاطب قوله اذ لم يكن
المخاطب عالما بانه لم يجئ بجواز ان يعلم اعتقاد المتكلم بكونه
لم يجئ فالمثال صالح لكونه مجازا لجواز ان يجعل المتكلم ذلك

الاعتقاد في المخاطب قرينة صارفة فالمراد علم المخاطب باعتقاد المتكلم بكذبه
وظهور ذلك العلم عند المتكلم فاذا دخل في الفرض موافقة المخاطب
مع المتكلم في اعتقاد عدم المجئ كما لا يخفى قوله مجاز حكما متعلق
بالحكم اي بالاسناد بمجئ النبت قوله مجاز في الاثبات لان مجازية
النفي بملاحظة حال الاثبات بل التحقيق ان النفي يرجع الى ما يلزم
من صورة الاثبات مثلا ما ربحت تجارتهم راجع الى خسرت
قوله او الموضع الذي فيه هذا التفصيل اشارة الى ان المجاز
لا يستلزم الحقيقة عند الشيخ اول الموضع الذي يؤول اليه هنا
هو الحقيقة كما لا يخفى مع ان الحاشية المنقولة عنه قدس سره منافية
لذلك وقد اشار فيها الى ان التفصيل باعتبار ان المآل المأخوذ
في تفسير التأويل اما مصدر ميمي او اسم مكان وانت خبير بان ذكر
المآل في تفسيره غير ضروري فانه في الصحاح وغيره التأويل تفسير
ما يؤول اليه الشيء مع ظهور ان ظاهر الكلام مع قطع النظر
عنها افاده المسند اليه اللفظي ما هو له وبالنظر اليها يفهم انه غير ما
هو له قوله وحاصله ان ينصب الى اخره فان التأويل طلب الحقيقة
وملاحظتها وهذا يستلزم اعتبار العلاقة قوله وضعا للتوبيخ فلو
نوقش لبيان العلاقة ايضاح حاصل التأويل لكان حسنا بل لو
اقتصر عليه لكان احسن فان المصنف قال فيما بعد ولا بد من
قرينة قوله اي للفعل اما اقتصر عليه لكونه الاصل او لان الصفة المشبهة
لا تنصب المفعول به قوله لا يسند اليها اي حال كونها باقية على
معانيها فان مع المصاحبة المستفادة من نصب المفعول معه لا يفهم

توهم فيما اذا رفع واسند اليه الفعل وقد علمه الباقي قوله من افهمه
الايما لكن الظاهر من افهم الايما الاتيان لكن الشايع في عبارتهم ذلك
قوله شقاق بينهما اي المعاداة والمخالفة قوله مطلوم النبت
انت خبير بانه يلزم حينئذ ان يكون قوله سابقا اسناد الفعل
الى الفاعل اذا كان مبنيا للفاعل حقيقة والى غيره مجاز قاصرا
في اداء المقصود واعلم ان ههنا امورا ينبغي ان ينبه عليها
الاول ان المفعول به اعم من ان يكون بواسطة او لا لكن المفعول فيه
وله ليسا داخلين فيه على ما يفهم من شرح المفتاح الشريفي في بحث
تفسير المسند والظاهر من كلام المص في شرح المفصل فيلزم
ان يكون ضرب في الدار مبنيا للمفعول مجازا الا ان المحقق التفتازاني فيه
قال بانهما نوعان من المفعول به حقيقة باسمين اخرين الثاني
ان حال الصفات المشتقة على قياس الافعال لكن المفعول به
لها ما يكون بحسب المعنى كذلك ويصح ان ينصب بها بعد شرط
العمل واضافة ضارب زيدا من حقيقة الثالث ان اضافة
اسم الفاعل الى الظرف فان كانت على طريقة اضافته الى المفعول به
ومعناها في مجاز ولا ينبغي ان يكون حقيقة لان للظروف
تعلقا بالظرف فتامل قوله الاقوال الكاذبة التي يعتقد المتكلم
بها صدورها الكذب فاصلة ترويجها بعد ذلك الامكان فلو
تاول فيها قوله او لم يظن الظاهر من اعادة لم في الشرح ان
الكلام على عطف النفي على النفي وليس بمقصود فان اصل هما
لا يكفي بل الاعادة لاظهار النفي لكن على عطف المنفي على

قوله بانواع النباتات اه يريد ان الحياة مجازية القوة النامية لانها من طلايعها ومقدماتها فافهم

المنفي فتقع كلما او في حيز النفي فيستفاد العموم للنفي قوله احتمال
ان يكون اه اقول هذا بعيد جدا لان فاعلية الفداة او كرها
والعشي او مرها غير ظاهر ولذا لم يذهب اليها احد سيما على
رأي المتكلمين ومنعاهم العرف من الاثام نحو اسناد اهلاك
الناس الى الدهر على ما يفهم من القرآن فالظاهر ان المراد وقوع
الهلاك بلا تأثير من الله تعالى او غيره بل انها مدة الحياة
الى الآخر واما اسناد الحوادث الذي في اشعار العرب وامثالها
فلاظهار التحزن والشكوى الى الله تعالى لكن في ضمن عبارة
الدهر على سبيل الظرافة الاترى ان شعر النجم من اهل الاسلام
ايضا يأتون بهذه الطريقة في المراثي وغيرها قوله يعني ما لم
يعلم المراد بالعلم هنا مطلقه بحيث يساوي الظن قوله
بل يمكن ان يكون عن يعني في اي فصل فيه القريح عن
القريح باتحاد ما بينهما قوله حذب الليالي المراد بالليالي مطلق
الزمان كما اشتهر قوله قيل الله الهيل يعني التكوين على ما في
المفتاح لكن اعتبار الارادة غير ظاهر قوله فانه يدل الى قوله
ان طلوع الشمس لا يستاغ ان يكون اسناد الافنا الى حذب الليالي
حصوفان المنجمين مثلا يجعلون المؤثر في عالمنا الكواكب المخلوقة
لله تعالى ابتداء وبواسطة قوله وانه المبدئ له لعدم القائل
بالفصل بين الافناء وطلوع الشمس وبين غيرهما او لان الاد
الطلوع بالفعل على الابداء والانشاء قوله ومجازيتهما باللو و
في نسخ مصححة بتصحيح الشارح يعني بلو حظ هذا الاعتبار

الاعتبار

في القسمة الى مجموع الاقسام الاربعة سواء وجد تمام الجزء الاول من
كما في القسم الثاني او الجزء الاخير كما في القسم الثالث او بعض الجزئين
كما في القسمين الاخيرين نحو ان الكناية مقابل للحقيقة والمجاز
على عبارة المص قوله ظاهره انه اشترط اه واما على مذهب
السكاكي فيجوز ان يكون المسند حقيقيا وهو منها بالحقيقة او
المجاز اللغويين محل خفاء لان الكلمة ماخوذة في تعريفهما قوله
القسمة الاولى نحو لكن يناسب ذكره على وجه التفنن
في آخر الآية قوله او عن ضرورة لا يخفى ان مجرد الطول لا يستلزم
التحسين من عدم الابقاء مع ان ضرورة ازيد منها حفظها قوله
اي من جهة العقل يعني عقله عنايته من نسبة الاستحالة الى القيام
لكن على ان فاعل المتعدي الاستحالة اي الاحالة فان التعيين لا يلزم
ان يكون فاعلا للفعل المذكور بل لازمه او لمتعلق به نحو
اسند الانا ماء قائما ليس فاعل الابتداء بل للمبتدأ قوله يزيد
وجهه حسنا اي يزيدك الله علم الحق وجهه ففي الكلام حذف
مضاف وهو وجهه مفعول به بواسطة او وصف حين قوله ان
فاعل هذه الافعال اه قول قد جعل السكاكي النفس فاعلة
في اقدمني والحق ان الفاعل في الجميع النفس على زعم المعتزلة
فانهم جعلوا العبد موجد الافعال بالمباشرة او التوليد
حتى قالوا العلم بالنتيجة مخلوق للعبد بالتوليد عن النظر
فيصح ان يقولوا مصدر السرور والعلم بزيادة الحسن عن
النظر الحسي في الوجه بالتوليد قوله والحق ما ذكره الشيخ اه

كتب قدس سره في الحاشية اولا لا نزاع في ان الفعل لا بد له من فاعل
لكنا نعلم قطعا ان الموجود المتحقق في امثال هذه الصور هو
السرور والقدوم ونحو ذلك من الافعال اللازمة لا المسرة
والاقدام ونحوهما من الافعال المتعدية لكن يبقى ههنا بحث وهو ان
لفظ اقدم لا يكون ح حقيقة لعدم تحقق معناه وقد
استعمل استعمالا صحيحا فيستحق ان يكون مجازا فقد يكون المجاز
في الاسناد ثم الحق بخطه قدس سره في اخر الحاشية هكذا والجواب
ان عدم تحقق المعنى لا ينافي كون اللفظ حقيقة ولا يستلزم
كونه مجازا في معنى اخر غاية الامر ان مدلول اللفظ وما استعمل
هو فيه لا يكون ثابتا ولا يلزم الكذب لان ايصال المقصود منه
ما هو الاصل والمرجع كالقدوم مثلا اقول في اخر الحاشية
السابق اشكال على القوم جميعا فان الواقع في الصور التجوز
اللغوي في الاطراف لا الاسناد المجازي والحاشية اللاحقة جواب
له واما اول الحاشية فترجيح كلام الشيخ لكنه مجمل غاية الاجمال
حاصله ان الافعال المتعدية الواقعة في تلك الصور ليست
بموجودة اصلا فالمقصود منها المبالغة في ملابسة الفعل مثلا
اذا وجد القدوم وجعل للراجع واريد المبالغة في ملابسة القدوم
يتوهم هناك اقدام ومقدم ويجعل اسناد الاقدام منه الى
الداعي فان نقل الاسناد من المتوهم بنقله من المتحقق في تحصيل
غرض المبالغة في الملابسة فمراد الشيخ انه ليس هناك فاعل
موجود تستند اليه تلك الافعال المتعدية او فاعل بعيد

يعتد باسنادها اليه اذ لا فائدة في الاسناد الى الفاعل المتوهم
فتأمل بقي بحث اخر وهو انه اشتهر بين الحكماء والمتكلمين ان
كل ممكن ذو فاعل فلتلك الافعال اللازمة فاعل موجود فيكون
اسناد الافعال المتعدية اليه حقيقة فالمقدم مثلا مقدم
محقق وهو الحق تعالى عندنا والعبد عند المعتزلة سواء
كان بالمباشرة او التوليد من فعل اخر للعبد فافهم قوله
ذاهبا الى ان ما مر اقول لا يخفى اذ قد يمكن ان يكون النسبة
في المخيلة مقصودة كما في صورة الاسناد الى السبب وامثاله على ما
ذكره في الاسناد الى المصدر والزمان والمكان وكلام
السكاكي على الاطلاق محل بحث قوله اللوازم المساوية
كان المراد المساواة بحسب القرائن والمقام وقد يرد
ان المخالب ليست مساوية للسبع قوله وهذا مبني على
فان قيل الاسناد في رأيته والضمير جميعا ايضا مجازي على مذهبه
فالمراد بحينئذ الصاحب قطعا قلنا فاذا كان الضمير
عبارة عن الصاحب فيكون اسناد الجموح مجازيا قوله
وهذا اولى فاذن توقف في مثال المتن بان التجوز في الاسناد
الصادر الى الضمير قوله الحق انه ح اذ يلزم ان يكون
الاسناد مجازيا اذ من حيث الانبات مثلا ان يسند الى القادر
المختار لا الى الزمان المشبه مع ادعاء القادرية فذلك
يبقى السكاكي عن المجاز العقلي اليه اشار قدس سره
في حواشي شرح المختصر في الاصول قوله من حيث انه مسند اليه

سعي ان لا تجعل الحمدله للتعليل بل لتقييد المسند اليه حال كونه
ماخوذا هذه الحمدله فلم يرد ان الحذف والاستانس ع ووجه
لاجل كونه مسند الله تنبيها على ان المسند اليه لا يخفى ان هذه
النكتة منافية لنكتة تقديم الحذف في الاساع ووجه التوفيق
ان هذه النكتة تحلسه باعتبار شيوع الحذف في العدم
الاوضح و النكتة السابقة باعتبار الواقع قوله بناء على الظاهر
لا يخفى ان كون ركنا من الكلام لا ينافي كونه عبثا لانه اذا علم
في الكلام صار ذكره عبثا فكيف بالجزء منه فهي الحفظ
ايضا اذا علم عبث في العبارة بناء على القرينة وان كان
مع قطع النظر عنها ليس بعبث قوله لان الدال حقيقة انما هو
الدال عند الحذف في اللفظ مع مدخلية العقل ايضا اما
لبيان الذي مدخلية اللفظ وامارة العقل شرط الدلالة والحاكم
بذلك والدال هو اللفظ قوله حلت عليل هو هذا يصلح
مثالا لدعاء التعيين ايضا قوله هل سسه امل العبارة
اهل تحذفت النزع اذ ام المنصل لازمة للنزع قوله او ايهام
صونه المراد صونه يتحه بواسطة المرور على الانسان
فصح ذكر الايهام قوله والظاهر ان ذكر الاحتراز يمكن ان يقال
ان العبث في ذكر المسند اليه يكون باعتبارين احدهما باعتبار
القرينة الدالة على تعينه لاسناد هذا المسند في قصد المتكلم
وارادته وثانيهما تعينه باسناده بحيث نفس الامر بحيث
لا يصلح ان يسند هذا المسند الى غيره قوله او سجع او قافية

به هذا ان فيما اذا وجب تقديم المسند اليه بحمل السجع
او القافية في المقابلة بالوزن تقتضي ان لا يتغير الوزن
بذكر المسند اليه او حذفه بل بتغير القافيه وذلك فيما يكون
المسند الذي القافية على وزن المسند اليه بذكر المسند اليه
او حذفه لا يتغير الوزن قوله كقول الصياد الظاهر انه مثال
لعواث الفرصة فالاحسن ايصاله به قوله رمية من غير رام هذا
مثل اول من قاله الحكم المصري وكان من ارمى الناس وقد
نذر ان يذبح شاة على الصنم فلم يمكنه ذلك حتى قصد
بقتل نفسه ثم رمى ابنه بطمح فاصاب فعند ذلك قال
الحكم يضرب في احسان صدر من المسيء بلا تدبر وقصد
قوله واصفى للعدول الظاهر ان الظرف ليس بحلي
بل متعلق بالاسم فيلزم تنوين المقتضي لانه شبيه بالمضاف
اللهم الا ان يقال ذهب بعض النحاة الى انه لا يجب تنوينه
وعليه قوله صلى الله عليه وسلم لا مانع لما اعطيت قوله او
تعظيمه اذ رجح الاظهار وان كان الحاصل من لفظ المسند اليه
التعظيم نظرا الى ان الكلام على هذه القرينة فاللفظ المحذوف
المدلول بالقرينة يفيد التعظيم وذكره يفيد اظهاره قوله
حسن الاصغاء الاولى السامع ليصح في حقه تعالى قوله
نحو قوله تعالى حكاية لا نعاله لا بد منهم قوله وفي فيها مثال كذلك
ان يجعله ذكر المسند اليه في الآية لمطلوبية الاصغاء في البسط
لانا نقول هذا القول يحتمل ان يسال المخاطب ما الذي

وكره فلكونه الاصل ومعنى الاصل هنا
القاعدة والضابطة والراجح في نفسه
وان لم يكن في الاعتبار كما في الاصل
في الكلام الحقيقة نفي الزيادة
نعم انه في القرينة الضاها وبعضها
عمدة المسند اليه في الذكر معنا زيادتها
والايضاح باعتبار فهم السامع
المطلوب والنظر باعتبار
علمية في ذاته
الايضاح

قوله لان وضع المعارف اه يرد المعرف بلام العهد الذهني فانه من المعارف مع انه لا يستعمل في معين والجواب انه في حكم النكرة والكلام في معرفة ليس في حكم النكرة او يقول ان المعرف بلام العهد الذهني يستعمل في الجنس واتيانه باعتبار وجوده في ضمن فرد ما غير معين والجنس معين في نفسه ولا يرد على هذا امثال النكرة بناء على انها موضوعة للجنس لا المفرد ما غير معين كما هو المذهب الاخير لان تعين الجنس معتبر في المعرف بلام العهد الذهني غير معتبر في النكرة وان كان محققا فافهم

فيجيب المتكلم بتفصيلها فيقع زيادة البسط قوله فبالاضمار الاولى
دخول الفاء في لان كما لا يخفى قوله الخطاب مع المعين الاولى ان يقال
خاطبه والخطاب له اللهم الا ان يجعل الظرف حالا اي كائنا
مع معين قوله الى غيره اي مما ول الى غير معين لانه بدل عبارة
المفتاح والايضاح على ان الضمير في غيره راجع الى معين قوله
وهو ما وضع له فيه انه يلزم ان يعتبر مجازا عند بدل ل
المتخصصات تامل قوله لاحضاره بعينه اي بشخصه يشكل
على انه لم يكن الموضوع له معلوما للسامع على الوجه المخصوص
كما في هذا المثال المذكور في المتن اي لفظ اسد قوله واحترز
بهذا يشكل بمثل رجل حاكم القوم في البلد الا ان يقال
هذا الوصف لا يختص بالفرد المعين بحسب اصل الوضع
فلا يرد ايضا ما قيل ان الرحمن ليس بعلم مع انه مختص بالحق
تعالى قوله اي اول من سمي ان يعلم انه لا يلزم ان يكون كل
علم الاحضار اول من فلا يرد مثل جاء زيد زيد قوله وعوضت
منها اي جعلت منها حرف التعريف عوضا قوله ثم جعل علما اعلم
انه ان كان علما شخصيا ينبغي ان يكون الواضع هو الحق تعالى
لان ذاته تعالى على وجه الخصوص من غير معلوم بالكنه لغيره
تعالى وان كان من الاعلام الغالبة كما يستفاد من شرح الكشاف
فتصحيح علته الاستعمال في الفرد المعين بالنظر الى لفظ اله
مع انه بمنزلة لفظ واحد واله المنكر اسم لكل معبود ثم
غلب منكرا ومعرفا على المعبود بحق اي المفهوم الكلي تامل قوله

قوله لما افاد التوحيد بحسب الله فيدون القرينة المخصصة قوله
كناية عن كونه جميعا فيه بحث لان اللفظ مستعمل فيه قوله وهنا
مستعمل في الشخص لكونه جميعا اللهم الا ان يجعل كناية عن مجموع الشخص
مع الصفة اعني كونه جميعا فان المجموع ايضا لازم والاحسن
ان يقال الكناية بالنظر الى المعنى الاصلي لا يلزم ان يستعمل فيما
هو كناية عنه فانه للدلالة والتهيم بمعنا لا اصالة ونظير ذلك
دلالة الحذف على النكات المناسبة له بلا استعمال فيه فتامل
قوله استعارة يجوز ان يكون مجازا مرسلا من قبيل اطلاق
المقيد على المطلق الواقع في ضمن مقيد آخر كاطلاق المشفر
على مطلق الشفة لكنه واقع في ضمن شفة الانسان ويمكن ان يجعل
مجازا مرسلا عاما مجازا من نظر الى خصوصية المقيد الآخر
قوله او ايهام استلذاذه وانما ذكر الايهام قصدا الى اعتبار
لذة المحبة في ذكر العلم او الى اعتبار اللذة بنفس العلم
من ملاحظة الدلالة على الذات لكن على التوحيد الاول قوله
او التبرك عطف على نفس الايهام قوله سوء الصلة اما الجنس
فلا يلزم ان يكون من الاحوال المختصة بوجه اذ يجوز ان يكون
من الاحوال العامة بخلاف الصلة فانها معينة للموصول بحيث
يصير معرفة بواسطة اتصافه بها المختص به اختصاصا ما
قوله لقلة جدواه في هذا مسلم بالنظر الى خصوص المثال
والا فقولنا الذي ملك الروم معظم للعلماء يفيد فائدة تامة
قوله مفاعلة من زاد يزيد ومعنى المفاعلة هنا المبالغة في

رؤدها او الدراك على اصله فيما فيه واعاجم بدرج لانه على الابعا

قوله قال في هذا له اذ فيه اشارة الى ما عنيتهم بحيث لا يمكن ان

يعرف ويعبر عنه فان قيل الموصول معرفة معهودة للمخاطب باعتبار

الصلة فلا ابهام قلنا ذلك بالنظر الى اصل الوضع لكنه قد يعدل

عنه كما في المعرف بلام العهد الذهني قوله غليل صدورهم اي

الغليل بالغين المعجمة الحقد وحرارة العطش ايضا قوله ومن الخطأ

وذلك لانه يشكل بمثل ان الذي سمك السما فان السمكة ليس علة

لبناء البيت اللهم الا ان يجعل ضمير بيتا له راجعا الى مجرد الاتيان

بالموصول من غير اعتبار الايماء وكما يخفى ان سوق الكلام ينافيه

اذ يدل على ان المرجع الايماء قوله نفي قوله الذي سمك له فان قيل

لا دخل للايماء في التعريض بالتعظيم وانما التعظيم من نفس الصلة

لتنابه اثار مؤثر واحد قلنا التعظيم المستفاد من نفس الموصول

او الصلة يحتاج الى التوسل بالايماء واما التعظيم المدلول عليه

بمجموع الكلام فلا يحتاج اليه كما يقال بنى الناس من سمك السما قوله

ان الذي ضربت بلسانه ضرب البيت كناية من الاقامة وانما اضاف

الكوفة الى الجند لاقامة جند كسرى بها واراد بالفوك المهلك

قوله ابو الصقر خبر او سان والخبر قوله من نسل قوله او على الحال

والعامل معنى اسم الاشارة ومن نسل حال اخرى لا يتعلق بفرد

لانه يصير التعلق بالانفراد حسبه قاصرا وبين حال من شيبان

قوله شيبان الاولى شيئان بدون التا لانهما نوعان من السبو لا فردان

قوله لان فقد الغزال اولى ان يقال ان كمال الفصاحة لا غراب

قوله اي الكلام غائب المراد بالغائب الغائب عن الحس والحس حس السمع والبصر وبالحاضر خلافه والمراد بالعين ما كان قائما بنفسه وبالمعنى خلافه والمعنى يتناول الحاضر والغائب اه قاسم

في التلخيص المخلص قوله وعلم البيان من حيث لا يخفى ان ذلك

يحصل من علم اللغة ايضا فانه اذا عرف ان هذا للتقريب عرف انه

اذا قصد قرب المشار اليه يؤتى بهذا قوله وهو زايد فيه

بحث لانهم ارادوا بالزايد على اصل المراد المعنى الزايد على

المعنى الوضعي للفظ الذي عبر به عن المقصود لا المعنى الزايد

على معنى لفظ اخر يمكن ان يعبر به في هذا المقام قوله وبهذا

تظهر فايدة اه انت خبير بان ظهور الفايدة بما سبق على تقدير

ان يحمل هذا القايل المشار اليه على اسم الاشارة والى فايده

من جهة انه لا نفهم من العبارة لا لما سبق لان كون الاوصاف

في عقب المشار اليه لا ينافي ذكر اسم الاشارة عقب الاوصاف

قوله وهو الذين يؤمنون اه اي ذواتهم على ان يكون صفة

الايماء خارجة بقرينة عدها من الاوصاف وانما لم نقل هو

المنقول لان قوله مع الذين يؤمنون قد يجعل منقطعا

عما سبق على ما في الكشاف وغيره وحينئذ لا يحسن جعل

المتقون مشار اليه قوله الى حصر الاولى ان يقال الى قصر

قوله لكن النحوي اه اراد ان كل سامع وصف النحوي خاصة

في نفس الامر بالذي فصار من كونه كناية فلا يرد عليه انه اذا

قيل الانسان كاتب كان الانسان مستعملا في مفهوم العام

وان كان خاصا بعض بقرينة المحمول قوله من غير اعتبار

اه ينبغي ان يعلم انه لا يلزم من عدم اعتبار الافراد اعتبار

عدمها فلا ينافي ان يكون الاستغراق والعهد الذهني من فروع

بما يستحقه الصفة ... والدرجة الرفيعة

قاسم

قوله اشمل اى استغراق الحصة في اللام هو شمول الحكم الايجابي او السلبي لكل واحد واحد مما يصدق عليه الحصة
التي دخلت عليها اللام فان كانت مفردا كان الحكم شاملا لكل ما يصدق عليه المفرد و هو كل واحد من افراد تلك
الحصة وان كانت جمعا كان حاصلا لكل ما يصدق عليه الجمع والجمع لا يصدق على واحد من افراد تلك
الحصة ولا مع اسلب

لام الحقيقة اول المعهود من الكشاف وسائر كتب القوم ان الاصل
و الحقيقة لام العهد الخارجي ولام الحقيقة وسائر الاقسام من شعبها
والتحقيق ان معنى اللام الاشارة الى معنى ما دخلت هي عليه فان
كان اسم الجنس موضوعا بازاء الحقيقة فالاصل لام الحقيقة والعهد
الخارجي ايضا من شعبه فجعله اصلا دون سائر الشعب تحكم
سوى انه اعتبر فيه بوضع اخر اولا فان تقدم الذكر في جعل الفرق
وكذا تقدم علم المخاطب فذلك لا نفع في الفرق ان معرفة
الجنس غير كافية في العهد الخارجي بخلاف وان كان موضوعا
بازاء فرد ما فالاصل لام الذهن وسائر الاقسام فروعه
بحسب المقامات والقرائن قوله وقد يأتي المعرف اعلم ان المعرف
بلام الجنس والحقيقة قد يعتبر فيه واسطة القرينة الوجود اما
مطلقا غير مقيد بالبعضية او الكلية كما في المهملة واما في ضمن
البعض وقد يعتبر فيه عدم الوجود كما في الانسان نوع وقد
يعتبر الوجود و العدم كما في التعريفات قوله المطابقة ذلك الواحد
انت خبير بانه لا حاجة الى تلك المطابقة في عهدية لان فردا ما
معهود مفروض في الذهن في كل ما هية قوله وان كان في المعنى ينبغي
ان تعلم ان اجراء حكم المعرف عليه ليس بحسب اللفظ بدون
المعنى كما يتبادر من العبارة لان اللفظ مستعمل في الموضوع له اعني
الحصة والجنس غاية الامر ان الفردية مستفادة بواسطة
القرينة كما حقق ذلك في المطول نعم ان جعل المعرف بلام الجنس
مطلقا نكرة كما قال قدس سره بذلك في شرح المفتاح ثم

[illegible]

ثم هذا الكلام وكذا ان منع كون اللفظ حقيقة في صورة العهد الذهني
كما هو الحق عنده وقد بينه في حاشية المطول قوله بحسب اللغة
الاولى بحسب الوضع لو اذ لو اريد بالصلوة جميع افرادها نظرا
الى وضع الشرع لكان استغراقا حقيقيا قوله واستغراق المفرد
ينبغي ان يعلم ان هذا مسلم فيما اذا استلزم الحكم على كل جمع او
اثنين كما اذا لم يستلزم فلا يلزم مثلا في قولنا الامير خلع هذا الجيش
العظيم كل رجل اشمل من قولنا الامير خلع كل رجل وكذا في قولنا هذا
الخبز يشبع كل رجال اشمل من قولنا هذا الخبز يشبع كل رجل فالاشملية
مختلفة بحسب المقام قوله بل الجمع المعرف والجواب ان كلام القوم
على تقدير ان لا يبطل معنى الجمعية في المفرد والجمع على معناهما
الاصلي وحينئذ لا يرد هذا الاعتراض قوله مضى الاعتراض
لا يخفى ان ذلك الاعتراض على تقدير ان يكون اسم الجنس موضوعا
للماهية ايضا وقد يرد على مثل ما من رجل وفي رجل بان يدفع اذ
الاسم هو من بالتنوين الدال على الوحدة وتقرير الجواب الاول
بالنسبة الى المثالين اذ يخرج الاسم عن معنى الوحدة واعلم ان يرد
على مثل قولنا لا رجل بالفتح اشكال من وجه اخر على مذهب في
يجعل الاسم موضوعا لفرد ما وذلك لان معناه نفي الجنس يعبر عنه
بالفارسية بليست مرد ولا مختلط الابا يعتبر وضع اخر للمجموع بان
لنفي الجنس قوله للمحافظة فيه ان هذا لا يفيد الامتناع فانه
قد يراعي المعنى وقد يراعي اللفظ في مثل من باعتبار اذا خرج
اللفظ مجموع المعنى وقد وقع في الحديث الصحيح وصف العشر

قوله في معنى الوحدة اى باعتبار ما بقي من الوضع
الدلالة عليها والا فاللفظ يدل على الوحدة من
عليها قوله على التكثر اه ... [illegible]
الصنفين ... [illegible]
الجمع قوله ... الوحدة ... [illegible]

بالآحاد وافرادها نفي بيانه ليلة القدر الا ان العشر معناه متعدد لاجنس قابل للوحدة
والاولى ان يقال لا يطرد وصف بعث الجمع لمجامعها قطعا التأكيد اللفظي
قوله ولذا يصح كل فرد انت خبير بانه لا يصح في مثل لا رجل بالفتح
وليس رجل بالرفع فان معنى الاول ليس فرد ومعنى الثاني ليس
فردين فعلم ان كلام المولى مخصوص بالمعرف باللام لكنه اغنى عن
السؤال على تقدير ان يكون الاسم موضوعا لفرد ما قوله لانها اخص من
لم يرد ان الاضافة اخص طرق التعريف بل انها قد يكون لذلك
بحسب المقام نظرا الى حال المتكلم والسامع قوله اي هو نفي بنفسه
بالآحاد بان من نفس الكلمة وبالاضافة قوله اليمانين جمع يمان
مخفف يمني منسوب الى اليمن بحذف احدى اليائين وتعويض
الالف المتوسط له حاجب يعني نفسه الانسانية من حيث هي وان
كانت مائلة الى المعايب والامور الدينية والدنيوية لكنه حصل
من الصفات الالهية ما يمنع من ذلك كمحبة عالم القدس والتشبه
بالملوك قوله من طالب الحرف اي الاحسان لكن في يعني في اي في
شان طالب الاحسان او مضاف محذوف اي من احسان طالبه حاجيا
يمكن ان يكون التنوين للوحدة شخصا قوله الكيمياء هذا مخصوص بالعدد
عند الادباء على ما فهم من تقرير الرضي لتعريف اسماء العدد قوله
هي نطفة ابيه تتشكل بآدم وحوا وعيسى صلوات الله تعالى
عليهم ويكتفى من الحيوانات الغير المتولدة من النطفة فلذا قال المحقق
السمرقندي من ماهو حيوان مادة وقال بعضهم نطفة كل قوله في كل
دابة يعني الاكثر قوله او كل نوع يتشكل تعريض للشرح بان خلق

خلق نوع البغل ونوع الحمار من نوع اي ماء الحمار نعم يمكن ان
يقال في الآية ان النطفة نوع من المياه ويجوز ان يصحح تعريض
الشرح بان نوع الماء المختص بالبغل هو المركب من نطفة الحمار
والفرس معا قوله كائنا اي اي حال كونه مثل ذي الرؤية والسمع
او صفة الظن يحمل اللام للعهد الذهني قوله اشتراك اي
لاشتراك المعنوي يحكم في الاعتبار فانه بالنظر الى الاشتراك اللفظي
قوله لكان الوصف مخصصا له اي على الظاهر قوله فيتعين المثال
قوله وقد يكون الوصف لبيان ان النوع بينه وبين الفرق
للتاكيد ان المؤكد ليلاحظ فيه بيان المقصود الاصل بل
يمنح التاكيد بخلاف هذا الوصف ثم النوع بينه وبين الوصف
ان الم نعم احد افراد المعنى واحد المعاني وهنا احد النحويين
قوله وهذا الاعتبار افادتان قيل كل منهما توجيه على حدة
للوصف لانه اذا قصد به بيان الجنس لا يتصور زيادة التعميم
للافراد اذ الجنس من حيث هو واحد قلنا زيادة من الاستغراق في
تاكيد العموم فيما دخل عليه والاحاطة بافراده نصا بحيث
لا يحتمل غير ذلك عند ارباب العربية جميعا مع ان سوق
الآية لبيان شمول قدرته وعلمه في لكل فرد من الدابة والطير
شمولها لافراد الانسان بلا تفاوت حتى جعل الوصف لبيان الجنس
لم يرد الجنس مع اعتبار عدم الصلوح للفردية بل قصد بيان
ان خصوص فرد او نوع غير مقصود بل المقصود الجنس في
ضمن جميع الافراد والوصف لا يختص بفرد او نوع فالاستغراق

عن جملته على معناه

حقيقة او في فمآل التوجيهين واحد فافهمه قوله او في جملتها معنا
اي عقل السامع بحمل التوحيد الى ما يراد به حقيقة او مجازا
قوله بناء على انهم في حكم شخص واحد ان يقال بنا يجاز ان البعض
في حكم الكل لكنه نظر الى انه قد ينسب في العرف الفعل المتصادر
عن البعض الى الكل لكمال اتحادهم ثم اذا اعترض عليه ايضا باذ
لا يكون يوهم عدم الشمول في لفظ القوم بل في نسبة الفعل المنسوب
الى الكل اول ولا يخفى اذ يمكن ان يجعل عدم الشمول في عبارة
بحيث يتناول عدم العموم في النسبة ايضا حتى يندرج فيه التجوز
العقلي فدفع توهم التجوز مخصوص بالعقلي ففي الكلام تعميم
بعد تخصيص وان عمم في الاول فينبغي ان يعبر في عبارة عن صورة
الشمول قبل لا بد فيه مثل اجمعون التجوز في الاسناد على ما هو
الظاهر قوله وكذا ينبغي ان لا بد فيه التاكيد اللفظي هذا
التجوز وقد اتفق هذا القائل مع القوم في دفع اياه فتامل
قوله والمؤمن العائذات وركبان مكة بين الغيل والسند المراد بالمؤمن
الحق تعالى والعائذات الطير الملتجية الى الكعبة للامن من الصياد
ان لا تاخذها الركبان بل يمسحها والغيل بفتح الغين والسند
بفتح السين والنون موضعان في جانبي الحرم حقا اما العائذات
اما منصوب وهو الظاهر او مجرور بالاضافة وحينئذ الطير
منصوب باعتبار الحمل على المحل قوله على ان اخر اما قبلها الا
يخفى اذ ليس مدلولها ان تلك الاجزاء مترتبة في ذهن المتكلم
والسامع وان تعلق الفعل بالبعض معتبر قبل تعلقه بالآخر

فالوجه سالم

خر فالوجه ان معناها الاشارة الى ان تلك الاجزاء بحيث اذا لاحظها
العقل وجدها كذلك قوله وقد يجب ان يكون النفي لقيد كما
قدس سره في قوله تعالى ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون
ان القيد في الكلام المنفي قد يكون لتقييد النفي وقد يكون
النفي للمقيد يعني انتفاء كل من الفعل والقيد او الفعل فقط
فليتامل في المقام قوله حاول بعضهم يعني ابن الحاجب ان
ذكره في الايضاح اذا قلت جائني زيد بل عمرو فقد اضربت
عن نسبة المجيء الى زيد واثبته الى عمرو فهو اذا من باب الغلط
فلا يقع في فصيح الكلام وانت خبير بانه ان اراد الغلط
بالاضراب عن مجيء زيد غلط على وجه سبق الى اللسان مع التدارك
بقولك بل عمرو وعلى ما قال السيد [illegible] في توجيه كلام
يرد عليه ان ذلك من الاضراب الموجود به صورة ابدال
البعض فينبغي ان لا يقع ايضا في الفصيح تامل قوله وللايهام
الفرق بينه وبين التشكيك ان المقصود في الاول الاخفاء
بحسب ما ادى اليه راي من يظهر من المخاطب الانصاف و
الاعتراف بالحق قوله وان في المعنى عبارة عن هذا الايم
على تقدير ان يكون الفصل للربط وتاكيد الحكم نظرا الى ان
مع زيد هو العادل زيد اسب [illegible] على ما قال
قدس سره في شرح الكشاف وقد ذكر في المعيار الكبير التصديق مبني
على ان حرف قوله ولا بد من تحصيله قبل الحكم اي المحكوم به
اول المراد التحقق في الذهن فقوله لابد للوجوب الاستحساني

٢٤٢

اذ يعقل الذاتي قبل الوصف هو المناسب ولا شك ان ترتيب اللفظ
على وفق ترتيب المعنى امر لايق فناسب ح تقديم المسند اليه
وان اريد بالتحقق الوجود الخارجي فقوله لابد على ظاهر
لكنه يخص بالموجودات الخارجية الا انه صح حينئذ تعليل
التقديم فانه ناسب ترتيب اللفظ على وفق الخارج الذي
هو مدلول من لوازم المعنى قوله وفي معنى عطف على الا مل
او حال ح اذ لا معمولان اذ لا يكونان وان عاملين في الحال
قوله بدليل ما قبله بانه انت خبير بان مجرد هذا البيت
لا ينفي ان يراد بالحيوان نقصان موسى م فانه يجوز ان يعترف
بها بعض الناس فيدعو الى الحق ويصبح على حذف ذلك نعم
هذا البيت مع غيره من الابيات والسياق يدل على المقصود قوله
على التعجيل ووجه ذلك لان التفاول في المشهود قال سكو
كونه لكنه لا يخفى ان التقديم يكفيه بمجرد التفاول وتعجيل
المسرة بل المسرة او انه مستلذ اي لفظ المسند اليه مستلذ لذكره
المحبوب فكذا اعتبار الابهام فيه قوله وقع بعدما التجدية
غير ظاهر من الاولى بحسب اللذة قوله ليتحقق تخصيص المتكلم
بهذا النفي قيل وجهه بحسب الظاهر ان السالبة الكلية
نقيض الموجبة الكلية وحق ذلك ظاهر الفساد بل الوجه
ان تخصيص المتكلم بالنفي في الاصطلاح انما يكون فيما اذا
اعتقد المخاطب لوقوع الفعل على وجه النفي واخطى
في تعيين فاعله فرد المتكلم ذلك بانه نفى الفعل عن ذمه

قوله لانه لتأكيد المحكوم عليه قال في المطول فقولنا لا تكذب نفي الكذب عن الضمير المستتر فيه مذكور له على معنى ان المحكوم عليه بنفي
الكذب هو الضمير لا غير ومعنى الاخير انك لا تنقطع عن عدم الكذب في هذه الحالة التي تكلم فيها مسند الى غير الضمير وانما يسند به
الى الضمير على سبيل التجوز او السهو او النسيان وليس معناه ان نفي الكذب منحصر فيه

قوله فاصل النكرة انه قد يتبادر منه انه بناء على ان النكرة موضوعة للفرد المنتشر ويحتمل انه بناء على انه للمفهوم لكنه اراد اصل المفردة ان يستعمل في الفرد المبهم ويحتمل انه بناء على انه للمفهوم لكنه اراد هنا ان اصل المفردة ان يستعمل في الفرد المبهم وان كانت موضوعة للمفهوم فافهم

عم المخاطب وقوع الفعل عنه اي بطريق النفي وعين غير
للفاعلية والشاهد على ذلك الذوق والسليقة فيخرج ذلك غير
نافع كما في الكثر من النكات البيانية بنحو لو غيره فينبغي ان يخرج
نحو عن مغايرة لا غيري فيراد مطلوح كما تدل الدال مطابقة
على نفي صدور الفعل عن الغير وساول لا غيري ومثله
وقس على ذلك امثال مثل نحو وحدي قوله الى التخصيص
لعدم التسعي لكن ينبغي ان يوزع بين تخصيص ذا اما
سعيت كما هو المصرح في المقام وبين ما انا سعيت
على ما صرح بان انا ما سعيت بتقديم المسند اليه على النفي
عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم سعي
في حاجته واصاب لكنه اخطأ في فاعله فزعم انه انت
انزاد او جاد كرو وكذا بل فيه ح ثبوت الفعل على الوجه
الذي ذكر في النفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص
قوله هذا اي الذي ذكر من التخصيص المتبادر من العبارة
ان المعطوف عليه لقوله وان بني عليه هذا المقدر
لكن المناسب لتفصيل ما ذكر بالتخصيص والتقوي
ان يعتبر عطفه على قوله فقد يأتي له قوله ويستثنى السكاكي
المنكر اي في قولنا ما لا يمكن تقديره حرف الخ افيد التقوي
دخل مثل رجل قام على الظاهر والقول المختار
لكن السكاكي اخرجه منه بالتاويل والميل الى المذهب
المرجوح قوله واذ قد صرح يتعلق بمحذوف اي ونحن

قوله [illegible]

[illegible]

قوله اذ قد صرح متعلق بمحذوف اي لزم طلب وجه له والفاء في فالوجه تفريع عليه وربما يجوز كون الفاء جوابا لاذ تشبيها له بانه في الحركة والسكون وعدد الحروف على ما صرح به بعض النحاة فافهم

طلب وجه اذ قد صرح اه قوله لان هذا اعتبار محض اي كونه فاعلا في الاصل مع جعله مبتدا مقدما اعتبار محض هنا لا بحسب الواقع قوله لا نسلم امتناع ان يراد اه قال السيد قدس سره يتبادر في هذا الشاهد ان كون الشر بالقياس اليه فالخيرية ايضا بالقياس اليه وظاهر انه لا يكون مهر الاذن الشر بصوت الكلب عند نادره وعجزه عما يوذيه اقول جعل صاحب الكشاف في المقدمة الشر بمعنى مطلق الصوت وقال في مستقصى الامثال كانهم سمعوا هرير الكلب في وقت لا يهر في مثله الا لسوء فقالوا ذلك اي ان الكلب انما حمله على الهرير شر يضرب فيما يستدل به على وقوع الشر ونقل صاحب القبس عن بعضهم ان الهرير نباحه الذي يتشام به من طوايف الناس لكنه ربما يهتدي به الضال خصوصا في الليالي المظلمة وهذا خير وقال في النهاية في صفة الكلب ان يهر دون اهله ويذب عنهم قوله بان يراد بالمثل اه ينبغي ان يعلم ان هذا التوجيه وان لم يكن مصطلحا بل سماه بعضهم نظرا الى ان فيه خفاء في الجملة اذ الظاهر ان يراد بالمثل والغير مطلق المماثل والمغاير فاذا اريد بهما انسان مخصوص كان فيه نوع خفاء في الجملة قوله لان الافادة خير من الاعادة فيه ان حال المخاطب اذا اقتضى التاكيد والاعادة لا يجوز تركه ويمكن ان يقال يجوز ان يستوي الامران بالنسبة الى المخاطب باعتبار انه منكر معه ما ينزل انكاره قوله موجبه مهملة انتهى

قوله بعدم ذكر المسند اليه اه اذ هذا المقام او من مقام الذكر ومقتضاه الاظهار اي انه تعالى نعم الرجل دون الاضمار اي انه تعالى نعم قوله وهذا الضمير اه اي المستتر في نعم يعود الى متعين عقلا معلوم ذهنا مبهم خارجا كالرجل حيث كان راجعا الى متعين عقلا معلوم ذهنا مبهم خارجا كان اللام للعهد الذهني وبذلك العود يحصل الابهام في الفاعل والافتقار الى التفسير واذا فسر بالنكرة وقيل

نعم رجلا تعدد الابهام لخصوصه تاكيدا اولا وبالتفسير ثانيا بخلاف نعم الرجل لعدم تعدد الابهام فيه فاذا اريد المبالغة فيما يعاب نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو ولو وضع المضمر موضع المظهر فتكون النفس متشوقة الى تعيين الفاعل خارجا لان تشوقها اليه في هذا اشد من تشوقها في ذلك لتكرر الابهام فيه قوله واما في نحو نعم رجلا اه يعني ان نحو نعم رجلا من وضع المضمر موضع المظهر قطعا على القول الاول واحتمالا على القول الثاني كما يحتمل ان يعود الى متعقل معهود في الذهن كذلك يحتمل ان يعود الى المخصوص مع انه متقدم تقديرا اي زيد نعم رجلا فيكون المقام مقام الاضمار دون الاظهار والكلام على مقتضى الظاهر لا على خلافه فلا يكون في شيء من وضع المضمر موضع المظهر جدا لكنه

انت خبير بانه يحمل هذا المثال ان يحمل على سلب الربط فيكون من قبيل الحذف سالبة لا موجبة قوله بالاسناد الى الابد للتابيت من تاويل ليصح ان يرجع الضمير الى الكل اي كلمة قوله قال عبد القاهر في المقصود ان ما ذكره صاحب القبل السابق حق لكن دليله باطل قوله والحق ان هذه اه ويمكن ان يقال كلام الشيخ مبني على الوضع وافادته بتلك الامثلة لتحول النفي بواسطة القراين قوله كل ذلك لم يكن في المقام اشكال الا سلم من صدور الكذب عنه صلى الله عليه وسلم الا ان يجوز ذلك سهوا فليس من الاخبار في الوحي وما يتعلق به على ما قيل بعض السلف واما على قول الجمهور فلا بد من تاويل مذكور في كتب الحديث وقد قال السيد في تاويل كل ذلك لم يكن في ظني واعتقادي اقول انت خبير بان اعتقاد خلاف الواقع سيما اذا ظهر خطا ذلك الاعتقاد تامل قوله من بحر الامور عما هو تمييز على ما قال قدس سره في اخر سورة النساء لكنه لم يبين من اي نسبة ولم يوجد العلاقة بين الاصل والمراد اي الانقان والاتقان وكانه ينزع نية المفعول والعلاقة بين الفتل والتوابع الكمال والتطهير فان الفتل تزكية في الدماء والرطوبات وكذا اليقين يرفع الشكوك والشبهات قوله مرتبط بما في موضع الاستئناف او البدل قوله قد ظهر الحساف في جواب هل ظهرت قوله تحتمل من حيث الاستفهامية ويرجح بحروفهم احد الوجوه حل مجرى الوصف قوله وبالعكس الاظهر او بالعكس لانه يكفي تقابلين

٤٩

٢٢٥

... سعطاف من هو طلب العطف والرحمة اذ ليس فيه ما في المظهر من استحقاق
ان كان من غير باب المسند اليه ايضا شواهد
يقال

واحد في الالتفات قوله يحي اللذون الاخره يوم التحيل غار ملحاحا
صبحه اذا سقاه الصبوح وهو ما شرب في الغداة والتحيل اسم
موضع والغادة اسم من الاعادة او التحيل المغيرة والملحاح
كثير الملح كذا قيل والظاهر ان الملحاح لقب الذي يعض على غارب
التغير قوله فقد سمى الضمير العايد الى الموصول غايب ومن حق
الكلام بعد تمام المنادي ان يكون بلفظ الخطاب قوله طحا بك
الباء للتعدية قوله اي جيء وفي الحاشية هذا جعل بعيد الاكثر
بعيد الكل ومن هذا معنى ان يعتبر الشباب والمشيب متصلين
بلا فاصلة الكهولة على ما ذهب اليه بعض اهل اللغة حتى يصح
ابدال عصر حان فانه بعيد وانا على تقدير الواسطة فالمناسب
تفسير بعيد الشباب بزمان الكهولة قوله اي ذلك الغير
الظاهر ان يقال اي حاذف مراده كما يشعر به قوله الحمل على الفرس
الادهم الى اخره هو الاولى بان يقصد الامر التهم ان يراد بالغير
الحديد فانه لا يلزم في العهد الخارجي اتحاد العنوان او يراد
بالفضل الترحيب والتوجه لا الاستعمال قوله لان النعمة لا يعتد
بها اي كل ان كانت الاولى في الصدقة المفروضة فليس بيان المصرف
او محل الصدقة اهم من الافراد لا يعلم كل منها الا من الشرع
وان كانت في التطوع لان اصل الانفاق والخير يحصل بايصال
النفع في الجملة الى احد واما الكمال فلا يحصل الا بايصاله في
موقع حسن قوله والجواب انه لا يخفى انه لا يدفع ما ينافي في
ان دلالة الصفة على الزمان بقرينة ما جيء الا ان يقال المراد

وكاد نيفرم ومع عفر حان مشيب اي زمان قرب الشيب واقبال على الهجوم ومع ...

دان اسم الفاعل حقيقة في الحدث الواقع في الزمن الحال لكن
الزمان ليس مدلوله بل خارجيا محتاجا الى القرينة وايضا
فعلى هذا كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر فالتخصيص بهذه
المجازات غير ظاهر تامل قوله ولقائل ان يقول ذكر في
الاساس ان آلساج بالكسر الاله فلا يرد الاعتراض لكنه
جعل في البيت بمعنى الطين او الجص قوله ومن يك
الجزاء محذوف اي حسن حالي مع دناءة حالي ثم امسى نائبا
خبره بالمدينة ورحله بدل من محل الخبر او عن ضمير
امسى او تامة فقوله بالمدينة خبر رحله قوله والمحذوف
خبره لا يجوز ان يكون المذكور خبره لان اللام لا تدخل
على خبر ان قوله والراي مختلف اشارة الى ان التفاوت
بحسب علو الهمة ودناءتها قوله اي فصبري جميل اجمل
من صبر غيري جعل فيه قصوره بحسب الظاهر لان المفصل
عليه يجب ان يكون جميلا في الجملة وقد قيد بانه غير جميل
ويمكن التصحيح بان عدم الجمال بحسب الاخرة وثبوته
باعتبار تسكين القلب في الدنيا وبان التفضيل على سبيل
الفرض كما في قولهم زيد افضل من الحمار قوله لان هذا الكلام
انما اعتبر وصف السوالية بل ذات السوال لكنه خلاف
ظاهر العبارة ويمكن اعتبار التمثيل فحذف المبتدا في نفس الاية
قوله والدليل على ان المرفوع فاعل لا يخفى ان السوال جملة
اسمية وايراد الجواب فعلية لان من قام في معنى اقام زيد

او عمرو او خالد الى غير ذلك ولارادة الاختصار وضع كلمة
من للدلالة على تلك الذوات اجمالا المتضمنة للاستفهام
ولهذا التضمن قدمت فصارت الجملة اسمية صورة واريد الجواب
جملة فعلية تنبيها على المطابقة المعنوية أقول فيه بحث لانه تقرر
عندهم انه يجب ان يقترن بالهمزة ما هو المقصود بالاستفهام
من الفاعل والفعل ويؤخر عنها ما هو محقق غير محتاج
الى الاستفهام كما سيجيء في بحث الانشاء ولا شك ان خلق السموات
والارض محقق وتعيين الفاعل والخالق غير محتاج
الى الاستفهام فليس السؤال الا جملة اسمية بلا ترك المطابقة
المشار اليها بلوده اللغادي عنا ونعم بانه اذا تحقق خلق
السموات والارض وحدوثها ينبغي ان لا يقع شك في تعيين
الفاعل فالمناسب بحالهم التردد في ذلك الخلق فافهم و
في المقام لنا زيادة بسط في حاشية المطول قوله غير فضلة
بل عمدة في الكلام يجب ذكرها فيه وهذا مناسب لكون المزيد
لمزيد قوله فيتجه ما يفيده يعني يتجه من افادة التقوي
لازم ضابط الافراد قوله ويمكن ان يعد المسند فيه اعترض
عليه السيد قدس سره بان كون المسند سببيا ضابط لكون
المسند جملة فلابد ان يعرف اولا كونه سببيا حتى يصير وسيلة
الى معرفة كونه جملة وهذا التفسير يقتضي العكس أقول يمكن
ان يجعل الضابط كمية لافراد المسند جملة لا علة النية كما
في التقديم للحصر وغيره او يقال هذا تفسير باللازم فالضابط

جملة
فالضابط يمكن تخريجه من التفسير بان يقال اما ايراد المسند
فلكونه تام الافادة مرتبطا بما قبله بعائد غير المسند اليه
قوله وفي نحو قولك قل هو الله احد فيه انه يلزم على ذلك
افراد المسند اليه لان المسند غير سببي مع افادة التقوي
قوله اللهم الا ان يقال الاطراد ونقض انعكاس بين المفهوم و
المقصود قوله والزمان جزء فيه انه خبر بان ذلك لا يدل
على تجدد الحدوث وحصوله كما هو المطلوب بل على تجدد المعنى
للفعل والمناسب ان يقال مع ذلك ان الزمان المتجدد
يعتبر في مفهوم الفعل على وجه المطابقة وبين الحدث
فيلزم تجدده ولذا لم يقل احد بان الفعل القديم زماني
قوله مسنوح اسم مكان من نسوح القوم اذا باعوا واشتروا
قوله يعني الى آخره يعني انه لي على كل قبيلة جناية واذا وردوا
عكاظ طلبني الكافل بامرهم وهذا مدح في العرب لتحري
منهم قوله قد افاد فيه بحث هاهنا اذ ذكر الاصوليون في المبادي
اللغوية المسائل في فهم ان اسم الفاعل حقيقة في الحال
مجاز في غيرها واستدلوا باقوال اهل اللغة بما ملوح قوله قال
الشيخ عبد القاهر لا يخفى ان هذا مخالف لما سادر من المتن
والمفتاح والكشاف مع انه يرد عليه انه يلزم ان يكون
حمل الاسم على الاستمرار التجددي كالدوام والثبات بمعونة
المقام بلا تفاوت وقد سبق في بحث المحدد نبذة من الكلام
في ذلك ايضا قوله في زمان الفعل فيه بحث لان الفعل بصريحه

دال على زمان معين الا ان يراد بالزمان مثل الصباح او بالفعل
تساوق الصفات المشبهة قوله او عدم العلم به في جعل ما بعدها
من الوسط بعد قوله في عرف اهل العربية به صرح به صاحب المفتاح
والرضي وما يدل على ذلك قطعا ان النحاة فيما اذا تقدم الشرط
على القسم جعلوا الجواب جواب القسم على تقدير اعتبار القسم في القسم
مع جواب جزاء الشرط وجواب القسم كلام تام بلا نزاع فان
قيل نحن اداة الشرط في التمام قلنا ذلك مسلم على هذا التقدير
بل نسلم ذلك على تقدير ان يجعل الجواب جزاء الشرط والمجموع
جواب القسم حتى تؤكد بالقسم الملزوم بين الشرط والجزاء كما يظهر
عند من حفظ المعنى بالانصاف فيخرج حينئذ ما هو في محل الجزاء
عن التمام لكن ينبغي ان يكون يحصل في جعل الشرط قيد الجزاء على
ما قال المحقق الشريف في شرح الكشاف في اخر سورة الزمر ادات
الشرط ان كانت حروفا فالكلام هو الجزاء واما الشرط فقيد له بمنزلة
ظرف وان كانت اسماء فهو مبتدأ خبره الجزاء والشرط
مع الجزاء على الاصح وهو مفعول او ظرف او غير ذلك قوله
مفهوم قولنا اعلم اذا كان الغرض اختلاف المخرج بحسب
اصطلاحين لم اتحاد المقصود بالمال اعني التعليق والامر
ظاهر لكن الظن الصريح من نحو [illegible] التعليق فلا يبعد جعل
الشرط قيد الجزاء بتلك المعنى حتى يؤدي مؤدى الحكم باللزوم
بين الشرط والجزاء لكن المتبادر من المطول ان صدق الكلام
على اصطلاح العربية بحكم الجزاء بلا اعتبار التعليق والحكم

والحكم باللزوم ويرد عليه انه يتوقف صدقه على صدق
الحكم المقيد والشرط مع صدق القيد والظاهر انه لا حاجة
بحسب العرف الى صدق شيء منهما وتحقيق المقام يحتاج الى
زيادة بسط لا يحتمله هذا المختصر قوله موقعا له اعترض
عليه السيد رحمه الله بان المنافي للطرفين موقع لان اما
الذي يرجح لا وقوعه او وقوعه فليس موقعا بهما ولا شك ان
الحكم النادر الوقوع يرجح لا وقوعه اقول ذكر في المفصل
انه يصح ان طلعت الشمس الا في اليوم الغيم والظاهر ان الطلوع في
فيه مرجوح وقوعه وقال الرضي ان ليست للشك بل لعدم
القطع قوله لمن يكذبك ينبغي ان يزيد لمن لا يصدقك ولا
ولا يكون موقعا له كما سبق قوله اي لتنزيل المخاطب في
فيه بالامل الا ان علم المخاطب لو جهله لا دخل له في ان بل عدم جزم
المتكلم اللهم الا ان يقال هذا على التجوز وعدم اعتبار المتكلم
على الخصوص قوله والمحال ان له انت خبير بان جعل اعتباره
مما لا واسطة مما لا يفهم من الكلام وان كان ادخل في التوبيخ
قوله غلب جانب المعنى له القائل ان يقول التغليب مجاز
فما وجهه هاهنا والجواب ان صيغ يجهلون موضوعة للخطاب
مع جماعة غير من تحوه بلفظ الغائب لانهما عملا هذه الصيغة
عليه مجازا وصفها له بحسب المعنى كما يشهد به سياق المعنى
قوله وفي مثل ابوان لكن ارتكاب المجاز في المادة لضرورة
الهيئة اذ هي موضوعة للتركيب في النوع بحسب المعنى او

اللفظ فقط قوله متعلق بغيره والظاهر ان التعلق نوانوق الا لغا
ووجهه ذلك ان الضمير الراجع الى المعنى المصدري يجوز
ان يعمل في الظرف فكذا المعنى الذي عبارة عن الحصول قوله بعد وقوع
الحال فانه العامل ماهو بمنزلة الجزء المعنى وتبدل متصف بالبخل
حالة كون كثرة ماله مفروضة وقس على ذلك قوله وفي غير
ذلك لظهور ان المعنى على المعنى قوله فيا وضحى المعنى ان كان
زمان سيعود من الدهر فرت على المقام في وطني فلبطلت
فكونوا ساكنين قوله فسائكم اي اعانكم على البقاء اي الزنا قوله المبالغة
في النفي قوله ان ارادة الاما للعفة تعريض فالمبالغة في تلك الصورة
لامطلقا تأمل قوله والظاهر يدفع له انت خبير بان الكلام
في فائدة الشرط ولم توجد مع ان الاجماع لا ينسخ شيئا تأمل
قوله لا معنى للتعريض فيه هذا رد لتوهم ان التعريض ناش من اسناد
الفعل الى من يمنع منه ذلك الفعل من صيغ الماضي ووجه الرد
اذ لا يعارض التعريض بالسيء الى من يصدر عنه الفعل في الاستقبال
قوله ولهذا صح مثل له لان اساء فقيض المقدم لا ينتج شيئا
بحسب العلم على ما في المنطق ففائدة الاشارة الى الدلالة انتفاء الجزاء
قوله لو دامت نعم لو فرض بان يكون دعا بالمدوح لما ذهب
دولتهم قوله وارد له اعتراض السيد بان ورود الآية على
قاعدة الميزان بعيد جدا قوله فقد حمل الشرع في قوله وما علمناه
الشعر على القياس الشعري في حاشية المطالع على ما سادر منهم
اذ قد سبق تجويز ان يقع غير العربي في القران فلم لا يجوز ان

ان يقع ما كان على القواعد الميزانية في القران النازل بعد تعدى
القواعد الميزانية قوله ومفعول بوحد محذوف اي على تلك الوجوه
مطلقا قوله واما لاستحضار صورة له فيه ان المحقق الرضي ذكر
في اواخر بحث اذا ان حكاية الحال المستقبل لم تثبت في كلامهم
كما ثبت حكاية الحال الماضوية ويمكن ان يقال جعل الامر
المستقبل بمنزلة الواقع الماضي لتحققه فصح استعمال الالو ثم
عدل عن لفظ الماضي الى لفظ المضارع لان كلام من الخلو في
في اخبارهم فقيه تنزيل المضارع منزلة الماضي فهو كالمص
وان سيحضار عطف على التنزيل هذا المعنى الكلام فعلى هذا التقدير
فيه ايضا حكاية الماضي المقدر قوله ويفتنظر ان النكرة الموجبة
ليست شايعة باعتبار الدلالة على الكثرة فلا يكون وضوها
مخصصا واما الشيوع باعتبار احتمال الافراد ففي الفعل ايضا
يتحقق قوله في الجملة الخبرية اعاقيد بذلك لان من قيد في مثل
من ابوك بان من الاسماء النكرة مبتداء معرف في خلاف البعض
النحاة والحق قول سيبويه انه الخبر وان كان معلوما في الجملة
لكن المبتداء اعرف اذ في معنى ازيدا وعمروا وخالدا
الى غير ذلك من الخصوصيات المعينة بخلاف التعيين قوله حال
كون المنطوق اعاخص هذا الكلام بالمثال الاخير لما نقل في المطول
عن النحاة من ان نوعها لا اضافة باعتبار العهد الخارجي لكن
الحق جريان جميع اقسام اللام فيها ايضا قوله ولفظ له وذلك
لان ذكر المثالين ليعرفها المسند وكونه معلوما وسيجي ان يعلم اذ

فعل كذلك في الايضاح فوجه التوفيق لا يتم في تصحيح كلامه في الايضاح
قوله الف نتظار لهم في تفسيره اختلاف قيل مثل جلد نور وهلو
قوله انه ليس المعنى اذ لا وجه لان يقال اذا فرح البكا على قتيل لم يجن
الابكاؤك قوله ويخرج عنه لان الضمير ليس صارفا للمسند الى
المسند فان المصرف للاسناد والحكم بان يكون مسندا اليه عبارة
عن المبتداء قوله ورد بان يعني الشيخ له فيه ان ذلك التأويل
لا يظهر على مذهب البصريين الغير القائلين بالتأويل في الخبر
الجامد قوله لانها اخوك العقول ما يسمع شرب تمر خمر وقطع الرأس
وقتل الاعضاء قوله دون العكس كما توهمه بعضهم لا يخفى ان قوله
على علما لسلم لنا علم ولو عدما لا يدل على العكس انما صحيح لكن الكلام
في ان قصر المسند على المسند اليه يستفاد من تقديم المسند ومعونة
المقام بلا دلالة من اللفظ قوله لئلا يفيد الاول لئلا يتوهم ثبوت
الريب بعده فان التقديم لا يلزم ان يكون لافادة الحصر بل
لانه على باقليه وتاخر اذا المقصود نفي كون القرآن محل الريب
وينبغي ان يعلم ان نفي الحصر باعتبار انه غير مقصود في المقام
لا باعتبار ان اثبات الريب في سائر الكتب باطل وفي ذلك لان
غير القرآن ليس يعني فيكون محل الريب قوله او ذكر الفعل بل
عدل علامة المطول من منع هذا التوجيه اذ يوهم قوله لو
الفعل مع الفاعل والمفعول وايضا ضمير بله عائد الى الفعل بر
وبه الى الفاعل والفاعل والمناسب للسوق ان يكون ضمير دونه
للفعل ومعه لهما كما اذ يؤيد التوجيه الاول كون الكلام في

في متعلقا الفعل وايضا الظاهر ان الفعل ممنوع والتابع دخول
كلمة مع عليه قوله كريم بكسر العين اي سحدوع لانقياده ولينه
ولكنه ليس ذلك جهلا بل كرما وحسن خلق قوله خب هو
بفتح الخاء الخداع وهو الخبيث الذي يسعى بين الناس بالفساد
قوله فالتعميم مفاده فيه بحث لان ما لا يكون مقصودا من العبارة لا
لا يعتد به ولا يعد من خواص التركيب في عرف هذا الفن الا ان
ان يقال التعميم من المقام لا ينافي ان يكون الغرض من نفس الفعل
الثبوت او النفي مطلقا او تقييد الاطلاق بعدم الثبوت المقيد
بالمفعول فلا يعرض لافراد الفعل قوله ولم يقل لو شئت
الى آخره وقيل انه لو كان الامر كذلك لوجب ان يذكر التفكر
مفعوله اذ يحكي قوله فرب حقوق كمن مر بي النادر سريا بالراء المهملة
اذ يجيب من عجبها النادر كما اذا قلت لو شئت لا انت ان يقال
لو شئت ان تعطي عطا ما اعطيت الدرهمين قوله من سوء الفهم وذلك
لان سوق الكلام المبني على خلاف ذلك مع ان الحذف في المشهور
بين القوم في حذف مفعول المشية للغرابة قوله تحامل حادث
اي ظلم الحوادث فالاضافة بيانية والاضافة الى السبب اي
ظلم حادث الزمان قوله فان العاذل لا يطلب الا ما يجوز وجوده
لقائل ان يقول هذا انما ياتي على مذهب من ان التمني طلب وهو هو
متعلق بالمحال ايضا والحق ان الطلب المستفاد من صيغة
الطلب ما يقارن الشرع والتعجب له لو دل عليه بصيغة التمني
ما يكون على سبيل الحجة للعلم فافهم قوله وهاهنا بحث

قدس سره في شرح المفتاح وتبعه السيد بانه اذا لم
يكن قرينة معينة للمفعول فتوصل بالحذف في المقام الخطابي الى
تعميمه عاما حين اي الترجيح لخاص بلا مرجح فللحذف مدخل
في تعميمه عاما قوله المقام الخطابي اي الموضع اللائق بالعموم
كمقام المدح مفيد للتعميم بلا حاجة الى التوصل بالحذف فانه
لو ذكر المفعول ايضا حمل على العموم مطلقا في ذلك المقام
اذا لم يكن دليل على الخصوص بلا تفاوت قوله نعم لو كان الخ من
هذا تعلم ان التقديم لا يلزم ان يكون للاختصاص بل هو اغلبي
كما يدل بحجة على هذا الكلام قوله لما فيه من التكرار لا يخفى انه ليس
في كل تاكيد قصر وتخصيص كما في مثل ان زيدا لقائم وفي انا
وحدي وقفت زيدا ويمكن ان يقال التخصيص مشتمل على اثبات
ونفي والتكرير بواسطة الجزء الاول او يقال لما كان الاثبات
السابق للاختصاص يمكن ان يعتبر التوحيد ايضا لذلك بقرينة
كون نظيره الى ذلك قدس سره في شرح الكشاف في قوله
تعالى فاياي فارهبون مع فوائد كثيرة قوله وهم سادا اعني
هو هو من قولهم في بكرا بالنصب واعتنى به على ما في الاساس فيكون
بمعنى المفعول على ما ساد من المفصل عنه اشد شعر فيه وتبعوا له
ببيان الاهم ويجوز ان يكون بمعنى الفاعل من قولهم عنيت بكذا
في كذا اي اردته قوله وارد عليهم لا يقال تخصيص الواحد باسم
الله تعالى بابتداء الامور لا يكون ردا للمشركين حيث بدوا افعالهم
بغير اسمه تعالى باسم غيره قوله فكان الامر بالقراءة اهم من اسم الله

تعالى وان كان لكمال اهم نظرا الى ذاته وانما اعتبر الاول لان سبق
هذه السورة في النزول يقتضي ان لا يعلم امر القراءة وحالها
وتقديم اسم الله تعالى يوجب ان يكون ذلك معلوما وكانها
المجهول بيانا لما يلتبس به القراءة قوله لانه عمدة في الكلام لا شك
ان المفعول ايضا عمدة في الفعل المتعدي قوله والاولى ان يقال
المناسب لترتيب المعنى ان يتقدم الفاعل قوله بحسب الاصل
المراد بالاصل القاعدة الكلية المشتملة على الفروع الكثيرة
والكهانة في هذا المقام جارية مجرى هذه الشمول للمواضع الكثيرة
اي موارد الاعراض قوله وجه العناية اي سببها ومنشاها قوله
يعرف لا من اي بنفسه ولم يكون لاجل سبب العناية سببا لها
قوله بنوع مخصوص وسيجيء بيانه مشروحا قوله وهو حقيقي
انت خبير بان السوق ليس للافادة الى بعض الافراد معنى
حقيقي للفظ القصر وبعضها معنى مجازي كما ذكره السيد رح
وبان عدم التجاوز وحيث الاضافة اي كما لا يظهر مقابلة العدم
التجاوز وحيث الحقيقة ونفس الامر كما فهم من الشرح فان كلامه في
نفس الامر وظني ان التقسيم الى الحقيقي وغيره باعتبار انه قد
يلاحظ الحقيقة ونفس الامر بلا ملاحظة الحال المخاطب من اعتقاد
القلب والاشتراك والتردد وقد يلاحظ حاله فيكون ان
الانقياد الى قصر الافراد والقلب والتعيين على ملاحظة اعتبار
حال المخاطب من لوازم القصر الغير الحقيقي دونه قوله
وان امكن الظاهر وان يجاوز الا ان يقال كما في الغير الحقيقي

عدم التجاوز الى ما يغاير المقصور بالاضافة اليه في قوله اعني المعنى القائم بالفاعل
هذا اصطلاح المتكلمين والمناسب هنا اللغة لانا نقول ذكر في الصحاح
الصفة كالعلم والسواد قوله اعني البائع له لا يقال يخرج من الحد مثل
جاءني القوم الشامل لزيد لانا نقول بعد صحة المثال ان المراد
بالشمول في الحد استغراق جميع الافراد بمعنى انه يدخل في الحد
مثل جاءني زيد اخوك ويمكن ان يقال ليس هذه الافراد مقصودة
على الاخوة بل الغرض الاصلي بكري النسبة قوله لتصادقهما له فتأمل
لان الصفة المعنوية معنى والنعت لفظ الا ان يحمل التصادق
على التحقيق قوله واما في القصر الغير الحقيقي له يمكن ان يعتبر الغير
الحقيقي ايضا على وجه المبالغة بان يجعل ما يكون المقصور بالاضافة
اليه بمنزلة العدم ادعاء ومبالغة قوله على ما يفصح له حيث قال
في الصحاح والمخاطب بالثاني اما يعتقد العكس واما من تساوى الامران
عنده قوله لو سلمناه انما قال كذلك اشارة الى ان المخاطب في قصر
التعيين لم يثبت الصفة الاخرى في غير الموصوف حتى يلبس المتكلم
مكانها ما اسسه قوله وغيرها مما سبق وهو تخصيص الفعل وتعريف
المسند وكذا جعل المسند اليه معرفا بلام الجنس كذا من الاستثناء
على ما في الشرح العضدي على مختصر الاصول من ان الاستثناء من الاثبات
نفي اتفاقا قوله بل شاع هذا المثال لا يظهر على قول الجمهور
القائلين بان المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه قوله لقول المفسرين
انت خبير بانه لا يناسب الاستدلال باستعمال العرب الربا قوله
اي العهد المراد به الحافظ رعاية الحرمة على ما في النهاية الجزرية

به فان المثال لتغير الزهاد عن زمنك حفظ مما وراك ويتعلق بك
قوله لمعاني تفيد القصر سواء كان على وجه المطابقة والتضمن
والالتزام فافهم قوله النص على المثبت فقط يشكل بمثل ما
انا قلت هذا على ما سبق في احوال المسند اليه قوله ما اوجبه للمسبوق ع
يشكل بمثل زيد قائم لا قاعد اذ ان يكون المنفي اعني قائم
بذوقه له ايجاب الثبوت للمسند اليه وهذا الثبوت منفي
بلا التابع اعني قاعد قوله فان المفهوم منه الخ سيجيء ان
يعلم اذ ذكر قدس سره في اوايل شرح المفتاح ان التخصيص
راجع الى الجنس في قولهم دات الكريم ان لا يعادي وتوجيه
ذلك ان الكريم يتعادى الابل الخير مطلقا لكن برتبة الكريم
الجليل الثاني مقتضية ان لا يعادي غير جنسه عن صورة
المعادات اي اظهار العداوة مع غير جنسه مقتضية وقد
وجد في نسخة وان عليه ان يعادي بدون كلمة لا وجه
الامر وان الكريم لا يحسن اعتباره صفا وانه لغيره بتخصصه
لكن يمكن ان يقال من جهة المبالغة في حقه لهذه الحيلة اذ
يجب تعادي من لم يتصف بتلك الصفة قوله قصر الفعل
المسند اي هذا الفعل المسند الى الفاعل له يتعلق بغيره ومحصله
انه ليس مضروبيته حاصلة لغيره قوله في الا للاخراج هذا
مبني على ان الكلام في الاستثناء المتصل قوله بقرينة تقييده
له لا يخفى ان ليت ليست موضوعا بازاء الالقاء بكلام
الثاني مخصوص وكانه جعل اللام في قول المصنف للفظ

الموضوع له للغاية والتعليل قوله مأخوذة منها الخ فان المأخوذة
والمأخوذ منه متحد بعد نعسدا بالتركيب ويمكن ان يقال
ان يقال قوله وكيس حال لبيان الاخذ مثل قوله تعالى
ولى مدبرا قوله او يقال المأخوذ على تقدير الافراد بلا اعتبار
التركيب والمأخوذ منه على تقدير ملاحظة التركيب او المركب
محمول على معناه اللغوي من جزء المركب لتمام المركب فالمأخوذ منه
مجموع هل ولو مع وجه المناسبة ان لو للتمني ولا يفيد ان ما
وقع كان غير مناسب فيتولد من ذلك التقديم وقس الباقي
على ذلك لكن المتبادر من تقرير الشرح والمتن ان كلمة لا زائدة
دالة على ان هل ولو نص في التمني قوله وهو لا يوافق الخ او نقول
قال وكذا مع لو وما المزيد بين مطلوبا بالتزام التركيب بالتنبيه
على التزام هل ولو مع التمني قوله وهو طلب حصول الخ ينتقض
بمثل علمني امرا ويمكن ان يقال المقصود الاصلي في الاستفهام المعلوم
من حيث الوجود الظلي الذهني بخلاف مثل هذا الامر فان المطلوب
الاولي فيه العلم من حيث الوجود الاصلي ولا يبعد مثل هذا الفرق
فانهم اختلفوا في ان المرتب قصدا واصالة في النظر المعلوم
او العلم واما الفرق بان المطلوب في مثل هذا الامر الحصول
في الخارج لكن خصوصية الفعل اقتضت حصول اثره في الذهن
فبعيد لان الظاهر ان صيغة الامر من حيث هي لحصول امر
مطلقا في الذهن والخارج قوله فان كان وقوع النسبة الخ
هذا التقسيم مبني على ان المراد بالصورة المعلوم على ما في بحث

بحث الكلام من حاشية المطالع قوله ولطلب التصور الخ يقال لا يتفاوت
تصور الطرفين بعد السؤال للسائل فالظاهر انه يطلب التصديق
فان السائل مصدق قبل السؤال بان الحاصل في الاناء مثلا الدبس
او العسل اي بحصول احدهما لا على التعيين وبعد السؤال مصدق
بحصول احدهما معينا لانا نقول وان لم يتفاوت حال الدبس
والعسل بحسب التصور لكن يتفاوت حال المسند اليه اي حال
ما اسند اليه كونه في الاناء فانه لوحظ اولا بعنوان احدهما
مجملا ثم تصور بعنوان المعين منهما الا ترى ان من قام لطلب
التصور بالاتفاق ويجاب بمثل زيد ولا شك ان السائل
عرف زيدا بخصوصه قبل السؤال الا انه لم يلاحظ ما اسند اليه
القيام الا اجمالا فبعد ما اجيب بزيد لاحظ بعنوان التعيين
نعم يحصل للسائل بعد السؤال تصديق بثبوت المسند للمسند اليه
المعين واما الفرق بان السائل ممن لم يعرف الخصوصيات نظرا
الى مقتضى السؤال فلا يجدي نفعا لان السائل عارف بالخصوصيات
غاية الامر انه ذاهل عنها فيحصل التذكير بالجواب وليس الاستفهام
لافادة التذكير ولو سلم فيجوز ان يكون السائل عن عارف
حاضرا بها بل نقول يجوز ان يسأل بهذه الطريقة اعم من هو
الاشخاص من فعل ذلك وكذا الاستفهام بكلمة مثل اي
هذين الفريقين خير مقاما وكذا الاستفهام بكيف في مثل حالك
صحيح ام سقيم وليس شيء من تلك الكلمات لطلب التصديق
قطعا بالاتفاق قوله ساعل عني والتعديد ساعل اي تسارق

عن نفسي العار باستعمال السيف في الاعداء في حال جلب حكم اثر
على الشيء الذي يجلبه والمقصود المبالغة في ازالته اي دفع
العار في حال من الاحوال قوله واعجبه في انما كان اعجب لانه
حال يظهر مما جعله دليلا على دعواه اعني قول النحاة فان ذلك
في الجملة الحالية لا في عاملها قوله هي مدلول حرف لا تعني بالاصالة
وانما في الاسماء والمشتقات فبالعارض والتبع فلو يرد انه
يلزم ان لا يدخل في الجملة الاسمية قوله لان البليغ هذا الحصر
انما يظهر على تقدير ان يكتفي في حال البلاغة بمجرد الاقتدار
على كلام بليغ واذا اعتبر الاقتدار كلام بليغ فيمكن ان يصرف
غيره ايضا وحينئذ هل زيد منطلق عامل قوله انما هي حروف
اسمية انه كان عليه قدس سره ان يتعرض فيما سبق انه قد
يطلب بما الشارح تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالا اي تفصيل
الموضوع له وجواب ما هو حده بحسب الاسم فان ذلك الحد
الاسمي يصير حدا حقيقيا بخلاف ما الموضوع له بلفظ انتهى
كما لا يخفى قوله العارض لشخص الظاهر ان المراد بالعارض
الامر المتعلق به سواء كان علما له او وصفا خاصا به قوله
ويحتمل ان يكون هذا متعلق باستعمال الآلة الذي ذكره المص
قوله لا يدل على ان في بعض النسخ التي عليها خط قدس سره
بدل بل زيادة ما ذكره الشارح وهو الظاهر كما اختاره
السيد الشريف في شرح المفتاح وتوجيه ما ذكره الشارح
ايضا في شرح المفتاح حيث قال وقد يقال لا مانع من حمله

حمله على حقيقة الاستفهام بمعنى اي امر وقع لي وتلبس لي في حال
عدم ذوق يد الهدهد هذا هو مانع وحائل ام هو غايب
قوله ايقتلني والمشرفي مضاجعي سيجي معنى هذا البيت في
اول بحث التشبيه قوله هذه التفاصيل من تقرير الفعل او
الفاعل او المفعول ومن الانكار كذلك قوله للتعريض بما
دخله النفي وهذا لا ينافي ما سبق من ان المقرر به يجب ان
يلي الهمزة لان معناه انه اذا اريد تقرير الفعل مثلا يلي الهمزة
الفعل لا الفاعل او المفعول وقس على ذلك تقرير غيره
من كشف الدخان الذي من علامة القيامة وعذاب الآخرة
قوله غير لفظ المراد المشتق عما هو ماخذ الاستفهام فيدخل
الكف وتحته لا يكفف قوله على جهة الاستعلاء قيد بذلك
ليصير امرا بلا نزاع والاقتصار ذكر انه ليس بشرط قوله
موضوع لطلبه في اعلم ان لفظ الامر حقيقة بحسب اللغة في
الصيغ الامرية المستعملة للوجوب او الندب عند الجمهور
واما المباح فليس بمامور به لكن الصيغة حقيقة في الوجوب
فقط عندهم خلافا للبعض ثم الطلب استعلاء ان يشمل الندب
ايضا كما يفهم من المطول ففي كلام المص ميل الى قول غير
الجمهور والاولى تامل قوله وقد يستعمل في اقول لا يظهر
عندي استعمال الامر في كثير من تلك المعاني كالتهديد والتحقير
وغيرهما غاية الامر انها مفهومة من سياق الكلام كالتعظيم
المستفاد من حذف المسند اليه قوله والتسوية الظاهر ان ذلك

معنى او دال والتي ايضا للتسوية ولم يقل احد بذلك قوله
يا مثل اي عندي فاني صليت بالسموم في النهار ايضا قوله
بتاريخ الجوى بالحاء المهملة الذابل والجوى بالجيم الحرقة
وشدة الوجد من حزن او عشق قوله او طلب الترك هذا
الاختلاف مبني على ان عدم الفعل مقدر او لا قوله وكالدعاء
فيه ان الظاهر عطفه على قوله كالتهديد فان في كل الدعاء
والالتماس طلب الكف والترك لكن لا على سبيل الاستعلاء
فكان في العبارة اختصار تأمل قوله لما بين الكناية الخ وذلك
لان المراد بالكناية عندهم اثبات البرء قوله الضب والنون
فان الضب بالفارسية سوسمار والنون ماهي قوله
النوى صبر النوى مقصود الفراق والصبر بكسر الباء هو
الدواء المر قوله البيت السابق وهو زعمت هواك عفى
الغداة كما عفى عنها طلول باللوى ودسوم والمعنى زعمت
الحبيبة ان هواك يا ابا تمام قد اندرس كما اندرس
اثار ديارها بهذا الموضع فقلت ليس الامر كذلك وانتم
انتم الذي عالم بان الفراق مر المذاق وان المجروح كريم
فما بعدت عن طريق المحبة قوله بيان لقوله الخ ينبغي ان
يحمل على البيان اللغوي لا البيان الصناعي فان قوله
انما نحن مستهزءون اما توكيد لقوله انا معكم او بدل عنه
او استئناف لا عطف بيان قوله ففيه خفاء واشكال وذلك
لان المقصود حينئذ التنصيص على قصد الاجماع بين الجملتين

بين
بين في الواقع لكنه لم يخرج بين جملتين كانتا متوسطتين
غاية الاتحاد والتباين ومعرفة تلك حقيقة جدا قوله
لابد من عامل الخ هذا مذهب اكثر النحاة لكن المحقق الرضي
جعل العامل في اذا الشرطية الشرط دون الجزاء فالاولى
في التعليل ان يقال المتعارف في الخطابيات تقييد الجزاء
بمضمون اذا مع الشرط قوله وهذا مثال هذا مبني على
ان التمثيل باعتبار الحكاية وكلام الحاكي لا المحكي و
كلام الحاكي هذا ليس محل من الاعراب والظاهر هو الاول تأمل
قوله واعلم انه ذكر قدس سره في شرح الكشاف في
تفسير قوله تع انما نحن مستهزءون يعني نجاز او تحمل من
الاعراب من الجمل ما لا يكون خبرا او صفة او حالا وان
كان في موضع المفعول للقول فتأمل قوله جوابا بالكسر مصدر
جازى على ما هو المصرح به في شرح المفتاح لكن المذكور
في شرح الهداية للكرماني انه بالضم معرب كرفان وجعل
النووي في تهذيب الاسماء واللغات جواز الفتح
ايضا قوله فوزانه ذكر في شرح المفتاح الحج سنة وفريضة
وزيه مع ذلك الكتاب سنة وفرية مع زيد ولذا احتمالو
اخر ذكرناها في حاشية الكشاف قوله مع اتفاقهما
احتمالان في المعنى الخ ولذا جعل هذه تأكيدا لفظيا ولا
ريب تأكيدا معنويا قوله او الاشتمال بصحيح ان يكون
ذكر المبدل عنه متقاضيا الى ذكر بدل الاشتمال وهذا

فوزانه سنة

٤٢٥

او يجري في هذا وكلام ذلك الاشتراط في المجرد فقط قوله معامل
للمنكر كالخالي وقد ان قوله لا ريب فيه تأكيد كقوله ذلك الكتاب
مع مغايرة المعنى كما سبق وقد ذكر في الكشاف ان قوله انا نحن
مستهزؤن تأكيد لقوله انا معكم لانه رفع نقص الشيء تأكيد
له فتأمل قوله وهذا لا يتحقق في الجملة لان التأكيد المعتبر
في الجملة لا بد ان يكون لفظا غير لفظ المتبوع اذ ليس المراد
بتأكيد الجملة تكريرها وح لا يتميز احدهما عن الآخر بهذا القيد
ثم الجملة التي ليس لها محل من الاعراب لا يتصور فيها ما هو
المخصوص بالنية اعلم اذ ذكر قدس سره في شرح الكشاف
ثم الظاهر ان قوله انا نحن مستهزؤن بدل الكل من قوله انا معكم
وارباب البيان لا يقولون بذلك في الجمل التي لها محل من
الاعراب تأمل قوله ما مسها من نقب النقب رقة خف
البعير والدبر خراج ظهر الدابة والقصة ان اعرابيا جاء
عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء
عجفاء وطلب منه مركبا فظنه كاذبا فانطلق الاعرابي
وقال البيت وهو يمشي خلف بعيره فاستقبله عمر فعلم
صدقه فحمله على بعير وزوده وكساه قوله ولكونها اي
الناقة اعلم اذ ذكر في آخر بحث الالتفات من المطول قول
الشاعر خليلي ضربة شيعوا وفي البيت وجه اخر ويمكن ان يقال
المساق بيانه واو العطف لا مطلق الواو وكالواو الا بزيادة
الذي اشتد في معنى البيت في مثل قوله تع ومن يفعل الشر

يقلل اشتر لها اذ له ويذرهم قوله سال عن مرض وسببه
فيه اذ قد سبق ان اسمية الجملة من المؤكدات فلا يناسب ان
يحمل البيت على السؤال عن السبب اي تصور المرض ومع هذا
الا ان الفاضل الخطائي اختيار انها ليست من المؤكدات ما
لم ينضم اليها مؤكد قوله احسن لكونها بالجملة التي خبرها بان
كون الدوام اولى من الاستمرار التجددي المستفاد من الفعل
المضارع محل تردد وخفاء قوله لما احسن اليه اعترض عليه
الشريف اذ لا معنى لسؤال المخاطب عن سبب احسانه فانه اعلم
من غيره بالاسباب الكائنة للافعال الاختيارية اقول يمكن
ان يكون السائل غير المخاطب بل السامع ورد في القول
لتقرير الحكم لا للاستعلام قوله وجه النقض من ذلك حاصل
ان الاستيناف قد يشتمل على سبب الحكم فقط وقد يشتمل على سبب
الاستحقاق ايضا كما في الصورة الثانية اقول يمكن ان يكون
ذكر العلم ايضا اشارة الى استحقاق الذات من حيث هو
جميع الصفات كما قالوا في تعليق الحمد بلفظ الله اشارة
الى الاستحقاق الذاتي نظرا الى ان كل صفة صفة كمالية قوله
وبالمعاني ما لا يمكن قيد حاله في المعاني الكليات المدركة بالفعل
قوله غير المصنف عبارة السكاكي ان ذكر الشيئين مكان
الجملتين وعرف التصور بدل تصور منكر كما يأتي من قريب
اشارة الى ذلك في هذا الشرح ايضا قوله على ما يتضح
في باب التشبيه لا يخفى ان المتضح هناك تحقق التماثل والتشبيه

٤٤٦

المجرد المشارك في وصف خاص دون الحقيقة قوله بين العلة
والمعلول اي بين هذين المفهومين او الذاتين لكن مع حقيقة
الوصفين قوله التلازم من نوع واحد نظرا الى ان تلك الثلاثة
تتصف بالاشراق او ما يشابهه ولواحقه قوله يتعاقبان
على محل واحد وقد وجد في بعض النسخ قيد آخر هو بينهما
غاية الخلاف على ما في المطول ايضا وهذا بناء على ما نقل
في شرح المواقف عن الشيخ اعتباره ايضا في التضاد مطلقا
قوله لان معظم ابواب الفصل الخ هذا محل تردد والاولى
ان يقال المراد بفصل الاحتياج الكامل فانه يكثر وقوعه في
الفصل والوصل قوله لا سيما الجامع الخيالي لابتنائه على العادة
والالف بحسب اسباب المحتاجة الى كثير من التتبع مع انها لا تدخل
تحت الحصر قوله يظهر انه ليس المراد وذلك الظهور من تقييد
المص اقسام الجامع قوله بل جميع ذلك معان معقولة اعلم
انه انما حكم بكون التماثل جامعا عقليا والتضاد وهميا مع كونهما
معقولين لان التماثل في نفسه صالح للجمع بلا احتياج الى
التفات العقل وجد الجمع بينهما بخلاف التضاد فانه في نفسه
غير صالح لذلك بل يحتاج الى احتيال فنسب الى الوهم الذي
من شانه الحيلة وينبغي ان يكون الوهم على ما ذكر في المحاكمات
سلطان القوى الجسمية لها مدخل بان يصير آلة للنفس في ادراك
الجسمانيات بل في العقليات المنتزعة من المحسوسات بل في المعقولات
الصرفة الا ان المعاني الجزئية القائمة بالمحسوسات خاصة لم

ثم الضابط في الجامع ان الجمع اما بسبب التقارن في خزانة التصور
اولا فالاول الخيالي والثاني اما ان يكون بواسطة امر تام سبب الجمع
ويقتضيه بحسب نفس الامر بلا احتيال فهو العقلي والا فهو
الوهمي قوله وان اراد ايضا ينبغي ان يعلم ان التضاد المضاف
الى الجزئي ليس بجزئي كما ذكروا ان امكان زيد كلي وان
كان هذا الامكان جزئيا ثم ان ما يثبت له التضاد تامل
قوله ومن محسنات الوصل تخلص الكلام ثم ان النسبة بين
المسندين قد يقصد على ثلاثة اوجه الاول ان يراد تجريدها
عن الخصوصية كما في قولك زيد منطلق على راي من راى
انه مجرد الانتساب بل بتجدد او دوام وبتنوع او اشتراك
تجددي الثاني ان يفيد خصوصية فلا يجب ح رعاية التناسب
اذ ربما لا يتفق الجملتان الثالث ان يقصد النسبة في ضمن اي
خصوصية فهنا يجب رعاية التناسب كذا يستفاد من شرح
المفتاح الشريفي قوله قام زيد وقعد عمرو الخ فيه بحث لان
في المثال تعريضا للتجدد لا محالة وان نوقش في التعريض
للثبوت والجواب ان المراد التعريض في القصد والارادة
لا مجرد دلالة اللفظ فربما يكون قصده مجرد نسبة المسند الى المسند اليه
فتورد الجملة فعلية او اسمية فح يجب رعاية المناسبة ليكون
حسنا الا ان يكون الكلام في ان مثل هذا هل يدخل في حد
البلاغة هكذا استفاد من شرح المفتاح للسيد قدس سره
قوله لمكان المناسبة نظرا الى ان الاصل في واو الحال ايضا

العطف قوله وكل جملة حالية لا فائدة يحصل بها في هذا الاخبار
لان المسند فيه قريب من المسند اليه مع انه يظهر مما سبق ايضا تحقيق
الكلام ان تعرض لمجردات المضارع المثبت لا يخلو من ضمير
صاحب الحال فلا يكون بالواو قوله فلما خشيت اظافيرهم المعنى حين
خفت ان ينشب الاعداء اظفارهم وان يظفروا الي
نجوت منهم وارهنهم مالكا هو اسم رجل او صاحب فرس قوله
والاشكال المذكور وارد هنا واجيب عنه بان النحاة صرحوا
بان ما بعد حتى مستقبل بالنظر الى ما قبلها وان كان ماضيا نظرا
الى زمان التكلم فيجوز ان يعتبر الماضوية والحالية والاستقبالية
في الافعال التي جعلت قيودا بالقياس الى العامل المقيد بها
لا الى زمان التكلم فاذا جاءني زيد ركب فهم منه كون الركوب
ماضيا بالنسبة الى المجيء وتوهم المقارنة اقول ذلك الاعتبار
ليس بلازم في حتى فاذ يجوز فيما بعدها الاستقبال نظرا الى زمان
التكلم ايضا على قياس كلمة ان فكل من الماضي والمضارع الذي
للحال يحتمل غير المقصود فلم يكن كلمة قد المقترنة للحال كافية
للاحتمال الحالية بالنظر الى زمان التكلم لا العامل وفيما اذا
كان الحال مضارعا يحتاج الى ما يدل على اعتبار زمان
العامل لا التكلم مع ان كلمة قد لا تفيد الا التقريب دون المقارنة
تأمل قوله المشهور ان دخولها الخ وفي التقريب ما ذكره الزمخشري
في باب المنع من التنوين حما الغايع في قوله ام من استمع الى
حديث قوم وهم له كارهون الخ وانسوج لكونها حالا تضمنها

تضمنها قوله بضبعة المضبعة بكسر الضاد اسم مكان الضباع
الى الاصطلاح قوله ثم بني عمه الخ عطف على قوله ان يقول الحاصل
انه لو لم يعتبر الاتساق في اعادة الاسم الصريح كان بمنزلة
عدم اعتباره في مثل جاءني زيد وعمرو يسرع امامه مع ان
اعتبار الاتساق فيه لازم فعلى هذا وجوب الواو في
هذا المثال بطريق الاولى ويشعر بوجوب الواو للتظاهر
المتن يشعر بخلاف ذلك قوله وان جعل نحو على كتفه الخ
اعلم انه ذكر صدر الفضلاء ان سلوك الواو قبل في الجملة
الاسمية الحالية التي خبرها غير جار ومجرور قوله مع البادي
سكون الباء قوله ونحن الترك الخ ومما يناسب المقام انه
ذكر السيد قدس سره في تفسير قوله تع قل ان تخفوا ما في صدوركم
الآية انا لم نجد في الاستعمال دخول الواو على الجملة الحالية
التي عاملها مع الفعل قوله والمام المسيب الالمام النزول
قوله قددت الاديم اي قطعت الجلد الملصق بهذين الكوفيين
قوله وهي معروفة وتفصيل القصة في الجملة ان الزبا قتل
اباها جذيمة الابرش ملك الحيرة فلما انتظم ملك الزبا
وسلطنها كتبت اليه بان ملك النساء لا يخلو من ضعف في
السلطان وضعف تحيب النتائج ولم اجد غيرك كفوا لي فأقبل
الي لاجمع ملكي الى ملكك فما ارادت الا الغدر فذهب
اليها غير مستعد للحرب لقرب عهدها وقد اعدت في ابواب
حصنها جماعة من الفرسان للاحاطة به واحدة فلما وصل الى

حصتها اخذوه فامر بقطع رأسه فذهب دمه في ظلمت
عدم الدهر مات قوله شعرت بفتح الشين المعجمة قوله ويتقي
الصابر لو يقال ذلك اليقين على تقدير الموت وعدم الخلود
اشد لانا نقول هذا مسلم لكن بدون التلذذ من منافع الدنيا
بخلاف تقدير الخلود قوله وغاية اعتذاره انه ليس بشيء
فانه على تقدير الخلود خوف الاسد اي بالشدة والاحتياج اكثر
وعلاوة القلب بمحبة المال اشد وآثارها البذل المالي
تنفذ الاحوال في غاية الضعف بخلاف تقدير الموت
وعدم الخلود ولذا كان ترك الشاب للمال افضل من ترك
الشيخ الفاني اياه تأمل قوله المسماني بالنوع ثم القاسم مكان
من الفاني غدا اي بعد قوله ثم ذو سعد باعتبار المآخذ التي
بين المخاطب وهام البعد قوله لا بالكماة وانه مجرور في القصاص له
ابني عنتر قوله فان تقديم الفعل له الظاهر انه لا يحتاج الى حذف
الادلام لفظي كما في قوله تع ولا يحيق المكر السيء الا باهله تأمل
قوله تعرفوني شجاعا لاني عند وضع العمامة اشرب الحرب والبس
البيضة ويجوز ان يريد متى اضع العمامة التي سترت عنها
وجهي للبكارة تعرفوني قوله كما من تقدير الشرط في جواب الامور
الا يريد من النهي وغيره قوله يبقى الحق اي ليثبت الاسلام ويظهر
ويمحو الكفر وغلبة المسلمين عليهم مع ذلة اهل الاسلام وكثرة
اهل الكفر قوله فافصحه لافصاحها واظهارها في المحروق
قوله لا اصرها على التعيين اذ يخفى ان التقدير الاظهر هناك

هناك كما في الاية السابقة الامر للتأمل لنفي العذاب وان ما رأته
ولذا ويل للعظيم الواحد في يوم القيامة قوله وفي الاصطلاح
ان يؤتى بآخر الكلام هكذا عكس اللغة وكأنهم نظروا الى ان المثنى
في الواقع مفسر مبين باسمين ففي ذكر المثنى كمن الى سبب
وسبب بالكسر على ما في الصحاح قوله بالفتح اي فتح الجيم مع
سكون الراء قوله بسبوح من الشعفاء او بمعنى على شعث لم الشعث
اي اصلح حاله والشعث في الاصل انتشار الشعر وتغيره
لعدم تعهده وملخص معنى البيت اذ لم يبق لك اخ على تقدير انه
لم يبق لك اصلاح لحاله وعفو عن جرائمه اذ اي رجل
الرجال مهذب الحال على الاطلاق قوله وديمة لفي الديمة
بكسر الدال المطر الذي اطلت ثلث النهار او الليل واكثره
ما بلغ وهمى من همى الماء والدمع اذا سال قوله كلام المص
في الايضاح حيث مثل للتتميم بقوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا
مما تحبون وكذا اذ لا يتم المعنى بدون مما تحبون فادخل الانفاق بعد
قوله ولانه لا يحصل له فانه يجري في الاعراض قوله لنكتة سوى
دفع الايهام ذكر الشيخ قدس سره في تقرير قوله تعالى سواء
عليهم اانذرتهم ام لم الاية اما اعتراض او ذات الاعتراض للتأكيد
فمما او سمعه لكن صار لمعنى جعل من فوائد ما للتقوية
والتشديد والمبتدأ درء من الكشاف الايضاح آخر سورة
الزمر انه للتأكيد تأمل قوله وكثير ما يقع عطف له فيه
اذ يلزم الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول في غير افعال

القلوب واجيب بان لهم ظرف مستقر لا لغو والامتناع فيما
يكون الضميران معمولين لفعل واحد وان يكون احدهما
معمولا لمعمول الآخر على ان ذلك الجمع جائز فيما اذا كان احد المعمولين
مجرورا بحرف الجر كقوله تعالى وهزي اليك بجذع وقد اجيب
بان ذلك الجمع جائز في المعطوف اقول تعليل النحاة ملائم لمنع
الجمع مطلقا حيث قالوا اذ دل في غير افعال القلوب ان يكون
فاعل ومفعول شيئا واحدا فمنع الجمع بين ضميريهما ليدفع
الوهم الى انهما مختلفان قصدا بالاكثر فيقع اللبس فعدلوا
الى لفظ النفس ايذانا باتحادهما واما افعال القلوب فاذ كثيرا
ما يقع فاعلها ومفعولها شيئا واحدا بل هو الاكثر في علم
الانسان وظنه بامور نفسه الكثر وقوعا فهو عرض تامل قوله
الى بن عاد بفتح التاء وفتح الجيم ايضا او ضمة او بضمهما ظاهر
بالتامل فيما كون هذا المثال مما يقصد فيه العطف على ما قبله
بخلاف الوصل انه سوغ مثل قوله تعالى حافظوا على الصلوات
لكن مثالنا هذا ليس فيه ذكر خاص بعد عام قوله اذا كانت
العليا بفتح العين مطبوعة بالفارسية دروح ودرين باند
قوله قد يستعمل المشترك في التعريف بدون قرينة معينة والجواب
انه لا يصح استعمال هذا النوع من المشترك لانه يجوز ارادة كل
من الاصول او الملكة وتعريف كل منهما يستلزم تعريف الآخر والمقصود
بالجسم واحد اذ المطلوب من التعريف حصول البصيرة قوله
لنوع مدخل فيها لو زاد او لتوهم الوضع لكان احسن لدخول

ل الجزء قوله وان فات الحرف الاول لم يستعمل لتوهم وضع ايضا
بل يتوهم ان لفظ الحرف على على كذا الموضوع تامل
قوله وبهذه الدلالة وفيه ان دلالة اللفظ الفصيح على فماه
المتكلم خارج عن الاقسام مع مدخلية الوضع فيها ويمكن
ان يقال المراد بمدخلية الوضع وضعه لنفس المعنى او لما
يتعلق به قوله انما هي من جهة ينبغي ان يحمل على ان الدلالتين
بواسطة حالة اجمالية وفهم قرينة الى حصول هذا الحكم في
العقل قوله وبعد الاول اي بقيد الاضافة الى الوضعي
كذا نقل عنه قدس سره في الحاشية قوله وان تخرج كثير من ذلك
لان انفكاكها عن مجرد الملزوم ظاهر وان جعل الدال
مجموع اللفظ والقرينة فنقول لم يوضع المجموع لمعنى بل من
تلك المعاني المجازية والكنائية وان جعل اللفظ الدال
المشروط باقتران القرينة فنقول يمكن انفكاكها عن القرينة ايضا
قوله ولهذا يأبى الاختلاف اعترض عليه بان دلالة اللفظ
على لازمه اوضح من دلالته على لازم لازمه الجواب ان المراد
عدم التفاوت في دلالة الالتزام على الاطلاق وان كان الغير
واسطة كما هو الوضع المعتبر عند القوم او ان المراد
اختلاف الوضوح والتفاوت في الانتقال بحسب الزمان
لا بالذات والتفاوت بين دلالة اللفظ على لازمه وبين
دلالة اللفظ على لازم لازمه من قبيل الثاني فلا اعتداد بهذا
التفاوت كما لا يخفى نعم نفي النقص حينئذ باعتبار التفاوت

بحسب الدلالة التضمنية قوله مماشاة اعتقاد المخاطب اي المعتقد
في ذهن المخاطب فلا يرد ان الاعتقاد متعلق باللزوم
لا بسببه على ان تعلق الاعتقاد به بحسب ثباته في الذهن
بالوجه الظني قوله عرفي عام لم يظهر المراد به وكان اريد
به تخاطب اهل المحاورة في الجملة بلا تقييد بعلم او بغيره و
فلا يلزم اتفاق جميع اهل العالم او العوام فقط قوله
اذ هو الموضوع له هذا ليس بظاهر في العرفي المنكر والوجه تعميم
العرف وجعل او غيره اشارة الى سائر القرائن الحالية او
المقالية لا يتاتى ما الوضعية لا يخفى ان الدليل يقتضي ان لا يكون
جميع الطرق دالة بالوضع لا ان يكون بعض الطرق كذلك لكن
المقرر عندهم ان الدال بالوضع بمنزلة اصوات الحيوانات ما مل
هذا وقد ذكر قدس سره في الحاشية ان العلم بالوضع انما
هو الظن به وهذا قابل للشدة والضعف في الوضوح
والخفاء في الدلالة الخفية ايضا فقول التفاوت بالظن بالوضع
لا يوجب التفاوت في الانتقال كما لا يخفى اذا اقيم مقام كل
لفظ يعني مع اتحاد الهيئة قوله والجواب ان التوقف لا بد
ان العلم بالمدلول الالتزامي لازم بعد حصول العلم بالعلاقة
فالاولى ان يقال المراد الاختلاف في الوضوح بالنظر الى نفس
الدلالة بان يكون بعض المدلولات واضح العلاقة قليل الوسائط
والبعض الاخر بالعكس قوله فيمكن تادية الملزوم قد ان الكلام
في دلالة الالتزام الا ان يقال بالالتزام بين الجانبين او يراد

د باللزوم والملزوم هنا التابع والمتبوع قوله فدلالة الشيء
لا يخفى انه يحتاج الى حذف اي دلالة لفظ الشيء قوله بل الامر
بالعكس الظاهر ان المراد بالعكس ان يكون دلالة اللفظ الذي
ذلك المعنى جزء من جزء معناه اوضح من دلالة ذلك الذي
جزء معناه والدليل لا يقتضي الا ان يكون دلالة لفظ على جزئه دون
اوضحيته وهو بالعكس بحسب الظاهر والا فيلزم اوضحية الدال
بالتضمن على الشيء من الدال عليه مطابقة والتزاما قدس سره
الكلام في الحاشية على الطوالع وقال يعني فقد لزم من كلامهم ان
دلالته على جزئه اوضح من دلالته على جزء جزئه لوجوب توسط
مثلا اذا كان دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان
عليه لزم ان يكون دلالة الانسان على الحيوان اوضح من دلالة
الانسان على الجسم المساوي للاوضح اوضح لكن الامر بالعكس
قوله لكن المراد هنا انتقال الذهن والدليل على ذلك ما
في المفتاح من ان ايراد المعنى على صور مختلفة لا يتاتى الا في
الدلالة العقلية وهي الانتقال من معنى الى معنى بسبب علاقة
بينهما ويوافقه ما في شرح القسطاس لكن شارح المطالع رد
هذا القول الا ان اهل الميزان لا يقال قد صرحوا بان التضمن
لازم للمطابقة في المركبات وملاحظة الجزء على ما ذكره لا يلزم
فهم الكل لانا نقول اللزوم باعتبار الصلاحية كما ان الشيخ صرح
في شرح الشمسية باستلزام التضمن والالتزام للمطابقة بمعنى الاستلزام
على الصلاحية قوله فانحصر المقصود يمكن ان يراد بالمقصود اعم من

المقصود بالذات ومن المقصود تبعا كالتشبيه الى التكلف في جعل
آخر قوله ام غير ذلك الظاهر ان المراد به التجريد مثل قوله
تعالى لهم فيها دار الخلد فانه ليس تشبيها مصطلحا ولا استعارة
عند المص وهو مما سبق عليه الاستعارة ولذلك ذكره المص
في البديع وذلك التشبيه ليس بمصرح في الآية قوله فلم يأت
الضمير توفيقه فيه بانه يجوز عود الضمير الى المطلق الذي في ضمن
الخاص المذكور سابقا مع ان الظاهر في كليهما العود الى الخاص
وغاية التوجيه ان الظاهر في المقام الضمير فاذا عدل عنه
الى غيره الظاهر يمكن اعتبار هذه النكتة فيه قوله وهذا شامل
اقول ان كان الدلالة وصفا للكلام فالشمول ظاهر غاية الظهور
فانه لا يشترط القصد في مدلوله والا خرج المدلول الالتزامي
عن كونه مدلولا عليه بالكلام ولا شك ان كلا من المثالين يدل
التزاما على المشاركة في الفعل او المجيء وان كانت صفة للمتكلم
فالشمول ظاهر ايضا باعتبار ان القصد غير شرط بل يكفي
صدور اللفظ فيه في فهم السامع المعنى في اسناد الدلالة و
الهداية الى الآيات اذ يلقى اللفظ باسم الله تعالى و
قولنا سبحان الله حال الذكر في اسناد الذكر التسبيح لله تعالى
الى اللفظ حقيقة لغة ولذا اسناد ايقاع شخص في البدعة
خطاؤ المعتزلة القائلون بالتوليد قالوا ان الفعل المترتب
على فعل آخر من العبد يصدر عنه وان لم يقصد اليه اصلا
وظاهر ان ذلك الاسناد ليس مجازيا بحسب اللغة لكنه رد

ففي

رد عليهم اهل السنة بانه لا تأثير ولا قدرة للعبد اصلا في
الواقع لا صدور عنه الا انه غير مضر في الاسناد اللغوي قال
في شرح المقاصد الاتفاق واقع على ان الفعل يسند للعبد
وان كان مخلوقا لله تعالى فان الفعل يسند حقيقة الى من
قام به لا الى من اوجده فقدم اشتراط المباشرة بالفرع
الاولى نعم يوهم بحسب العرف من اسناد الافعال الاختيارية
الى العباد قصدهم وارادتهم لكن لا يلزم الاعتبار
في المفهوم لغة ولذا قال قدس سره ظاهر هذا التعبير
يعني لو نظر الى مجرد مفهوم الدلالة لزم الشمول لكن لو
اعتبر القصد باعتبار القرينة وبتبعه الدلالة لزم الشمول
الى المتكلم خرج عنه تمام قولنا جاء زيد وعمرو وقابل
زيدا وعمرو ولا يسمى تشبيها لغة واصطلاحا الا بان
يجعل مستعملا في المشاركة واما مجرد القصد بالتبع كما
في الاسرار الفوائد المفهومة تبعا فلا فافهم فانه بديع
اذ المراد بالاظفار ونحوها مجردة غير تامة قوله لا اشعار
بالاستعارة بالكناية قوله لولا دلالة الحال اي لولا القرينة
الحالية او المقالية الدالة على ارادة المنقول اليه ثم ان
هذه عبارة الكشاف وفيها اشكال مشهور وهو ان الكلام
غير صالح للمنقول اليه على تقدير عدم القرينة وغاية التوجيه
ان خلو الكلام عن المستعار له اي المنقول اليه مصحح لان يراد
بالمستعار منه المعنى المجازي اي المستعار وان عدم

القرينة مصحح لارادة المعنى الاصلي اي المستعار منه فيكون مجموع الخلق
في ذكر المنقول اليه وعدم تلك القرينة مجعلها بصلاحية المعنيين
على التوزيع ولو قدم ذكر المنقول اليه لا انفصل كل شرح المشروح
قوله بالكاف ونحوها هذا مبني على ادعاء انه مراد في التعريف
على ما في المطول قوله الملكة التي بها يمكن ان يطلق العلم في هذا
التشبيه ايضا على نفس الادراك فان ادراك الدليل يستلزم ادراك
المدلول كذا قيل وفيه بحث لانه لا يختص العلم في الاصطلاح
بهذا الادراك ولو يصح ان يقال الكوكب مشبه بالجالية مع
ان المشبه الثريا قوله والا فالمحسوس اصل المعقول لان اصالة
المحسوس باعتبار العلم والادراك به مطلقا كما يشعر به
تعليله والتشبيه لا يقتضي اصالة المشبه به في وجه الشبه مطلقا
فيمكن تشبيه المحسوس بالمعقول بلا اعتبار المبالغة وتقدير المعقول
محسوسا نعم تشبيه العطر بالخلق هنا ان اعتبر في الرائحة الملوية
للشامة فالشبه اصل فهم الكلام مبالغة واحتياج الى التقدير
ويمكن ان اعتبر التشبيه في الحس واللذاذة الغير فالمشبه به اصل
كما هو المعهود فلا حاجة الى التكلف قوله في العلوم العقلية
بيان ذلك في العلوم العقلية الصرفة فان النفس في مبدأ
الفطرة خالية عن العلوم كلها فيحصل لها العلوم باعتبار
استعمال الحواس واما العلم باعتبار الحضوري فقليل ساقط
عن درجة الاعتبار قوله ما لا يدرك بالقوة فيه ميل الى مذهب
الحكماء والا فلا مدرك عند المتكلمين سوى القوة العاقلة

٦٢

قوله والحواس الظاهرة وليس الحواس الباطنة بمثبتة عند المتكلمين
قوله مثل الخيالية فيه ان القوة المتخيلة ليس بمدرك بل
معينة على الادراك ومن شأنها التركيب فادراكها بالنفس
الناطقة المرادة بالقوة العاقلة لا يقال المراد فيها ان تستعمل
مما يدرك بها النفس بلا معونة امر آخر لانا نقول فادراجها
في العقل لا يحتاج الى صرف عن الظاهر كما هو المتبادر من
العبارة قوله ولكنه بحيث لو ادرك صح العبارة ان يقال
غير مدرك بها لعدم وجوده ولكنه بحيث لو وجد لادرك
باحداها قوله والحال ان مضاجعي فعل في البيت فلت
وكانه اعتبر ذلك مبالغة في عدم اعتبار الخوف باعتبار
الحصر المستفاد من تعريف الاضافة الحينية في مضاجعي قوله
متخيلة ومتفكرة ذكر في المطول انه اذا استعمل النفس تلك القوة
بمعونة الوهم تسمى متخيلة وبمعونة القوة العاقلة تسمى متفكرة
ولا يخفى ان هذا موافق لما نقلناه عن الحكماء لكن المقرر عند
الحكماء انه لا يصدر عن قوة واحدة فعلان فينبغي ان يختص
بالمتخيلة نوع من الادراك فقط تأمل قوله والوهمي
المسطور في كتب الكلام ان الوهمي المعاني القائمة بالمحسوسات
قوله ادراك ونيل انما زاد النيل لجمع الوجدان لان اللذة
لا تحصل بمجرد ادراك اللذة بل لا بد معه من وصول اللذيذ
الى الملتذ قوله عند المدرك انما قيد بذلك لان المعتبر
كما قاله بالقياس الى المدرك لا بحسب نفس الامر قوله كما او خير

٢٥٧

اي الامر اللائق بالمدرك كالتكليف بالحلاوة للذائقة قوله حيث
هو كذلك انما قيد بذلك لان الشيء قد يكون ملائما من وجه دون
وجه فادراكهما لا من جهة الملاءمة لا يكون كاللذة فان ادراك
المسك من جهة الرائحة لذة لا من جهة الطعم قوله المدركة بالقوى
الباطنة ينبغي ان يعلم ان القوى الباطنة على اصطلاح الحكماء
لا يتعلق الا بالجزئيات ولا يخفى القائم بها والظاهر ان اللذة
والالم ليسا من هذين القسمين فلم يظهر جعل ادراكهما
بها ولذا جعل بعضهم الوجدانيات ما سوى القوى المشهورة
على ما في بحث القوى من شرح المقاصد وكان ارباب البيان
ارادوا بالوجدانيات ما يتعلق بنفس المدرك فقط قوله
والضمير للنجوم بليالي الليل الذي جارتنا بيت ضميرها فانه كتاب
للبيت السابق اعني تتمة رب ليل قطعته بصدود او فراق
ما كان فيه وداع قوله في جوانب شيء مظلم الجوانب للبس
ان يقال بين الظلم قوله ولزم بطريق العكس يحتمل انه يمكن
ان يجعل كل من التشبيهين اصلا بدليل ما في المفتاح لكن جعل
المص كتشبيه السنة والعلم بالنور فرعا لزيادة التخييل في
اثبات وجه الشبه للمشبه بالمحسوس في النهار الحنيف عند
العرب من كان على دين ابراهيم ع واصل الحنف الميل ومنه
الحديث ما الحنيفية السمحة قوله لو هي نوع الاولى ان يقال معرفة
على متفاهم العرف واللمس بشعبتان في مقدم الدماغ قوله
من الالوان لو اراد الاصول لكان احسن وكان جعلها تحت

تحت الالوان قال في شرح المفتاح الحق ان الضوء مغاير للالوان
وليس عبارة عن ظهور اللون على ما يراه بعض الحكماء قوله
بالجسم كالدائرة كذا وقع في التجريد وغيره من الكتب الكلامية
وفيه اشكال مشهور من تخصيصه بالجسم واخراج
الاشكال السطحية كالدائرة على ما هو اعم بالذات والحقيقة
وما هو بالعرض والمدخلية في الجملة لاظهار كون
الشكل من الصفات الجسمية ويرد عليه ان المحيط
بالمحيط بشيء ليس محيطا بالشيء لاختلاف وجه الاحاطة
ثم الظاهر حمل الجسم على التعليمي كما اشار اليه في شرح المقاصد
قوله متصل فان الزمان اي مجتمع الاجزاء واحترازا
بالقيد الاول عن العدد وبالثاني عن الزمان قوله جمع اي ما
الخروج من القوة الى الفعل تدريجا يعرف المتكلمين في
حصول الجسم في مكان بعد حصوله في آخر لان اثبات المقادير
بدعة اي الحكماء قوله وفي جعل المقادير على الدرج
بالكثرة الى الحركة باعتبار من جملة الكيف عند البعض
وهذا كان في التمثيل بل القول يكفي الاحتمال العقلي للتمثيل
واما حمل الكيفيات الجسمية على الصفات الجسمية لا على
مصطلح الكلام فحسن لكن لا يلائم سوق كلام المفتاح
والمص واما حمل المقادير على الطول والقصر والتوسط
والحركة على السرعة والبطء والتوسط فهذا لا يصح
حينئذ قوله وما يتصل بها اللهم الا ان يقال في التحكم ام

لكن لتعاليه في إخراج المقادير والحكايات المتصلة تأمل قوله
أو بالتسمع عطف على يسمعي أن يكون قوله من الألوان وقرائنه
ونظائره بيانا لما يدرك لكن كل واحد من القرائن على تقدير
ولذا ذكرت منفصلة منفصل كل منها بقيد للإشارة إلى
المقصود أي التوزيع ولا يلزم بيان ما يدرك البصر بالألوان
واحتاج أيضا إلى تقدير موصوف في المعطوفات قوله
يحصل من التموج أي بحسب جري العادة فلا ينافي ما ذكر
في شرح المقاصد من أن الصوت عندنا يحدث بمحض خلق الله
تعالى من غير تأثير للتموج قوله والأوليان منها أي وجه التخصيص
في التسمية باعتبار أن الفعل أي التجمع والتوزيع في الأوليين
أظهر من الانفعال والأمر بالعكس في الأخيرين قوله كالبلة وجه
الكيفية المقتضية لالتصاق الجسم بغيره فهو غير الرطوبة أي
الكيفية المقتضية لسهولة التشكل قوله المختص بذوات الأنفس اختصاص
بالنظر إلى النبات والجماد فلا يرد أن بعضها كالعلم ثابت
للمجردات قوله وهي سريع الزوال بالعرف تقييدها بأن يكون
للنفس ملكة يحصل المطالب بسرعة خال في الأساس قيد ذكا
أي فطنة وتوقد قوله مثل الكرم مثال للملكة فإن قيد قوله الأفعال
الزائدة قلت كأنه أراد بالزائدة ما يقوم بصاحبها لا بالغير
وكلي تعلق به كالإضافيات وأثر الكرم إيثار الغير بالخير
وقس عليه قوله بل يكون معنى متعلقا كالشجاعة والأكل نوع فإذا
ليس شيء منها متقررا في ذاته بالنظر إليه بل بالنسبة إلى الغير

العلم لكن الفرق بين الإزالة والإيثار غير ظاهر نعم إن الوهمي
المحض على هذا خارج عن الحقيقي والإضافي فافهم قوله
أشار إلى ما أراد ذكره في شرح المفتاح أن الحقيقي ما له تحقق
في نفسه وتقرر في ذات الموصوف والاعتباري النسبي ما لا
يكون كذلك بأن لا يكون متقررا في نفسه أو لا يكون له تحقق
أصلا والأول إن كان من النسب والإضافات موجودة كما
هو المشهور عند قدماء الحكماء والحق ما في شرح المفتاح قوله
والأوفق بالحق ما في هذا الكتاب موافقا لمذهب المتكلمين قوله
أما واحد لم يرد به أن لا يكون له جزء أصلا بل أن يكون
بحيث يعد في متعارف اللغة أمرا واحدا قوله لا يكون إلا جسما
الجسم الطبيعي ليس بمحسوس إلا بحسب العرف لكن الجسم التعليمي
محسوس صحيح وكذا الصورة الجسمية تأمل قوله سواء كان
بتمامه حاصلا بالطرف الحسي ما يدرك به أو يكون
مجتمعا من أمور كلها محسوسات بالعقل ما عدا ذلك
قوله مادته ستة عشر من حيث الوجود ويكون بالبعض
كما في المختلف يلزم حالة التوافق بالتمام قوله وقد
يقال بعد لم الحركة والحركة بمعنى واحد على ما في المفردة
قوله ومعنى التركيب هنا يسمى أن يعلم أن المقصود في
تركيب الطرفين تشبيهما في أن الحفظ هيئتهما واحدة
لا تشبيه هيئة أحدهما بهيئة الآخر في أمر ما ولذا عبر عن
الطرفين بما انتزع منه الهيئة وقد جوز في تشبيه المركب

بالمركب وعكسه ولو صح لتشبيه الذات بهيئة شيء وكذا العكس اللهم
الا انهم ذكروا في هذه الصورة ان كلا من الطرفين هيئة وان المقصود
ما ذكرنا قوله كما ترى الكاف بمعنى مثل والظرف صفة او حال من
الثريا وقوله كعنقود صفة مصدر من شرح اي ظهورا كظهور
عنقود او صفة من الثريا او خبر مبتدأ محذوف وكما ترى في
الوجهين حال من ضمير الخبر وعلى الجملة حاصل الكلام ان
مشابهة الثريا بالعنقود على تقدير الحالة المرئية وباعتبارها
لانها في نفس الامر كوكب كبار ولو ثبتت المشابهة بينهما الا على
ما ذكرنا قوله قد سلب اي اخرجت من الغمد بكسر الغين غلاف
السيف قوله وترتيب هو المناسب للمقام لكنه وقع في كثير
من النسخ على ما في شرح المفتاح بخط قدس سره ومن سوا
من نسخ اهل اخرهم في الحرب اذا ثبتت بوا في فم يوجد في
كتب اللغة فلهذا غير الى الرافع لكنه قيل الاولى هو الواقع
في دلايل الاعجاز قوله على ما سيجيء في تقسيم التشبيه باعتبار
الطرفين قوله يقع عليه الحركة المتبادر منه ان الهيئة صفة
للحركة وليس الامر كذلك كما يعلم من تقرير الوجه التشبيه فيحمل
الوقوع على وجود الحركة معها ووجود الجزء مع الكل تامل
قوله والاوضح عبارة اسرار البلاغة وذلك لان المناسب
ان يقال بمجيء التشبيه في الهيئة والظاهر من عبارة المص
ان يجيء وجه التشبيه قوله في كف الاشل لم يوجد في التذكرة
المطبوع وهو ليس بمراد بل المراد المرتعش على ما في المفتاح

صح قوله والمصحف طهر اي اصل المصحف بما تقدر راي الى القرينة
المقام ويمكن ان يكون من قبيل دات قوله في كل حال اي
جهتين هذا هو المناسب للمطبوع من اختلاط الحركات مع المصحف
في الانعقاد والانفتاح بتحرك بعض الى اليمين وبعض الى
الشمال والمجموع الى العلو في الاول والى التسفل في الثاني قوله
وكذا في جانب المشبه لكنه عدم الحمل والحمل على وجه نظر الى
عدم العمل قوله فان هنا الخ يمكن ان يكون الباء بمعنى في اي
ما جوزه صاحب المصحف قوله لو حذف ذكر البعض فان
كل تشبيه من التشبيهات المجتمعة مقصود بالافادة ملحوظ قصدا
ومقلوب في سفلا لكنها جمعت في اللفظ اشارة الى اجتماعهما
في الشيوع واما التشبيه المركب فالمقصود فيه الهيئة الاجتماعية
الحاصلة من المجموع وليس شيء من الاجزاء ملحوظا تفصيلا قصدا
بل تبعا واجمالا فليس بعد الحذف والافادة لعدم القصد
وان وجدت الدلالة تامل قوله من نفي التضاد والمراد
بما ساوى التناقض ايضا قوله ثم تنزل كلمة ثم للتراخي
في المرتبة بحسب الاعتبار ونزل التضاد منزلة التناسب
بحيث وجه الشبه وما ذكر اشتراك الضدين فتوطئة لذلك
وتمهيد وكذا الحال احد وجه الشبه من التضاد ليس
بمستقل بل لا جهة مناسبة في الجملة ويمكن ان يراد بالتشبيه
المشابهة او وجه الشبه يعني ينتزع بواسطة التضاد
والمشابهة بل العلم بهما فيعتبر التناسب الضدي ثم يجعل

ذلك من قبيل التناسب والاشتراك الواقعي ادعا لقصد تمليح او
تهكم قوله فل[illegible] على صحة الجبهة ونعتاد ذاب من مرض
النسل والنحال اتم ابي انس قوله ولم يحصل من سعيد عطاً ثم
ذكر في المقدمة حصل على بعض ما في ... فالظاهر ان
قوله عطا نائل ظرف لغو ومن سعيد بمعنى لاجل سعيد وقيل حصل
ملحق بالافعال الناقصة والظرف خبر قوله بزيادة التعريف
والتعويه احد ... اخف بافادة زيادة تعريض في التشبيه
لغيره فليس الباء بمعنى اللام اي لزيادة كما يتوهم قوله والاذرب ...
اللاذوردي بكسر الزاي المعجمة وقيل الفتح معرب لاذورد بالزاي
الغليظ وهو حجر معروف قوله والتقاليع الحجر كالشيخ ...
البواقيت على شقائق النعمان كما يناسب ذكر البنفسج معه لكن
قوله متن الرياض ما في عن ... على حمل على حقيقة البواقيت
الحمر قوله كانها اي تلك الاذوردية حال كونها فوق قامات
ضعفت بسبب حمل اللازوردية حيث لم يستطع حملها او
ضعفت ملتبسة بها قوله اوائل النار اي النار المتصل بالكبريت
الذي يضرب الى الزرقة لا الغلام يتقد قوله كان غرة اضافة
الغرة الى البياض اي بياض الصباح من اضافة الصفة الى الموصوف
لكن الوصف المبالغ على طريقة رجل عدل فان فالبياض
شبه بالوجه قوله للتعدية وكيف بزيادة في المسطور في الشرح
كتب اللغة استعمال الاسباب لازما والاصل في الباء عدم الزيادة
لكن صاحب الاساس استعمله متعديا حيث قال فاسلب منى

فلين

منى غيره اي حبيبها فالمناسبة كون الباء زائدة قوله باعتبار الطرفين
اي افرادا وتقييدا او تركيبا والا فنحو طرفاه اما حسيان
او عقليان انما هم للتشبيه باعتبار الطرفين قوله والفرق
بين المركب فيه اذ ليس المقيد بالتركيب فان كان
هناك امر واحد هو الاصل فيما قصد من المشبه او المشبه به
وكان ما عداه تتمة وبمنزلة في الاعتبار كان مفردا او
مقيدا والا مركبا قوله زهر الربا الربوع بفتح الراء وبالكسر التل
والجمع الربى على ما هو من التهذيب بالاسماء قوله واللعاب ...
وايضا ان تعدد ما فيه ينبغي ان يعلم ان التشبيه في تلك
الصور متعددة لكن لجهة واحدة كالارادة والتعلق
بامر واحد كما في المثال المعروف هنا قوله اي الطيب والرائحة
فالمشبه الرائحة الذاتية للنساء والمشبه رائحة المسك قوله
كانما يبسم عن لؤلؤ فيه ضمن معنى يكشف فعدى بعن قوله او برد
بفتح الراء قوله او اقاح بفتح الهمزة جمع الاقحوان بضم الهمزة قوله
منتزع من متعدد لم يكتف بان الانتزاع من المتعدد ولم يقتضي
كون المتعدد في طرفي التشبيه غاية الامر ان المتعدد فيكون
جزء المنتزع منه لا المنتزع فان الهيئة الحاصلة من اجتماع
اجزاء الاجتماع المنتزع منه فلا يرد عليه شيء في تمثيل التشبيه
التمثيلي بالتشبيه الذي طرفاه غير مركبين مع ان المتعدد
لا يوجب التركيب نعم الاستعارة التمثيلية فيما يكون طرفاه
مركبين لكن الظاهر الموافقة بين هذه الاستعارة والتمثيل

٢٥٧

في افراد الطرفين وتركيبهما فافهم قوله فمن المجمل جزء ليس في المتن
لفظ ما هو فيلزم حذف الموصول مع بعض الصلة او الموصوف
مع حذف الفاعل عن الصفة الجاري على من هي له فكان ما ذكره
بيان لحاصل المعنى لا لتوجيه الاعراب قوله او في الوجه يعني ان
يعلم ان يعم الوجه فيلزم تعميم التشبيه فلا يرد ان التعميم
الآتي للتشبيه لا للوجه قوله ظهور وجهه فيه بحث لان ظهور
الوجه في نفسه لا يستلزم ظهور الانتقال من المشبه الى المشبه به
وظهور الوجه من حيث الثبوت للطرفين وان استلزمه لكن
لا يستلزم كونها جليا ويمكن ان يقال هذا التعليل على توجيه
القصد الى النسبة المستدل ما يقع في الانفكاك شرح ادعى ان
يكون الانتقال بظهور الوجه وانما يكون كذلك اذا كان الوجه
ظاهر الثبوت ايضا قوله فان المجمل اسبق الى النفس لا
يخفى انه تم بالنظر الى المفصل الذي ذلك المجمل جزء منه تامل
قوله مع غلبة حضوره فيه نوع مصادرة لان الغلبة هو
الانتقال من المشبه الى المشبه به مصادرة والجواب ان حضور
الطرفين في الازمان السابقة مستلزمة للانتقال من المشبه
الى المشبه به عند التشبيه فان قيل فلا حاجة الى واسطة
ظهور الوجه حينئذ قلنا لا يحصل بمجرد الانتقال المذكور
بل مع ظهور المشابهة ولا شك ان الوجه الذي هو وصف
المشترك اذا كان قليل التفصيل قريب الحصول وكثير حضور
الطرفين فالظاهر ظهور المشابهة ايضا فالمراد من غلبة

حضور المشبه به حضوره ذاته فيلزم حضوره مع وصف
للمشبه قوله كتشبيه الجرة الصغيرة للفارسية سبوي نوخش فيه
لانه لا مناسبة بينهما والجواب ان الكلام في الكوز المعمول
في العرب لا العجم يعني ان الظاهر كون الكوز تكرر عجله
الحسن من الجرة المملوءة بجعل الاول غالب الحضور مع
المشبه والثاني غالب الحضور مطلقا تحكم والجواب ان
عند العرب شرب الماء في الاناء المعمول من الخشب والجلد
او تدوير لا يخفى انه يمكن ان يجمع كون الوجه جليا لا تفصيل
فيه اصلا وكون المشبه به نادر الحضور فلا يصح ادخاله
في المتبذل ولا البعيد على التقريب ويمكن ان يقال مدار
الاستدلال على ظهور الوجه والبعد على عكس ذلك وكون
الوجه جليا سبب القريب الظهور والمناسب ادخاله في البعيد
قوله اي دنية بضم الراء اسم امرأة تعمل الرماح سنان
السنان بالفارسية سرنيزه سنا نهب السنان وسنى والتهب
انش كردو چه بدانسته باشد ولعاه اي الانتقال
فاعتبر وجود التشكل وعدم الاتصال قوله والتشبيه البليغ
اي المناسب لحالهم عند مخاطباتهم معهم ذلك دون
المبتذل فلا يرد ان البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال و
ما ان نقتضي الحال السبيه المتبذل لسوء فهم السامع بعد
طلبه الذي فيه اذ ذكره في اول بحث المسند من المطول ان حصول
نعم على مثوقيه الذي ويمكن دفعه بما ذكرنا في حاشية المطول

٢٥٨

قوله بجعله عرسا ويخرجه لانه قبل الابتذال من ظهور الوجه من
جملة الاسباب المقتضية للابتذال فيجوز التخلف لمانع كما عند التصرف
على وجه يجعل الشبه دقيقا بعيد التناول فيمنع عن الابتذال
وتناول العامة وقد يعرض مانع عن الابتذال فيعد التصرف
بعض ما يحصل فيبقى قوله الا بوجه اي الاملشا بوجه قوله وادنا
حالك دون مثل النجوم في معنى غائل النجوم قوله وهي في اي الجبال
في يوم القيامة مثل من السحاب قوله ومجاز السحاب لكن الهبا اشير
سعيد والسحاب اسا سديد مستعار لفصيح الكلام ورديه
قوله والمشبه به مذكور قطعا فيحتمله يجوز ترك كما في قولك
زيد في جواب من يشبه الاسد كذا في شرح المفتاح اقول
بل يجوز ترك كلمها كما يقال الشجاعة في جواب من يقول في اي
شيء يشابه زيد الاسد وقد اجاب في شرح المفتاح بان ذلك
ليس من تشبيهات البلغاء قوله لان اختلف المراتب لا بعد كل البعد
ان يقال جاز الاختلاف باعتبار اختلاف الوجه ايضا بان
يقال زيد كالاسد في التخويف والشجاعة قوله باذان ذكر الجميع ينبغي
ان يحمل على ذكر الجميع لفظا او تقديرا باعتبار صحة الاعراب
فدخل فيه ما ذكر الوجه والاداة دون المشبه الذي هو المبتدأ
مع انه في محله وان بنى على قول من جعل الخبر المبتدأ قوله
وان تفوت ط فان قيل الا نفي جميع ما سبق من ذكر الجميع وحذف
الوجه والاداة مع انه ليس يدخل فيما يجيء من انه قوي كالاسد
في الشجاعة قلنا المراد بوجوه السابق والاحوق بعد حذف الوجه

جه والاداة معا قوله فرع الاستعمال فيما وضع له ظاهره يدل
على انه شرط في المجاز استعماله في الموضوع له اولا وليس كذلك
فينبغي ان يحمل على الوضعية بحسب صحة الاستعمال او على الاعم
الاغلب قوله من حصته تحققا الا مشددا قوله والياء فيها لهذا
على الكل ظاهر واما على الاول فباعتبار انه يجعل وصفا
لمذكر كالاسناد المؤنث فيفعل مع الياء قوله اي وضعت
له اي وضعت له في الاصطلاح الاول لا الثاني هذا على
تقدير ان يكون الواضع للالفاظ هو الله تعالى كما جعله الشيخ
في المطول المذهب الظاهر وكذا على تقدير التوقيف في
بعض المواضع كما يشعر به تقرير المصابيح وان اراد ان الجواب
بوضع كل طائفة اصطلاحهم اعم من ان يكون صادرا
عنهم بنفسهم او حسب البهم باعتبار ظهوره عليهم بواسطة
الوحي او العلم الضروري وهم متمسكون به ومحافظون في
محاورتهم قوله والغلط اي الخطأ على سبيل القصد ينبغي
انه على قانون الوضع من القوم بدلالة انه وضع من عندنا
على وجه التبرع قوله واحترز به في اصطلاح التخاطب
وقد استعمل في احدهما الاخر وجه انه موضوع له بل من جهة
العادة وبالجمع الاخر كما نقرر في تحقيق المحققين في شرح
الكشاف حيث جوزوا استعارة العمى لعدم التبصير وهو
من عمى البصر مع انه حقيقة فيهما كما ينقاد من الاسلوب وانما
اعتبروا الاستعارة للمبالغة في ان ذلك الامر المعقول

والتاء فيها تكم

٢٥٩

بمنزلة المحسوس فالاحتراز عن ذلك المجاز على قيد الحيثية فليتفطن
فيه في اصطلاح التخاطب كما لا يخفى تأمل قوله العلم بالتعيين كافيا
اي بالنظر الى جانب اللفظ بحيث لا يحتاج الى امر بعد التعيين
واما كون الحقيقي محتاجا الى الغير لعدم غرابته وصلاحيته للانقسام
فعلى مضى قوله يلزم ان لا يكون الحرف موضوعا لمعناه قوله في
المجاز اقول هذا على الاطلاق محل بحث لانه قد يكون المعنى المجازي
لازما بينا للموضوع له فلا يحتاج الى القرينة في الفهم والارادة
وان احتيج اليه في الارادة وبه تعلم حال قوله وعدم فهم
احد المعنيين منه قوله ولهذا وجب ان لا يخلف منه اشارة الى
ان يكون لفظ الحادي مثلا كما انه غني في تركيبها وهذبيا ايضا
وقد منع ان يجعل اللفظان قرينة المجاز لانه لا تدفع الارادة دون
الفهم قوله وقد بينا وفيه انه لا يجري في جميع كلمات اللغة فضلا
عن جميع اللغات قوله وكالتردد وهو نوع من الشكوك وميل الى النفي
والجحد قوله تعالى عما يحده بالحاء المهملة اي بدون عقل
وعن ظل لنشاط قوله من نحو كان منه المذكور في كتب الاصول وشرح
المطالع ان المرتجل ما نقل من معنى الى معنى آخر بلا مناسبة بينهما
والمنقول ما نقل بلا حظها والمشترك ما وضع لاحد المعاني بلا
ملاحظة لوضع في آخر وقال بعضهم المرتجل ما يكون وضعه ابتداء
من غير سبق وضع وجعل بعضهم المرتجل تحت المشترك قوله
وعرف خاص يتعلق بالنقل لكن ينبغي ان يفيد بغير الشرع بقرينة
المقابلة قوله لا يتعين النقل لا يخفى انه لا يمكن ان يكون لفظ موضوع

في بتعين الناس جميعا بل يكون عرف طائفة مخصوصة فيقتضي
الناقل فيه ايضا وكأنهم ارادوا بذلك ان لا يتعين النقل
بجماعة مخصوصة كالنحو والصرف واهل الشرع او غير ذلك
بل يجري النقل فيما بينهم تأمل قوله ونقل اللفظ والحدث
الفعل بالفتح مصدر فعل يفعل وبالكسر اسم بمعنى الاثر وكذا
في اللغة فنقله الى الكلمة المخصوصة لاشتمالها عليه فاذا
استعمل الفعل بالكسر في جزء معناه اعني الحدث كان مجازا
نحويا وليس حصصه لغوية فيه كما تبرأ من الصلاة والزكاة لغويا له
ودابة لذي الاربع ينبغي ان يقيد بغير الفرس فانه مجاز فيه
مجاز عن المص في الايضاح قوله والمجاز مرسل اي مطلق عن قيد
النسبة قوله في المزادة اي في المزود فيه اعلم ان الرواية اسم
لحامل الماء دون الطعام والمزود لظرف الطعام مطلقا والظ
ان لا يفسر المزادة هنا بالمزود لعدم المناسبة بينه وبين
الرواية لكن صاحب المهذب والايتامي والعلوم وغيرهم
فسروها فالوجه الصحيح ان المزادة في الاصل ظرف للطعام
وصالح الظرفية الماء ايضا لكن اطلاق الرواية عليه لشرط
ظرفية الماء دون الطعام تأمل قوله وهو سهو عبارة التوضيح
ان المقصود بالتمثيل الاول الذي مجاز عن سبب اعني الا حل
لكن الاولى حينئذ التعرض لذلك لان هذا السبب غير
متعين وترك التعرض لقوله اي الدية المسببة فانه لا فائدة
في ذكره قوله فان قيل قد ذكر فيه لا حاجة الى السؤال والجواب

ما قرر في المقدمة ان اللزوم ولو لاعتقاد المخاطب بعرف
او غيره كاف قوله فاللفظ الواحد بالنسبة فيه بحث لان
المعنى المطلق عليه يعني المستعمل فيه في الاستعارة شفة الانسان
وفي المجاز مطلق الشفة وذلك ليس مشتبها بالمعنى
لكن يطلق على شفة الانسان بمعنى انه وضع عليه لا بمعنى انه
مستعمل فيه والاطلاق يجيء بالمعنيين نعم لو اعتبر المقابلة
لعدم المجاز لصح الكلام قوله والمكنى عنها فيه ان اللفظ
يجب ان يكون مستعملا في صورة وهمية محضة على مذهب
المص وغيره بخلاف التخييلية قوله شاكي السلاح من شك
الرجل على ما لم يسم فاعله اذا ظهرت شوكته والاصل شائك
اي الاجوف فنقلت الياء الى اللام فقيل شاكي السلاح كما قالوا
فيحذف الياء فيقال شاك السلاح قوله قذفت به كثيرا من قذف
به رمي اي القاه فالمعنى القي كثيرا في الحرب قذفت اللحم الظ
ان الباء سببية اي رمي بواسطة كثرة اللحم قوله فيكون مجازا
او استعارة فان قيل لا فائدة في هذه الاستعارة قلنا اذا
حمل على زيد الاسد الذي جعل استعارة في الرجل الشجاع كان
بمنزلة حجة على مشابهة زيد بالاسد فان قيل يجب ان
يكون اثبات النسبة في الاستعارة مسلما معروفا والمقصود 1
اثبات امر آخر قلنا ذلك على الاطلاق في الاستعارة غير
مسلم فانه لا يجري في الاستعارة التمثيلية المركبة المصرح
في الاستعارة التبعية مثل نطقت الحال والحال ناطقة

ط هم نحو زان لا يكون التشبيه مسلما في الاصالة في الموارد اتفاقا
على ظاهر عبارة الامام الشيخ في ذلك لكن الكلام في الوجوه
قوله ويدل على ما ذكر فان قيل الاستعارة اسد لمفهوم
الشجاع بل لذات مدرك هو عليه وليس الشجاع داخلا
في المشبه فنحو زان يعمل الاسد المستعمل في معناه الحقيقي نظرا
الى لزوم المشهور اعني الشجاع قلنا الانسان يجعل الاسد
العامل مستعملا في المشبه نظرا الى انه لو جعل عاملا باعتبار
المعنى الاصلي كان الاظهر ان يجعل المجموع في قوة التجديد وليس
كذلك ولو سلم فالمعنى العقلي قيد للتجديد دون المشبه
تأمل قوله نعامة الى حال عن الشجاعة فان النعامة مخصوص بالحيوان
الجبان وهي بالفارسية اشتر مرغ قوله اي ماكره والعلو
ان القراءة يجعل كانه يخرج من الروح قوله مجاز لغوي اي غير
عقلي سواء كان عرفيا او شرعيا او لغويا وقيل انما مجاز
عقلي اقول ان حمل المجاز العقلي على معناه المتعارف فحاصل
ان الكلام المشتمل على الاستعارة اما ان يقع التجوز في الطرفين
فيكون فيه مجاز لغوي او في الاسناد فالمجاز عقلي ففيه بحث
لانه لا يوافقه الاستدلال وان اراد على ما لا يخفى وايضا
ليس المقصود من المجاز العقلي المشابهة المستفادة بالكاف ونحوه
وان حمل على غير المتعارف لاعتبار المذهب المسكي اي التصرف
العقلي فيؤول الخلاف الى جعل اللفظ مجازا لغويا او جعل
حصته لغوية لكن على التصرف في العقل فيرد عليه ان لزوم

التصرف العقلي ينبغي ان يكون في محل الاتفاق بلا نزاع واشتباه و
اشتباه وبالجملة لا يظهر ان تردد الشيخ وغيره من علماء البيان في
ان اللفظ بمجرد التصرف العقلي يصير حقيقة لغوية تأمل
قوله لان مجرد نقل الاسم فيه مناقشة لانه يجوز ان لا يكون في الاستعارة
الادعاء او لا بمجرد نقل الاسم ولو الى معنى لو ضع آخر فالفرق
بان لا وضع في الاستعارة قوله من بني غلولة الى اقصور
نسبة شدن والغلولة بالكسر قوله ازداده الذي يكون الرأي
الرسان جاء فالظاهر ان الضمير راجع الى الغلولة بتاويل
السعار ويحتمل الرجوع الى المحبوب قوله لما سبق من انها تقتضي
اي اول الاستعارة لا تقتضي ادخال المشبه في المشبه به على
التاويل ولو سلم فنقول المستفاد من استعارة اسم الجنس
بحسب الظاهر من افراد جنسه الحقيقي كسائر الافراد الحقيقية
ولكن تصحيح جعله من جنسه في الواقع على الادعاء وتاويل
الجنس الى متعارف وغير متعارف على ما زعم القوم ولا شك
ان المقصود في استعارة العلم بحسب الظاهر ان المشبه
عين ذلك الشخص ويمكن ادعاء الجنس والتاويل فيه
ايضا بان يدعي ان العلم موضوع بازاء ذات كان يكون
الصفة المطلوبة مطلقا لا لخصه غاية الامر ان اسم الجنس
جنسيته في الواقع فيدعي له جنسية اخرى فوقها بخلاف العلم
فانه شخص فيدعي له الجنسية وارد في ذلك ومن بين الكيد
رحمه الله انه لا يتأتى الاستعارة في العلم الا نادرا باعتبار

رائه يجب اشتهار المشبه به بوجه الشبه وذلك الاشتهار
في العلم لا يوجد الا عند التدرج وانت خبير بان ذلك
مسلم فانه يكفي احد الامرين اما كون وجه الشبه في المشبه به
جليا بنفسه او كونه معروفا بوجه الشبه على ما قال في
المفتاح ويجب ايضا المناسب اعتبار الاشتهار عند المخاطبين
لا مطلقا وكثيرا ما اوقات الشيوع اشخاص بالاوصاف
الخاصة في الجملة عندهم فافهم قوله فتعلق قول نقافق
اي لو ضم الذي قوله في الايمان لكان احسن قوله لان دولته ام
اذ المتعارف المحاربة بالسيف او بالنار وعلى اوردوس الاقران
اعلاق رد الادوس جمع قذ اشارة الى ان رؤوس
قرانه قليل لكمال شجاعته قوله اي انامله اعلاقاك
انامله دون اصابعه اشارة الى ان اصابه الصاعقة
لسهولة من غير كلفة فيه مبالغة في شجاعة الممدوح قوله
استعار الطيران للعدو والصواب للذهاب بسرعة
اذ العدو لا يناسب الراكب كما يشعر به او الحديث قوله
لتفريق الجماعة متعلق باستعارة قوله ولم توجد غير هذه
اللقب هذا هو المشهور عند القدماء لكن الدليل على ذلك
ليس بتام ولذلك اختار بعض المتأخرين الاختلاف
بالشدة والضعف في الاستعارة ايضا اشار الى ذلك
قدس سره في بحث الكواكب من شرح المقاصد قوله فرنوس
القربوس بفتح الراء لكنه قد سكن لضرورة الشعر كما نعم

من الصحاح قوله وهو ان يجمع الرجل في فيه هذا الاستعارة
لضم وجمع مخصوص لازم للهيئة لا نفس الهيئة قوله باطراف
الاحاديث اي صنوفها ونحو ذلك يراد بها كرائمها ويقال
هو من اطراف العرب اي كرائمهم قوله دقاق الحصى الرقاق
بالضم بمعنى الدقيق كما في قوله تع واشتعل الرأس شيبا الاستغراق
الحال وشيوعه في المحل فالتشبيه بالآية يقتضي ان يكون هنا
السيلان للحال اعني المطي لكنه اسند مجازا الى المحل اي الاباطح
فالباء ليست للتعدية بمعنى الاذهاب واذ ليس فعل المطي
وانما هو فعل الله تعالى فالباء للملابسة او هو من قبيل الكلام
على القلب فاصله سالت المطي بالاباطح قوله حلي القبط
الحلي بفتح الحاء وسكون اللام بالفارسية پيرايه وجمع الحلي بضم
الحاء وتشديد الياء والقبط قبيلة فرعون قوله نار السامري
اي هو شخص يكب في عهد موسى عليه السلام على شكل العجل
فزعم انه الاله قوله وهو موضع الفاظ المناسب ظلمته
لظلمة قوله وهما حيان انت خبير بان الضوء ليس بحيي
الا ان يقال بحيه مثلا نظرا الى ان الحاصل بالمصدر حيي
سترها بضوءه هذا مبني على جعل الظلمة وجودية قوله قوله
ففيه اشكال لان الى آخره ويمكن ان يجاب عنه بان
النهار عبارة عن مجموع المدة المعلومة فالواقع عقيب
المدة جميعها الدخول في الكلام قوله وذلك عاد الى آخره او ل
اعترنا البان الابل ونحوها هذا استفهام على وجه الانكار

رأى ثم اعترنا البان الابل ونحوها والانتفاع بها حاصل
عقلا وشرعا لا يقال عبر به كذا وكذا وربط بفتح الراء اسم
امرأة قوله وبلك شكاتها او كره وغيرها الى آخره واشتكوا الى
اجيرهم السكاة بمعنى الشكوى قوله واقوى في بحث و
تعليل لا يقتضي ذلك قوله واستعار له التسليح فيه ان
التسليح لا يتعدى بالباء اصلا فالمناسب المستعار له الرفق
بين الحق والباطل كما يشعر به قوله وان معنى الامر الى آخره ما في
قوله بما تؤمر مصدرية او موصولة والعائد محذوف اي بما
تؤمر به في الشرائع ومنه يعلم ان التعدية بالباء في
مطلق طريق التجوز وان الصدع بمعنى الشق والكسر
المتعدي بنفسه على ما في كتب اللغة قوله كما في الاعلام المشهورة
الى آخره وانما الحقت تلك الاعلام باسماء الاجناس دون المشتقات
لان تلك الاوصاف خارجة عن الاعلام كما في اسماء الاجناس
لا داخلة كما في المشتقات قوله وانما يصلح للوصفية الى آخره انت
خبير بان المجاز المرسل لا يتحقق الا اذا اتصف المعنى الحقيقي
بالملزومية فلا يجري ذلك الا في المشتقات الا بتعاق
ثم نقل ذلك في العموم قوله بواسطة دخول الزمان فيه
ان التعبير عن الماضي بالمستقبل وعكسه بعده من باب الاستعارة
قوله لما ذكره فيه ان هذا الاستدلال يفيد ان لا تعتبر
التشبيه اصلا في الافعال والمشتقات والحروف ويكتفى
بالتشبيه في المصادر والمتعلقات لكنهم اعتبروا التشبيه

٢٦٦٢

والاستعارة تبعا في الحروف على وجه السراية من المتعلقات **قوله**
بعد استقامته فيه اشارة الى منع الاستقامة من وجهين احدهما
ان كلا من الحركة والزمان نفع موصوفا مثل حركة سريعة وزمان
طويل مع انه ليس بحقيق وثانيهما بمعنى الذي ذكره الشيخ
متابعة للعلامة وكثير من شارحي المفتاح نعم يمكن ان يقصر
الحقايق بوجه لا يرد عليه ذلك وثانيهما ان المدعى هو ان
الفعل والحروف لا تقع مشبها واجيب ان اقتضاء التشبيه هو
كون المشبه موصوفا ومحكوما عليه يستلزم اقتضا كون المشبه
موصوفا ومحكوما عليه يستلزم اقتضاء كون المشبه به موصوفا
ومحكوما عليه اقول لا يخفى انه لا يلتفت الذهن قصدا وتفصيلا
الى اتصاف المشبه به بوجه الشبه كما يظهر للمتصفين فلا يلزم ان
يكون المشبه به جعل مستقلا بالمفهومية صالحا للحكم عليه فتامل
قوله غير مستقيم على مذهب المص فان هذا مسلم عنده لكنه
لم يدرج الاستعارة التبعية في اطراف الداعي ولفظ بل انه يعتبر
التشبيه بين العداوة والداعي ثم يستعار اللام الموضوعة لترتب
العلة لاجل ترتب غير العلة فيذكر المستعار منه دون المستعار له
قوله يذكر المستعار منه والمستعار له المراد ما هو اعم بحسب
اللفظ والمعنى اي ذكر ارادة لاحدهما بعد تمام الاستعارة
وقرينتها **قوله** سارعا في الضحك لعله باعتبار تجاوز حد
التبسم الى الضحك فيكون ضاحكا حالا لا باعتبار التوسع
في الزمان التبسم او الحال مقدرة وأما اذا كان التبسم من ابتداء

الضحك والحال مؤكدة **قوله** بالضحك بالفتح على ما فهم من الصحاح
قوله اذا تبسم لكن المفهوم من ناقد المصادر ان الضحك محمول
على العطاء نحو **قوله** والثالث من نسخة التي شيخ من سنة الولد
باللبن فلبد او طلبه حتى تقوى على المص ويقال ايضا تسبح
للولادة ترتيبا او تاهل لها **قوله** هذا من شيخ بالنسبة الى
قوله ليد دون مقذف لانه لا يختص بالمستعار له على ما سبق
معناه في اول الاستعارة ودون اظفاره لم تعلم الآن المراد
اذ ليس من عادة جنسه وشانه التقليم والاظهر يوجد
في بعض افراد الانسان ايضا ذلك ويصح انه يعلم ان لم
تعلم المبالغة في النفي لا لنفي المبالغة ونظير ذلك قوله تعالى
وما ربك بظلام للعبيد **قوله** وبيناه بالذكر في النسخ
المصححة بتصحيحه قدس سره اي ميني التر شيح واما تانيث
الضمير وعلى ما في اكثر نسخ المطول فالمرجع الى الاستعارة لكنه
قد سبق ان بناها على تناهي التشبيه فيقع التكرار مع ان الموقع
باياه **قوله** حيث نطق باللوم وضع الماضي هو الرواية واللام
للابتداء على ما فهم من شروح المفتاح لكن دخول تلك
اللام على الماضي المتصرف بدون قد مما لا يجوزه الجمهور ويمكن
ان يجعل اللام في جواب المحذوف مع قد **قوله** يجمع جده
اي جد الاصل فان قيل بمعنى البناء على الفرع ذكر ما يخص
وذلك ظاهر في صورة التشبيه بخلاف الاستعارة فان المراد
من اللفظ المستعار الاصل اي المشبه قلنا المستعار في صورة

الاستعارة اللفظ المقيد بالخاصة مع ادعاء أن الاصل أي
المشبه عين المشبه به فلو صح عليه أن بناء في ما يبتنى من أن يبنى
على علو القدر ما يبتنى على علو المكان قوله وقد يقع
في بعض استعارة العجم فإن بناء في ما يبتنى فإن لو لم يقصد
تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهي عنه جهة
اللهم الا أن يقال بالتناسي في نفس الترشيح الواقع بعد تمام
الاستعارة أو التشبيه قوله وأما المجاز المركب فهو كل أي يخفى
أن الهيئة التركيبية موضوعة للإيقاع أو الانتزاع أو
الوقوع أو اللاوقوع ولا فائدة في تشبيه شيء منها وذلك
لأن المقصود من قولنا إني أراك مثلا تشبيه التردد المعنوي
بالتردد الحسي بل تشبيه الهيئة الحاصلة لأحد الترددين
بالآخر فتأمل قوله تقدم رجلا فيه المراد بالرجل هنا الخطوة
يعني تخطو خطوة إلى قدام وخطوة إلى خلف لكن القدام
بالنظر إلى موضع الأول والخلف بالنسبة إلى موضع عند
الخطوة الأولى لأن ذلك حال المتردد فافهم قوله لا بعينه
الأشكال أي من حيث التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية
والجمع على ما فهم من شروح المفتاح قوله لأن الاستعارة
وأنها المثل على ما في الاستعمال فلو غير لم يكن اللفظ المتداول
بينهم فلا يبقى مثلا قوله بالصيف ضيعت اللبن فيه ذكر
في الصحاح المثل بدون الباء وجعل الصيف منصوبا على
الظرفية وقال في الأصل خوطب به امرأة كانت تحب

تحب رجلا موسرا فكرهته لكبره فطلقها فتزوجها رجل آخر
معسر وبعثت إلى زوجها الأول تطلب منه شيئا فقال الزوج
ذلك المثل قوله أمر مختص فيه الاختصاص بالاضافة إلى المشبه
قوله ألفيت بالفاء بمعنى وجدت قوله الخرزة بالتحريك
الذي ينظم الواحد خرزة قوله معاذة فيه بمعنى التعويذ
قوله وذلقاء أي رحم وشفقة بمعنى أبقيت على فلان إذا
رحمته قوله به قوامها أي قوام الدولة فيه محل مناقشة لأن
الدولة فيه منصوب بالإشارة يعم الانسان المتكلم لا يمكن
ان يوجد بدون اللسان قوله اسرع فيه خطاب الزوجات
الحاضرات في مرض الموت قوله كما هو شأن الكناية أي شأن
الكلام بالكناية في الإشعار إلى المقصود بلا تصريح قوله
وأقصر باطله لا يقال اعتبار القلب لازم لأنه ذكر
في كتب اللغة يقال أقصر عن الأمر إذا امتنع عنه وهو وارد
عليه لأنا نقول ذكر صاحب الأساس ومن المجاز أقصر
المطر إذا امتنع مع أن في الإسناد المذكور إلى الباطل
بدون اعتبار القلب إشعار إلى أن شغله به لا في اختيار
قوله والصبى على هذا فيه الصبى بالكسر مقصورا مصدر
بمعنى الميل المذكور لكن الأنسب أن يحمل هنا على الحالة التي
للإنسان عند الميل إلى الهوى وحينئذ الشبه الانتقال التام
يتولى بعضها كما في جانب المشبه به أي جهات الميل ويمكن أن
يحمل على ما قال البعض ويراد بكونه من الجامع والشهوات قوله

ويحتمل ان جعل المس للصبي على هذا معنى آخر اي كونه صبيا ويجوز
على ان في كلامه وجهين للاستعارة على واحد قوله بناء اي يجتمع
قوله بمنزلة قوتنا في اصطلاحه وفيه بحث كما لا يخفى قوله ويمكن
الجواب بان السكاكي في الوضع بين هذا الجواب وبين ما
اشار اليه بقوله اللهم الا ان يقصد به اي الملحوظ في هذا مطلق
الوضع ودفع ان يحمل ذلك منافي للوضع بالتاويل
ايضا قوله وفيه كلها نظر وجه النظر ما في الاول خفاء هو اما
في الثاني فهو ان الوضع الذي في التخاطب مصرح به في التخاطبين
في المواضع التي نبه لا بين صاحب التعريف ومخاطبه قوله الراجع
الى معنى الكلمة احترز به عن المجاز الراجع الى حكم الكلمة وهو
الاعراب نحو قوله تع واسأل القرية حيث اعراب القرية بالنصب
الذي هو حكم المضاف المحذوف اي الاهل واحترز بالمتضمن
للفائدة عن الكلمة الموضوعة لحقيقة من الحقائق مع قيد المستعمل
في تلك الحقيقة بدون القيد بعون القرينة قوله وصفا حاصلا صورتين
اراد بالوصف الاول اللفظ الدال على الصورة المشبهة
بها واعاد عنها بان اللفظ كوصف بالنسبة الى المعنى
وبالوصف الثاني معنى البيان فكانه قال استعارة لفظ الصورة
الاولى لبيان الصورة الاخرى قوله فيجب ان يريد بغير المجاز الحكم
ليدخل المجاز العقلي والراجع الى الحكم في المجاز بالمعنى المذكور
بحيث ان يتناول الراجع الى المعنى المركب ليصح حصر المجاز
في اللغوي والعقلي والا لبطل الا ان المجاز المركب حينئذ داخل

على
خل في المجاز الذي هو مقسم وقد خرج عن المجاز المتضمن للفائدة
تقدير تخصيصه بالمفرد قوله من كثرة الاعتبارات الظاهر
ان ذلك باعتبار المفرد ادنى ملابسة له وهو ان كلا من الخيال
والوهم قوة باطنة متعلقة بما لا تحقق حسا وعقلا قوله على
انهم في الاول في التمسك بما في كتب التعريف حيث قال صاحب
المفتاح يقال خيل اليه اذا كذا على ما لم يتم فاعلم التخييل
والوهم وصاحب الاساس قال افعل كذا على ما خيلت على
ما اريك نفسك وسمت واهب قوله نعم يتجه ان يقال
انت خبير بان مخالفة القوم في اصطلاحه بلا سند غير
مستحسنة قوله ولما كان هنا مظنة سؤال الاظهر ان يجعل كلام المتن
منعا لكون تلك الاضافة دليلا على استعمال لفظ المشبه في المشبه به
خصمه قوله واختار السكاكي في فان قيل يجوز العكس
ايضا وفي كل منهما تقليل الاقسام ولا يترجح على الآخر قلنا
لا يجوز اعتبار التبعية في مثل يحيي لسان الحال قوله
يجعل قرينتها في اي في ما اذا كانت القرينة حالية نعم يمكن
ان يعتبر الاستعارة بالكناية في اجزاء الكلام قوله وبهذا
ظهر انه اي باعتبار السكاكي الاستعارة بالكناية في قولنا
اظفار المنية المشبهة بالسبع قوله الا ان هذا لا يدفع
الاعتراض عن السكاكي لانه لما جعل لفظ مستعملا في امر وهمي
لا يكون من قبيل السكاكي اعتبار لفظ الاستعارة السبع حقيقة
لا مجازا ودفع الاعتراض عنه بان المكنية لا يستلزم التخييلية

وذلك لانه اضطر آخر الامر الى اعتبار الاستعارة التبعية فان
نطقت فعل مستعمل في غير الموضوع له باعتبار المشابهة واذا
كان ذلك المعنى المستعمل فيه امرا وهميا وجد التخييل ايضا قوله
وفيه نظر في كتب قدس سره بخط هكذا وفيه نظر لان السكاكي
قد صرح بان نطقت هنا امر وهمي كاظفار المنية المستعارة
للصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار المحققة ولو كان مجازا
مرسلا في الدلالة لكان امرا محققا عقليا على ان هذا لا يجري
في جميع الامثلة ولو سلم يعود الاعتراض الاول وهو وجود
المكنى عنها بدون التخييلية ويمكن الجواب بان المراد بعدم انفكاك
الاستعارة بالكناية عن التخييلية ان التخييلية لا يوجد بدونها
فيما شاع من كلام الفصحاء اذ لا نزاع في عدم شيوع مثل
اظفار المنية الشبيهة بالسبع وانما الكلام في الصحة واما
وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية فلا ينافي ما قرره
صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله وصاحب المفتاح
في مثل انبت الربيع البقل فصار الحاصل من مذهبه ان قرينة
الاستعارة بالكناية قد تكون استعارة تخييلية مثل اظفار المنية
ونطقت الحال وقد تكون استعارة تحقيقية على ما ذكره في
قوله تعالى يا ارض ابلعي ماءك ان البلع استعارة من غور الماء
في الارض والمستعارة بالكناية قد تكون استعارة تحقيقية عن
الغذاء او قد تكون حقيقية كما في انبت الربيع الى هنا تم كلامه
قوله قوله ويمكن الجواب في جواب عن قوله ولو سلم يعود الاعتراض

الحال
ضمير فيه لا يعود اصل الاعتراض لانه قد سبق انه صرح بان نطقت
امر وهمي فاضطر آخر الامر الى اعتبار الاستعارة التبعية قوله كان
يكون وجه الشبه فيه الا ان ذكره لانه شرط الصحة لا شرط الحسن قوله
وبنحو ذلك من كون وجه الشبه غير مبتذل قوله يعني به المرضي حاصل
ان المستحسن في الناس اي الزاهد في الدنيا عزيز الوجود دليل
قوله في كثرته فيكون عديم المال للكثرة قوله وتعيين الاستعارة
فلا يكون التشبيه اعم محلا من الاستعارة فتامل قوله بلغت ازباده
الازباد جمع الزبد وهو بالفارسية هم زاده قوله غير صفة
وذكر نسبة لو قال المطلوب بها الموصوف لكان احسن قوله
كقولنا كناية قولنا بعض معونتنا وقولنا وجه بدل وبيان عنه
وكناية حال عنه قوله وهذه غير البعيدة بالمعنى الذي سيجيء
اي باعتبار الواسطة وانت خبير بانه يجوز ان يعتبر البعد
في هذا القسم باعتبارها بان يحصل صفة الموصوف ويكون
بعض الصفة لازمة فتذكر لفظ هذه الصفة كناية عن الموصوف
قوله نوع خفاء وكان ذلك بالنظر الى الاصل والا فاستلزام
لهما في عرضنا اظهر من ان يخفى نعم كون سبب الملازمة لهما فيه خفاء صح
خفي قوله ان السماح يعني الندا اي الجود لكن الحكيم الطوسي
قال السماح بذل شيء عن طيب النفس مع انه ليس بذل واجب
والندا هو [illegible] الانفاق للمال الكثير في امور جليلة انفع للعامة
على وجه تقتضيه المصلحة واخرى حصول رعية صادقة
في التحلي بالافادة وبذل ما لا بد او ازيد قال في باب الكرم

في الصحاح المروءة الانسانية وذلك ان تتزوج وذكر جمهور فقهائنا انه قد
السيل سيرة امثاله في زمانه ومكانه وقيل هي التوقي عن الادناس
وقيل ان لا يعمل في السر ما يستحي منه في العلانية وقيل التوقي عما
يستحي منه وقال الفقهاء من ترك المروءة لبس الفقيه القبا اقول
الموضوع من المروءة في العرف سعة الاحسان في انفاق الاموال
وغيره كما الفعل عند العرب قوله وفيه نظر قيل وجه النظر ان فهم
الشيء يجوز ان يكون اعم من الفهم وفيه ان الاصل المتبادر من
التفهيم ذكر جزئيات الكلي الصادق عليها المتمايزة بفصول
متغايرة وما نحن فيه ذلك والقول باعمية الفهم على سبيل التسامح
ويمكن ان يوجه النظر بان التفاوت لا يتعدى الى كلمة الا بتضمين
او والمناسب هنا الانقسام فيرد عليه ما يرد على الانقسام تأمل
قوله ان قلت لو سائط مع خفاء اللوازم يقال ما ذكر في الايضاح
يدل ذلك والاخفاء كان فيها نوع خفاء الرمز لقلتهم عن بعض
القفار من بلدتي واسطة اصلا قوله الايماء والاشارة الخ وكما وجه
المناسبة في التسمية اذا لم يكن هذا ذايل كما في التلويح والزمخشري بعين
الاسم الدال على مطلق الاشارة قوله ابلغ من الحصر الظاهر
ان صيغة التفضيل للمبالغة لا من البلاغة قوله اي يتصور معانيها
المشهور ان حصر العلوم المسائل او التصديق بها او الملكة لا تصور
الحدود وما يتعلق بها كما في شرح المقاصد ان الصناعة قد تجعل
عبارة عن عدة اوضاع وتنبيهات واصطلاحات وتؤيد ذلك جعل
التصورات الحقة داخلة في حصر الحكمة على ما قيل قوله راجع

مطلب البديع

راجع الى تحسين المعنى اولا وبالذات لا يشكل بان كلا من المحسنات
البديعية المعنوية فان الظاهر ان حسنها باعتبار ايهام التجنيس
اللفظي اذ العلاقة المصححة فيه المصاحبة اللفظية تأمل قوله
ما سماه بعضهم تدبيجا التدبيج بالدال المهملة والجيم من الديباج
قوله خضر من فوق خبر بعد خبر لان القصيدة على حرف الميم
قوله وازور اي عدل قوله فودي اي جانب رأسي والفود
جانب الرأس قوله ربي لي اي الرحمة بوزن فرح ويعدى باللام
قوله وحل فيه اي في الطباق لانه يمكن ان يقال انه داخل
في مراعاة النظير لا في الطباق المطابقة انما هو جمع الضدين
والمراعاة جمع الاشياء المتناسبة المتوافقة واما المقابلة فهي
المركبة منهما فهي اخص من كل منهما بحسب التحقيق لا المجمل قوله
زهد فيما عنده اي زهد في الشيء وعن الشيء اذا رغب عنه
ولم يرده ومن فرح بها فقد اخطأ كما في المغرب قوله
في صفة الابل اي باعتبار الضعف والهزال قوله المعطفات
المنحنيات يقال عطف العود وعطفه حناه يعني دون
الرد او قوله مسحوبة يقال نحت العود نحتا شديدا اذا وجهل
البيت ان الابل لهزالها في شكلها ورقة عظامها تشابه
تلك القسي بل ادق منها وهي الاسهم المنحوتة بلا دقة وهي
الاوتار وكلمة بل للانتقال الى الاسهم وما بعده قوله وهي
يطبع الاسجاع السجع الكلام المقفى يقال طبع الدراهم اي
ضربها وطبع السيف اي عمله وقال المهذب ذا عرف الروي

هنا بحث فان الروي على تفسيره الحرف الذي تبنى عليه القصيدة
فيقال قصيدة لامية مثلا وظاهر انه يجوز ان يصرف الروي
ومع ذلك لا يدل ما قبل البحر من القرينة او البيت عليه كما
في قول الشاعر وليس الذي جرت لحرم فانه يجوز ان يكون
بحرم او حرام تأمل قوله لو فرض او على ذلك التنوع في صحة
لا يخفى ان المشاكلة ليست بحقيقة وهو ظاهر ولا مجاز لعدم
العلاقة ولا محيص سوى التزام قسم ثالث في الاستعمال الصحيح
او القول بان هذا نوع من العلاقة فيكون مجازا هكذا استفاد
من شرح المفتاح وانت خبير بان المصاحبة في الذكر بعد
استعمال اللفظ والعلاقة يجب ان تكون مقدمة لتلاحظ
ويستعمل لاجلها بل العلاقة هي المجاورة في الخيال كما قيل ولا
خفاء انه لا يلزم في صورة المشاكلة المقارنة الخيالية الا بعد
استعمال اللفظ فقط ومع ذلك لا يصلح للعلاقة وقال في
شرح الكشاف في تفسير قوله تع لا يستحيي ان يضرب مثلا و
ظاهر كلامهم ان مجرد وقوع هذا اللفظ في مقابلة ذلك
جهة التجوز ولا يخفى انه على تقدير صورة المشاكلة اعتبار الاستعارة
لكن الكلام في مطلق المشاكلة ههنا في قوله المحوج الى جهة اقول
المتبادر من الكشاف وتقرير العلامة هنا الاستعارة في مقابلة
المشاكلة تأمل قوله نجد مضارع متكلم قوله حيث اطلق النفس
على ذات الشيء مطلقا على ما في الكشاف والصحاح فلا يكون
اطلاقها عليه تع محتاجا الى اعتبار المشاكلة ويؤيد ذلك

ذلك قوله تع كتب على نفسه واعتبار المشاكلة التقديرية في
تلك الآية غير ظاهر ولا يحتاج اليه فلذا اختار قدس سره
في وجه المشاكلة انه عبر عن لا اعلم معلومك بلا اعلم ما في
نفسك لوقوع التعبير عن تعلم معلومي بتعلم ما في نفسي تأمل
لكنه قدس سره ذكر في شرح الكشاف في وجه اطلاق النفس
على القلب لان ذات الحيوان به يكون وهذا التعليل
مشعر باختصاص النفس بذات الحيوان فلا يكون اطلاقها
عليه تعالى ممكنا قوله فهو من اللجاج مجاز عن التزام قوله
أما حت تروي بالبذ لثاتنا ومختلفين قوله اذ البذاء
يلازم البذ ولا يخفى انه يلازم القوم ايضا لكنه انسب بالبذ
ع قوله تأمل قوله اذا نزل السماء يصف الشاعر قدرته حيث
قال اذا نزل المطر بارض قوم ونبت الكلأ رعيناه وان
كانوا اداهين ولم نلتفت الى غضبهم قوله ففي الغضا
بالغين والضاد المعجمتين لكن مقصود انواع من الشجر بالفارسية
باغ ومعنى البيت زيد الله تعالى بهذا الموضع واهله عبا
يزيد غاهم ونضارتهم وان شبوا وقدوا شجر الغضا فلعل
واخر قولي بنار الهوى الذي مات بنار الغضا قوله وهو من
متعدد في توحيد الضمير الراجع الى الكف والشيء بالنظر
الى انهم نوع واحد من الحيوان قوله نعم ولكن باعتبار
اهمال في يعني هذا التعبير بحسب المعنى في الواقع لكن الضمير
صالح بحسب اللفظ للرجوع الى كل منهما قوله وانت حقق

الحقف بكسر الحا النقا بفتح النون مقصورا ومعناها بالفارسية
توده ريك وحاصل البيت كيفما خرج من حيث وجد وانجى الحب
من حسن العين واعتدال القامة وعظم الكفل موجود وقد ردنا
بكسر الراء الكفل وينبغي ان يعلم ان المنصوب على اضافة في
البيت التشبيه اى انت بنت الغصن فراى بنيه فذلك
بعدم والمراد بالنظر العين بخوزا قوله ومختلطا عطفا على
عكس الترتيب قوله عملت بالمحاسن اى فعلى هذا قوله ان البياض
بفتح البياض لكن رواية المفتاح على العكس قوله على ضبم بفتح الضاد
المعجمة وسكون الباء الموحدة من تحت قوله على الحنف بفتح الحاء
المعجمة قوله الشيخ ظاهر بالشين المعجمة والجيم المشددة قوله وفيه
الجمع مع التقسيم الواحد وبين التقسيم ان ذكر متعدد
هنا على الاجمال وبعده على التفصيل واما الواحد وبين اللف
والنشر باعتبار التعيين لا اضافة الى كل متعدد هنا بخلاف
اللف والنشر قوله جمع ربيب بتحريك الباء فاذا المقانب
اقصى شربها فهل على التسليم وادنى سيرها سرح ابن يصفى
بلد مسيرة في بلد كالمودع ليس له راى وفي شرح ابي العلاء قيل
ليس في كذا في التاج وفي الصحاح قد تكرر والقادل و
المقانب جمع المقنب بكسر الميم وهو جماعة الخيل على ما في
الدستور والنهل الشرب الاول والناهل العطشان و
الريان ايضا وجمع النهل وسيم ذهاب لكلام ويكنى بها
عن الشدة كذا في الدستور فمعنى الكلام مبالغة من حيث ان

ان شرب الخيل ابتداء ماهو النهاية في وقت السلم المانع من
الشرب وقت الشدة والسرعة مثل الصفر بمعنى السرعة وعدم الاعتماد
الاحساس قوله المقانب بالقاف والنون العساكر منها ارق
الاولى ان يقال جمع الزوم بحث حكم السقا قوله والتأسيد
من مبداء معين في حمل الآية على هذا التوجيه الكاينين
فيها من وقت دخول اهل الجنة واهل النار الى ما دام
عمادا له الى وقت مشيه تعالى فاذ ليس الكل كذلك تعول
في عطا غير مجذوذ ذكر له خراس وقد دفع ان المستثنى
باعتبار الانقطاع نظرا الى البعض فحمل على الابد دما
قيل من ان خلود كل شخص في الجنة لا يتصور الا بعد
دخوله فيها فلا يصح استثناء الغناء من حكم الخلود باعتبار
ما مضى من زمان دخول غيرهم واما حمل الاستثناء على
اهل الجنة لهم فيها سوى نعيمها ما هو اكبر واجل وهو
رضوان الله تعالى وقد ان الرضوان انما في الجنة
والآية لا يدل على ان النعيم هو اثمار الجنة فضلا عن حصرهم
نعيمهم في شراب الجنة اللهم الا ان يقال بتقدير مضاف
اى في نعيم الجنة وبعين الحصر بمعونة المقام تأمل و
حفى بالعناء وما في القاموس حفى بالكسر واعطاه
من اعطاه ما يغني قال شارح الابيات الصواب ان قوله
من دون ما العنى اى الكريم فليس به في نفسه وبالمنائح
في اصحابه بكثرة يجاريهم في الاموال بحيث لا يعارضهم

اللئام والبقاء فكانهم رحوا من حيث انهم تحاموا قوله ما يكون من
التجريد اعلم ان صاحب الكشاف جوز ان يكون من البيانية
تجريد الا ان الشارح ذكر في ذلك تبعا حسن لكم الخيط
الابيض من الخيط الاسود من الفجر كون من البيانية تجريد
الكلام قوله لسعد اسد فيها السدي بكسر الشين المعجمة كنيح دهان
جمع الاسداد قوله لايس قوة هي بالهزم قوله مثل الفسق هو
بفتح الفاء وكسر النون قوله اي الا ان يسوع احسانا في سبيل الحيا
وكان فالموت ليس احلى في البقاء قوله لا ينافي التجريد فان قيل
بنى الالتفات على ملاحظة اتحاد المعنى والافتنان في التعبير
عن معنى واحد بطرق مختلفة وبنى التجريد على اعتبار التغاير
ادعاء فكيف يتصور اجتماعهما قلنا يكفي في الالتفات والافتنان
اتحاد المعنى في نفس الامر ولا ينافيه اعتبار التغاير ادعاء الا ترى
ان صاحب المفتاح جوز ان يكون قائله الالتفات في مثل تطاول
ليلك ان المتكلم لشدة المصيبة وقع شاكا في اتحاده مع
نفسه فاقامها مقام مكروب فخاطبها تنبيها لها فلا ينافي الالتفات
قوله انتزع منه جواد الى اخره سعي ان يعلم ان جواد ولا
يشترك عطف على يركب والتجريد ولحن لها في حسن الممدوح
ومنافي المدح ففيه المبالغة قوله على حسناه فذاي عن
بالغ الى الكمال والنهاية قوله في التبليغ والاغراق في الكنايات عن
معانيها الاصلية والاصطلاحية لان التبليغ في الاصل مد الفارس
يده لعنان فرسه لتزيد في جريه والاغراق استيفا النازع

احدها
نزع في القوس مدها والغلو مجاوزة الحد في الامر قوله بصرعه
في مصرع سعد كسر من الطلوع بفتح الطاء واللام لك بدر قوله
عين ابكر العين وسكون الباء الموحدة وفتح الباء المثناة من تحت
قوله ربيما في حاصل من فتح العين قوله در ابكر الدال قوله في
يكاد زيتها يضيء في انت خبير بان هذا لا يظهر على مذهب
المتكلمين القائلين بالقادر المختار وبتجانس الجواهر الفردة
التي تتركب منها الاجسام ويجوز فيه اضاءة الزيت بلا مس نار
اللهم الا ان يبنى الكلام على متفاهم العرب والعوام وعقلهم
وعاداتهم قوله منه المذهب الكلامي وهو ايراد حجة في القول
لا يخفى انه شائع في عرف العرب وسائر الناس الاستدلال بالمقدمات
المسلمة على تقدير التسليم كما لا يخفى قوله ملوك واخوان
لا يلومهم في ذلك المقام ذكرهم بلفظ الاخوان قوله بيس
ما تلك وتفرع عليها فهذا التفريع يشعر باعتبار التشابه بين
السحاب نفسه وعطاء الممدوح في علو الطبقة لكن السحاب صار
محموما لملاحظة التفوق ولا يخفى ان المناسب اعتبار المشابهة
بين عطاء الممدوح وعطاء السحاب لكنه يلزم ان يدعي
ان مطر السحاب كان في الاصل عطاء ثم صار عرق الحمى
بسبب تفوق عطاء الممدوح الا ان يقال المعنى ان السحاب
لما علمت سائلها وشاهدت من الاثار ان نائل الممدوح يكون
اعظم نائلها صارت محمومة فوقع مطرها عرق الحمى وفيه
من المبالغة ما لا يخفى قوله الرحضاء بضم الراء وفتح الحاء

٤٧٤

المهملتين والضاد المعجمة قوله اي شد النطاق هو بكسر النون كالمنطقة لبس علماء المذهب وفي صاحب دستور اللغة منها فقال النطاق ما يشد وفي الصحاح شقة تلبسها المرأة فليس تلبسا لمقام قوله الكلب الكلبة هو بكسر اللام وهو الذي ياكل لحوم الناس قوله انجح اي انفع قوله بناة مكارم البناة جمع الباني كالقضاة جمع القاضي قوله واساة الاساة جمع الاسي من الاسو قوله والاسي اي مداوي الجراح والكلم الجراح قوله فوقع عليه وصفهم فان قيل الظاهر ان المتفرع المتاخر هو الثاني لا المتقدم قلنا المراد بالمتفرع هو هنا يعني ان الاول لذكرك الله وتقدمه كالمقدمة والتوطئة للثاني فجعله متفرعا عليه في الذكر سوا كان في الحروف النبية اولى قوله وهو ضرب ان الظاهر ان يقال فرق لقوله فيما بعد ومنه ضرب اخر وكان زعم ان المشهور منه الضربان الاول قوله بيد اني فكر اختار صاحب المغني ان بيد بمعنى من اجل ونقل عن ابي مالك وغيره ان بيد بمعنى غير كما في قوله ولا عيب فيهم غير ان فيكون من الضرب الاول وكان وجهه ان الاستثناء من مضمون الكلام اي انا حصور اصلا في فصاحتي بوجه غير اني الا ان صاحب المغني قال ان بيد بمعنى غير لا يكون الاستثناء منقطعا فلو جعل بيد في الحديث بمعنى غير كان من الكلام كما ذكر في الكتاب هنا ووجهه انه اذا قال انا افصح العرب توهم انه ليس من قريش وغيرهم بل جنس غير العرب

دفاعهم واعلم انه روي في الصحاح الحديث بلفظ ميد بالميم لغة في بيد لكن رواية النهاية بلفظ الباء قوله ومنه ضرب اخر ينبغي ان يعلم ان الاستثناء في هذا الضرب متصل حقيقة بخلاف الضربين السابقين فانه منقطع فيهما او في حكمه قوله زاجر لمن زجر البحر بحر وادي نفع قوله لكنه الوبل هو المطر الكثير الفقر قوله وجهان اخران في المدح اقول بل وجوه منها الاشارة الى كمال همته حيث لم يلتفت الى حطام الدنيا فينظر الى درجات الاخرة قوله والمدح انه لم يكن ظالما في قبل بجوز ان تغلب حيانته او يتوب بعد الظلم فلو كون القتل ظلما تامل قوله وهو يشبه المدح او غيره اقول لا يناسب بعد كل منهما على حده بل المناسب جعل الاول محسنا ثم تقسيمه الى الاستتباع وغيره كما لا يخفى قوله اطلب فداي في الليل انت المسرى اتسهر والحذل الاطول قوله ومنه التوجيه ذكر بعضهم ان هذا من المحسنات الراجعة الى المعنى واللفظ معا تامل قوله وهو احتماله لوجهين مختلفين لا يخفى انه يبعد جعلها مجرد ذلك اذا اعتبر في موضع عدم استواء المعنيين قطعا تامل قوله كيف اكلك للضب ظاهره هزل لكنه في الحقيقة جد باعتبار نسبة المخاطب الى كونه قائما بما يتباعد عنه الاشراف ومركب الحرارة قوله مالك موفا هو حال عامل ما في مالك من معنى الفعل قوله احال اعتراض

بنائع

دباغ

بلى سوف وما يقتضيه من الفعل وقد حذف مفعوله التعدي
سوف ادري ان اخال علمي بحالهم حاصلا يعني ما ادري وفي
في الحال ان اشراف قبيلة الحصن رجال ام نساء وفي الاستقبال
الزمان اعلم ذلك وقد يحقق عنده انهم رجال لكن سلك
طريقة التجاهل مبالغة في الذم قوله ان يقع صفة في كلام العرب
كناية في الظاهر بحسب المعنى ان المراد بالصفة الواقعة كما في
الاية ما يدل على ذات باعتبار معنى كالاسود والصفة التي يرمى
اثباتها للغير المعنى القائم بالغير كالعرض وحينئذ اختلف الصفتان
لكن المتبادر بحسب العرف اتحادهما وعلى ان يقال يصح ان
يقال باثبات الصفة بالمعنى الاول عند اثباتها بالمعنى الثاني
قوله باسماء الممدوح الظاهر ان يقال باسم الممدوح الا ان يعتبر
عطف اباه على الممدوح فلكل من الممدوح واباه اسم قوله
او في اعدادها الظاهر انه لا حاجة اليه في اخراج نحو السارق
والسارق (?) ويمكن ان يقال الكلام ان يتفق في انواع الحروف بعد
حذف الزوايد تامل قوله ما ما فيه الاول ما موصوفة ومن بيان لها
والمعنى كل كرم زيد يسمى فانه يحيى عند الممدوح قوله وفي
حام لنا ما للذي فيه الخ يعني ان الاول مركب من اسم وحرفها
والثاني من الفعل والمفعول لكنه موحد نظرا الى الضمير المتصل
وان كان منصوبا لكنه بمنزلة الجزء من الفعل وقد يعتبر
في كون اللفظ قلبا للبعض مركبا بان احد الطرفين في التام
مركب والاخر قد يكون مركبا وقد يكون مفردا كما يستفاد

من شرح المفتاح قوله البرد الجبذ في الاول بالباء وفي الثاني بالنون
قوله اما مفرط في الاول بمعنى المقصر من التوسط اي التقصير قوله
شرك الشرك حبالة الصياد وهي التي يصاد بها قوله جدي
جدي اي حظي من الدنيا مجرد جهدي وانقلاب نفعي في تحصيل
المكاسب الوصول اليها والمعنى ان حظي وبختي من اتعاب
النفس لا من الاب والجد قوله او على كونها للتبعيض لا يقال
هذا يرجع الى الوجه الاخير اذ يحتاج الى حذف الموصوف
لانا نقول هذا الوجه على الجار والمجرور مفعول بلا حذف
كما ذكر قدس سره في قوله تعالى ومن الناس من يقول الخ ان
الجار والمجرور مبتدا والاخير متعلق بمحذوف قوله هو من
عطف عطف الرجل جانباه وهو كناية عن السرور
قوله من الحي بالجيم المفتوحة قوله بين الجوانح هي اضلاع
الصدر قوله بني وبين كني في الكن بالكاف المكسورة والنون
المشددة السترة والمراد بها هنا البيت يعني الحايل بيني و
بين بيتي ليل واحس اي مظلم وطرق طامس اي مختفي
الاثر فيصعب الوصول اليه قوله حام بضم الحاء السيف القاطع
حتف لاعدائه الحتف الموت قوله اذ لم يقع الانعكاس في
هذا على تقدير اعتبار الالف في الصورة والروعة فان
الجزئين لم ينعكس لكن الباء في لهلب على الترتيب تامل قوله
من بنا اسم رجل وقيل اسم ارض ان يجمع اللفظين الاتفاق
ينبغي ان يعلم انه لابد من ان يقال لعموم هذين القسمين

الملحقين بالجناس لا اقسام الجناس او يعتبر في تقسيم الاجناس بقرينة
المقام قيد مخرج لها اعني مع عدم الجناس الحقيقي قوله الا انه او بل
بعيد قال الشيخ الرضي وقد يقع المفرد موضع المثنى و
او بقوله كالرجلين وقريب منه قول الشارح وعيناي في
روض من الحسن ترتعي قوله الماء على الذي في الامام المرزوقي العليل
والتصريح على الشي الاقامه عليه قوله بها اهلها ببنداء وخبر
في موضع مفعول وجد بها قوله مقيلها المقيل في الاصل النوم
في الظهيرة والمراد بها موضعها قوله او صفة معيدة هذا على تقدير
ان يعتبر وصف المعرج بالعليل قبل تقييد المعرج بكونه
في ساعة يحتاج المعرج تأمل قوله دعاني من ملامة حكماء في والمعنى
اتركاني يا صاحبي من الملام الذي حملكما عليه السفه فان الحب
الذي جلب الي الشوق جذبني اليه فملكني قلبي ولم يتق ترجي في
الملام قوله اذا البلابل في نغم اذا ترنمت الطيور في الربيع فارك
الحزن لشرب الخمور قوله جمع بلبال بالفتح قوله فتعرف باياد في
هذا من ابيات وصف اهل البصرة واهل التفضيل اي منهم
الصالحون ومنهم دون ذلك والقصد بهذا الى ان البصرة بلد
جامع قوله املتهم في هذا شكاية عن جميع الناس او طائفة مخصوصة
والمعنى املت لهول عين حوت منهم مطالبي ثم تاملتهم وتصفحت
سيرتهم فلم وظهر لي اذ ليس فيهم احد يحصل عنده مطلوبي في
قوله ان القافية دليل على ان السجع عند السكاكي نفس
اللفظ قوله وغيره ذلك ذكر الفاضل شمس الدين بن القس

البيت
الفرس في عروض المشهور ان القافية بعض الكلمة الاخيرة من
بشرط ان لا تكرر تلك الكلمة بعينها ومعناها فان تكررت
تلك الكلمة هي الروي والقافية فيما قبل تلك الكلمة فان تحرك
الحرف الاخير من الكلمة التي القافية فيها فالقافية الحرف الاخير
من تلك الكلمة مع الحركة السابقة عليها كما يقال بالفارسية
رخ بود روي فرداد ... وان كان ذلك الحرف ساكنا
فالقافية الحرف الاخير الى الحركة كما يقال اي تركي برجا
بوست فالقافية التاء والسين مع حركة الميم وان لك اذا
لم يلحق بالكلمة الاخيرة جمع عيني الجمع وغيره والا فالقافية
الحرف الاخير الى الحركة كما يقال شرحي جسم سيسابي فالقافية
بجملة احرف مع الحركة قوله تطيع الاشجاع الطبع الجيم او
عمل السيف وغيره والاول هو الاظهر قوله وقد يختلف الوزن
فقط انت خبير بان ما ذكره لا يناسب في التوازي وانه
من اقسام تواطؤ الفاصلتين لكثير المختلفتين وزنا
حيث قال وان لم يختلفا في الوزن حاجة كان في قوله
ان تولى قرينه في انه خبير بان الايلاء جعل الشي قريبا
من شيء فالظاهر ان المفعول الاول قرينه اقصر والمفعول
الثاني قرينه كما لا يخفى وقد تقرر ان الاولى باقامته مقام
الفاعل المفعول الاول لا الثاني كما في هذا المقام وقد وقع
في بعض النسخ تولي قرينة اقصر على ان يكون من الاسناد
وعلى الجملة قرة اثارة قرينه الاولى منقوصة لانها بمنزلة

الفاعل تأمل قوله اي ماد ذاودي هو خروج النار من الزند
بفتح الزاي وسكون النون معناه بالفارسية آتش زنه قوله
منها الوحشي خبر مبتدأ محذوف وقوله قنا الخط خبر بعد
خبر والخط بفتح الخاء موضع باليمامة تنسب اليه القنا اي
الرماح والمعنى تلك النساء منها الوحشي جيدا ومقلة لكن هذه
النساء اوانس وتلك نوافر وهن شبيهة برماح الخط
من حيث القد لكن الرماح موصوفة بالذبول وقدهن بالنضارة
والطراوة قوله فاحجم لما لم يجد هذا مدح للممدوح باعتبار
مبارزته للحسد فالضماير المستكنة للحسد اي تأخر عنك
حين لم يجد مطمعا فيك واقبل حين علم انه اذا هرب
لحقه واعلم ان فيك ليس على وزن عنك بحسب علم التصريف
لكنه على وزنه بحسب العروض اي التوافق في الحركة والسكون
لا في خصوصية الحركة فصح البيت مثالا للجميع تأمل قوله وهل
كل مؤذنة الاستفهام للانكار بالمقصود وصفاتها خليل
من بين الاخلاء بالوفا قوله والاعناق اي الايقاع في الغنة
اي المشقة قوله قوى الحبل اي طاقات الحبل قوله الرواء هو بالكسر
والمد حبل يشد به المتاع على البعير والجمع اروية قوله
فمن زعم اذ كان سنخي انت خبير بان المعنى الذي ذكره
الشارح قدس سره غير ظاهر من العبارة تأمل قوله فانك
انت الطاعم الكاسي اي حامل العدة الطعام والكسوة
فلا احتياج الي طلب المكارم والرحلة ويحتمل ان يراد

دانت الطاعم والكاسي لما قدره الشارح قوله وقوفا بها
صحبي وقوفا نصب على الحال والعامل فيها قفا في
البيت السابق كانه قال قفا نبك حال وقوف اصحابي
واتكاهم على مطيهم والوقوف جمع واقف كالشهود والشاهد
والمعنى قفا حال كون اصحابي واقفين على مطاياهم
اي لاجلي وانا قاعد تحت رواحلهم بتلك المنازل
يقولون لا تهلك لاجل الحزن وتحمل الصبر واظهار البأس
خلاف ما في نفسك من الحزن هذا آخر ما قصدنا ايراده
من الفوائد اللطيفة والفرائد الشريفة التي اخذت بعضها من
مشاهير الائمة الاعلام ومما ذكره الائمة الكرام اعلى
الله درجتهم في دار السلام الي يوم القيام واستخرجت
كثيرا منها بقريحتي القريحة وفكرتي الجريحة على شرح التلخيص
المسمى بالمختصر في فن المعاني والبيان المنسوب
الى جدي لا زال كاسمه سعد في الجنان وصلى
الله وسلم على نبيه الكريم محمد وآله وصحبه ووارثيه
كلهم وحزبه واشرعوني في وقت وزمن في اليس
والعسر والمهام الفتن
تم



عدد اوراقه
٢٧٥
٢٦٥ ورقه

٢٧٥ ورقه